كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

المجال، التراب والمجتمع بالمغرب
تحولات، ديناميات و رهانات

أعمال مهداة للأستاذة الدكتورة رشيدة نافع

تنسيق:
محمد ازهار
عبد الحميد ابن الفاروق
أسماء بوعوينات
مصطفى وادريم

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية - المحمدية، 2019

كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، شعبة الجغرافيا، مختبر ديناميات المجالات و المجتمعات

المجال، التراب والمجتمع بالمغرب: تحولات، ديناميات ورهانات، 2019
تنسيق : محمد ازهار، عبد الحميد ابن الفاروق، أسماء بوعوينات، مصطفى وادريم
©منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية
مطبعة المتقي برينتر، 2019
الإيداع القانوني : 2019MO2749
ردمك : 978-9954-704-09-7
ردمد : 2665-8615

-تمت مراجعة المادة العلمية بالفرنسية وإعداد وتصفيف مواد المؤلف من طرف أسماء بوعوينات و عبد الحميد ابن الفاروق ومحمد ازهارو الحبيب عياد و محمد الراجي و خالد الدخسي
- تمت مراجعة المادة العلمية بالإنجليزية من طرف حسن أزريزي
- تم جمع و مراجعة المادة التاريخية من طرف عبد الرزاق العسري

اللجنة المنظمة

عبد الحميد ابن الفاروق

سعاد اليزيدي

أحمد آيت موسى

المصطفى ندراوي

يوسف زين العابدين

محمد ازهار

محمد انفلوس

أسماء بوعوينات

مصطفى وادريم

عبد الرحمان دكاري

رشيدة المرابط

نسيبة بوزيد

الحبيب عياد

عتيقة غسال

اللجنة العلمية

الاسم واللقب	المؤسسة	الاسم واللقب	المؤسسة
عبد الله لعوينة	كلية الآداب الرباط	محمد ازهار	كلية الآداب المحمدية
إدريس الفاسي	كلية الآداب الرباط	عبد الحميد ابن الفاورق	كلية الآداب المحمدية
عبد الرحيم وطفة	كلية الآداب الرباط	أحمد آيت موسى	كلية الآداب المحمدية
ميلود شاكر	كلية الآداب الرباط	محمد الأسعد	كلية الآداب ابن مسيك
محمد الطيلسان	كلية الآداب الرباط	إبراهيم أقديم	كلية الآداب ظهر المهراز
محمد أيت حمزة	كلية الآداب الرباط	محمد لبحر	كلية الآداب ظهر المهراز
موسى كرزازي	كلية الآداب الرباط	عبد الغني هواري	كلية الآداب فاس سايس
محمد أنفلوس	كلية الآداب المحمدية	محمد داود	كلية الآداب الجديدة
مصطفى ندراوي	كلية الآداب المحمدية	عمرو إيديل	كلية الآداب مكناس
حسن أميلي	كلية الآداب المحمدية	عبد الرحيم بنعلي	كلية الآداب مراكش
عبد الرزاق العسري	كلية الآداب المحمدية	محمد الأكلع	كلية الآداب مراكش
كمال الملاخ	كلية الآداب المحمدية	حسن المحداد	كلية الآداب أكادير
مليكة موزاحيم	كلية الآداب المحمدية	أحمد بالقاضي	كلية الآداب أكادير
عز الدين شوقي	كلية الآداب المحمدية	علال زروالي	كلية الآداب وحدة
مصطفى يحياوي	كلية الآداب المحمدية	جمال كركوري	كلية الآداب القنيطرة
عبد المجيد السامي	كلية الآداب المحمدية	محمد صابر	المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين سلا
مصطفى وادريم	كلية الآداب المحمدية	يحيا الخالقي	كلية الآداب بني ملال
الطيب بومعزة	كلية الآداب المحمدية	عبد الواجد بوبرية	الكلية المتعددة التخصصات تازة
جميلة السعيدي	كلية الآداب المحمدية	محمد ربضاوي	الكلية المتعددة التخصصات أسفي
عبد المالك السلوي	كلية الآداب المحمدية		

©https://png.pngtree.com/element_origin_min_pic/16/08/25/2357bf1313e4c63.jpg

الفهرس

كلمة تقديمية

عبد الحميد ابن الفاروق عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية 11

عبد الرحيم وطفة، عبد الجليل بوزوكار، رشيدة نافع ومحمد الطيلسان

مدى تحكم البيئيات القديمة بالاستقرار البشري على السواحل الأطلنتية خلال البلايستوسين الحديث والهلوسين- نموذج ساحل الرباط 15

محمد لبحر

التغايرية المناخية والدينامية الغابوية بالأطلس المتوسط الأوسط: منخفض سكورة وهوامشه نموذجا 31

مصطفى وادريم ورشيدة المرابط

دور التغيرات المناخية والتكتونية الحديثة خلال الرباعي في تشكيل الهضاب الساحلية شمال مدينة الصويرة 41

هشام دياجي، رشيدة نافع ومحمد صابير

تأثير استعمالات الأراضي على دينامية التخديد بعالية الحوض النهري واد المالح، حالة الحوضين الفرعيين "واد الكرارم" و"واد العطاش" 53

موسى كرزازي

العلاقة الجدلية بين تحسن السكن القروي وتنمية إطار عيش الساكنة الريفية 65

نسيبة بوزيد، عادل جعفر

جهة الدار البيضاء-سطات: من التشتت إلى التجميع كمدخل للتنمية الجهوية المندمجة 73

محمد الأسعد

الفاعل الترابي و تمثلات التنمية الترابية بجهة الدار البيضاء سطات 83

محمد ازهار، أسماء بوعوينات، مصطفى يحياوي، الحبيب عياد، محمد العلوي

الأسواق الأسبوعية للشاوية وظهيرها، رافعة للتنمية المحلية والجهوية 91

محمد عبدربي

السوق الأسبوعي و أثره على الساكنة القروية و على وضعية النساء بالوسط القروي، منطقة الرحامنة نموذجا 105

الحسن المحداد، لكبير أحجو، محمد جداوي، عبد اللطيف رمان

منظومة أركان بين هشاشة الوسط الطبيعي وضغوطات التنمية: مبادرة إدماج المرأة الريفية في سيرورة الحماية والصون عبر تثمين سلسلة زيت أركان كمورد محلي. محاولة في التقييم 115

المصطفى ندراوي، محمد أنفلوس وياسين مخليصي

التدبير الترابي عبر الاستثناء العمراني بين الفرص والمخاطر حالة المنصورية بالساحل الأطلنتي 123

محمد أنفلوس، رشيدة نافع، عبد المجيد السامي، أسماء بوعوينات، رشيدة المرابط، سعيد مواق

المخاطر الصحية بالمدن المغربية في سياق التغيرات العامة ومسألة التكيف 131

عبد المجيد هلال و مونية العوام

إعداد التراب بين المقاربة القطاعية ومعيقات التدبير المندمج: حالة الجديدة والصويرة 145

عبد الواحد بوبرية، علال زروالي و جواد البزوي

الدينامية المجالية والبشرية بتلال مقدمة جبال الريف الشرقي. حالة الحيز الترابي لقيادة الطايفة/ تازة 153

الطيب بومعزة و جميلة السعيدي

تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في تدبير المناطق الصناعية و تأهيلها من أجل تنمية اقتصادية مستدامة نموذج المناطق الصناعية بالدار البيضاء، المغرب 163

أحمد آيت موسى

الخريطة في زمن الثورة الرقمية 173

أسماء بوعوينات، محمد أزهار، عتيقة غسال و محمد العلوي
السياحة الحضرية و الشبه الحضرية بالصويرة: سياحة ثقافية بامتياز **179**
عبد الرحمان الدكاري
أهمية الموارد التراثية بالمغرب في تثمين الأنشطة السياحة مدخل لاقتصاد التراث **195**
حسن العباسي
التراث بدكالة بين مقومات التنوع وشروط الإسهام في اعداد وتنمية التراب المحلي **209**
محمد رضاوي
النطافي: تقنية عتيقة لتدبير ندرة الموارد المائية بعبدة ضرورات وآفاق التطوير **219**
ذ . أحمد التوفيق
الإفتاء والتاريخ **227**
عبدالرزاق العسري و فائزة البوكيلي
التراث اللامادي للجنوب المغربي بين التنوع والغنى قراءة في إسهامات التعددية الإثنية **229**
أحمد صالح الطاهري
تقاطع حضارات الشرق والغرب: المسجد الجامع الأموي بقرطبة نموذجا **237**
محمد بلعتيق
فاس خلال فترة الإمارات الزناتية محاولة لتسليط الضوء على مرحلة منسية من تاريخ المدينة **257**
احمد توبة
رواية الاعتقال السياسي أو رواية الأسر بالمغرب **283**
شهادة الأستاذ عبد الرحيم وطفة **289**

كلمة تقديمية

عبد الحميد ابن الفاروق

عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية

رشيدة نافع الأستاذة والباحثة والعميدة

هذه دراسات علمية تشرف بنشرها كليتنا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، باعتبارها أعمالا مهداة إلى الزميلة والصديقة الأستاذة الباحثة رشيدة نافع من قبل زملاء وأصدقاء يتوخون من خلالها التعبير عن اعتراف نبيل وجميل في حقها، لما تبوأتْ من مكانة يتبلور فيها عطاؤها وجديتها وإنسانيتها؛ مكانة تتسم بها إن على صعيد الكلية والجامعة، وإنْ على صعيد وطني ؛ والذي لا شك فيه أن هذا التكريم هو احتفاء بقيم إنسانية روحية وعاطفية دالة على سخاء وتواصل وتآخي، وهي القيم والمبادئ التي بدونها لا تستقيم العلاقات الإنسانية في حدوثها وديمومتها.

ذات صباح، ونحن نتجول في حدائق الكلية، أنا والزميل الصديق الأستاذ محمد ازهار، ونستحضر أمورا تتعلق بالمؤسسة وبقضايا التعليم العالي، عرج بنا الحديث إلى ذلك التباعد الذي يشوب، حينا فحينا، العلاقات بين الزملاء، والتدافع المتبادل الذي يمكنُ أن يوهنَ تلك العلاقات، حدَّ تقليص إمكانات تطوير المؤسسات الجامعية وتحجيم إرادة الإسهام في تنميتها. ووقفنا على أن التكاريم التي نظمت بمؤسستنا، كان أغلبها تكاريم في حق زملاء وافتهم المنية، أو غادروا الكلية، أو في حق شخصيات لا تنتمي إلى مؤسستنا، كما لو أن الوفاة ومغادرة المؤسسة وعدم الانتماء إليها شروط لازمة لتكريم زميلة أو زميل.

ونحن ننتبه إلى هذا الوضع، ونفكر في مَن الزميلات والزملاء لازال يعمل بيننا وقد أولى اهتماما خاصا وواسعا بشأن مؤسستنا العلمية، أحطنا باسم الزميلة والصديقة رشيدة نافع، مستحضرين مسارها في التكوين والبحث العلمي وتدبير الشأن الإداري، ووجدنا انخراطها كاملا شاملا هذه الجوانب الثلاثة بما يؤهلها، بجدارة واقتدار، إلى تكريم خاص يليق بعطائها وتفانيها في الاضطلاع بمهامها التربوية والعلمية والإدارية.

فاقترحت على الأساتذة الكرام أن يكون التكريم عبارة عن أعمال بحثية مهداة ترمز إلى الصداقة والاحترام والتسامي، مؤملين في الوقت ذاته، من خلال هذه الأعمال، فائدة ينتفع بها القراء الباحثون، أساتذة وطلابا وفاعلين مهتمين.

تكلف الأستاذ محمد ازهار، مشكورا، بتنسيق هذا التكريم، واقترحه على رئيس شعبة الجغرافيا ومدير مختبر ديناميات المجالات والمجتمعات، فرحبا به ترحيبا جميلا، وتم انتداب لجنة منظمة، التي أشكرها جزيل الشكر على مواكبة مسار هذا المؤلف إلى أن تم تقديمه للطبع، وعلى رأسها الأستاذ محمد ازهار، الذي بذل من الجهد ما أفضى بالمؤلف إلى الوجود، وإلى مدير المختبر الأستاذ محمد أنفلوس، وإلى رئيس الشعبة، الأستاذ المصطفى ندراوي، على رعايتهما القديرة. كما أشكر الأستاذة أسماء بوعوينات على إسهامها السخي في الإنجاز التقني لهذا المؤلف.

ونحن نحضر لجمع هذه الأعمال المهداة، كنا نتوقع مؤلفا تتراوح صفحاته بين مائتي وثلاثة مائة صفحة، فإذا بنا نتلقى ستين إسهاما من أساتذة باحثين من جميع الجامعات المغربية من داخل التخصص و خارجه، وقد تجاوز مجموع صفحات المشاركات ستمائة صفحة من الحجم الكبير، وفي هذا برهان على ما تتمتع به الأستاذة الباحثة من إجماع حول الصورة الإيجابية التي تحظى بها لدى زملائها.

فهي أستاذة نموذج يقتدى به، إذ كانت أول أستاذة حصلت على دكتوراه الدولة في تخصص الجغرافيا بالمغرب، وساهمت طيلة ما يربو عن ثلاثة عقود في تكوين أجيال من الطلبة، في مجال تخصصها، الجغرافيا الطبيعية، وعلى غرار زملائها، على الصعيد الوطني، من الأساتذة المحنكين الحريصين على تتبع تكوين طلبتهم عن قرب، ما استنكفت عن تأطير مختلف مستويات التدريس، بل حرصت على أن تقوم به في المستويات الأولى من التكوين، يقينا منها بأن السنتين الأوليين من التحصيل الجامعي أساس التكوين، الذي يضمن رصانة المستويات البعدية. وهي أيضا من الأساتذة الحريصين على ربط المعارف النظرية بالمعارف العملية، كما يظهر ذلك من خلال إسهامها في برامج التنمية البشرية وتطوعها في تقوية قدرات الجمعيات ويأخذ البحث الميداني ما يجب أن يأخذ منها من الوقت والتعب والصعوبات، فتجد في ذلك تحديا ومتعة لأن الغاية منه هو إضفاء الواقعية اللازمة التي تكفل متانة البحث والتكوين.

وهي الباحثة التي تعد في مصاف الأساتذة الناشرين باستمرار وانتظام، لم تبعدها انشغالاتها الإدارية، وهي عميدة، عن مواصلة أبحاثها العلمية ؛ تنشر المقالات والكتب، وتنظم اللقاءات العلمية من ندوات وأيام دراسية وقراءات تسهر على تنسيقها ونشر أشغالها، وتدير مشاريع البحث الممولة، متفائلة مقاومة، لا ينال منها الإحباط شيئا مما قد ينال العديد من الأساتذة، ولا تعهد إلى الاستياء الذي أصبح معهودا متداولا، وقد غدا خطابا يقول به الأستاذ الباحث المبتدئ كما يلتفت إليه الأستاذ الباحث البالغ أشده في التكوين والبحث، وذلك بالرغم من إدراكها للواقع المعقد والمتأزم، الذي يعيشه التعليم العالي والجامعة المغربية. وما فتئتْ تشتغل بالفعالية ذاتها التي وسمت بها منذ عرفت الجامعة المغربية في سياق القانون 01.00 انفتاحا مهيكلا على البحث العلمي والمشاريع الممولة والمبرمجة في إطار شراكات وطنية ودولية آخرها مشروع شبكة العمل حول المجالات الغابوية المتوسطية ومشروع النساء في العلوم والتكنولوجيا بمشاركة باحثات من اوروبا و الشرق الاوسط ولعل آخر مثال على ذلك مشروعها حول مؤشرات التنمية بمقاربة ترابية الذى قدم في إطار مشروع ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، والذي نال قبول خبراء المركز الوطني للبحث العلمي والتقني.

وهي الإدارية التي قامت بتنسيق مسلك الجغرافيا في أول صيغة له في نظام "إجازة ماستر دكتوراه"، الذي أتى في سياق القانون 01.00، إلى أن عهد إليها بتسيير مهام كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، فكانت عميدة ملتزمة لا يفتر حماسها ولا يكل نشاطها طيلة أزيد من ثمان سنوات، بل ظلت محافظة على مكتسبات المؤسسة، مساهمة في تطويرها وتحديثها، بتشجيع فتح مسالك أساسية ومهنية، في سلك الإجازة وسلك الماستر وسلك الدكتوراه؛ يذكر منها، على سبيل المثال، الإجازة في الدراسات الإسبانية، والإجازة في الروسية لغة الأعمال وعلم النفس (إجازة وماستر) ويذكر قيامها بتوسيع مرافق المؤسسة، والإشراف على إحداث بناية مخصوصة بها مكاتب المختبرات، والعمل على توسيع فضاء المكتبة وتهيئة مدرج الندوات وتجهيز القاعات والمدرجات بوسائل الاشتغال وتخصيص بناء للرياضيين من الطالبات والطلبة وقاعة للتدريب الفني والمسرحي .

أما الأستاذة رشيدة نافع الإنسان، ولأني عملتُ بجانبها يوميا على امتداد خمس سنوات، فقد لمست فيها ذكاء عاطفيا تشيد به اليوم أحدث نظريات التدبير الإنساني، ومحبة عميقة للكل، ومبادرات لا تعد في مساعدة الآخرين، وبذل ما يسعف في الجبر إذا حدث كسر، تتملك مشاعر من ألمت بهم مصاعب، لا تتردد في التفكير توا في حل مشاكل من أتى إلى مكتبها يشكو بما يشكو إليها، فكانت تتحول من العميدة المديرة إلى الاخت الحنونة.

عبد الحميد ابن الفاروق
عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية
المحمدية، 30 ماي2019

المحور الأول: دينامية الأوساط الطبيعية

مدى تحكم البيئيات القديمة بالاستقرار البشري على السواحل الأطلنتية خلال البلايستوسين الحديث والهلوسين- نموذج ساحل الرباط

عبد الرحيم وطفة[1]، عبد الجليل بوزوكار[2]، رشيدة نافع[3] ومحمد الطيلسان[1]

جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط

[2]المعهد العالي للآثار والتراث

[3]جامعة الحسن الثاني كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية

تقديم

يهدف المقال إلى إعادة بناء تطور السطح والبيئات القديمة المرافقة في المجال الساحلي، خلال الفترة الممتدة من حوالي 120 Ka وحتى الآن، حيث خضعت المنخفضات الساحلية المحصورة بين الجرف الولجي وخط الساحل، لتأثير مجموعة من العوامل الكونية والمحلية، انعكست على التطورات البيئية التي عرفتها المنطقة الساحلية خلال البلايستوسين الحديث والهلوسين.

فقد أدت التغيرات المناخية العامة على سطح الكرة الأرضية إلى ذبذبات في مستوى سطح البحر، مما انعكس على مساحة الجزء القاري من المنخفضات الساحلية من جهة، وعلى بيئتها الساحلية والقارية من جهة ثانية، حيث كان عرض الولجة يتسع بتزامن مع التراجع البحري، ويضيق أثناء تقدمه، وغالبا ما كان يرافق ذلك تغيرات في البيئة الساحلية، من حيث الدينامية المائية، وعمق الشريحة المائية، ومدى قرب خط الساحل من الولجة، وما يوفره من الأحياء البحرية (موارد غذائية). أو على صعيد امتداد الضايات والمياه العذبة في منخفض الولجة وما يرافقها من غطاء نباتي ووحيش قاري، وقد واكبت ذلك تغيرات بيئية أساسية، تتمثل في سيطرة المؤثرات البحرية أثناء الغمر، وغلبة المؤثرات القارية عند التراجع البحري حيث تنشط دينامية الرياح الساحلية.

لكن هذه التباينات في مستوى سطح البحر كانت ترتبط بالتغيرات العامة على الصعيد العالمي، وقد لا تتوافق مع الذبذبات المناخية المحلية، التي نستدل عليها من خلال مؤشرات محلية، كالتترب وانتشار الغطاء النباتي، واللتان تشيران إلى امتداد الرطوبة، وما يتبعها من تطورات بيئية مرافقة، أومن خلال مؤشرات القشرنة والتذرية الريحية، التي تدل على سيادة الجفاف وسيطرة النشاط الريحي.

بموازاة تلك التغيرات التي عرفها خط الساحل، كان السلوك البشري يتغير من وقت لآخر لكي يتأقلم ويتكيف مع المتغيرات البيئية، حيث عرفت مغارات الجرف الولجي استقراراً بشرياً متقطعاً، واكبته تغيرات في سلوك الإنسان، كالاعتماد على نشاط الصيد والقنص، والتحول للاعتماد جزئياً أو كلياً على الموارد البحرية، والتكيف مع تغيرات المشهد الجغرافي الطبيعي، التي أجبرت السكان المقيمين على تطوير أدواتهم الحجرية لكي تستطيع تلبية حاجياتهم الغذائية.

مجال البحث:

يسمح التركيز على فترة البلايستوسين الحديث بتحديد المجال المدروس بشريط ساحلي ضيق، يسمى الولجة الساحلية، تقف حدوده الداخلية عند الجرف الولجي، ويمتد على شكل منخفض يوازي خط الساحل ويفصله عن البحر، إما بواسطة كثيب متصلب ينسب لنهاية الولجي (فترة السلطاني)، وإما عبارة عن كثيب هامشي هش، يعود للغمر الملاحي.

تتوفر الولجة الساحلية على عدة مؤهلات تجعل منها مجال استقطاب بشري قديم:

1- يحد الولجة من جهة القارة الجرف الميت الذي تشكل خلال قمة الغمر البحري الولجي، وهو الجرف الأكثر بروزاً ووضوحاً على طول السواحل المغربية. ويمتد محلياً بشكل متقطع بين الرباط وواد الشراط على طول حوالي 20كلم، مما يجعل منه موقعا مهماً لدراسة تطور السطح خلال البلايستوسين الحديث والهلوسين.

مؤهلات جيدة للفلاحة: تتمثل بوجود تربة حمراء خصبة، فرشة مائية قريبة من السطح، رطوبة ساحلية غير مرئية، مناخ محلي لطيف يساعد على انتشار النشاط الزراعي، كما أن الوضع الطبغرافي المنخفض،

2- يساعد على تجمع المياه وسط الولجة حيث تبرز مياه الفرشة المائية على شكل ضايات توفر مجالاً رعوياً جيداً خلال فترة طويلة من السنة.

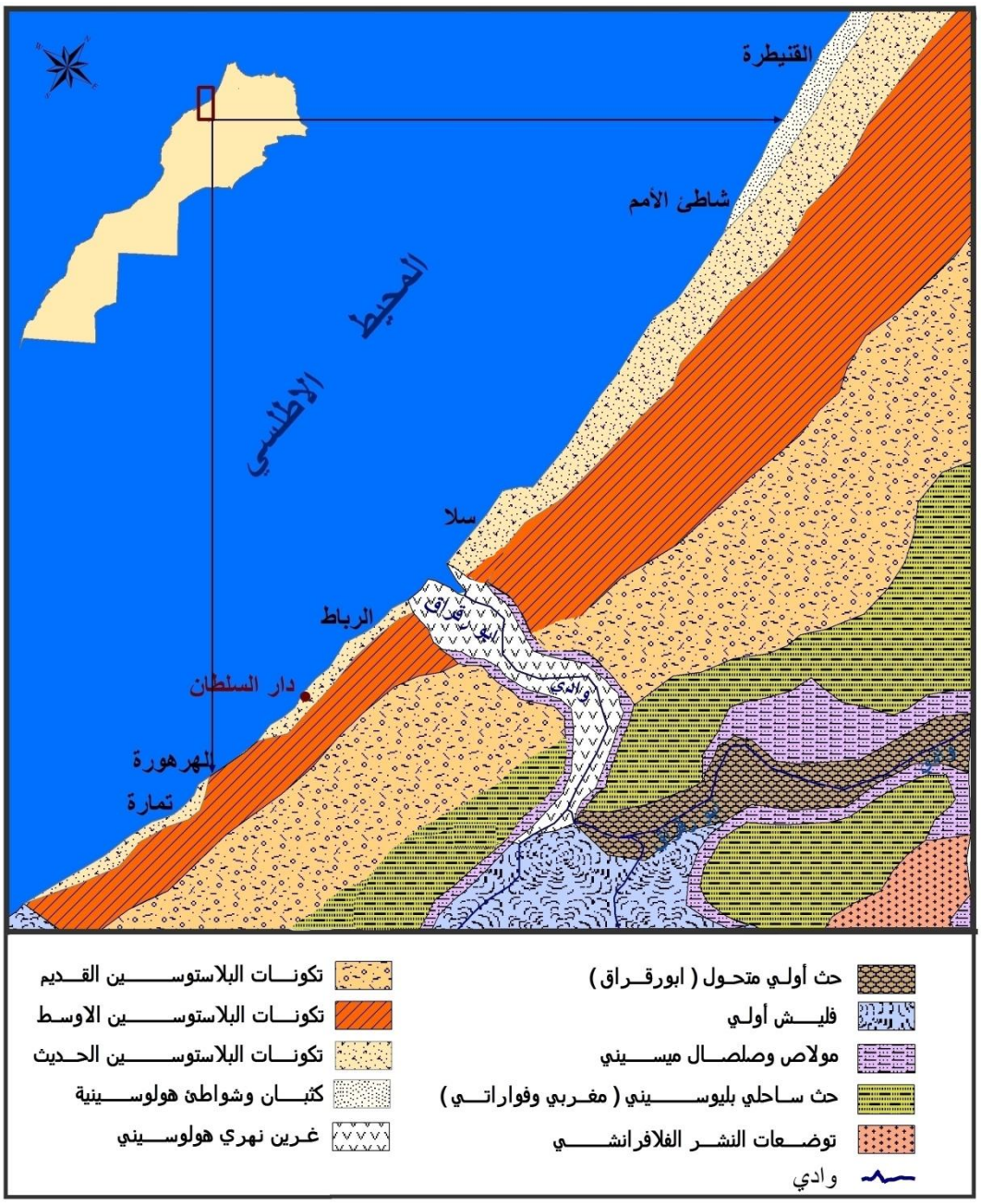

الشكل 1 : توطين مجال الدراسة بين واد سبو وواد يكم

3- تشكلت في الجرف الولجي مجموعة من المغارات ذات الأصل البحري والتي عرفت تطوراً كارستياً مثل مغارات دار السلطان 1 و2 ، و الهرهورة 1 و 2 ، والمناصرة والكونتربوندية، وقد بينت الحفريات في قاعدة إرسابات مغارة دار السلطان1 أنه عند ارتفاع حوالي 5م فوق مستوى البحر، يوجود المستويين (M وL) المؤلفين من رمال شاطئية وقواقع ساحلية، وليماشيل. وفوقها عدة مستويات من التكونات الحمراء والرمادية المسودة، بعضها يضم مخلفات تدل على استقرار الإنسان في المغارة.

4- تضم الولجة تراثاً أركيولوجياً متنوعاً، حيث تتوفر على نوعين من المعطيات الأركيولوجية:

الأول: لقى الحفريات التي وجدت في مواقع استقرار الإنسان في مغارات الجرف الولجي المذكورة سابقاً والتي تحتوي على العديد من الأنواع الأثرية المؤرخة، التي تعود للفترة العطرية.

الثاني: تكونات المصاطب البشرية الساحلية Kjokken-Modding التي تعبر عن الاستقرار البشري السطحي والحديث بما تتضمنه من قواقع بحرية وحجارة المواقد، والفحم الخشبي، وبقايا السيراميك.

5- تشكل التكونات الحمراء في الولجة نموذجاً لما يعرف بفترة المطير السلطاني، الذي يمثل آخر فترة رباعية مطيرة، تمتد بين الغمر الولجي Néotyrrenien والغمر الملاحي Versilien، أي ما بين ka120 إلى حوالي ka10 ، وهي عبارة عن تربات حمراء متطورة إلى ضعيفة التطور، لا تحتوي على آثار الغسل، توجد أيضاً ضمن إرسابات المغارة.

6- تنتمي أجراف سلا على الضفة اليمنى لواد أبي رقراق لنفس الفترة الزمنية بين الغمر الولجي والغمر الملاحي، لكنها تتناوب ضمنها مستويات، تدل على تناوبات مورفوديناميةواضحة ومتكررة، تتراوح بين التترب المرتبط بنزعة مناخية رطبة، وبين القشرنة وتكوين الكثبان اللذان يدلان على نزعة جافة.

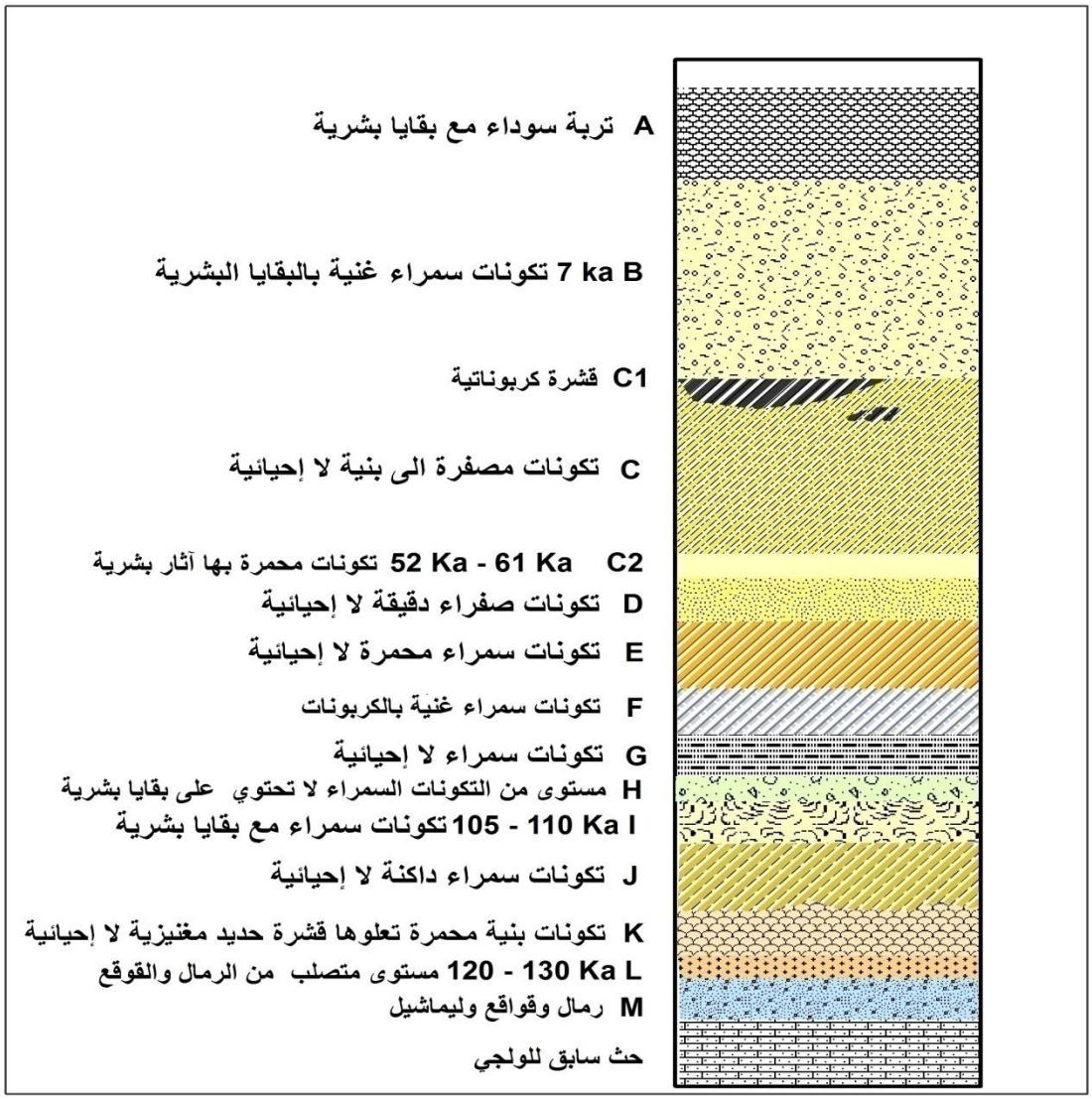

الشكل 2 : قطاع لمستويات مغارة دار السلطان I حسب Ruhleman A : 1951

الإشكالية:

انطلقت في المنطقة الأبحاث الجيولوجية والجيومورفولوجية حول الرباعي المغربي منذ خمسينات القرن الماضي مع كل من , Choubert et als1956; Gigout1959; Le Coz1964; Beaudet 1971; ومع تسعينيات القرن الماضي أصبحت مناهج البحث أكثر تطوراً وتعتمد على أدوات التأريخ المطلق والجيوكيمياء والميكرومورفولوجيا .Watfeh 1996; Laouina et als 1994; Tailassan 1999 ;واكب ذلك أبحاث متخصصة في المجال الأركيولوجي والباليوأنتولوجي مثل Elhajraoui; Ruhlman 1951; Texier 1958; Biberson 1961 1985; Debenath et als 1983; Texier et als 1987; Bouzouggar et Barton 2012 .

فبعد وصف Ruhlmann A سنة 1951 المستويات الحمراء في دار السلطان، وبحكم وضعها الستراتيغرافي فإن الباحثين الأوائل في الرباعي Choubert et Als., 1956 اتفقوا على أن هذه التكونات الحمراء تمثل الفترة المطيرة الأخيرة للرباعي المغربي " تقابل فترة الفورمWurmالأوربية" والتي سميت بالسلطاني نسبة إلى مكان وجودها "مغارة دار السلطان".

لكن يبقى أن نتساءل هل هي نتاج عملية تترب مضطردة مرتبطة بنزعة مناخية رطبة استمرت طيلة البلايستوسين الحديث، أم أنها تتكون من أجيال متوالية ارتبطت بكون الفترة السلطانية الرطبة، عرفت عدة تغيرات مناخية ذات نزعة جافة؟

في الحقيقة فإن المغارة تتوفر على إرسابات متنوعة تدل على تغيرات في دينامية الإرساب داخل المغارة. كما أن الاستقرار البشري فيها لم يكن مستمراً، بل تخللته عدة انقطاعات. وفي إطار البحث عن العلاقة بين التحركات البشرية والمحيط البيئي نطرح التساؤلات التالية:

= إلى أي حد كان الاستقرار البشري في هذه المغارات يرتبط بالهزهزة البحرية؟

=ما مدى تحكم التغيرات البيئية المحلية في استقرار الإنسان في المغارات والولجة الساحلية؟

=هل شكلت التغيرات البيئية محفزا للإنسان من أجل تطوير مداركه العقلية، واكتساب مهارات جديدة لصناعة أدواته، وتغيير سلوكه الغذائي، وتحركاته، وأماكن استقراره.

المنهجية:

+تفرض طبيعة الإشكالية المطروحة عملاً متعدد التخصصات يعتمد بالأساس على الوصف الجيومورفولوجي الدقيق للجرف الميت، موفوقاً بوصف مدقق لتكونات الولجة الساحلية، التي تنتمي للبلايستوسين الحديث. باستعمال التقنيات الخرائطية من خلال نموذج رقمي لطبغرافية الرصيف القاري تحت البحر، واستخراج مقاطع تمثل المجالات المغمورة حالياً بالمياه البحرية، وتنتمي لفترات محددة من السلطاني، تتوافق مع فترات القمم الغمرية وفترات أقصى التراجعات.

+ سمح الاستناد إلى البيبليوغرافيا التي تهم الهزهزة العالمية لمياه سطح البحر خلال البلايستوسين الحديث، وبالخصوص منحنى Shackelton 1987 الذي يمثل أفضل نماذج الهزهزة البحرية العالمية (الأغمار والتراجعات) منذ 120Ka وحتى الآن.

+تحليل نتائج الدراسات الأركيولوجية حول مغارات الجرف الولجي، انطلاقاً من الأبحاث المختلفة في مغارات المناصرة والهرهورة والكونتربوندية، وخصوصاً في مغارة دار السلطان1، وإعادة تصنيف المعطيات الأركيولوجية من بقايا عظام الحيوانات البرية وعظام الأسماك والقواقع والإرسابات البحرية والقارية والصناعات البشرية.

+إنجاز تأريخات مطلقة لأهم المستويات الرسابية والأركيولوجية لمغارة دار السلطان1، في جامعة أكسفورد، لضبط فترات الاستقرار البشري، وفترات انقطاع الاستقرار في مغارة دار السلطان.

لهذا فقد عالجنا الموضوع في ثلاث فقرات كبرى:

-- علاقة الاستقرار البشري في المغارة بالهزهزة البحرية

-- تأثير التغيرات المناخية المحلية على الاستقرار البشري داخل المغارة

-- مدى تكيف السلوك البشري مع التغيرات البيئية.

أولاً: إعادة بناء المشهد الطبيعي على خط الساحل انطلاقاً من الهزهزة البحرية

تم استخراج مجسم ثلاثي الأبعاد انطلاقاً من خطوط تساوي الارتفاعات التحت بحرية للاعتماد عليها من أجل إنجاز خريطة رقميةMNT (الشكل .3.) تظهر المعطيات المورفولوجية للرصيف القاري أمام خط الساحل في منطقة الرباط، كما تبين طبيعة الانحدارات من خط الساحل الحالي إلى مستوى . 120م. وباعتماد منحنى Shackelton 1987 ، للهزهزة البحرية العالمية، تم التوقف عند فترات التقدم والتراجعات البحرية الأساسية من أجل ربط علاقتها بالمستويات المكتشفة داخل المغارة.

وفي مرحلة لاحقة تمت محاولة ربط العلاقات الثلاثية بين هذين العنصرين (التضاريس التحت بحرية ومراحل الهزهزة البحرية) من جهة، وبين معطيات الاستقرار البشري داخل المغارة من جهة ثانية، مما سمح بإعادة بناء أفضل لتطورات المشهد الطبيعي في الولجة الساحلية، خلال مراحل متعددة، وتوضحت صورة البيئات القديمة التي تحكمت في كثير من الأحيان بالاستقرار البشري في المغارات، وهذه وضعية الأغمار والتراجعات البحرية منذ Ka120:

وفي مرحلة لاحقة تمت محاولة ربط العلاقات الثلاثية بين هذين العنصرين (التضاريس التحت بحرية ومراحل الهزهزة البحرية) من جهة، وبين معطيات الاستقرار البشري داخل المغارة من جهة ثانية، مما سمح بإعادة بناء أفضل لتطورات المشهد الطبيعي في الولجة الساحلية، خلال مراحل متعددة، وتوضحت صورة البيئات القديمة التي تحكمت في كثير من الأحيان بالاستقرار البشري في المغارات، وهذه وضعية الأغمار والتراجعات البحرية منذ Ka120:

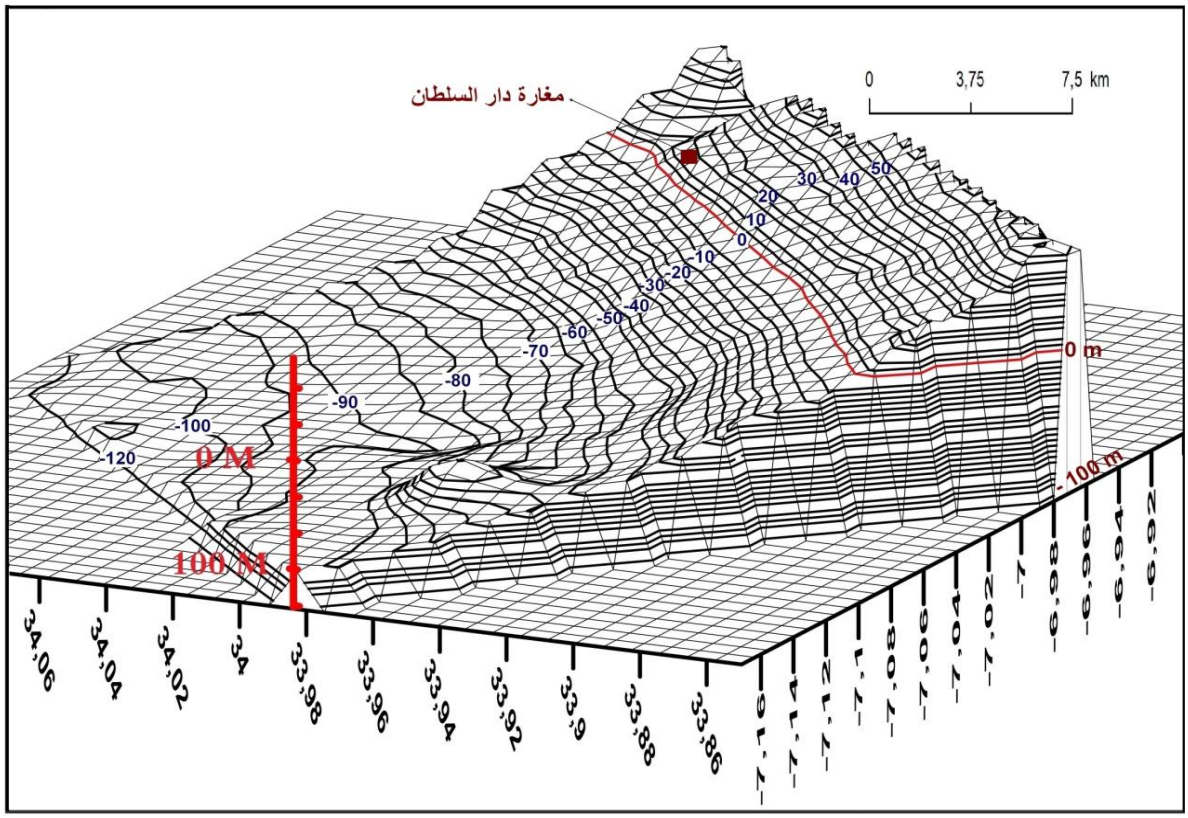

الشكل 3 : مجسم رقمي لخطوط تساوي الإرتفاعات القارية والتحت بحرية

1- مرحلة الغمر الولجي: تقدم البحر إلى ارتفاع يتراوح بين 5 و8م، وكانت قمته عند حوالي 120ka، حيث غمرت المياه أجزاء من القارة وشكلت جرفاً ساحلياً بارزاً على السطح الحالي بين الرباط وواد يكم. ففي شمال الرباط، تظهر بقايا الجرف الولجي عند ارتفاع حوالي 5م مدفونة تحت سمك عشرات الأمتار من الكثبان الرملية الساحلية، لكن بالاستمرار نحو الشمال (سهل الغرب) فإن الجرف الولجي يغيب عن السطح، ويصبح غارقاً تحت مستوى الصفر الحالي، وذلك بفعل التهدل العام لسهل الغرب، حيث يعلوه سمك كبير من الكثبان الحيفتاتية.

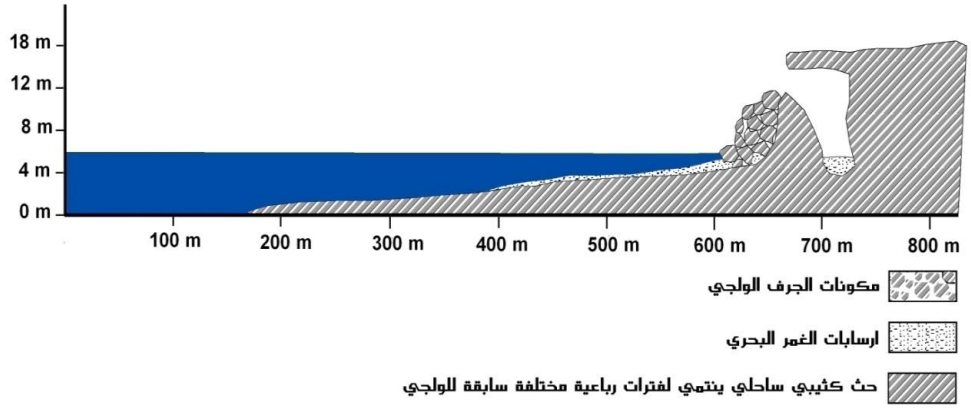

الشكل 4: وضعية الجرف الولجي والمغارات بالنسبة لمستوى البحر أثناء الغمر الولجي عند ka120

تشكلت في هذا الجرف مجموعة من المغارات ذات الأصل البحري-الكارستي، فقد ترك الغمر البحري الولجي Néotyrrenien في قعر مغارة دار السلطان 1، المستويين (MوL) المؤلفين من رمال شاطئية حيفتاتية وقواقع ساحلية، وليماشيل وأحياء مجهرية بحرية، توجد في وضع أعلى من مستوى البحر الحالي بحوالي 5م. وقد تم تأريخها بطريقة OSL فأعطت عمراً يتراوح ما بين 130ka و120 ka. حسب Bouzouggar et Barton 2012 .

2- فترات التراجع الأولى:

انطلقت مع نهاية الغمر الولجي فترة قارية طويلة تسمى الفورم (Würm) حسب التصنيف الأوربي، استمرت إلى حدود الغمر الملاحي (الهلوسين)، وسجلت محلياً أول تراجع بحري (Shackelton 1987) ، انخفض خلالها مستوى سطح البحر إلى عمق حوالي- 45م، وافقت الفترة الممتدة بين 120ka وإلى حدود 110ka ، حيث ابتعد خط الساحل عن الجرف الولجي، وانكشف شريط من الرصيف القاري بعرض حوالي 4 كلم، تغلفه رمال ساحلية حيفتاتية.

في المقابل كان داخل المغارة يعرف إرساب مستويين من التكونات، هما المستويان KوJ ، اللذان أثبتت التحريات الأركيولوجية أنهما لا يحتويان على أية آثار بشرية.. (Ruhlmann 1951, Bouzouggar et Barton 2012) .

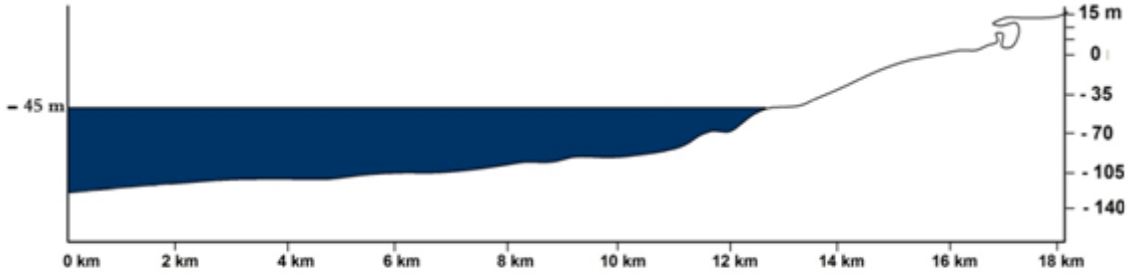

الشكل 5 : وضعية الجرف الولجي والمغارة بالنسبة لمستوى البحر خلال فترة التراجع بين 120 و 110 ka

3- مرحلة الاستقرار البشري الأول:

- تمتد مابين 110ka و Ka 105، توافقت مع تقدم بحري وصل إلى حدود - 10م، مما جعل خط الساحل يقترب من الجرف الولجي فتوفرت بيئة مواتية للاستقرار البشري، حيث المغارة التي تمثل المسكن لم تعد تبتعد عن البحر إلا بحوالي 1كلم، ومابين المغارة والبحر كان الوضع المورفولوجي يسمح بوجود منخفضات بيكثيبية غالبا ما تشغلها الضايات، التي يحيط بها غطاء نباتي من نوع خاص، يساعد على توفر الوحيش والنبات، مما جعله يشكل مع مياه الساحل المورد الأساسي لغذاء الإنسان المستقر في المغارة. وهي الفترة التي تكون فيها المستوى I داخل المغارة، المتمثل في تكونات ترابية سمراء اللون، تختلط بها مخلفات أول استقرار بشري بالمغارة **(Ruhleman A., 1951)**.

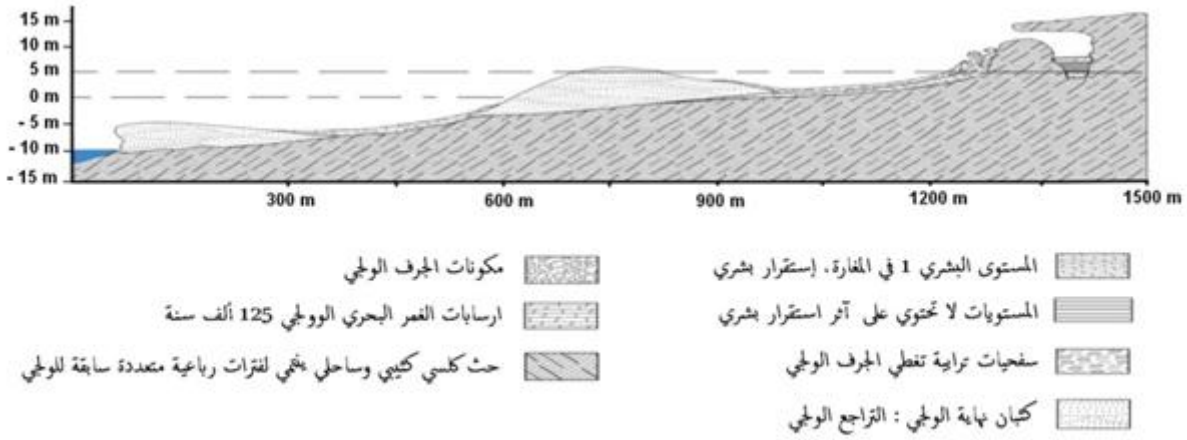

الشكل 6 : مقطع يبين وضعية الجرف الولجي والمغارة بالنسبة لمستوى البحر خلال تقدمه عند 110 ka

4-مرحلة التراجع البحري العام:

حدث التراجع خلال الفترة بين 100 ka و 60ka ، حيث نزل مستوى البحر على مرحلتين: الأولى مع وصل التراجع إلى حدود -40م وتوقف، ثم استمر في التراجع ليصل إلى -60 م، وبالتالي ابتعد خط الساحل عن مغارات الجرف الولجي ومنها مغارة دار السلطان، بأكثر من 6 كلم، (الشكل 6)، وبنفس الوقت كانت المغارة تعرف إرساب المستويات التالية(H G F E D) والتي أكدت الأبحاث الأركيولوجية على أن مكوناتها لا تحتوي أية آثار تدل على الاستقرار البشري خلال إرساب هذه المستويات. Ruhlmann 1951,) Bouzouggar et Barton 2012)

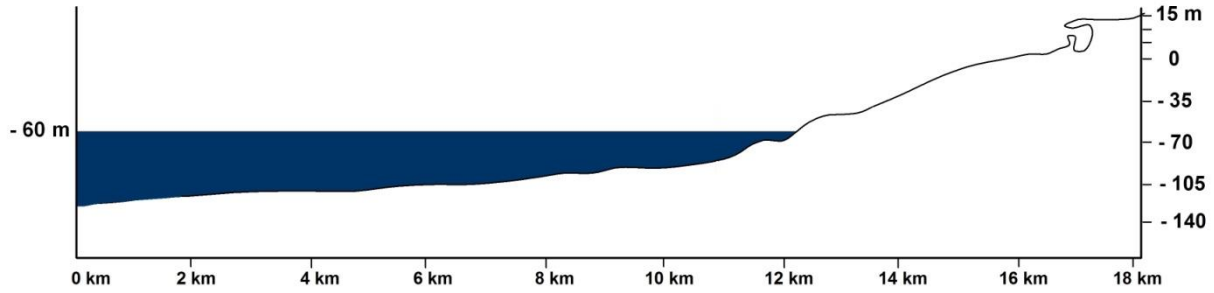

الشكل 7 : وضعية الجرف الولجي والمغارة بالنسبة لمستوى البحر خلال الفترة التراجعية بين 100 و 60 ka

5-يتوافق الاستقرار البشري الثاني مع تقدم بحري جديد:

عرف مستوى البحر ارتفاعاً نسبياً عند حوالي 61 ka، سمح بتقدم البحر إلى حدود -30م ، وبالتالي اقتراب خط الساحل من مغارات الجرف الولجي، ولم تعد المغارات تبعد عن خط الساحل بأكثر من 3كلم، مما وفر للإنسان ظروفا طبيعية ملائمة للاستقرار في المغارة، وهذا يبدو واضحا من مخلفات المستوى C2 الذي ترسب داخل المغارة، والذي أثبت نتائج الحفريات أنه يضم آثاراً بشرية متنوعة (أدوات حجرية متطورة، وقواقع بحرية من نوع *Patelle* المقتلعة من الشواطئ القريبة وعظام طرائد الصيد). وقد تم تأريخ بعضها فأعطت عمراً يوازي 61 ka. Bouzouggar et Barton 2012

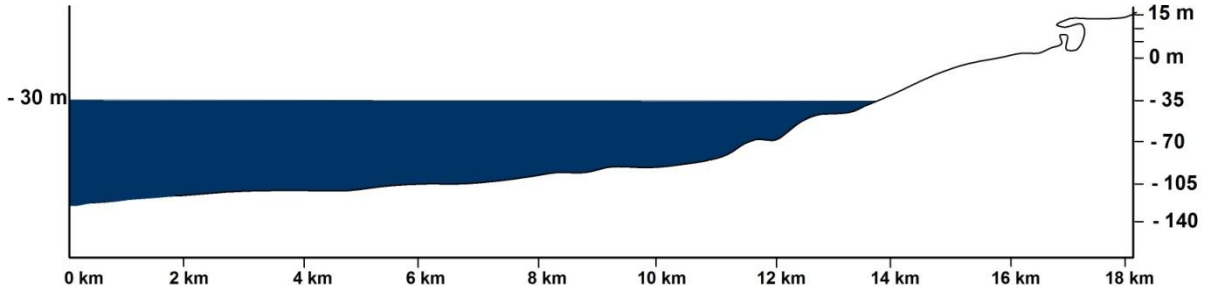

الشكل 8: وضعية الجرف الولجي والمغارة بالنسبة لمستوى البحر 61 ka

6- مرحلة التراجع البحري الأكبر عند 18ka وانعدام الاستقرار البشري في المغارة:

يبرز منحنى Shackelton 1987، انه ابتداءً من 50ka عرف مستوى سطح البحر تراجعاً مهماً ارتبط بالعصر الجليدي المتأخر، ووصل التراجع أقصاه عند 18 ka، حيث بلغ مستوى -120م تحت مستوى سطح البحر الحالي. وأصبح خط الساحل يبتعد عن الجرف الولجي ومغاراته بحوالي 20 كلم. وافقت هذه الفترة، تكوين المستوى C2 داخل المغارة، والذي يتألف من حوالي 70 سم من التكونات التي تنعدم فيها أية آثار تدل على الاستقرار في المغارة Ruhlmann 1951، وتنتهي بقشرة كلسية تعود إلى نهاية البلايستوسين الحديث. Watfeh1996

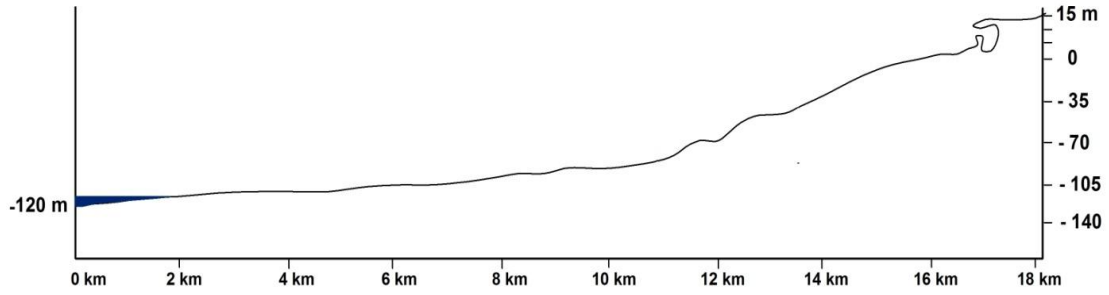

الشكل9 : وضعية الجرف الولجي والمغارة بالنسبة لمستوى البحر خلال التراجع الأكبر عند 18 ka

7- **مرحلة التقدم البحري السريع والغمر الملاحي:**

تمتد من 18ka إلى قمة الغمر البحري في الهلوسين (الملاحي)، والذي عرف ذبذبتين مسجلتين في الهرهورة، الأولى عند 6150 سنة والثانية عند 4800سنة ق ح (Watfeh et al.2016)، حيث تقدم البحر ليصبح أعلى من المستوى الحالي بحوالي 2 م، وبالتالي أصبح خط الساحل أكثر قرباً من مغارات الجرف الولجي، مما جعلها تصبح من جديد مواقع ملائمة للاستقرار البشري، حيث عرفت المغارات عودة سريعة ومكثفة لاستقرار الإنسان داخلها، بفعل قرب المغارات من خط الساحل، حيث خلف الوجود البشري في المغارة تكوين المستويينB وA ، اللذين يظهران على شكل مصاطب بشرية، غنية بالقواقع البحرية والأدوات والبقايا البشرية.

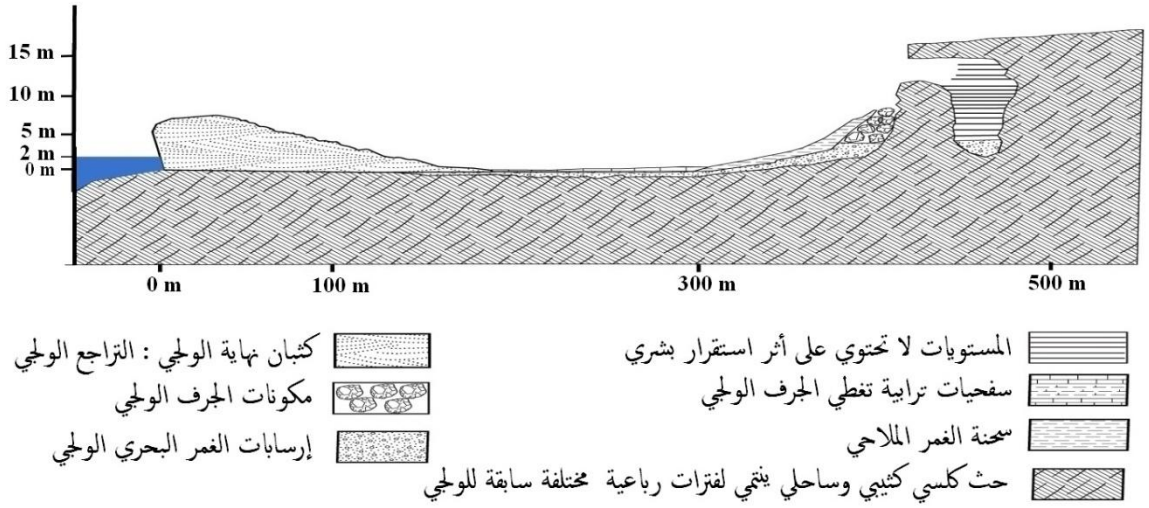

الشكل10: وضعية الجرف الولجي والمغارة بالنسبة لمستوى البحر الملاحي بين 7000 **و** 4800 **سنة** BP

يستخلص مما سبق أن دينامية الهزهزة البحرية ارتبطت بقوة بالتغيرات المناخية العامة على سطح الأرض، إذ أن ارتفاع درجة حرارة الأرض أدى إلى ذوبان الجليد، وارتفاع مستوى سطح البحر، وقد يتوافق ذلك مع سيطرة ظروف الجفاف. في حين كان يؤدي انخفاض الحرارة إلى تمدد الجلادات القطبية، وبالتالي نزول مستوى المحيطات والبحار عن مستوى الصفر الحالي، وهذا قد يتوافق مع انتشار ظروف الرطوبة.

لكن هل هذا يتوافق مع ما كان يحدث على السواحل المغربية؟

تبدو الإجابة صعبة، ولابد من البحث عن المؤشرات المناخية المحلية، التي كانت مسيطرة في تلك الفترات، لذا فإننا سنكتفي فقط بتسجيل الملاحظات التالية:

1-على العموم هناك توافق بين الاستقرار البشري في مغارات الجرف الولجي وبين ارتفاع مستوى سطح البحر، فعلى مستوى الاستقرار الأول "المستوى ا، بين 110ka و 105ka"، حيث ارتفع مستوى البحر وأصبح قريباً من المغارات فقد وصل إلى حدود -10 م عن الصفر الحالي، وأصبح خط الساحل لا يبتعد عن الجرف الولجي بأكثر من 1 كلم.

2- على مستوى فترة الاستقرار الثاني " المستوى C2" نجد وضعية مشابهة خلال الفترة الممتدة بين 61 ka – 52 ka، فقد كان البحر متقدما واقترب من الجرف الولجي، إذ أصبح على بعد حوالي ثلاثة كيلومترات من موقع المغارات، لكنه نازلاً عن خط الصفر بحوالي-30 م.

3-فترة الاستقرار الثالثة انطلقت مع نهاية البلايستوسين الحديث وبداية الهلوسين، وقد توافقت مع الغمر البحري الملاحي الذي جعل مياه البحر أكثر قرباً من المغارات، وعلى الرغم من حدوث تراجعات بحرية ضعيفة المدى، فإن تأثيرها لم يؤثر سلباً على الاستقرار البشري الذي استمر في المغارات دون توقف حتى الفترة التاريخية.

ثانياً: التغيرات المناخية المحلية (التترب، القشرنة، وتشييد الكثبان):

اكتشف Ruhlman A., 1951 مستويات من التكونات الحمراء في مغارة دار السلطان1، وفيما بعد اعتبرها Choubert et Als 1956 أنها توجد في وضع ستراتيغرافي يمثل الفترة القارية Wurmالتي تمتد بين الغمرين البحريين الولجي والملاحي، وتعبر **عن مناخ رطب** سمح بحدوث شخربة، وتترب واحمرار فوق الصخور الكلسية والحث الحيفتاتي الساحلي، مما أعطى التربات الحمراء.

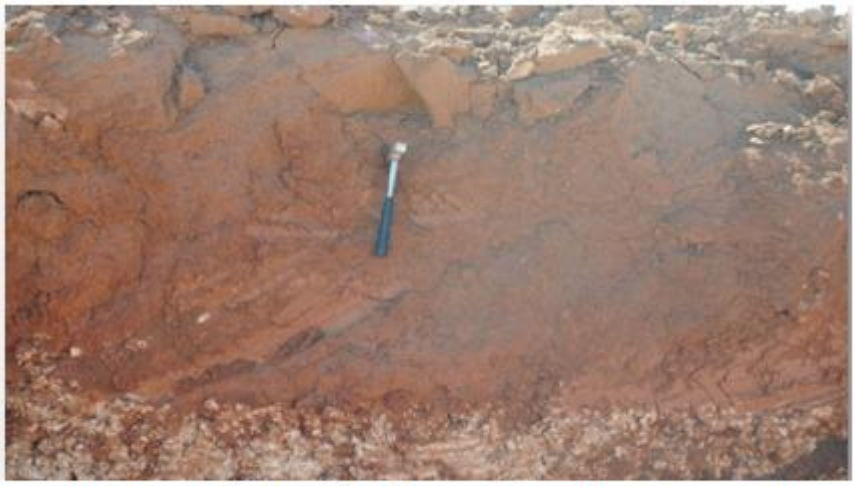

الصورة 1 التكونات الحمراء المتكلسة في ولجة دار السلطان

وأطلق عليها Choubert et Al. 1956 اسم **تكونات المطير السلطاني الحمراء**، التي أدرجت ضمن تصنيفات الرباعي القاري المغربي، كآخر تكونات حمراء أنتجتها الفترات الرباعية.

الشكل .11. تربات حمراء ذات مسكة كلسية في الولجة الساحلية، دار السلطان.

وفي موقع دار السطان يشرف الجرف الولجي على منخفض يحتوي تربات حمراء، وإلى الشمال قليلاً تترسب في مقدمة الأجراف الساحلية بالقرب من إقامة الصباح تكونات حمراء، يظهر مقطعها وما يتضمه من معطيات أركيولوجية أنه في الوقت الذي كانت تترسب خلاله التكونات الحمراء، كان الإنسان الساكن في المغارات يمارس أنشطته أيضاً، خارج المغارة، ويترك آثاره مبعثرة على السطح، مما يجعلها تختلط ضمن التكونات الحمراء التي تسجل تطورات ترابية، من نوع التربات المتحدسلة الحمراء الحديثة، وتتضمن عدة مؤشرات تدل على نوعية الظروف البيئية التي واكبت هذه الفترة.

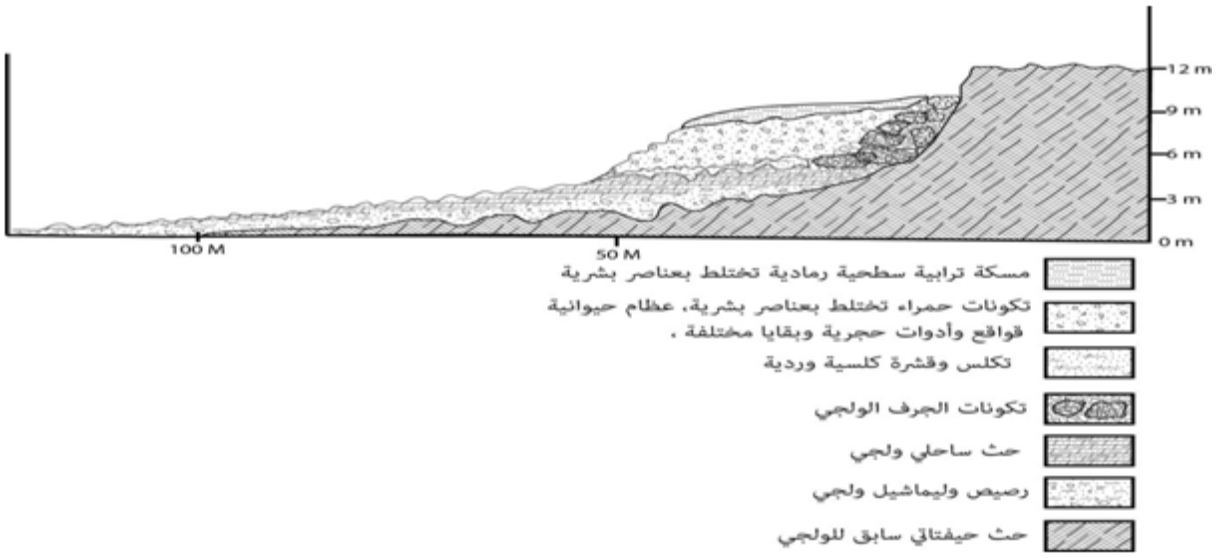

الشكل 12. تربة حمراء سلطانية تختلط مع آثار بشرية في قدم الجرف الولجي عند إقامة الصباح.

تسمح لنا هذه المقاطع بالتساؤل، هل التكونات الحمراء المنسوبة للمطير السلطاني في مغارة دار السلطان توجد في موقعها الستراتيغرافي الأصلي والدقيق، وهل تمثل مرحلة ترب وحيدة، حدثت خلال السلطاني كما يقدمها Choubert et als 1956 et Beaudet 1969 وباحثون آخرون، ثم تعرضت لمرحلة قشرنة وحيدة؟

أم أن فترة السلطاني أعطت عدة أجيال من التكونات الحمراء "المسماة بالسلطانية" ناتجة عن تراكم وتفسخ ترابي، حدث خلال مراحل متعددة من السلطاني، رافقتها عدة عمليات قشرنة؟ (وطفة 1996، والطيلسان 1999،1994 .Laouina et al)

الشكل .13. قطاع التكونات الحمراء والآثار البشرية أمام الجرف الولجي عند إقامة الصباح.

في الحقيقة تبين المقارنة بين التكونات الحمراء في دار السلطان، وبين المركبات الكثبانية في أجراف سلا، التي تكونت خلال نفس الفترة الزمنية " البلايستوسين الحديث "، أن مقطع بوطويل في أجراف سلا يضم متوالية من عدة مستويات حمراء ناتجة عن ترب محلي، تدل على مناخ ذي نزعة رطبة، تفصلها مستويات القشرة الكاربوناتية والكثبان الحيفتاتية، التي تكونت في بيئة ذات نزعة مناخية جافة، عرفت نشاطا ريحيا مكثفا سمح بتشكيل الكثبان.

وعلى العموم يمكن اعتبار أجراف سلا بمثابة العلبة السوداء التي سجلت جل التغيرات المناخية خلال فترة البلايستوسين الحديث، المسماة بالمطير السلطاني والتي توافق ما يعرف في التصنيف الأوربي ب Wurmوينسب لهذه الفترة أنها كانت فترة رطبة على العموم كما ينعتها الباحثون الأوائلFassi 1993 ; Laouina 1987, Beaudet 1969 ; Choubert et als 1956 إلا أن الأبحاث الالحديثة في نهاية القرن العشرين بينت أن فترة المطير السلطاني تخللتها عدة ذبذبات مناخية ذات نزعة جافة، سمحت بنشاط ريحي مكثف شيد الكثبان الساحلية، وساعدت على تكوين القشرة الكلسية (Laouina et als 1994، وطفة 1996 ، الطيلسان 1999)

كما أظهرت الأبحاث أن آخر تطور للتربة الحمراء الذي يدل على فترة رطبة، حدث خلال الفترة الممتدة بينKa 30 و Ka 18، وهي توافق التراجع البحري الكبير في نهاية السلطاني (-Laouin et Als 1994 Weisrock 1981 -Beaudet 1971).

بينما حدثت آخر عمليات القشرنة الكاربوناتية والتي تمثل الفترة الجافة، بموازاة مع التقدم البحري الذي انطلق منذka 18. وعرف الجفاف أوجه عند تكوين القشرة الكلسية المؤرخة ب12635 سنة Bp (- Laouina et al., 1994- وطفة1996- الطيلسان 1999).

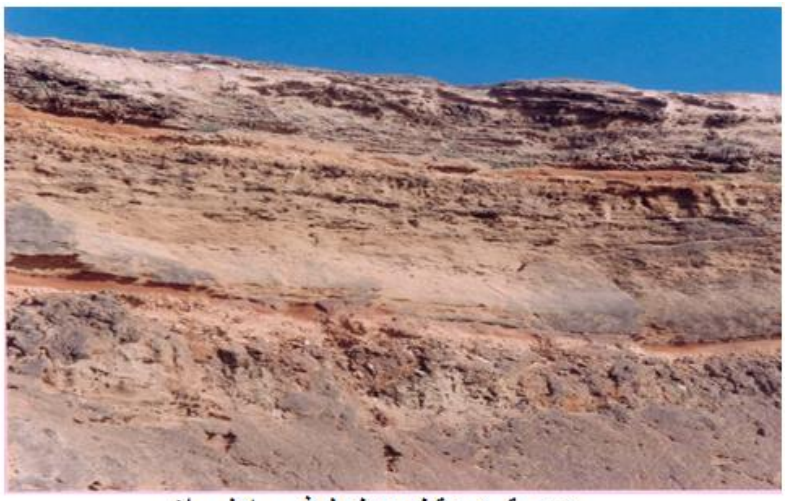

صورة .2. مقطع بوطويل في ساحل سلا

يستنتج مما سبق أن ما يسمى بالمطير السلطاني، عرف عدة تغيرات مناخية محلية، انعكست على التشكيل المورفولوجي من جهة، كما انعكست على الاستقرار البشري من جهة ثانية. يبقى السؤال ما هي الظروف المناخية المثلى للاستقرار البشري في هذه المغارات؟ هل هي ظروف الرطوبة، أم ظروف الجفاف؟

ثالثاً: تغير السلوك البشري (الاستقرار، الاستهلاك، وصناعة الأدوات)

يمكن أن نستنتج من الأبحاث الأركيولوجية بالمنطقة أن استقرار الإنسان كان متقطعاً في مغارات الجرف الولجي، إذ يقتصر وجود الآثار البشرية داخل مغارة دار السلطان1، على المستوياتA- B -C2- I ، وقد توقف الاستقرار داخل هذه المغارات خلال عدة مراحل، من أهمها الفترة الممتدة مابين المستويين C2 و B ، أي نهاية البليستوسين الحديث، حيث لم يكن الإنسان موجودا في المغارة، ولم يترك أية آثار داخلها.(Ruhlmann 1951; Texier 1958; Debenath et als., 1983; Elhajraoui 1985;)

ومما لاشك فيه أن جل الباحثين الاركيولوجيين يؤكدون على أن انقطاع الاستقرار البشري بالمغارات لا يعني بالضرورة انقراض الإنسان في المنطقة وعدم وجوده ف.(Ruhlmann 1951; Texier et als., 1987; Bouzouggar et Barton 2012)

إنما هناك عدة عوامل تحكمت في تحركاته وسلوكه، انعكست على صناعة أدواته وطرق استهلاكه ودفعته للهجرة والاستقرار في مواقع أخرى قد لا تكون بعيدة عن المغارات.

إذاً كيف نفسر غياب الاستقرار البشري طيلة هذه الفترة الواقعة بين المستوى C2 (52Ka) والمستوى B (بداية الهلوسين)، و التي تتوافق مع التراجع البحري الكبير وتعرف نزعة مناخية رطبة، حيث تكونت خلالها الأتربة الحمراء السلطانية؟

يمكن أن نفسر هذا الغياب إما بفعل تغيير مواقع الاستقرار البشري. أو نتيجة حدوث تغيير في السلوك الغذائي لدى الإنسان ناتج عن التغيرات المناخية.

1-3 تغيير مواقع الاستقرار البشري:

كان الاستقرار البشري في المغارات يخضع لمجموعة من العوامل التي تتحكم في موقع الاستقرار وفي الفترة الزمنية التي يتم فيها، وهذا ما كان يدفع المجموعات السكانية إلى تغيير مواقع استقرارها، لكننا سنركز هنا على سببين رئيسيين، قد يكون لهما دوراً مهماً في هذا التغيير.

***السبب الأول: عدم صلاحية المكان للاستقرار**، تعرف المغارات خلال فترات الرطوبة تطوراً كارستيا حيث تنشط حركية المياه داخل المغارة، وقد تتجمع المياه بداخلها، وتسيل على جدرانها، مما يجعلها أكثر رطوبة وبرودة وبالتالي غير ملائمة للاستقرار فيهجرها الإنسان.

***السبب الثاني:** ينتج عن الذبذبات المناخية العامة تغير واضح في خط الساحل، الذي يعرف تراجعات تجعله بعيدا عن موقع الاستقرار وبالتالي فإنه في حالة التراجعات الكبيرة كما حدث خلال الفترة ما بين 50 ka و ka10 حيث أصبحت مغارات الجرف الولجي جد بعيدة عن مياه البحر، التي كانت تمثل المصدر الأساسي للغذاء في ذلك الوقت (Bouzouggar et Barton 2012)، لذلك فقد هجر مغارات الجرف الولجي (دار السلطان) وانتقل للاستقرار في الأجراف القريبة من خط الساحل، الذي يوافق تلك الفترة، وربما وجد

مغارات هناك عاش فيها وترك مخلفاته داخلها. وبهذا نستطيع أن نفسر غياب الاستقرار البشري في مغارات الجرف الولجي.

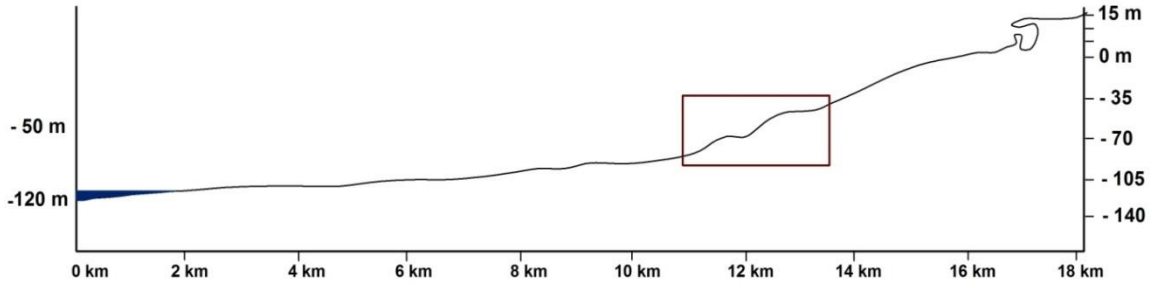

الشكل 14: التراجع البحري الكبير عند حوالي ka18 والمواقع المحتملة للإستقرار البشري

لذا يفترض بالباحثين عن الآثار البشرية لتلك الفترة، الغائبة في المغارات، بتركيز أبحاثهم على المواقع التي توجد حاليا ضمن الرصيف القاري، تحت مستوى البحر الحالي بعمق يتراوح بين -35 إلى -75 م ، حيث توجد أجراف مغمورة توقف عندها البحر عدة مرات، قد يكون الإنسان استغلها كمواقع للاستقرار بحكم قربها من خط الساحل في تلك الفترة.(الشكل 14)

2-3-تغيير السلوك الغذائي وصناعة الأدوات:

استقر الإنسان لأول مرة داخل المغارة خلال فترة إرساب المستوى "I" في قعر المغارة (Ruhlmann 1951)، وقد وجدت مع الأرسابات آثار بشرية، تم تأريخها بالفترة الممتدة بين Ka-110Ka 105 ، (Bouzouggar et Barton 2012) . وببحثنا عن موقع خط الساحل في ذلك الوقت، تبين أن البحر كان في مرحلة تقدم نسبي لكنه لم يصل إلى المستوى الحالي واقترب من المغارة حيث لم يعد يبتعد عن الجرف الولجي بأكثر من 1كلم، كما يظهر في الشكل 5.

وقد بينت الأبحاث على عظام الحيوانات المرافقة لهذا المستوى أنها تعبر عن بيئة قاربة ذات نزعة رطبة، إذ أن التحليل الكيماوي لأداة من عاج الفيل وجدت ضمن مكونات هذا المستوى أظهرت نسبة ضعيفة من النظائر المستقرة للكربون و الآزوت، مما يرجح أن تكون الظروف المناخية تسمح بوفرة الغطاء النباتي في إطار مناخ يميل إلى الرطوبة عند حوالي (Kaouane, 2014).

يعني هذا أن البيئة كانت تستطيع توفير احتياجات العيش البشري، وبالتالي لم يكن الإنسان يحتاج لمصادر الغذاء البحرية. بشكل أساسي، مما يفسر ندرة بقايا عظام الأسماك و القواقع البحرية في هذا المستوى على الرغم من قرب المغارة من خط الساحل.

ثم انعدمت الآثار البشرية في المستويات المؤرخة بالفترة منKa 105 إلىKa 61، حتى ظهرت الآثار البشرية ضمن إرسابات المستوى C2 والتي تدل على عودة استقرار المجموعات البشرية في داخل المغارة والتي أرخت بالفترة الممتدة بينKa 61 و 52Ka، (Bouzouggar et Barton 2012)

في حين بينت الأبحاث الأركيولوجية أن صناعة الأدوات قد تطورت لكي تتكيف مع الظروف المناخية الجديدة التي تنزع نحو الجفاف.(Ruhlmann 1951; Debenath et als 1983; Elhajraoui 1985)

كما تغيرت السلوك الغذائي للإنسان، فعلى الرغم من كون موقع المغارات أصبح بعيداً عن خط الساحل بحوالي4 كلم وبعمق حوالي 30 م عن الصفر الحالي، فإن الإنسان عاد واستقر في المغارة ليعيش في موضع مثالي، يوفر له مصادر الغذاء البحرية كالقواقع والأسماك، وبنفس الوقت يكون قريباً من البيئة القارية المنفتحة، التي تسمح له بممارسة نشاط الصيد عن بعد بواسطة النبال، وقد حاول التكيف مع الظروف الجديدة عبر تركيز نشاطه باتجاهين:

****الاتجاه الأول:** نحو البحر وحيث تشير اللقي الأثرية التي وجدت في هذا المستوى أن الإنسان أصبح يستهلك الموارد البحرية، "كثرة بقايا عظام الأسماك والقواقع" (Kaouane Ch., 2014)

****الاتجاه الثاني** تطوير تقنيات صناعة أدوات الصيد عن بعد، من أجل التكيف مع الظروف القارية الشبه جافة، حيث سيطر المشهد النباتي المنفتح، مما دفع الإنسان إلى تطوير أدوات الصيد، فظهرت رؤوس السهام الحجرية الدقيقة الصنع، التي تسمح بصيد الطرائد عن بعد بواسطة الرماح، حيث وجدت أيضاً عظام الحيوانات التي كان يصطادها مختلطة مع البقايا البشرية الأخرى ضمن إرسابات هذا المستوى(Texier 1958, Bouzouggar et Barton 2012).

خلاصة عامة

يبدو أنه من الصعب تفسير الاستقرار البشري المتقطع في مغارات الجرف الولجي على الساحل الأطلنتي بعلاقة أحادية، تربط بين الاستقرار البشري في المغارات والهزهزة البحرية، إذ على الرغم من الدور الهام الذي لعبه قرب خط الساحل من المغارات، حيث كان يوفر ظروفاً مواتية للاستقرار، يستطيع من خلالها توفير المأوى والغذاء. إلا أن عوامل أخرى كانت تتدخل، وكان لها دورا هاماً مثل

التغيرات المناخية المحلية، والتشكيل الجيومورفولوجي لخط الساحل، والتي أدت إلى تغير في سلوك المجموعات البشرية، على صعيد هجرة مواقع الاستقرار وتطوير صناعة الأدوات. وتغيير السلوك الغذائي. لكن يتبين أيضاً أن الأمر يتطلب أبحاثاً أكثر دقة وتفصيلاً، تسير في اتجاهين:

*الأول: البحث عن الأماكن التي كان يهاجر إليها الإنسان أثناء غيابه عن مغارات الجرف الولجي، وفي هذا الإطار أصبح واضحاً أنه كان يهاجر إلى مواقع أكثر قربا من خط الساحل والتي توجد اليوم مغمورة بمياه البحر فوق الرصيف القاري.

*الثاني: يتطلب أبحاثاً أكثر دقة وشمولية لضبط العلاقات وتفسير بعض التناقضات. فمثلاً في مستوى الاستقرار الأول المستوى I. قد نجد توافقاً بين مؤشرات الرطوبة والتقدم البحري والاستقرار البشري. بينما في مستوى الاستقرار الثاني C2. هناك توافق بين مؤشرات الجفاف والتقدم البحري والاستقرار البشري. فإلى أي حد كان العامل التغير المناخي بين الرطوبة والجفاف مؤثراً في دينامية الاستقرار البشري في مغارات الجرف الولجي خلال السلطاني.

خصوصا وأن الأبحاث أكدت أنه منذ سبعة آلاف سنة ق ح، أصبح الاستقرار البشري في المستويين B و A أكثر تعميما ويتوافق مع كل المناخات ولا يتأثر بتغيراتها. وهذا قد يفسر بالتطور الحاصل في صناعة الأدوات من جهة، وبقدرة الإنسان على التأقلم والتكيف في سلوكه الغذائي كيفما كانت الظروف المناخية.

الببليوغرافيا

BEAUDET G. (1971), « Le Quaternaire marocain. Etat des études », in *R. G. M.* n° 20, pp: 5-49.

BELHILALI A., LAOUINA A., TAILASSANE M., WATFEH., A., BOUZOUGGAR A., SBIHI-ALAOUI F.Z. (2002), « Première découverte d'un Acheuléen ancien à 100km du littoral atlantique dans la région de Maâziz (Sud-est de Rabat- Maroc) », in *Nouvelles Archéologiques et Patrimoniales*, N° 5, (en français).

BIBERSON P. (1961), *Le cadre paléogéographique de la préhistoire du Maroc Atlantique*. PUBL. SERV. ANTIQ. MAROC, FASC. 16, 235 P, 18 FIG, 58 PL.

BOUZOUGGAR A. & BARTON N.E. (2012), "The Identity and Timing of the Aterian in Morocco", in j-J Hublin and S. P. McPherron (eds.), *Modem Origins : A North African Prespective. Dordrecht : Springer, p.p. 93-105.*

CHOUBERT G., JOLY F., GIGOUT M., MARCÇAIS J., & RAYNAL R. (1956), « Essai de classification du Quaternaire continental du Maroc », in *C.R. Acad. Sci.* Paris, T:243, p.p. 504-506.

DEBENATH A., RAYNAL J.P. & TEXIER, J.P. (1983), « Les Industries des "Homo-Erectus Marocains", chronologie, typologie », in *1er Colloque International de paléontologie humaine*, Nice, p.p. 84-85.

EL HAJRAOUI M. A. (1985), *Les industries préhistoriques de la région de la Mamora dans leur contexte géologique et paléo pédologique*. D.E.S. bordeaux I. 178 pages.

FASSI D. (1993), *Les formations superficielles du Saïs de Fès et de Meknès, Du temps géologique à l'utilisation actuelle des sols*. Thèse d'Etat, Université de Paris I, 2 tomes, 880 p.

GIGOUT M. (1956), *Recherches sur le Pliocène et le Quaternaire atlantique marocain*. Trav. Inst. Sci. Chérif., Sér. Géol et Géogr.physi., no 5.

GHANEM H. (1981), *Contribution à la connaissance des sols du Maroc. Genèse, classification et répartition des sols de la région de Zäer, de la basse Chaouia et des Shouls (Maroc)* Cah. Rech. Agr. n°37 et 38. I.N.R.A., Rabat.

KAOUANE C. (2014), *Homme et milieux naturels dans trois espaces sensibles durant le pléistocène supérieur /holocène, étude archéologique de ressource animales à travers l'outillage osseux*. Thèse De doctorat, Faculté des lettres et de Sciences humaines de Mohammedia. 296 p.

LAOUINA A. & WATFEH A. (1993), « Le littoral de Salé et de la Mamora. Les héritages et la morpho dynamique », in *Actes du Symposium Aménagement littoral et évolution des côtes*. Avril 1992, Publ. Comité national de Géogr. Rabat. Maroc, p.p. 53-64.

LAOUINA A., TAILASSANE M. & WATFEH A. (1994), « Mise au point sur la géologie du Plio-

quaternaire et les formations superficielles de la région de Rabat-Salé », in *RGM*, nouvelle série, vol. XVI, Numéro spécial, p.p. 243-285.

LE COZ J. (1964), *Le Rharb, Fellahs et colons. Etude de géographie régionale*. Tom I, Les cadres de la nature et de l'histoire, 482p., Rabat.

MAIGRET & Ly. (1986), *Les poissons de la mer en Mauritanie*. Science Nat., Compiègne, 213p.

NAFAA R. (1997), *Dynamique du milieu naturel de la Mamora et ses bordures. Paléo environnement et dynamique actuelle*. Thèse d'Etat, Univ. Med V., Rabat, 275 pages.

NAFAA R. & WATFEH A. (2000), "Holcen and actual degradation of the environnement in the Mamora forest (Marocco)", in *International journal of anthropology*. Vol.XV,n°3-4 p.p. 263-270.

RUELLAN A. (1980), *L'accumulation du calcaire dans les sols. Coll. Cristallisation, déformation, dissolution des carbonates*, 17et 18 novembre, Univer. Bordeaux III.

RUHLUMANN A. (1951), « La grotte préhistorique de dar es-Soltan », in *Collection Hésperis*, Institut des hautes études Marocaines, Paris, vol. 11, p.210.

SCHACKLETON N.J. (1987), "Oxygen isotopes ice volume and sea level", in *Quaternary science reviews*, n°:6 p.p. 183-190.

STEARNS C.E. (1978), "Pliocene Pléistocene emergence of the Moroccan Mesta", in *Geol. Soc. America*. Vol 89. p.p :1630-1644.

TAILASSANE M., Watfeh A. & NAFAA R. (2014), « Impact de l'élévation du niveau marin sur la durabilité de projets de développement sur littoral atlantique marocain. Cas de la lagune Elwalidiya », in *R.G.M.* volume 29, N° 1-2 Nouvelle série. p.p. 91 au 102.

TEXIER J. (1958), « Les pièces pédonculés de l'Atérien », in *Libyca*, VI-VII, p.p.127-158.

TEXIER J.P. & RAYNAL J.P. (1987), « Les sables beiges du nord ouest du Maroc: mode de dépôt, signification paléo climatique et chronologique », in *Bull. Sci. Terr.*, N°3, Rabat, p.p. 18-20.

WATFEH A., LAOUINA A., & NAFAA R. (1997), *Les formations superficielles carbonatées de la Mamora, indicateurs des milieux et des phases d'évolution dans la Mamora occidentale*. Etudes de Géographie Physique. Travaux 1997 suppléments au °XXVI. CAGEP-URA 903 du CNRS. Université de Provenc, France.

WATFEH A., TAILASSANE M., LAOUINA A., & BADRAOUI M. (2004), "The Red Mediterranean soils of Mamora A fragile patrimony Threatened by desertification", in *Proceedings of an 8th International Meeting on soils with Mediterranean type of climate*, 9-11 February 2004 Marrakech (Morocco).

WATFEH A ., TAILASSANE M., LAOUINA A., NAFAA R., BOUZOUGAR A. (2014), « Signification morphposédimentaies, morphpédologiques et archéologiques des changements environnementaux au pléistocène récent sur la cote atlantiques Marocain », in *R.G.M.* volume 29, N° 1-2 Nouvelle série. p.p. 123 - 136.

WATFEH A., LAOUINA A., NAFAA R., TAILASSANE M., KAOUANE C., BOUZOUGGAR A. & MALEK F. (2016), « La dynamique et le peuplement humain dans les plateaux de la Meseta atlantique au cours de l'Holocène », in *Actes du colloque* .

WEISROCK A. (1983), « Sur la notion de pluvial au Maghreb et péninsule Ibérique », in Bull. Inst. Géol. Bassin. D'Aquitaine, Bordeaux, N°37.

الطيلسان محمد، 1999، **هضبة زعير الغربية وساحلها : التكونات السطحية و تطور الوسط الطبيعي منذ النيوجين**. أطروحة دكتوراة الدولة في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط

نافع رشيدة ، وطفة عبد الرحيم، 1993،«ساحل المعمورة: مورفولوجيته و أنواع التربة» **بحوث**، مجلة كلية الأداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية عدد5ن ص 149- 144.

محي الدين محمد، 2007، **التشكيل الجيومرفلوجي والدينامية البيئية لهضاب وسهول دكالة-عبدة من الرباعي الحديث إلى الواقع الحالي**، أطروحة دكتوراة الدولة في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط.

وطفة عبد الرحيم، 1996، **هضبة المعمورة و ساحل سلا: التكونات السطحية و التطور الجيومورفولوجي**، منشورات اللجنة الوطنية الجغرافية بالمغرب، سلسلة رسائل و أطروحات مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

وطفة ع.، العوينة ع.، نافع ر.، الطيلسان م.، بوزوكار ع.، مالك ف.،2006،«التغيرات الدينامية والاستقرار البشري في هضاب المسيطا الأطلنتية بالغرب خلال الهلوسين، الأوساط الطبيعية وتهيئة المجال بالمغرب »-**منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سلسلة ندوات ومناظرات** رقم 131 ، ص9-26.

التغايرية المناخية والدينامية الغابوية بالأطلس المتوسط الأوسط: منخفض سكورة وهوامشه نموذجا

محمد لبحر

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس

مقدمة

من المؤكد أن التوزيع الجغرافي للتشكيلات الغابوية والأصناف الغابوية بالمغرب يرتبط أساسا بعامل المناخ. ويمكن اعتبار وفرة ماء التساقطات عاملا محددا في تدرجها البيومناخي (Emberger, 1939; Sauvage,1961 ; Achhal et AL., 1980). كما تساهم النهايات الدنيا لدرجات الحرارة (m°C) في توزيعها العمودي وفي تدرجاتها النباتية انطلاقا من التدرج تحت المتوسطي حتى تدرج أعالي الجبال المتوسطية (Barbero et AL., 1981; Benabid, 2000).

ويظهر هذا الارتباط في الأوساط الجبلية بصفة خاصة حيث تغطي الغابات مساحات واسعة، وتحتضن مجموع التدرجات البيومناخية والنباتية المتوسطية. لذلك فهي تشكل قطبا أساسيا للتنوع البيولوجي. ومن بين هذه المجالات البيئية نجد الأطلس المتوسط وخاصة جزأه المركزي الذي يتميز بتنوع نباتي مهم سواء على مستوى التشكيلات النباتية أو المجموعات الغابوية. ويشغل كل صنف نباتي مساحة محددة يمكن التمييز فيها بين مجال رئيسي حيث الظروف المناخية ملائمة تساعده على تحمل التذبذبات المناخية وعلى النمو والتخليف التلقائي، ومجال ثانوي حيث النمو، التكاثر والانتشار يرتبط بعوامل فيزيائية من أهمها عامل المناخ. لذلك فإن تتبع سلوك أنواع النباتات والتشكيلات الغابوية في المواقع البيئية الانتقالية يمكن أن يعكس التغيرات البيئية وخاصة ما يسمى بالتغيرات المناخية بالوسط الطبيعي. فالظروف البيئية الجبلية للأطلس المتوسط تتميز بالتدرج في اتجاه من الغرب نحو الشرق ومن الشمال الغربي في اتجاه الجنوب الشرقي تبعا لدينامية الكتل الهوائية الرطبة فوق تضاريسها المتميزة بتعاقب مجموعة من الكتل المرتفعة والمنخفضات الواسعة (Lecompte, 1969). ويلعب عامل المخبأ الطوبوغرافي دورا أساسيا في انخفاض حجم التساقطات السنوية المسجلة بالمحطات الداخلية والقارية للسلسلة، وانتشار تشكيلات غابوية وشبه غابوية تعيش في ظرفية بيومناخية شبه قاحلة وتتأثر ديناميتها النباتية بعامل التغايرية المناخية والجفاف المطري بصفة خاصة.

ورغم أن الوقع البشري له تأثيره المباشر على التطور الحديث للغطاء النباتي بهذا الوسط الجبلي (LABHAR, 1998, LABHAR et AL., 2009)، فإن تردد الجفاف المطري والتذبذب في حجم التساقطات السنوية والفصلية، واتجاه درجات الحرارة نحو الارتفاع يؤثر على ظروف نمو وتخليف الغابات والتشكيلات النباتية شبه غابوية (Mhirit et T'Tobbi, 2010) كما يؤثر على ديناميتها المجالية. لذا سنحاول إبراز العلاقة بين توزيع المجموعات الغابوية وتباين الظرفية البيومناخية بالأطلس المتوسط الأوسط من جهة. كما سيتم التركيز من جهة ثانية على دراسة تأثير التغايرية المناخية على دينامية التشكيلات النباتية وبعض الأصناف الغابوية بمنخفض سكورة الواقع بعالية سبو في الشمالي الشرقي للأطلس المتوسط الأوسط حيث الغطاء النباتي منفرد ويتميز بالتدرج على طول سفوحه الهامشية.

1. **المنهجية والأدوات المعتمدة**

1.1.- المقاربة التعاقبية: Approche diachronique

لدراسة وتتبع وضعية الغطاء النباتي بالأطلس المتوسط الأوسط سيتم الاعتماد على المقاربة التعاقبية من خلال مقارنة وضعية الغطاء النباتي خلال الستينيات من القرن العشرين من خلال الخريطة البيئية النباتية التي أنجزت آنذاك (Lecompte, 1969) مع وضعيته الحالية في بعض المجالات الانتقالية بمنخفض سكورة وهوامشه كالسفح الشمالي الغربي لجبل تيشوكت والسفح الجنوبي الشرقي لجبل تابوجبرت- إيسومار (شكل رقم 1).

وسيتم التركيز في العمل الميداني على ملاحظة التطور الذي لحق الغطاء النباتي خلال نصف قرن تقريبا على مستوى الكثافة، والطبقة النباتية السائدة، وكذا أنواع النباتات المنتشرة في العديد من المحطات النباتية.

شكل 1: الموقع الجغرافي للأطلس المتوسط الأوسط

2.1. - المعطيات المناخية المعتمدة:

تم الاعتماد على المعطيات المناخية المتوفرة ببعض المحطات المحلية (قنطرة مداز، سكورة وبولمان) لرصد التغيرات المناخية بالمجال خلال فترتين زمنيتين متباعدتين: الفترة الأولى تشتمل على معطيات قديمة ما بين 1933 و1963 والفترة الثانية حديثة تضم معطيات ما بين 1984 و 2014. وتم اختيار المحطات المناخية الثلاثة لأنها تتوزع بين مجالات بيومناخية مختلفة وتتوفر كل منها على متوسط التساقطات السنوية والفصلية والشهرية مما يساعد على تتبع الجفاف المطري بين الفترتين المناخيتين.

3.1- العمل الميداني:

لدراسة التوزيع الحالي لمختلف التشكيلات النباتية ومقارنتها مع وضعيتها في ستينيات القرن العشرين وقع الاختيار على كتلتين جبليتين نموذجين بهوامش المنخفض حيث الغطاء النباتي يتميز بالتنوع على مستوى الأصناف الغابوية والتدرج من السافلة نحو عالية الجبل. وقد تم القيام بعدة خرجات ميدانية وإنجاز مجموعة من الكشوفات النباتية على طول السفح الشمالي الغربي لجبل تيشوكت جنوب منخفض سكورة والسفح الجنوبي الشرقي لإيسومر وجبل تابوجبرت على واجهته الغربية. وتم اختيار القطاعين معا لإنجاز المحطات النباتية بالتدرج من سافلة السفح نحو عاليته مع تحديد موقع كل محطة نباتية على الخريطة البيئية النباتية (Lecompte, 1969) للمقارنة بين مختلف المجموعات الغابوية وشبه الغابوية الحالية مع خصائصها من قبل سواء على مستوى الشكل أو الكثافة أو أصناف النباتات الشائعة بها.

2.توزيع التشكيلات والأصناف الغابوية حسب المجالات المناخية والظرفية البيومناخية بالأطلس المتوسط الأوسط

1.2. التوزيع المجالي للمجموعات الغابوية الذروية بالأطلس المتوسط الأوسط

يشكل الأطلس المتوسط الأوسط فسيفساء نباتية تتميز بتداخل تشكيلات غابوية وغير غابوية يرتبط توزيعها المجالي بتباين الظروف البيئية الجبلية محليا (Lecompte, 1984 ; LABHAR, 1998). ويتميز أيضا باحتضانه مجموعات غابوية وشبه غابوية جد متنوعة سواء على مستوى الكثافة أو الأصناف الغابوية يمكن التمييز فيها بين مجموعات رئيسية وأخرى ثانوية. تنتشر المجموعات الغابوية والشبه غابوية الرئيسية على مجالات واسعة. ويمكن أن نميز فيها بين ثلاث مجموعات كبرى:

- مجموعة العرعار المغاربي الخالصة أو المختلطة مع العرعار الأحمر: وتنتشر بحوض سكورة – مداز في الشمال الشرقي حيث الظروف البيئية تجمع بين تضاريس عبارة عن منخفضات واسعة وأحواض طولية تميزت خلال الرباعي بتطور حادورات على الصخور الملائمة للتسطح، وظروف مناخية تتميز بطول مدة الفصل الجاف (5 شهور/ السنة) بفعل موقعها المحمي من التأثيرات المحيطية، وظرفية بيومناخية شبه قاحلة معتدلة أو ندية شتاء. وتتكون هذه المجموعة من تشكيلات غابوية خالصة للعرعار المغاربي على الواجهة الشمالية، وتصبح شبه غابوية في اتجاه الجنوب مع تزايد حضور العرعار الأحمر تحت تأثير عاملي القارية والوقع البشري (LABHAR et AKDIM, 2000).

- مجموعة العرعار الأحمر الخالصة أو المختلطة مع السنديان الأخضر:

إنها الأكثر انتشارا من حيث المساحة وتتميز بتباين على مستوى الشكل والتركيبة النباتية المرافقة. وتغطي مساحات شاسعة بوسط منخفض سكورة وعلى هوامشه. وتشكل إما غابات خالصة أو ماطورال مختلط مع السنديان الأخضر.

- مجموعة السنديان الأخضر: وتشكل غابات فعلية أو تشكيلات شجيرية على هضاب الكوصات الشمالية للأطلس المتوسط الأوسط، وعلى طول منحدرات الجبال المتوسطة الارتفاع، كما تنتشر على طول السفوح المشرفة على الهضبة الوسطى بواجهته الغربية. وتعتبر الظروف البيئية جد مواتية للنمو الأمثل للسنديان الأخضر بفعل تداخل الظرفية البيوميناخية الشبه رطبة مع طبيعة الركيزة الصخرية المتمثلة في الانتشار الواسع للركيزة الدولوميتية – الكلسية وتطور تربات كلسيمغنيزية أو تحددية (LABHAR, 1998).

- مجموعة الأرز الأطلسي: وتمتد بمرتفعات الأطلس المتوسط الجبلي وبالكوص الأعلى على الواجهة الغربية والجنوبية الغربية للأطلس المتوسط الأوسط، حيث التساقطات السنوية تسجل معدلات مهمة مع تواتر للثلوج خلال فصل الشتاء، وفصل جاف قصير لا يتعدى ثلاثة شهور في السنة. وعلى الرغم من كون الأرز الأطلسي يشكل دوحات خالصة أو مختلطة مع أصناف أخرى يمكن أن تصل قامتها 50 م، فإن ديناميته تتباين من تجمع غابوي لآخر:

+ المأرزات (cédraies) التي تنمو في المجال القاري، وفي بيومناخ شبه رطب (جبل تيشوكت وأغبالو العربي مثلا) تشكل دوحات مفتوحة (نسبة التغطية تقل عن 50 %) وأحيانا تكون التعميرات شائخة نظرا لغياب التخليف التلقائي بتجمعاتها الغابوية، مما يجعلها تتطور نحو تشكيلات شبه غابوية ينمو بها العرعار الفواح أو العرعار المجنح ، وتتميز بتكاثر النباتات الشوكية القزمية لأعالي الجبال المتوسطية.

+ المأرزات الخالصة أو المختلطة مع السنديان الأخضر تنمو في البيومناخ الرطب وشبه الرطب ضمن المتغيرات الباردة والباردة جدا لفصل الشتاء، وتشكل دوحات منتظمة ومنسغات تحت دوحات، تتميز أحيانا بدينامية بيولوجية، ويرتبط تجددها بطبيعة التربة، وبمدى توازن النشاط الرعوي (LABHAR, 1998).

2.2 المساحة الغابوية بالأطلس المتوسط الأوسط:

تشغل التعميرات الغابوية مساحات متفاوتة حسب المتطلبات البيئية لكل صنف غابوي. ويعتبر السنديان الأخضر أهمها انتشارا بالمجال ويغطي أكثر من 70 % من المساحة الإجمالية إما خالصا أو مختلطا مع باقي الأصناف الأخرى. كما يشغل الأرز الأطلسي مساحة مهمة تمثل حوالي 15% بهذا المجال، والتي تمثل حوالي 3/2 المساحة الإجمالية للأرز الأطلسي على المستوى الوطني.

جدول 1: المساحة الغابوية بالأطلس المتوسط الأوسط حسب الأصناف الغابوية:

الصنف الغابوي	المساحة بالهكتار	%
السنديان الأخضر	407.216	72.36
السنديان الزان	1290	0.23
الأرز الأطلسي	84.531	15.02
العرعار الأحمر والفواح	28.049	5.0
العرعار المغاربي	37.691	6.7
الصنوبر الحلبي والبحري	3974	0.7
المجموع	562.751	100

المصدر (IFN, 1996)

يلاحظ أن الأطلس المتوسط الأوسط يتميز بانتشار تلقائي محدود للصنوبر الصنوبر الحلبي والسنديان الزان. وكلاهما يشكلان سحنات غابوية لها علاقة مباشرة بظروف بيئية محلية متميزة، كوجود ركيزة رملية دولوميتية على سفوح شميسة، أو تربات تحددية متطورة وعميقة في ظرفية بيومناخية رطبة (Lecompte, 1986).

3.2. توزيع الأصناف الغابوية حسب الدينامية المناخية والتدرجات البيومناخية:

تتوزع مختلف الأصناف الغابوية بين ثلاث مجالات مناخية حسب دينامية الكتل الهوائية الرطبة القادمة من المحيط على مرتفعات الأطلس المتوسط في اتجاه من الغرب والشمال الغربي نحو الشرق والجنوب الشرقي (LECOMPTE, 1969). بعض الأنواع ينحصر نموها على مجال مناخي وظرفية بيومناخية وحيدة كالسنديان الزان والعفصية. بعضها الآخر يتواجد بشكل متفاوت بين المناخ المحيطي والمناخ القاري (داخلي) كالأرز الأطلسي. ويعتبر مجال انتشار كل نوع إما رئيسيا (+++) أو ثانويا (++) أو يعتبر تواجده نادرا (+) إذا كانت الظروف المناخية والظرفية البيومناخية شبه القاحلة لا تستجيب لمتطلباته البيئية في النمو والتخليف كالأرز الأطلسي، والعرعار المغاربي والصنوبر الحلبي والعرعار الفواح.

جدول 2: التوزيع المناخي والبيومناخي للأصناف الغابوية بالأطلس المتوسط الأوسط

الصنف الغابوي	الارتفاع ب م	مجال مناخي محيطي	مجال مناخي شبه داخلي	مجال مناخي داخلي	التدرج البيومناخي
العرعار المغاربي	800 - 1400	-	+++	+	شبه قاحل بمتغيرة حرارية معتدلة شتاء
العرعار الأحمر	1000-1800	-	+++	++	شبه قاحل بمتغيرة حرارية لطيفة إلى باردة جدا شتاء
الصنوبر الحلبي	1300-1500	-	++	+	شبه قاحل بمتغيرة حرارية لطيفة شتاء
السنديان الأخضر	1000-2200	+++	+++	++	شبه قاحل/شبه رطب ورطب بمتغيرة حرارية معتدلة إلى باردة جدا
الصنوبر البحري	1550-1850	++	+	-	شبه رطب أو رطب بمتغيرة حرارية معتدلة أو لطيفة
السنديان الزان	1350 - 1600	+++	-	-	رطب/شبه رطب لطيف شتاء
الأرز الأطلسي	1600- 2350	+++	++	+	رطب/شبه رطب/شبه قاحل بارد /شديد البرودة شتاء
العرعار الفواح	1800-2600	-	++	+	شبه قاحل بمتغيرة حرارية باردة جدا إلى شديدة البرودة شتاء

+++: مجال رئيسي/ ++: مجال ثانوي/ +: مجال متناثر المصدر (LABHAR, 1998)

إذا كانت مختلف الأصناف الغابوية تتوفر على ظروف مثلى للنمو في مجالات انتشارها الرئيسية، فإن تأثير التغايرية المناخية يمكن أن ينعكس على ديناميتها في المجالات الثانوية وبمجال انتشارها المتناثر تحت تردد الجفاف المطري السنوي وتراجع حجم التساقطات خلال الفترة الملائمة لنموها.

3. مظاهر التغايرية المناخية بمنخفض سكورة وهوامشه:

بالاعتماد على الإحصائيات المناخية المتاحة بمنخفض سكورة وهوامشه سيتم التركيز على دراسة التساقطات بصفة خاصة نظرا لتأثيرها المباشر على الحصيلة المائية وعلى العجز المائي في التربة بالنسبة للغطاء النباتي.

1.3 تطور متوسط التساقطات السنوية:

نظرا لغياب معطيات حول المتغيرة الحرارية، سيتم التركيز على دراسة التغايرية المطرية في المحطات المناخية بالمجال المدروس ما بين 1963/1933 و 2014/1984، وتحليل ظاهرة الجفاف السنوي الحديث وحدتها بمنخفض سكورة وهوامشه.

جدول 3 : مقارنة المعدلات السنوية للتساقطات ببعض المحطات المناخية ما بين (1933- 1963) و(1984-2014)

المحطات	الارتفاع ب م	الفترة الأولى 1933- 1963	الفترة الثانية 1984-2014	تطور	
				بالملم	ب %
سكورة	880	356	310	-55	-15,4
قنطرة مداز	735	423	277	-146	-34,5
بولمان	1800	513	464	-49	-9,55

المصدر (BENTAYEB et LECLERC, 1977 et A.B.S., Fès)

من خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج ما يلي:

- عرف حجم التساقطات السنوية انخفاضا في مختلف المحطات المناخية تراوح ما بين 10 و 34% ما بين الفترتين الزمنيتين. وهذا التراجع شمل أيضا حتى المحطات المناخية الواقعة على الواجهة المحيطية للأطلس المتوسط حيث سجلت محطة إيفران انخفاضا وصل إلى 24% وهم بصفة خاصة التساقطات الثلجية (Mhirit et T'Tobbi, 2010).

- يلاحظ أن النقص في كمية التساقطات السنوية سجل بالمحطات الواقعة وسط المنخفض حيث تراجع معدلها بكمية تراوحت ما بين 50 و 145 ملم. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بعامل الموضع المحمي لمحطتي سكورة وقنطرة مداز من التأثيرات المحيطية وبتردد أقل للاضطرابات الجوية المحيطية بهذا المجال خلال الفترة الزمنية الأخيرة.

- سجلت محطة بولمان انخفاضا في معدل التساقطات السنوية بنسبة لم تتعدى 10% في ارتباط بارتفاعها وموقعها على السفح الشمالي الغربي لجبل تيشوكت الذي يعتبر حاجزا مناخيا رئيسيا أمام الكتل الهوائية الرطبة القادمة من الشمال الغربي.

2.3 تطور معدل التساقطات الفصلية

يبين التوزيع الفصلي للتساقطات خلال الفترتين المعتمدتين في المحطات الثلاثة، أن فصلي الشتاء والربيع سجلا أكبر تراجع مقارنة مع الفصول الأخرى كما يظهر من خلال الجدول التالي:

جدول 4 : مقارنة متوسط التساقطات الفصلية بين فترتين زمنيتين (1933-1963 و 1984-2014)

المحطة		الخريف	الشتاء	الربيع	الصيف
سكورة	(1) 1963/1933	84	135	111	26
	(2) 2014/1984	92	88	105	25
	(2) - (1)	**+8**	**-47**	**-6**	**-1**
قنطرة مداز	1963/1933	99	169	134	21
	2014/1984	80	81	90	27
	(2) - (1)	**-19**	**-88,0**	**-44,0**	**+6**
بولمان	1963/1933	118	199	161	35
	2014/1984	134	125	141	64
	(2) - (1)	**+ 16**	**- 74**	**- 20**	**+ 29**

المصدر(BENTAYEB et LECLERC, 1977 et A.B.S.)

- يتضح من خلال الجدول أن انخفاض متوسط التساقطات الشتوية تراوح ما بين 47 ملم بمحطة سكورة و88 ملم بقنطرة مداز.

- عرف فصل الربيع تراجعا في التساقطات لكن بمعدل أقل تراوح ما بين 6 ملم بسكورة و44 ملم بقنطرة مداز.

-شهد فصل الصيف الجاف استقرارا نسبيا في حجم التساقطات المحلية بوسط المنخفض، بينما لوحظ تزايد في كمية الأمطار ذات الطابع العاصفي بالأطلس المتوسط القاري كما هو الحال بالنسبة لمحطة بولمان.

وتظهر نفس الملاحظة على مستوى الأمطار الخريفية التي انخفض معدلها الفصلي بحوالي 19 ملم في محطة مداز بينما سجل تزايدا بحوالي 16 ملم بمحطة بولمان.

3.3 تطور معدل التساقطات الشهرية

لمقارنة متوسط التساقطات الشهرية بين الفترتين الزمنيتين المتلاحقتين تم الاعتماد على المعطيات المتوفرة بالمحطات الثلاثة (الأشكال 2، 3 و 4).

شكل 2: تطور التساقطات الشهرية بمحطة سكورة ما بين 1963/1933 و 2014/1984

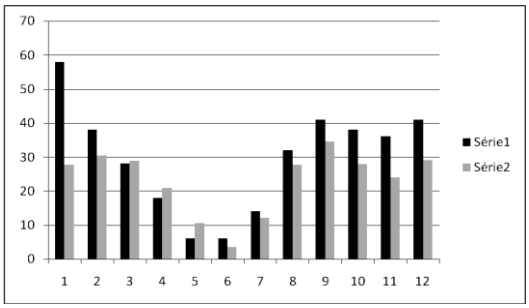

سجلت هذه المحطة انخفاضا ضعيفا في حجم التساقطات الشهرية خلال فترة زمنية طويلة امتدت من أواخر فصل الصيف (يوليوز) إلى أواخر فصل الربيع (فبراير)، بينما تزايدت الأمطار بكمية ضعيفة ما بين مارس وشهر ماي. ويلاحظ أن يناير هو الذي سجل أكبر تراجع بمعدل بلغ حوالي 30 ملم.

شكل 3: تطور التساقطات الشهرية بمحطة مداز ما بين 1963/1933 و 2014/1984

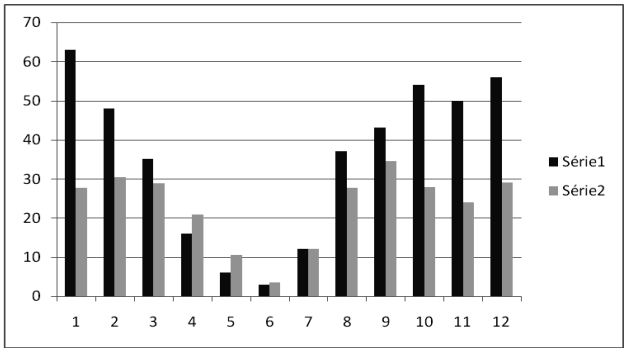

فباستثناء الفترة الممتدة من ماي إلى يوليوز والتي عرفت استقرارا أو تزايدا نسبيا في كمية الأمطار التي تلقتها محطة مداز فإن باقي الشهور سجلت تراجعا في حجم التساقطات وخاصة في الفترة الممتدة من أكتوبر إلى شهر فبراير.

شكل 4: تطور التساقطات الشهرية بمحطة يولمان ما بين 1963/1933 و 2014/1984

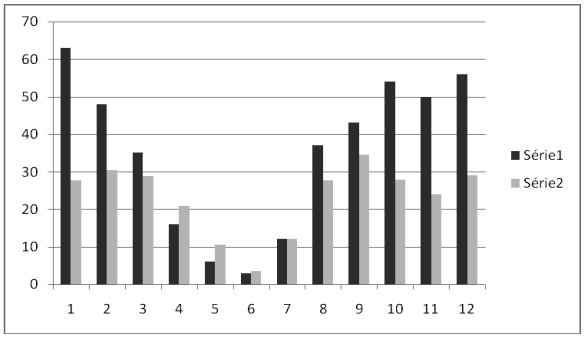

تميزت هذه المحطة بانخفاض واضح في حجم التساقطات الشهرية ابتداء من أواخر فصل الصيف إلى بداية فصل الربيع (مارس)، بينما عرفت تزايد محدودا في الأمطار ما بين أبريل ويونيو. وقد سجلت الفترة الممتدة من أكتوبر إلى فبراير أعلى انخفاض في معدل التساقطات والذي تجاوز 20 ملم عن كل شهر.

يمكن أن نؤكد على أن التراجع المسجل في حجم التساقطات خلال فترة زمنية طويلة من السنة بالمحطات الثلاثة له تأثير سلبي على تكون مدخرات مائية مهمة بالنسبة للمنظومات الغابوية وخاصة خلال فصل الشتاء الذي يتميز بانخفاض ملموس في درجات

الحرارة. بالمقابل، فإن تزايد كمية الأمطار خلال أواسط فصل الربيع وبداية فصل الصيف يعكس الطابع العاصفي للأمطار التي تنشأ محليا بهذا الوسط القاري والتي تردي إلى كسح التربة ونشاط التعرية المائية على السفوح.

4. تأثير التغايرية المناخية على الدينامية الغابوية بمنخفض سكورة وهوامشه:

رغم مكانة الوقع البشري على التطور الحديث للتشكيلات الغابوية وشبه غابوية بالأطلس المتوسط (LABHAR ; LEBAUT S. et MANCEAU L., 2009)، فإن تأثير العامل المناخي له دور أساسي في دينامية الأصناف الغابوية والمجموعات النباتية التي تمتد في مجالات انتقالية بين التدرجات البيومناخية شبه الرطبة وشبه القاحلة والقاحلة حيث يؤدي تردد السنوات الجافة وتراجع كمية التساقطات خلال الفترة الملائمة لنمو الغطاء النباتي إلى امتداد مدة الفصل الجاف السنوية وتفاقم العجز المائي في التربة.

1.4. تراجع التشكيلات الغابوية على السفح الشمالي الغربي لجبل تيشوكت:

إن مقارنة وضعية الغطاء النباتي خلال ستينيات القرن العشرين مع وضعيته الحالية بهذا المركب الجغرافي الذي يشكل جزء من الأطلس المتوسط الملتوي والقاري، تبين أشكالا عدة للتطور سواء على مستوى الأصناف الغابوية أو التشكيلات النباتية. فمن خلال الخريطة البيئية – النباتية التي أنجزت خلال ستينيات القرن العشرين (Lecompte, 1969) يظهر أن التشكيلات النباتية كانت تتدرج على طول هذا السفح حسب عامل الارتفاع ما بين 900 و 2250 م على النحو التالي:

- ماطورال قصير للسنديان الأخضر والعرعار الأحمر بالسافلة يتميز بانتشار واسع لإكليل الجبل واللاذن *(cistus libanotis)* و*(globularia alypum)*.

- ماطورال عالي ومخفف لسلسلة جافة للسنديان الأخضر تتميز بانتشار مهم للحلفاء، البقس، *golbularia nainnii*، *Cytisus fantanesii*.

- غابة شبه رطبة قصيرة ومتقطعة للسنديان الأخضر متميزة بحضور قوي للديس *(ampelodesma mauritanica)* و *genista retamoïdes*.

- غابة رطبة وكثيفة للسنديان الأخضر: وتشكل حزاما ممتدا أسفل الأجراف الصخرية بعالية تيشوكت.

- غابة قارية ومخففة للأرز الأطلسي تمتد على شكل حزام ضيق على ارتفاعات تتراوح ما بين 1800 و 2100 م.

على أن المشهد الحالي للسفح الشمالي الغربي لجبل تيشوكت يبين التدرج النباتي التالي:

- سهوب شجيرية ومفتوحة للحلفاء وإكليل الجبل والعرعار الأحمر بسافلة السفح

- ماطورال شجيري ومخفف للعرعار الأحمر، مع انتشار واسع في الطبقة العشبية وتحت شجيرية لإكليل الجبل والحلفاء وCistus libanotis و*globularia alypum*

- ماطورال عالي متوسط الكثافة للعرعار الأحمر بوسط السفح يتميز بندرة السنديان الأخضر ونمو شجيرات العرعار المجنح والفيلاريا *(Phillyrea angustifolia)*،و*cytisus fantanesii* وانتشار كبير لإكليل الجبل والحلفاء و*globularia nainnii*

- غابة قصيرة وكثيفة للسنديان الأخضر يقتصر توزيعها المجالي على المنحدرات الموجهة نحو الشمال والشمال الشرقي.

- أخيرا غابة متناثرة أو جد مخففة شائخة أحيانا للأرز الأطلسي على انحدار وعر بعالية السفح وسطح هضبي حيث تتواجد بعض التعميرات الشابة المرتبطة بتخليفه تلقائيا.

من خلال المقارنة بين التوزيع العمودي التشكيلات النباتية خلال فترة زمنية ناهزت نصف قرن بسفح تيشوكت الشمال الغربي يمكن أن نستنتج ما يلي:

- تراجع مجال انتشار التشكيلات الغابوية الفعلية مقارنة بوضعيتها السابقة مع تقلص واضح لمجال انتشار السنديان الأخضر أفقيا وعموديا.

- ظهور ونمو تشكيلات شبه سهوبية (الحلفاء وإكليل الجبل) وماطورال شجري للعرعار الأحمر على حساب ماطورال عالي ومفتوح للسنديان الأخضر مما يبين مكانة العرعار الأحمر في الدينامية الغابوية بهذا السفح واتساع مجال انتشاره مع عامل الارتفاع.

- تعكس التركيبة النباتية الحالية بوضوح تأثير الجفاف المناخي على الدينامية النباتية على طول السفح الشمالي الغربي كتراجع أو اختفاء بعض الأصناف الغابوية نتيجة غياب الحد الأدنى من الرطوبة، نمو وتكاثر للعرعار الأحمر والعرعار المجنح في الطبقة الشجيرية واختفاء السنديان الأخضر من الطبقات الشجرية والشجيرية، وانتشار كبير لنباتات الطبقة تحت الشجيرية والعشبية *(Stipa tenacissima; rosmarinus officinalis; globularia nainii, cytisus fantanesii)*

2.4. تطور الغطاء الغابوي على الكتلة الجبلية لجبل تابوجبرت-إيسومر:

إن مقارنة وضعية الغطاء النباتي خلال ستينيات القرن العشرين مع وضعيته الحالية بهذا المركب الجغرافي، تظهر تطورا واضحا على مستوى الأصناف الغابوية و التشكيلات النباتية. فبالاعتماد على الخريطة البيئية – النباتية التي أنجزت خلال ستينيات القرن العشرين (Lecompte, 1969) يظهر أن التشكيلات النباتية كانت تتدرج على طول هذا السفح حسب عامل الارتفاع والتعريض ما بين 1150 و 1945 م على النحو التالي:

- غابة كثيفة وخالصة للعرعار المغاربي تمتد على شكل حزام ضيق بسافلة السفح على ارتفاعات تقل عن 1250 م.

- غابة مختلطة للعرعار المغاربي والعرعار الأحمر تمتد وسط السفح على ارتفاعات تتراوح ما بين 1250 و 1400 م

- ماطورال عالي مختلط للسنديان الأخضر والعرعار الأحمر يشكل حزاما عريضا ممتدا على ارتفاعات تتجاوز 1400 م بعالية السفح وموجه نحو الجنوب الشرقي

- أخيرا غابة قصيرة ومتقطعة للسنديان الأخضر يتخللها ماطورال مفتوح بعالية السفح موجه نحو الشمال الغربي

على أن المشهد الحالي للسفح الجنوبي الشرقي لجبل إيسومر- تابوجبرت يبين التدرج النباتي التالي من السافلة نحو العالية:

- غابة مختلطة ومتقطعة للعرعار المغاربي والعرعار الأحمر وإكليل الجبل واللاذن بسافلة السفح: تتكون من عدة سحنات نباتية متباينة على مستوى الشكل والكثافة والتطبق. أكثرها توازنا السحنة الغابوية الممتدة على طول قعور الأودية وعلى السفوح الوعرة الموجهة نحو الشمال حيث العرعار المغاربي يشكل غابة فعلية بكثافة ملحوظة. وعلى السفوح الموجهة نحو الشرق والجنوب الشرقي تأخذ السحنة الجغرافية شكل ماطورال شجري. وتتراجع كثافة العرعار المغاربي، بينما يتكاثر العرعار الفينيقي والنباتات الشجيرية وتحت الشجيرية كاللاذن وإكليل الجبل.

- ماطورال عال متقطع للعرعار الأحمر وإكليل الجبل والفستق وسط السفح: ويمتد على مساحة شاسعة وسط السفح. ورغم تجانس هذا المشهد النباتي الطبيعي في مظهره العام فإنه يتميز أحيانا بوجود ماطورال شجيري للعرعار الفينقي وإكليل الجبل والفستق والزيتون البري والفيلاريا (*Phillyrea angustifolia*).

- ماطورال قصير ومخفف للبقس والدوم والعرعار الأحمر والعرعار المجنح، ضعيف إلى متوسط الكثافة يعالية السفح الشميس: يمتد هذا الماطورال بعالية جبل إيسومر على الارتفاعات تفوق 1500 م. تنمو مجموعة البقس والدوم على ركيزة صخرية متنوعة (الكلس الإفريزي، الكلس، والدولومي)، وتربة طينية حمراء مغطاة بالحصى داخل شقوق الصخرة الأم.

- أخيرا غابة عالية مفتوحة ومختلطة للسنديان الأخضر والعرعار المجنح بعالية السفح الظليل: وتتشكل من دوحة أو منسغة عالية ومخففة للسنديان الأخضر والعرعار المجنح يتخللها أحيانا ماطورال شجيري للبقس أو فجوات غابوية ناتجة عن عمليات القطع الكلي للطبقة الشجيرية والعشبية للقيام بنشاط زراعي تحت سقف أشجار السنديان الأخضر.

فمن خلال المقارنة بين طبيعة التشكيلات النباتية خلال الفترتين الزمنيتين بكتلة أيسومر- تابوجبرت يمكن أن نستنتج ما يلي:

- على مستوى التوزيع العمودي للأصناف الغابوية يلاحظ أن السنديان الأخضر ظل حاضرا بعالية السفح المعرض نحو الشمال. فرغم تراجع كثافته العامة فهو ينمو ويتجدد عبر الأروحة نظرا لانتشار توضعات حضيية غير متجانسة يفوق سمكها المتر، تجمع بين تربة طينية حمراء متوسطية وحصى وحجارة مع تناثر بعض الجلاميد الكلسية على هذا السفح. وتشكل ركيزة تتشبع بمياه التساقطات في فصلي الشتاء والربيع، وبالتالي توفر مدخرات مائية ملائمة لنمو الغابة وخاصة أشجار السنديان الأخضر.

- بعالية السفح المعرض نحو الجنوب الشرقي يلاحظ أن السنديان الأخضر اختفى بشكل شبه نهائي من التركيبة النباتية للماطورال العالي مقابل انتشار واضح للعرعار الأحمر أو العرعار المجنح، ولشجيرات البقس والدوم واللاذن.

- بسافلة السفح تطورت تشكيلة غابوية مختلطة للعرعار المغاربي والعرعار الأحمر على حساب تشكيلة غابوية خالصة للصنف الأول مع تخفيف لكثافتها الإجمالية.

وتعكس التركيبة النباتية الحالية على طول السفح تأثير الجفاف المناخي بالواجهة الجنوبية على الدينامية النباتية الحديثة تأخذ اتجاه تراجعيا لبعض الأصناف واتجاه تصاعديا لأصناف أخرى. فمقابل تراجع العرعار المغاربي واختفاء السنديان الأخضر، شهدت أنواع أخرى نموا وتكاثرا مهما، خاصة العرعار الأحمر أو العرعار المجنح، البقس، الدوم، اللاذن، إكليل الجبل *globularia alypum, Pistacia lentiscus, Phillyrea angustiflolia, Cytisus fantanesii.*

استنتاجات وخلاصة:

من خلال النماذج التي تم تقديمها حول دينامية بعض التشكيلات النباتية بالأطلس المتوسط الأوسط يمكن اعتبار هذا الوسط الجبلي مختبرا حقيقيا لتتبع ودراسة انعكاسات التغايرية المناخية على دينامية الأصناف والمجموعات الغابوية وشبه الغابوية في المجالات البيئية الانتقالية مع تردد الجفاف المطري وفي ظرفية بيومناخية شبه قاحلة ومناخ يخضع لتأثير القارية.

أكدت دراسة التغايرية المطرية والمقارنة بين فترات زمنية ممتدة ومتلاحقة خلال القرن العشرين وبداية القرن 21 على أن دينامية المجموعات الغابوية وشبه الغابوية بمنخفض سكورة وهوامشه تخضع لتأثير تردد الجفاف المطري المسجل خلال فصلي الشتاء والربيع وتراجع حجم التساقطات خلال عدة شهور من السنة. كما أن حدة العجز المائي في التربة ساهمت في تراجع كثافة معظم المجموعات الغابوية وشبه الغابوية على مستوى الطبقات الشجرية والشجيرية مما أثر بشكل واضح على تعديل بنيتها وتركيبتها النباتية. فالنباتات الجفيفة في الطبقات تحت الشجيرية والعشبية تعرف دينامية مجالية تصاعدية ومتميزة تختلف من سحنة جغرافية لأخرى كإكليل الجبل والبقس واللاذن اللبناني و*Globularia alypum* والحلفاء في سافلة الحادورات على هامش المنخفض. بالمقابل أصبح المجال الغابوي الفعلي محدودا في المجال نظرا لغياب التخليف التلقائي أو محدوديته في العديد من السحنات

الجغرافية لكل من العرعار المغاربي والسنديان الأخضر، مع اتساع مجال التشكيلات شبه غابوية وشبه سهوبية، وانتشار متزايد للعرعار الأحمر بالمرتفعات.

إن هذه الاستنتاجات الأولية حول التغايرية المناخية – النباتية بالأطلس المتوسط الأوسط تتطلب ضرورة تتبع سيرورة الدينامية الغابوية وتحيينها بالاعتماد على وثائق الاستشعار عن بعد وعلى صور الأقمار الاصطناعية بقدرة تمييزية مجالية عالية جدا، وعلى العمل الميداني المتواصل مع وضع محطات تجريبية بمختلف المجموعات الغابوية. كما تقتضي ضرورة إدماج عامل الدينامية في تدبير الموارد الغابوية والتهيئة المتوازنة والمستدامة للأوساط الغابوية (شحو، 2011)، وصون التراث الطبيعي بهذا المجال الحيوي واستراتيجي على المستوى الوطني.

البيبليوغرافيا

ACHHAL, A. & Al. (1980), « A propos de la valeur bioclimatique et dynamique de quelques essences forestières au Maroc », in *Ecologia Mediterranea* V, p.p. 211 - 249.

BARBERO, M. & Al. (1981), « Contribution à l'étude des groupements forestiers et pré-forestiers du Maroc », in *Phytocoenologia*. 9, 3: p.p. 311 - 412.

BENABID A. (2000), *Flore et écosystèmes du Maroc. Evaluation et préservation de la biodiversité*. Edition Ibis Press, Paris, 359 p.

BENTAYEB A. & LECLERC C. (1977), « Le causse moyen Atlasique », *in Ressources en Eaux du Maroc*. Notes et mémoires du service géologique du Maroc, n° 231, p.p. 37 – 66. Rabat

DRIOUECH, (2010), *Distribution des précipitations hivernales sur le Maroc dans le cadre d'un changement climatique : descente d'échelle et incertitudes*. Thèse de Doctorat de l'Université de Toulouse, 163 p.

EMBERGER L. (1939), « Aperçu général sur la végétation du Maroc: commentaire de la carte phytogéographique du Maroc 1:1500000 », in *Mémoires hors série*, Société des sciences naturelles et physiques du Maroc, Éditeur H. Huber, 118p., consulté in Travaux de Botanique et d'Écologie, livre présenté en 1970 à l'occasion du jubilé scientifique de Louis EMBERGER.

GHANEM M. (2011), « Aridification du climat régional et remontée de la limite inférieure du cèdre de l'Atlas (*Cedrus atlantica Manetti*) aux confins de la plaine de Midelt (Maroc) », in *Revue Physio-géo* ,° 5, p.p. 143 – 165.

LABHAR M. (1998), *Les milieux forestiers et préforestiers du Moyen Atlas central nord-occidental : approche géographique, phytoécologique et dynamique*. Thèse de Doctorat d'Etat en Sciences géographiques. ULB, Bruxelles, 404 p + cartes.

LABHAR M. & AKDIM B. (2001), « Groupements végétaux et dynamique du milieu dans la cuvette de Skoura et ses bordures occidentales (Moyen Atlas, Maroc) », in *Mosella*, T XXV, 3-4, p.p. 227 – 240. Metz.

LABHAR M. & LEBAULT S. (2012), « Les cédraies du Moyen Atlas central : structure et dynamique actuelle », in *Revue AFN Maroc*, n° 6-8, Tétouan, p.p. 02 – 18.

LABHAR M., LEBAUT S. & L. MANCEAU (2009 a), « Evolution des formations forestières et pré-forestières dans le Moyen Atlas central au cours des quarante dernières années (1962-2002): Cas du Causse de Sefrou et du J. Aoua Sud », in *Mosella* T xxx, n° 1-4; p.p. 55 – 68. Université Paul Verlaine, Metz.

LABHAR M., LEBAUT S. & L. MANCEAU (2009 b), « Evolution récente de l'occupation des sols et de la végétation dans le bassin Zraa-Tazouta (MAC) », in *Mosella* T xxx, n° 1-4; p.p. 69 - 80. Université Paul Verlaine, Metz.

LECOMPTE M. (1969), « La végétation du Moyen Atlas central: esquisse phyto-écologique et carte des séries de végétation au 1/200000 », in *R.G.M.*, p.p. 3 - 34. Rabat.

LECOMPTE M. *(1986), Biogéographie de la montagne marocaine: le Moyen Atlas central.* Mém. et Doc. géogr. Edit. CNRS, 202 p.

MEDAIL F. & QUEZEL P. (2003), « Conséquences écologiques possibles des changements climatiques sur la flore et la végétation du bassin méditerranéen », in *Bacconea* (1), 16, p.p.397 – 422.

MHIRIT O. & T-TOBBI M. (2010), *Les écosystèmes forestiers face au changement climatique : situation et perspectives d'adaptation au Maroc*. Institut Royal des études stratégiques, Rabat, 260 p.

SAUVAGE C. (1961), « Etages bioclimatiques », in *Atlas du Maroc*. Comité National de Géographie du Maroc ; Rabat, 31 p.

اديس شحو، 2011، **التوازنات البيئية الغابوية بالأطلس المتوسط الأوسط. مقاربة صون – تنمية لمنطقة أزرو**. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء، 564 ص.

السعدوني عبد السلام، ابراهيم مقران و لبحر محمد، 2017،«آثار التغيرات المناخية الحديثة على بنية وتركيبة التشكيلات النباتية بالواجهة الجنوبية الغربية لمنخفض سكورة (الأطلس المتوسط الأوسط) » . **مجلة التراب والتنمية**، العدد 4. منشورات الكلية، سلسلة دفاتر المختبرات. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز فاس ص ص: 09 – 24.

دور التغيرات المناخية والتكتونية الحديثة خلال الرباعي في تشكيل الهضاب الساحلية شمال مدينة الصويرة

مصطفى وادريم ورشيدة المرابط

جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، مختبر ديناميات المجالات و المجتمعات

تقديم

تعتبر الهضاب الساحلية الممتدة من مدينة الصويرة جنوبا حتى مصب واد تانسيفت شمالا أكثر الوحدات تنوعا تضاريسيا مقارنة مع رتابة تضاريس هضاب المزيطا الساحلية (عبدة ، دكالة ، الشاوية) . في حدود 25 كلم وبشكل مستعرض تتوالى بالمنطقة وحدات مورفلوجية متنوعة : سهل ساحلي ولجي و حديث التكوين ، هضبة ساحلية بليورباعية يتخللها محور جبلي جوراسي ترياسي (جبل الحديد-الكوراتي) تم هضاب كريتاسية عبارة عن كويستا تمتد على مسافة مئات الكلمترات شرقا و جنوبا ، كما تتواجد وحدات مورفلوجية انتقالية أو فاصلة بين هذه التضاريس : حادورات ، أجراف بحرية مهجورة، إضافة إلى نتائج التشكيل السفحي و الغريني بفعل كثافة الجريان المائي الموسمي .

الشكل رقم : 1 : توطين المقاطع المورفلوجية المدروسة

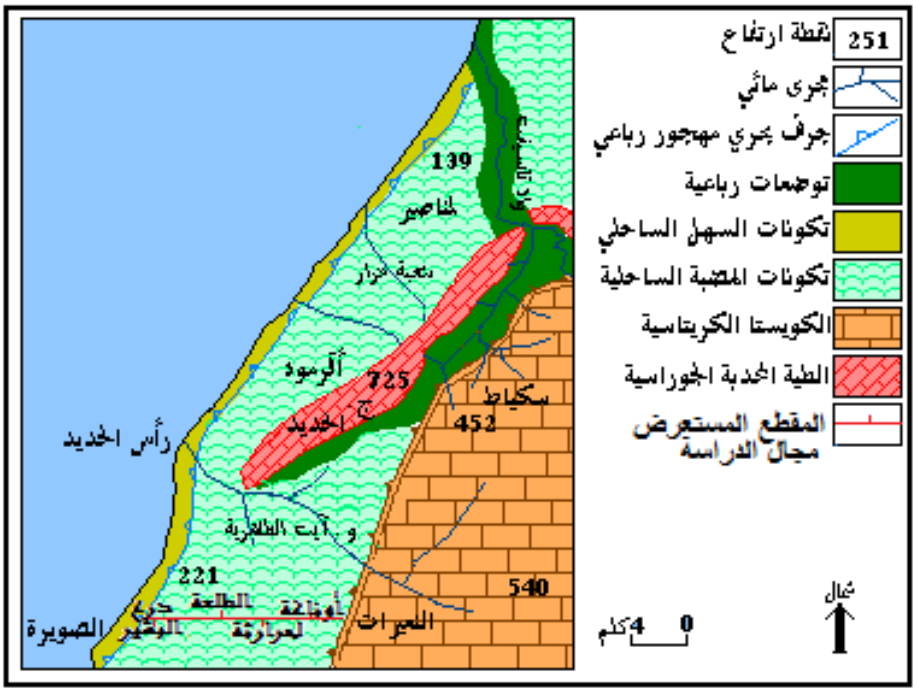

تبرز معظم المقاطع المورفلوجية الموجودة بهذه الهضاب توالي عمودي لسلسة من التكونات السطحية المختلفة : أتربة موروثة ، قشرات كلسية ، كثبان متصلبة شاطئية مصفرة اللون وكثبان رمادية ريحية . هذا أمر عادي في مجال ساحلي شهد خلال الرباعي هزهزات بحرية و تغيرات مناخية ما بين الرطوبة و الجفاف . اخترنا متوالية من المقاطع تتواجد بالهضاب المحاذية لشمال مدينة الصويرة وذلك من أجل تحديد آليات تشكيل مختلف التكوينات السطحية خلال الرباعي و الخصوصية المورفتشكالية و البنائية لتضاريس المنطقة محليا ، أنظر الشكل رقم: 1.

1 -تتنوع الأشكال التضاريسية التفصيلية للهضاب الساحلية بفعل عوامل تشكالية و بنائية محلية خلال الرباعي

الشكل رقم :2: تعدد الوحدات المورفلوجية بالهضاب المحاذية لمدينة الصويرة شمالا

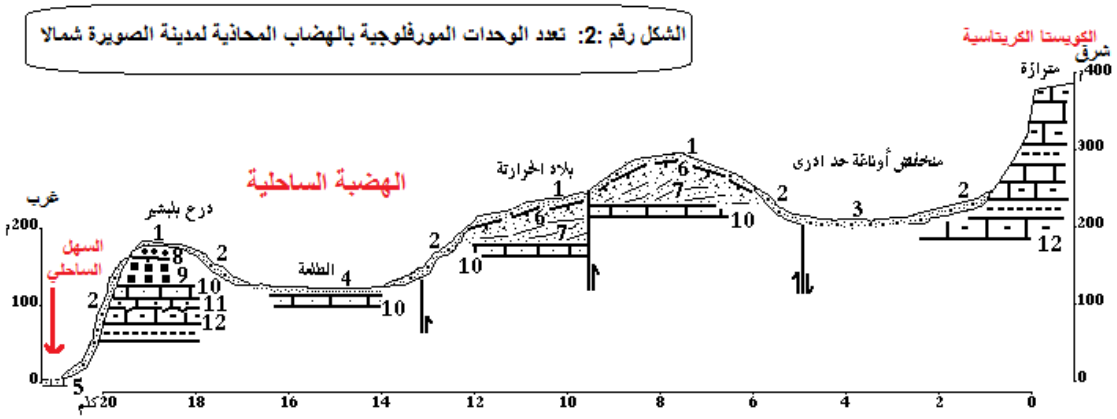

1 تربة الشرساء أو أتربة غير متطورة فوق القشرة الكلسية
2 سفحيات
3 توضعات غرينية مختلطة
4 مواد دقيقة محمرة مرتبطة بالتشكيل الكارستي
5 حث ورصيص ولحي
6 قشرة كلسية سميكة
7 كثيب رمادي اللون بنية رماله شتيتة
8 الوحدة المورفلوجية الرباعية الوسطى
9 الوحدة المورفلوجية الرباعية السفلى
10 الحث المصفر اللون المغربي
11 القاعدة الرصيصية الحثية المغربية
12 صخور كاربوناتية كريتاسية

يتشكل المجال التضاريسي الممتد شمال و شرق مدينة الصويرة و في حدود 20 كلم من الاتساع من ثلاثة وحدات مورفلوجية كبرى تمتد من الغرب نحو الشرق كالتالي : أنظر الشكل رقم : 1و 2 .

-السهل الساحلي شريط ضيق لا يتعدى اتساعه 500متر إلى 1 كلم ، يتشكل من تكونات ولجية تعلوها سفحيات تنحدر من الجرف البحري المهجور المتعدد الأصول ، أو تكوينات رملية حالية مرتبط بنشاط الترميل

-الهضبة الساحلية : عبارة عن هضبة متموجة ، تتشكل من تكوينات بليورباعية تخدد القاعدة الكريتاسية ، يتميز المقطع المدروس بعدم التجانس ، مشكل من وحدات مورفلوجية تتوالى من الغرب نحو الشرق كالتالي .

+هضبة درع بليشير: تشكل النهاية الغربية للهضبة الساحلية تشرف على السهل الساحلي عبر الجرف المهجور الرباعي المتعدد الأصول بفارق ارتفاعي قياسي بالمنطقة ككل حيث يبلغ 170 متر. يبلغ ارتفاع السطح الهضبي حوالي 180 متر من الناحية المورفلوجية يسمح هدا الجزء الهضبي ومن خلال تكوناته من تتبع نتائج التشكيل البحري و نشاط التكتونية الحديثة خلال الفترة الممتدة من المغربي و خلال الرباعي بسطح الهضبة .

+منخفض الطلعة: يمتد بالجزء المحوري الأوسط للهضبة الساحلية على طول 12 كلمتر وبعرض يتراوح ما بين 6 إلى 7 كلمتر، يتراجع ارتفاع سطح الهضبة بالمنخفض إلى 120 متر، سطحه متميز بانبساطه و اتصاله بفعل غياب الجريان المائي ، يتشكل من تكونات سطحية دقيقة محمرة ترافق أشكال كرستة متطورة بالصخور الحثية البليورباعية بسطح الهضبة الساحلية. تشغل جل مساحة المنخفض غابة العرعار الاحمر.

+ هضبة لحرارثة : تعتبر وحدة مورفلوجية متميزة شرق منخفض الطلعة من خلال استعادة السطح الهضبي لارتفاعه الطبوغرافي و تموجات الكثبان الرمادية الرباعية وكذلك لشكل القشرة الكلسية السميكة وما يعلوها من أتربة ضعيفة السمك تميل إلى اللون الرمادي. يعتبر هذا القسم الهضبي استمرارية جنوبية للجزء الهضبي الانكساري الذي يمتد شمالا من النهاية الجنوبية لجبل الحديد حتى مشارف مدينة الصويرة جنوبا. يتسع هذا القسم الهضبي بحوالي 6 كلمتر، غير متجانس يتباين مستويين يبلغ الفارق الارتفاعي بينهما حوالي 80 مترا بفعل نشاط حوادث إنكسارية تتخذ شكل سلم انكساري نظرته نحو الغرب. تتخذ الانكسارات اتجاه جنوب غرب-شمال شرق.

+ منخفض أوناغة : ينتظم عند قدم جهة الكويستا الكريتاسية حادور أوناغة الذي يتسع بحوالي 3 كلمتر. تنفرد هذه الوحدة عن الهضبة الساحلية غربا أو الهضاب الكريتاسية شرقا بتربتها السطحية الداكنة اللون وبمشهد متميز يتمثل في امتداد حقول زراعية ذات خضرة دائمة بالرغم من اعتمادها على الزراعة البورية. يتميز المنخفض بوجود حقول تزينها بشكل هندسي أشجار الزيتون الخضراء ، تتخللها شجيرات العنب التي تورق في فصل الصيف عندما تختفي كل النباتات الموسمية نتيجة سلبية الميزانية وارتفاع حدة التبخر.

يتم الاتصال بشكل مفاجئ للمنخفض مع النهاية الشرقية للهضبة الساحلية حيث تشرف تموجات الكثيب الرمادي الرباعي وقشرته الكلسية السميكة بهضبة لحرارثة على منخفض أوناغة بسفح يبلغ مداه حوالي 80 إلى 100 متر.

+الكويستا الكريتاسية : تتوفر كل الشروط البنيوية لتحديد هذه الهضاب بتضاريس الكويسطا عبارة عن هضاب متدرجة شديدة التقطع بفعل شبكة كثيفة من المسيلات الموسمية تتجمع في منخفض أوناغة وتبلغ المحيط بصعوبة كبيرة بفعل طبيعة السطح المتموج . تشرف الهضبة الكريتاسية على منخفض أوناغة بواسطة جبهة الكويستا التي تعتبر جرفا مهجورا مغربيا من الناحية المرفلوجية.

2: يقدم مقطع لعرب معطيات مورفلوجية على التطور الرباعي للقسم الغربي

الشكل رقم:3: مقطع لعرب بمنخفض الطلعة : تعدد مظاهر الكرستة بالتكونات الرباعية بسطح الهضبة الساحلية

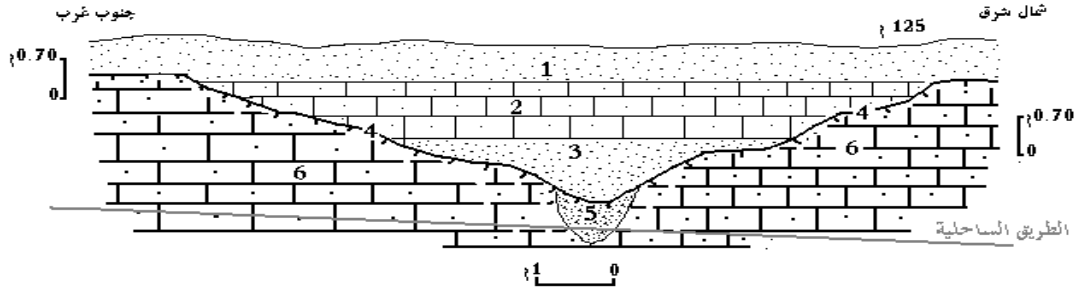

1 تربة رملية محمرة اللون غنية بالمادة العضوية عند السطح ت3
2 حث رمادي اللون متوسط الصلابة ح ك2
3 مواد دقيقة محمرة اللون شتيتة البنية ت2
4 ضلفاء كلسية وردية اللون
5 مواد دقيقة متكلسة وردية اللون ت1
6 حث مصفر اللون متوسط الصلابة مغربي ح ك1

عموما ، تنتشر مظاهر الكرستة بالهضاب الساحلية المشكلة من الكثبان الرباعية على شكل جوبات تتركز بالمجالات البيكثيبية ، لكن منخفض الطلعة يشكل استثناء في المنطقة نظرا لامتداد التكونات الدقيقة المحمرة بسطحه وتعدد مظاهر الكرستة المتطورة فوق الحث الشاطئي المتصلب و المصفر اللون . يتواجد مقطع لعرب جنوب منخفض الطلعة على جانب الطريق الساحلية؛ حيث يعتبر مقطعا متميزا يسمح لنا بتتبع مراحل تطور التشكيل الكارستي بالهضبة الساحلية. يمكن التمييز بين عدة أجيال من التكونات المحمرة متطورة فوق الصخور الحثية البليورباعية بالهضبة الساحلية. يمثل مقطع لعرب شخروبا من الحجم المتوسط مقارنة مع أشكال أخرى من الشخاريب تمتد عند سطح منخفض الطلعة . يتشكل من التوالي العمودي لمستويين من الحث المكون للهضبة الساحلية وثلاثة أجيال من المواد الدقيقة المرتبطة بعمليات الكرستة. تتوالى مستويات الشخروب كالتالي من الأسفل إلى الأعلى(أنظر الشكل رقم 3):

+حث مصفر مغربي ح ك1 عبارة عن سحنة حثية غنية بالرمال السليسية تمتاز بصلابة متوسطة بالمستوى العلوي. تأكد من خلال معاينة أحد الآبار في طور الإنجاز أن هذه السحنة تمثل المستوى الرسوبي النهائي لتكونات المغربي.

+الجيل الأول من مواد الكرستة ت1 يتميز بنسيجه الدقيق والمتكلس لذلك يميل تلوينه ما بين اللون الوردي واللون المبيض حسب درجة التكلس، يبلغ سمك هذا المستوى حوالي 1 متر وينحصر عند عمق الشخروب.

+ضلفاء كلسية وردية اللون متصلبة ، يبلغ سمكها 3 إلى 4 سنتمر، تغلف مباشرة الحث المصفر المغربي عند جوانب الشخروب وكذلك سطح الجيل الأول من مواد الكرستة عند قعر الشخروب.

+الجيل الثاني من مواد الكرستة ت2 يتشكل من مواد دقيقة محمرة اللون، شتيتة البنية، يبلغ سمكها حوالي 1 إلى 1.5 متر، ينحصر تواجد هذه المواد عند المستوى الأوسط لقعر الشخروب.

+الكثيب الريحي الرمادي الرباعي ح ك2 يتميز بالمقطع ببنية أكثر تماسكا مما هو عليه بمعظم سطح الهضبة الساحلية حيث تتشخص سحنة حثية رمادية اللون متوسطة الصلابة، سمكه لا يتعدى 1.5 متر. يطمر الكثيب الرمادي جل التكونات السابقة ينحصر امتداده بالجزء المحوري للشخروب ولا يستمر عند قمتيه.

+الجيل الثالث من مواد الكرستة ت3 يشكل التربة السطحية لغابة العرعار يتكون من مواد دقيقة غنية بالرمال يتباين تلوينها ما بين اللون البني عند السطح الغنى بالمادة العضوية واللون المحمر في اتجاه الأسفل. يبلغ سمك هذا المستوى ما بين 0.70 إلى 1 متر. تتطور ت3 فوق الحث الرمادي وفوق الحث المصفر خاصة عند رأسي الشخروب.

لا يمكن تعميم هذه المتوالية العمودية المورفلوجية لقطاع الكرستة لمقطع لعرب على كل منخفض الطلعة بل نصادف عدة تباينات محلية حيث في الغالب ما نعاين سمكا هائلا من المواد الدقيقة المحمرة يبلغ عدة أمتار يطمر شخاريب عميقة بالحث المصفر

المغربي وتختفي بالتالي سحنة الكثيب الرمادي. كما يزداد سمك مواد الكرستة بالمجالات البيكثيبية المنخفضة التي تشهد تراكما مستمرا بفعل عمليات إعادة تحريك من طرف مسيلات موسمية ومتقطعة.

نتائج الدراسة المخبرية:

الجدول رقم :1: نسبة الكلس بالمستويات البليورباعية بمقطع لعرب

	ح ك1	ح ك2	ت1	ت2	ت3
نسبة الكلس %	55	15	45	20	18

الجدول رقم :2: الخصائص الحبيبية للمستويات البليورباعية بمقطع لعرب

	ح ك1	ح ك2	ت1	ت2	ت3
الرمال %	95.37	92.88	72.44	65.78	81.86
الطين والدقة %	4.63	7.12	37.56	34.22	18.14
الوسيط ميكرون	240	210	190	170	150

تتميز المستويات البليورباعية بمقطع لعرب بالخصائص الرسوبية والعدانية التالية:

تبين منحنيات الكثيب المصفر المغربي ح ك1 منحنى يميل إلى الشكل اللوغارتمي مع وجود انتصاب جزئي ضمن الرمال المتوسطة مع وجود تمثيل ثانوية للفئات الرملية الدقيقة. يتشكل ح ك1 من نسيج مختلط من الرمال السليسية والصدفية أهمية هاته العناصر الأخيرة تفسر نسبة الكلس المرتفعة 55%.

تبين دراسة شريحة دقيقة بح ك1 تكونه من أطراف قواقع أحياء بحرية كالرخويات مثل صفيحيات الخواشم lamellibranches ، معديات الأرجل gastéropodes ومن الطحلبيات من النوع الأشني bryosoaires تتميز عموما بحجم ملمتري ويتخلل فراغاتها لحام ميكروسباريتي. تشهد بعض الرمال الصدفية تفسخا سطحيا لجوانبها كما يحيط بها لحام سباريتي. المواد الفتاتية تسود بها رمال كوارتزية متوسطة إلى دقيقة الحجم ، شبه دائرية ، يتشكل لياط الحبات الفتاتية من لحام ميكروسباريتي يتحول محليا إلى كالسيت سباريتية.

تبين الدراسة المجهرية آثار التشكيل الريحي على سطح الحبات الرملية من خلال سيادة الحبات الكامدة لكنها لم تشهد دملكة مرتفعة بسبب قرب مسافة التحريك. تمت ملاحظة آثار تفسخ جزئي على سطح الحبات الكوارتزية مما يتناسب والبنية المتوسطة للحام للحث وطابع الاختلاط من خلال تواجد نسبة من الرمال الدقيقة الناتجة عن تنعيم للحبات الكوارتزية.

تتميز المستويات الدقيقة ت1 وت2 بدقة نسيجهما الرملي لكن باختلاط واضح من خلال السحنة اللوغاريتمية الواضحة لمنحنياتهما وتمثيل شبه متساو للفئات الرملية الدقيقة وجد الدقيقة. تمتاز ت1 بأهمية التطين إذ تبلغ نسبة الطين والدقة 37.56 % كما ترتفع نسبة الكلس إلى 45%، مظاهر تؤكد طابع توالي عمليات تفسخ من نوع النزكلة وتطور قطاع ترابي محمر بالشخروب تلته عمليات توزيع وتساقط المحلولات الكاربوناتية ضمن مواد الشخروب.

توضح الدراسة المجهرية طابع التفسخ وتحرير المواد ضمن مواد الشخروب من خلال النسبة المرتفعة للرمال المثقبة وكذلك الوسخة وهي عبارة عن رمال كوارتزية ذات طلاء طيني أو حديدي يتراوح تلوينه ما بين الاحمرار والانسداد.

توضح نوعية المعادن الثقيلة العلاقة العدانية لت1 بالحث المصفر كما يبين تراجع نسبة المعادن الثقيلة العطوبة بت1 دور التفسخ وتحرير المواد بالقطاع.

تبين عدانة الطين تواجد طين السمكتيت > الكلوريت > الكاولنيت، النوع الأخير يناسب التطور الجيوكيماوي للقطاع تحت ظروف النزكلة وتحرير للمواد، الكلوريت يمكن اعتبارها طين تنشئة محلية وهو ما يتناسب والتكلس المتقدم للمواد الدقيقة D. Fassi, 1986.

تبين ت2 نفس الخصائص الرسوبية والعدانية مع تميز من حيث زيادة في دقة النسيج الرملي يبلغ الوسيط 170 ميكرون مع تناقص واضح في نسبة الكلس حوالي 20 % فقط. تبين دراسة المعادن الثقيلة لت2 العلاقة التفسخية مع الحث المصفر من خلال سيادة معادن zircon و grenat.

تبين عدانة الطين تواجد طين السمكتيت (الكلوريت) الكاولنيت . تواجد طين الكلوريت لا يعبر بالضرورة ظروف جيوكيماوية محلية خاصة وانه يحافظ على نفس نسبة تواجده كما هو الشأن بت 1 بالرغم من التناقص الواضح في درجة تكلس القطاع بل يمكن تفسير تواجد قسم منه بتحريك ونقل جانبي للمواد الفتاتية .

يبين منحى رمال الحث الرمادي ح ك2 عدم تجانس رسوبي من خلال وجود فرز ضمن الرمال المتوسطة الحجم إضافة إلى تمثيل ثانوي للرمال الدقيقة وجد الدقيقة ارتباطا بتأثير عامل التفسخ وتنعيم الرمال الكوارتزية على تغيير نسيج الرمال خاصة وان العينة المدروسة تتواجد بالمستوى الأعلى .

تبين الدراسة المجهرية آثار التشكيل الرسوبي الريحي من خلال سيادة الحبات الرملية الكامدة و نسبة مهمة من الرمال الوسخة مما يدل على حركية المواد المحلولة بمستوى الحث .

تبين دراسة المعادن الثقيلة ارتفاع نسبة معدن hornblende 36 %مقارنة مع ح ك 1 ، مع ملاحظة ارتفاع نسبة معدني zircon و grenat بنسبة 36% و تعتبر مرتفعة مقارنة مع العينات التي درسناها لسحنات الكثبان الرمادية الرباعية بسطح الهضبة م. وادريم ، 2003. قد يرتبط هذا بتحريك ريحي محلي للأتربة و فسخات الحث المغربي الغنية بمعادن zircon و grenat. توازي نسبة الكلس المنخفضة ضعف اللحام الكربوتاتي 15% وانعدام الرمال الصدفية بنسيج الحث الرمادي .

التربة السطحية ت 3 ، تمتاز رمالها بنسيج مختلط يؤكد المنحى اللوغارتمي كما تمتاز بدقة النسيج الرملي ، يبلغ الوسيط 150 ميكرون . تتراجع نسبة الطين والدقة إلى 18.14% مقارنة مع الموارد الدقيقة ت1 و ت2 حيث تزيد النسبة على 30% . لا يشهد التوزيع العمودي للطين بقطاع التربة السطحية إلا تغيرات طفيفة . تبين دراسة عدانة الطين تواجد أطيان السميكتيت > الكلوريت > الاليت في حين تقل نسبة طين الكاولينت ، يرجع أحد أسباب ضعف تنشئة طين الكاولينت إلى حداثة تطور التربة السطحية . حسب , .ph Duchaufour 1977 يمكن تصنيف ت 3 ضمن الأتربة الحمراء الضعيفة التطور اعتبارا لضعف سمك القطاع وضعف التمايز النسيجي العمودي لمسكات القطاع.

+تأويل المقطع :

يقدم مقطع لعرب معلومات مورفلوجية عن طبيعة وخصوصية تطور سطح الهضبة الساحلية المحاذية لمدينة الصويرة شمالا خلال الفترة الرباعية. يتميز غرب الهضبة الساحلية بتواجد المتوالية العمودية البليورباعية: جيلين من التكونات الرباعية (تربة موروتة+كثيب رمادي ريحي+قشرة كلسية سميكة) تنافر القاعدة الرصيصية الحثية المغربي بسمك يزيد عن 80 متر. بمنخفض الطلعة يغيب جل هذا المركب من التكونات : هل يعود هذا الوضع لتقدم التفسخ وعمليات النزكلة باعتبار منخفض الطلعة ككل تطمره مواد كرستة ، أم يعود لعمليات تحريك ارتبطت بمجرى قديم حيث يتناسب المنخفض الطولي الحالي للطلعة مع مجرى قديم ؟ يصعب قبول افتراض حالة تفسخ المركب الرباعي خاصة وأنه يتشكل من متوالية عمودية من التوضعات و الفسخات غير المتجانسة: أتربة موروثة تتخللها مسكات غنية بالطين، كثبان، قشرات سميكة . إن عدم التجانس النسيجي العمودي يعيق سرعة عمليات التحرير العمودي للمواد مهما تيسرت الظروف البيومناخية لآلية التفسخ و التركلة.

يبدو أن منخفض الطلعة قد شهد عمليات إعادة التحريك و تشكيل نظام جريان مائي خطي خلال فترات رباعية قديمة. المجالات المحفورة لهذه الأودية التي سيتوقف أو سيتجدد بها الجريان خلال الرباعي بفعل عوامل رسوبية تتمثل في امتداد الكثبان سواء الشاطئية أو القارية إضافة إلى إعادة نشاط البنائية الحديثة بانكسارات قديمة ، ستشهد تطور عمليات كرستة لاحقة مسؤولة عن المنظر المورفلوجي الحالي للمنخفض. كما يفترض أن منخفض الطلعة كان يشكل امتداد شرقيا للتكونات الرباعية المتواجدة حاليا بهضبة درع البشير المشكلة من أتربة موروثة، كثبان ريحية و قشرات كلسية سميكة، خاصة وأنه شمالا نجد هذه التكونات الرباعية تمتد شرقا .

إن تحريك وإزالة جزء من التكونات الرباعية يرتبط بجريان مائي خطي كان رسمه يناسب وضعية كرابن يوازي منخفض الطلعة الحالي وهو حادث يمتد شمالا من الضفة اليسرى لواد آيت الطاهرية حتى الضفة اليمنى لواد لقصب جنوبا، يشرف عليه من الشرق السلم الإنكساري لهضبة لحرارثة ومن الغرب هورست هضبة درع البشير M.Rosanov, 1987. بذلك سيتركز الجريان الخطي بمنخفض الطلعة وسيعتبر مجال تصريف لمياه المنحدرة من الهورست الشرقي لحرارثة أو من هضبة درع البشير غربا. في ظل صعوبة تشكيل خطوط جريان مائية منتظمة بمحور المنخفض خلال الرباعي بفعل دينامية تشكيل الكثبان المتعاقبة تطور الوادي القديم إلى وادي مغلق و بالتالي إلى منخفض كارستي موسع يستفيد من الوضعية الطبوغرافية المنخفضة وتجمع المياه.

هل يمكن قبول مثل هذا الإفتراض حتى في ظل غياب توضعات غرينية بهوامش منخفض الطلعة كما هو الشأن بمنخفض لمجون لكن يمكن اعتبار المشهد الحالي لانتشار شبكة من المسيلات الموسمية غير المنتظمة بمنخفض الطلعة وبباقي سطح الهضبة الساحلية الجنوبية ذات اتجاه موازلاتجاه المنخفض شمالا-جنوبي وذات تصريف داخلي ولا يتعدى طولها 1 إلى 2 كلم مؤشرا يدفع في اتجاه افتراض تواجد تصريف مائي خطي قديم.

إن مقطع لعرب بمنخفض الطلعة يقدم تفاصيل دقيقة عن مثل هذا التطور العام الذي يتمثل في تحليل آليات ومظاهر تطور أشكال الشخربة والتكونات الموافقة لها بسطح منخفض الطلعة وذلك من خلال تحديد العلاقة بين آليات الكرستة، التكلس وإعادة تحريك المواد الفتاتية بقطاعات الشخاريب. تتكون المواد الدقيقة المحمرة المرتبطة بنشاط الكرستة التي تطمر الشخاريب من ثلاثة مستويات من المواد الدقيقة ينحصر تواجدها فقط بقعور الشخاريب وتنعدم بالرؤوس،تتراجع بها حدة التكلس من الأسفل نحو الأعلى وتفصل كل مستوى إنقطاعات تناسب تساقط وتشخص التوضعات الكاربوناتية الثانوية أو حدوث إرساب كثيب ريحي قاري . ماهي

إذن العلاقة التشكالية بين النزكلة، دينامية تساقط الكلس وتشكيل الكثيب الريحي القاري بالشخاريب الكارستية بمنطقة لعرب وتوزيعها ما بين قمة ومنخفض الشخروب ؟

انطلاقا من الخصائص الرسوبية و العدانية المميزة لمختلف المستويات لمشكلة للشخاريب الكارستية بمنطقة لعرب، فإنها تصنف من الناحية التطورية كشخاريب عادية ع. وظفة، 1996، يفترض أن تطور كل مستوى من المواد الدقيقة قد شهد توالي المراحل التالية:

- حدوث عملية نزكلة بالصخر الحثي وفق نظام تطور الشخاريب من خلال تشخص مورفلوجية الشخروب المتكونة من رأسين يشرفان على قعر يشهد أقصى تركز لتحرير و نزكلة المواد يشهد معها عموما القطاع تطور مادة دقيقة محمرة تغطي كل عناصر الشخروب. توازي هذه الفترة التشكالية ظروف وسط بيومناخي يميل إلى الرطوبة، تواجد طين الكاولينيت يعتبر كمؤشر على تقدم التفسخ بالقطاع خلال هذه المرحلة.

- مرحلة موالية ستشهد انتقالا نحو وسط بيومناخي يميل إلى الجفاف يشهد القطاع في بدايته عملية تحريك تهم خاصة المجالات المشرفة أي رؤوس الشخاريب التي تنكشف وتفقد غطائها من المواد الدقيقة. بعدها ستصبح هذه الرؤوس مجال تزويد بالمحلولات الكلسية التي تتركز وتتساقط بمواد قعر الشخروب بل تتشكل ضلفاء كلسية تتوج المواد الدقيقة وسفحي الشخروب. يبين تواجد أطيان السمكتيت والكلوريت طابع الإنحباس المحلي للمحلولات بالقطاع حيث تلعب ظروف الجفاف المناخي دورا أساسيا في توجيه مثل هذا التطور الجيوكيماوي. A. Laouina et autres, 1998

- يبين مقطع لعرب أن عمليات التشكيل ستشهد مرحلة إضافية تتمثل في تشكيل كثيب ريحي قاري يلي مرحلة التكلس ويتناسب وأقصى مرحلة الجفاف المناخي وهي ظاهرة رسوبية شملت معظم السطح الهضبي وتطورت خلال عدة دورات رباعية. غياب مستوى الكثيب الريحي القاري فوق الجيل الأول من المواد الدقيقة يعود لتعرضه للنزكلة والتفسخ كما هو الشأن بالنسبة للكثيب الذي يعلو الجيل الثاني والذي لا نجد منه سوى بقايا وسط قعور الشخاريب P. Rognon ,1982 .

-3: مقطع بلاد لحرارثة: تناسب هضبة لحرارثة وحدة بنائية انكسارية شرق الهضبة الساحلية:(X=102, Y=115)

هضبة لحرارثة وحدة انكسارية طولية تتميز بإشرافها الطبغرافي على منخفض الطلعة غربا و منخفض أوناغة شرقا تتشكل من المستويات التالية (أنظر الشكل رقم 4):

-حث مصفر مغربي يتميز بسحنته الرملية ذات البنية المتماسكة ، لم نتمكن من معاينة الاتصال مع القاعدة الكريتاسية وإثبات تواجد القاعدة الرصيصية الحثية البحرية خاصة وأنه شمالا عند منطقة زاوية الشريف ينافر الحث المصفر المغربي مباشرة الكريتاسي.

الشكل رقم : 4 : مقطع لحرارثة : دور البنائية الحديثة في التميز المورفلوجي للجزء الشرقي للهضبة الساحلية المحاذية لمدينة الصويرة

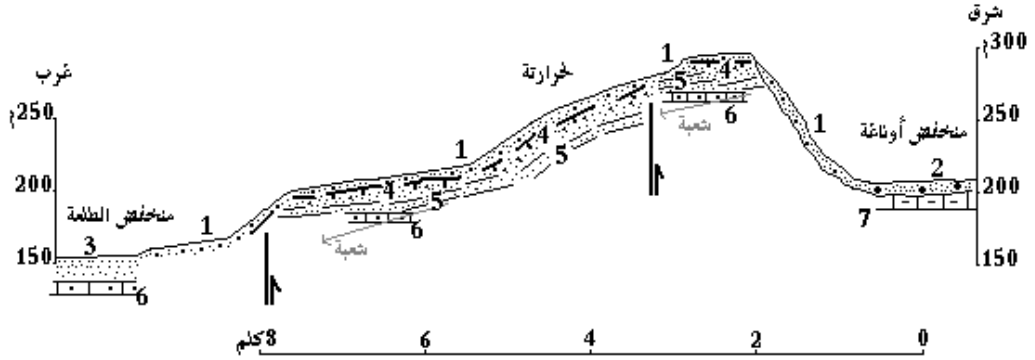

1 سفحيات الهضبة الساحلية أو أتربة الشرساء
2 مواد النشر لحادور أوناغة
3 مواد دقيقة محمرة مرتبطة بالتشكيل الكارستي
4 قشرة كلسية سميكة
5 كثيب رمادي اللون رباعي
6 حث مصفر مغربي
7 كلس صلصالي كريتاسي

-كثيب رمادي اللون ح ك1 ينافر مباشرة الحث المغربي متميز ببنية رماله الشتيتة مع وجود تعقيدات كلسية متصلبة مرتبطة بإعادة توزيع المحلولات الكاربوناتية وتقدم جبهة التفسخ الكلسي بالمستوى العلوى للرمال الرمادية.

-قشرة كلسية سميكة يتراوح سمك قطاع التكلس ما بين 2 و 4 متر حسب مورفلوجية الكثيب، تستغل محليا كمقالع لاستخلاص مادة الفليس التي تستعمل كمادة لاحمة في عملية البناء من طرف السكان المحليين. نظرا لمجاورة هذه المقالع لتجمعات الدواوير السكنية تستعمل كاصطبلات ثانوية يلجأ إليها قطيع الغنم والماعز أثناء فترة اشتداد درجة الحرارة عند الزوال.

يتكون المستوى الأعلى لقطاع القشرة الكلسية من ضلفاء وردية إلى فاتحة اللون تتكرر عموديا عدة مرات تفصل بينها مستويات متفاوتة الصلابة من الفليس الكلسي يتراوح السمك ما بين 0.50 و 1 متر تبعا للموضع مابين ظهر و سفح الكثيب . نحو أسفل الضلفاء يتحول التكلس إلى مستوى فليسي تتشخص به محليا تعقيدات جد متصلبة يتراوح السمك ما بين 1 و 1.5 متر. أخيرا يتشكل مستوى انتقالي ما بين القشرة والرمال الرمادية على شكل شبكة تفسخ شبكي كلسي يتراوح تلوينها ما بين اللون الرمادي والفاتح حسب درجة حلول الكاربوناتات.

-تربة سطحية ت1 تتشكل في الغالب من تربة رمادية اللون يتباين سمكها ما بين ظهر التموجات الكثيبية حيث لا تتعدى 0.50 متر تتخللها أطراف متفاوتة الحجم من الضلفاء الكلسية نتيجة عمليات الحرث. بسفوح التموجات الهضبية تنتشر مواد سفحية تتكون من مواد دقيقة رمادية إلى فاتحة اللون يزداد بها حضور أطراف الضلفاء الكلسية. بالمجالات البيكثيبية قد يتعدى سمك التربة السطحية حوالي 1 متر نتيجة إعادة تحريك وليس ارتباطا بتطور ترابي محلي.

<u>نتائج الدراسة المخبرية:</u>

الجدول رقم :3 الخصائص الحبيبية للمستويات البليورباعية بمقطع لحرارثة

	الرمال %	الطين والدقة %	الوسيط ميكرون
ح ك1	97.16	2.84	195
ت1	84.11	15.89	170

تبين الدراسة الحبيبية لرمال الكثيب الرمادي ح ك1 تميزها بطابع الفرز الرسوبي من خلال انتصاب المنحنى بفئة الرمال الدقيقة، يبلغ الوسيط 195 ميكرون. تبين الدراسة المجهرية دملكة واضحة للرمال الكوارتزية خاصة بالمقارنة مع رمال نفس الكثيب الرمادي نحو الشمال م. وادريم ، 2003 مما يدل على تحريك الرمال من طرف الرياح على مسافات بعيدة . تؤكد دراسة المعادن الثقيلة احتواء الكثيب على نفس التشكيلة من المعادن التي تتكون منها نفس الكثبان نحو الشمال والتي تتميز بسيادة لمعدن hornblende وتراجع لمعدني zircon و grenat، ارتباطا بتزويد قاري مصدره من الشمال أو الشمال الشرقي وهو اتجاه الرياح التجارية A. Weisrock, 1993.

التربة السطحية تمت دراسة عدة عينات حسب مورفلوجية التموجات الكثيبية : ظهر و سفح الكثيب والمجالات البيكثيبية، أبرزت نتائجها تجانسا حبيبيا مع اختلافات طفيفة من حيث نسبة الدقة والطين التي تزداد نسبتها بالمجالات البيكثيبية عن باقي المواضع المورفلوجية للكثيب بحوالي 5 %. عموما تتميز القطاعات الترابية سواء بظهر الكثيب أو بالمجالات البيكثيبية بضعف التطين.

تبين الدراسة الحبيبية لرمال التربة السطحية –ظهر الكثيب- ت1 نسيجا رمليا مختلفا للفئات الرملية الدقيقة وجد الدقيقة، يبلغ الوسيط 170 ميكرون. إضافة إلى تواجد نسبة من المواد الطينية-الدقية لا تتعدى 15.82 %. تبين نتائج دراسة عدانة الطين احتواء ت1 على طين السميكتيت > الإليت > الكلوريث.

يمكن تصنيف ت1 كقطاع ترابي كلسي ضعيف التطور من نوع: A /C تصنف كتربة الشرساء Ph. Duchaufour, 1977، تربة فقيرة من حيث احتوائها على المواد العضوية كما يساهم في تراجع مؤهلاتها الفيزيائية تصاعد أطراف الضلفاء الكلسية إلى السطح بفعل عمليات الحرث المستمرة.

<u>تأويل المقطع:</u> يقدم مقطع لحرارثة نموذجا للتكونات السطحية التي تسود جزءا مهما من الهضبة الساحلية للشياظمة خاصة بقسمها الشرقي البعيد عن محاذاة الساحل مع خصوصية محلية تتمثل في الدور الذي تلعبه التكتونية الحديثة في تفسير التنوع المورفلوجي للهضبة الساحلية ، إذ أن تدرج سطح هضبة لحرارثة نفسه وإشرافه الطبوغرافي على الوحدات المورفلوجية الجانبية المجاورة منخفض الطلعة ومنخفض أوناغة- حد ادرى لا يعود بالضرورة لعوامل رسوبية بقدر ما يرتبط بتجديد نشاط البنية الإنكسارية على شكل سلم خلال الرباعي خاصية تطبع معظم المجال الجغرافي الهضبي الممتد جنوب جبل الحديد.

بالرغم من دور البنائية الإنكسارية في تمايز وحدة لحرارثة كمجال مشرف تضاريسيا فإنها تتميز بشمولية امتداد الكثيب الريحي الرمادي الرباعي حيث يتقدم جنوبا وشرقا متجاوزا التفاوتات التضاريسية الموروثة أصلا عن بنائية السلم الإنكساري . يؤكد هذا المعطى الدور الفعال الذي لعبته وتلعبه حاليا الرياح الشمالية الشرقية في قدرتها وكفاءتها على تحريك المواد الرملية خلال عدة فترات من الرباعي ، ساعد على فعالية التشكيل الريحي ووفرة المواد الرملية سواء شمالا بمصب واد تانسيفت أو من أتربة و فسخات

بالهضبة الساحلية نفسها خاصة وأن تشكيل هذه الكثبان القارية واكب من الناحية البيومناخية فترات جافة سمحت بتحريك الأتربة و التكونات السطحية المختلفة.

كما تفيد نتائج الدراسة الرسوبية لرمال الكثبان الرمادية الرباعية بهضبة لحرارثة ارتفاع وسيط الرمال الذي يتراوح ما بين 200 و 190 ميكرون، معطى يؤكد سرعة هبوب الرياح التجارية خلال الفترات الرباعية السابقة مقارنة مع الرياح الحالية التي لا يتعدى وسيط رمال كثبانها بالسهل الساحلي 160 ميكرون.

تساهم القشرة الكلسية السميكة التي تغلف الكثيب الرباعي في تجانس المشهد المورفلوجي لسطح هضبة لحرارثة. تنتهي القشرة نحو السطح بتربة الشرساء بظهر الكثبان تتحول بسرعة إلى سفحيات بالسفوح وبالمجالات البيكثيبية . تدل الأتربة و التشكيلات النباتية على تحول بيومناخي محلي يطبعه التأثير القاري بهضبة الحرارثة حيث تتراجع الرطوبة النسبية وتزداد سلبية الميزانية المائية . هذا الانتقال في المشهد الجغرافي يتم بشكل مفاجئ من الوحدة المجاورة نحو الغرب : منخفض الطلعة حيث تنتشر الأتربة الحمراء و مظاهر الكرستة وغابة العرعار. ساهمت التدخلات البشرية كذلك في هذا التحول من خلال إزالة الغطاء الغابوي إذ لا تزال حاليا بعض شجيرات الأركان تتخلل الحقول الزراعية تزداد كثافة انتشارها بسفوح بعض الكثبان الوعرة.

-4: يرتبط منخفض أوناغة بالتشكيل السفحي لجبهة الكويستا الكريتاسية (X=109, Y=115)

الشكل رقم : 5 : مقطع أوناغة : تراكم سفحيات قدم جبهة الكويستا شرق الهضبة الساحلية

1 : تكونات الحادور : مواد مختلطة شتيتة البنية

2 : تكونات الحادور : مواد مختلطة متكلسة

3 : سفحيات الهضبة الساحلية : مواد مختلطة بها أطراف القشرة الكلسية

4 : قشرة كلسية سميكة تتضمن ضلفاء وتكلس فليسي و تعقدات

5 : كثيب رمادي اللون رماله ذات بنية شتيتة

6 : صخور كاربوناتية كريتاسية

تتميز التكونات السطحية بتجانسها الرسوبي وارتباطها بشكل أساسي بالتشكيل السفحي لجبهة الكويستا الكريتاسية ، مشكلة حادور يتراكم به سمك مهم من الرواسب قد يتعدى 10 متر بعاليته وحوالي 6 متر في اتجاه محور المنخفض. تتشكل تكونات الحادور من جيلين تميزهما درجة حضور وتشخص التوضعات الكاربوناتية الثانوية ضمن نسيجهما المختلط:

- يخدد الجيل القديم لمواد الحادور الصخور الكاربوناتية الكريتاسية (من خلال الآبار التي تمت معاينة عملية الحفر بها يتكون الكريتاسي هنا في الغالب من صلصال أو كلس صلصالي) تمتاز التوضعات السفحية بتكلس موادها و اختلاط نسيجها : مواد طينية رملية و عناصر حصوية في أغلبيتها كلسية مزواة ضعيفة الدملكة (س3 بالعالية و س 6 بالسافلة). تغلف المواد الفتاتية قشرة كلسية تتخذ شكل ضلفاء وردية اللون شديدة التقطع.

-الجيل الحديث تتميز توضعاته بسحنة مختلطة من المواد الفتاتية، نسيجه دقيق بالمستويات السطحية يصبح أكثر خشونة نحوالأسفل ، بنيته شتيتة وذات تلوين محمر إلى بني (س1، س2 بالسافلة وس4، س5 بالعالية).

نتائج الدراسة المخبرية:

الجدول رقم:4: الخصائص الحبيبية للمستويات الرباعية بمقطع أوناغة

	س1	س2	س3	س4	س5	س6
الرمال %	31.68	28.78	46.67	39.77	3.07	2.64
الطين والدقة %	68.32	71.22	53.33	60.23	96.93	97.36
الوسيط ميكرون	130	110	100	90	-	-

الجدول رقم :5 : توزيع نسبة الكلس بمستويات حادور أوناغة

	س1	س2	س3	س4	س5	س6
نسبة الكلس %	20	20	50	50	28	45

همت الدراسة الرسوبية مستويات الحادور بالعالية عند قدم جهة الكويستا الكريتاسية و بالسافلة بالقرب من منطقة إشراف هضبة لحرارثة على الحادور. تبين نتائج الدراسة الحبيبية لرمال مستويات العالية سواء بالجيل القديم س6 أو بالجيل الحديث س5 دقة النسيج الرملي وسيادة الدقة والطين إذ تتعدى نسبتهما 95% حيث يتأكد دور التزويد السفحي لجهة الكويستا التي تتميز بسيادة الصخور الكاربوناتية الصلصالية والكلسية الصلصالية.

نحو السافلة ترتفع نسبة الرمال السليسية بمستويات الحادور ، تساوي أو تزيد عن 30 %، تتميز هذه الرمال بنسيج دقيق ومختلط للفئات الرملية الدقيقة وجد الدقيقة، يبلغ أقصى وسيط 130 ميكرون بالمستوى الأسفل للجيل الحديث س1 ولا تتعدى 100 ميكرون بنفس المستوى بالجيل القديم المتكلس س3.

تبين الدراسة المجهرية للحبات الرملية الكوارتزية ضعف دملكة الحبات الرملية بحيث يقتصر تشكيل سطح الحبات على تأثير جزئي مثل ما لاحظنا على كثير من الحبات تكسيرا جزئيا لأحد جوانبها بفعل التحريك الأولي للسيل المائي. أهمية الحبات الرملية ذات السطح الوسخ يعود لتساقط التوضعات الكاربوناتية الثانوية.

تبين نسبة الكلس المرتفعة بجل مستويات الحادور أهمية التساقط الكاربوناتي وطبيعة النسيج الحبيبي الكلسي لهذه المستويات، بالجيل القديم لم نسجل تباينا عموديا واضحا لنسبة الكلس ويعود ذلك للتجانس النسبي للنسيج الحبيبي. بسفحيات الجيل الحديث ترتبط نسبة الكلس بالحضور النسيجي للرمال الكلسية- الدلوميتية والمواد الصلصالية.

تأويل المقطع: يبين مقطع حادور أوناغة خصوصية التكونات السطحية للنهاية الشرقية للهضبة الساحلية عن تكونات باقي المجال الهضبي نظرا لفعالية التشكيل القاري المرتبط بتراجع جهة الكويستا الكريتاسية وتشكيل المنخفض المرافق لها. يتبين من تعدد أجيال تكونات الحادور وسمكها الهام دور العمليات السفحية والنشاط المتقدم للسيل المائي في نشر المواد الفتاتية والمواد الكاربوناتية المحلولة وتشكيل الحادور خلال الرباعي. بالنظر إلى التنافر المباشر بين تكونات الحادور والقاعدة الكريتاسية تطرح إشكالية غياب تكونات الهضبة الساحلية البليورباعية خاصة منها تكونات المغربي التي تمت معاينتها بنفس الموضع المورفلوجي نحو الشمال بمنخفض بئركوات. يخضع التطور المورفلوجي المحلي للقسم الشرقي للهضبة الساحلية لمجموعتين من العوامل:

- الوضعية التكتونية، اذ يعتبر منخفض أوناغة كمجال تكتوني مخفوض بين الكويستا الكريتاسية شرقا وهضبة لحرارثة غربا مما سمح بتراكب للحادورات عند قدم جهة الكويستا شرقا وتداخلها الجانبي مع تكونات الهضبة الساحلية غربا.

- سيادة العمليات القارية التي همت التطور المورفبنيوي للهضبة الكريتاسية في تحديد خصائص التكونات السطحية. تميز هذا النشاط بتعدد المراحل:

-تنتمي المرحلة الأولى للزمن الثالث ساهمت في تحديد المعالم الأساسية للكويستا وتمايز وحداتها المورفبنيوية : ظهر الكويستا ، الجبهة ، المنخفض المرافق .

-المرحلة الثانية تناسب نهاية الزمن الثالث خاصة الفترة المغربية توقف خلالها التشكيل القاري لجبهة الكويستا بفعل تقدم الغمر البحري حتى قدم جهة الكويستا لتصبح جرفا بحريا للبحر المغربي.

-المرحلة الثالثة استمرت خلال الرباعي بعد تراجع البحر المغربي ، تستعيد جهة الكويستا تشكيلها القاري من خلال نشاط آليات السيل المائي والجاذبية بسفوح الجبهة الحالية للكويستا .

من التجاوز إذن اعتبار السفح الهضبي الكريتاسي الحالي جرفا مهجورا مغربيا م. وادريم 1989، A. Weisrock ، بقدر ما يجب تصنيفه جرف خط انكسار سابق للفترة البليوسينية توقف عنده الغمر البحري المغربي أو جهة كويستا لأن مورفلوجية الجرف البحري فقدت معالمها خلال الرباعي كما أن منخفض أوناغة يعتبر منخفضا مرافقا لجبهة الكويستا أكثر من اعتباره امتدادا شرقيا للهضبة الساحلية.

استنتاج عام :

تبين المتوالية المورفلوجية الجانبية لمقطع درع بلبشير-أوناغة التنوع المورفلوجي للهضبة الساحلية الممتدة شمال مدينة الصويرة بمسافة لا يتعدى اتساعها 20 كلم تتضمن تكونات سطحية تختلف بل تتباين فيما خصائصها الرسوبية والمورفلوجية. تظل عوامل مجاورة المحيط ونشاط البنائية الحديثة عوامل أساسية وجهت التطور المورفلوجي خلال الفترة البليورباعية بالهضبة الساحلية بشكل عام.

تفسر مجاورة المحيط خاصيتين تهم التكونات السطحية بالقسم الجنوبي للهضبة الساحلية:

الشكل رقم : 6 : رسم جيومورفلوجي للهضاب الساحلية المحاذية لشمال مدينة الصويرة

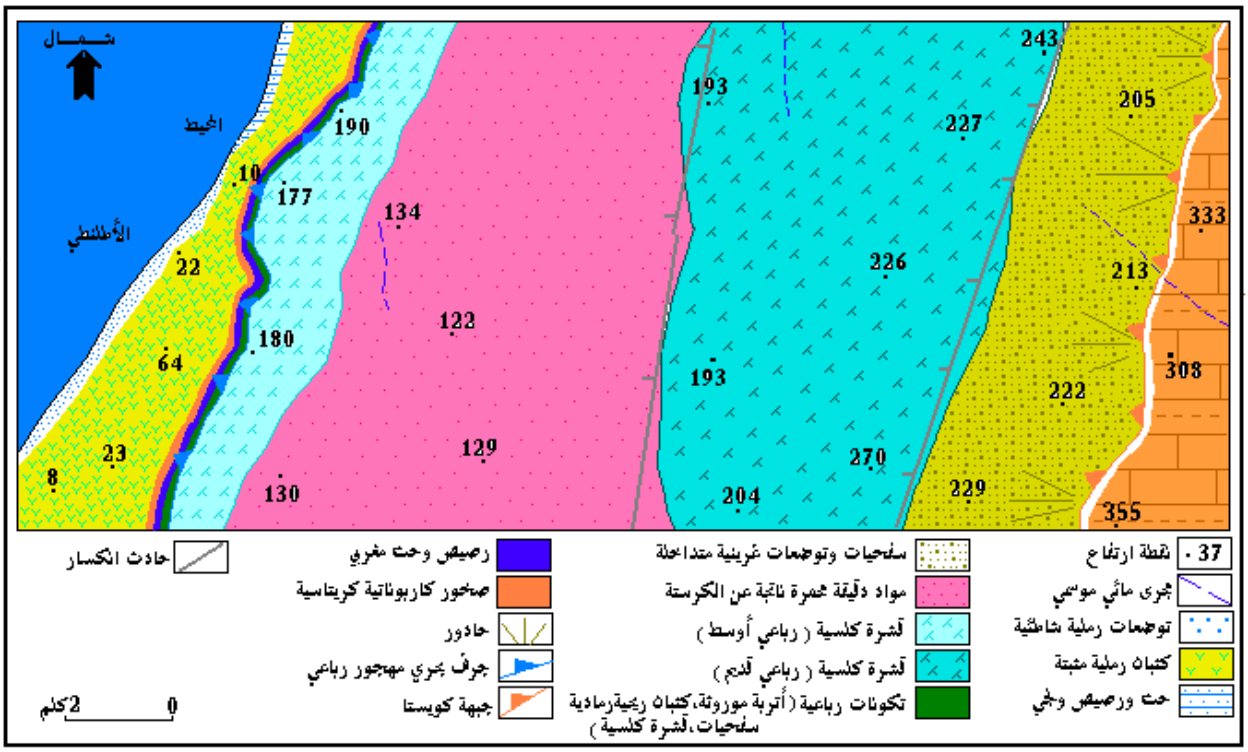

المصدر : الخريطة الطبغرافية الصويرة 1/50000 + الخريطة الجيولوجية Essaouira E. Rock, 1930 150000 + العمل الميداني + العمل المخبري

-أولهما تشكيل المتوالية المورفلوجية العمودية البليورباعية المميزة لغرب الهضبة الساحلية عند اشرافها على السهل الولجي و المكونة من تواي عمودي للتكونات المغربية الغمرية والتراجعية ، تكونات رباعية تتشكل من كثبان شاطئية شهدت تربا لاحقا، كثبان قارية، سفحيات، قشرات كلسية. يبلغ سمك هذه التكونات أحيانا أزيد من 100 متر وتفسر الإشراف الطبغرافي المتميز للنهاية الغربية للهضبة الساحلية درع بلبشير سواء على السهل الساحلي غربا أو على الجزء الأوسط من الهضبة شرقا. لذلك فمجاورة المحيط سمحت من الناحية الرسوبية تسجيل نتائج مختلف التغيرات الهزهزية والمناخية التي شهدتها الدورات البحرية منها الدورة المغربية التي كان تأثيرها مباشرا بالسطح الهضبي في حين أن الدورات الرباعية كان تأثيرها غير مباشر لأن مستوياتها البحرية لم تتعدى الجرف البحري المهجور الرباعي الحالي.

-ثانيهما ، التأثير البيومناخي إذ تساهم مجاورة القسم الغربي من الهضبة الساحلية للمحيط في الاستفادة من مناخ شبه ساحلي: رطوبته النسبية مرتفعة، تراجع نسبي لدرجات الحرارة وحدة التبخر بالمقارنة مع الموقع العرضي، المدى الحراري ضعيف وبالتالي نمو تشكيلة نباتية غابوية تتمثل في النجاح الحالي للمساحات الغابوية للعرعار سواء الطبيعية أو المرتبطة بعملية التشجير. تفسر هذه الشروط خصوصية التشكيل الكارستي بمنخفض الطلعة حيث سمحت الظروف الصخارية المتميزة بتجانس للقاعدة الصخرية المشكلة من الحث المصفر المغربي وجزئيا من حث الكثيب الرمادي الرباعي من تقدم عمليات التفسخ والترب بسطح الهضبة.

لم يتحقق هذا العمل المورفلوجي بسطح الهضبي لدرع البشير والمتقدم أكثر نحو الغرب نظرا لأنه يتكون من متوالية رسوبية غير متجانسة عموديا بل من مستويات ترابية مدفونة وضلفاء كلسية سميكة تعيق التطور العمودي للكرستة. أما بمنخفض الطلعة وبفعل وضعه البنائي الانكساري المخفوض ساهمت شبكة من الجريان المائي الخطي في إزالة معظم التكونات الرباعية المنافرة للحث المغربي وسهلت عمليات الكرستة.

لهذه الاعتبارات المورفلوجية نعتبر أن التشكيل الكارستي بمنخفض الطلعة حديث ويعود لما بعد تشكيل التكونات الرباعية بسطح الهضبة الساحلية غربا .

لا بد من الإشارة إلى أن النهاية الشرقية للهضبة الساحلية – منخفض أوناغة- لا يخضع تطورها المورفلوجي لتأثير القارية والبعد عن خط الساحل فقط بل كذلك للحضور الفعال لعوامل تشكيل جهة الكويستا وبالتالي فشرق الهضبة يشكل منخفضا مرافقا أكثر ما يشكل امتداد شرقيا للهضبة الساحلية هاته الأخيرة يتوقف امتدادها الشرقي عند شرق هضبة لحرارثة.

لم يكن لهذا التمايز على مستوى التشكيل أن يحدث لولا الدور التوجيهي الذي لعبته التكتونية الحديثة بالقسم الجنوبي للهضبة الساحلية. ابتداء من الضفة اليسرى لواد آيت الطاهرية شمالا أي عند النهاية الجنوبية لجبل الحديد حتى مشارف مدينة الصويرة جنوبا تهم سلسلة من الحوادث البنائية الحديثة تتخذ شكل سلم انكساري تمايزت معه سلسلة من وحدات الهورست والكرابن شبه موازية لاتجاه خط الساحل. إن هذا النظام موروث من الزمن الأول وشهد تجددا لنشاطه خلال عدة فترات جيولوجية بالتالي نستطيع القول أن هناك استمرارية لتوالي الأحداث البنائية على مستوى الزمان وبالضبط خلال الرباعي ما بين القسم الأوسط حيث نشطت تكتونية الالتواء (جبل الحديد-الكوراتي) والجنوب حيث نشطت تكتونية البنية الإنكسارية.

الصورة رقم :1: التوالي العمودي للتكونات المغربية و الرباعية غرب الهضبة الساحلية

الصورة رقم : 2: السهل الولجي تداخل السفحيات مع الكثبان الرملية المتحركة .

الصورة رقم : 3: تقدم مظاهر الكرستة بالتكونات الرباعية بمنخفض الطلعة.

الصورة رقم :4: حادور أوناغة حدأدرى عند قدم الجهة الكويستا الكريتاسية.

البيليوغرافيا

م. وادريم ، 2003، **دراسة جيومورفلوجية لهضاب شياظمة ، شمال مدينة الصويرة** . أطروحة دكتوراه الدولة.

ع. وظفة، 1993، **هضبة المعمورة و ساحل سلا** . التكونات السطحية و التطور الجيومورفلوجي . دكتوراه الدولة، الرباط .

DUCHAUFOUR, P. (1977), Pédologie et classification. Masson , Paris .

FASSI, D. (1986), « L'encroutement calcaire différencié », in *RGM*. Vol 10, No1 , p.p. 115-148.

LAOUINA, A., NAFAA, R., VAUDOUR, J. & WATFEH, A. (1998) : « Le cordon littoral du pléistocène supérieur de la Maamora : Evolution pédologique et géomorphologique », in *Et. Géogr. Phys.* N° XXVII.
ROGNON, P. (1982), *Crise climatique et ruptures d'équilibre dans les paléoenvironnements*. 9éme R.A.S.T, Soc.Géol. France.
WEISROCK, A. (1993), *Géomorphologie et paléoenvironnement de l'Atlas Atlantique* . Edition du service géologique du Maroc, Rabat

تأثير استعمالات الأراضي على دينامية التخديد بعالية الحوض النهري واد المالح، حالة الحوضين الفرعيين "واد الكرارم" و"واد العطاش"

هشام دياجي[1]، رشيدة نافع[1] ومحمد صابير[2]

[1] جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، مختبر ديناميات المجالات و المجتمعات، [2] المدرسة الوطنية للمهندسين الغابويين، سلا

تقديم

تتشكل الخدات نتيجة سيل سطحي يتفوق فيه الجريان على التسرب والنفاذية بفعل تغير في السلوك الهيدرولوجي للمياه، الناتج عن تطور قشرات التضارب والاندكاك وتفكيك بنية الأتربة لهشاشتها، إضافة إلى نمط الاستغلال الذي يميز هذا المجال، حيث تظهر الخدوش بعد مرحلة التعرية الغشائية، ثم تتحول إلى خدات، ثم بعدها إلى أساحل؛ حيث يشكل التخديد مرحلة السيل المركز (فالح، 2010). إذن فالتعرية الخدية هي مرحلة انتقالية بين التعرية الغشائية والتعرية المركزة المرتبطة بالتخديد المعمق (رشيدة نافع وعبد الرحيم وطفة، 2002). وترتبط نشأة وتكون الخدات بمدة وشدة التساقطات ونوع الغطاء النباتي وخصائص التربة والتقنيات الفلاحية (Rose وآخرون، 1999).

الإشكالية

تنتشر مظاهر التعرية الأخدودية بمعظم مساحات الجزء العلوي والأوسط من الحوض النهري "واد المالح" وبسفوح المجاري المائية عند القرب من المصب، وهي مرتبطة ارتباطا قويا بتدخل الإنسان بهذه المجالات. كما أن انتشارها بمجال ما يعتبر مقياسا على تقدم مرحلة تدهوره.

وتعمل المياه من خلال ظاهرة التعرية المائية على تدمير القطاعات الترابية فتتسبب في فقدان كميات هائلة من التربة والتي يتم نقلها بواسطة المياه الجارية، مما يؤثر على جودة المياه، وعلى نوعية السهول الفيضية، إضافة إلى تأثيرها على سعة الخزانات المائية بالحوض (سد تامسنا وسد واد المالح). كما ينتج عن هذا النوع من التعرية انخفاض في مردودية الأراضي الزراعية وتقليص مساحتها.

انطلاقا مما سبق سنحاول من خلال هذا العمل الإجابة على السؤال المحوري التالي: كيف تؤثر مختلف استعمالات الأراضي في تداخل مع خصائص الوسط البيئي للحوضين في النقص أو الزيادة من انتشار ظاهرة التخديد؟

منطقة الدراسة:

ينتمي الحوضين الفرعيين (حوض "واد العطاش"، وحوض "واد الكرارم") إلى وسط وعالية الحوض النهري واد المالح (خريطة رقم1)، حيث انتشار بارز لظاهرة التخديد.

الحوض الفرعي "واد العطاش"، يمتد وسط وعالية الحوض، على مساحة 248,10 كلم^2 تميزه أراضي متنوعة الصخارة حيث تداخل التكوينات الصلبة والهشة بشكل متوازن تقريبا (خريطة رقم 2)، انحدارات قوية غالبيتها ما بين 10 و30 درجة، تغطية نباتية جيدة ومتنوعة من القطاع الغابوي والماطورال، وكثافة الشبكة المائية 33,81 م/هكتار.

الحوض الفرعي "واد الكرارم" في عالية الحوض فوق سد تامسنا، يمتد على مساحة 86,67 كلم^2، صخارة متنوعة (تداخل التكوينات الصلبة والهشة بشكل متوازن، خريطة رقم 3)، معظم الانحدارات تزيد عن 5 درجات تتخذ منحا يزيد حدة في اتجاه سد تامسنا، تغطية نباتية ضعيفة، كثافة الشبكة المائية تقدر ب 19,08 م/هكتار.

منهجية الدراسة:

1. اختيار حوضي الدراسة: تم اختيار حوضي الدراسة بناء على مجموعة من العوامل التي تم استخلاصها من العمل والملاحظة الميدانيين ويمكن إيجازها في:

-الانتشار الواسع لظاهرة التخديد في أراضي الحوضين الفرعيين (الشكلين 1 و2)؛

-اختلاف توزيع البنية الصخارية والستراتيغرافية.

-اختلاف بارز في حالة تغطية السطح؛

-دينامية عكسية في ظاهرة التخديد (الشكلين 1 و2).

ساهمت هذه المجموعة من التحديدات في اختيار الحوضين الفرعيين (حوض واد العطاش، وحوض واد الكرارم).

2. انطلاقا من صور الأقمار الاصطناعية MNT (بدقة 30 م) لسنتي 2000 و2014، وصور القمر الاصطناعي Google Earth ل 2001، 2004، 2014. واعتمادا على برنامج نظم المعلومات الجغرافية Arc Gis 10.2، تم وضع خرائط دينامية الشبكة المائية.

خريطة رقم1: موقع مجال دراسة تطور الخدات في الحوض النهري "واد المالح"

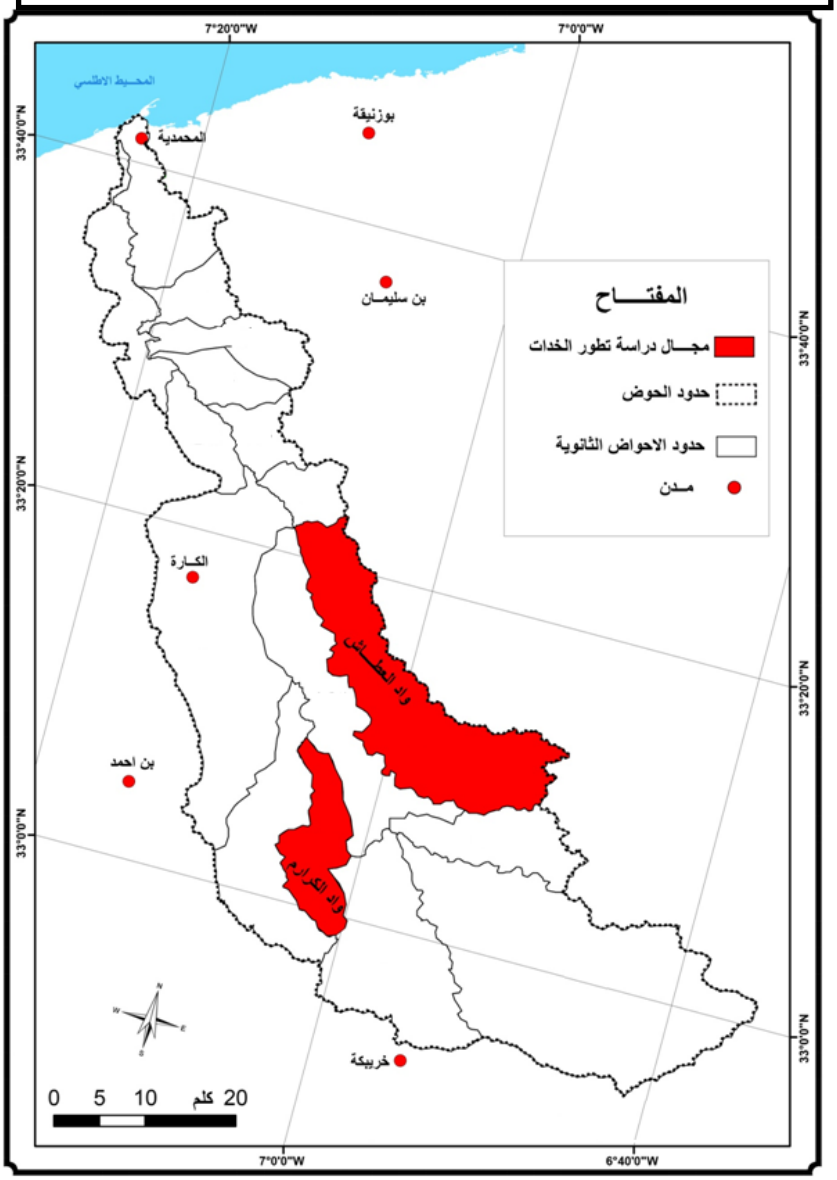

الشكل رقم 1: انتشار وتزايد الخدات في الحوض الفرعي "واد العطاش" بين سنة 2004 و2014.	الشكل رقم 2: انتشار وتزايد الخدات في الحوض الفرعي "واد الكرارم" بين سنة 2001 و2014.
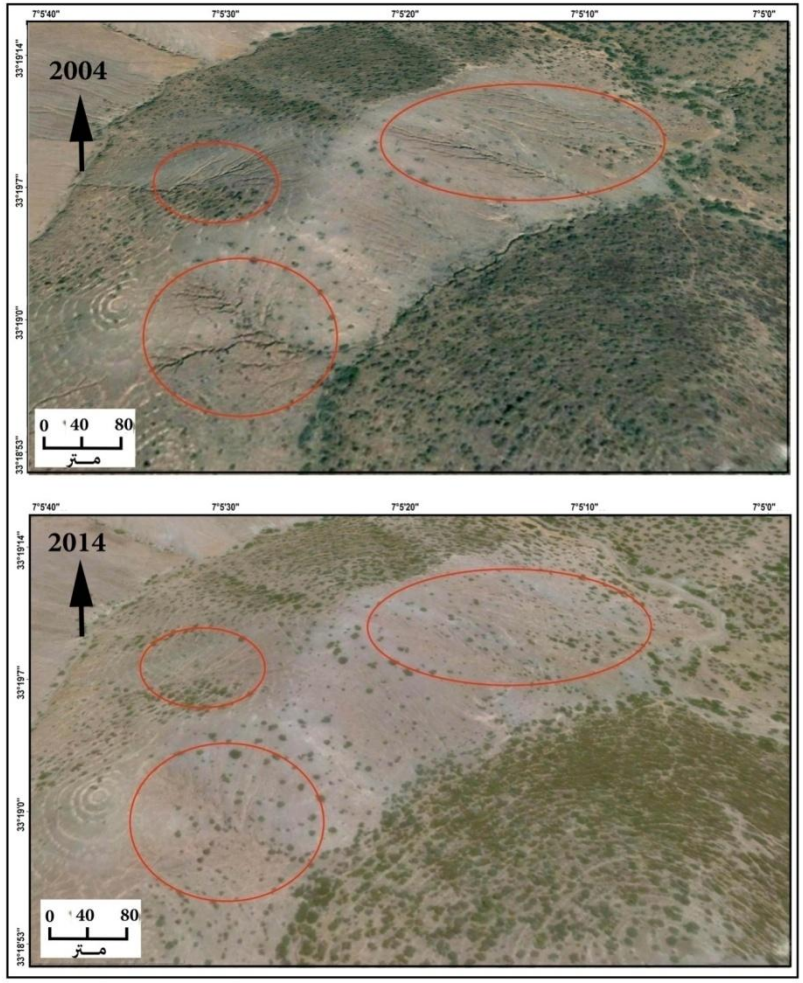	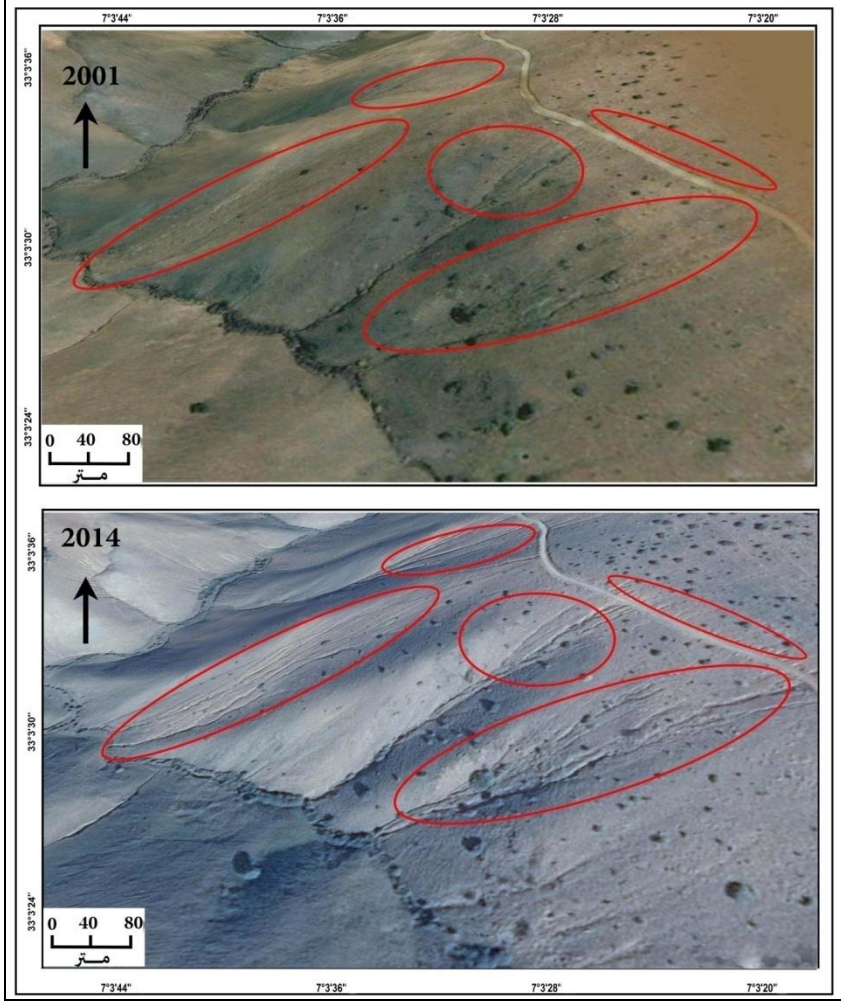

نتائج الدراسة: خرائطية دينامية الخدات:

تطور الشبكة المائية:

الحوض الفرعي "واد الكرارم".

نتائج خرائطية دينامية الخدات بالحوض الفرعي ما بين 2000 و2014 تم تمثيلها بالخريطة رقم 2، والتي تسمح بدراسة تطور الخدات. وبالتالي تسمح بتقدير التطور المورفولوجي لطول الخدات والمجاري المائية عبر الزمن. ولإعطاء تصور أكثر توضيحا لهذا التطور تم إنجاز الخريطة رقم 3 والتي من خلالها يظهر تغير كثافة شبكة التخديدات خلال نفس الفترة المدروسة.

يلاحظ من خلال الخريطتين التغير الواضح في شبكة الخدات ما بين 2001 و2014؛ حيث أصبحت أكثر كثافة في سنة 2014، وخصوصا في اتجاه منابع الأودية ما يؤشر على تدهور هذه المجالات، فيحدث بذلك زيادة في أطوال المجاري والعمل على توسيعها، بالإضافة إلى خلق مجاري جديدة من الرتبة الأولى لاسيما في السفوح التي يسودها انحدار قوي.

استعانة بنظم المعلومات الجغرافية (SIG)، فبالإضافة إلى المعطيات الوصفية تم استخلاص مجموعة من المعطيات الكمية لتفسير تطور شبكة الخدات، ويمثل الجدول رقم 1 تطور طول وشبكة التصريف ما بين 2000 و2014، أي ما يعادل 14 سنة.

الجدول رقم 1 : خصائص شبكة التصريف بالحوض الفرعي "واد الكرارم" ما بين 2000 و2014

خصائص شبكة التصريف	السنوات		نسبة التطور (14 سنة) %
	2000	2014	
الطول الإجمالي لشبكة التصريف (م)	126064,89	165398,59	31,20
كثافة طول شبكة التصريف (م/ه)	14,55	19,08	31,20

تبين معطيات الجدول رقم 1 أن شبكة التصريف بالحوض عرفت تناميا مهما خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2014؛ حيث انتقل الطول الإجمالي لشبكة التصريف من 126064,89 متر إلى 165389,59 متر أي ارتفاع بنسبة 31,20%. هذه النتائج دليل على النشاط القوي للتعرية الأخدودية بالحوض الفرعي "واد الكرارم".

وبهدف مقارنة شبكة التصريف بين الفترتين تم حساب معدل التطور اعتمادا على العلاقة التالية (Ben Slimane، 2013):

الجدول رقم 2: مقارنة تطور شبكة التصريف على مستوى الحوض الفرعي "واد الكرارم " ما بين 2000 و2014.

الفترة	من 2000 إلى 2014
شبكة التصريف الثابتة	102876,14(م)
شبكة التصريف الحديثة	62522,45 (م)
شبكة لتصريف المفقودة	23188,75 (م)
معدل التطور	0,32(م/ه/س)

معدل التطور= (شبكة التصريف الحديثة - شبكة لتصريف المفقودة)/مساحة الحوض * عدد السنوات

تبين نتائج الجدول رقم 2 أن 102876,14 متر من أطوال شبكة التصريف ظلت مستقرة (لم تشهد تغيير)؛ حيث تعتبر بمثابة قنوات ربط تسهل عملية الجريان ونقل الرواسب.كما أن 62522,45 متر من أطوال شبكة التصريف ظهرت حديثا، بينما فقدت شبكة التصريف بالحوض الفرعي "واد الكرارم" 23188,75 متر من أطوالها. كما يلاحظ من خلال نتائج الجدول أن المعدل المتوسط للتخديد (معدل التقهقر) بالحوض هو0,32 م/ه/س لطول شبكة التصريف.

هذا التطور البين في شبكة التصريف (شبكة الخدات)، تفسره طبيعة التكوينات الصخرية الهشة، وأشكال استعمالات التربة التي تشجع على دينامية التخديد.

خريطة رقم 2: شبكة تصريف الحوض الجزئي "واد الكرارم" لسنتي 2000 و2014.

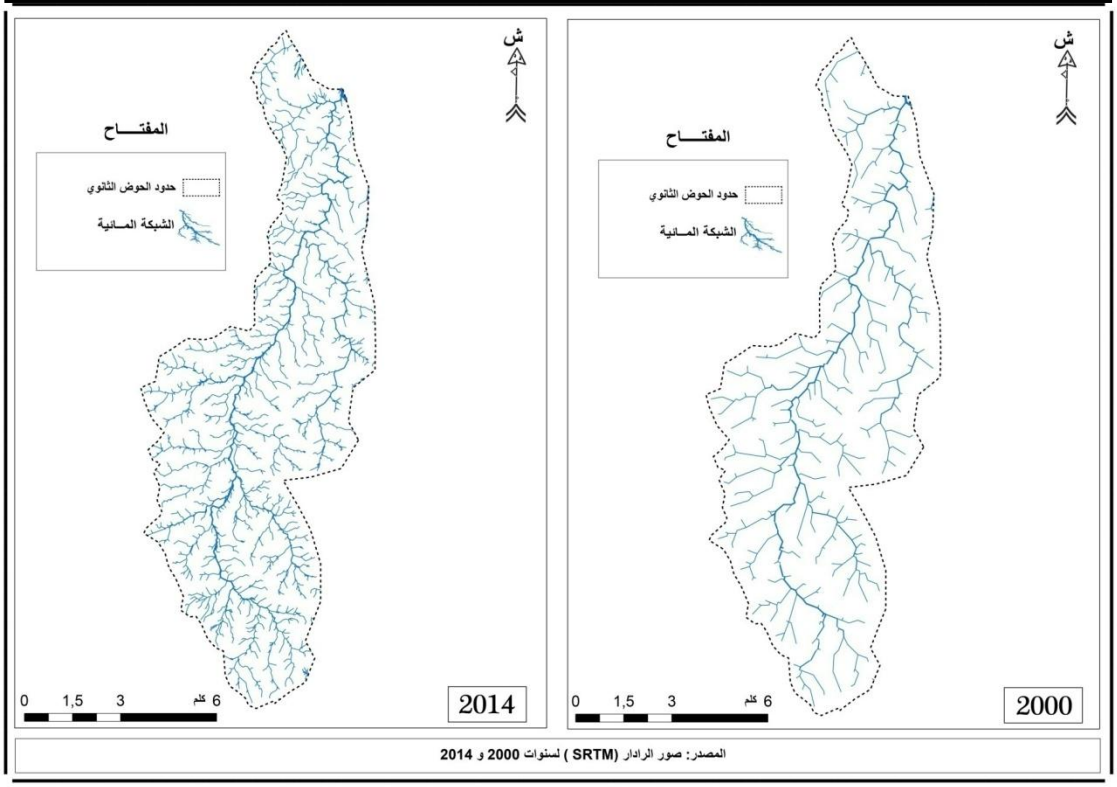

الحوض الفرعي "واد العطاش".

نتائج خرائطية دينامية الخدات بالحوض الفرعي "واد العطاش" تم تمثيلها بالخريطتين رقم 4 و5، واللتان تسمحان بتقدير دينامية التخديد خلال الفترة ما بين 2000 و2014.

يتضح من خلال الخريطتين أن شبكة التصريف تعرف تراجعا بهم مناطق الجنوب الشرقي من الحوض، بينما عرفت المناطق الشمالية ظهور خدات حديثة. في حين تعتبر المناطق الوسطى للحوض أكثر المجالات توازنا.

يمثل الجدول رقم 3، مساحة شبكة التصريف والطول الإجمالي للخدات ومعدل التطور خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2014.

الجدول رقم 3: خصائص شبكة التصريف بالحوض الفرعي "واد العطاش" ما بين 2000 و2014.

خصائص شبكة التصريف	السنوات		نسبةالتطور
	2000	2014	% (14 سنة)
الطول الإجمالي لشبكة التصريف (م)	838761,5	717921,86	-14,41
كثافة طول شبكة التصريف (م/ه)	33,81	28,94	-14,41

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم 3 تراجع الطول الإجمالي لشبكة التصريف من 838761,5 متر سنة 2000 إلى 717921,86 متر سنة 2014؛ أي بنسبة 14,41%.

يسمح الجدول رقم 4 من مقارنة تطور شبكة التصريف خلال الفترة المدروسة، حيث تم حساب معدل التراجع بتطبيق العلاقة التالية: معدل التراجع = (شبكة التصريف المفقودة - شبكة لتصريف الحديثة)/مساحة الحوض * عدد السنوات

الجدول رقم4: مقارنة تطور شبكة التصريف على مستوى الحوض الفرعي "واد العطاش" ما بين 2000 و2014.

الفترة	من 2000 إلى 2014
شبكة التصريف الثابتة	516491,50 (م)
شبكة التصريف الحديثة	201430,37 (م)
شبكة لتصريف المفقودة	322269,99 (م)
معدل التراجع	0,35(م/ه/س)

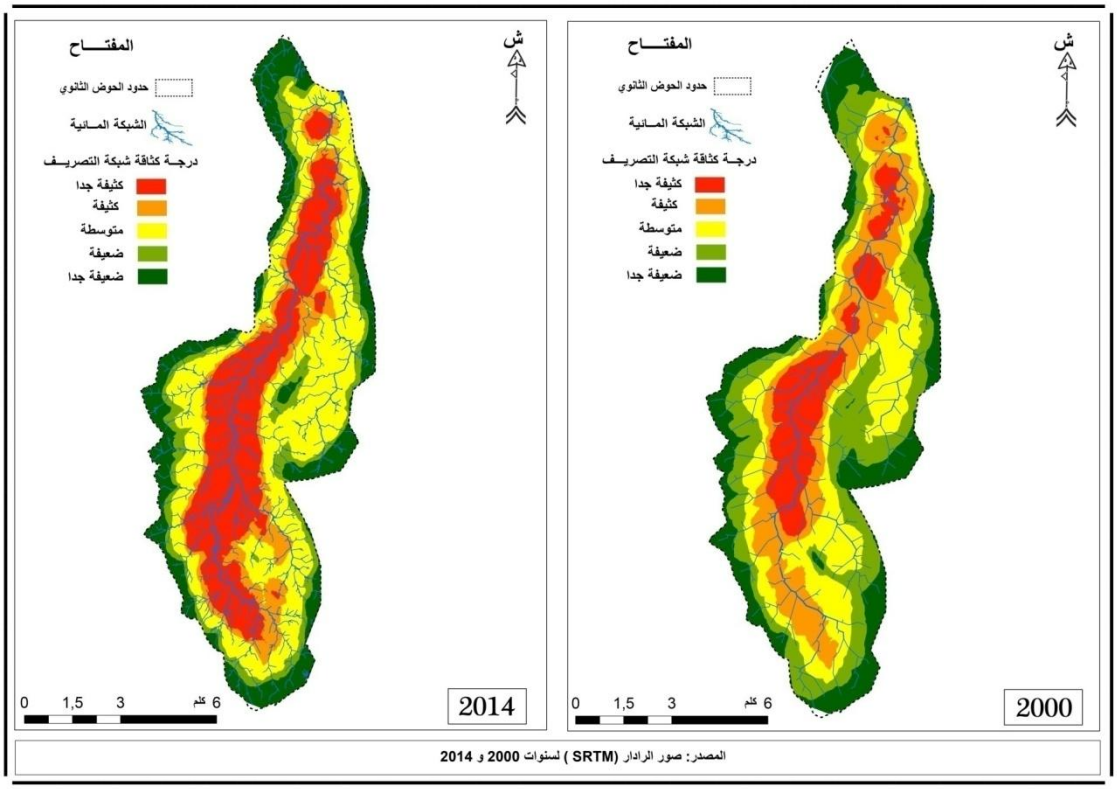

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم 4 أن 516491,50 متر من أطوال شبكة التصريف ظلت مستقرة (لم تشهد تغيير)؛ حيث تعتبر بمثابة قنوات ربط تسهل عملية الجريان ونقل الرواسب.كما أن 201430,37 متر من أطوال شبكة التصريف ظهرت حديثا، بينما فقدت شبكة التصريف بالحوض الفرعي "واد العطاش" 322269,99 متر من أطوالها. كما يلاحظ من خلال نتائج الجدول أن المعدل المتوسط للتراجع بالحوض هو0,35 م/ه/س لطول شبكة التصريف.

هذا التراجع الذي عرفته شبكة التصريف (شبكة الخدات)، تفسره تدخلات التهيئة التي قامت بها مندوبية المياه والغابات ومكافحة التصحر الوسط الدار البيضاء، والتي همت المجالات المتدهورة في الحوض ويعد تهيئ الخدات من أولويات المشروع المندمج لتهيئة عالية الحوض النهري "واد المالح".

خريطة رقم 4: شبكة تصريف الحوض الجزئي "واد العطاش" لسنتي 2000 و2014

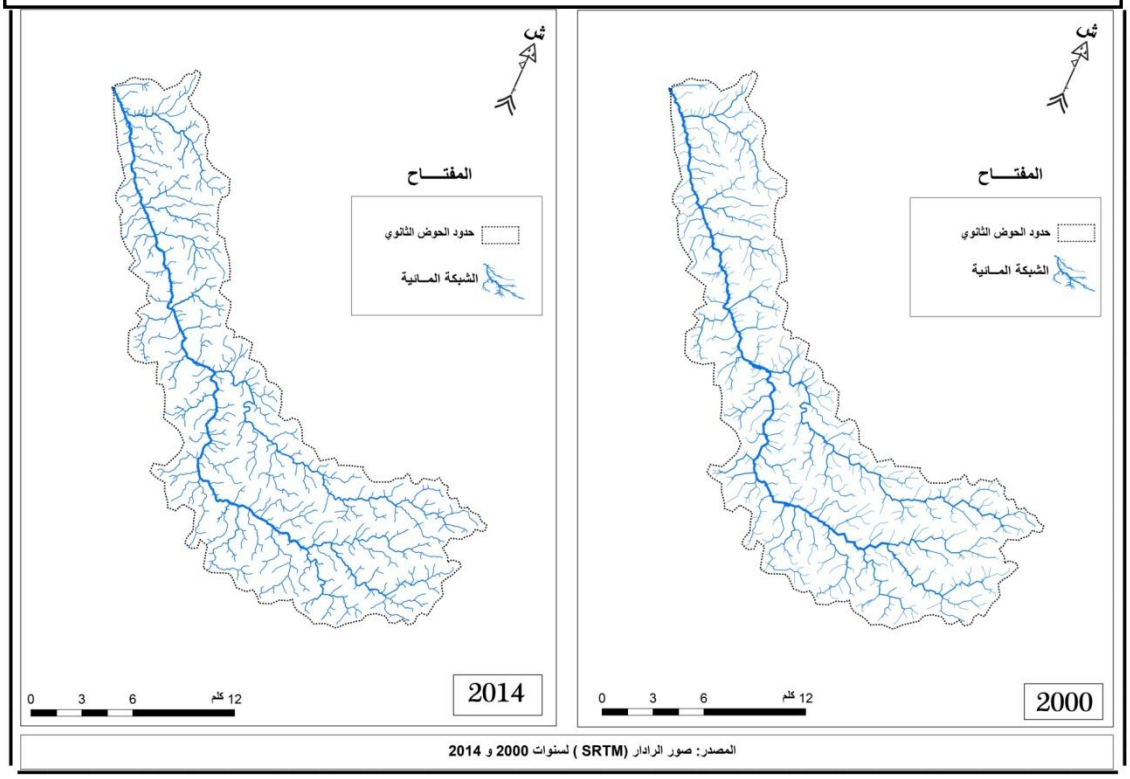

خريطة رقم 5: كثافة شبكة تصريف الحوض الجزئي "واد العطاش" لسنتي 2000 و2014.

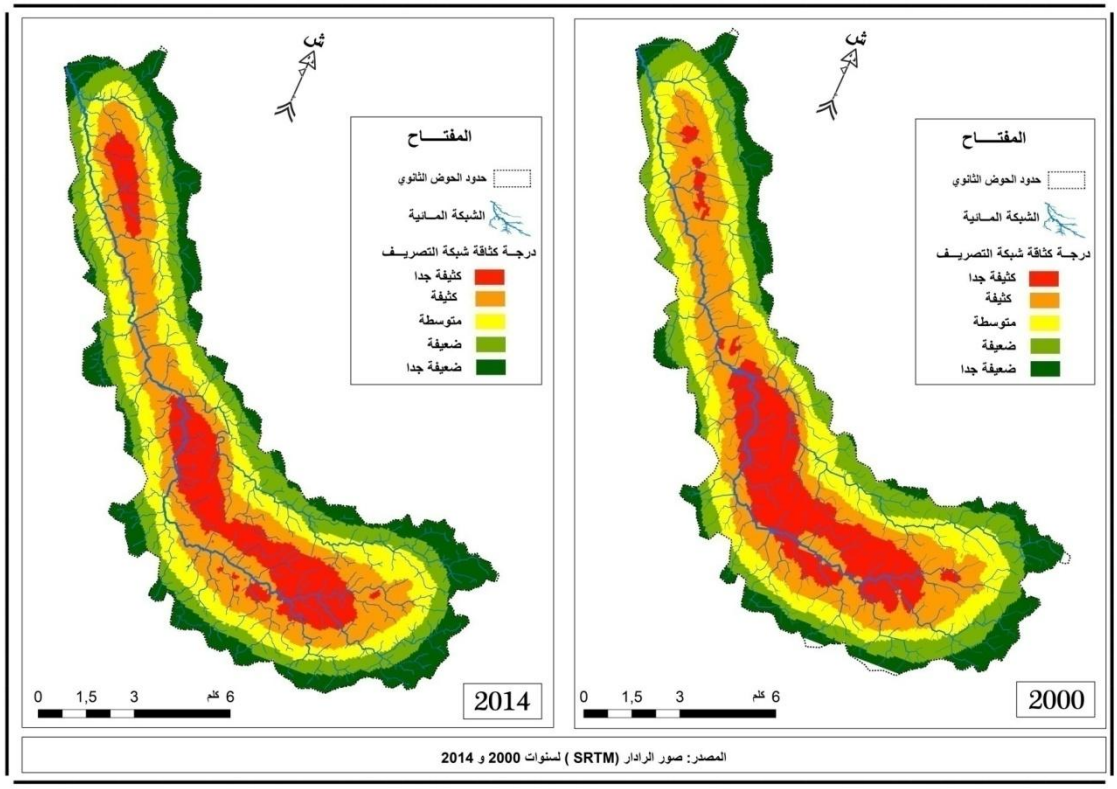

مناقشة النتائج

تأثير الصخارة على دينامية التخديد:

تسمح الخصائص الليتولوجية للصخور وخاصة درجة مقاومتها للتعرية بتفسير دينامية التخديد بالحوضين الفرعيين "واد الكرارم" و"واد العطاش". الجدول رقم 5 يمثل نتائج تركيب خريطة الصخارة وخريطة شبكة التصريف للحوضين.

الجدول رقم 5: توزيع الخدات حسب خصائص الصخور ودرجة مقاومتها للتعرية بالحوضين الفرعيين "واد الكرارم" و"واد العطاش"

الصخارة	% من الحوض الفرعي		% من التخديد حسب الصخارة
	واد الكرارم	واد العطاش	
صخور وأتربة ضعيفة المقاومة وسريعة التفسخ	35,1	4,8	28,6
أتربة ورواسب منثورة غير متماسكة وفتاتية	0	5,1	1,4
صخور وأتربة ضعيفة إلى متوسطة المقاومة	31,2	43,7	54,2
صخور صلبة مقاومة للتفسخ	33,7	46,4	15,8

تبين نتائج الجدول رقم 5 هيمنة الصخور الهشة (الضعيفة والمتوسطة المقاومة) في الحوضين معا؛ حيث تمثل ما يقارب ثلثي مساحة حوض "واد الكرارم" وما يفوق نصف مساحة حوض "واد العطاش"، والتي تعرف انتشار 84,2% من الخدات، ما يجعل من طبيعة التكوينات الصخارية عاملا مؤثرا في دينامية التخديد؛ إذ يؤدي ضعف النفاذية وقلة المسامات إلى تراجع المياه المتسربة مقابل زيادة الجريان ما يتسبب في الرفع من نشاط التعرية المائية بشتى أنواعها.

تأثير استعمالات التربة على دينامية التخديد:

أثبتت العديد من الدراسات الدور المهم الذي يلعبه الغطاء النباتي في حماية التربة (Valentin وآخرون، 2004؛ Burt، وآخرون، 1984). وتؤكد النتائج المحصل عليها في الجدول رقم 6 أن الغطاء النباتي له دور فعال في تراجع ظاهرة التخديد بالحوض الفرعي "واد العطاش"، حيث تعمل النباتات بمختلف أصنافها على إضعاف الطاقة الحركية لقطرات المطر كما تقلل من سرعة الجريان ما يحول دون فعاليته في الحث والنقل، كما تعمل الأعشاب القصيرة على حجز جزء من الرواسب الآتية من العالية. بينما

ضعف التغطية النباتية بالحوض الفرعي "واد الكرارم" ساهم بشكل كبير في تزايد الخدات والتي تنتشر بالسفوح العارية من الغطاء النباتي أو الضعيفة التغطية ومن بينها أراضي الماطورال، حيث كلما ازدادت نسبة تغطية السطح كلما كان الجريان السطحي ضعيفا (El Katrani، 2014).

جدول رقم 6: معدل تغطية السطح بالحوضي الفرعيين "واد الكرارم" و"واد العطاش" ما بين 2001 و2014.

استعمالات التربة	% من الحوض الفرعي			
	واد الكرارم		واد العطاش	
	2001	2014	2001	2014
غطاء نباتي كثيف	4,8	4,4	19,5	21,9
غطاء نباتي منفرج	5,1	7,3	22,3	22,1
أراضي زراغية	43,7	28,1	28,7	30,4
أراضي جرداء	46,4	60,2	29,5	25,6

إذا فتطور ظاهرة التخديد بالحوض الفرعي "واد الكرارم"، يمكن تفسيره بهيمنة الأراضي الجرداء على استعمالات التربة، أراضي متدهورة أو أراضي مستريحة، تضاف إليها الأراضي الزراعية التي حيثما سادت إلا وكانت مؤشرا على ارتفاع احتمالية التدهور، فقد أكد (Valentin، 2004) أن نقص المادة العضوية في التربات يؤدي إلى تفكيكها، ويزيد من تشكل قشرة التضارب ما ينتج عنه تولد للجريان السطحي وظهور الخدات. كما توصل العديد من الباحثين أن انتشار الزراعات القليلة التغطية على تربات هشة، والتي يتعرض سطحها للدك من طرف المواشي، أو بسبب المسالك التي يحدثها الإنسان تزيد من حدة الجريان، وبالتالي من خطر التخديد (Roose، 1994؛ Boutrais، 2000؛ Sabir وآخرون، 2002).

تأثير الانحدار على دينامية التخديد:

تزداد حدة التعرية المائية مع زيادة شدة الانحدار (Roose، 1993)، حيث تتطور التعرية بالخدش أكثر عشرة أضعاف من التعرية الغشائية. كما خلص (Fenjiro، 1994) إلى أن التخديد يهم جميع الانحدارات؛ حيث أن 70% من مظاهر التعرية بالخدش والتعرية الأخدودية تنتشر بانحدارات تتراوح بين 10 و30%.

تبين النتائج الموضحة في الجدول رقم 7 أن أكثر من ثلثي مساحة الحوضين ذات انحدارات بين 10 و18%، والتي تنتشر بها ما يقارب نصف الخدات (46,8%). كما تنتشر 28,8% من الخدات على سفوح يتراوح انحدارها ما بين 5 و10% ب 14,3% من مساحة الحوضين. بينما تمثل الانحدارات الأكثر من 18% فقط 7,6% من مساحة الحوضين و8,1% من الخدات، بالمقابل فإن السفوح التي يقل انحدارها على 5% تتركز بها 16,3% من الخدات على 9,9% من مساحة الحوضين.

جدول رقم 7: توزيع الخدات حسب مختلف فئات الانحدار بالحوضين الفرعيين "واد الكرارم" و"واد العطاش".

فئات الانحدار	تردد الانحدار(%)	توزيع التخديد حسب فئات الانحدار(%)
أقل من 5	9,9	16,3
]10;5[	14,3	,828
]18;10[	68,2	,864
أكثر من 18	6,7	8,1

خلاصة:

أثبتت دراسة الحوضين الفرعيين "واد الكرارم" و"واد العطاش" ما بين سنة 2001 و2014 أن هناك تباينا في تطور التخديد، ذلك أن:

- الحوض الفرعي "واد الكرارم": عرفت شبكة التصريف (شبكة الخدات) تطورا مهما؛ إذ تزايدت ب 31,20% بالنسبة لطولها الإجمالي، كما سجل المعدل المتوسط للتطور بالحوض (0,32 م/هـ/س) بالنسبة للطول الإجمالي لشبكة التصريف.

-الحوض الفرعي "واد العطاش": عرفت شبكة التصريف تراجعا واضحا سواء على مستوى الطول الإجمالي للشبكة (14,41%-) لمدة 14 سنة (ما بين 2001 و2014)، وسجل المعدل المتوسط للتراجع بالحوض (0,35 م/هـ/س) بالنسبة للطول.

أبانت نتائج هذا العمل أن الطبيعة الصخارية تلعب دورا مهما في دينامية التخديد، حيث كلما ارتفعت نسبة التكوينات الهشة (الصخور والتربات الضعيف المقاومة) بالمنطقة إلا وامتدت ظاهرة التخديد، وحسب (Roose، 1994) فإن الطين والصلصال والشيست والبازلت أكثر عرضة للتخديد.

كما أكدت النتائج الدور المهم الذي يقوم به الغطاء النباتي في تحديد معالم السطح ومنه تطور أو تراجع ظاهرة التخديد، فارتفاع تغطية السطح وطبيعة النباتات ساعدت على انكماش شبكة التخديد

بالحوض الفرعي "واد العطاش"، بينما أدى تراجع نسبة التغطية بحوض "واد الكرارم" إلى امتداد شبكة التصريف على مساحات أكثر من تلك التي كانت تشغلها سالفا.

ويعد الانحدار من العوامل التي تؤثر في دينامية التخديد حسب ما خلصت إليه النتائج؛ إذ أن ما يقارب 55% من الخدات تمتد على انحدارات تفوق 10%، فالانحدار يرفع من حدة التعرية كونه يزيد من سرعة جريان.

البيبليوغرافيا

نافع رشيدة ووطفة عبد الرحيم، 2002،" التعرية المائية وأثرها في تدهور التربات: تحليل المظاهر ومناهج القياس". مجلة **بحوث**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، العدد العاشر، ص ص : 139-159.

فالح علي،2004، **التقييم النوعي والكمي والنمذجة المجالية للتعرية المائية بحوضي أكنول ومركات (مقدمة الريف الشرقي والأوسط)**. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة محمد الأول، وجدة. 375 ص.

ROOSE É., CHEBBANI R. & BOUGOUSA L. (1999), « Ravinement en Algérie. Typologie, facteurs de contrôle, Quantification et réhabilitation », in *Bull. Res. Eros.* N°19. IRD. Montpellier. p.p. 122- 134.

BEN SLIMANE., (2013), *Rôle de l'érosion ravinaire dans l'envasement des retenues collinaires dans la Dorsale tunisienne et le Cap Bon*, 214.

BURT T.P., DONOHOE M.A. & VANN A.R. (1984), "Changes in the sediment yield of a small upland catchement following a pre-afforestation ditching", in. Asher P. Schick (ed.). 1984. *Channel process: water, sediment, catchement controls*. Catena supplement 5. CATENA Verlag. Cremlingen, Germany, p.p. 51-62.

EL KATRANI H. (2014), *Impact des utilisations des terres sur les propriétés hydrologiques du sol au niveau de bassin versant Tleta Rif occidental*. Mémoire de 3ème cycle, ENFI, Salé, Maroc, 124p.

FENJIRO I. (1994), *Apport de la télédétection et des systèmes d'informations géographiques dans la cartographie des formes d'érosions au niveau du bassin versant Tleta*, 163p.

ROOSE E., ARABI M., BRAHAMIA K., CHEBBANI R., MAZOUR M. & MORSLI B. (1993), « Erosion en nappe et ruissellement en montagne méditerranéenne algérienne. Réduction des risques érosifs et intensification sur la production agricole par la GCES : synthèse des campagnes 1984-1995 sur un réseau de 50 parcelles d'érosion », in*Cahiers Orstom, série Pédologie* 28, p.p. 289 - 308.

ROOSE E. (1994), *Introduction à la gestion conservatoire de l'eau, de la biomasse et de la fertilité des sols (GCES)*. Bulletin pédologique de la FAO N°70, Rome. 420 p

SABIR M., ROOSE E., MACHOURI N., & Naouri A. (2002), *Gestion paysanne des ressources naturelles dans deux terroirs des montagnes méditerranéennes du Rif*.

VALENTIN C. (2004), "Overland flow, erosion and associated sediment and biogeochemical transports", in Kabat,P., Claussen, M., Dirmeyer, J.H.C., *Vegetation, Water, Humans and the Climate*. A NewPerspective on an Interactive System. Springer Verlag, Berlin, p.p. 317 – 322. Global Change—The IGBPSeries, 200.

المحور الثاني: التحولات المجالية و رهانات التنمية

العلاقة الجدلية بين تحسن السكن القروي وتنمية إطار عيش الساكنة الريفية[1]

موسى كرزازي
جامعة محمد الخامس، كلية الآداب و العلوم الإنسانية الرباط

أولا: تحسن نسبي في الأرياف، لكن لا يستجيب لتغطية حاجيات الساكنة

يسجل الباحثون تحسنا نسبيا في عالم الأرياف كنتيجة للسياسات العمومية التي خططت لها الدولة، متمثلة في عدة برامج تنموية ومخططات ك"مخطط المغرب الأخضر (2008)"، و"الرؤية الاستراتيجية "2030، وقبلها "استراتيجية 2020 للتنمية القروية"، و"المخطط الوطني للصحة في العالم القروي" و"الاستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016"، ورؤية 2020 للسياحة و"رؤية 2015 للصناعة التقليدية"، واستراتيجية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية" الذي صودق عليه سنة 2015، و"البرنامج الجديد للقضاء على الفوارق المجالية والاجتماعية الذي سيستفيد منه مبدئيا 12 مليون قروي في عبر تنفيذ 20800 مشروع. (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017)

لكن من خلال دراسات حديثة (تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2017، المندوبية السامية للتخطيط..) وملاحظات ميدانية وإحصائيات رسمية حول عالم الأرياف (2019، 2017، 2015، 2014)، يتبين ضعف مردودية وفعالية تلك السياسات العمومية والبرامج والمخططات التي وضعتها الدولة، مما أدى إلى التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية الكبيرة بين البوادي والحواضر؛ وهو بارز للعيان عند المقارنة بين الوسطين القروي والحضري. فرغم التحسن النسبي الذي عرفه عالم الأرياف على مستوى البنيات التحتية (الكهربة القروية والتزود بالماء الشروب وفك العزلة نسبيا عن بعض المناطق عبر مد الطرق والمسالك..) ، فإن ذلك لا يستجيب لكل حاجيات السكان وانتظاراتهم المتزايدة، نظرا للخصاص الكبير الذي تراكم لعدة عقود.

وحسب معطيات رسمية حديثة، فقد بلغت ساكنة الأرياف 13.4 مليون نسمة (إحصاء 2014)، علما بأن مساحة عالم الأرياف تشمل معظم التراب الوطني (98% من المساحة الإجمالية للبلاد مقابل 2% للوسط الحضري). لكن يسجل تقلص في عدد ونسبة ساكنته تدريجيا، منذ مطلع التسعينيات من القرن 20، لتمثل فقط 40% من الساكنة العامة للبلاد، وهي التي كانت تسجل 92% في مطلع القرن 20. إنما، رغم تقلص نسبة الساكنة الريفية إلى النصف تقريبا، فلا يزال 4 على 5 من القرويين يعملون بالقطاع الفلاحي. وحسب بعض الدراسات الحديثة فإن 64% من هذه الساكنة تعاني من الهشاشة، 8.5 % عاطلة عن العمل؛ ولا يستفيد من الصرف الصحي سوى 2.9% (مقابل 88 % في المدن) (إحصاء 2014، جدول 1 و 2). وتعاني الأرياف المغربية بصفة عامة، والجماعات القروية النائية في المغرب العميق بصفة خاصة، من عدة مشاكل وأساسا في الجبال، والواحات، والمناطق الجافة، وحتى في بعض الدواوير والقرى بالسهول والسواحل القريبة جغرافيا من الحواضر الكبرى. علما بأن العالم القروي يضم 85% من الجماعات الترابية (1282 من مجموع 1503).

فرغم التحسن المسجل على مستوى التزود بالماء الشروب وكهربة الوسط القروي ومد الطرق بالأرياف، فلا تزال عدة مناطق، خاصة في عالية الجبال وسفوحها، تسجل ضعفا في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية (عزلة عدة دواوير خلال تساقط الثلوج في الأطلس الكبير). والمفارقة العجيبة، هي أن الدارس يسجل كل هذا الخصاص والتخلف في الخدمات والتجهيزات والشغل، رغم انطلاق مجموعة برامج تنموية موجهة من قبل الدولة لهذا العالم؛ منها على سبيل المثال : المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مخطط المغرب الأخضر(الدعامة الثانية)، وأخيرا صندوق التنمية القروية الذي خصص له 50 مليار درهم خلال خمس سنوات (2017-2022)، وهو الذي تساهم في تمويله عدة قطاعات وزارية، للحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية بعالم الأرياف مع تنمية الأقاليم الجنوبية.

ولا زال قسم كبير من سكان الأرياف، وخاصة الشباب منهم والفتاة والمرأة القروية على وجه الخصوص، يعيشون الهشاشة والفقر، في شبه غياب أوراش للتشغيل، وضعف في الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، مع تسجيل فوارق حسب النوع: ضعف التمدرس للفتاة القروية. ذلك، أن 32% فقط من القرويين يستفيد من التغطية الصحية (اي فقط الثلث)، 23% يستفيد من التأمين الإجباري على المرض (مقابل 76% في الوسط الحضري)، 48% حاصل على بطاقة الرميد (مقابل 52% في المدن)؛ ومستوى التعليم منخفض: الإعدادي 10% (مقابل 17% بالوسط الحضري)، الثانوي التأهيلي: 3.6% (مقابل 14 % في الوسط الحضري)، العالي 1.5% (مقابل 9% في الوسط الحضري)، وما يقرب من نصف الساكنة القروية أمية (اي48%) (إحصاء السكان 2014) (مقابل 52% في الجبال). كما أن 8 على 10 من القرويين يعيشون الفقر. وإن الفقر له علاقة بالتعليم والصحة (جداول 1 و 2).

---

[1] نغتنم مناسبة تكريم مستحق لزميلتنا الأستاذة العميدة رشيدة نافع، لتقديم تهانئنا الحارة لها ولأسرتها الكريمة، مع متمنياتنا لها بالصحة والعافية وراحة البال، وبمزيد من البحث العلمي وتأطير الشباب الباحث بالجامعة المغربية. مع خالص مودتنا.

كما نشكر الأستاذ محمد أنفلوس، على تفضله بمراجعته هذا المقال قبل نشره في الكتاب المهداة أعماله، للمحتفى بها زميلتنا رشيدة نافع.

جدول 1: المستوى التعليمي بالمغرب : تفاوتات كبيرة بين الوسطين الحضري والريفي

المستوى التعليمي	الوسط الحضري%	الوسط القروي%	معدل الوسطين%	ملاحظة
أمي	27.7	50.9	36.9	نصف الساكنة القروية أمي
تعليم أولي (روض..)	5.2	3.8	4.7	تغطية جد ضعيفة في الوسطين
ابتدائي	26.6	30.2	28	تغطية متوسطة
إعدادي	17.2	10	14.3	تغطية ضعيفة، لنقص التجهيزات في هذا المرفق بالأرياف
ثانوي (تأهيلي)	14.2	3.6	10	تغطية ضعيفة لنقص التجهيزات في هذا المرفق في الأرياف.
عالي	9.2	1.5	6.1	نسبة جد ضعيفة من القرويين تلج رحاب الجامعة

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

وحسب مؤشرات الفقر والهشاشة في الوسطين الحضري والقروي، فقد سجل تراجع نسبة الفقر، لكنه يظل ظاهرة قروية أكثر منها حضرية (2% في الوسط الحضري مقابل 9% في الوسط القروي؛اي أن 330 ألف فقير حضري مقابل 1.5 مليون فقير قروي (فقر نقدي). وإن التهميش والإقصاء يمس الأطفال والمراهقين من أوساط فقيرة او قروية، وأساسا وسط الإناث (تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2017، والإحصاء العام للسكان والسكنى 2014).

جدول2. حول المرافق الحيوية لعيش السكان (مقارنة بين الحواضر والأرياف)

المرفق العمومي	الوسط الحضري%	الوسط القروي%	معدل الوسطين%	ملاحظة
الماء	91.3	37.8	73	ثلثا الساكنة القروية غير مرتبطة بشبكة توزيع الماء الشروب
الكهرباء	95.2	84.6	91.6	
الصرف الصحي	88.2	2.9	56.9	خصاص كبير في هذا المرفق الحيوي للساكنة القروية (ضرر للصحة)

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014)

- **مفارقة مرتبطة بالتحول الديموغرافي وانحسار فرص الشغل**

من بين التطورات التي لا تستفيد منها عدة دول نامية، ومنها المغرب، نذكر التحول الديموغرافي الذي رفع من عدد الساكنة النشيطة بالمغرب (من شرائح أعمار اكبر من 15 سنة) إذ ارتفع العدد من 20 مليون شخص سنة 2001 إلى 24 مليون شخص سنة 2015. وأصبحت نسبة النمو الاقتصادي في المتوسط 2.9% تفوق نسبة النمو السكاني 1.1%، وتعيش في إطار 33000 دوار و168 مركزا قرويا. لكن، مقابل هذه الفرص الديموغرافية، فقد تقلصت مناصب الشغل من 45% سنة 2001 إلى 43% سنة 2015 (HCP). ولا تزال البطالة العامة تحوم حول نسبة 10%. وكان بالإمكان الاستفادة من فرصة التحول الديموغرافي، بعدما تقلص عدد الأطفال في هرم السكان لصالح القادرين على الشغل. فالعالم القروي يضم 43% من الثروات الوطنية (تقرير المجلس الاقتصادي ...2017)، إلا أن الذي حصل هو سوء توزيع الثروة التي تضاعفت بين 1999 و 2013 وبالتالي تعميق التباينات والفوارق الاجتماعية والمجالية، مما لا يسمح بتحقيق تنمية بشرية ومستدامة، عكس ما هو عليه حال بلدان متقدمة مثل السويد.

- **مشاكل مطروحة مرتبطة بالسكن وإطار عيش الساكنة لم تعالج، وتزداد استفحالا بالأرياف**

بارتباط بجدلية تحسن السكن والمسكن وارتباطه بتنمية الإطار الاقتصادي-الثقافي والبيئي الذي تعيش فيه الساكنة الريفية، يطرح مشكل التوسع على الأراضي الخصبة، خاصة في القطاعات المسقية. فإلى أي حد يمكن التوفيق بين ضرورة الاحتفاظ على جودة

الأراضي ذات التربة الفلاحية العالية الجودة، وفي نفس الوقت تلبية حاجيات الفلاحين الصغار، عبر توسيع أو بناء مسكن فلاحي جديد، مواكبة للنمو الديموغرافي، وازدياد عدد الأسر، عبر تسهيل مأمورية السكان للعيش في ظروف سكنية ريفية إنسانية ومريحة؟

ففي غياب جواب قانوني، وانطلاقا من هذا الوضع المعقد (هيمنة الملكيات الصغيرة الأقل من 5 ه)، فإننا نتوقع استفحال انتشار ظاهرة السكن الغير منظم، وخاصة في الجماعات المحاذية للمدن وكذا في الدواوير الواقعة على المحاور الطرقية. وفي هذا الصدد، تطرح ضرورة معالجة المسألة العقارية من زوايا أخرى تهم حقوق الإنسان وكرامته، وحاجة سكان الأرياف إلى الحصول على ترخيص بالبناء تبعا للنمو الديموغرافي في القطاع المسقي، لأنه لا يسمح بالبناء إلا إذا كانت مساحة الأرض تلغ 5 ه فأكثر، مقابل 1 ه خارج المدار المسقي. علما بإن المسكن الريفي الفلاحي وظيفي، يشمل مأوى أسرة الفلاح، وملحقاته : مخازن، أدوات الفلاحة، اسطبل الدواب، زريبة لقطعان الماشية، فرن، معصرة للزيت، حقول مجاورة للمنزل، وأخرى للرعي...وهذا رغم التحولات التي عرفها المجتمع القروي عندما وقع تراجع في وظائف السكن الريفي بالمناطق التي عرفت هجرة بالداخل والخارج كمنطقة الريف بالشمال المغربي والواحات.

لقد تم استهلاك المجالات التي كانت مخصصة للسكن في معظم الدواوير بل حتى الفارغة منها، خاصة في المناطق الخصبة. وهناك عوامل مرتبطة بالدينامية الديموغرافية، التي تؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية، وكذا عدم خضوع نشأة الدواوير لتصاميم مسبقة، ومخططات تهيئة. و من عواقب ذلك خنق الأسر الممتدة داخل حيز سكني ضيق غير مريح، ينتج عنه غالبا الإلتجاء إلى سكن غير قانوني. ونذكر في هذا الإطار بأن عددا كبيرا من الحالات أصبحت فيها الدواوير وحتى المراكز الحضرية محاصرة بقنوات السقي العصري (كسهل الغرب). وفي أحيان كثيرة تتوسع على حساب المجال الفلاحي المسقي بدون ترخيص قانوني.

- **جهود الدولة لمواجهة إشكالية السكن بارتباط بالتنمية القروية، رغم التباينات والتفاوتات في عالم الأرياف**

رغم أهمية الحوار الوطني وتوصيات منتدياته المحلية والجهوية لحل المعضلات المطروحة (سنة الحوار 2000)، فلا زال الحصول على رخص البناء من طرف الساكنة المعنية في القطاع المسقي يمثل مشكلا عويصا لم تتم معالجته، ولم يتم حله لحد الساعة بشكل جذري. ولذا فقد سبق لنا كباحثين أن نبهنا في حينه المسؤولين المعنيين، بضرورة المرونة في ترخيص البناء الريفي بالمدار المسقي، لحل مشاكل السكنى والتخفيف من تكدس الأسر والعائلات في حيز ضيق، خانق أحيانا لأفرادها (كرزازي، 2006). وربما حصل وعي لدى المسؤولين من ذوي القرار، رغم تسجيل في بعض الأحيان، تنافرا بين قطاعات وزارية حول مثل هذه القضايا : وزراة الفلاحة والغابات والصيد البحري والتنمية القروية معروفة بتشددها، تطبيقا لما ينص عليه القانون حرفيا؛ بينما وزارة إعداد التراب والتعمير تبعث بدوريات تدعو فيها المسؤولين إلى اتباع مرونة في التعامل مع هذه القضايا، حسب الحالات، ووفق الأوساط القروية المتباينة. وحسب مصدر معطيات رسمية أنتجتها وزراة إعداد التراب والتعمير: فإن 82% من ملفات طلبات رخص البناء للسكن الفردي في العالم القروي قد حصلت على الموافقة (2017-2018)، بما فيها حالات مساحة استغلاليات تقل عن هكتار واحد، بل في حالات اخرى ببعض الجهات، فإن التراخيص بالبناء مست حتى الاستغلاليات الأقل من نصف هكتار؛ مع تقديم تسهيلات في إعداد تصاميم بناء السكن. إضافة إلى تراخيص لمشاريع اقتصادية فلاحية وصناعية وسياحية لإنعاش اقتصاد الأرياف (نشرية وزارة إعداد التراب... فبراير 2019).

ومن جانب آخر، فقد حصل تحسن على المستوى الجهوي فيما يخص تغطية الجهات بوثائق التعمير، وتنظيم التوسع العمراني مع محاربة السكن العشوائي. فحسب معطيات الوزراة المعنية، بلغت نسبة التغطية بوثائق التعمير على مستوى المجالات القروية 80% من الجماعات ذات الصبغة القروية (2017-2018)، مع تشجيع بناء شبكة للمراكز الناشئة لتأهيل العالم القروي (نشرية وزارة إعداد التراب... فبراير 2019) ؛ إضافة إلى مجهوداتها عبر تفعيل برنامج محاربة الفوارق المجالية (سنة 2017). ونظرا للتباينات التي تطبع عالم الأرياف، يتم التدخل عبر التهيئة والتخطيط حسب خصوصية المجالات: هوامش المدن وضواحيها، المدارات الفلاحية (السقوية خاصة)، الواحات والمناطق الجافة، الجبال، الساحل وحول ضفاف الأودية والبحيرات.

في هذا الصدد، نشير إلى التطورات الحالية للسكن الريفي، الإيجابية منها والسلبية. نسجل تراجعا تدريجيا في استعمال المواد المحلية (الطين والحجارة، الأخشاب، والمقدار..)، في اتجاه الاستعمال الكاسح للإسمنت المسلح. هذه التحولات تعم كل الأوساط الطبيعة بالجبال والهضاب والسهول والواحات؛ بحيث شملت كل الأرياف بتفاوت، نتيجة الهجرة الداخلية والخارجية وعوامل أخري: منها وسائل التواصل والاتصال الجديدة..التعليم..الاحتكاك بالمدن... ثم إن ميدان السكن (قصور، دواوير، دشر ومداشر، سكن متفرق كالفيلات) والمسكن نفسه (المنزل الفلاحي بملحقاته) يعرف تباينات في نفس الجهة والإقليم والدائرة والجماعة (Naciri, M., 2017, 405-427). فهناك السكن التقليدي البسيط المبني من الطين بالواحة أو بالحجارة بالجبال او الإسمنت، والسكن العصري المبني من الإسمنت المسلح والمواد العصرية والذي أصبح ينتشر ويتعمم خاصة في بعض الدواوير المجاورة للمدن والمراكز الشبه حضرية، والمراكز الناشئة (صور من الجبال والضواحي). كما أن السكن والمسكن الريفي نفسه يعرف تحولات نتيجة الدينامية الديموغرافية والتطورات المجتمعية وظاهرة العولمة التي تنعكس على المجال ويحدث تجدد في الوظائف. وهذا ما يفسر الانتشار الواسع للمراكز القروية والشبه حضرية الناشئة المتوطنة بمراكز الجماعات، إضافة إلى سكن عصري متشتت كالضيعات الكبرى

والمتوسطة حيث تتوسط الفيلا الضيعة العصرية بأحواز المدن، التي أصبحت ظاهرة بارزة حول الحواضر الكبرى: تكتل الرباط سلا الصخيرات، القنيطرة، الدارلبيضاء الكبرى وفاس مكناس، طنجة، مراكش وأكادير..

صور معبرة عن السكن القروي في أرياف المغرب العميق (نماذج من الأطلس الكبير الغربي): الجماعة القروية أنوكال Anougal، **(قرب أمزميز):** وهي التي يظهر فيها الطابع الجبلي من دواوير معلقة، ومشاهد طبيعية للأودية المتعمقة، والمغروسات والمزروعات على المدرجات وفي قعور الأودية.

2-.**مشاهد من هوامش مجاورة لتمارة والرباط العاصمة (جماعة عين عتيق):** صور لسكن قروي من "عين اعتيق" بضواحي الرباط تمارة، وهي التي تظهر مسطحة على شكل حقول مزروعة بالخضروات، تجاور الأبنية (منازل)، ودواوير من القصدير (دوار جمايكا).

ثانيا : ضرورة تحسين الإطار العام لعيش سكان العالم القروي

بالرغم من التباينات المجالية والتحولات المجتمعية المشار إليها، لا يمكن الحكم على تحسن السكن والمسكن القروي بدون وضعه في إطاره البيئي والاقتصادي والثقافي العام. إن تطور الأرياف، بما فيه منظومة السكن والسكنى والتجهيزات الاجتماعية والثقافية، مرتبطة بتوفير فرص الشغل؛ مما يعنى تشجيع خلق مقاولات صغرى ومتوسطة في القرى والمراكز الناشئة، وخلق وحدات صناعية وتجارية في المجالات الريفية، للرفع من دخل الفلاحين الصغار والعمال القرويين، وليس فقط تلك الفئة الثرية المحدودة التي تحتكر وسائل الإنتاج وتستفيد من ريع ودعم الدولة (الدعامة الأولى في مخطط المغرب الأخضر). كل ذلك، مرتبط بتطوير منظومة التربية والتعليم والتكوين المهني والتكنولوجي المندمج في هذه الأوساط، في ترابط مع الحواضر والمتروبولات التي وجب أن تتفاعل إيجابا مع الأوساط الريفية المحاذية لها، لتكون قاطرة للتنمية (Aneflouss, M., 2016). في هذا الصدد، نقر بدون تردد، بأن لا تنمية للعالم القروي بدون محو الأمية التي تمس ما يقرب من نصف ساكنته، ولا تنمية تحسن المسكن والسكن في غياب جودة التعليم بالمدرسة العمومية وفي غياب ابسط التجهيزات الثقافية والترفيهية كدور الشباب والمكتبات والداخليات للفتاة القروية، وفي الخصاص المهول للموارد البشرية في قطاع الصحة (أطباء وممرضين...) المسجل بالأرياف.

فتحسين إطار العيش الاقتصادي والثقافي والبيئي لساكنة العالم القروي، يقتضي عملا إلتقائيا ومركبا للتعبئة الشاملة، تساهم فيه بإرادة قوية ووعي مجتمعي، مختلف الأطراف؛ من قطاعات حكومية في إطار سياساتها العمومية وبرامجها التنموية، وفاعلين سياسيين واجتماعيين، وفي مقدمتهم المنتخبين الجماعيين والبرلمانيين (بالجماعات الترابية والبرلمان) وفاعلين اقتصاديين (مسيري الأبناك والمقاولات وأرباب المعامل ..) بتوفير فرص الشغل، وعبر خدمات القرب، وتعبئة مستمرة من قبل الأحزاب والنقابات والجمعيات التنموية، وعامة مكونات المجتمع المدني.

إن التنمية البشرية والمستدامة لا تقبل العمل التجزيئي ولا العمل القطاعي، بل وضع سياسات عمومية شاملة متناغمة فيما بينها، في إطار استراتيجية واضحة المعالم والآفاق، وتنسيق فعال وناجع بين مختلف الأطراف والفرقاء في المجتمع، ومنهم السكان المعنيين بالتهيئة، لتبني المشاريع التنموية، كالسكان المجاورين للغابة. في هذا المضمار، فأن البعد البيئي حاسم لاستمرارية الحياة والنشاط الفلاحي. وكل تدهور في الغابة أو التربة، ينعكس سلبا على معيشة السكان المحليين، كما هو الحال في حوض الفوارات بهضبة المعمورة الذي يتعرض للتدهور البيئي بفعل التدخلات البشرية. فعلى هوامش الهضبة المطلة على الوادي، يلاحظ تعرض غابة البلوط الفليني للقطع من أجل صنع الفحم والاستعمال المنزلي. وقد تم رصد اتساع التخديد بالسفوح بفعل الاجتثاث القديم، ونقص المادة العضوية في التربة، نتيجة التدهور النوعي للمسكات السطحية بالمعمورة، مما يقلل من خصوبتها، وهو ما يساهم في نزوح السكان في ختام مسلسل التدهور، نحو المدن المجاورة (نافع رشيدة 2002، 1998).

ويعاني العالم القروي من تشتت للمنازل وشبه غياب للصرف الصحي (التطهير السائل) حتى في المراكز القروية، مما يصعب مع هذه الأوضاع، تحقيق نوعية الحياة فيها، كفضاء للعيش الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وخلق فرص الشغل في شبه غياب للبنيات التحتية والمستقبلة، وبالتالي غياب تهيئة المرافق للقيام بأنشطة ثقافية ولقاءات اجتماعية ورواج اقتصادي، وهو ما يشجع الشباب على الهجرة نحو المدن.

- **اقتراحات لتحسين السكن في إطار تحسين شروط عيش السكان الريفيين**

المسكن والسكن لا يمكن فصله عن إطاره البيئي الاقتصادي الاجتماعي والثقافي التي يتوطن فيه. في هذا الصدد، نود التنبيه إلى بعض القضايا العالقة التي تضر بعيش الإنسان كفرد (كمواطن له كرامته) ونوعية الحياة لسكان الأرياف كجماعة، ومنها حل مسألة تدبير إشكالية الترخيص للبناء وتغيير طريقة انتشاره، وتوفير التجهيزات الضرورية والتربوية والثقافية والاجتماعية ليلتحق العالم القروي بعالم الحواضر. فعلى المستوى البيئي، وحتى تتمكن الدولة من الحفاظ على التربات الجيدة في القطاعات المسقية، بدون حرمان الساكنة من بناء مساكن جديدة مواكبة لنمو أسرها، نقترح تشجيع الفلاحين من الأسر الجديدة (ومنها النووية)، على الإقبال على البناء العمودي في السكن، واستغلال القبو للخزن وإيداع الأدوات الفلاحية. ويتوجب على الدولة تقديم قروض بفوائد تفضيلية من القرض الفلاحي، موجهة أساسا للعائلات الفقيرة، مع تقديم تسهيلات لشبابها وفتياتها لخلق أنشطة غير فلاحية مدرة للدخل، للرفع من مردودية القطاع الفلاحي وتطويره وتنويع اقتصاديات الأرياف. فبناء ورشات صناعية صغيرة وتجارية (كهرباء السيارات، الميكانيك..الإلكترونيك، مركبات صناعة تقليدية ، وتعاونيات لترويج المنتجات المحلية ومنها الصناعة التقليدية)، سيقوي ميزانية الأسر، ويخفف من تحمل الأعباء الفلاحية اليومية الشاقة، الضعيفة المردود، وبالتالي سيحسن من شروط السكن القروي والعيش في نفس الوقت.

هذه المراكز البيقروية والشبه حضرية متوفرة في مجموع الجماعات القروية، وقد تم اقتراح عدد منها كبنية مهيكلة لساكنتها وساكنة الدواوير المجاورة لها، توفر لها الخدمات الضرروية المتعددة: من تعليم وصحة وخدمات وترويج اقتصادي. وإن تطوير هذه المقاربة في إطار الجهوية المتقدمة، وتوثيق علاقات المدن بالمجال القروي كحلقات اتصال قروي- حضري مرتبطة بالمدن كقاطرة للتنمية، سيسهل تقريب الهوة بين الحواضر والأرياف، كهدف استراتيجي على الأمد المتوسط والبعيد. وعن طريق هذه المراكز القروية وشبه حضرية الناشئة، سيخفف الضغط الديموغرافي على القطاع المسقي، وتنخفض نسبة الهجرة والنزوح القروي نحو الحواضر

الكبرى، ويقلص من عدد أسره التي تقطن في إطار العائلة الممتدة بالدوار. وقد لوحظ فعلا، تسجيل تراجع مستمر للأسرة الممتدة في الأرياف. ويستحسن تشييد مثل هذه المراكز على أراضي ذات تربات اقل جودة، لتشجيع الاستيطان بها، وتشجيع الدولة للمستثمرين في قطاع العمران والمخططين في القطاع الخاص للتجزئات المخصصة للبناء في هذه المستوطنات، لإنجاز البناء العمودي، قصد توفير جزء من الأرض من جهة، وحل معضلة السكن الريفي للأسر الريفية بالدواوير ثانيا. وهو ما سيحسن من ظروف عيش الساكنة الجديدة وسكنها وإطارها العام لتنوع أنشطتها الغير فلاحية.

خلاصـة واستنتاجات

نظرا لإهمال العالم القروي لمدة طويلة، تراكم الخصاص في عدة ميادين اجتماعية، وظل الاعتماد أساسا على الفلاحة؛ بل إن أغلبية الفلاحين الصغار يعيشون على الفلاحة البورية؛ مما يجعل الخصاص كبيرا على المستوى الاجتماعي (ضعف المرافق الاجتماعية الصحية والتعليمية والثقافية والرياضية). هذا ما يفسر الفوارق المجالية والاجتماعية الكبيرة بين المدن والعالم القروي، بل داخل العالم القروي بين الذكور والإناث، وبين الفئات الاجتماعية الغنية والفقيرة. ولا شك أن المراكز الناشئة إذا تم الاعتناء بها عبر تهيئة جيدة، كفضاءات للعيش والعمل والترفيه، ستساهم في تحسين شروط الساكنة الريفية المستقرة بها، وفي تنويع الأنشطة المدرة للدخل لأفرادها، وبالتالي ستساعد على تحسين شروط بناء المسكن فيها، ونوعية الحياة. ولعل تغطية الدولة للجماعات القروية بوثائق التعمير (مخططات التهيئة الجماعية PAC. المخططات الجماعية للتنمية PCD) وتاهيل عدد من الدواوير والمراكز لتصبح مدنا صغيرة مهيكلة للمجال الريفي، كلها اجراءات ستسهل تحسين شروط عيش جزء من الساكنة الريفية المزدحمة حاليا في مساكن ضيقة بدواويرها وحقولها خاصة بالمدارات المسقية. ولتقريب الهوة بين العالم القروي والمدن فإن الأمر يتطلب تفكيرا معمقا للقيام بالإجراءات العملية من أجل تلبية حاجيات الساكنة الريفية فيما يهم السكن، بما يواكب الزيادات الديمغرافية، وتشجيعهم على البناء بالمواد المحلية المتطورة (بدل المواد الهشة كالطين والمقدار...)؛ ومحاربة الأمية، وتجويد التعليم وتحسين الخدمات الصحية والرياضية والترفيهية (دور الشباب، مكتبات، داخليات للذكور والإناث،...) ، وخلق مؤسسات اجتماعية (تفعيل صناديق التضامن، والتنمية القروية...). ولابد من تنويع اقتصاد العالم القروي (صناعة، سياحة، تجارة، وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني). لأن الفلاحة مهما تطورت، لن تحقق التنمية الشاملة. إن تصورا موحدا للتنمية الترابية شرط أساسي لنجاح التجربة التنموية، ويقتضي ذلك توفير الموارد البشرية المؤهلة، واختيار النخب الواعية المواطنة لتمثيل السكان، والسلطات المتمرسة النزيهة لتسهيل العمل الجماعي؛ في إطار نموذج تنموي يخفف من حدة الفوراق المجالية والاجتماعية.

الببليوغرافيا

السكن القروي: التحولات وآفاق التنمية، 2006، جامعة شعيب الدكالي، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالجديدة، شعبة الجغرافيا ، سلسلة ندوات ومناظرات العدد 10.

نافع رشيدة، 1998،"**حوض الفوارات، مثال على التغيرات البيئية بفعل التدخلات البشرية**"، ورد في: *الأحواض النهرية بالمغرب وإشكالية التهيئة، (تنسيق رشيدة نافع)، جامعة الحسن الثاني-المحمدية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، سلسلة الندوات رقم 15. (صفحات المقال 13-31) (أعمال الملتقى السابع للجيومرفلوجيين المغاربة 18-19 مارس 1998).*

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، 2019، **مذكرات تأطيرية لأشغال الورشات في اليوم التواصلي حول التعمير والإسكان بالعالم القروي** (27 فبراير 2019)؛

"**تنمية العالم القروي: التحديات والآفاق**"، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، 2017،" (الرابط الإلكتروني بتاريخ 12 مارس 2019) :

http://www.ces.ma/Documents/PDF/Auto-saisines/2017/as29-2017-developpement-monde-rural/rp-as29a.pdf

تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب : أبحاث وتدخلات، (تنسيق المختار الأكحل، عبدالعالي فاتح، محمد حنزاز)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ومعهد الدراسات الإفريقية بجامعة محمد الخامس الرباط، والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير، 2016.

كرزازي موسى، 2019، "**السكن في العالم القروي في ارتباطه بإطار العيش وضرورات التنمية**": عرض بورشة: "السكن بالعالم القروي"، في اليوم التواصلي حول التعمير والإسكان بالعالم القروي؛ وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، (بمقر جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية بالمدين الخضراء لبنجرير)، 27 فبراير 2019.

كرزازي موسى، 2006، "**السكن الريفي (الفلاحي) في علاقته بالضغط الديموغرافي بالقطاع المسقي بالغرب وعواقبه**، ورد في : *السكن القروي: التحولات وآفاق التنمية، جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالجديدة، شعبة الجغرافيا ،سلسلة ندوات ومناظرات العدد 10. (ص. ص. 11 - 31).*

KERZAZI M. (2010), « Les centres ruraux et petits centres urbains, outil de structuration de l'espace rural au Maroc**»,** In (KERZAZI Moussa Coordinateur),*Urbanisation de la campagne au Maroc***,** Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Univ. Mohammed V, Rabat ; Série : Colloques et séminaires n° 162.

ANEFLOUSS M. (2016), « Politique de la ville et développement territorial : quels enjeux pour la géographie de la ville », In : *Politique de la ville et espaces périurbains : quelles perspectives pour l'aménagement de la ville de Mohammedia* ? (Coord. Aneflouss, M.), Pub. FLSH-Mohammedia -UH2 de Casablanca, Cahiers de recherche scientifique n°21, Laboratoire. Dynamiques des espaces et des sociétés.

AVIS DU CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL Saisine n° 2 / 2013, Initiative Nationale pour le Développement Humain: Analyse et recommandations, http://www.ces.ma/Documents/PDF/Avis-INDH-VF.pdf (Site web :www.cese.ma) ;

KERZAZI M. (2003), *Migration rurale et développement au Maroc* ; Publication de la fac. Lettr. et des Sciences Humaines, Univ. Mohammed V-Agdal, Rabat ; Série Thèses et mémoires, N° 55 (500p.).

KERZAZI M. (2010), *Urbanisation de la campagne au Maroc*, Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Univ. Mohammed V, Rabat ; Série : Colloques et séminaires n° 162.

MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DES PECHES MARITIMES (1999), *Stratégie 2020 de développement rural* (Document de référence), Conseil Général du Développement Agricole.

NACIRI M. (2017), *Désirs de la ville*, Economie Critique, (598 p.).

NAFAA R. (2002), *Dynamique du milieu naturel de la Mamora. Paléoenvironnements et évolution actuelle de la surface*. Thèse de Doctorat, Université Hassan II, Mohammedia, Public. de la FLSH, Mohammedia, Série : Thèses, n° 3. (321p.)

MINISTERE DE L'AMENAGEMENT, DE L'URBANISME, DE L'HABITAT ET DE LA POLITIQUE DE LA VILLE, Direction de l'Urbanisme (2019), *Référentiel des modes d'aménagement en milieu rural*.

جهة الدار البيضاء-سطات: من التشتت إلى التجميع كمدخل للتنمية الجهوية المندمجة

نسيبة بوزيد، عادل جعفر

جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، مختبر ديناميات المجالات و المجتمعات

مقدمة

تتصف التنمية الجهوية بالمغرب بتعقدها وتعدد نواقصها، نظرا للتزايد المستمر في تحدياتها. ويجتهد المهتمون والفاعلون في الشأن الجهوي لكبح معيقاتها وكل ما من شانه أن يحول دون تحقيق غايتها، عبر العمل على تذويب مبادئ الحكامة الجيدة وأسس الذكاء الترابي لتطويع الرأسمال المادي الجهوي وتوجيهه لإحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية، تحسن من أوضاع السكان وتعزز انتمائهم الترابي، فالتنمية الجهوية إذن مجموعة من العمليات التي تنجزها قوى جهوية بغرض تقليل التفاوتات بين الجهات.

والمغرب اليوم في مفترق الطرق بين مخرجات نموذج التنمية المعتمد ونموذج التنمية الجديد المراهن عليه لتدبير الرأسمال المادي واللامادي المتوفر، فالتجارب متعددة منذ الاستقلال ومشدودة إلى تجويد مدخلات التدبير، لكنها أطرت في اختياراتها بمقاربات إدارية استحضرت مفهوم التراب كحيز مكاني يلزم توجيهه لإنتاج التنمية، وهو ما أنتج تباينات جهوية لكون التراب فضاء اجتماعي وثقافي بالغ التعقيد يصعب توجيهه لكن يسهل تدبيره، واعتماد الجهوية كمقاربة لتدبير التراب تبين عن يقظة معدي التراب وأصحاب القرار، وهو التطور الذي نجده حاضرا بقوة بعد تبني مقاربة الجهوية الموسعة التي استفادت من تجربتي تبني الجهوية في المغرب سنة 1971 وسنة 1996، وحصرت النواقص في غياب هياكل ترابية ملائمة لاستقبال التنمية وعدم توفير آليات قانونية ومؤسساتية تساعد القوى الجهوية على تذويب الحدود بين المكونات الثقافية والاجتماعية للتراب لتمكينها من الإسهام في إنتاج وتدبير المشروع المجتمعي الجهوي.

حتمية تجديد تجربة الجهوية تحققت ومنذ 2015، أعيد النظر في التقسيمات الترابية، حيث انتقل المغرب من 16 جهة إدارية إلى 12 جهة وظيفية، وتمت إعادة تقويم الأسس القانونية والمؤسساتية، وهو الدافع الموجه والمؤطر لموضوع المقال، الهادف إلى البحث عن نقط قوة التقسيم الترابي الجديد من خلال نموذج جهة الدار البيضاء-سطات، والتي تعتبر هيكلا ترابيا ملائما للتهيئة والتنمية الجهوية من أجل التنمية الوطنية، باعتبار ترسيم حدودها تأسس على مبدأ التجميع، ما أنتج جهة مزدوجة يمكنها أن ترقى لنموذج التنمية الجهوية على المستوى الوطني، لكن شريطة أن يتأسس تدبير مؤهلاتها على أسس الحكامة الترابية، وهنا يكمن دور القوى الجهوية التي يلزمها أن توجه فعلها التنموي باعتبار المجتمع وخصوصياته فاعل يجب إشراكه في إنتاج وتدبير التنمية المندمجة.

تنتمي جهة الدار البيضاء سطات المحدثة سنة 2015 إلى منطقة التلاقي الأطلنتي[1]، وهو فضاء يستقطب كل شيء: السكان والممتلكات والرساميل وحركة النقل والمواصلات، وفي قلبه توجد مدينة الدار البيضاء الكبرى المشعة التي ترتبط بالشاوية ودكالة كفضاءات تابعة لها، تم تجميعها في وحدة ترابية مزدوجة.

تمتد جهة الدار البيضاء-سطات على مساحة 19448 كيلو متر مربع بعدد سكان 6.862 مليون نسمة[2]، تحدها في الشمال الغربي جهة الرباط-سلا-القنيطرة، وشرقا جهة بني ملال -خنيفرة، وجنوبا جهة مراكش-آسفي وفي الغرب المحيط الأطلنتي، ويمتد مجالها الساحلي على طول 235 كلم، تم إحداثها بتجميع جهة الدار البيضاء الكبرى مع أقاليم الجديدة وسيدي بنور التي كانت تابعة لجهة دكالة عبدة، وأقاليم السطات وبنسليمان وبرشيد المنتمية سابقا لجهة الشاوية ورديغة، عدد جماعاتها الحضرية 29 والقروية 124.

موضوع هذا المقال تؤطره المفاهيم الآتية:

الجهة: وحدة ترابية ذات موقع محدد وخصائص مشتركة، وتكون بطريقة ما متميزة...[3]

التجميع: مقاربة معتمدة لترسيم الحدود الإدارية للجهة، تتأسس في سيرورتها على مفهوم التراب باعتباره فضاء بالغ التعقيد من حيث مكونات طبيعية وثقافية واجتماعية واقتصادية يستلزم فهمها لإبراز التفاعل بينها، وتجميعها في وحدة ترابية تسمى الجهة[4].

---

[1] تراون (جون فرانسوا)، وآخرون، (2006)، "المغرب: مقاربة جديدة في الجغرافيا الجهوية"، مطبعة المعارف الجديدة-الرباط، ط1 ، ص 41

[2] Royaume du Maroc, Ministre de l'Agriculture, de la Pèche Maritime ,du Développement Rural et des Eaux et Forets- Direction Régionale de l'Agriculture, Région Casablanca-Settat- Monographie agricole de la Région Casablanca-Settat, Janvier 2018 . p7.

[3] بلفقيه، (محمد)،(2002)، "الجغرافيا القول عنها والقول فيها- المقومات الابستومولوجيا"، نشر المعرفة-الرباط-، ط1. ص 36.

[4] تعريف مستخلص من : تراون (جون فرانسوا)، وآخرون، (2006)، المغرب: مقاربة جديدة في الجغرافيا الجهوية، مطبعة المعارف الجديدة-الرباط، ط1 ، ص ص 49-50.

التنمية الجهوية: "عمل تشاركي موجه لتوحيد جهود كافة القوى الجهوية لتحفيز طاقات المجتمع الكامنة وغير المستغلة للوصول إلى حياة أفضل للمواطنين."[5]

خريطة 1: توطين جهة الدار البيضاء-سطات.

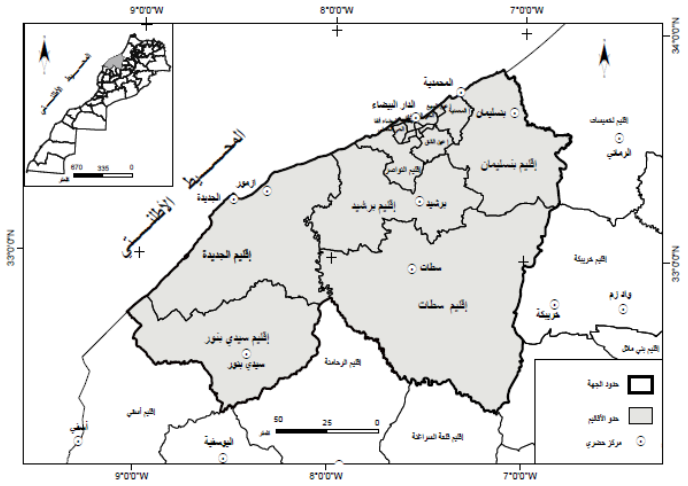

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

إذن فالجهة هي الجزء من الكل المتميز من حيث خصائصه، وملائمتها لاستقبال التنمية رهين بتميزها عن باقي المجالات المحيطة التي تربط علاقات معها، ما يتطلب اعتماد تجميع مظاهر التجانس لترسيم حدودها، وبذلك يتوفر مجال قابل للتنمية؛ باعتبارها عمليات لتثمين وتعبئة الرأسمال المادي واللامادي لتحقيق النمو الذي ينعكس على المجتمع. فهي إذن مشروع مجتمعي مؤطر بالاتصال السببي التراكمي الذي يحتاج إلى أسلوب للتدبير يوسع الخيارات والفرص من خلال إشراك المجتمع، فالهيكل الترابي الفعال جهويا ووطنيا يؤدي إلى المزيد من التنمية من خلال تبني الحكامة الجهوية باعتبارها تراكما فكريا يعيد ترتيب علاقة المواطنين بالفاعلين الجهويين والمحليين في ظل ديمقراطية تشاركية بدل الديمقراطية التمثيلية.

منه، تتحد الإشكالية التي يمكن صياغتها على شكل التساؤل التالي: إلى أي حد لامس التقطيع الترابي لجهة الدار البيضاء سطات لسنة 2015 النموذج الجديد للتنمية الجهوية في المغرب؟

للإجابة عن هذه الإشكالية ننطلق من كون جهة الدار البيضاء-سطات هيكل ترابي متكامل من حيث الخصائص الطبيعية ارتكز إنتاجه على مبدأ التجميع، وهو ما يوفر موارد طبيعية متنوعة، يمكن أن تسهم في توجيه النموذج الجديد للتنمية الجهوية، وهو كذلك يتميز بتعدد أقطاب التنمية (الشبكة الحضرية) باعتبار المراكز الحضرية في الشاوية ودكالة تربطها علاقات قوية بالدار البيضاء مما ينتج جهة وظيفية، وهو الذي يفرض نموذجا متميزا من التدبير ينطلق من كون التنمية ينتجها المجتمع.

لإبراز هذا سننطلق من وصف مظاهر التكامل الطبيعي لجهة الدار البيضاء-سطات كنقطة قوة معززة بوجود محور حضري جهوي مترابط وظيفيا مع مدينة الدار البيضاء المراهن عليها لتنتقل من الدور الاستنزافي إلى الدور التنموي، ما يؤكد الحاجة إلى قوى مؤهلة ومؤسسات لا تركيز مستوعبة لمبادئ الحكامة الجهوية.

الشاوية ودكالة: مجالان طبيعيان تابعان للدار البيضاء.

نستهل التحليل بالاستدلال من كون "قطب حيوي في وسط خامد لا يشع"[6]، وذلك للتأكيد على أهمية البعد الطبيعي كمعيار موجه لإنتاج وتدبير التنمية الجهوية من أجل التنمية الوطنية، وعليه يعتبر فهمه لترسيم الهيكل الترابي المنتج للتنمية محددا إجرائيا لايجابية مسار الحكامة الجهوية بالمغرب، التي وصفت قبل 2015 بالتجربة الفتية التي قرنت نتائجها بـ"لكن؟" التي قلصت من حجم المخرجات وفسرتها بخلل التقسيم الترابي.

مناقشة البعد الطبيعي تستدعي استحضار مجموعة من المتغيرات التابعة وإخضاعها لقراءة نقدية توجيهية مؤطرة بعلاقة الإنسان بالتراب، فالإنسان نوع ترابي تتحدد خصائصه من خلال تفاعله مع خصائص بيئته ما ينتج موارد محلية تطبع المجال الجغرافي بخصائص نوعية " فنوعية المعيشة تتأثر بعوامل عديدة تساعد الإنسان وتخوله التلازم مع بيئته الخاصة"[7]، والمغرب مجال

---

[5] المرجاني، (عبد الحق)، (1994)، "الجهوية في بعض الدول المتقدمة وواقعها وآفاقها في المغرب" منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 7-8.

[6] ألوزاد، (أحمد ابراهيم)، (1998)، أسس التنمية الجهوية وتقييم التجربة الجهوية بالمغرب، مقال وارد في مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد مزوج 3 / 1998، مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء. ص 13.

[7] Frémont ,Armand (1984) , Géographie sociale, Paris , ed 1 ,p 130.

جغرافي شاسع سمته الأساسية التنوع في المشاهد الطبيعية، فيها الجبال والسهول والهضاب، أنتج تباينها مجتمعات بشرية مختلفة في ممارسة العديد من السلوكات السوسيو-اقتصادية التي تشكل في مجموعها عناصر ثقافية خاصة، استبعادها في ترسيم حدود الجهة وتشتيتها قد يعيق تعبئتها واستثمارها في إنتاج التنمية الملائمة، وبالتالي إنتاج وسط إداري خامد لا يشع. فإلى أي حد تم استحضار هذا البعد في إنتاج الهيكل الترابي لجهة الدار البيضاء-سطات؟

الجواب بالإيجاب أو النفي يتطلب قراءة نقدية للتقطيعات الترابية السابقة لسنة 2015، وهنا نستحضر التقطيع الترابي لسنة 1996 (16 جهة) الذي أريد منه تجاوز الاختلالات المنتجة باعتماد الجهات الاقتصادية منذ سنة 1971، حيث زادت حدة التفاوتات في توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية، ولمعالجتها أنزل مشروع 1996 الذي تغيأ "الرقي بالجهة إلى مستوى الجماعة المحلية لتسهم في تعزيز الديمقراطية المحلية وبلورة التدبير التشاركي"[8] وهو ما تضمنه القانون 48 / 96 المنظم للجهة، والذي حاول توفير الشروط القانونية والمؤسساتية الموجهة للتنمية الجهوية من أجل التنمية الوطنية.

لكن كسب هذا الرهان يتطلب مبادئ واختيارات ترابية أكثر منها قانونية، فالنجاعة من الصعب تحققها دون استحضار مفهوم التراب من طرف معدي التراب وأصحاب القرار، وهو ما نجده لم يكن حاضرا في ترسيم الحدود الإدارية لجهة الدار البيضاء الكبرى سنة 1996، والتي تم فصلها عن مجال امتدادها الطبيعي ومنه يكمن القول بإقصاء المعيار الطبيعي؛ الذي برر بمحاولة خلق قطب اقتصادي رائد، برزت مكانته من خلال تصدره الإنتاج والإسهام في القيمة المضافة، لكن بالمقابل ضاعت عليه العديد من الفرص لجعله قطبا مشعا مؤثرا جهويا، فجهة الدار البيضاء الكبرى من حيث الأهمية الاقتصادية والمالية هي جهة ترابية منفصلة عن محيطها الطبيعي والثقافي الشيء الذي حال دون التخطيط لها من منظور المقاربة الجهوية للتنمية المندمجة الفاعلة في محيطها والفعالة وطنيا.

الخلل في الهيكل الترابي استدرك في تقسيم سنة 2015 كأجرأة لمشروع الجهوية الموسعة المراهن عليها لنجاح النموذج الجديد للتنمية، لكون الترسيم الإداري استحضر الانتماء الطبيعي لمدينة الدار البيضاء كجزء من الشاوية الذي تمتد خصائصه الطبيعية في اتجاه دكالة والمشترك هو الانتماء للمجال الأطلنتي، وما يسهل النفوذ التنموي إليه ويبرر أهمية تجميع هذا التراب - لتعبئته في التنمية الجهوية- هو التجانس النسبي والتكامل من حيث الخصائص الطبيعية.

الخريطة 2: أنواع التربة في جهة الدار البيضاء-سطات

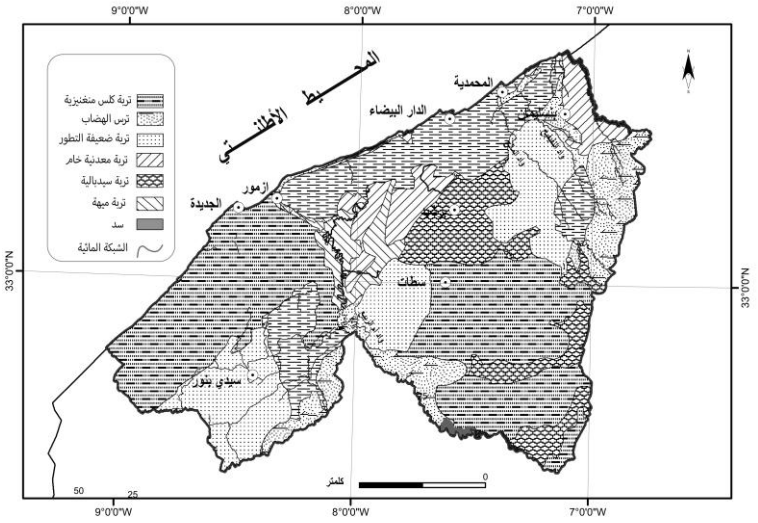

المصدر: Monographie agricole de la Région Casablanca-Settat, Janvier 2018

[8] الإدريسي، (عبد القادر)، وآخرون (1998)، التقسيم الجهوي الجديد- وارد في المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية العدد 16. ص 27.

الخريطة 3: الارتفاعات بجهة الدار البيضاء-سطات

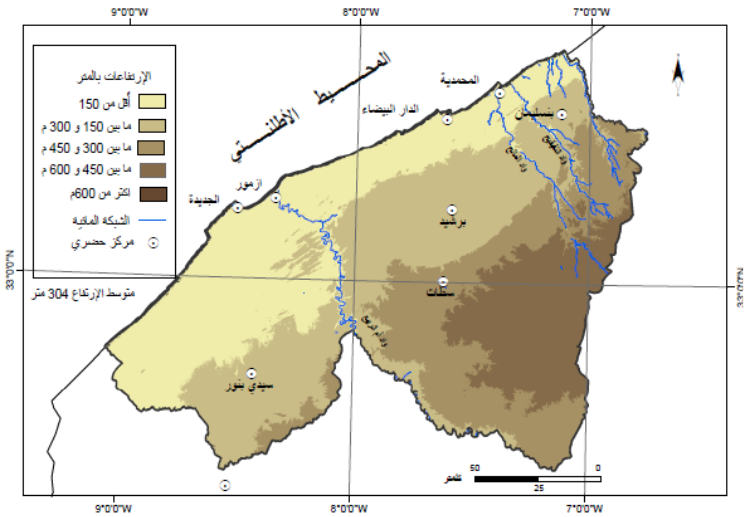

المصدر: صورة فضائية للمغرب من نوع لاندسات. (القمر الصناعي NOAA)

تتميز جهة الدار البيضاء-سطات بتضاريس منخفضة متوسط ارتفاعها 300 متر، ترتبط بخط ساحل طوله 235 كيلومتر، "مكونة من سهول وهضاب تختلف محليا: فهناك وديان متعمقة شمال وادي المالح تصل إلى البحر حيث يمتد شريط الولجة كمنخفض ممتد على طول الساحل، وينتهي السهل من جهة الداخل بجرف يفصل الشاوية السفلى عن الشاوية العليا، وفي السهول الوسطى تنتشر الإرسابات القارية حيث خلفت أتربة سوداء في الشاوية، وهناك أتربة حمراء منتشرة بكثرة في دكالة"[9]، تنوعها يمنح رأسمالا ماديا مهما يمكن استثماره في تعزيز المكانة الفلاحية المتقدمة للجهة.

التجانس تستمر خصائصه على مستوى المناخ فهو محيطي مع تفاوتات في الحرارة والتساقطات في اتجاه الداخل، فمتوسط درجة الحرارة الدنيا 7 درجات والعليا 27 درجة[10]، وتتراجع التساقطات في اتجاه الداخل، ويخترق المجال الطبيعي نهر أم الربيع الذي رغم فصله بين مجالين طبيعيين إلا أنه يشكل خزان ماء ذو أهمية كبيرة بفضل السدود المشيدة عليه ما يوفر كذلك إمكانيات مهمة لتنمية المجال الفلاحي.

من خلال هذا يتضح أن الترسيم الجهوي لسنة 2015، أنتج هيكلا ترابيا بتجميع مؤهلات طبيعية متجانسة نسبيا ومتنوعة، ما زاد من الرأسمال المادي لجهة الدار البيضاء سطات، وهو متطابق مع النظريات الموجهة لإعداد التراب، فهي إذن الجهة ذات الموقع المحدد والخصائص المشتركة المتميزة عن الجهات الأخرى، ومدخل النموذج الجديد للتنمية الجهوية من أجل التنمية الوطنية هو التميز، باعتباره عنصر قد يوجه التسويق الترابي لكن بشرط وجود ذكاء ترابي يعبئه ويستثمره، وهنا دور القوى الجهوية المحلية فالتراب فعال ومشع بشرط فاعل ترابي مدرك لنقط قوته.

جهة الدار البيضاء- سطات: من التشتت إلى الجهة الوظيفية.

إن أهم عوائق التنمية الجهوية بالمغرب هي عدم تعبئة مفهوم التراب خلال عمليات إنتاج مناطق استقبال التنمية، فالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كمحرك للتنمية لا يمكنها أن تترعرع إلا داخل "التراب" كوسط ملائم يتوفر على موارد طبيعية وتجهيزات تسهم تعبئتها في دينامية سكانية ايجابية تستفيد من حيوية الوسط.

إن تعبئة مفهوم التراب يعد شرطا أساسيا للتنمية الوطنية الشاملة التي أبانت في سيرورتها على محدودية مخرجاتها، والأسباب في مدخلاتها التي عجزت عن إنجاح السياسة الجهوية وجعلت نتائجها مقرونة بضرورة إعادة النظر في التجربة الفتية، التي يلزم لنجاعتها الانطلاق من كون المغرب " نظام فضائي يفترض اقتصاده أو جغرافيته محركا مركزيا"[11]، مرتبطا أساسا بالجهة باعتبارها الجزء من الكل؛ أي الجزء من التراب الوطني الذي له حدود جغرافية تميزه وتسهل تدبيره، هذا الأخير رهين بجودة المجال وبدورها نتيجة مشدودة لما سماه التصميم الوطني لإعداد التراب (2002)، بمراكز التنمية.

---

[9] تراون، (جون فرانسوا)، وآخرون، (2006)، مرجع سابق، ص 71، (بتصرف).

[10] Royaume du Maroc . Ministre de l'Agriculture , de la pèche maritime ,du développement rural et des eaux et forets- Direction régionale de l'agriculture, Région Casablanca-Settat- Monographie agricole de la Région Casablanca-Settat, Janvier 2018 .P .17

[11] تراون، (جون فرانسوا)، وآخرون، (2006)، مرجع سابق، ص 13، (بتصرف)

فالجهة كرقعة ترابية حتى يمكنها أن تحقق نهضتها السوسيو-اقتصادية يلزم أن تتوفر أولا على أقطاب وعواصم جهوية تقوم بدور القيادة التنموية، وتشكل مجتمعة شبكة حضرية تتفاعل فيما بينها وتتكامل في الوظائف، فإلى أي حد التقطيع الجهوي لسنة 2015، لامس هذا البعد المجالي في ترسيم الهيكل الترابي لجهة الدار البيضاء-سطات كركيزة للنموذج الجديد للتنمية الجهوية؟

للإجابة على التساؤل، نستهل التحليل بتعريف مراكز النمو ويقصد بها "تجمع لوحدات قيادية وديناميكية حيث يملك الاستثمار نتائج ذات جاذبية هامة على الاقتصاد الجهوي" [12] وهو مفهوم مشدود بقوة لما قدمه بيرو Perroux سنة 1950، حيث حدد أن "مراكز النمو هي سلسلة من نقاط النمو المرتبطة بعلاقات تكاملية لوقوعها على محور نقل رئيسي "[13]، إذن فالعلاقات التكاملية التي تنم مختلف أدبيات التنمية الجهوية على أهميتها تفيد وجود قطب تنمية يوفر قوى الجذب، ومراكز نمو توفر قوى الطرد، التفاعل بينها ينتج ترابا خاصا متكاملا، فالقطب الحيوي للتنمية لا يشع في وسط خامد يقصي الترابطات، وهو ما كان في الهيكل الترابي لجهة الدار البيضاء التي رسمت حدودها الإدارية إثر التقسيم الترابي لسنة 1996، الذي كان بعيدا عن مبدأ تجميع مراكز النمو لتنمية قطب التنمية الجهوية، لكون هيكلها الترابي فصل مدينة اقتصادية عن مجال خلفي داعم لنموها، كمدينة برشيد القطب الصناعي النشيط ومدينة السطات عاصمة الشاوية المتميزة ومدينة بنسليمان كمتنفس للدار البيضاء ومدينة الجديدة ذات القاعدة الجهوية المحدودة بسبب جاذبية الدار البيضاء، ما جعل من الدار البيضاء القطب الحضري الذي يمتص وينهب المراكز الداعمة لنموه والتي يتوفر فيها شرط التكامل لوقوعها على محاور نقل رئيسي كما يوضح التصميم.

الشكل 1: مظاهر الترابط الوظيفي بين مراكز النمو بجهة الدار البيضاء-سطات

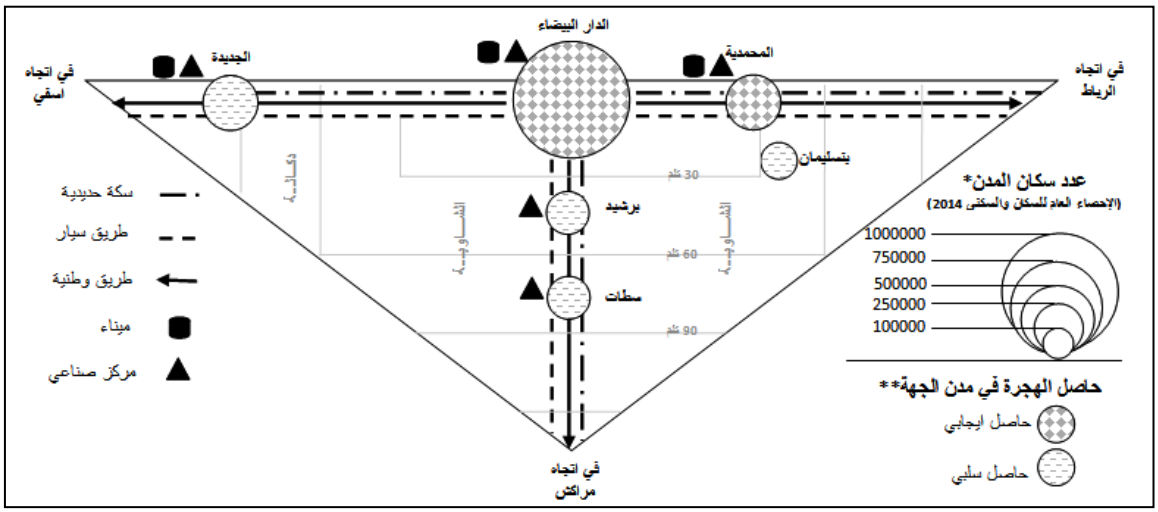

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014+ تقرير اللجنة الاستشارية للجهوية– أطلس التقطيع الجهوي لجهة الدار البيضاء-سطات

عدم اعتبار هذا الترابط وتجزيء تراب متكامل، حال دون الاتصال السببي التراكمي للتنمية، واضحة مخرجاته في توطن جهة الدار البيضاء الكبرى ضمن الجهات ذات مستوى تنمية اقتصادية واجتماعية جيد، وجهة الشاوية-ورديغة وجهة دكالة-عبدة ضمن المجموعة ذات نمو اقتصادي ضعيف[14]، ولعل تطورات معدلات نمو السكان في المدن المكونة لهذه الهياكل الترابية توضح التأثيرات الاسترجاعية.

[12] ألوزاد، (أحمد ابراهيم)، (1998)، مرجع سابق، ص 10.

[13] أحمد، (محمد)، (2011)، جغرافية التنمية: مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية، مكتبة جزيرة الورود، القاهرة، ط1، ص81.

[14] المملكة المغربية (2006)، مديرية الدراسات والتوقعات الاقتصادية بوزارة المالية والخوصصة.(نسخة الكترونية)

جدول1: معدلات تطور سكان المدن بجهة الدار البيضاء-سطات15.

	1960-1971	1971-1982	1982-1994	1994-2004	2004-2014
الدار البيضاء	5,6	3,8	2,1	2,3	2,9
المحمدية	10,1	4,5	5,1	1,1	1,1
بنسليمان	6,8	3,6	4,4	2,6	2,1
برشيد	4,6	4,4	6,9	6,6	5,2
سطات	4,3	4,9	4,0	2,1	2,2
بن احمد	5,7	4,6	1,8	1,2	5,2
الكارة	5,6	3,4	3,2	1,4	1,5
الجديدة	3,8	4,3	3,8	2,1	3,5
أزمور	3,8	4,0	2,7	1,2	1,1

تختلف المدن المتوطنة في جهة الدار البيضاء-سطات من حيث نسبة تطور عدد السكان؛ بحيث يمكن تفييؤها زمانيا إلى مرحلتين تختلفان من حيث الاتجاه العام، المرحلة الأولى قبل 1994: خمس مدن عرفت تراجعا وهي مدن الدار البيضاء وسطات وبرشيد وبن أحمد والكارة وأزمور، وثلاث مدن عرفت تزايدا نسبيا وهي المحمدية وبنسليمان والجديدة، أما المرحلة الثانية بدأت منذ 1994: تزايدت خلالها نسبة نمو السكان في كل من الدار البيضاء والجديدة بينما مدينة ابن أحمد عادت إلى التزايد ابتداء من 2004، أما باقي المدن فقد سجلت تراجعا.

خلال المرحلة الأولى كانت مجموع المدن منتمية للجهة الوسطى التي أحدثت بمقتضى تقسيم 1971، مما منحها تجانسا نسبيا من حيث نسبة نمو عدد السكان، أما المرحلة الثانية فتتزامن مع التقطيع الترابي 1996، ويتضح انتقال الدار البيضاء في اتجاه التزايد مقابل تراجع نسبة نمو عدد السكان في كل المدن (7 مدن) باستثناء مدينة ابن أحمد التي عرفت التزايد ومدينة الجديدة التي تداركت التراجع منذ 2004، هنا يظهر قوة جذب مدينة الدار البيضاء، فعلى شكل نصف دائرة قطرها 80 كلم من مدينة الدار البيضاء يلاحظ ضعف تزايد عدد السكان. مما يعني أن فصل مدينة الدار البيضاء كقطب اقتصادي عن مجالها الخلفي وتقليص مجال نفوذها من خلال إحداث جهة الشاوية ورديغة وجهة دكالة عبدة قلل فرص التنمية عن مراكز النمو المؤثثة للوحدتين الإداريتين، ما نتج عنه تأثيرات سلبية تفسر التراجع في عدد السكان؛ منها محدودية وعدم استقرار عمليات التنمية ما نتج عنه سحب لليد العاملة ورؤوس الأموال نحو مدينة الدار البيضاء كقطب للتنمية، الذي يؤكده أن جهة الدار البيضاء من أصل 16 جهة تحتل الرتبة الأولى من حيث المساهمة في الناتج الداخلي الخام الوطني بنسبة 17,7% ما بين 2011 و2013، بينما جهة الشاوية-ورديغة نجدها في الرتبة 5 بنسبة 7,8% وجهة دكالة-عبدة بنسبة 6,5% محتلة الرتبة 8 وطنيا[16]، الشيء الذي يوضح أن هذا التقسيم أضاع فرص التنمية الاقتصادية عن الجهتين.

إن تجاوز ومعالجة هذا الخلل استدرك في التقسيم الترابي 2015، الذي استحضر الذكاء الترابي في مقاربة ترسيم حدود جهة الدار البيضاء-سطات، لكونه استحضر مفهوم التراب متجاوزا المعايير التقليدية للتقطيع الترابي وهو ما أنتج فضاء اقتصاديا قد يخدم الواقع الاجتماعي للجهة الوظيفية، فالدراسة التحليلية لخصائصه تبين أن المعد عبأ عوامل ومعايير دقيقة لضبط حدود الجهة وهي دور الهياكل الحضرية في التنظيم الفضائي والإمكانيات الاقتصادية الخاصة بها التي تعزز فرص التنمية.

ما يلاحظ أن الشاوية هي فضاء تستقطبه الدار البيضاء على مستوى هجرة الساكنة وعلى مستوى الترابط العمراني لبرشيد وسطات كمحور لولوجها، فتوسعهما أنتج محورا على طول ثمانين كيلومتر يضم:

- مدينة برشيد التي تحولت إلى مدينة متميزة بفضل استقطابها الصناعي، المستفيد من القرب من الميناء التجاري للدار البيضاء وعوامل الطرد الصناعي؛
- مدينة السطات التي استفادت أيضا من هذا الازدهار، حيث توطنت فيها الصناعات الهاربة من الدار البيضاء لتستفيد من نفس مزايا الاستثمارات.

هذا الترابط أنتج شريطا عمرانيا ملحقا وتابعا للدار البيضاء[17].

---

[15] تم تجميع المعطيات الإحصائية الخاصة بعدد سكان المدن من موقع المندوبية السامية للتخطيط hcp.ma، وحساب معدل نمو السكان من خلال القاعدة التالية: ((P2-P1)/P1*100) /t

[16] المملكة المغربية ،وزارة الاقتصاد والمالية (2016)، مشروع قانون المالية الميزانية 2016، مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار، ص 4. (نسخة الكترونية).

[17] تراون (جون فرانسوا)، وآخرون، مرجع سابق، ص 78. (بتصرف)

ويلاحظ كذلك بأن دكالة المتوطنة في نهاية المحور الحضري والتي تمثل قطب للتنمية ذات قيمة فلاحية مهمة وقيمة صناعية ضعيفة لكون قاعدتها الجهوية محدودة، فمدينة الجديدة التي هي مركز نموها الجهوي خاضعة لجاذبية الدار البيضاء على مستوى السكان والمنتجات، كما أن استقلالية مركب الجرف الأصفر ومنافسة مدينة سيدي بنور بإشعاعها التجاري لها يبعدها عن دور القيادة ويعزز انتمائها إلى المحور الحضري التابع للدار البيضاء[18].

إذن ففي ظل التقسيم الجهوي لسنة 1996، يمكن الحديث عن تشتيت الجهة وبالتالي الحديث عن سلسلة من التجمعات السكانية المترابطة، لكن بعد التقسيم الجهوي لسنة 2015، نجد التجميع وبالتالي الحديث غن محور حضري يشكل في تكامله الوظيفي نقطة التقاء الحياة الجهوية، فقطب التنمية الدار البيضاء يمكن أن يكون قوة موجهة أو ناقلا للدينامية الاقتصادية والاجتماعية لمراكز النمو.

جهة ذات هيكل ترابي وظيفي في حاجة إلى حكامة جهوية.

تعتبر جهة الدار البيضاء-سطات جهة مزدوجة ثقافيا نظرا لوجود مجموعتين بشريتين مختلفتين، لكنهما متقاربتان من حيث السلوك الاقتصادي الذي تطور بفعل التجانس الطبيعي النسبي، مما يؤكد على أهمية تجميع هذا المجال الطبيعي إداريا، والذي زادت قوته بتجميع منطقة ربط تتخللها مراكز نمو وبراعم حضرية ترتبط بمدينة الدار البيضاء كنقطة التقاء للحياة الاقتصادية الوطنية ومنطقة للاستثمار الصناعي، فتمكين الترابط من خلال الانتقال من التشتت إلى الجهة الحضرية، قد ينقل مدينة الدار البيضاء إلى قطب مشع جهويا مسهم في تسريع نمو مراكز نموها، لكن بشرط توجيه عمليات إنتاج وتدبير التنمية بمبادئ الحكامة الجهوية.

ومن هنا نؤكد أن الحيز المكاني لجهة الدار البيضاء-سطات ملائم لإنتاج وتدبير المشروع المجتمعي الجهوي، لكن تفعيله يتطلب شروط وبدائل ضرورية لتجاوز ما أصبح ينعت بنموذج الأزمة لهذه التجربة، هذه البدائل يمكن تحديدها في الأفكار الآتية:

ضرورة توفير الشروط المناسبة لممارسة ثقافة التدبير الجهوي على أسس الحكامة التشاركية؛ التي تجعل القوى الجهوية منتخبة بشكل شرعي وديمقراطي يمنحها تمثيلية للمجتمع، ذات مصداقية مقبولة سياسيا واجتماعيا، وهو الأمر الذي يجعلها ممثلة لحاجات التراب سواء على مستوى الجهة أو على المستوى الوطني العام، ما يفترض أن تكون الجهة المنتخبة في ظل شروط ديمقراطية نزيهة معبرة عن صوت المجتمع، وعن مشاكله وأولوياته ، وبالتالي قناة وسيطة بين المجتمع والمركز.

التأكيد على ضرورة التعامل مع الحكامة الجهوية كمشروع مجتمعي، وليس كمشروع سياسي واقتصادي، فالتنمية الجهوية من أجل التنمية الوطنية كغاية لن تحقق أهدافها ما لم تنطلق وتتأسس وترتكز على البعد السوسيو-ثقافي. وتراب جهة الدار البيضاء-سطات ملائم لهذا النوع من الممارسة.

إذا كانت الجهوية في بعدها الترابي مقاربة تدبير، فهي تتطلب الاعتماد على المجتمع كدعامة أساسية للتنمية، فمهما كانت الجهة متوفرة على إمكانات طبيعية واقتصادية، فهي تبقى دون جدوى، ما لم تجعل من المجتمع سندا لتعبئتها واستثمارها.

هذا هو التصور التنموي الذي يجب أن تقوم به الجهة والجهوية، وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على أهمية وضرورة التوفر على مشروع مجتمعي يراعى في بناء منطقه معايير اجتماعية وثقافية واقتصادية ومجالية متعددة.

إن الحكامة باعتبارها فن المزج بين الإنسان والمجال والزمان، لا يمكن أن تأخذ اتجاهها الصحيح القابل للأجرأة إلا إذا توفرت لها مبادئ وشروط من بينها عدم استفراد المؤسسات الجهوية بإنتاج وإعداد وتدبير القرار، حيث يجب أن تكون كل العمليات التنموية نتيجة لمقاربة تشاركية، تتأسس على تذويب الحدود بين المجتمع والقطاعين العمومي والخصوصي، وبهذا يكون المشروع المجتمعي قد وسم بالمشروعية وحاز على الشرعية، ومنه يلزم أن تكون القرارات والبرامج المتخذة على مستوى الجهة التقائية توافقية، بمعنى أن جميع القوى الجهوية يجب أن تتفاعل وتتحاور وتتفاوض فيما بينها، فالمشروع المجتمعي لا يمكنه أن يكون إلا أفقيا ينبعث من مكونات الوحدة الترابية، ومن مختلف الشرائح الاجتماعية باعتبارها الباعث لهذا المشروع، لكن تحت إشراف القوى الجهوية التي يجب أن تكون على علم ومعرفة تامة بالتوجهات العامة للنموذج الجديد للتنمية، وتعمل على التخطيط لها انطلاقا مما يوفره المجال الجهوي من موارد بشرية وطبيعية. وبهذا تكتسب القوى الجهوية المنتخبة شرعيتها على المستوى التمثيلي والتنظيمي.

إذن من شروط الحكامة الجهوية كمقاربة لتدبير الاختلاف الترابي، جعل المؤسسات الجهوية تحظى بثقة المجتمع، ولهذا الأمر نتائج ايجابية، تسهم في سيادة ثقافة المواطنة الجهوية.

فجهة الدار البيضاء-سطات فعالة من حيث الهيكل الترابي، والقوى الجهوية فاعلة من حيث القدرات المؤسساتية والقانونية والتقنية التي منحت لها "لملء الفراغ الموجود بين التنظيم المحلي والتنظيم المركزي"[19]، ولكسب الرهان وإنجاح الاختيار فهي في حاجة إلى إعداد ثقافة التدبير، قوامها الوضوح والشفافية والإشراك والتشارك واستشراف المستقبل بناء على التوافق، وبالتالي التأسيس لمجال معاش بدل المجال المدرك. وتحت ما يعرف بالأثر الحتمي فقد أصبح مطلوبا الوصول إلى مستوى حكامة المؤسسة ذات الذكاء

---

[18] تراون (جون فرانسوا)، وآخرون، المرجع نفسه، ص 79. (بتصرف)

[19] ألوزاد، (أحمد ابراهيم)، (1998)، مرجع سابق، ص 13.

الاستراتيجي الاستباقي الالتقائي؛ أي تنمية الجهة بالمجتمع ومن أجل المجتمع. فالعمل التنموي على المستوى الجهوي لا يمكن أن يتحقق إلا بالانخراط الفعلي للمجتمع الجهوي، والضامن لهذا الانخراط هو تعبئة الرأسمال الثقافي.

خاتمة

إذا كانت الجهوية نهجا يهدف إلى تحقيق قفزة نوعية في مجال الديمقراطية المحلية، وتوسيع اللامركزية باعتبارها أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإطارا للحوار والمشاركة بين كافة مكوناتها[20]، فهي في حاجة إلى هيكل ترابي ملائم لإنتاج تنميتها تفعيلا لنظرية الانتشار من أجل الوحدة[21]، وجهة الدار البيضاء سطات يتوفر فيها شرط الهيكل الترابي منذ 2015، حيث تم تجميع عناصر طبيعية متكاملة ومتجانسة نسبيا؛ مما وفر رأسمال مادي قد يدعم الريادة الصناعية لمدينة الدار البيضاء كقطب للتنمية يستفيد من خصائص تنظيم المجال الفلاحي المتنوع والوفير الإنتاج، وكل استثمار جيد ومعقلن لهذا التراب يؤدي إلى نشر التنمية في أقطاب النمو التي تربط علاقات وظيفية مع مدينة الدار البيضاء، ولتحقيق الاتصال السببي التراكمي يجب الوعي من طرف القوى الجهوية بكون "التنمية تبدأ في الأماكن المميزة وتنتشر في نطاق نفوذها المكاني أو إقليمها"[22]. فالرهان والتحدي كبيران أمام مدينة الدار البيضاء، كسبهما رهين بتغيير طرائق التدبير الجهوي وتوجيه سيرورته بأسس الذكاء الترابي والحكامة الجيدة، عبر الاعتماد على الديمقراطية التشاركية بدل التمثيلية بجعل الجهة كمؤسسة تنتج وتدبر تنميتها الجهوية من خلال الحوار والمشاركة والتفاعل، فالأسس القانونية والمؤسساتية قد تكون دعائم لكن بشرط توجيهها من خلال نقل المجتمع إلى وضعية الفاعل. وتحت ما يعرف بالأثر الحتمي فقد أصبح مطلوبا الوصول إلى مستوى حكامة الجهة المسايرة لحاجيات وخصوصيات المجتمع.

أزمة الجهوية هي ترجمة غير مباشرة لتأزيم ثقافة التدبير الجهوي، ومنه فإلى أي حد يتم استحضار مبادئ الحكامة الجهوية في إنتاج برامج التنمية في جهة الدار البيضاء سطات؟ الإجابة على التساؤل كامتداد لإشكالية الموضوع يتطلب قراءة نقدية لبرنامج التنمية الجهوية لجهة الدار البيضاء-سطات، من خلال تحديد الآليات المعتمدة في إنتاجه ومدى ملائمته لحاجيات المجتمع الجهوي المختلف من حيث أولوياته وحاجياته.

الببليوغرافيا

ألوزاد أحمد ابراهيم،1998، «أسس التنمية الجهوية وتقييم التجربة الجهوية بالمغرب »، مقال وارد في مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد مزدوج 3 / 1998، مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء، ص : 7-13

الإدريسي عبد القادر، 1998،«التقسيم الجهوي الجديد»، وارد في المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية"، العدد 16، المغرب، ص: 27-34.

المرجاني عبد الحق،1994 ، «الجهوية في بعض الدول المتقدمة وواقعها وآفاقها في المغرب» منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 7-8 أبريل شتنبر 1994. ص : 75-90

أحمد محمد، 2011، جغرافية التنمية : مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية، مكتبة جزيرة الورود، القاهرة، ط1.

بلفقيه محمد، 2002، الجغرافيا القول عنها والقول فيها- المقومات الابستومولوجيا، نشر المعرفة-الرباط-، ط1، 898 ص.

بالمحجوبي محمد، 1998،«التحدي الجهوي بالمغرب»، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد16 ، 1998، ص : 109-161 .

جعفر عادل، 2010، الحكامة الجهوية والتنمية المستدامة: أي دور للقوى الجهوية، بحث لنيل شهادة ماستر، ماستر الحكامة وإعداد التراب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، الدار البيضاء، (عدد الصفحات 134)

جون فرانسوا تراون وأخرون، 2006، المغرب: مقاربة جديدة في الجغرافيا الجهوية، مطبعة المعارف الجديدة-الرباط، ط1 ، 471 ص.

المملكة المغربية، 2012، تقرير اللجنة الاستشارية للجهوية، أطلس التقطيع الجهوي، (نسخة الكترونية (http://www.regionalisationavancee.ma

المملكة المغربية ،2006، تقرير مديرية الدراسات والتوقعات الاقتصادية بوزارة المالية والخوصصة.(نسخة الكترونية)

---

[20] بالمحجوبي، (محمد)، (1998)، "التحدي الجهوي بالمغرب"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد16،ص:109.

[21] جعفر، (عادل)،(2010)، "الحكامة الجهوية والتنمية المستدامة: أي دور للقوى الجهوية"، بحث لنيل شهادة ماستر، ماستر الحكامة وإعداد التراب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، الدار البيضاء، ص26.

[22] أحمد، (محمد)، (2011)، مرجع سابق، ص 20.

المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، 2016، مشروع قانون المالية الميزانية 2016، مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار، ص 4. (نسخة الكترونية).

FREMONT A. (1984), Géographie sociale, Masson, Paris. Ed 1 , 387 p.

ROYAUME DU MAROC (2018), Direction Régionale de l'Agriculture, Région Casablanca-Settat-Monographie agricole de la Région Casablanca-Settat, Janvier 2018.

الفاعل الترابي و تمثلات التنمية الترابية بجهة الدار البيضاء سطات

محمد الأسعد

جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب و العلوم الإنسانية بنمسيك، مختبر التحولات البيئية وإعداد التراب

مقدمة

أولا- السياق العام للبحث ومرجعياته النظرية:

أصبح التراب والتنمية الترابية أحد أهم موضوعات الجغرافيا والعلوم الاجتماعية منذ أزيد من ثلاث عقود. وترتب عن هذا الاهتمام تعدد التصورات والمرجعيات النظرية التي يمكن إجمالها في مرجعيتين وهما:**المرجعيةالنظرية التشييدية (théorie constructiviste) والمرجعية النظرية النسقية (théorie systémique).** تتأطر كل مرجعية نظرية باتجاه فكري محدد ومسلمات وأدوات معرفية (المفاهيمالمهيكلة) لتنظيم المعرفة وتفسير الواقع ومنهج محدد يعكس الأنموذج (paradigme) المرجعي.

تندرج**المرجعية النظرية التشييدية**(2014; 1991; 1987; 1985, Di Méo)في سياق فكري حداثي مفاده أن الفاعل نتاج اجتماعي وبالتالي فان التراب حصيلة تأثير المجتمع في الفاعل. الاتجاه المعرفي التشييدي يندرج في الاتجاه الراديكالي الذي يفسر حركة الفاعلين في إطار العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالبنى التحتية والبنى الفوقية. الأنموذج (paradigme)المؤطر للاتجاه المعرفي التشييدي هو الأنموذج التطوري (paradigme évolutionniste). لأنه لا يمكن فهم علاقة الفاعلين بالتراب دون ربطها بالتطور التاريخي لتكون التشكيلة الاجتماعية المجالية. لمفاهم المنظمة للمعرفة في التشييديةصنفان : مفهوم التشكيلة الاجتماعية ومفهوم الفاعل. ويعد التراب /المجال موضوعا لممارسات الفاعلين وان العوامل المؤثرة فيه هي العلاقة الاجتماعية والفاعلون. المنهج المعتمد لتحليل علاقة الفاعل بالتشكيلة الاجتماعية المجالية هو المنهج الجدلي الذي يدمج البعد التاريخي في التفسير. ويعتمد المنهج الجدلي على وضع الفاعل في إطار العلاقات الاجتماعية والطبقية. إجمالا يمكن القول بان التشييدية وضعت الفاعل وعلاقته بالتراب في إطار الثلاثية(triplicité) المتمثلة فيالتاريخ (مجال معاش) والمجتمع (مجال مدرك) والمكان. ولهدا فان هذه الثلاثية تجعل الفاعل مرتبطا بالمجتمع الذي يؤثر فيه .

أما **والمرجعية النظرية النسقية** في التحليل الترابي ,فتعد أكثر غنى وانتشارا إذ نجد باحثين (Crozier&Friedberg ,1977 ; Boudedja,2014 ;Moine,2005 ;Gumuchian&al,2003 ;Déhaies,1997;) تجمعهم قواسم مشتركة:

تتأطر**المرجعية النظرية النسقية** بالاتجاه السلوكي الذي يفسر حركة الفاعلين بناء على منظومة القيم التي توجههم. الأنموذج (paradigme) المؤطر للاتجاه المعرفي النسقي هوالأنموذج النسقي (paradigme systémique). المفاهيم المنظمة للمعرفة صنفان وهما مفهوماالنسق الترابي (Système territorial)والفاعل الترابي(acteur territorial). ويعد التراب /المجال موضوعا لممارسات الفاعلين وان العوامل المؤثرة فيه هي منظومة القيم. المنهج المعتمد لتحليل علاقة الفاعل الترابي بالنسق هو المنهج النسقي الذي يدمج البعدين البنيوي والتاريخي في التفسير(الأسعد., 2012). إجمالا يمكن القول بان النسقية الترابية وضعت الفاعل وعلاقته بالتراب في إطار الثلاثية(triplicité) المتمثلة فيالأنساق الترابية(تنمية ترابية) والفاعل الترابي(المشروع الترابي) والتمثلات الترابية (الذات \الفرد) (الشكل 1). ولهدا فان هذه الثلاثية تجعل الفاعل له هامش التأثير في المجتمع .هذه الثلاثية النسقية هي خلاف الثلاثية التشييدية التي تجعل المجتمع له هامش الثأثير في الفاعل .سنعتمد في هذا البحث المرجعية الفكرية النسقية .كما سنعتبر التنمية الترابية تمثلا ذاتيا يهم مواقف السكان من تدخل الفاعل الترابي العمومي و المدني.

ثانيا- الجوانب المستهدفة بالدراسة:

تتجلى أهداف البحث في :

-تشخيص تمثل مواقف السكان من تدخل الفاعل الترابي في التنمية الترابية سواء الفاعل العمومي

(إشراك السكان في البرامج الاجتماعية ومدى الاستفادة منها ومجالات الخدمات والرضى عنها واختيارات القضايا الاجتماعية والاقتصادية والمجالية) أو الفاعل المدني(إشراك السكان في البرامج الاجتماعية وخطوات الإشراك ومدى استفادتهم من خدمات الفاعل المدني منها ومجالات الخدمات والرضى عنها.

- تفسير **تمثل مواقف السكان من تدخل الفاعل الترابي في التنمية الترابية** بنوعين من العوامل : عوامل وسيطية (مكان وجنس وفئات عمرية ومستوى دراسي ونشاط مهني) وعوامل موقعية (انتماء حزبي وتجربة العمل الجمعوي والسياسي)

ثالثا-السؤال الإشكالي:

هل يتأثر تمثل السكان لتدخل الفاعل الترابي(عمومي ومدني)في **التنمية** الترابية بالعوامل الوسيطية أم بالعوامل الموقعية بإقليم برشيد بجهةالدار البيضاء سطات ؟

رابعا-فرضيةالبحث:

لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية (H0) في تمثلالسكان لتدخل الفاعل الترابي(عمومي ومدني) في التنمية الترابية حسب العوامل الوسيطية و العوامل الموقعية

خامسا-المنهجية المعتمدة:

يعتمد تحليل التراب على تقنيات ذات خصوصيات(; Goerury,2016Lardan,2005) .اعتمد البحث إستراتيجية تمحيص تتمثل في دراسة الحالة باختيار عشوائي لإقليم برشيد بجهة الدار البيضاء سطات في سنة 2018 .أما وحدتا الملاحظة فهما الأسرة و الجمعية في كل جماعة. اختيرت وحدة الملاحظة للأسرة بأسلوب السحب العشوائي من مجموع عدد الأسر بجهة الدار البيضاء سطات البالغ عددهم ***1559404*** أسرة. وقسمت الجهة إلى طبقتين ترابيتين وهما : طبقة الجماعات القروية وطبقة الجماعات الحضرية حسب أقاليم وعمالات الجهة . اختير إقليم برشيد عشوائيا .يتكون هذا الإقليم من طبقتين: الطبقة الأولى تضم 16 جماعة قروية (41019 أسرة) ،بينما تضم الطبقة الثانية 6 جماعات حضرية (62784 أسرة). وثم تحديد حجم العينة بناءعلى افتراضات تتمثل في أن نسبة التجانس و التباين متساويتان بنسبة 50 بالمائة ,وأن هامش الخطأ لايتعدى 25 بالمائة, مما أفضى إلى احتمال استجواب 400 أسرة .

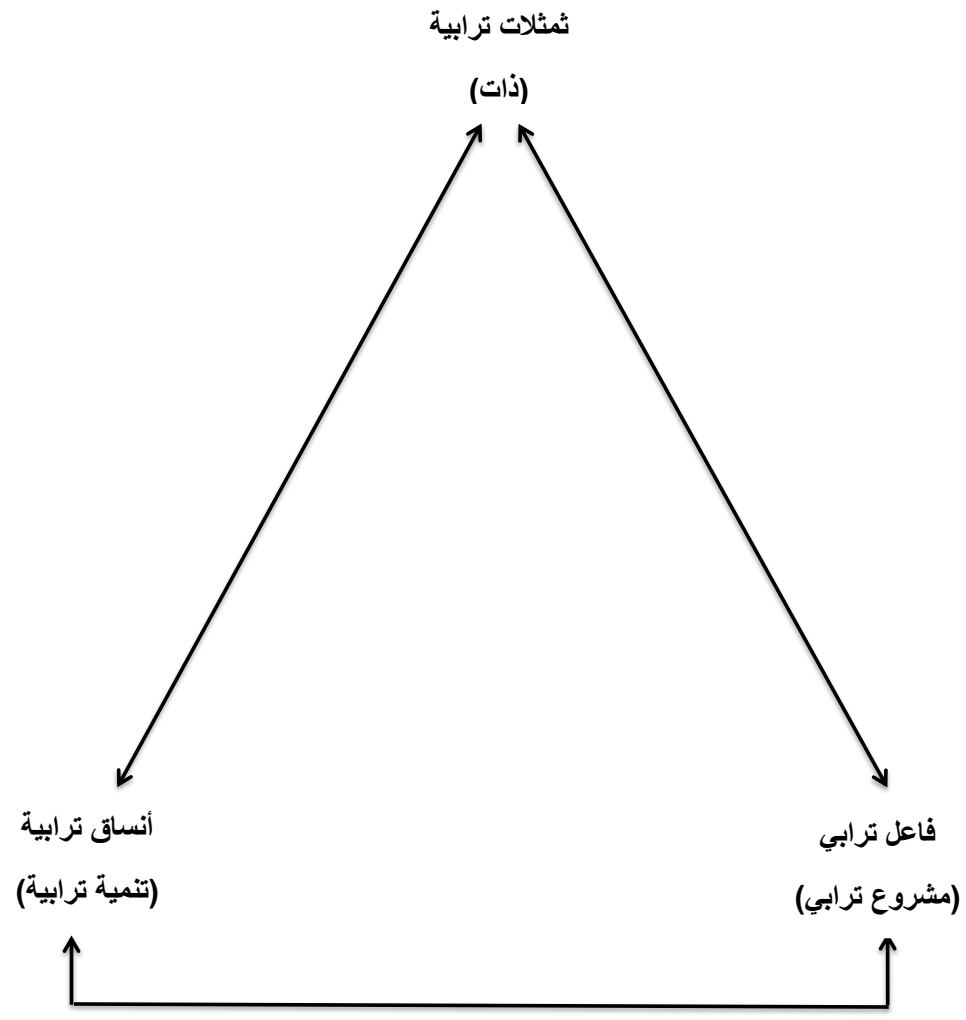

الشكل 1: الثلاثية النسقية في التحليل الترابي

المصدر: وضع محمد الأسعد

باعتماد طريقة السحب الطبقي الأمثل (échantillon stratifié optimal) بناء علي الصيغة التالية :

$$ni = \frac{n}{\sum ni\ \sigma i}\ ni\ \sigma i$$

(**ni** = حجم عينة الطبقة.n = حجم العينة.Ni = إطار المعاينة للطبقة.iσ = الانحراف المعياري للطبقة).

بناء على هذه الصيغة فإن حجم الطبقة الأولى (جماعات قروية)هو 115 أسرة، و حجم الطبقة الثانية (جماعات حضرية)250أسرة. ونظرا لضيق الوقت و صعوبة التنقل، سنقوم بأخذ نسبة 30% في كل من الطبقتين: بحجم عينة 110 من أرباب الأسر, موزعة على طبقتين : 35أسرة من الطبقةالأولى و75 أسرة من الطبقة الثانية.استعملت عدة أدوات و وسائل إحصائيةوخاصة الإحصاء الاستدلالي باعتماد اختبار الدلالة (كاي 2) لتقدير تمثلاتالمبحوثين باحتمال 0,05 وقبولها عندما يتجاوز الارتباط 50 بالمائة بواسطة V de Cramer.كما اعتمد البحث منهجية إمراد (IMRAD) لترتيب الأجزاء القياسية للمقالة (الأسعد ., 2019) وهي المقدمة Introduction(I)والمنهجيةMéthodologie(M) والنتائج Résultats(R)والمناقشة Discussion (D)

شكل 1: توطين المجال المدروس على المستوى الجهوي.

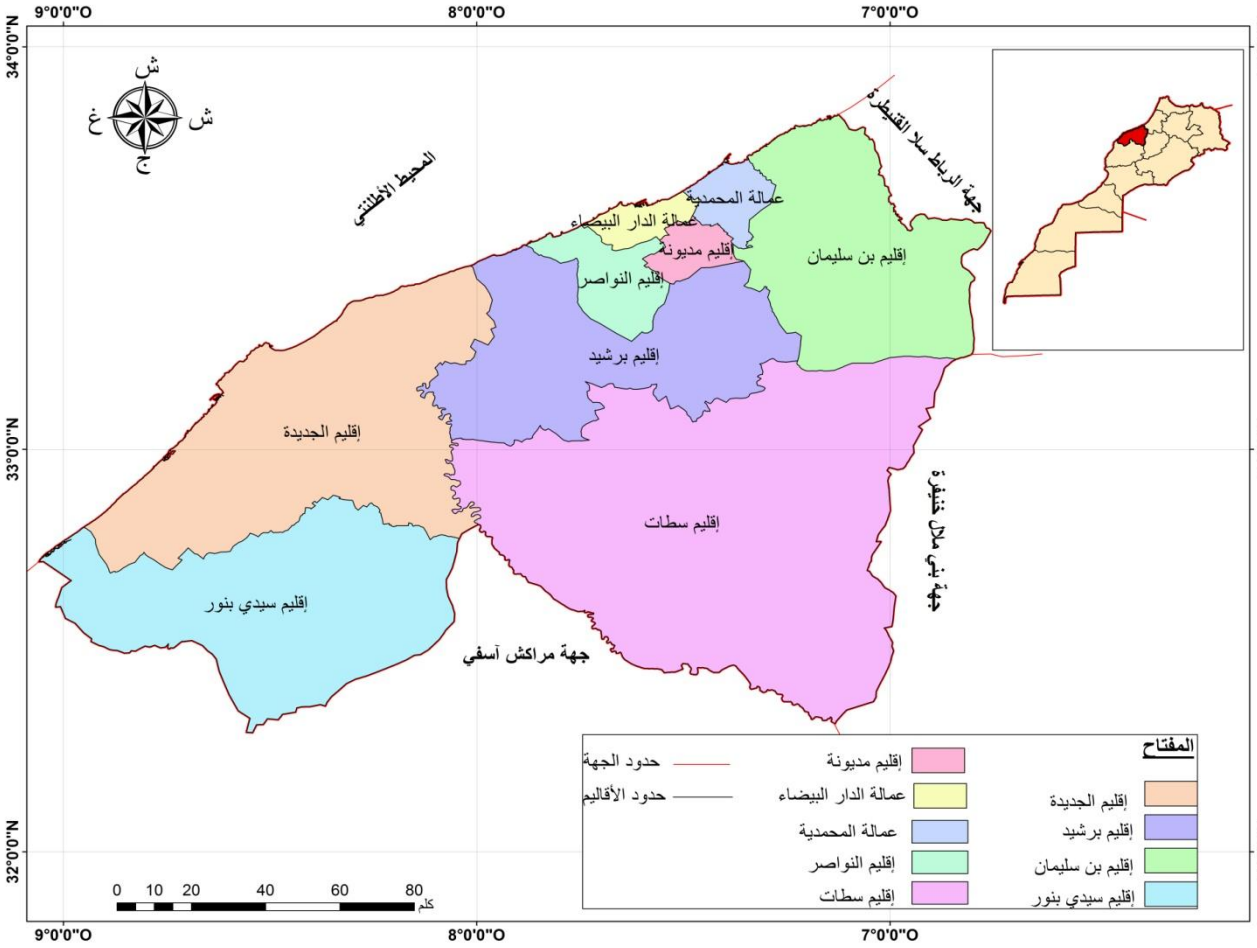

1- تشخيص تمثل مواقف السكان لتدخل الفاعل الترابي في التنمية الترابية

. 1.1- خصائص مجتمع الدراسة

الشكل2: توزيع عدد الأسر بأقاليم و عمالات جهة الدار البيضاء سطات

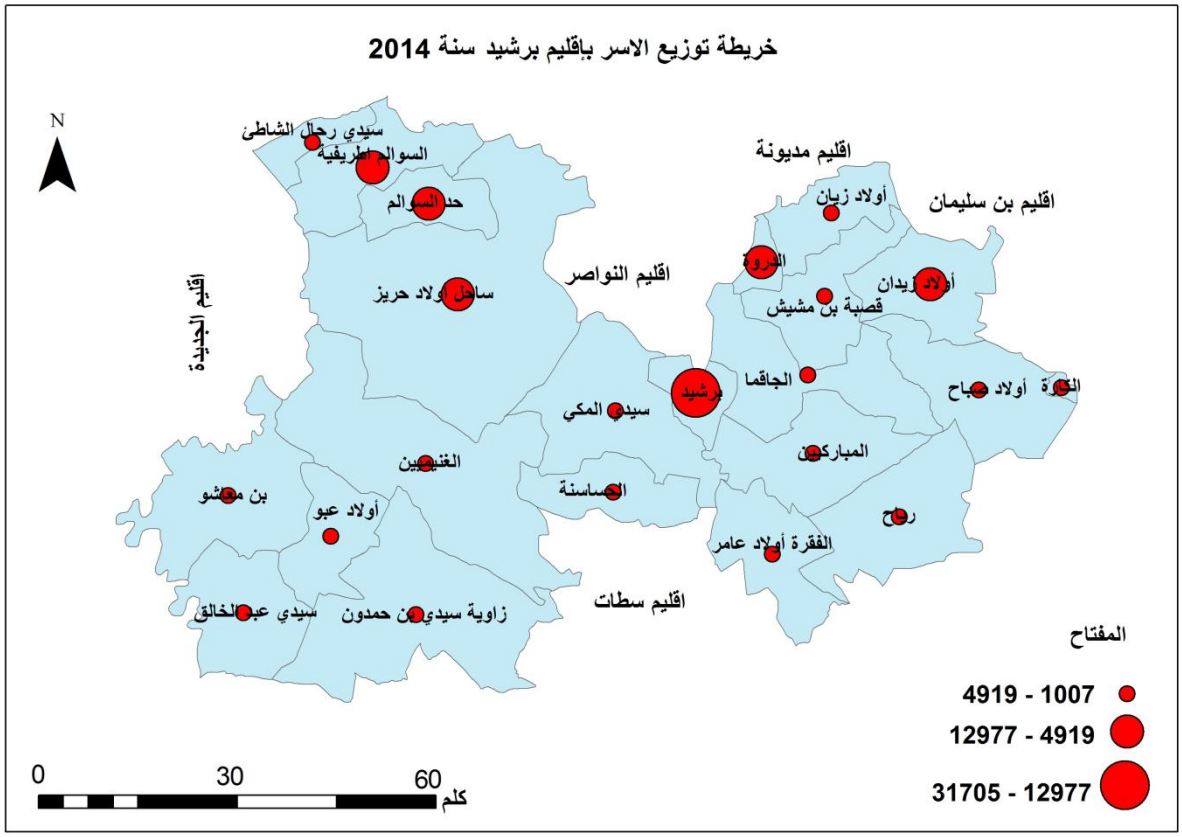

المصدر: وضع الباحث

مصدر البيانات: المندوبية السامية للتخطيط الإحصاء العام للسكن و السكنى 2014. (بتصرف)

يبلغ عدد الأسر بجهة الدار البيضاء –سطات لأكثر من 155000 أسرة , يتركز معظمها بعمالة الدار البيضاء وأقاليم الجديدة وسطات وبرشيد , ويوجد بهذه الأخيرة 6 بالمائة من أسر الجهة .

تتكون عينة الدراسة حسب الجنس من 66 ذكر و44 أنثى ,يتركز ثلثاها بالوسط الحضري (جماعتا برشيد والدروة) . أما الفئات العمرية الأكثر تمثيلا فتتمثل في فئتين وهما الفئة العمرية 30-40 (35 أسرة) والفئة العمرية 40-60 (34 أسرة) , أما الفئات العمرية الأقل من 30 سنة والأكثر من 60 فهي أقل عددا . تتصف عينة البحث بمستوى دراسي متفاوت ,إذ يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات : المستوى الثانوي والجامعي هو الأكثر تمثيلا(30 لكل منهما) . أما المستويات الأخرى فهي أقل تمثيلا مرتبة بشكل تنازلي وهي الإعدادي والكتاب وغير المتمدرسين . أما مهن العينة المدروسة فتغلب عليها فئة الموظفين بنسبة 30% , تليها فئة الفلاحين والمهن الحرة ,علاوة على فئة العاطلين .

2.1- تمثل مواقف السكان لتدخل الفاعل العمومي

يندرج تمثل مواقف السكان من تدخل الفاعل العمومي في سبعة جوانب وهي : إشراك السكان في البرامج الاجتماعية ومدى الاستفادة منها ومجالات الخدمات والرضى عنها واختيارات القضايا الاجتماعية والاقتصادية والمجالية.

صرح معظم السكان(90%) أنه لايتم إشراكهم في تصور برامج التنمية الاجتماعية . أكد أكثر من ثلثي السكان (72%) أنهم لايستفيدون من البرامج المسطرة من طرف الفاعل العمومي . تتميز مجالات الاستفادة من تدخلات الفاعل العمومي في التنمية الترابية بالتباين.

يمكن التمييز بين ثلاث فئات في مجالات الاستفادة من تدخلات الفاعل العمومي في التنمية الترابية : الفئة الأولى متنوعة القضايا وتشكل أزيد من الثلث ,تليها في الأهمية المجالات الاجتماعية والتربية والتعليم بنسبة الثلث .ولاتمثل الرياضة والثقافة سوى 16 بالمائة فقط . ولاتتعدى درجة الرضى المستوى الأدنى وتهم إزيد من نصف المستجوبين , بينما تناهز نسبة عدم الرضى زهاء الثلث منهم .

أما اختيارات السكان فانصبت على ثلاث قضايا : بيئية مجالية واجتماعية واقتصادية .

استأثرت الاختيارات المتعلقة بتحسين الخدمات الأساسية وتعزيز البنية التحتية والتنقل بالمرتبة الأولى بنسبة ناهزت الثلثين . أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب دعم برامج التنمية المستدامة وتأهيل المراكز الحضرية الصاعدة بنسبة لاتتعدى 30 % .أما حماية البيئة فلم تتجاوز8% من نسبة الاختيارات .

أما الاختيارات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية فشملت ثلاث أصناف من القضايا . يتعلق الصنف الأول بتعزيز التعليم بالمناطق القروية وتكوين المنتخبين ومحاربة الهشاشة بنسبة زادت عن الثلثين .أما الصنف الثاني فيشمل اختيار تأهيل المناطق القروية وتطوير العرض الصحي بنسبة فاقت الخمس .أما الصنف الثالث فشمل تأهيل المناطق القروية وتطوير الأنشطة الرياضية والترفيهية بنسبة لاتتعدى العشر.

أما اختيارات القضايا الاقتصادية,فأهمها دعم الشغل والتكوين وتحديث الإدارة وتليها في الأهمية قضايا التسويق الترابي ودعم النسيج المقاولاتي ودعم البحث العلمي الموجه للأولويات الجهوية .

3.1- تمثل مواقف السكان لتدخل الفاعل المدني

يبلغ عدد الجمعيات بإقليم برشيد زهاء 1026 جمعية , تتوزع بشكل متفاوت على الجماعات الترابية . وتتركز الجمعيات بالجماعات الحضرية . وبالنظر إلى الجماعات التي وقع اختيارها عشوائيا , فإن مجموع

الجمعيات النشيطة بها , يصل إلى 502 جمعية . يتركز معظم الجمعيات بالوسط الحضري بعدد يصل إلى 450 جمعية (برشيد والدروة) .أما الوسط القروي فلا تنشط به سوى 52 جمعية(سيدي المكي والحساسنة) .

الشكل 3 : توزيع الجمعيات بإقليم برشيد

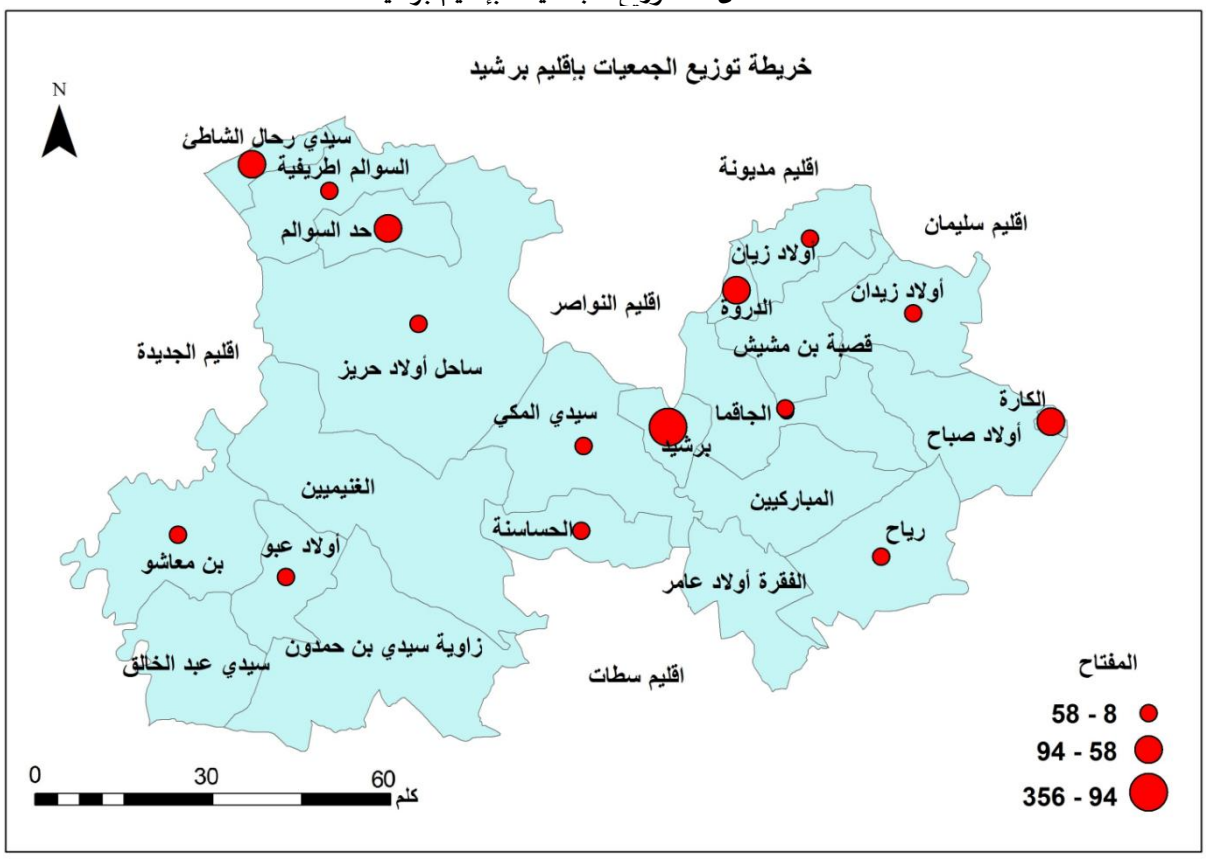

المصدر: وضع الباحث

مصدرالبيانات :إقليم برشيد

يندرج تمثل مواقف السكان من تدخل الفاعل المدني فيخمسة جوانب وهي : إشراك السكان في البرامج الاجتماعية وخطوات الإشراك ومدى استفادتهم من خدمات الفاعل المدني منها ومجالات الخدمات والرضى عنها.

يتكون الفاعلون المدنيون من ثلاثة أصناف : الجمعيات والخواص الأفراد ثم المؤسسات . تشكل الجمعيات ذات صلة بالسكان قرابة 80 بالمائة من مجموع الفاعلين المدنيين , ويشكل الخواص 20 بالمائة . لايشكل إشراك السكان الفعلي في تصور برامج التنمية نسبة لاتتجاوز 14 المائة , أما الإشراك العرضي فيصل إلى زهاء نصف السكان , بينما يتم إهمال الخمسين منهم . ولايتم إشراك

السكان في مخططات التنمية إلا في مرحلة التشخيص بنسبة لاتتعدى40 المائة .ورغم ذلك ,فقد أكد معظم المبحوثين أنهم يستفيدون من خدمات الفاعلين المدنيين .

يمكن التمييز بين خمس فئات في مجالات الاستفادة من تدخلات الفاعل االمدني في التنمية الترابية : الفئة الأولى تشمل الأعمال الاجتماعية وتتركز بالوسط الحضري ,تليها في فئة التربيةوالتعليم وتتركز بالوسط القروي .أما باقي الفئات فتتركز بالوسط الحضري وتهم قضايا الفن والثقافة والرياضة والترفيه علاوة فئة متنوعة القضايا .

2- تفسير تمثل مواقف السكان لتدخل الفاعل الترابي في التنمية الترابية

يتأثر تمثل مواقف السكان من تدخل الفاعل العمومي(إشراك السكان في البرامج الاجتماعية ومدى الاستفادة منها ومجالات الخدمات والرضى عنها واختيارات القضايا الاجتماعية والاقتصادية والمجالية) أو الفاعل المدني(إشراك السكان في البرامج الاجتماعية وخطوات الإشراك ومدى استفادتهم من خدمات الفاعل المدني منها ومجالات الخدمات والرضى عنها.) بنوعين من العوامل : عوامل وسيطية (مكان وجنس وفئات عمرية ومستوى دراسي ونشاط مهني) وعوامل موقعية (انتماء حزبي وتجربة العمل الجمعوي والسياسي) .إن التأكد من الدلالة الإحصائية لتمثل مواقف السكان من تدخل الفاعل االترابي في علاقتها بالعوامل المذكورة ,يقتضي تقديرها بواسطة اختبار الدلالة كاي مربع (Chi 2) والتأكد من مستوى العلاقة بواسطة V Cramer.وقصد تحديد عدم وجود العلاقة نعبر عنها بالرمز H0 .أما وجود العلاقة ,فمعناه أن العوامل تفسرونعبر عنها بالرمز H1

1.2 - علاقة تمثل مواقف السكان لتدخل الفاعل العمومي بالعوامل الوسيطية والعوامل الموقعية

أولا- علاقة مواقف السكان لتدخل الفاعل العمومي بالعوامل الوسيطية:

تصنف درجة تأثير العوامل الوسيطية إلى صنفين . الصنف الأول ليس له تأثير (H0) ويهم عاملين وهما الجنس والعمر . الصنف الثاني يؤثر (H1) بدرجة متفاوتة ويتكون من عوامل المكان والمستوى الدراسي ونوع المهن . يلاحظ أن البعد المكاني (اختلاف الوسطين الحضري والقروي) يؤثر بدرجة أكثر ولاسيما في تمثل مجالات الخدمات واختيارات القضايا الاجتماعية والاقتصادية والمجالية . أما المستوى الدراسي والنشاط المهني ,فيؤثران بدرجة متساوية ,في مدى الاستفادة من البرامج الاجتماعية واختيارات القضايا المجالية.

ثانيا- علاقة مواقف السكان لتدخل الفاعل العمومي بالعوامل الموقعية:

تتأثر مواقف السكان من تدخل الفاعل العمومي بنوعين من العوامل الموقعية . تعتبر تجربة العمل الجمعوي أكثر تأثيرا في إشراك السكان في البرامج الاجتماعية ومدى استفادتهم من الخدمات ومجالات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية .أما تأثير الانتماء الحزبي والعمل السياسي ,فهو متساو في درجة التأثير إذ يؤثر كل منهما في موقفين , مع تفاوت في نوعيتهما .يؤثر الانتماء الحزبي في كل من في مدى استفادتهم من الخدمات ومجالات تدخل الفاعل العمومي. أما تأثير تجربة العمل السياسي فتهم مجالات تدخل الفاعل العمومي واختيارات القضايا الاجتماعية.

2.2 - علاقة تمثل مواقف السكان من تدخل الفاعل االمدني بالعوامل الوسيطية والعوامل الموقعية

أولا- علاقة مواقف السكان لتدخل الفاعل المدني بالعوامل الوسيطية:

يكن التمييز في درجة تأثير العوامل الوسيطية إلى صنفين . الصنف الأول ليس له تأثير (H0)ويهم عاملين وهما الجنس والعمر . الصنف الثاني يؤثر (H1) بدرجة متفاوتة ويتكون من عوامل المكان والمستوى الدراسي ونوع المهن . يؤثر البعد المكاني (اختلاف الوسطين الحضري والقروي) بدرجة أكثر ولاسيما في تمثل مدى استفادتهم من خدمات الفاعل المدني منها ومجالات الخدمات والرضى . أما المستوى الدراسي والنشاط المهني ,فيؤثران بدرجة متساوية ,في مدى الاستجابة لرغبات السكان , لكن نجدهما يختلفان من حيث تأثير المستوى الدراسي في إشراك الساكنة في اختيارات قضايا التنمية , بينما يؤثر النشاط المهني في مجالات الاستفادة من الخدمات .

ثانيا- علاقة مواقف السكان لتدخل الفاعل المدني بالعوامل الموقعية:

تتأثر مواقف السكان من تدخل الفاعل المدني بنوعين من العوامل الموقعية . تعتبر تجربة العمل الجمعوي أكثر تأثيرا في إشراك السكان في البرامج الاجتماعية وخطوات الإشراك ومدى استفادتهم من خدمات الفاعل المدني منها ومجالات الخدمات والرضى عنها. أما عاملي الانتماء الحزبي وتجربة العمل السياسي فيؤثران في المواقف المذكورة باستثناء إشراك السكان في البرامج الاجتماعية.

مناقشة وخلاصات

أولا- مناقشة النتائج

التصور الذي بني عليه تمثل السكان لتدخل الفاعل العمومي والمدني تصور سلوكي لامادي نتاج ثقافة محلية. تمثل تدخل الفاعل العمومي والمدني نتاج معتقدات وإديولوجيات موروثة وممارسات حالية . هذا التصور المعتمد في هذاالبحث يخاالف التصور التشييدي الذي يعتبر التراب تملكا اقتصاديا ونتاج ممارسات حالية أكثر من الموروثة. يترجم التمثل شرعية المطالب الترابية , لممارسة التأثير في اختيارات السياسات العمومية وفي مبادرات المجتمع المدني.أضف إلى ذلك أن الفاعل العمومي معني بالتموقع الكلاسيكي في الأنساق الترابية ,ولا يهمه كثيرا مسلسل التغير .العوامل الموقعية أكثر تأثيرا في تمثل التنمية الترابية مقارنة بالعوامل الوسيطية,. غير أنه لا يمكن عزلها عن السياق الثقافي المحلي .

ثانيا – تمحيص الفرضية وخلاصات :كانت فرضية البحث تتوخى تأكيد أو تفنيد الدلالة الإحصائية للفروقات في تمثل السكان لتدخل الفاعل الترابي (عمومي ومدني) في التنمية الترابية حسب العوامل الوسيطية و العوامل الموقعية . لقد تأكد باعتماد اختبار الدلالة كاي مربع مايلي :

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لتمثل مواقف السكان لتدخل الفاعل العمومي حسب العوامل الوسيطية التالية :البعد المكاني يؤثر بدرجة كبيرة في التمثلات (الانتماء إلى جماعة قروية أو حضرية) . أما تأثير عاملي المستوى الدراسي والنشاط المهني فهو ضعيف . وهذه النتيجة تفند فرض العدمH0)(وتؤكد الفرض البديل (H1)

توجد فروقات دلالة إحصائية لتمثل مواقف السكان لتدخل الفاعل العمومي حسب العوامل الموقعية التالية: تجربة العمل الجمعوي تؤثر في التمثلات بدرجة كبيرة . أما تأثير الانتماء الحزبي والعمل السياسي فهو ضعيف. و بناء على ذلك يفند فرض العدم (H0)وتؤكد الفرض البديل (H1)

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لتمثل مواقف السكان لتدخل الفاعل المدني حسب العوامل الوسيطية التالية: البعد المكاني يؤثر بدرجة كبيرة في التمثلات. أما تأثير عومل السن و المستوى الدراسي والنشاط المهني فهو ضعيف. هذه النتيجة تفند فرض العدمH0) (وتؤكد الفرض البديل (H1).

توجد فروقات دلالة إحصائية لتمثل مواقف السكان لتدخل الفاعل االمدني حسب العوامل الموقعية التالية: الانتماء الحزبي وتجربة العمل الجمعوي والعمل السياسي. هذه النتيجة تفند فرض العدم (H0) وتؤكد الفرض البديل (H1).

وخلاصة القول, فإن هناك عاملان مؤثران في تمثل تدخل الفاعل العمومي في التنمية الترابية وهما البعد المكاني وتجربة العمل الجمعوي . وخلافا لذلك ,فإنه يلاحظ تأثير أربعة عوامل في تمثل السكان لتدخل الفاعل المدني وهي البعد المكاني و الانتماء الحزبي وتجربة العمل الجمعوي والعمل السياسي ,مما يعني أن العوامل الموقعية أكثر تأثيرا مقارنة بالعوامل الوسيطية .

البيبليوغرافيا

الأسعد محمد، (2012)،**اتخاد القرار لدى الفلاحين فى الأنظمة الرعى- الزراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب.دراسة فى الإيكولوجيا الثقافية** .منشورات مؤسسة دكالة عبدة للثقافة والتنمية ,مطبعة دار النشر ,الدار البيضاء

الأسعد محمد،2019،« الخصائص العلمية (IMRAD) وخطوات إنجاز البحث الجغرافى » فى **الدليل المنهجى لإعداد البحوث : الإجازة والماستر والدكتوراه** تنسيق موسى المالكي بإشراف موسى كرزازي و محمد أيت حمزة ومحمد الأسعد منشورات جمعية منتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية ص13-21

مرزوق عبد الكريم والأسعد محمد، 2016، «المخطط الجماعى للتنمية المحلية :مقاربة فى تشخيص الموارد والتخطيط الاستراتيجي .حالة الجماعة الحضرية لتمحضيت بالأطلس المتوسط» , نشر في **تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب :أبحاث وتدخلات** تنسيق (الأكحل وفاتح وحنزاز) ,منشورات كلية الآداب الرباط والمعهد الوطنى للتهيئة والتعمير ومعهد الدراسات الإفريقية ص.181- 205

BOUDEDJA K. (2014), *Les acteurs et le développement local :outils et représentations. Cas des territoires ruraux au Maghreb* .in http //tel.archives-ouvertes.fr

DESHAIES L & SENECAL G. (1997), « Postmodernité et territoire : vers de nouvelles territorialités ? » in *Cahier de géographie du Québec* V'&, no114, p.p. 279-283.

DI MEO G. (1985), « Les formations socio-spatiales ou la dimension infra-régionale en géographie », in *Ann Géo* no526.

------(1987), « Objectivisation et représentation des FSS : de l'acteur au territoire », in *Ann Géo* no 537

------(1999), « La genèse du territoire local : complexité dialectique et espace-temps », in *Ann Géo* no 559

------(2014), *Introduction à la géographie sociale*. Ed A Colin.

GOEURY D. & SIERRA P. (2016*), Introduction à l'analyse des territoires. Concepts, outils, applications*. Ed. A Colin.
GUMUCHIAN & al. (2003), *Les acteurs, ces oubliés*. Ed. Antropos.
LARDAN S. & PIVETEAU V. (2005), « Méthodologie de diagnostic pour le projet de territoire : une approche par les modèles spatiaux », in *Géocarrefour* , Vol 80, no2, p.p. 75-90.
MOINE A. (2005), *Le territoire comme système complexe ; Des outils pour l'aménagement et la géographie.* www.hal.archives ouvertes.fr

الأسواق الأسبوعية للشاوية وظهيرها، رافعة للتنمية المحلية والجهوية

محمد ازهار، أسماء بوعوينات، مصطفى يحياوي، الحبيب عياد، محمد العلوي

جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، مختبر ديناميات المجالات و المجتمعات

مقدمة

تمثل الأسواق الأسبوعية المنتشرة بالتراب الوطني سواء في المدن أو الأرياف مرفقا ودعامة اقتصادية مهمة، من خلال مساهمتها في تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية داخل مجال إشعاعها وخارجه. وتتيح الفرصة لآلاف العائلات أن تقتني حاجياتها بأثمان أقل مما هي عليه في الأسواق اليومية أو المحلات والمراكز التجارية العامة. لذا فإن ظاهرة الأسواق الأسبوعية بالمغرب أصبحت من المواضيع التي تشغل بال الباحثين وخصوصا الجغرافيين. وذلك باعتبارها نشاطا حيويا داخل التراب الوطني، إذ أن أهميتها لا تقتصر في كونها موقعا تجاريا لتبادل السلع والبضائع فقط، بل تعكس التفاعل الاجتماعي لمختلف الأفراد والفئات الاجتماعية (الأكحل. م 2004ص.66).

في الماضي كان السوق الأسبوعي يكتسي أهمية كبيرة في حياة المجتمع المغربي، ويمكن القول بأن تاريخ القبيلة يجري في سوقها، فالمكان ليس فقط فضاء يتبادلون فيه منتجاتهم الفلاحية والحرفية، ولكنه أيضا فضاء لتبادل المعلومات والأخبار ومعرفة المستجدات العائلية والاجتماعية، لأن السوق كان يوجد به قائد القبيلة وأعوانه وكانت تتم داخله فض النزاعات بين الأطراف المتخاصمة، والسوق كان الفضاء الأكبر والوحيد تقريبا للساكنة الريفية من أجل الترفيه حيث ينتظر موعده الأسبوعي بشوق كبير، ولا يبقى في يومه في الدوار إلا النساء والأطفال والعجزة (دوتي.إ 2010 ص.10).

يتوزع على الصعيد الوطني أزيد من 850 سوق أسبوعي في الوسط القروي (Troin j, f1975 p.18) يزورها كل أسبوع آلاف المتسوقين لعرض بضائعهم، وتعد أسواق جهة الدار البيضاء سطات عامة والأسواق المشمولة بالدراسة خاصة، من أهم الأسواق باعتبار المجال المدروس من المناطق الفلاحية الجيدة سواء البورية "الشاوية" أو السقوية "دكالة"، ناهيك عن الموقع الجغرافي الذي تحتله المنطقة وسط الشريط الاقتصادي الساحلي الممتد من القنيطرة إلى آسفي، وقد وقع الاختيار على تسعة أسواق موزعة بشكل متفاوت داخل التراب الجهوي وتختلف في هويتها وإشعاعها التجاري وهي:

أسواق بالشاوية العليا: حد البروج – سبت سطات – خميس أولاد مراح – خميس الكارة،

أسواق بالشاوية السفلى: سبت تيط مليل – حد السوالم – خميس بوزنيقة،

أسواق بدكالة: حد أولاد فرج – خميس الزمامرة.

ومع التزايد السكاني الذي تعرفه جهة الدار البيضاء سطات أصبحت الأسواق الأسبوعية تكتسي أهمية كبرى داخل المنظومة الاقتصادية للجهة، من خلال مساهمتها في سد متطلبات الساكنة من سلع وبضائع متنوعة، بالإضافة إلى خلق دينامية اقتصادية وكذلك الدور المهم الذي تلعبه في التنمية المحلية والإقليمية والجهوية والوطنية.

من هذا المنطلق تأتي دراستنا هذه لتعالج الإشكالية الكبرى التالية: ما مدى مساهمة الأسواق الأسبوعية في تنظيم المجال الجغرافي، وإلى أي حد يمكن اعتبارها قاطرة للتنمية المحلية والجهوية؟ علما بأن الأسواق الأسبوعية تعتبر مرفقا مركزيا داخل المجال الريفي المغربي، من خلال الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها للساكنة الريفية خصوصا في المناطق التي عرفت تطورا كبيرا على مستوى البنيات التحتية.

تقتضي الدراسات الجغرافية المرور عبر عدة مراحل سواء على المستوى البيبليوغرافي أو على مستوى الأبحاث الميدانية وكذلك الجانب التقني، من أجل رؤية شاملة الأبعاد تختزل في طياتها الركائز الأساسية للبحث الجغرافي، لذا سنعتمد في هذا المقال على الخطوات المنهجية التالية:

- العمل البيبليوغرافي: (الاطلاع على الدراسات والأبحاث التي لها صلة بموضوع البحث)
- البحث الميداني:(ملء الاستمارات والمقابلات)
- العمل التقني :(فحص وتحويل المعطيات المحصل عليها من البحث الميداني إلى رسوم بيانية وخرائط)

إن الموضوع المدروس يندرج ضمن جهة الدارالبيضاء- سطات التي تدخل طبيعيا ضمن المسيطا الساحلية المغربية، كما أنها تتمركز على هضبة الشاوية العليا وسهل الشاوية السفلى وسهل دكالة، تعد جهة الدارالبيضاء-سطات الجهة السادسة ضمن التقسيم الجهوي الجديد للمملكة لسنة 2015، وتمتد هذه الجهة على مساحة 19448 كلم². وتضم 6861739 نسمة (الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014). كما تضم أيضا مجموعة من الأحواض النهرية الرئيسية التي ساهمت في غنى النشاط الفلاحي والاقتصادي عموما، بالإضافة إلى الظروف التاريخية التي ساهمت في المكانة الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الجهة.

الخريطة رقم (1): موقع الأسواق المدروسة ضمن جهة الدار البيضاء سطات

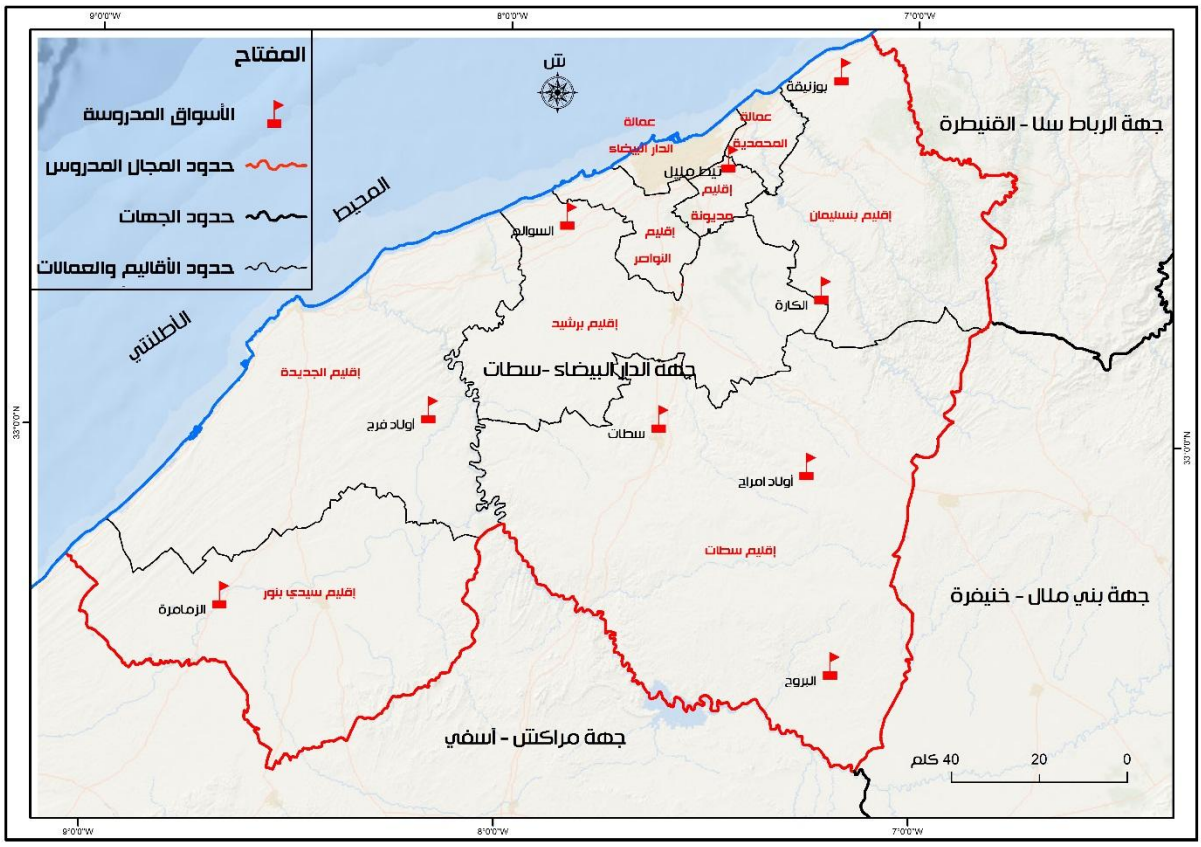

إنجاز الطالب: محمد العلوي المصدر: معالجة شخصية لقاعدة البيانات الخاصة بالتقسيم الجهوي لسنة 2015

1. تعد تجارة المواشي والخضر العمود الفقري للأسواق الأسبوعية

تكتسي رحاب الماشية أهمية بالغة داخل الأسواق الأسبوعية بصفة عامة، نظرا للمساحة التي تشغلها من جهة وكمية المواشي المروجة من جهة أخرى، سواء تعلق الأمر بالأغنام، الأبقار والدواب (العلوي.م 2018). وسوف نقوم بالتركيز في هذا المقال على رحبة الأغنام بسوق حد البروج الذي يوجد بمنطقة بني مسكين المشهورة بتربية الأغنام وخاصة "الصردي".

بالإضافة إلى الأغنام نجد رحبة الخضر التي لا تقل أهمية هي أيضا لأنها المزود الرئيسي والوحيد للساكنة بالخضر خاصة بالأسواق الريفية حيث لا تتواجد دكاكين لهاته التجارة وبالتالي يبقى السوق الأسبوعي هو الملاذ الوحيد للساكنة المحلية في تصريف الخضروات التي تنتجها بالرساتيق واقتناء أخرى. مما يعطي لهذه الرحبة دورا مهما وأساسيا داخل السوق إلى جانب المواشي.

1-1. لسوق حد البروج هيمنة بارزة في تجارة الأغنام بالشاوية العليا

بعد الزيارات الميدانية المتكررة والمتعددة لبضع سنوات من 2015 إلى 2019 لمجموعة من الأسواق بالشاوية خاصة بإقليم سطات اتضح وبالملموس أن سوق حد البروج المتواجد بجنوب جهة الدار البيضاء سطات بمنطقة بني مسكين يعرف هيمنة على مستوى رحبة الأغنام، وبالتالي تعتبر هذه الرحبة هويته الأساسية.

الشكل رقم (1): الفئات العمرية الخاصة بتجار الأغنام

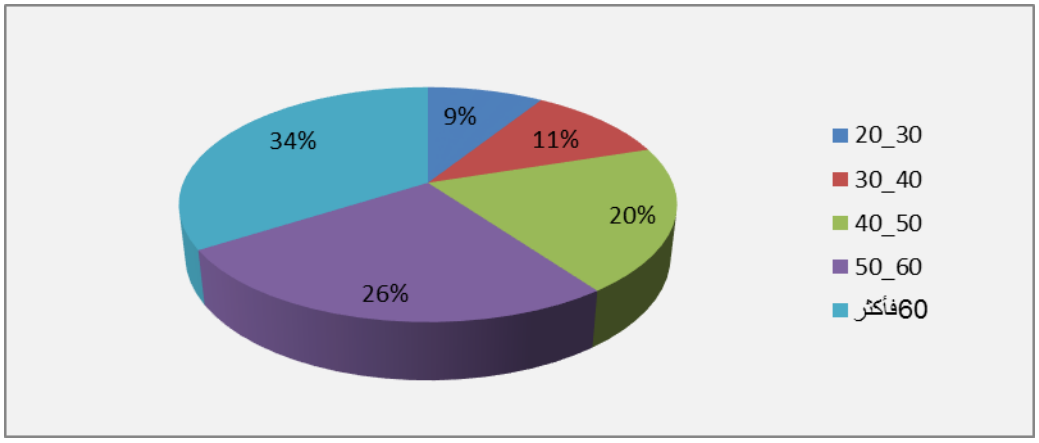

المصدر: البحث الميداني مارس 2018

تختلف الفئات العمرية داخل رحبة الأغنام اختلافا كبيرا، بحيث نجد أن الفئة ما بين 50 و60 سنة فأكثر هي الفئات المهيمنة وهنا نستحضر العلاقة الوطيدة التي تجمع بين سكان الأرياف والسوق الأسبوعي، وبالتالي خلفت لنا تفاوتا كبيرا بين الشباب والفئات السالفة الذكر، إضافة إلى عامل المناخ فالسنوات التي تعرف شح في التساقطات المطرية، يكون أثرها كبيرا على القطيع وأيضا على الرواج التجاري داخل الرحبة.

إن أغلب التجار المترددين على رحبة الأغنام يبقى أصلهم محلي خاصة أولئك الذين يزاوجون بين المتاجرة والتربية حيث لا تتجاوز المسافة 40 كلم أي داخل الإقليم فقط في أغلب الأحيان بينما التجار الوسطاء والذين يرتادون أسواق مختلفة طيلة أيام الأسبوع تكون المسافة أكبر نظرا لتوفرهم على وسائل النقل (شاحنة – سيارة كبيرة) مما يساعدهم على قطع مسافات أكبر والبحث عن جودة المنتوج في عملية الشراء أو الأثمنة المناسبة في البيع، أذ نجد هذا الصنف يتعدي الحدود الإقليمية إلى أقاليم مجاورة مثل الفقيه بن صالح وقلعة السراغنة (الخريطة 2)

أما بخصوص الأسواق الأخرى فإن هويتها تختلف من سوق لآخر سواء تعلق الأمر بالفواكه (بوزنيقة) أو المجزرة (تيط مليل) ثم الأبقار (أولاد فرج) والحبوب (الكارة). لذا سنكتفي في هذا المقال بدراسة رحبة الخضر بخميس الزمامرة نظرا لأهميتها داخل منطقة دكالة في تسويق كميات مهمة من الخضر كون المنطقة تعد من المناطق التي لها اشعاع جهوي في إنتاج الخضر حيث تواجد الدائرة السقوية لدكالة ووجود تربات جيدة مما يساعد الفلاحين على زراعة الخضروات.

2-1. أهم بصمة لسوق خميس الزمامرة هي تجارة الخضر

تعتبر رحبة الخضر بخميس الزمامرة أحد الرحاب الرئيسية بالسوق لا من حيث المساحة التي تشغلها أو من حيث المداخيل التي توفرها إذ وصلت مداخيلها خلال سنة 2014 إلى حوالي 1226136درهم (بلدية الزمامرة2017). ويصل عدد بائعي الخضر بالتقسيط إلى 250 بائع وحوالي 50 بائع بالجملة (البحث الميداني 2017). وتتميز هذه الرحبة بأزقة ضيقة لا تسمح بمرور الزبناء "السواقة"، كما أنها تعرف نشاطا مهما لأن أغلب السكان ينتظرون حتى يوم السوق لاقتناء كل المتطلبات من الخضر نظرا لانخفاض أثمانها من جهة، ومن جهة أخرى هناك مجموعة من السكان يقطنون بعيدين عن المركز وبالتالي يعتبر السوق فرصة لاقتناء كل المتطلبات الأسبوعية.

الخريطة رقم (2): الأصول الجغرافية لتجار الأغنام بسوق حد البروج

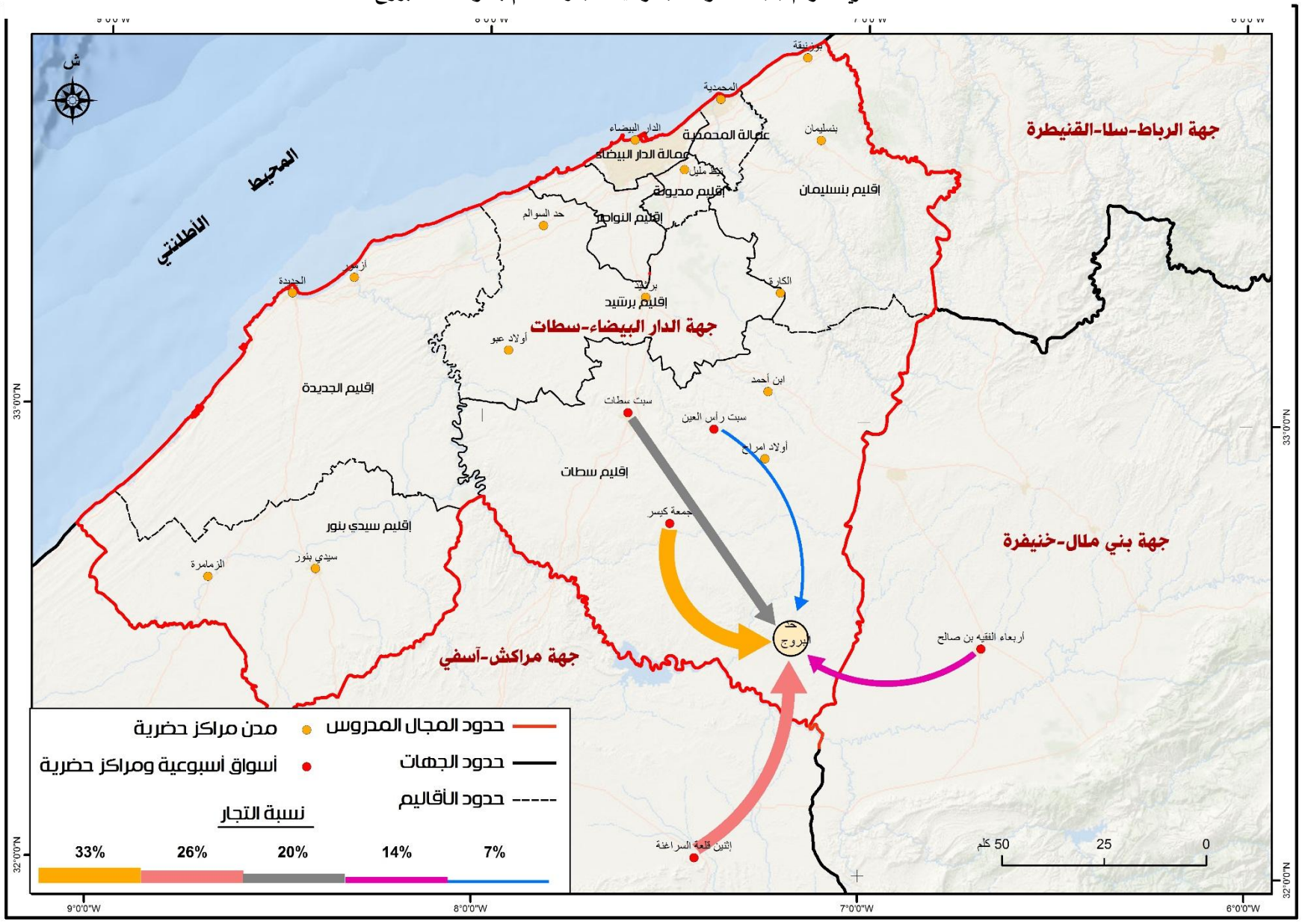

إنجاز الطالب: محمد العلوي

المصدر: نتائج استمارة البحث الميداني مارس 2018

الخريطة رقم (3): مناطق جلب الأغنام لسوق حد البروج

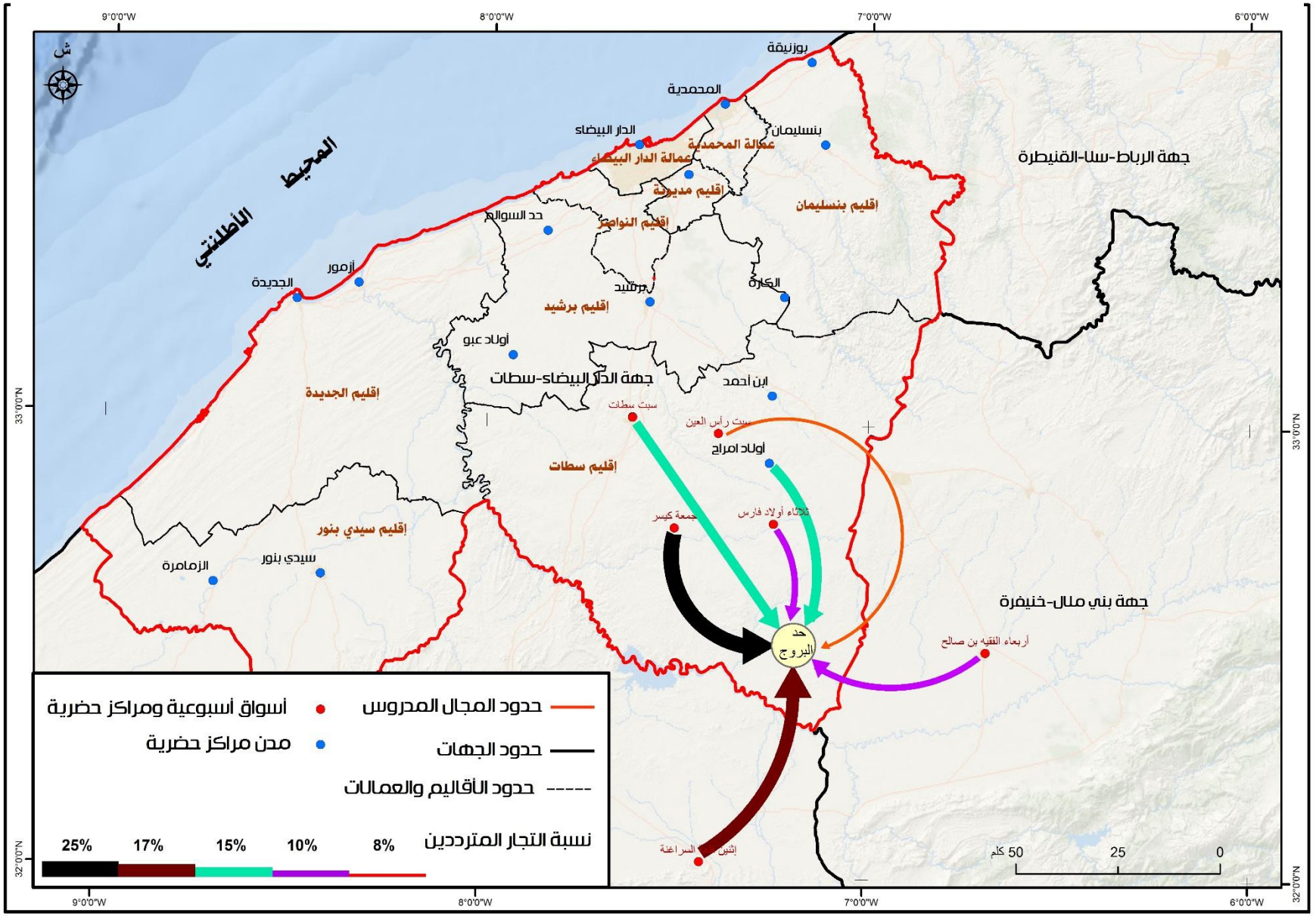

إنجاز الطالب: محمد العلوي

المصدر: نتائج استمارة البحث الميداني مارس 2018

الشكل رقم (2): بعض الأسواق التي يرتادها تجار الخضر

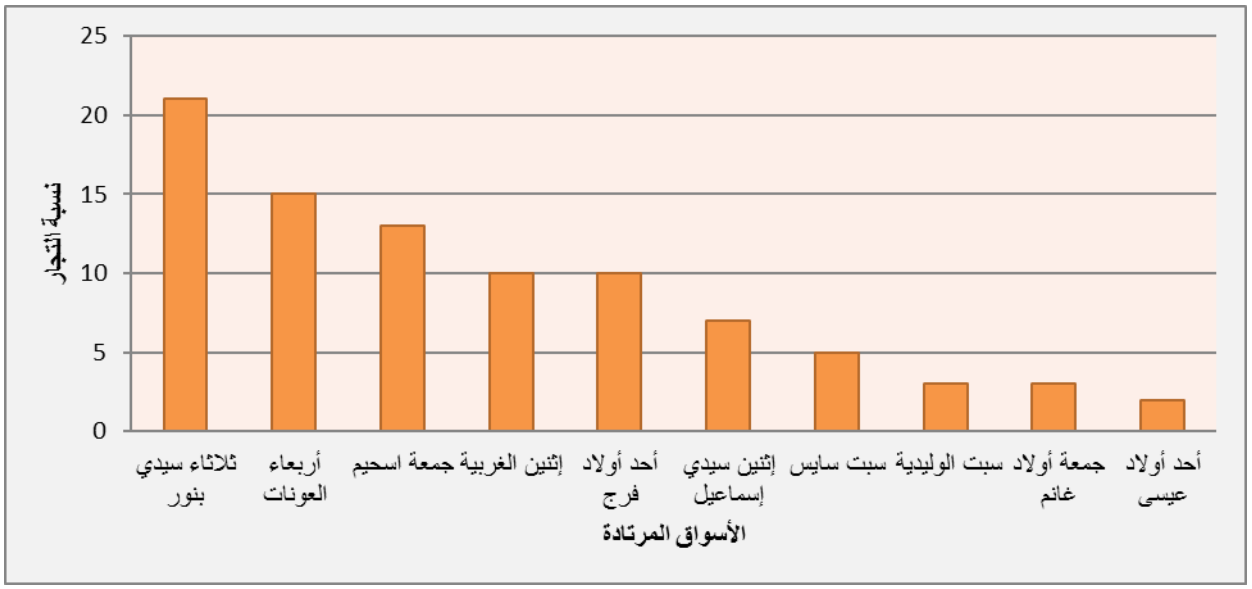

المصدر: البحث الميداني فبراير (2018)

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تجار الخضر يرتادون أسواق أخرى، بحيث نجد أن سوق سيدي بنور يأتي في المرتبة الأولى بحوالي % 24 من مجموع التجار، ثم يأتي بعده سوق أربعاء العونات ب % 17، وفي الأخير نجد سوق أولاد عيسى بحوالي % 3 من مجموع التجار. وما يمكن استنتاجه هو أن التجار إلى جانب سوق خميس الزمامرة فهم يترددون على أسواق من داخل الإقليم (سيدي بنور، الغربية والوليدية)، وخارج الإقليم (اسحيم، أولاد فرج، سيدي إسماعيل، سبت سايس، أولاد غانم وأولاد عيسى).

يتحكم في عملية التسويق فئة الوسطاء بين أسواق الجملة والأسواق الأسبوعية، إذ يستحوذ عدد من تجار الجملة على نقل وتوزيع الخضر على الأسواق المحلية. ويلعب هؤلاء دورا مهما في تحديد الأسعار. كما تتم عملية اقتناء الخضر من طرف الباعة بالتقسيط بالأسواق الأسبوعية. وتجدر الإشارة إلى أن تسويق الخضر المنتجة بالجهة يتم تحويل معظمها إلى سوق الجملة بالدار البيضاء ليتم إرجاعها إلى سوق الجملة بالجديدة ثم توزيعها على الأسواق الأسبوعية بالجهة. ومع استكمال الدورة التسويقية ترتفع الأسعار التي يتحمل أعباءها المستهلكون.

2. موقع ومورفولوجية الأسواق ودورهما في إشعاعها وارتفاع قيمتها الكرائية

2-1. هيمنة الموقع ودوره في خلق الرواج التجاري

كانت الأسواق وما تزال تشكل نقطة إلتقاء بين مجموعات بشرية متنوعة الأصول والموارد، لذا يعتبر موقعها من أهم القضايا التي يتم أخذها بعين الاعتبار قبل إقامتها نظرا لما له من انعكاس على نشاطها وتنميتها، بحيث يساهم في ديناميتها وتطورها والرفع من مداخيلها المالية واتساع إشعاعها من جهة، وأيضا يصبح له دور سلبي يتجلى في خلق نوع من الفوضى والازدحام في حالة اقترانه بالمجال المبني من جهة ثانية، كما يمكن أن يكون له دور إيجابي في الرفع من مكانته على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وأيضا على مستوى الإشعاع التجاري.

وتتميز الأسواق الأسبوعية بالمجالات القروية بمجموعة من السمات لعل من أبرزها المورفلوجية، هذه الأخيرة تحتم على السوق الخضوع لنظام داخلي صارم، فالمرافق المكونة له تتوزع توزيعا محكما يشبه في ذلك تنظيم المدينة العتيقة (بريان.م ،العوينة.ع، قيطوني.ع 2016 ص.201).

إن مورفولوجية الأسواق الأسبوعية يجب أن تراعى فيها مجموعة من الوسائل لخدمة السوق، وأهمها الأزقة والمسالك التي تقسم الشكل الداخلي للسوق إلى عدة فضاءات ورحاب تكبر أو تصغر حسب نوع النشاط التجاري المزاول داخلها، ويتميز كل سوق من الأسواق المدروسة بصفات وخصائص تميزه عن باقي الأسواق الأخرى، فإذا كانت المدن مقسمة إلى أحياء وكل حي له وظيفته الخاصة، فالسوق هو الآخر ينقسم إلى رحاب وكل رحبة لها وظيفة معينة داخل السوق.

الخريطة رقم (4): الأصول الجغرافية لتجار الخضر بسوق خميس الزمامرة

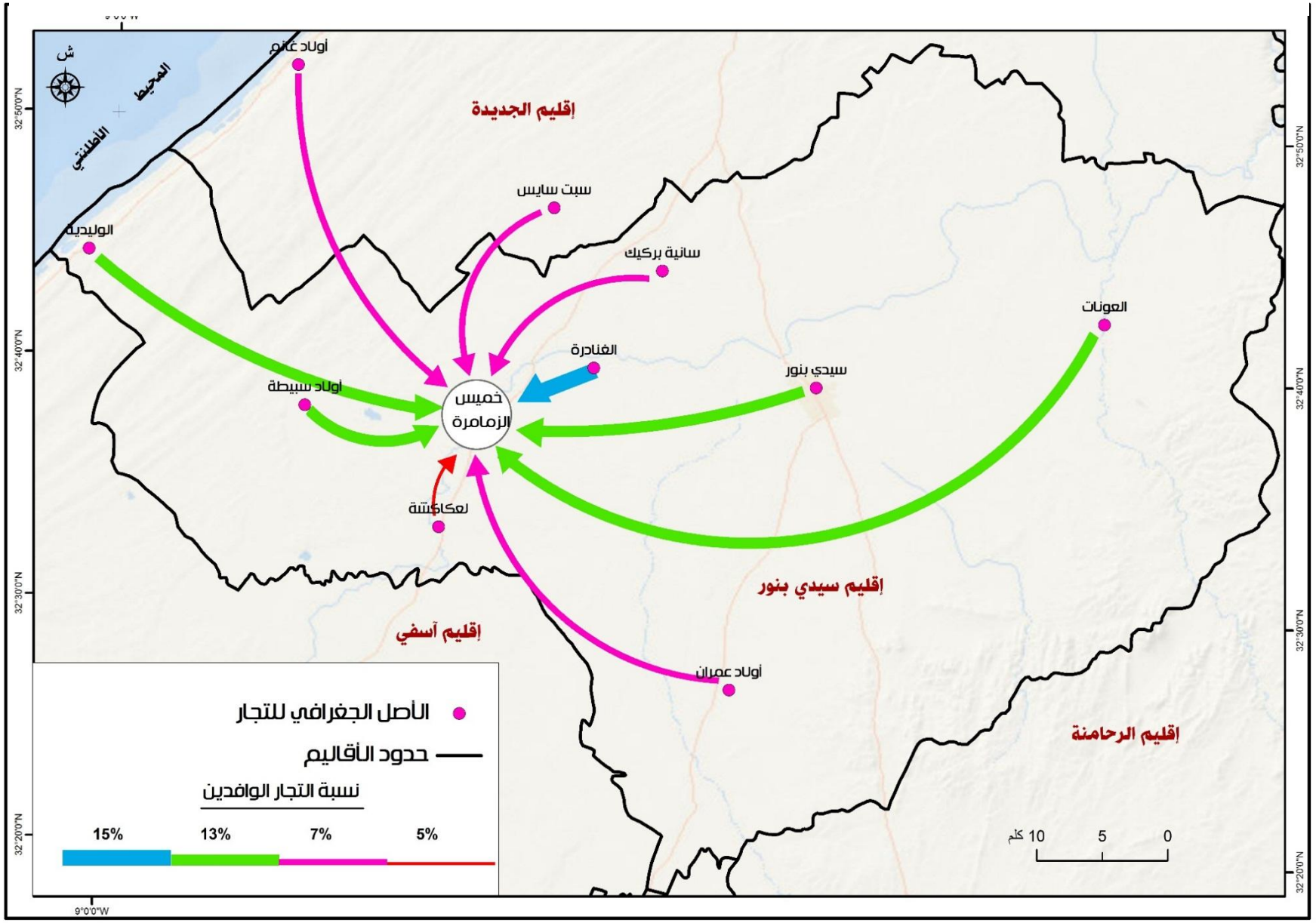

إنجاز الطالب: محمد العلوي

المصدر: نتائج استمارة البحث الميداني مارس 2018

الخريطة رقم (5): مناطق جلب الخضر لسوق خميس الزمامرة

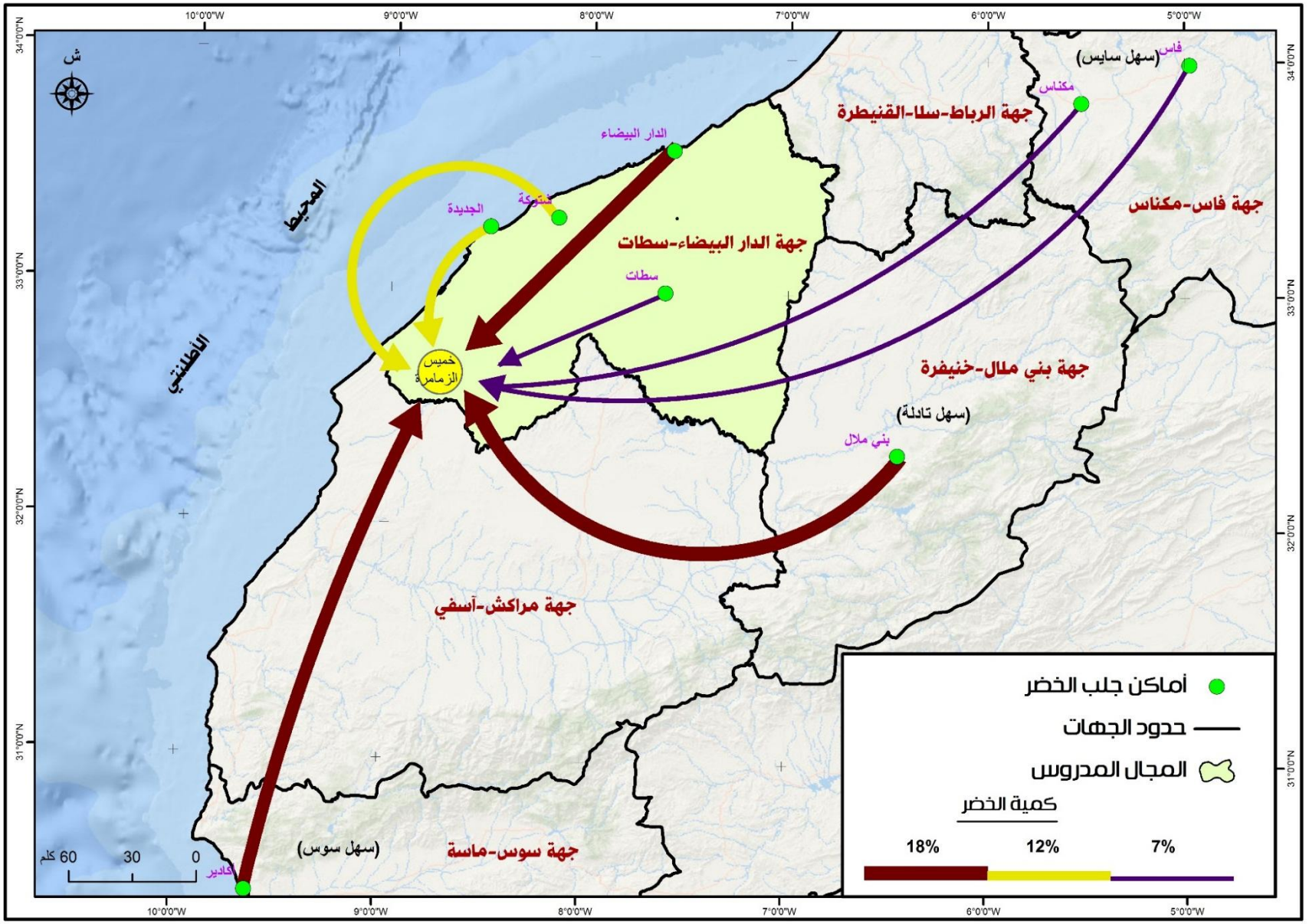

إنجاز الطالب: محمد العلوي

المصدر: نتائج استمارة البحث الميداني مارس 2018

2-2. إشعاع الأسواق الأسبوعية ودوره في جلب التجار والمتسوقين

لوحة خاصة بتصميم ومورفولوجية سوق البروج

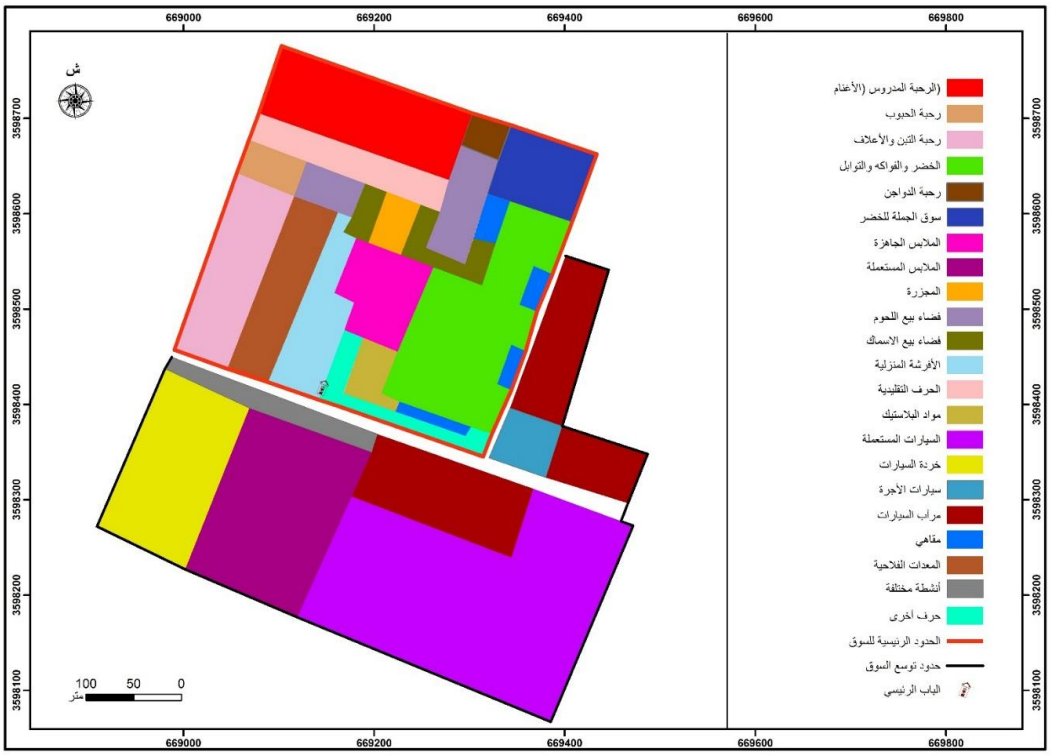

يشكل السوق الأسبوعي مجال التقاء مجموعة من القرويين سواء من داخل الجماعة أو خارجها، فالسوق يعتبر بالنسبة لهم المزود الرئيسي بالحاجيات الغذائية وغيرها من الأغراض، كما تعتبر الأسواق كذلك فضاء للعمل ومورد رزق لعدد كبير من التجار والحرفيين سواء المنحدرين من داخل الجماعة التي تحتضن السوق أو المناطق المجاورة والقريبة منها، ويتوافد في بعض الأحيان شرائح من المترددين من مناطق بعيدة خصوصا عند توفر شبكة مهمة من المواصلات. هذه الأخيرة التي تشكل حلقة وصل بين المتردد والسوق، كما تساهم في إشعاعه على المستوى الإقليمي وحتى على المستوى الجهوي.

يعتبر الإشعاع من أهم السمات الإيجابية التي تميز الأسواق الأسبوعية وبالتالي يتحكم في هذا الإشعاع الرواج التجاري الذي يعرفه كل سوق، وذلك بجلبه لعدد مهم من التجار والمتسوقين من أماكن بعيدة، بالتالي يصبح للسوق دور مهم داخل الجماعة أو البلدية كونه يعتبر مصدرا اقتصاديا تعتمد عليه البلدية من أجل تنفيذ مخططاتها التنموية. ولقد تم الاعتماد في تحديد الأشعاع على التجار المترددين على الأسواق حيث نلاحظ اختلافا حسب تخصص وهوية كل سوق.(الخريطة 6)

3-2. اختلاف القيمة الكرائية حسب اختلاف وهوية كل سوق

من المؤكد أن الأسواق المغربية استطاعت على مر العصور الحفاظ على مكانتها لمالها من أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية للمجالات الريفية، فإذا كانت الجماعات المحلية هي التي تقوم بجمع مداخيل الأسواق منذ تأسيسها اعتمادا على القرار الجبائي لهذه الأخيرة، والذي يخول للمجلس الجماعي تحديد الأثمنة، ففي السنوات الأخيرة فوضت هذه الأسواق للخواص، في إطار دفتر تحملات مالي وإداري تضعه الجماعة في بداية كل سنة، ومن خلاله يتم كراء السوق بموجب صفقة طلب عروض مفتوحة، وجدير بالذكر أن السومة الكرائية للسوق تختلف من سنة لأخرى وذلك تبعا لمجموعة من العوامل لعل من أبرزها بوادر السنة الفلاحية. وتعتبر مداخيل السوق إلى جانب مداخيل الضريبة على القيمة المضافة من الموارد التي تغطي نفقات الجماعة، سواء على مستوى أجور الموظفين أو المساهمة في إنجاز المشاريع.

الخريطة رقم (6): الإشعاع الإقليمي لبعض الأسواق المشمولة بالدراسة

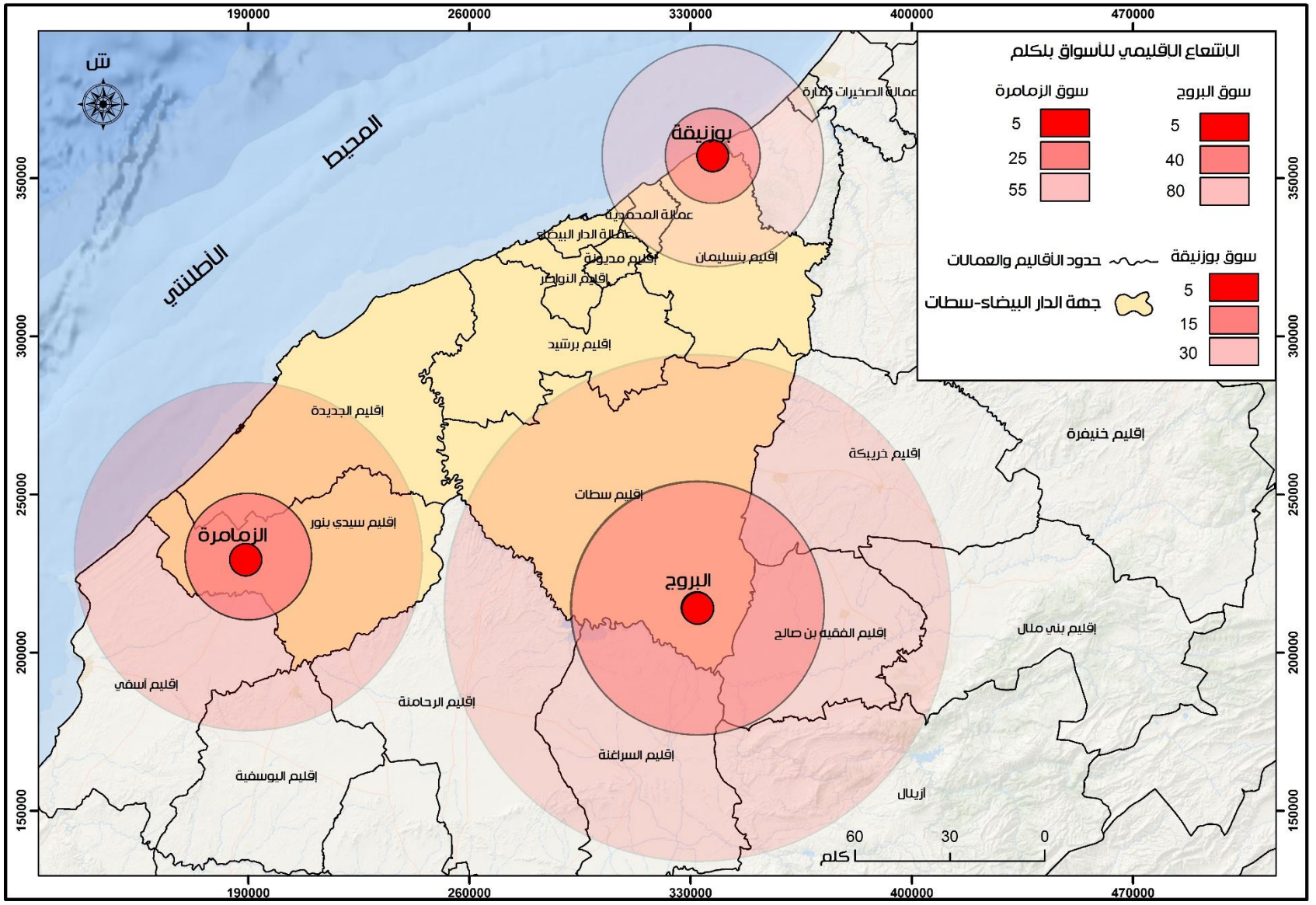

إنجاز الطالب: محمد العلوي

المصدر: نتائج استمارة البحث الميداني مارس 2018

يمثل الرواج التجاري والخدماتي الركيزة الأساسية للمواد المالية التي تدرها الأسواق الأسبوعية، لكونه يؤثر بشكل مباشر على قيمة المداخيل الكرائية التي تستخلصها الجماعات أو البلديات التي يوجد السوق على نفوذها الترابي. يتضح هذا المعطى من خلال وجود تناسب واضح بين حجم الأنشطة الاقتصادية المعروضة في الأسواق الأسبوعية من جهة، والقيمة الكرائية السنوية للأسواق من جهة أخرى. فالرواج الاقتصادي للأسواق يشكل عنصرا محددا لقيمتها الكرائية، بالنظر إلى أهمية الرسوم المفروضة على مختلف المعاملات التجارية والخدماتية داخل الأسواق "الصنك"(الحجوي.ع 2016 ص.132).

الخريطة رقم(7): تطور مداخيل الأسواق المدروسة ما بين سنة 2010 و2018

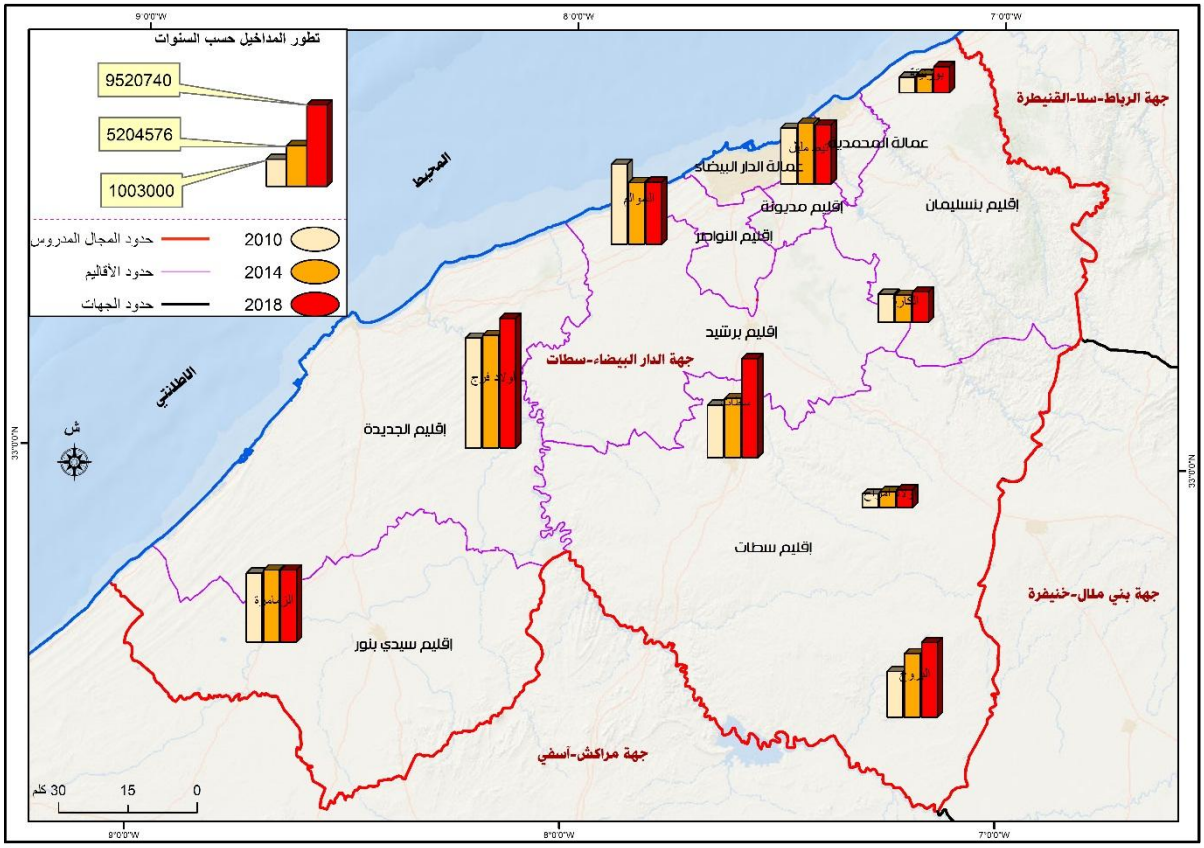

إنجاز الطالب : محمد العلوي المصدر: قسم الموارد المالية للجماعات والبلديات المدروسة 2017-2018

تلعب الأسواق الأسبوعية أدوارا مهمة في النشاط الاقتصادي للمنطقة التابعة لها، سواء في خلق دينامية تجارية داخل المركز والمدينة أو من خلال تحسين الوضعية المادية للجماعات، حيث أن بعض الجماعات تعتبره المورد الرئيسي في مداخيلها السنوية مثل أولاد فرج التي تعتبر السوق الأسبوعي هو العمود الفقري لميزانيتها، حيث وصلت مساهمته سنة 2017 إلى 53,90% أي أكثر من نصف مداخيل الجماعة يدرها السوق الأسبوعي وهنا يتضح الدور الكبير الذي يلعبه السوق في تنمية وديناميةالمراكز الحضرية سواء الصغرى أو المتوسطة.

3- مساهمة الأسواق الأسبوعية في التنمية المحلية والتنظيم المجالي الجهوي

أصبحت التنمية المحلية تكتسي أهمية متزايدة خلال العقود الأخيرة، حيث تم التركيز على دور الجماعات المحلية والأقاليم والجهات كإطار من أجل تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة بمجموع التراب الوطني، قصد تذويب التدبير غير المعقلن للتراب الوطني. وقد أصبح اليوم من الضروري أن تنكب عليها جميع المصالح المهتمة بالشأن الوطني من أجل محوها، ولذلك سيكون من اللازم علينا مواجهة التناقضات المتزايدة بين مختلف المتطلبات المفروضة علينا. خلق مناصب شغل، المنافسة الاقتصادية، اقتصاد الماء، رفع الحيف الذي طال العالم القروي، إذن فنحن بحاجة إلى التنمية لتدبير هذه التناقضات التي تهم مختلف الميادين وكل المستويات الترابية.

تعد التنمية المحلية من بين السمات البارزة في إحداث تغيرات إيجابية في ثقافة ونظام القيم والعلاقات عند الساكنة المحلية، ومن تم إحداث تحولات عميقة في بنيات الإنتاج والتبادل وفي تنظيم الساكنة المحلية وعلاقتها بالمجالات المجاورة حضرية كانت أم ريفية، والمراهنة على تحقيق المطالب اليومية للسكان المحليين.

وبالتالي يمكن الحديث عن التنمية المحلية كمنهج منسجم وكمشروع شامل ومتكامل ينطلق من المجال المحلي آخذا بعين الاعتبار كل مكوناته التاريخية، الاجتماعية والاقتصادية، وعموما تقتضي هذه المقاربة الجديدة ضرورة الانتقال بمفهوم التنمية من النظريات والنماذج التعميمية إلى الممارسة والفعل اليومي القائم أولا على التشخيص العلمي الذي يؤدي إلى رصد مؤهلات المجال المحلي وكذلك معيقاته ومكامن ضعفه، ثم الارتكاز على التضامن بين كل الأطراف المنتمية واعتماد المشاورة والاشتراك الفعلي للسكان المحليين في تصور وإنجاز وتتبع أي مشروع تنموي مهم، واتباع منهج محكم في تدبير الموارد المحلية (الأكحل.م 2004 ص15).

وتلعب الأسواق دورا هاما في تكوين أقطاب تجارية، وتساهم في ذلك عدة عناصر "كالكثافة السكانية، والطرق، والموارد، وتوزيعها المجالي يفسر رغبة الإنسان في استغلال المجال وتنظيمه (A.Mohaine 1997 p .58).

1-3 مساهمة الأسواق الأسبوعية في الرواج التجاري للمراكز الحضرية

تحتل الأسواق الأسبوعية مكانة متميزة على مستوى المساهمة في الرواج الاقتصادي للمراكز الحضرية التابعة لها، وذلك من خلال الحيوية التجارية التي تعرفها هذه المراكز يوم انعقاد السوق، وإذا كانت هذه المساهمة بارزة من خلال الملاحظة الميدانية لحركية الرواج، فإن رصدها تطلب منا وضع مقابلة ميدانية مع عدد من أرباب المحلات التجارية وبعض الخدمات العمومية لإبراز مدى مساهمة الأسواق في الدينامية التجارية والرواج الاقتصادي لهذه المراكز. وقد اقتصرنا على ستة أسواق من أصل تسعة، مع الأخذ بعين الاعتبار مراكز حضرية صغرى مثل أولاد فرج وأولاد امراح ثم البروج وأيضا مراكز يمكن اعتبارها كبرى أو مدن مثل بوزنيقة والكارة ثم الزمامرة (العلوي.م 2018 ص.148).

الشكل رقم (3): مكانة يوم السوق في الرواج الاقتصادي للمراكز الحضرية

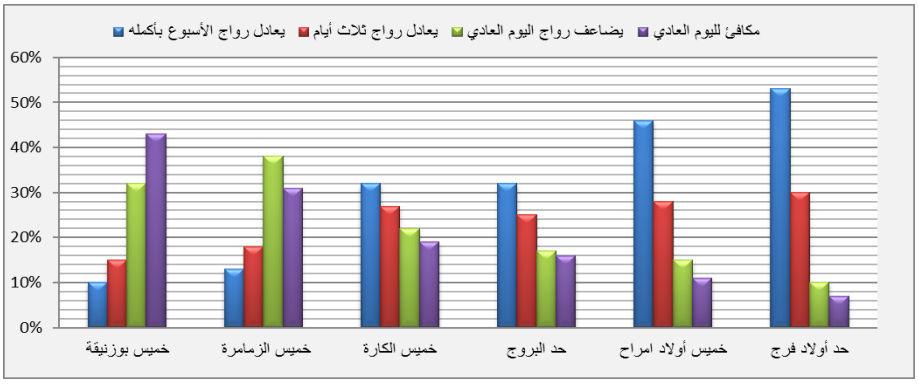

المصدر البحث الميداني فبراير، مارس، أبريل 2018

إن الهدف من وراء وضع هذه المقابلة تأتى بشكل واضح (الشكل أعلاه) من خلال الحصول على المعطيات وتبويبها، وأيضا لمس الفرق بين المراكز الصغرى والمراكز الكبرى والمدن، وبالتالي فإن الأسواق الأسبوعية تساهم وبشكل كبير في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي للمراكز وديناميتها، ويتضح هذا المعطى من خلال المكانة التي يحتلها يوم السوق مقارنة مع باقي الأيام الأخرى.

2-3. دور شبكة المواصلات في دينامية وإشعاع الأسواق المدروسة

تعتبر المواصلات من البنيات الأساسية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، فبدون شبكة المواصلات ووسائل النقل لتبادل الفائض الإنتاجي لا يمكننا أن نتحدث عن تنمية اقتصادية ومجالية داخل منطقة معينة وخاصة المجال الريفي الذي يكون غالبا ما يفتقر للطرق، أي أن المواصلات تلعب دورا مهما في فك العزلة عن البوادي وبالتالي الخروج من طور الاكتفاء الذاتي إلى طور التبادل والاتجار. فالتجارة والنقل هما في كل الأوقات عبارة عن وحدة وظيفية واحدة "اقتصادية" ذات شقين، ومن الطبيعي أن ننظر اليوم إلى

التفاعل المتبادل بين الإنتاج والتسويق والنقل على أنه شيء بديهي وضروري، يرتبط هذا باعتيادنا الأمر الواقع وهو اتجاه كل الإنتاج إلى السوق. فأغلب الأسواق الوطنية نجدها تقع على الطرق أو عند ملتقى الطرق، والأسواق المدروسة نموذج معبر داخل جهة الدار البيضاء التي تحتل مثل هذه المواقع.

خلاصة

عموما يمكن القول أن الأسواق الأسبوعية التقليدية وخاصة الأسواق المدروسة ورغم التهميش والضعف الكبيرين الذي تعاني منه لا سيما في التجهيزات التي يجب أن يتوفر عليها كل سوق. فإن هذا لا ينفي إسهامها في النهوض والرفع من أوضاع الساكنة خاصة المحلية منها، وبالتالي فهي تشكل قطبا تجاريا مهما للمنطقة وأيضا قطبا تنمويا بامتياز لعدد من الجماعات أو البلديات التي تعتمد عليها كمورد رئيسي في تمويلها من خلال المداخيل التي توفرها سنويا. لذا يجب الحفاظ على هذا الإرث التاريخي وعدم التخلي عليها في ظل الخدمات التي توفرها للساكنة وللمنطقة ككل، خاصة الجماعات القروية والحضرية الصغرى التي تنعدم بها الحلول البديلة لتعويض هذا الفضاء. عكس الجماعات الحضرية الكبرى والتي بدأت في التخلي عنها خاصة مع ظهور الأسواق النموذجية.

وبالتالي فإن الدراسة التي قمنا بها حول بعض الأسواق بالشاوية وضهيرها آلت إلى أن الأسواق الأسبوعية لا زالت تساهم وبشكل كبير في التنظيم المجالي والتنمية المحلية من خلال العلاقة الترابطية بين الأسواق سواء من حيث التشابه في مرفولوجيتها فكل الأسواق تتوفر على رحاب وفضاءات يتم بها عرض المنتوجات المختلفة من مواشي، خضر حبوب وفواكه...، وكذا إشعاعها التجاري الذي يتعدى الجهة إلى جهات مجاورة أو بعيدة، وكذلك من حيث بنياتها التجارية أو من حيث التجار الذين يرتادون أسواق مختلفة حسب اختلاف أيام الأسبوع.

الببليوغرافيا

إدموند دوتي، 2010، **مراكش قبائل الشاوية ودكالة والرحامنة سنتي 1901-1902**، ترجمة محمد ناجي بن عمر.مطبعة آنفو-برانت، فاس.

محمد بريان، عبد الله لعوينة، عبد القادر قيطوني، 2006، **المغرب مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية**، دار طارق للنشر.

المختارالأكحل، 2004، **دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة هضبة بنسليمان**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر.

المختار الأكحل،2004، «أية منهجية للتدخلات العمومية من أجل التنمية المحلية بالمجالات البورية؟ حالة: هضبة بنسليمان »، ضمن مؤلف **مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي**، منشورات كلية الآداب والإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113.

محمد العلوي ،2018، **الأسواق الأسبوعية ودورها في تنظيم المجال حالة بعض الأسواق بجهة الدار البيضاء سطات**، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية.

عبد الله الحجوي، 2016، **التمدين وديناميةالمجالات الرعي زراعية في الهضبة الوسطى، المراكز الحضرية الصغرى بأزغار زيان**. أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس أكدال كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

MOHAINE A. (1997), *Les souks et l'organisation de l'espace régional dans le Souss.* Thèse de Doctorat en Géographie. Université François Rabelais Tours.

ROYAUME DU MAROC, REGION DE CASABLANCA-SETTAT (2015), *Monographie de la région de Casablanca-Settat*.

TROIN J. F. (1975), *Les souks marocains, Marchés ruraux et l'organisation de l'espace dans la moitié nord du Maroc*. Thèse d'Etat en Géographie Université Aix-en-Provence.

السوق الأسبوعي و أثره على الساكنة القروية و على وضعية النساء بالوسط القروي، منطقة الرحامنة نموذجا

محمد عبدربي
جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، مختبر ديناميات المجالات و المجتمعات

مقدمة:

ليست الأسواق القروية التقليدية مجرد أماكن لتبادل السلع والخدمات، وإنما يتم فيها في نفس الوقت تبادل الأفكار والمعلومات والخبرات والعواطف. إنها كما يرى مارسيل موس نظام للمبادلات وكذا المعاملات الكلية. وهذا ما يجعلها تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للساكنة القروية. لقد أصبح السوق القروي نقطة وصل بين الوسط القروي والمدينة. لقد أصبح كما يرى جون تروان مدينة داخل القرية، مدينة تمارس نفوذها القوي على البادية عن طريق الوسطاء والتجار الحضريين الذين يعملون على إدخال تأثيرات وقيم المدينة إلى قلب الأنشطة المحلية. من هذا المنطلق و بالنظر للدور الذي يلعبه السوق القروي في حياة الساكنة المحلية، سنحاول من خلال هذه المساهمة التعرف على الأثر الذي يحدثه السوق الأسبوعي على الساكنة القروية و على وضعية النساء داخله ، الشيء الذي سيؤدي بنا في مرحلة أولى إلى التعريف بمفهوم السوق القروي الأسبوعي و تحديد الوظائف التي يقوم بها، قبل أن نتعرض في مرحلة ثانية إلى الحديث عن نمط الإنتاج العائلي السائد بالوسط القروي المغربي و عن العلاقة التي تربط القرويين بالسوق الأسبوعي و موقعهم التراتبي داخله، قبل أن ننتقل في مرحلة ثالثة و أخيرة إلى تحديد وضعية النساء داخل السوق الأسبوعي و أثر الأنشطة التي تمتهنها داخل الأسواق القروية على وضعيتهن الاعتبارية داخله. فما هو المقصود بالسوق الأسبوعي، وما هي الوظائف التي يقوم بها بالنسبة لسكان القرى؟

أولا. الأسواق الأسبوعية ووظائفها داخل الوسط القروي

1- مفهوم السوق القروي الأسبوعي:

إن السوق القروي الأسبوعي هو نسق معقد، يتداخل فيه العنصر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فهو بالإضافة إلى كونه مكان لتبادل السلع والخدمات، هو في الوقت نفسه، وحدة اجتماعية ومركزا لتبادل الأفكار والمعلومات والخبرات والعواطف. وإذا كان قد شكل منذ وقت بعيد نقطة تبادل تجاري أساسية وعامل توازن اجتماعي واقتصادي بالنسبة للمجتمع المغربي التقليدي، فإنه بالرغم من التغيرات التي عرفها اليوم في العديد من وظائفه ومكوناته، فإنه أصبح أكثر تجدرا وارتباطا بالحياة القروية، وأظهر تأقلما سريعا مع كل التأثيرات الخارجية التي يتلقاها باستمرار. ولهذا فإن دراسة هذه الأسواق في علاقتها بالساكنة القروية تبدو ضرورية لفهم الحياة القروية بصفة خاصة والكشف عن التغيرات التي لحقتها.

من المعروف، وكما أشار إلى ذلك الباحث جون تروان أن هده الأسواق تسمى باليوم الذي تقام فيه والمكان الذي تعقد فيه، وهو مكان يتحدد بنوع من التضاريس أو باسم ضريح أو فخده أو قبيلة. وبالرغم من أن هذه التسميات تعكس طابعا القروي، فإن التسميات الإدارية الرسمية غير متداولة من طرف السكان، الذين لازالوا يسمون أسواقهم بتلك الأسماء التقليدية [1].

إن هذا المكان الذي يعقد فيه السوق، كما ترى ذلك الأستاذة رحمة بورقية: " لم يكن يختار بحكم الصدفة، وإنما يخضع لمحددات جغرافية، اجتماعية وسياسية، فقد يتم اختيار محل مركزي، بحيث يجسم السوق في هذه الحالة الالتحام القبلي، كما يمكنه اختيار محل هامشي، بمعنى أن يكون محل الالتقاء بين جماعتين أو قبيلتين"[2] . هذا يعني أن مسؤولية حفظ الأمن والسلام في هذه الأسواق في الماضي كانت تستند إلى القبيلة التي يقام السوق على ترابها، أو إلى القبائل المتاخمة لحدودها، أو إلى المرابطين وأولياء الزوايا والأضرحة. لكن هذه المهمة أسندت في الوقت الحالي إلى الدولة وإلى ممثلها في القبائل أو المناطق القروية أو الحضرية على حد سواء. وإذا كان مفهوم السوق كثيرا ما يقترن بالضوضاء والفوضى في الخطاب المتداول، ولأدل على ذلك، العبارة الدارجة التي تقول "أش هذا السوق؟" بمعنى ما هذه الفوضى؟ فهل معنى ذلك أن السوق هو مجال للفوضى وانعدام الضوابط والمعايير التي تنظم السلوكات داخله؟

حسب الباحث جون تروان، فإن" السوق نسق منظم، أما الفوضى التي نراها، فهي ليست إلا ظاهرية، إنها ترجع بالأساس إلى جمهور الوافدين، وإلى الازدحام، وإلى كثرة الذهاب والإياب، وإلى قصر مدة الظاهرية، والتي بإمكانها أن تكثف الحركات داخله"[3] . إن

---

[1] -Troin Jean-François : « Les souks Marocains : Marchés ruraux et organisation de l'espace dans la moitié Nord du Maroc. Editions des EDISUD . Aix-en-Provence, 1975. P.87

[2]. - الدكتورة رحمة بورقية: الدولة والسلطة و المجتمع، دراسة في الثابت و المتحول في علاقة بالقبائل في المغرب. دار الطليعة، بيروت، ط1 1991 -

[3] - TROIN J.F (1975) , op .cit. P 38

الأسواق القروية ترتكز على قوانين إدارية وقواعد ومعتقدات دينية وطقسية، لضمان أمنها وسلامها، وتدعيم تضامن القرويين وتماسكهم، وتزكية حضورهم فيها وتقوية ارتباطهم بها. وعلى الرغم من اختلاف أشكالها من منطقة إلى أخرى، وتنوع وجودها، فإن هذه الأسواق" تعكس في مبدئها، وفي سيرها، وفي تنظيمها الداخلي، وفي الدور الذي تقوم به، وحدة حقيقية (...) وحدة لا يمكن أن تصدنا إلا بانسجامها الملحوظ والذي يبرهن على مدى أصالة وجدارة هذه المؤسسة، كما دهب إلى ذلك جون تروان[4].

وقفنا الآن على المقصود بمفهوم السوق القروي، إلا أن ذلك غير كاف للوصول إلى هدفنا المنشود. إذا أنه لفهم الحياة الاجتماعية في المجتمع القروي، والدور الذي يلعبه لصالح الساكنة القروية، لابد من النظر إلى الوظائف التي يقوم بها، فما هي إذن هذه الوظائف؟

2. الوظائف الأساسية للسوق الأسبوعي القروي

يقوم السوق القروي بأداء مجموعة من الوظائف المركزية في حياة المجتمع القروي بالمغرب. يمكن إجمالها في أربع وظائف أساسية، وهي كالتالي:

1.2- الوظيفة الاقتصادية للسوق الأسبوعي:

حسب الباحثة ديان بوناسيك فإن "تفحص الأسواق القروية اليوم، يصدمنا مباشرة بالتغير الكبير في وظيفتها الاقتصادية ... إنه يظهر لنا منذ الوهلة الأولى، بأن الوظيفة الرئيسية لهذه الأسواق هي توزيع المنتوجات الحضرية. ما نلاحظه اليوم، هو تزايد حاجات القرويين للمنتوجات الحضرية وضعف وسائلهم اللازمة لكسب المال لأجل اقتنائها"[5]. لكن إذا كان يظهر أن وظيفة السوق الاقتصادية الرئيسية هي توزيع المنتوجات الحضرية، فإن هيمنة هذه الوظيفة لا تلغي بعض الوظائف الاقتصادية الأخرى والتي لا يمكن للسوق القروي أن يستمر بدونها وإلا لتحول إلى مجرد دكاكين أو مراكز تجارية في قلب المجتمع القروي.

إن السوق القروي، رغم كل ذلك، لا زال مكانا للتبادل بين المنتجين القرويين من جهة، والتجار والحرفيين من جهة ثانية، فهو يقوم بتوزيع السلع الحضرية على المتسوقين القرويين، وبوظيفة تجميع وإعادة توزيع المنتوجات المحلية لصالح عدة مدن وأسواق أخرى، إلى جانب ذلك، فهو يلعب دورا مهما في الخدمات والأنشطة الحرفية. لذلك فإن السوق القروي هو مكان للتبادل التجاري. إلا أن هذا التبادل الذي يجري داخله "ليس هو المقايضة الموجودة داخل المجتمعات البدائية، لأنه كما يظهر، فإن الاقتصاد القروي عرف النقد منذ زمن بعيد. ولهذا فإن المقايضة داخل السوق المغربي هي تبادل بالنقود(...) هذه النقود التي يمكن الحصول عليها مباشرة داخل السوق بعد بيع المنتوجات القروية، والتي يتم إنفاقها مباشرة في مشتريات خاصة " [6].

إلا أن الاقتصار على هذه الزاوية، والنظر إلى الأسواق من منظور اقتصادي بحث وعلى كونها مكان للتبادل التجاري، يؤدي إلى إغفال مضامينه الأخرى، ولا يساعد على الكشف عما تؤديه من أدوار أخرى في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والإدارية. " فالمبادلات التجارية تبقى مع ذلك جد محدودة (...) ذلك لأننا لا نأتي إلى السوق فقط لشراء أو بيع منتوج معين. إن المبادلات الاقتصادية تظهر إذن كمبررات لمبادلات من نوع آخر»[7]. انطلاقا من هذا المنظور، سنحاول التعرف على الأدوار والوظائف التي يقوم بها السوق القروي على المستوى الاجتماعي والسياسي والثقافي والإداري.

2.2- الوظيفة الاجتماعية للسوق الأسبوعي:

الأسواق القروية هي مراكز مهمة ورئيسية للاختلاط والاجتماع بالناس والاستماع إليهم. إنها بالنسبة للقرويين الأماكن المفضلة لتبادل الأفكار والمعلومات، ومناقشة الأوضاع والأحوال، ومعرفة الأخبار والأحداث المهمة، وتقييم الأسعار وقيم المنتوجات المتبادلة. وهي إلى جانب ذلك تعد الأماكن المفضلة للراحة والفرجة والاستماع إلى البهلوانيين والعازفين الشعبيين، وزيارة المشعوذين والأطباء التقليديين، والإقبال على وسائل الترفيه والمغازلة الجنس الآخر. لقد لاحظ كليفورد كورتز[8] أن الأشخاص الذين يترددون على سوق مدينة صفرو لغرض تبادل السلع لا يشكون في صحة الأخبار والمعلومات التي يعرضها عليهم التجار والباعة الذين يتعاملون معهم، وهذا راجع إلى الصدق والصراحة والأمانة والإخلاص التي لمسها هؤلاء الأشخاص فيهم أثناء تعاملهم. الشيء الذي يفسر تعاملهم معهم وعدم تغييرهم واللجوء إلى زبناء آخرين. وهكذا أصبحت علاقات التبادل داخل السوق علاقات صداقة، فلا مفارقة بين سلوك تاجر وما يقوله من أخبار ومعلومات. ولهذا فليس من الغريب أن يكون الصدق والإخلاص والأمانة أعرافا تضبط عمليات التبادل، ويكون

---

[4] - TROIN J.F (1975) ,op .cit. P 39

[5] -Daine Skelly Ponasik : « Les fonctions modernes du Souk Marocain in B.E.S.M. n° 128/129. P.P.164.165

[6] - TROIN J.F (1975) , op. cit. P 65

[7] -Catherine Coquery-Vidrovitch : « Les paysans Africains : Permanences et mutations ».

In : Sociétés paysannes du Tiers-Monde. Sous Dir. de :C.G.Vidrovitch. Presse Univers.de Lille. France. 1981 .P27.

[8] -Geertz, C : Suq : The basar economy in Sefrou. PP203-208 ذكره السيد أحمد حامد: الأسواق التقليدية كوسيلة للاتصال. مجلة عالم الفكر، المجلد 18، العدد الأول، ابريل، مايو، يونيو 1987. الكويت ص.152.

الشك من الأمور المستبعدة. إلى جانب ذلك، فإن السوق كما لاحظ ذلك جون تروان هو "المكان الأمثل بالنسبة للبعض، لإظهار الجمهور بثروته، بجاهه وتقديره (...) إن السوق يقام في مكان عمومي: إنه هنا أين نتمكن من ملاحظة المجتمع بكل فروعه، وأين نقوم بدعاية وإشهار شخصي: لأن كل ظهور في السوق مقصود أو غير مقصود، هو خبر هام سرعان ما يتم نقله في المساء إلى كل القرى والدواوير"[9] . ويضيف نفس الباحث، بأن السوق عيد أسبوعي، يسهل اللقاء بالجنس الأخر. يأتيه الشباب لاختيار القرين المحتمل، كما تأتيه الفتيات متزينات مصحوبات في غالب الأحيان بأحد أقاربهم. كما أن البغاء في بعض الأسواق أصبح نشاطا معروفا داخلها[10]

3.2- الوظيفة الثقافية للسوق الأسبوعي:

إذا كنا نلاحظ من خلال ما تقدم، بأن الأسواق القروية تتماثل باعتبارها أنساقا اجتماعية واقتصادية، فإنها تتباين من حيث كونها أنساقا ثقافية، فالثقافة تطبع السوق التقليدي بطابع مميز أو بذاتية مميزة كما يوضح كليفورد كورتز[11]، فسوق صفرو يعكس ثلاثة مظاهر أساسية لهذه الذاتية الثقافية وهي:

- المظهر الأول هو التصنيف الشبه العرقي للجماعات، إذ أن الجماعات المتعاملة داخل السوق تتميز بعدم التجانس من الناحية اللغوية أو الدينية أو الثقافية، الشيء الذي يؤدي إلى وجود ارتباط وثيق بين تلك الأصول والاعتبارات الاجتماعية من ناحية، ومجالات العمل والتبادل في السوق من ناحية أخرى. ولهذا يمكننا أن نستنتج كما دهب إلى ذلك جون تروان بأن السوق هو المكان الذي يتأكد فيه بكل وضوح الانتماء إلى عشيرة معينة، تلك العشيرة الموزعة على الدواوير طول أيام الأسبوع، بحيث تتشكل من جديد داخل السوق، على التقسيم القبلي القديم[12].
- المظهر الثاني هو أن نسق السوق هذا يحتوي على بعض النظم الإسلامية، والتي تعد القوة الثقافية التي شكلت هذا السوق، وهي " الوقف" أو ما يسمى " بالحبس".
- المظهر الثالث هو الدور الذي تلعبه الجماعة العرقية اليهودية غير المنعزلة في نمو السوق وتطوره وأداء وظيفته.

إن هذه الأبعاد الثقافية، والاجتماعية التي تشتمل عليها الأسواق التقليدية، هي التي تفرض حتما ذلك الدور الذي تؤديه في مجال الضبط الاجتماعي، بل وغيره من الأدوار التي تتعدى المجال الاقتصادي الذي نشأت من أصله[13].

4.2- الوظيفة السياسية والإدارية للسوق الأسبوعي:

لقد أشار إدمون دوتي إلى أن كل الثروات التي عرفتها الجزائر في فترة الاستعمار انطلقت من الأسواق. هذا يعني أن الأسواق كانت توفر للرؤساء و لقادة المحليين الفرصة للاجتماع بالناس و الحديث معهم فيما يرغبون إعلانه و إذاعته من الأمور السياسية[14]. لقد كان السوق القروي، كما أشارت إلى ذلك الأستاذة رحمة بورقية " بالنسبة للقواد، الحقل الأساسي لانتشار الدعاية المخزنية وفي نفس الوقت لانتشار الدعاية المضادة، كما كون أداة مهمة في يد القواد لممارسة مختلف أنواع القمع الاقتصادي، للحصول على الضرائب أو الدعيرة، أو منع بعض القبائل من لوج بعض الأسواق"[15].

وبعد الاستقلال، فإن الحكام المغاربيين، كما يرى ذلك إدمون دوتي، فهموا ضرورة ضمان استمرارية هذه الأسواق. وهكذا شكل السوق القروي، في المغرب، إحدى النقط الثابتة في تدخلات الدولة لتركيز تجهيزاتها العمومية في القرى ومواضيع أساسية في تصميم الهيكلية القروية، معتمدة في ذلك على وسيلتي: إثبات وجودها عن طريق الإشراف على جمع الضرائب، وتدعيم ممثليها في الأسواق من شيوخ وقوات مساعدة ورجال درك. وإذا كانت تدخلات المخزن وقراراته قد قبلت داخل السوق وأصبح السوق في نظر القرويين جزءا من السلطة المركزية، فإننا "نستطيع القول بأن الوظيفة السياسية الحالية للسوق هي ربط المناطق القروية بالمدينة(...) لقد أصبح سوق اليوم مركزا كبيرا للتواصل، حيث تروج الأخبار الوطنية"[16]. هذا إضافة إلى أن يوم السوق بالنسبة للقرويين، هو يوم الالتقاء بالإدارة، ذلك أن حضور ممثلي السلطة داخل السوق، يمكنهم من قضاء العديد من الحاجيات الإدارية. ومن الملاحظ أيضا، أن المركز الصحي القروي غالبا ما يرتبط عمله بيوم السوق، إذ يكون هذا اليوم هو المناسبة الوحيدة بالنسبة للقرويين لزيارة الطبيب أو الممرضين.

---

9 - TROIN J.F (1975, op. cit. P.111 2

10) TROIN J.F - (1975 .1131, op. cit. P.112

11- ذكره السيد أحمد حامد (1987)، مرجع سابق ص 139 و.140

12 - TROIN J.F (1975 .op. cit, P.113

13 - ذكره السيد أحمد حامد، مرجع سابق ص 139.140

14- Marrakech : Edmond Doutté. P.145. 1905, Paris

[15]- د. رحمه بورقية، مرجع سابق، ص 7.

[16]- Diane Skelly Ponasik : OP .CIT. p. 163

وقفنا الآن على المقصود بمفهوم السوق، وعرفنا أن الوظائف التي يقوم بها تؤكد هيمنة المدينة على القرية، كما تؤكد الحضور القوي للدولة داخلها، فهل ذلك، ما يتبين من خلال الوقوف على علاقة الساكنة القروية بالسوق الأسبوعي ومدى اندماجها فيه أو تبعيتها له؟

ثانيا. علاقة الساكنة القروية بالسوق الأسبوعي

1 . التراتب الاجتماعي داخل السوق الاسبوعي:

إن الحديث عن علاقة الساكنة القروية بالسوق الأسبوعي يجرنا إلى الحديث عن التراتبات الاجتماعية داخل السوق من جهة، وعن نمط الإنتاج السائد في المجتمع القروي من جهة ثانية، وذلك كي نتمكن من الوقوف على مكانة الساكنة القروية ضمن هذا النمط من الإنتاج وعلى مدى توفرها على الشروط الضرورية لتحقيق اندماج أوسع لها داخل السوق، فما هي إذن مكانتها داخل السوق وما هو الدور الذي تقوم به؟

بصفة عامة، وكما أثبتت ذلك مجموعة من الدراسات[17] أنه يمكن التمييز داخل السوق القروي بين ثلاث فئات، هي فئة التجار ثم فئة الفلاحين وأخيرا فئة الحرفيين وأصحاب الخدمات. ولكي لا نطيل في هذه النقطة، و لنركز بالأخص على ماله علاقة بموضوع بحثنا، يمكن القول أن:

أ. فئة التجار: أغلب أفراد هذه الفئة هم من سكان المدن أو المراكز القروية، وهي رغم قلة عددها، إلا أنه نظرا لضخامة رأسمالها وتوفرها على وسائل نقل خاصة بها، تمكنها من تصريف منتوجاتها، فإنها تشكل " أرستقراطية السوق" حسب تعبير جون تروان. ونظرا لموقعها المتميز داخل السوق، فإنها تعمل على إدخال التأثيرات الحضرية إلى قلب الأنشطة التجارية المتواجدة داخل السوق ومن ثمة إلى قلب العائلة القروية والوسط القروي. تقوم هذه الفئة بوظيفتين داخل السوق. وظيفة التوزيع، أي توزيع المنتوجات الحضرية داخل السوق، كما تقوم بوظيفة التجميع، أي تجميع المنتوجات الفلاحية والحرفية قصد بيعها بالأسواق المجاورة أو المدن القريبة. ومن خلال هاتين الوظيفيتين، نتبين مدى ارتباط الفلاح بصفة خاصة والعائلة القروية بصفة عامة بفئة التجار.

ب. فئة الحرفيين وأصحاب الخدمات: وهي فئة غير منسجمة، تتميز بتضخم عددها، بكدها وكثرة أعمالها، وضآلة أرباحها. تغلب عليها الحرف التقليدية والمطعمية والوساطة والنقل، وهي حرف وخدمات تعد ملجأ للعاطلين من الحضريين والقرويين بصفة خاصة، لأنها تمكن هؤلاء الآخرين من المزاوجة بين ممارسة النشاط الفلاحي والقيام بحرفة أو خدمة داخل السوق لتعويض النقص الحاصل في مردودية النشاط الفلاحي. أنها بتعبير جون ثروان تشكل "بروليتارية السوق".

ج. فئة الفلاحين: تحتل موقعا وسطا بين الفئتين في سلم التراتب الاجتماعي داخل السوق. إنما فئة جاهزة للتعامل مع السوق، إما لعرض منتوجاتها الفلاحية أو الحرفية، أو من أجل شراء ما تحتاجه من مؤن وذخائر ومعدات. فالسوق بالنسبة للفلاح مجال يقتني منه ما يلزم ويبيع فيه بعض المنتوجات المحلية كالمواشي أو الدواجن أو الخضر والفواكه أو الحبوب وغيرها. و إذا كان الفلاح يعطي أهمية و اعتبارا للسوق، فإن ذلك لا يرجع أساسا إلى حب في الراحة والاستجمام، و لكن ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف معداته و تجهيزاته ذلك أنه نظرا لكون المنتوجات الفلاحية غالبا ما تكون عرضة للضياع و التلف، و نظرا لعدم توفره على وسائل النقل و التخزين، فإن ذلك يحتم عليه إقامة علاقات مكثفة مع الأسواق. إن ظروف الإنتاج العائلي تقوده كل أسبوع إلى أن يحمل إلى السوق قسطا من منتوجاته لتلبية حاجياته المتعددة[18]. ونظرا لهذه العوامل أيضا، فإنه ينبغي عليه، إما أن يخضع للأسعار الرخيصة التي يقترحها عليه المشتري أو التاجر، وإما أن يترك منتوجاته التي لم يقبل على طلبها، مرمية على الأرض أو عرضة للضياع والهلاك. ولتجنب هذا الحل الأخير، فإنه يكون مضطرا للبيع بالسعر الذي يريده التاجر. مرة ثانية يتأكد لنا مدى خضوع فئة الفلاحين للتجار كما ذهب إلى ذلك جون تروان.[19]

النتيجة التي نخلص إليها مما سبق، هي التأكيد على المكانة المتدنية والهامشية للساكنة القروية عامة والفلاح بصفة خاصة داخل السوق القروي، بحيث لم تعد تربطهم به سوى علاقة محيطية وهامشية. فبماذا نفسر هذه المكانة الهامشية ودور التابع هذا؟ هل يرجع أساسا إلى عدم حنكة الفلاح التجارية أمام المختصين من وسطاء وتجار حضريين؟ هل ترجع إلى جهله بقواعد اللعب التي يقوم عليها السوق؟ هل ترجع إلى طبيعة القيم والمعايير السائدة داخل المجتمع القروي؟

---

[17] - اعتمدنا في هذا التحديد للفئات الاجتماعية المتواجدة داخل السوق على دراستي :

-Fatima Hajjarabi : « Les souks féminins du Rif central : Rareté des biens et profusion sociale », in : Approches : Femmes partagées. Famille-travail. Coll.-dir. par. F. Mernissi. Editions : Le Fennec , Novembre 1988. و TROIN J.F (1975)

[18] أنظر بخصوص هذا الشأن :

-Jacques Pouchepadass : « L'économie paysanne et le marché dans L'Inde moderne », in : Sociétés paysannes du Tiers-Monde. Sous la dir. De C.C. Vidrovitch. Presse Universtaire de Lille, France. 1981. P.97.

[19] - TROIN (J.F) 1975: op .cit. P.44 .

إن هذه التساؤلات و غيرها، لا يمكن أن تجد تفسيرا لها إلا بالرجوع إلى تشخيص نمط الإنتاج السائد في المجتمع القروي، وهو نمط إنتاج عائلي، فما هي إذن سمات هذا النمط من الإنتاج؟ و هل بإمكانه توفير الشروط المناسبة لتحقيق اندماج أوسع بالنسبة للساكنة القروية و الفلاح داخل السوق الأسبوعي؟

2. **سيادة نمط الإنتاج الاقتصادي العائلي داخل الوسط القروي**:

إن الحياة الاقتصادية في المجتمع القروي مرتبطة ارتباطها وثيقا بالنظم العائلية، فعمليات الإنتاج المختلفة، و تقسيم العمل و طريقة الاستهلاك و التبادل و مصادر الادخار و أهدافه، كل ذلك يقوم على أسس عائلية و قرابية. إن الاقتصاد في مجتمعنا القروي، ما زال كما كتب ذلك الأستاذ المختار الهراس " مندمجا فيما هو اجتماعي و ثقافي و ديني، لا زال مرتبطا إلى حد بعيد بعلاقات القرابة و الجوار، و خاضعا في كثير من الأحيان لمقتضيات التضامن و التبادل الاجتماعي و الوفاء لروح الأسلاف"[20]. الاقتصاد القروي بالوسط القروي المغربي، بهذا المعنى، هو اقتصاد عائلي، لأن العائلة هي التي تقوم بتنظيم كل العمليات الاقتصادية، و بالتالي فإن معظم القرويين لم يخضعوا لسياسة اقتصادية زراعية تفرض عليهم إنتاج محاصيل زراعية معينة و تخصيص مساحات معينة لكل نوع منها. بل إن رسم السياسة الإنتاجية ظل إلى يومنا هذا في معظم المناطق القروية من شأن الأسر القروية نفسها على أساس حاجياتها و خطتها للمستقبل. لقد أبرز مارشال ساالينز ثلاثة خصائص أو سمات تحدد هذا النمط من الإنتاج، وهي خاصية سوء استعمال الموارد الطبيعية، ثم خاصية سوء استعمال اليد العاملة و أخيرا خاصية الكفاف[21]. فما هي السمات المميزة لهذه الخصائص الثلاثة؟

فيما يخص الخاصية الأولى، يبين كلود مياسو[22] أن هذا الاقتصاد يهيمن عليه غياب التكنولوجيا، ويظل خاضعا لتقلبات الظروف الطبيعية، مما يجعل توازن الموارد والحاجيات يظل مرتبطا بسقوط الأمطار، فالتقنيات مثلا، و هي وسائل لإخضاع الطبيعية، تبقى تقليدية، يصحب استعمالها بمجموعة من الشعائر الطقسية و الدينية، بهدف الزيادة في الإنتاج، و تحقيق أقصى ما يمكن الحصول عليه من المردودية. وحسب كوكري فيدروفيتش فإن العمل في مجمله يكون شاقا وغير مضمون النتائج، ومع ذلك يجب الحذر من أسطورة الجرار ومن الفلاحة المرتبطة به[23]. إن الأمر إذن، يتعلق بسلسلة من التقنيات التقليدية، تستغل بطريقة ملحوظة الإمكانيات جد محدودة لوسائل الإنتاج، للأرض، والتي على العموم تعاني من صغر وحداتها. إن سيادة الوحدات الصغرى، تجعل "الفلاحة معاشية، تتجه نحو كسب العيش الضروري، والذي لا يصل إليه الفلاح في أغلب الأحيان، لذلك فإنها توجد خارج اقتصاد السوق، فهي لا تسوق منتوجاتها، في حين أنها في حاجة إلى النقد لاقتناء ضرورات العيش. إن ضعف المردودية يجعل من تردد الفلاح على السوق المحلي ترددا طقوسيا تفترضه الطقوس التي تلازم نشاطه كفلاح "[24]

أما بخصوص الخاصية الثانية، وهي المتعلقة بسوء استعمال اليد العاملة، فتتجلى أساسا في التقسيم الاجتماعي للعمل، ذلك أن العمل في الاستغلالية العائلية، لما كان غير مأجور، و لما كان له طابع جماعي، فإن تقسيمه يبقى من اختصاص رب العائلة، و الذي يكون هو صاحب الكلمة النهائية في كل القرارات المتعلقة به، فالأطفال و الشباب و المتزوجون . إناثا، و ذكورا. كل واحد منهم يناط به نوع معين من الأعمال، و هذا ما حذا ببول باسكون إلى القول، بأنه لا يوجد في قلب العائلة القروية تقسيم واضح للعمل، و لكن تقسيم اجتماعي للعمل، و كونها لازالت في مرحلة انتقالية، فإنها لم تصل بعد إلى فصل الاقتصادي على مستوى ممارساتها، و من جهة أخرى، فإن اللاتكافؤ في العلاقات و القوة، يفرض على العائلة القروية الارتباط بالاقتصاد التبادلي. و الممارسة الاقتصادية التي تقبلها، ماهي في حقيقتها، إلا إعادة ترجمة للمنطق الخاص للنسق الرأسمالي و إعادة تأويل لمبادئه حسب مفاهيمها الخاصة [25] .

وفيما يخص الخاصية الثالثة وهي المتعلقة بكونه اقتصاد اكتفائي، إذا كانت تعني أن أهميته تتجلى في محاولته تحقيق الهدف الذي خلق من أجله، ألا وهو تأمين الحاجيات الأساسية للعائلة وتوفير القوت اليومي لكل أعضائها، فإن هذه الخاصية لا تعني مع ذلك، أنه اقتصاد منغلق، لأن العائلة القروية لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاجه وبالتالي فهي ليست في حاجة إلى كل ما تنتجه. ومن هنا الانفتاح على العالم الخارجي، واللجوء إلى التبادل. وهذا ما يفسر كثرة الأسواق داخل المجتمع القروي، فوجود الأسواق في المناطق القروية، يدل كما ذهبت إلى ذلك الأستاذة رحمة بورقية "على أن هذه الأخيرة لم تكن في عزلة اقتصادية وثقافية، فوجود السوق

---

[20] . المختار الهراس: العائلة والعمل. دراسة سوسيولوجية لمشتركات قروية بشمال المغرب ضمن مقاربات. امرأة موزعة، الأسرة والعمل. سلسلة بإشراف فاطمة المرنيسي. نشر الفنك، الدر البيضاء، نونبر 1988، ص24.

[21] -Marshall Sahlins : Age de pierre, âge d'abondance l'économie des sociétés primitives ». Editions Gallimard. 1976.

[22] -Claude Meillassaux : Femme, greniers et capitaux. Editions Maspéro. 1979. P.P. (89.90.91)

[23] - Vidrovitch C.C. op. cit . P.P.28.29

[24]- رحمة بورقية: الثابت والمتحول في علاقات الدولة بالقبائل في زمور. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا- كلية الآداب، الرباط (1984-1983، ص 343-344)

[25] -Paul Pascon.cité in : Mokhtar El Harras : « Evaluation critique de quelques études récentes sur la famille rurale au Maroc », in Approches : Portraits de femmes. Sous dir .de. Fatima Mernissi. Editions le Fennec. Oct. 1987.P.135

دليل على وجود مبادلات اقتصادية وثقافية، كما أن وجود السوق لا يعبر عن وجود اقتصاد منغلق، وإنما عن وجود اقتصاد منفتح على العالم الخارجي، أي على القبائل المجاورة وعلى المدينة"[26].

إذا كنا نستنتج مما سبق، أن ضعف إمكانيات الفلاح المادية تجعل من تردده على السوق ترددا طقوسيا وتجعله في موقع هامشي أو تابع داخله للتجار. فهل يمكن أن ينطبق نفس الشيء على المناطق التي مسها الإصلاح الزراعي واستفادت من التحديث، والتي تعرف سيادة الاستغلاليات الكبرى وتتمتع بظروف طبيعية وبشرية مناسبة تمكنها من تحقيق أكبر إنتاجية؟ أم أن هذه الشروط الجديدة من شأنها أن تمكن الفلاح من تحقيق اندماج أوسع له داخل السوق؟

يجب التنبيه هنا، إلى أنه لا يمكن الحديث عن الفلاح ككل متجانس. فهناك الفلاح الغني، وهناك الفلاح المتوسط أو الصغير، وهناك الفقراء والمعدمون اقتصاديا من الفلاحين. على هذا الأساس، يري جاك بوشيبداس أن الفلاح كلما قلت ديونه، كلما كانت له القدرة على اختيار نوعية المحاصيل التي يريدها، وبالتالي كلما توفر على اختيار نوعية المحاصيل التي يريدها، وبالتالي كلما توفر على وسائل النقل، كلما كثر تردده على الأسواق، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، فإنه كلما احتل مكانة هامة داخل سلم التراتب الاجتماعي ومواقع السلطة والهيمنة، كلما انفلت من ضغط القيم والالتزامات الاجتماعية التي تقيد سلوكات الفلاحين وتوجه أفعالهم. فالارتباط بالسوق، يضيف الباحث، هو اعتبار مرتبط بالمال والجاه. فكلما زاد تسويق الفلاح للمنتوجات، كلما كثر ربحه، وازدادت ثروته، ومن ثمة أمكانية فرضه سلطة محلية جد متسعة [27]. لكن إذا كان لهذه الملاحظة جانب من الصحة، فإن ما لاحظته كاترين فدروفيتش بخصوص المجتمعات الإفريقية يصب في تجاه مخالف لذلك. لقد لاحظت أن الإصلاح الزراعي الذي تم في بعض هذه المجتمعات، والذي كان هدفه إدماج الفلاح ضمن نطاق السوق الرأسمالي، لم يؤدي إلى غايته المنشودة، لم يؤدي إلى ميلاد المزارع الرأسمالي ولكن على عكس ذلك، لم يؤدي إلا إلى ميلاد فلاحين فقراء. فالفلاح الذي اتجه إلى الفلاحة التصديرية، واستفاد من الإصلاح الزراعي، لم يكن يستثمر الأموال التي يجنيها فيما يسهم في زيادة وتنمية ثرواته، ولكن كان ينفقها في الحفلات والمصاريف التفاخرية. لقد كأن يلجأ إلى تعدد الزوجات، والإكثار من الإنجاب، أي أنه كان ينفقها حسب ما تقتضيه القيم السائدة[28].

لقد أدت التطورات التي عرفها المجتمع المغربي عامة، والمجتمع القروي خاصة، في العقود الأخيرة، نتيجة تسرب القيم الرأسمالية واتساع المعاملات النقدية وتأثير المدينة، وما ترتب عن ذلك من هجرة مكثفة للقرويين في تجاه المدن، وبصفة خاصة بالنسبة للرجال إلى الدفع بالمرأة إلى أن تقود المبادلات الإنتاجية والتجارية، وزيارة السوق الأسبوعي بإعداد وافرة، فما هي انعكاسات ذلك على وضعيتها داخل الأسواق القروية؟

لقد عرفنا دور الفلاح داخل السوق، وعرفنا مكانته أيضا داخله لكننا نعرف أن صفة الفلاح لا تطلق إلا على الرجل، أما المرأة القروية فلا تعدو أن تكون سوى"مساعد عائلي" حسب التمثلات السائدة، فهل احتكاكها بالسوق الأسبوعي يبقيها مجرد "مساعد عائلي" أم يجعلها تحتل موقعا مركزيا داخله؟

3. احتكاك المرأة القروية بالسوق الأسبوعي ووضعيتها داخله:

لقد استنتجت مليكة البلغيتي[29] من خلال بحثها بمنطقة تساوت أن هناك ثلاثة عوامل أساسية تتحكم في احتكاك المرأة بالسوق وهي:

- شراء بعض الملابس أو الحاجيات التي تخص المرأة أساسا كمواد الزينة، أو بسبب المرض.
- حين تصل المرأة إلى مستوي معين من العمر، سن اليأس، بحيث لم تعد مجرد موضوع جنسي مرغوب فيه.
- بسبب الضرورة أخيرا، إما لغياب الزوج أو هجرته للعمل في المدن، أو في حالة وفاته، أو لمساعدته في السوق.

إننا نسمع كثيرا عن وجود أسواق للنساء في بعض المناطق الأمازيغية قديما كما هو الشأن بالنسبة لمنطقتي سوس أو الريف الأوسط، خاصة بالحسيمة. لقد خصص جون تروان بعض الفصول من كتابه للحديث عن هذه الأسواق التي شكلت الموضوع الرئيسي لدراسة فاطمة حجرابي. فهل يمكن القول إن نفس العوامل التي تتحكم في لوج المرأة للأسواق "الرجالية" هي التي تتحكم في ولوجها لهذه الأسواق النسائية؟

لقد بين جون تروان على أن هناك سلسلة من الأعراف والتقاليد السوسيو-اقتصادية عند القبائل الأمازيغية، وبالأخص عند قبائل بني ورياغل، قادت إلى هذا النوع من التفرقة التجارية. ذلك أن التفريق بين الجنسين في الحياة العامة، لا يقصي بتاتا حرية

---

[26]- رحمة بورقية، مرجع سابق (1983-1984، ص 343-344)

[27] -Jacques Pouchepadass.op . cit. P .106

[28] -Vidrovitch C.C. op. cit . P.31.

[29] - Malika Belghiti : « Les relations féminines et le statut de la femme dans la famille rurale dans trois villages de la Tessaout », in Etudes sociologiques sur le Maroc. Publication B.E.S.M.

المرأة داخل البيت، كما لا يلغي دورها في تسويق بعض المنتوجات[30]. لقد أبرز عدة عوامل كانت وراء هذه الظاهرة، منها التقلبات المناخية، وانعدام الأمن المحلي وحملات الثأر، الشيء الذي أدى في الماضي إلى الموت الهائل للرجال. لقد نتج عن ذلك تضخم في عدد النساء، ومن ثمة تبين ضرورة أخدهن زمام المبادرة التجارية، وذلك بإقامة أسواق نسائية. لكن ما هي مميزات هذه الأسواق؟ هل هي خاصة بالنساء دون الرجال؟ وإذا كانت للنساء فقط، فهل تخص جميع النساء دون تمييز أم تقتصر على البعض منهن دون الأخريات؟

لقد لاحظت فاطمة حجرابي[31] أن هذه الأسواق لا تأوي إلا فئتين من النساء، الأولى هي الأطفال الصغار من الإناث والشابات. إن الإناث الصغار، يرافقن جداتهن اللواتي يسخرنهن في أعمال عدة كحراسة المنتوجات المعروضة أو حراسة الدواب أو بيع الدواجن والبيض. أما الشابات، وتتراوح أعمارهن ما بين 15و 20 سنة، فيتمتعن باستقلال تام داخل السوق، إذ لا أحد يتحكم فيهن. والسوق بالنسبة إليهن وسيلة للراحة والاستجمام وتبادل المعلومات خاصة حول شباب القرية. أما الفئة الثانية، فتتشكل من النساء المسنات، ما بين 45 و75، وهن إما مطلقات أو أرامل، ويتعاطين في أغلب الأحيان للتجارة داخل السوق. وبالنظر إلى قيم العرض والشرف، فإن النساء المتزوجات متغيبات كليا عن السوق. وقد توصلت الباحثة في نهاية المطاف، إلى أن هؤلاء النساء اللواتي يمارسن التجارة، بالنظر للأعباء العائلية التي يتحملنها، وبالنظر إلى النجاح المادي الذي حققنه، فقد انتزعت منه صفة الأنوثة، وأصبحن يتجولن بطلاقة داخل المجالات العامة، بما في ذلك الأسواق الرجالية، واكتسبن شهرة واسعة داخلها، وأصبحن يكتسبن سلطة كبرى ويحللن محل الرجال الغائبين، يطلقن ويؤثرن في كل القرارات العائلية والزواجية. لكن هل ينطبق هذا المعطى على المرأة القروية داخل الأسواق الرجالية؟ هل يمكن أن ترتقي المرأة من الناحية الاقتصادية داخل هذه الأسواق الرجالية أو المختلطة؟

لقد أصبحت المرأة القروية كما أثبت ذلك الأستاذ المختار الهراس، في قبيلة أنجرة " تذهب إلى السوق غير مبالية بجاذبية شبابها، وقد أصبح الرجل من جهته، يقبل عموما مشاركة المرأة في العمل الفلاحي العائلي، وكذا ذهابها إلى السوق لبيع الفائض من المنتوجات وشراء المواد التي لا تنتجها الوحدة المنزلية، أو لا توفرها على الإطلاق"[32] . لكن، وكما لاحظت الأستاذة رحمة بورقية فالمرأة في بعض المناطق القروية، تحت مبرر أنها لا تعرف التكلم مع المشتري، تقوم عندما يتعلق الأمر بمبادلات تجارية داخل السوق، بإسناد هذه المهمة إلى أحد الرجال. وهذا ما توصلت إليه أيضا الأستاذة مليكة البلغيتي، مما يدفع بالمرأة إلى اللجوء إلى الاتجار في منتوجات ليست لها قيمة في أعين الرجال كالمصنوعات التقليدية أو الدواجن. مما يجعلها في مرتبة أدنى داخل سلم التراتب الاجتماعي داخل السوق، كما نستشف من خلال هذه المقابلة مع أحد المستجوبين بمنطقة بحثنا: "حقيقة، أن المرأة أصبحت اليوم تبيع وتشتري في الملابس والدجاج والبيض، وتشتغل في المقاهي. لكنها لا تستطيع ولوج الأنشطة المهمة داخل السوق مثل تجارة المواشي والجزارة وكل أنواع التجارة التي تتطلب رأسمالا كبيرا. إنها تبقى بعيدة عن هذه المجالات لأنها حكر على الرجال و لن يسمحوا للنساء بولوجها و غير محتاجين للمرأة أن تنافسهم في ذلك". إن الأنشطة التي تقوم بها المرأة القروية داخل السوق الأسبوعي، تبقى من وجهة نظر التمثلات الاجتماعية السائدة ثانوية وهامشية، لا تسمح بإكسابها قيمة مركزية داخل مجتمع الرجال، هذا المجتمع الذي لا زال يحتكر لنفسه كثيرا من الأنشطة المثمنة اجتماعيا كتجارة المواشي أو المواد الغذائية وغيرها. كذلك فإن هذه الأنواع من الأنشطة المزاولة من طرف النساء لا تؤدي إلى ارتقاء المرأة من الناحية المادية، لكونها لا تعدو أن تكون مجرد موارد للبحث عن لقمة العيش كما توصل إلى ذلك جون تروان[33]، ومن ثمة لا تكسبها ولو جزءا من الامتياز المنوط بها عادة داخل مجتمع الرجال.

خاتمة

نستنتج من هذه الدراسة أن السوق القروي يبقى حسب تمثلات القروي أو الفلاح مجرد لقاء تجاري واجتماعي دوري، يعود منه مساء لينغمس في حياته اليومية بكل مشاكلها وحساسياتها. إنه كما يري أريك وولف يعمل ضمن نطاق سوق محدودة، لأن الاشتراك فيها دون حدود يهدد إشرافه على مصدر وسائل عيشه. فهو إذن يبقى محافظا على الأساليب التقليدية التي تضمن حقه في الأرض وتضمن العمل لأقاربه وجيرانه. ومن ناحية أخرى، فهو لا يشجع الإنتاج الذي يمكن تحويله إلى سلعة تجارية إلا مع ضمان الإنتاج الذي يؤمن له العيش ولعائلته[34]. وبالفعل، فقد أكدت لنا الدراسة الميدانية بمنطقة الرحامنة أن الأنشطة الفلاحية لم تعد تسمح للفلاح بأن يحتل الدور المركزي داخل السوق الأسبوعي. لم تعد مصدر عيشه الوحيد، لم تعد تلبي حاجياته المتزايدة باستمرار وتؤمنها كما تؤكد ذلك شهادة بعض المبحوثين " لم نعد نجني من الفلاحة سوى البؤس. فسواء كان الموسم ممطرا أو جافا، فإننا دائما خاسرون. نضطر دائما إلى بيع منتجاتنا بأقل الأثمنة ". لهذا كان التحول عن ممارسة الأنشطة الفلاحية، أحد البدائل الأساسية في منطقة البحث.

---

[30] - TROIN (J.F) : op .cit. P.113.117

[31] - Fatima Hajjarabi : op. cit.

[32]- مختار الهراس، مرجع سابق (1988)، ص32.

[33] -TROIN (J.F) : « Observations sur les souks de la région d'Azrou et de Khénifra ». in Revue de géographie du Maroc. N°3 et 4, 1963. P.117

[34]- إيريك وولف: الحروب الفلاحية في القرن العشرين. ترجمة أكرم الرافعي، دار الحقيقة، بيروت1977 ص8و9.

إن الفلاح في حاجة إلى النقد، إلا أن هذه الفلاحة التي لازالت تعتمد على الظروف الطبيعية، وهي ظروف تتميز بقساوستها، والمتمثلة في ضعف التساقطات وطول فترات الجفاف، والتي قد تدوم في بعض الأحيان سنتين أو أكثر. بالإضافة إلى اعتماد الفلاحة على تقنيات عتيقة ورساميل ضعيفة، تجعلها لا تسمح بالادخار ولا بتكون الرأسمال. لذا فإنه لتعويض هذا النقص الحاصل في النقد، فإن الفلاح يلجأ إلى موارد تكميلية ذات أوجه متنوعة. لقد كانت الهجرة ولا زالت، بالنسبة للأغلبية، خاصة فئة الشباب والذين سمحت لهم الظروف بإيجاد عمل مناسب داخل المدينة، تشكل أحد الموارد الأساسية لسكان المنطقة. لكن بالنسبة لمن لا تساعده الظروف على الهجرة، فإنه يلجأ إلى المزاوجة بين الفلاحة وإحدى الأنشطة الحرفية أو التجارية داخل السوق الأسبوعي. وهذا هو ما يفسر تضخم الأنشطة المرتبطة بقطاع الخدمات والحرف داخل السوق، وهي الأنشطة التي تسجل تزايد الإقبال عليها من طرف النساء اللواتي أصبحن يمتهنها داخل الأسواق القروية والتي تبقى من وجهة نظر التمثلات الاجتماعية السائدة ثانوية وهامشية، لا تسمح بإكساب المرأة أي قيمة اعتبارية داخل مجتمع الرجال.

الببليوغرافيا

بورقية رحمة، 1984، **التابث و المتحول في علاقات الدولة بالقبائل في زمور**. رسالة د.د .ع كلية الآداب الرباط.

بورقية رحمة، 1991، الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار طليعة، بيروت ط 1.

عبدربي محمد ،2002، **آليات إنتاج الهيمنة الرجولية بالمجتمع القروي المغربي**. بحث لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع والتنمية. جامعة محمد الخامس الرباط أكدال.

جلنير ارنست ،1988، " السلطة السياسية والوظيفة الدينية في البوادي المغربية". ضمن: **الأنتربولوجية والتاريخ، حالة المغرب العربي**. ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق. دار توبقال للنشر، ط1.

المنوفي كمال، 1980، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين**. تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية دار ابن خلدون، ط1.

الهراس المختار،1988،" العائلة والعمل: دراسة سوسيولوجية لمشتركات قروية بشمال المغرب". **مقاربات، امرأة موزعة، الأسرة والعمل**، سلسلة بإشراف فاطمة المرنيسي. نشر الفنك، الدار البيضاء.

واتربوري جون،1982 ، **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**. ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية. دار الوحدة، بيروت، لبنان، ط1.

وولف اريك، 1977، **الحروب الفلاحية في القرن العشرين**. ترجمة أكرم الرافعي. دار الحقيقة، بيروت.

BELGHITI M. (1978), « Les relations féminines et la femme dans la famille rurale, in *Etudes sociologiques sur le Maroc*, Publication : B.E.S.M.

BOURENANE M. (1981), « La révolution agraire et le secteur privé agricole en Algérie « in *Sociétés paysannes du Tiers monde*. Sous, dir- de Vidovich (C, C), P-u-de Lille France.

BOURQUIA R. (1990), « La femme et le langage », in **Approche : Femme et pouvoirs**, Coll.-dir- par Fatima Mernssi. Editions le Fennec.

SKELLY PONASIK D. (1975), « Les fonctions modernes du souk marocain », in : *B.E.S.M .* n° : 128/129.

DOUTTE E. (1905), *Marrakech*. Paris.

EL HARRAS M. (1987), « Evaluation critique de quelques études récents sur La famille rurale au Maroc », in *Approches : Portraits de Femmes*. Editions le Fennec.

GEERTS C. (1979), "Suq : the basar economy in sefrou", in *Manning and order in Moroccan society*, Cambridge.

HAJJARABI F. (1988), « Les souks féminins du Rif central : Rarté et profusion sociales », in *Approches : femmes partagées famille-travail*. Coll-dir. Par Fatima Mernissi. Eds le Fennec.

JAMOUS R (1981), *Honneur et Baraka. Les structures sociales traditionnelles dans le rif*. Editions la maison des sciences de l'homme. Paris.

MEILLASSAUX C (1979), *Femmes, greniers et capitaux*. Editions Maspéro.

POUCHEPADASS J (1981), « L'économie paysanne et le marché dans l'inde », in *Sociétés Paysannes du Tiers monde*. Sous la dir. De C.C. Vidrovitch. Presse Universitaire de Lille, France.

SALINS M (1976), *Age de pierre, âge D'abondance, L'économie des sociétés primitive*. Editions Gallimard.

TROIN J.F (1963), « Observation sur les souks de la région d'Azrou et de Khénifra », in *R-G-M* ; N° 3 et 4.

TROIN J.F (1965), « Marchés ruraux et influences urbains dans l'arrière-Pays de Rabat », in *R-G-M*, n° 7.
TROIN J.F (1975), *Les Souks Marocains… Marchés ruraux et organisation De l'espace dans la moitié du Maroc*. Editions : EDISUD. Aix-en-Provence.
VIDROVITCH C-C (1981), « Les paysans africains : Permanences et mutations », in *Sociétés paysannes du Tiers- Monde*. Editions. P-U- de Lille. France.

منظومة أركَان بين هشاشة الوسط الطبيعي وضغوطات التنمية: مبادرة إدماج المرأة الريفية في سيرورة الحماية والصون عبر تثمين سلسلة زيت أركَان كمورد محلي. محاولة في التقييم

الحسن المحداد، لكبير أحجو، محمد جداوي، عبد اللطيف رمان
جامعة ابن زهر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية أكادير، مختبر تهيئة وتنمية المناطق القاحلة وشبه-القاحلة

1.مدخل

زيادة على تفردها كمنظومة طبيعية مغربية موروثة عن بيئات قديمة نالت منذ القديم اهتمام الباحثين، وصار يتوفر حولها متن بيبليوغرافي غزير من مختلف تخصصات العلوم الطبيعية، فإن منظومة أركان الحرجية تعتبر اليوم مختبرا حقيقيا لتتبع وتقييم تطبيق مفاهيم التنمية المحلية المبنية على التوفيق بين حماية وصون الموارد الطبيعية من جهة وتحقيق رقي ورفاهية المجتمع من جهة ثانية. فبعدما ظلت هذه المنظومة المترامية الأطراف داخل الوسط-الغربي المغربي تكابد آثار نزعة تراجعية تحت تأثير العوامل الطبيعية المعيقة لنموها، وتحت تأثيرات عوامل الضغط البشري المتنوعة، دخلت مؤخرا في مسلسل جديد اتخذ كأرضية له "برنامج الإنسان والغلاف الحيوي" لليونيسكو الذي يتبنى مخطط وضع شبكة "محميات المحيط الحيوي" موزعة على مختلف المنظومات البيئية لكوكب الأرض.

ففي هذا السياق، تمت محاولة تغيير استراتيجية الحماية المبنية على الزجر والتي لم تتمكن من الحد من تراجع المنظومات البيئية المحلية، باستراتيجية جديدة تصبو إلى تحقيق الحماية والصيانة بمشاركة السكان. وهكذا فمند الإعلان عن "محمية أركان للمحيط الحيوي" سنة 1998، تم وضح مخطط إطار حدد سلسلة من التدخلات لتحقيق الأهداف المعلنة، التي كان من بينها تثمين منتوجات أركان وعلى رأسها زيت أركان الذي جعل منه حاملا لتحسين وضع النساء بالمنطقة، وعبر ذلك الوصول إلى حماية شجرة أركان ومحاولة التحكم في مسلسل تراجعها.

اليوم بعد مرور حوالي 20 سنة عن انطلاق هذا المسلسل، وتكاثر المؤسسات النشيطة في سياق سلسلة زيت أركان بالمنطقة، سيكون من المفيد إنجاز نوع من التقييم والتتبع المرحلي للوضع القائم، وذلك عبر استقراء الواقع من خلال المعطيات والتقارير المتوفرة، ومن خلال القيام ببحث لمعاينة الواقع الميداني ومحاورة مختلف الفاعلين بالمنطقة.

2.أركان: منظومة بيئة فريدة بوظائف متنوعة

اركان، منظومة حرجية ذات أصل مداري

يمثل الأركَان (*أركانياسبينوزا* argania spinosa)، نوعا نباتيا مستوطنا بالوسط-الغربي من التراب المغربي (خريطة رقم 1)، تنتمي لفصيلة السبوتيات (Sapotaceae) المدارية التي بدأت في الظهور عموما مع نهاية الزمن الجيلوجي الثاني (Encyclopædia Universalis). حينما تتحقق ظروف الوسط المثالية، تتخذ شكل شجرة بعلو ومظهر جيد وبجهاز جذري قد يصل عمقه إلى 25 مترا. وإن كانت تتميز بنمو بطيء فإنها تنتج على الأقل مرة في السنة ثمرة صلبة لها شبه كبير بثمرة اللوز يعمل السكان بعين المكان على جمعها واستخراج زيتها المتميز بخاصيات فريدة.

خريطة رقم 1: مجال انتشار منظومة أركان الحرجية.

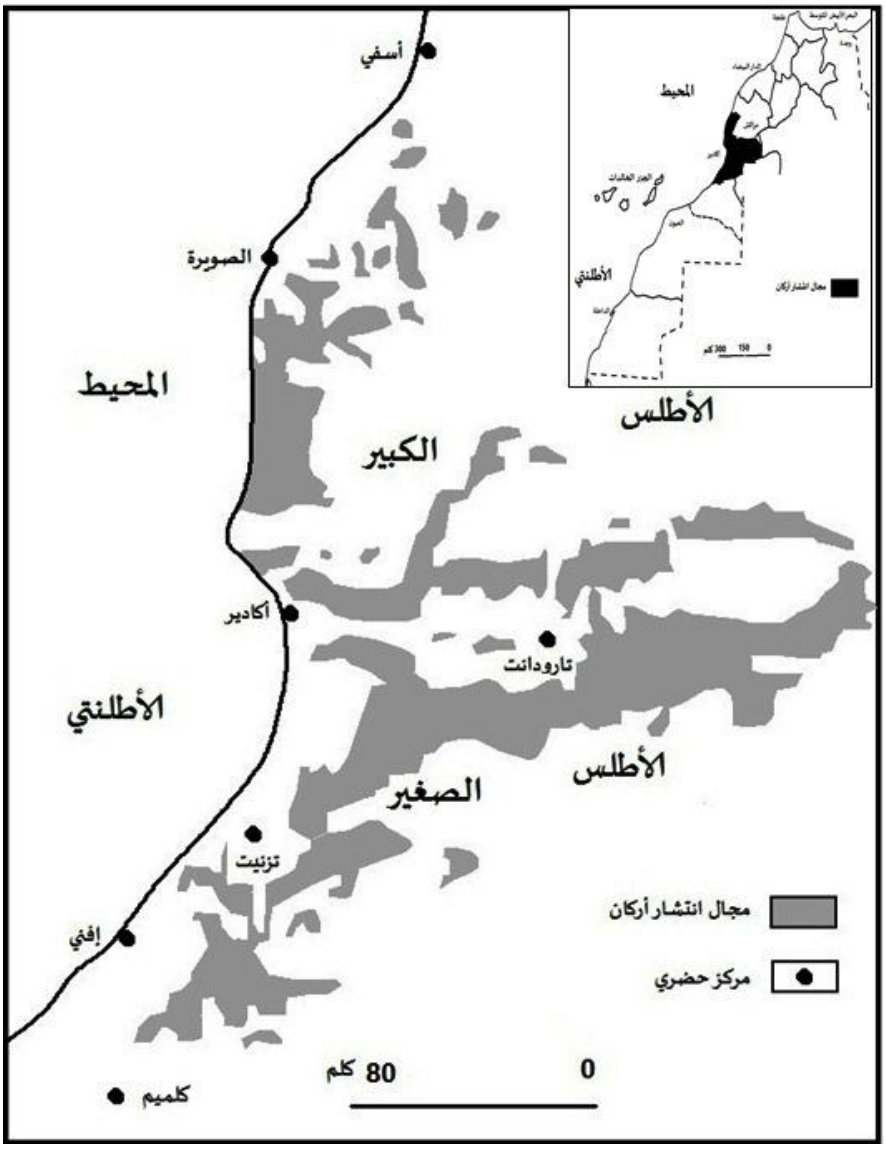

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر (https://bit.ly/2C68Iqx)

توفر شجرة أركان حاملا لمنظومة حرجية (غابوية) لها موكبها الاحيائي الخاص، تمتد عند مجال انتشار واسع يتخذ شكل مثلث ينطلق من سهل سوس ليغطي الواجهة الأطلنتية للأطلسين الكبير والصغير، وذلك على مساحة تقدر بأزيد من 870 الف هكتار، وهو ما يمثل حوالي 18 % من مجموع المساحة الحرجية المغربية (Blérot Ph. Et al., 1999, p. 42).

والظاهر أن مجال الانتشار الحالي لمنظومة أركان يرتبط بظروف بيئية خاصة، نذكر منها نوع التضاريس التي تتخذ شكل وهدة تؤطرها سلاسل مرتفعات جبال الأطلسين الصغير والكبير التي تحميها من الكتل الهوائية الصحروية الجافة والحارة من جهة، وتضمن لها انفتاحا واسعا على المحيط الأطلنتي الذي يمثل مصدرا دائما للكتل الهوائية الرطبة وذات الحرارة المعتدلة من جهة ثانية.

من حيث الأصل، إن الحضور الحالي لأركان ذا الأرومة المدارية يعتبر متنافرا مع الإقليم البيومناخي التحت-متوسطي الحالي. لذلك هناك الكثيرون ممن يذهب نحو اعتبار هذا النوع النباتي واحد من بقايا الأنواع المدارية الأشهر والأكثر حضورا بالتراب المغربي، والتي تقدم راشما بيوجغرافيا لمجال انتشار كان يمتد على مساحة أوسع قبل ظهور الصحراء الإفريقية الكبرى التي فصلته عن النطاق المداري الحالي. لقد تمكنت شجرة أركان من تجاوز مختلف التحولات المناخية والبيئة التي توالت صعودا ونزولا على الأرض المغربية منذ البليوسين أو الميوبليوسين (Blérot Ph. Et al., 1999, p.17) إلى الحالي، وبذلك فهي تشكل اليوم حاملا لمنظومة حرجية متميزة بكل أبعادها الطبيعية والبشرية.

نظام استغلال متعدد الاستعمالات

في الواقع، يتخذ مجال انتشار اركان مظهر تشكيلة نباتية شبه-حرجية، لتغطي بشكل غير اعتيادي قسما كبيرا من مجال السهوب (*الاستبس* Steppes) الذي يشكل نظريا إقليما بيوميناخيا انتقاليا بين الإقليمين المتوسطي والصحراوي. وتسجل هذه التشكيلة المفتوحة نسبة تغطية محدودة مقارنة مع أنواع نباتية حرجية أخرى، فمتوسط الكثافة عموما هو في حدود 30 شجرة/هكتار، ومتوسط الحجم لا يتجاوز 20 م^3/هكتار (Mhirit O. et al., p. 406).

يعتبر استقرار السكان داخل هذا المجال الحرجي قديما، ويقدر عددهم حاليا بأكثر من 2،3 مليون نسمة يتوزعون بين أرياف ومدن المنطقة بنسبة تمدين في حدود 50 % (Haut-Commissariat au Plan, 2014.)، وبكثافة عامة تبلغ 85 نسمة/كلم^2 (خريطة رقم 2). سجل هؤلاء السكان نسبة نمو سنوي بلغت 1% بين سنتي 1982 و2014، مع اختلاف بين الارياف (0,49 %)والمدن (3،28 %). مع كل ما يسجل ذلك من ضغط متزايد على الوسط الطبيعي وموارده مع مرور الوقت.

وفي تفاعل مع طبيعة شجرة أركان وخاصياتها الفيزيولوجية والمورفولوجية وما تحتضنه من تنوع أحيائي، تمكن السكان عبر الأجيال من ترصيد سلسلة من الدرايات والخبرات تم تسخيرها في اتجاه تطوير نظام استغلال معقد يتخذ نمط عيش زراعي-غابوي-رعوي مستقر، يرتكز على الموارد التالية: مورد عقاري موجه للأنشطة الزراعية وبناء المنشآت الريفية والحضرية؛ مورد رعوي تستعمل فيه الطبقة العشبية وأوراق الأشجار التي تقدم مرعى معلقا؛ مورد للخشب كمصدر للطاقة ومواد البناء؛ مورد لاستخراج زيت الأركان الذي ظل ولا يزال يدخل في منظومة التغذية المحلية منذ زمن بعيد...

خريطة رقم 2: تطور توزيع الكثافات السكانية بين سنتي 1982 و2014

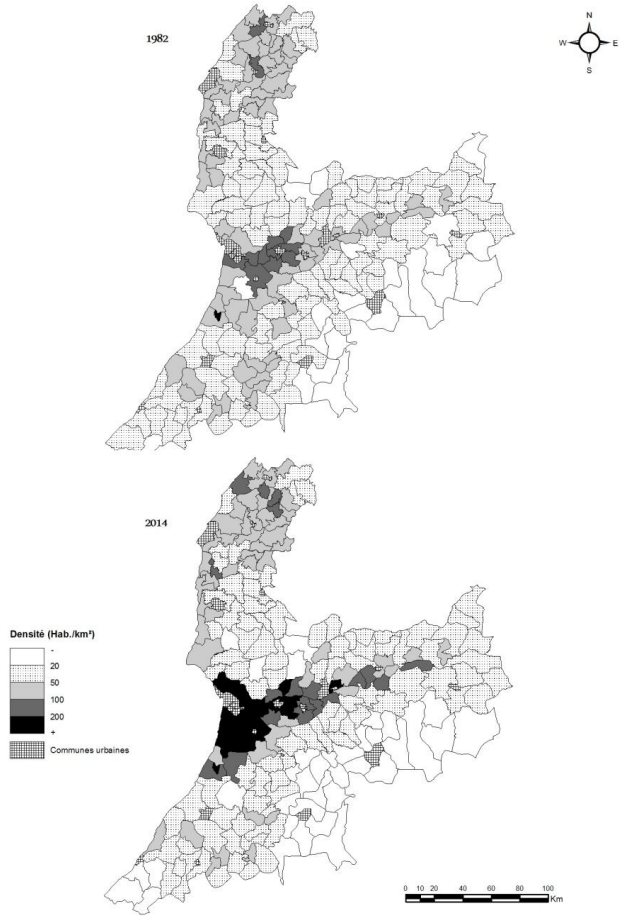

مصدر المعطيات: المندوبية السامية للإحصاء: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 1982 و2014

دينامية بيئية بطيئة بنزعة تراجعية

بحكم أن أركان هو عبارة عن نبات مستوطن في بيئة هي غير بيئته المدارية الأصلية، فإن تطوره يسجل وثيرة نمو بطيئة بشكل عام، مع ظهور نزعة تراجعية مرتبطة بنوع من الصعوبات في العمليات المسؤولة عن تخليف عناصره. وتتضافر العوامل الطبيعية مع الضغوطات البشرية المتزايدة لتحول دون ظهور ونمو عناصر شجرية أو شجيرية جديدة. ويعبر عن هذه النزعة التراجعية بتقلص المساحة الفعلية للمجال الحرجي، وبتخفيف واضح في كثافة ونسبة التغطية والحجم النباتي.

تتمثل عوامل التدهور الطبيعية في المناخ المتميز بقحولة مزدوجة: طول مدة الفصل الجاف التي قد تدوم أكثر من ثمانية أشهر، وتقلص عدد الايام الممطرة إلى ما دون 25 يوم في السنة كمعدل، وتردد ظاهرة الجفاف التي قد تمتد لسنوات متتالية. ويساهم نظام التعرية المحلي بقسط كبير في هذا التدهور نظرا لتأثر الغطاء الترابي بعوامل التعرية المائية والريحية.

إن نظام الاستعمال التقليدي الأصلي الذي يحقق نوعا من التوازن بين الموارد المتوفرة وتغيراتها وبين الضغط البشري، قد عرف خلخلة عميقة مع دخول الاستعمار الفرنسي-الاسباني الذي كان سببا في توسيع انفتاح المنطقة والوطن عموما على الخارج، وبالتالي ترسيخ اقتصاد السوق، فأرتفع الطلب على الموارد وأخذت وثيرة تراجع منظومة أركان في التعاظم.

فزيادة على الحاجيات الأصلية المذكورة، ظهرت حاجيات جديدة تمثلت على الخصوص في الطلب على العقار والطاقة لتوسع واشتغال الأنسجة الحضرية، ولتوسع شبكات الطرق والنقل والاتصال؛ وفي نفس الوقت على المياه السطحية والجوفية لري الزراعات الجديدة واشتغال القطاعين الصناعي والسياحي الموجهين لتغطية حاجيات الأسواق الدولية.

وقد ترجمت هذه الضغوطات المتنوعة المصادر إلى تخفيف متواصل لكثافة الكتل الحرجية، وتذهب بعض التقديرات إلى أنه تم فقدان أكثر من 44% من كثافته الأصلية ببعض المناطق، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1970 وسنة 2007 (Polain de Waroux Y., p. 23.).

3.محاولات الحماية والتنمية المحلية

وعيا منها بهشاشة المنظومة البيئية لأركان، وفي سبيل حفظ التوازن بين الموارد والطلب عليها، وضعت التنظيمات القبلية منذ القديم تشريعات وأعراف ضابطة للاستغلال الجماعي والفردي للمجال الغابوي، وتعزز هذا المنحى مع تبني تشريع غابوي خاص من قبل السلطات العمومية المركزية الوصية مع مطلع القرن الماضي (Chamikh A., 2016.).

فزيادة على التنظيمات العرفية الجارية المؤسسة من قبل السكان، عملت سلطات الحماية الفرنسية انطلاقا من السنوات الاولى من تواجدها بالمغرب، وبناء على تجربتها السابقة ببعض بلاد المغرب العربي، على وضع تشريع يعطي ملكية المجالات الغابوية للدولة بشكل عام. وحظي مجال أركان باستثناء خاص، إذ أن المشرع اعترف للسكان المستقرين داخل هذا المجال الحرجي بحقوق الانتفاع. وتتمثل هذه الحقوق القابلة للتفويت في الرعي وزراعة التربة والتحطيب وجمع الثمار، وذلك من دون تعارض مع التنظيمات العرفية التقليدية المتداولة بين السكان المعنيين.

إن هذا التشريع المبكر وإن نجح في صيانة الملكية العمومية للمجال الغابوي ومنع تشتته بين الملاك الخواص، فإنه لم يستطع توقيف التراجع المتواصل المذكور للمجال الغابوي من حيث المساحة والكثافة. إن تاريخ تنمية المجال الغابوي لأركان حافل بالتجارب التي ظلت تتأرجح بين الصرامة في حماية الغابة بزجر الجانحين المخالفين للتشريعات الجاري بها العمل، وبين محاولة تحسين دخل السكان بالوسط الريفي، وتطوير نمط عيشهم، وثنيهم عن الضغط على الموارد الغابوية. غير أن إدراج مجال انتشار أركان كمحمية ضمن برنامج اليونسكو لشبكة "محميات المجال الحيوي"، شكل حدثا مهما وفرصة سانحة للتوفيق بين حماية بيئة أركان وتنميته، وذلك عبر مجموعة من العمليات منها تثمين موارد شجرة أركان كمنتوجات محلية والرفع من قيمتها المضافة.

4.سلسلة زيت أركان رافعة لتقوية دور المرأة الريفية في حماية وصون منظومة أركان"محمية المحيط الحيوي لأركان"

إن شبكة "محميات المحيط الحيوي" التي تتبناها اليونسكو عبر برنامجها "الإنسان والمحيط الحيوي"، تنبني على فكرة ومفهوم التوفيق بين جهود حماية البيئة ومحاولات تحقيق التنمية المحلية، مع تفضيل استعمال أدوات ضمان مشاركة السكان المعنيين. وقد توفقت الحكومة المغربية منذ 1998 في إقناع اليونسكو لتعطي لمجال انتشار أركان إطار "محمية للمحيط الحيوي"، وذلك بناء على مجموعة من العناصر، أهمها كون شجرة أركان تشكل نبتة مستوطنة تحتاج للحماية والصيانة كتراث طبيعي وكحضارة إنسانية، تعطي مثالا حيا على الصيغ التي ابتكرها الانسان من أجل حفظ التوازن بين دينامية البيئة والضغط البشري المرتبط بتضخم حاجيات التنمية.

وفي سبيل تحقيق الاهداف العامة والخاصة للبرنامج، تم وضع "مخطط إطار لمحمية المحيط الحيوي لأركان" حدد عددا من مسالك التدخل الموجهة للقيام بالأدوار والوظائف المنوطة بهذه المحمية. واليوم، بعد مرور 20 سنة عن الإعلان عن هذه المحمية، يبدو أن عملية التدخل الأبرز التي أحدثت تحولا واضحا داخل منظومة أركان تبقى هي سلسلة انتاج وتسويق زيت أركان التي تدخل في سياق محور تنمية تسويق المنتوجات المحلية والتنظيم الذاتي للسكان (Haut-Commissariat aux Eaux et Forêts et Lutte contre la Désertification, 1998-2002.).

زيت أركان، مادة مغذية بفضائل علاجية

يعتبر زيت شجرة أركان من الموارد المحلية الأكثر استعمالا محليا والأكثر شيوعا بين المغاربة، غير أن صيته والاقبال عليه صار اليوم عالميا وبشكل أصبح معه من الصعب الاستجابة للطلب المتزايد عليه كمنتوج حرجي طبيعي. يتميز زيت أركان بخاصيات غذائية وفضائل علاجية، يمكن الوقوف عليها من خلال اللوائح الطويلة للأعمال العلمية المنشورة في هذا الباب (Charouf Z. et al., 2008, p. 171). فمنذ القديم وهو يستعمل في تحضير الوصفات الغذائية المتنوعة، وبالتالي فإنه يجد له مكانا رئيسيا ضمن لائحة المواد المستعملة في المطبخ المحلي.

وقد أظهرت التحليلات المختبرية المتواصلة أن فوائد زيت أركان الغذائية والعلاجية والوقائية من بعض الأمراض متعددة وأن لائحتها لا تزال مفتوحة أمام الاستكشاف العلمي، مما جعل مختبرات عالمية في مجال الصيدلة والتجميل والمكملات الغذائية تعمل بجد على إدخاله في منتجاتها وفي استراتيجيات التسويق لديها.

سلسلة زيت أركان، من الانتاج الأسري إلى التصنيع

زيت أركان، منتوج أسري تتحمل المرأة أعباء استخراجه

قبل ان يبلغ نقطة الاستهلاك، يمر زيت اركان عبر مراحل من العمل المضني تتحمل المرأة عبئه الأعظم داخل البيت وخارجه، وتتابع هذه المراحل على النحو التالي:

–**جمع ثمار أركان**: بعدما تنضج ثمار أركان، تعطى الإشارة للجميع من أجل الشروع في جمعها من قبل ذوي الحقوق بالحقول الخاصة والغابات الجماعية، ويساهم في هذه العملية كل أفراد الأسرة أو العائلة الواحدة، ليتم حملها إلى البيت من أجل تخزينها واستعمالها لاستخراج زيت أركان تدريجيا حسب الحاجة إلى ذلك؛

–**استخراج زيت أركان**: هي مرحلة معقدة تتطلب تكسير القشرة الخارجية الصلبة لثمرة أركان من قبل النساء فرادى أو جماعات باستعمال الحجارة، وذلك من أجل استخراج نواة داخلية تشبه نواة اللوز. فاستخراج كلوغرام واحد من الأنوية قد يتطلب يوما كاملا من العمل للفرد الواحد. وفي مرحلة موالية يتم تحميص الأنوية على نار هادئة قبل طحنها بالرحى الحجرية، ثم يتم المرور إلى الضغط عليها باليدين لاستخراج الزيت الذي يصبح عندها قابلا للاستهلاك. ولاستخراج لتر واحد من الزيت يلزم التوفر على 2 إلى 2،5 كلوغرام من الأنوية (تزنين)، وهو ما يعادل 30 كلوغرام من ثمرات أركان الناضجة (أفياش) حسب التحريات الميدانية؛

–**تسويق زيت أركان**: كان انتاج زيت أركان موجه في الغالب إلى الاستهلاك الأسري، بحيث لا يتم اللجوء إلى بيع بعض الكميات إلا بشكل اضطراري للحصول على المال الذي يصرف في اقتناء بعض المواد التموينية من الأسواق الأسبوعية. وكان في الغالب الزوج أو أحد الأقرباء من يتكفل بالبيع بمقابل لا يرقى إلى مستوى الجهد المبذول في عملية الانتاج. وقد لا تحصل المرأة صاحبة هذا المنتوج على هذا المقابل مهما هزل في غالب الأحيان.

تبرز هذه المراحل من جانب، درجة الكد العالية المبذولة مقابل القيمة المضافة المحصل عليها، وهي قيمة لا ولن تساعد الأسر وخاصة النساء على الخروج من الفقر والتهميش، ومن جانب آخر فإن التثمين الهزيل لشجرة أركان لا يمكنها من تحقيق مساهمة مهمة في تشكيل دخل الأسر والأفراد، مما يجعلها عرضة للإهمال واللامبالاة في مواجهة كل أشكال التدهور والتراجع.

محاولا ت ونتائج عصرنة سلسلة الانتاج

انطلاقا من هذا الواقع الصعب ترسخت لدى الفاعلين التنمويين المحليين –كما نص على ذلك "المخطط الإطار المذكور"- أن مسألة حماية وصيانة هذه الشجرة من الممكن أن تتحقق عن طريق تثمين مواردها التي يوجد على رأسها زيت أركان، وعبر إشراك السكان المعنيين وعلى رأسهم النساء اللائي يجب إخراجهن من أوضاع الفقر والأمية والتهميش.

فمنذ مرحلة الإعداد لملف الاعتراف بمجال انتشار أركان كمحمية للمحيط الحيوي ، جعلت سلطة الوصاية ممثلة في إدارة المياه والغابات ومحاربة التصحر من زيت أركان المنتوج المحلي الأبرز للترويج الدولي للمحمية ولتثمين مواردها، وكمدخل لتنظيم النساء وتغيير وضعيتهن بالوسط الريفي. وكانت نقطة الانطلاقة من "مشروع المحافظة على مجال أركان وتنميته" بمؤازرة التعاون الألماني خلال الفترة 1998-2002 (Haut-Commissariat des Eaux des Forets et Lutte contre la Désertification, 1998-2002) ، الذي ربط التثمين الجيد لزيت أركان بالتسويق والتصدير، مع العلم أن التصدير يتطلب تطويرا جذريا لمسلسل الانتاج التقليدي وجعله يستجيب لمواصفات الدخول للأسواق العالمية. وقد تطلب ذلك إدخال مجموعة من التحسينات في مسلسل الانتاج، باستعمال آلات مبتكرة مع استخراج مركز زيت أركان بجودة عالية.

لقد انطلق المسلسل ببطء شديد في بداية الأمر، وبخطوات بسيطة لكنها كانت حاسمة. لقد تم التركيز في البداية على تجميع النساء في إطار جمعيات فتعاونيات ثم اتحادات للتعاونيات ومجموعات ذات نفع اقتصادي وذلك قبل الوصول إلى تأسيس "الجمعية الوطنية لتعاونيات أركان". إن الوصول إلى هذا الوضع الجديد لم يكن بالأمر اليسير لأنه تطلب إقناع الأزواج وأولياء الأمر قبل المرور إلى استخراج وثائق هوية للمتعاونات. وبعد تأسيس التجمعات لم يكن من السهل الحصول على المادة الأولية، وتجاوز صعوبات التسويق، وخاصة انتظار عملية بيع المنتوج التي قد تأخذ وقت طويلا قبل تحصيل مقابله، مع العلم أن النساء والأسر قد تعودوا على التحصيل المباشر بالأسواق المحلية مهما هزل الثمن.

مع مرور الوقت وتراكم التجربة، بدأت تتبدد حدة مقاومة التغيير وأضحت وثيرة تأسيس تعاونيات زيت أركان من قبل النساء تتضاعف، ودخلت الدواوير والجماعات المحلية في نوع من التنافس في خلق التعاونيات النسائية. وحدث أن تزامن هذا التسابق مع فورة العمل الجمعوي بالوسط الريفي بمنطقة سوس الذي ساندته الحكومات المتتالية لتسهيل المشاركة في مجهود رفع مستوى التجهيزات والربط بشبكات الطرق والكهرباء والماء، مما سهل محاولات التأسيس. وللاستدلال على هذا التحول يمكن تتبع عدد الجمعيات أو التعاونيات النسائية لزيت أركان – كما تدل على ذلك معطيات مكتب تنمية التعاون - الذي انتقل من تعاونية واحدة سنة 1996 إلى أزيد من 300 تعاونية سنة 2017، وذلك بوثيرة معدل 20 تعاونية في السنة (شكل رقم 1)، مع تركز هذه المؤسسات عند مجالات اركان الأكثر كثافة.

وفي الواقع فإن وثيرة تزايد عدد التعاونيات ما هو إلا تعبير عن "النجاح" الذي بدأ يعرفه ترويج زيت أركان ومشتقاته، ففي غياب المعطيات عن التوزيع في السوق الداخلي، فإن التصدير نحو الخارج – كما تدل على ذلك معطيات المؤسسة المستقلة لتنسيق ومراقبة الصادرات - أخذ يعرف نموا مضطردا (شكل رقم 2). وقد كلل هذا "النجاح" بتثمين جيد للزيت كمورد من موارد شجرة أركان، إذ صار معدل ثمن بيعه حاليا بالسوق يتجاوز 200 درهم/لتر (حوالي 20 دولار) بعدما لم يكن يتجاوز 50 درهم/لتر (حوالي 5 دولارات) عند تسعينات القرن الماضي، مما كان له آثار ايجابية متعددة على المرأة وعلى الأسر بالوسط الريفي: رفع الدخل، رفع مستوى التعلم والتكوين والوعي لدى النساء، الدخول في القيام بأنشطة جديدة مدرة للدخل، المساهمة في إنجاز مشاريع جماعية لتحسين مستوى العيش والخدمات المتنوعة.

شكل رقم 1: تطور عدد تعاونيات زيت أركان النسائية 1996-2017

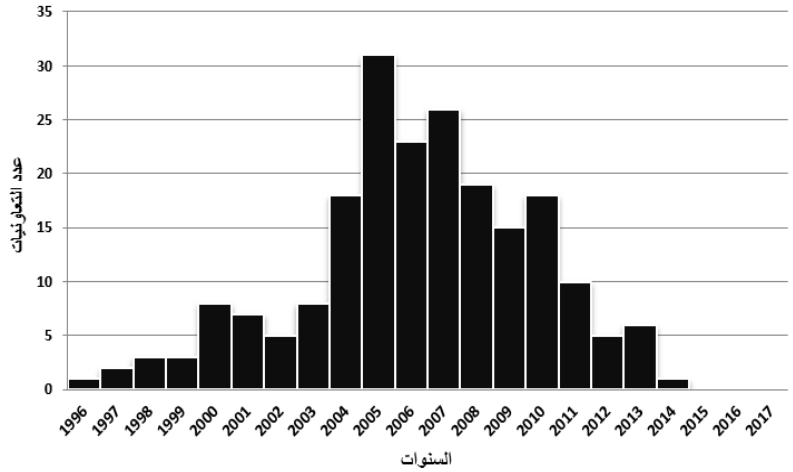

مصدر المعطيات :مكتب تنمية التعاون، أكادير، المغرب.

شكل رقم 2: تطور تصدير زيت أركان 2000-2016

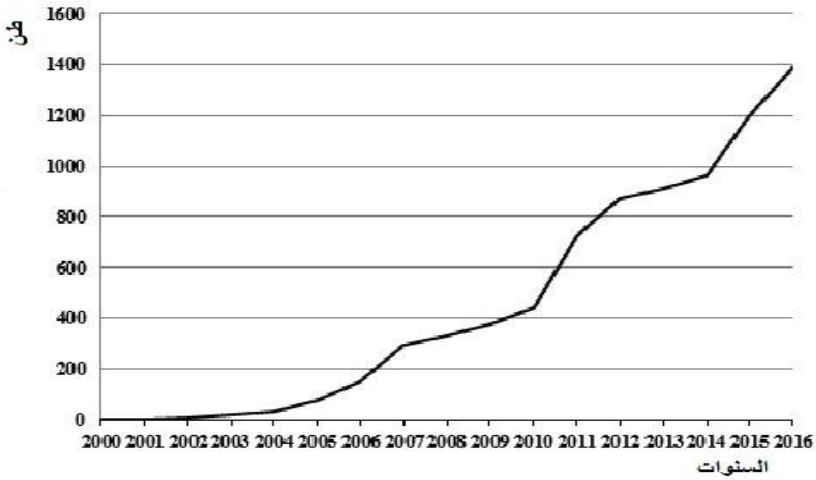

مصدر المعطيات: المؤسسة المستقلة لتنسيق ومراقبة الصادرات

النزعة الحالية وآفاق المستقبل

حاليا، إن ما تم تحقيقه من "نجاح" خلال هذه المدة القصيرة، بدأ يطرح أسئلة حول مدى تحقيق تثمين زيت أركان لأهداف "محمية المحيط الحيوي لأركان" فيما يتعلق برفع مستوى دخل الأسر عموما وتحسين وضع نساء الأرياف بشكل خاص؟ ومدى التقائية هذا الطموح بحماية المنظومة أركان الحرجية من التدهور؟

ويكمن مصدر هذه الطروحات في كون تحسين الترويج لزيت أركان، انتهى برفع الطلب العالمي عليه، فأصبح يخضع لآليات اقتصاد السوق الدولية المبنية على توازن العرض والطلب. وبذلك تقلصت بشكل قوي هوامش الفرص الكافية لإرساء تجارة عادلة في سياق اقتصاد اجتماعي، تضمن حصول أصحاب المنتوج الأصليين من ذوي الحقوق على القسط الأوفر من فائض القيمة، وتوفر سياقا ملائما لدخول منظومة أركان الحرجية في دينامية نمو إيجابية.

فمع مرور الوقت بدأت سلسلة زيت أركان في التغير بالتدريج ، إلى أن وصلت إلى درجة عالية من التعقد والتعدد في الفاعلين وتشابك مستويات تدخلاتهم، مع تباين واسع في توزيع نسب فائض قيمة هذه السلسلة. ويمكن رصد هذه التحولات من خلال المظاهر التالية:

–احتدام التنافس حول اقتناء ثمار أركان كمادة أولية في البداية بين التعاونيات النسائية، وزادت حدة التنافس أكثر مع ظهور تنظيمات جديدة أو شركات خاصة أدخلت زيت أركان ضمن لائحة عرضها الانتاجي داخل حدود مجال محمية أركان وخارجها، وأيضا خارج المغرب. وبالطبع فإن هذا الاحتكار أصبح يتجاوز المادة الأولية ليشمل البحث عن التغطية الأكبر لطلب الأسواق الوطنية والدولية؛

–بالطبع، كنتيجة حتمية لهذه النزعة، عرفت السلسلة الانتاجية نوعا من التجزؤ إلى قطاعات ثانوية متخصصة في القطاعات التالية: جمع الثمار، ونقلها، وكسر ثمرة أركان الصلبة يدويا، وبيع لوزة أركان، واستخراج الزيت تقليديا وصناعيا، والتعليب، وصناعة المواد الصيدلية والمكملات الغذائية، والتسويق والتوزيع... مع البحث عن التحكم في السلسلة القيمية الأكثر مردودية. ومعنى هذا أن فائض قيمة زيت أركان صار يعرف تشتتا قويا يهدد بضياع قسط وفير من فائض القيمة والاستفادة منه بعيدا خارج المنطقة وسكانها؛

–من جهة أخرى، فإن آفاق الربح الواعدة وصعوبات التوفر على الاستثمارات الكافية لتطوير تقنيات الانتاج لدى التعاونيات، جعلت القطاع يعرف دخولا تدريجيا للمقاولات الخاصة. وحسب التحريات الميدانية الأولية. يتبين أن المؤسسين الرئيسيين لهذه المقاولات هم من بعض رؤساء/رئيسات التعاونيات النسائية أو منخرطها أو نشطاء المجتمع المدني الذين تراكمت لهم الخبرة داخل القطاع، وأيضا من المستثمرين في القطاع الصناعي. وقد أضحى لربما القطاع الخاص - المنظم اليوم في إطار "الجمعية المغربية للشركات المنتجة لأركان"- يتحكم في نسبة تفوق 60% من صادرات الزيت (معطيات المؤسسة المستقلة لتنسيق ومراقبة الصادرات)؛ في حين تراجع رصيد التعاونيات إلى مستوى جد متدني. بل أن هناك تعاونيات نسوية تخلت عن استخراج وتسويق الزيت وتحولت منخرطاتها الى التخصص في التكسير اليدوي لثمار أركان؛

–إن هذا المشهد الجديد يجعل الملاحظين يطرحون تساؤلا عريضا حول مستقبل المنظومة البيئية لأركان؟ فبعدما ظلت هذه المنظومة تعاني من ضغط بشري داخلي يساهم بشكل قوي في تراجعها، فإن خطر تدهورها أصبح أكثر حضورا اليوم بعدما صارت مدعوة لسد حاجيات سوق دولية شرهة تجعل تمارها تقطف قبل نضجها ولا تترك أي حظ لنمو نبتات جديدة. فبعدما كان حجم الصادرات لا يتجاوز 2 طن سنة 2000 كما أسلفنا، فقد بلغ حوالي 1387 طن سنة 2018، مع العلم أن متوسط حجم الانتاج السنوي هو في حدود 4000 طن (Jadaoui M., 2017.)؛

–وعلى صعيد آخر، أمام توسع قوة الشركات الخاصة الوطنية والدولية المستقرة خارج مجال انتشار أركان وبالوسط الحضري، بدأ وضع المرأة الريفية يتحول تدريجيا من منخرطة ومساهمة في تعاونيات انتاج وتسويق زيت أركان إلى مجرد أجيرة تسوق عملها اليدوي المتمثل في جمع وتكسير حبات الأركان، مع استغلال واسع لصورتها كعلامة رمزية ودعاية لتجارة "غير العادلة" في واقع الأمر؛

–أمام اختلاط مكونات هذا المشهد، ظهرت محاولات من أجل احتواء الوضع لتجنب ضياع هذا المنتوج المحلي الواعد، توجت بخلق بنية رسمية للمساندة تتمثل في "الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر أركان"، وبالإعلان عن "المؤشر الجغرافي المحمي لزيت أركان"[1] لتحديد المنشأ وحماية المنتوج من التزوير، وببروز تنظيمات مهنية جديدة على شكل جمعيات أو فيدراليات لذوي الحقوق، والمحولين الصناعيين، والتجار...غير أن التساؤل يبقى مطروحا حول قدرة مختلف هده التنظيمات –وخاصة التعاونيات النسائية الهشة - على المقاومة والاستمرار خارج منطق اقتصاد السوق السائدة.

[1] - "البيان الجغرافي المحمي" هو من بين العلامات المميزة للمنشأ التي تهدف إلى تثمين بعض المنتوجات الفلاحية المرتبطة بمجالات ذات خصوصيات ثقافية وإيكولوجية، وقد وضع المغرب قانونا خاصا بهذه العلامات، وهو القانون 06.25 الصادر في 23 مايو 2008.

خلاصة واستنتاج

هكذا يتبين أن خطوة حماية وصون منظومة أركان من خلال تثمين زيتها كمنتوج محلي وبمشاركة نساءها، شكلت بالفعل مسلكا في اتجاه تحقيق التنمية المحلية عبر الاقتصاد الاجتماعي والتجارة العادلة. لقد أعطت هذه الخطوة، التي استفادت من دعم مبادرات متعددة وطنية ودولية، نتائج إيجابية ساهمت في تحسين وضع النساء داخل المجتمع، ورفعت دخل الأسر المعوزة، وفي نفس الوقت رفع قيمة شجرة أركان التي بدأ الجميع يفكر ليس فقط في حمايتها وإنما في سبل توسيع انتشارها.

غير أنه اليوم بسبب الانزلاق من العمل التعاوني إلى المقاولات ذات القدرة العالية على الاستثمار، فإن النجاح المحقق صار مهددا بتركز فائض القيمة المحقق في يد عدد قليل من الفاعلين في القطاع الخاص ببعده الوطني والدولي. وبالطبع مع هذه النزعة بدأت تظهر ممارسات تتنافى مع الممارسات الجيدة الرامية لحماية وصون المنظومة الحرجية لأركان أمام مسلسل التدهور الذي قد يأخذ منحى لا رجوعيا.

وعليه فإن على مؤسسات الوصاية بعدما تدخلت بخلق الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجرة أركان، ان تدعم أمر حماية وصيانة منظومة أركان الحرجية بمخططات استراتيجية، ولاتباع كل السبل القادرة على تعزيز حماية شجرة أركان وأهلها عبر كل توصيات مخطط الإطار لمحمية المحيط الحيوي من دون تردد، وخصوصا المرور إلى تنفيذ تنطيق هذه المحمية كما تم تصوره حول مجموعة من الوحدات المجالية المركزية، لأن في ذلك ربح للمنطقة وللمغرب ولباقي المجتمع الدولي.

البيبليوغرافيا

AGENCE NATIONALE POUR LE DEVELOPPEMENT DES ZONES OASIENNES ET DE L'ARGANIER. https://bit.ly/2EEptJE

BLEROT P. & al. (1999), *Le grand livre de la forêt marocaine*. Ed. Madraga, 280 p.

CHAMIKH A. (2016), *La gestion de l'espace arganeraie, entre droit coutumier et droit domanial*. Thèse de Doctorat, Option Géographie, Université Mohamed V, Rabat, 240 p.

CHAROUF Z & al. (2008), « Intérêts nutritionnels et thérapeutiques de l'Arganier », in *Atlas de l'Arganier et de l'Arganeraie*, p.p. 171-175.

ENCYCLOPÆDIAUNIVERSALIS [en ligne] : *Sapotacées et Ebénales*. https://bit.ly/2TyDtOD

HAUT-COMMISSARIAT AUX EAUX ET FORÊTS ET LUTTE CONTRE LA DÉSERTIFICATION, *Réserves de Biosphère : l'Arganeraie***.** https://bit.ly/2C68Iqx

HAUT-COMMISSARIAT DES EAUX DES FORETS ET LUTTE CONTRE LA DÉSERTIFICATION (1998-2002) : Etude du Plan cadre de la Réserve de la Biosphère de l'Arganeraie.

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN (2014), *Recensement Général de la Population et de l'Habitat*. Rabat. https://bit.ly/2UiDyDf

JADAOUI M. & al. (Sous presse), Système d'acteurs et gouvernance de la filière « huile d'argane » in Colloque international en hommage au Professeur Mohamed AIT HAMZA : *Transformations et formes d'adaptation dans les espaces ruraux.* Rabat, 23 -24 novembre 2017.

MHIRIT O. & al. (2012), « Les écosystèmes forestiers et péri-forestiers : Situation, enjeux et perspectives pour 2025 », in Rapport sur « *50 ans de développement humain au Maroc et perspectives pour 2025* ». p.p. 393- 483. Vu le 01/02/2019 sur : https://bit.ly/2IREVaI

POLAIN DE WAROUX (de) Y. (2011), « La dégradation de l'arganeraie et ses causes dans la Province de Taroudant », in *Actes du Premier Congrès International de l'Arganier*, Agadir 15 - 17 Décembre, p.p. 23-31

التدبير الترابي عبر الاستثناء العمراني بين الفرص والمخاطر حالة المنصورية بالساحل الأطلنتي

المصطفى ندراوي، محمد أنفلوس وياسين مخليصي
جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، مختبر ديناميات المجالات و المجتمعات

مقدمة

يبقى مجال التعمير محط اهتمام الكثيرين نظرا لارتباطه المباشر بحياة الأفراد، وازداد الاهتمام به أكثر في ظل تحول الثقل الديمغرافي من البوادي نحو المدن مطلع الألفية الثالثة خصوصا بدول الجنوب، فكان من الطبيعي أن تتعدد القوانين المنظمة له وأن تختلف من دول إلى أخرى، تبعا لخصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية. والمغرب من البلدان التي راكمت تجربة محترمة رغم عديد الملاحظات السلبية. ويبقى أهم نص تشريعي القانون رقم 12.90، الذي تفرعت عنه مجموعة من الوثائق التعميرية التنظيمية والتوقعية، غير أن جزء من هذه الوثائق يطبعه نوع من البطء في الإنجاز والمساطر الإدارية المعقدة نسبيا والمتشددة في أحيان أخرى، مما يضيع على بعض المناطق فرصا استثمارية تكون في بعض الأحيان قادرة على تحريك الجمود الاستثماري وخلق فرص تشغيل مهمة.

لتجاوز هذه الوضعية تم إصدار دوريات للاستثناء العمراني لضمان انسيابية الحركة التعميرية وتحاشي طابع الركود، فبدأ الاعتماد عليها داخل العديد من المجالات الترابية، خصوصا تلك التي لم تتم تغطيتها بوثيقة للتعمير بعد. كما أتاحت هذه الدوريات إمكانية الاعتماد عليها عوض وثائق التعمير شرط جلب المنفعة العامة لا سيما الجانب الاستثماري.

في ظل الاعتماد المتكرر عليها داخل المجالات الترابية المغربية، أصبحت هذه الدورية التي تعطل بعض وثائق التعمير وتحل محلها في إطار الممارسة التنظيمية هي الأساس فأصبح وضع تقييم لها أمرا أساسيا لرصد الفرص التنموية التي تأتي بها وأيضا مخلفاتها السلبية إن وجدت على الجانب العمراني. وسنعمل من خلال هذه الورقة البحثية على دراسة حالة المنصورية بالساحل الأطلنتي التي استفحل فيها الاستثناء العمراني بعد ترقيتها إداريا من جماعة قروية إلى حضرية متم دجنبر 2008.

- **الإشكالية**

يمكن أن نصوغ إشكالية مقالنا عبر وضع سؤالين مركزيين هل يمكننا حصر دورية الاستثناء العمراني في إطارها الطبيعي كأداة للاستجابة للمستجدات المتعلقة بالاستثمار والسكن إضافة إلى السياحة والصناعة وخلق تدبير ترابي متكامل الأركان **(الفرص التنموية)**؟ أم أنها وسيلة يستغلها الفاعلون في المشهد العمراني للانفلات مما تفرضه وثائق التعمير من قيود وتزيد من الفوضى المجالية **(المخاطر)**؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى عدة تساؤلات لعل أبرزها: ما سياق التاريخي لهذه الدوريات الوزارية وكيف يمكن تعريفها؟ وماهي أهدافها؟ وهل يمكن حصر الدورية في الجانب الإيجابي أم السلبي أم هما معا؟

- **المنهج المتبع**

تم الاعتماد على المنهج الجغرافي في إنجاز المقال عبر وصف ظاهرة الاستثناء العمراني وتفسير الآليات المتحكمة فيها، وصولا إلى التعميم الجغرافي، وأيضا الانطلاق من ما هو خاص إلى ما هو عام أي الاعتماد على المنهج الاستقرائي عبر دراسة حالة للوصول إلى ما هو عام. كما تم الاطلاع على المصادر والمراجع بعض الدراسات التي تناولت الموضوع من قريب أو بعيد، إضافة إلى إجراء مقابلات مع الكاتب العام ورئيس قسم التعمير بالمنصورية لفهم حيثيات هذا الموضوع في إطارFocus Group، والقيام بخرجات ميدانية لضبط الامتداد الجغرافي لمنطقة البحث، مع أخذ صور فوتوغرافية لمنطقة البحث للتعرف على المنطقة التي تشهد تحولات مجالية متسارعة.

1- تعريف الاستثناء العمراني وسياقه التاريخي

1.1- تعريف الاستثناء في مجال التعمير

يقصد به إخراج الشيء من قاعدة عامة[1]، كما يعرف اصطلاحا على أنه هو المخالفة أو الخروج عن القانون أو التعاقد. ولغويا إخراج الشيء من الشيء ولولا الإخراج لوجب دخوله فيه وهذا يتناول المتصل حقيقة وحكما ويتناول المنفصل حكما فقط.

[1] جبران مسعود (2011)، رائد الطلاب المصور، دار العلم للملايين، لبنان، ص 11.

وقانونا يقصد به استثناء ينص عليه قانون يسمى استثنائيا يستبعد القانون السابق ولا يلغيه بشكل دائم أو مؤقت، في مجال معين وهو حالة مستبعدة من التطبيق العادي لقاعدة بمفعول تدبير غير مألوف للاستثناء، وبهذا المعنى يتعارض الاستثناء مع القاعدة ويفشلها لأنه إذن استثنائي يكون بترخيص خاص أو إعفاء فردي تمنحه القاعدة بناء على الطلب في حالة خاصة[2].

2.1- السياق التاريخي لدوريات الاستثناءات العمرانية منذ سنة 1999

أصدرت السلطات المغربية المتمثلة في الوزارة الأولى والوزارة الوصية على قطاع التعمير والسكنى عدة دوريات تهم الاستثناءات العمرانية، كما أصدرت دوريات بقرار وزاري واحد، في محاولة لتجاوز المشاكل التي عرفها القطاع العمراني ببلادنا، ومن أبرز هذه الدوريات التي صدرت بموجب قرار وزاري:

-دورية الوزير الأول رقم 254 بتاريخ 12 فبراير 1999؛

-دورية وزارية مشتركة بين وزارة السكنى ووزارة الداخلية رقم 622 بتاريخ 08 ماي 2001؛

-دورية مشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة التعمير والسكنى رقم 3020/27 بتاريخ 04 مارس 2003[3]، والتي تقضي باعتماد المرونة في التعامل مع وثائق التعمير، وقد جاء في دورية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير رقم 6690 بتاريخ 2 مايو 2003 الموجهة إلى السيدات والسادة مديري الوكالات الحضرية والمكلفين بالخلايا الإدارية الجهوية للتعمير والهندسة المعمارية ضرورة اعتماد المرونة والعدالة العقارية في وثائق التعمير؛

- الدورية رقم 10098/ 31سنة 2010؛

- الدورية عدد 16079 الصادرة بتاريخ 5 أكتوبر 2012 التي أضافت وهي والدورية الصادرة في سنة 2010 أحقية التظلم لواضع المشروع[4]، وعدم ربطه بتاريخ محدد.

3.1- تعريف دورية الاستثناءات العمرانية وإطارها القانوني

تعرف دورية الاستثناء العمراني على أنها دورية وزارية تهدف إلى تحريك العقار نتيجة الركود التي شهده بداية القرن 21م، عبر عدم التقيد بما تنص عليه وثائق التعمير لخلق دينامية يتم من خلالها تجاوز مرحلة الجمود في القطاع العمراني، وهي صادرة بموجب القرار الوزاري بين وزارة الإسكان ووزارة الداخلية تحت رقم 3020/20 والدوريتين رقم 254 و622 في 08 ماي 2001، وقد عوضت هاتان الدوريتان بالدورية المشتركة رقم 3020/27 الصادرة بتاريخ 4 مارس 2003 عن وزارة الداخلية والوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير[5]، وارتكزت الدورية على نقطتين أساسيتين أول هاته النقط تلك المتعلقة بالمواد 19 و28 و93، فالمادة 19 قد نصت على المرونة اللازمة في تطبيق وثائق التعمير، ونصت المادة 28 في مجملها على تغيير الغرض المخصص لتلك القطعة الأرضية بشكل مؤقت لغير الغرض الذي نص عليه تصميم التهيئة شريطة أن لا يعوق إنجاز التجهيزات المقررة في التصميم، كما تنص المادة 93 من قانون التعمير 12.90، على عدم تقيد مشاريع البناء التي وضعت في مقر مجلس الجماعة للحصول على رخصة البناء بما أتى به قانون التعمير إذا وضعت قبل صدوره. وهذا إن دل على شيء دل أن المشرع المغربي حاول قدر الإمكان بناء ركائز لما يعرف بالاستثناء للاستجابة للتغيرات التي تطرأ في ظل التحولات المتسارعة التي يعيشها المجال الحضري، وهذه المتغيرات ليست وليدة اليوم بل تمتد منذ عهد الحماية الفرنسية، فقد أصدر المشرع آنذاك ظهير 16 أبريل 1914 الذي يعد النواة الأولى للتعمير بالمغرب[6]، واتضح أكثر مع ظهير 30 يوليوز 1952[7]، كأساس تشريعي للتعمير.

2- تتعدد أهداف دورية الاستثناء العمراني بين تجاوز الجمود الاستثماري وحل بعض المشاكل التعميرية

جاء إعمال هذه الدورية لمعالجة بعض جوانب الخلل المسجلة في وثائق التعمير، فهذه الوثائق لم تستطع أن تقوم بدورها في تنظيم العمران في حدود المناطق التي تغطيها تصاميم ومخططات التهيئة، كما لم تتمكن من تنظيم الجانب التعميري الاستثماري، فجاء بعدها الترخيص الاستثنائي للمشاريع الاستثمارية في إطار رؤية شمولية مندمجة لا تمس في العمق مقتضيات التصاميم والمخططات المصادق عليها. الشيء الذي زاد من التعقيدات التي تعرفها هذه الأخيرة أثناء إعدادها وتنفيذها. وحسب ما أحطنا به

---

[2] جيرار كورنو (1418هـ الموافق 1998م)، معجم المصطلحات القانونية، جزء أ.ش، الطبعة الأولى، ص.ص 141-143

[3] دورية وزارية مشتركة بين وزارة الداخلية والوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير بخصوص شروط استفادة المشاريع الاستثمارية من استثناءات في مجال التعمير، 2003

[4] محمد عمري (2013-2014) المنظومة الرقابية في مجال التعمير بالمغرب- دراسة نقدية- أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي/ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة (غير منشور) ص 199.

[5] رضوان العلمي (2014-2015) التعمير والتنمية المجالية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس- الرباط/ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، ص 110

[6] ظهير 16 أبريل 1914 الخاص بتصفيف الأبنية وتوسيع المدن وفي الواجبات المفروضة على الأبنية وما يلحق بها، 1914، ص ص 173-174

[7] ظهير 30 يوليوز 1952 الخاص بالشؤون المعمارية، 1952، ص 6146.

تعرف الدورية على أنها قرار يتخذ من طرف وزراة معينة أو عدة وزارات متداخلة فيما بينها، بهدف حل مشكل معين في قطاع معين، ويمكن أن يكون إصدارها بتوافق مع وزراء من قطاعات مختلفة إذا كانت تتداخل مع القطاع الذي يعملون على تسييره، كما يمكن أن يصدرها الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحاجة. وقد جاء إصدارها بالنظر للفراغ المسجل في قوانين التعمير وضغط الطلبات[8].

واعتبرت الاستثناءات أسلوبا ميسرا ومرنا في تدبير الشأن التعميري بالمغرب، لما تمنحه من تلافي لبعض التعقيدات الإدارية التي يُلزِمُ بها المشرع المغربي الفاعل في القطاع العمراني عامة والمستثمر خاصة، إذ يلزم المستثمر بسلك مجموعة من المساطر الإدارية الطويلة التي تقف عائقا في الكثير من الأحيان أمام فرص استثمارية كبرى نتيجة المدة الزمنية التي تستغرقها فترة الحصول على الموافقة، مما يفوت على مجموعة من المناطق المغربية عدة مشاريع كانت لتعطي حيوية اقتصادية عبر خلق فرص للتشغيل لأبناء تلك المناطق، ولتجاوز هذه العراقيل جاءت الرسالة الملكية الموجهة للسيد الوزير الأول المؤرخة بتاريخ 09 يناير 2002 المتعلقة بشأن التدبير اللامتمركز للاستثمار عبر تسهيل تحقيق المشاريع التي ستكون ذات فائدة على المنطقة، والتي نصت على خلق الشباك الوحيد لتيسير عملية الاستثمار، ويتم التوافق مع صاحب المشروع على جلب منفعة عامة للمنطقة، رغم خلو الدورية من بند يلزم جلب منفعة معينة بشكل إلزامي.

كما أن المرتكز الاقتصادي يظل حاضرا وبقوة بالدورية عبر البحث عن مشاريع مدرة للدخل، لخلق نوع من التوازن بين الجانب العمراني والديمغرافي من جهة والجانب الاقتصادي من جهة أخرى، فالمشاريع العمرانية قادرة على تحريك الدورة الاقتصادية وكسر الجمود التنموي، لكنها لا تعد كافية، فيأتي الدور هنا على المشاريع الاستثمارية القادرة على خلق الثروة، أملا في تجاوز تفعيل الدورية فقط الجانب التعميري الصرف. ويزداد الأمر إلحاحا في ظل توجه الدولة بمختلف أجهزتها، لسياسة اللاتمركز في الجانب الاستثماري، فجاءت دورية الاستثناء كترجمة فعلية لهذا التوجه[9].

وقد صححت هذه الدورية مجموعة من الاختلالات العمرانية، وساهمت في حل مشاكل مرتبطة بالتنطيق Zonage، وحفزت عملية الاستثمار رغم قلتها، كما أسهمت في تجاوز بعض التعقيدات المرتبطة بوثائق التعمير، دون أن ننسى الدور المهم في توفير عرض سكني محترم.

3- مجال البحث: المنصورية مدينة خاضعة لنفوذ الميتروبول الوطني

تتوطن المنصورية بساحل المحيط الأطلنتي بين العاصمتين الاقتصادية والسياسية للبلد، كما تجاور مدينتين ساحليتين مهمتين هما المحمدية وبوزنيقة، ويحدها غربا المحيط الأطلنتي، شمالا بلدية بوزنيقة، جنوبا بلدية المحمدية والجماعة القروية لبني يخلف، وشرقا جماعتي فضالات وعين تيزغة[10]، (الخريطة 1)

تتميز هذه المدينة بموقع جيو-استراتيجي هام سواء على المستوى الجهوي أو الوطني، غير أن هذه الأهمية تشكل مصدرا لبعض النقط الإيجابية، كالمساهمة الإيجابية في تعمير المنطقة، وتزايد عدد المنعشين العقاريين بها وما نتج عن الأمر من دينامية مجالية، أخرجت الجماعة ولو بشكل طفيف من الجمود الذي كانت تعرفه على المستوى العمراني، كما جلب هذا الموقع الجغرافي في نفس الآن حركة تعميرية عنيفة، لم تخدم التوجهات الكبرى على المستوى العمراني في ظل تعدد الأنسجة الحضرية وغياب مركز واحد وواضح للمدينة.

---

[8] حسن فاطمي (2004-2005) التعمير الاستثنائي دراسة مقارنة، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال –الرباط، رسالة لنيل دبلوم الدارسات العليا المعمقة في الحقوق، ص 11.

[9] رضوان العلمي (2014-2015) مرجع سبق ذكره، ص 111.

[10] المملكة المغربية وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة تقرير المندوبية الإقليمية ببنسليمان، 2013، ص 3.

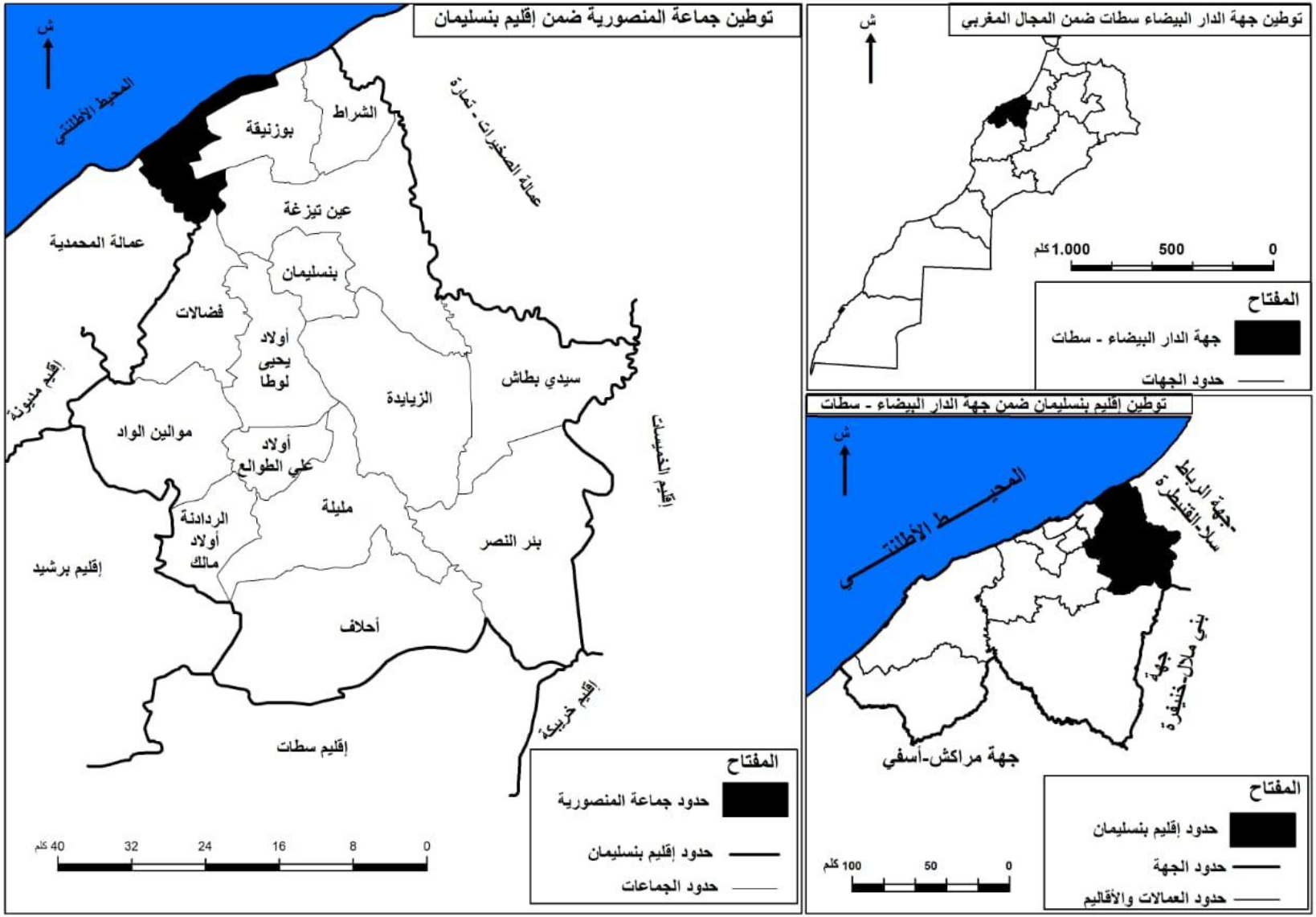

المصدر: استغلال معطيات Wikimapia (2019)على برنامج Arc gis

خدمت هذه الوضعية بالدرجة الأولى الرأسمال المضارب، وضيعت على المدينة نموا طبيعيا ومسترسلا يخدم بالدرجة الأولى الساكنة المحلية التي لازال يحتفظ معظمها بالطابع القروي الذي اعتادوا عليه على مستوى الأنشطة والخدمات.

4- الفرص التنموية والمخاطر التي خلفتها دورية الاستثناء بالمنصورية

1.4- تبقى الفرص التنموية التي تم تحقيقها قليلة مقارنة بما نصت عليه دورية الاستثناء العمراني

إن للتعمير الاستثنائي بعض الجوانب الإيجابية رغم عديد سلبياته، ويبقى من أبرزها حله لبعض الملفات الاستثمارية العالقة، كالذي حدث ما بين سنتي 2004 و2005م بالمنصورية التي عاشت مرحلة انتقالية قبل التقسيم الجهوي الجديد (12 جهة)، حيث أصبحت تابعة للوكالة الحضرية بسطات[1]، بعدما كانت تابعة للوكالة الحضرية للدار البيضاء وذلك في إطار توحيد الانتماء الجغرافي الجهوي للإدارات، فلا يعقل أن تكون كل الإدارات تابعة لجهة الشاوية ورديغة سابقا، وتكون المنصورية والتي كانت جزءا من الامتداد الترابي لجهة الشاوية ورديغة مسيرة من طرف الوكالة الحضرية بالدار البيضاء. هذا الوضع الانتقالي شكل عائقا أمام عدة مشاريع استثمارية وجعلها معلقة، لكن التدبير الاستثنائي من طرف السلطة الوصية ونقصد بها هنا والي الجهة وعامل إقليم بنسليمان حل هاته الملفات العالقة. ولقد ساهم التعمير الاستثنائي على تسوية هذه الملفات الاستثمارية لتفادي مرحلة الفراغ التي ميزت الانتقال في التسيير الإداري، كما أن للتعمير الاستثنائي دور في حل مشكلة السكن الذي يمس الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود وخاصة قاطني دور الصفيح، فيستفيد صاحب مشروع الاستثناء من الزيادة في عدد الطوابق أو تغيير التنطيق من تخصيص إلى آخر حسب الحالة، لكن هذا الجانب الإيجابي من التعمير الاستثنائي لم تتم الاستفادة منه بالمنصورية، فحسب ما تحصلنا عليه من لدن الوكالة الحضرية بالدار البيضاء فإلى حدود سنة 2015 السكن الاجتماعي غير مخطط له بالمنصورية، رغم استفحال السكن العشوائي والهش بالمنطقة، مما يفرض ضرورة تسطير برامج للسكن الاجتماعي، بالموازاة مع المشاريع العمرانية التي يتم الترخيص لها في إطار دورية الاستثناء.

ولهذا النوع من التعمير القدرة على خلق فرص شغل موسمية تعطي للمنطقة دينامية نسبية إبان مرحلة الإنجاز، وأيضا يتم خلق فرص شغل قارة على الرغم من قلتها كأعمال البستنة والحراسة داخل المركبات السكنية التي يتم بناءها، مع الاستفادة من بعض التجهيزات والبنيات التحتية كالذي حدث بعد الترخيص لتجزئة التازية. ورغم الاستهلاك المجالي الكبير في إطار الدورية إلا أنه تم تشييد أبنية بمعايير جيدة، الأمر الذي ساهم في بداية تراجع الأنوية التعميرية غير المهيكلة، خصوصا السكنين الهش والمتستر[2].

2.4- تتعدد المخاطر التدبيرية الناتجة عن التعمير الاستثنائي بالمنصورية

رغم كل ما قيل أعلاه فإن للتعمير الاستثنائي سلبيات عديدة تطغى على جوانبه الإيجابية، فرغم الصبغة القانونية التي يمكن أن يستمدها من الدورية المنظمة لهذه الدورية 3020/27، والتي تمنحه المشروعية القانونية، فإن طرق دراسة الملفات ومتابعتها والمصادقة عليها يبقى أمرا بالغ الصعوبة والتعقيد، لاسيما في المشاريع الكبرى التي يمتلكها أصحاب النفوذ السياسي والمالي، حيث تتم في حالات عديدة الموافقة على بعض المشاريع رغم أنها لا تحمل طابعا تنمويا للمنطقة، مما يجعل البنود المتبعة في المصادقة محط تساؤل وتقييم، في ظل تركيز أغلب المشاريع المنجزة في إطار التدبير الترابي الاستثنائي على بناء ما هو سكني سياحي أكثر من باقي الأنماط التعميرية الأخرى التي يمكن أن تخدم المنطقة.

[1] حسب رئيس القسم التقني بالمنصورية: منذ إنشاء الوكالة الحضرية للدار البيضاء والمجال الترابي للمنصورية تابع لها إلى حدود 2004 لتسير فيما بعد من طرف الوكالة الحضرية بسطات، لكن ستعود مرة أخرى لتسير من طرف الوكالة الحضرية بالدار البيضاء 2005

[2] القسم التقني جماعة المنصورية (2014)

الصورة 1: تجزئة التازية التي استفادت من الاستثناء العمراني

الصورة 2: تجزئة بيفيرلي هاوس لنموذج الشقق الفاخرة عبر التدبير الاستثنائي

المصدر: العمل الميداني (2014)

المبيان 1: نوعية بعض المشاريع الاستثنائية الموضوعة لدى المركز الجهوي للاستثمار للبث فيها ونسبها المئوية من سنة 2007 إلى سنة 2012 بالمنصورية

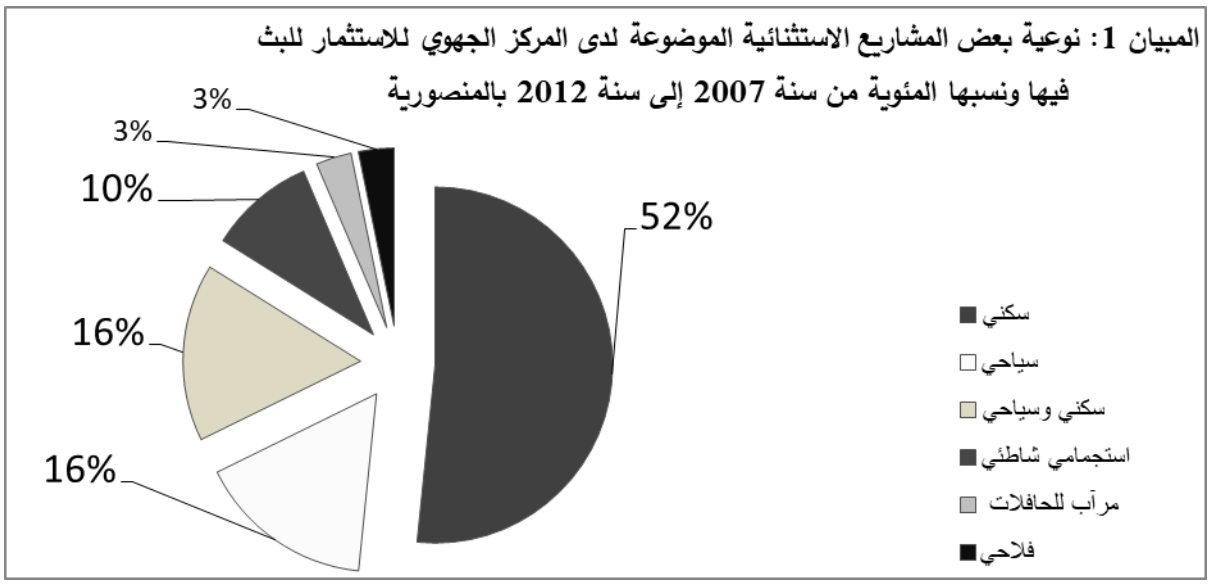

المصدر: استغلال معطيات المركز الجهوي للاستثمار ببنسليمان (2014)

ومن سلبيات هذه الدورية الوزارية إخلالها الكبير بالتوازنات البيئية داخل المدن عبر تقليص مساحة المجال الغابوي، الذي تحول في أحيان كثيرة إلى مناطق للإسمنت المسلح، مع الإمكانية التي يتيحها الاستثناء العمراني لتغيير التنطيق بالمنطقة Zonage، الأمر الذي يضر بالساكنة المجاورة ويقلص مساحة الفرد من الغطاء الأخضر.

وتجدر الإشارة إلى أن المساحات الخضراء قليلة بالمنصورية، ومع ذلك يتم تقليص المجال الغابوي المحيط بها عبر الترخيص الاستثنائي لبعض المشاريع السكنية كتوسعة تجزئة باهية كولف بيش الخاص بسكن الفيلات، شمال المنصورية في الطريق الجهوية 322 الرابطة بين مدينتي المحمدية وبوزنيقة.

كما أن الملك العمومي البحري يعاني بدوره من مخلفات التعمير الاستثنائية، إذ وصلت عمليات التعمير -إقامات سياحية وحتى سكنية- في كثير من الأحيان إلى الكثيب الحي من الشاطئ مما يخل بالتوازنات الإيكولوجية البحرية، ويجعلها عرضة للتلوث والتراجع Dégradation بشتى أنواعه، في غياب شبه تام للقوانين المنصوص عليها، والتي تمنع البناء فوق الكتيب الحي، وضرورة ترك مسافة

أمان للحفاظ على التوازن الطبيعي، وحتى وإن حدث وتم إنشاء بناية دون احترام لهذه المسافة، فهناك قواعد أخرى يتم الالتزام بها كطبيعة المواد المستخدمة والتي تكون خشبية في المجمل أو قابلة للإزالة، لكن هذه النصوص التشريعية تعطل أمام الجشع الرأسمالي بطرق عدة ومنها التراخيص الاستثنائية.

ينضاف إلى هذه السلبيات الأمر المتعلق بفقدان قانون التعمير لطابعه الإلزامي رغم ما يتضمنه من وثائق تعميرية مهمة، فيتحول إلى قانون سمته العجز، كما أن المؤسسات التشريعية هي الأخرى تصبح في تعارض فيما بينها فمؤسسة عمومية تشرع القانون وأخرى من نفس القطاع تصدر دوريات متعارضة مع روح القانون ومنطوقه.

ومن الأمور السلبية التي رصدناها داخل الجماعة وللتعمير الاستثنائي دور كبير في تكريسها تفكك الأنسجة الحضرية، وليس هناك نواة حضرية واحدة "للمدينة" بل أنوية متعددة ومتباعدة عن بعضها البعض، ولا نواة واحدة قادرة على تقديم الخدمات الأساسية، إذ أن التعمير الاستثنائي كان له دور في هذه الوضعية عبر الاستفادة من غياب تصميم التهيئة لفترة طويلة (2008-2012)، حيث سمح بإنشاء عدة إقامات سكنية وسياحية متباعدة عن بعضها البعض في الجهة الشمالية للمنطقة وبالجهة الجنوبية أيضا، تبعا للوفرة العقارية.

ومن المناطق التي يمكن اعتبارها مركزا "للمدينة" منطقة التلال والتي تحتوي على بعض الخدمات الصحية والتعليمية على قلتها، لكن هذا التشتت في الأنسجة والاعتماد المتكرر على دورية الاستثناءات العمرانية والتي اعتبرت حينها سنة 1999م مرحلة انتقالية جعل المنطقة تفتقد لمركز قادر أن يكون نواة للمدينة، كما خلف التعمير الاستثنائي فوضى مجالية تتميز بتشويه المشهد الحضري عبر تناثر البنايات في المجال مما يصعب عملية ربطها بالخدمات الأساسية من مياه صالحة للشرب وكهرباء وصرف صحي، وينعكس هذا الوضع سلبا على الجماعة ويثقلها بأعباء مالية إضافية كانت ستكون في غنى عنها لو تم التقيد بما تنص عليه وثائق التعمير التنظيمية أو التوقعية.

ومع الاعتماد المتكرر على الاستثناء العمراني رغم وجود تصميم للتهيئة الحضرية منذ سنة 2012، ومع الانتشار المهم للسكنين القروي والصفيحي نطرح تساؤلا حول الدوافع الحقيقة لترقي المنصورية من جماعة قروية لجماعة حضرية سنة 2009؟ وهل كان من الضروري التحول في الوضعية الإدارية أم لا؟ لكون أغلب المؤشرات غير سارة من قبيل انتشار السكن القروي الذي وصل إلى 11.3% من حظيرة المساكن أكثر من المعدل الوطني داخل المدن والذي وصل سنة 2014 إلى 1.3% فقط[3]، فهل المنصورية مدينة متكاملة المعالم أم أنها منطقة لاستيعاب وحل مشاكل الحواضر الكبرى المحيطة بها؟

الصورة 3: جانب من دوار بن شقشق الصفيحي شمال المنصورية

المصدر: العمل الميداني (2014)

خاتمة

يمكن القول على أن التعمير الاستثنائي أمر واقع يصعِبُ عملية تنظيم العمران بالمنصورية، ويعمق من الاختلالات التي تعاني منها ويزداد الوضع سوءا في ظل إمكانية الترخيص لبعض المشاريع في إطار الاستثناء رغم وجود تصميم للتهيئة الحضرية، ومع الانتشار المهم للسكنين القروي والصفيحي، فالأمر يتطلب وقفة تقييم لما تم تحقيقه من نتائج إيجابية وسلبية لاستشراف سياسات حضرية متوازنة في المستقبل، لا سيما في ظل المساهمة السلبية لهذه الدورية في تشتت التجزئات المنجزة مما جعلنا أمام "مدينة" من نوايا

[3] الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

متعددة تفتقد لمركز واحد يوفر الخدمات المتعارف عليها داخل المدن، إذ تنتشر التجزئات بمحاذاة الساحل كالفطر في المجال مما يصعب عملية الربط فيما بين المناطق التعميرية ويزيد من تكلفة التجهيز، لذا وجب التفكير في طرق قانونية لتنمية الاستثمار بالمنصورية بعيدا عن تفعيل الاستثناء العمراني لأن المعاينة الميدانية توضح انبثاق كتلة إسمنتية تهدف لتحقيق الربح بعيدا عن روح الدورية الساعية لتنمية الاستثمار.

الببليوغرافيا

- **المراجع والمصادر والمقالات**

جبران مسعود (2011)، رائد الطلاب المصور، دار العلم للملايين، لبنان، ص 11.

جيرار كورنو (1418ه الموافق 1998م)، معجم المصطلحات القانونية، جزء أ.ش، الطبعة الأولى، ص.ص 141-143

هلال عبد المجيد، 2012: "فعالية أدوات التخطيط العمراني بين إكراهات الواقع وتأثير التعمير الاستثنائي". ورد في: "سياسة المدينة: الواقع وأفق التفعيل". منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، الدورة الثالثة والعشرون، صص 291-292.

- **أطاريح الدكتوراه ورسائل الماستر**

حسن فاطمي (2004-2005) التعمير الاستثنائي دراسة مقارنة، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال –الرباط، رسالة لنيل دبلوم الدارسات العليا المعمقة في الحقوق، ص 11.

رضوان العلمي (2014-2015 التعمير والتنمية المجالية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس- الرباط/ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، ص 110.

- **القوانين والوثائق الإدارية**

الجريدة الرسمية عدد 51، 24 أبريل 1914، ظهير 16 أبريل 1914 الخاص بتصفيف الأبنية وتوسيع المدن وفي الواجبات المفروضة على الأبنية وما يلحق بها، ص ص 173-174

الجريدة الرسمية عدد 2083 26 شتنبر 1952، ظهير 30 يوليوز 1952 الخاص بالشؤون المعمارية، ص 6146.

الإحصاء العام للسكان والسكنى (2014).

دورية وزارية مشتركة بين وزارة الداخلية والوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير (2003) بخصوص شروط استفادة المشاريع الاستثمارية من استثناءات في مجال التعمير.

المملكة المغربية وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، (2013) تقرير المندوبية الإقليمية ببنسليمان، ص 3.

القسم التقني جماعة المنصورية (2014)

المخاطر الصحية بالمدن المغربية في سياق التغيرات العامة ومسألة التكيف (1)

محمد أنفلوس، رشيدة نافع، عبد المجيد السامي، أسماء بوعوينات، رشيدة المرابط، سعيد مواق
جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، مختبر ديناميات المجالات و المجتمعات

مقدمة

يتفق الباحثون في موضوع الصحة على أن لتغير المناخ تأثيرات عميقة على الصحة البشرية، ومن المرجح أن تتزايدا حدة تلك التأثيرات في المستقبل، لأن استقرار درجة الحرارة يعد عاملاً مهما للحفاظ على التوازن البيئي واستمرار حياة الكائنات الحية. وقد يتسبب ارتفاع وثيرة تردد الأحداث المتيورولوجية المتطرفة والكوارث الطبيعية (موجات الحرارة، الأمطار الغزيرة والفيضانات، والعواصف، والجفاف...) في ارتفاع معدل الوفيات والاعتلالات وانتشار الأمراض والاضطرابات النفسية (التوتر النفسي والاجتماعي وارتفاع عدد الحالات العصبية بسبب الكوارث...)، وكثير من الأضرار التي تلحق بالبنيات التحتية للمنظومات البشرية وللصحة العامة خاصة في الدول الفقيرة.

ويعتبر هذا البحث الاستكشافي ثمرة مرحلة طويلة من التفكير الذي عرضناه أول مرة في مقالة إطارية عن المخاطر الصحية والهشاشة في المناطق الحضرية 1999، تحت عنوان: "البيئة الحضرية، مدخل لمستقبل جغرافية الصحة بالوسط الحضري" (تنسيق أنفلوس، 2000). ثم أطرحة دكتوراه الدولة (أنفلوس، 2007) ثم عززناه بعدة دراسات حول الصحة والبيئة الحضرية همت مدن المحمدية، والقنيطرة ، والدار البيضاء، وسطات (أنفلوس: المحمدية 2007؛ أيت العسري، الدار البيضاء 2014 ؛ حافضي: سطات 2015؛ المواق، القنيطرة 2017) وبمعجم لتفسير بعض المصطلحات في جغرافية الصحة (أنفلوس،2011). ونقترح في هذه الورقة توسيع نطاق هذا التفكير من خلال الاعتماد على المنهج المقارن في تأثيرات تغير المناخ على الصحة بالمدن ومسألة تكيف الأنظمة البشرية بداخلها. وذلك بهدف المساهمة في بناء تصور أولي حول تأثيرات تغير المناخ على الصحة البشرية في المناطق الحضرية، وتطوير نظام الاستجابة من لدن الجهات الفاعلة والمخططين وواضعي السياسات العمومية في مواجهة القضايا الاجتماعية والبيئية للمدينة. وذلك بالإجابة على جزء من انشغالاتهم إزاء حساسية المناطق الحضرية أمام تغير المناخ، والمساهمة في رسم معالم استراتيجيات وخطط وبرامج للتكيف والمواءمة مع المخاطر الطبيعية وبعض المحددات السوسيواقتصادية للصحة المرتبطة بهذه المخاطر. وذلك بهدف تعزيز المعارف العلمية المتعلقة بالموضوع ودمجها في السياسات التنموية للمدن ووثائق التهيئة والتعمير، وتدعيم قدرات القطاع الصحي واعداده لمواجهة تلك التأثيرات.

1) بعض المفاهيم المؤطرة للمخاطر الصحية ومسألة التكيف مع تغير المناخ:

المشكلة التي واجهتنا منذ البداية تكمن في الصعوبات المنهجية التي تعترض الأبحاث الحضرية المتعلقة بقضايا المناخ والصحة، والمرتبطة على الخصوص بتوظيف عدد من المفاهيم أهمها مفهوم "المخاطر الصحية" في علوم البيئة والوبائيات والأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجالات الحضرية لقياس مؤشرات "الهشاشة" و "الخطر" و"العوارض" و"التهديد" وعوامله، حيث يفضي الدمج فيما بينها إلى مفهوم جديد ل "المخاطر الصحية" والذي قمنا بتوظيفه الاستثنائي في سياق هذا البحث، ثم مفهوما "التكيف" و"لمواءمة" بالمناطق الحضرية، وتطبيقاته على الحالة الصحية والأنظمة البشرية في المدن.

أ- مفهوم "المخاطر الصحية" في علوم البيئة والوبائيات:

لفهم مؤشرات الهشاشة والخطر لابد من الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات البيحضرية والمستويات الجغرافية للمخاطر الصحية من حيث اختلاف الظروف البيئية والاجتماعية والديمغرافية والعمرانية لكل مدينة، فالمستوى العام للمدن مثلا يعتبر ميدانا مناسبا لدراسة مقارنة لتأثير التلوث على الحالة الصحية للسكان، وتمكن هذه المقارنة من التمييز بين عدة أنواع من المخاطر. وهذا ما يفترض التدقيق في مفهوم الخطر بمعناه المباشر (le danger) وغير المباشر (le risque) الذي هو "خطر كامن" قد يحدث أو لا يحدث، وكيفية الدمج بين عدة محددات مثل العوارض (les aléas) والتهديد المباشر (Menace) والتهديد غير المباشر للسكان في بعض المدن بسبب الهشاشة (la vulnérabilité) التي تندرج ضمنها العديد من المحددات البيئية والمناخية والوبائية والصحية والبيولوجية والديمغرافية والاجتماعية. وذلك للتعبير عن حالات معقدة لما يمكن أن نسميه "مخاطر صحية" أو "الخطر الصحي" (risque sanitaire)، وهو بطبيعته مصادفة أو احتمال حدوث خطر أو خسارة أو إصابة غير مباشرة ناتج عن غياب "العدالة البيئية" ومعها "العدالة الترابية

[1] سبق وأن تم تقديم ورقة مشتركة للأفكار الأولية حول هذا الموضوع في المؤتمر الوطني الثالث للجغرافيين المغاربة حول التغيرات العامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية مساهمة البحث الجغرافي في تصور نماذج التأقلم المنعقد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، 17-18 يناير 2013، لكنه لم يجد طريقه للنشر في حينه حرصا منا على ضرورة تدقيقه وضبطه وتوثيقه بكيفية أفضل، ونغتنم مناسبة تكريم زميلتنا الأستاذة الفاضلة رشدة نافع لنقدمه بصيغة معدلة ومحينة مع الاحتفاظ المبدئي باسمها كمشاركة سابقة.

والاجتماعية والصحية"، ولكنه خطر قائم لامحالة، ويظل مرتبطا فقط بمعرفة وقت حدوثه. لذلك وجب تمييزه عن الخطر في حد ذاته.

ب- مفهوم التكيف مع تغير المناخ بين "المواءمة" و"التأقلم" و"التعديل"

تعرف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التأقلم بأنه: "تعديل المنظومات الطبيعية والبشرية لملائمة البيئة الجديدة أو المتغيرة. أما التكيف مع تغير المناخ فيشير إلى مواءمة المنظومات الطبيعية أو البشرية بحيث تستجيب للحوافز المناخية القائمة أو المتوقعة أو لتأثيراتها، وبذلك يتم التقليل من الأذى أو الاستفادة من الفرص المفيدة والمتاحة."

وفي أحد المعاجم الملحقة بالتقرير الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن التكيف "هو كل المبادرات والتدابير المتخذة للحد من هشاشة النظم الطبيعية والبشرية أمام تأثيرات تغير المناخ، الحقيقية أو المتوقعة. وهناك عدة أنواع من التكيف: استباقية أو [ناتجة عن] استجابة من لدن القطاع الخاص أو العام، تلقائية أو مخطط لها. وتشمل على سبيل المثال بناء الحواجز على طول الأنهار أو على جوانب منها." (IPCC, GIEC 2007 Annexe II, p. 76)

والملاحظ أن هذا المفهوم يكتنفه نوع من الغموض لأن إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية تشمل عنصرين هامين لكنهما مختلفين تماما في المفهوم، وهما التأقلم والتكيف. ويدخل هذان المفهومان في جوهر مشكلة التكيف مع تغير المناخ، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي. وقد وجدنا في مسرد المصطلحات للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن كلمة تأقلم "acclimatization"، تعني "المواءمة الفيزيولوجية مع التغيرات المناخية" مثل الاستعاضة عن الأنواع النباتية الحساسة بأنواع أكثر مقاومة للحرارة (IPCC, GIEC 2007, Annexe II, p. 105). بينما يعرف نص الإتفاقية الإطارية التأقلم على "أنه عملية تكيف في النظم الطبيعية أو البشرية استجابة لمحفزات مناخية فعلية أو متوقعة أو استجابة لتأثيراتها، يخفف من الأذى أو يستغل الفرص المفيدة". فالتأقلم هو وسيلة للرد على الأثر المترتب عن موسم واحد مثلا على المدى القصير، بينما التكيف هو مسلسل مواءمة مع عملية التغيير المتوقع على المدى المتوسط والبعيد، فهو إذن بهذا المعنى، جزء من رؤية مستقبلية بعيدة المدى (فترة عشر سنوات فأكثر) وتتضمن هدف الاستدامة.

الفرق العملي بين التأقلم واستراتيجيات التكيف هو أن كيفية التأقلم الحالي قد يعرض كل احتمالات التكيف في المستقبل للخطر، وذلك نتيجة الاستخدام العشوائي وغير المستدام للموارد والتراب الحضري. وبالتالي، من الأفضل عدم تصميم عملية التكيف في المستقبل بناء على استراتيجيات المواجهة الحالية. وهذا التمييز هو حاسم لأن هناك فرق بين قدرة معظم الناس في العالم على التعامل مع الظواهر المتيورولوجية المتطرفة والقدرة اللازمة لتجنب تعريض التنمية للمخاطر (خسائر في الأرواح والممتلكات، وموارد العيش، والبنيات التحتية...). هذا مع العلم أن التأقلم أو المواجهة لا تقل أهمية من الناحية العملية، بل تبدو أكثر فاعلية، إذ يتم تنفيذها للوقاية من الأخطار الطبيعية كي لا تتحول إلى كوارث. فعلى سبيل المثال، إذا كان معروفا أن منطقة ما معرضة للزلازل أو الفيضانات، فإن تنفيذ استراتيجيات التكيف تشمل ترحيل السكان من الأماكن المهددة، وبناء الحواجز على ضفاف النهر عند مستوى السافلة، وإقامة السدود عند العالية لدرء خطر الفيضانات (نجد أنفسنا في حالة التعريف السابق للتأقلم)، أو تقييم قدرة السكن على مقاومة الزلازل. ضحايا هذه الكوارث غالبا ما يجدون أنفسهم في مأوى غير ملائم، يفتقر إلى الخدمات الصحية الأساسية (أقسام المدارس، ملاعب رياضية، مخيمات...) ، مما يزيد من خطر انتشار الأوبئة والأمراض المنقولة بواسطة المياه والهواء والنواقل الأخرى (الكوليرا، الإسهال الحاد، الأمراض المعوية...)، وارتفاع معدلات الجوع وسوء التغذية (منظمة الصحة العالمية 2012).

ت- التنمية المستدامة أو التخطيط للحد من خطر الكوارث والتكيف:

غالبا ما يتم الربط بين التكيف وهدف التقليص من خطر الكوارث (الأمم المتحدة 2011). فالتكيف ينطوي على عملية تعديل مستدامة ومستمرة استجابة للظروف البيئية المتغيرة والجديدة. لكن على الرغم من أن البشرية لطالما تكيفت مع محيطها، فإن التكيف الاستباقي لم يظهر إلا مؤخرا بفعل هاجس الاستجابة لتأثيرات تغير المناخ وتزايد خطر الكوارث المرتبطة به (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2008). وإذا كانت عملية التقليص أو التقليل من خطر الكوارث غاية معترفا بها اليوم على نطاق واسع، فيجب التذكير بأن تكيف الأنظمة الصحية بصفة خاصة، لم يدخل بعد في اهتمامات العديد من صانعي القرار في الدول السائرة في طريق النمو، وذلك على الرغم من أن هذا الوضع أخذ يتغير، مع زيادة الوعي لدى واضعي هذه السياسات بأهمية التأثيرات الصحية لتغير المناخ، خاصة بعد موجة الحرارة أو "القيظ" التي أودت بحياة عشرات الآلاف بأوروبا صيف سنة 2003، وارتفاع وثيرة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالحالات المتيورولوجية القصوى[2] في العديد من مناطق العالم، وكذلك الاقتناع المتزايد بأن النمو الاقتصادي المستدام والتنمية البشرية أمر أساس بالنسبة للبلدان النامية لحماية وتحسين الصحة وسبل العيش الاقتصادية والارتقاء بجودة إطار عيش السكان.

وحتى ننأى عن ردود الفعل الاعتيادية اتجاه الكوارث المترتبة عن الحالات المتيورولوجية المتطرفة، من الضروري أن يحصل تغيير في المواقف بنهج مقاربة تنموية أكثر استدامة تدمج إدارة مخاطر الكوارث في الأدوات والآليات الحالية للتنمية (الأمم المتحدة

[2] عندما تستمر الظروف الجوية القاسية لبعض الوقت، لموسم كامل على سبيل المثال، يمكن اعتبارها حدثا جويا متطرفا، وخاصة إذا كان ينطبق مع معدل حراري أو قياسات في حد ذاتها متطرفة (من قبيل الجفاف على سبيل المثال أو أمطار غزيرة خلال موسم كامل).

2011، ص 4) في جميع السياسات العمومية، وتدرج مفهوم التكيف ضمن الخطط الوطنية ومشاريع التنمية. ولتحقيق ذلك، لابد من الأخذ بعين الاعتبار الحالة الخاصة للشعوب. فمثلا نجد أن هناك عدة عوامل وآليات تدفع الناس- الفقراء منهم على الخصوص- في المجتمعات الفقيرة إلى الاستقرار بالمناطق المهددة بالكوارث الطبيعية مثل انزلاقات التربة والفيضانات على الخصوص (مقالع مهجورة، الدرجات النهرية وقعور الأودية، المجاري الميتة، السفوح والمنحدرات، المناطق الحرجة أو المشبعة والمنخفضات الرطبة...). ومعلوم في ظل هذه الظروف، أن المتضرر الأول من مخاطر التأثيرات السلبية لتغير المناخ هي الفئات الاجتماعية الفقيرة، علاوة على فئات أخرى أكثر هشاشة مثل النساء والأطفال والشيوخ، وذلك بسبب الإجهاد البدني خارج البنايات في فترات الحرارة أو القيظ، وهم عموما أقل الفئات ولوجية للخدمات الصحية ذات الجودة (ANEFLOUSS Mohamed; HAFDI Youssef, 2018).

أما في حالة ارتفاع منسوب مياه البحر، فإن بعض المدن الساحلية ستتأثر بشكل كبير، مما سيخلف خسائر جسيمة، مباشرة وغير مباشرة، على المنظومات الطبيعية والبشرية، وستتضرر منها البيئة ومعها حياة الانسان بالدرجة الأولى. وفي هته الحالة، يكتسي التأقلم أهمية قصوى عند تقديم الإسعافات الأولية والإمدادات بالمياه والغذاء لمساعدة السكان على مواجهة الكوارث الطبيعية الفجائية مثل الفيضان وأثر انزلاق التربة وفقدان الشغل والسكن والممتلكات. كما تساعد زيادة الوعي بذلك، على وضع المشاريع والسياسات بهدف إدماج التكيف مع المخاطر في وثائق التهيئة والتعمير والتخطيط الاستراتيجي لمختلف القطاعات.

أما المستوى الثاني للنتائج فهو منهجي ويتعلق بدراسة مؤشرات الهشاشة الصحية لبناء مؤشرات حضرية أصيلة.

2) بعض مؤشرات الهشاشة في المدن أمام تأثيرات تغير المناخ ؟

أخذ المناخ يطرح مخاطر صحية متزايدة لأن نظام الحرارة المسجلة إبان العقود الأخيرة قد ساهمت بالفعل في زيادة معدلات الاعتلال والوفيات بأجزاء كثيرة من العالم. وتعتبر العروض المعتدلة أكثر المناطق عرضة لتلك المخاطر، إذ ستعرف تلك النطاقات ارتفاعا غير عادي للحرارة بشكل لم يكن منتظرا من قبل (PATZ, J.A et al. 2005)، كما أن مناطق المحيط الهادي والمحيط الهندي تخضع حاليا لتقلبات كبيرة في تساقطات الأمطار بسبب ظاهرة "النينيو" ، حيث تؤدي الحرارة إلى تكثيف ترددات الظواهر الجوية المتطرفة التي تشكل خطرا على المدن المترامية الأطراف بسبب تأثير الجزيرات الحرارية الحضرية التي من شأنها تكثيف تواتر الأحداث المناخية المتطرفة.

شكل 1 : تقديرات منظمة الصحة العالمية للوفيات التي تعزى إلى تغير المناخ سنة 2000 (وفاة لكل مليون شخص)

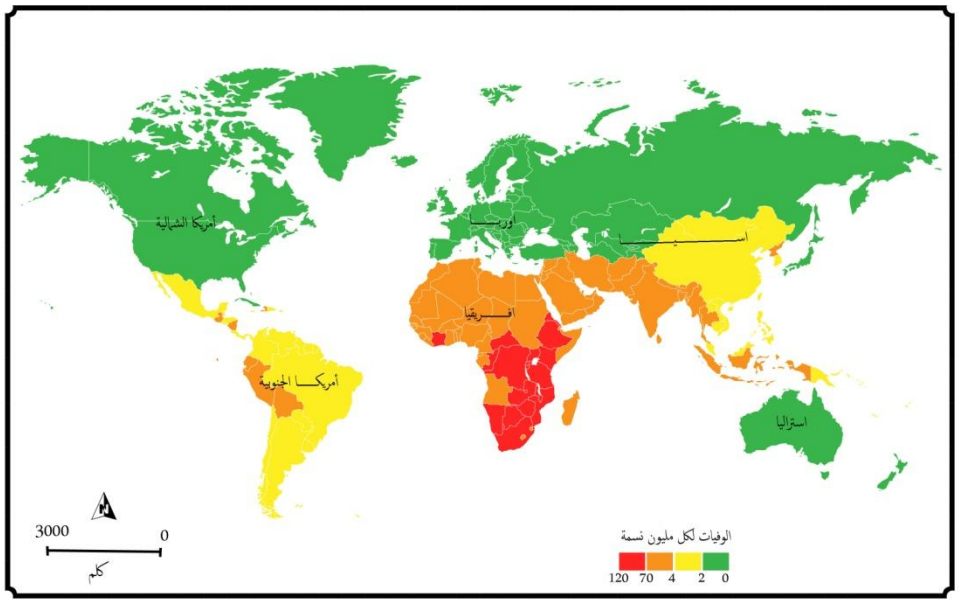

المصدر: Patz, J.A and all, op.cit. p. 313

وتواجه أغلب المدن المغربية، إن لم تكن كلها وبدرجات متفاوتة، وضعيات هشاشة تفسر قابليتها الكبيرة للتأثر بتغير المناخ بسبب التقلبات المناخية والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي تحد من قدرتها التكيفية. (El Morabet R., Behnassi M., Ouadrim M, Aneflouss M., Mouak S., Zhar E 2018) وعلى إثر ذلك تواجه تحديات كبيرة لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأثر تغير المناخ على الصحة البشرية، ونجد في مقدمتها التوسع الحضري السريع والممتد لبعض المدن في مواقع جغرافية مهددة بمختلف المخاطر، ومشكلات التلوث البيئي، والحكامة الترابية، وعوامل سوسيواقتصادية أخرى وأثرها على الصحة. لذلك، تعتبر المدن المغربية اليوم، بمثابة مختبر تجريبي حقيقي لممارسة عملية التكيف مع تغير المناخ والتخطيط لها وتدبيرها. وهذا ما يجعل تغير المناخ يطرح

مشكلة أمام قطاع الصحة لأن هذا الأخير يأتي في مقدمة جبهة المواجهة لتلك المخاطر والتأثيرات الصحية الوخيمة، والتي لسنا في كل الأحوال مستعدين لها ومن بين هذه التحديات:

قصور التخطيط العمراني في تدبير المخاطر الصحية:

تعاني برامج ومخططات تدبير وتنمية المجالات الحضرية في المغرب من العديد من أوجه القصور في أدائها، ويرجع ذلك بشكل خاص إلى عدة نواقص في مراحل إعداد المخططات الهيكلية والعمرانية الخاصة بها. فالتصاميم الخاصة بالمجالات الحضرية لا تأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية الواجب دراستها أثناء مراحل إعداد تصاميم ومخططات التهيئة العمرانية، وذلك على مستوى نظام توزيع استعمالات الأراضي وتخطيط شبكات المرافق العامة وتوزيع الخدمات بمستوياتها المختلفة، وكذلك في تخطيط محاور حركة المرور بدرجة من الكفاءة تراعى في نفس الوقت الاعتبارات البيئية وضرورة الإدماج الحضري.

ويعرف النمو الحضري، أنماطا غير مخططة وغير مستدامة، تجعل المدن ميدانا لكثير من الأخطار البيئية والصحية المستجدة. فإذا كانت المدن كمنظومة بشرية تشكل جزءا من مشكلة الاحتباس الحراري حيث أصبحت أكثر الأوساط استهلاكا للطاقة (تلوث الهواء وتشكل الغازات السامة المؤدية للصحة ومفعول الجزيرات الحرارية الحضرية[3]) ، فإنها في نفس الوقت تتوافر على أكثر كثافة للشبكات المتعددة ومن بينها شبكات النقل والصرف الصحي وتجميع مياه الأمطار العاجزة عن استيعاب كميات التساقطات المطرية في الفصول الاستثنائية مما يتسبب في الفيضانات المدمرة[4]. كما أن كثافة الأنسجة الحضرية وارتفاع كثافة سكانها في بعض الأحياء يجعلها أكثر الأوساط إنتاجا للعنف والحوادث المختلفة (الفئة الثالثة للصنافة العالمية للأمراض).

ومع النمو المتزايد في عدد السكان الحضريين ستكون انعكاسات التدهور البيئي كبيرة على الصعيد الاقتصادي والسياحي والصحي حيث ستتضرر منه كل القطاعات. وسيكون لنوعية النظم الإيكولوجية، العالمية والمحلية في الصحة العمومية دور متزايد الأهمية فيما يتعلق بقضايا تصريف النفايات الصلبة، وتوفير المياه المأمونة، ومرافق الإصحاح والوقاية من الإصابات، ومحددات الصحة الناجمة عن التفاعل بين الفقر في المدن والبيئة الحضرية. وفي مثل هته الحالة الأخيرة، يتعين على النظم الصحية أن تؤهل ذاتها لكي تتحمل عبء التكفل الصحي بالفئات الاجتماعية ذات القدرة الشرائية المحدودة والتي تعاني من الأمراض والحرمان من ولوجية خدمات الرعاية الصحية.

رهانات صحية مرتبطة بالحكامة الحضرية وتدبير البيئة:

لقد دفعت التغيرات العالمية المعاصرة العديد من دول العالم ومنها المغرب إلى إعادة النظر في التوجهات التنموية والتخفيف من سلبيات التخطيط الممركز من حيث الاعتماد المطلق على الدولة. وذلك بإطلاق بوادر المشاركة الديمقراطية في الحكامة الحضرية لأن المدن الأكثر قدرة على التكيف مع التغييرات المناخية خلال العقود القادمة هي تلك التي يتم تسييرها بشكل جيد. ويمكن لجزء كبير من العناصر التي تساهم في بناء مدينة مستدامة ومزدهرة أيضا حماية سكانها ومؤسساتها من مخاطر تغير المناخ التي تتجلى في معظمها في أوجه العجز المتعلق بضعف البنية التحتية والإسكان والخدمات، وزيادة المخاطر الناجمة عن عوامل التهديد القائمة بالفعل (الفيضانات والعواصف وموجات الحرارة والضغط على التزود بالمياه العذبة). وستكون المناطق التي تفتقر إلى بنية تحتية صحية جيدة، ومعظمها في البلدان النامية، الأقل قدرة على الاستعداد للوضع والتعامل معه دون مساعدة. وعلى عكس ذلك فإن المدينة التي يعيش سكانها في سكن لائق تتوافر فيه مواصفات نوعية جيدة ومرتبطة بشبكات المياه الصالح للشرب، ومجاري الصرف الصحي، وطرق سالكة في جميع الفصول وخدمات الطوارئ قادرة أساسا على تحمل معظم التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ.

وتعرف المدن المغربية تدهورا كبيرا للبيئة بسبب تعدد مصادر الملوثات الغازية والسائلة والصلبة. هذه العوامل وغيرها تعكس واقع الهشاشة الحضرية أو "العجز في التنمية"، كما تعوق قدرة المدن على النمو والازدهار، وبالتالي تحد من قدرتها على التكيف مع تأثيرات تغير المناخ، مما ينذر بعجز آخر يمكن نعته ب "العجز عن التكيف". وفي مجال التنمية المستدامة وتطوير الموارد وتعزيز تدبيرها المستدام، نجد أن المدن تستهلك 50٪ من الموارد الطبيعية، و أكثر من 30٪ من الأراضي الزراعية الغنية سنويا في قطاع البناء لوحده (أكثر من 30 % من البنايات تنجز سنويا، فوق أراض فلاحية بضواحي المدن في غياب أي تخطيط مسبق،)، و 40٪ من الطاقة، و 16٪ من المياه، وتنتج أكثر من 40٪ من النفايات، حيث أن أكثر من 95% من النفايات الصلبة تبقى بدون معالجة، أي حوالي 8 ملايين طن

---

[3] الجزيرات الحرارية الحضرية السطحية: تشير إلى ارتفاعات محلية لدرجات الحرارة، ولاسيما درجات الحرارة القصوى في النهار والليل، والمسجلة في الوسط الحضري، وذلك بالنسبة للأرياف أو الغابات المجاورة، أو بالنسبة لمتوسطات درجات الحرارة الإقليمية. انظر الرابط (تاريخ الاطلاع 10 مارس 2019):

https://sciences.brussels/printemps/download/dossier_peda_2017/8-Lilot-de-chaleur-urbain-David.Fueyo-Rodriguez@ulb.ac_.be-Laurent.Vandervelde@ulb.ac_.be-Benjamin.Van_.Bocxlaer@ulb.ac_.be-Julien.Andre@ulb.ac_.be_.pdf

[4] تدخل الكوارث الطبيعية ضمن التحديات البيئية مثل أحداث فيضانات أوريكة سنة 1995، منطقة الحاجب سنة 1997 ومدن سطات المحمدية 2002 والناظور ، طانطان الحسيمة، خنيفرة 2003، كلميم والتي همت أيضا مناطق الريف والمغرب الشرقي والراشيدية والحوز سنة 2008. زيادة في الحرائق.

في السنة.[5] مع استفحال إشكالية النفايات السائلة، حيث أن أكثر من 90% من النفايات السائلة أي حوالي 600 مليون متر3، في السنة تبقى بدون معالجة[6]، وتهم عدة أنواع من النفايات السائلة:

– المياه المستعملة الصناعية: بسبب عدم مسايرة المنطقة الصناعية لمسلسل تطور قطاع التعمير لغياب كل من نظام للعد وللقياس ومنشآت التصفية المسبقة ولو البدائية منها داخل الوحدات الصناعية

مياه المستشفيات: التي لا تدار بكيفية مستقلة إلا ناذرا وتحتوي هذه المياه على نسبة جد مرتفعة من الميكروبات والأحياء الدقيقة الناتجة أساسا عن غسل أدوات العمليات الجراحية قبل تعقيمها

المياه المنزلية: التي تخضع لسوء التدبير وتعدد أنظمة تصريف أحادية مزدوجة أو فردية مع العلم ان نظام الصرف الفردي والأحادي منتشر في كثير من أحياء المدن المغربية.

ومن بين أكبر التحديات التي تواجه المدن المغربية تتعلق بالحكامة وبصنع القرار المحلي في مجال التخطيط الحضري وتدبير قضايا البيئة وتأهيل الأنظمة الصحية للاستجابة للكوارث والأحداث الصحية الاستثنائية. ومن شأن دخول عوارض صحية مستحدثة على الخط نتيجة تأثيرات تغير المناخ دون أن يكون النظام الصحي مستعدا لها، إرباك السياسات العمومية المتصلة ببناء قدرات المواجهة والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ على الصحة. فبقدرما يتزايد الوعي بقضايا البيئة الحضرية والتنمية المستدامة، بقدرما تزداد مشاكل التدبير الحضري تعقيدا حيث يعاني مستوى الخدمات من تدهور مستمر بسبب ضعف أداء مجالس الجماعات الترابية بخصوص عملية جمع النفايات الصلبة في المدن وغياب شبكات ومحطات معالجة المياه العادمة، وتدهور جودة الهواء في فترات الذروة بالغازات السامة والمواد العالقة، مما يخلف آثارا سلبية على صحة السكان حسب المواسم. بعض الدراسات حول تلوث الهواء خاصة بالدار البيضاء والمحمدية تثبت أن الوضعية البيئية جد معقدة مع وجود علاقة علمية ترابطية بين مستويات تلوث الهواء و بعض الأمراض مثل الأمراض التنفسية الحادة وأمراض القلب والشرايين خاصة لدى الأطفال والمسنين. وذلك بسبب تركز الغازات الذي يتجاوز العتبات المسموح بها خاصة غاز ثاني اكسيد الكبريت وثاني أكسيد النتروجين وتشكيل غاز الأوزون السام على مستوى السطح من شدة تفاعل تلك الغازات مع أشعة الشمس ومضاعفات الجزيرات الحرارية (المرابط رشيدة، المواق سعيد، أنفلوس محمد، (2018)،). إذ تختلف مستويات التعرض لمضاعفات تلوث الهواء على الإصابات التنفسية الحادة وأمراض القلب والشرايين وارتفاع معدل الوفيات تبعا لاختلاف تأثيرات عناصر المناخ المحلي من حيث اتجاه الرياح والحرارة والرطوبة وكثافة التعمير مثلا عند المقارنة بين نتائج دراسات فريقنا في المختبر لعلاقة لارتفاع مستويات تلوث الهواء والصحة بمدينتي القنيطرة والمحمدية (Rachida El Morabet, Mohamed Aneflouss, Said Mouak 2018).

وفي هذا الصدد، تفرض مسألة التخطيط الحضري نفسها بحدة بسبب أزمة النقل والسكن والشغل مما يجعل المجالس المنتخبة تنهمك في تدبير الأزمة حسب ما هو كائن في غياب رؤية مستقبلية واضحة المعالم إلى درجة أصبح معها المنتخبون يتهربون من الاستثمار في البيئة لأن مدة انتدابهم قصيرة في حين أنهم حريصون على الاستثمار في قطاعات تضمن إعادة انتخابهم، أما الاستثمار في البيئة فيتطلب وقتا طويلا لكي تظهر نتائجه.

مضاعفات المناخ على المحددات السوسيواقتصادية للصحة:

قد تؤثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على مستوى التعرض للحرارة حسب نوع البناء ومكان الإقامة، ولكن لها أيضا تأثير كبير على الحساسية الفردية والجماعية، لا يمكن فصل معالجة المخاطر الصحية عن المؤشرات السوسيواقتصادية، سواء كانت ذات صلة بمستوى التعليم أو شروط السكن أو الدخل الأسري أو الوضعية في الشغل والتشغيل أو مستوى المعيشة والتعليم ودرجة الفقر أو التغطية الاجتماعية أو التلوث أو النقل، عن قضايا التباينات الاجتماعية والمجالية بالمناطق الحضرية. ففي جميع المدن تقريبا سواء المدن الكبرى أو المتوسطة، ينتشر السكن غير اللائق في شكل أحياء عشوائية ناقصة التجهيز، تأوي عادة سكانا فقراء يعانون من البطالة والأمراض وغياب الخدمات الضرورية تستجيب لشروط الصحية والرفاه الاجتماعي، فمثلا نجد بعض الأحياء الفقيرة تعاني من عزلة تجعل سكانها يلجئون إلى استخدام وسائل نقل متدهورة تكون أحيانا مصدرا للتعب، والإجهاد، والأمراض الجسدية. وقد يشعر المتنقلون أنفسهم بعمق عدم المساواة الاجتماعية مما يضاعف من مشاكلهم الصحية. أما السكن المتدهور بهذه المناطق، فقد يؤثر بدوره بشدة على حالتهم الصحية في فصل الصيف الحار كما في فصل الشتاء البارد ، مما يؤثر سلوك سكانها الذين يعانون اصلا من الهشاشة المادية والفقر وأحيانا الإقصاء. ولا غرابة غذا عرفت انتشار مظاهر الانحراف والعنف على نطاق أصبح مشكلا حقيقيا للصحة العامة.

---

[5] تم وضع المخطط الوطني لإدارة النفايات المنزلية (PNDM) في عام 2008 لهيكلة مطارح النفايات وتطويرها وإعادة تدويرها ومعالجتها. والتخلص من جميع النفايات بحلول عام 2020.

[6] تم وضع المخطط الوطني للصرف الصحي (PNAL) وتنقية مياه الصرف الصحي سنة 2005، بهدف تطوير جمع مياه الصرف الصحي، وإنشاء محطات المعالجة وإعادة التدوير وري الأراضي الزراعية. ويرمي إلى بناء محطات معالجة مياه الصرف الصحي في 330 مدينة في عام 2030 وتقليص التلوث في المناطق الحضرية بنسبة 80٪ في عام 2020 و 90 ٪ في عام 2030.

ونسوق أيضا مثالا آخر على حالة إعادة أنتاج عدم المساواة امام المخاطر وهو كيف يمكن ضمان إعادة إيواء أو إعادة إسكان قاطني المناطق العشوائية السابقة التي غالباً ما تستضيف فئات اجتماعية أكثر فقرا من أي مكان آخر دون المراهنة على الأمن الصحي أو إعادة إنتاج عدم المساواة الجديدة في جودة الخدمات بين الجماعات الترابية وعلى رأسها الاستفادة من الخدمات الصحية ؟

فبغض النظر عن قوانين الصحية وأنظمة المساعدة الطبية الموجهة للفئات الفقيرة (RAMED)، تبقى العلاقة بين ظروف المعيشية وظروف السكن والصحة علاقة وطيدة وجد معقدة، لهذا يجب أن تساهم سياسة المدينة ومشاريع التجديد والتأهيل الحضريين في الإدماج والحد من عدم المساواة الصحية، وأن تعمل مشاريع إعادة الهيكلة على تقليص الفوارق بين سكان هذه الأحياء الفقيرة وسكان الأحياء الغنية. كما يجب البحث عن كيفية إدماج القضايا الصحية بما في ذلك الصحة العقلية والنفسية في تفكير الفاعلين في التهيئة الحضرية؟ وإيجاد سبل تحسيس مهني الصحة والسكان بأهمية مفاهيم السلامة والنظافة الوقائية، وتحسين صورة الإنسان أمام نوعية البيئة ؟

كما أن تضافر عدة عوامل أخرى للإخطار الصحية نتيجة الانتقال العمراني سيزيد من حدة الأمراض المرتبطة بالمحددات الصحية ذات الصلة بنمط الحياة العصرية في المدن، مثل تفاقم حوادث السير وأحداث العنف والصدمات النفسية والنظام الغذائي غير الصحي (الاستهلاك المفرط للأكلات السريعة التي تحتوي على الدهون والمواد الحافظة مع انخفاظ القيمة الغذائية)، وأمراض الخمول البدني الملازم "للاستقرارية الحضرية" وعدم ممارسة الرياضات (كالسكري والسمنة وتصلب الأوعية الدموية) وأمراض الإدمان التبغي والكحولي والسلوك الجنسي على نحو ضار.

وبسبب تظافر العوامل المناخية والضغوطات المزدوجة للأمراض المعدية وغير المعدية لمرحلة الانتقال الوبائي التي تميز الوضع الصحي بالمغرب، حيث سيزيد ارتفاع ثقل كلفة الأمراض مع ارتفاع مؤشر أمراض الشيخوخة نتيجة الانتقال الديمغرافي. وذلك بسبب غياب التغطية الصحية وضعف ولوجية الرعاية الصحية في المناطق الهامشية، وضعف المراقبة الطبية وغياب الوسائل المالية. ومن شأن ذلك ان يجعل السكان من ذوي الدخل المحدود والفقراء أكثر عرضة للمخاطر، مثل موجات الحر والبرد التي تؤذي الفئات التي تعيش أوضاعا أكثر ضعفا وحرمانا. علاوة على أن ظهور أي فيروس جديد قد يشكل خطرا على هذه الفئات المعوزة من السكان الذين يعانون من غياب أو ضعف موارد الدخل.

تقلبات المناخ تزيد من مضاعفات التلوث على الأمراض المعدية وغير المعدية:

-الأمراض غير المعدية : ارتفاع متوسط درجات الحرارة عن الحد الطبيعي مع احتواء الهواء على الملوثات الغازية التي ترفع من درجات الحرارة كأول وثاني اوكسيد الكاربون وأول أكسيد النتروجين ومركبات الكبريت والمواد الهيدروكربونية ينتج بعض الأمراض الطفيلية المسببة للأمراض الجلدية كالحساسية والطفح الجلدي، علاوة على نمو الحشرات الضارة وتكاثرها. كما أن ارتفاع درجات الحرارة يسبب الكسل والخمول الذي يؤثر على السلوك البيولوجي وقابلية نمو الأمراض النفسية والانهيارات العصبية. ومع التشميس المرتفع وتركز أشعة الشمس وهدوء الرياح في المناطق الحضرية، خاصة في فصلي الربيع والصيف يحدث تفاعل كيميائي عند مستوى سطح الأرض مع الغازات المختلفة مثل الهيدروكاربونات وأكسيد النتروجين NOx يعطي أخطر غاز سام وهو " الأوزون" الذي يتسبب في تدمير خلايا الحويصلات الهوائية للرئة وافتعال أزمات القلب والشرايين المؤدية أحيانا إلى الوفاة لدى كبار السن والأطفال.

ونسوق مثالا حيا بالنسبة لهذا النوع من الآثار الصحية للأمراض غير المعدية المتمثل في الوفيات الزائدة، حيث عرفت أوروبا سنة 2003 صيفا أكثر حرارة لم تشهده خلال 500 سنة الأخيرة، حيث كان متوسط درجات الحرارة أعلى من المعتاد 6-8° بحوالي 3.5 °. خلفت موجة القيض هذه ما يقرب من 22000 إلى 45000 حالة وفاة مرتبطة بحرارة القيظ التي سجلت في جميع أنحاء أوروبا على مدار أسبوعين في شهر غشت 2003 (Tan, J. et all. p 310)، وتذهب بعض التقديرات إلى أن موجة الحر خلفت 70 ألف وفاة (Robine JM et al. 2008.) ويعتبر هذا المثال الأكثر وضوحا عن المخاطر الصحية الناجمة مباشرة عن موجة الحرارة. وبناء على هذا الحدث المتطرف، يمكن للتغايرية المناخية المرتبطة بالتغيرات العامة على المدى البعيد أن تكون مفيدة لتقدير المخاطر في المستقبل، وذلك لما قد تخلفه الاتجاهات التصاعدية التي يعرفها متوسط درجات الحرارة السنوية بمعظم المدن المغربية من آثار على الصحة (شكل: 3)، حيث ارتفع مثلا في وجدة بمقدار 1.3 درجة بين سنتي 1971 و 2007 (36 عامًا) ومرة أخرى بمقدار 1.3 درجة فقط خلال 8 سنوات (من 2009 إلى 2017).

ومنذ عام 1971 تراوح ارتفاع متوسط درجة الحرارة بين 0.8 درجة مئوية في الحسيمة و 2.6 درجة مئوية في وجدة.

وخلال الفترتين 1971-1980 و 199-2007 ، تراوح متوسط درجات الحرارة بين 0.3 درجة مئوية في تطوان و 1.7 درجة مئوية في بني ملال.

جدول : تطور متوسط درجة الحرارة لفترات 1971-1980 و1978-2007 و209-2017

المدينة	ما بين 1971 و 1980	ما بين 1998 و 2007	التغايرية	ما بين 2009 و 2017	التغايرية العامة
وجدة	16	17,3	1,3	18,6	2,6
تازة	17,1	19,1	2	19,6	2,5
الرشيدية	18,5	19,8	1,3	20,8	2,3
بني ملال	17,6	19,3	1,7	19,7	2,1
الدارالبيضاء	16,8	18,4	1,6	18,6	1,8
العرائش	16,7	18,2	1,5	18,5	1,8
مراكش	19,2	20,1	0,9	21	1,8
مكناس	16,6	17,8	1,2	18,4	1,8
اسفي	17,6	18,5	0,9	19,4	1,8
اكادير	18,2	19,4	1,2	19,9	1,7
فاس	16,3	17,6	1,3	18	1,7
ورزازات	18,5	19,8	1,3	20,1	1,6
تطوان	17,5	17,8	0,3	19,1	1,6
سيدي افني	18,4	19,6	1,2	19,6	1,2
طنجة	17,4	18,5	1,1	18,6	1,2
الصويرة	17	18	1	18,2	1,2
الرباط	16,7	18	1,3	17,8	1,1
الحسيمة	17,7	18,4	0,7	18,5	0,8

المصدر: (مديرية الأرصاد الجوية)

شكل 2: ترتيب المدن حسب تغايرية المناخ مابين 1580-1971 و 2009-2017 (بالدرجة المئوية)

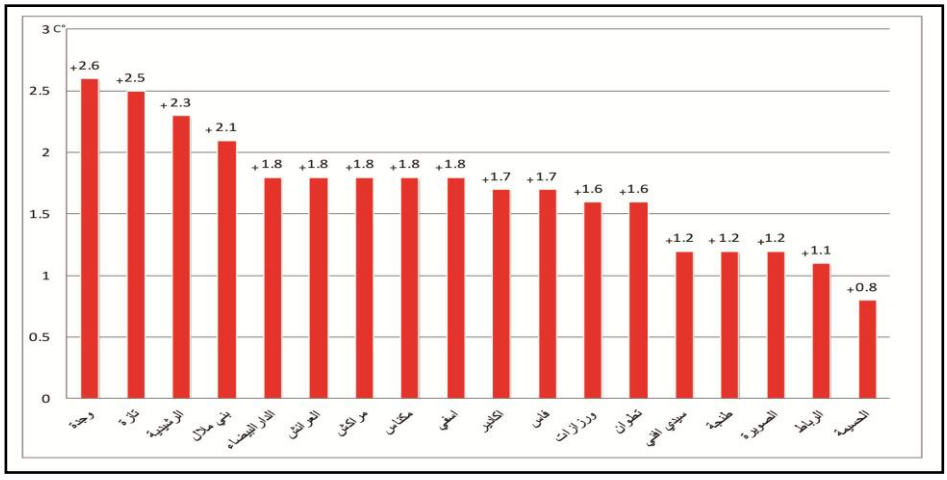

المصدر: (معالجة لمعطيات مديرية الأرصاد الجوية)

-الأمراض المعدية: من جهة أخرى، يمكن تفسير هشاشة الصحة لتغير المناخ في المغرب بوجود بؤر للأمراض المتوطنة التي يمكن أن تتفاقم بسبب تغير المناخ ، بما في ذلك الملاريا وداء البلهارسيات والتيفوئيد والكوليرا. فعلى الرغم من الجهود المبذولة للسيطرة على هذه الأمراض التي أصبحت خارجية المنشإ (3ème Communication Nationale 2016) فإن خطر إعادة تنشيطها تحت تأثير تغير المناخ لا يزال ممكنا، علاوة على دور التغيرات المناخية في إطالة مواسم انتقال الأمراض الهامة، وتحول في خصائص بعض الأمراض المعدية والفيروسات، هناك قائمة طويلة من الأمراض الناتجة عن تلوث البيئة الحضرية أو تزيد منة مضاعفات أمراض أخرى وحدتها، حيث يعمل تغير المناخ على الرفع من مستويات الملوثات الهوائية وينتج عنه زيادة انتشار الإصابات التنفسية والتعفنات التنفسية الحادة (خاصة عند الأطفال)، واستفحال الأمراض القلبية والوعائية وأزمات الربو، والتدرن (السل ولو أنه يظل من الأمراض المرتبطة بالمجتمعات الفقيرة والهشة)، والتهاب السحايا، والسرطان. وقد ينتج عن ارتفاع الحرارة ارتفاع مواز في مستويات تلوث الماء انتشار الجراثيم والأمراض الحموية المنقولة عن طريق المياه، والإسهال الحاد والتهاب الكبد الفيروسي الألفي، وحمى الأمعاء، والطفيليات المعدية، بما فيها الزحار الأميبي، مع ظهور اختلالات ملحوظة في المناعة ضد الأمراض، وارتفاع نسبة فقر الدم لدى الساكنة المعرضة للتلوث، كما تم رصد تطفل للأمعاء خصوصا عند النساء. وعن تلوث الغذاء الذي أصبح ساريا بكثرة في المدن الحديثة حيث نمط الحياة العصرية أصبح يفرض نظام الأكلات السريعة والخفيفة خارج البيت تقع زيادة انتشار المكروبات والأمراض بفعل ارتفاع درجة الحرارة، مثل الحمى المالطية، والحمى التيفية، والإسهال الحاد، والأمراض الطفيلية (الديدان)، والسرطان، علاوة على أن سوء إدارة النفايات الصلبة والسائلة من العوامل المساهمة في نشر الليشمانيا الجلدية والحشوية بمدن المناطق الجافة وشبه الجافة.

كل الأوبئة المذكورة، المعدية وغير المعدية، قد تستفحل بفعل تأثيرات تغير المناخ ليس فقط في المدن بل أيضا في الأرياف.

-المضاعفات الوبائية للجزيرات الحرارية: بموازاة مع ذلك، فإن المخاطر الصحية تزداد تواترا وتعقيدا مع زيادة احتمال تكون الجزيرات الحرارية السطحية و حدوثية متكررة لموجات الحر أو البرد بكيفية تهدد حياة الإنسان خاصة خلال فصل الصيف. ويواجه التوزيع المكاني لأنماط الجزيرات الحرارية الحضرية السطحية أثناء النهار تأثيرًا متبادلًا مع ظهور جزيرات تسخين أشد كثافة على الأراضي البورية والحقول المحصودة (الشكل رقم 3). مع زيادة كبيرة في الجزيرات الباردة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، وتسمح بترسيم أفضل للمناطق الحضرية. ومع ذلك، يُظهر التفسير البصري للصور الفضائية أن مدينة الدار البيضاء شهدت خلال الفترة 1984- 2014، تغيرا جذريا بالتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية. ولا تزال المناطق الصناعية متأثرة بشكل كبير نسبيا بالجزيرات الحرارية الحضرية السطحية التي تتراوح حرارتها من 2 إلى 7 درجات مئوية وقد يتعدى 15 درجة في بعض المناطق الصناعية بالدار البيضاء (.Hicham BAHI et All 2016).

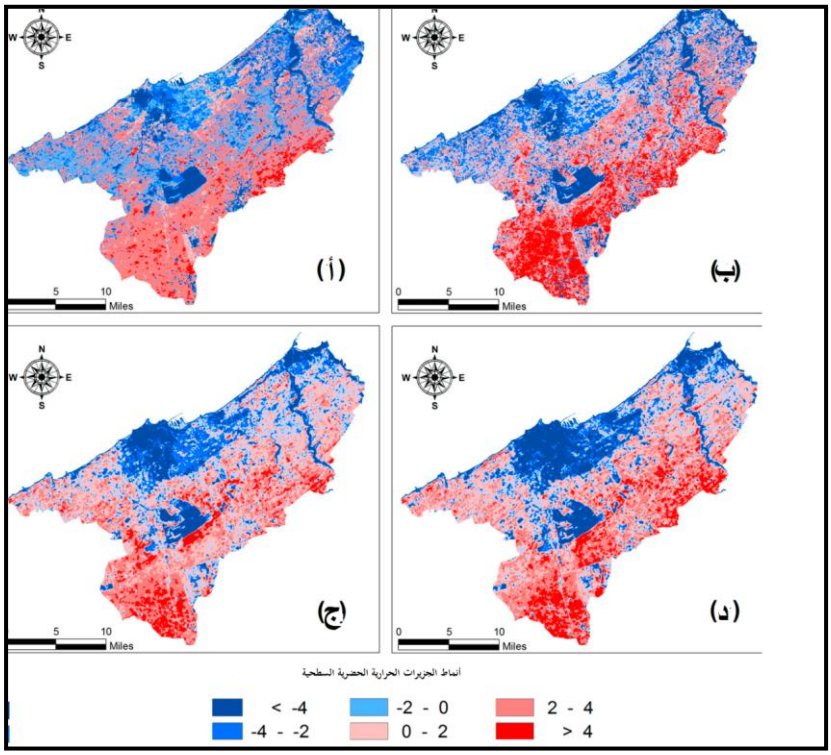

شكل 3: أنماط الجزيرات الحرارية السطحية بالدار البيضاء وضواحيها

المصدر : Hicham BAHI et All. P15

(أ) تباين خلال النهار في فصول الصيف بين عامي 1984 و 2014: لأنماط الجزيرات الحرارية الحضرية السطحية من 25 غشت 1984 تم استخراجها من TM؛

(ب) أنماط الجزيرات الحرارية الحضرية السطحية بتاريخ 30 غشت 2003 الذي تم استخراجها من TM؛

(ج) أنماط الجزيرات الحرارية الحضرية السطحية تم استرجاع 24 يونيو 2013 من OLI / TIRS ؛

(د) تم استرجاع أنماط الجزيرات الحرارية الحضرية السطحية بتاريخ 12 غشت 2014 من OLI / TIRS؛

كما يمكن لدرجات الحرارة القصوى على المدى القصير أن تتسبب في حدة الأمراض المرتبطة بتقلبات الأحوال الجوية، مثلا ضربة الشمس أو الأمراض الموسمية لفصل الشتاء البارد أو انخفاض حرارة الجسم، زيادة معدلات الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والجهاز التنفسي. وفي كلتا الحالتين القصوى والدنيا لدرجات الحرارة يكون للملوثات الحضرية تأثير كبير على الصحة[7] (Tan, J ; 2010)، كما أن قلة التساقطات تزيد من خطر الجفاف وتراجع المحاصيل الزراعية الذي يتسبب بدوره عادة في سوء التغذية والمجاعة وأمراض العوز، كما تتسبب في تشريد عدد كبير من السكان ونزوح إيكولوجي كبير.

1) نزعة التعمير في المناطق الساحلية والأخطار الصحية (ارتفاع منسوب مياه البحر)

في سنة 1994 هناك 20 مدينة كبرى جديدة منها3 : مدينة كبرى داخلية جديدة فقط (خريبكة، بني ملال، تازة) 13 مدينة كبرى ساحلية جديدة ساحلية (القنيطرة، آسفي، المحمدية، أكادير، الناظور، القصر الكبير، الجديدة، العيون، تمارة). نصف سكان المغرب يعيشون بالساحل (14.5 مليون نسمة 2004) بمعدل نمو سكاني يبلغ 2.6% ما بين 1994 و2004، ويقيم أزيد من نصفهم على مسافة 100 كيلومتر من السواحل. وسيزيد من نزعة التسحيل هذه، وجود الغالبية العظمى من المدن الرئيسية والبنيات التحتية والنشاطات الاقتصادية في المناطق الساحلية. ويعرف الساحل تركز المدن الأكثر توسعا واستهلاكا للمجال على طول السواحل كالدار البيضاء الكبرى، أكادير الكبرى، الرباط-سلا، الناضور الكبرى، طنجة... ، ويضم أكبر مجمع حضري متروبولي في طور التشكل يمتد على طول 240 كلم ومكون من أربعة مراكز مليونية والعديد من المراكز الفلكية. وتعرف المدن الساحلية تزايدا أسرع بكثير من المدن الداخلية خاصة تلك التي تتجاوز ساكنتها 50.000. ومن الملاحظ أن النمو الحضري للمدن الساحلية بالمغرب ينزع إلى التسحيل بقوة أكثر من المدن الساحلية بالجزائر وتونس وليبيا ومصر التي تنمو بوثيرة أقل من وثيرة نمو مدنها الداخلية.

[7] أثبتت العديد من الدراسات العلاقة الترابطية بين تكون الجزيرات الحرارية وارتفاع الوفيات بالمناطق الحضرية مثل شانغهاي سنة 2010

اليوم أصبح الوضع حرجا، وينذر بما سيكون لوقع ارتفاع منسوب مياه البحر من عواقب وخيمة على السواحل والدلتات المنخفضة، حيث ان ندرة المياه بفعل تراجع معدلات التساقطات والتبخر، ستصل الى مستويات خطيرة في عام 2025 ، وستؤثر على الاراضي الفلاحية الساحلية العربية وعلى سكانها. وستكون المباني والبنى التحتية في المنطقة معرضة بشكل مباشر لتغيرات المناخ. كما سيتأثر مؤشر راحة السياحة في المنطقة سلبا بارتفاع معدلات درجات الحرارة، وسيؤثر تآكل الشواطئ وارتفاع مستويات البحار على المراكز السياحية الساحلية وفقدان قيم المنظومات البيئية للترات الطبيعي الساحلي وتدهور التنوع الإحيائي. ومن المتوقع أن تؤدي كثافة وتواتر موجات الحر وفترات الجفاف والفيضانات، إلى تفاقم التأثيرات المترتبة على الفيضانات المتكررة والجفاف والانهيارات الأرضية سيتضرر من جرائها حوالى 25 مليون من سكان المدن (IPCC 2007; Abu Swaireh 2009).

وفي آخر دراسة لأربعة مواقع ساحلية بشمال أفريقيا (World Bank, 2011)، وهي الإسكندرية والدار البيضاء وتونس ومصب ونهر أبي رقراق الذي يجري بين مدينتي الرباط وسلا في المغرب، والذي هو موضوع مشروع تهيئة ضخم، قدمت الأدوات اللازمة لتقييم المخاطر والتكاليف والخسائر المحتملة لموجات المد البحري. وأشارت الدراسة إلى مستوى تقدم الأشغال والاستثمارات لمساعدة المدن المهددة على التكيف مع تغير المناخ وزيادة قدرتها على مقاومة الكوارث الطبيعية. وقد وصل مؤشر ارتفاع مستوى سطح البحر على ساحل البحر المتوسط للمغرب إلى 0.6 ملم/ السنة خلال الفترة الممتدة من 1945 إلى 2000، وعلى ساحل المحيط الأطلنتي بين 1.6 في 2 مم/سنة لفترة 1955-2003 (3ème Communication Nationale du Maroc, Avril 2016). ومعروف أن ارتفاع منسوب مياه البحر سيتسبب في خسائر سوسيواقتصادية وبيئة فادحة، مثل الفقدان المباشر للقيم الاقتصادية والأنظمة الإيكولوجية والفلاحية بسبب فقدان الشواطئ، والمناطق الرطبة، والتربة، والبنيات التحتية، والسكن بالسواحل. هذا علاوة على الأخطار المتزايدة للفيضانات على الأنشطة والسكن والتجهيزات والثروات، وباقي الانعكاسات المرتبطة بتدبير الموارد المائية، وتملح المياه والتربة، وتراجع الأنشطة البيولوجية، مما يفقد المغرب قيمة اقتصادية تقدر بحوالي 174 مليون دولار (GLOBAL CLIMATE RISK INDEX 2019)، وكل ذلك يشكل عوامل غير مباشرة تؤثر على الظروف الصحية للسكان.

بعض التدابير الوقائية للتكيف والتخفيف من حدة المخاطر: تغير المناخ يطرح تحديات غير مسبوقة أمام قطاع الصحة تفرض التحرك الفوري بإطلاق مسلسل بناء استراتيجيات والعمل على تقوية قدرات التكيف. لكن لاتخاذ الإجراءات والتدابير لابد من اكتساب المعرفة الضرورية لمواجهة التغيرات المستقبلية والاستعداد لها لأن قياس التأثيرات الصحية الناجمة عن تغير المناخ لا يعدو عن كونه تقريبيا للغاية، لأن المعارف الحالية حول التأثيرات الإيجابية لتغير المناخ على صحة الإنسان ليست معروفة جيدا، وما زالت تتطلب مزيدا من البحث والتدقيق والرصد والتمحيص. ومن بين التدابير التى يمكن اتخاذها:

– تعزيز نظام الرصد ومكافحة الامراض السارية ووضع خطة لبناء قدرات النظم الصحية على التكيف مع الآثار الصحية لتغير المناخ والرفع مستوى الاستعداد والاستجابة السريعة لمواجهة الامراض السارية والاسهالات خاصة فى فصل الصيف لاحتوائه على عوامل الخطورة ؟ والمتضمنة للاجراءات العامة والخاصة الواجب اتخاذها فى حالة حدوث اى طارئ او وباء؛

– الحد من الهشاشة اتجاه الأخطار التي تهدد الأمن الصحي والحد من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ من حيث الأمراض السارية المحددة فى تقرير منظمة الصحة العالمية بشأن تغير المناخ والصحة.

– التنسيق واجراء الاتصالات السريعة مع جميع القطاعات المعنية والسريعة التاثر بالتغيرات المناخية (التوقع المبكر لموجات الحر، تطوير نظم الانذار المبكر من اجل الوصول للناس اكثر تعرضا للتغيرات بالسرعة الممكنة)

– تعديل المنظومات البشرية لملائمة البيئة الجديدة أو المتغيرة. أما التكيف مع تغير المناخ فيشير إلى مواءمة المنظومات الطبيعية أو البشرية بحيث تستجيب للحوافز المناخية القائمة أو المتوقعة أو لتأثيراتها، وبذلك يتم التخفيف من الأذى أو الاستفادة من الفرص المفيدة والمتاحة

– دمج سياسات التكيف في استراتيجية التنمية الحضرية. بتفادي المجالات الهشة للنمو الحضري ووضع الضوابط للحفاظ عليها بتركها فضاءات خضراء تلعب دور المتنفس لسكان المدن الكبرى بتنمية الزراعات الحضرية لدرء مخاطر ارتفاع درجات الحرارة والتكيف مع موجات الحرارة. ووضع مخططات للتدخل لتنظيم عمليات التدخل والإنقاذ وتقديم الإسعافات الصحية وتقييم الخسائر وأشكال التعويض.

تنفيذ اجراءا التخفيف الواردة في الإبلاغات الوطنية والتقرير الوطني الثالث، 2016 للإتفاقية الإطارية.

الاستفادة من التجارب الناجحة في المدن المتقدمة، واستكشاف سبل تجاوز نقط الضعف بالتخطيط المسبق لاستعمال وإدارة الأراضي، ورسم خرائط المخاطر للمدن ووضع الخطط التقنية والبرنامج الواجب اعتمادها للحد من المخاطر.

التوعية والتثقيف حول السلوك للوقاية من الكوارث والمخاطر العامة والتدريب على قواعد التصرف امام الأزمات والكوارث. وإعداد السكان والجهات الاقتصادية الفاعلة للمساهمة في مواجهة هذه الثغرات.

– إقامة محطات لمعالجة النفايات وتكريرها لتحقيق الفائدة القصوى منها ومنع تلوث البيئة، وسن الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تساعد على السيطرة على مشكلة مخلفات البناء والتعمير وتسهم في الحد من مخاطره البيئية والاقتصادية.

- تطوير شبكات تجميع مياه الأمطار وشبكات الصرف الصحي في المدن، وتطوير إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في عمليات التشجير وسقي الحدائق مثلا.
- تطوير انظمة التبريد، وتجهيزات البنايات وفق معايير الإستدامة والاستعمال الذكي للطاقات المتجددة.

خاتمــة:

التكيف ليس عملية تتم في دفعة واحدة، بل هو عبارة عن دورة مستمرة من العمل والتخطيط والاستعداد والتقييم والمراجعة. إنه عملية ديناميكية يجب مراجعتها كلما ظهرت معلومات جديدة. ومن الواجب أن تستند عملية التكيف الأكثر قوة على الإرادة السياسية والالتزام بتقدير التقدم الذي تم تحقيقه وتقييم الفعالية، بحيث يتم استثمار الموارد بالرغم من ندرتها لتعزيز التكيف بكيفية تضمن أقصى ما يمكن من الفوائد وتجنب العواقب غير المتوقعة. فالمدن القادرة على دمج التكيف في مجموعة واسعة من عمليات التخطيط - بما في ذلك أولويات الوقاية من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر- هي المدينة الأكثر استعدادا للمواجهة السريعة والناجعة للتأثيرات المناخية الآنية والمستقبلية، وهي المرشحة اليوم لتكون في وضع أفضل أمام تلك التأثيرات، وبالتالي لحد من وطأة وحدة خطورتها على الصحة البشرية.

أما مقاربة مسألة تكيف الأنظمة الحضرية، بما فيها القطاع الصحي، مع الأحداث المناخية المتطرفة، فتم اعتماد عدد من مؤشرات "المخاطر الصحية" وعوامل التهديد المرتبطة بهشاشة واختلالات بيئة المدن المغربية، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار المستويات الجغرافية للمناطق الحضرية (تأثيرات تختلف من مكان إلى آخر تتطلب استراتيجيات خاصة بكل مدينة) لفرز مؤشرات الهشاشة قصد بناء تصورات تساعد على تقليص خطر الكوارث بالمدن وتكييف النظم الصحية، وذلك انطلاقا من تقييم عام لأهمية الموقع والموضع الجغرافيين ولمستوى التجهيزات الحضرية والبنيات التحتية، وبناء على بحوث عامة وأخرى متخصصة حول تحولات البيئة الحضرية والصحة بالمدن الكبرى. وتفضي نتائج البحث في مشكلة تكيف الأنظمة الحضرية مع تأثيرات تغير المناخ، إلى فرز مؤشرات الهشاشة لكل القطاعات الحضرية الحيوية، وفي مقدمتها بناء شروط تكيف القطاع الصحي وتكيف الخدمات الصحية مع الأوضاع الوبائية للأمراض المستجدة وتقليص تأثيرات خطر الكوارث والاستعداد لها، ومواكبتها قصد التقليل من وطأتها. كما التكيف يتم أيضا بتأهيل المحددات السوسيو اقتصادية وأنظمة الشبكات المتعددة وعلى رأسها شبكات الصرف الصحي ومياه الأمطار، وشبكات النقل الحضري وحركة المرور للحد من تأثيراتها البيئية التي ستزداد إداية للصحة.

الببليوغرافيا

أنفلوس محمد (2011)، معجم تفسير المصطلحات في جغرافية الصحة، دفاتر البحث العلمي رقم: 2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، مطبعة FOLIO ، تمارة، 133 صفحة.

أنفلوس محمد (2009)، "الصحة البشرية بالمجتمع الانتقالي والمدينة المستدامة"، أعمال الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الكويت 5-7 أبريل 2009، الجمعية الجغرافية الكويتية، ،دار النشر KFAS، دولة الكويت.ص 339-466.

أنفلوس محمد (2007)، تحولات المجال المغربي والمجتمع، دراسة في جغرافية الصحة بالوسط الحضري، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني-المحمدية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

أنفلوس محمد (2006)، "الصحة واستراتيجية اعداد التراب الوطني في المغرب" المؤتمر الرابع للجغرافيين العرب. الرباط 2-4 نونبر، 42 صفحة.

أنفلوس محمد (2000)، "تحولات البيئة الحضرية المغربية: مدخل لمستقبل جغرافية الصحة". "تحولات البيئة الحضرية المغربية: مدخل لمستقبل جغرافية الصحة". (محمد أنفلوس، تنسيق) المدينة المغربية في أفق القرن 21 بين الهوية الوطنية والبعد المتوسطي. سلسلة ندوات رقم 12 منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني المحمدية.

أيت لعسري بدر الدين (فبراير 2014)، التباينات الجغرافية للوضعية الصحية. حالة الدارالبيضاء الكبرى، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

حافظي يوسف (دجنبر2015): "ولوجية العلاجات الصحية بجهة الشاوية ورديغة "، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

المواق سعيد (أكتوبر 2017): البيئة الحضرية والوضعية الصحية بمدينة القنيطرة: تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

المرابط رشيدة، المواق سعيد، أنفلوس محمد، (2018)، البيئة الحضرية وتلوث الهواء، حالة مدينة المحمدية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، (دراسة قيد النشر)

مديرية الأرصاد الجوية

ABU SWAIREH, L. (2009). Disaster Risk Reduction Global and Regional Context||, Regional Workshop on Climate Change and Disaster Risk Reduction in the Arab Region "Challenges and Future Actions", organized by ISDR, WB, GFDRR, LAS, AASTMT, Cairo, Egypt, 21-23 November.

ANEFLOUSS Mohamed; HAFDI Youssef, (2018), "Public policies, provision of health care and proximity medical services for the poor social categories": International Scientific Conference Precision Technologies Role in the Study of Climate Change Impact and its implications on the Economic and Natural Structure: The reality and suggested solutions, Turkey, Istanbul February 12 to 14 2018.

BAHI H., RHINANE H., BENSALMIA A., FEHRENBACH U & SCHERER D. (2016), Effects of Urbanization and Seasonal Cycle on the Surface Urban Heat Island Patterns in the Coastal Growing Cities: A Case Study of Casablanca, Morocco, Remote Sens. 2016, 8, 829; doi:10.3390/rs8100829. P. 15
www.mdpi.com/journal/remotesensing

BANQUE MONDIALE (2011), Adaptation au changement climatique et aux désastres naturels des villes côtières d'Afrique du Nord, Banque Mondiale, 31 janvier.

EL MORABET R., ANEFLOUSS A. & MOUAK S. (2018), Air Pollution Effects on Health in Kenitra, Northern Morocco , Recent Advances in *Environmental Science from the Euro-Mediterranean and Surrounding Regions Vol 1. Pp 1971-1973, Springer, 2018* https://doi.org/10.1007/978-3-319-70548-4_570

EL MORABET R., BEHNASSI M., OUADRIM M, ANEFLOUSS M., MOUAK S. & Zhar E. (2018), Vulnerability and Adaptive Capacity to Climate Change of Social Ecological Systems of Two Regions from Morocco, *Human and Environmental Security in the Era of Global Risks, Springer-Nature 2018* http://dx.doi.org/10.1007/978-3-319-92828-9_12

Germanwatch, GLOBAL CLIMATE RISK INDEX 2019:
https://germanwatch.org/sites/germanwatch.org/files/Global%20Climate%20Risk%20Index%202019_2.pdf

Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). Climate change 2007: Impacts, adaptation and vulnerability. Contribution of Working Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Parry ML, Canziani OF, Palutikof JP, van der Linden PJ, Hanson CE, eds. Cambridge University Press, 2007.

MENDELSOHN R., DINAR A. & WILLIAMS L. (2006). «The distributional impact of climate change on rich and poor countries ». *Environment and Development Economics*, 11 , pp 159-178

Ministère Délégué auprès du Ministre de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement Chargé de l'Environnement, 3ème Communication Nationale du Maroc sur les Changements Climatiques, Avril 2016, p.77.

Organisation des Nations Unies, Département des Affaires Economiques et Sociales, Division de la population (2008), Perspectives de l'urbanisation mondiale: Révision 2007, Nations Unies, New York, ONU-Habitat, Info urbain 2008.

Patz, J.A.; Campbell-Lendrum, D.; Holloway, T.; Foley, J.A. Impact of regional climate change on human health. 2005 Nature Publishing Group, 438, 310–317. Voir le lien (Date de consultation le 10 mars 2019): https://www.nature.com/articles/nature04188

Plan national de Lutte contre le Réchauffement Climatique, Novembre 2009 .

Robine JM et al. (2008) , Death toll exceeded 70,000 in Europe during the summer of 2003. *Les Comptes Rendus/Série Biologies*, 331:171–78.

Tan, J.; Zheng, Y.; Tang, X.; Guo, C.; Li, L.; Song, G.; Zhen, X.; Yuan, D.; Kalkstein, A.J.; Li, F.; et al. The urban heat island and its impact on heat waves and human health in Shanghai. Int. J. Biometeorol. 2010, 54, 75–84.

United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat) (settlements 2011), cities and climate change: policy directions global report on human, abridged edition, London, Washington, DC.
World Bank Adaptation to a Changing Climate in the Arab Countries, MNA Flagship Report, (October 2011), Sustainable Development Department, Middle East and North Africa Region.

إعداد التراب بين المقاربة القطاعية ومعيقات التدبير المندمج: حالة الجديدة والصويرة

عبد المجيد هلال و مونية العـوام
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش، جامعة القاضي عياض

المقدمة

يندرج هذا الموضوع في إطار الاهتمامات المتزايدة بتنظيم وتخطيط المجال، لما له من أهمية قصوى في حياة المجتمع، إذ يعتبر من الركائز الأساسية لقيامها، ووعاء لتدبير وتطور عيش السكان. وتزداد أهمية هذا الموضوع في ظل التحولات العميقة والمتسارعة التي يعيش على إيقاعها المجال الجغرافي المغربي بمختلف مكوناته الطبيعية والبشرية، خصوصا وأن هذه التحولات تحمل في طياتها فرصا للتنمية والتطور، كما يمكن أن تحمل أخطارا متنوعة واختلالات مجالية وإكراهات بيئية جراء تدخلات بشرية معينة غير معقلنة تعطل صيرورة التنمية المندمجة والمستدامة، كما هو الحال بالنسبة لحالة المناطق الساحلية المغربية التي تعرف تركيزا كبيرا للأنشطة والسكان، ولا سيما في المحور الأطلنتي الشمالي. وتعكس ظاهرة التسحيل هاته أحد أبرز مظاهر اختلال التوازنات بين جهات التراب الوطني.

والواقع أن الدينامية المجالية السارية بالأحياز الترابية الساحلية، ليست وليدة اليوم، إذ تتميز في الوقت الراهن، بتكثيف الأنشطة البشرية التقليدية، وبظهور أخرى جديدة أكثر استهلاكا للموارد المجالية في غياب استحضار البعد البيئي. ومن مظاهر الاختلالات البارزة المترتبة عنها: انتشار البناء فوق الأراضي الفلاحية الخصبة، وبمجالات ذات قيمة بيئية كالغطاء النباتي الطبيعي والكثبان الرملية، وبأراض يمنع فوقها البناء، كتلك المتموقعة إما بجوار الأودية حيث ترتفع نسبة احتمال وقوع الأخطار الطبيعية، أو بمحاذاة خطوط الكهرباء ذات الضغط المتوسط والعالي، التي تتطلب عملية البناء بجوارها احترام مسافة معينة؛ إلى جانب ما يترتب عن كل ذلك من تشويه للمناظر البيئية والمعالم التراثية ضمن مناطق توسع النشاط السياحي، التي لم تسلم هي الأخرى من البناء العشوائي... الأمر الذي يطرح التساؤل حول جدوى المخططات والسياسات العمومية المتبعة على المستويات المحلية والجهوية، ودور سياسة إعداد التراب في تأطيرها ومواكبتها.

تحضر هاته الظاهرة أيضا بالشريطين الساحليين لكل من الجديدة والصويرة، إذ يتوفر المجالان المذكوران على مؤهلات بيئية متميزة، وعلى موارد غنية، ناهيك عن تراث محلي ينبغي تثمينه للرفع من جاذبيتهما أمام المستثمرين والسياح. وبالإضافة إلى ذلك، يتهيكل المجالان حول قطبين حضريين هما الجديدة والصويرة، ويتميزان بدينامية مجالية واضحة ولكن متباينة، كما يعرفان توطين لأنشطة مهيكلة ويشهدان نموا وتوسعا لتجمعات عمرانية مجاورة، ترتبت عنها تحولات سوسيومجالية عميقة بالضواحي، لكن هي الأخرى جد متباينة. وفي المقابل، فإن لهذين المجالين مواطن ضعف، تتمثل في اختلالات مجالية وإكراهات بيئية تكبح دينامية التنمية.

من هذا المنطلق، تمت بلورة إشكالية بحثية تساير عمق هذه الديناميات المجالية ومدلولاتها ونتائجها وإكراهاتها في علاقة بإعداد التراب والتنمية المستدامة، ويمكن صياغة هذه الإشكالية في السؤالين التاليين: ما هو واقع الدينامية المجالية بهذه الأحياز الترابية في ضوء سياسات إعداد التراب؟ وما هي أبرز التحديات والرهانات المطروحة؟

لمعالجة هذه الإشكالية، وضعنا فرضيتين، يمكن صياغتهما على الشكل التالي:

- بات التعامل الكلاسيكي وخاصة القطاعي منه، غير مجدٍ لمعالجة القضايا والإشكالات التي تطرحها دينامية المنظومة المجالية التى تتعدد وتتشعب مكوناتها باستمرار فيسير تسيير المجال إلى التدبير الترابى الفعال والمتميز بالشمولية والاندماج والحكامة الجيدة.

- يتطلب إعداد التراب من زاوية الاستدامة الوصول إلى تحقيق دينامية محلية مسؤولة ومستقلة، تنبنى على تدبير تشاورى وتعاقدي للتراب سواء في مستوى التشخيص أو في مرحلتي اتخاذ القرار وإنجاز المشاريع.

نحن أمام قطبين ساحليين صاعدين، حيث يتمتع كل واحد منهما بمميزات خاصة، اقتصادية واجتماعية، وجغرافية تجعلهما محوران للتنمية بالنسبة لمناطقهما الخلفية داخل إقليمي الجديدة والصويرة. وفي خضم هذا التركيز، الذي يصحبه انبثاق ظاهرة النمو غير المتوازن للمجالات الترابية (المباركي، 2012، ص 55)، يتطلب الأمر اتخاذ تدابير ناجعة في قطاعي التخطيط والحكامة الترابية، بشكل عمودي وأفقي لتجنب الآثار والتداعيات السلبية لظاهرة التسحيل من جهة، ولتحقيق التوازن الترابي في المجالات الجغرافية الداخلية والساحلية على حد سواء، من جهة أخرى. وفي هذا الصدد تطرح عدة إشكاليات يمكن توزيعها على عدة محاور، على المنوال الموالي.

1- ضعف الولوج إلى الخدمات الأساسية بالضواحي يعكس الأثر المحدود للسياسة القطاعية للتنمية البشرية

لقد تميز توسع مدينتى الجديدة والصويرة، بالانضباط للقوانين أحيانا، وبالعشوائية فى أحايين كثيرة، مما أدى إلى انتشار ظاهرة البناء غير الخاضع لضوابط التعمير، وظهور أحياء عشوائية لا تتوفر على البنيات التحتية والمرافق الجماعية الأساسية، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة مشاكل وقضايا لها ارتباط وثيق بالتنمية البشرية والتخطيط الاستراتيجي. وقد وقفنا على تجلياتها من خلال عنصرين أساسيين هما: تدنى إطار الحياة ووجود فجوة بين برمجة التجهيزات والمرافق فى وثائق التعمير والواقع المعيش.

وفى ما يخص هذا العنصر الأخير، تبين من خلال نتائج دراسة ميدانية (Hilal A., 2016, p 90) استهدفت تقييم إنجاز التجهيزات والمرافق الخدماتية المبرمجة فى تصميم التهيئة[1] بالمناطق الملحقة بالمدار الحضري للصويرة (منطقة الغزوة أو ما يسمى بالصويرة الجديدة، ودوار العرب)، أن نسبة تجسيد المرافق المبرمجة على أرض الواقع ضعيفة جدا، حيث لم تتعدّ نسبة 13%، بعد مضى عشر سنوات على انتهاء مدة صلاحية التصميم وفقا للتشريع المعمول به. إنه تأخر يسهم بشكل كبير فى تعطيل مسلسل التنمية بشكل عام والتنمية العمرانية بالمناطق الضاحوية على الخصوص (الخريطة رقم 1). ولا شك أن التناقض شبه الكلى بين البرمجة والواقع، يطرح تساؤلات عديدة حول قضية تطبيق البرامج التنموية انطلاقا من وثائق التعمير المنجزة، التي تتطلب الكثير من الجهد والتكاليف قبل المصادقة عليها، مما يجعل قيمتها كأدوات للتخطيط الاستشرافى موضوع تساؤل. كما تطرح الفجوة بين مقترحات التهيئة وتنفيذها على أرض الواقع تساؤلات حول عمليات المراقبة والإشراف والمتابعة فى تنفيذ البرامج، التى أثبت الواقع المحلى غيابها بنسبة كبيرة، مما يؤثر سلبا على صيرورة التنمية المحلية؛ وهذا ما يتنافى مع أسس وفلسفة التدبير الترابى المندمج الذى ينبنى على قيادة جماعية متبصرة، والتزام جماعي بين مختلف المتدخلين والفاعلين قصد بلورة وتنفيذ مشاريع ترابية تعاقدية بنهج تفاوضي وتشاركي.

الخريطة رقم 1: تشكل منطقة الغزوة بظهير الصويرة مثالا للتوسع العمراني الضاحوي المفكك والمتناقض.

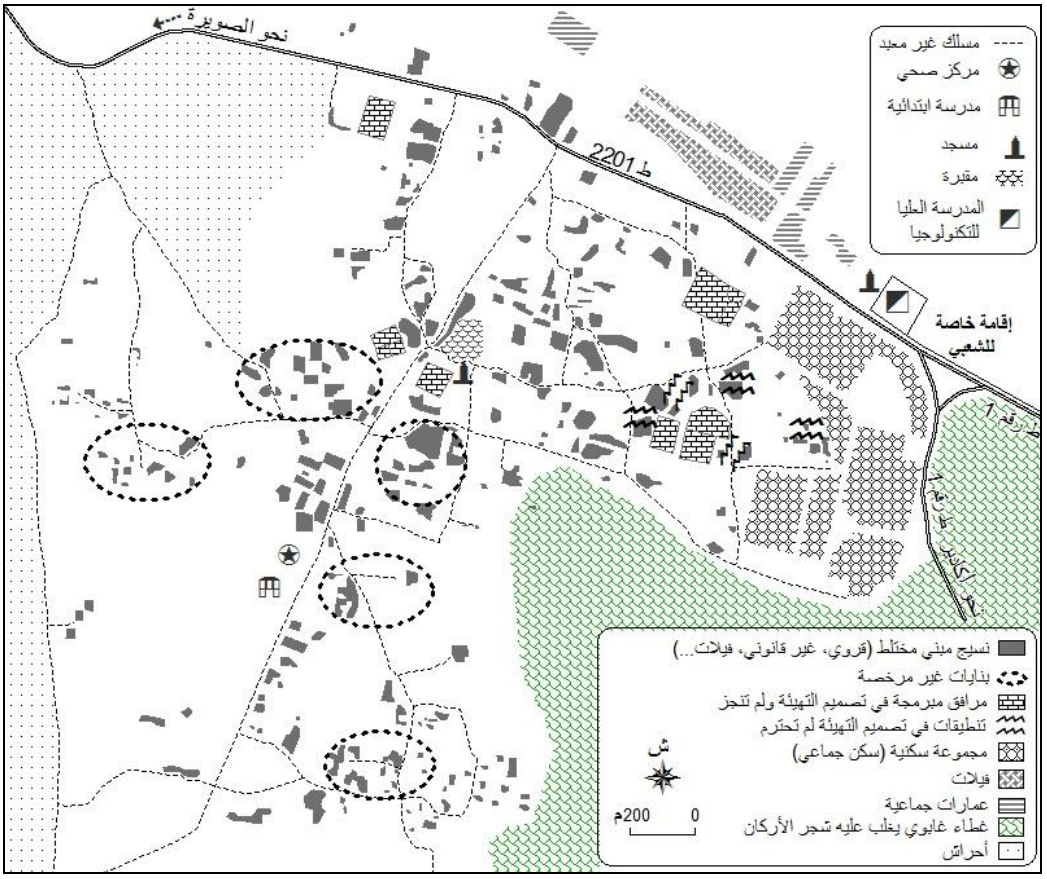

المصدر: بحث ميداني باستعمال الصور الجوية كأساس خرائطي.

أما فى ما يخص العنصر المتعلق بجودة أو تدنى إطار الحياة، تبين لنا من نتائج بحث ميدانى (Ouadrim M. & Hilal A., 2013, pp. 213-231) استهدف تحليل واقع حال بعض الدواوير العشوائية ووقْع إمدادها بشبكتي الماء الصالح للشرب والتطهير، من خلال

[1] - صودق عليه بموجب المرسوم رقم 2-04-124 بتاريخ 19 محرم 1425 (11 مارس 2004)، الجريدة الرسمية رقم 5198 بتاريخ 25 مارس 2004.

تجربة معاشة لساكنة دوارين متاخمين لمدينة الجديدة - هما البحارة ولشهب (الخريطة رقم 2)، أن هناك مشاريع لتحسين ولوجية الساكنة إلى هذين القطاعين الحيويين، لكن النتائج كانت غير مرضية، في وقت حدث فيه ازدياد في عدد ساكنة هذه الدواوير، ووضعية تعايش غير منسجمة بين دواوير مجهزة بالبنيات التحتية وأخرى غير مجهزة، مما يطرح أكثر من علامة استفهام حول ما يولده هذا التداخل من تغاير ملموس اجتماعيا واقتصاديا وسلوكيا ووظيفيا، سيما بضواحي المجالين المدروسين.

الخريطة رقم 2: تجمعات سكنية غير مخططة على أطراف مدينة الجديدة.

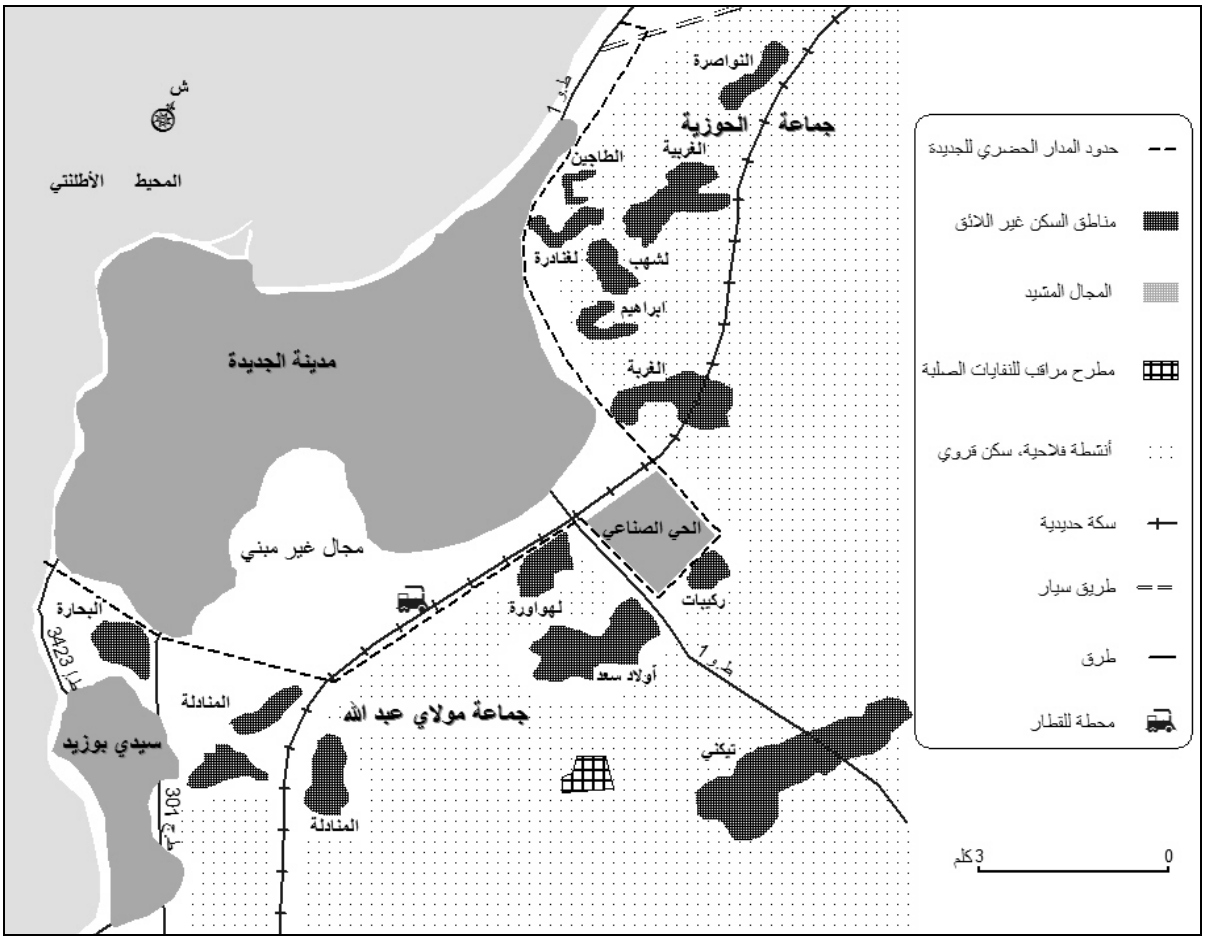

المصدر: تحريات ميدانية باستعمال صور الأقمار الاصطناعية كأساس خرائطي.

يدفعنا وضع هذين المجالين المدروسين المتباين ظاهريا من حيث أشكال ووظائف ضاحيتهما، إلى طرح التساؤل الآتي: هل التوسع في الضواحي يُعد بمثابة إضافة نوعية للتنمية العمرانية المستدامة، أم مجرد امتداد فارغ من المضامين واستجابة ظرفية وآنية للمشاكل الحضرية المطروحة دون نظرة بعيدة المدى؟

2- الاستثناءات العمرانية: مقاربة قطاعية في التدبير الترابي تعاكس فلسفة التخطيط والتدبير المندمج للمجال

أفرزت سيرورة تدبير التعمير بالمغرب بروز مسطرة الاستثناءات في أوائل القرن الحالي، ويقصد بهذه المقاربة تيسير مسطرة الترخيص للمشاريع الاستثمارية مع عدم التقيد أو الالتزام بمقتضيات وثائق التعمير المصادق عليها. جاء تطبيق هذه المسطرة في إطار عدد من الدوريات الوزارية المشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة الإسكان والتعمير، ويتم اتخاذ القرار برفض أو قبول المشاريع المعروضة من قبل لجنة جهوية، تتكون بالإضافة إلى والي الجهة باعتباره رئيسا لها، من عامل العمالة أو الإقليم المعني، ومدير المركز الجهوي للاستثمار، ورئيس الجماعة المعنية، ومدير الوكالة الحضرية التي تتولى كتابتها، والمسؤول الجهوي عن القطاع المعني بالاستثمار. غير أن نتائج هذه المقاربة على أرض الواقع أبانت على أنها تفتقد إلى رؤية شمولية بعيدة المدى؛ أي تغلب عليها صبغة العمل الظرفي والحلول المرحلية وبالتالي طابع الارتجال، مما جعلها تتسبب في انعكاسات تتجلى في مظاهر عديدة، نذكر منها على الخصوص: انتشار السكن المتفرق بالوسط الريفي في غياب بنيات تحتية وغياب التجهيزات، والتطاول على الأراضي الفلاحية في المناطق الضاحوية، ثم الإخلال بسيرورة تطور المجال العمراني عبر إحداث مناطق مزدوجة، تتداخل فيها الفيلات والعمارات، والتطاول على نطاقات مجالية مخصصة لتجهيزات جماعية، ناهيك عن الترخيص بمناطق ممنوعة البناء وفقا لمقتضيات وثائق التعمير (هلال، 2012، ص .ص 289-300).

وقد تبين من المعطيات الكمية والكيفية أن توزيع البناء المُنتج في إطار الاستثناءات، يفرغ في كثير من الأحيان وثائق التعمير المصادق عليها من محتواها، إذ تشير الأرقام إلى أن ثلثي المشاريع المرخص لها في إطار الاستثناءات قد غيرت كليا التنطيقات المخصصة داخل تصميم التهيئة لمدينة الجديدة المصادق عليه (الخريطة رقم 3). وهو الأمر الذي يعني إهدار الجهد واستنزاف الموارد الموظفة في إنجاز العديد من الدراسات والتصاميم التي تكلف أموالا مهمة، ومن قبل أطراف فاعلة في مسطرة الموافقة على المشاريع الاستثمارية، بل وتضرب فلسفة التخطيط العمراني عرض الحائط، وتزيد من اختلالات التدبير الترابي عبر تكريس المشاكل والعراقيل التي تعاني منها أصلا مختلف وثائق التعمير، من بطء إعدادها وتعقد في المساطر القانونية والإدارية المرافقة لها، وبالتالي صعوبة مواكبة التطورات المجالية والتحولات السوسيواقتصادية.

يعكس هذا الوضع المعقد جانبا مهما من منطق المقاربة القطاعية، ومن رهان الاستجابة الآنية للمشاريع الاستثمارية، بدل التفكير من منظور شمولي وتصور عمراني على الأمدين المتوسط والبعيد، يضع المنفعة العامة في المقام الأول درءا للمصالح الخاصة والمتنافرة.

الخريطة رقم 3: توطين مشاريع التحويلات الاستثنائية بمدار تصميم تهيئة مدينة الجديدة (فترة 2003-2007).

المصدر، هلال (أ)، 2013، ص 23.

3- استحضار ضعيف أو منعدم للاعتبارات البيئية في وثائق التخطيط وآليات التدبير الترابي

أصبح الاتجاه السائد على مستوى الدينامية العمرانية بالمغرب خلال العقود الأخيرة هو التوسع الأفقي واستهلاك المجال لصالح المدن، كما هو الشأن بالنسبة لمدينتي الجديدة والصويرة، اللتين عرفتا تزايدا في مساحتهما وبروز ظواهر سلبية على بيئتهما الحضرية، ومن تجليات ذلك التوسع على حساب المجالات الفلاحية والغابوية، ونقص في المساحات الخضراء المهيأة، وانتشار بعض مظاهر التلوث... وهذا ما يجعل من سيرورة التنمية الحضرية في شكلها الحالي غير المنظم، عاملا رئيسيا في استنزاف الموارد الطبيعية وإلحاق الأضرار بالبيئة.

الخريطة رقم 4: توسع عمراني متعدد الأنوية بمحيط مدينة الصويرة.

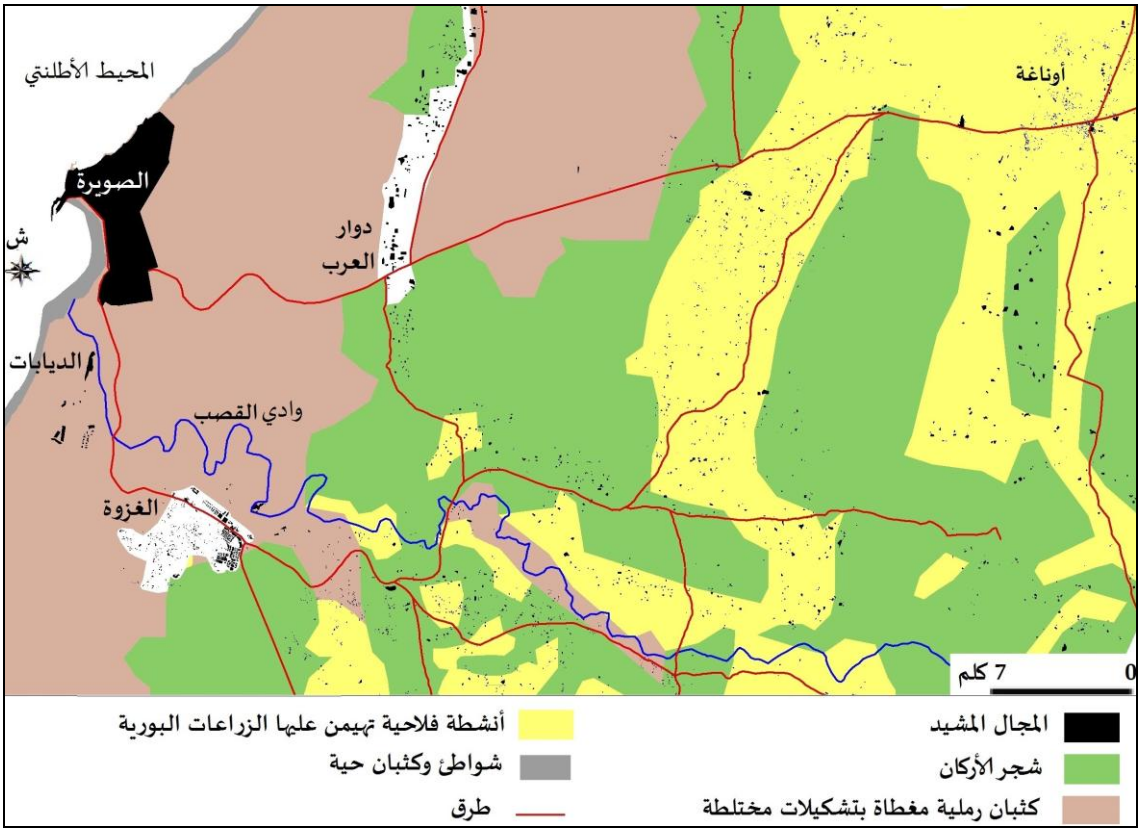

المصدر: الخرائط الطبوغرافية، والصور الجوية وصور الأقمار الاصطناعية مع تحريات ميدانية، 2018.

انطلاقا من هذا الطرح، تشكل عملية المزاوجة والتنسيق بين التخطيط الحضري والمركب البيئي رهانا حقيقيا للمستقبل الحضري، وتحديا فعليا في تدبير المدينة ومحيطها، من شأنه وضع حد للتدخلات المعزولة والقطاعية، والسماح بالتجسيد الفعلي لمبدأ التنمية الحضرية المستدامة.

في هذا الإطار، تعتبر وثائق التعمير أدوات مناسبة لإدماج الانشغالات البيئية في السياسة العمرانية انطلاقا من خضوعها لمنطق التعمير الوقائي (L'urbanisme préventif)، الذي يستهدف في المقام الأول توقع واستشراف الصورة المستقبلية للتجمعات العمرانية بما يكفل وقاية مسبقة ضد المخاطر المحدقة بالبعد البيئي، وضد كل أشكال الاستغلال غير العقلاني وغير الرشيد للمجال. ومن شأن تفعيل المخططات والإستراتيجيات ذات الصلة بالبعد البيئي، وخصوصا التفعيل المؤسساتي والقانوني للميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، أن يقضي على الفراغات والتجاوزات المسجلة في ميدان الأخذ بالانشغالات البيئية في التهيئة والتنمية المجالية.

ولن يتم ذلك على نحو سليم إلا في إطار حكامة حضرية جيدة، تقتضي وجود إرادة سياسية تستهدف التغلب على مختلف اللوبيات الضاغطة من أجل مصالح خاصة ومتنافرة بين بعضها البعض (Dumont G.-F., 2005, p 197). فالحكامة الجيدة مدخل أساسي للمحافظة على المنظومة البيئية وتدبير التفاعل بين الجديدة والصويرة ومحيطهما البيئي، في أفق تهيء إطار عيش ملائم يوفر مرافق وخدمات القرب الأساسية ومساحات خضراء للترويح عن النفس وتحقيق جرع من الطبيعة في المجال الحضري، وفقا لتطلعات وانتظارات الساكنة المحلية (هلال، 2014، ص ص 11-28).

4- الأحياء العتيقة: تحولات سوسيومجالية بمنطق قطاعي غير مندمج

يتجسد التراث العمراني والمعماري بالمجالين المدروستين من خلال الحي البرتغالي بمدينة الجديدة والمدينة القديمة للصويرة، ويكمن الخيط الناظم بين المجالين العتيقين المدروسين في القيمة الثقافية والاقتصادية لهذا الرصيد، الذي يمكن أن يوظف في مشاريع سياحية، وبإيقاع أكثر بالصويرة، رهان حقيقي تَتَهدده الكثير من التحديات نجملها في ما يلي:

- تحولات عمرانية ومعمارية سلبية تعرفها هذه الأنسجة المعمارية القديمة، نذكر من مظاهرها: استعمال مواد بناء عصرية لترميم وصيانة التصدعات التي تلحق المباني والأسوار العتيقة جراء تأثير عوامل الزمن، وما يترتب عن ذلك من تشويه أو تغيير في هوية

التراث المعماري والعمراني الأصلي؛ ثم إضافة طوابق فوق المساكن القديمة دون مراعاة التناسق العمراني وقدرة تحمل البنيات التحتية الموجودة للضغوط الناتجة عن تزايد الكثافات السكانية نتيجة تزايد الطوابق والأنشطة الجديدة.

- الحضور القوي للمبادرات الفردية في هذه التدخلات من جهة، ومن جهة ثانية، ضعف السيطرة على المخالفات العمرانية، وغياب وثيقة تعمير ملزمة خاصة بالمدينة العتيقة.

- ضعف التناسق بعض مختلف التدخلات بالمدينتين العتيقتين السالفتي الذكر، وعدم استمرارية بعضها في الزمان، ناهيك عن هيمنة النظرة القطاعية في كل المبادرات. ويمكن الاستدلال على ذلك بالأمثلة التالية: عدم اكتمال عمليات إعادة إيواء ساكنة بعض الأحياء كالملاح، عدم اكتمال دراسات تصاميم التهيئة والإنقاذ الخاصة بالمدن العتيقة، وعدم تنفيذ مواثيق الهندسة العمرانية.

وتبعا لذلك تبين في حصيلة أولية، من خلال دراسة واقع أحياء المدينتين العتيقتين المستهدفتين، أن هناك جهودا تبذل لمحاولة المحافظة على التراث المعماري، يقابلها تعثر واضح في أعمال التنفيذ ومعالجة المشاكل المطروحة حسب أولويات متفق بشأنها. ذلك أن مختلف التدخلات تمت بشكل متفرق دون استراتيجية واضحة وشاملة، كما أن الاهتمام الأكبر انصب على إعداد الدراسات التي استغرقت وقتا طويلا، أما الإنجازات الفعلية والأعمال المحصلة، فإن نسبتها ضئيلة بالنظر لحجم الأحياء العتيقة المستهدفة وعدد سكانها وطبيعة مشاكلها، حيث تحدث التدخلات على نطاقات ضيقة كترميم بعض المباني العامة والمساجد، وترصيف الممرات الرئيسية، وتأهيل جزئي لشبكات الإنارة والصرف الصحي، دون امتداد ذلك إلى تدخلات بارزة على مستوى الإطار المبني الآيل للسقوط، وما بات يحمله من أخطار على ساكني ورواد النسيج العتيق. لذا، فأي استراتيجية هادفة للحفاظ على التراث العمراني والمعماري، وتوظيفه لضمان دخل اقتصادي مهم عبر السياحة، يجب أن تنبني على مقاربات شاملة ومتكاملة، قائمة على أهداف وأولويات محددة ومتوافق ومتعاقد بشأنها، عوض التدخلات القطاعية والجزئية المتبعة، التي تشتت الجهود المبذولة، وتُبدر الموارد المالية المعبأة من لدن متدخلين متعددين ومتنوعين، متعارضين أو متنافسين في بعض الأحيان.

5- موارد تراثية في حاجة إلى تأهيل للإسهام في التسويق الترابي وتنويع مداخل التنمية

مواكبة لقضايا وإشكاليات تثمين التراث الثقافي من منظور تنموي مستدام يقوم على تناغم بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ساهمنا في دراسات ميدانية همت كل من موسم مولاي عبد الله (هلال، 2013 (ب)، ص ص 160-173) ومهرجان كناوة (رمرام وهلال وآخرون، 2013، ص ص 235-255).

شكلت الدراسة الأولى، مناسبة للوقوف على مظاهر التحول الذي أصاب موسم مولاي عبد الله، وغيَّر ملامحه العامة ووظائفه التي لم تعد تسهم في تنمية المجال المنظم فيه بالقدر الكافي، فأصبحت هذه التظاهرة تعرف طقوسا وممارسات، أفقدت الموسم هويته وأصالته الثقافية، كما أن الفضاء الذي يحتضنه، المتمثل في السور التاريخي، آيل للانهيار بفعل حالة التلاشي التي تنخر كيانه.

وكشفت نتائج الدراسة الثانية، أن مهرجان كناوة مختلف عن موسم مولاي عبد الله سواء على مستوى الخصوصيات وطبيعة التنشيط، أو الإشعاع المجالي محليا ووطنيا ودوليا، وكذا من حيث الإسقاطات التنموية، زيادة على مستوى الإشراف ودرجة التأطير وحجم الدعم العمومي والخاص.

ورغم هذه الاختلافات على مستوى واقع حال هذين الموردين التراثين اللاماديين، فإن هناك خيطا رابطا استشرافيا بينهما، مفاده ضرورة خلق ظروف الاستدامة بشكل يبعدهما عن الظواهر النمطية العامة والسطحية العابرة، وربطهما بمختلف المنتجات والمسالك السياحية التي يمكن أن تدمجهما في محيطهما كالسياحة الشاطئية والرياضية والتضامنية...

لقد بات لزاما على الفاعلين الترابيين، في ظل العولمة وما تطرحه من تحديات على الاقتصاديات والهويات المحلية، تجديد المقاربات التنموية وفقا للحاجيات والانتظارات الآنية ومتطلبات التنافسية الترابية. فقد أكدت الدراسات (Goeury D. & Sierra P., 2016, p 98) على أن إسناد قيمة ثقافية إلى تراب ما هو بمثابة تأكيد على قيمة التراث، والتي يمكن أن تكون مصدرًا للتسويق الترابي والتنمية. من هذا المنطلق، أصبح التوظيف المستدام لكل الموارد الترابية من أجل تنويع مداخل التنمية أمرا لا مفر منه. ويدخل في نطاق تعريف الموارد الترابية كل الأشياء المادية الملموسة التي توجد في تراب جماعة ما، التي هي نتيجة لتاريخ طويل وتراكمات سابقة في أساليب الاستغلال، بل ويشمل حتى الأشياء غير المادية، والتي تتجلى في نوع التنظيم الاجتماعي المحلي (Levy J. & Lussault M., 2003, p 798). وبطبيعة الحال، ينضاف إلى ذلك الموارد الترابية الكامنة التي يمكن الاستفادة منها كروافد في التنمية المحلية بعد كشفها وتطويرها بشكل مستدام.

خلاصة

إذا كان يبدو من غير اللائق الحديث عن هذين المجالين الساحليين بصيغة المفرد في ظل تباين الميكانيزمات والرهانات التي تؤطرهما، فقد أفضى استقراء الظواهر المدروسة إلى غياب جزئي أو كلي للنظرة الشمولية في عمليات تخطيط وتدبير المجال. ومن تم يواجه المجالان معا تحديات التنمية الحضرية على مستويات عديدة، لعل أهمها على سبيل المثال لا الحصر تعبئة العقار، ومجالات

التوسع المستقبلي في إطار تنمية مستدامة، بعد نفاذ احتياطاتهما العقارية، أو من خلال تقلص إمكانيات التوسع في مواضعهما الأصلية نتيجة لعوامل يتداخل فيها العنصران الطبيعي والبشري.

وفي ظل هذا الأوضاع، برزت دينامية عمرانية في اتجاه الأطراف والضواحي الحضرية، حيث اتجهت مدينة الصويرة بعد تشبع نسيجها الحضري إلى التوسع خارج محيطها المحاط بالكثبان الرملية والغابة في امتدادات اتجاه الشمال الشرقي والجنوب والجنوب الشرقي، كما عرفت مدينة الجديدة ومحيطها امتدادات عمرانية في كل الاتجاهات، وتوسعات صناعية-مينائية (الجرف الأصفر) محدثة اختلالات داخل إطارها البيئي (مظاهر التلوث البحري، وتلوت مصب نهر أم الربيع) والأراضي الزراعية، والعمرانية من خلال اختلاط العمران العشوائي بالعمران المخطط. وقد مست هذه التأثيرات السلبية بشكل مباشر الروابط الحضرية الريفية، التي كان من المفروض أن تتطور في إطار بنيات ثنائية ومتكاملة للمجال الترابي، في أفق تنمية ترابية مستدامة.

وقد حاولنا من هذا المنطلق تقديم صورة عن الدينامية التي شهدها المجالان الساحليان للجديدة والصويرة، وتأثيراتها المجالية والسوسيواقتصادية والبيئية، لتفادي الأخطار المتوقعة مع تأكيد رؤية الاستدامة في النمو العمراني، من خلال تثمين البعد البيئي الصحي والفعالية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها، دون الإخلال بجودة إطار الحياة، وجعل العنصر البشري ضمن أولوية الأولويات في كل التدخلات التي تستهدف إعداد التراب.

وبطبيعة الحال، فلا يمكن تحقيق كل ذلك دون أن يلتقي مختلف الفاعلين والقائمين على تدبير المجال في إطار إعداد مشاريع ترابية تشاركية وتعاقدية، وضمن حلقة بينية تفاعلية ثلاثية الأبعاد تهم الموارد والمشاريع والترابات (Territoires). كما لا يمكن أن تتخذ هذه التقاطعات الثلاثية الأبعاد لبعدها السليم والمعقلن، دون تبني منهجية المتابعة والتقييم لترصيد المكتسبات وتدارك نقط الضعف والاختلالات، وكذا الأثر على استدامة الموارد والترابات في ضوء مختلف المشاريع والتدخلات. وفي هذا الصدد، تظهر أهمية الاستفادة مما تتيحه أدوات التتبع والجرد الميدانيين والأطالس الخرائطية ونظم المعلومات الجغرافية.

الببليوغرافيا

المباركي حسن، 2012، "موقع المدن الكبرى في إعداد التراب الوطني وفي السياسة الجهوية بالمغرب". ورد في: **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش**، عدد مزدوج 18-19، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ص-ص 51-82.

هلال عبد المجيد، 2014، "المحيط البيئي لمدينة الجديدة من منظور السكان المحليين: الواقع والمأمول". ورد في: **دراسات مجالية**، العدد 8، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية- مراكش، ص-ص 11-28.

هلال عبد المجيد و وادريم مصطفى، 2014، "الأحياء العتيقة بمدينة الصويرة: التحولات الحالية وإشكاليات التدبير". ورد في: **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز بفاس**، سلسلة الأعداد الخاصة "التراث الحضري والحداثة"، العدد 13، ص- ص 219-240.

هلال عبد المجيد، 2013 (أ)، "مشاريع التعمير الاستثنائي ورهان التنمية العمرانية المستدامة: حالة مدينة الجديدة ومحيطها". ورد في: **دراسات مجالية**، العدد 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية-مراكش، سلسلة ندوات ومناظرات مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية الترابية، ص- ص 14-32.

هلال عبد المجيد، 2013 (ب) ، "موسم مولاي عبد الله أمغار: مورد تراثي في خدمة تنويع العرض السياحي بمحيط مدينة الجديدة". ورد في: **المواسم والمهرجانات: فضاءات لتثمين الموروث الثقافي**، أشغال الدورة الرابعة والعشرين للملتقى الثقافي لمدينة صفرو، مطبعة سوجبريس فاس، ص-ص 160-173.

رمرام شيماء، وهلال عبد المجيد، وبوجروف سعيد و وادريم مصطفى،2013، "مهرجان كناوة وموسيقى العالم بالصويرة: مدخل التأصيل والتثمين السياحي في التنمية الترابية". ورد في: **المواسم والمهرجانات: فضاءات لتثمين الموروث الثقافي**، أشغال الدورة الرابعة والعشرين للملتقى الثقافي لمدينة صفرو، مطبعة سوجبريس فاس، ص-ص 235-255.

هلال عبد المجيد، 2012، "فعالية أدوات التخطيط العمراني بين إكراهات الواقع وتأثير التعمير الاستثنائي". ورد في: "**سياسة المدينة: الواقع وأفق التفعيل**". أشغال الدورة الثالثة والعشرون للملتقى الثقافي لمدينة صفرو ، مطبعة سوجبريس فاس، ص- ص 289-300.

DUMONT G.-F. (2005), « Ville, population et environnement ». In Wackermann G. (dir.), *Ville et environnement*, Paris, Ellipses, Collection Carrefours les dossiers, pp. 179-203.

GOEURY D. & Sierra P. (2016), *Introduction à l'analyse des territoires. Concepts, outils, applications*. Cursus, Armand Colin, 224 p.

HILAL A. (2016), «L'espace littoral marocain entre pressions du présent et exigences de l'avenir: cas du littoral d'Essaouira». In *Revue Cinq Continents* 6 (13), p.p. 79-100.

URL : http://cinqcontinents.geo.unibuc.ro/

LEVY J. & Lussault M. (2003), *Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés*. éd. Belin, Paris, 1033p.

OUADRIM M. & Hilal A. (2013), « Accès à l'eau et enjeux de développement durable, cas des espaces périurbains défavorisés de la ville d'El Jadida ». In *Pistes d'une recherche appliquée*, Série Cahiers de la recherche scientifique, n°3, publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines – Mohammedia, p.p. 213-231.

الدينامية المجالية والبشرية بتلال مقدمة جبال الريف الشرقي. حالة الحيز الترابي لقيادة الطايفة/ تازة

عبد الواحد بوبرية[1]، علال زروالي[2] و جواد البزوي[1]

[1] جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الكلية متعددة التخصصات تازة، مختبر الدينامية المجال التراث والتنمية المستدامة

[2]جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، فريق البحث تكنولوجيا الإعلام الجغرافي وتدبير المجال

مقدمة

تعتبر تلال مقدمة جبال الريف الشرقي جزء من الأرياف المغربية، التي كشف واقع الحال بها في تسعينات القرن العشرين عن واقع مخيف، وخلصت نتائج البحوث التي قامت بها الدولة وتقارير التنمية البشرية التي تصدرها الأمم المتحدة إلى أن العالم القروي يعيش وضعية مزرية، يتساوى في هذا شمال المغرب مع جنوبه وشرقه مع غربه، فجميع المؤشرات تحيلنا على واقع مرعب (التعليم، والصحة، والدخل الفردي...). هذا الأمر دفع بالدولة إلى التدخل الاستعجالي لإعادة الاعتبار لهذه المجالات، فهيأت سلسلة من البرامج التي تهدف إلى تحسين البنيات التحتية وتوجيه الجهود لخلق مشاريع في ثلاثة مجالات وهي: محو الأمية، والصحة، والتعاون الوطني، و"شملت هذه التدخلات أربعة عشر إقليما، منها إقليم تازة" (رحمة بورقية، 2002، ص. 55).

من هذا المنظور، يكتسي موضوع الدينامية المجالية والبشرية بتلال مقدمة جبال الريف الشرقي. حالة الحيز الترابي لقيادة الطايفة/ تازة أهمية كبيرة، ويعالج أشكالية واضحة تتجلى في كيفية عمل الديناميات المجالية والبشرية بهذا الحيز الترابي؟

وفي هذا السياق المتمثل في تحليل التنمية البشرية بالجماعات الثلاث، على أساس تشخيص يحيط بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والترابية والتحولات التي شهدها المجال المحلي في العقود الأخيرة، وأعطت تنظيمه الحالي بتعقده واختلالاته. واعتبارا لكل هذه الديناميات سنعمل على دراسة وتخليل العنصرين التاليين. فمن جهة الإطار الترابي والمعطى الديمغرافي كقاعدتين للرفع من مستوى التنمية البشرية؛ ومن جهة ثانية، الخدمات الاجتماعية ومؤشرا الفقر والهشاشة كأسس لبناء تنمية بشرية حقيقية.

أولا: الإطار الترابي والمعطى الديمغرافي قاعدتان للرفع من مستوى التنمية البشرية

1- التقطيع المجالي آلية تنظيمية للحيز الترابي لقيادة باب لمروج

يشكل التقطيع المجالي آلية لعقلنة وتنظيم المجال الترابي، والإطار الأمثل لمدى فعالية التدبير في مجال التنمية المستدامة، ويتجلى هذا الإطار في تلك التقطيعات الترابية التي يعمل ضمنها رجال السلطة المحلية المعينة والمنتخبة، وباقي الفاعلين الترابين وهيئات المجتمع المدني، "حيث تسعى الإدارة المركزية بواسطة هذا الأسلوب الإداري التخفيف من الأعباء الملقاة على المركز من جهة والتقرب أكثر ما يمكن من المواطن من جهة أخرى"(المهدي بنمير، 2010، ص. 31) ، فالتقطيع الترابي المحلي يشكل الإطار الأمثل في نظر الدولة لتفعيل سياستها التنموية على الصعيد المحلي.

ويعتبر الحيز الترابي (بني افتح، والترايبة، والطايفة) آلية جديدة للتدبير على المستوى المحلي، فالدولة عملت عبر مراحل لتأسيسها لتفادي المركزية، ومنحتها صلاحيات واسعة لإنجاز مشاريعها المحلية.

تنتمي التكتلات الجماعية المدروسة محليا إلى قيادة باب المروج دائرة تايناست. التي يرجع تاريخ إحداثها إلى فترات متفاوتة، فجماعة الطايفة من أقدم جماعات الإقليم، حيث تأسست مع النواة الأولى للوحدات الإدارية المحلية بالمغرب سنة 1959، والتي كانت تسمى وقتها بالفئات المزودة بجماعات إدارية، كانت تضم فخذتين من قبيلة البرانص، وهما الطايفة وبني فقوص، وتم إحداثها رسميا سنة 1963. ومع التقطيع الإداري "والميثاق الجماعي الأول لسنة 1976 تم اقتطاع فخدة بني فقوص من جماعة الطايفة وهي الجماعة الأم، ووزعت على جماعتين جديدتين مجاورتين هما جماعتي الترايبة وبني افتح وظلت تحتضن مركز قيادة باب المروج منذ ذلك التاريخ" (وثائق الجماعة الترابية الطايفة، 2018) أما جماعة الترايبة ومنذ إحداثها إلى غاية سنة 2010 لم تعرف سوى تقسيم ترابي واحد وذلك "سنة 1992 حيث تم ضم دواري دار العمري وامعاعدة إلى تراب الجماعة، كما تم كذلك فصل دوار بُقَلَالْ عن الجماعة وإلحاقه بجماعة مكناسة الشرقية" (وثائق الجماعة الترابية الترايبة، 2016). نفس الشيء بالنسبة لجماعة بني افتح فقد حافظت على نفس التقسيم منذ "إحداثها سنة 1976 بموجب المرسوم رقم 1834-59-2 الصادر في 2 دجنبر 1959"(وثائق الجماعة الترابية بني فتح، 2018) ، ويتشكل المجال المدروس من عدة مشيخات ومجموعة من الدواوير، موزعة بشكل متفاوت بين جماعة ترابية وأخرى كما توضح الخريطة التالية ذلك.

خريطة رقم 1: التقطيع الترابي المحلي لمجال التكتلات الجماعية المدروسة

المصدر: قيادة باب المروج، قسم الشؤون الداخلية سنة 2018

يتبين من خلال الخريطة أعلاه أن التقطيع الترابي المحلي للمجال المدروس يتكون من ثلاث جماعات ترابية، تنقسم إلى 50 دوارا و13 مشيخة، تتوزع هذه الأخيرة بشكل متباين حسب الجماعات، حيث تضم جماعة الطايفة ست مشيخات، وبني افتح أربع مشيخات في حين نجد ثلاث مشيخات فقط بالترايبة، نفس الأمر يتعلق بالدواوير حيث نجد 20 دوارا بجماعة الطايفة و17 دوارا بالترايبة، أما بني افتح فيصل عدد الدواوير بها إلى13 دوارا فقط. كما أن هذه الدواوير تتوزع بدورها بشكل متباين حسب المشيخات الموجودة بمجال الدراسة بحيث هناك مشيخات لا تضم سوى دوارين مثل مشيخة اولاد رحمون تابعة لجماعة الطايفة، في حين هناك مشيخات تضم ثمانية دواوير كمشيخة الترايبة التابعة لجماعة الترايبة. فالتفكير في التنمية البشرية، ووضع مشاريع اجتماعية يفرض الانطلاق من المشيخة كمعطى ترابي مهيكل للجماعة الترابية، ثم الانتقال للدوار كمكون أساسي للمشيخة، بغية اختيار مشاريع اجتماعية ذات وقع إيجابي على السكان والمجال وبالتالي على التنمية البشرية المحلية.

2- المعطى الديمغرافي محدد أساسي للتنمية البشرية

يشكل العنصر البشري ركيزة أساسية في عملية التنمية المتكاملة، حيث إن مفهوم التنمية البشرية ينظر إلى الناس بوصفهم الثروة الحقيقية لأي مجتمع، وعليه فإن الهدف الأساسي للتنمية يتمثل في توفير البيئة الملائمة للأفراد ليتمتعوا بحياة سعيدة. كما أنه يعني عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، ولهذا فإن التنمية البشرية من هذا المنظور تهدف إلى تشكيل وبناء القدرات الإنسانية، ثم انفتاح الناس بقدراتهم المكتسبة على مجالات العمل. لذا "فالمحددات الديموغرافية تكتسي أهمية كبرى في معرفة توزيع السكان وتحديد نسبة المنتجين والمستهلكين وفي الوقوف على التوازن من عدمه بين الكتلة البشرية والإمكانيات التي يوفرها المجال الذي تعيش فيه "(عبد النور صديق، 2013، ص 55). من هذا المنطلق سنحاول البحث في الجذور التاريخية لساكنة التكتلات الجماعية المدروسة، كما سنعمل على تحليل خصائصهم الديموغرافية، وقياس مستواهم الثقافي ودرجة انخراطهم في النشاط والاقتصاد.

2-1 الجذور التاريخية لساكنة للتجمعات السكانية (بني افتح، الترايبة، الطايفة)

تستوطن التكتلات الجماعية المدروسة ساكنة ترجع أصولها إلى قبيلة البرانص، من سلالة بني فقوص ذات الأصل الأمازيغي، أما البرانص فهو جمع للفظ "برنص" والذي ينطق بالأمازيغية "أبرنص" وتعني اللباس المعروف الذي يسميه المغاربة "السلهام "(وثائق

الجماعة الترابية الطايفة، 2016) ، "فالتأصيل التاريخي لهذه القبيلة ليس بالأمر الهين وإنما هو أمر صعب للغاية نظرا لصعوبة تحديد الجذور التاريخية الحقيقية، وكذا لصعوبة الفصل بين تاريخ البرانص و تاريخ البتر، بحكم أنهما قبيلتان موجودتان بشمال افريقيا، أطلق عليهما لقب البربر من طرف الرومان و الغزاة الذين أتوا بعدهم، ولم يتم إطلاق اسم البرانص والبتر إلا مع الفاتحين العرب وهي اتحادية تتكون بدورها من أربع قبائل كبرى وهي أوربة، وبني بويعلا وبني فقوص والطايفة.

ويمكن أن نشير هنا إلى أن العديد من الدراسات أكدت على أن اتحادية البرانص هي أمازيغية، فقدت جزءا كبيرا من إرثها اللغوي. و"كانت تعتمد في تنظيم أمورها على مجموعة من الآليات من أهمها التحالفات القبلية (اللف)، بالإضافة إلى اجْمَاعَة كآلية لتدبير أمورها، لكن هذا النوع من التنظيم أحدث في كثير من الأحيان نوعا من المد والجزر في العلاقة مع المخزن. وبحكم موقعها الجغرافي كانت تدرج ضمن بلاد السيبا، بمعنى أنها لم تكن تعترف بالتنظيم الإداري المخزني الذي يقوم على أساس تعيين قواد وباشوات، وتشبثت بتنظيمها وبنيتها القبلية التي كانت تقوم فيه "اجماعة" بأدوار طلائعية. بمعنى أن الصراع هو صراع بين بنية القبيلة وبنية المخزن، ولكن هذا لا يعني وجود قطيعة بينهما، أي أن الوحدة الوطنية فوق كل اعتبار رغم الاختلافات الحاصلة بينهما، ولعل هذا ما يفسر الدور الذي قامت به قبائل السيبة بصفة عامة وقبائل البرانص بصفة خاصة في مقاومة الاستعمار الأجنبي، حيث ظهر مجموعة من الزعماء الذين وقفوا في وجه الاستعمار كتنظيم قبلي وليس مخزني، بسبب عجز سلطات المخزن على دمجهم سياسيا في هيكلة السياسة الإدارية"(بوشتى بوعسرية، 1999، ص. 32). ومهما يكن، تبقى الدراسة التاريخية المرتبطة بالأصل ذات أهمية في التنمية البشرية، لاعتبارها منطلقا أساسيا في بناء مشروع تنموي بتراب قبائل البرانص عامة وتراب قيادة باب المروج خاصة.

2-2 زيادة سكانية سالبة تعكس واقع التنمية البشرية بالجماعات الترابية الثلاث

يقدر مجموع عدد السكان بالتكتلات الجماعية المدروسة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 بحوالي 24583نسمة، مقابل29259 نسمة سنة 2004، أي بفارق يصل 4676 وبمعدل نمو سلبي يقدر بـ 1,8-%، وهو عموما معدل ضعيف مقارنة مع المعدل الوطني الذي يصل إلى 1,25% سنة 2014.

تعرف ساكنة الجماعات الترابية المدروسة تباينا من جماعة لأخرى، حيث تأتي جماعة بني افتح في المرتبة الأولى ب10919نسمة متبوعة بجماعة الطايفة 6992 نسمة، وأخيرا تأتي جماعة الترايبة 6672 نسمة. لكن جميع هذه الجماعات عرفت تراجعا في عدد سكانها بين سنتي 1994 و2014. نفس الأمر ينطبق على نسب النمو المسجلة، حيث تصل إلى 1,2- % بجماعة بني افتح سنة 2014 و1,9% بجماعة الترايبة، في حين تصل إلى 2,3% بجماعة الطايفة عن نفس السنة.

هذا التراجع الذي يعرفه عدد السكان ونسب النمو وكذا حجم الأسر بالمجال المدروس منذ التسعينيات، ناتج عن مجموعة من العوامل منها ما هو طبيعي متمثل في الجفاف والتغيرات المناخية التي سادت المجال والتي أثرت بشكل كبير على البوادي بشكل عام والمجال المدروس بشكل خاص الذي يفتقر لأدنى موارد العيش باستثناء الزراعة والرعي، ومنها ما له علاقة بالصعوبات السوسيو-اقتصادية والمجالية (الفقر، والعزلة، والبطالة، وصعوبة التضاريس...) هذا إلى جانب ضعف تدخل الدولة من خلال البرامج التنموية، الشيء الذي يؤدي في الأخير إلى الهجرة نحو مدينة تازة أو نحو المناطق المجاورة بحثا عن فرص الشغل وحياة أفضل.

ثانيا: الخدمات الاجتماعية ومؤشرا الفقر والهشاشة أسس في بناء تنمية بشرية حقيقية

يعتبر مؤشر التنمية البشريّة المسؤول عن قياس وتحديد مستوى الرفاه لكلّ شعب من شعوب العالم، ويهدفُ بصورةٍ مباشرة إلى الحصولِ على واقع إنسانيّ أفضل، ويرتبط بشكلٍ مباشر بمجموعة من الأمور المتعلقة بالعنصر البشري؛ كالمستوى التعليمي للأفراد، ومتوسط العمر، ومستوى الأمية، والمستوى المعيشي. فهو ليس أحسن حالا من مؤشر الفقر والهشاشة بالمجال المدروس.

نلاحظ من خلال الخريطة أن مؤشر التنمية البشرية بالمجال المدروس يتسم بالضعف، ويتوزع بشكل متفاوت بين الإطارات الترابية الثلاث حيث يصل بجماعة بني افتح إلى 0,547 وبجماعة الطايفة إلى 0,510 ، في حين يسجل بجماعة الترايبة 0,489 فقط. وهي مؤشرات تتجاوز المعدل المسجل على مستوى الإقليم الذي يصل إلى 0,479، لكن رغم ذلك فإن هذا المجال لازال يعاني من ضعف التنمية البشرية، ويعزى ذلك لتراجع مؤشري الفقر والهشاشة، وقصور لوظيفة التعليم والصحة.

خريطة رقم 2: توزيع مؤشر التنمية البشرية بالمجال المدروس سنة 2014

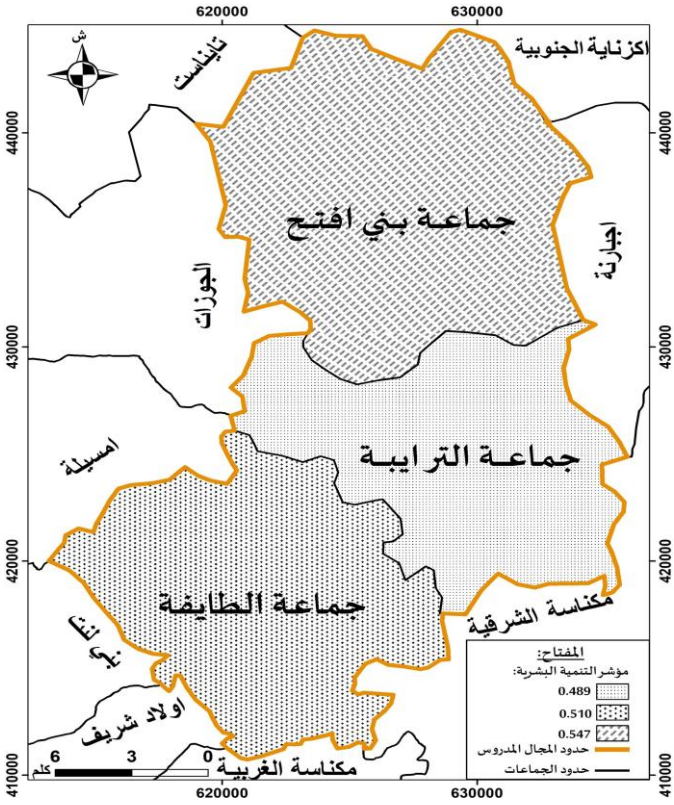

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط ملحقة تازة سنة 2018

1- قصور وظيفي في الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة

تلعب الخدمات الاجتماعية وفي مقدمتها قطاعا الصحة والتعليم دورا مهما في الرفع من مستوى التنمية البشرية، وذلك بالنظر للمكانة التي يحتلها لدى الأمم انطلاقا من أن تطور الشعوب يقاس بسلامة عقول وأجساد أبنائها، وبالطبع تزداد قيمة هذا المورد بحجم البنيات التحتية الأساسية الموجهة لهيكلة تراب الجماعات وتوفير الخدمات الاجتماعية المخصصة لتلبية حاجيات سكانها، وهذا ما يعطي لدراسة المرافق العمومية بعدين أساسيين: البعد المجالي والبعد الاجتماعي، باعتبارها عنصرا مهما من عناصر تحقيق التنمية والرقي بالمجتمع وتحسين حياته المعيشية. لهذا اعتبر الميثاق الوطني لإعداد التراب، مسألة تدارك التأخر الذي راكمه العالم القروي في ميادين التجهيزات والبنيات التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية الضرورية لتأهيل العنصر البشري، من بين التحديات الكبرى التي تطرحها تنمية العالم القروي (مديرية إعداد التراب الوطني 2001، ص. 38) وهو الأمر الذي سنعالجة في المحور التالي.

صورة رقم 1: بناء مركز التربية والتكوين بجماعة الترايبة في إطار البرنامج الأفقي

تاريخ التقاط الصورة، 03 مارس 2018

1-1- وضعية التعليم تعيق التنمية البشرية بالإطارات الترابية المدروسة

للتعليم دور هام في الرقي الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات، فساكنة متعلمة ومتوفرة على مستوى تكويني جيد لها إمكانيات كبيرة للاستفادة من القدرات التي يوفرها لها المحيط واستغلالها على أحسن وجه من جهة، ويمكنها أن تضع رهن إشارة الاقتصاد أطرًا مؤهلة وباستطاعتها التحكم في استعمال التكنولوجيا وتسخيرها في خلق الثروات من جهة أخرى.

وتدخل ضمن المؤشرات الاجتماعية نسبة الأمية ونسبة التمدرس، حيث يعكس كل من المؤشرين واقع تكوين الموارد البشرية بالتكتلات الجماعية المدروسة وعلاقتهما بالإمكانيات المتاحة للتنمية البشرية. فكلما انتشرت الأمية وتدنت نسبة التمدرس، كلما شكل ذلك عائقا أمام التنمية المنشودة.

1-1-1- الأمية آفة تمس شريحة مهمة من سكان الجماعات المدروسة

يعرف معدل الأمية بمجال الدراسة ارتفاعا يتجاوز 50,7%، وإن كان أقل بقليل من المعدل المسجل على مستوى الإقليم الذي يصل إلى 51,2%، في حين يبقى أكبر من المعدل الجهوي 49,3%، والمغرب القروي47,5%. لكن هذه الآفة تتفشى في صفوف الإناث (65 ,8 %) أكثر بكثير من الذكور (35,7%). كما يمكن أن نسجل أيضا أن هذه النسب تعرف تفاوتات حسب الجماعات الترابية المدروسة، حيث تسجل في جماعة بني افتح 47,9%، و50,6 % بجماعة الترايبة أما جماعة الطايفة فتصل بها هذه النسبة إلى 53,8 % متجاوزة بذلك المعدل الإقليمي والجهوي وكذا المغرب القروي. هذا الوضع له تأثير سلبي على مستوى التنمية البشرية. ويعزى هذا الوضع كذلك إلى واقع التمدرس بالجماعات الترابية لتلال مقدمة جبال الريف

1-1-2- واقع التمدرس بالجماعات الترابية معرقل حقيقي للتنمية البشرية

حاول المغرب بعد الاستقلال أن يبحث عن تنمية حقيقية من خلال التعليم والمؤسسات التعليمية، فقام بمجموعة من الإصلاحات على هذا المستوى، إلا أنها لم تصل إلى إحداث التغيير المنشود فأغلب المؤسسات التعليمية تركزت في المدن والمناطق القروية المحظوظة، أما تلال مقدمة جبال الريف عامة والمجال المدروس خاصة فظل خارج التغطية.

أ. التعليم الأولي غياب شبه تام

يعرف المجال المدروس غيابا شبه تام للتعليم الأولي، حيث نجد قسمين مخصصين لذلك يوجدان بالجماعة الترابية بني افتح، الأول يوجد بفرعية تاجنة والآخر بفرعية بني عرفجة يستفيد منهما **29** تلميذًا وتلميذة، أما القسم الموجود بمركز جماعة الطايفة فقد وفرته وجهزته المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية، لكن إلى غاية الآن لم يتقدم أي متطوع أو متطوعة للقيام

بهذا العمل الجليل الذي يعد حقًا من حقوق الطفل. أما التعليم الأولي التقليدي فقد كان أطفال الجماعات الترابية يستفيدون في ما مضى من الكتاتيب القرآنية على غرار كل المناطق القروية بالمملكة لكن حاليا اختفت هذه الكتاتيب.

ب- تعليم ابتدائي يحتاج إلى الكثير من الدعم

يعتبر التعليم الابتدائي اللبنة الأساسية بالنسبة للطفل للانطلاق في مشور يتلاءم مع ما هو مسطر في المرحلة القادمة من التعليم، لذا وجب علينا تشخيص هذا القطاع من أجل معرفة مكامن ضعفه قصد التغلب عليها، وذلك من خلال طرح التساؤل التالي : ما هي وضعية التعليم الابتدائي بالمجال المدروس؟.

تجدر الاشارة إلا أن جميع دواوير المجال المدروس دون استثناء تتوفر على مدرسة لكن متوسط المسافة الفاصلة بين السكن وأقرب مدرسة يصل إلى كيلومترين، نظرا لشاسعة الدواوير وسيادة السكن المتفرق، هذا المعطى يعتبر من ضمن الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى ظاهرة الهدر المدرسي. وفي واقع الأمر معظم هذه المؤسسات المتمركزة بالدواوير هي فقط عبارة عن فرعيات تخضع للمركزيات يتراوح عدد حجراتها ما بين (1و4) تعاني من عدة نقائص من أهمها غياب الماء الصالح للشرب، والمرافق الصحية، وغياب السكن الوظيفي إضافة إلى غياب الأسوار الخارجية المحيطة بها، مما يجعلها معرضة لكل أشكال الاعتداء حيث نجد بالمجال المدروس حوالي 21 حجرة غير مستغلة لكونها أصبحت غير صالحة للدراسة.

على العموم يبقى الوضع التعليمي بالجماعات الترابية المدروسة في حاجة إلى إعادة الهيكلة من أجل الرفع من أداء المؤسسات التعليمية أطرا وتلاميذ، بغية الاستفادة من هذه الطاقة البشرية المهمة لتحقيق التنمية البشرية المحلية، وفي نفس الوقت التغلب على مجموعة من المشاكل المطروحة التي تتمحور حول محاربة الهدر المدرسي والعمل على الحد من مشكل الغياب، والرفع من جودة المستوى التعليمي للتلاميذ الذي لا زال بعيد المنال.

ج. تعليم ثانوي يقتصر فقط على السلك الاعدادي

ويتوفر المجال المدروس على ثانويتين إعداديتين الأولى توجد بمركز جماعة بني افتح، أما الثانية فتوجد بمركز باب المروج التابع لجماعة الطايفة، بينما الجماعة الترابية للترايبة فلا تتوفر على مؤسسة للتعليم الإعدادي.

يبدو أن الثانويتن الإعداديتين الموجودتين بالمجال المدروس تستقبلان 994 متمدرسا موزعين بشكل متفاوت بين المؤسستين (542 تلميذ وتلميذة ببني فتح، و452 بالطايفة)، منهم 323 إناث بنسبة 32,49% من مجموع التلاميذ وهي نسبة ضعيفة مقارنة لدى مثيلتها عند الذكور مما يعبر عن ارتفاع نسبة الهدر المدرسي لدى هذه الفئة، ويتوزع مجموع تلاميذ المؤسستين على 26 قسم بمعدل 38,23 تلميذ (ة) في كل قسم، وهو رقم يدل على وجود ظاهرة الاكتظاظ بالأقسام المدرسية، ويؤطرهم 41 أستاذ(ة) يشملون مختلف المواد المبرمجة بالنسبة للمستوى الإعدادي.

ومن أبرز الصعوبات التي تواجه تلاميذ المؤسستين الاعداديتين بالمجال المدروس، البعد وغياب بنية تحتية بالجماعتين يمكنها أن تستوعب إقامة المتمدرسين، فرغم توفر المجال المدروس على داخلية ودار للطالب والطالبة بجماعتي الطايفة وبني افتح فإن عدد المستفيدين والمستفيدات من الإقامة ضعيف جدا حيث لا يتجاوز 190 تلميذ وتلميذة بمعدل يصل إلى 19,11% من مجموع التلاميذ بالمؤسستين. وهذا العامل يعتبر من أبرز الأسباب الرئيسية المسؤولة عن ظاهرة الهدر المدرسي.

رغم المجهودات التي تم بذلها على مستوى التعليم الإعدادي فإن نسبة الهدر المدرسي لا زالت مرتفعة وبشكل أكثر حدة في صفوف الإناث، حيث وصل عدد المنقطعين والمنقطعات عن الدراسة بالمؤسستين الإعداديتين جابر ابن حيان، وابن حزم 45 تلميذا وتلميذة منهم 30 إناث. كما أن عدد الإناث اللواتي يتابعن دراستهن بالثانويتين الإعداديتين يعبرن عن هذه الظاهرة بشكل أكثر وضوح، فمن أصل 994 متمدرسا نجد 323 إناث بنسبة % 32,49 من مجموع التلاميذ فقط، وهذا ما يدل على أن واقع تمدرس الفتاة بالمجال المدروس لا زال يعاني من العديد من المشاكل وهو ما لم يعد مقبولا اليوم بالنظر إلى التحديات الكبرى التي يطمح إليها المغرب وتفرضها الرهانات الجديدة. لذلك ومن أجل الحد من ظاهرة الانقطاع؛ فإن الجهات المسؤولة مطالبة بوضع حلول فعالة لضمان تمدرس التلاميذ والتلميذات، عبر توفير داخليات ودور الطالب والطالبة بشكل يسمح باستيعاب جميع التلاميذ خاصة القادمين من الدواوير البعيدة. كما أنها مطالبة أيضا بتوفير ثانوية تأهيلية بإحدى الجماعات الترابية الثلاث من أجل ضمان استمرارية التلاميذ الحاصلين على شهادة التعليم الإعدادي.

1-2- قطاع الصحة بالجماعات الترابية لا يلبي حاجيات السكان

يبلغ عدد المؤسسات الصحية بالتكتلات الجماعية المدروسة ست مؤسسات موزعة بشكل متفاوت حسب الجماعات الترابية المدروسة، إذ نجد مركزًا صحيًا ومستوصفين بجماعة الطايفة، ومستوصفًا واحدًا ومركزًا صحيًا بجماعة بني افتح، بينما نجد مركزًا صحيًا فقط بجماعة الترايبة. ويعمل على تقديم الخدمات الصحية بهذه الجماعات الترابية طبيب واحد يوجد بالمركز الصحي المدروس

من هنا نستنتج أن مستوى التأطير الطبي العمومي لفائدة ساكنة التكتلات الجماعية المدروسة التي تقدر حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى بما يقارب 24583 نسمة يبقى ضعيفًا جدًا، مقارنة مع المؤشر الوطني (طبيب لكل 4040 نسمة وممرض لكل 1339 نسمة بالنسبة للقطاع العمومي). أما التجهيزات الصحية المتوفرة بمجال الدراسة فنجد أربع سيارات للإسعاف منها سيارتان بجماعة بني افتح وسيارة واحدة بجماعة الترايبة والأخرى بجماعة الطايفة، إلى جانب ذلك تتوفر مراكز الجماعات على ثلاث صيدليات موزعة فيما بينها. ويعاني سكان الدواوير النائية بالتكتلات الجماعية المدروسة من ضعف التغطية الصحية بسب بعد المسافة وصعوبة الولوج للخدمات الصحية نظرا لتجمعها بمركز الجماعة.

جدول رقم 1: توزيع الساكنة حسب الخدمات الصحية بالجماعات الترابية المدروسة سنة 2018

الجماعات الترابية	معدل المسافة عن المركز الصحي ب (كلم)	الساكنة المستفيدة من الخدمات الصحية الثابتة	الساكنة المستفيدة من الخدمات الصحية المتنقلة	الساكنة المستفيدة من التأمين الصحي
بني افتح	4.4	10919	1690	6573
الطايفة	5.33	6992	1080	4037
الترايبة	5.94	6672	1700	3971
المجموع	5.22	24583	4470	14581

المصدر: مندوبية الصحة بتازة سنة 2018

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن الخدمات الطبية المقدمة من طرف المؤسسات الصحية المتمركزة بالمجال المدروس موجهة لجميع الساكنة، لكن العائق الكبير الذي يحول دون استفادة الجميع هو بعد هذه المؤسسات عن الدواوير خاصة المعزولة منها، ويقدر متوسط المسافة عن أقرب مركز صحي ب **5,22** كلم، فيما ترتبط الخدمات الطبية المتنقلة بالخصوص بحملات التلقيح ومراقبة صحة الطفل والأم، حيث وصل عدد المستفيدين منها ما يقارب **18,18%** من مجموع ساكنة المجال المدروس.

صورة رقم 2: مستوصف للقرب بجماعة بني افتح في إطار برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي

تاريخ التقاط الصورة 03 مارس 2018

أما بخصوص التأمين الصحي، فإن نسبة مهمة من ساكنة التكتلات الجماعية المدروسة أصبحت تستفيد من التغطية الصحية راميد و بلغت نسبة المستفيدين إلى حدود سنة 2017 ما يقارب 59,31%، في انتظار تعميمه وتحسين جودته.

هذا الواقع يبقى الوضع الصحي مقلقاً بالمجال المدروس وعائقاً أمام التنمية البشرية وهو ما يتطلب تدخلا عاجلا من طرف الوزارة الوصية لأن استمرار الوضع على هذا النحو يشكل عرقلة حقيقية للتنمية البشرية المنشودة من طرف مختلف الفاعلين. والتي تعكسها مؤشرات الفقر والهشاشة والتنمية البشرية.

2- الفقر والهشاشة مؤشران لقياس مستوى التنمية الشرية

يعتبر الفقر من أكثر المفاهيم التي عُرّفت من أوجه مختلفة ومتعددة؛ وأكثرها شيوعاً هو: أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يُعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة وعلى المستوى العام: كثيراً ما يكون الفقر ناتجاً عن المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية أو للبطالة المنتشرة والأفراد الذين لا يملكون القدرة الأقل من المتوسطة للحصول على دخل - لأي سبب كان - غالباً ما يكونون فقراء. وبما أن للفقر علاقة مباشرة بالتنمية البشرية سنحاول رصد واقع هذه الآفة بالمجال المدروس.

شكل 1: توزيع معدل الفقر بالمجال المدروس ما بين سنتي 2004 و2014.

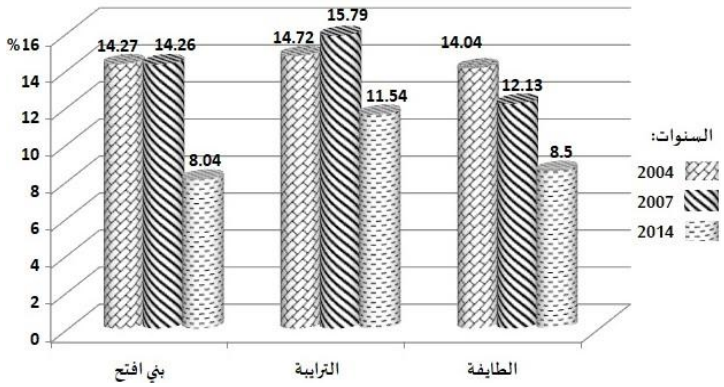

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ملحقة تازة سنة 2018

نلاحظ من خلال المبيان أعلاه، أن معدلات الفقر بالجماعات الترابية المدروسة تتوزع بشكل متفاوت كما أنها عرفت تراجعا بجميع الجماعات بين سنتي 2004 و2014، حيث انتقلت نسبة الفقر بجماعة بني افتح من 14,27% إلى 8,4%، ومن 14,72 % إلى 11,

% 54 بجماعة الترايبة، نفس الأمر ينطبق على جماعة الطايفة التي انتقلت بها هذه النسبة من % 14,04 إلى % 8,50، وهي معدلات تبقى مرتفعة مقارنة بالمعدل الإقليمي الذي يصل إلى 6.56 %، لكنها أقل من المعدل الجهوي(% 9,6)خاصة بالنسبة لبني افتح والطايفة وأقل أيضا من معدل المغرب القروي الذي يصل إلى % 17,7.

الأمر نفسه ينطبق على الهشاشة التي يعبر عنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوربي بـ " غياب أو انعدام إحدى أو عدة شروط للحياة خاصة شرط العمل؛ الذي يسمح للأشخاص والأسر بتحمل واجباتهم المهنية، العائلية، والاجتماعية والتمتع بحقوقهم الفردية، وما ينتج عن هذا الانعدام، قد يتسع وتكون له نتائج متفاوتة الخطورة، ويؤدي إلى الفقر المدقع حين يمس مجالات عدة من الحياة، وحين يصبح مزمنا، ويحرم من فرص تحمل المسؤوليات والتمتع بالحقوق في أفق زمني متوقع، ونظر لأهمية دراسة هذا المؤشر في الإلمام بوضعية التنمية البشرية سنقف عنده بالإطارات الترابية المدروسة.

شكل 2: توزيع نسبة الهشاشة بالإطارات الترابية المدروسة ما بين سنتي 2004 و2014.

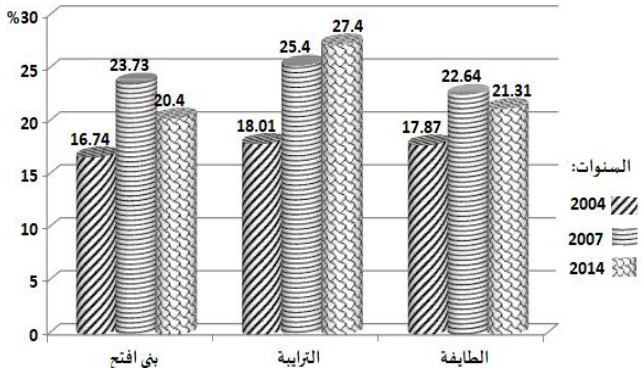

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط ملحقة تازة سنة 2018

يلاحظ من المبيان أعلاه أن الجماعات الترابية المدروسة شهدت ارتفاعا ملحوظا في معدلات الهشاشة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2004 و2014، هذا مع تراجع نسبي بين سنتي 2007 و2014 وذلك بشكل متباين بين الجماعات الترابية الثلاث، حيث بلغت نسبة الهشاشة سنة 2014 بجماعة بني افتح % 20,4، و % 22,64 بجماعة الطايفة، بينما تجاوزت % 27,4 بجماعة الترايبة، وهي معدلات تتجاوز المعدل الإقليمي الذي يصل إلى % 15,69. ويعزى ذلك للظروف الاجتماعية السالفة الذكر وكذا للوضع الاقتصادي الذي يرتكز أساسا على فلاحة معاشية لا تلبي حاجيات الأسر.

خاتمة

إن مفهوم التنمية البشرية ليس تصورا جامدا، بل يخضع دوريا للتطوير والمراجعة من طرف خبراء برنامج الأمم المتحدة، فمنذ إنشاء دليل التنمية البشرية سنة 1990، تم تطوير أدلة تكميلية تهتم بجوانب معينة من التنمية البشرية مثل: دليل الفقر البشري، دليل التنمية الجنسانية (الجنس أو النوع) ومقياس تمكين المرأة (كريم لحرش، 2011، ص ص. 36- 37). ولهذا فإن تحديد الإطار الترابي والتاريخي العام للتكتلات المجالية المدروسة، ضرورة منهجية وخطوة أساسية لمعرفة خصوصيات المنطقة وطبيعة الجماعات وتاريخ إحداثها، وهي خطوة تأتي كبداية للإجابة عن إشكاليات التنمية البشرية من جهة، وتوطئة للانتقال إلى معرفة أشكال الديناميات المرتبطة بالتعليم والصحة والفقر والهشاشة بالمجال الترابي لتلال مقدمة جبال الريف الشرقي. وهي مؤشرات تقل عن المستويات الوطنية والإقليمية..

ومن خلال تشخيصنا لواقع حال المجال المدروس والوقوف عند الإطار الترابي والبشري ومستوى التنمية البشرية به، تبين لنا أن هذا المجال يعرف تراجعا في عدد سكانه بسبب الهجرة الداخلية، والخارجية، ومستوى التنمية البشرية يظل متواضعا جدا، وذلك نتاج ضعف المؤشرات التنموية بالمجال المدروس من قبيل ارتفاع معدل الأمية وتفشي ظاهرة البطالة وضعف المستوى الصحي، وهذا ما يستدعي إعادة النظر في جميع التدخلات التي يشهدها المجال واعتماد مبادئ الحكامة الجيدة عند أي تدخل.

الببليوغرافيا

المهدي بنمير، 1998، **الإدارة المركزية والمحلية بالمغرب**. سلسلة اللامركزية والجماعات المحلية، عدد 7، مطبعة الوراقة الوطنية.

بوشتى بوعسرية،1999، **علاقة محمد بن عبد الكريم الخطابي مع قواد قبائل الريف 1922-1925**. مجلة أمل، العدد 8، الطبعة الثانية.

رحمة بورقية،2002، **الأرياف المغربية في ظل التحولات الكبرى للمجتمع**. الدرس الافتتاحي بكلية الآداب، جامعة ابن زهر أكادير

عبد النور صديق،2014، **التنمية الترابية وإعداد المجال بالمناطق السهوبية: دراسة جماعتي تادارت وهوارة ولاد رحو**. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، 497 صفحة.

كريم لحرش،2011، **مغرب الحكامة: التطورات، المقاربات والرهانات**. طوب بريس- الرباط، الطبعة الثانية، المندوبية السامية للتخطيط ملحقة تازة سنة 2018

وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة،2001، **الميثاق الوطني لإعداد التراب**. منشورات وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، قطاع إعداد التراب الوطني.

وثائق المديرية الإقليمية للتربية الوطنية، تازة (2018).

وثائق المديرية الإقليمية للصحة، تازة (2018).

وثائق قيادة باب المروج (2018).

وثائق الجماعات الترابية لكل من الطايفة، بني فتح والترايبة (2018)

تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في تدبير المناطق الصناعية و تأهيلها من أجل تنمية اقتصادية مستدامة نموذج المناطق الصناعية بالدار البيضاء، المغرب

الطيب بومعزة و جميلة السعيدي
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، مختبر ديناميات المجالات و المجتمعات

مقدمة

في إطار تفعيل الجهوية و ربطها بالتنمية الاقتصادية سواء على الصعيد الوطني أو الجهوي أو المحلي، عمدت الدولة المغربية على تعميم المناطق الصناعية بحسب خصوصيات كل جهة و الموارد الطبيعية التي تمتاز بها، تحفيزا لخلق دينامية اقتصادية من أجل إنعاش الشغل و الحد من التركز الصناعي الذي كان إلى وقت قريب تستفيد منه جهة أو منطقة دون أخرى.

أهم و أكبر المدن التي استفادت قبل و بعد الاستقلال من هذا الامتياز نجد مراكز الدار البيضاء، المحمدية و فاس و مكناس و أكاد ير و القنيطرة. هذا الاستثناء مرتبط بالإطار التاريخي لهذه المدن، و تركز نسبة مهمة من الساكنة المحلية تتكون من الأجانب الأوروبيين و أخيرا عامل الموقع بالنسبة للبحر و الأنشطة المرتبطة به من جهة و الموقع بالنسبة للأراضي ذات النشاط الفلاحي التسويقي من جهة أخرى.

بعد الاستقلال كانت هناك مبادرات محتشمة حافظت دائما على هذا التميز و لم تتغير السياسة الاقتصادية إلا بعد سموات الثمانينات و التسعينات في ارتباط وثيق بتطور جل المدن و ازدياد الطلب على الشغل حيث برزت نخب محلية تحاول الاستثمار محليا مما حدا بالدولة إلى خلق مناطق صناعية بعدد من المدن إلا أن التعقيدات الإدارية حالت دون الاستجابة لمطامح المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

مع الألفية الثانية وحدوث تغييرات على هرم السلطة، انبثقت رؤيا جديدة و سياسات مغايرة تدفع كلها نحو التغيير و القطيعة مع الماضي. من بينها تخفيف عبئ التدابير الإدارية للاستثمار لكون هذه التعقيدات الإدارية هي التي أدت إلى نفور المستثمرين و اتجاههم نحو بلدان الجوار حيث العراقيل أقل.

هذه السياسة الجديدة تمركزت حول إنشاء شباك وحيد يتكلف بكل المساطر الإدارية لخلق المقاولات و الاستثمار أثمر عن خلق المراكز الجهوية للاستثمار كمخاطب وحيد للاستثمار مكلف بإعطاء الرخص و تدبير مجال الاستثمار و يتكلف كذلك بالبحث عن فرص الاستثمار و التعريف بالإمكانيات الطبيعية و البشرية و الإدارية و المالية لفرص الاستثمار.

هذه السياسة ساهمت في خلق مراكز جهوية بكل جهات المملكة بعدما كان مقتصرا في الأول على مدينة الدار البيضاء، يديرها مدير جهوي تحت إمرة الوالي و له تواصل مباشر مع مختلف الفعلين الإداريين لمختلف الوزارات التي لها علاقة بميدان الاقتصاد و المال و التصنيع الخ ...

من أجل تحفيز الاستثمار و تدبير كل المعطيات التي يتطلبها هذا المجال ، خصوصا بالنسبة للميدان الصناعي و توفير كل المعلومات المتعلقة بالمناطق الصناعية ، بنياتها التحتية، موقعها قربها أو بعدها عن المجال الحضري الخ ,,, تتكلف هذه المراكز بتوفير كل هذه المعلومات.

إن تدبير هذه المعلومات و المعطيات لن يتم إلا عبر وضع منظومة معلوماتية جغرافية يتم من خلالها تجميع هذه المعلومات في قاعدة بيانات قابلة للتجديد و التحيين كلما سنحت الفرصة بذلك. توفير المعلومات الخاصة بكل منطقة صناعية سواء من حيث الوعاء العقاري لكل البقع الأرضية الفارغة بالنسبة للمستثمرين الكبار و التي تتطلب مشاريعهم مساحات كبيرة. من هنا جاءت فكرة وضع منظومة جغرافية للمناطق الصناعية بجهة الدار البيضاء الكبرى سابقا بحكم أنها أكبر المناطق الصناعية بالمملكة. تعتبر هذه المنظومة على صعيد المناطق الصناعية بالمغرب الأولى من نوعها تمكن المركز الجهوي للاستثمار بالدار البيضاء من معرفة كل الوحدات الصناعية المشتغلة حاليا و كذلك أسماؤها و طبيعة المواد المصنعة و القطاع الصناعي المنتمية إليه و مساحة الوحدة و أية معلومات إضافية مرتبطة بها.

1. المنهجية :

في إطار تدبير و التعريف بالمناطق الصناعية و خلق قاعدة بيانات ، قمنا بدراسة أولية تخص توطين كل الوحدات الصناعية في كافة المناطق الصناعية المتواجدة على تراب الجهة المنتشرة بصفة رسمية حسب التصميم المودیري للتهيئة الحضرية أو تلك التي تعتبر عشوائية و لكنها تتضمن وحدات مهمة و تشغل نسبة مهمة من اليد العاملة المحلية.

اعتمدنا في دراستنا هذه في أول الأمر على التصميم الرقمي الذي تم تدبيره من الصور الجوية لمدينة الدار البيضاء لسنة 1997 و الذي أنجزته الوكالة الحضرية للدار البيضاء الكبرى و ابتداءا من سنة 2006 اعتمدنا مباشرة على صور الأقمار الاصطناعية و أساسا القمر الاصطناعي الفرنسي سبوت \ SPOT \ و التي هي أيضا في ملك الوكالة الحضرية تم التصرف فيها باتفاق معها و المركز الجهوي للاستثمار و جامعتنا في إطار اتفاقية شراكة علمية.

و بحكم أن هذه التصاميم الرقمية و صور الأقمار الصناعية راجعة لفترة قبل أو خلال 2006 فإننا اعتمدنا في عملية المتابعة و تحيين المعلومات و المعطيات المختلفة الخاصة بالوحدات الصناعية الجديدة أو التي توجد في طور الانجاز على موقع غوغل الارضي \ Google earth\ من جهة و من جهة أخرى على الزيارات الميدانية التي تعتبر الأساس العملي للتحيين. و بالتالي إلى حدود 2011 تم تحيين كل الأحياء الصناعية و تحديد كل الوحدات الجديدة أو الوحدات التي أغلقت أبوابها بفعل الأزمة أو تلك التي استبدلت بشركات أخرى كما قمنا بإحصاء البقع الأرضية الفارغة و تحديد مساحتها و رسمها العقاري و مالكها الخ.

لتدبير هذه المنظومة اعتمدنا أساسا على برامج Arc View 3.2 و Arc Gis 9.2 حتى يتمكن الطلبة الباحثين من استيعاب تقنيات و أهمية هذه البرامج في وضع و استعمال النظم المعلوماتية الجغرافية و تطبيقها ميدانيا و في كل المجالات المتعلقة بالأوساط الطبيعية الجغرافية أو البشرية أو الحضرية.

2. منطقة الدار البيضاء: أكبر قطب صناعي بالمغرب:

تعتبر الدار البيضاء أكبر قطب اقتصادي و مالي و صناعي بالمملكة. فإذا كانت الرباط هي العاصمة الإدارية فان الدار البيضاء هي العاصمة الاقتصادية و المالية، تتركز بها كل المقرات الرئيسية للأبناك و شركات التأمين إضافة إلى البورصة، هذه الميزة اكتسبتها المدينة خلال فترة الاستعمار و ازدادت أهميتها بعد الاستقلال بحكم توفر كل البنيات الأساسية التي فعلت هذه الدينامية الاقتصادية على مدى عقود من الزمن.

1.2. النشاط الصناعي بالدار البيضاء:

يشكل النشاط الصناعي بالدار البيضاء حافزا قويا للنمو وكذلك حافزا قويا لامتداد النسيج الحضري الذي ما فتأ يتسع بشكل سريع . تعرف المدينة اليوم تمركز 45 % من الوحدات الإنتاجية للبلاد و 53 % من اليد العاملة الصناعية، فهي تحتكر الفضاء الصناعي وتنوع المنتوجات مما بوأها على رأس المراكز الصناعية للبلاد.

تتجلى صدارتها في احتكارها للأنشطة الموازية للصناعة، فهي تحتكر 39% من الصناعات الكهربائية و تستهلك 1.531 مليون طن من الاسمنت سنويا ، أما مينائي الدار البيضاء والمحمدية فيؤمنان 41 % من المبادلات الخارجية أما مطار محمد الخامس فانه يلبي حاجيات 51 % من المسافرين.

أما من حيث إحداث وخلق الثروات، فالقيمة المضافة المحصلة على صعيد الجهة تقدر بأكثر من 25 مليار درهم تمثل 45% من الناتج الداخلي الخام الصناعي. هيكلة النشاط الاقتصادي بمنطقة الدار البيضاء يغلب عليها القطاع الثالث (الخدمات) و القطاع الصناعي: القطاع الأول 2.4% ، القطاع الثاني 40.5 %، القطاع الثالث 57.1 %.

تضم منطقة الدار البيضاء 3600 مؤسسة صناعية تمثل حوالي 45 % من مجموع المؤسسات على الصعيد الوطني هذه المؤسسات استثمرت ما يناهز 48 مليار درهم سنة 2000 وأنتجت ما قيمته 73 مليار درهم. تشكل الصادرات ما يناهز 138.14 مليار درهم وتمثل 38 %من مجموع الصادرات الوطنية أما الصناعة التحويلية بالجهة فتشغل ما يقارب 190471 من العاملين سنة 2000 (أي حوالي 88 % من اليد العاملة بشكل مستمر).

22. محددات التدبير و التنظيم الصناعي: تقييم المجالات القابلة لاحتواء الأحياء الصناعية:

من أجل مراقبة و تدبير التطور الصناعي لمدينة الدار البيضاء ، تم خلق مجموعة من الأحياء الصناعية تمت برمجتها من طرف التصميم المديري للتهيئة الحضرية في مجمل الجماعات الحضرية للولاية. و هكذا تم تخصيص آلاف الهكتارات للوحدات الصناعية في أفق 2015 .

الأسئلة المطروحة هي : ما هي الخيارات التي اعتمدها و كيف؟ و ما هي العناصر و المقاييس المعتمدة في توزيع الأحياء الصناعية و اختيار الموقع و طبيعة القطاعات الصناعية المنتظر تطويرها ؟

طبيعيا أن يكون القطاع الصناعي يحتل المرتبة الأولى و المتميزة على صعيد الدار البيضاء و على الصعيد الوطني، و لكن هذا لا يمنع من أننا أحيانا نعطي صورة خاطئة و مغلوطة بحكم أنه يبقى قطاعا غير معروف في عمومياته و كذلك نعطي فكرة مغلوطة عن الحجم الحقيقي الذي يمثله و كذلك بنية الوحدات الصناعية و انتشارها مجاليا، و كذلك مدى حاجياتها و الميكانيزمات التي تحد من تطورها.

عند تحليلنا للمناهج المعتمدة التي ساهمت في التفكير لتهيئة الأحياء الصناعية و اختيارات توطينها من طرف المسئولين عن التخطيط، نصطدم بغياب الدراسات الدقيقة بكل تفاصيلها حول صيغة الصناعة و ضعف و انعدام جدية المعلومات المعتمدة في تحديد التوجهات المستقبلية لهذا المجال. لم يعتمد على أية دراسة واقعية في تدبير هذا القطاع الحيوي. لقد تم الاعتماد على تقارير فضفاضة قامت بها المصالح الاقتصادية للعمالات لإحصاء الصناعات و التعريف بمشاكلها و القيام بإسقاطات مستقبلية فيما يخص إمكانياتها الحقيقية في خلق مناصب الشغل في حين تم إغفال متطلباتها من حيث المساحات الحقيقية التي يتطلبها كل قطاع قابل للتطور و التي هي عمق البرنامج أو الواجب برمجته عند كل دراسة لهذا الميدان الحيوي. هذه المعطيات بقيت عاجزة عن إعطاء رؤيا

حقيقية تمكن بكل جدية من معرفة مكونات القطاع الصناعي. إن مخطط و التصميم المديري للتهيئة الحضرية يعترفون بهذا النقص . بحيث انه من الصعب أن يكونوا أكثر دقة في هذا المجال بحكم أنه ليس هناك أية هيئة متخصصة لإحصاء بطريقة متواصلة مجمل المعلومات الخاصة بالأنشطة الصناعية و متطلبات أرباب الصناعات في الوقت الذي كانت فيه فترة انجاز التصميم لا تسمح بإجراء استمارات جادة تتطلب وقتا طويلا مما دعاهم إلى الاستعانة فقط بالمصالح الاقتصادية للعمالات ل لتمدهم بالمعلومات الخاصة بطلبات استغلال الأراضي الجماعية من أجل بناء المصانع.

خريطة 1 :منطقة الدار البيضاء و أهم التركزات الصناعية

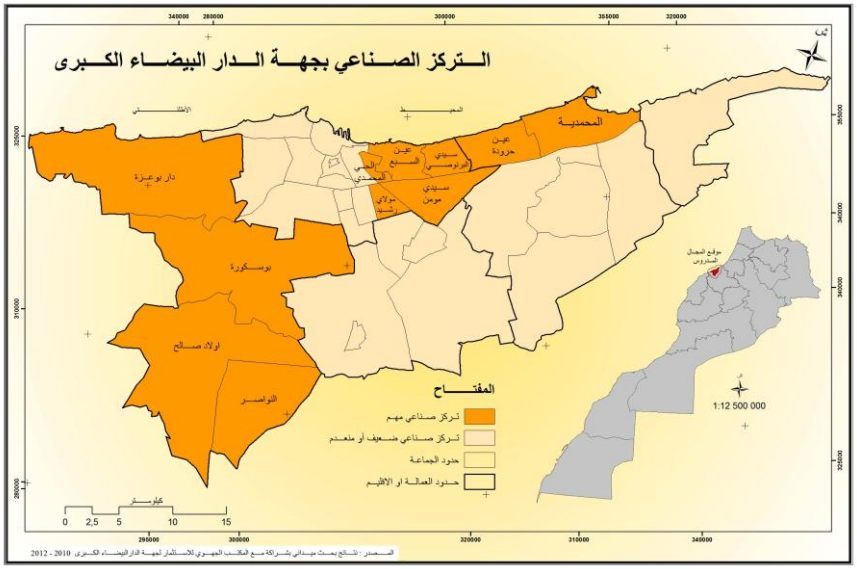

3.2. البنيات الصناعية:

1.3.2. الأحياء الصناعية القديمة:

و تتواجد بعمالة عين السبع و الحي المحمدي باعتبارهما النواة الأولى للتصنيع بالمنطقة، هاتين المنطقتين لوحدهما تساهمان ب 46 % من الإنتاج الصناعي للدار البيضاء، تضمان 38 % من مجموع الوحدات و تشغلان 42 % من اليد العاملة الصناعية، و تساهمان في تصدير ما يناهز 36 %، و في الاستثمار ما يقارب 42 % و 45 % من القيمة المضافة. بعدهما نجد منطقة سيدي البرنوصي . زناتة ب 23 % من الإنتاج الصناعي و تشغل 21 % من اليد العاملة في 12 % من الوحدات الصناعية المتواجدة على ترابها أما بالنسبة للتصدير فتساهم ب 21 % و في الاستثمار ب 29 % .

أما مناطق عين الشق الحي الحسني و الدار البيضاء أنفا فتساهمان ب 9% بالنسبة للأولى و 7.6 % بالنسبة للثانية من الإنتاج الصناعي و ب 18 % و 13 % بالنسبة للتصدير و 13 % و 5% بالنسبة للاستثمار و تشغلان 12 % و 12.6 % من اليد العاملة التي تشتغل في نسبتي 12.5 % و 22.6 % من الوحدات الصناعية المتواجدة فوق ترابهما و أخيرا تساهمان بقيمة مضافة من 8.4 % و 7.9% .

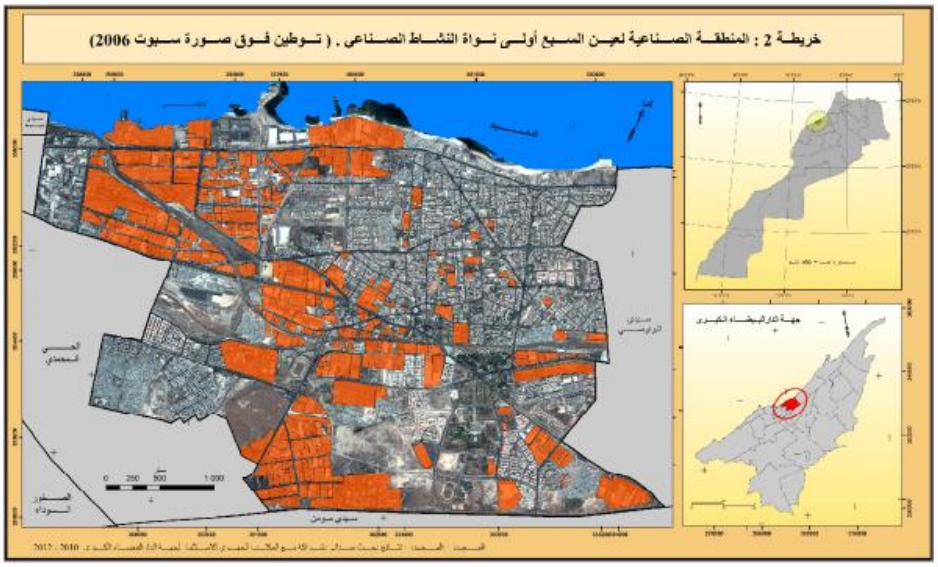
خريطة 2 : المنطقة الصناعية لعين السبع أولى نواة النشاط الصناعي . (توطين فوق صورة سبوت 2006)
الحي المحمدي
سيدي البرنوصي
المحور الوداد
0 250 500 1,000

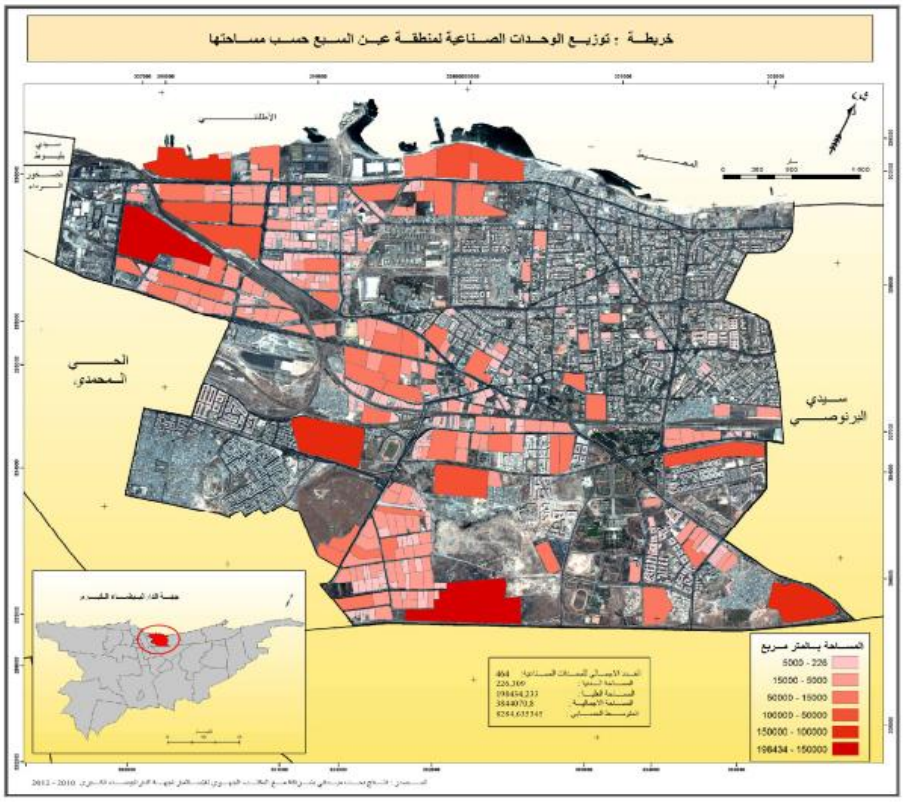
خريطة : توزيع الوحدات الصناعية لمنطقة عين السبع حسب مساحتها
الحي المحمدي
سيدي البرنوصي
المساحة بالمتر مربع
5000 - 226
15000 - 5000
50000 - 15000
100000 - 50000
150000 - 100000
196434 - 150000

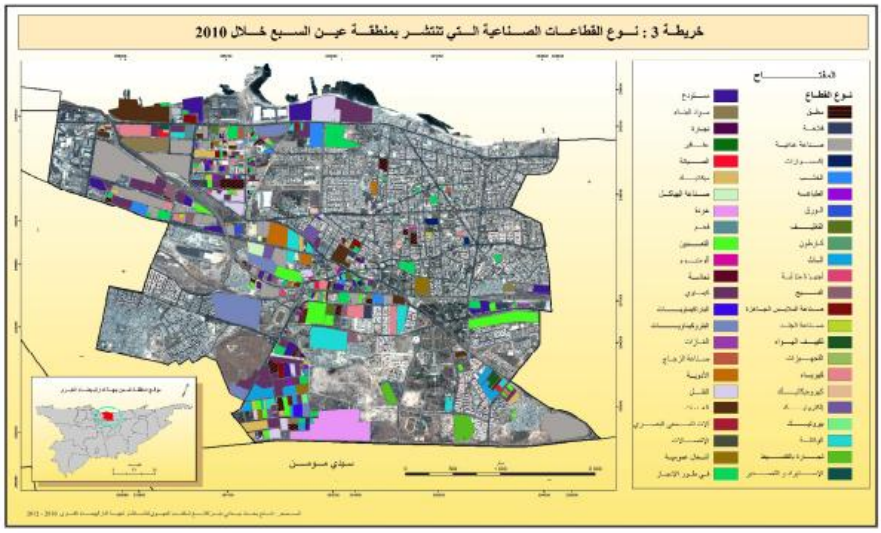

2.3.2 المناطق الصناعية الحديثة:

تضم منطقة الدار البيضاء 7 مناطق صناعية حديثة النشأة، نسبة الاستغلال تختلف وفقا لأهميتها وحسب معدل إتمام الأشغال والتكاليف التي برمجتها.

جدول: 1 المناطق الصناعية الحديثة حسب المساحة و صاحب المشروع

المناطق الصناعية	المساحة بالهكتار	عدد البقع الارضية	المجهز\ صاحب المشروع	نسبة إتمام المشروع
المركب الصناعي لبوسكورة	28	100	الغرفة الفرنسية للتجارة و الصناعة بالمغرب	% 100
المركب الصناعي لأولاد صالح	32	150	الغرفة الفرنسية للتجارة و الصناعة بالمغرب	% 100
مولاي رشيد	29	161	صندوق الايداع و التدبير	% 100
دار بوعزة	10	124	جماعة دار بوعزة	% 100
التيكنوبول مطار محمد الخامس	86	200	المكتب الوطني للمطارات	% 100
النواصر	26	94	الوكالة الحضرية للدار البيضاء	% 100
المحمدية	100	300	العمران	% 100

1.2.3.2المركب الصناعي لبوسكورة

يقع هذا المركب في تراب جماعة بوسكورة نصف الطريق بين مطار محمد الخامس (17 كلم) و ميناء الدار البيضاء (20 كلم) . مساحته تقدر ب 28 هكتارا مسيجة و محروسة. لهه قدرة على استيعاب شركات فوق بقع من 500 الى 10.000 م2 تقريبا. الاستثمار في هذا المركب قارب 2 مليار درهم و يمكنه خلق مناصب الشغل تتراوح ما بين 5000 و 6000 منصب. أما شروط تسليم هذه البقع فهي بعد موافقة اللجنة المكلفة بالمركب يتم كراؤها بثمن 60 درهما سنويا للمتر المربع أ و بقيمة 5 دراهم شهريا للمتر المربع.

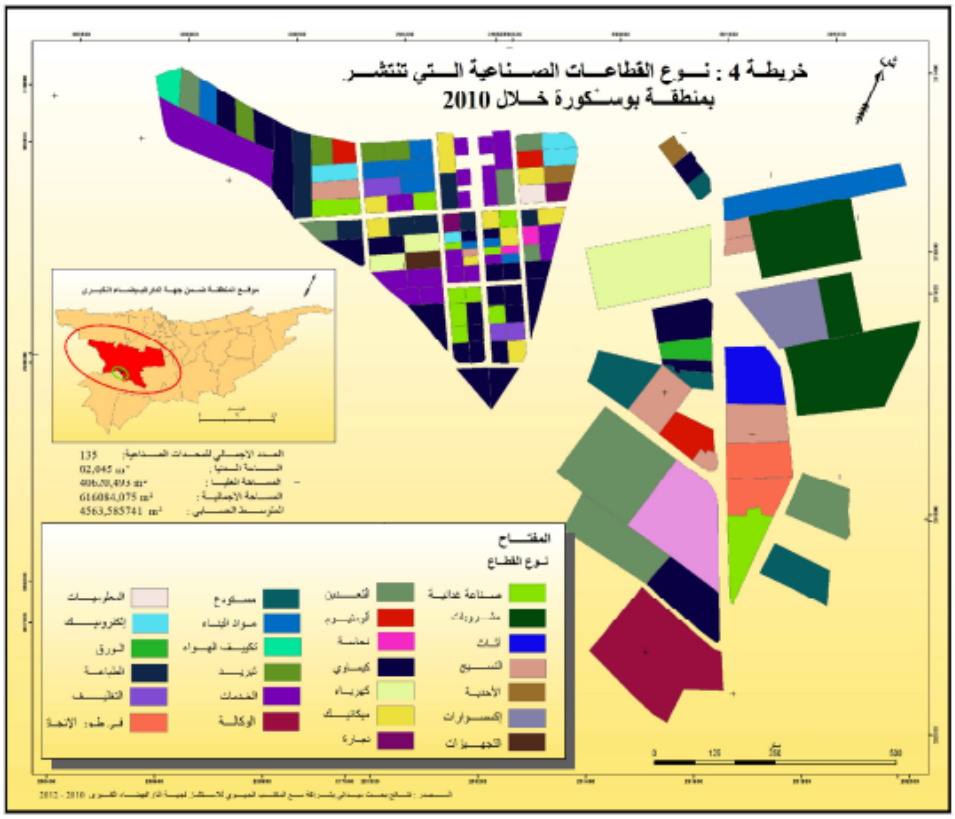

2.2.3.2 المركب الصناعي لأولاد صالح:

تبعا لنجاح مشروع بوسكورة عملت الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب على إعادة نفس التجربة بمنطقة أولاد صالح وهكذا تم تخصيص 32 هكتارا من اجل استقبال ما يناهز 200 شركة فوق مساحات تتراوح ما بين 500 و3000 متر^2.

3.2.3.2المنطقة الصناعية لمولاي رشيد:

تقع في تراب عمالة مولاي رشيد سيدي عثمان. مساحتها تناهز 29 هكتارا وتضم 161 بقعة منها 74 بقعة للصناعة و87 للصناعات التقليدية. تم بناء كل الوحدات وجلها يشتغل فيما عدا تلك التي عرفت إغلاقا نتيجة للظرفية الاقتصادية وخصوصا تلك المتخصصة في الألبسة.

4.2.3.2 المنطقة الصناعية للنواصر:

تقع في تراب عمالة النواصر بمحاذاة مطار محمد الخامس، مساحتها تناهز 150 هكتارا منها 26 هكتارا تم تخصيصها للصناعات المتخصصة ذات التقنيات المتطورة. مساحة البقع الأرضية تتراوح ما بين 1300 و2600 متر 2 أما عدد البقع الإجمالي فهو 94 بقعة.

5.2.3.2 المنطقة الصناعية لدار بوعزة:

تقع هذه المنطقة بالجماعة القروية لدار بوعزة مساحتها تناهز 10 هكتارات تم تقسيمها إلى 124 بقعة تتراوح مساحتها ما بين 500 و 800 متر^2 . عرفت استقرار مجموعة لا بأس بها من الوحدات المشتغلة حاليا.

6.2.3.2 المنطقة الصناعية لمطار محمد الخامس: التيكنوبول

توجد بجانب المطار مباشرة مساحتها تناهز 120 هكتارا منها 86 هكتارا خصصت للصناعات المتطورة ذات التقنيات العليا. تضم 54 بقعة ذات مساحة تفوق 2000 متر2 , تم تجهيزها بالكامل و هي في طور الاشتغال اذ تضم وحدات صناعية لها علاقة بالطيران مباشرة إضافة إلى صناعات مختلفة.

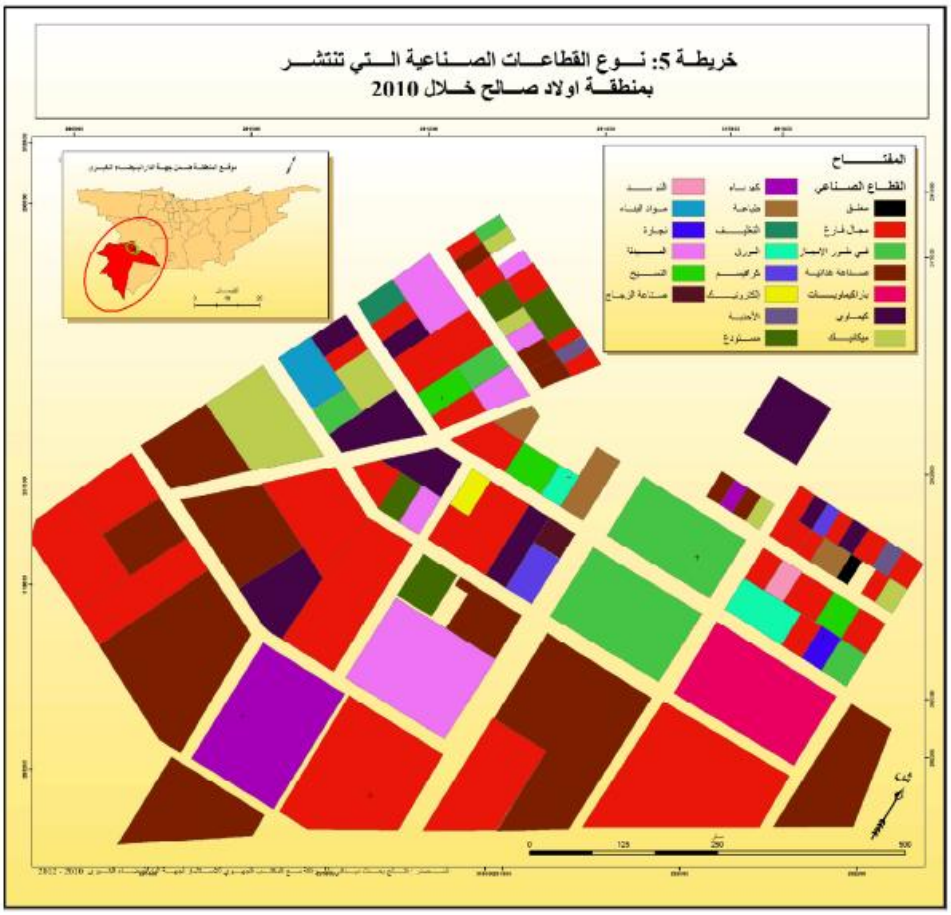

صورة 1 : منطقة بوسكورة المجهزة من طرف الغرفة الفرنسية للتجارة و الصناعة بالمغرب

خريطة 6 : نوع القطاعات الصناعية التي تنتشر بالمنطقة الصناعية لمطار محمد الخامس خلال 2010

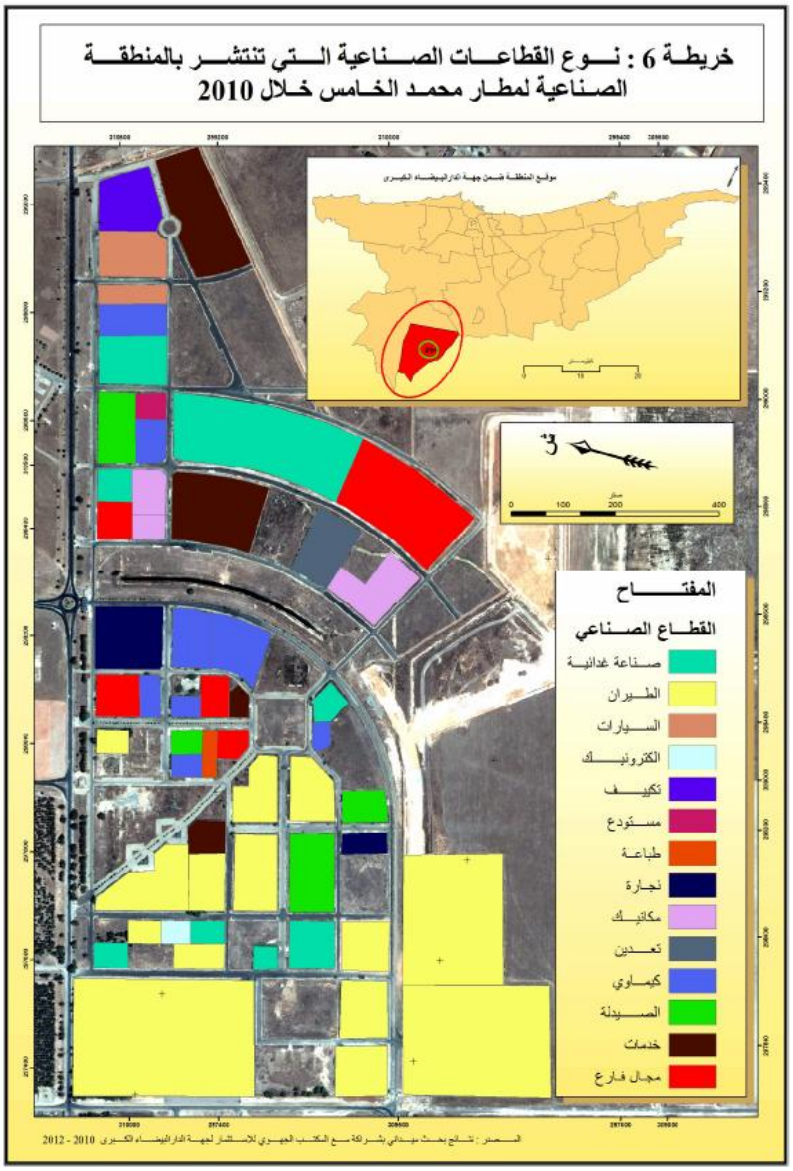

جدول 3 : الوحدات الصناعية و المعطيات المتعلقة بنشاطها و نوع القطاع الصناعي و المواد المصنعة اضافة الى مساحتها الخاصة بالمنطقة الصناعية لمطار محمد الخامس خلال 2010

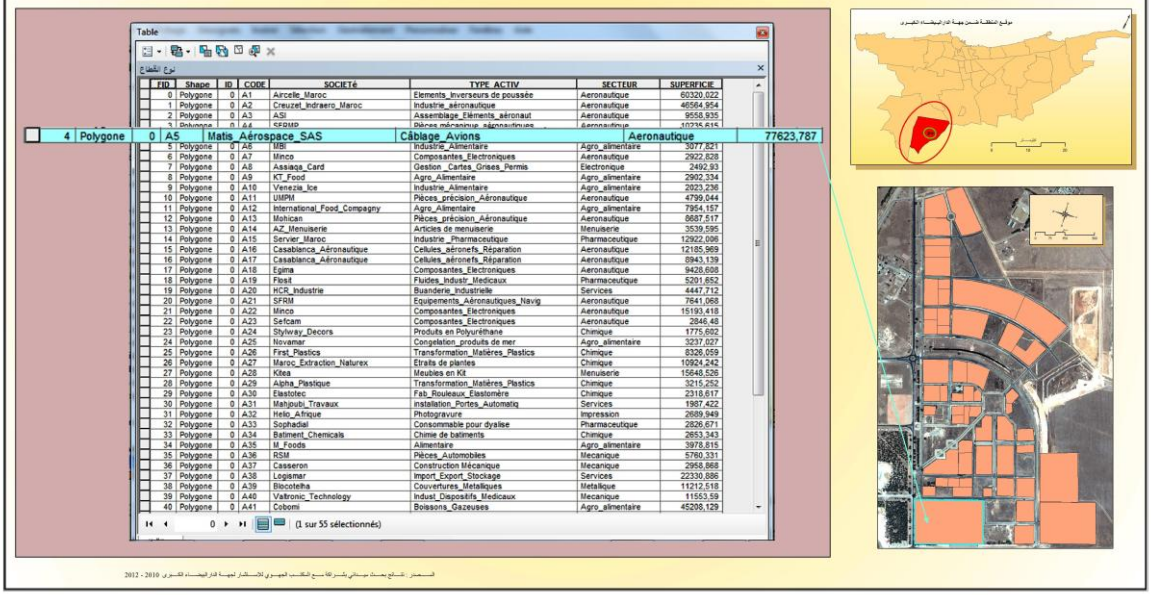

المصدر : نتائج بحث ميداني بشراكة مع المكتب الجهوي للاستثمار لجهة الدار البيضاء الكبرى 2010 - 2012

الخاتمة:

إن استعمال نظم المعلومات الجغرافية و تطبيقها في توطين الوحدات الصناعية المنتشرة بمختلف المناطق الصناعية بمنطقة الدار البيضاء سهلت مأمورية المركز الجهوي للاستثمار في توفير كل المعلومات بعمليات الاستثمار و بالأساس الاستثمارات ذات البعد الاستراتيجي و التي لها قيمة مضافة مهمة. عملية التحيين للمعلومات بواسطة الزيارات الميدانية المتكررة لمعرفة الشركات التي استقرت حديثا أو تلك التي أغلقت أبوابها مكنتنا من ضبط تطور الوحدات ميدانيا كما سهلت إمكانية شركات أخرى من الاستفادة من الوحدات المغلقة من أجل الحلول محلها عبر التواصل مباشرة مع المعنيين بالأمر دون ضياع الوقت و الإمكانيات المادية في البحث عن مقر لإنشاء الشركة. كل المعلومات تتوفر بصيغة دورية لدى المركز الجهوي للاستثمار.

الببليوغرافيا

الطيب بومعزة 2011 : وضع منظومة جغرافية للمناطق الصناعية لجهة الدار البيضاء الكبرى. مشروع دراسة في اطار اتفاقية التعاون و الشراكة بين المركز الجهوي للاستثمار و جامعة الحسن الثاني المحمدية الدار البيضاء.

مصطفى دنون و زهيرة الكويدري 2006 : وضع منظومة جغرافية للمنطقة الجنوبية لجماعة عين السبع: توطين الوحدات. بحث لنيل الاجازة في الجغرافيا ، تحت اشراف ذ. الطيب بومعزة. كلية الاداب و العلوم الانسانية المحمدية. 45 صفحة.

ركوبي محمد و الكامري محمد و باحدو خالد 2006 : توطين الوحدات الصناعية بعين حرودة ، جهة الدار البيضاء. بحث لنيل الاجازة في الجغرافيا ، تحت اشراف ذ. الطيب بومعزة. كلية الاداب و العلوم الانسانية المحمدية. 52 صفحة.

KAIOUA A. (1996) : Casablanca : l'industrie et la ville. 2 tomes. Fascicules de recherches n°30 et 31 Tours, France. 774 p.

الخريطة في زمن الثورة الرقمية

أحمد آيت موسى
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، مختبر ديناميات المجالات و المجتمعات

المقدمة

لا أحد يجادل في أهمية الخريطة بصفة عامة والخريطة الموضوعاتية بصفة خاصة في البحث الجغرافي، فهي دعامة من بين الدعامات التي لا يمكن الاستغناء عنها في هذا التخصص الذي يستحضر البعد المجالي أكثر من غيره. وللخريطة وظائف يجب على الباحث الجغرافي الحرص عليها حتى تؤدي المبتغى والمراد من إنجازها ، فإذا كان رسم الخريطة سهلا بواسطة البرامج الخرائطية المنتشرة بشكل واسع حاليا فإن رسمها، من الناحية التقنية، يحجب في كثير من الأحيان تصور الخريطة من جهة، والاستعانة بها أثناء التحليل والتفسير والتواصل من جهة أخرى. إذن كيف يمكن رسم خريطة مفيدة، سهلة الفهم والاستيعاب وتمرر المعلومة وخطاب الباحث بيسر وسهولة؟

لماذا الخريطة

الخريطة الجغرافية صورة ملموسة من الواقع وعن الواقع: فهي تمثله بصورة تكاد تكون كاملة ووفية تماما مثل صورة مأخوذة من الطائرة (بيير جورج)، وهذا يوحي لنا بما نسمعه، إذا كانت الخريطة إذن الأمر صحيح، مثل أن وجودها يفرض نوعا من السلطة التي لا يمكن المجادلة والتشكيك فيها. (J.P.BORD.2012). ربما يصدق هذا نسبيا عندما تكون الخريطة ذات مقياس كبير يسمح بتمثيل جل العناصر الموجودة في المجال، لكن الأمر يختلف تماما إذا كان المقياس صغيرا لأن هذا يدفعنا إلى الاختزال والتعميم.

فالخريطة هي الأداة المفضلة لدى لفيف الجغرافيين في أبحاثهم، لأن الخريطة كصورة لها بريق عجيب في استمالة القارئ خصوصا عندما تتوفر فيها مقومات الخريطة، إذ تعين القارئ على استيعاب وترسيخ الأفكار الواردة في النص وفهم الظاهرة أو الظواهر التي تمثلها، ومن هذا المنطلق فبعض العلوم الأخرى التي كانت لا تهتم بالخريطة أصبحت اليوم تستعملها وتتوخى الاستفادة ليس من ذلك البريق الذي توفره وتتمتع به فحسب من أجل استمالة القارئ أكثر، وإنما لكونها تشكل قيمة مضافة للبحث.

أعتقد أنه من الضروري إذا أردنا فعلا الحصول على خرائط أكاديمية لها دور ووظيفة تؤديها أن نعيد النظر في طريقة مقاربتنا لها، ويجب فهم مسار صناعتها الذي ينتقل من الممارسة الفنية لرسم الخريطة إلى التفكير حول هذه الممارسة وحول وظيفة الخريطة في التفكير الجغرافي بشكل عام. علينا أن نعيد للخريطة وهجها ودورها في استيعاب وفهم الظواهر الجغرافية التي ندرسها، وأن لا نجعلها فرشا وزينة لبحوثنا خصوصا مع انتشار استعمال الألوان في الخرائط عند نسخها بسبب ثمنها الزهيد اليوم.

فسيطرة هاجس الكم الخرائطي عند إنجاز البحوث الجغرافية خصوصا عند الباحثين الشباب اليوم، دون استحضار المفاهيم الخرائطية والتركيز عليها باعتبارها الحلقة المفقودة عند صناعتنا لها، يؤدي بنا الأمر إلى إنتاج خرائط مبتذلة وسطحية.

نلاحظ اليوم انتشار عدد كبير من الخرائط المتنوعة شكلا ومضمونا، كما يوجد انتشار واسع لصور الأقمار الاصطناعية وغيرها، وبالتالي فرغم إمكانية رسم الخريطة بسهولة ويسر بواسطة البرمجيات المتعددة المتاحة اليوم، فإن إنجازها يبقى مع ذلك صعبا. من الناحية التقنية يبدو الأمر سهلا ولكن إذا أخذنا المقومات والمظاهر الخاصة بالجانب العلمي والتصوري والعلائقي والفني فإن الأمر ليس بالسهولة التي نعتقد ، لأنه لا يجب أن يطغى الجانب التقني على التأمل والتصور للخريطة قبل إنجازها ولا على التحليل والتفسير وتسهيل التواصل بعد ذلك.

فإذا كان الجغرافيون الغربيون يولون اهتماما بالغا للخرائطية في كتاباتهم وفي عقد ندواتهم وأنشطتهم العلمية المختلفة بل وفي ظهور مجلات متخصصة، ففي العالم العربي بصفة عامة وفي المغرب بشكل خاص لم يهتم بعد الجغرافيون، والجغرافيون الكرطغرافيون بميدان الخريطة في كتاباتهم وفي عقد ندواتهم ولقاءاتهم العلمية بالشكل المطلوب. فإذا كانت الخريطة هي أداة الجغرافي وسنده في تحليل الظواهر الجغرافية فإن أبحاث النشء الجغرافي اليوم إما أن تأتي خالية تقريبا من الخرائط، أو مشبعة بها حتى التخمة، وفي هذه الحالة فإن جلها يفتقد، في كثير من الأحيان، لمقومات الخريطة شكلا ومضمونا، لتبقى بذلك عبارة عن فرش للزينة أكثر مما هي أداة للبحث والمساعدة على الفهم والاستيعاب، لأنها تفتقد للتأمل والتفكير قبل إنجازها من أجل تحديد أهدافها ومرامها ووظائفها.

"ومن هنا ضرورة إيلاء أهمية كبرى للجانب النظري والتطبيقي للخرائطية في جامعاتنا ليس من أجل استعادة بريقها ووهجها الذي كانت تتوفر عليها من قبل فحسب، وإنما أيضا من أجل إنقاذ وظيفتها ومقوماتها الأساسية من الانتشار السريع والواسع للخريطة الرقمية والنظام المعلوماتي الجغرافي الذي يسرع بشكل خطير انحراف الخريطة عن تأدية دورها كأداة أساسية ومعول مهم للجغرافي".[1]

[1] - أحمد آيت موسى ومحمد ازهار وأسماء بوعوينات: الخريطة أداة للتأثيث والتزيين أم أداة للتحليل والتواصل؟ مداخلة في أشغال الدورة الثانية للمؤتمر الوطني للجغرافيين الشباب مراكش 22 23 أبريل 2016.

أين نضع الخريطة في مقارباتنا الجغرافية؟ هل نضعها في بداية بحثنا وتفكيرنا كعنصر من عناصر البحث وكوسيلة للتوضيح، وسند للتحليل والتفسير أم ننجزها في نهاية التحرير وعند استكمالنا للبحث؟ فمكانة الخريطة لها علاقة بلا شك بوظيفتها: هل هي أداة للبحث أم هي منتوج للاستهلاك، ووسيلة للتواصل أم فقط ديكور؟.

2- تصور الخريطة محطة اختيارية أم ضرورية

قبل البدء في إنجاز الخريطة، يجب استحضار العنصر الأساسي في أي مقاربة علمية وهو العنصر المفاهيمي والإشكالي. ماذا أريد أن أبين من خلال الخريطة؟ ما هو مغزى وهدف رسم الخريطة؟ ومن هو الجمهور الذي من أجله سترسم؟ وما هي الرسالة أو الخطاب الذي يراد تمريره من خلالها؟ لأنه كما يقول Jacques lévy (2004) "الخريطة توضح أو لنقل تدافع دائما عن وجهة نظر معينة". ما هي المعلومات والمعطيات التي يجب إبرازها حتى تكون منسجمة مع النص الذي يرافقها، وما هي الخيارات والتوليفات التي يجب القيام بها، وما هي الظواهر التي سنغفلها أو سنختزلها، وما هي الرؤى الإضافية التي ستقدمها حول بعض الجوانب التي لم يتم تناولها في النص، إلى آخره من التساؤلات التي يمكن طرحها لكي نضمن للخريطة دورها والوظيفة المنتظرة من وضعها. يظهر أن هذا العنصر الأساس قلما يطرح عند جل الجغرافيين والجغرافيين الكرطغرافيين وأساسا الشباب منهم. كما أن الخريطة ليست تمثيلا فنيا فقط لمجال ما، وإنما تقوم بنقل المعلومات وترجمة خطاب ما، فالخريطة بهذا الشكل تبرز ما ليس قابلا للاكتشاف بشكل مباشر من النص أو ما يصعب استيعابه وفهمه من خلاله.

في السابق تمت توزيع للأدوار بين الجغرافي والرسام، يقوم الأول بتصور الخريطة ثم يأخذ مسودته عند الرسام الذي يقتصر دوره في التنفيذ، يعني في الرسم، وبما أن الأمور تغيرت اليوم، بكون الجغرافيين يجمعون بين حلقتي صناعة الخرائط: التصور والرسم، فإن الكثير منهم خاصة الشباب تخلوا عن مرحلة التصور وهي الأساس لصالح المرحلة الثانية المتمثلة في الرسم، وبالتالي ينتجون أحيانا خرائط مبتذلة وغير ذات فائدة. ومن تم فإنهم يصبحون عالة على الآلة ويقبلون ما تمليه عليهم هذه البرمجيات الكرطغرافية دون تدخل منهم ظانين أن تملك طريقة استعمال هذه البرمجيات تغنيهم عن تصور الخريطة، وبعبارة أخرى يعتقدون أن ذلك يثنيهم عن تملك الجانب النظري للخرائطية كما سنوضحه فيما بعد.

إذن رغم كون الجغرافيين يعتبرون أن الخريطة هي المعول الأساسي والأداة الرئيسة في أبحاثهم، فإن الجيل الحالي من الجغرافيين الشباب قلما يولونها الوقت الكافي واللازم في تصورها وتحديد غاياتها ووظائفها قبل رسمها، والاهتمام الضروري بسميولوجية الألوان والرموز المستعملة فيها وغيرها من مقوماتها عند إنجازها. وبالتالي فالخرائط قلما تؤدي وظائفها، إن رسمت لها أصلا، وتظهر في النهاية كوسائل لتأثيث الأبحاث أكثر من كونها أدوات أساسية للبحث والتحليل والتفسير.

أليست هذه مفارقة، إقرار معشر الجغرافيين بأهمية الخريطة ودورها الأساس في البحث الجغرافي وأداة يتميزون باستعمالها ويفتخرون بتملك صناعتها، ولكنهم في المقابل يغيبون، في كثير من الأحيان، شروط رسمها وإنجازها وعدم الحرص للحفاظ على مقوماتها ووظائفها.

3- الخريطة والبرمجيات الخرائطية

شهدت صناعة الخرائط ازدهارا كبيرا بإنتاج أعداد كبيرة منها على الورق او في مختلف مواقع الشبكة العنكبوتية بفضل ظهور وتطور وانتشار التقنيات الجديدة بشكل واسع.

عرفت البرمجيات الخرائطية انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة وأصبحت رمزا من التقدم في استعمال واستغلال المعطيات وخصوصا المعطيات الإحصائية المعقدة وبكميات كبيرة بعد تنظيمها ومعالجتها. وهذه البرمجيات ليس من أهدافها رسم الخرائط فقط وإنما أيضا تنظيم المعطيات الوافرة ومعالجتها قبل ترجمتها إلى خرائط متنوعة حسب الأهداف المرسومة لها سلفا. وقد أدى انتشار هذه البرمجيات على نطاق واسع إلى استعمالها من طرف المتخصصين وغير المتخصصين الذين يغيب عنهم الجانب النظري للخرائط، الشيء الذي ينعكس سلبا على جودة وصحة المنتوج. ولا شك أن هذه البرمجيات ساعدت على سهولة ويسر إنجاز الخرائط، وأكثر من هذا فبفضلها ظهرت استعمالات جديدة كان من الصعب اللجوء إليها من قبل باستعمال الوسائل التقليدية بسهولة. وقد أدى ظهور الحاسوب وانتشار استعمال البرمجيات الخرائطية إلى وقف التأمل والتفكير النظري والنقدي قبل ترجمة المعطيات الكمية أو النوعية إلى خرائط، وبالفعل يجب أن يبدأ هذا التأمل والتفكير قبل إنجاز الخرائط. فلا يمكن للجغرافي أن يقفز على هذه المرحلة من إنجاز الخرائط، مرحلة التفكير في إشكالية الخريطة وفي اختيار هيكل أو مستند الخريطة، وفي المعطيات التي تعتبر قاعدة لكل تمثيل، وهذا مهم خصوصا وأن الخريطة الموضوعاتية توضح بنيات لا تظهر بالضرورة في المشهد ولكن يمكن عرضها فقط.

وتطرح في هذه المرحلة مسألة المعارف عند من يتصور الخريطة، معارف حول الموضوع وحول المجال المدروس، معارف حول المفاهيم المستعملة، وأيضا معارف حول المهارات التقنية. في الماضي كانت الأدوار موزعة ومعروفة، فالجغرافي أو أي شخص مختص في ميدان معين يرسم خريطته في مسودة، ولكن كل واحد من هؤلاء يتوفر على معارف حول الموضوع الذي يدرسه وحول المجال الذي يشتغل عليه، ثم يتجه كل واحد منهم بعد ذلك إلى الكرطغرافي بمسودته من أجل رسم الخريطة في حلتها النهائية. يتوفر الأول على المعارف العلمية والثاني على المعرفة التقنية، لكن الأمر يختلف في الوقت الحاضر، فغالبا ما يكون شخص واحد يتكفل بكل العمليات بفضل الدعامة التكنولوجية للمعلوميات. وإذا كانت هذه الطريقة للعمل إيجابية فإنها تتطلب التوفر على المعارف العلمية والتقنية في

الوقت نفسه. بالنظر إلى بعض الخرائط التي نصادفها عندما نتصفح بعض الأطاريح أو البحوث حيث نلاحظ أن واضع الخريطة يتقن إما المعارف العلمية وإما لديه مهارات تقنية، ولكن يظهر ضعفا وازنا فيما يخص الإلمام بالمفاهيم المستعملة خصوصا عندما يكون الباحث الجغرافي لا يتقن سوى الجانب التقني. فطلبتنا في الجغرافيا يهتمون في الوقت الحاضر بالجانب التقني أكثر على حساب الجانب الآخر، ويعتقدون عن خطأ أن ذلك سيمكنهم من إنجاز خرائط صحيحة بإمكانهم توظيفها في أبحاثهم دون الإلمام بالجانب النظري للكرطغرافيا. أدى بهم الانبهار بالمعلوميات وبالمبرمجيات الخرائطية إلى الاعتقاد أن الأساس هو إنتاج أكبر عدد من الخرائط وبالألوان دون الاكتراث بقواعد وضوابط صناعتها.

ونصادف اليوم ورود النظم المعلوماتية الجغرافية والاستشعار البعدي أو هما معا، ضمن عناوين كثير من المقالات والمداخلات في الندوات والأيام الدراسية، لكن عندما نقرأ تلك المقالات أو ننصت إلى المداخلات نجد أن الأمر لا يعدو أن يكون موضة، لعدم الاستعانة بتلك الأدوات وتوظيفها في تحليل وتفسير الظواهر الجغرافية المدروسة، وكل ما في الأمر هو تضمين تلك المقالات أو المداخلات لخرائط رسمت بواسطة برمجيات كرطغرافية لا غير. وكأن الحصول على قيمة علمية وتقدير لما نسمع أو نقرأ يتعلق بعدد أسماء البرمجيات الخرائطية المختلفة التي يشار إليها في المتن أو في الإحالات، وكلما كثرت كلما أضفى ذلك قيمة وعلما على المنتوج!

إن طريقة الاشتغال هذه تحول الجغرافي عندما يريد رسم خرائطه إلى تقني عادي لا يتريث ولا يأخذ الوقت الكافي لتصور الخريطة، وتجده في عجلة من أمره كأنه يطبق ما يملى عليه من لدن باحث آخر قام بتصور الخريطة. ويسيطر عليه هاجس إنتاج أعداد كبيرة من الخرائط وأحيانا بأعداد مبالغ فيها دون علاقة بالنص في كثير من الأحيان.

سأتهم بلا شك من لدن بعض الطلبة الباحثين أن ما أقول وأدافع عنه لا يعدو أن يكون خواطر لجغرافي تجاوزته التقنية والثورة المعلوماتية، ويريد أن يعيدنا إلى الماضي لنرسم خرائطنا بالطريقة اليدوية التي كانت ترسم بها من قبل. لهؤلاء ولغيرهم أقول إن الاستعانة بالبرمجيات الخرائطية لإنجاز خرائطنا أمر مطلوب جدا لأن بواسطتها يتم ربح الوقت، وأهم من ذلك نحصل على خرائط دقيقة في رسمها وجميلة في مظهرها خصوصا عندما تستعمل فيها الألوان، والدقة والجمالية عنصران أساسيان في صناعة الخرائط. لكن ما لا يمكن الاتفاق معه وقبوله هو التسلح بالجانب التقني ونسيان الجانب النظري الضروري في الكرطغرافيا إن أردنا بالفعل الحصول على خرائط صحيحة تحترم السميولوجية البيانية ومختلف مقومات وقواعد صناعة الخرائط لضمان تأدية وظيفتها. وخلاف ذلك يجعلنا ننتج خرائط مبتذلة مزركشة باستعمال كثرة الألوان فيها وكيفما اتفق، دون احترام القواعد والضوابط، وتصبح بذلك منتوجا للتأثيث والتزيين أكثر منه أداة ووسيلة للاستعانة بها في فهم وتفسير الظواهر الجغرافية وسندا لاستيعابها وترسيخها في أذهاننا واستعادتها فيما بعد.

الكل يعلم أن المستعين بالبرمجيات الخرائطية يصطدم عندما ينتهي من إعادة رسم خريطته (digitalisation) وتوفير قاعد المعطيات، بمشكل اختيار الطريقة الملائمة من بين الاختيارات المتاحة للتعبير الخرائطي لمتغير من المتغيرات التي يتوفر عليها في قاعدة المعطيات. فإذا أخدنا مثلا برمجية MapInfo فهي تخيرنا منذ البداية بين 7 اختيارات، وعدم التسلح بالجانب النظري للخرائطية يمكن أن يؤدي بنا إلى اختيار غير موفق وغير مناسب للمتغير الذي نريد ترجمته إلى خريطة. ولو حالفه الحظ وتوفق في اختيار الطريقة المناسبة، إلا أنه يجد عقبة أخرى تتعلق بتقسيم متغير في السلسلة الإحصائية إلى فئات إذا كان الأمر يستوجب ذلك مثلا، لأن الطرق المتوفرة التي يمكن الاعتماد عليها يمكن أن تكون غير ملائمة بسبب طبيعة السلسلة الإحصائية التي جاءت بشكل متناثر أو جد متناثر. وعند ما يكون التناثر كبيرا لسلسلة إحصائية معينة، فيجب إذ ذلك اللجوء بالضرورة إلى الطريقة اليدوية أو إلى طرق أخرى غير متوفرة في تلك البرمجيات. ويعني هذا أننا يجب أن نتحكم في الآلة لا أن تتحكم فينا. وواضعو هذه البرمجيات واعون بذلك، إذ فيما يخص مثلا الحصول على الفئات لمتغير سلسلة إحصائية معينة يتم عرض خمسة طرق، لكنها يمكن أن تكون غير ملائمة جميعها إذا كانت تلك المتغيرة متناثرة أو جد متناثرة، إذ ذاك هناك إمكانية اختيار آخر سموه intervalles manuels يترك لك فرصة البحث عن طريقة ملائمة أخرى، وغالبا ما تكون، تقليدية باستعمال الورق الملمتري...، للحصول على عدد الفئات وحدودها.

ومن هذا المنطلق، فمن المهم معرفة كيف ومتى يتصرف الجغرافي عند رسم خرائطه. هل الخريطة عبارة فقط عن دعامة للتواصل وعنصر من عناصر الاكتشاف أو أنها وسيلة وأداة من أدوات البحث والتحليل والتفسير؟ بمعنى آخر، هل تم تحديد وظيفة الخريطة مسبقا للاستعانة بها في البحث الجغرافي عند تحليل وتفسير الظواهر الجغرافية؟ وهل أيضا أخذ في حسبانه وظيفة الخريطة لدى القارئ والمتلقي كأداة لفهم واستيعاب ما كتب؟ نعتقد أنه آن الأوان للاهتمام بالخرائطية من أجل تثبيت وظائفها واسترجاع مكانتها ووهجها كأداة أساسية يعتمد عليها الجغرافي في أبحاثه ودراساته وليس من أجل التأثيث والتزيين.

الببليوغرافيا

عمران محمد الناصر: (2001) مبادئ في تأليف الخرائط،مركز النشر الجامعي، سلسلة م/ علوم إنسانية، تونس.238 ص.

جمعة محمد داود: (2012) أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلومات الجغرافي، الشبكة العنكبوتية.

عبد المجيد هلال: (2018) الجغرافيا إزاء تعدد استخدامات الخرائط في ظل العصر الرقمي المغرب مثالا، مجلة العلوم الاجتماعية-المركز الديمقراطي ألمانيا، برلين، العدد 03، ص.ص. 285-301.

ANDRE A. (1980), *L'expression graphique : carte et diagrammes*, Paris, Masson, coll. « géographie », 224 p.

BEGUIN M. & Pumain D. (1994), *La représentation des données géographiques. Statistiques et cartographie*, Paris, Colin, coll, « cursus », 192 p.

BERTIN J. (1967), *Sémiologie graphique -Les diagrammes -Les réseaux- Les cartes*, éd. Mouton/gautiers-Villars,Paris

BONIN S. (1975), *Initiation à la graphique*, E.P.I, Paris,.

BORD J-P. (2012), *L'univers des cartes : la carte et le cartographe*, Collection mappemonde éd. Belin,

GUENIN R. : Cartographie générale, Eyrolles, Paris, 2 tomes,

JOLY F. (1976), *La cartographie*, Magellan, paris,

ROULEAU B. (1991), *Méthodes de la cartographie*, Presse du CNRS, Paris, 213 p.

RIMBERT S. (1968), *Leçons de cartographie thématique*, SESDES, Paris,

WEGER G. (1999), *Séméiologie graphique et conception cartographique*, volume 1, Ecole nationale des sciences géographiques, paris, 140 p.

POIDVIN D., *La carte : moyen d'action*, extrait par société arctique, édition Ellipes, 96 p.

المحور الثالث: سياحة، تراث و تاريخ

السياحة الحضرية و الشبه الحضرية بالصويرة: سياحة ثقافية بامتياز

أسماء بوعوينات، محمد أزهار ، عتيقة غسال و محمد العلوي
جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، مختبر ديناميات المجالات و المجتمعات

مقدمة

تقع مدينة الصويرة على بعد 350 كلم جنوب الميتروبول الاقتصادي الدار البيضاء، و على بعد 175 غرب مدينة مراكش، و 190شمال مدينة أكادير، و تعتبر عاصمة للإقليم الذى يحمل اسمها، إذ تضم 77966 نسمة، أى ما يعادل 17.30% من مجموع ساكنة الإقليم (الخريطة رقم 1) .

تتوفر المدينة على العديد من الخصوصيات تجعل منها مدينة مميزة و متفردة، هذا التفرد و هاته الاصالة تبرزان من خلال مجموعة من الجوانب: البعد البيئي الاستثنائي، و غنى التاريخ، و التراث المعماري المتنوع، اضافة إلى غنى الأنشطة الثقافية و الرياضية.

كون المدينة صغيرة الحجم ومحاطة بكثبان رملية، وبحيرات ساحلية، وحزام أخضر، ومياه المحيط، ساهم في جعل الامتداد الحضري محصورا بين هاته العناصر الطبيعية المشار إليها، الأمر الذي حافظ على الخصوصية الجمالية للمجال والبعد الانساني للمدينة.

فهي مدينة الفنانين والمبدعين والصناع التقليديين بامتياز، إذ تحتضن مدينة الصويرة تحفا فنية متفردة لخشب العرعار، وهي بذلك تعكس بجلاء مدى تجذر واتقان الحرفيين لهاته الصناعة، إضافة الى ذلك وبفضل رياحها الملائمة للرياضات المائية، فالصويرة أصبحت محطة ذات صيت عالمي للتزلج المائي وكل الرياضات الشراعية الأخرى.

الخريطة رقم 1: موقع مدينة الصويرة

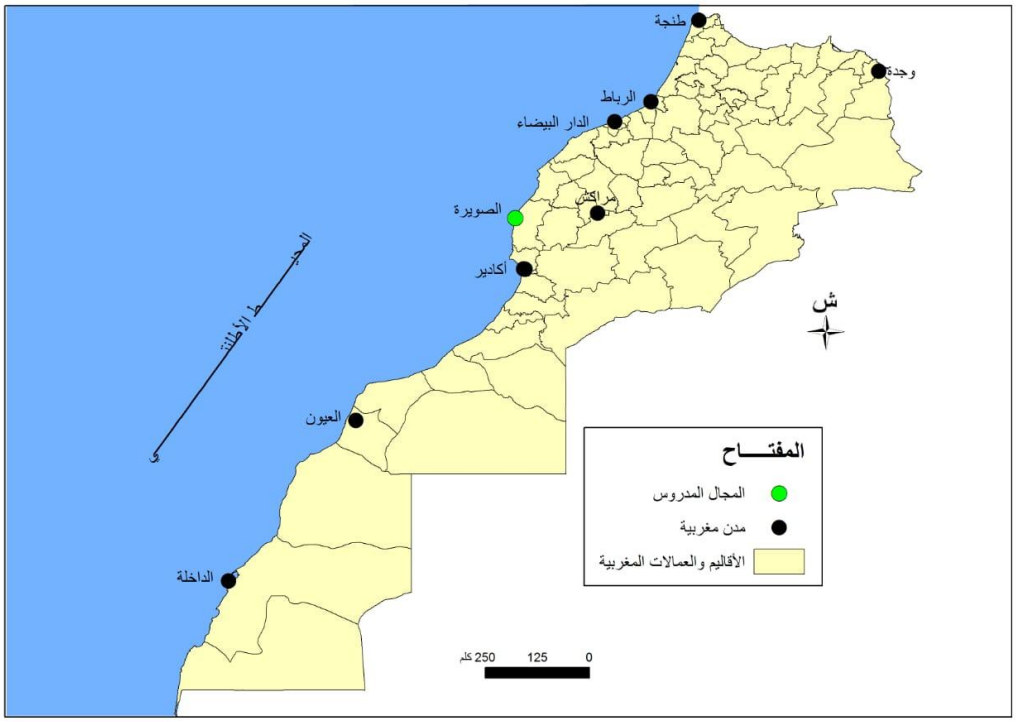

المصدر: التقسيم الإداري المغربي (بتصرف)

فمنذ سنة 1995 راهنت مدينة الصويرة بشكل مختلف وبنوع من التفرد على المقاربة التنموية المرتكزة أساسا على امكاناتها الذاتية (الفنية، والثقافية، والسياحية) من أجل خلق الثروة، لكن في إطار المحافظة على هويتها المجالية والتاريخية، وهو الأمر الذي جعلها تتميز عن باقي المحطات السياحية الأخرى على المستوى الوطني.

في المقابل، تواجه مدينة الصويرة تحديات بنيوية وحيوية، من بينها ضعف التغطية الجوية للطائرات، وهزالة البنيات التحتية الطرقية والبحرية، إضافة الى ضعف باقي البنيات التحتية الأساسية الأخرى، وغياب توحد الفاعلين في القطاع السياحي، وبالتالي هذر الطاقات.

ليبقى الرهان هو تجاوز هذه المعيقات، وتحقيق الهدف المنشود المتجلي في جعل مدينة الصويرة محركا محوريا للتنمية بمختلف فضاءات الاقليم وذلك باعتماد السياحة، والعمل على تعميم فوائدها الاقتصادية، وكل ما يترتب عنها من عائدات.

I- المخزون البيئي و الثقافي السياحي لمدينة الصويرة و أحوازها

1- الصويرة مدينة محاصرة بيئيا وطبيعيا

1-1- جزيرة موكادور: حاضرة صقور إليونورا *Faucon d'Eléonore*

شيدت مدينة الصويرة على شبه جزيرة صخرية متوغلة في المحيط، تمتد بجانبها جزيرات صغيرة منتشرة بالمحيط، ومتقاربة فيما بينها، تتباعد بمسافة لا تتجاوز 800 متر في اقصى حد لها، الشيء الذي يجعلها تتمتع بموقع استراتيجي، وتسمح بمناظر متميزة، إضافة إلى توفرها على مرسى طبيعي للسفن.

تنقسم الجزيرة الى ثلاثة أجزاء مأهولة، بمساحة إجمالية تصل إلى 270511 كلم^2، صنفت منذ 1977 محمية طبيعية دائمة وقارة ، خاصة و أنها تشكل محيا طبيعيا لنوع نادر من الطيور يستفيد من الحماية الدولية، ألا و هو الصقر المعروف محليا بصقر إليونورا (le faucon d'Eléonore). كما تستوطن هذه المنطقة ذات الصفات الإيكولوجية و الحيوية الهامة مجموعات أخرى من الطيور، تعتبر ثمانية منها مستوطنة: منها النورس (le goéland leucophée) و الغاق الكبير (le grand cormoran) و الغراب الكبير (Le grand corbeau) و الخطاف الشاحب (le martinet pâle)، و الحمام (le pigeon bise)، و الدخلة (la fauvette nélanocéphale)، و أنواع أخرى من الصقور (le faucon crécerelle, le faucon pèlerin).

اضافة إلى هذا التراث الطبيعي ، تحافظ جزيرة موكادور على مآثر تاريخية مهمة، تعود لمختلف الحضارات التي تعاقبت على المنطقة، و لعبت الجزيرة أدوارا تاريخية مهمة منذ تواجد الفنيقيين على شواطئها، مرورا بالبرتغاليين و الاسبان و الفرنسيين، كما عرفت أوج ازدهارها في عهد العلويين خاصة خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر.

في الوقت الحاضر لا يسمح بولوج الجزيرة إلا بعد الحصول على ترخيص من لدن السلطات المكلفة بالملاحة بالمنطقة، إذ يرخص بزيارة الجزيرة وفق ما تسمح به المعطيات الملاحية، وتكون الزيارة بواسطة قوارب سياحية، إذ يسمح بالقيام بجولة لمدة ساعة، يتمكن الزوار خلالها من الاقتراب من الجزيرة المرجانية التي تمتد على شاطئ خلاب من الرمال على قرابة أزيد من ثلاثة كيلومترات.

1-2 شاطئ الصويرة: مصنف سادس عالميا

بحكم تصنيف شاطئ الصويرة في الرتبة السادسة عالميا، فقد حصل على اللواء الأزرق خلال صيف 2015، و نظرا للمعطيات المناخية يستفيد الساحل من الرياح العكسية (رياح الإليزيه)، الشيء الذي يجعله مؤهلا لاستقطاب مختلف الرياضات المائية، كما استفادت الشواطئ المحادية، و على رأسها شاطئ الديابات من المخطط السياحي الازرق الذي هدف الى احداث محطة سياحية أطلق عليها اسم " محطة موكادور".

1-3 شاطئ الديابات الذي يحمل اسم "موغادور"، منتجع سياحي فاخر يساهم في اشعاع السياحة نحو الضاحية

تم اختيار شاطئ ديابات الذي يقع على بعد 4 كم من مدينة الصويرة منتجعا سياحيا ساحليا منذ عام 2011، على مساحة إجمالية تبلغ 368 هكتارا. يتضمن برنامج تطويره احداث 32 فندق و رياض، يوفرون 5100 سريرا، و 425 فيلا، إضافة إلى شقق بسعة إجمالية قدرها 8700 سريرا، وملعبين للغولف بـ 36 حفرة، ومركز للتنشيط السياحي، والعلاج بمياه البحر والمقاهي والمنتزهات و الحدائق...

1-4 كثبان الصويرة، أو عندما يحاول الإنسان السيطرة على الطبيعة

تتجمع الكثبان الرملية على شاطئ الصويرة، و هي مكسوة بأشجار السنط و الطرفاء على طول حدود المدينة. ولفهم أصل تكوينها، ومراقبة الحالة الراهنة لهذه الكثبان الرملية، لا بد من الإشادة بالعمل الطويل و الشاق الذي قام به العمال المحليين لإعادة تشجيرها. وقد استقرت هذه الكثبان بفضل إعادة التشجير و ما ترتب عنها من كثافة للغطاء النباتي خلال النصف الأول من القرن العشرين. هذه العملية اعطت المدينة طابعها الأخضر، و منحتها إطلالة بانورامية رائعة من وجهة منظرة "أزلف".

الصورة رقم 1: مشهد بانورامى من منظرة أزلف على مشارف مدخل مدينة الصويرة

المصدر: أخذت الصورة سنة 2016

يعود أصل تشكل الكثبان الرملية إلى سنة 1760، تاريخ إنشاء المدينة، و مرد ذلك بالدرجة الأولى إلى قلع الأشجار لاستعمال أخشابها في بناء مساكن المدينة و مرافقها الدينية، والرعي بمختلف تجلياته، وجمع الحطب للتدفئة، عوامل ساهمت في اجتثاث الغابة بوثيرة سريعة، بحيث لم يتبقى هناك إلا النزر القليل من الأشجار. وبدلا من ذلك، تشكلت في بداية القرن العشرين أراضي جرداء ناجمة عن التراكم الهائل للرمال، وبدأت تتمدد بشكل سريع و ملحوظ، مما يفرض ضرورة التدخل لاحتوائها والتقليل من انتشارها، خاصة و أن هناك غياب حواجز للحد من تحركها، و البحث عن سبل ناجعة لتثبيتها.

حقيقة أن عملية تثبيت الكثبان الرملية بدأت فعلا في سنة 1918، قام بها كل من العريف دوبوي (*Dupuy*) ومفتش المياه والغابات آنذاك واتي (*Watier*) ، وكانت الخطوة الأولى المتخذة هي قرار إداري يحظر الرعي، والحرث، وقطع الأشجار على حيز يصل إلى 150 مترا على طول الكثبان الرملية، و استمرت أعمال تثبيت الكثبان الرملية من قبل مصالح الغابات منذ عام 1918 حتى أواخر الخمسينيات.

الصورة رقم 2: التثبيت الميكانيكي للكثبان

الصورة رقم 3: التثبيت البيولوجي للكثبان

المصدر: أخذت الصورة سنة 2016

و قد تمت عمليات إعادة التشجير هاته على عدة مراحل، إذ شرع أولا في بناء شريط من الكثبان الرملية من أجل الحفاظ على الرمال التي دفعتها الرياح الشمالية، ثم انتقلوا فيما بعد الى عملية التثبيت الميكانيكي و تغطية الرمال بالأغصان، وأخيرا اللجوء إلى التثبيت البيولوجي و ذلك بزراعة تشكيلات شجرية جديدة منها: الأوكالبتوس، و السنط، و غيرهما، وقد سمحت إعادة التشجير في انتعاش النظم الإيكولوجية من جديد واستعادة الغطاء النباتي لنظارته.

تغطي مساحة الكثبان الرملية في الصويرة حاليا 11800 هكتارا، تمتد من جوادرا في الشمال إلى رأس سيم، مشكلة منطقة ساحلية طولها 28 كم (الخريطة رقم 2)

كانت نتائج عملية تثبيت الرمال في الفترة ما بين عامي 1918 و 1960 واضحة، إذ تم إصلاح منطقة الكثبان الرملية بأكملها وأضحت المدينة محاطة بحزام أخضر رائع. وقد أثارت النتائج التي حققها الإنسان في هذه المنطقة من العالم إعجاب الكثيرين من بلدان مختلفة، كما حظيت باهتمام كبير دفع بالبعض إلى الرغبة في نقلها إلى مجالات مشابهة. و تبقى الكثبان الرملية في الظرف الراهن صعبة العبور، لذلك من المفضل المرور عبر مواقع الرصد (منطقة أزلف حيت يتواجد مسكن واتي مفتش المياه و الغابات في عهد الاستعمار).

وضمن هذه الغابات المنتشرة على الكثبان الرملية، هناك مستنقعات عديدة، يمكن إن هي استغلت بالشكل الجيد أن تشكل مراكز مثيرة للاهتمام وعوامل جذب سياحي مهمة.

خريطة رقم 2 : الكثبان الرملية بالمجال الصويري

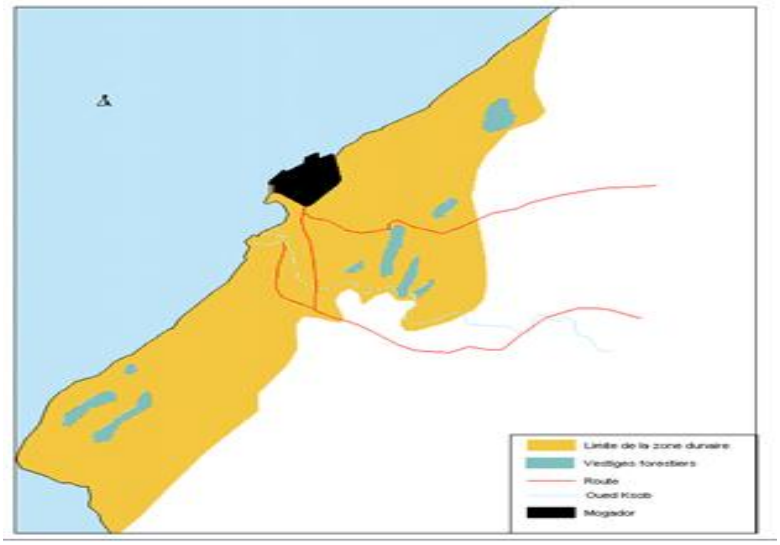

المصدر: Othmani Hamza, 1997

1-5أهمية المستنقعات، بالنسبة للطيور المهاجرة والوحيش بالمنطقة

تعتبر الفضاءات الرطبة نادرة جدا بالمنطقة، فهي عبارة عن تشكيلات مائية دائمة أو شبه دائمة، تتكون في بعض الأحيان بسبب الأمطار والمسيلات. ولا يعرف مصدر الماء على وجه التحديد، ولكن الفرضية الأكثر احتمالا هي ارتفاع مستوى مياه البحر نظرا لاستدامة هذه المياه حتى في فترة الجفاف. تعتبر هذه الأوساط مواتية للغطاء النباتي الذي هو المحيا المفضل من قبل العديد من الحيوانات وخاصة الطيور.

كما تعتبر المستنقعات الأقرب إلى التجمع الحضري للصويرة في الظرف الراهن مطرحا للنفايات بسبب التوسع الحضري، الشيء الذي ساهم في خفض مساحة هذه البيئات بأكثر من النصف، و تعاني مياهها من الآثار المباشرة وغير المباشرة للتلوث، مما ينعكس سلبا على النباتات والحيوانات. بالإضافة إلى هذا التراث الطبيعي (الجزيرة، الشاطئ، موقع منتجع موغادور، الكثبان الرملية، المستنقعات)، فمدينة الصويرة لديها أيضا تراث ثقافي غني و متنوع.

2- الأهمية الثقافية لمدينة الصويرة

2-1- الغنى التاريخي لمدينة الصويرة

الصورة رقم 4: النصب التذكاري لمدينة الصويرة تراث انساني عالمي بساحة أ ورسون ويلز

المصدر: أخذت الصورة سنة 2016

مرت مدينة الصويرة بمراحل تاريخية مختلفة، و بحضارات تركت بصماتها المتعددة، و ازدهرت بشكل كبير في القرن الثامن عشر، مما جعلها تحتضن تراثا غنيا و متنوعا، أهلها منذ 13 ديسمبر2001 لتصنف تراثا ثقافيا عالميا للإنسانية من قبل اليونسكو، وهذا مرده بالأساس لتاريخها العريق، و للأدوار الأساسية التي لعبتها لأكثر من قرن من الزمان، كميناء تجاري دولي يربط بين المغرب والمناطق الصحراوية النائية، و أوروبا وباقي دول العالم، كما يرجع ذلك إلى الطابع الاستثنائي للهندسة المعمارية و لخصوصية العمران

.

2-2 المدينة القديمة، أهم عناصر الجذب السياحي

يشكل تنوع التراث التاريخي والثقافي للمدينة القديمة بالصويرة و المتجسد في المعالم التالية: سقالة الميناء، سقالة المدينة، وباب البحر، باحة باب مراكش، مسجد القصبة، مسجد بن يوسف، الكنيسة البرتغالية، مجمع الحرف اليدوية، وكنيس سايمون أتياس ... إغراءا رئيسيا ومطمحا للسياح، و تشكل هذه الآثار أيضا شهادة على التعايش الذي أسهم في الماضي في التنمية الاقتصادية والثقافية للمدينة .

و قد حافظت "الرياضات" الموجودة في المدينة القديمة على مظهرها التقليدي الأصلي، و هي اليوم تشهد على مهارة وذوق من شيدها . كما أن تحول هذه "الرياضات" إلى بيوت الضيافة، أعطى نفسا جديدا للقطاع الفندقي بالمدينة، إضافة إلى الترميم الذي ساهم في استدامة هذا التراث. لكن الملاحظ أن الرياضات التي تحولت إلى بيوت الضيافة فتحت أبوابها بشكل محتشم لإيواء السياح، الشيء الذي جعل منها منتوجا سياحيا في بداية التبلور، وبما أنها ظاهرة أصبحت تستجيب لقوانين العرض والطلب، فقد أصبحت تعرف باسم «ظاهرة الرياضات » "la gentrification " و هي ظاهرة أضحت تكتسي أهمية بالغة، خاصة بعد أن أبدى كثير من السياح الغربيين اهتماما بها و رغبة في التردد عليها بل اقتنائها و تحويلها لمشاريع سياحية أو لمنازل ثانوية.

فالملاك الجدد في البداية، و في معظم الحالات، اشتروا هذه المنازل في حالة خراب أو آيلة للسقوط، و أعادوا ترميمها واصلاحها و حولوها لبيوت الضيافة، وهي التي كانت في الماضي إرثا للأسر الصويرية المترفة، و أغنوها بثراء معماري متفرد، و أصبحت عبارة عن تحف معمارية تعبر عن غنى و أصالة التراث المحلي.

و عموما، فبالنسبة لبعض الصويريين، فإن شراء الأجانب للمساكن و تحويلها "لرياضات" هى فرصة مثالية لإعادة إحياء التراث المعماري المحلي، و دعم أنشطتهم التجارية، و المساهمة فى إيجاد فرص للتشغيل. فى حين يرى البعض الآخر أن عملية وضع اليد من طرف الأجانب على هذا التراث لا يمكن اختزالها فى كونها عملية تجارية خالصة، بل هو انتهاك للقيم الاجتماعية والأخلاقية للمواطنين و ذلك بتجريدهم من أحد عناصر هويتهم .

ومع ذلك، فإن الالتزام القوي من طرف الملاكين الجدد، ضد المنزلقات الممكنة و اللّامتوقعة (ضجيج الليل، وانتهاك العلاقة الحميمة للجيران المغاربة ...)، هو الكفيل بضمان حسن الجوار وتجنب أي خلاف ممكن مع المحليين.

3-2 الصويرة مدينة للفنون

لا يمكن للمرء أن يتكلم عن الصويرة دون الإشارة إلى صناعتها التقليدية، فالتجوال في دروب المدينة و التعرف على ورشات الصناعة التقليدية و على منتجاتها أمر لا مفر منه. و الملاحظ أن هذا الوضع لم يكن قائما حتى بداية القرن العشرين لأن التجارة كانت هي السائدة، حيث كان هناك من 5 إلى 6٪ فقط من القوى العاملة هم صناع الحرف اليدوية.

و تعتبر صناعة النسيج، والخط، ومصنوعات الجريد، والجلد ، والحديد، والزخرفة بمختلف أشكالها، والمجوهرات من الصناعات الحرفية الأكثر انتشارا بمدينة الصويرة.

تعتبر الصويرة أيضا مدينة الحلي الفضية و الذهبية بامتياز، و تحتل مكانة مهمة في هذا المضمار، خاصة و أنها تشتهر بطريقة خاصة في الصناعة تعرف بـ " الدق الصويري".

يعتبر "الدق الصويري" نتيجة لاندماج بين اسلوب صناعة المجوهرات البربرية الفضية من أصل سوسي، مع أسلوب الصياغة الأوروبية التي جلبها صناع المجتمع اليهودي حين توافدهم على المدينة، لذلك فالتحول من صناعة الفضة إلى صناعة الذهب تم بطريقة سلسة جدا، من أجل تلبية متطلبات العملاء الذين يقبلون على اقتناء هذا المنتوج، و خاصة التجار اليهود الأثرياء الذين يبحثون عن المستجدات لتلبية رغبات زبنائهم من مختلف أنحاء المعمور. و قد تغيرت مهارات الصناع مع التغير الحاصل في الأذواق نتيجة احتكاكهم مع صناع ينتمون للحضارة الحديثة، وللمهارات الأوروبية، ولأسلوب العيش، وأصبحت المجوهرات ذات تصاميم تستجيب لمتطلبات العصر و لأذواقه.

يتميز تصميم المجوهرات الذهبية الصويرية "الدق الصويري" بساطة في الشكل، و انتظام الخطوط في المظهر العام للجوهرة، و أحيانا استخدام مجادل مضمرة . فالزخارف التي تزين الحلي هي دائما تأخذ أشكالها من الطبيعة (على شاكلة الأرابيسك في الخشب) و لا وجود لتصاميم هندسية نمطية. إن الزخرفة الأكثر تميزا في التصاميم الصويرية تكون على شاكلة وردة مع أربع أو ست أو حتى ثماني بتلات متناظرة pétales symétriques ، تسمى "وردة موغادور". والحلي غالبا ما يكون منقوش باليد وليست عن طريق استعمال القوالب الجاهزة، وتذكرنا هاته المجوهرات شكلا واستخداما بتلك التي تنتجها محلات الجواهر الأوروبية.

4-2 مدينة الصويرة ، مدينة المهرجانات والاحتفالات ، تضمن صوراً سياحياً شعبياً

في شهر مارس ، تنبض الصويرة بمهرجان الربيع Les Alizés لعشاق العروض الموسيقية، وفي يونيو مع المهرجان الشهير كناوة وموسيقى العالم الذي دأبت على تنظيمه منذ عام 1998. الآن هو الوجهة المفضلة لمحبي موسيقى البوب والموسيقى في العالم. إن مزج موسيقى كناوة مع الموسيقى العالمية الأخرى (جاز ، روك ، بوب ...) هو نجاح حقيقي .ونتيجة لذلك ، ارتفع عدد رواد المهرجان من 20000 في البداية إلى 500000 في عام 2018.

يعتبر العرض السياحي، سواء البيئي أو الثقافي، لمدينة الصويرة غني جدا، لكن هل هاته المؤهلات كافية لتجعل منه قطاعا رائدا للتنمية؟ و ما هي التجليات المجالية للقطاع السياحي في المدينة؟

3 - المناطق المحيطة بالصويرة تثري العرض السياحي للمدينة

3-1- مصنع السكر القديم بإيدا أو غارد محطة سياحية و ثقافية لتراث صناعة السكر بالمجال

كان واحدا من جواهر الصناعة المغربية في القرن السادس عشر تحت حكم سلالة السعديين. وقد عزي بناؤه إلى السلطان أحمد المنصور السعدي حوالي 1578، لكن المصنع اليوم هو في حالة خراب، و لم يكن بالإمكان التعرف عليه لولا مجموعة من الكتابات الدالة عليه و على فترات ازدهاره. و نحن مدينون لبول برتييه مؤلف كتاب "مطاحن السكر المغربية القديمة وشبكاتها الهيدروليكية" بكل التفاصيل المتعلقة بهذه المصفاة، إذ يمكن الخلط بسهولة بين المصنع و القصبة القديمة، ولكن في الواقع فأسوار المصنع مرتبطة بقناة اصطناعية تصله بواد القصب، حيث كانت تتم عملية تجميع المياه (Bouaouinate, 2005).

صورة رقم 5 : آثار المصنع القديم للسكر بإدا و كارد

المصدر: أخذت الصورة سنة 2016

فالمياه تنساب من أعلى القناة وتتساقط من على ارتفاع يبلغ حوالي تسعة أمتار لتشغيل ناعورة يصل قطرها ستة أمتار، بغية تحريك دواليب المعمل، و تحويل قصب السكر الى عصير، و الذي يتحول بدوره بعد تنقيته و تبلوره إلى سكر، ثم إلى قوالب للسكر. ولا نزال نجد إلى يومنا هذا حطام قوالب السكر في الموقع.

رغم ذلك فالتشوير منعدم، إذ لا توجد علامات دالة على الموقع ، وحدهم سكان إيدا أو غارد من يمكنهم الارشاد إلى موقعها بالضبط، فهي مخبأة وراء أشجار الأركان المصنفة كمحمية محيط حيوي من طرف اليونسكو منذ سنة 1998.

كما أن منطقة الصويرة تشتهر أيضا بأضرحتها و زواياها و مساكن القياد(خلال الفترة الاستعمارية) و الذين ساهموا بشكل أو بآخر في تنظيم الحياة المجتمعية قبل المرحلة الاستعمارية و إعمال القانون.

3-2 الأسواق الريفية، فضاءات للتجارة والتبادل الثقافي

تثير الأسواق الريفية كثيرا فضول السياح بكل ما تزخر به، بدءا من الخيام المنصوبة و التي هي بمثابة محلات للباعة، وكذا البغال والحمير والماعز والدواجن ... التي يخصص لها حيز محدد من السوق، و غالب ما تباع في وقت مبكر جدا في الصباح.

بالإضافة إلى ذلك، فالسوق يقدم مختلف السلع التي تحتاجها الساكنة الريفية و الحضرية على حد سواء، و هي في معظمها غير معروف من لدن السياح: منتوجات الصناعات التقليدية بمختلف أشكالها ، المعجنات المحلية، لحم الماعز، الفواكه والخضروات المختلفة، و الأحذية المطاطية التي قد تكون عبارة عن نتاج لإعادة تدوير الإطارات المستخدمة...

فالسوق إذن هو فضاء تجاري و في نفس الحين مكان للتبادل الثقافي و الترفيه للساكنة المحلية، اضافة إلى أنه يلعب أدوارا أخرى من قبيل المصالحة بين أفراد العائلات و القبائل. ويتيح هذا الحدث الأسبوعي الكبير للسكان الريفيين فرصة التبضع، و تسويق إنتاجهم الزراعي والحرفي والحيواني. كما أنه عنصر أساسي في التقويم الأسبوعي للريفيين، و نتيجة لكل ذلك فإنه يثير فضول و اهتمام السياح المهتمين بكل ما هو محلي، سواء على مستوى الطقوس و المعارف المكتسبة، أو على مستوى المحصول و أنواعه.

الصورة رقم 6 : الفضاء المخصص لبيع الدواب بسوق أربعاء إدا و كارد

المصدر: أخذت الصورة سنة 2016

الصورة رقم 7: الأجواء الاعتيادية للسوق – سوق ادا وكرد على اليمين و سوق امنتليت على اليسار

المصدر: الصورة (على اليمين، أخذت الصورة سنة 2016) و الصورة (على اليسار، منظمة إندا مغرب، فرع الصويرة)

3-3- مواقع الصيد البحري التقليدية بشواطئ الصويرة ، و انتشار رياضات التزلج المائي ذات الصيت العالمي

يعتبر كل من شاطئ مولاي بوزرقطون على بعد 25 كم شمال مدينة الصويرة، وسيدي كاوكي على بعد 20 كم جنوبها، من الشواطئ الملائمة لممارسي رياضات التزلج المائي بالمحيطات، وأيضا من أهم مرافئ الصيد المعروفة بنوعية وجودة الأسماك المصطادة. و قد بدأت تنتشر بهما أنوية للإيواء السياحي لا سيما في سيدي كاوكي.

كما تعتبر المواسم المرتبطة بالأضرحة و الزوايا و المنتشرة على طول الشواطئ، و التي غالبا ما تحمل أسماء أضرحة هؤلاء الأولياء، عناصر جذب لمئات السياح المحليين أساسا. وهكذا يجمع هذان الموقعان عرضا للسياحة الرياضية (ركوب الأمواج)، والسياحة الدينية المرتبطة بالمواسم، و كذا سياحة تذوق الطعام (الأسماك).

ومع ذلك، فإن هاته الشواطئ تعاني ضعف الصيانة ، وخاصة في فصل الصيف، إذ يتجلى ذلك بوضوح في انتشار النفايات بمختلف أشكالها، وغياب المراحيض العامة، و كل هذا في ظل غياب الوعي بالمحافظة على البيئة.

الصورة رقم 8: مدخل و السقف الحديدي لمتحف بوجمعة الخضر

المصدر: أخذت الصورة سنة 2016

4-3 المتحف الإثنوغرافي بوجمعة الخضر في المجال الريفي

يقع هذا المتحف على بعد 12 كم من الصويرة، على الطريق المؤدي لمدينة أكادير، و يعرف بـ "دار الباز" (منزل الصقر) و هو المنزل الذي صممه النحات و الرسام بوجمعة لخضر، والذي ابدع فيه معظم روائعه الفنية حتى وفاته في عام 1989، وفي سنة 2001 تمكنت زوجته من استعادة المنزل وتحويله إلى متحف.

يأخذ المبنى شكلا شبه دائريا، ويشمل العديد من المنحوتات المرتبطة بالمداخن، والمناضد، والمقاعد المزينة، و زخارف الحيوانات. كما يستمر العمل الإبداعي للفنان خارج المتحف، حيث زينت الجدران الخارجية برسومات لأشكال الحيوانات. تشكل الحدائق امتدادا طبيعيا للمنزل، و هو ما يجسد بجلاء عبقرية الفنان السابقة لعصرها. و بالنظر إلى مختلفة الأشياء، من حجارة مزركشة و مصبوغة، و أشكال مصنوعة بالإسمنت ... يتبين مدى قدرة الفنان الأخضر بحسه المرهف على الإبداع .

ويؤكد خبراء الفن المحليون والأجانب أن بوجمعة الاخضر نجح في تحديث الفن التقليدي الذي ابدع فيه، و القائم على مواضيع متعددة، كالأحصنة والصقور والعيون التي شكلت رموزا جوهرية لروائعه.

5-3 دار الضيافة لمحمد بودرقة أهم محلات النحت على خشب العرعر

"تقع دار تاكوشت"، على بعد 9 كم من سيدي كاوكي، و هي دار متخصصة في نحت خشب العرعر لصاحبها محمد بودرقة، تم إنشاء الورشة لتلقين النحت على الخشب للمتدربين. تتميز ببنائها على شاكلة سفينة، حيث النوافذ تذكرنا بكوات السفن (Hublots).

الصورة رقم 9: لافتة للدلالة على متحف بودرقة دار تاكوشت للنحت

المصدر: أخذت الصورة سنة 2016

و تعتبر الدار في نفس الوقت بيت للضيافة (مخصصة حصريا للفنانين)، تتكون من 5 غرف، كل واحدة منها مزينة بطريقة و بموضوع مختلف عن باقي الغرف، و محاطة بفناء لطيف، وتتوفر على شرفة تطل على منظر بانورامي ممتد إلى شاطئ أزرو.

يتبين مما سبق أن هناك العديد من المواقع الطبيعية والثقافية التي تستحق أن تثمن من قبل الجهات الفاعلة المحلية، وأن تعمل على ابراز أهميتها السياحية والاقتصادية.

6-3 التعاونيات النسائية لإنتاج زيت الأركان

ينتج اقليم الصويرة حوالي 70 ألف طن من ثمار الأركان، وحوالي 2000 طن من زيت الأركان سنويا، محققا بذلك عائدات مالية تتجاوز 50 مليون درهم سنويا. ويوجد في الإقليم حاليا نحو خمسين تعاونية حصلت على موافقة و ترخيص من وزارة الفلاحة، في حين أن نحو عشرين تعاونية أخرى ما تزال ملفاتها في مرحلة الدراسة التقنية .وقد انضمت قرابة 000 2 امرأة إلى هذه التعاونيات على صعيد الاقليم، علما بأن هذا القطاع يوفر 000 200 يوم عمل سنويا.

تضم التعاونيات نساء من الاقليم لهن دراية واسعة بشجرة الأركان، و يمتلكون معرفة موروثة مند القدم بكيفية استخراج الزيوت. و قد تم مؤخرا إغناء هاته المعرفة الموروثة بالتكنولوجيا الحديثة، و لهن رغبة أكيدة في ايصال معارفهم ومنتوجاتهم من زيت الأركان الثمين ومجموعة من المنتجات ذات الجودة العالية إلى مختلف أرجاء العالم.

تقدم نساء هذه التعاونيات شهادة حية على دور المرأة الريفية في التنمية المحلية من خلال عملهن ورغبتهن في الحفاظ على أشجار الأركان وثمارها.

تسمح زيارة جمعية أركان النسائية للغزوة برؤية مدينة الصويرة من على بعد 4 كم من جهة ، كما تسمح من جهة أخرى بتبيان المراحل المختلفة لاستخراج منتجات الأركان (زيت الطعام، زيت التجميل، أملو).

تتكون ثمار الأركان (أفياش) من قشرة ولب. يكون اللب أصفر عند النضج، وأحيانا يميل نحو الاحمرار. أما اللب الداخلي فيتضمن اللوز الذي يتم استخراج زيت أركان منه بعد اخضاعه للتكسير و التحميص. ولإنتاج لتر واحد من الزيت نحتاج إلى قرابة 30 كيلوغراما من الثمار، نستخلص منها 3 كيلوغرامات من اللب القابل للعصر، و 10 ساعات من العمل.

زيت الأركان غني بأكثر من 80٪ من الأحماض الدهنية غير المشبعة، و له نفس خصوصيات استهلاك زيت الزيتون، إذ يساعد على والوقاية من تصلب الشرايين .و بغية الحصول على زيت مستحضرات التجميل، يتم استخدام نفس المبدأ في إعداد زيت الطعام إلا أن اللوز المستعمل لا يكون محمصا.

كما أن العسل الممزوج بزيت أركان، و الممزوج أيضا باللوز الأرضي المحمص يعطينا منتوجا محليا يسمى "أملو" و هو ذو قيمة غذائية طاقية عالية .

وأخيرا، فإن نشاط تعاونيات الأركان هذه، توفر قيمة مضافة كبيرة من عائدات زيت الأركان، وهي مسوقة الآن على الصعيدين الوطني والدولي، و هذا ما يشجع الساكنة المحلية على حماية شجرة الأركان و ضمان تجديدها.

ومع ذلك، لا يمكننا إلا أن نتساءل عن هذا الاهتمام المتزايد بإنشاء تعاونيات الأركان، هل هناك وعي حقيقي بأهداف هذه التعاونية و انتظاراتها، أم أنها مجرد نشاط اقتصادي اكتشفت أهميته مؤخرا؟، وهو ما من شأنه أن يشكك في مبادئ التعاونية ويزيد من الاستغلال الجائر لشجرة الأركان، فقط المستقبل هو من سوف يجيب عن هذا التساؤل.

II –البنيات السياحية و ضعف استجابتها للطلب المتزايد

1- تزايد العرض الذي تساهم به مؤسسات الإيواء إلا أنه غير كاف

تبقى مساهمة مدينة الصويرة في الخريطة السياحية المغربية ضئيلة إذا ما قارنا امكاناتها السياحية المتاحة مع باقي الوجهات الوطنية الأخرى. و رغم أن مؤسسات الإيواء الفندقية عرفت نموا و تزايدا غير مسبوقين، إلا أن ذلك لا يزال غير كاف. ففي سنة 1996 خضعت ستة فنادق فقط للتصنيف بعرض إجمالي قدره 531 سريرا. لكن مع وصول رياض موغادور (189 سرير) سنة 1999، و فندق سوفيتيل موغادور (240 سريرا) سنة 2000، وفتح منتجع موغادور على شاطئ البحر سنة 2011، فقد ارتفعت القدرة الإيوائية لمدينة الصويرة و وصلت 5333 سرير ، أي ما يعادل 9٪ من القدرة الاجمالية للإيواء بمنطقة مراكش آسفي. و بذلك تضاعفت الطاقة الإيوائية للمدينة أربع مرات في ظرف 14 سنة.

الجدول رقم 1: تطور الطاقة الإيوائية بالفنادق المصنفة (سرير)

	2000	2010	2011	2012	2013	2014
الصويرة	1286	4350	4854	5145	5272	5333

المصدر: المندوبية الجهوية للسياحة بالصويرة

إن منتجع موغادور الساحلي يشكل محطة جديدة بالنسبة للسوق السياحية بالصويرة، وهي محطة اعطت نفسا جديدا للمدينة، حيث أنها سمحت بإنشاء 28500 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، كما ساهمت في اشعاع الأنشطة السياحية على الهوامش المجاورة.

ومع ذلك، فإن وجود منتجع من هذا القبيل على شاطئ البحر سيساهم لا محالة في المساس بالوضع البيئي، وبالتالي تفاقم الهشاشة البيئية التي يعاني منها المجال، وبخاصة الكثبان الرملية، وذلك لأن هذه المحطة قريبة من خط الشاطئ ومصب وادي لقصب، مما يهدد المجال النهري و البحري على حد سواء.

و الملاحظ أنه على الرغم من التطور المكثف للفنادق الذي عرفته المنطقة في السنوات الأخيرة، فإن مدينة الصويرة لم توسع بعد من قدرتها الإيوائية لإرضاء السياح المحتملين. وهكذا، فإن الصويرة، التي ينظر إليها على أنها محطة ثقافية ورياضية، تعاني من ضعف البنية التحتية الفندقية، خاصة وأن إحدى الخصائص الرئيسية لوحدات الإيواء بالصويرة هي ضعف الطاقة الإيوائية، منها ٪66 لا تزيد طاقتها من الغرف عن 23 غرفة.

ومع ذلك فإن تحقيق المشاريع الفندقية التي هي في طور الإنجاز تعاني من صعوبات على مستويين: من جهة تعقد الملك الغابوي، و الذي يشكل معظم الأراضي التي من المتوقع أن تستثمر في القطاع السياحي، ومن جهة أخرى عدم توفر وثائق التخطيط الحضري (دراسات قيد الإنجاز) و عليه، يجب أن لا يكون توسع البنيات السياحية على حساب التوازن البيئي للمجال. علاوة على ذلك، لا يمكننا أن ننكر الآثار الإيجابية للتنمية الفندقية على خلق فرص شغل، والتي تقدر بحوالي 500 وظيفة مباشرة.

وفيما يتعلق "بالمخيمات"، تتوفر مدينة الصويرة على ثلاثة فضاءات، منها " سيدي مكدول" الذي يتوفر على 60 موقف للعربات و30-40 مكان مخصص للخيام، و فضاء " طالنكارو" بالديابات الذي يوفر 60 موقف للعربات المجرورة و20 موضع للخيام.

يعد قطاع السياحة عنصرا هاما في توسيع وظائف مدينة الصويرة ومحيطها (هلال، 2014) والتوجه نحو إقامة بنية لإيواء السياح على هوامش المدينة، في بيئة شبه ريفية.

وبغض النظر عن الفنادق والمخيمات ودور الضيافة، يبقى الإيجار غير الرسمي (المتمثل في المساكن العائلية) هو الطريقة المفضلة لإيواء السياح العائليين، خاصة المغاربة في الصيف، بسبب نقص الطاقة الإيوائية، ولكن أيضا نظرا لأن الأسعار المعمول بها تبقى أسعارا معقولة و في متناول هاته الفئة. و عليه فهذه الوحدات السكنية تشكل بدورها ببنيات تحتية أخرى تساهم في انتشار النشاط السياحي في المدينة .كما نلاحظ انتشار بنية تحتية سكنية مخصصة لإيواء السياح بالقرب من المحاور الطرقية و المدارات، ضمن دائرة نصف قطرها حوالي عشرين كيلومترا بمحاداة مدينة الصويرة.

2- البنى التحتية السياحية الأخرى المساهمة في التنمية السياحية لمدينة الصويرة

تحتوي الصويرة على مطار دولي، ومحطة حافلات، وشبكة مواصلات حضرية تربطها بهوامشها المجاورة، وحوالي ثلاثين مطعمًا، ومتحفًا إثنوغرافيًا، وعشرات المعارض الفنية، فضلا عن وكالات تأجير السيارات، والمقاهي، والعديد من البازارات. و يمكن اعتبار مطار الصويرة - موكادور أحد عوامل إحياء السياحة.

افتتح المطار في يونيو 1998، على مساحة 66 هكتار، يعد حاليا قاطرة لتنمية العديد من القطاعات في المدينة. وهو مفتوح أمام حركة الملاحة الجوية الدولية، يتوفر على مدرج بطول 2100 متر وعرضه 45 متراً، و على جميع وسائل الملاحة، ووسائل الهبوط اللازمة. تم بناؤه على طراز خاص للغاية، حيث يمزج الجانب الجمالي المغربي التقليدي (الرسومات والمنحوتات، والعوارض الخشبية الحمراء) كل هذا مع انسجام تام مع الأساليب المعيارية الدولية للملاحة. و يعتبر عيد الفصح (مارس) وشهر غشت أهم مراحل الدروة السياحية، حيث يشهد المطار تدفق المسافرين القادمين بشكل رئيسي من مختلف أركان أوروبا. تتزامن هذه الفترة مع ارتفاع الطلب السياحي، خاصة و أنها تتوافق و انعقاد المهرجانات المختلفة في المدينة.

الجدول رقم 2. إحصائيات الركاب بمطار الصويرة - 2014 و 2015

	2014	2015	التباين السنوي (%)
يناير	5556	1168	- 78.98
فبراير	5814	2203	- 62.11
مارس	8644	2985	- 65.47
ابريل	5523	4968	- 10.05
ماي	5761	7706	33.76
يونيو	5774	6104	5.72
يوليوز	5614	8144	45.07
غشت	8314	10492	26.20
شتنبر	4891	6777	38.56
اكتوبر	3668	6274	70.21
نونبر	1450	4355	200.34
دجنبر	1842	4573	148.26
المجموع	62869	65749	4.58

المصدر: المكتب الوطني للمطارات

وفي نفس الاتجاه ، كان للمشاريع الهيكلية التي شهدتها الصويرة، خاصة خلال العقد الأول من القرن الحالي ، تأثيرا إيجابيا على مستقبل المدينة. و تشمل هاته المشاريع افتتاح المطار الدولي للمدينة ، وتثنية الطريق من الصويرة إلى شيشاوة وربطها بالطريق السيار طنجة أكادير ، وبالتالي تحسين الولوجية إلى المدينة (هلال - 2014).

III. أهمية السياح الفرنسيين على المجموع العام للسياح الوافدين على المدينة

1. تطور الطلب السياحي على مدينة الصويرة والمناطق المحيطة بها

تشير الدراسة الكمية للطلب على مستوى المدينة والمناطق المحيطة بها إلى أنه في عام 2015 استقبلت الصويرة أكثر من 165 ألف سائح، بما محصلته 417 601 ليلة من ليالي المبيت ، مما أدى إلى مدة إقامة قصيرة تقدر ب53, 2 يومًا. ومع ذلك ، فقد تطور عدد الوافدين والمبيت في الفنادق المصنفة في الصويرة بشكل إيجابي للغاية .

المبيان رقم 1 : تطور عدد السياح و ليالي المبيت بالفنادق المصنفة بمدينة الصويرة

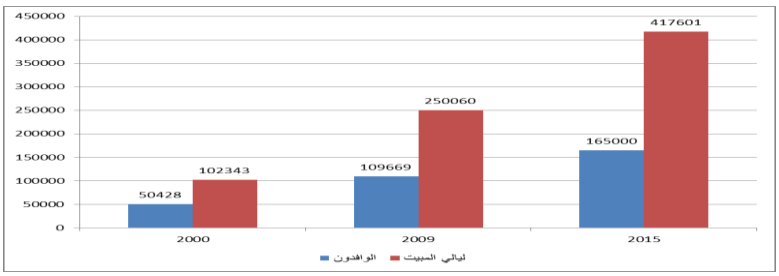

المصدر: المديرية الجهوية للسياحة بالصويرة

أصبحت مدينة الصويرة في السنوات الأخيرة تفرض نفسها بثبات كمركز سياحي رئيسي ذو اشعاع وطني و دولي. فمدينة الرياح عرفت ارتفاعًا مطردًا في عدد السياح الوافدين على الفنادق المصنفة ودور الضيافة. وينطبق نفس الشيء على عدد ليالي المبيت، فبين عامي 2000 و 2015 ، تضاعفت وثيرة التوافد ثلاث مرات. وفي عام 2000 بلغ عدد الوافدين 42.428 سائحا ، وبلغ عدد الليالي 102343 ، في حين وصل في عام 2015 إلى حوالي 165 000 وافدا، وما لا يقل عن 417.60 ليلة مبيت.

ويبدو أن هذا الاتجاه التصاعدي مستمر، ذلك أن عدد السياح في مطار موغادور يتزايد باضطراد. لكن فيما يتعلق بمعدل الملء فقد سجل تراجعا ملحوظا منذ عام 2009. و إذا كانت الوجهة السياحية لموكادور تعرف اقبالا متزايدا، فإن أصحاب مؤسسات الإيواء يجدون صعوبة في ملء وحداتهم. هذا الوضع هو نتيجة للعدد المتزايد من المؤسسات التي ظهرت في السنوات الأخيرة و المتمثلة في المساكن المخصصة للكراء و التي أصبحت حقيقية مجالية تؤثر على درجة ملء المؤسسات الفندقية المخصصة للإيواء في المدينة، ولكن أيضا نتيجة الصورة السيئة التي أضحت تؤثر على السياحة الوطنية جراء العديد من السلوكيات المسيئة.

تجذب مدينة الصويرة السياح الدوليين و بخاصة السياح الأوروبيون الذين يساهمون بأكثر من 70٪ من ليالي المبيت في الفنادق ، ويساهم السياح الفرنسيين بـ 44٪ من اجمالي السياح الوافدون، في حين لا تساهم السياحة الداخلية إلا بـ 23% من إجمالي السياح.

المبيان رقم 2 : أهم مصادر السياح المترددين على مدينة الصويرة (%)

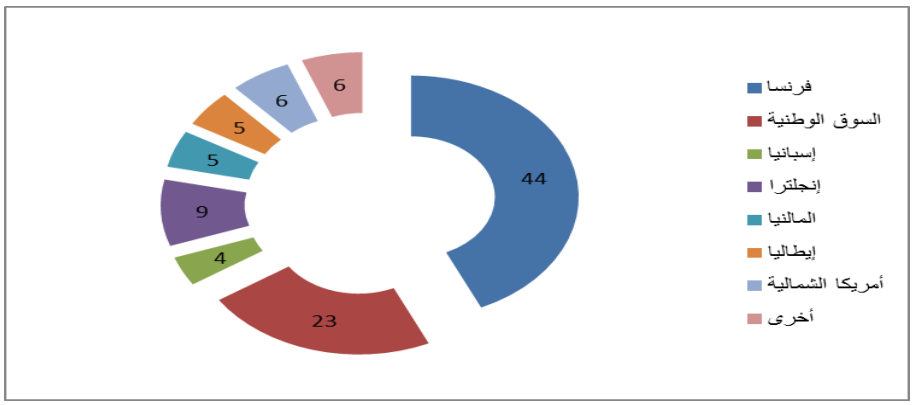

المصدر: المديرية الجهوية للسياحة بالصويرة

2-قصر مدة الإقامة على الرغم من تنوع الإمكانات الطبيعية والثقافية

يرجع ضعف مدة الإقامة فى الفنادق بالصويرة التى تبلغ فى المتوسط 2.53 يوم إلى نوعية السياح و نوعية الجولات السياحية المنظمة، إذ نجد معظم السياح الأجانب الذين يترددون على مدينة الصويرة يقومون بزيارة المدينة خلال الجولات السياحية التي تدرج ضمن محطاتها مدينة مراكش، أو خلال طوافهم بمختلف المدن المغربية.

المبيان رقم 3 : أشكال التردد السياحي على مدينة الصويرة (نوع الزيارة%)

المصدر: وزارة السياحة

كما يرجع ذلك إلى الموسمية اللافتة للنظر، حيث أن الفجوة البيشهرية تصل إلى 12.3 نقطة. و ذلك بسبب عدم انتظام التردد السياحي"الموسمية"، و يوضح (الشكل 4) منحنى توزيع ليالي المبيت ، إذ تكون فترتي الدروة مرتبطتين بـ فصل الصيف وعيد الفصح.

المبيان رقم 4 : موسمية التردد السياحي على مدينة الصويرة

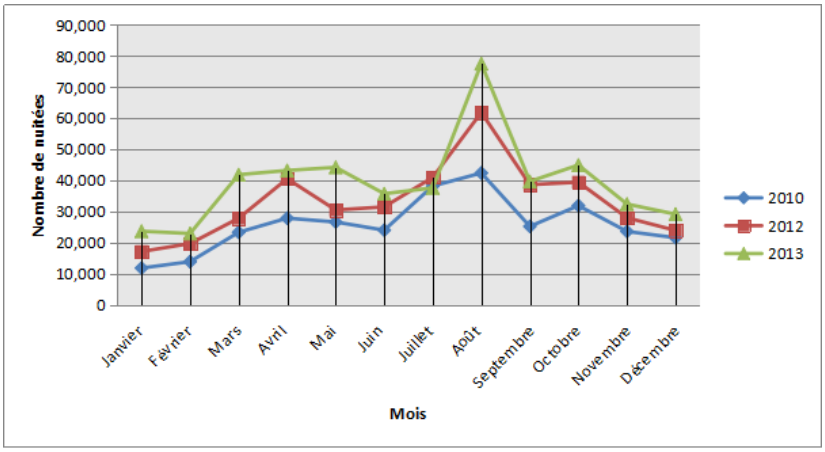

المصدر: المندوبية الاقليمية للسياحة بالصويرة

وبالتالي ، لجعل هذا المنحنى أكثر انتظامًا ، يجب على المهتمين بالشأن السياحي بالصويرة العمل على توفير منتجات متنوعة لملء فترات الركود في النشاط السياحي. من خلال الاستفادة من عرض المناطق الريفية المجاورة، و عرض و تقديم منتجات سياحية ذات منحى ايكولوجي، خاصة و انها تعرف في الظرف الراهن إقبالا متزايدا من طرف السياح من أصول حضرية (Bouaouinate, 2005) ومن هذا المنطلق، ينبغي أولاً تحديد مستلزمات الطلب السياحي، و استيعاب متطلبات السياح، و تكييفها مع المنتجات السياحية الريفية، حتى يتمكن المجال الصويري من الاحتفاظ بالسياح أطول مدة ممكنة، و ذلك بهدف جعل النشاط السياحي أكثر انتظاما، و ممتد على مدار السنة.

3- دوافع الطلب السياحي على الصويرة

إن الدوافع العامة الرئيسية للسائح الأجنبي الذي يزور المدينة تتلخص بالترتيب التنازلي في البحث عن الهدوء ، والمقومات الثقافية ، والتفرد ، والشمس والشاطئ.

المبيان رقم 5 : دوافع الاقبال السياحي على الصويرة (%)

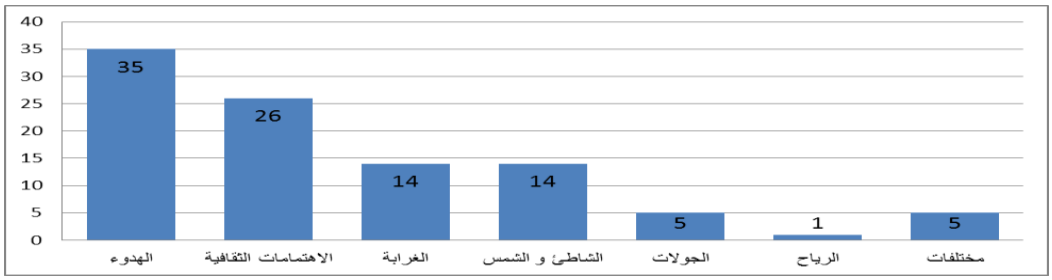

المصدر: وزارة السياحة

ليتبين أن المدينة القديمة هي أهم عنصر في الجذب السياحي، يليها ميناء الصيد، ثم الشاطئ. فمعظم السياح الأجانب الذين شملهم الاستطلاع يعتبرون أن العرض السياحي الحالي كاف ، والأغلبية تقر بأنها راضية عن زيارتها للمجال.

ومع ذلك ، فإن العرض السياحي، و الخدمات السياحية من فنادق ومطاعم وأنشطة ، قد تصبح غير كافية إذا استمرت الزيادة في الطلب، و حافظت المدينة على نفس الوتيرة التصاعدية الحالية.

والملاحظ أن العرض السياحي الصويري ينحو حاليا نحو استيفاء مختلف امكاناته، مما قد يجعله عرضة للإشباع، الشي الذي يحتم في الظرف الراهن الانفتاح على المجالات الريفية لتوفير منتجات سياحية مغايرة، و إعطاء المنتوج السياحي نفسًا جديدًا قوامه السياحة الريفية، و جعل هاته الأخيرة محرك جديد للطلب السياحي و جدب سياح آخرين محتملين.

ومع ذلك ، فإن الدراسة التي قامت بها وزارة السياحة تغطي فقط ليالي المبيت، و لا توفر لنا أي بيانات أو تقديرات تتعلق بالإقامة في المنازل أو المخيمات .

VI - العائدات الاقتصادية للسياحة

تمثل السياحة فرصة لمدينة الصويرة بمحيطها الحضري وشبه الحضري ولساكنتها المحلية بغية تحسين الدخل، كما تعتبر أيضا فرصة لتحسين البنية التحتية الأساسية، مثل الطرق والمطارات والخدمات العامة التي يمكن للسكان المحليين الاستفادة منها اسوة بالسياح الأجانب.

1- المكانة الاقتصادي للخدمات السياحية

1-1- الفندقة

وفقا لأطروحة حداش (2017)، فإن صناعة الفنادق في الصويرة، كما هو الحال في العديد من الوجهات المغربية، هي الدعامة الأساسية لقطاع السياحة، وبالتالي دعامته الاقتصادية.

الجدول رقم 3 : توزيع اليد العاملة بمؤسسات الإيواء بمدينة الصويرة

التصنيف	عدد المؤسسات	الأسرة	%	الفئة المستهدفة (العينة)	اليد العاملة (بالعينة)	التعميم	%
*5	3	952	17	1	231	693	30.95
*4	2	400	7.14	1	120	240	10.72
*3	1	302	5.39	1	51	51	2.28
*2	4	250	4.46	1	21	84	3.75
*1	40	1260	22.5	5	6	240	10.72
دور الضيافة	61	1589	28.3	6	12	732	32.69
الفنادق	6	250	4.46	1	4	24	1.07
النزل	7	144	2.57	1	12	84	3.75
المأوى	3	73	1.30	1	5	15	0.67
الملاجئ	5	60	1.07	2	12	60	2.68
المخيمات	2	320	5.71	1	8	16	0.71
المجموع	134	5600	100	21	482	2239	100

المصدر: حداش (2017)

نستنتج من الجدول أعلاه أن القطاع الفندقي المصنف ضمن 4 او 5 نجوم يمثل 24 ٪ من مجموع الفنادق في المدينة، والتي تساهم بتوفير الشغل لـ 41 ٪ من مجموع المشتغلين بالقطاع ، في حين أن الفنادق ذات النجمة الواحدة تمثل 20.50 ٪ من السعة الاستيعابية للفنادق، و تساهم بتشغيل 10.72 ٪ من العمالة السياحية. هذا يقودنا إلى القول بأن نسبة العمالة / السرير أعلى في الفنادق الراقية، كما أن معظم الوظائف في هذه الفنادق موسمية وغير مستقرة و تتغير حسب الحاجة.

يولد قطاع الفنادق مداخيل تقدر بـ 120 733 392 درهم، على أساس متوسط إنفاق 632 درهماً في الليلة الواحدة لمجموع ليالي المبيت 035 372 ليلة خلال سنة 2014 وفقًا للإحصاءات الرسمية لغرفة التجارة والصناعة، ووفقًا لمتوسط نفقات السياح الأجانب في المغرب. و بالاعتماد على متوسط انفاق قدره 160 درهماً / لليلة ، يمكن تقدير اجمالي النفقات المحققة بحوالي 600 525 75 درهم.

2-1- المطعمة

قطاع المطاعم هو قطاع يرتبط في معظم الحالات بقطاع الفنادق، لأن معظم الفنادق تقدم عروض تأخذ شكل باقات شاملة للإيواء و المطعمة ، مما يحد من رواج المطاعم غير الفندقية في مدينة الصويرة، و قد لوحظ أن المطاعم بمختلف فضاءات المدينة تقدم منتجًا مختلفا عما يقدم بالفنادق، يتمثل في أطباق السمك التي يتذوقها معظم زبائن الوجهة خارج المؤسسات الفندقية. إلا أن هذا النشاط لا يزال في معظم الحالات نشاطا عائليا، ولا يساهم بما فيه الكفاية في خلق مناصب شغل كما هو الشأن بالنسبة للفنادق، ففي سنة 2014 قدر عدد المشتغلين في هذا النشاط بـ 123 شخصًا.

3-1 أنشطة سياحية أخرى

تعتبر وكالات الأسفار، والمرشدين السياحيين، و المرافقين، من الأنشطة الأخرى التي يمكن أن تساهم في خلق فرص الشغل والمشاركة في القيمة المضافة لقطاع السياحة. توفر هذه القطاعات 140 وظيفة مباشرة وغير مباشرة بالمجال. ويشتغل معظمهم اعتمادا على وسائلهم الخاصة : نقل السياح ، و الإرشاد و المرافقة ...، وقد لوحظ أن العديد من الأنشطة السياحية التي يمارسها بعض المحليين لا تعتمد على وكالات الاسفار أو المرشدين السياحيين الرسميين، الشي الذي لا يساهم في تقييم مساهمة هذه الأنشطة في اقتصاد الوجهة.

2- آثار الأنشطة غير المباشرة لقطاع السياحة بالصويرة

من منطلق المعاينة العملية للنشاط، يتبين أن السياحة كقطاع تستهلك العديد من السلع والخدمات الناتجة عن قطاعات أخرى، كقطاعات توريد المنتجات الغذائية، واستهلاك الطاقة، والمياه، وباقي المنتجات والخدمات الأخرى المتعددة. فالسياحة تساهم بـ 25 ٪ من الاستهلاك الوسيط للطاقة الكهربائية (علما بأن المكتب الوطني للماء و الكهرباء هو المزود الوحيد للمجال بهاتين المادتين الحيويتين) في حين أن الغاز والمنتجات البترولية الأخرى تورد من مزودين آخرين متعددين). و يمثل استهلاك المنتجات الغذائية الزراعية 52 ٪ من الاستهلاك الوسيط (مجموعة من موردي المنتجات الفلاحية، و سوقين ممتازين بالمدينة). وتمثل باقي الخدمات الأخرى 23% معظمها مرتبط بقطاع النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

يبلغ تعداد الشركات المزودة للقطاع السياحي بحاجياته من مختلف المواد بالصويرة 97 شركة ذات أحجام مختلفة وفقا لبيانات غرفة تجارة وصناعة الصويرة.

كما يساهم النقل السياحي بدوره بتشغيل حوالي مائة شخص، إضافة إلى قطاع التنظيف والصيانة و حراسة المنشآت السياحية التي تعتبر من القطاعات المشغلة لليد العاملة لكن بأجور زهيدة.

و على الرغم من هذا الأداء الاقتصادي للقطاع، هناك بعض القيود التي تعوق التنمية المستدامة للسياحة في الصويرة، والتي ينبغي الاحاطة بها لمحاولة تجاوزها، خاصة و أن نجاح السياحة في المدينة من شأنه أن يؤثر بلا شك إيجابا على المجالات المحادية.

V- سلبيات القطاع السياحي بمدينة الصويرة و مظاهر التأهيل

تواجه السياحة في الصويرة صعوبات هائلة يمكن ايجاد حلول لها لضمان استمرارية انتعاش القطاع.

1. الصويرة ، منطقة تعاني من العديد من المعيقات على رأسها الضرائب المفرطة

ما تزال مدينة الصويرة مدينة هامشية، إذ ساهمت محاور الطرق بمختلف أنواعها، الطرق الوطنية من مراكش و أسفي في اتجاه أكادير، و كذا الطرق السيارة (الدار البيضاء و مراكش في اتجاه أكادير) في عزل المدينة، كما أنها مدينة تعاني من بنية تحتية فندقية ضعيفة تساهم في ضعف قدرة الفنادق على الإيواء ، و ضعف المنشآت الترفيهية .

و تعتبر المدينة القديمة من عناصر الجذب السياحي الرئيسية، خاصة و أنها تضم مختلف مكونات التراث المحلي، و هي بمقوماتها هاته تساهم في الحد من سلبيات القطاع المتمثلة في ضعف النظافة و قلة المؤسسات الصحية، و محدودية الأمن، و انتشار المرشدين غير الرسميين و ما يمكن أن يترتب عن ذلك من نتائج ، لذلك كله يجب بذل الجهود و تنويع البنى التحتية الحالية وتعزيزها ، خاصة فيما يتعلق بالعناية بأسوار المدينة ، وإصلاح الطرق ، وتعزيز الإنارة خاصة في الليل، و تزيين المدينة و الرفع من مستواها الجمالي. بالإضافة إلى ترميم الآثار التاريخية (السقالة ، والمدافع ، والدعامات الخشبية للمعالم التاريخي...)

إضافة إلى ضعف كفاية، بل و فى بعض الأحيان، غياب الوثائق الدالة على تاريخ المدينة و مؤهلاتها (سواء على مستوى البرامج المحلية أو وزارة الشؤون الثقافية، أو وزارة السياحة)، كما نلاحظ ضعف مشاركة المهتمين بالقطاع فى المعارض والمنتديات السياحة الدولية، وعدم وجود تدارب خاصة بالعاملين في قطاع الصناعة التقليدية، إضافة إلى كل هاته المعيقات هناك العبء الضريبي الذي يعتبر الفاعلون في القطاع ثقيلا جدا.

ومن ثم لا بد من تخفيض ضريبى على القطاع السياحى، وتمتيع المجالات الهامشية بمعاملة تفضيلية ، وذلك بهدف إحلال عدالة ضريبية أكثر إنصافا، وإعفاء المعدات و مختلف التجهيزات الضرورية لتجديد و تحسين المنتوج.

و بهدف تعزيز الدور الريادي للمدينة على المستوى السياحي، فمن الضروري البحث عن الآليات القمينة للرفع من عدد الوافدين. و فى هذا الإطار ، بذلت جهود لاستجلاب شركتين، هما Transavia و EasyJet ، اللتان تعملان على برمجة ستة رحلات أسبوعية، لكنها لا تزال غير كافية، مما يتطلب البحث عن أساليب جديدة لجذب شركات طيران جديدة، وخاصة شركات الطيران الألمانية لما لها من أهمية في هذا الصدد، و التركيز في نفس الوقت على باقي مصادر السياح.

كما تنتظر المدينة تحديات أخرى، من قبيل استكمال المشاريع الجارية لتحسين المنتوج السياحى و تثبيت مكانتها السياحية على المستوى الوطنى، خاصة و أنها وجهة سياحية ذات منتوج مميز، و يتمثل التحدى الرئيسى فى تجديد البنى التحتية القديمة وإعادة تأهيلها. و بهدف تجاوز ما تم تحقيقه سنة 2015 من حيث عدد ليالي المبيت، فقد حددت العديد من المشاريع السياحية، بما في ذلك

تطوير البنية التحتية، وتحسين نوعية الخدمات الطرقية، والحفاظ على البيئة، وإعادة تطوير الميناء، مشاريع من هذا القبيل من شأنها أن تؤثر إيجاباً على النشاط السياحي.

2. تستفيد المدينة من مشاريع التأهيل الحضري

تبلغ ميزانية برنامج التأهيل الحضري لمدينة الصويرة 292 مليون درهم، وتتعلق بشكل خاص بتحسين المرافق الأساسية للأحياء، وإعادة ترميم المواقع ذات الأهمية التراثية .و تشمل عملية التأهيل هاته الكورنيش، والشوارع المهيكلة للمدينة (شارع محمد الخامس، و مدخل المدينة، و شارع العقبة) وكذلك الساحات العمومية، ومن المقرر أن تشمل هاته العملية أيضًا مختلف الأماكن العمومية بالمدينة. و تنخرط في هذا البرنامج العديد من المنظمات منهاDGCL و المجلس الإقليمي، و مجلس المدينة ، و شركة العمران بمراكش، وشركة تهيئة المحطة السياحية لموكادور.(SAEMOG)

تعتبر إعادة تأهيل منطقة الملاح - الحي اليهودي القديم بالصويرة، واحدة من الإجراءات الرئيسية لعمليات التأهيل هاته، تمتد لأكثر من 4 هكتارات، و يبلغ متوسط كثافة سكانها 2000 نسمة/ هكتار، تتمتع بموقع استراتيجي (بالقرب من البحر ومن باب دكالة). وعلى الرغم من كونها غنية بالتراث المبني ، إلا أنها الأفقر بالنسبة للمدينة القديمة، ولذلك فعملية التجديد الحضري من شأنها تحسين قدرتها السياحية و التنافسية. و تتضمن خطة العمل التعرف على تراث المدينة، و على خصائصها المعمارية والحضرية، وإقامة روابط بينها و بين مختلف الوحدات الأخرى في المدينة، وتعزيز نسيجها الحضري الأصلي، كما أن إعادة ترميم الدفاعات البحرية القديمة مدرجة أيضا في جدول الأعمال.

ناهيك عن إعادة تأهيل المدينة في شموليتها، فقد صنف ظهير عام 1924 جدرانها وأبوابها، وأبراجها، و حصونها، تراثا تاريخيا وطنيا، كما أدرجتها اليونسكو تراثا عالميا للبشرية منذ 2001. لذلك أصبحت المدينة محط إقبال السياح من مختلف بقاع العالم ومصدر فخر للصوريين، وعلى الرغم من ذلك يبقى هذا التراث شديد التأثر بالمعطيات المناخية، وبالتغيرات المجتمعية و الاقتصادية، و كذا الضغط الحضري، و كثافة النسيج الحضري، و هي عوامل تهدد اشعاعها التاريخي في الوقت الحالي، و كذا الاقتصادي و السياحي. و لتجاوز مؤشرات التدهور هاته، يشمل برنامج إعادة التأهيل تعزيز البنية التحتية للمدينة، من خلال العناية بالبيئة المبنية ، وإصلاح المنازل الآيلة للسقوط، و توفير تجهيزات القرب، و ترميم وإحياء التراث الثقافي وتعزيزه ، و الاعتناء بمرافق العبادات من مساجد و زوايا و معابد.

خاتمة

تعد الصويرة إذن، من بين أكثر المدن المغربية التي تستأثر باهتمام السياح، لكن تبقى السياحة المرتبطة بالفضاء الحضري أكثر جاذبية من محيطها الريفي، خاصة و أن أغلب الإغراءات السياحية تتمركز بالمدينة ، في حين تبقى الفضاءات المحادية ضعيفة الاشعاع على الرغم من إمكانياتها المختلفة.

وتعتبر السياحة الريفية المغربية حاليا وسيلة إنمائية جديدة لمختلف المجالات، حيث تعتبر الآن من أكثر الأنشطة الممكنة لتسليط الضوء على تنويع العرض السياحي الوطني، والسماح لمختلف المجالات بإبراز امكانياتها الكامنة، كما تعتبر من أكثر الوسائل المعول عليها لتحقيق التنمية الاقتصادية المتمركزة أصلا في المناطق الحضرية.

فالمجالات الريفية يجب أن تستفيد من المناطق الحضرية و من "الازدهار" السياحي الذي تعرفه، خاصة و أن هاته المجالات يمكن أن تشكل متنفسا لتنويع الأنشطة السياحية لمدينة الصويرة ، مما يمنحهما منتوجاً سياحياً يجمع بين المجالين معا، و يساهم في تنويع العرض السياحي، و امكانية تنمية الإقليم في رمته. خاصة وأن سنة 2017 كانت السنة الدولية "للسياحة المسؤولة والمستدامة"، مما يعطي الفرصة لمدينة الصويرة ومجالاتها الداخلية لتضع نفسها بين الوجهات السياحية الريفية الخضراء والمستدامة.

الببليوغرافيا

مينة المغاري (2006)، مدينة موكادور الصويرة: دراسة تاريخية و أثرية، دار أبي رقراق للطباعة و النشر

BOUAOUINATE A. (2005), *Pays d'Accueil Touristique d'Essaouira: la démarche de structuration et de valorisation de l'offre en tourisme rural*. Mémoire de fin d'études pour l'obtention du Diplôme des Etudes Supérieures Spécialisées en Géographie. Faculté des Lettres et Sciences Humaines. Université Mohamed V- Agdal-Rabat.

HADDACH M. (2017), *Le partenariat public-privé en tourisme : quels enjeux pour la mise en place de la durabilité – Cas de la destination Essaouira au Maroc*. Thèse de Doctorat en Langue et Littérature, spécialité Culture, Patrimoine et Tourisme. Université Cadi Ayyad Marrakech, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines.

HILAL A. (2014), « La ville d'Essaouira et sa périphérie entre extension, efficience des documents d'urbanisme et gouvernance urbaine », in *Revue AFN Maroc* N°15-16, p.p. 37-61.
NAKHLI S. (2015), « L'arrière-pays d'Essaouira : d'une touristification spontanée à une mise en tourisme planifiée », in *Tourisme & Territoires* Vol.4, p.p. 104-139.
OTMANI H. (1997), *Essaouira, une cité sous les alizés, des origines à 1939*. Editions La Porte, Rabat.

أهمية الموارد التراثية بالمغرب في تثمين الأنشطة السياحة
مدخل لاقتصاد التراث

عبد الرحمان الدكاري
جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، مختبر ديناميات المجالات و المجتمعات

مقدمة

يعتبر التراث بمختلف تجليات المادية واللّامادية، ثقافية كانت أو بيئية، عنصرا للجذب المجالي ومؤهلا لضمان التوازن الاقتصادي، ومحددا للهوية والتماسك المجتمعي. وسيكون من الأجدى في الظرف الراهن، حين نقوم بدراسة لهذا المكون، التركيز على الجدوى الاقتصادية للتراث، وذلك من خلال سبر أغوار العائدات المالية الممكن أن تنتج عنه، والتركيز على مساهمته في التشغيل وتنشيط حركية الرواج التجاري وجذب السياح، والأدوار القبلية التي يلعبها خلال فترة الترميم والإحياء وتثمين عناصره ومقوماته، إضافة إلى ضرورة سبر أغوار كل المخرجات التي يمكن أن تجعل منه دعامة اقتصادية قائمة بذاتها، معتمدين في ذلك على منهج استنباط القواعد المتحكمة في تثمينه وتسويقه، واستخراج القواعد التي جعلت الدولة المغربية تراهن عليه من منطلق المراهنة على النشاط السياحي، والاهتمام الذي يحظى به على المستوى العالمي، إضافة إلى تحديد خصائصه وسماته.

وإذا اعتبرنا أن المحافظة عليه هي من المهام الجوهرية للدولة والخواص والمجتمع المدني على حد سواء، فإن الغاية المثلى من تحقيق ذلك لا تخرج عن الرغبة في ضمان استمرار بعده الإلهامي للأجيال المقبلة، وجعله من دعامات الاقتصاد بالنسبة للجيل الحالي.

وقد أولت الدولة المغربية في هذا الصدد، خلال العشرية الأخيرة من الألفية الثالثة أهمية بالغة لكل القطاعات التي تدور في فلك التراث، أو التي يمكن أن يكون التراث أحد روافدها مثل السياحة، وذلك من خلال تدابير معلنة من قبيل تشجيع قطاع الصناعة التقليدية، وتبني رؤية 2020 السياحية الرامية إلى الرفع من القدرة الاستيعابية لمؤسسات الإيواء، وجعل التنشيط الثقافي وإحياء التراث في صلب اهتماماتها، إضافة إلى تدابير أخرى، من قبيل دعم الأنشطة الثقافية من تظاهرات دينية وإحياء للمهرجانات التراثية، وتطوير آليات التضامن الدولي عبر ترقية مجموعة من المكونات التراثية (مآثر تاريخية، رواية شفهية، أساليب في الطبخ...) إلى مستوى تراث عالمي.

ولعل من أهم الدعامات التي أصبحت تؤهل المغرب لاحتلال هاته المكانة، كونه شكل عبر التاريخ منطقة تقاطع وتلاقح العديد من الحضارات التي امتزجت فيما بينها، وأنتجت تراثا متعدد المشارب، يجمع بين التراث الشرقي العربي الإسلامي، واليهودي، والأوروبي الأندلسي، والإفريقي جنوب الصحراء، ويعتبر استغلال هذا الموروث في الظرف الراهن عنصرا فعالا في جذب السياح، وتشجيع حركية التنشيط الثقافي.

تروم هذه الورقة إلى مقاربة التراث من خلال التطرق للنقط التالية:

- آليات تثمين العناصر التراثية من منطلق أسس اقتصاد التراث المعمول به عالميا؛
- مساهمة الموروث في خلق حركية اقتصادية بالمجالات موضوع التراث؛
- مظاهر التعامل الانتقائي مع مكونات التراث وسلبيات الاستثمار.

1- أهمية التراث من منظور اجتماعي واقتصادي وتنموي

التراث، القول عنه والقول فيه، مقاربة أصبحت تستأثر باهتمام مشارب معرفية متعددة، انطلقت مع الدراسات التاريخية والأثرية وشملت ميادين أخرى من فن وآداب وهندسة معمارية وأنثروبولوجيا ...الخ، وأضحت اليوم من مواضيع علم الاقتصاد الذي أدرج الموروث بكل أبعاده وتجلياته ضمن القطاعات التي يمكن إن هي استغلت على الوجه الأمثل، ووفق شروط علمية مدروسة، أن تساهم في تنمية المجالات التي تحتضنها. والتنمية بهذا المفهوم تعتبر هدف ووسيلة، بمعنى تنمية المكونات التراثية من خلال المحافظة عليها وصيانتها وضمان استمراريتها، واستعمال التراث كمكون لخلق الثروة المادية والمعنوية.

إن التركيز على التراث المادي الصرف بمعزل عن باقي المظاهر التراثية الأخرى، وبمعزل عن آليات التثمين لم يعد ليستجيب لحاجيات وطموحات المهتمين بالموضوع في الظرف الراهن، ذلك أن الموروث قد انتقل من التركيز على المخلفات المادية من معمار ومنحوتات وكتابات قديمة خلفها السلف، والتركيز على أبعادها الهندسية والوظيفية والجمالية والمعرفية، إلى إطار أشمل تعدى ما سبقه ليشمل كل ما هو موروث عن الزمن الماضي، ماديا كان أو غير مادي، بشريا كان أو طبيعيا. وبتعبير أدق، أصبح له بعدا شموليا يحتوي كل المخلفات التي هي بمثابة نتاج لتفاعل الإنسان مع محيطه ووسطه، أو نتاج لما استطاعت البيئة ضمان استمراريته دون أن تتدخل فيه يد الإنسان (Xavier Greffe, 2009,p115).

وهناك من الحضارات من تجاوز المنظور المادي واللّامادي في تصنيفاته، ليدرج ضمن عناصره التراثية الأشخاص الذين يمتلكون بعض المعارف والمهارات الحية الموروثة عن السلف (Béghain Patrice,2012, p7)، ويعملون على نقلها وتلقينها للأجيال

القادمة، «إذا كانت اليابان من الدول السباقة لسن قوانين لحماية المآثر الهندسية والفنية القديمة، منذ سنة 1868م، فقد تجاوزت هذا المفهوم وأصبحت تعتبر بعض الأفراد كنوز وطنية حية، لأنهم يمتلكون مهارات ومعارف ويسهرون على تلقينها للخلف، وذلك منذ 1950م، وبات لقب (Ningen Kohuhô) يطلق من طرف الحكومة على الفنانين والحرفيين الذين يمتلكون مهارات نادرة يمكن تلقينها للأخرين» (Françoise Benhamou, 2012, p2).

1-1 التراث شكل من أشكال الاستجابة لحاجيات المجتمع وإبراز هويته

بإسقاط إحدى النظريات السيكولوجية المرتبطة بالتحفيز والقائمة على هرم مكون من خمسة مستويات تحدد مجال الاستهلاك والإبداع والابتكار (Maslow Abraham Harold, 1943,pp 370-396)، وتستعمل في مجال التسيير والاقتصاد، نجد أن التراث لا ينفصل عن هذه القاعدة، ويعكس بدوره النقاط التي حددها ماسلو(Maslow) في خمسة مستويات.

يكون التراث في مراحله الأولى نتاجا للحاجيات الفيزيولوجية للإنسان فيشكل ذلك دافعا للإبداع والابتكار، وفي مرحلة ثانية يعبر عن الحاجة لتوفير كل ما من شأنه ضمان الاستمرارية للفرد والمجتمع (الأمن والدفاع...) لذلك يستطيع ضمان بقائه لمدة أطول والوصول إلى الأجيال البعدية، كما يعكس في مرحلة ثالثة حاجة المجتمعات إلى الانتماء وتكريس مفهوم الهوية، وبعد تثبيت مفهومي الهوية الجمعية والانتماء تظهر الحاجة إلى ضرورة الاعتراف به وإحاطته بنوع من التقدير وهي حاجيات سيكولوجية، وفي قمة الهرم تظهر الحاجة إلى إثبات الذات، بواسطته، واعتمادا عليه، ومن خلاله، وهو بذلك يعكس هوية المجتمع الذي أبدعه ودرجة مداركه المعرفية، ويقدم صورة تعكس قيم المجتمع ودرجة تطوره، ومظاهر تفاعلاته، وتأثره وتأثيره بمن حوله.

2-1 الخصائص المميزة للتراث والأنشطة المرتبطة به باعتباره مكون مجالي

تعتبر الأنشطة المرتبطة بالتراث أنشطة مركبة (ثقافية، اقتصادية، وترفيهية...) يتفاعل فيها المتتبع والمتخصص في مختلف مشارب المعرفة والمهتم بخبايا التراث مع المجتمعات التي أبدعته أو المحتضنة له، كما تتفاعل في إطار أنشطته البنيات التحتية المحدثة، والتي أصبح للتراث دورا في إحداثها. كما تلعب القطاعات الاقتصادية المرافقة له دورا محوريا في الترويج له وتسويقه، وهو بهذا المعنى يشكل نقطة تقاطع بين المكون المعرفي للتراث وحمولاته التاريخية، وكذا مجال تفاعل القطاع الخدماتي مع القطاعات الإنتاجية الأخرى، لذلك تترتب عنه أنشطة متباينة مكانيا ومرتبطة عضويا بخصائص الوسط الجغرافي الذي يحتضنه.

ويمكن تحديد مجموعة من الخصائص التي تميزه اقتصاديا عن باقي القطاعات الأخرى، وإن يكن، فهو يشترك في العديد من النقاط مع النشاط السياحي بحكم الترابط الموجود بينهما (Donovan Rypkema, 2009, p27)، فهو كما السياحة، قطاع يلعب دورا كبيرا في الترفيه من خلال زيارة الأماكن التراثية، كما يساهم في جلب الزوار/المستهلكين، لأن العديد من مكوناته قارة ولا يمكن نقلها، وحتى بالنسبة للتراث المنقول، ففي كثير من الأحيان لا يمكن استيعاب أسراره إلا اذا وضع في إطاره المكاني، لأنه متمركز في الزمان والمكان، ولا ينتهي بانتهاء الاستهلاك، إضافة إلى استحالة تخزينه واستهلاكه عند الحاجة، كما تتنوع المضامين المعرفية التي يقدمها، لذلك يمكن اعتباره من أهم الوسائل المعرفية التي تساهم في التعريف بالمستوى الحضاري والمخزون البيئي للمجال. إلّا أن التردد عليه واستهلاكه يبقى شديد التأثر بالموسمية من حيث فترات الزيارة، إذ يكثر الإقبال عليه بكثافة في مناسبات محددة[1]، وتعرف معدلات النمو التي يساهم بها تفاوتات كبيرة من فترة لأخرى، وهي ناتجة بدورها عن مختلف التحولات التي يمكن أن تطرأ على البلد المحتضن للتراث (كالحروب والأمراض مثلا).

3-1 الأهمية الاقتصادية للتراث من منظور اقتصاد التراث

لقد تزايد اهتمام المجتمعات بكل ما هو تراث من حيث أبعاده الاجتماعية والاقتصادية، وقد كان نتاجا للتطور المضطرد لحركة السياحة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وأصبح من أهم الأنشطة السوسيو-اقتصادية المدرة للدخل، فقد أصبح يشكل فرعا مهما من فروع الاقتصاد العالمي والمحلي، وإشعاعه الثقافي يشمل العديد من مناحي الحياة، وتأثيره المادي بهم شرائح مجتمعية متعددة، إضافة إلى تعقد المضامين والقضايا المرتبطة به معرفيا ومجاليا. ويعتبر كذلك، لأنه يساهم من خلال سلطته الرمزية في إنتاج وتوزيع واستهلاك موارد محددة يقبل السياح على اقتنائها، وله علاقات وارتباطات بالموارد الاقتصادية المتاحة، والتي تشكل قاعدة للتنمية على مختلف مستوياتها الاقتصادية والبشرية والمستدامة، كما أصبح يلعب دورا مهما في اقتصاد العديد من البلدان في علاقاته بتغطية العجز أو تحقيق الفائض (عبد الرحمان الدكاري، 2014، ص ص 9-40).

4-1 الاستثمار في التراث والمراهنة على اقتصاده أصبح شأنا عالميا

بالنظر إلى حجم العائدات المالية التي يمكن أن تترتب عن الاستثمار في التراث وجعله من محركات الاقتصادات المحلية والوطنية، يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأمثلة لبعض الدول التي راهنت على هذا القطاع وآمنت بدوره التنموي. فمتحف

[1] العطل والمواسم والأعياد.

(Guggenheim) بمدينة بلباو الباسكية الإسبانية والذي أصبح بمثابة مرجع في العديد من الدراسات لقياس مدى انعكاس تدخل الدولة في الاستثمار في هذا القطاع، والمعروف بتأثير بلباو أو مفعول بلباو[2] (Françoise Benhamou, 2012, p71)، بات في الوقت الراهن من أهم الإغراءات السياحية التي تجذب السياح. فقد تطلب إنجازه تكلفة إجمالية بلغت 132 مليون أورو، وساهم مند افتتاحه سنة 1997 في رفع الناتج الداخلي الإجمالي للمدينة إلى 144 مليون أورو، نتيجة وتيرة الاستثمارات المرافقة، وبعد عشر سنوات من ذلك تضاعف الرقم وأصبح المتحف يساهم في ضخ قرابة 210 مليون أورو في اقتصاد المدينة (Forum d'Avignon, 2011).

ومن أهم الأمثلة كذلك التي توضح الدور الطلائعي للتراث حين يثمن ويستثمر فيه، سواء من الدولة والخواص، تشييد مركز (Pompidou-Metz)بمدينة ميتز الفرنسية[3]، فقد كلف المشروع حوالي 70 مليون أورو، كلها عبارة عن استثمارات عمومية[4]، وبلغت ميزانية التسيير 12 مليون أورو، وقد استطاع هذا المتحف بعد سنة من إنجازه أن يساهم في:

- الرفع من عائدات السياح، وبالتالي الرفع من عدد ليالي المبيت بالفنادق؛

- تحسن الرواج التجاري بالمدينة، بحيث إن قرابة 30 إلى 40% من زوار المتحف قاموا بزيارة للمدينة، وتعتبر المطاعم من أهم القطاعات التي استفادت من هذا الرواج؛

- الرفع من وتيرة إعداد المجال الحضري للمدينة للاستجابة لبعض متطلبات المتحف، وبخاصة للعاملين به، كما تحسنت مداخيل السكان؛

- إشعاع المدينة، ورغم أن هذا الأمر صعب التقييم، لكن الساكنة أصبحت تحس بنوع وحجم التغيير، إذ تدفقت مشاريع اقتصادية أخرى مرافقة، وتزايد الإقبال على تراخيص البناء بالمدينة.

وعلى غرار المنشآت الثقافية التراثية، فالمواسم والمهرجانات والتظاهرات الثقافية المختلفة يمكن أن تلعب نفس الدور، وهو الأمر الذي تؤكد عليه الدراسة التي أنجزت خلال سنة 2009-2011 تحت عنوان (Investir la culture) استثمار الثقافة (Forum d'Avignon, 2011)،الذي أنجزته مؤسسة تسهر على تنظيم أحد أعرق المهرجانات بفرنسا[5]، بحيث ركزت هذه الدراسة على أن هناك ضرورة ملحة لخلق شروط تجعل من الثقافة رافعة من رافعات التنمية، وذلك بـ:

- إدراج الثقافة ضمن مشاريع التنمية، والاستفادة من مخزوناتها الكامنة والمعلنة، وجعلها وسيلة لتحسين الدخل وخلق مناصب شغل؛

- استعمال التقنيات الحديثة والعصرية من أجل تثمين التراث، وجعل الولوج للمعلومة التراثية من خلال هاته الوسائل متاحا للجميع؛

- تحسين أداء التظاهرات الثقافية المختلفة لتحسين جاذبية المدن وتطوير اقتصادها ليستجيب لمتطلبات هذه التظاهرات؛

وفي نفس السياق، أصبحت مدينة بروكسيل ببلجيكا تنظم سنويا مهرجانا للموسيقى (No Kao) أدرجت فيه وصلات موسيقية للجاليات الأجنبية المقيمة بهذا البلد (المغربية والكونغولية وغيرها) لخلق نوع من الاندماج وأيضا بهدف خلق رواج اقتصادي بالمدينة، والأمثلة كثيرة في هذا الصدد التي تبرز مدى الأهمية الاقتصادية الناتجة عن الاستثمار في التراث.

2- مراهنة المغرب على الاهتمام بالتراث وجعله من دعامات القطاع السياحي

إن العناية التي توليها الدولة للتراث تعتبر مظهرا من مظاهر رد الاعتبار وإحياء ما تلاشى منه، أو ما هو في طور التلاشي، فالدولة المغربية ومنذ أن راهنت على قطاع السياحة سواء في المدن أو الأرياف، واعتباره قاطرة لتحقيق التنمية المجتمعية والرفع من عائدات البلاد وتحسين الأداء الاقتصادي، وجعله قادرا على الاستجابة للمتطلبات المتزايدة للساكنة، بدأت تعمل على تشجيع كل التظاهرات التي تسلط الضوء على المخزونات التراثية، وفي كل تراب المملكة.

2-1- أهمية التراث بالمغرب والعوامل المؤدية إلى انتشاره

إذا كانت الدوافع الاقتصادية الكامنة وراء تبني خيار السياحة للنهوض باقتصاد الدولة تتمثل في ضرورة الاعتماد على قطاع يساهم في تشغيل نسبة كبيرة من السكان، ويساهم في ضخ العملة الصعبة، ويحافظ على التوازنات الاقتصادية للبلد، فإن خروج المغرب آمنا من هزات ما عرف بالربيع العربي، واستقراره السياسي، واستتباب الأمن، كلها عوامل جعلت السياحة من القطاعات المنتعشة، والاهتمام بالسياحة من منظور اقتصاد التراث لا ينفصل في جوهره عن الاهتمام بإحياء التراث وتثمينه.

---

[2] L'effet Bilbao.

[3]: دشن سنة 2010 ، واستقطب سنة 2014 قرابة 350000 زائر، مستفيد من قربه لمجموعة من الدول المجاورة لمدينة ميتز، ومنها ألمانيا وبلجيكا و اللكسمبرغ. Forum (d'Avignon (2011), «Entreprendre et investir dans la culture : de l'intuition à la décision», Kurt Salmon)

[4]: (10 مليون€ من الولاية و 10 مليون€ من الجهة، و 4 مليون € مساهمة الدولة، و 2 مليون € من الاتحاد الأوروبي، والباقي من الجماعة الحضرية.

(Forum d'Avignon (2011), «Entreprendre et investir dans la culture : de l'intuition à la décision», Kurt Salmon)

[5]: موسم أفينيون الثقافي-1947 كانت البداية الأولى لتخليد هذا المهرجان، و هو مناسبة للاحتفاء بالمسرح و بكل فنون الفرجة المعاصرة.

وبالنظر إلى ما يزخر به المغرب من مؤهلات تاريخية وبيئية فقد أضحى من أكثر الدول الإفريقية والعربية غنى وذلك بتوفره على أكبر عدد من المواقع المصنفة تراثا عالميا.

المبيان رقم 1 : توزيع أعداد مواقع التراث العالمي بالدول الإفريقية (2017)

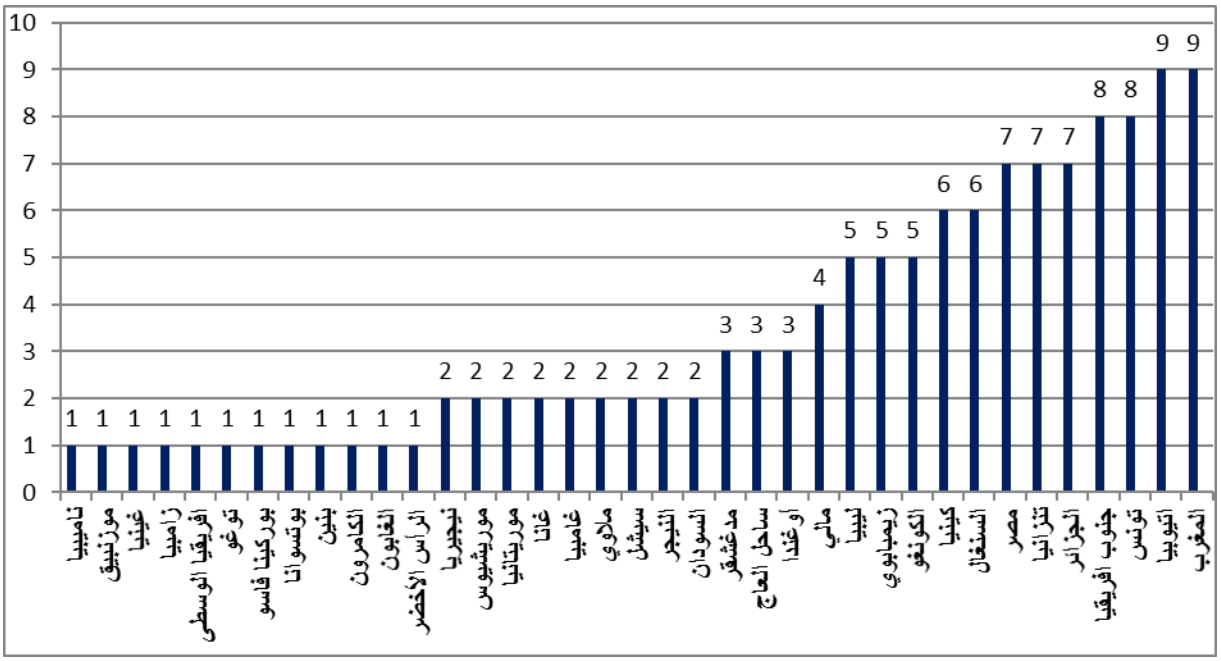

المصدر: www.unesco.org بتصرف.

ونظرا لهذه الأهمية التي يكتسيها التراث المغربي على المستوى المحلي والعالمي، والأدوار التي تلعبها الدولة لإشعاعه وتعميمه، لا بد من التركيز على العوامل التي تجعله كذلك.

فهناك من جهة العوامل التاريخية، التي جعلت المغرب منطقة تلاقح العديد من الأعراق، من أمازيغ، وأفارقة، ويهود، وأوروبيين، وعرب، وأندلسيين، تعايشت فيما بينها– تارة في سلام ووئام، وتارة أخرى في صراع وتنافر- رغم اختلاف مشاربها الثقافية والدينية والعقدية والمعرفية، وساهمت كل منها في إغناء الرصيد الثقافي المحلي، وهو الأمر الذي يضفي على المغرب نوعا من الخصوصية التي تميزه عن غيره من الدول سواء بالقارة السمراء أو بمحيطه العربي والإسلامي والأوروبي، وهذه الخصوصية المغربية هي إذن نتاجا لهذا التلاقح الحضاري.

وإلى جانب ذلك فقد شكل الموقع الجغرافي عاملا حاسما في هذا التنوع، فموقع المغرب في شمال إفريقيا وبمقربة القارة الأوروبية وبمحاذاة البلاد العربية الإسلامية كان دائما نقطة التقاء مختلف الشعوب، سواء تلك التي عبرت من إفريقيا في اتجاه أوروبا أو العكس. وقد شكل المغرب بحكم هذا الموقع محط أطماع العديد من الحضارات التي ما يزال تراثها ماثلا، من مباني أثرية وتقاليد وعادات، بدءا من شعوب جنوب الصحراء خلال مرحلة ما قبل التاريخ، وبتوافد الشعوب الفينيقية والقرطاجية والرومانية إبان مرحلة التاريخ القديم، مرورا بمختلف الدول والإمارات الإسلامية التي حكمت شمال إفريقيا، وصولا إلى الاستعمار الفرنسي والإسباني.

المبيان رقم 2: توزيع أعداد مواقع التراث العالمي بالدول العربية (2017)

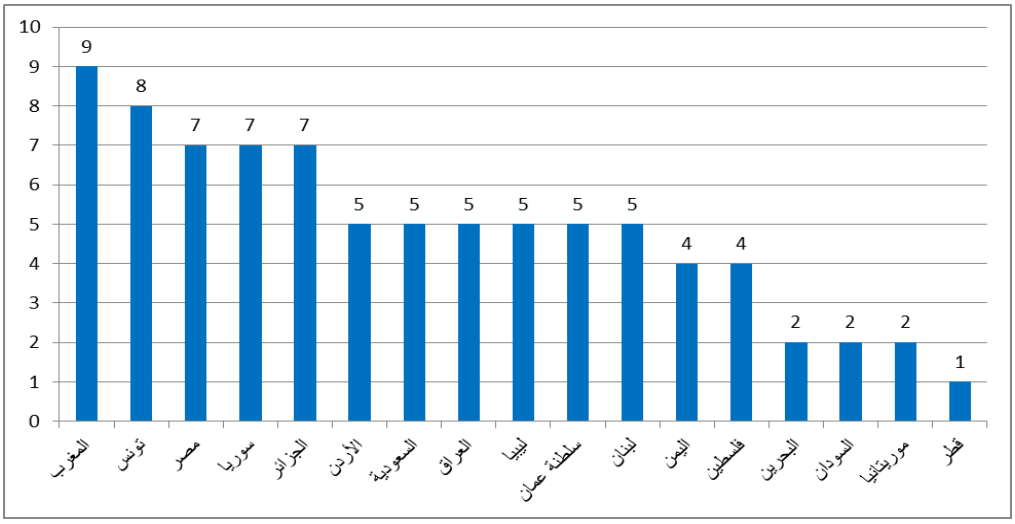

المصدر: www.unesco.org بتصرف

2-2 التشريع القانوني وأهميته في المحافظة على التراث

لمواكبة هذا التطور الحاصل على مستوى الاهتمام بالتراث عالميا، وبحكم التزام المغرب بالمعاهدات والمواثيق الدولية التي تسير في نفس المنحى، إضافة إلى الأهمية التي يمكن أن يلعبها التراث في الترويج للوجهة السياحية بالمغرب، فإن الترسانة القانونية المنظمة للقطاع ما فتئت تتطور وتواكب كل هاته المستجدات، ويعتبر التأطير القانوني الذي يعتمده المغرب للرقي بتراثه وإرثه المجتمعي من أهم التدابير للنهوض به.

أ-القوانين والتشريعات المتعلقة بالتراث خلال المرحلة الاستعمارية الفرنسية

بمجرد توقيع معاهدة الحماية، ونتيجة لما تبلور من قناعات لذا المستعمر في العديد من المناطق التي سبق له السيطرة عليها في شمال إفريقيا، كان اهتمامه بالتراث من أولى القضايا التي شرّع لها القوانين بهدف حمايتها، وكان قانون 1912 المتعلق بالمحافظة على المواقع والنقائش التاريخية[6]، بمثابة الانطلاقة الأولى لحماية كل المآثر المادية السابقة للفترة الإسلامية (وبخاصة المخلفات والمآثر الرومانية).وقد نص هذا القانون على ضرورة وضعها تحت مسؤولية الدولة التي من واجبها المحافظة عليها، كما نص الظهير على ضرورة إقامة مجالات عازلة لحماية المآثر لتفصلها عن مجالات البناء، ولتأكيد هذا الإجراء قامت السلطات الفرنسية آنذاك بإحداث مكتب للآثار والفنون الجميلة والنصب التاريخية[7]، وفي نفس الفترة تقريبا أصدرت الحماية الفرنسية قانونا آخر أكثر شمولية يتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والنقوش والتحف الفنية والعاديات للمملكة الشريفة وحماية الأماكن المحيطة بالمآثر والمواقع والمعالم الطبيعية[8]، وقد نص هذا القانون على ضرورة وضع تصنيف لكل الأماكن التراثية وتصنيف المباني من حيث القيمة الفنية والأقدمية، والأماكن المحيطة بها، والمواقع والآثار الطبيعية.

[6]: الظهير الشريف بتاريخ 16 دو الحجة 1330 الموافق لـ26 نونبر 1912 الخاص بالمحافظة على الآثار التاريخية و التسجيل التاريخي / الصحيفة الرسمية رقم 5 في 29 نونبر 1912.

[7]: قرار 22 نونبر 1912

[8]: ظهير 13 فبراير 1914

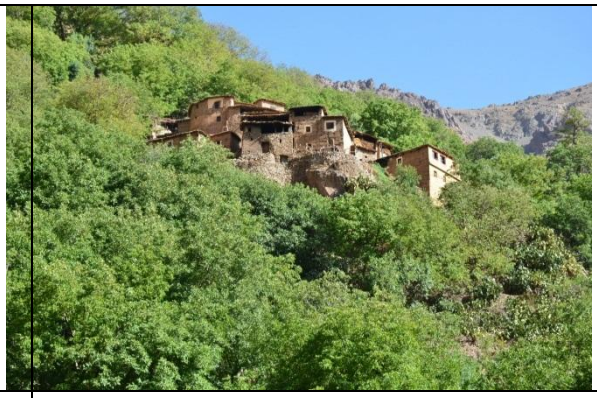

الصورة رقم 1: دوار إمحيلين بالأطلس الكبير نموذج للمعمار الأمازيغي بالأرياف المغربية (تصوير عبد الرحمان الدكاري (2015))

الصورة رقم 2: قوس كاراكلا بالمدينة الرومانية وليلي و التي بنيت حوالي 44 ق/م (تصوير عبد الرحمان الدكاري (2018))

كما أصدرت الحماية سنة 1945[9] قانونا متعلقا بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر البهيجة والكتابات والنقائش والتحف الفنية والعاديات وحماية المدن العتيقة والمعمار الجهوي، وهو بمثابة قانون مكمل لما جاء به قانون 1914 وأكثر شمولية، إذ يشمل التراث الطبيعي إلى جانب التراث المادي الإنساني.

ب- أهمية الترسانة القانونية للمرحلة ما بعد الاستقلال

سارت مرحلة ما بعد الاستقلال في نفس المنحى، لكن أهم ما ميز هذه المرحلة هو تبني المغرب لكل المواثيق الدولية في هذا الصدد، و من ضمنها الموافقة على قانون اليونسكو حول حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي[10]، كما بادرت الدولة إلى إصدار قانون آخر سنة 1980 ينص على ضرورة الحفاظ على الآثار التاريخية والقطع الفنية الأثرية والمدونات[11]، وتبعه مباشرة مرسوم تطبيقي[12] يوضح الإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق ذات الغاية، كما أصبحت الدولة في السنوات الأخيرة تدرج مسألة المحافظة على الموروث بكل أنواعه في كل القوانين التي تهم التراب الوطني، وقد جاء في الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في بنده الأول ضرورة «تعزيز حماية الموارد والأوساط الطبيعية والتنوع البيولوجي والموروث الثقافي والمحافظة عليها والوقاية من التلوثات والإيذاءات ومكافحتها»[13].

وقد صدر مؤخرا مشروع قانون[14]، هو الآن قيد الدراسة و لم يدخل بعد حيز التنفيذ، يمكن اعتباره في حال تطبيقه بمثابة ثورة في هذا المضمار، و ذلك لما يتضمنه من قوانين و اجراءات توازي بل تضاهي من حيث مضامينها أحدث القوانين العالمية المتعلقة بالتراث، إذ يشير هذا المشروع إلى أن «التراث الثقافي الوطني يشمل جميع الممتلكات الثقافية المنقولة و غير المنقولة و غير المادية بطبيعتها أو غايتها (...) التي خلفتها الأجيال الماضية منذ عصور ما قبل التاريخ ليومنا هذا، و التي تكتسي فائدة بالنسبة للحضارة الوطنية أو الإنسانية... التراث الطبيعي الوطني، و يراد به كل موقع أو أثار من المأثر التي خلفتها الطبيعة أو منطقة أو تشكيل طبيعي، و كذا كل مكون من المكونات و المناظر الطبيعية التي تكتسي طابعا استثنائيا... التراث المزدوج و يشمل التراث الثقافي و التراث الطبيعي في ترابطهما»[15].

---

[9]: الظهير الشريف بتاريخ 11 شعبان 1364 (12 يوليوز 1945) الصادر بالجريدة الرسمية رقم 1713 الصادرة بتاريخ 24 غشت 1945

[10]: ظهير رقم 76-265 بتاريخ 26 صفر 1397 الموافق لـ 16 فبراير 1977 ، نشر معاهدة حماية التراث الثقافي و الطبيعي العالمي الصادر في باريس بتاريخ 18 نونبر 1976

[11]: قانون 22-80، بموجب ظهير رقم 341- 80 بتاريخ 17 صفر 1401 الموافق لـ 25 ديسمبر 1981.

[12]: مرسوم تطبيقي رقم 2-81-25 الصادر بتاريخ 22 أكتوبر 1981.

[13]: القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، بموجب ظهير شريف رقم 1.14.09 صادر في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014)، الجريدة الرسمية عدد 6240 الصادرة بتاريخ 18 جمادى الأولى 1435 (20 مارس 2014).

[14]: مشروع قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه وتثمينه لسنة 2013، وزارة الثقافة.

[15]: المادة 2 من مشروع قانون 2013

الصورة رقم 3: بحيرة افني أسفل جبل توبقال (أعلى جبل بالمغرب 4165 م) تراث طبيعي (تصوير عبد الرحمان الدكاري (2016))

الصورة رقم 4: ملجأ توبقال على ارتفاع 3700م من أهم نقط الاستراحة قبل الوصول إلى أعلى قمة جبلية بالمغرب (تصوير عبد الرحمان الدكاري (2016))

و يصنف التراث إلى ثلاثة أنواع و هي: التراث الثقافي، و يتضمن كل التراث الثقافي المنقول و غير المنقول و المغمور بالمياه، والتراث الثقافي غير المادي الذي يعرفه المشرع بأنه « مجموع الممارسات و التمثلات و أشكال التعبير و المعارف و المهارات، وكذا الأدوات و القطع و المصنوعات و الفضاءات الثقافية المرتبطة...و تعتبر جزءا من هذا التراث، كل من اللغة و الآداب و الموسيقى والغناء و الرقص و الاحتفالات و الألعاب و الأساطير و الطقوس و العادات و الممارسات و المهارات و المعرفة المتوارثة للحرف التقليدية و الهندسة المعمارية و فن الطبخ و الإنتاج، و كذا تخزين المنتوجات و الطب و الصيدلة التقليدية، و كذا الفضاءات والمسالك الثقافية...»[16]؛ إضافة إلى التراث المزدوج و يقصد به « المناظر الطبيعية الثقافية و هي منجزات من إبداع الإنسان والطبيعة... و لها قيمة وطنية و/ أو إنسانية».[17]

و لعل من أهم ما جاء به هذا المشروع هو إحداث منظومة "للكنوز الإنسانية الحية"[18] على غرار ما تم تبنيه في اليابان حيث يعرف الكنز الإنساني الحي بأنه « كل شخص معترف له بامتلاكه لمستوى عال جدا من المعارف و الخبرات و المهارات اليدوية والكفاءات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي...»،[19] هذا إلى جانب مستجدات أخرى أغنت التشريع المغربي في هذا الصدد، ومنها إحداث لجنة وطنية للتراث الثقافي ذات طابع استشاري تتكلف بإبداء الرأي و تقديم المقترحات، إضافة إلى خلق شرطة لحماية التراث الثقافي[20] مهمتها ضبط خروقات تطبيق مقتضيات هذا القانون، كما ستنظم السلطة الحكومية المكلفة بالثقافة كل سنتين جائزة تسمى "جائزة التراث الثقافي غير المادي" « تمنح للأشخاص المعنوية أو الطبيعية التي قامت بعمل متميز لتكريس وحماية و تثمين الإبداعات المحددة في مجال التراث الثقافي غير المادي»[21] و إحداث صندوق تثمين التراث الثقافي غير المادي حتى تتمكن السلطات الحكومية المكلفة بالثقافة من القيام بتمويل عمليات حماية الممتلكات الثقافية.[22]

3-2 أشكال ومظاهر الاستثمار في الأنشطة الثقافية والتراثية بالمغرب

إن الاستثمار في التظاهرات الثقافية في المغرب ليس وليد الزمن المعاصر أو وليد المراهنة على السياحة وما يرتبط بها من تنشيط، لكنه ظاهرة موغلة في القدم، حيث إن المواسم[23] كانت في الأصل متنفسا للساكنة، ومناسبة للترفيه عن النفس، ومكانا للتجمع والتعارف بين القبائل المتجاورة، ومناسبة لعقد الصفقات التجارية وربط الأحلاف العسكرية، وغيرها من الأمور التي كانت مثار اهتمام المجتمع آنذاك، وكانت تنظم غالبا في فصل الصيف، أي في الفترة التي تلي الحصاد وجني المحاصيل الزراعية، وتحسن الأحوال الجوية، وكانت عبارة عن احتفالات تجمع بين ما هو ديني، كالأذكار والسماع والمديح، وبين مختلف أنشطة الترفيه والتسلية، من قبيل "التبوريدة" والقنص بالصقور والألعاب المختلفة والحلقة والبساط...الخ. كما كانت تقام في حالات أخرى في الفترة التي تتزامن مع ذكرى المولد النبوي الشريف، لذلك نجدها مرتبطة مكانيا بضريح أو زاوية أو مكان مقدس. كما كانت هاته الفترة أيضا مناسبة للأعراس والاحتفالات الأسرية. ونظرا لكل هذه العوامل فقد كانت أكثر إشعاعا في حالة المواسم الفلاحية الجيدة، لكن يخفت بريقها في الحالة المعاكسة (عبد الرحمان الدكاري ب، 2014).

---

[16]: المادة 4 من مشروع قانون سنة 2013

[17]: المادة 4 من مشروع قانون سنة 2013

[18]: المادة 141 من مشروع قانون سنة 2013

[19]: المادة 142 من نفس مشروع القانون «و يكون الاعتراف بالكنز الانساني الحي بصفة شخصية ذاتية، و يخول لصاحبه حقوقا اجتماعية على وجه الخصوص، و يخضعه لالتزامات أخلاقية و مهنية تهدف لضمان الحياة الكريمة لصاحب الحقوق و إلى استمرارية المعارف و المهارات المعنية»

[20]: المادة 5 من مشروع قانون سنة 2013

[21]: المادة 145 من مشروع قانون سنة 2013

[22]: المادة 146 من مشروع قانون سنة 2013

[23]: تظاهرات تعقد مرة كل سنة تجمع بين الترفيه و الفرجة و الذكر و التصوف و المديح...الخ (شبيهة بالموالد في دولة مصر)

كما عرفت هاته المواسم تزايدا كبيرا إبان فترة تدهور حكم الدولة المرينية (عامر أحمد عبد الله حسن، 2003) وفترة الدولة الوطاسية؛ أي نهاية القرن 15 الميلادي، حيث طفت للسطح ظاهرة تقديس الأولياء والأضرحة، وانتعاش التصوف، وانتشار كرامات الأولياء على نطاق واسع، وتزايد الأمر بعد دعوة سلاطين بني مرين لتخليد ذكرى عيد المولد النبوي الشريف[24]. فانتشرت المواسم المرتبطة بالأضرحة والأولياء والزوايا ومقدسات أخرى عديدة كان الاعتقاد سائدا – وما يزال – بأن لها كرامات متنوعة، ومن هذه المواسم ما يعود في طقوسه إلى مرحلة ما قبل الإسلام[25].

لكن في الظرف الراهن لم تعد المواسم مرتبطة فقط بالأضرحة وبعض المقدسات - وفي حالة أخرى ببعض المدنسات- هي السائدة (عبد الرحمان الدكاري، 2013)، بل أصبح هناك إلى جانبها تظاهرات أخرى.

أ-المواسم الدينية

وهي مواسم مرتبطة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك بولي أو ضريح، كما أنها ليست حكرا على الديانة الإسلامية، بل هي ظاهرة تهم أيضا الديانة اليهودية التي تحتفي بدورها بمواسم عديدة في مختلف المناطق المغربية، خاصة ببعض الأضرحة المقدسة عند اليهود[26]، هذه الأخيرة بدأت تخرج للعلن بعد أن كانت في السابق تمارس في سرية كاملة، وأصبح روادها في تزايد مستمر، إذ تستقطب زوارا من مختلف أنحاء العالم، إلا أن مساهمتها الاقتصادية بالمجالات التي تحتضنها لا تزال ضعيفة.

وقد عرفت ظاهرة المواسم خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي نوعا من التراجع بسبب عوامل متعددة، منها التحولات الفكرية المرتبطة بانتشار الوعي الديني السلفي، والأزمات الاقتصادية التي مر منها المغرب والمرتبطة بدورها بالتحولات المناخية وانتشار الجفاف طيلة السنوات الأولى من عشرية الثمانينيات، إضافة إلى دعوة السلطات في بعض الحالات لإيقافها، خاصة في الفترات التي تكون فيها الساكنة مهددة بانتشار وباء ما[27].

لكن وبفضل التوجهات الحالية للدولة أعيد أحياء المواسم بما في ذلك المواسم التي توقفت لردح طويل من الزمن، وبدأت كل مدينة أو قرية أو قبيلة تحتفي بأوليائها وتنظم لذات الغاية مواسم.

ب- الأيام الثقافية

تظاهرات ذات طبيعة موضوعاتية، وهي من الأنشطة الحديثة، لا يتجاوز عمر أكثرها قدما العقد الرابع[28]، وبحكم تعدد موضوعاتها، فلا يمكن تصنيفها إلا من خلال ذلك، فهي تتأرجح بين الشعر والقصة والرواية والمسرح ...الخ، وقد تطرح قضايا مجتمعية وسياسية متعددة[29]، وغالبا ما تكون تظاهرات نخبوية مرتبطة بفئة مجتمعية معينة لها اهتمامات مشتركة وإلمام مشترك بموضوع النشاط.

وهي بمثابة نوادي أكاديمية مفتوحة للعموم، وتنظم على غرار الصالونات التي ازدهرت في أوروبا خلال عصر النهضة وفي المشرق العربي عصر اليقظة الفكرية. إلا أنها ضعيفة من حيث الإشعاع المجتمعي والاقتصادي، لكنها تساهم بدور لا بأس به في خلق ديناميكية متعددة الأوجه بالمجالات التي تحتضنها.

تعتمد في برامجها على دعم المهتمين بالموضوع ومساعدات بعض الممولين، وتساهم الدولة بتوفير الفضاءات التي تحوي برامج هذه التظاهرات، لكن ضعف الإقبال عليها ونخبوية برامجها، يجعل الاستنتاج المتمثل في ضعف انتشارها له ما يبرره. كما تعرف ضعف اهتمام السياسيين ومدبري الشأن المحلي بهذا النوع من الأنشطة، وذلك لكونها ليست من الأنشطة السياسية الصرفة على غرار ملتقيات الأحزاب السياسية وهياكل ممارسة السلطة، كما أن مضامينها ليست آلية من الآليات الموصلة للسلطة على غرار الانتخابات، إضافة إلى أنها ليست وسيلة لممارسة السلطة، وإلى جانب ذلك كله فالأفكار والأيديولوجيات المطروحة خلالها قد لا تكون محط إجماع.

ج- المهرجانات

شكل جديد من التظاهرات، شبيهة من حيث الشكل بالمواسم، وقد تتزامن معها في حالات كثيرة، لكنها تختلف عنها من حيث طبيعة الموضوع، وإن كانا معا يساهمان في تثمين الموروث الثقافي، مع اختلاف المنطلقات والأبعاد. وترتبط هذه المهرجانات أشد ما يكون بالمدينة أو المجال الجغرافي الذي يحتضنها.

---

[24]: يعتبر الخليفة يعقوب بن عبد الحق المريني (1258-1286) أول من خلد هذا الاحتفال، و يعتبر الخليفة يوسف بن يعقوب (1286-1302) أول من جعل من هذا اليوم عيدا رسميا، و في عهد الخليفة أبي الحسن المريني (1348-1358) سارت الدولة تتحمل نفقات الاحتفال به.

[25]: نموذج مواسم بوجلود التي تقام في العديد من المدن و المراكز المغربية (تيكوين، آيتإعزة، بولمان، سلا...).

[26]: تعرف هذه الاحتفالات بالهيلولة، ومنها موسم « ربي عمران بن ديوان» بأسجن قرب مدينة وازان، وموسم «نسيم بن نسيم» بآيت زلطن بالصويرة ، وموسم «دافيد بن باروخ» بجماعة تانزرت بإقليم تارودانت، و موسم أولياء «بن زميرو » السبع بمدينة آسفي وغيرها.

[27]: الأوبئة التي يتم الترويج لها عالميا : كأنفلونزا الخنازير و الطيور...الخ.

[28]: نموذج: موسم مدينة أصيلة الثقافي عقد سنة (2015) دورته 34، موسم مدينة الصويرة لموسيقى كناوة الدورة 18.

[29]: ندوات معهد أماديوس بطنجة.

نظمت في السابق من طرف سلطات الأقاليم والعمالات وعلى نفقاتها أو نفقات أعيان المنطقة، وكانت تعرف باسم المكان الذي تعقد فيه. يتغير زمان تنظيمها حسب رغبات المنظمين، لكن بعد ظهور بعض الجمعيات المرتبطة بالجهات انطلاقا من منتصف الثمانينيات[30]، والتي كانت تجمع نخب وأعيان هذه المناطق أصبحت مهمة التنظيم موكلة لها. لكن في الظرف الراهن فهي إما من تدبير الخواص أو من تدبير جمعيات المجتمع المدني أو الجماعات المحلية، ولم تعد مقتصرة على البعد المحلي بل انتقل بعضها للعالمية، و منها:

- مهرجانات للغناء، كمهرجان "موازين"، الذي يتطلب تنظيمه إمكانيات مالية ضخمة، ويقدم وصلات غنائية لأشهر الفنانين على المستوى الوطني والعالمي، إضافة إلى مهرجانات مماثلة من قبيل مهرجان "تيميزار الفضة" بتزنيت ومهرجان الفنون الشعبية بمراكش...الخ، إلى درجة أصبحت جل المدن المغربية تنظم تظاهرات مشابهة؛
- مهرجانات للضحك: أهمها مهرجان "مراكش للضحك"، الذي يجمع فكاهيين من مختلف أنحاء المعمور، وبخاصة من فرنسا، واختيار مراكش لهذا الغرض لم يكن اعتباطا، فهو يزكي أيضا قناعات اليونسكو التي جعلت من فضاء جامع الفنا بالمدينة تراثا عالميا شفاهيا، إضافة إلى مهرجانات مشابهة بكل من خريبكة والناضور والداخلة؛
- مهرجانات الموسيقى الروحية: وهي مهرجانات مرتبطة بلون غنائي وموسيقي محدد، تتأرجح بين المهرجانات ذات الاستقطاب المحدود كمهرجان "الموسيقى الروحية" بفاس ومهرجان "أصوات نسائية" بتطوان...الخ، والاستقطاب المفتوح كمهرجان "كناوة" بمدينة الصويرة؛
- مهرجانات لمنتجات الرستاق: وهي تظاهرات تقام خلال موسم جني محصول زراعي تشتهر به منطقة معينة، ومن أقدم هاته المهرجانات على الصعيد الوطني مهرجان "حب الملوك" بمدينة صفرو الذي دأب المحليون على تخليده منذ العشرينيات من القرن الماضي، إضافة إلى مهرجانات أخرى كمهرجان "الورود" بقلعة مكونة، و"التمور" بأرفود، و"الزعفران" بتاليوين والقائمة طويلة؛

الصورة رقم 5: أواني وأدوات تقليدية تستعمل في استخراج زيت الأركان بالجنوب المغربي (تصوير عبد الرحمان الدكاري (2015))

الصورة رقم 6: مساكن ريفية وزراعة المدرجات على جنبات أودية الأطلس الكبير الأوسط (تصوير عبد الرحمان الدكاري (2016))

- مهرجانات تراثية: وهي مهرجانات تحتفي بمكونات محلية كان لها أدوار مهمة في التاريخ المغربي، كمهرجان "الفرس" بالجديدة، ومهرجان "الصيد بالصقور" بمولاي عبد الله، و"الجمال" بطانطان، أو ببعض الأكلات المحلية كأكلة "كران" بمدينة وجدة؛
- مهرجانات السينما: وهي تظاهرات تنظم بالعديد من المدن المغربية، وتتأرجح بين مهرجان "السينما" بمراكش باعتباره تظاهرة عالمية يتطلب تنظيمها إمكانات مالية كبرى، مرورا بمهرجان "الفيلم القصير" ومهرجان "فيلم المرأة" بسلا، وصولا لمهرجان "فيلم القرية"[31] الذي ينظم بإمكانيات بسيطة؛

وتعتبر المهرجانات عموما من الأنشطة الثقافية التي تركز في الكثير من مواضيعها على التراث المحلي، وتعمل على تطويره والترويج له إن محليا أو عالما، وهي بذلك تساهم في:

- خلق حركية سياحية مهمة، تعمل على استقطاب السياحة الداخلية، وتشجيع السياح الأجانب على التوافد؛
- العمل على الاستجابة لكل الأذواق، وذلك من خلال تنظيم تظاهرات مرتبطة بكل الألوان التراثية؛

---

[30]: من أهم هذه الجمعيات، جمعية فاس سايس، وإيليغ، وغيرها، وتعتبر جمعية الأطلس الكبير بمراكش التي تأسست في يوليوز 1985 أولها، وقد قال الحسن الثاني ملك المغرب آنذاك في خطابه بالمناسب محددا أهدافها «أهداف هذه الجمعية تنحصر في شعار واحد هو خلق وإبداع وإبراز كل ما من شأنه أن يعرف بمراكش ونواحيها وماضيها وحاضرها، وببني مراكش ونواحيها مستقبلا من تراث قديم ومن إمكانيات موجودة»

[31]: ينظم مهرجان سينما القرية بقرية بني عمار بمحاذاة مدينة مولاي إدريس زرهون.

- الترويج للصناعة التليفزيونية والإشهار والصناعات المرتبطة بالمعلوميات؛
- خلق حركية اقتصادية بالمجالات المحتضنة لهذه التظاهرات؛

حقيقة أن السبب ليس بالضرورة ترفيهي أو معرفي محض، بل هو متعدد الأوجه، ذلك أن هذه التظاهرات تلعب أدوارا مختلفة، فهي تساهم في خلق وعي مجتمعي مؤطر بقيم دينية إما مرتبطة بالمكان أو بالكرامات أو بالقداسة، وتساهم في خلق قيم مجتمعية جديدة، وتلعب دورا محوريا في التقريب بين مختلف الثقافات والمكونات الإثنية لمنطقة من المناطق، كما تعمل على إطلاع المهتمين بمستجدات الميدان الثقافي، إلا أنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال التغاضي عن الدور الاقتصادي الذي تلعبه، والمتمثل في خلق رواج اقتصادي مهم يمتد لمختلف شرائح المجتمع، وينعش الديناميكية الميكرو اقتصادية المعتادة، بحيث تنشط مؤسسات الإيواء، والمطاعم وتروج منتوجات الرستاق والتذكارات، ويزدهر النقل، ووسائل الاتصال والتواصل.

الصورة رقم 7: مساهمة منتوج الأركان بتيوت في تشغيل اليد العاملة النسوية (تصوير عبد الرحمان الدكاري (2015))

الصورة رقم 8 : ملصق لمهرجان الزعفران بتاليوين (تصوير عبد الرحمان الدكاري (2015))

الصورة رقم 9: مساهمة المنتج المحلي للزعفران بتاليوين في تسويق منتوجه (تصوير عبد الرحمان الدكاري (2015))

4-2 الاستثمار في البنيات الثقافية التراثية

إلى جانب الأنشطة الثقافية الموسمية والظرفية، فقد أولت الدولة أهمية بالغة لإحداث مؤسسات قارة للتعريف بالتراث المغربي، ويعتبر تشييد متحف محمد السادس للفن الحديث والمعاصر كمعلمة تحتضن بعض أنواع التراث تجسيدا لهذه السياسة، ويسير في نفس المنحى إحداث مؤسسة لتسيير المتاحف "المؤسسة الوطنية للمتاحف"[32].

وعلى الرغم من أن المغرب يتوفر على خمسة عشر متحفا موزعة على مختلف التراب الوطني، إلا أن مدينتي مراكش وفاس تحتضنان أكبر عدد منها، وما يبرر هذا التوزيع كون المدينتين معا شكلتا عبر التاريخ المغربي الإسلامي العواصم التقليدية للدولة، وتتميز هاته المتاحف عموما بتنوع مواضيعها ومعروضاتها (متاحف التاريخ القديم – متاحف اثنوجرافية– متاحف متخصصة) وتغطي كل مراحل التاريخ المغربي[33]، إلا أن الملاحظ هو أن أغلب هاته المؤسسات أحدثت خلال المرحلة الاستعمارية، الشيء الذي يبرز الدور الكبير الذي لعبه الاستعمار في المحافظة على بعض أماكن الذاكرة وترميم الكثير منها، وإن كانت العديد من التحف والمآثر أخذت طريقها نحو فرنسا، كما أن أغلب مقرات هاته المتاحف هي في الأصل قصور لبعض وزراء سلاطين القرن 19 لما تمتاز به من جمالية المعمار والهندسة والزخارف.

كما تساهم الدولة في هذا الصدد بإحداث مراكز للدراسات[34]، وهي فضاءات متخصصة في مواضيع تراثية غالبا ما تكون مرتبطة بالمجال الذي يحتضنها، تعمل على دراسة التراث والتعريف به من خلال تنظيم الندوات والأيام الدراسية والدورات التكوينية.

5-2 الاعتماد على التراث كوسيلة للمصالحة السياسية وتكريس مفهوم حقوق الإنسان

تجاوز التراث في المغرب دوره الاقتصادي والفني والجمالي إلى مضمار السياسة، فخلال ردح طويل من الزمن ظل التراث غير العربي يكابد التهميش والإهمال ولا يحظى بأي اهتمام من الجهات الرسمية، لكن التحولات في النهج السياسي للبلد وقيادته، ونتيجة

---

[32]: ظهير شريف رقم 1-10-21 صادر في 14 من جمادى الأولى 1432 (18 أبريل 2011) بتنفيذ القانون رقم 09-01 القاضي بإحداث المؤسسة الوطنية للمتاحف.

[33]: منها: متحف مراكش دشن سنة 1997ى كان في الأصل قصرا للوزير المهدي المنبهي خلال القرن 19 ، متحف دار السي سعيد كان في الأصل قصرا لوزير الحربية المهدي المنبهي خلال القرن 19، قصر دار الجامعي بمكناس 1920 كان في الأصل قصرا للوزير المهدي الجامعي خلال القرن 19، دار المخزن بطنجة ويعرف بقصر السلطان شيد خلال القرن 17 ، رواق الفن المعصر بطنجة 1990 شيد خلال القرن 19 ، برج الشمال بفاس المتخصص في الأسلحة القديمة يعود إلى فترة الدولة السعدية 1582، حديقة ماجوريل بمراكش لمؤسسها المهندس الفرنسي ماجوريل 1924، متحف تطوان الأثري 1939، متحف الرباط الأثري 1986.

[34]:مركز الأبحاث و الدراسات العلوية بمدينة الريصاني (1990)، ومركز دراسات وأبحاث التراث المغربي البرتغالي بمدينة الجديدة (1995)، ومركز حفظ التراث وصيانة القصبات بمدينة ورززات(1989).

لتبني المغرب خيار التعايش بين مختلف مكوناته الإثنية والقبلية، الناتجة-وكما سبقت الإشارة إلى ذلك-عن تنوع الأعراق المكونة للمجتمع المغربي ولهويته، فقد بلورت الدولة مجموعة من الإجراءات منها :

- دسترة اللغة الأمازيغية وجعلها مكون من مكونات الهوية الوطنية، وفسح المجال لتدريسها بالمؤسسات التعليمية، إلى جانب السماح باستعمال حرف تيفيناغ[35] في الكتابة، كما أصبحت أسماء المؤسسات تكتب إلى جانب اللغة العربية والفرنسية بتيفيناغ، وسمح للأشخاص بتداول الأسماء الأمازيغية الما قبل إسلامية؛

- تنظيم تظاهرات ثقافية وعلمية للمصالحة مع المجالات التي طالها التهميش[36]، سواء في منطقة الريف شمال المغرب أو بصحراء تافيلالت وورزازات اللتان كانتا تحتضنان أبشع سجون[37] مرحلة ما أصبح يعرف بسنوات الجمر والرصاص، وكوسيلة لجبر الضرر تعتزم الدولة إحداث متاحف موضوعاتية تخص ذاكرة هاته المجالات؛

- دعم الأنشطة الثقافية ذات الحمولة الأمازيغية، وفي هذا الصدد أصبحت مختلف المناطق الناطقة بالأمازيغية تنظم تظاهرات ثقافية يتم خلالها إحياء تراث وراه النسيان وكاد يندثر الكثير منه؛

- فسح المجال لجمعيات المجتمع المدني بتدبير القطاع التراثي والتعريف به وتسويقه والمحافظة عليه، وجعله وسيلة للنهوض بالمجال الجغرافي وتنميته اعتمادا على المقومات المحلية البشرية والمادية، كما سمحت لبعض هياكل المجتمع المدني بالتخصص في مضامين تراثية محددة والمراهنة عليها لخلق برامج للتشغيل الذاتي وجلب السياح، وتحسين الظروف المعيشية لمزاولي بعض المهن التي هي في طور الانقراض.

6-2 الاستثمار في الصناعة الثقافية وإنتاج المعرفة

إن «اقتصاد المعرفة يمنح للعوامل اللّامادية دورا حاسما في التعريف بالتراث وإنتاج خيرات جديدة» (Xavier Greffe, 2009). من هذا المنطلق تعمل الدولة المغربية على الاستثمار في المعرفة التي طورتها المجتمعات المحلية القبلية، وذلك حين تعاملها مع بعض المنتجات التي تميز بعض المجالات الجغرافية عن غيرها، من خلال تشجيع المستثمرين على سبر أغوار هاته المناطق التي تتوفر على مخزون تراثي مرتبط ببعض المزروعات، وإقامة مواسم واحتفالات مرتبطة بفترة جني المحاصيل بهدف الرفع من الرواج التجاري والتعريف بالمجال والمنتوج معا. كما شرعت الدولة بإعطاء انطلاقة للعديد من المشاريع التنموية للنهوض بهذه المناطق[38]، إضافة إلى تشجيع الاقتصاد الاجتماعي المبني على خلق تعاونيات متخصصة، والعمل على تحسين جودة المنتجات ومراقبتها والترويج لها محليا وعالميا، والحرص على تمتيعها بعلامات جودة مميزة، كما هو الشأن بالنسبة للتعاونيات المتخصصة في صناعة زيوت أركان بمنطقة سوس وأحواز الصويرة، أو صناعة الورود بمنطقة قلعة مكونة، أو تعليب الزعفران بمنطقة تاليوين. وما ينطبق على المزروعات ينطبق أيضا على منتوجات أخرى كالزرابي بمنطقة تازناخت والجبن بهوامش شفشاون وألبان الإبل بالصحراء...الخ.

وفي نفس النهج تعمل الدولة على دعم قطاع الصناعات التقليدية بمختلف منتوجاتها[39]، بل وإحياء ما أندثر منها كصناعة الحصائر وصناعة القصب والحلفاء...الخ، بغية تنمية المجتمعات الحرفية[40]، وذلك من خلال تحسين دخلها ودعم العلاقات المجتمعية بين أفرادها وجعلها تعتمد على إمكانياتها الذاتية، إضافة إلى المساهمة في خلق نوع من الاستقرار الاجتماعي وما يتبعه من استقرار سياسي، وخلق فرص شغل وبخاصة للمرأة. كما يلعب التراث البيئي المتنوع والغني دورا مهما في جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية والمساهمة في خلق حركية اقتصادية مهمة، كما هو الشأن في المناطق الصحراوية –ورزازات وعرق الشّبي بالراشدية- حيث تصور العديد من الأفلام[41] والبرامج الوثائقية، أو تشييد مؤسسات للإيواء في المجالات التي تلعب دورا مهما في الاستقطاب السياحي.

---

[35]: حرف تيفيناغ هو مجموع الرموز الأبجدية التي تكتب بها اللغة الأمازيغية، و تكتب من اليسار لليمين.

[36]: نموذج: نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 22/21 يناير 2012 ندوة تحت عنوان : واحات درعة وتافيلالت: الثقافة، التاريخ والتنمية: أية استراتيجية جهوية مندمجة؟ بمدينة ورزازات.

[37]: من أهمها سجن تازمامارت بتافيلالت، وسجن أكدز و تاكونيت بوارزازات.

[38]: وكالة تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، القانون رقم 10 - 06 بموجب الظهير الشريف رقم 187 - 10 - 1 بتاريخ 7 محرم 1432 (13 دجنبر 2010)،الجريدة الرسمية عدد 5900 بتاريخ 10 محرم 1432 الموافق 16 دجنبر 2010.

[39]: الاستراتيجية الوطنية لرؤية 2015 لتنمية قطاع الصناعة التقليدية.

[40]: أشارت وزيرة الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي و التضامني بمدينة تزنيت بتاريخ 2015/08/13 إلى أن الحرف ذات الحمولة التقليدية وحدها حققت مداخيل للدولة تجاوزت عتبة 20.2 مليار درهم.

[41]: سنة 2015 تم تصوير أزيد من 32 إنتاجا أجنبياً عالميا بميزانية قدرت بـ 120 مليون دولار أمريكي. 8 إنتاجات أمريكية و8 فرنسية و7 إنجليزية و3 ألمانية، بالإضافة إلى إنتاج واحد من كندا وبلجيكا، وإيطاليا، وإسبانيا، وإنتاج إيطالي / أمريكي مشترك. من أهم الأفلام المصورة في السنة الماضية فيلم النجم العالمي طوم كروز "المهمة المستحيلة"، والفيلم الأمريكي الألماني "الخيمة الحمراء"، للمخرج العالمي روجر يونغ، وفيلم "روك القصبة" لمخرجه الأمريكي بروس ويليس ،و فيلم "صورة مجسمة للملك" الذي جسد بطولته نجم هوليوود الشهير توم هانكس، وفيلم "ملكة الصحراء"، الذي شخص أدواره الرئيسية النجمة نيكول كيدمان، وجيمس فرانكو.

خلاصة

إن المراهنة على التراث وجعله من محركات الاقتصاد والاستقطاب السياحي أصبحت له أبعاد عالمية، والمغرب لم يبقى بمعزل عن هذا التيار، خاصة في ظل تنامي ظاهرتي تنميط وعولمة الاقتصاد وتوسع مجال إحياء التراث والحفاظ على خصوصياته المحلية.

على هذا الأساس بينا دور التراث الماثل في العديد من المناطق المغربية، وكيفية مساهمته في بعث القيم المجتمعية السابقة والكامنة، وإنارة الطريق لخلق قيم جديدة تأسس على ما سبق لضمان نوع من الاستمرارية، والمحافظة على الهوية والخصوصية المغربيتين. كما عمدنا إلى تسليط الضوء على العوامل التي تجعله محط اهتمام مختلف الشعوب، إلى جانب دوره في توحيد الشرائح المجتمعية المختلفة حول مشروع مجتمعي موحد له ماض مشترك وحاضر متوافق عليه، ومستقبل ممتد في الزمان ويجسد الوحدة.

إضافة إلى ذلك كله، فقد أوضحنا الأدوار المهمة التي يلعبها في الاقتصاديات المحلية، وذلك بخلق رواج اقتصادي ينطلق من طبيعة التراث نفسه ويمتد لجميع المكونات الاقتصادية للمجتمع، باعتباره أحد أركان الاستقطاب السياحي.

كما أن للتراث في المغرب دور سياسي يتمثل في خلق مشاريع ثقافية ذات بعد وحدوي تتوافق على بعض مضامينها شرائح مجتمعية متباينة المشارب والاهتمامات، خاصة وأن كل ما هو تراث يحظى باحترام الجميع من منطلق الحنين للماضي الجميل، والتاريخ المجيد، والسلف الصالح، وما إلى ذلك من نعوت تجسد كل ما هو مشرق في ذاكرة الأمة، وتوحد قيم المجتمع وتدفع به إلى الابتعاد عن كل ما يسيء له أولا، وللدولة والقيم ثانيا.

وعلى الرغم من كل المجهودات التي تبدلها الدولة المغربية على مستوى تأهيل التراث، وجعله من دعامات التنمية المستدامة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا، ومكون اقتصادي إلى جانب السياحة في تحسين أداء الاقتصاد الوطني، إلا أن هناك من العوائق ما يحد من شأن الانتظارات المعقودة عليه والتي يمكن إجمالها في:

- كون الترسانة القانونية التي يتوفر عليها المغرب،و رغم مضاهاتها للعديد من القوانين العالمية المتقدمة، غير قادرة على حماية التراث، نتيجة غياب الوعي بأهمية القطاع عند شرائح مجتمعية متعددة، كما أن جل القوانين المرتبطة بالتراث في المغرب معطلة، خاصة حين يتعلق الأمر بالتراث المادي الذي يتطلب إحياءه والعناية به إمكانيات مادية مرتفعة، ولهذا السبب فهوما يزال يعاني الإهمال في العديد من المناطق، لكن الاستثمار في التظاهرات الثقافية والمواسم يسير عكس ذلك؛

- المصالحة التي راهن عليها المغرب مع تراثه بدورها تبقى محدودة، ولم تشمل العديد من المآثر المرتبطة بالتراث الأمازيغي وبعض المآثر المرتبطة بالحقبة الاستعمارية؛

- سوء استغلاله في الكثير من الحالات واستعماله في غير موضعه، وذلك بالترويج- بشكل إرادي أو غير إرادي- لقيم بعيدة كل البعد عن الحمولة التاريخية لهذا التراث؛

- اللجوء إلى بعض مظاهر التصنع في استغلال التراث، خاصة حين يتعلق الأمر بالمظاهر التراثية الحية، وتغيير الأهداف التي جاءت من أجلها، وهذا يدفع إلى تشويهه في مرحلة أولى، وفي مرحلة تانيةت هميشه وتجنبه من طرف الساكنة والسياح على حد سواء، لأنه لا يعكس القيم التي كانت في الأصل سببا في إبداعه؛

ولتجاوز هاته السلبيات، من المهم أن يصبح التراث مكونا أساسيا من مكونات المشاريع التنموية سواء الحكومية أو الخاصة، وأن تضطلع جميع المؤسسات في إطار شراكة بين القطاعين الخاص والعام بإحيائه، وأن يصبح هو المنطلق حين التفكير في أي مشروع تنموي بالمجالات التي يشكل التراث ركنها الأساس وسبب كينونتها، وعلى مدبري الشأن العام الاقتناع بأن التراث يمكن إن هو استغل بالشكل الجيد أن يكون أكثر مردودية وبديلا ممكنا لمشاريع أخرى قد تترتب عنها نتائج أضعف.

إلى جانب ذلك كله، فمساءلة التراث الماثل بمختلف المجالات يبقى من أهم التوصيات الواجب مراعاتها، وذلك بإيجاد إجابات للأسئلة التالية: ما هو التراث ولمن نحافظ عليه؟ و لماذا نحافظ عليه؟ وكيف نحافظ عليه؟، وبعدئذ، أي بعد استيعاب مختلف مضامين التراث والاقتناع به، يمكن القيام بدراسة متكاملة للمؤهلات بكل مجال على حدة وتقديم تقارير متكاملة حول الوضع الحالي والعوامل التاريخية التي ساهمت في إنتاجه، ووضع تصور حول طبيعة المشاريع التراثية المراد إنتاجها، وتحيد الوسائل والكيفيات لتحقيقها وإنجازها، إلى جانب تحديد غلاف مالي لهذه المشاريع لتمويل مستلزماتها، مع تعيين الجهات المسؤولة عن التمويل، وتحديد غلاف زمني من خلال تسطير المراحل التي يجب أن تمر بها عملية الإنجاز، وإعطاء توقعات مستقبلية حول صيرورة المشاريع التراثية، ووضع تصور أولي حول النتائج الكمية والنوعية التي قد تترتب عنها.

الببليوغرافيا

عامر أحمد عبد الله حسن،2003، **دولة بني مرين، تاريخها، وسياستها في مملكة غرناطة الأندلسية والممالك النصرانية في إسبانيا**، رسالة ماجستير في التاريخ، نابلس فلسطين.

عبد الرحمان الدكاري، 2013، «التظاهرات الدينية والثقافية الدخيلة بالمجالات التقليدية المتأزمة ومحدودية التنمية نموذج كتلة زرهون»، **منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو**، الدورة الرابعة والعشرين للملتقى الثقافي، ماي 2013،دار النشر الشركة العامة للتجهيز والطبع. ص .ص 135 –159.

عبد الرحمان الدكاري، 2014 (أ)، «التراث المعماري بالمغرب: الذاكرة المجالية ومظاهر التثمين»، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، مجلة دورية محكمة، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريرج- الجزائر، ص. ص 9 - 40.

عبد الرحمان الدكاري، 2014(ب)، «التراث المعماري بكتلة زرهون: الذاكرة المجالية ومظاهر التحول»، **مجلة بحوث**،العدد 16، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، ص. ص 57- 82.

علي بن أبي زرع ،1972، **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، دار المنصور للنشر.

المراجع القانونية

الاستراتيجية الوطنية لرؤية 2015 لتنمية قطاع الصناعة التقليدية.

ظهير 13 فبراير 1914

الظهير الشريف بتاريخ 11 شعبان 1364 (12 يوليوز 1945) الصادر بالجريدة الرسمية رقم 1713 الصادرة بتاريخ 24 غشت 1945

الظهير الشريف بتاريخ 16 ذو الحجة 1330 الموافق لـ 26 نونبر 2012 الخاص **بالمحافظة على الآثار التاريخية و التسجيل التاريخي** / الصحيفة الرسمية رقم 5 في 29 نونبر 1912.

ظهير رقم 76-265 بتاريخ 26 صفر 1397 الموافق لـ 16 فبراير 1977 ، نشر **معاهدة حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي** الصادر في باريس بتاريخ 18 نونبر 1976.

الظهير الشريف رقم 21-10-1 صادر في 14 من جمادى الأولى 1432 (18 أبريل 2011) بتنفيذ القانون رقم 09-01 القاضي **بإحداث المؤسسة الوطنية للمتاحف**

قانون 22-80، بموجب ظهير رقم 341- 80 بتاريخ 17 صفر 1401 الموافق لـ 25 ديسمبر 1981.

القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة **ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة**، بموجب ظهير شريف رقم 1.14.09 صادر في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014)، الجريدة الرسمية عدد 6240 الصادرة بتاريخ 18 جمادى الأولى 1435 (20 مارس 2014).

مرسوم تطبيقي رقم 2-81-25 الصادر بتاريخ 22 أكتوبر 1981

مشروع قانون يتعلق **بحماية التراث الثقافي و المحافظة عليه و تثمينه** لسنة 2013، وزارة الثقافة.

وكالة تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، القانون رقم 10 - 06 بموجب الظهير الشريف رقم 187 - 10 - 1 بتاريخ 7 محرم 1432 (13 دجنبر 2010)،الجريدة الرسمية عدد 5900 بتاريخ 10 محرم 1432 الموافق 16 دجنبر 2010.

BÉGHAIN P. (2012), *Patrimoine, politique, et société*, la bibliothèque du citoyen, PFNSP, Presse de sciences po.

BENHAMOU F. (2012), *Economie du Patrimoine culturel*, Collection Repères, La découverte.

DONOVAN R. (2009), *Economie et patrimoine culturel bâti*, in *Le patrimoine et au-delà*, Publisching – Edition du conseil de l'Europe, Préface Robert Palmer. p.p. 121-133.

FORUM D'AVIGNON (2011), *Entreprendre et investir dans la culture : de l'intuition à la décision*, Kurt Salmon.

MASLOW A.H. (1943), « A Theory of Human Motivation», in *Psychological Review*, N° 50, p.p. 370-396.

XAVIER G. (2009), « La conservation du patrimoine comme levier de développement», in *Le patrimoine et au-delà*, Publisching – Edition du conseil de l'Europe, Préface Robert Palmer. p.p. 109-120.

التراث بدكالة بين مقومات التنوع وشروط الإسهام في اعداد وتنمية التراب المحلي

حسن العباسي
جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الانسانية الجديدة، مختبر إعادة تشكل المجال والتنمية المستدامة

I – مكونات التراث المحلي بين التنوع والتوزيع الجغرافي

ليس في نيتنا الدخول هنا في النقاش الدائر على المستوى الابستمولوجي حول ماهية التراث، وعلاقته بعملية الادراك البشري، من حيث اختلاف رؤى اعتباره، أم لا، كمعطى ذهني يتم انتاجه وبناؤه ثقافيا واجتماعيا، شأنه في ذلك شان الكثير من الظواهر والأشياء التي تشكل مرتكزات ومحفزات فاعلة في سيرورات علاقة المجتمعات البشرية بأماكن عيشها، وما يترتب عن ذلك من اعتبارات تتعلق بقيمة وأبعاد الأحكام والمواقف التي يمكن أن تتبلور لدى مختلف المهتمين بالموضوع (Kagermeier, A., 2014).

إجمالا، نعتبر هنا أن التراث يتشكل من جميع العناصر التي تعتبرها الساكنة المحلية، بدرجة متفاوتة من الوعي واليقين، كمقومات تدخل في تشكيل هوية المنطقة وتميزها داخل التراب الوطني. إذا كان بعض هذه العناصر شكل وجوده معطى قديما في وعي سكان كمحدد قوي لمعالم هذه الهوية، فإن التطورات المتلاحقة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدكاليين جعلتهم يوسعون مجال ادراكهم لتراث منطقتهم، الذي أصبح مع مرور الوقت أكثر غنى واعتبارا.

1 – عناصر ومظاهر التعدد والتنوع . يتشكل التراث المحلي من عناصر طبيعية وبشرية متعددة (أنظر الخريطة)، يرتبط وجودها بتاريخ تطورات المنطقة على المستوين الطبيعي والبشري. فبناؤها الطبيعي الذي امتد على فترات زمنية طويلة، انتج تنوعا مهما في مظاهر تشكيل السطح الحالي. وتعد بعض الأشكال المورفلوجية التي أفرزتها هذه التطورات أماكِن متميزة في بنية المجال من حيث طبيعتها وقوة تأثيرها في تحديد خاصيات المشاهد المحلية، ومن حيث الأبعاد والوظائف المختلفة التي يمكن أن تلعبها في حياة المجتمعات البشرية المحلية. من جهتها، أدت تطورات تاريخ استقرار الانسان إلى إفراز مجموعة كبيرة ومتنوعة من أشكال التراث الانسي، تتجسد مكوناتها عبر كم معتبر من الموضوعات أو المنجزات المادية (Artefacts)، والممارسات الفكرية والثقافية اللامادية. تعبر هذه المظاهر عن تعدد تجارب الانسان عبر مختلف محطات وجوده في المنطقة، تشكلت ملامحها ونتائجها الأساسية ارتباطا بتطور تفاعله الداخلي مع مجاله على كافة المستويات من جهة، وتواصله مع العالم الخارجي من خلال انفتاحه المستمر عليه، من جهة ثانية.

أ- مكونات التراث الطبيعي. تتشكل من المواقع الجيومورفلوجيا كما تحددها الدراسات المختصة (أنظر Raynard et al. 2005 على سبيل المثال). ويتعلق الأمر بكل الظواهر المترتبة عن تشكيل السطح، وتكون إما في صورة اشكال مبنية أو منحوتة، متنوعة الأحجام والخاصيات، أو على شكل مواد وتكونات سطحية ذات دلالة خاصة. وإذا كان التركيز يتم في العادة، بدرجة أساسية، على اعتبار الظواهر الموروثة، فإن بعضها يمكن أن يكون حاليا، ويتمتع بنفس القوة التي تجعل منه موقعا جيومورفلوجيا بالمعايير المتعارف عليها. حيث أن عملية إدراج عناصر الوسط الجيومرفلوجي في أبعاده الزمنية المختلفة ضمن المواقع الجيومرفلوجية، واعتبارها ضمن مكونات التراث الطبيعي تتوقف على قيمة هذه العناصر على المستويات العلمية، والتربوية، والبيئية، الاجتماعية...(Raynard, Op. cité).

وإذا كان من الصعب الحسم بشكل أو بآخر، في الوقت الراهن، في جميع أشكال السطح المحلي بخصوص مدى استجابتها للشروط المذكورة، في غياب الدراسات الضرورية لذلك، فإن مجموعة منها على الأقل يمكن التعامل معها على هذا الأساس (كمواقع جيومورفلوجية حقيقية)، بالنظر إلى ادراكها من طرف السكان المحليين وزوار المنطقة من الخارج على حد سواء، كأماكن متميزة، تحظى بشهرة واسعة بسبب جمال مناظرها، وتعدد خدماتها كهبات (Aménités) طبيعية، ثم بسبب خصوصيات أماكن تواجدها، التي تحتضن في نفس الوقت عناصر أخرى على شكل مآثر تاريخية وغيرها، تقوي من مستوى جاذبيتها وإشعاعها.

يتعلق الأمر أساسا بالمواقع البارزة التالية : منعطفات أم الربيع حول قصبة بولعوان وفي سافلتها المباشرة (كالمنعطف المشهور عند العامة بالدخلة) ؛ خانق امطل الذي يشكل البوابة الشرقية لدكالة ؛ خور أم الربيع ؛ خليج الجديدة ؛ الجرف الأصفر ومغارة الخنزيرة المجاورة ؛ ضاية الفحص ؛ مركب خور الواليدية-سيدي موسى. كما يمكن ادراج بعض الضايات الداخلية (ضاية وارار) ضمن هذه المواقع المتميزة.

لا يتسع الوقت هنا لإبراز كل العناصر التي تبرر قيمة هذه المواقع. لكن يجب التأكيد على أن هذا الجرد يجب اعتباره جزئيا، ولا يغطي كل الحالات التي يمكن أن تندرج ضمن هذه الفئة من عناصر التراث الطبيعي، مما يعني أن هناك مواقع أخرى، ممكنة أو واردة، يمكن أن تشكل جزءا من هذا التراث عندما يتم الكشف عنها مع تقدم البحث حول الوسط. في المقابل، حظي التراث البشري في أبعاده وتجلياته المختلفة بقدر أكبر من الاهتمام، وتم التعريف بشكل مبكر.

توزيع أهم المواقع التراثية بنكالة

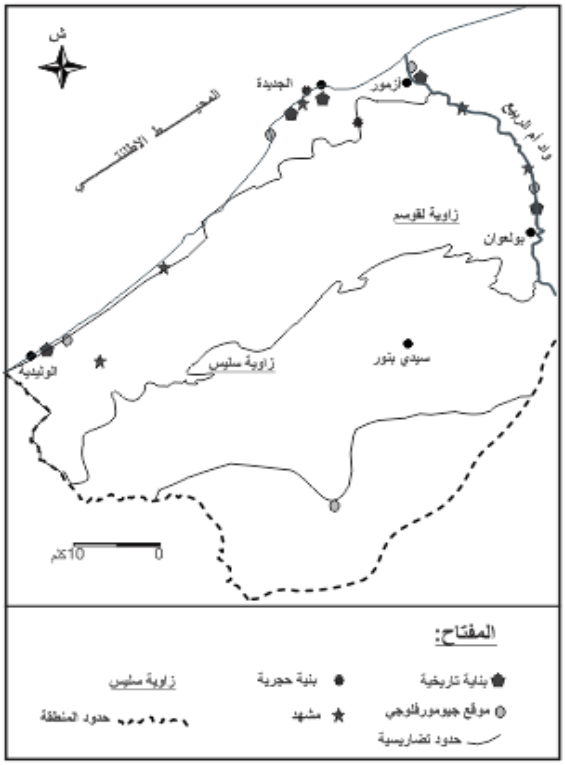

ب- عناصر التراث البشري . هي متنوعة جدا. تتمثل في كافة المظاهر المترتبة عن استيطان المجال من طرف المجموعات البشرية التي تعاقب وجودها على المنطقة. يأخذ بعضها طابعا ماديا تجسده عناصر المعمار التي تنوعت بتنوع أصول وحضارات بُناتها، والغايات التي وُجدت من أجلها، في حين يكتسي البعض الآخر صبغة لا مادية، تتعلق بالموروث الثقافي في كل تجلياته، الذي يعكس تجارب الانسان المحلي في علاقته بوسطه وبمجتمعه، من جهة، وبالوافدين الأجانب على المنطقة في مراحل مختلفة من تاريخها،من جهة ثانية.

يتشكل التراث المادي من عناصر مختلفة تتركز داخل نطاق ضيق على شكل تجمعات أو مركبات تكون جسما معقد البنية، أو تكون معزولة عن بعضها، و بسيطة البنية، تَكون مكوناتها متناسبة نوعا و عددا مع طبيعة المهام التي وُجدت من أجلها.

يهم الشكل الأول مدينتي أزمور و الجديدة، اللتان تضمان أجمل وأفخم المآثر التاريخية في المنطقة. تتميز الأولى بطابع معماري بديع، ذو مسحة مغربية أندلسية تذكر تفاصيلها بمعمار بعض المدن العتيقة كشفشاون. أما الثانية فتحتوي على أهم موقع برتغالي على السواحل الافريقية، وهو عبارة عن حصن منيع، تحف اسواره بمجموعة غنية ومتميزة من المنشآت المتنوعة الوظائف، أبرزها مسقاة الحصن وأبراجه الأربعة. من جانبه، خلف الوجود الفرنسي بالمدينة مجموعة من المنشآت ذات الطابع الهندسي الأوروبي الجميل، ينتشر أهمها غير بعيد عن الحصن البرتغالي، وتتجاور مع أخرى تستمد خاصياتها من المعمار المغربي الأصيل، الشيء الذي يضفي على المدينة جمالية خاصة، ويقوي من قيمتها التاريخية والحضارية.

أما النوع الثاني فتمثله في المنطقة بعض العناصر المتفرقة على شكل أبراج وقصبات أو رباطات منعزلة، أهمها رباط تيط (مولاي عبد الله) وقصبة بولعوان. وقد أنشئت في مجملها في سياق تطبعه القلاقل الأمنية (الجهاد ضد الغزو الأجنبي بالنسبة لتيط، اقرار الأمن وتأمين طريق السلطان داخل المنطقة بالنسبة لقصبة بولعوان)، مما يفسر غلبة الطابع العسكري والأمني على هندستها المعمارية (أسوار عريضة متوجة بممرات، أبراج...). وتنفرد قصبة بولعوان على هذا المستوى بموقعها الحصين، وبهندستها التي تمزج بين المعماريين المغربي والأوروبي.

إلى جانب المنشآت العمرانية الكبيرة، تتوفر المنطقة على مجموعة من البنيات الخاصة، تعكس في مجملها بعض الجوانب في حياة الانسان المحلي على مستويي ظروف الاستقرار ووسائل العيش. من أهمها نذكر بالخصوص ظاهرتي طازوطا والبشكيرات المجسدتان لمتانة ارتباط الانسان المحلي بعناصر مجاله، خاصة مع مادة الحجر التي تفنن في استعمالها في أغراض عدة. تعتبر بناية الطازوطات فريدة، ولايوجد لها مقابل في كل ربوع المغرب، بنيت بالحجر، ذات شكل أسطواني، استعملت محليا كمساكن وكمخازن للغلال الفلاحية. أما البشكيرات، وهي عبارة عن أحواض محاطة بجدران حجرية، بنيت وفق قواعد فنية خاصة، فقد استعملت كمصايد للأسماك في السواحل الصخرية.

إن هذا التراث المادي المتنوع، الحضري والقروي، العسكري والمدني، تعززه مجموعة واسعة من الممارسات الثقافية لا تقل أهمية في معانيها وأصالتها، ومن ثمة في تقوية اشعاع المنطقة جهويا ووطنيا. وتأخذ في المنطقة أشكالا عدة، بعضها لازال حيا مُتَّقدا والبعض الآخر فقد توهجه وأصالته. على سبيل المثال يمكن ذكر الأهازيج الشعبية المحلية، والعادات والطقوس الاجتماعية المختلفة وأماكن ممارستها، والدرايات الأصيلة التي تستجيب لمختلف حاجيات السكان من ملبس (الجلابة السايسية)، وأكل (وصفات السمك بالخصوص)، وترفيه (الصيد بالصقور في جماعة لقواسم، موسم مولاي عبد الله أمغار، موسم عيساوة بأزمور، صناعة الخزف بدوار لحشالفة...).

حظيت مجموعة من مواقع التراث بأهمية كبيرة من لدن السلطات المسؤولة. يتجلى ذلك في ترتيب وتصنيف مجموعة كبيرة من المآثر العمرانية واعتبارها إرثا تاريخيا وطنيا، الشيء الذي وفر لها حماية قانونية تحول دون هدمها. ويعد اعتبار الحي البرتغالي (مدينة مازغان) تراثا عالميا حدثا بارزا في هذه الجهود التي انطلقت منذ بداية القرن الماضي لتتواصل إلى اليوم. وقد أثمرت كذلك مؤسسة متخصصة في البحث ودراسة التراث البرتغالي في المنطقة.

من جانبها، شكلت بعض المواقع الطبيعية موضوع اهتمام متزايد من لدن المسؤولين وجمعيات المجتمع المدني على حد سواء، تجسد في تصنيف بعضها ضمن المواضع ذات الأهمية الأحيائية والبيئية (الضفة اليمنى لمصب أم الربيع والجرف الأصفر)، والبعض الأخر ضمن المحميات الطبيعية رامسار (هور الوليدية-سيدي موسى).

تتآلف عناصر الوسط الطبيعي مع ممارسات الانسان لتنتج مشاهد متنوعة في المنطقة، تشكل جزءا معتبرا من التراث المحلي.

ج- المشاهد . تزخر دكالة بالمشاهد التي تساهم في تشكيل معالمها الخاصة، وتزيد من جاذبيتها. وتتشكل من أنواع ساحلية وأخرى قارية. ضمن النوع الأول، نجد أن أبرز هذه المشاهد وأكثرها إثارة للفضول تتكون من مشاهد الولجة التي ترصع بجمال مناظرها الطريق الساحلية بين الجرف الأصفر والواليدية، ومشهد مصب أم الربيع، ثم مشهد السواني بين مولاي عبد الله والجرف الأصفر. بين المشاهد القارية نذكر مشاهد المجرى الأسفل لنهر أم الربيع، ويعد موضع لمهيولة، قريبا من أزمور، أهمها إلى جانب مشاهد منعطفات المجرى القريبة من بولعوان. نذكر منها كذلك مشاهد مجال السَّاحَل التي تتوزع بين الحقول المسيجة بالسطارات (جدران حجرية)، والسطوح المتموجة في صورها العارية أو المكسوة بالنباتات الطبيعية.

2 – أشكال التوزيع الجغرافي . تتوزع مختلف العناصر المذكورة بشكل متباين، يعكس اختلاف قوة تأثير كل أجزائها في هيكلة المجال عبر ربوع المنطقة، وفي صنع هويتها وتحديد حجم اشعاعها. ويحتضن الجزء الساحلي أغنى المواقع التراثية وأهم المشاهد بسبب أهمية البحر في حياة المنطقة على المستويين الطبيعي والبشري. فساحلها الذي تشكلت معالمه الطبيعية المميزة عبر فترات زمنية طويلة، تدخلت فيها عوامل وآليات متعددة، لعب على الدوام دور البوابة التي قدمت منها مختلف القوى والمؤثرات التي ساهمت في تشكيل شخصية المنطقة، وشكل فضاء تركزت داخله أشكال مختلفة من العلاقات بين المجموعات البشرية التي استقرت بالمنطقة أو حاولت الاستقرار بها، من جهة، وبينها وبين وسط عيشها من جهة ثانية.

إن هذا التوزيع لمكونات التراث، في أبعادها المختلفة، لا يخضع لتنظيم عام واضح ومهيكل حول قطب محدد، يشكل محور العلاقات بين مختلف هذه المكونات. ولا يمكن أن نعتبره نهائيا بالنظر إلى ما يمكن أن يطرأ على التراث المحلي من تغييرات على المدى البعيد (إغناء، إفقار). ثم إنه بقدر ما يعبر عن التفاوت في أهمية حضور عناصر التراث بين أجزاء المنطقة، فإن دوره يبقى إيجابيا إلى حد ما، إذا أخذنا امكانية التكامل بين هذه الأجزاء على مستوى تصور مدارات سياحية متنوعة العرض مثلا، وإذا تم التغلب على كافة المعيقات التي تحول حاليا دون تحقيق اندماج ناجع لهذه المكونات في اطار مشروع عام تلعب فيه دورا أساسيا.

II- تراث المنطقة بين تطلعات تأهيله و إكراهات الواقع

يشكل التراث رهانا مهما في الخطط السياسية التي تُعتمد وطنيا ودوليا لتصحيح الاختلالات اختلالات التنمية الاجتماعية والمجالية داخل الحدود الوطنية، إذ يمكن توظيفه في مجالات متنوعة، وبأشكال مختلفة، لبلوغ هذه الأهداف. وتحتل السياحة مكانة بارزة ضمن الأنشطة التي يتم فيها التركيز على التراث في مشاريع التنمية (المخططات الوطنية ذات الصلة). وإذا نظرنا إلى ما تحقق محليا في هذا المجال يتبين أن الحصيلة لا تزال دون مستوى الطموحات المعقودة على هذا النشاط للمساهمة في تنمية المنطقة، وذلك رغم المجهودات المبذولة في إبرازها كوجهة سياحية متميزة، بالارتكاز على الترويج لتراثها الخاص والمتنوع، ومن خلال تمكينها من مجموعة من الوسائل المناسبة.

1- بنية تحتية مهمة ومتنوعة لكن اقبال سياحي لا يزال محدودا : إلى جانب تنوع عناصر تراثها، تحظى المنطقة باهتمام كبير ومتواصل من قبل القوة/السلطات العمومية التي زودتها ببنيات تحتية حديثة ومتطورة في مختلف المجالات. فهي اليوم مندمجة، وبشكل متزايد، في أكبر شبكة للمواصلات وأكثرها تنوعا وتطورا على المستوى الوطني، تسمح لها بالتواصل السريع مع مختلف مدن وسط البلاد بالخصوص، وعلى رأسها الدار البيضاء، التي يُمكِّنها مطارها من الانفتاح الواسع على العالم الخارجي. كما تتوفر على منشآت استقبال مهمة ومتنوعة، تتكون من فنادق مصنفة عديدة، ثلاثة منها من فئة 5 نجوم، تستحوذ على أهم المبيتات السياحية، ومن دور الضيافة ومراكز الاصطياف... ويعد المركب السياحي للحوزية، المتكون من منتجعي مازغان الراقي وبولمان مازغان أبرز البنيات

السياحية في المنطقة. وتحتضن مدينتا الجديدة وأزمور مؤسستين متخصصتين في التكوين الفندقي والسياحي، ومركزا للبحث في التراث البرتغالي.

إلى جانب هذه البنيات والمؤسسات المتنوعة، تتمتع بعض مواقع التراث باعتراف دولي لقيمتها الجمالية أو الحضارية، كشواطئ الحوزية، الجديدة، الوالدية التي حصلت على اللواء الأزرق لمرات عديدة، والحي البرتغالي الذي اعترف به دوليا كتراث انساني كما سبقت الاشارة إلى ذلك. و يشكل معرض الفرس الذي احتفل مؤخرا بسنته 11، حدثا ثقافيا وترفيهيا بارزا، يحظى برعاية السلطات العليا في البلاد، ويؤمه اللآلاف من الزوار في شهر أكتوبر من كل سنة، مما يدعم استمرار فترة الذروة السياحية في المنطقة لمدة تتجاوز فصل الصيف. ونظرا للأهمية والشهرة اللتان اكتسبهما تكريم الفرس مع مرور الوقت، فقد خصص لهذه التظاهرة المتميزة معرض كبير وحديث على مشارف مدينة أزمور.

على مستوى آخر، تتوفر المنطقة على امكانيات متنوعة لممارسة مجموعة من الأنشطة الترفيهية والرياضية داخل الشواطئ (صيد، سباحة، ركوب الأمواج...)، وبعيدا منها (ملاعب للكولف، قنص، مشي). كما توجد بها مجموعة من ورشات الصناعة التقليدية، وأماكن عرض الفن التشكيلي الذي يشكل أحد مجالات شهرة المنطقة... ومن المنتظر أن تتدعم كل هذه المشاريع باكتمال انجاز القطب الحضري لمازغان (أظن أنه وجب التعريف بالمشروع في الهامش) الذي يشكل أحد أكبر المشاريع التي تهم المنطقة حاليا.

غير أن الواقع الحالي يشير إلى أنه رغم كل هذه المجهودات، فإن المستوى الحالي للنشاط السياحي في المنطقة يظل دون الانتظارات المعقودة عليه. يظهر ذلك من الاحصاءات المقدمة من طرف الجهات الرسمية حول هذا النشاط في إقليمي الجديدة وسيدي بنور ، والتي تشير إلى أن عدد الزائرين غير المقيمين الذين وفدوا على الفنادق المصنفة المحلية كان في حدود 359 ألفا سنة 2018، قضوا فيها 369 357 ليلة، بمعدل ملئ تراوح بين 26 و53%. وتحتل المنطقة بذلك الرتبة 9 بين الوجهات السياحية الوطنية الكبرى. وإذا كان هذا الرقم قد عرف تطورا ايجابيا مقارنة مع وضعية سنة 2010، التي بلغ فيها مجموع نزلاء هذه المؤسسات حوالي 268 ألفا، فإنه يبقى دون مستوى امكانيات المنطقة وطموحاتها في هذا المجال. ويفرض ترتيبها، خلف كل من الصويرة و وارزازات، على كل الفاعلين في القطاع بذل جهود أكبر لتطوير النشاط السياحي داخلها. غير أنه يجب التأكيد على أنه رغم أهميتها، فإن هذه الأرقام لا تعكس تماما حقيقة الوضع بسبب تجاهلها للسياحة الداخلية أو السياحة الشعبية التي تزدهر في الصيف، وتلعب دورا لا يستهان به في تنشيط الاقتصاد المحلي خلال هذا الفصل. كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار تيار السائحين العابرين، ولا المقيمين في مراكز الاصطياف المختلفة، ولا أولئك الذين يلجأون إلى مؤسسات الإيواء غير المصنفة أو السرية.

مهما يكن من أمر وقيمة هذه الأرقام، يبدو جليا أن مجموع الإمكانات التي يُعوَّل عليها محليا للنهوض بالقطاع السياحي تبدو غير كافية وحدها لتشكيل قاعدة متينة لانخراط المنطقة بشكل أكثر قوة في هذا النشاط، وشرطا لتقوية مستوى جذبها، على الأقل كما يراهن على ذلك الفاعلون في الميدان. إن هذه الملاحظة تؤكد بشكل بيّن الخلاصات التي تم الانتهاء إليها في دراسات أخرى حول الموضوع (*Aderghal et al.2013*) ، التي تفيد بأنه لا التجهيزات السياحية ولا عناصر التراث بإمكانها خلق الحدث البارز وحدها، حتى وإن تنوعت وبلغت أعلى المستويات في فخامتها وتطورها.

تتعد التساؤلات حول هذا الواقع. ونعتقد أن بعض مظاهر ضعف هذا النشاط يمكن تلمسها بدون شك في مجالات ذات أبعاد نوعية، تتعلق بحالة عناصر التراث التي تشكل ركيزة النشاط السياحي، من جهة، وبمواقف جميع المعنيين بهذا التراث، وبظروف وشروط استعماله في هذا النشاط من جهة ثانية.

2- مكامن خلل على قدر كبير من الأهمية : إذا أخذنا بعين الاعتبار انتظارات الطرف المستهلك للمنتوج السياحي، نجد أنها لا تخرج عن اطار عام تشكل عناصر المتعة والترفيه والراحة، والفضول والاستكشاف...إلى جانب التكلفة، مقوماته الأساسية، كما يستشف ذلك بجلاء، مثلا، من ارشادات وتوجيهات الدلائل السياحية االمشهورة عالميا، ومن مضامين الرسائل التي تتداولها وسائل التواصل الاجتماعي حول المواقع السياحية.

مبدئيا، يستطيع التراث المحلي الاستجابة بشكل واسع لهذه الانتظارات. إلا أن الحالة العامة التي توجد عليها بعض عناصره تدعو للقلق، و تؤثر سلبا على النشاط السياحي في المنطقة. لإبراز ذلك، نكتفي هنا بالإشارة إلى بعض المظاهر التي نعتبر أثرها حاسما في هذا المجال.

تعاني جميع مواقع التراث المادي من تلوث متعدد المظاهر والمصادر، يبلغ أحيانا مستويات كارثية. فالشواطئ على سبيل المثال تتلقى كميات متنوعة وكبيرة من النفايات الصلبة والسائلة على حد سواء، تتحول معها إلى مطارح حقيقية، خاصة بجوار الأحياء الشعبية، الشيء الذي يحد من نضارتها و ألقها، ويؤثر بالتالي سلبا على وظائفها كأماكن للترفيه والراحة (العباسي، 2003). وتزداد مظاهر هذا التلوث خلال فصل الصيف، وتتوسع رقعتها بشكل كبير، بسبب ممارسات بعض المصطافين داخل الشواطئ، ثم نتيجة للانتشار العشوائي الواسع لأماكن الأكل في مختلف الأحياء الشعبية. يأخذ هذا التلوث بعدا سيئا ومقرفا جدا حينما يشمل التبول والتغوط أحيانا، في أماكن مختلفة، داخل وحول المآثر التاريخية، وفي ومواقع التراث الطبيعي...

من جانبه، يشكل غياب الأمن في بعض الأحياء السياحية داخل المدن العتيقة المحلية، التي يتجمع في جنباتها بعض المنحرفين، مصدرا لقلق حقيقي لروادها اللذين يمكن أن يتعرضوا لمضايقات شتى، وهاجسا مستمرا للفاعلين في الميدان السياحي الذين يحجمون عن الاستثمار داخل هذه المدن، كما يحصل ذلك في أزمور، أيقونة المنطقة.

يمثل تدهور وتآكل بنيات مجموعة من المآثر التاريخية مظهرا آخر يهدد العرض السياحي في المنطقة، ويحد من قيمته. تتجلى عناصره الأساسية في انتشار واسع للبنايات الآلية للسقوط كما هو الحال داخل ملاح ازمور أو في قلعة بولعوان، وفي هدم المنازل القديمة ذات المعمار المغربي الأندلسي البديع وتعويضها بأخرى جديدة في الأحياء القديمة بنفس المدينة، و في ترميم وتوسعة بعض المباني السكنية بشكل عشوائي، مما يؤدي إلى طمس ملامح هندستها التقليدية الجميلة في الجديدة و أزمور. تطرح هذه الظواهر أكثر من سؤال حول جدوى أعمال الترميم التي تهم أسوار الأحياء العتيقة داخل الحاضرتين، في الوقت الذي تتوسع فيه كل أشكال التخريب لعمرانها المتميز بين هذه الأسوار.

ويشكل هدم البنايات الموروثة عن فترة الحماية وتعويضها بعمارات لا روح فيها معماريا ظاهرة أخرى في عمليات طمس المعالم التراثية المحلية. وتأخذ هذه الظاهرة بعدا خطيرا في المنطقة الانتقالية(Zone tampon) أو المرتَفِقة[1] حول الحي البرتغالي بالجديدة، الشيء الذي يمكن أن يشكل تهديدا لاستمرار وضعه تراثا عالميا.

من جانب آخر، تكون بعض المشاريع السياحية الكبرى عاملا في ضعف التعريف بالتراث المحلي بجميع أنواعه، بل يمكن أحيانا أن يساهم بشكل حقيقي وواسع في تدهور لبعض مكونات هذا التراث نتيجة بعض الأنشطة التي توفرها لزائريها. فإذا كان وجودها شكل فرصة لنقلة نوعية في تطور النشاط السياحي المحلي، فإن أنشطتها تركزت لحد الآن، وبدرجة أساسية، على تقديم بعض الخدمات الخاصة (ملاهي، رياضة، خدمات تهم الأعمال والاقتصاد، وأخرى متنوعة تركز على العناية الصحية والاعداد البدني لزائريها...) لروادها الذين يقضي أغلبهم فترة إقامتهم في عزلة تامة عن محيط هذه المنشآت.

نختم هذا الجرد لبعض مكامن الخلل التي تؤثر سلبا على التراث المحلي بالإشارة إلى ما تتعرض له بعض أجزاء الساحل المحلي من استنزاف لرمالها، وإلى بعض أشكال الاحتكار التي يفرضها بعض الأفراد على مواقع اشتهرت بمناظرها الجميلة كالمْهيوْلَة.

تحمل العناصر المشار إليها في طياتها إشارات تنم عن تنوع وتباين مواقف مختلف الأطراف تجاه التراث المحلي، بشكل مباشر أو عن طريق محاولات استثمار مكوناته المختلفة عن طريق توظيفها في النشاط السياحي. وتتميز عموما بكونها متناقضة أحيانا، إذا استحضرنا التعارض بين توجهات الدولة ومؤسساتها التي تجعل من حماية هذا التراث واستثماره في التنمية عنصرا أساسيا في سياستها، وتلك التي تصدر عن بعض المنعشين العقاريين الذين لا هم لهم سوى التوسع في مشاريعهم، ولو كان ذلك على حساب هذا التراث. كما نلاحظ أن هذه المواقف ملتبسة وغير واضحة، و يلفها كثير من الغموض أحيانا أخرى. يستشف ذلك بالخصوص من مواقف السلطات المحلية التي لا ترصد إلا جزءا ضئيلا من ميزانيتها لصيانة المواقع التراثية الموجودة في دائرة نفوذها، رغم خطاباتها التي يتم فيها التأكيد على أهمية هذا التراث، سيما وأن بعض الجماعات الترابية المحلية غنية جدا. يتبين كذلك أيضا من سلوك بعض المؤسسات السياحية المحلية الكبرى التي تحمل اسم أهم مواقع تراثي محلي، واستعماله كعلامة تجارية لتعزيز أنشطتها، واستغلال مميزات المنطقة وخصوصياتها لتحقيق ذات الأهداف، دون أن تكون لذلك ترجمة على شكل دعم فعلي واضح لهذا التراث. بقي أن نشير إلى أن المواطن العادي منقسم بين لا مبال بهذا التراث، الشيء الذي يفسر بعضا من السلوكيات المذكورة، ومتحمس للحفاظ عليه، تمثله جمعيات المجتمع المدني التي تعنى بشؤون التراث والحفاظ علي البئية، على الأقل على مستوى خطاباتها.

يظهر إذن أن الحاجة إلى جعل هذا التراث يحظى بالأهمية والتقدير اللازمين من طرف أكبر عدد من المهتمين المباشرين و المحتملين على حد سواء، وتثمينه في تنمية المنطقة، تكتسي طابعا ملحا. وتحتاج هذه الأهداف إلى مشاريع تستطيع تحقيق التوافق بين مختلف الأطراف.

III - من التراث إلى الموارد الترابية : أي استثمار للتراث، وأية مشاريع للمجال المحلي

يعني ربط العلاقة بين التراث والسياحة جعل هذه الأخيرة محركا في دينامية التنمية على المستوى المحلي، وعنصرا ضروريا لتثمين التراث وحماية مكوناته من الاندثار، ومن ثمة تعزيز مرجعيات الهوية المحلية. إن الرهان على السياحة لتحقيق هذه الأهداف يشكل في حد ذاته تحديا حقيقيا للمنطقة راهنا ومستقبلا، بالنظر إلى أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية... لايكمن هدفنا هنا في مناقشة ما إذا كانت السياحة تشكل النشاط الوحيد الذي يمكن توظيفه، والتركيز عليه في المساعي التي تروم النهوض بالمنطقة، من خلال الدور الذي يمكن للتراث أن يلعبه في هذه الجهود؛ نريد أن نبدي بعض الملاحظات حول هذا التوجه، على ضوء بعض التجارب والانجازات المحلية في الميدان.

---

[1] - كلمة (نعت أو صفة) اقترحها علينا السيد أبو القاسم الشبري، باحث و مدير مركز أبحاث و دراسات التراث المغربي البرتغالي بالجديدة الذي نتقدم له بالشكر الجزيل على مناقشته لبعض عناصر هذا العمل.

1 – سيرورة تنمية المنطقة بين المشاريع المهداة لترابها والمشاريع المحلية النابعة منه

أ- طبيعة وانجازات المشاريع المهداة للمنطقة. استقطبت المنطقة مشروعين سياحيين كبيرين تمت الاشارة إليهما، يستقران داخل شريط الكثبان الرملية الممتد بين الجديدة وأزمور. أنجز المشروع الأول في بداية التسعينيات من القرن الماضي تحت اسم "Sofitel Royal Golf". وقد شكل اول استثمار سياحي كبير في المنطقة، غير أن النتائج التي حققها المشروع لم تكن في مستوى الانتظارات. فقد دخل نشاطه في فترة ركود طويلة قبل ان يتم تأهيله من جديد، بتحويله إلى فندق راق من فئة 5 نجوم، تحت اسم بيلمان مزغان (Pullman Mazagan Royal Golf & Spa) الذى يعرف به اليوم، وذلك تزامنا مع انطلاق العمل في المشروع الثاني.

يعد منتجع محطة الجديدة-مزاغان "Mazagan Beach & Golf Resort" أضخم مشروع استثماري في السياحة المحلية لحد الآن. ويعد واحدا من بين نتائج الاجراءات التي اعتمدت من طرف الدولة لتمكين بعض المناطق من مشاريع مهيكلة تساعد على تنميتها. وقد ارتبط انجازه بإطلاق المخطط الأزرق سنة 2001، الذي يروم تطوير العرض السياحي الوطني لتحسين وضعية المغرب كوجهة سياحية عالمية. وتم الاعتماد في هذا التوجه على مقاربة جديدة تراهن على الشراكة الوثيقة بين القطاعين العام والخاص، من جهة، وعلى استثمار الميزات المتعددة التي توفرها الشواطئ المغربية، والترويج لسياحة الأعمال والترفيه من جهة ثانية.

إذا كان المشروعان قد ساهما في تحسين موقع المنطقة داخل المشهد السياحي الوطني، بتحويلها من نقطة عبور إلى وجهة سياحية حقيقية، والرفع بالتالي من عدد السائحين فيها، فإنهما ام يحققا كل الطموحات التي كانت معقودة عليهما عند الشروع في انجازهما، كما تمت الاشارة إلى بعض جوانب ذلك آنفا.

فمحطة مازغان بالخصوص، التى حظيت باهتمام كبير كمشروع مهيكل في برنامج المخطط الأزرق، الذي أعتبر محور الاستراتيجية المغربية لتنمية المنتوج الشاطئي، ضمن رؤية 2010، يبدو أنها توجد اليوم في وضعية تعثر كبير منذ فتح أبوابها سنة 2009. إذ لم تستطع الوفاء بالتزاماتها الخاصة بآجال استكمال مشاريعها واستغلالها في مجالي التجهيز والرفع من طاقتها الاستيعابية، أو المساهمة الفعلية في جهود تنمية المنطقة كما كان منتظرا (تعثر مشاريع تأهيل مدينة أزمور والحي البرتغالي بالجديدة على سبيل المثال التي تنص عليها اتفاقات تم التوقيع عليها من طرف المنتج مع السلطات المحلية). ولم تفلح رؤية 2020 في تغيير هذا الواقع (المجلس الأعلى للحسابات، 2016). ونُذكِّر بأن المنطقة أُدرجت ضمن مجال "الوسط الأطلسي" المُهدى لسياحة الأعمال والترفيه، في اطار توجهات جديدة في مقاربة القطاع السياحي الوطني، وصفت بالمندمجة والإرادية، تروم تحقيق تهيئة ترابية للعرض السياحي الوطني (وزارة السياحة).

بالنظر إلى النتائج التي تم تحقيقها على مستوى الانتظارات المعقودة عليها في مختلف المجالات، وأخذا بعين الاعتبار تكلفة وقعها في ميادين البيئة، واستعمال الموارد... تطرح طبيعة هذه المشاريع تساؤلات حول مدى نجاعتها في تحقيق الأهداف المحددة لها في تنمية السياحة على المستوى الوطني، وفي تأهيل المناطق التي تحتضنها. محليا، إذا كان وجود هذه المحطة قد حقق للمنطقة بعضا من الأهداف التي كانت تنشدها، من خلال نقلها إلى مستوى وجهة سياحية مستقبلة راقية، فإن خطر تحول المشروع مع مرور الوقت إلى جسم غريب ومنفصل عن محيطه يجعل المهتم يتساءل عن ما إذا كان مرد هذا الوضع يعود إلى ضعف امكانيات المنطقة في ميادين البنيات التحتية، وقصور في تأهيل مدنها ومواقعها التراثية، وعدم قدرتها على مواكبة عرض المحطة، كما يحاجج بذلك مسيروها (Vie Economique du 28 février 2011)، أم يفسر بأمور أخرى تتعلق بالظرفية العالمية التي تؤثر بعض أحداثها سلبا في السياحة كما يكرر ذلك المسؤولون على القطاع السياحي الوطني. ومهما يكن من قوة مبررات مختلف الأطراف بشأن تفسير الحالة التي تعيشها المحطة اليوم، وفي غياب معطيات دقيقة تمكن من تقييم واقعي لهذه الحالة، نعتقد أن أسباب التعثر هي بدون شك متعددة، تتقاسمها جميع الأطراف المعنية بالمشروع محليا، وبالسياحة على المستوى الوطني بشكل عام (مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمناسبة مناقشة موضوع حصيلة استراتيجية" رؤية " 2020 للسياحة، بتاريخ 02 ماي 2016).

يهمنا تناول هذا الوضع في إطار النقاش حول كيفية ادماج المشروع في رؤية يمكن أن يشكل فيها عنصرا محفزا وفاعلا في اطلاق دينامية بإمكانها المساهمة في تحقيق تنمية محلية حقيقية، تستجيب للمواصفات والشروط المطلوبة. بمعنى آخر، ماهي الوسائل التي يمكن أن تحقق تمفصلات إيجابية بين التوجهات التي تتعارض فيه المقاربات القائمة على اعتماد وتفعيل مشاريع للتراب، مع تلك التي تراهن على اعتبار التراب أصلا وحاضنا للمشاريع. نعتقد أن هذه التوجهات لا يجب ان تكون متناقضة واقصائية، بل مكملة لبعضها، متى توفرت لها ظروف الانسجام اللازم.

ب- مشاريع ترابية محلية غير ناضجة ومتعثرة. شكل بعض مكونات التراث المحلي هدفا لمحاولات تصور مشاريع ترابية محلية، تعقد عليها الآمال في المساهمة في تنمية المنطقة، وتحد من وطأة فوارقها المجالية في مختلف الميادين. ضمن المكونات البارزة في التراث اللامادي، نجد الصيد بالصقور في جماعة زاوية لقواسم التي تشكل آخر معقل للصيد بالجوارح في المغرب، الجلابة السايسية بجماعة سايس، وركوب الفرس (التبوريدا) في أماكن مختلفة في ربوع المنطقة. إلى جانب هذه المواضيع، تبذل جهود في مجالات الثقافة كالشعر، والفن التشكيلي والغناء الشعبي...

على مستوى التراث المادي نجد الاهتمام بمجموعة من المعالم التاريخية، يأخذ شكل عمليات ترميم للمآثر العمرانية، وتأهيل المدن القديمة في سياق برامج خاصة تدخل ضمن مايسمى بإعادة الاعتبار لهذه المدن. بعض هذه المشاريع انطلق العمل به فعليا (ترميم أسوار أزمور)، والبعض الآخر مبرمج (ترميم قصبة بولعوان والأسوار التاريخية لرباط مولاي عبد الله أمغار).

يأخذ تثمين هذا التراث في الوقت الحاضر شكل تظاهرات أصبح تنظيمها تقليدا سنويا راسخا. من أقدم هذه التظاهرات واشهرها نجد موسم مولاي عبد الله أمغار، الذي تتعدد فيه مظاهر التعبير عن التراث المتنوع في المنطقة، ويشكل حدثا يستقطب الآلاف من الزوار كل سنة، يفدون عليه من داخل وخارج المنطقة. بجانبه، تم الشروع منذ سنوات في تنظيم مهرجان "الصيد بالصقور" في شهر ماي بزاوية لقواسم. ويطمح منظموه إلى اعطائه بعدا دوليا، وبدأ فعلا في استقطاب مهتمين من دول عربية وأوربية عدة، خاصة بعد اعتبار النشاط ضمن القائمة التمثيلية للتراث الثقافي للإنسانية من طرف اليونسكو سنة 2010. وتجب الاشارة إلى أن المهرجان يحتفي في نفس الوقت بالفرس وبالسلوقي باعتبارهما يشكلان جزءا بارزا في طقوس عملية الصيد. وضمن التوجه نفسه، تم التفكير في تنظيم مهرجان زاوية سايس للجلابة السايسية... وتعد التظاهرات المنظمة احتفاءا بالفرس كثيرة في المنطقة، أشهرها موسم الفرس بالجديدة الذي تمت الاشارة إليه آنفا.

إذا كانت نوايا تثمين التراث المحلي حاضرة في هذه التظاهرات والمشاريع المختلفة، فإنها لا ترقى إلى مستوى مشاريع ترابية حقيقية يمكن أن تقدم خدمات لتنمية المنطقة بشكل مجد ودائم. فهي تأخذ طابعا فلكلوريا مناسباتيا ومؤقتا أغلب الأوقات، الشيء الذي يبين بوضوح غياب تصور حقيقي لمشاريع تنبعث من الوسط، وترتبط به. ترجع أسباب هذه الوضعية إلى مجموعة من العوامل يمكن اجمالها سريعا في النقط البارزة التالية :

- غياب رؤيا حقيقية لمفهوم المشروع الترابي تتآلف حوله جهود كل الفاعلين لتحقيق أهداف مشتركة تعود بالنفع على مجال احتضان المشروع. ويعد تأهيل العنصر البشري من أجل تجاوز كل المعيقات الاجتماعية من الشروط الضرورية لتحقيق هذا الهدف ؛

- رغم أهميتها الكبيرة، تأخذ بعض التظاهرات شكل أعمال تسهر على تنفيذها أطراف مؤثرة، لكنها لا تستند في مرجعياتها إلى شروط انتاج مشاريع ترابية محلية حقيقية، مما يضفي على هذه التظاهرات طابعا احتفاليا موسميا، مطبوعا بمسحة رسمية أحيانا؛

- لتحويل هذه التظاهرات إلى اشكال للتعبير عن مشاريع حقيقية، يجب تمكين المعنيين بعناصر التراث المشار إليها من الوسائل البشرية والمادية الضرورية، التي من شأنها ان ترفع من قيمة هذا التراث في تمثلاتهم، عندما تصبح امكانية الاستفادة منه ممكنة، الشئ الذي سيساهم في حمايته وتثمينه ؛

- يشكل العمل على إيجاد صيغ ملائمة للتفاعل الايجابي مع مشروع محطة مازغان، التي يبدو أنها غائبة اليوم لدى مجموعة من الفاعلين المحليين، نقطة مهمة في تثمين هذا التراث.

2 – المدرات السياحية صيغة لاندماج المشاريع السياحية وتثمين التراث المحلي.

تشكل المدارات السياحة عاملا مهما في تطوير السياحة القائمة على تثمين مكونات التراث الطبيعي والبشري. يتطلب التفكير في إعدادها وجود مركز يشكل نقطة انطلاقها وتدبيرها. فإذا سلمنا بضرورة التفاعل بين مشروع محطة مازغان مع محيطه، لكونه يشكل حاليا نقطة جذب سياحي مهيكلة في المنطقة، نعتبر أن هذه الأخيرة ستشكل قطبا رئيسيا لهذه المدارات.

لتمكين المنطقة من الاستفادة من هذه المدارات، ودمج مختلف أجزائها في نشاط سياحي هادف، يُمكن أن يساهم في بلورة مشاريع ترابية محلية مُحكَمة وناجعة، يمكن اقتراح مجموعة من المدارات تأخذ بعين الاعتبار توزيع مختلف مكونات التراث المحلي كما تم تحديدها في الفقرات الأولى من هذا العمل. يتعلق الأمر ب :

مدار المدن العتيقة وضواحيها، ويمكن تقسيمه إلى مدارين ثانويين، حسب نوع الهدف المرجو تحقيقه من سلكه، وهما مدار أزمور والمناطق المجاورة حول المجرى الأسفل لأم الربيع، ومدار الجديدة والنواحي في اتجاه الجرف الأصفر ومجال انتشار التازوطات ؛

مدار الساحل بين الجديدة والوليدية للاستمتاع بمشاهد الولجة ؛

مدار الداخل في اتجاه قصبة بولعوان ومحيطها حول وادي أم الربيع، مرورا بزاوية لقواسم.

غني عن الذكر أن نجاح هذه المدارات رهين بتكاثف جهود جميع المعنيين بالموضوع، من أجل توفير الظروف التي تستجيب لقبول المستهلك والفاعلين في القطاع السياحي على حد سواء. فلا معنى لبرامج تروم تثمين التراث عن طريق النشاط السياحي إذا لم يكن المجال الذي تستهدفه لا يستجيب لشروط النظافة، والاطمئنان، والجودة في التنقل والإقامة، وما لم يكن أهله يُقدِّرون قيمة تراثهم ويستفيدون منه، وقادرين على الإبداع بنقل التراث من "الحالة المتحفية" إلى مورد ترابي يساهم في بلورة مشاريع ناجعة لتطويره وتنميته.

على سبيل الختم : تتميز منطقة دكالة بتنوع كبير في مقومات تراثها البشري والطبيعي. وقد سعت بشكل مبكر إلى الاستفادة من هذا التراث المتنوع لإرساء اشعاعها داخليا وخارجيا. إلا أن هذه المساعي لم تكلل بالنجاح المرجو، وظلت المنطقة وجهة لسياحة داخلية شعبية موسمية لفترات طويلة. ويشكل مشروع المنتجع السياحي لمزاغان، الذي فتح ابوابه منذ عقد من الزمن، حدثا بارزا في جهود تأهيل القطاع السياحي محليا، حيث تحولت المنطقة إلى وجهة حقيقية للسياحة الراقية الوطنية والدولية. ومع مرور الوقت، ورغم ارتفاع كبير في عدد السياح، وتحسن غير مسبوق في عدد المبيتات السياحية، أخذت الآمال المعقودة على المشروع، كقاطرة

تساهم في التنمية المحلية، تضعف، بل تتحول إلى شعور بالمرارة نتيجة تعثر المشروع في تحقيق أهدافه المختلفة، التي تم الاعلان عنها أثناء انجازه، وتحوله إلى جسم غريب عن محيطه.

تبين هذه الوضعية، التي تخص المنطقة بأسرها، بوضوح أن التوفر على تراث متنوع لا يمكن أن يشكل وحده قاعدة لتنمية سياحية سليمة ومستدامة، وذلك مهما كانت قيمته، كما أن تمكين مجال تراب ما بمشاريع مهداة، لايمكن كذلك أن يفي بنفس الغرض، ويحقق نفس الأهداف.

إن التوفق في هذا المسار يسلتزم بالضرورة الحرص على الاستجابة لانتظارات السائح في مجالات الأمن، والنظافة، والطمأنينة ... وهو ما لم تستطع المنطقة تحقيقه لحد الآن، رغم الجهود المبذول في سبيل ذلك.

يتأكد من ملاحظة الواقع المحلي، ومن التجارب في أماكن مختلفة همت نفس الميدان ونفس الموضوع، أن الرهان على تثمين التراث، وجعله في قلب المساعي التي تروم تحقيق تنمية ناجعة، يمر حتما عبر تحويل مكوناته المختلفة إلى موارد ترابية تشكل دعامة لمشاريع محلية مبتكرة من طرف السكان أنفسهم، مما يضمن شروط الاعتناء بالتراث والاهتمام بصيانته، ومن ثمة التغلب على مختلف الاكراهات التي تعيق حاليا نمو وتطور النشاط السياحي داخل المنطقة.

على مستوى آخر، وفي سبيل توفير أفضل الشروط لبلوغ الهدف المذكور، يجب البحث عن السبل الكفيلة لتحقيق التوافق والانسجام بين "مشاريع السلطة" و"مشاريع المواطن". يعد هذا المسعى مهما في ارساء اسس متينة للتكامل بين المشروعين، لما في ذلك من مصلحة لجميع الأطراف.

الببليوغرافيا

الكوش حسيب، 2015، "التشكل السميائي للخطاب المعماري : طازوطا نموذجا". السميائيات والتحديات الراهنة : خطابات ونماذج. أعمال الندوة الدولية التي نظمها مختبر التاريخ والعلم والمجتمع 16-17 مارس 2016. :كلية الآداب والعلوم الانسانية، الجديدة. ص. 205-236.

العباسي حسن، 2003، "ملاحظات حول بعض مظاهر تلوث ساحل الجديدة الكبرى"، الوسط الطبيعي وديناميةالمجال بالمغرب : دراسات جغرافية، أشغال الملتقى التاسع للأيام الجيومرفلوجية، الجديدة: 23-24 أكتوبر 2001، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الجديدة. ص. 39-50.

الشبري أبو القاسم، 2012، دكالة وإيالتها جهة دكالة - عبدة : تاريخ و آثار، مطبعة بسمة برانت، الجديدة.

ADERGHAL M., BERRIANE M., IRAKI A. & LAOUINA A. (2013), « Projet de territoire, territoire de projet. Géo-développement », in *Working paper*, Vol. 1, p.p. 1-22.

BERRIANE M., MICHON G., SKOUNTI A., MOIZO B., ROMAGNY B. & TEBBAA O., 2015, « Les « patrimoines ruraux » au Maroc : Un nouveau produit des mobilités contemporaines ? » in *Géo-développement*, Vol. 3, p.p. 1-14.

CHAHID A., LEKHIAR M. (2005), *El Jadida mémoire*. Imprimerie Al Mohajir.

COURLET C., EL KADIRI N., FEJJAL A. & JENNAN L. (2013), « Le projet de territoire comme construit d'acteurs et processus de révélation des ressources : l'exemple marocain », in *Géo-développement*, Vol. 1, p.p. 1-11.

FACULTE DES LETTRES ET DES SCIENCES HUMAINES (éd.) (2012), « Régions des Doukkala, T. 1, Les doukkala », in *Villes et tribus du Maroc*, Série : Les Trésors de la bibliothèque, N°18.

FACULTE DES LETTRES ET DES SCIENCES HUMAINES (éd.) (2012), « Régions des Doukkala, T. 2, Azemmour et sa banlieue », in *Villes et tribus du Maroc*, Série : Les Trésors de la bibliothèque, N°19.

HUGUES F., HIRCZAK, M., SENIL, N., (2006), « Territoire et patrimoine : la co-construction d'une dynamique et de ses ressources », in *Revue d'Économie Régionale & Urbaine* , 2006/5, p.p. 683-700, Armand Colin.

JMAHRI M. (2011), *Mazagan-El Jadida : deux siècles d'histoire consulaire*. Imprimerie Najah Al Jadida, Casablanca.

JMAHRI M. (2012), *Une vie de colon à Mazagan. Agriculteurs étrangers en Doukkala*. Imprimerie Najah Al Jadida, Casablanca.

KAGERMEIER A. (2014), « Le concept du patrimoine et les conséquences de sa valorisation pour le tourisme ». In Brahim El Fasskaoui & Andreas Kagermeier (éds), *Patrimoine et tourisme culturel au Maroc*. Actes du 9ème colloque maroco-allemand de Meknès. (Publications de la Faculté des lettres et des Sciences Humaines, Université Moulay Ismaïl, Série Actes et colloques, 43), p.p. 15-22.

LANDEL- PIERRE A., SENIL N., MAO P. (2007), *Etudes sur les pôles d'économie du patrimoine. Diagnostic stratégique des ressources patrimoniales de la Région de Doukkala-Abda*. Rapport Provisoire, Phase 1, Octobre.

REYNARD E., PANIZZA M. (2005), « Géomorphosites : définition, évaluation et cartographie. Une introduction », in *Géomorphologie : relief, processus, environnement*, n° 3, p.p. 177-180.

ROYAUME DU MAROC, Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, Département du Tourisme, *Vision 2020, Stratégie de développement touristique*. www. smit.gov.ma/vision-2020/

ROYAUME DU MAROC, Cour des Comptes, 2016, *Rapport sur le contrôle de la gestion de la Société Marocaine d'Ingénierie Touristique (SMIT)*, Rabat.

النطافي: تقنية عتيقة لتدبير ندرة الموارد المائية بعبدة
ضرورات وآفاق التطوير

محمد رضاوي
جامعة القاضي عياض، الكلية المتعددة التخصصات بآسفي

تقديم

تعتبر الموارد المائية عنصرا فعالا بالمجال المغربي، إذ تمثل رمزا للحركة والحياة والدينامية المستمرة، وبالتالي صارت أداة موجهة لسلوك الجماعات البشرية في كل طرق وأشكال تعاملها مع المجال.

والظاهر أن هذه الوضعية قد أخذت مظاهرا متعددة، لكنها، في الغالب، متباينة، وهي تنجلي بشكل واضح بالمجالات التي تتميز بالندرة، وخاصة بالأرياف ذات المناخ الجاف، وهي توصيفات تنطبق على عبدة، مما جعل موضوع تدبير الموارد المائية يحظى بأهمية بالغة.

أدى تفاعل مجموع عناصر الوسط الطبيعي الذي يميز عبدة إلى انفراد هذا المجال بمجموعة من الخصوصيات التي تتشخص على المستوى الطبوغرافي، والجيولوجي، والهيدروجيولوجي، والتي كانت لها، بدون شك، تأثيرات واضحة على الموارد المائية سواء من حيث الكم أو الجودة على حد سواء، وهي وضعية لا تنطبق على هوامشها كدكالة شمالا والشياظمة جنوبا. من هذا المنطلق، فرض الاهتمام بهذه الظاهرة أن تتم ملامستها على مقاييس مختلفة، وذلك بهدف ضبط مختلف العوامل الفاعلة والمؤثرة في الدينامية المائية بالمجال، مع ذلك، فمن شأن التدبير الاستشرافي للموارد، إمكانية ضمان استمرارية التزود بالماء بالكمية والجودة المطلوبتين، وكل هذا يتماشى مع الدرايات المحلية، ترجمت بتفنن الإنسان المحلي في ابتكار وسائل وتقنيات متعددة للتأقلم مع وضعيات الندرة، لعل أهمها تقنية النطافي، والتي كان اختيارها أمرا ملزما. هذا الابتكار يوحي بمدى فهم الإنسان لوسطه الطبيعي، نظرا لكون النطافي تبقى التقنية الوحيدة التي كانت ومازالت تجابه التحديات، بل وتساير التطورات عبر الزمن، من خلال دورها المحوري في كسر الإكراهات الطبيعية المتسمة بوضعية الخصاص، مع ما استتبع ذلك من إمكانية خلخلة، ولو بشكل محتشم، لمشاهد الأرياف بعبدة.

1- الإطار الطبيعي العام لعبدة:

تتميز عبدة بمجموعة من الخصوصيات الطبيعية والبشرية، أدت إلى انفرادها من حيث المؤهلات والموارد الطبيعية وخاصة منها المائية، حيث سمة الشح هي المميزة لكل من السطحية منها أو الباطنية. ولقد لعبت مجموعة من العوامل دورا بارزا في إنتاج الوضعية الحالية لعبدة، منها ماهو طبوغرافي، وهيدروغرافي، وهيدروجيولوجي، ومناخي. وبالرغم من أهمية المؤهلات المميزة لهذا المجال، إلا أن تفاعل مجموعة من العناصر منها ما يتعلق بظروف النشأة والتكوين الجيوموفولوجي، والذي أعطى للمنطقة طابعها الموروث عن الحقب السابقة، ومنها ماهو بشري صرف تمثل في طرق استغلال الإنسان للمجال، ومنها ما هو مناخي نتج عن موقع المنطقة وموضعها.. كلها عوامل ساهمت في التراجع المسترسل لموارده الطبيعية، وخاصة التربة، والغطاء النباتي، والموارد المائية.

1.1. أهمية ودور التضاريس

تتواجد عبدة عند الهامش الجنوبي الغربي للميسطا الأطلنتية، ضمن سهول وهضاب دكالة-عبدة، يحدها شرقا الكنتور، ومن الجنوب الشرقي هناك الميسات، وأخيرا هناك المحيط الأطلنتي من الغرب والجنوب الغربي،(الشكل رقم1).

انطلاقا من الساحل الأطلنتي في اتجاه المجال القاري، تتشكل عبدة من توالي مجموعة الأشكال التضاريسية، بدءا بالسطوح الهضبية ذات متوسط ارتفاع يصل إلى حوالي 150م، تتخللها مجموعة من المنخفضات المغلقة في غالبيتها كارستية، يليها سهل عبدة ذو ارتفاع يقل عن 100م، الذي يفصلها عن تلال الميسات ذات ارتفاعات مطلقة لا تتجاوز 1200م، مشكلة بذلك العالية الهيدروغرافية لمجال ذو تصريف حبيس.

والظاهر أن تموقع وطبيعة مختلف هذه التضاريس كانت له تأثيرات واضحة على الموارد المائية بعبدة، حيث جعلتها تعاني من مشكل الخصاص المائي، إنما طبيعة هذا المشكل لا يرتبط فقط بالجانب الكمي، بل يتعداه إلى الجانب النوعي أيضا.

2.1. مناخ سمته الجفاف

رغم أن المناخ لا يشكل إلا مكونا من ضمن المكونات الأخرى للنظام البيئي، إلا أنه يبقى عاملا أساسيا في خلق حركية داخل الوسط الطبيعي، لاسيما إذا تعلق الأمر بالموارد المائية، وبالخصوص ثقل عناصر المناخ في تحديد الميزانية المائية. ومن الممكن القول أن نوع المناخ بعبدة يدرجها مبدئيا ضمن المجالات المتوسطية شبه الجافة، بالنظر لموقعها بالعروض الوسطى للمغرب، بين خطي عرض'32.25° و'32.30° شمالا، حيث يتسم المناخ بضعف الأمطار. وبغض النظر عن ضعف الكمية الموجودة ما بين المناطق الداخلية والمنطقة الساحلية، فالمتوسط السنوي لا يتعدى 320 ملم، مع تركزها، حيث ينتج عن هذه الخاصية الأخيرة إمكانية تجميع كميات مائية كبيرة، والتي بدورها تطرح مشكل الوفرة، لكن في اتجاهها السلبي، حيث الفيضانات، مما يقلص من هامش استفادة الشبكة

السطحية وحتى الباطنية من هذه الواردات. أما التساقطات الخفية، وخاصة على طول الساحل، فيبقى دورها مهما من خلال المساهمة في رفع الرطوبة، وبالتالي التقليل من التبخر، وهو ما قد يؤثر إيجابا على الميزانية المائية، لكن سرعان ما يتلاشى دورها كلما تم التوغل نحو المجالات الداخلية.

أما الحرارة، بالرغم من كون عبدة لها واجهة بحرية، إلا أن هذا الموقع لم تكن له تأثيرات واضحة في تعديل درجات الحرارة، إذ ترتفع كلما اتجهنا نحو المناطق الداخلية، حيث يصل متوسطها الأعلى إلى حوالي 35 درجة، والتي تكون لها تأثيرات سلبية على الميزانية المائية، وخاصة خلال فصلي الصيف والخريف.

بخصوص الرياح التي تهب على عبدة، فهناك غلبة الرياح ذات الأصل القاري، في حين تنشط رياح الشركي الجافة بالمناطق القارية الداخلية، وخاصة مع نهاية فصل الربيع وخلال فصل الصيف.

شكل رقم 1: التوطين المورفوبنيوي لعبدة

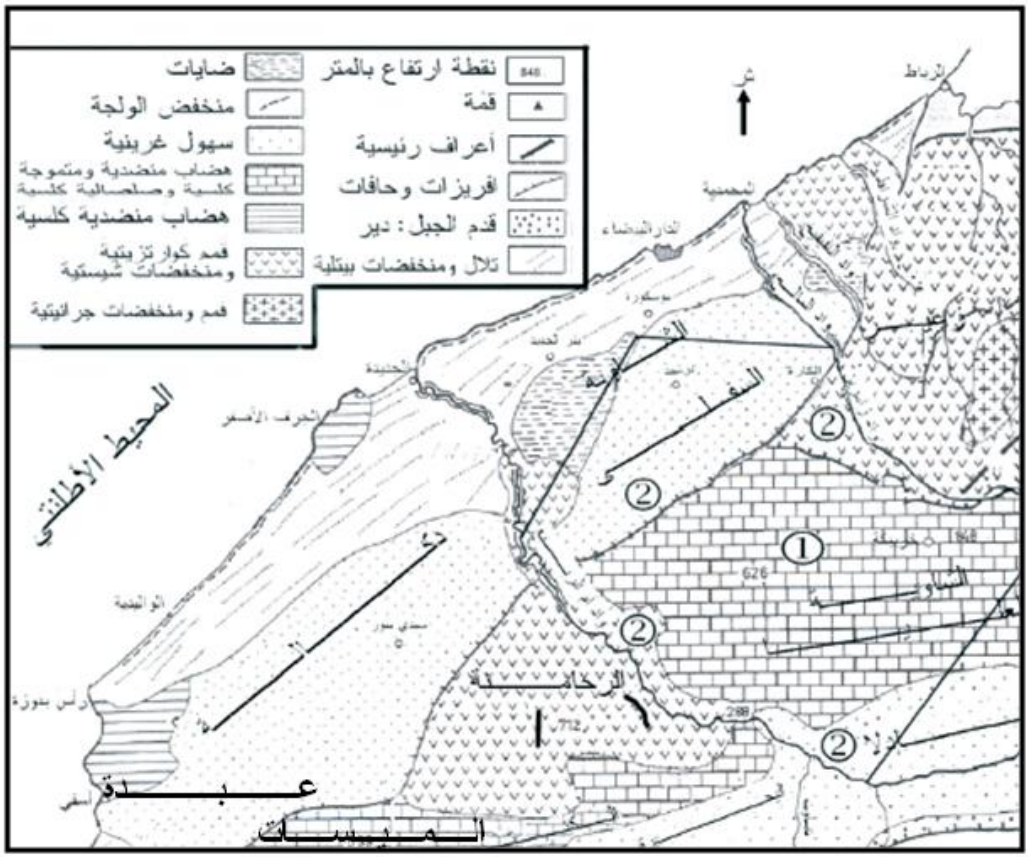

المصدر محمد محي الدين

3.1. غياب عالية بالمعنى الهيدروغرافي

إن أهم ما يميز عبدة هي كونها عبارة عن هضاب رتيبة، في حين يشكل السهل الداخلي دولاب ربط بينها وبين الميسات التي تشكل العالية الهيدروغرافية. والظاهر أن الميسات لم تلعب دور العالية المنظمة للجريان، بل شكلت عالية ضمنية، وهو ما جعل عبدة تعاني فقرا من حيث الجريان السطحي، باستثناء بعض المسيلات ذات الجريان المؤقت، أغلبها موروث عن فترة الرباعي، ومرد ذلك أن الارتفاعات الضعيفة للميسات لا تسمح لها باستقبال كميات مهمة من التساقطات، مما أدى إلى غياب محاور هيدروغرافية دائمة. صحيح أن عبدة يخترقها واد تانسيفت عند هامشها الجنوبي، إلا أن تعمقه منذ الرباعي القديم جعله لا يندمج في هيدرولوجية المنطقة، وهي وضعية جعلت تغذية الفرشات الباطنية تتوقف فقط على كمية الأمطار التي تستقبلها.

عموما أدى تفاعل هذه العناصر في حال عبدة لتخلق منها مجالا يتسم بوضعية هيدرولوجية ميزتها الخصاص، سواء من حيث الكمية أو الجودة، والذي ساهمت فيه أيضا الطبيعة الصخارية للركائز الجيولوجية التي تتواجد فيها مياه الفرشات الباطنية.

2- الخصائص الجيولوجية وعلاقتها بالموارد المائية

1.2. تعدد في تأثيرات العامل الصخاري

تدخل عبدة ضمن الميدان المسيطي، تغطي ركيزتها الأولية، وبشكل متنافر، غطاءات رسوبية تتكون من صخور كربوناتية تعود إلى فترة الجوراسوكريطاسي.

شكل اختلاف التوزيع المجالي للسحنات الجوراسوكريطاسية بعبدة أحد العوامل المهمة في نشأة وتطور النطاقي، وهذا راجع لمدى تأثير الطبيعة الصخارية لهذه الإرسابات على جودة المياه التي تتواجد بالفرشة المائية:(الشكل رقم 2). مجاليا، هناك سيادة تكونات الجوراسي الأعلى بالجزء الجنوبي، بسمك يتراوح ما بين 100و500م، ممثلة أساسا بالكلس والكلس الدلومي والكلس الصلصالي، مع ميزة خاصة هي كونها غنية بالجبس على شكل عدسات أحيانا تكون خالصة بسمك يصل عشرات الأمتار (الصورة رقم1)، وأحيانا تكون مختلطة بمستويات من الكلس والكلس الدلوميتي والصلصال (BEUN N. 1991). أما بالجزء الشمالي، فهناك سيادة التراكمات الكريطاسية ممثلة بكلس فلانجي يمتد بشكل توافقي فوق الجوراسي، سمكه حوالي 5 أمتار. يليه طين الهوتيرفي الأسفل ممثل بطين غني بالجبس وتتخلله رفوف مكونة من حث كلسي، ثم هناك كلس الهوتيرفي الأعلى أو كلس"الدريدرات" وهو عبارة عن كلس أصفر مبيض أو رمادي يصل سمكه العام إلى 60 مترا، وأخيرا هناك الطين الحثي النيوكومي الذي يشكل مستويات طينية مبيضة تتواثر معها مستويات طين حثية محمرة. وانطلاقا من المستوى النيوكومي يتم المرور مباشرة إلى الرواسب البليومغربية المكونة من الكلس الحيفتاتي.(عبد الغني الجميلي1989).

الشكل رقم 2 : مقطع جيولوجي يبرز طبيعة الإرسابات بعبدة. المصدر: BEUN N., 1991

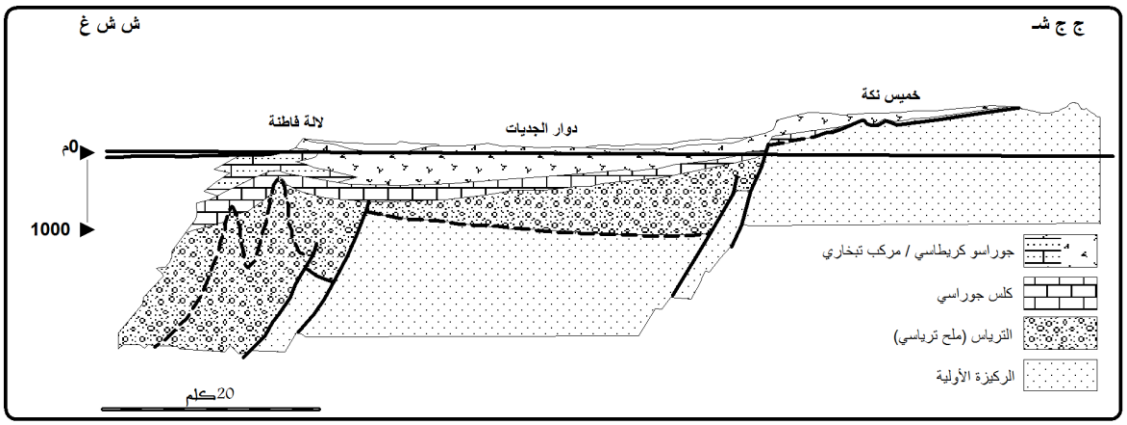

مختلف هذه الرواسب كان لها تأثير على الموارد المائية الباطنية سواء من حيث العمق أو الجودة، حيث تتوافق الفرشات المائية القريبة من السطح إما مع الرواسب البليومغربية، أو مع بروز ركيزة كلس الدريدرات ذات النفاذية المهمة، والتي تستقر فوق طبقة غير النافذة لطين آسفي. بالمقابل، أدى بروز ركيزة طين آسفي الغنية بالجبس إلى جعل خصائصها الهيدروكيماوية تتسم بالملوحة.

2.2. تكتونيا هادئة، لكنها مؤثرة

ما يميز الحركات التكتونية التي عرفتها المنطقة، هي كونها ضعيفة، إلا أنها خلفت تموجات ذات مدى مهم ممثلة بمقعرات ومحدبات، وهو ما أثر على عمق الفرشات، إذ أن فرشة كلس الدريدرات الغنية تختفي أحيانا تحت الإرسابات الطينية الحثية للنيوكومي مما يعطيها عمقا مهما، أضف إلى ذلك فترات الجفاف، حيث حدة انخفاض المستوى البيزومتري للفرشات المائية، لاعتمادها على تغذية محلية مرتبطة أساسا بالأمطار، (FAKIR Y. 1991). في حين أن نتائج الانكسارات فهي متنوعة، منها عدم استمرارية الفرشة المائية، أيضا صعود مياه الفرشة المالحة إلى السطح، بمجال تنعدم فيه المياه السطحية العذبة، حالة عين الميلحة، (الصورة رقم 2).

يمكن القول أيضا أنه بالرغم من الامتداد المهم لكلس الدريدرات بعبدة، والذي يضم فرشة ذات مياه عذبة، مساهما بذلك في خلق مجموعة من العيون المتراصفة على طول الجرف الساحلي، كعين الدراق، سيدي بوشتى، سيدي بلكرارة..، لكن مياهها تصرف مباشرة إلى البحر بفعل توافق منابعها مع خط الجرف الساحلي الذي يصل مداه إلى حوالي 150م، وهو ما يعيق استغلال مياهها بفعل صعوبة المسالك للولوج إليها.

الصورة رقم1: أهمية العدسات الجبسية بعبدة

الصورة رقم 2: انكسار الركيزة وبروز المياه المالحة

3- طرق تدبير الموارد المائية

تداخلت العوامل السالفة من مناخ وتضاريس وطبيعة صخارية لتضفي على الموارد المائية لعبدة خاصية الشح، إن على مستوى الكم أو على مستوى الجودة على حد سواء، والتي تظهر تجلياتها واضحة للعيان، إذ من خلال المشهد على الأقل، هناك غياب بل انعدام لزراعات مسقية، نفس الوضعية تنطبق على مياه الشرب وتوريد الماشية، وهو ما دفع بالإنسان المحلي إلى القيام بتدابير لكسر هذه الإكراهات الطبيعية، تمثلت أساسا في ابتكار النطافي كتقنية ناجعة، ليؤمن مخزونا مائيا و لو لفترة يسيرة من السنة، وهي وضعية ساهمت بشكل كبير في تثبيته وتحقيق استقراره.

صحيح أن تقنية الآبار شكلت هي الأخرى رافدا مهما للحصول على الماء، إلا أن وعي الساكنة بالإكراهات التي تواجه هذه التقنية، والمتمثلة أساسا في عمق الفرشة المائية، مع إمكانية ملوحة مياهها نظرا لوجود الجبس، أضف إلى ذلك توالي فترات الجفاف على المنطقة، كلها عوامل دفعت بالساكنة إلى تبني اختيار النطافي عوض المجازفة بحفر آبار تكون مكلفة، وغير مضمونة النتائج من حيث وجود فرشة من عدمها، بل وحتى وإن وجدت، فيمكن أن تفتقد مياهها للجودة.

مجاليا، ومن تبعات هذه الإكراهات، هناك الانتشار الواسع للنطافي، وهو توجه تم اعتماده أيضا من طرف تدخلات الجهات الرسمية، تمثل أساسا ببناء وتجهيز نطافي عصرية، إلا أن هذا الأمر لا يعني التراجع الكلي لتقنية الآبار، بل إنها بقيت معتمدة، وإن بشكل محتشم، نظرا لتفاعلها الناجع مع النطافي من خلال دورها التكميلي في حالة نفاذ مياه النطافي، حيث تشكل صمام أمان للتخفيف من مشكل الندرة، والذي غالبا ما يتزامن مع الفصول والسنوات الجافة.

4- النطافي: تقنية عتيقة وناجعة في تدبير ندرة الموارد المائية

يشكل حوض البحر الأبيض، وبامتياز، المجال الذي تتواجد فيه تقنيات عتيقة تدخل ضمن ما يسمى بحصاد مياه الأمطار، وكل هذا من أجل تدبير المياه السطحية في أوجهها المتعددة: في حالة الوفرة والندرة ولأغراض متعددة كالشرب، وتوريد الماشية، وهي تقنيات تتخذ تسميات متنوعة في بلدان المغرب العربي وفرنسا، مثل: التابية، الغدير، النطفية، Lavogne، α ,Laouina A et al) (Sabir M., et al, 2010 in Roose E., et al 2010

إن ما يميز عبدة هي ندرة الماء، وهي وضعية دفعت بالإنسان المحلي، ومنذ القدم، إلى التفاعل مع الوسط من خلال ابتكار تقنية النطافي، حيث يصف الكانوني الوضعية كالتالي:(الماء النبع بآسفي وضواحيه قليل وإنما يحفرون ماجلات تعرف بالنطافي يخزنون بها الماء وقت نزول الأمطار ويتخذون الآبار والسواقي منها العذبة وغير العذبة القدر الذي تحصل به الكفاية في الضروريات.. وقد رفع إليه السلطان يعقوب المنصور ساقية عظيمة...ويوجد أثرها في بلاد الرحامنة إلى أرض دكالة الحمراء(عبدة))، (الكانوني: أسفي وما إليه قديما وحديثا ص. 171-172)). لكن أهم خاصية تميز النطافي بعبدة هي مكانتها المهمة في أنظمة التزود بالماء، وهو ما ساهم في انتشارها الواسع، سواء بالأرياف أو حتى بالأوساط الحضرية، بالرغم من عمليات الربط بالماء الصالح للشرب، مشكلة بذلك ذاكرة وحمولة رمزية ما زالت حاضرة إلى الوقت الراهن، حيث ما زال يلاحظ حاليا استمرارية التجاور بين مختلف المصادر السالفة للتزود بالماء حتى بالأوساط الحضرية. ويبدو أن استمرار هذا التجاور فرضه من جهة تأخر الربط بشبكة الماء الصالح للشرب، ومن جهة أخرى كون النطافي تساهم في التخفيف من فاتورة الماء.

1.4. النطافي: تقنيات متنوعة مع أهداف متعددة

لعبت النطافي دورا محوريا في ضمان استمرارية التزود بالماء، عصب الحياة، بمجال يعاني الخصاص، مشكلة بذلك المصدر الوحيد لمياه الشرب للإنسان وللماشية، دون التفكير في السقي، لأن هناك إمكانية القيام بزراعة بورية. عموما، وبناء على تصاميم النطافي وأيضا نوعية مياهها، يمكن التمييز بين النطافي التالية:

1.1.4. حسب التصميم، تنقسم النطافي إلى تقليدية وعصرية

أ- **النطافي التقليدية:** ذات تصميم تقليدي، إلا أنه بسيط، ومتناسق من حيث الوظيفة، ويعكس بحق وعي الساكنة المحلية بالخصائص الطبيعية للمنطقة، وخاصة معرفة طبيعة التكونات التي ستحفر داخلها، لأنها هي التي ستتحكم في كل من شكلها الهندسي وأيضا كلفتها. هندسيا، تتواجد بالصخور الهشة نطافي شكلها دائري،(الصور رقم 3، 4)، وهو النوع السائد، أما بالصخور الصلبة، فهناك سيادة الشكل المستطيل تسمى محليا ب "جبوب"، وكلفتها مرتفعة. يتم حفر مختلف هذه النطفيات بالوسائل التقليدية، إنما هناك بعض التغييرات التي همت بالخصوص المواد المستعملة، كالتبليط بالإسمنت، والتزويد بقنوات حديدية أو بلاستيكية انطلاقا من سقف المنزل، وبالخصوص للنطافي داخل المنزل. أما استغلال مياه النطفية التقليدية فيرتبط بوضعيتها "القانونية"، فهناك:

- **نطفية مشتركة**، إما يكون أصلها عن طريق الإرث، واستغلالها يكون مشتركا بين جميع الأسر، وليس بالضرورة أن تشاطر الأسر المستغلة نفس المسكن، أو أنها نطافي جماعية، وغالبا ما تتواجد وسط الدواوير، ولتسهيل الولوجية لمياهها، فإن تشييدها يتم بأراضي الجموع، تسمى محليا ب "المكاز".

- **نطفية فردية**، استغلال مياهها يكون خاص بالأسرة التي تملكها، هذا النوع من النطافي هو الأكثر انتشارا بعبدة، إنما عددها وسعتها، فتتحكم فيه الوضعية الاجتماعية، فكلما كانت الأسرة ميسورة، كلما ارتفع عدد النطافي مع السعة. وهي نوعان، نطافي داخل المنزل، تكون مياهها موجهة للاستعمالات المنزلية فقط، وخاصة للشرب،حينما تكون المياه آتية من سقف منزل نقي وعبر قنوات مميزة، أيضا يمكن أن تستغل أحيانا لتوريد الماشية إذا كانت هناك وفرة. أما متوسط عدد النطافي لكل أسرة فلا يتجاوز 5 نطفيات. ثم نطافي خارج المنزل، وهي الأكثر انتشارا، تستعمل خاصة لتوريد الماشية، مع إمكانية استعمال الفائض لسقي بعض المغروسات، (الصورة رقم 4).

ب- النطافي العصرية:

تضم نفس مكونات النطفية التقليدية، مشكلة بذلك نموذجا متطورا لها، من خلال تصميم محكم وسعة أكبر. وهي عبارة عن خزانات ذات سطوح إسمنتية شاسعة لتجميع مياه الأمطار، تتراوح طاقتها الاستيعابية بين 100 و300 متر مكعب، (الصورة رقم 5). ويبدو أن عبدة عرفت هذه التقنية منذ عشرينيات القرن الماضي، إذ فطن المعمر إلى مشكل ندرة الماء، مما دفعه إلى تشييد هذا النوع مستعملا في ذلك آليات عصرية. هذا النوع ما زال يتواجد بجوار بعض المساكن الفرنسية المتهالكة، وخاصة بمنطقة سيدي بوزيد بآسفي. لكن ابتداء من سبعينيات القرن الماضي، شجعت الدولة النطافي الجماعية، حيث عرفت انتشارا بعبدة، تسمى محليا باسم "نطافي المخزن"، وتتواجد غالبا بوسط الدواوير، وبجوانب الطرقات، مياهها موجهة بالخصوص لتوريد الماشية، إلا أن نظرة الساكنة لها كتقنية دخيلة عجل بإتلافها، حيث تم إهمال صيانتها ببعض الدواوير، والنتيجة اختفاء دورها كخزان مائي.

الصورة رقم 3: نطفية تقليدية، واستعمال المياه للتوريد

الصورة رقم 4: نطافي تقليدية، واستعمال المياه للسقي

2.1.4. جودة ماء النطافي، وتنوع الاستعمالات:

تحكم موقع النطافي في جودة مياهها، حيث يمكن التمييز بين النطافي التالية:

- نطفية "حلوة": ذات مياه صالحة لكل الاستعمالات، عادة ما تتواجد بمكان بعيد عن كل ما شأنه أن يلوث المياه سواء داخل المنزل أو خارجه، وخاصة بمخلفات المواشي.

- نطفية "خانزة": غالبا ما تتواجد داخل المنزل، تكون مياهها ملوثة بحكم مرورها وسط حظيرة المواشي، أو بمكان ترمى فيه مخلفات هذه الأخيرة، وبالتالي تستعمل مياهها لتوريد البهائم، والبناء..

2.4. طرق تعبئة النطافي

تتعدد طرق تعبئة النطافي بالماء، فهناك:

- مياه الأمطار سواء من خلال المسيلات، أو من خلال حفر قنوات لجلب المياه المتجمعة بالضايات. أما النطافي المتواجدة داخل المنزل، فتعبأ بواسطة قنوات حديدية أو بلاستيكية لتصريف المياه المتجمعة بسطح المنزل.

ما يلاحظ هو أن مياه الأمطار لموسم مطير قد تؤمن مخزون مائي لمختلف الاستعمالات طيلة فترة مهمة من السنة، لكن في غالب الأحيان تضل غير كافية، و يرتبط ذلك بعدد وسعة النطافي التي تتوفر عليها كل أسرة، ثم نوع الأنشطة الممارسة، وأخيرا كمية التساقطات، خاصة وأن سمتها الأساسية هي عدم الانتظام..، و هي عوامل جعلت النطافي غير قادرة على استمرار تلبية حاجيات الساكنة من الماء، وهنا يتم اللجوء إلى الآبار لسد هذا الخصاص.

مياه الآبار: تلجأ الساكنة إليها بعد نفاذ مياه النطافي، وهي وضعية غالبا ما تتزامن مع الفترة الجافة من السنة (فصلي الصيف والخريف). وبالرغم من كون مياه غالبيها تفتقد للجودة المطلوبة، فإنها تصبح خلال فترات الجفاف العصيبة مركز جذب للصهاريج المتنقلة والمملوكة لباعة الماء (الصورة رقم 6)، حيث يتم جلب المياه التي تتباين كلفتها حسب البعد أو القرب من مصدر الماء، ثم مدى سهولة أو صعوبة الولوج إليه. وللتدليل على كلفة الماء، نسوق المثال التالي لدوار يبعد بحوالي 3 كلم عن البئر، حيث يصل ثمن صهريج سعته حوالي 6م^3، فتصل إلى 200 درهم خلال الفترة الجافة، و100 درهم خلال الفترة الرطبة. صحيح أن النطافي تصبح حساسة خلال الفصول وحتى السنوات الجافة، بالمقابل، فكلفة الصهاريج المتنقلة تبقى مرتفعة لساكنة تعتمد بالأساس على تربية الماشية التي تستهلك الماء بشكل وافر، مما يرفع فاتورة الماء لرقم خيالي.

الصورة رقم 5: نموذج لنطفية عصرية (نطافي المخزن)

الصورة رقم 6: تعبئة نطفية تقليدية بماء الصهاريج المتنقلة

3.4. نحو رد الاعتبار لمكانة النطافي داخل كل تدبير للموارد المائية

شكلت النطافي مصدرا مهما للماء لسد الحاجيات الأساسية، خاضعة بذلك لمبدأ الأولوية في الاستعمالات الرئيسية أولا، كالشرب، وتوريد البهائم، والاستعمالات المنزلية، لتأتي الثانوية لاحقا، وخاصة السقي، وذلك حسب المتوفر من الماء، اعتمادا على عدد وسعة النطافي المتوفرة لدى الأسرة. هذا التوجه يعكس التفاعل الإيجابي للساكنة مع هذه التقنية، وخاصة على مستوى تدبير مياهها، وبالتالي لا يمكن الجزم بأن النطفية قد تجاوزت الدور المنوط بها المتمثل في الضروريات، بل يمكن أن يحصل هناك تجاوز، لكنه يبقى نسبي، من خلال سقي مغروسات من قبيل الزيتون، والكبار..، وداخل مشارات صغيرة المساحة.

وعلى غرار باقي الأرياف المغربية، أصبح التزايد على طلب الماء بعبدة هو الآخر يتزايد، بالمقابل هناك محدودية هذه الموارد، مما دفع بكل المتدخلين إلى اتخاذ تدابير متمثلة في بناء صهاريج مائية، إلا أن البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب، والذي يعرف اختصارا ب PAGER، كانت له تدخلات تمثلت في تزويد بعض المناطق في عبدة بمجموعة من نقط الماء الجماعية. تدخلات أخرى تمثلت في دعم عملية حفر الآبار، إلا أن هاجس وجود فرشة مائية من عدمها، ناهيك عن طبيعتها الكيماوية،كلها عوامل جعلت حفر الآبار يبقى مسألة يناصيبية، وهي وضعية جعلت المشكل ما يزال قائما.

لكن يبدو أنه أمام هذا التنوع في التدخلات بهدف تدبير الخصاص المائي، فإن تقنية النطافي تبقى لها مكانتها الخاصة في أي إعداد لدى الساكنة، حيث مازالت تعرف استمرارية في تبنيها من طرف كل من ساكنة عبدة، سواء بالمجال القروي وأحيانا حتى الحضري، حيث تتجلى استحالة التفريط في هذه التقنية من خلال حضورها داخل الهندسة العامة للسكن القروي العصري، والتي تنطبق أيضا حتى على بعض منازل التجمعات الحضرية، كسبت جزولة، وجمعة سحيم..إلخ.

من هذا المنطلق، فأي استثمار للعلاقة التي تربط ساكنة عبدة بالنطافي من شأنه أن يدعم تبني هذه الأخيرة في أي إعداد، لاسيما وأنها تقنية أثبتت اندماجها وفعاليتها بمجال يعاني أصلا من إكراهات طبيعية، والتي ستتقوى أكثر في ظل الحديث عن التحولات المناخية.كل هذه العوامل تعطي للنطافي آفاقا رحبة إذا ما تم استيعابها بشكل معمق والانطلاق من مبدأ قابليتها للتطوير، من خلال دعم بناء نطافي عصرية تكون فردية وذات سعة كبيرة، مع إمكانيات مراقبة جودة مياهها، ولاسيما بالعالم القروي، في أفق توسيع وتنويع الاستعمالات.

خلاصة

نظرا للخصوصيات البيئية التي تميز عبدة والتي كانت من نتائجها ندرة الموارد المائية، فإن الإنسان المحلي استطاع كسر هذه الإكراهات، من خلال ابتكار تقنية النطافي، ذات أشكال وأهداف مختلفة، حيث ساهمت إلى حد كبير في التقليل من وقع الخصاص المائي. بالمقابل، لعبت الآبار دورا محوريا في تعبئة النطافي، وخاصة خلال فترات الجفاف، مما جعل التكامل هي السمة بين مختلف التقنيات، ولو أن الكلفة المادية تبقى مرتفعة.

صحيح أن هناك تدخلات مختلف الفاعلين والتي ساهمت في التخفيف من مشكل الماء، إلا أن رد الاعتبار للنطافي يبقى أمرا ضروريا، خصوصا وأنها تقنية مندمجة في الوسط البيئي، من خلال تشجيع ودعم بنائها وبسعة أكبر، علما أن تعبئتها تتم عن طريق مياه الأمطار. وبهذه الاستراتيجية الاستباقية، نكون قد فتحنا واجهة حقيقية تهدف إلى التحضير القبلي للساكنة الريفية قصد التأقلم مع التغيرات المناخية، بتقنية تشكل بحق تراثا هيدرولوجيا، ولها مكانة خاصة عندهم، وكلها عوامل تستوجب تثمينها.

البيبليوغرافيا

محمد بن أحمد العبدي الكانوني (بدون سنة النشر) : **أسفي وما إليه قديما وحديثا**، حقوق الطبع محفوظة.

محمد محي الدين « الجيومورفلوجيا من الزمن الجيولوجي إلى الزمن المعيش . تطبيق على منطقة دكالة-عبدة.» **مجلة بصمات** 03 ملف العدد: الزمن والمجال في العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، الدار البيضاء.

عبد الغني جميلي، 1989، **دراسة جيومورفلوجية لجزء من الهضاب الجنوبية الغربية**، أطروحة لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكدال، الرباط.

BEUN N. (1991), « Le milieu de sédimentation des gypses jurassico-crétacé en meseta marocaine : principaux caractères et recherche d'un modèle. Société géologique du Nord », in *Annales*, tome C IX, p.p.215-222.

FAKIR Y. (1991), *Caractérisation hydrogéologique et hydrochimique des aquifères côtiers du Sahel de Safi à Oualidia (Meseta côtière-Maroc)*. Thèse, Université Cadi Ayyad, Faculté des Sciences - Semlalia, Marrakech.

LAOUINA A., SABIR M. & ROOSE E. (2010), « Intégration des structures de GCES à l'échelle du versant, du terroir ou du bassin versant. Chap. 7 », in Éric ROOSE Mohamed, SABIR, Abdellah LAOUINA, *Gestion durable des eaux et des sols au Maroc. Valorisation des techniques traditionnelles méditerranéennes*, IRD Éditions. Institut de recherche pour le développement, Marseille.

SABIR M., ROOSE E. & AL KARKOURI J. (2010), « Les techniques traditionnelles de gestion de l'eau, de la biomasse et de la fertilité des sols. Chap. 6 », in Éric ROOSE, Mohamed SABIR, Abdellah LAOUINA *Gestion durable des eaux et des sols au Maroc. Valorisation des techniques traditionnelles méditerranéennes*, IRD Éditions. Institut de recherche pour le développement, Marseille.

الإفتاء والتاريخ1

ذ . أحمد التوفيق

يتكلم الناس اليوم في الإسلام كلاما مستفيضا عن ماضيهم وعن حاضرهم، ويتساءلون بكثير من انعدام اليقين عن مستقبلهم، وتجدهم يتقدمون بفهوم مختلفة لما كانت عليه أحوالهم في الماضي وماهي عليه في الحاضر، ومدار الطروحات المقدمة هو نوع العلاقة التي يتحتم أن تكون بين نماذج الماضي وتصورات بناء المستقبل هي التوجهات في ميادين التنمية بجميع مستوياتها، أما نماذج الماضي فتتركب من عنصرين:

أولهما: المراجع الأصلية للشرع فيما لا يختلف فيه اثنان، فهذا العنصر لا يدخل في كلامنا هذا لأنه في نظرنا لا يرهن أي اختيار أساسي يتعلق بالتنمية.

وثانيهما: الآراء والسلوكات التاريخية، أي الاجتهادات التي هي بنت زمنها، إذ صنعها أشخاص تاريخيون، قوامهااستنباطات لها حدان: الحد الأول: المرجع النصي. والحد الثاني: هو الواقعة، أي التاريخ بسياقه ومجرياته. ولا يدخل في كلامنا في هذه المقالة حول الإفتاء والتاريخ جانب النص، فبحثنا ليس في علوم الشريعة وعلوم الدين لأن تخصصنا ليس في تلك العلوم، وإنما غرضنا فحص جانب التاريخ من ذلك الاستنباط، وهو يؤيده لفظ "الوقائع" في كلام الإمام أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي المتوفى عام 695 هـ عندما عرف المفتي في كتابه "صفة الفتوى والمفتي المستفتي" بأنه "المتمكن من معرفة أحكام الوقائع شرعا بالدليل مع حفظه لأكثر الفقه".

ولما كان الحكم على الشيء فرع تصوره، فإن مدى النجاح في حسن استعمال النص مرهون بحسن إدراك الوقائع. ومما تستدعيه هذه المقدمات أن إحسان الفتوى ليس قضية تفاوت وكفى، بل هو إمكان في غاية الوسع لمن اجتمع لديه فقه النص وفقه التاريخ، أي فقه الواقعة في بيئتها العامة وفي سياقها التاريخي.

نستعمل كلمة الإفتاء في هذه المقالة بمعنى عام جدا، حيث نقصد بها كل رأي أو تصرف يستند إلى مرجع في أصول الدين يستشهد به مستشهد ويفسره لتسويغ أو إنكار سلوك معين. فمن تأمل تاريخ المسلمين وجد أن المفتين الاصطلاحيين الاختصاصيين، وإن حرصوا على فرض توقير خطتهم، لم يكونوا في واقع الأمر سوى قلة لا يعتد لا بعددها ولا بتأثيرها إذا قورنوا بكل الجماعات والأفراد الذين ظلوا يستعملون الاستشهاد الديني لتأسيس مشروعية أو تبرير مطالب أو تمرير أفكار أو فرض مذاهب أو تصفية معارضين إلخ. فالسياسي والتاجر والرجل من عامة الناس يكون مفتيا إذا أراد عمل شيء أو اعترض على عمل شيء ورام أن يقوي موقفه أو تصرفه بنص فهمه أو اعتمد في فهمه على غيره ممن يماشيه، يكون مفتيا لأنه أخرج نصا من القوة إلى الفعل. فمن أراد احتكار الفتوى في الماضي وإن برأ ذمته، لم يكن يوجه قافلة التاريخ. ومن أراد احتكارها اليوم فقد بالغ في تقدير وسائل عمله. وهذا لا ينفي كون الوسائل المتوفرة للدعاية في عصرنا يمكن أن تستعمل في فرض طغيان اتجاهات معينة في مجال الإفتاء إذا تعزز عمل مسخرها بوسائل إكراه أو إغراء.

يفهم من سوق الكلام على هذا النحو أن مواضيع الإفتاء التي نعنى بها ليست مواضيع العبادات ما لم تلتق مع أمر عام، إذ أن الإفتاء في العبادات من قبيل التعليم والتبصير. وليست لنصوصها أبعاد خلافية خطيرة إلا عند فئات قليلة من جماهير المسلمين. أما تنظيم أمور السياسة وتدبير شئون الاقتصاد ومعالجة قضايا المجتمع وهي جوانب يجمعها اصطلاح "التنمية" فهي موضوع نقاش بين المسلمين من جهة "الموافقة" أو عدم "الموافقة" مع ما يعتبر مبادئ لا يجوز نقضها.

وهذا المستوى العام للنقاش هو مستوى التاريخ بمعنى الماضي كسياق والحاضر كمنتهى ومسار لتطورات معقدة، يتعين على المفتي أن يلم به إلماما تاما أو إلماما جيدا على الأقل، لكي يأتي حكمه غير محرج ويجنب الناس الفتنة ولا يكون سببا في الإعراض عن الذكر.

كتب جاك أُوستري منذ ثلاثين عاما كتابا تحت عنوان "*الإسلام في مواجهة التنمية*" أدار التحليل فيه حول سؤال كبير: هل يدخل المسلمون تاريخ هذا العصر فيمهدون طريق تنميتهم في مسيرة "مع القرآن" أو "بدون القرآن"؟ ويعني هذا السؤال أن "التنمية" لا غنى عنها إذا كانت تعني وسائل اكتساب القوة وأسباب الأمن وشروط العيش التي يتوفر فيها الضروري للجميع وتحفظ الكرامة في الحصول على التعليم والغذاء والدواء الخ. ويتضمن هذا السؤال أيضا أن تحقيق التنمية لها صيغ محدودة وإن كانت غير إقصائية، فيتحتم على المسلمين أن يختاروا أحد ثلاثة مواقف نظرية:

1) تبني صيغة أخذ بها غير المسلمين أو من لا يتقيد بدين بتاتا، وإذ ذاك فقد تكلفهم التنمية الابتعاد عن بعض مبادئ الإسلام، وفي هذه الحالة يدخلون العصر "بدون القرآن".

---

[1] هذه مقدمة كتاب صنفه الكاتب عام 1992 بهذا العنوان، وسينشر قريبا، وتُقرأ هذه المقدمة على أساس أنها كتبت في ذلك الوقت.

2) وإما أن يبتكروا صيغتهم في تحقيق التنمية بالاستمداد من قيمهم الخاصة فيدخلون العصر "مع القرآن"، ولكن هذا الاختيار يتوقف على شروط الإرادة والقدرة معا. وقد يسفر هذا الابتكار عن إغناء تجربة التاريخ البشري في هذا الميدان.

3) التوفيق بين مبادئ الإسلام وبين عناصر الصيغ المكتشفة عالميا، وهذا اختيار ينطوي على كثير من العاطفة، ويتردد على ألسنة من يقول بالانتقائية في أخذ الحسن وترك الرديء من الحضارة العصرية، وكأن الأمر يشبه التخير في صندوق من الطماطم بأخذ الطازج وترك الخامج، جهلا أو تجاهلا لنسقية الأنظمة السياسية-الاقتصادية.

كتب أُوستري في أواخر أعوام الخمسين متأثرا بجو البحث عن الهوية حيث كانت حركات التحرر في العالم الثالث، ومعظمه من العالم الإسلامي، تعبر بأكثر من إجراء عن إرادة الاستقلال عن منهجي المعسكرين الغربي والشرقي في التخطيط للمستقبل. وفي خلال العقود الثلاثة الأخيرة تبددت أوهام وتوالت نكسات في بلاد المسلمين وسقط المعسكر الشيوعي الذي كان نموذجه يشوش على رؤيا بلاد كثيرة. وتبين لأهل بلاد الإسلام أنهم ليسو أحرارا وهم مثقلون بالديون الخارجية، مرتبطون بالعالم الغني في كثير من مواردهم وأنشطتهم بيعا وشراء وخدمات وإعانات في أن يتوجهوا التوجه الذي يريدون، بل تقدمت الدول العظمى أشواطا في فرض حسبة عالمية تطال السلوك الاقتصادي وامتلاك السلاح والعلاقات السياسية الداخلية. وربما امتدت هذه الحسبة إلى جوانب من الفكر قد تعتبرمصدر التهديد للفوائد التي يتوقع تحصيلها من هيمنة النظام الجديد.

في هذا السياق يظل المسلمون متشبثين مبدئيا بمراجعهم، يستشهدون بها في كل المستويات وبشكل متضخم وكثيف يهددها في بعض الأحيان بالتحريف والابتذال. ويعتبر ذلك التصريف الذي تختلف مقاصده من طرف إلى آخر نقاشا يتضمن كثيرا من أنواع الإفتاء، فهو نقاش حول التنمية باستعمال المرجع الديني حاضر في كل محفل، وإن افتقر إلى العمق إلا فيما نذر من المواقف.

تشترك في هذا النقاش في كل بلد أطراف تتراوح اقتناعاتها بين الرفض التام للتاريخ أي للواقع المعقد لوضعية بلدانها وبين الانغماس في هذا التاريخ على أساس تأويلات توفيقية تحت ضغط الأمر الواقع.

فلو تصورنا أن حاكما في بلد من بلدان الإسلام قد قام بمثل ما كان يقوم به ملوك المغرب إلى غاية القرن الماضي من استفتاء في أمر عام له قدر من الخطورة"كبيع القمح لبلد غير إسلامي"، ولو تصورنا أن ذلك الاستفتاء قد جرى دون ضغط ولا قهر فإنه سيتوجه على سبيل الافتراض إلى ثلاث جهات للإفتاء:

1) الفقهاء في الدين، لأن المادة التي يراد بيعها استراتيجية والمبيعة لهم غير مسلمين.

2) الفقهاء في الاقتصاد لتعيين الفوائد والأضرار من تلك الصفقة.

3) الفقهاء في السياسة لوضع الصفقة المستفتى في شأنها في الإطار الأشمل لمصالح الأمة.

وللحاكم أن يقابل آراء جهات الإفتاء الثلاث ويتخذ القرار الذي يتمخض عن تلك المقابلة.

ويمكن أن نتصور فقيها في الدين يفتي في هذه النازلة وهو معرض عن حيثيات فقيه الاقتصاد وفقيه السياسة، فيصطدم بالتاريخ إذا دعت الضرورة الاقتصادية والسياسية إلى إجراء الصفقة، كما يمكن أن نتصور أيضا أن فقيه الدين بلغ الجهد في تمثل حيثيات كل من فقيه الاقتصاد والسياسة فوجدها تدافع عن مصالح ترتبط بها قوة الأمة المادية أو ترتبط بدفع خطر يمكن أن يهدد هذه الأمة، فجرى على أساس ذلك في استنباط أحكامه، وجاءت غير صادمة لتوجه الطرفين الآخرين.

ولو تصورنا أن الحاكم المذكور عرض النازلة على استفتاء جميع الناس على غرار الاستشارات الدستورية الحديثة، فكانت الإجابة بالقبول بعد إطلاع المشاركين في الاستفتاء على شروح متنوعة الطبيعة من جهة مؤطرين سياسيين متنوعي المشارب والتوجهات، فإن تلك النتيجة قد تأتي مصادمة لرأي أحد الطرفين التقنيين الطرف الاقتصادي والطرف السياسي، فلا يكون في ذلك خطر كبير لأن الذين اختاروا سيتحملون تبعات اختيارهم، ولكنها قد تكون محرجة إذا صدمت رأي فقيه الدين مادام في وسعه أن يجتهد لمسايرة رأي الأغلبية.

لقد سخر العالم في هذه المدة الأخيرة من رئيس حزب شيوعي حاكم إذ استفتى مهندسي الزراعة في غرس مساحات واسعة في أودية قارسة البرد بأشجار البرتقال، فأفتوا بأن الطقس لا يوفر حظوظا لنجاح ذلك المشروع. ولكنه أصر على مخالفتهم بدعوى أن الإيمان بالنجاح وبذل العمل الخارق يمكن أن يحقق المعجزات، وما لبث هذا العنيد أن وجد مفتين يسايرونه في الرأي حتى من بين مهندسي الزراعة. فعبأ العمال و أضاع المال وانتظر الناس البرتقال، فلم يأت فيه شيء.

إن البعد التاريخي الذي تكونه وقائع معقدة هو ما أردنا إبرازه كجزء من فقه الفتوى، وذلك من خلال نماذج تاريخية جرى معظمها على طرق الاستنباط التقليدي لم نرصد فيها ونستقصي جميع أنواع المفارقات التي يمكن أن تحدث بين مفت وبين الواقعة الشاملة التي تندرج فيها النازلة المعروضة عليه؛ ولكنها نماذج في منظور منهج يصلح للماضي والحاضر. ولما كان نقاش الوقائع اليوم يستثمر عددا من المعارف والتقنيات بقصد ضمان النجاعة والمردودية وحفظ المصالح، فإن من المفيد ألا يتخلف الإفتاء عن استيعابها أو الوعي بوجودها حتى لا تظل الفتوى ولاسيما الفتوى ذات المرجع الديني بإمكاناتها الاجتهادية الواسعة متخلفة عن تاريخ ما فتئ يزداد زخما واستفحالا.

التراث اللامادي للجنوب المغربي بين التنوع والغنى
قراءة في إسهامات التعددية الإثنية

عبدالرزاق العسري و فائزة البوكيلي
جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، مختبر الترجمة و العلوم الإنسانية

تنسب إلى بطليموس مقارنة الصحراء بجلد النمر حيث يمثل العمق الأصفر الصحراء وتمثل البقع السوداء الواحات . ولعل في الميراث العلمي العربي ، خاصة في ميدان الجغرافية ، ما يقيم الدليل على المعرفة الكبيرة بهذا المجال الشبه الصحراوي والصحراوي الذي يمتد في نظرهم من المحيط الأطلسي حتى البحر الأحمر. وبالتأكيد فإن الجنوب المغربي كان دائما يشكل جزء لا يتجزأ من هذا الفضاء الواسع ، مما أكسبه بنية ثقافية غنية ومتنوعة ، لدرجة أنه أضحى من غير الممكن ، كما كتب جان سيليريي (J.Célerier,Hespéris,1930,pp.3-12) ، دراسة المغرب من وجهة نظر تاريخية وإثنوغرافية وجغرافية ، دون التعرض في كل لحظة لمسألة العلاقات الصحراوية والعابرة للصحراء، ولربما كان القول الصحيح ، هو أن دراسة المجال المغربي ، في جميع مستوياته ، لا يمكن أن تستقيم دون اعتماد جنوبه كمرجعية أساسية.

ففي هذا الجنوب المغربي تتلاقى عبقرية اللغة والكلمات ، وعبقرية اللون والإيقاع، في تناغم بمعارف وخبرات تقليدية بالمعرفة العلاجية ، وبعلم الاهتداء في الصحراء ، وببراعة الصناعة التقليدية وبأبهة اللباس. فهذا التراث اللامادي المتفرد والثمين ، ليس مجرد رافد أساسي للثقافة المغربية ، بل إنه أحد روافد مكونات الثقافة بإفريقيا ما بعد الصحراء، وأحد عناصر إثراء الموروث الثقافي للمنطقة المتوسطية ؛ وتأسيسا على ذلك يمكن القول بأن الموروث اللامادي للنطاق الجنوبي من المغرب ليس مجرد دراسة للماضي العتيق فحسب، وهو الماضي الذي ولى وانطوى ضمن خانة النسيان ، حيث لا يزار إلا في المتاحف، ولا ينقب عنه إلا علماء الآثار والباحثين في الأنثربولوجيا ؛ بل هو جزء من الواقع ومكوناته النفسية الدالة على الوعي والشعور.

لماذا الجنوب المغربي؟

في نظر الكثير من الباحثين الأنثربولوجيين ، هناك حزمة من الممارسات والقيم وأساليب العيش وأشكال التعبير الثقافي التي تشير إلى وجود ثقافة مشتركة لسكان الجنوب المغربي . والواقع أن بعض خصائص أنماط العلاقات الاجتماعية الخاصة بهذا النطاق، تجعلها فريدة مقارنة بمناطق أخرى من المغرب . إذ يتعلق الأمر بوضعية المرأة الاجتماعية البيضانية على نحو بالغ الأهمية . إنه إرث خلفته المجتمعات الأمازيغية الصنهاجية التي هيمنت لزمن طويل على المنطقة ، حيث وصل تأثيرها إلى الشمال ، بل تخطى البحر المتوسط ليصل إلى الأندلس .

وهناك تيار آخر يشدد على الطابع الترحالي والإبلي لمجتمع الجنوب المغربي الذي جرى وصفه من لدن العديد من الباحثين المغاربة والأجانب ، قبل أن يتعرض للتحول بعمق لأسباب تاريخية واجتماعية مختلفة . وإذا كانت رسومات هذا الجنوب وزخارفه محفورة في الأذهان من خلال إبداعات الصناعة التقليدية ، و الارتباط الفطري بين بادية الجنوب والإبل الذي وصلت أصداه من خلال بلاغة الشعر الحساني ، فإنه مع ذلك عرفت ساكنة الجنوب ، خاصة الصحراء ، نزوحا كبيرا إلى الاستقرار ، وبالتالي فإن التغيير الثقافي الذي عرفته كان بالغ الأهمية على نحو خاص، من حيث نطاقه وسرعته وآثاره.

إن القيام بقراءة أولية للموروث الثقافي الذي يزخر به هذا النطاق ، وخاصة في شقه اللامادي ، يلزمنا بالضرورة الرجوع إلى الخلف لمساءلة التاريخ من أجل تقصي الأسباب الكامنة وراء هذا الغنى والتنوع ، وهو ما سنركز عليه في مداخلتنا في شقها الأول ، على أننا سنخصص الشق الثاني للوقوف على بعض الأمثلة ذات الصلة بالتراث اللامادي المميز لهذا النطاق المغربي ، ونخص بالذكر جانب اللباس والحلي.

بادئ ذي بدء ، لا بد من الإشارة إلى نقطة هامة طبعت الموروث الثقافي اللامادي في الجزء الجنوبي من تاريخ الدولة المغربية، ألا وهي قضية الحدود السياسية والإدارية . فهذا المجال الجغرافي الشاسع ، المفتوح والمنفتح ، هو الذي كان دائما وراء تحديد مختلف أشكال وخصوصيات الحياة السائدة هناك ؛ كما كان المسؤول الأول عن أصولها ،ومصدر تقاليدها الاجتماعية والثقافية والفنية .

وإذن نحن أمام نقطة هامة تحتم علينا في دراستنا للموروث الثقافي اللامادي لهذا النطاق ، ألا نقف عند الحدود السياسية الحديثة والمعاصرة التي لا تتناسب وحاجيات الحياة الرعوية والمبادلات التجارية والروابط العائلية والدينية والثقافية ، لأننا أمام مجال تعايشت فيه عناصر إثنية متنوعة ، جمعت الأمازيغي البربري بالإفريقي السوداني واليهودي والعربي المسلم ؛ سواء كانوا من الرحل ، أو كانوا من أولئك الذين مالوا إلى حياة الاستقرار.

والأكيد أن ساكنة هذا المجال عرفت منذ العصور القديمة في روايات البحارة والجغرافيين والمؤرخين القدامى أمثال سترابون ، بلينيوس وبطليموس ، بأسماء مختلفة مثل اللكسيتيينLixites والنوميديينNumides والجيتولGétules وأيضا الليبيين. وبدون شك فإن القسم الأقصى من الغرب الأفريقي حيث مجال بصمات القبائل البربرية المورية ، من حيث استقرارها المؤقت ، وحيث موطن

قراها وآبارها ، ومجال تحركاتها الرعوية والزراعية ؛ فهذا المجال تم رصده تاريخيا ، وتبين أنه يصل إلى الشمال ، عند حدود جبال إفني والسفوح الجنوبية لجبل باني وصاغرو . وينحصر غربا بواسطة المحيط ؛ وجنوبا نهر السينغال . أما من ناحية الشرق ، فإن حدود مجال هذه القبائل تنغمس تحت الرمال الصحراوية لصحراء الجزائر ومالي .

والواقع إن هذا المجال الشاسع لا يزال يحتفظ بآثار قدم الاستيطان البشري ؛ ويكفي أن نستدل على ذلك بما اكتشف متناثرا، على ضفاف الأودية وسفوح الجبال من لقى أثرية تعود إلى الباليولتيك ، وأخرى ذات صلة بالنيولتيك .Th ; 1938 ,R. Vaufrey) (; R.Mauny,1950 ; Monod,1938.والأمر لا يقتصرهنا فقط على أدوات حجرية منحوتة أو مصقولة ، بل ينضاف إليها تلك الأحجار المنتصبة(المنهير) والجثوات المحاطة بالحجارة التي عثر عليها بوادي درعة وكذلك بهضاب موريتانيا ، ناهيك عن النقوش الصخرية التي جعلت من مناطق عديدة، مثل جبل باني وزمور والأدرار وغيرها متاحف حقيقية للفن الصخري. فهذا الأخير أمدنا بمعلومات مهمة عن التعايش الذي جمع مابين الفيلة ووحيد القرن والزرافات والحيرم bubale (بقر وحشي) وبقر الرعاة في مناطق أصبحت اليوم جرداء(O . du Puigaudeau,1952) .

ففي الرحلة الشهيرة للشوفيط حنون ، يحكي الملاحة القرطاجيون كونهم استقبلوا عند ساحل نون وكذلك بوادي درعة من طرف أناس بيض ربما يتعلق الأمر باللكسيتيين الرعاة ؛ وأيضا من قبل الإثيوبيين السود الذين وصفوهم بالخيالة والصيادين ومربي الحيوانات . ولربما كان حراطين الواحات هم الذين أشير إليهم في نص حنون بالإثيوبيين ، أو بعبارة أخرى ، هم أجداد هؤلاء الحراطين (F . de la Chapelle, 1933,p.636 ; ST. Gsell, I, 1913,p.488).

وخلال الألف الأول قبل الميلاد سينضاف إلى هذه التشكيلة السكانية ، مجموعة أخرى مهاجرة ، لتلتحق باللكسيتيين البيض . إذ يتعلق الأمر هذه المرة بالبرابرة الوثنيين أو المتهودين judaisés (Ch. Monteil, 1951, p.268)، أو برابرة يهود . وكيفما كان أمرهم ، فالأكيد أنهم شكلوا جالية يهودية مهمة ، استطاعت زمن نبوخد نصرNabuchodonosr من إقامة مملكة لهم بإفران بالإضافة إلى عدد من الملاحات بكل من نون وتافيلالت وتوات وأيضا أدرار-تمار (Ch. De la Roncière, 1925,p.77)، وخاصة بعد طردهم من طرف العديد من الغزاة أمثال الكلدانيين والفرس والإغريق والرومان ، لاسيما بعد تدمير القدس وقرطاج . ولما ازدادت عليهم الضغوطات في قورينة ، وجد هؤلاء المنفيون أنفسهم مضطرين إلى الهجرة باتجاه الغرب ، حيث فضل البعض العبور عبر أراضي مصر العليا ، بينما فضل البعض الآخر التنقل عبر الدلتا والواحات الليبية والإفريقية (تونس). وهكذا ولى الكثير منهم وجهه نحو الصحراء ، تاركا وراءه العديد من التجمعات البشرية المتناثرة هنا وهناك ؛ فيما آثر البعض الآخر، وهم كثر، التوجه نحو الأودية الخصبة لكل من توات والساورة وزيز ودرعة (O.du Puigaudeau,2009,p.10)، وكذلك على طول الساحل الأطلسي بحثا عن مكان هادئ حيث الماء والكلأ.

وإذا كانت أصول البربر-العنصر الأكبر في التشكيلة المورية والأكثر أهمية بالنسبة لموضوعنا هذا - تطرح عدة تساؤلات بالنسبة للباحثين بسبب ما يلفها من غموض ، فإن الأكيد هو استقرارهم النهائي بالمغرب الكبير بما في ذلك تنقلهم بالصحراء وذلك قبل مجئ الفنيقيين والقرطاجيين (H.Terrasse,1949,p.17).

ولعل أهم القبائل المترحلة المنتمية لهذا الحلف البربري هي قبائل لمتونة ولمطة وكدالة وجزولة وتاركا ؛ وهي القبائل التي ستتمكن من السيطرة على غرب الصحراء ، حيث سيشكل مجموعها قبيلة صنهاجة الكبرى.

وخلال بداية العصر الميلادي ، يبدو أن القبائل الصنهاجية قد تمكنت من التسرب إلى شمال الصحراء ، حيث وجدت هنالك ساكنة سوداء تألفت من السنوننكيينSoninkés* *والبامبارين Bambaras والتكروريين Tekrours والولوف Wolofs وغيرهم (Ch. Monteil,1951,p.279). وجميعهم كانوا من المزارعين ، حيث يقيمون بقرى لازالت بعض آثارها بكل من الأدرار وتاغنت Tagant.

وإلى جانب هؤلاء ، وجد شعب غامض الهوية . إذ يتعلق الأمر بشعب عرف تحت اسم البافورBafours والذي يجهل لحد الآن لون بشرته (سوداء أم بيضاء) ، بربر أم ليبيون- مصريون انفصلوا عن الفوتيين *Phuts المذكورين في الإنجيل . فإلى هذه المجموعة ينسب إدخال طرق جديدة في ميدان الري تعتمد قنوات أرضية . كما ينسب إليهم الكثير من المعارف الخاصة بالهندسة المعمارية وأخرى خاصة بالزراعة كان للسنونكيين جهل بها. كما تنسب إليهم تلك الآبار المربعة والكبيرة، وأيضا فسيل النخل الذي أعادوا زرعه من جديد . ولهذا فإن الكثير من الباحثين يعتقد بانحدار العديد من القبائل المورية من البافور(Monteil,1951,p.279).

وفي استعراضه للتقاليد المورية التي جمعها أندريو. ج. لوكاسAndrew.J.Lucas من خلال الوقوف على تفاصيل الميثولوجية الخاصة بهم ، رصد الباحث المذكور مجموعة من الأفكار التابثة مثل الاحتفاظ بذكرى صحراء أكثر رطوبة ، وأسبقية حضور السود ، ووصول البيض الأوائل البافور القادمين ، سواء عن طريق البحر ، أو من الشمال أو من الشرق ، لكن بعد توقفات متكررة بالواحات المغربية، خاصة بأقا(fasc.2,p.151-194 A. J. Lucas,1931,T.I,).

وبدورها حملت صنهاجة إلى الصحراء المورية تقنيات جديدة همت الزراعة والري، نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر البئر الرقاص puits à balancier أو ما يعرف بالشادوف ذو الدلو المصنوع من جلد البقر. و بعد وقت قليل ، سينضاف إلى هؤلاء برابرة زناتة(ابن خلدون ، ج.3 ،ص.179) الذين ساروا بكثرة في تجاه الجنوب على طول الأودية ، خاصة بهضاب تكانتTagant بغرب موريتانيا وكثلة أصابةAssaba الواقعة جنوب تكانت.

وخلال القرن الثاني وربما الثالث ، أهدى البرابرة لهذا المجال الموري هدية لا تقدر بثمن ؛ إنه الجمل الأسيوي(F. de La Chapelle,1930,p.40). ومنذ هذه اللحظة التي حل فيها هذا الحيوان بهذا النطاق ، واعتماد ثمار النخيل كغذاء أساسي ، وإقامة العديد من المسالك التي ستتخذ شكل طرق حقيقية مثاخمة للآبار العديدة ؛ أصبح بإمكان الإنسان العيش في هذا الوسط الصحراوي الشاسع ، ومعه ستبدأ نزعته الحربية دفاعا عن هذا الواقع الجديد .

وفي هذا العالم المكون من عناصر إثنية متنوعة (بقايا الساكنة البدائية ؛ سودا وبيضا ، ومن الشعب السوننكي الذي لا تزال جماعات الحراطين شاهدة عليه ؛ وكذلك من الغالبية المسيطرة من البربر ، بالإضافة إلى بعض المجموعات اليهودية المقيمة بالجنوب المغربي وفي منطقة الأدرار)؛ سيطفو على سطح الأحداث ميلاد عنصر جديد بالمنطقة ؛ إنه العنصر العربي الذي حلت طلائعه الأولى بالمنطقة عند نهاية القرن السادس .

وبما أن حكام هذه الفترة كانوا يقيمون في القيروان ، وهو مكان بعيد بالنسبة للسهر على مجريات الأمور بالصحراء ، فقد أبدى العرب نوعا من عدم اهتمامهم بالصحراء ، وهو الاهتمام الذي لن يتجدد إلا على عهد السلاطين المرينيين ، خاصة في القرن 13 م. وخلال هذه الفترة ، سيفسح المجال أمام صنهاجة ، خاصة فصيلها المسمى بالملثمين ، الذين سيهاجرون إلى الصحراء وبأعداد كبيرة ، حيث يخبرنا صاحب روض القرطاس بأن أعدادهم تشكلت من سبعين قبيلة وأن مجال تحركهم يمتد من نون إلى القيروان(ابن أبي زرع ، ص.165). وهكذا تعزى أزهى الحقب التاريخية للجنوب المغربي بما فيه الصحراء المغربية إلى صنهاجة ، وخاصة لمتونة وكدالة لا سيما إبان الفترة الممتدة ما بين سنتي 1035 و1147 م(ابن خلدون ، ج.2 ،ص.68-69).

لقد كان لصنهاجة اهتمام كبير بحرث الأراضي التي سيطروا عليها ، وفي هذا الإطار كان المرابطون في أمس الحاجة إلى دافعي الضرائب من الفلاحين ؛ ولهذا لم يترددوا في مهادنة البافوريين Les Bafours والإبقاء عليهم وسط واحاتهم وحقولهم ؛ غير أن عبد الله بن ياسين لم يتوان لحظة في تكسير آلاتهم الموسيقية " المدنسة" وخاصة الطبل . ومن المحتمل أن يكون هذا الإجراء هو الأصل في تلك الرواية التي تمنح للبافور إدخال الموسيقى إلى ساكنة الصحراء من الموريين ، والتي نجم عنها ميلاد جيل من الموسيقيين المحترفين الذين عرفوا تحت اسم إيكاوين Iggawen أو الشعراء الأفارقة griots(O .du Puigaudeau,2009,p.14).

وأما اليهود ، فكانوا عبارة عن حرفيين حاذقين ، لا يختلفون عن بني عمومتهم من اليهود الكبار المقيمين بوادي نون والأطلس الصغير وتافيلالت ، والذين كانوا مقسمين بين القبائل الصنهاجية إلى درجة أنهم شكلوا طبقة Macallemin. وفيما بعد ، وخاصة إبان القرن 15 م الذي شهد سقوط غرناطة على يد المسيحيين وتخريب تامنطيط بولاية أدرار ، بالإضافة إلى الموقف المغيلي منهم بتوات ؛ كل هذا وذاك دفع بوافدين جدد من اليهود إلى الالتحاق بالمجموعات اليهودية المستقرة بالجنوب المغربي.

والواقع إن هذه المجموعات اليهودية لم تخف اهتمامها بتجارة القوافل التجارية ، الشيء الذي دفعها إلى التسرب داخل الصحراء . وقد كتب أحد الباحثين سنة 1509 م بأن قبيلة ولاتة ضمت بين ساكنتها يهودا من كبار الأغنياء ، كانوا من التجار المتجولين، وهم صائغون وصناع مجوهرات (F. Valentin,1938,p.188). وهكذا يستنتج من الشهادة أن حرفيي ولاتة كانوا كثيري العدد وذوي شهرة كبيرة.

وحوالي سنة 1055 م ، أصبح المرابطون أسياد الصحراء حيث مكنتهم وضعيتهم الجديدة هذه من وضع أيديهم على الخطوط الرئيسية للتجارة الصحراوية خاصة تجارة الذهب والملح والرقيق ؛ وهي طرق ارتبطت أساسا بسجلماسة ، السوق الكبرى بتافيلالت بالإضافة إلى تامدولت الإدريسية بجبل باني والقريبة من أقا الحالية ، ناهيك عن أودغشت. وجميع هذه المسالك كانت على صلة بالسودان الغربي حيث تنشط تجارة الذهب والرقيق (Ch. De La Roncière,1925,p.81)

وفي سنة 1062 م. ، سيقدم يوسف بن تاشفين ، المؤسس الحقيقي لدولة المرابطين على إنشاء قاعدة صلبة لتحقيق طموحاته .إذ يتعلق الأمر بتأسيسه مدينة مراكش ليجعل منها قاعدة لملكه ، وفي ذات الوقت مركزا أماميا بالنسبة للصحراء. فهذا المركز المدينة شكل نقطة للتلاقي والتبادل والاختلاط ، حيث يلتقي أناس الشمال بالجنوب ، والمقيمون بالرحل لتبادل الأفكار والأذواق والتقنيات والموسيقى والرقص وكل مظاهر الصناعات الحرفية.

وخلال القرن 13 م. سيعود العرب من جديد إلى الصحراء، خاصة بعد توظيفهم من طرف القبائل الزناتية للمغرب الشرقي ضدا على صنهاجة . بل إن العديد من السلاطين لم يترددوا في استعمالهم ضدا على القبائل المتمردة وعلى الغزو الأوربي للسواحل المغربية . وإذا كان بعض هذه القبائل قد انزوى بالجنوب والشرق ، فإن فصيل ذوي حسان فضل التسرب إلى الصحراء المورية.

وبالرغم من أن سيطرة هؤلاء البدو من ذوي حسان قد تميزت نوعا ما بالشدة وصعوبة التحمل ، فإنها مع ذلك ، حملت معها للبربر وللسود من ساكنة الصحراء هبة ثمينة . إنها لغة مكتوبة ، غنية بالذكريات التاريخية وفنون الشعر ، ألا وهي اللغة الحسانية القريبة جدا من العربية الكلاسيكية ، التي لم تتردد في الانفتاح على العديد من الكلمات الأمازيغية و السودانية (R.Basset,1909 ,I).

وهكذا إذن ، فنحن أمام جنوب مغربي متنوع إثنيا ومن ثمة ثقافيا ، ولقلما نجد في الشريط الواحي لهذا الجنوب وحدة لسانية .

وبالفعل شكل هذا المجال الواحي الذي يمكن نعته مجازا بنطاق الموانئ الصحراوية ، مجالا للمبادلات التجارية ، وبوثقة للتفاعلات والتلاقحات الحضارية لمختلف العناصر الإثنية ، حيث إن حواضر الصحراء لم تكن مرفأ لتوقف القوافل ، بل أيضا ملتقى

لتبادل الأفكار . إننا أمام بوثقات حيث التقت وتعايشت مختلف المؤثرات الثقافية . إنه مجال تفاعلات مختلفة جمعت التجاري - الاقتصادي بالفكر الثقافي ، وهو ما سنرصده من خلال نموذجي اللباس والحلي المحسوبان ضمن خانة التراث اللامادي.

الدراعة _ المقندرة

لا تفيد المصادر في وصف شكل هذا اللباس ، لكن لفظي الدراعة والمقندرة أو "القندورة" كما هي شائعة إلى الآن ، يتطابقان حينما يتعلق الأمر بلباس بعض القبائل الصنهاجية بالصحراء والسودان (الحسن الوزان ، ص.58).

لكن لفظ الدراعة يطلق أيضا على نوع آخر من اللباس. فالدراعة أو المقندرة كانت لباسا شائعا بالصحراء المغربية . إنه عبارة عن قميص فضفاض وطويل ، بأكمام قصيرة ، وأحيانا بدونها ، بفتحة في الصدر ، وتتسع أكثر في الأسفل ، وهو لباس يوافق بيئة الصحراء ، لأنه يقي من حرارة الشمس ولسعات الحشرات ، وتسمح ثنياته بمرور الهواء إلى الجسد (O.du Puigaudeau,1968,pp.416-417) ؛ ويتخذ عدة أشكال على الجسم؛ إذ يمكن أن ينسدل ببساطة إلى الأسفل ، أو يستعان بحزام في الوسط ، وبشريطين يمران على الكتفين ويتقاطعان في مقدمة الصدر حيث ينسدل منهما الخنجر (محمد مقر، 2006 ، ص. 163).

الكساء أو الكسا- الملحفة – الشملة –الحايك

كان الكساء لباسا للرجل والمرأة ، وابن خلدون في سياق روايته عن أخبار البربر يذكر أن " لباسهم وأكثر أثاثهم من الصوف ، يشتملون الصماء بالأكسية " (خليل شحادة ، 1988، ج.6 ،ص.116).

والكساء لباس موغل في القدم ، من الألبسة البسيطة ، العالمية أيضا ، وهو قريب من أزياء أخرى كالأردية الرومانية المستوحاة من اللباس الإغريقي (حسين تحية كامل، 1905،ص. 58) ، وهو لباس يلتحف به ، ولذلك عرف أيضا بالملحفة ، كما أطلق عليه لفظ الشملة ؛ فيما اختص النوع المنسوج من الصوف الرقيق بتسمية الحايك الذي كان شائع الاستعمال بمجموع مناطق البلاد (محمد مقر،ص. 149-150). وهذا الامتداد الجغرافي يجعل منه بطاقة هوية تتجاوز كل خلافات وامتدادات القبائل ، خاصة في الأرياف ، لأن صناعة الخياطة كانت مختصة بالعمران الحضري ؛ ويطابق ذلك ملاحظات الحسن الوزان بعدد من الجهات التي زارها ، خاصة بالمناطق الجبلية . فسكان ادا وعاقل جنوب الأطلس الكبير ، " لا يلبسون قميصا ولا ثوبا مخيطا ؛ إذ ليس عندهم من يحسن الخياطة ، وإنما يلتفون قدر الإمكان في قماش" (الحسن الوزان ، ج.1 ،ص.110).

ولا يزال لهذا الرداء قليل من الحضور بالمغرب ببعض المناطق الحضرية ، خاصة بمدينتي وجدة والصويرة لدى النساء البالغات والمسنات ، ويعرف بالحايك . وببعض المدن الجنوبية كورزازات ، يطلق عليه لفظ الإزار. لكنه شائع في الصحراء المغربية ، ويحمل لفظ الملحفة . وتتميز بطولها ، الذي يصل إلى عشرة أمتار ، وتعقد في الأعلى لتأمين دائرتين يطلق عليهما لفظ " حلالين "، يمكنان المرأة من إخراج رأسها ويديها وإحاطة رأسها بجزء من الثوب ، ولف جسمها بالباقي . وتوصف هذه الملاحف بالواقعية الممزوجة بالحس الرومانسي. وعلى الرغم من خلوها من النقوش والوشم والتطريز ، فإن جماليتها تتحدد في الطول والاتساع والاحتشام الذي توفره . ويشمل هذا اللباس موريتانيا، وعددا من الدول الإفريقية والآسيوية ؛ ولا يزال محط اهتمام الصناعة التقليدية المغربية ، خاصة بالأقاليم الجنوبية التي شهدت سنة 1998 م. ميلاد جمعية مهنية مختصة في صناعتها وصباغتها (محمد بوسلام ، معلمة المغرب، ج.10 ،ص.3291-3292).

البرنس – السلهامة

في المغرب الأقصى ، يعد البرنس لباسا موغلا في القدم . وما زالت إحدى المأثورات الشعبية البربرية تقول : ورثنا عن الجدود حلق الرؤوس وأكل الكسكس وارتداء البرنس (التقي العلوي ،ع.20 ،ص.81). ويتفق ذلك مع رواية ابن خلدون في سياق حديثه عن لباس البربر . إذ يذكر أنه يتكون من " البرانس الكحل ، ورؤوسهم في الغالب حاسرة ، وربما يتعاهدونها بالحلق" (ابن خلدون، ج.6). وقد نقل اليوسي في " المحاضرات " قول أحدهم : " لو رأى أرسطو البرنس في اللباس ، والكسكس في الطعام والحلق بالموسى ، لاعترف للبربر بحكمة التدبير الدنيوي " (اليوسي،المحاضرات ، 1982 ،ج.1،ص.192). كما عرف هذا اللباس أيضا بالأخنيف ، وهو لفظ قد يكون مشتقا من كلمة " الخنيف " التي تعني ثوبا رديئا ، أو من لون أبيض غليظ من الكتان (الفيروزبادي، القاموس،ص.1045).

وهذه التسمية شائعة الاستعمال في جنوب المغرب بسوس الأقصى (الحضيكي ، مناقب.، ص.302). وقد استعمل اللفظان بنفس المعنى ، غير أن الولالي في سياق ترجمته لأحد شرفاء مدينة سجلماسة المتوفي سنة 1027 أو 1028 هـ/ 1617 – 1618 ، يذكر أنه " كان يلبس على الرداء برنسا وخنيفا سوسيا " (الولالي ، مباحث.، ص.212). والأكيد أن هذا التمييز بين البرنس والأخنيف لم يكن معروفا سوى بمناطق الأطلس الصغير ، ويوافق ذلك البحث الإثنوغرافي الخاص باللباس المغربي (Costumes du Maroc) ، الذي قام به Jean Besancenot بهذه الأماكن بين سنتي 1934 و1939 م.

وإذا كان البرنس قد ذكرته المصادر في المشرق والمغرب ، وشبهه البعض باللباس الروماني ، وبلباس الرهبان المسيحيين ، فإنه أصبح فيما بعد مقتصرا على بلاد المغرب بالمفهوم الواسع للكلمة ، ليشكل اللباس الوطني للمغرب الأقصى ، والذي حمل عدة ألفاظ أخرى في الجنوب المغربي كالزنار ، والهدون وحيدوس أو خيدوس (L. Brunot,1923,pp.103-104). ولاتزال هذه الألفاظ متداولة إلى اليوم، فيما أصبح لفظ السلهام الأكثر شيوعا (محمد مقر ،ص.149).

الحلي

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن ما وصلنا من مدخرات قديمة تهم جانب الحلي ، ضئيل جدا وغير معروف . صحيح أن معظم المتاحف المغربية ، لها قاعات مخصصة للحلي ، أغلبها من الفضة المستخرجة من مناجم الجنوب ، خاصة من منطقة سوس الأقصى والجنوب الغربي للأطلس الكبير ، لكنها في الحقيقة ، تعود إلى القرن 19 م. وبداية القرن 20 م. وتعوزنا المعلومات حول حرفة الصياغة . فابن الحاج مثلا في تناوله لها ، ركز فقط على الجانب الأخلاقي ، المتمثل في أن يكون الصائغ عالما بأحكام الشرع في صنعته ، حتى لا يقع في الربا ، (ابن الحاج ، المدخل،1972 ،ص.210) ؛ فيما اكتفى ابن يوسف الحكيم بذكر موقف الشرع من استعمالاتها لدى الجنسين(ابن يوسف الحكيم ، الدوحة، ص.125-129). ولهذا تبدو الحاجة ملحة اليوم إلى تكثيف التنقيب عن المادة الأركيولوجية اللصيقة بمواقع التعدين والمناجم، وخاصة بالأطلس الصغير وببعض المواقع الأثرية كسجلماسة، تامدولت وأغمات. وقد سمحت بعض التنقيبات الأولية بتأكيد وجود حرفة الصياغة منذ الحقبة المرابطية (الموساوي العجلاوي، 1989 ،ص.92). وقد حافظت هذه المناطق، وإلى زمن متأخر على تقاليد فنون الصياغة السائدة وأثبت ذلك عدد من الدارسين (H.Terrasse,1930,pp.125-130).

والواقع إن وجود هذه التأثيرات يفسر بهجرة المسلمين والمستعربين، وبعض اليهود من الأندلس إلى المغرب، وخاصة في أواخر العصر ألموحدي ، وتضاعف هذا التدفق في أواخر القرن 9 هـ / 15 م ، دون أن ننسى التأثير البيزنطي والعربي.

ولقد تميزت الحلي بتجميع أنواع من الصفائح المعدنية المزخرفة، التي يتم تزيينها بالعاج والمينا المحفورة بألوان محجرة ومجزعة . كما تستعمل الأحجار الكريمة والزجاج المجزع. وتتكون الصفائح المعدنية من أشكال هندسية أساسية، تتمثل في الدائرة والمستطيل والمربع المنحرف والهلال، فتتهيأ كملصقات نصف دائرية في الغالب ، وتجمع ألوانها بين الأزرق و الأحمر والأصفر(H.Terrasse,1930,p.125). وقد استأثر اليهود بحرفة الصياغة طيلة العصر الوسيط (الحسن الوزان، ص.283). ولم تفلح قرارات السلطة في إبعادهم عنها بسبب الغش (ابن يوسف الحكيم، م.س.ص.137-138).

و يعتقد الحسن الوزان ، أن عدم ممارسة المسلمين لهذه الحرفة نابع من احتياطهم من الربا ، الذي يكمن في بيع المصنوعات الذهبية والفضية بثمن أعلى مما يساويه وزنها (الحسن الوزان، م.س.ص.283). ولهذا الرأي قيمته ، وتؤكدها النوازل الفقهية ذات الصلة. لكن يبقى لتأويل ابن يوسف الحكيم وجاهته . إذ يرجع احتكارهم لهذا النشاط إلي مداخلتهم للحرفيين من الصاغة ، ممن جلبهم حكام المغرب بعد اتساع نطاق ملكهم ، وطموحهم إلى التميز بالأمتعة والأسلحة المصوغة بالذهب والفضة ، المنمقة بهما ، والمكللة بالأحجار النفيسة الرفيعة ، وذلك فخرا منهم بالحضارة الإسلامية . فعن طريق هؤلاء تمكنوا من فنون الصياغة، وبانقراض الوافدين، انفرد بها اليهود، خاصة وأن المسلمين لم يرضوا أن يكون أبناؤهم خدما لأهل الذمة (ابن يوسف الحكيم ،ص.136).

وختاما لا بد من الاعتراف بأن هذا التراث اللامادي المتفرد والثمين ، ليس مجرد رافد أساسي للثقافة المغربية ، بل إنه أحد روافد مكونات الثقافة بإفريقيا ما بعد الصحراء، وأحد عناصر إثراء الموروث الحضاري للمنطقة المتوسطية ، لذا وجب التصدي لكل أشكال الهشاشة التي تتربص به من أجل المحافظة عليه وصيانته .

وبالنظر إلى أهمية الموروث لهذا النطاق الجنوبي من المملكة ، والذي يعبر عنه ، وبكل روعة، من خلال أشياء الحياة اليومية التي تبرز مهارة الصناعة التقليدية ، والتي هي في الأصل تعبير آخر عن تطور الأفكار ، فإن الجدير بالانتباه ، كون الكثير منها قد تم ادخارها من طرف العديد من الأفراد الخواص الهاوين لجمع التحف ، وأحيانا من قبل بعض الجمعيات التي تشتغل على صيانة التراث الثقافي. وبالفعل ، حري بنا أن نعترف بأن الاهتمام بجمع شمل هذه القطع المأثورة اللصيقة بأنشطة الحياة اليومية ، كان سببا في ميلاد بعض المبادرات الهادفة إلى إنشاء مجموعة من المتاحف ؛ غير أنها مبادرات ما تزال خجولة ، ومع ذلك لايسعنا إلا أن نثمن ما أنجز منها مثل :

- المتحف الصغير للحياة الواحية والصحراوية بتيغمرت ، وهو متحف خاص.
- متحف مجموعة تكاوست بالقصابي بمنزل عائلة ولد السالك (صور فوتوغرافية ، قطع من أشياء الحياة اليومية ، أزياء تقليدية).
- متحف الفنون الصحراوية بالعيون
- المتحف الصغير بالمكتبة الوسائطية بالداخلة.

إن إنشاء المتاحف ، سيشكل بدون شك ، عامل اعتراف بمواصفات وخصائص ساكنة الجنوب المغربي بكافة أطيافها ، وذلك كأساس وكعامل انفتاح وحوار وتبادل ، يخدم استراتيجية التنمية البشرية بهذه الأقاليم الجنوبية . كما سيخدم تعزيز الإثراء النوعي والكمي للعرض السياحي بهذه الجهة ، وسيكون مشروع إقامة مجموعة من المتاحف رافعة من الرافعات الداعمة للتنمية ، وذات أبعاد اقتصادية واجتماعية فاعلة ، خصوصا إذا أرفقت بسياسة تهدف إلى حماية المهارات من أجل مواجهة المنافسة غير المشروعة .

إن المتصفح لواقع التراث اللامادي في هذه المنطقة، لا بد وأن يقف على ظاهرتين تطبعان نسق هذا الموروث الحضاري للجنوب المغربي :

الظاهرة الأولى، وتتمثل في ذلك الحضور الكبير للإرث الثقافي اللامادي الذي يكتسح كل الأشياء ومختلف المواد، سواء تعلق الأمر بأدوات الحياة اليومية ،أو باقي الأشياء الثقافيةpatrimonialisation ، وهو الحضور الذي يظهر موازيا لذلك التطور والتحديث الواضح للعيان ، على الرغم من أن طابع الأصالة لا يزال يشد الكثير من ساكنة المنطقة.

الظاهرة الثانية، وهي أن هذه النزعة التي تميل بالساكنة إلى التشبث بالموروث اللامادي يرافقها مع كامل الأسف تراجع كبير وغير مسبوق ، إن لم نقل، اختفاء لا رجعة فيه لهذا الإرث الثقافي الذي تركه الأجداد.

إن هذه الوضعية التي تدعو إلى القلق ، تشكل حافزا استعجاليا من أجل تثمين وتوثيق هذا الإرث الثقافي اللامادي بكل أصنافه ؛ وهذا لا يتأتى ولن يتأت إلا في إطار عمل تشاركي بين كل الفاعلين من سلطات وجماعات محلية ومجتمع مدني وساكنة محلية. وبطبيعة الحال فهذا يتطلب أولا وقبل كل شيء القيام بحملات تحسيسية ، هدفها إعلام الناس بأهمية التراث اللامادي كذاكرة جماعية ، وكأحد عناوين الهوية ، لذا وجب الاعتناء به، وتمليك الجميع مهمة المحافظة عليه من أجل تثمينه وإدماجه بشكل عقلاني في سياستها التنموية المستديمة والمندمجة

إن الحفاظ على هذا الموروث اللامادي يمر عبر مجموعة من الإكراهات ، منها ما هو مرتبط بالتحديث والعصرنة ، ومنها ما هو مرتبط بتوالي سنوات الجفاف وما ينجم عن ذلك من تبعات ، ومنها ما هو لصيق بتوسع النسيج الحضري وتوسع العمران. ولهذا فإن تثمين هذا الموروث يستدعي مقاربة شمولية تنبني على الاستدامة لضمان توازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية باعتباره عنصرا هاما في نمط عيش وسلوكيات السكان وعاداتهم وتقاليدهم التي تعد إرثا تاريخيا وثقافيا يستوجب تثمينه في شقه السياحي .

الببليوغرافيا

ابن أبي زرع ،1972 ، **الأنيس المطرب بروض القرطاس**...، الرباط ، دار المنصور للطباعة والوراقة .

ابن الحاج أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري الفاسي ،1972، **المدخل** ، دار الكتاب العربي ، بيروت.

ابن خلدون ، 1958، **كتاب العبر** ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني.

بوسلام محمد ، " الحايك" ، **معلمة المغرب** ، ج.10 ، ص. 3291 -3292 .

تحية كامل حسين، 1905 ، **تاريخ الأزياء وتطورها** ، القاهرة.

الحضيكي محمد بن أحمد، 1355 هـ ، **مناقب الإمام أبي عبد الله الحضيكي** ، المطبعة العربية ، الدار البيضاء، ج.2.

العلوي التقي ، " أصول المغاربة " **مجلة البحث العلمي** ،ع.20 ، ص. 81 .

مقر محمد، 2006 ، **اللباس المغربي من بداية العصر المريني إلى العصر السعدي** ، منشورات وزارة الأوقاف ، 1427 هـ.

الموساوي العجلاوي، 1989 ، " من أوداغشت إلى مراكش " ضمن أشغال الملتقى الأول : **مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحدي** ، جامعة القاضي عياض ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ص. 92 – 116 .

الوزان الحسن، 1983، **وصف إفريقيا**، ج.1 ، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.

الولالي أبو العباس أحمد بن يعقوب، 1999 ، **مباحث الأنوار في أخبار بعض الأخيار ، دراسة وتحقيق عبد العزيز بوعضاب** ، مطبعة النجاح ، الجديدة.

اليوسي، 1982 ، المحاضرات في الأدب واللغة ، تحقيق وشرح محمد حجي وأحمد الشرقاوي إقبال، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.

BASSET R. (1909), «Etude sur le dialecte Zenaga, notes sur le Hassania », in *Recherches historiques sur les Maures*, I, Paris.

BRUNOT L. (1923), *Noms de vêtements masculins à Rabat, Paris*, Leroux.

CELERIER J. (1930), « L'intérêt du Sahara Occidental pour l'étude du Maroc », in *Hespéris*, T.XI, fasc.,1-2, p.p.3-12.

GSELL St. (1913*), Histoire ancienne de l'Afrique du nord*, T.I, Paris.

DE LA CHAPELLE F. (1930), « Esquisse d'une histoire du Sahara Occidental », in *Hespéris*, T.XI, fasc.,1-2, p.40

DE LA CHAPELLE F. (1934), « Les Tekna du Sud Marocain » , in *Bull. Com. Afr.*,fasc., p.636

DE LA RONCIERE C. (1925), *La Découverte de l'Afrique au Moyen Age* , Paris.

LUCAS A.J. (1931), « Considérations sur l'ethnique maure et en particulier sur une race ancienne les Bafours », in *J. Afr.*, fasc.,1-2, p.p. 151-194

MAUMY R. (1950), « Une route préhistorique à travers le Sahara », in *Bull. I.F.A.N*., Dakar,T. IX, p.p.341-351
MONOD T. (1938), Contribution à l'étude du Sahara Occidental, fasc., I, Gravures, Peintres et Inscriptions rupestres, Paris, Larose.
MONTEIL C. (1951), « Problème du Soudan Occidental ; Juifs et Judaïsés », in *Hespéris*, T. XXXVIII, p. 268.
PLINE L'ANCIEN (1980), Histoire Naturelle, V, texte établi et traduit par J. Desanges, Paris.
DU PUIGAUDEAU O. (1952), « Gravures rupestres de la montagne d'Icht(sud marocain) et de la vallée moyenne de Draa », in *J.S.A.* ,T. XXII, p.p.7-15
DU PUIGAUDEAU O. (2009), *Arts et coutumes des Maures*, Le Fennec, Casablanca.
TERRASSE H. (1949), *Histoire du Maroc*, I, Casablanca.
VALENTIN F. (1938), *Description de la côte d'Afrique de Ceuta au Sénégal (1506-1507)*, trad., P. de Cenival et Th. Monod, Paris.
VAUFREY R. (1938), *L'Age de l'Art rupestre nord-africain*, Berlin, I.P.E .K, 1983,p.p. 10-29.

تقاطع حضارات الشرق والغرب: المسجد الجامع الأموي بقرطبة نموذجا

أحمد صالح الطاهري
المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، الرباط

مقدمة

يقع مسجد قرطبة في قلب مدينة قرطبة التاريخية، قاعدة بني أمية بالأندلس، على ضفة الوادي الكبير (لوحة 1). يقول المقري في كتابه نفح الطيب وهو يتحدث عن قرطبة: "والجامع الذي ليس في معمور الأرض مثله وطوله مائة ذراع في عرض ثمانين، وفيه من السواري الكبار ألف سارية، وفيه مائة وثلاث عشرة ثريا للوقود أكبرها تحمل ألف مصباح، وفيه من النقوش والرقوم ما لا يقدر أحد على وصفه، وبقبلته صناعات تدهش العقول، وعلى فرجة المحراب سبع قسي قائمة على عمد طول كل قوس فوق القامة قد تحير الروم والمسلمون في حسن وضعها ..."[1]. فعلا، يشكل هذا المسجد صرحا حضاريا من أهم الصروح المعمارية بإسبانيا خلال مختلف عصورها التاريخية. فهو من أقدم المساجد التي شيدت بهذه البلاد بعد فتحها من قبل المسلمين، وأكبر مسجد من حيث المساحة في الجزيرة الإيبيرية، وثاني هذا النوع من البنايات بعد جامع حسان بالرباط (نهاية القرن 6 هـ/12 م) والقيروان بتونس.

تضاربت الروايات حول تأسيس أول مسجد بهذا الموقع. فهناك من أرجعها، مثل ابن بشكوال إلى عام 92 هـ/711م مباشرة بعد دخول طارق بن زياد وعدد من التابعين بلاد الأندلس. ومن المؤرخين والدارسين من قال بأن المسجد الأول يعود إلى 168 أو 169هـ/784 أو 785م خلال عهد الأمير عبد الرحمن الأول (الداخل). كما توارث المؤرخون رواية متأخرة، لكنهم أوردوها غير ما مرة، تقول إن الجامع القرطبي قد بني في جزء من كنيسة شاطرها المسلمون مع النصارى، كما فعل عمر بن الخطاب في بيت المقدس، وورثة حكمه بدمشق، قبل أن يشتري عبد الرحمن الداخل الشطر الآخر بغية بناء جامع واسع الأطراف، ومتين البنيات، لاستقبال حشود المصلين المتزايدة بعاصمته وقاعدة سلطانه. وحرصا منه على تزيينه وتنميقه، لجأ الأمير إلى أجمل العناصر وأحسن المواد سواء تلك التي كانت متواجدة في خرائب المدن الرومانية والقوطية، أو تلك التي أمر بجلبها من عدد من المراكز بالأندلس كإشبيلية، أو من آسيا الصغرى كالقسطنطينية.

شهد الجامع، طيلة قرنين من الزمن، زيادات وأعمالا تزيينية تعكس كلها مكانة هذا لمسجد واهتمام بني أمية به. ولم يجد أحفاد عبد الرحمن الداخل، في كل عمل من أعمالهم هاته، وسيلة أخرى غير الانضباط إلى التصميم الأول، والسهر على تكامل وتناغم مختلف أشغالهم الإنشائية والزخرفية. فبالإضافة إلى احترام التخطيط المتعامد مع جدار القبلة، انحنى الفعلة والمهرة لميزات النواة الأولى، فاستعملوا الأقواس المتراكبة، وناوبوا اللونين الأحمر والأصفر في فقراتها، وحملوها فوق أعمدة رخامية متنوعة الأحجام والألوان، وأدخلوا الآيات القرآنية، كما فعله أجدادهم في قبة الصخرة، في تزيين واجهة المحراب وحلقات القبة التي تتقدمه. من جهة أخرى، كسوا الأرضيات والقبة بالفسيفساء الجميلة، وطعموها بقطع الزجاج، ورصعوها بالفضة والذهب. أما المنبر، فاستعملت فيه ما يقارب 37000 قطعة من العاج، وأصناف من الخشب المعطر مثل خشب الساج والآبنوس وعود الند والصندل والبقم والعمود القاقلي.

في بداية القرن 6 الهجري/13 الميلادي، حُوّل الجامع، مباشرة بعد دخول المسيحيين المدينة، إلى كاتدرائية كاثوليكية، فبنيت بداخله العديد من الخلوات قبل أن تشيد في قلبه، بعد موافقة الملك شارل الخامس، كنيسة قوطية الطراز. أدت أشغال البناء هاته التي استمرت من سنة 1523 إلى سنة 1607 إلى تدمير لجزء مهم من بيت الصلاة وأعمدته وأسقفه، وإلى تشويه لبعض عناصره المعمارية والزخرفية دون أن تصل إلى ما وصلت إليه عمارة الجامع إذ تحكي النصوص أن " ملك إسبانيا شارل كوينت قد علق على أشغال مهندسه قائلا:"لقد دمرت هاهنا شيئا لانراه في أي مكان من أجل بناء شيء نراه في كل مكان"(لوحة 2).

كيفما كان الحال، وأيما كان الانتماء، يجمع مختصو الفنون والحضارة على أن مسلمي الأندلس قد ورَّثوا الإنسانية تحفةً فريدةً يغلب عليها التناظر والتقابل، وصرحا حضاريا تجاوزت شهرته بلاد الأندلس لكبر مساحته وبراعة هندسته،وقوة دوره، وضخامة تأثيره في نشر وشيوع عدد من التعبيرات المعمارية بالبلاد الإسلامية، وبشكل خاص تلك المتواجدة بالغرب الإسلامي، وفي عدد من المناطق الأوربية كالأندلس والبرتغال وجنوب أوربا، وضمان انتقال أخرى من العالم القديم إلى ما بعد عصر النهضة مرورا بالفترة الوسيطية، ويقدم بين بنياته دلائل على الانفتاح على الآخر والاستفادة من تجاربه وتقنياته.واعترافا منها بهذه العمارة التي تشكل نموذجا متفردا تقاطعت فيه فنون الشرق والغرب أدرجته منظمة اليونسكو سنة 1984 تراثا إنسانيا.

---

[1]- المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1988، 2، ص. 557. نفس الوصف يورده القزويني أثناء حديثه عن قرطبة: "مدينة عظيمة (...) ومسجدها من أكبر مساجد الإسلام وأجمعها بمحاسن العمد والبنيان، طوله أربعمائة ذراع وعرضه ثلاثمائة، وعمده ورخام بنيانه بفسيفساء وذهب وبحذائه سقايات وحياض فيها من الماء الرضراض". القزويني، آثار العباد وأخبار العباد، دار صادر. بيروت، د. ت.، ص. 552.

لوحة 1 - موقع مسجد قرطبة

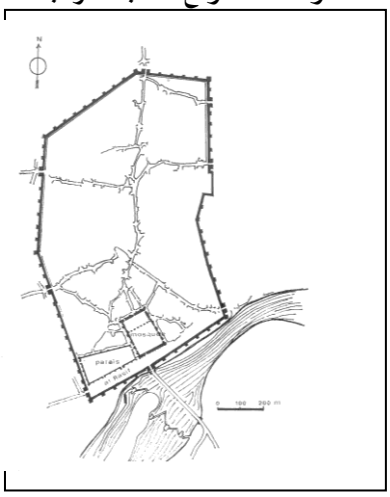

للوقوف على تاريخ وعمارة ودور هذا المسجد الجامع، سنحاول تناول تاريخ الجامع وخصائصه المعمارية والفنية من خلال نصوص الإخباريين والجغرافيين وتخطيطه المعماري كما درسه علماء الآثار والفن. وفي محور ثان، سنقوم بتلخيص تقاطع الشرق والغرب في عدد من الإنشاءات المعمارية والعناصر الزخرفية التي يزخر بها الجامع، والدور الذي لعبه هذا الصرح في انتقال عدد من الأشكال والتركيبات من العهد القديم إلى العصر الوسيط، وشيوعها في العديد من مناطق غرب المتوسط، لدرجة أنه صنف تراثا إنسانيا.

1- تاريخ جامع قرطبة من خلال النصوص التاريخية:

شكل المسجد الجامع بقرطبة معلمة استأثرت باهتمام كبير من قبل أمراء وخلفاء بني أمية مما كان له الأثر الكبير على الإخباريين والجغرافيين المسلمين وعدد من الرحالة الأوربيين، ودفعهم إلى وصف المسجد وتناول أشغال البناء والتوسعات وأعمال التزيين التي حظي بها خلال مختلف العصور.

وتبقى رواية ابن عذاري المراكشي في بداية القرن 8 الهجري/14 الميلادي إحدى أبرز الروايات لاعتمادها على مصادر عديدة. وحسب هذه الرواية، فإن تأسيس النواة الأولى لمسجد قرطبة يرجع إلى فترة فتح المدينة من طرف المسلمين، وبالضبط إلى سنة 92هـ/711م. يقول ابن عذاري في هذا الصدد: "لما افتتح المسلمون الأندلس، استدلوا بما فعل أبو عبيدة وخالد (رضي الله عنهما) عن رأي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) من مشاطرة الروم في كنائسهم مثل كنيسة دمشق وغيرها مما أخذوه صلحا، فشاطر المسلمون أعاجم قرطبة في كنيستهم العظمى[2] التي كانت بداخلها، وابتنى المسلمون في ذلك مسجدا جامعا"[3]. وذكر المقري رواية ينسبها إلى ابن عذاري نقلا عن ابن الرازي فيها بعض من الاختلاف يقول فيها: "(...) فشاطر المسلمون أعاجم قرطبة كنيستهم العظمى التي كانت داخل مدينتها تحت السور، وكانوا يسمونها بشنتبنجنت، وابتنوا في ذلك الشطر مسجدا جامعا، وبقي الشطر الثاني بأيدي النصارى..."[4]. ويذهب صاحب ذكر بلاد الأندلس أبعد من ذلك إذ أورد على أنه لما "دخل طارق بن زياد مولى موسى بن نصير قرطبة (...) أمربابناء المسجد الجامع المذكور في نصف تلك الكنيسة، فبني وبقي النصف الآخر كنيسة بأيدي نصارى الذمة. فلم يزل الأمر كذلك إلى أن ولي الإمام عبد الرحمن بن معاوية الداخل للأندلس فاشترى النصف الثاني من الكنيسة وزاده في الجامع المكرم وبناه وأتقنه وأنفق في بنائه مائة ألف دينار بالوازنة"[5].

---

[2]- تدعى هذه الكنيسة تحت اسم "كنيسة القديس فانسانSaint Vaincent. انظر كذلك:

Mazzoli-Guintard, « Cordoue, Séville, Grenade : mythes et réalités de la coexistence des trois cultures », *Horizons maghrébins*, 61, 2009, p. 22-29.

[3]- ابن عذاري، البيان المغرب في ذكر بلان الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة كولان وليفي بروفنسال، بيروت، 1980، الجزء الثاني، ص. 229.

[4]- المقري، الجزء الثاني، ص. 560.

[5]- مجهول، ذكر بلاد الأندلس، تحقيق وترجمة لويس مولينا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، الجزء الأول، مدريد، 1983، ص. 36.

لوحة 2- صورة جوية للمسجد بعد بناء الكاتدرائية

1-1 جامع قرطبة على عهد الأمير عبد الرحمن الداخل:(لوحة 3)

يظهر أن انتقال قاعدة بلاد الأندلس من إشبيلية إلى قرطبة سنة 97هـ/716م، قد جعل المدينة تتوسع بشكل سريع، وتجلب الكثير من الناس إذ سرعان ما أصبح هذا الجامع الأول ضيقا لايسع جموع المصلين مما اضطرهم لبناء سقائف تحميهم من تقلبات الطقس خلال مختلف الفصول. وبالرغم من دخول الأمير عبد الرحمن الأموي إلى قرطبة بعد انتصاره على عاملها سنة 139هـ/756م لم يشهد الجامع أي تعديل وبقي على حاله إلى سنة 169 هـ/785م حيث قام عبد الرحمن الداخل بإرضاء نصارى المدينة، وشراء الشطر الثاني من كنيستهم، وتهديم المسجد المتواضع والشروع في بناء جامع الحضرة وإتقان بنيانه. وقد أورد ابن عذاري ظروف هذه الزيادة قائلا:"فلما كثر المسلمون بالأندلس، وعمرت قرطبة، ونزلها أمراء العرب بجيوشهم، ضاق عنهم ذلك المسجد، وجعلوا يعلقون منه سقائف؛ فنال الناس من الضيق مشقة عظيمة. فلما دخل عبد الرحمن بن معاوية الأندلس، وسكن قرطبة، نظر في أمر الجامع، وتوسيعه وإتقان بنائه؛ فأحضر أعاجم قرطبة، وسألهم بيع ما بقي بأيديهم من الكنيسة المذكورة، وأوسع لهم البذل فيه، وفاء بالعهد الذي صولحوا عليه؛ وأباح لهم بناء كنائسهم التي كانت هدمت عليهم وقت الفتح بخارج قرطبة، وخرجوا عن الشطر؛ فاتخذه وأدخله في الجامع الأعظم."[6] من جهته، يقول المقري بخصوص عمل عبد الرحمن الداخل أنه "لم يزل المسجد على هذه الصفة –نصف للمسلمين ونصف للنصارى -إلى أن دخل الأمير عبد الحمن بن معاوية المرواني إلى الأندلس، واستولى على إمارتها، وسكن دار سلطانها قرطبة، وتمدنت به، فنظر إلى الجامع، وذهب إلى توسعته وإتقان بنيانه، فأحضر أعاظم النصارى، وسامهم بيع ما بقي بأيديهم من كنيستهم لصق الجامع ليدخله فيه (...) وكان ذلك سنة ثمان وستين ومائة (الموافق 784م)، فابتنى عند ذلك عبد الرحمن المسجد الجامع على صفة ذكرها لا حاجة إلى تفسير الزيادة فيه"[7].

لوحة 3 جامع قرطبة: تخطيط عام للزيادات الأموية

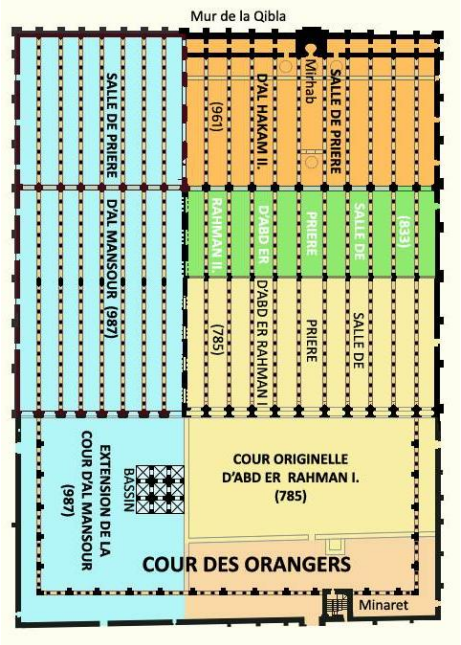

[6]- ابن عذاري، البيان، الجزء الثاني، ص. 231 والمقري، نفح الطيب، الجزء الأول، ص. 329.

[7]- المقري، نفح الطيب، الجزء الثاني، ص. 560-561.

وحسب ابن عذاري، فإن الأمير عبد الرحمان قد شرع في هدم هذا الشطر من الكنيسة سنة 169 هـ/785[8]، ثم بدأ في بناء الجامع، وانتهى من أشغال البناء السنة الموالية إذ يورد بأن بناءه قد تم "وكملت بلاطاته، واشتملت أسواره في سنة 170 هـ (786 م)؛ فذلك مدة من عام كامل"[9]؛ مضيفا في الوقت ذاته أن "النفقة التي أنفق الإمام عبد الرحمن بطول هذه السنة في بناء الجامع ثمانون ألفا بالوازنة".[10] وإذا كان المقري يورد نفس المبلغ في نفح الطيب[11]، فإنه يختلف مع ابن عذاري إذ يشير إلى أن عبد الرحمن الداخل قد "مات قبل تمامه"[12] وأنه بدأ زيادته سنة قبل ذلك (168هـ/784م)[13].

1-2 جامع قرطبة وتوسعة الأمير هشام بن عبد الرحمن: (لوحة 3)

لم تكن هذه الأشغال إلا البداية في سلسلة من التوسعات والأعمال التزيينية لهذا الجامع ذي "البدائع الباهية الباهرة"[14] والتي ستستمر طوال عهد الإمارة والخلافة الأموية بالعدوة الأندلسية. فقد كتب المقري أن الأمير هشام الأول بن عبد الرحمن الداخل (172-206/821-788م) قد قام مباشرة بعد توليه الحكم ب"إكمال بناء الجامع بقرطبة، وكان أبوه شرع فيه"[15]. أكد ابن عذاري الحدث، وتميز عن المقري بتفصيله نسبيا في الأشغال التي تمثلت في بناء أروقة الجامع، وتشييد سقائف مخصصة للنساء وبناء المنارة[16] والميضأة. يقول ابن عذاري بخصوص هذه الأشغال: "ثم زاد ابنه هشام صومعة، كان ارتفاعها أربعين ذراعا إلى موضع الأذان وبنى بآخر المسجد سقائف لصلاة النساء؛ وأمر ببناء الميضأة بشرقي الجامع"[17].

1-3 جامع قرطبة وتوسعة الأمير عبد الرحمن الثاني:(لوحة 3)

سرعان ماضاق الجامع بأهل قرطبة، إذ يذكر ابن حيان في كتابه المقتبس وابن عذاري في البيان أن قاعة الصلاة بالجامع قد أضحت غير قادرة على استيعاب وفود المصلين المتزايدة مما دفع بالأمير عبد الرحمن الثاني (206-237/821-852م) إلى ترميم الجزء المشيد من قبل الأمير عبد الرحمن الأول، وتهديم جدار القبلة ثم زيادة ثمانية أساكيب في بيت الصلاة في اتجاه جهة الجنوب، مضيفا بذلك مساحة مغطاة تقدر ب 2129.56 متر مربع (26,88 متر على 79,225 متر)، تتوزع على عشرين أسكوبا من الجنوب إلى الشرق، وتشكل أحد عشر بلاطا متعامدا مع جدار القبلة.

دون ابن حيان هذه الزيادة اعتمادا على روايتين. جاء في الأولى نقلا عن المؤرخ الرازي، كاتب بني أمية، ما يلي: "زاد الأمير عبد الرحمن بن الحكم في المسجد الجامع بقرطبة، أول الزائدين فيه من خلفاء بني مروان، الزيادة الأولى الظاهرة من قبلته للداخل إليه، البارزة من بين البنية الأولى التي ابتناها أبو جده عبد الرحمن بن معاوية، الأمير الأول، الداخل إلى الأندلس، على أساس مختطي هذا المسجد المبارك من العرب الفاتحين للجزيرة، فمد عبد الرحمن زيادته تلك طولا مع القبلة في الفضاء البراح هنالك مع آخر المسجد بباب المدينة الأكبر القبلي، المعروف اليوم (أيام المؤرخ) بباب القنطرة. وقد كانت أبهاء المسجد الأقدم تسعة أبهاء، زاد عليها عبد الرحمن بهوين من كل جانبيه، فكملها أحد عشر بهوا، استوسع به المسجد، ورفه عن الحاضرين، واعتلى شأنه، وكان الشروع في هذه الزيادة سنة 234 (847م)"[18].

أما الرواية الثانية فقد نقلها عن الحسن بن مفرج القبشي (ت. 430 هـ/1038م) ويقول فيها: "أمر الأمير عبد الرحمن بن الحكم بالزيادة في الجامع بقرطبة، فزيدت طولا مابين الأرجل الضخام الصخرية الماثلة في صدره، الظاهرة لمن دخل إليه فيما بينها إلى آخر المسجد بمنتهى المحراب. وجمع فاخر الآلات لبنائه، واستكثر من عدد حذاق الفعلة لإحكامه. ووكل ببنياته أكبر فتيانه الخصيان الخاصة نصرا وصاحبه مسرورا، رغبة في إيشاك التمام مع إحكام الصنعة. فأيده الله بمعونة أتم بها عزمته، فجاءت كما أراده ورسمه..."[19].

---

[8]- "وكان شروع عبد الرحمان الداخل في هدم الكنيسة وبناء الجامع سنة 169". ابن عذاري، الجزء الثاني، ص. 231. تجدر الإشارة إلى أن المقري يرجع اتفاق عبد الرحمن الداخل مع النصارى وإرضاءهم إلى سنة 168 هـ/786 م.

[9]- ابن عذاري، البيان، 2، ص. 231 والمقري، الجزء الثاني، ص. 561.

[10]- ابن عذاري، اليان، 2، ص. 231.

[11]- المقري، نفح الطيب، 1، ص. 329.

[12]- المقري، نفس المصدر، 1، ص. 329.

[13]- المقري، نفس المصدر، 2، ص. 561.

[14]- المقري، نفس المصدر، الجزء 1، ص 455 وص. 561.

[15]- المقري، نفس المصدر، 1، ص. 338.

[16]- عرفت هذه المنارة ب "القديمة" لأنها ستهدم أثناء توسعة عبد الرحمن الثالث سنة 958 م وتعوض بأخرى كما سنرى لاحقا. وقد تم اكتشاف أساسات هذه المنارة أثناء حفريات أجريت سنة 1934. انظر: Golvin L., Essai sur l'architecture religieuse musulmane, éd. Klincksienk, T. 4, Paris, 1979, p. 31.

[17]- ابن عذاري، البيان، 2، ص. 230. ينسب المقري نفس الأعمال إلى هذا الأمير إذ يقول "ومن محاسنه إكمال بناء الجامع بقرطبة، وكان أبوه شرع فيه

[18]- ابن حيان، المقتبس في أخبار الأندلس، تحقيق علي الحجي، بيروت، 1965، ص. 243.

[19]- ابن حيان، نفس المصدر. ص. 243.

من ناحية ثانية، أضاف ابن حيان العديد من المعطيات حول أسباب هذه التوسعة، والكثير من التفاصيل حول هذه الزيادة إذ أورد بأن الأمير قد أمر "عند ذلك بتوسيعه والزيادة فيه، ورسم أن يكون ذلك من قبل قبلته في الفضاء، ما بينها وبين باب المدينة، لقبلي الراكب للقنطرة، فعُمل بما رسمه حين الزيادة الثانية من بناء هذا المسجد الفاضل، المنسوبة إلى عبد الرحمن بن الحكم المحدودة عند الأرجل الحجرية الضخام الماثلة اليوم في وسط أبهاء المسجد إلى المحراب الأقدم الذي اتخذت فيه اليوم القبة الكبرى المخرمة. ومد عبد الرحمن زيادته هذه طولا من موقف حد المسجد الأول إلى ناحية القبلة. فكمل عدد أبهاء المسجد أحد عشر بهوا، صير سعة كل بهو من هذين المزيدين تسعة أذرع ونصف. ووصل هذين البهوين المزيدين بسقيفتين، ووصلهما من أبوابهما بالسقائف التي كانت قبل بجوف المسجد الأقدم المتخذة لصلاة النساء، عقد كل سقيفة منها على تسع عشرة سارية، وفتح في هذين البهوين المزيدين من كلتا جنبتي البنية القديمة بأواخرهما، مما يقرب من القبلة، بابين بسور الشرق والغرب، كملت أبواب الجامع بها سبعة أبواب، عرض كل باب منها خمس أذرع ونصف، وارتفاعه طولا سبع أذرع، وصار طول هذه الزيادة من حد الأرجل المادة لها إلى منتهى حدها في القبلة تسعا وأربعين ذراعا، وعرض هذه الأرجل الراسية في المسجد، الماثلة لمكانها منه كل رجل منها خمس أذرع في عرض ذراعين. وابتنى الأمير عبد الرحمن بن الحكم أيضا في مؤخر صحن هذا المسجد سقيفة جوفية نظمها بالسقيفتين اللتين ابتناهما حفافي صحنه بشرقيه وغربيه، وصلها بهما واستوسع بهن ثلاثين، نكان مصلى النساء إذا حضرن المسجد الجامع، وعدد سواري هذه السقيفة الجوفية ثلاث وعشرون سارية"[20].

أما ابن عذاري فأشار إلى هذه الأعمال قائلا: " ثم زاد عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل الزيادة المنتظمة بالأرجل، طولها خمسون ذراعا، وعرضها مائة وخمسون، وعدد سواريها ثمانون سارية؛ وكان الفراغ من هذه الزيادة في جمادى الأولى سنة 234 هـ (الموافق لسنة 848م)"[21]، مؤكدا في الوقت ذاته " أنه أنفق في صومعة المسجد وفي تعديل المسجد وبنيان الوجه للبلاطات الأحد عشر بلاطا سبعة أمداد وكيلين ونصف كيل من الدراهم القاسمية"[22]. أما المقري فقد اقتصر على القول بأنه "زاد في جامع قرطبة رواقين ومات -هو الآخر- قبل أن يستتمه، فأتمه ابنه محمد عبده"[23]

بالانتهاء من هذه الزيادة وصلت المساحة الإجمالية لبيت الصلاة إلى 5112,96 متر مربع، وأضحت بذلك تنافس كل الجوامع الأموية المشيدة بالمشرق الإسلامي، مثل الجامع الأموي بدمشق (11832 متر مربع) وجامع عمرو بن العاص بالفسطاط (13200 متر مربع) وغيرهما من المساجد[24].

4-1 جامع قرطبة وأعمال المنذر بن محمد وأخيه عبد الله والأمير عبد الرحمن الثالث:

بقي الجامع على هيئته تلك طيلة ما يناهز 108 سنة إذ لم يشهد طيلة هذه الفترة أي توسعة أخرى باستثناء تلك الأعمال التزيينية والتكميلية التي قام بها الأمراء مثل العمل الذي قام به الأمير محمد بن عبد الرحمن (238-273/852-886م) الذي "أمر بإتقان طرز الجامع، وتنميق نقوشه، وبإقامة المقصورة، وجعل لها ثلاثة أبواب؛ فلما كمل ما أمر به في الجامع، دخله وصلى فيه ركعات خشع فيها"[25] ؛ أو تلك التي أمر بها كل من الأمير المنذر بن محمد (273-275/886-888) وأخوه الأمير عبد الله بن محمد (275-300/888-912م) والتي أوردها ابن عذاري قائلا: "ثم زاد الأمير المنذر بن محمد البيت المعروف ببيت المال في الجامع؛ فوضع فيه الأموال الموقفة لغياب المسلمين؛ وأمر بتجديد السقاية وإصلاح السقائف. ثم زاد أخوه الأمير عبد الله بن محمد ساباطا معقودا على حنايا، أوصل به ما بين القصر والجامع من جهة الغرب؛ ثم أمر بستارة من آخر هذا الساباط إلى أن أوصلها بالمحراب؛ وفتح إلى المقصورة بابا كان يخرج منه إلى الصلاة؛ وهو أول من اتخذ ذلك من أمراء بني أمية بالأندلس (رحمهم الله)[26]. **(لوحة 3)**

وفي سنة 347هـ/958م، أقدم الأمير عبد الرحمن الناصر لدين الله، المعروف ب "عبد الرحمن الناصر"[27] (300-350/912-960م) على هدم السور الشمالي والمنار الأول (القديم) من أجل الزيادة في مساحة الصحن وبناء منارة جديدة[28] مربعة الشكل. وقال لسان الدين ابن الخطيب أن الناصر قد "زاد في المسجد الأعظم الزيادة الهائلة"[29]. وذكر ابن خلدون أنه " أمر بعمل الظلة على صحن الجامع بقرطبة وقاية للناس من حر الشمس"[30]. كما أمر الناصر لدين الله باتخاذ منبر بديع لهذا الجامع، فصنع في نهاية من الحسن،

---

[20]- ابن حيان، نفس المصدر، ص. 244-245.

[21]- ابن عذاري، البيان، 2، ص. 230. نفس السنة يعطيها ابن حيان، نفس المصدر، ص 243.

[22]- ابن عذاري، نفس المصدر، 2، ص. 230-231.

[23]- المقري، نفح الطيب، 1، ص. 347 وص 561.

[24]- انظر بعض هذه المقارنات من حيث المساحات عند:. Golvin L., Essai sur l'architecture, T. 4, p. 50

[25]- ابن عذاري، البيان، 2، ص. 230.

26- ابن عذاري، البيان، 2، ص. 230.

[27]- كما عرف بعبد الرحمن الثالث.

[28]- بعد استرداد قرطبة حول الإسبان هذه الصومعة إلى برج لأجراس الكاتدرائية المحدثة في الجامع (انظر الفصل الثاني).

[29]- ابن الخطيب، أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، تحقيق ليفي بروفنصال، دار المكشوف، بيروت، ص. 38.

[30]- ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، 4، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، ص. 173.

ووضع في مكانه منه، وحظرت حوله مقصورة عجيبة الصنعة، وكان وضع هذا المنبر في مكانه من هذا المسجد عند إكماله يوم الخميس لسبع بقين من شعبان سنة تسع وعشرين وثلاثمائة"[31].

في حين أورد المقري بخصوص المنارة الجديدة وصفا نقله عن ابن بشكوال ذكر فيه أن عبد الرحمن الناصر قد أمر "بهدم الصومعة الأولى سنة 951/340م وأقام الصومعة البديعة، فحفر في أساسها حتى وصل الماء مدة ثلاث وأربعين يوما ولما ركب الناصر إليها من مدينة الزهراء وصعد في الصومعة من أحد درجها، ونزل من الثاني، ثم خرج الناصر وصلى ركعتين في المقصورة وانصرف، قال (ابن بشكوال الذي يروي المقري عنه): وكانت الأولى ذا مطلع واحد فسير لها مطلعين فصل بينها البناء فلا يلتقي الراقون فيها إلا بأعلاها، تزيد في كل مطلع منها على مائة سبعا. قال (أي بشكوال): وخبر هذه الصومعة مشهور في الأندلس، وليس في مساجد المسلمين صومعة تعدلها"[32]. ويضيف المقري، موردا دائما ماقاله ابن بشكوال "أن طول صومعة قرطبة إلى مكان موقف المؤذن أربعة وخمسون ذراعا وإلى أعلى الرمانة الأخيرة بأعلى الزُّج ثلاثة وسبعون ذراعا، وعرضها في كل تربيع منها ثمانية عشر ذراعا، وذلك اثنان وسبعون ذراعا"[33].

وبخصوص مواد بنائها وجامورها، يضيف المقري أنها بنيت "بضخام الحجر المقطعة، منجدة غاية التنجيد، وفي أعلى ذروتها ثلاث شمسات يسمونها رمانات ملصقة في السفود البارز في أعلاها من النحاس، الثنتان[34] (هكذا) منها ذهب إبريز، والثالثة منها وسطى بينهما من فضة إكسير، وفوقها سوسنة من ذهب صغيرة في طرف الزج البارز بأعلى الجو، وكان تمام هذه الصومعة في ثلاثة عشر شهرا"[35]. ويذكر المقري أن ابن بشكوال قد نقل من "خط أمير المؤمنين المستنصر أن النفقة في هذه الزيادة وما اتصل بها انتهت إلى مائتي ألف دينار وأحد وستين ألف دينار وخمسمائة دينار وسبعة وثلاثين دينارا ودرهمين ونصف"[36]

بهذه الأعمال أصبحت المساحة الإجمالية للجامع (قاعة الصلاة والصحن) تساوي 10023.78 متر مربع، متجاوزة تلك التي بني فوقها جامع القيروان، وجاعلة من المسجد الجامع بقرطبة أكبر مسجد جامع بكل منطقة الغرب الإسلامي[37].

1-5 جامع قرطبة تحت حكم الحكم المستنصر بالله:

شهد جامع قرطبة مرحلة جديدة تحت حكم الخليفة الحكم المستنصر بالله إذ حظي بأعمال عديدة وجليلة انطلقت بدءا من سنة 350هـ[38]/961م ولم تكتمل إلا في سنة 365هـ/976م[39]. فقد ذكر ابن عذاري أن الخليفة الحكم الثاني قد زاد في الجامع بعد أن ضاق مرة أخرى بالمصلين. وفي هذا الصدد يقول ابن عذاري المراكشي: "وافتتح خلافته بالنظر في الزيادة في المسجد الجامع بقرطبة؛ وهو أول عهد أنفذه؛ وقلد ذلك حاجبه وسيف دولته جعفر بن عبد الرحمن الصقلبي، وذلك لأربع خلون لرمضان من السنة (350 هـ)، وهو اليوم الثاني من خلافته. فكان أول ما عهد إليه تقديم النظر في سوق الصخور التي هي أسُّ البنيان؛ فابتدئ بانتقالها في رمضان المذكور. وكان قطر قرطبة قد كثر به الناس؛ فضاق الجامع عن حملهم، ونالهم التعب في ازدحامهم؛ فسارع المستنصر إلى الزيادة فيه؛ فخرج لتقديرها، وتفصيل بنيانها، وأحضر لها الأشياخ والمهندسين؛ فحدوا هذه الزيادة من قبلة المسجد إلى آخر الفضاء مادا بالطول لأحد عشر بلاطا. وكان طول الزيادة من الشمال إلى الجنوب خمسة وتسعين ذراعا؛ وعرضها من الشرق إلى الغرب مثل عرض الجامع سواء؛ وقطع من هذا ساباط القصر المتخذ لخروج الخليفة إلى الصلاة إلى جانب المنبر بداخل المقصورة؛ فجاءت هذه الزيادة من أحسن ما زيد في المسجد (قبل وأشده وأتقنه)"[40].

أضاف الحكم الثاني، بعد أن هدم جدار القبلة المشيد من قبل أسلافه، مستطيلا في جهة الجنوب في اتجاه النهر يبلغ عرضها45.51 متر وطوله 79,29 متر. وبالتالي، فإن مساحة الجامع قد انتقلت من 10023.78 متر مربع إلى 13632.26 متر مربع تستحوذ قاعة الصلاة على 8140 متر مربع منها، وتتربع على كرسي أكبر قاعة للصلاة بالعالم الإسلامي[41].

---

[31]- المقري، نفح الطيب، 2، ص. 564.

[32]- المقري، نفح الطيب، 1، ص. 562.

[33]- المقري، نفس المصدر، 1، ص. 563.

[34]- ونظن أن المقصود "اثنتان".

[35]- المقري، نفح الطيب، 1، ص. 563.

[36]- المقري نقلا عن ابن بشكوال، 2، ص. 562.

[37]- انظر: Golvin L., Essai sur l'architecture, T. 4, p. 50.

[38]- هناك رواية ثانية يقدمها ابن عذاري تؤرخ لهذه الزيادة سنة 353هـ يقول ابن عذاري، الجزء الثاني، ص. 236 ما يلي: "وفيها (أي سنة 353) كان ازدحام الناس بالمسجد الجامع بقرطبة وتضاغطهم حتى كادت النفوس تتلف؛ فأمر المستنصر بالله بتوسعته والزيادة فيه؛ فأتى القاضي منذر ابن سعيد إلى الجامع المسجد الجامع ومعه صاحب الأحباس والفقهاء والعدول بما اجتمع قبله من أموال الأحباس؛ فنظروا في الزيادة فيه".

[39]- ابن عذاري، البيان، 2، ص. 250.

[40]- ابن عذاري، البيان، 2، ص. 233-234.

[41]- انظر: Golvin L., Essai sur l'architecture, T. 4, p. 50.

وإلى نفس الخليفة تنسب القبة المبناة على المحراب والتي كملت في جمادى الآخرة سنة 354 هـ[42]، والفسيفساء التي تزين هذا الجزء من الجامع. وبخصوص هذه الأخيرة، يروي ابن عذاري أنه في سنة 354 هـ/ شرع (الحكم بن عبد الرحمن المستنصر بالله) في تنزيل الفسيفساء بالمسجد الجامع؛ وكان ملك الروم بعث بها إلى الخليفة الحكم. وكان الحكم قد كتب له في ذلك، وأمره بتوجيه صانعها إليه، اقتداء بما فعله الوليد بن عبد الملك في بنيان مسجد دمشق؛ فرجع وفد الحكم بالصانع، ومعه من الفسيفساء ثلاثمائة وعشرون قنطارا، بعث بها ملك الروم هدية؛ فأمر الحكم بإنزال الصانع، والتوسيع عليه، ورتب معه جملة من مماليكه لتعلم الصناعة؛ فوضعوا أيديهم معه في الفسيفساء المجلوبة، وصاروا يعملون معه؛ فأبدعوا، واربوا عليه، واستمروا بعد ذلك منفردين دون الصانع القادم، إذ صدر عن راجعا عند الاستغناء عنه، بعد أن أجزل له المستنصر الصلة والكسوة. وتداعى إلى هذه البنية كل صانع حاذق من أقطار الأرض. وركب الحكم المستنصر بالله في العشر الوسط لشوال من الزهراء إلى الجامع، ودخله ونظر إلى الزيادة وماتم فيها، وأمر بإقلاع السواري الأربع التي كانت في عضادة المحراب القديم الفائقة التي لا نظير لها، وصيانتها إلى أن توضع في المحراب الجديد عند إتقان إحكامه وإكماله"[43].

وفي المحرم من سنة 355 هـ/966م، " أمر (الحكم بن عبد الرحمن المستنصر بالله) بوضع المنبر القديم[44] إلى جانب المحراب، ونصب المقصورة القديمة. ونصب في قبلة هذه الزيادة مقصورة من الخشب، منقوشة الظاهر والباطن، مُشرَّفة الذروة، طولها خمسة وسبعون ذراعا، وعرضها اثنان وعشرون ذراعا، وعلوها إلى الشَّرفات ثمانية أذرع. وكان الفراغ من هذه الزيادة ونصب المقصورة في رجب من السنة"[45]. كم أورد المقري وصفا أخذه عن ابن سعيد المغربي الذي نقله بدوره عن ابن بشكوال يقول فيه بخصوص هذه المقصورة: "إنه خطر بها على خمسة بلاطات من الزيادة الحكيمة، وأطلق حفافيها على الستة الباقية: ثلاثة من كل جهة، فصار طولها من الشرق إلى الغرب خمسة وسبعين ذراعا، وعرضها من جدار الخشب إلى سور المسجد بالقبلة اثنين وعشرين ذراعا، وارتفاعها في السماء إلى حد شرفاتها ثمانية أذرع، وارتفاع كل شرفة ثلاثة أشبار، ولهذه المقصورة ثلاثة أبواب بديعة الصنعة عجيبة النقش شارعة إلى الجامع شرقي وغربي وشمالي"[46].

وحرصا منه على اكتمال الصرح، أجرى الحكم المستنصر له، في سنة 356هـ/967، الماء إلى سقاياته وإلى "الميضأتين اللتين مع جانبيه: شرقيه وغربيه، ماء عذبا جلبه من عين بجبل قرطبة، خرق له الأرض، وأجراه في قناة من حجر متقنة البناء، محكمة الهندسة، أودع جوفها أنابيب الرصاص لتحفظه من كل دنس. وابتدئ جري الماء من يوم الجمعة لعشر خلون لصفر من السنة"[47]. من ناحية ثانية، ابتنى بغربيه "دار الصدقة، اتخذها معهدا لتفريق صدقاته (رحمه الله)". واتخذ "المؤدبين يعلمون أولاد الضعفاء والمساكين القرآن حوالي المسجد الجامع وبكل ربض من أرباض قرطبة"[48].

من جهة أخرى، كان محراب الحكم المستنصر المحراب الثالث للجامع. وقد أورد المقري بخصوص مقاييسه، نقلا عن ابن بشكوال كما ذكره ابن سعيد المغربي أن "ذرع المحراب في الطول من القبلة إلى الجوف ثمانية أذرع ونصف، وعرضه من الشرق إلى الغرب سبعة أذرع ونصف، وارتفاع قبوه في السماء ثلاثة عشر ذراعا ونصف"[49].

وعلاقة بأعمال الحكم المستنصر ذكر المقري نقلا عن ابن بشكوال أنه "هدم الميضأة القديمة التي كانت بفناء الجامع، يستسقى لها الماء من بئر بالسانية، وبنى موضعها أربع ميضآت في كل جانب من جانبي المسجد الشرقي والغربي منها ثنتان كبرى للرجال وصغرى للنساء، أجرى في جميعها الماء في قناة اجتلبها من سفح جبل قرطبة إلى أن صبت ماءها في أحواض رخام لا ينقطع جريانه الليل والنهار، وأجرى فضل هذا الماء إلى سقايات اتخذهن على أبواب هذا المسجد بجهاته الثلاث الشرقية والغربية والشمالية، أجراها هنالك إلى ثلاث جواب من حياض الرخام (....) وابتنى المستنصر في غربي الجامع دار الصدقة، واتخذها معهدا لتفريق صدقاته المتوالية، وابتنى للفقراء البيوت قبالة باب الجامع الكبير"[50].

---

[42]- ابن عذاري، البيان، 2، ص. 237.

[43]- ابن عذاري، البيان، 2، ص. 237-238.

[44]- يروي ابن عذاري أن الحكم قد صنع منبرا جديدا للجامع. "كان المنبر الذي صنعه الحكم مدخلا من عود الصندل الأحمر والاصفر والأبنوس والعاج والعود الهندي؛ قام على الحكم (رحمه الله) بخمسة وثلاثين ألف دينار وسبع مائة دينار وخمسة دنانير، وكان تمامه في خمسة أعوام". ابن عذاري، 2، ص 250. أما المقري فيذكر أن هذا المنبر الجديد قد وضع بجنب المحراب وهو "مؤلف من أكارم الخشب، ما بين آبنوس وصندل ونبع وبقم وشوحط وما أشبه ذلك، ومبلغ النفقة فيه خمسة وثلاثون ألف دينار وسبعمائة دينار وخمس دنانير وثلاثة دراهم وثلث درهم، وقيل غير ذلك، وعدد درجه تسع درجات صنعة الحكم المستنصر رحمه الله"، الجزء الأول، ص. 551.

[45]- ابن عذاري، البيان، 2، ص. 238.

[46]- المقري، نفح الطيب، 1، ص. 550-551.

[47]- ابن عذاري، البيان، 2، ص. 240.

[48]- ابن عذاري، البيان، 2، ص. 240.

[49]- المقري، نفح الطيب، 1، ص. 551.

[50]- ابن بشكوال عند المقري، نفح الطيب، 2، ص. 554-555.

أما عن تزيينه الفريد والبديع، فيقف المقري ويصف إنشاءه وزخرفته قائلا: "وعلى فرجة المحراب سبع قسي قائمة على عمد، طول كل قوس فوق القامة، قد تحير الروم والمسلمون من حسن وضعها، وفي عضادتي المحراب أربعة أعمدة: اثنان لازورديان ليس لها قيمة لنفاستها، وبه منبر ليس على معمور الأرض أنفس منه ولا مثله في حسن صنعته، وخشبه ساج وآبنوس وبقم، وعمود قاقلي. ويذكر في تاريخ بني أمية أنه أحكم عمله ونقشه في سبع سنين، وكان يعمل فيه ثمانية صناع لكل صانع في كل يوم نصف مثقال محمدي، فكان جملة ما صرف على المنبر لا غير عشرة آلاف مثقال وخمسون مثقالا"[51].

1-6 جامع قرطبة زمن المنصور ابن أبي عامر: (لوحة 3)

يبدو أن حملات وسياسة المنصور أبي عامر بالأندلس قد زادت قرطبة ازدهارا وتوسعا مما كان وراء زيادة جاذبيتها لعدد من العائلات العربية والمغربية وكذا الأعجمية للاستقرار بها أو لربط علاقات تجارية مع أهلها. وتجمع المصادر أن قاعدة الأمويين بالأندلس قد عرفت تحولا عمرانيا غير مسبوق[52]. ومن أكبر الدلائل على تكاثر ساكنة المدينة ونموها المضطرد كل هذه الزيادات في المساجد الجامع الذي سرعان ما يضيق بجموع المصلين، ويسارع الأمراء والخلفاء للزيادة فيه.

وإذا كانت الزيادات السالفة الذكر قد أبهرت العديد من الإخباريين، فإن ماقام به المنصور العامري يعتبر، بكل المقاييس، أضخم ما أنجز بهذا الصرح. فقد كانت عزيمته على قدر عظمة سلطانه وقوة سطوته، فأسرع إلى تهديم الجدار الشمالي الذي يتكون من أجزاء تعود إلى عبد الرحمان الأول وعبد الرحمان الثاني وعبد الرحمان الثالث والحكم المستنصر، وزاد في قاعة الصلاة ثمانية أساكيب وضاعف تقريبا مساحة الصحن، وجدد وحسن ونمق الجامع وانضبط لأساليب سابقيه واجتهد في دمج إضافاته وتناسقها مع الأجزاء والعناصر القديمة. وقد ذكر ابن عذاري دوافع هذا العمل وميزاته قائلا: "وكان من أخبار المنصور الداخلة في أبواب البر والقربة، بنيان المسجد الجامع والزيادة فيه سنة 377 هـ (987م). وذلك أنه، لما زاد الناس بقرطبة، وانجلب إليها قبائل البربر من العدوة وإفريقية، وتناعى حالها في الجلالة، ضاقت الأرباض وغيرها، وضاق المسجد الجامع عن حمل الناس؛ فشرع المنصور في الزيادة بشرقيه حيث يتمكن الزيادة لاتصال الجانب الغربي بقصر الخلافة. فبدأ ابن أبي عامر هذه الزيادة على بلاطات تمتد طولا من أول المسجد إلى آخره؛ وقصد ابن أبي عامر في هذه الزيادة المبالغة في الإتقان والوثاقة دون الزخرفة، ولم يقصر مع هذا عن سائر الزيادات جودة ماعدا زيادة الحكم؛ أول ما عمله ابن أبي عامر تطييب نفوس أرباب الدور والمستغلات الذين اشتريت منهم للهدم لهذه الزيادة، بإنصافهم من الثمن أو بمعاوضة، وصنع في صحنه الجب العظيم قدره، الواسع فناؤه"[53]، وبذلك، يقول ابن عذاري، "(...) كان عدد سواري الجامع، الحاملة لسمائه واللاصقة بمبانيه وقبابه ومناره، مابين كبيرة وصغيرة، ألف سارية وأربعمائة سارية وسبع عشر سارية. وعدد ثريات الجامع، مابين كبيرة وصغيرة، مائتان وثمانون ثرية"[54].

وصلت مقاييس هذه الزيادة إلى 76.47 متر في العرض و175.02 متر في الطول، وهو ما يشكل إضافة 13383.77 متر مربع إلى الجامع لتصبح بذلك مساحته الإجمالية تساوي 56.423 22 متر مربع. هذ المساحة جعلت مسجد بني أمية بقرطبة يتجاوز مساحة جامع ابن طولون بالقاهرة، ويحتل الرتبة الثالثة بعد مسجد سامراء (38000 متر مربع) وأبي دولف (28750 متر مربع)[55]في العالم الإسلامي، والمرتبة الأولى في الغرب الإسلامي إلى حدود سنة 593 التي شهدت بناء جامع حسان الموحدي برباط الفتح[56].

---

[51]- المقري، نفح الطيب،2، ص. 558-559.

[52]- انظر بهذا الخصوص ما أورده المقري في الباب الرابع نقلا عن عدد من الإخباريين وغيرهم بخصوص تطور المدينة وأهميتها في بلاد الغرب الإسلامي. نفح الطيب،2، ص. 455 وما بعدها.

[53]- ابن عذاري، البيان، 2، ص. 287.

[54]- ابن عذاري، البيان، 2، ص. 287. نفس الرواية ينقلها المقري عن المؤلف، الجزء الثاني، ص. 548-549. من جهته يروي المقري نقلا عن ابن بشكوال هذه الزيادة العامرية قائلا: "ولما ذكر ابن بشكوال زيادة المنصور بن أبي عامر في جامع قرطبة قال: ومن أحسن ما عاينه الناس في بنيان هذه الزيادة العامرية أعلاج النصارى مصفدين في الحديد من أراضي قشتالة وغيرها، وهم كانوا يتصرفون في البنيان عوضا عن رَجَّالة المسلمين، إذلال للشرك وعزة للإسلام، ولما عزم على زيادته جلس لأرباب الدور التي نقل أصحابها عنها بنفسه، فكان يؤتي بصاحب المنزل فيقول له : إن هذه الدار التي هي لك يا هذا أريد ابتياعها لجماعة المسلمين من مالهم ومن فيئهم لأزيدها في جامعهم وموضع صلاتهم، فشطط واطلب ما شئت، فإذا ذكر له أقصى الثمن أمر أن يضاعف له". المقري،2، ص. 546.

[55]- انظر:.Creswell K.A.C., A Short Occount of Early Muslim Architecture, Beyrouth, 1968, p. 216

[56]- تبلغ مساحة هذا الجامع الذي لم يكتب له الاكتمال 25600 متر مربع. أنظر: عبد العزيز توري وأحمد الطاهري وعبد اللطيف الخمار، نظرة حول التنظيم المكاني للمساجد المغربية، ضمن أعمال ندوة خصوصيات معمار المساجد بالمملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 2004،ص. 27.

Caillé J., La ville de Rabat jusqu'au protectorat français, T. 1, Paris, 1949.

1-6 من "جامع الحضرة" إلى كاتدرائية الجامع:(لوحة 4)

لوحة 4- التخطيط الداخلي لجامع قرطبة بعد بناء الكاتدرائية والمصليات المسيحية

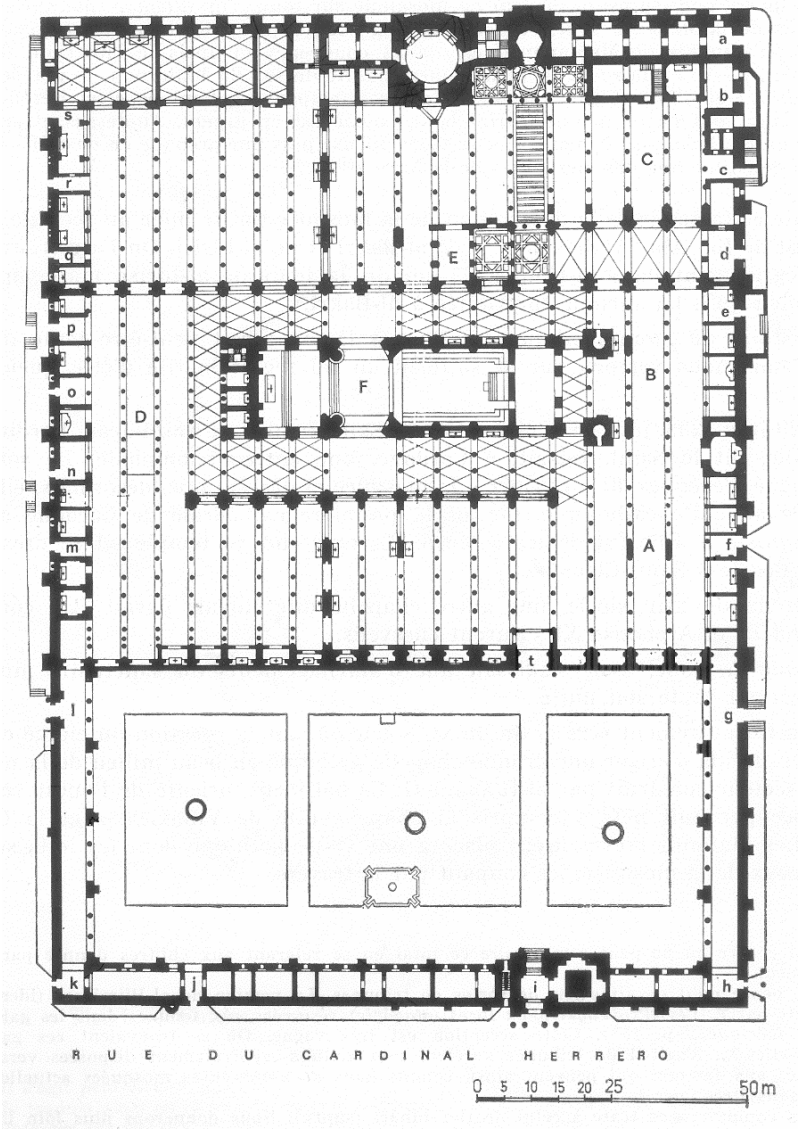

نال المسجد الجامع بقرطبة الاهتمام الأوفر بين مساجد المدية وأرباضها، وبقي أيقونة مدينة قرطبة وقلبها النابض بالرغم من أفول حكم بني أمية، وحروب ملوك الطوائف، وانكسارات الأمراء، وربما كان هذا الإشعاع وراء المصير الذي عرفه المسجد مباشرة بعد دخول المسيحيين إلى المدينة. ففي سنة 633هـ/1236م، تمكن الملك فيرديناند الثالث، ملك قشتالة وليون، وبعد حصار طويل، من استلام المدينة من قبل ساكنتها بعد فرار أميرها محمد بن يوسف بن هود الجذامي، معلنا بتحويل الجامع إلى كنيسة، ورافعا الصليب فوقه. بعد ذلك عمل الأساقفة على جعل الفضاء يتناسب والشعائر النصرانية، فبنيت العشرات من الكنائس الصغيرة للقداس وإقامة قسيسي المعبد. وفي نهاية القرن 15 الميلادي/8 الهجري، بنيت وسط زيادة الخليفة الحكم الثاني كنيسة البيلابيثيوثا (Villaviciosa).

مع بداية القرن 16 الميلادي، شهد الجامع مرحلة جديدة تحت حكم الملك شارل كوينت (شارل الخامس) إذ تمت الموافقة، رغبة في منافسة إشبيلية وغرناطة، على تشييد كاتدرائية جديدة في قلب الجامع أطلقت عليها تسمية "الكاتدرائية العليا (*Capillamayor*). وضعتصميم هذه الكاتدرائية مهندس القصر هيرنانرويز(Hernán Ruiz)، وأشرف على عمليات البناء بنفسه. قام هذا الأخير ابتداء من سنة 1523[57] بهدم ستين سارية داخل قاعة الصلاة وفتح فتحة كبيرة تسمح ببناء البلاطة القاطعة وسط

[57]- استمرت الأشغال المختلفة التي سهر عليها هذا المهندس وأبناؤه حتى سنة 1607.

البلاطة الوسطى للجامع وبناء صدر كنيسته. وتحقيقا لنفس الغاية التي يقال إنها كانت وراء هذه التغييرات ورغبة في تزيين هذه البناية، تم اللجوء إلى كل الطرازات المعمارية الوريثة للفن الإغريقي – الروماني، بما في ذلك الطراز القوطي وطراز النهضة والطراز الباروكي.

وعلى إثر زلزال ضرب المنطقة عام 1589، وأدى إلى تضرر كبير لصومعة الأمير عبد الرحمن الثالث، أعيد بناء المنارة من قبل ابن المهندس هيرنان لويز الذي شيد كذلك الجزء العلوي لمنارة الخيرالدا بإشبيلية بعد تحويلها لأجراس للكاتدرائية. استمرت الأشغال إلى حدود سنة 1618 ووضع هيرنان لويز الابن على قمة هذه المنارة، عوض الجامور وتفاحاته، تمثالا مذهبا للقديس جبريل (Gabriel)، القديس الحامي لمدينة قرطبة.

وسيرا على نفس النهج الهادف إلى ملاءمة هذا الصرح مع الطقوس الكاثوليكية، تم القيام بعدد من الأعمال الإنشائية الأخرى مثل "مصلى القديسة طيريثا" وغرف لكنوز الكنيسة بجانب المحراب، وفرقوا بين صحن الجامع والفناء المسمى بفناء النارنج، وأغلقوا ثلاثة عشر بابا من أبواب الجامع بالحجارة.

ومن بين أبرز من تحدث عن هذه التغييرات التي لحقت الجامع بعد دخول الإسبان إلى قرطبة، نجد السفير المغربي الغزال الذي ذهب على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله في سفارة إلى الأندلس، وزار الجامع.يقول السفير المغربي الغزَّال: "وقد أخذ الكفار بوسط الجامع تربيعة في غاية الوسع، بين أسوار أربعة عقدوا عليها قبة صاعدة في الهواء بعد أن هدموا عدة من سواري المسجد الرخامية وجعلوا موضعها سواري بالبنيان استدارة الواحدة منها أربع وستون شبرا، فوسعت التربيعة بوسع السواري، بعضها من بعض، وقد استدار بالسواري شباك من النحاس المذهب، داخله شباك آخر من العود متصل به، اتخذوا هذا الموضع مصلى لهم وجعلوا به صلبانهم مع تصاوير عديدة حائطا وسقفا بعضها من الذهب وجلها من اللوح والحجارة، وداخل هذا الموضع شليات وبسوط وصناديق الموسيقى وجعاب النحاس، وبعضها من الرصاص، فإذا حركوها بما لها من الحركات، تتولد منها نغمات موسيقية تسمع من بعد بائن..."[58].

2- عمارة جامع قرطبة: التخطيط العام والعناصر المعمارية والزخرفية: (لوحتان 3 و4)

يشكل المسجد الجامع مستطيلا شاسعا تبلغ مقاييسه 178 متر من الشمال إلى الجنوب و125 متر من الشرق إلى الغرب. يتمدد هذا المستطيل فوق مساحة إجمالية تصل إلى 22250 متر مربع، يحيط بها سور مبني من الحجارة المنجورة ومدعم بدعامات تضفي عليه، من الخارج، طابعا دفاعيا. وبسبب الانحدار الذي يميز موضع الجامع، فإن علو هذا السور يتراوح مابين 11.39 متر عند الباب المسمى باب ديانا وحوالي 15 متر بجدار القبلة بينما يصل سمكه إلى 1.41 متر.

من جهة أخرى، تم تدعيم هذا السور بدعامات تختلف مقاييسها، وتتوزع توزيعا منتظما يقوي الجدار الخارجي للمسجد ويعطيه، رفقة الشرافات التي تعلوه، طابعا عسكريا خشنا لكنه يحمي إنشاءات معمارية وزخرفية تتواجد كلها بالداخل باستثناء تلك التي تزين واجهات بعض الأبواب الرئيسية. ولتسهيل عملية ولوج الجامع تم بناء ستة عشر بابا تنفتح سبعة منها بالواجهة الغربية وتسعة بالواجهة الشمالية. وبالداخل تم توزيع كل المساحة بين عنصرين أساسيين وهما قاعة الصلاة والصحن وملحقاتهما ومختلف الإضافات والتغييرات التي لحقت الجامع خلال الفترة الموالية لاستعادة قرطبة من قبل النصارى.

وبالنظر إلى هذه المكونات ووفرة الإشارات التاريخية، فإنه يبقى من السهل، تتبع العناصر الإنشائية والوقوف على تخطيط المسجد الأول ثم تصاميمه التي أصبح عليها خلال كل زيادة[59].

2-1 النواة الأولى:

تتكون هذه النواة الأولى التي شيدت من قبل الأمير عبد الرحمن الداخل سنة 785 كما أسلفنا الذكر من مساحة مربعة الشكل تقريبا إذ تصل مقاييسها إلى 79.02 في الجهة الجنوبية (جهة القبلة) و78.88 متر في الجهة الغربية. تنقسم المساحة التي تقارب 6233.09 متر مربع إلى قسمين. يحتل القسم الأول الواجهة الشمالية، وهو عبارة عن فضاء غير مغطى يمثل صحن الجامع. تبلغ مقاييس هذا الصحن الذي تنعدم فيه المجنبات (galeries) 37.71 متر من الجنوب إلى الشمال و73.42 متر من الشرق إلى الغرب[60]، وهو ما يشكل مساحة تصل إلى 1590.94 متر مربع. وبواجهته الغربية، كانت ترتفع منارة[61] مربعة الشكل هدمت خلال الزيادة التي قام بها الأمير عبد الرحمن الثالث ابتداء من سنة 958م.

---

[58]- أحمد بن المهدي الغزال، نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد: رحلة الغزال وسفارته إلى الأندلس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1970، ص. 77-78.

[59]- بالإضافة إلى ما أوردناه بخصوص هذه الزيادات، يمكن الرجوع كذلك إلى: ذكر بلاد الأندلس، لمؤلف مجهول، ص. 36-38.

[60]- القياسات من الداخل.

[61]- شيدت هذه المنارة سنة 172-180/788-796 خلال حكم الأمير هشام الأول.

أما القسم الثاني فيحتل الواجهة الجنوبية، وتبلغ مقاييسه 73.77 متر من الشرق إلى الغرب و37.86 متر من الجنوب إلى الشمال[62] مشكلا بذلك مستطيلا تبلغ مساحته 2792.93 متر مربع، وهي مساحة تفوق تلك التي كانت تتواجد في جامع عقبة بالقيروان (2647.50 متر مربع) ومسجد صفاقص (2040 متر مربع)[63]، أي أنها تقدم أكبر قاعة للصلاة في بلاد الغرب الإسلامي كله.

قسمت هذه المساحة المكونة لقاعة الصلاة إلى أحد عشر بلاطا متعامدا مع جدار القبلة وفق الطراز الذي اتبعه مشيدو المسجد الأقصى وجامع عقبة بالقيروان، بعيدا كل البعد عن الطراز الذي اتبع في كل من مسجد المدينة المنورة والجامع الأموي بدمشق حيث البلاطات جاءت متوازية مع جدار القبلة. تتوسط هذه البلاطات بلاطة وسطى أكثر اتساعا إذ يبلغ عرضها 7.85 متر بينما يتراوح عرض البلاطات الأخرى ما بين 6,86 متر في البلاطات الأربع المحاذية للبلاطة الوسطى و6.86 متر في باقي البلاطات. بهذه الطريقة، يقدم الجامع تصميما محكما ينتظم حول هاتين البلاطتين الرئيسيتين اللتين ترمزان إلى السلطان، وتبرزان المحراب والمنبر.

2-2 الزيادة الأولى:

خلال حكم الأمير عبد الرحمن الثاني، قام هذا الأخير، نزولا عند رغبة ساكنة المدينة، بتوسيع النواة الأولى. وإذا كان القسم الأول المكون للجامع والذي يضم منطقة الصحن غير المغطى والمنارة قد احتفظ به على شاكلته، فإن الجهد انصب أساسا على قاعة الصلاة التي لم تعد، على ما يبدو، قادرة على استيعاب عدد المصلين الوافدين على المسجد. لقد أقدم عبد الرحمن الثاني على تهديم جدار القبلة ومحرابه[64] وبنائهما على بعد 28.42 متر في اتجاه الجنوب. مكنت هذه العملية من انتقال مساحة بيت الصلاة من 2792.93 متر مربع إلى 5044.36 متر مربع، وتحول الجامع من الشكل القريب من المربع إلى شكل مستطيل عمقه كبير جدا مقارنة مع عرضه إلى درجة أنه أصبح شبيها (من حيث الشكل العام) بجامع عقبة بالقيروان. وللحفاظ على الترتيب الأول لبيت الصلاة، جاءت البلاطات في هذه الزيادة تحترم نفس العرض ونفس التنظيم (أي متعامدة مع جدار القبلة)، وتستعمل أعمدة وأقواسا مماثلة وبالتالي شكلت امتدادا سلسا للنواة الأولى، وتطابقت معها في أغلب الجزئيات مما جعلها تكون وحدة متناسقة رغم الفارق الزمني بين الورشين.

3-2 الزيادة الثانية:

إذا كان عبد الرحمن الثاني قد زاد في الجامع من جهة بيت الصلاة فإن عبد الرحمن الثالث قد اهتم بالجهة المقابلة حيث هدم، ابتداءا من سنة 951/340م كما أورد ذلك ابن بشكوال[65]، السور الشمالي للصحن والمنارة التي كانت تنتصب وسطه تقريبا. سمحت عملية الهدم بتوسيع الصحن في اتجاه الشمال بزيادة 3605.30 متر مربع إلى الصحن لتصل مساحته الإجمالية إلى 5196.24 متر مربع. من جهة أخرى، أمر الأمير عبد الرحمن بتشييد منارة جديدة. صممت المنارة، وفق نفس التصميم المربع الذي اعتمد في المنارة القديمة، وتصل مقاييس أضلاعها إلى 8.48 متر. وللصعود من أجل الأذان زودت أسفل هذه البنية بدرجين ينفتح الأول في الواجهة الشرقية والآخر في الواجهة الغربية، ولا يلتقيان إلا في الجزء العلوي حيث البيت الذي يقيم فيه بشكل دائم وبالتناوب مؤذنان[66]. وبما أن هذه المنارة قد أحيطت خلال أعمال بناء الأجراس ما بين سنتي 1593 و1653 بحيطان مبنية، فإنه لم يتبق لنا من أوضاعها إلا ما ذكره الإدريسي الذي قال إن أوجهها الأربع كانت مكسية بأصناف من الزخارف الملونة والتزاويق المدهونة والكتابات المحمولة على قواعد مكونة من أقواس وأعمدة رخامية مختلفة، منها الكبير والصغير[67].

4-2 الزيادة الثالثة:

للمرة الثانية يقوم بنو أمية بتهديم جدار القبلة رغبة في الزيادة في مساحة بيت الصلاة. ففي سنة 350هـ/961م انطلقت، بأمر من الخليفة الحكم الثاني، أشغال توسعة الجامع من جهة الجنوب وذلك بتحويل جدار القبلة مسافة 45.51 متر نحو الجنوب في اتجاه الوادي الكبير. أضافت هذه العملية مساحة تقدر ب 3608.48 متر مربع لبيت الصلاة الذي أضحت مساحته تساوي 8652.84 متر مربع.

وحرصا منه على الحفاظ على انسجام هذا الجزء المضاف وتكامله مع الأجزاء الأخرى، حرص الحكم الثاني على الحفاظ على نفس الترتيب الأفقي والعلوي للمسجد. فقد جاءت البلاطات متعامدة مع القبلة، مشكلة بذلك استمرارية للبلاطات التي تعود إلى زيادة عبد الرحمن الثاني وتلك التي شكلت النواة الأولى (عبد الرحمن الأول). كما بنيت الأساكيب الإحدى عشر التي تتكون منها كل بلاطة من

---

[62]- القياسات من الداخل.

[63]- انظر:

Golvin L., Essai sur l'architecture, T. 4, p. 44.

[64]- تم الكشف عن بقايا أساسات هذا الجدار والمحراب خلال القرن الماضي من قبل الباحث دون هيرنان فيرناندیز. انظر:

Golvin L. Essai sur l'architecture, T. 4, p. 48.

[65]- انظر النصوص التاريخية أعلاه.

[66]- انظر وصف الشريف الإدريسي لهذه المنارة أعلاه.

[67]- انظر وصف الإدريسي أعلاه.

هذه البلاطات على أعمدة رخامية مثل تلك التي استعملت في الأساكيب القديمة، وجاءت البنيات كلها تنتظم في تناظر دقيق حول البلاطة الوسطى والبلاط القاطع.

ومما يزيد من إبراز هذا الحرص، ويبين الرغبة في التميز المحافظة على نفس التناوب المعتمد في فقرات الأقواس المتراكبة لكن مع إدخال عنصر جديد تمثل في تزيينسلسلة بزخارف محفورة نباتية وترك الأخرى ذات اللون الأحمر الغامق على حالتها الطبيعية، واستعمال العقود المصففة عوضا على العقود المنفوخة (plein cintre). من جهة أخرى، استعملت في الأسكوبين اللذين يتقدمان المحراب مجموعة من العقود المتداخلة المحمولة بواسطة أعمدة رخامية دقيقة الصنع، وعقود منفوخة نقشت نقشا كثيرا سواء على بطونها أو وجوهها، وأخرى مكونة من خمس فصوص تحمل بدورها مجموعة ثالثة مكونة من عقود متجاوزة. تحمل هذه الطوابق الفريدة من العقود ثلاث قبب شكلت مدرسة كان له الأثر الكبير على عمارة بلدان الغرب الإسلامي[68]. القبة الوسطى مضلعة تجلس فوق شريط كتابي، وتقدم زخرفة فسيفسائية متعددة الألوان كتلك التي تزين واجهة المحراب. أما القبتان الجانبيتان فهما، وإن كانتا قبتان مضلعتان، فهما تبرزان نضج التقنية والتمكن منها لدرجة تسمح بتقديم ترتيب مغاير.

5-2 الزيادة الرابعة:

بما أن الجهة الجنوبية أضحت على مشارف الوادي الكبير، وشكل الجامع أصبح مستطيلا عرضه أصغر بكثير من عمقه، جاءت الزيادة الخامسة التي أشرف عليها المنصور بن أبي عامر من جهة الشرق. قام المنصور بتهديم الجدار الشرقي للمسجد، وإعادة بنائه على بعد 47.76 متر، مما جعل عرض المسجد من الغرب إلى الشرق يصل إلى 126,98 متر بينما بقي طوله من الجنوب إلى الشرق في حدود 129.51 متر. بهذه الزيادة التي بلغت مساحتها 6185.39 متر مربع أضحى الجامع ببيت صلاته وصحنه وملحقاته يتمدد فوق مساحة إجمالية تساوي تقريبا 20034.47 متر مربع، ويحتل المرتبة الأولى في قائمة مساجد الغرب الإسلامي من حيث المساحة.

وإذا كانت كل الإنشاءات المعمارية بما في ذلك البلاطات والأساكيب وأقواسها وأعمدتها قد جاءت في حلة قريبة من تلك المتواجدة في الأجزاء الأقدم من الجامع، سواء من حيث الأشكال أو التنظيم أو التزيين[69]، فإن هذه العملية قد أنهت التوازن والتقابل اللذين كانا يتحكمان في تصميم الجامع. فقد فقدت البلاطة الوسطى دورها كمحور أساسي تتقابل على جنبيه المنشآت والزخارف، وبقي الجزء الغربي مكونا من خمس بلاطات بينما أضيفت بالجانب الشرقي للبلاطة الوسطى ثمانية بلاطات متعامدة مع جدار القبلة، وبالتالي أصبح هذا الجانب يحوي ما مجموعه ثلاثة عشر بلاطة.

يشكل جامع قرطبة الكبير أحد أبرز المعالم الإسلامية التي أسهمت في وضع اللبنات الأولى للمعمار الإسلامي، والتي كان لها الدور الرائد في نشر وشيوع عدد من التقنيات في عدد من مناطق الغرب الإسلامي سواء بالأندلس أو المغرب، وفي بلدان أوربا المتواجدة على الجهة الجنوبية للبحر المتوسط مرورا بالجنوب الفرنسي ووصولا إلى صقلية. ونظر لهذا الدور الكبير في تشكل الفن المعماري بهذه المناطق، واستمرار تأثير حتى القرن 19 إذ شكل أحد ينابيع الفن الموريسكي الجديد (néo-mauresque)، فقد صادقت لجنة التراث العالمي على تسجيله ضمن لائحة التراث الإنساني، مبرزة في نفس الوقت على كونه صرحا فريدا ومتميزا بعمارته وبنياته الزخرفية والإنشائية.

3- المسجد الجامع القرطبي والعمارة الإسلامية:

3-1 التخطيط الداخلي لبيت الصلاة:

يتكون بيت الصلاة في جامع قرطبة من تسعة عشر بلاطة متعامدة مع جدار القبلة. تنتظم كل واحدة من هذه البلاطات في اثنين وثلاثين أسكوبا. تحمل هذه الأساكيب أعمدة رخامية مختلفة الألوان والأحجام وأقواس مفصصة وأخرى منفوخة كاملة الاستدارة، وضعت في طابقين أو ثلاث طبقات من أجل الزيادة في علو السقوف وتوفير التهوية والإضاءة اللازمة لبيت الصلاة الواسع الأطراف(لوحة 3 ولوحة 4).

وعلى غير العادة، جاءت البلاطة الوسطى التي تتميز باتساعها وعلوها عن باقي البلاطات، خارجة عن المحور العمودي للمسجد بسبب الزيادة المنصورية. تؤدي هذه البلاطة مباشرة إلى المحراب ليلتقي بالبلاطة الموازية لجدار القبلة ويحددا عند تقاطعهما فضاءات مربعة الشكل تعلوها قبة مضلعة تتوسط قبتين جانبيتين زينت كلها تزيينا غنيا للرفع من مكانة المحراب وإبراز هذا الأخير.من ناحية ثانية، ورغبة في رؤية المحراب من كل الجوانب أثناء ولوج بيت الصلاة، حظيت واجهته بعناية فائقة إذ زخرفت بالفسيفساء المذهبة والمتعددة الألوان، وأطر القوس بكتابات قرآنية وأخرى تاريخية، وتمت تغطية الإفريز الذي يعلوه بلوحات زخرفية.

وتيسيرا لعملية ولوج المصلين إلى بيت الصلاة تم تزويد المسجد بستة عشر بابا تتوزع على ثلاث من جهاته الأربع، من أبرزها باب الوزراء[70] بالواجهة الغربية، الذي يرجح أنه يعود إلى عهد عبد الرحمن الأول. يتميز هذا الباب بقوسه المنفوخ ذي الفقرات

---

[68]- استلهم من هذا النموذج العديد من القباب المزينة للمساجد الإسلامية كما يمكن أن نراه في القبة المرابطية أو جامع القرويين أو في غرف منارتي الكتبية وحسان، وأدخلت عليه تعديلات جعلت منه إحدى أبرز العناصر المعتمدة في تزيين منطقة المحراب.

[69]- انظر بهذا الخصوص:.Golvin L., Essai sur l'architecture, T. 4, p. 85-89 et Creswell K. A. C., A short Account, p. 217-220

[70]- تدعى حاليا ب: Porte de San Esteban.

المشابهة لأقواس بيت الصلاة إذ تتناوب في فقراته كتل حمراء من الآجر المشوي وأخرى من الحجارة المنجورة. من جهة أخرى تعلو الإطار المحيط بالقوس لوحات زخرفية وحنيات صماء تحيط بهما شماسيتين رخاميتين من الجانبين. تجري فوق هذا الصف إفريز بارز تحمله تسع كوابيل منقوشة.

وفي الواجهة الشرقية التي تعود كلها إلى عهد المنصور، فتحت تسع أبواب من بينها بابان يؤديان مباشرة إلى الصحن، بينما تنفتح الأبواب السبعة المتبقية على بيت الصلاة.

إن هذا التصميم الذي اعتمد البلاطات المتعامدة مع جدار القبلة والأعمدة االرخامية القديمة التي أعيد استعمالها والشكل المستطيل لبيت الصلاة الذي يزيد عمقه على عرضه كلها عناصر تربط الجامع القرطبي بالمساجد المشرقية والمغاربية الأولى من جهة، وتجعله منبعا استلهمت منه الجوامع اللاحقة العديد من الترتيبات الإنشائية، وبالتالي شكلت المرجع لحرفيي ومهندسي العصور الموالية.

فهو يحيل مباشرة على المسجد الأقصى[71] الذي تمت إعادة بنائه خلال عهد عبد الملك الأموي ابتداءا من سنة 66 هـ/785[72] والذي، على عكس مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام بالمدينة والمسجد الأموي بدمشق، جاء تخطيط بيت الصلاة به من سبع بلاطات متعامدة مع جدار القبلة تحملها أعمدة رخامية ضخمة وبيضاء اللون، وهو التصميم ذاته الذي اعتمده الأغالبة أثناء إعادة بناء جامع القيروان (221هـ/836)[73]، والذي لا يشكل، كما يقول الباحث الإسباني ليوبولدو توريس، في المساجد المشرقية إلا استثناءا مثل مانراه في "مسجد طار خان بدمغان في جنوب بحر قزوين" المشيد "فيما بين سنتي 750 و 786 والمساجد العباسية في سامراء وأبي دولف" التي تعود إلى القرن التاسع الميلادي[74]. نفس هذا التخطيط سيتم اعتماده في مساجد الأندلس مثل المسجد المسمى حاليا مسجد زنقة Rey Heredia ومسجد مدينة الزهراء (325-340 هـ/936-951 م) وربما في تلك المساجد التي تحدثت عنها المصادر التاريخية والتي لم تصلنا بسبب تدميرها أو تحويلها إلى كنائس بعد حروب الاسترداد.

انتشر هذا الطراز أو بعض من مكوناته بالغرب الإسلامي حيث منح بنو أمية بالأندلس أرضا جديدة سرعان ما توحدت بفضل المرابطين (القرنان 5 و6 الهجريان/11 و12 الميلاديان) والموحدين (6-7/12-13 الميلاديان والمرينيين (7-9/13-15 الميلاديان) سياسيا وفنيا إذ يجمع الباحثون أن هذا الطراز قد وصل إلى المغرب مرورا بمحطات هامة وهي مسجد عمرو بالفسطاط ومسجد القيروان بإفريقية (221هـ/836) ومسجد قرطبة بالأندلس. وقد أعطى النموذج القرطبي مجموعة من المساجد بالمغرب مثل مسجد تلمسان (530هـ/1136م)[75]والجامع الكبير بالجزائر (490هـ/1096م)[76]ومسجد ندرومة[77] (1086م) بالمغرب الأوسط خلال عهد المرابطين، ومسجد الأندلس بفاس (ق. 12م)[78]والكتبية(541-553هـ/1147-1158م)[79]والقصبة (ق. 12م) بمراكش وحسان[80] بالرباط (593هـ/1196م) والمسجد الأعظم بسلا (591هـ/1195م) والمسجد الكبير بتازة[81] (م529-536/1134-1142) ومسجد تنمل[82](584هـ/1154م) بالمغرب الأقصى خلال الفترة الموحدية. نفس التصميم سيعتمده المرينيون، ورثة الموحدين، كما نرى ذلك في الجامع الكبير (677هـ/1278م) ومسجد الزهراء بفاس الجديد والجامع الكبير (منتصف ق. 8هـ/14م) بالرباط، وفي توسعة مسجد تازة (691هـ/1291م) والسعديون في جامع المواسين (970هـ/1562م) وباب دكالة (965هـ/1557م) في مراكش وغيرها من الجوامع.

جاءت هذه المساجد منتظمة في بلاطات متعامدة مع القبلة وتخضع في توزيعها إلى البلاطة الوسطى والبلاطة القاطعة، ويظهر من خلال المساجد المرابطية المتبقية مثل القرويين وتلمسان (تدمير أغلبها من طرف الموحدين) أن المرابطين فضلوا تصاميم تقترب من

---

[71]- انظر:Creswell, A short account, p. 204-206

[72]- في سنة 638/17 بنى عمر ابن الخطاب مسجدا لم توضح المصادر طبيعة بنائه. ويغلب على الظن أن هذه البناية الأولى قد بنيت بالخشب واللبن كغيره من المساجد الأولى في الإسلام.

[73]- انظر: Creswell, A short account, p. 249 et Fig. 50.

[74]- ليوبولدو توريس، "الأبنية الإسبانية الإسلامية"، مجلة المعهد المصري، العدد الأول، 1953، ص.102.

[75]- انظر: Marçais G., L'architecture musulmane d'Occident, Algérie, Maroc, Espagne et Sicile, Arts et Métiers graphiques, Paris, 1954, p. 192 et Golvin L., Essai sur l'architecture religieuse, T. 4, p. 181 et ss.

[76]- انظر:.Marçais, L'architecture, p. 191 et Golvin sur l'architecture, Essai, T. 4, p. 175 et ss

[77]- انظر:.Marçais, L'architecture, p. 192 et Golvin, Essai sur l'architecture, T. 4, p. 170 et ss

[78]- أسس هذا الجامع سنة 246هـ/860 إلا أنه أعيد بناؤه في الفترة الموحدي ولم يحتفظ إلا بالمنارة التي تعود إلى القرن 4هـ/10 الميلادي وهي منارة من بناء الأمير عبد الرحمن الثالث سنة 345هـ/956م. انظر: توري والطاهري والخمار، "نظرة حول التنظيم المكاني للمساجد المغربية"، ص 24. كما أنه أعيد ترميمه خلال الفترة الموحدية في بداية القرن 6هـ/13 الميلادي. انظر:.Marçais, L'architecture, p. 211-212

[79]- انظر:.Marçais, L'architecture, p. 203-204 et Golvin, Essai sur l'architecture, T. 4, p. 251 et ss

[80]- انظر:et ss.8Marçais, L'architecture, p. 207-208 et Golvin, Essai sur l'architecture, T. 4, p. 25

[81]- انظر بخصوص المسجد في الفترة الموحدية:.Golvin, Essai sur l'architecture, T. 4, 1979, p. 248 et ss

[82]- انظر:.Marçais, L'architecture, p. 201-202 et Golvin, Essai sur l'architecture, T. 4, p. 248-251

المربع واستعملوا بلاطات متعامدة مع القبلة تتراوح بين 9 بلاطات و13 بلاطة (مسجد تلمسان) أو بلاطات موازية لجدار القبلة على شاكلة مسجد المدينة ومسجد دمشق. وقد ذهب الباحث هنري تراس إلى أن هذا التخطيط في مسجد القرويين يشكل استثناءا لأن المرابطين كانوا مرغمين على احترام التصميم الأول أثناء توسعة المسجد، وبالتالي بناء بلاطات موازية لجدار القبلة. أما العادة المرابطية المحتملة لكل تلك المساجد المهدمة فهي البلاطات المتعامدة مع جدار القبلة، على شاكلة مسجد قرطبة.

ومن الدلائل المادية على ماذهب إليه هنري تراس أن المساجد الموحدية جاءت كلها منتظمة على شاكلة المسجد القرطبي، وعبرت بشكل فني خاص عن القيمة الدينية للمسجد بحيث تميزت عن سابقاتها من المساجد بالانتظام والتقابل في التصميم (مسجد تنمل ومسجد حسان ومسجد اشبيلية ومسجد تازة...) بنقل كل الملحقات إلى خارج المساجد وتشييد مساجد فسيحة، وهو ما لانجده في المساجد المرابطية التي اضطرت إلى احترام النواة الأولى للمعالم التي تم توسيعها.

وعلى شاكلة مسجد قرطبة، سار الاهتمام بالبلاطة الوسطى ميزة لهذه المساجد، فوسعت مقارنة مع باقي البلاطات وتم إعلاؤها وتزيينها كما هو بارز في الزيادة المرابطية بجامع القرويين، والجامع الكبير بالجزائر والجامع الكبير بتلمسان (530هـ/1136م). أما خلال الفترة الموحدية، فقد استلهم من هذا التصميم دور القباب فوضعوها فوق جانبي البلاطة القاطعة، وعند مدخلي البلاطتين الجانبيتين كما هو الشأن في مساجد مراكش الموحدية (القصبة والكتبية) وتازة وتنمل، ووظفت النموذج القرطبي المستوحى من الجامع المقدسي وأعطته فخامة وانتظاما فريدين بحيث تم تخطيط هذه المساجد على الشكل التالي بتوسيع البلاطة الوسطى وبلاطة جدار القبلة (أسكوب القبلة) وإخضاعهما إلى نفس المقاييس مما أدى إلى تشكيل تصميم دقيق تجاوز التصميم على شاكلة حرف التاء اللاتيني، ووظف المجنبات (البلاطات الجانبية المحيطة بالصحن) وأبدع تصميما على شكل حرف U اللاتيني، مستعينا في ذلك على توزيع مدروس للقباب (ثلاث أو خمس قباب) يساهم في إبراز قيمة المحراب وجدار القبلة على السواء.

3-2 شكل الصحن:

يتقابل بيت الصلاة في الجامع القرطبي مع الصحن المكشوف الذي يحتل الجهة الشمالية للمسجد، وينتظم في شكل مستطيل، عرضه أكبر من عمقه. وإذا كان هذا التصميم يفتقر إلى الأروقة الجانبية، فإن الشكل الذي جاء عليه بقي مفضلا بمنطقة بلاد المغارب. فباستثناء بعض المساجد الموحدية مثل حسان بالرباط والقصبة بمراكش والمسجد الأعظم بسلا التي أضيف إلى صحنها صحنان ثانويان لتهوية وإضاءة هذه الصروح، فإن المساجد الأخرى سواء المرابطية، مثل مسجد الأعظم بالجزائر أو مسجد تلمسان أو مسجد ندرومة، أو المساجد الموحدية مثل تنمل والمسجد الكبير بتازة، جاءت كلها تنفتح على صحون مستطيلة الشكل، قليلة العمق، وكبيرة العرض.

كما جاء تأثير صحن الجامع القرطبي في صحون هذه الجوامع في محافظتها على عادة غرس أشجار النرانج التي نهجها الأمويون منذ عهد عبد الرحمن الداخل، وهي العادة التي نجدها في صحن مسجد ابن عدبس، وجامع القصبة الكبير بإشبيلية وجامع البيازين بغرناطة، الكتبيةالموحدي وغيره من المساجد.

3-3 القباب:(لوحة 5)

من أجل تزيين البلاطة الوسطى والمحراب استعمل بنو أمية أربع قباب مضلعة، واحدة فوق المحراب، وثلاث قباب تتقدم هذا الأخير وخامسة تعلو الأسكوب الأول من زيادة الحكم الثاني (القبة المخرمة). كان لهذه القباب الأثر الواضح على مساجد الأندلس والمغرب. فقد استعملت نفس القبة في العديد من المباني الأندلسية مثل باب المردوم بطليطلة[83] وفي جامع تلمسان وجامع بن يوسف بمراكش حيث ماتزال القبة المرابطية ماثلة للعيان. أما في الزيادة المرابطية بجامع القرويين، فقد كللت البلاطة الوسطى بأكملها بالقبب المختلفة التي جمعت بين القبة المضلعة والقبة المقربصة والقبة الدائرية. وخلال الفترة الموحدية، أضيفت إلى هذه القباب المزينة للمحراب والبلاطة الوسطى قباب تعلو البلاط القاطع مثل ماهو قائم بجامع الكتبية، وأخرى بجانبي هذا البلاط بعد أن جعلوا من البلاطة الوسطى والبلاط القاطع والبلاطان الجانبيان لبيت الصلاة تخضع لنفس المقاييس كما هو الشأن بجامع تنمل وجامع القصبة بمراكش والجامع الكبير بتازة. ويقول الباحث إيلي لامبير أن "البنائينالعرب قد طبقوا على القبة وعلى الأقواس والزخرفة كل دهاء عقولهم كمهندسين ورياضيين التي تفكر في المجرد، وشيدوا (...) عددا هائلا من القبب مختلفة الأشكال، نجد من بينها الدائرية والبيضاوية والمضلعة والمخددة والمقربصة"[84].

---

[83]- انظر:. Golvin L., Essai sur l'architecture, T. 4, p. 104 et Marçais G., L'architecture musulmane d'Occident, Paris, 1957, p. 152.

[84]- انظر:- Lambert E., « Les voûtes nervées hispano-musulmanes du XIe siècle et leur influence possible sur l'art chrétien », Hespéris, 1928, 8, p. 147-175 et

لوحة 5جامع قرطبة: القبة المضلعة التي تتقدم المحراب

4-3 العقود:(لوحة 6)

استعمل الجامع الأموي بقرطبة العديد من العقودمن بينها العقود المنفوخة التي تتشابك مع أخرى كاملة الاستدارة في النواة الأولى للجامع، والعقود المفصصة المتشابكة، ووظفها بطريقة جعلت منها تركيبات جمعت بين الإرث القديم وابتكارات جديدة تحقق التزيين، وتمكن من توفير المتانة اللازمة والتهوية والإضاءة الضروريتين.

لوحة 6 جامع قرطبة: طوابق عقود متشابكة

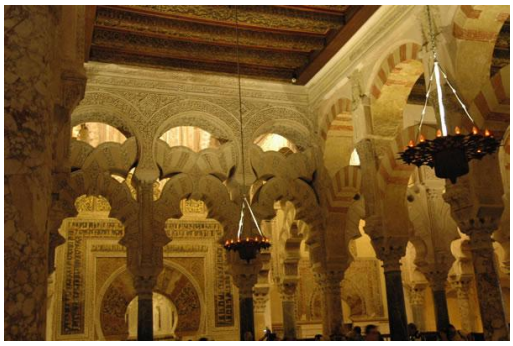

وباستعماله لهذه العقود في صفوف متراكبة ربط جامع قرطبة مرة أخرى بين المشرق والمغرب الإسلاميين إذ استلهم ذلك من المسجد الأموي بدمشق[85] الذي وظفت فيه عقود متراكبة بسيطة الشكل لحمل أسقف بيت الصلاة والأروقة الجانبية، الذي بدوره يحيلنا على تلك التقنية التي كانت وراء شهرة عدد من القنوات المائية الرومانية، كتلك التي لازالت بعض من أقواسها المتراكبة قائمة في كل من ماردة بالأندلس ومنطقة مدينة ليون الفرنسية. كما أن هذا التخطيط سمح من تجاوز صعوبات ومشاكل الأوتار التي استعملت مثلا في بيت الصلاة بالقيروان، ومكن من الرفع من متانة وصلابة الأعمدة والسواري داخل هذه الفضاءات الواسعة.

في نفس الوقت، ذهب مصممو الجامع القرطبي أكثر من ذلك إذ طوروا هذا التراكب في العقود، وأدخلوا عليه إبداعات كان له الجور الكبير في جعلها تحاكي في العديد من المساجد والقصور والقباب بالغرب الإسلامي بشكل خاص، وكذا في عدد من البنايات المسيحية المدجنة. إن أمويي قرطبة قد شابكوا هذه العقود، وأضافوا إلى العقود المنفوخة البسيطة عقودا ثلاثية الفصوص وأخرى متعددة الفصوص، وزينوها بتناوب اللونين الأحمر الآجري واللون الأبيض الحجري، مبرهنين على تمكن كبير وفهم عال لمختلف الإكراهات الإنشائية والزخرفية داخل المسجد وعلى واجهات أبرز أبوابه[86]. وكنتيجة لنجاح هذا الإبداع، نجد العقود المنفوخة والمتراكبة في الواجهة الشمالية لجامع الباب المردوم[87] وفي Puertaantigua de la Bisagra[88] في طليطلة بينما نجد العقود المفصصة قد استعملت في قصر الجعفرية بسرقسطة[89]، وواجهة صحن جامع تلمسان[90]، وفي البلاطة الوسطى وجدار القبلة بجامع القرويين وفي القبة المرابطية بمراكش... إلخ. بل إنها أصبحت تشكل جزءا في ترتيب زخارف الصوامع خلال الفترة الموحدية كما هو جلي في صومعة مسجد حسان بالرباط، والكتبية بمراكش، والخيرالدا بإشبيلية، وبتلك التي بنيت بعدها مثل صوامعالمسجد الكبير بفاس الجديد ومسجد الشرابليين والمدرسة البوعنانية بفاس ومسجد ابن صالح والمواسين بمراكش وجامع السنة بالرباط. إن القوس المقطع على شكل قويسات دائرية الذي شهده جامع قرطبة وفن الخلافة بشكل عام والذي استمر في الجعفرية وفي جامع تلمسان الكبير وفي جامع

---

[85]- أنظر: Terrasse H. L'art hispano-mauresque des origines au XIIe siècle, Paris, 1932, p.112-116.

[86]- مثل واجهة باب سان إستيبان.

[87]- انظر:. Golvin L., Essai sur l'architecture, 4, Fig. 25, p. 105

[88]- انظر:. Barrucand M. et Bernadoz A., L'architecture maure en Andalousie, Taschen, Cologne, 1992, p. 90 et Marçais, L'architecture, p. 230

[89]- انظر:. Golvin L., Essai sur l'architecture, T. 4, p. 116, Fig. 30 et Marçais, L'architecture, p. 248

[90]- انظر:. Golvin, Essai sur l'architecture, T. 4, p. 188

تنمل وفي الكتبية وفي جامع تازة، المرسوم عن طريق تشابك أقواس مماثلة وعبر تجمع القويسات وعبر إدخال الزوايا القائمة والأضلاع المحدبة، قد ولد تنوعات زخرفية استفاد منها فنانو بلاد المغرب، وطوروها بشكل لافت ورائع على واجهات المحاريب والأبواب كما هو الحال في محاريب تنمل والكتبية وفي الواجهة الداخلية لباب الرواح برباط الفتح.

5-3 الصومعة: (لوحتان7و8)

تشكل المئذنة بالجامع القرطبي، بالرغم من التشويهات التي لحقتها بعد تحويل الجامع إلى كاتدرائية كاثوليكية، عنصرا آخر لتقاطع الشرق والغرب بهذا الصرح. فقدحوفظ على الشكل المربع الذي اختير منذ عهد عبد الرحمن الأول(169هـ/785م) حتى بعد إعادة بناء المنار أثناء توسعة عبد الرحمن الثالث (340هـ/951م)، وبالتالي بقيت المنارة وفية لذلك الطراز الذي اختير بالجامع الأموي بدمشق، وبالجامع الكبير بالقيروان (221هـ/836)، وشكلت معهما النموذج الذي حوكي بكل بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط، والذي جاء مربعا، ومكونا من جزأين ينتهي الأول بشرافات مسننة بينما يعلو الجزء الثاني جامور تكلله ثلاث أو خمس تفاحات نحاسية. فإذا كان من الطبيعي أن تكون منارة جامعي القرويين والأندلس بفاس مربعتي الشكل لكونهما بنيا تحت إشراف عمال بني أمية، وبأمر من عبد الرحمن الثالث والمنصور بن أبي عامر خلال القرن 4 الهجري/10 الميلادي، فإن باقي الصوامع التي زودت بها المساجد جاءت وفية لهذا الشكل، فكرسته بالمنطقة وطورته حسب إمكانات كل فترة كما هو الأمر بالنسبة للصوامع الموحدية مثل الثلاثي المكون من صومعة الكتبية بمراكش وحسان بالرباط والخيرالدابإشبيلة، والمرينية، مثل صومعة جامع الشرابليين بفاس البالي وجامع بن صالح بمراكش ومنارة مدرسة شالة بالرباط، والسعدية والعلوية بالمغرب الأقصى والصوامع الزيانية بالمغرب الأوسط وتلك المشيدة من قبل الحفصيين بالمغرب الأدنى[91].

لوحة 7 الشكل المفترض لمنارة قرطبة

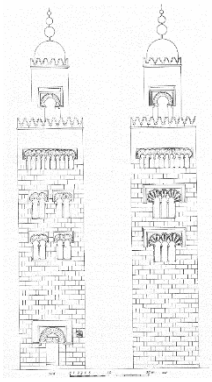

لوحة 8الصوامع الثلاث: حسان والكتبية والخيرالدا

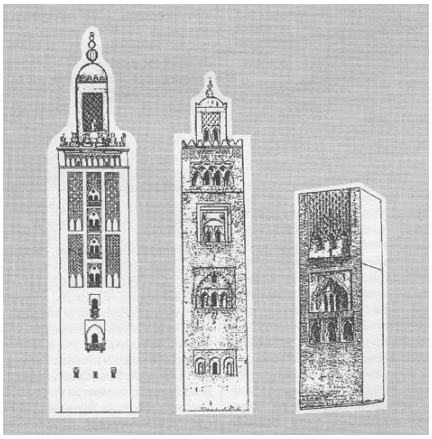

كما ذهبت هذه الصوامع في محاكاتها لصومعة الجامع القرطبي أبعد من ذلك حيث نجد بها استمرارية لتلك التركيبات الزخرفية للواجهات. فقد حافظت على النوافذ التوأمية، وعلى التقسيمات التي اعتمدت على تراكب العقود وتنوعها، وأضافت إليها عددا من الأشكال الزخرفية، مما شكل تطويرا للنموذج – الأم القرطبي. ويكفي أن نتأمل واجهات صومعتي حسان والكتبية بالمغرب

[91]- انظر بخصوص تأثير منارة قرطبة من حيث الشكل والتناسب والزخرفة:.Marçais, L'architecture, p. 244-2249 et Golvin, Essais ur l'architecture, T. 4, p. 275-292

الأقصى، وصومعة الجامع الموحدي بإشبيلية وصومعة جامع القصبة بتونس لنرى كيف استلهم الصناع والحرفيون من ذلك النموذج، وكيف أبدعوا في تطويره واستمراريته. ومن هؤلاء الصناع من بقي وفيا حتى في الموضع الذي شيدت فيه صومعة الجامع، والذي يتمثل في محور الواجهة المقابلة لجدار القبلة، كما يبرز ذلك في الصومعة الإدريسية بجامع القرويين (245هـ/856م)[92]، وصومعة الجامع المرابطيبتلمسان وصومعة جامع حسان بالرباط.

4- المسجد والعمارة الأوربية:

لم يقتصر تأثير الجامع القرطبي على صروح العالم الإسلامي بل تعداها ليبصم عددا من المنشآت الأوربية الوسيطية وغيرها، ببصماته التي وصلت إلى عمائر المدجنين، وكنائس الكاثوليكيين بالجزيرة الإيبيرية وإلى صقلية وجنوب فرنسا.

4-1 عمارة المسجد القرطبي والإرث الروماني-البيزنطي:

إذا كان انتظام العقود في طوابق متراكبة يحيل على القنوات الرومانية مثل قناة ميريدة[93]والكوليزيوم بروما التي أبدعت في هذا المجال، وتخطت الصعاب بواسطة هذا التخطيط، فإن عددا من اللوحات الفسيفسائية المزينة لمناطق أساسية من الجامع القرطبي تبين مدى انفتاح بني أمية على الطرازات الفنية السائدة وخاصة تلك المميزة للعمارة الرومانية-البيزنطية. ففي المحراب القرطبي والقبة التي تتقدمه تنتشر لوحات فسيفسائية متعددة الألوان، تجمع بين العناصر النباتية والكتابية والأشكال الهندسية، وتقدم زخرفة متناسقة ماهي إلا امتداد مجدد للفسيفساء الرومانية-البيزنطية، وتجسيد لتلاقح الحضارة الإسلامية وباقي الحضارات القديمة، كما هو جلي فيما قدمه أمويو الشرق في كل من جامعهم بدمشق، وقبة الصخرة بالقدس، وقصير عمرة بصحراء الأردن[94].

4-2 المسجد القرطبي والمعمار المستعرب والمدجن

بعد دخول المسيحيين إلى قرطبة أسرعوا إلى تحويل الجامع القرطبي إلى كاتدرائية، فهدموا أجزاءا وبنوا مكانها معبدا لصلواتهم. وفي هذا الجزء المشيد في قلب الجامع تبدو تأثيرات البنيات المعمارية والزخرفية على مهندسي الكاتدرائية سواء في الأقواس المتراكبة أو في الفقرات المكونة لها والتي تتناوب فيه الفقرات كما هو الحال في تلك التي استعملت خلال مختلف الزيادات في الجامع.

ازداد هذا التأثر بالجامع لعقود طويلة في أنحاء مختلفة من بلاد الأندلس. ففي العمارة المدجنة لا يخلو مبنى من بصمة أو من بصمات ترجع أصولها لهذا الصرح كالعقود الزخرفية المتراكبة في قصر السيد بيدرو بإشبيلية[95]، والعقود المفصصة في صدر معبد الترانستو[96]بطليطلة وقصر توردیسیاس[97] والمعبد اليهودي بقرطبة[98] وفي واجهات صحن الوصيفات بقصر السيد بيدرو بإشبيلية[99] ونوافذ مقصورة سان رومان[100]بطليطلة. أما بخصوص الأبراج، فإننا إذا استثنينا غياب الجامور وظهور السقف الهرمي الذي يغطي الأجراس، لانكاد نفرق بينها وبين الصوامع القرطبية سواء من حيث التخطيط المربع أو من خلال تقسيم الواجهات وتزيينها بلوحات يعلو بعضها البعض، وتعتمد أساسا على النوافذ التوأمة والعقود المفصصة والمتشابكة كما هو الحال في برج لاكونثيبثيونفرانثيسكا وسان أندرس بطليطلة وسان نيولاس بمدريدوكنيسة جالبث[101] وبرج إيسكاس في كنيسة القديسة مريم في طليطلة[102]، وبرج ديل سلفادور وبرج سان مارتان بتيرويل[103].

---

[92]- هدمت هذه الصومعة خلال الزيادة التي قام بها عامل الأمويين على فاس تحت إشراف المنصور بن أبي عامر سنة 959/356م.

[93]- انظر:Terrasse H. L'art hispano-mauresque, p. 62

[94]- يمكن الرجوع على سبيل المثال إلى الدراسات المؤسسة مثل: Lambert E., « La grande mosquée de Cordoue dans ses rapports avec l'art chrétien », 6ème Congrès international d'Etudes byzantines, (2-3 octobre, 1939), Paris, 1940, p. 189-192 et «La grande mosquée de Cordoue et l'art byzantin » Congrès international d'Etudes byzantines, (Paris 27 juillet-2 août 1948), T. 2, Paris, 1951, p. 225-232.

[95]- باسيليو بابون مالدونادو، الفن الطليطلي الإسلامي والمدجن، ترجمة علي إبراهيم منوفي، القاهرة، 2003، ص. 502-503.

[96]- باسيليو بابون، ص. 498-499.

[97]- باسيليو بابون، ص. 487 وص. 490 وص. 491.

[98]- باسيليو بابون، ص. 486.

[99]- باسيليو بابون، ص. 506.

[100]- باسيليو بابون، ص. 523.

[101]- باسيليو بابون، ص. 613.

[102]- باسيليو بابون، ص. 122-123.

[103]- انظر:Barrucand M et *alii*, L'architecture maure, p. 18.

لوحة9 -بقايا قناة البلاتيل (مدينة ليون الفرنسية)

لوحة 10 كاتدرائية لوبوي أون فولي (فرنسا)

تجاوزت تأثيرات الجامع القرطبي، بشكل خاص، وتأثيرات المعمار الأندلسي بشكل عام المجال الإيبيري حيث نجدها بقصر العزيزة بمدينة باليرمو في صقلية، وفي الجنوب الفرنسي. ففي كاتدرائية لوبوي أون فولي، استوحي تخطيط الواجهة من باب الوزراء إذ أعتمد على تقسيم ثلاثي تلعب فيه الأقواس وتناوب الصفوف الحمراء وصفوف الأحجار الداكنة لتقدم نسخة جديدة تحيل على فقرات أقواس ومداخل الجامع القرطبي. وفي هذا الصدد يذكر ليفي بروفنسال أن أبحاث إميل مال قد أثبتت أن "الفن الروماني في أعلى العصر الوسيط يدين لفن ما قبل القرن الثاني عشر الميلادي في إسبانيا الإسلامية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بسلسلة كاملة من الأخذ، تتصل بنظام الزخرفة في داخل الأبنية وخارجها، أكثر مما تمس التنسيق المعماري بمعناه الدقيق"[104]، قبل أن يخلص إلى أنه "عبر فن المستعربين، أو عن طريق فن الخلافة في قرطبة مباشرة، اقتبس الفن الروماني بلا ريب جزئيات عديدة لتزيين كنائسه، مثل استخدام الكشفات تحت الطنف، وهي طريقة في تزيين الأعمدة نحتا، والقوس ذات المنحنى الخارجي، والقبة المضلعة، وكلها تومئ إلى ما هو جوهري في هذه الذكريات"[105].

لوحة 11جامع باب المردوم

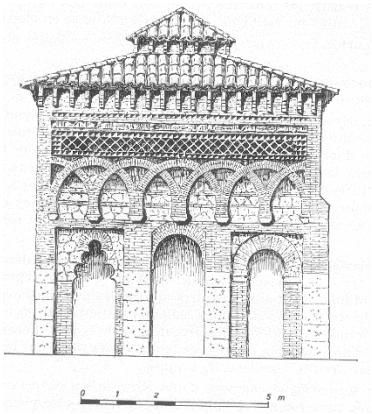

نفس الاستنتاج ذهب إليه كل من الباحث مانويل جوميثمورينيو في كتابه كنائس المستعربين[106] والباحث إيلي لامبير حول الفن الإسباني-المغربي[107] إذ يصرح ليفي بروفنسال أن هذا الأخير قد "وجد نفسه مضطرا إلى تقرير الحقيقة التالية: إن مهندسي البناء والمزخرفين المسيحيين في إسبانيا وفرنسا، على امتداد عصر الفن الروماني، اقتبسوا على التأكيد عددا وفيرا من خيرة أشكال فن الإسلام الإسباني-المغربي"[108].

وسواء تعلق الأمر بالشرق أو بالغرب، فإن الدور البارز لجامع قرطبة لاينفيه أحد، وقد عبر عن ذلك الباحث الفرنسي هنري تيراسعندما قال: "إن أهمية جامع قرطبة تتجاوز دار الإسلام. إنه اليوم الصرح الوحيد تقريبا الذي يورينا كيف كان الفن في الغرب

---

[104]- ليفي بروفنسال، الحضارة العربية في إسبانيا، ترجمة الطاهر أحمد مكي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1994، ص. 122.

[105]- نفس المرجع، ص. 123.

[106]- نشره بمدريد سنة 1919.

[107]- انظر: Lambert E., « L'art hispano-mauresque et l'art roman », Hespéris, 1933, 17, p. 29-43 et « Les coupoles des grandes mosquées de Tunisie et d'Espagne aux IX et Xe siècles, Hespéris, 1936, 22, p. 127-132.

[108]- ليفي بروفنسال، الحضارة العربية، ص 123-124.

خلال القرن 10 الميلادي، وإنه لم نبدأ رؤية بعض النور بخصوص الفن الروماني إلا خلال القرن الموالي. وفي قرطبة، جهد الفن الأندلسي مازال واضحا، وهو الجهد الذي وصل، في مجال ضيق، إلى حلولمثالية تقريبا (...). شاهد على الغرب، قرطبة تبقى شاهدة أيضا على الشرق: إننا لا نعرف المساجد الأموية إلا من خلال بعض التفاصيل المتشتتة أو عبر عدد من البنايات التي أعيد تشييدها. وقد أخذت عنهم قرطبة العديد من التصاميم والأشكال، وبالتالي تمكننا من تخيلها. كما أننا نجهلتقريبا كل شيء عن الزخرف المعماري البيزنطي خلال السنوات التي تلت فترة التصوير الأيقوني، وعلينا الذهاب إلى قرطبة لفهم التمكن الزخرفي الذي وصل إليه هؤلاء الصناع المزخرفون"[109].

خلاصة: إشعاع وراء تصنيف الجامع تراثا إنسانيا

كل تلك المميزات المعمارية والزخرفية التي يزخر بها جامع قرطبة، والتي شكلت منبعا للعمارة لحد الآن بمنطقة غرب المتوسط، وجسرا بين العمارة القديمة والعمارتين الوسيطية والحديثة، جعلت منظمة اليونسكو تصنف، سنة 1984، هذا الصرح تراثا عالميا. ففي الورقة التقديمية للجامع أكد الخبراء في التراث العالمي أن "الجامع الكبير في قرطبة يمثل إنجازا فنيا فريدا من حيث الحجم ومن حيث الجرأة في تعلية سقوفه. إنه شاهد لايمكن تعويضه على ماوصلت إليه الخلافة بقرطبة ورمز للعمارة الدينية الإسلامية. كما أنه يبقى ثالث مسجد من حيث المساحة بعد المسجد الحرام في مكة المكرمة، ومسجد حسان غير المكتمل بالرباط، وهو يتجاوز المسجد الأزرق (اسطنبول، 1588)؛ وهو نموذج أصلي وأصيل للمساجد التي ترتبط بوجود الإسلام في الغرب. وقد أثر هذا الجامع تأثيرا قويا في الفن الإسلامي الغربي منذ القرن الثامن الميلادي وكذا في الطراز المغربي-الجديد في القرن التاسع عشر. أما من حيث المعمار، فإنه يبقى صرحا جربت فيه عدد من التقنيات الإنشائية والهندسية التي أثرت في الثقافتين الإسلامية والمسيحية منذ القرن الثامن الميلادي"[110].

ومما يبرز قيمة هذا الجامع أنه استوفى أغلب المعايير التي يبني عليها خبراء التراث العالمي تقيمهم للصروح الإنسانية وهي:

- **المعيار (i)**: جامع قرطبة معلمة فريدة بسبب مقاييسه الضخمة وسقوفه الجريئة،
- **المعيار (ii)**: بالرغم من أنه فريد إلا أن هذا الجامع قد مارس تأثيرا كبيرا على الفن الإسلامي بغرب المتوسط منذ القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي،
- **المعيار (iii)**: المدينة التاريخية لقرطبة شاهد لا يعوض عن الخلافة الأموية بقرطبة التي جعلت من المدينة حاضرة تنافس كلا من بغداد والقسطنطينية.
- **المعيار (vi)**: إن جامع قرطبة نموذج استثنائي للعمارة الإسلامية.

وبالرغم من هذه المعايير كلها التي ربطت الصرح بوظيفته الدينية في كونه مسجدا، وفي قيمته المعمارية كمصدر ومنبع مؤثر في العمارتين الإسلامية والمسيحية، وسجلته تحت تسمية "المسجد الجامع بقرطبة" فإن الكنيسة الكاثوليكية أضحت، منذ 2006، المالك الرسمي للجامع. فقد قدمت الكنيسة عريضة بناءاً على قانون يرجع إلى فترة فرانكو للاستحواذ على ملكية الجامع، وسجلت ملكيتها له "بتاريخ 2 مارس 2006 مقابل مبلغ ثلاثين أورو ودون إشهار ولا أداء ضرائب"، مستغلة هذا القانون الذي ينص على تسجيل ملكية العقارات الدينية بأسعار رمزية.

انتقد الأمين العام السابق لليونسكو، فريديريكو مايور زاراجوزا قرار الكنيسة وإجراءات الأبرشية الإسبانية. وقد أكد في بيان له كعضو في لجنة الحكماء التي تهدف إلى دعم مبادرة تحالف الحضارات، على أهمية العمل من أجل تعميم قيم ومبادئ التسامح والمحبة والأخوة بين الناس، واحترام الآخر، وتفادي كل ما من شأنه تأجيج الصراعات والحقد بين الشعوب.

من جهتها، دعت منظمة الإيسيسكو على لسان مديرها العام كلا من اليونسكو والحكومة المحلية الأندلسية ومنظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية إلى استعجالية التدخل، كل حسب اختصاصاته، من أجل الحيلولة دون نقل ملكية الجامع إلى الكنيسة الكاثوليكية، والإبقاء عليه "معلما تراثيا إنسانيا مفتوحا للعالم أجمع"[111]. ومن بين ما جاء في رسائل المدير العام للإيسيسكو إلى مسؤولي هذه المنظمات أن "أسقفية قرطبة قامت بتغيير اسم جامع قرطبة إلى "كاتدرائية قرطبة"، والمصالح التابعة لها تتولى الترويج لإرشادات سياحية مغلوطة، وتوزيع منشورات مزورة للحقيقة الإنسانية، وذلك يعد مخالفة صريحة لكل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي المادي، خاصة المتعلقة منها بتسجيل وسط قرطبة ومسجدها على لائحة التراث الثقافي العالمي برعاية اليونسكو"، موضحا في نفس الوقت أن "الإجراء المجحف في حق التاريخ الديني والثقافي الإنساني الذي اتخذته أسقفية قرطبة، من شأنه أن يغير من طبيعة هذا التراث الإنساني إلى الأبد على غرار ما فعلته في الماضي ببناء كنيسة وسط الجامع"[112].

---

[109]- انظر: Terrasse H., L'art hispano-mauresque, p. 151.

[110]- انظر: whc.unesco.org/fr/list/313

[111]- إسبانيا-تحول-جامع-قرطبة-إلى-كاتدرائية /altagreer.com

[112]- إسبانيا-تحول-جامع-قرطبة-إلى-كاتدرائية /altagreer.com

وخلال اجتماع المجلس الأعلى للتربية والثقافة للمسلمين المقيمين خارج العالم الإسلامي الذي يعمل في إطار الإيسيسكو، ويضم في عضويته رؤساء المراكز الثقافية الإسلامية في دول العالم، ومنها إسبانيا، المنعقد في دورته الرابعة عشرة في روما خلال يومي 15 و 16 شتنبر 2014 برئاسة المدير العام للإيسيسكو، تدارس المشاركون تداعيات هذا الإجراء غير القانوني والمخالف لحقائق التاريخ، وأوصت المنظمة بالتحرك وتنظيم حملة ودعمها لحث الحكومة الإقليمية في الأندلس ولجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو ولجنة التراث في العالم الإسلامي التابعة لها من أجل منع نقل ملكية جامع قرطبة المسجل على لائحة التراث الثقافي العالمي إلى أسقفية قرطبة[113]. لقد شكل طيلة القرون العشر الماضية صرحا تتقاطع فيه حضارات مختلفة الأجناس والأديان، ووجب أن يبق أيقونة لذلك التلاقح والتفتح والتميز.

البيبليوغرافيا

ليوبولدو توريس، "الأبنية الإسبانية الإسلامية"، مجلة المعهد المصري، العدد الأول، 1953.

لسان الدين ابن الخطيب ،1956، **أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام**، تحقيق ليفي بروفنصال، دار المكشوف، بيروت .

زكريا بن محمد بن محمود القزويني،1960، **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت.

أبي مروان ابن حيان القرطبي، 1965، **المقتبس في أخبار الأندلس**، تحقيق علي الحجي، بيروت.

أحمد بن المهدي الغزال،1970، **نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد: رحلة الغزال وسفارته إلى الأندلس**، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

أحمد بن محمد بن عذاري المراكشي أبو العباس، 1980، **البيان المغرب في ذكر بلان الأندلس والمغرب**، بيروت، الجزء الثاني.

مجهول،1983، **ذكر بلاد الأندلس**، تحقيق وترجمة لويس مولينا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، الجزء الأول، مدريد .

أحمد بن محمد المقري التلمساني، 1988، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، دار صادر، بيروت.

ابن خلدون، 1992، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر**، 4، دار الكتب العلمية، بيروت.

ليفي بروفنسال،1994، **الحضارة العربية في إسبانيا**، ترجمة الطاهر أحمد مكي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.

باسيليو بابون مالدونادو، 2003 ،**الفن الطليطلي الإسلامي والمدجن**، ترجمة علي إبراهيم منوفي، القاهرة،

BARRUCAND M. & BERNADOZ A. (1992), *L'architecture maure en Andalousie*, Taschen, Cologne.

CAILLE J. (1949), *La ville de Rabat jusqu'au protectorat français*, T. 1, Paris.

CRESWELL K.A.C. (1968), *A Short Occount of EarlyMuslim Architecture*, Beyrouth.

GOLVIN L. (1979), *Essai sur l'architecture religieuse musulmane*, éd. Klincksienk, T. 4, Paris.

LAMBERT E. (1928), « Les voûtes nervées hispano-musulmanes du XIe siècle et leur influence possible sur l'art chrétien », in *Hespéris*, 8, p.p. 147-175.

LAMBERT E. (1940), « La grande mosquée de Cordoue dans ses rapports avec l'art chrétien », in *6ème Congrès international d'Etudes byzantines*, (2-3 octobre, 1939), Paris, p.p. 189-192.

LAMBERT E. (1951), «La grande mosquée de Cordoue et l'art byzantin » in *Congrès international d'Etudes byzantines*, (Paris 27 juillet-2 août 1948), T. 2, Paris, p.p. 225-232.

MARÇAIS G. (1954), *L'architecture musulmane d'Occident, Algérie, Maroc, Espagne et Sicile*, Arts et Métiers graphiques, Paris.

MAZZOLI-GUINTARD C. (2009), « Cordoue, Séville, Grenade : mythes et réalités de la coexistence des trois cultures », in *Horizons maghrébins*, 61, p.p. 22-29.

TERRASSE H. (1932), *L'art hispano-mauresque des origines au XIIe siècle*, Paris, p.112-116.

[113]- انظر: www.arabonline.net/ar/index/php?option=com_content&view=article&id=15319:2014-09-25-18-11-22

فاس خلال فترة الإمارات الزناتية
محاولة لتسليط الضوء على مرحلة منسية من تاريخ المدينة

محمد بلعتيق
المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث بالرباط

مقدمة

مع بداية القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)، تظافرت عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية بالمغرب الأقصى وأفرزت مشهدا سياسيا متفككا كان من أهم مظاهره ضعف الدولة الإدريسية وتقوي نفوذ إمارات بني صالح وبرغواطة وبني مدرار، ونشوء كيانات سياسية قبلية جديدة لعل أبرزها إمارة بني أبي العافية المكناسيين. وستتكرس حالة التجزئة السياسية مع نهاية القرن الرابع وبداية الخامس الهجريين بتراجع دور مكناسة وغلبة قبائل مغراوة وبني يفرن التي تنافست للسيطرة على فاس. وتحولت العاصمة الإدريسية بذلك إلى مسرح لصراع سياسي تجسد على أرض الواقع من خلال حملات عسكرية وحروب غير مباشرة بين الفاطميين والأمويين الذين لم يتوانى كل طرف منهما في شن الحملات العسكرية على الطرف الآخر ودعم المنشقين والمعارضين بالمال والأسلحة. كما اتخذ هذا الصراع بعدا مذهبيا من خلال حرب استنزاف بين الشيعة والسنة، وآخر دبلوماسيا من خلال عقد ولاءات وتحالفات بين القوى الكبرى والكيانات المحلية. وتم تسخير الأمراء الأدارسة والزعامات القبلية الزناتية في هذه الصراعات بحيث لعبوا فيها دورا أساسيا، فكان الأمر وبالا على بعضهم وفرصة سانحة للبعض الآخر من أجل الاستفادة والدخول في تجربة الحكم وإنشاء الدول.

تعد إمارة بني أبي العافية واحدة من الإمارات التي أثثت المشهد السياسي بالمغرب الأقصى، إذ استفادت من الأوضاع العامة التي سادت مع بداية القرن الرابع الهجري وتمكنت بفعل العصبية المكناسية الزناتية وقوتها الضاربة وبفضل سيطرتها على أهم المسالك التجارية، وتحالفاتها مع القوى الجهوية الكبرى من إزاحة الأدارسة نحو الشمال الغربي وإحكام قبضتها على عاصمتهم فاس لمدة ليست باليسيرة والتوسع في المغربين الأقصى والأوسط. هذا ولئن اختار زعيمهم موسى ابن أبي العافية تأسيس عاصمته مدينة عين إسحاق بجبال تسول لدواعي أمنية واستراتيجية، فإنه كان يعرف القيمة السياسية والإقتصادية والرمزية للعاصمة الإدريسية، ليتحين الفرصة للسيطرة عليها مع وصول أولى الحملات الفاطمية إلى المغرب الأقصى. وبمجرد تمكنه من ذلك، عين ابنه الأكبر مدين على عدوة القرويين التي كانت بمثابة العاصمة وأوكل إليه مهام ولاية المغرب الأقصى. لكن مرحلة الأوج التي عاشتها الإمارة المكناسية بزعامة مؤسسها لم تدم طويلا، إذ سرعان ما دخلت في مرحلة ضعف وتراجع في ظل الصراع على الحكم بين أبنائه واستقلال كل منهم بجزء من الإمارة وكذا بسبب تراجع الدعم الأموي. وأتى زحف قبائل مغراوة على فاس سنة 376هـ/987م ليزيحهم عنها بصفة نهائية إلى مواطنهم الأصلية بجبال تسول وتازة ومليلة كرسيف ونهر ملوية.

سنتناول في هذا المقال الأهمية الكبيرة التي حظيت بها مدينة فاس خلال العصر الوسيط الأعلى على المستويات السياسية والاقتصادية والعمرانية. كما سنتطرق للدور الطلائعي الذي لعبته خلال فترة تناهز القرن ونصف من الزمان، انطلاقا من بداية تراجع الأدارسة إلى غاية قدوم المرابطين. فرغم الضعف الذي اعترى دولة بني إدريس مع نهاية القرن الثالث الهجري، لم تفقد عاصمتهم فاس أهميتها السياسية كدار للإمارة ولا دورها الاقتصادي كمحطة تجارية، كما أن بريقها الحضاري عم جل أرجاء الغرب الإسلامي، ما جعلها محط أطماع القوى السياسية الكبرى بالمنطقة، وتدافع العديد من الإمارات التي تنافست على حكم المغرب الأقصى، وجعلها بالتالي عرضة لهجماتهم المتكررة من أجل السيطرة عليها.

وقد عرفت المدينة خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين، زخما من الأحداث التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، نتيجة الدور الريادي الذي لعبته كمركز سياسي، وبفضل موقعها المتميز بسهل سايس الغني وأهميتها الكبيرة في الدورة التجارية العالمية بفعل تواجدها بملتقى الطرق التجارية الرابطة بين السهول الأطلسية وبلاد المغرب الأوسط وإفريقية، وتلك المخترقة لجبال الريف والمؤدية من موانئ الساحل المتوسطي إلى سجلماسة وبلاد إفريقيا جنوب الصحراء عبر ممرات جبال الأطلس المتوسط. (شكل 1) كما أن المدينة استفادت من العلاقات المتميزة التي ربطها حكامها المتلاحقون مع بلاد إفريقية وبلاد الأندلس، ومن الهجرات الوافدة عليها من هذه المناطق لتشهد تطورا كبيرا على المستويين العمراني والفني وإن لا زالت جل ملامح هذا التأثير مجهولة المعالم

أمام قلة النصوص التاريخية والدراسات الأركيولوجية[1]. وبفضل هذه العلاقات المتميزة سيحصل تلاقح فني وحضاري، سيؤدي إلى نشوء مدرسة فنية محلية ستتطور ليصل إشعاعها إلى العديد من الأصقاع ببلاد المغرب عامة وبلاد إفريقيا جنوب الصحراء.

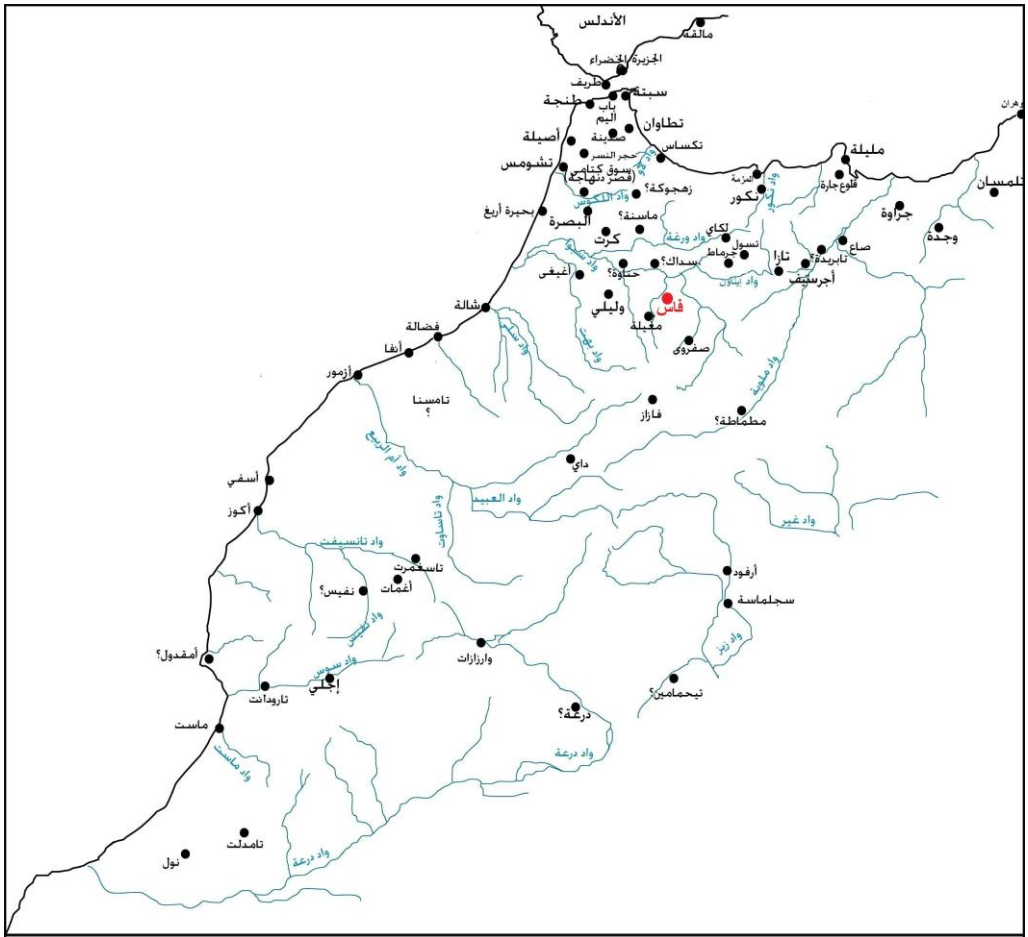

شكل 1 فاس وسط شبكة المدن والقلاع والموانئ بشمال المغرب الأقصى خلال القرنين 3 و 4 هـ

المصدر: المصطفى أتق، خزفيات موقع البصرة: دراسة تاريخية وأثرية (مع بعض التعديلات والإضافات للمؤلف)

1. فاس خلال مرحلة ضعف الأدارسة

يعتبر المؤرخون[2] الذين درسوا تاريخ الأدارسة أن مرحلة ضعف دولتهم تبتدئ تقريبا من بداية حكم الأمير محمد بن إدريس (213-221هـ/ 828-836) وما تلاه من حادث تقسيم الدولة بين إخوته، إلى أقاليم، بإيعاز من جدته كنزة.[3] لكنه انطلاقا من فترة حكم يحيى بن يحيى (249-252هـ/864-866م) حتى الحملة الفاطمية الأولى على المغرب تتحدث المصادر عن سوء سيرة هذا الأمير وعن ظهور الفتن والصراعات السياسية الداخلية. فطمع بعض الأمراء-الولاة على الأقاليم في العاصمة فاس، حيث دخل داوود بن إدريس والي تازة وهوارة وتسول ومنطقة ملوية في حرب مع أميرها يحيى بن إدريس، وتعاظم نفوذه ليصل إلى عدوة الأندلس، وربما أيضا إلى عدوة القرويين كما تدل على ذلك نقيشة مكتوبة على لوح خشبي، مثبت عليها اسمه كمؤسس لجامع القرويين سنة 263هـ/877م. (شكل 2) وتثبت دراسة العملة الإدريسية من جهة أخرى بأن الصراع بين الإخوة بلغ أوجه خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري إلى حد أنه يمكن الحديث عن استقلال تام لبعض الولايات عن مركز الدولة بفاس. فقد أصبحت العملة المضروبة بالأقاليم كتلك التي ضربها

---

[1] الحفريات الأثرية التي أجريت بمسجد القرويين تحت إشراف الأستاذ أحمد الطاهري مكنت من العثور على بقايا أثرية تعود إلى هذه الحقبة. وهي لا زالت في طور الدراسة.

[2] العربي إسماعيل، دولة الأدارسة، بيروت، 1969.

[3] هناك اختلاف بين المؤرخين حول هذا الحادث، فمنهم من يعتبره مجرد إجراء إداري أملته الظروف الاقتصادية التي تفرض ضرورة حماية خطوط التجارة القافلية الممون الرئيسي لاقتصاد الدولة، ومنهم من يجعله تقسيما إداريا فرضه العامل القبلي إذ أن القبائل لم تألف النظام المركزي. من جهته يعتبره أحمد عزاوي تقسيما فرضته ضرورة الحكم في مجال جغرافي متسع ويصعب فيه التحكم في الأطراف في ظل ظهور الإرهاصات الأولية لضعف الدولة، إضافة إلى كونه يستجيب لإشكالية توارث الحكم بين الأخوة، والذي من المفترض أنه وضع على طاولة النقاش وخلق نوعا من الصراع لم يكن بالإمكان حله إلا من خلال تقسيم لامركزي للدولة يستجيب لطموحات أدعياء الحكم ويضمن توارث السلطة في الولايات مع تبعية رمزية لأمير فاس، عزاوي أحمد، مختصر في تاريخ الغرب الإسلامي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الرباط، 2009، ص.125.

عيسى بن إدريس وأبناؤه بوازقور(تادلة) أو تلك التي ضربها القاسم بن إدريس وأبناؤه بمدن الشمال مثل طنجة والبصرة وأصيلا لا تحمل أي رمز للتبعية لأمير فاس.

شكل 2 : هذه النقيشة المصنوعة من خشب الأرز (316 /14/ 10 سم) والمكتوبة بخط كوفي منقوش على دعامة سقف بناصية البلاط ، كانت مدفونة في المحراب القديم للقرويين الأولى. وهي تحمل النص التالي: "سبحان الله العظيم بني هذا المسجد في شهر ذي القعدة من سنة ثلاثة وستين ومائتين سنة مما أمر به الإمام أعزه الله داود بن إدريس أيده الله وأكرمه وكلاه ونصره نصرا عزيزا وفتح له فتحا مبينا"

هذا، وأمام تدهور الوضع، أستدعى أعيان وشيوخ مدينة فاس علي بن عمر بن إدريس252-266هـ/880م ليتحول الحكم إلى أبناء عمر. وكان على الأمير الجديد مواجهة ثورة الخوارج الصفريين التي قادها من جبال غياثة ومديونة عبد الرزاق الفهري الأندلسي الذي استولى على عدوة الأندلس، مما استدعى تدخل يحيى بن القاسم بن إدريس (278-292هـ/892-905م) أمير البصرة لإخراج الثائر وجيشه. لكن ما فتئت هذه الثورة تنتهي حتى أعقبتها أخرى بزعامة ربيع بن سليمان، أدت إلى مقتل الأمير الإدريسي سنة 292هـ/905م الذي خلفه يحيى بن إدريس بن عمر[4]. وقد تمكن هذا الأخير بفضل شجاعته وحزمه أن يخرج الإمارة ولو مرحليا من حالة الانكماش والضعف، إلى أن وصلت الجيوش الفاطمية مع بداية القرن الرابع الهجري.

يصف الإخباريون والجغرافيون مدينة فاس خلال القرن الثالث الهجري، كمدينة مزدوجة مشكلة من عدوتين هما عدوة القرويين وعدوة الأندلسيين (شكل 3). ويعتقد أن النواة الأولى للمدينة أنشأت في عهد إدريس الأول موحدة وأن التقسيم إلى عدوتين حدث طارئ ينم عن بداية مرحلة الضعف، وهو ناتج عن الخلافات الأسرية الإدريسة التي أعقبت وفاة إدريس الثاني، وظهور الثورات في الأقاليم وتواتر الهجمات على المدينة كما أسلفنا الذكر. وقد أسفر الوضع مع نهاية القرن الثالث الهجري عن ازدياد ضعف نفوذ الأدارسة وتعدد الزعامات داخل العدوتين. ومثلت تلك الزعامة أسرة ثعلبة بن محارب الأزدي[5] وأسرة الجداميين[6].

كانت عدوة القرويين هي دار الإمارة ومركز الحكم إضافة إلى دورها كمركز للصناعة والتجارة. وكان أهلها ميسورون، في حين كانت عدوة الأندلس على شكل قاعدة للجيش وطغى عليها نمط العيش القروي الفلاحي فكانت أقل تحضرا. ثم استقبلت فيما بعد لاجئين أندلسيين نقلوا إليها تجارب الحياة الحضرية وأساليب الصناعة والبناء والتقنيات الفلاحية. ثم ازدادت الكثافة السكانية للمدينة بعدوتيها وتطورت مرافقها التجارية مثل الفنادق والأسواق بالإضافة إلى المنشآت الصناعية والحرف بجميع فروعها. وأدى توسعها إلى ظهور الأرباض وبناء الحمامات وإقامة الأرحاء وتنظيم توزيع المياه من أجل السقي والاستغلال الصناعي وتطورت البستنة.[7]

---

[4] ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، مراجعة عبد الوهاب بن منصور، الطبعة الثانية، الرباط، ص.115-116.

ويقول عنه ابن الخطيب: «وكان يحيى بن إدريس هذا ملكا جليلا، فصيحا كريما، فاضلا صالحا".

ابن الخطيب لسان الدين، أعمال الأعلام، تحقيق أحمد مختار العبادي ومحمد ابراهيم الكتاني، دار الكتاب، البيضاء، 1964، الجزء الثالث، ص.209.

[5] هو ثعلبة بن محارب ابن عبد الله المهلبي من عرب أزد الذين ينحدرون من المهلب ابن أبي صفرة والذين انتقلوا من الأندلس إلى فاس.

[6] الجداميون بيت من بيوتات فاس الكبرى. وهم عرب من قبيلة جودم اليمنية الأصل والتي ساهمت في الفتوحات الإسلامية بالمغرب. وكانوا من جند الدولة بإفريقية إلى أن انتقلوا من القيروان إلى فاس سنة 212 هـ/828 م بعد أن فشلت ثورتهم على الأغالبة. تزعموا ثورة العامة بفاس سنة 252هـ/ 866م تحت قيادة عبد الرحمان بن أبي سهل الجدامي الذي يعتبر أقوى شخصية في عدوة القرويين. كان ابن سهل هو المشرف على ضرب العملة الإدريسية في عهد يحيى الثاني. فظهر اسم أبي سهل في الدرهم الإدريسي الذي ضرب بفاس ما بين سنتي 240 و250هـ ومنهم أيضا كما سبق الذكر أحمد بن بكر بن سهل الجدامي أسير الفاطميين سنة 349هـ/ 859م خلال حملة جوهر، والذي ضرب العملة باسمه.

[7] مزين محمد وآخرون، مدينة فاس من التأسيس إلى أواخر القرن العشرين، الثوابت والمتغيرات، مؤلف جماعي تحت إشراف محمد مزين، الطبعة الأولى، فاس، 2010.

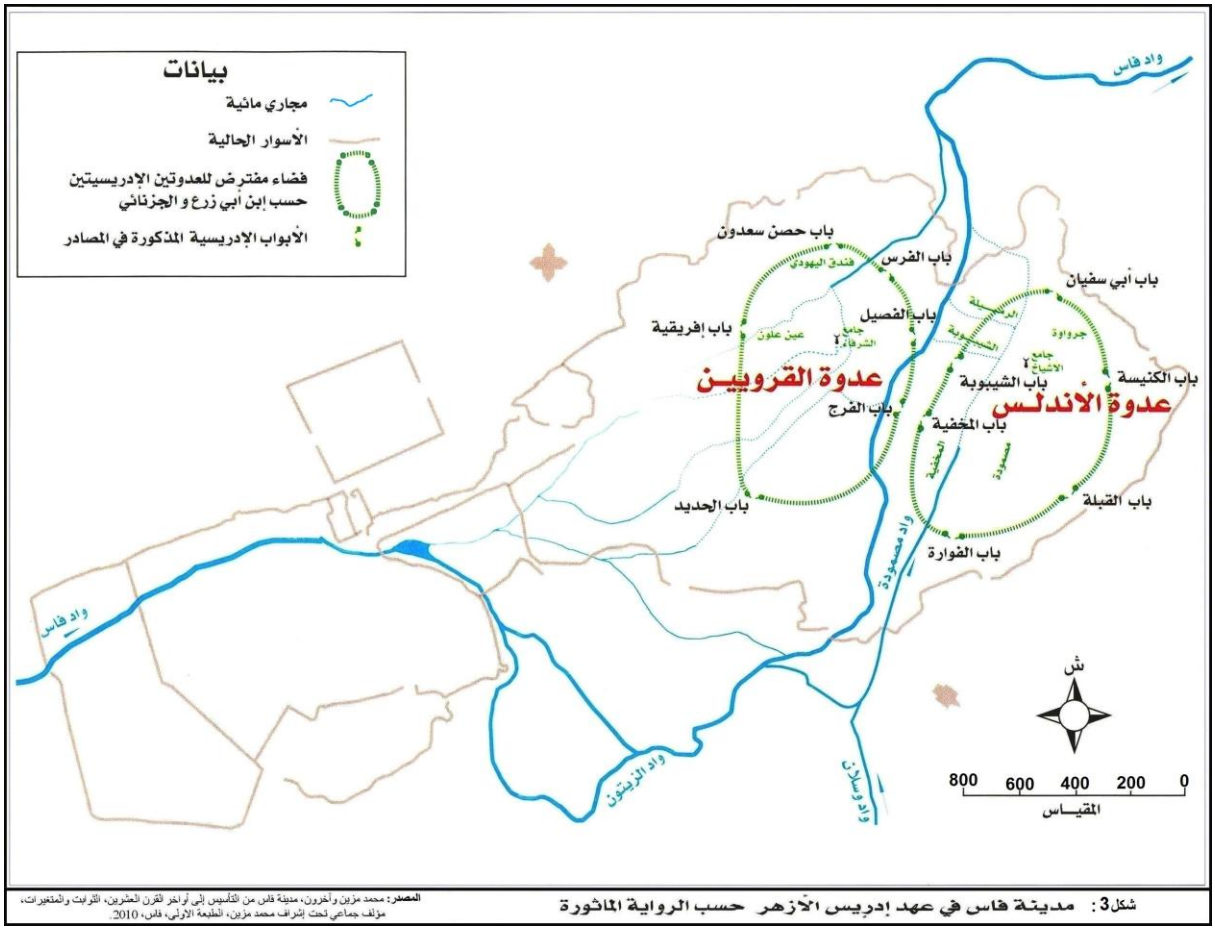

2. فاس عرضة للحملات الفاطمية

مع بداية القرن الرابع، يصف ابن حوقل والمقدسي العلاقة المتوترة التي كانت تجمع عدوتي فاس والتي كان يميزها الصراع والحروب الدائمة[8]. فقد عاشت المدينة مرحلة صعبة، إذ ظلت تتقاذفها الأزمات، فلا تكاد تمر عليها سنوات قليلة دون حملة أو حصار أو هجوم مباغت مرة من طرف الفاطميين ومرة أخرى من قبل الأمويين. وكانت هذه الحملات العسكرية الموجهة إلى المغرب الأقصى تضع دوما العاصمة الإدريسية هدفها الأول. ويبين انشغال الخلافتين بالسيطرة عليها وضمان تبعيتها وبقائها تحت وصايتهم، الثقل السياسي والاقتصادي الذي كانت تتمتع به المدينة.

كان الفاطميون سباقون لإبداء اهتمامهم بفاس، وكانوا يتطلعون للسيطرة على مملكة بني إدريس. وقد أصروا على تبعية العاصمة لهم منذ بداية القرن الرابع الهجري. ولتحقيق ذلك وجهوا عدة حملات عسكرية بقيادة عاملهم على تاهرت مصالة بن حبوس المكناسي[9]. ففي فاتح ذي الحجة من عام 304 هـ/917م نزل الأمر بتوجيه الحملة الأولى إلى المغرب الأقصى. وبعد غزو إمارة نكور، وصلت الجيوش الفاطمية إلى فاس التي كانت تحت سلطة الأمير يحيى بن إدريس بن عمر (يحي الرابع) (292-305هـ/905-918م)[10]. وقد حاول هذا الأخير عبثا، صد الهجوم الفاطمي، وخرج لمواجهة الزعيم المكناسي لكنه انهزم بالقرب من مكناسة، فحاصره مصالة[11] وعزم على إزاحته عن العرش لولا أنه قبل الصلح على أساس دفع تعويضات مالية وإعلان الولاء والبيعة للمهدي عبيد الله.

---

[8] "وفاس مدينة جليلة يشقها نهر، وهي جانبان يلهما أميران مختلفان، وبين أهل الجانبين الفتن الدائمة والقتل الذريع المتصل"، ابن حوقل، صورة الأرض، الجزء الأول، دار صادر، بيروت، طبعة ليدن، 1938، ص.89.

المقدسي: "وفاس بلدان جليلان كبيران كل منهما محصن، بينهما واد جرار عليه بساتين وأرحية، قد استولى على أحدهما الفاطمي، وعلى الآخر الأموي، وكم تم من حروب وقتل وغلبة."

[9] مصالة بن حبوس المكناسي هو قائد الجيوش الفاطمية في الجهات الغربية. ينتمي إلى قبائل مكناسة بالمغرب الأوسط. ولي تاهرت سنة 399هـ/ 912م بعد فشل القائد الكتامي دواس بن صولات في تهدئة الوضع بالمنطقة. وقد حاول إلى غاية سنة 312 هـ/925م إخضاع المنطقة للسيطرة الشيعية وتأمين الطرق التجارية الغربية.

[10] يذكر التنسي دون غيره من المؤرخين أنه لما زحف مصالة إلى المغرب، كان يحيى بمعقله بمدينة الزيتون مكناسة. ولما انفض عنه أصحابه، هرب إلى مدينة فاس. (التنسي أبي عبد الله، تاريخ دولة الأدارسة، من كتاب نظم الدر والعقبان، تقديم وتحقيق الدكتور عبد الحميد حاجيات، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص.45).

[11] وقد قال أحد شعرائهم يصف دخول المدينة:

دخلت فاسا وبي شوق إلى فاس والجبن يأخذ بالعيينين والراس

فلست أدخل فاسا ما حييت ولو أعطيت فاس بما فيها من الناس

وقبل عودته إلى إفريقية سنة 307هـ/920م، عينه مصالة عاملا على فاس في حين عين ابن عمه موسى بن أبي العافية أميرا على باقي بلاد المغرب. كان من نتائج هذه الأحداث استجابة والي المدينة لرغبة الفقهاء في نقل الخطبة إلى جامع القرويين عوضا عن مسجد الشرفاء، وهكذا صنع المنبر الفاطمي الذي أقيمت عليه الخطبة باسم الشيعة لأول مرة في تاريخ المدينة على يد أول خطيب شيعي هو عبد الله بن محمد الفارسي. ويتأكد حسب الأستاذ عبد الهادي التازي " أن تخوف العبيديين من الأدارسة كان من الدرجة بحيث طغى على ثقتهم في مصالحة الأمير يحيى. لقد كانوا يريدون أكثر من دفع الإتاوات وأكثر من عقد البيعات، أن يستولوا على العاصمة فاس، وبهذا نفسر عودة القائد مصالة من جديد إلى المغرب، ولم تمض بعد خمس سنوات على قدومه الأول، ليختلق من الذرائع ما يبرر له إقصاء الإمام يحيى عن فاس وتولية ريحان الكتامي عليها".[12]

لم تخضع فاس للفاطميين إلا بعد مقاومة عنيفة، ورغم أنها كانت منقسمة بين يحيى الرابع على عدوة القرويين وثعلبة بن محارب الأزدي على عدوة الأندلسيين، إلا أنها اتحدت أثناء الحصار الفاطمي. فالأدارسة لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام الإهانة التي تعرضوا لها على يد قائد الفاطميين، وبدأت حركات المقاومة تظهر في العديد من المناطق الشمالية التي لجؤوا إليها. فبنو محمد اعتصموا بأصيلا وطنجة وحجر النسر وبنو عمر ساروا إلى بلاد غمارة.

سنة واحدة بعد ذلك عادت الجيوش الفاطمية بزعامة مصالة بن حبوس[13] إلى المغرب الأقصى، إذ خرج القائد المكناسي من تاهرت ودخل تلمسان ثم غزا نكور، وعقب ذلك توجه إلى مدينة فاس. كانت فرصة مرافقته في هذه الحملة مواتية لموسى بن أبي العافية للوشاية بيحيى، فأوغر صدره عليه، ما دفع بالقائد المكناسي إلى خلعه من زعامته على المدينة سنة 309هـ/922م، وعين مكانه القائد ريحان الكتامي.[14] هكذا، وبعد فترة الازدهار التي عرفتها فاس في عهد يحيى الرابع، برزت مؤشرات دالة على تحول الأحوال بالمدينة إلى الأسوأ، فوضعها السياسي تأزم بعد تعدد مراكز القرار بعدة أقاليم مستقلة وضعف دورها كعاصمة، كما أن وضعيتها الاقتصادية والمالية غير المريحة أثرت سلبا على كل مناحي الحياة. ومع توالي الحملات وما رافقها من حصار ودمار ومن فرض لمظاهر التشيع، تكرس الانقسام الداخلي للمدينة إلى عدوتين وتزايد الخلاف والصراع بينهما. لكنه رغم إصرار الفاطميين وقفت المدينة بعدوتيها في وجه حملاتهم، بدليل أنها لم تسقط بسهولة. هذا، ويعتبر هاشم العلوي القاسمي ما حدث بالمدينة بمثابة انشطار ناتج عن الإنشطار السياسي الذي عرفه المغرب الأقصى آنذاك.[15]

3. فاس تحت سلطة بني أبي العافية المكناسيين

خدمت هذه الظروف مجتمعة مصالح الأمير المكناسي موسى ابن أبي العافية الذي برز نجمه على الساحة السياسية وكان المستفيد الأول من الحملات الفاطمية الأولى، إذ استتبت له الأوضاع وأضحى زعيما بدون منازع. وكان موسى هذا حسب ما يذكر المؤرخون صاحب تسول وبلاد تازا وكبير مكناسة بالمغرب الأقصى على الإطلاق وكان على قرابة بمصالة وخدمه وحارب إلى جنبه وقدم له الهدايا، فكبرت منزلته لديه، ما جعله يوليه مجمل بلاد المغرب الأقصى. اغتنم الزعيم المكناسي هذه الفرصة وأظهر ولاءه التام لعبيد الله الشيعي، إلا أن يحيى ظل حجر عثرة أمام تحقيق كل مطامحه. فكان كلما أراد الظهور بمظهر الأمير القوي حسب ما تذكر المصادر، غمره يحيى بحسبه ونسبه وشرفه ونسف مشاريعه. ومن تم فقد كان يكن له الحقد وكان "على قلبه منه حمل ثقيل" كما يقول ابن أبي زرع. أما ابن الخطيب فيفسر هذا النزاع بين الأميرين بصراع نفوذ ومصالح.[16] والأكيد أن بقاء يحيى الرابع في الحكم بفاس كان لا يتوافق تماما مع مطامحه السياسية الرامية إلى الاستفراد بالمغرب الأقصى وخلق دولة مستقلة.

لم تخف على موسى بن أبي العافية أهمية فاس، وبالتالي عمل ما في وسعه منذ بدء الحملات الفاطمية الأولى على المغرب الأقصى، على محاولة إخضاعها لنفوذه، باستعمال كل الوسائل المتاحة. لكن الفاطميين كان لهم رأي آخر، فبمجرد السيطرة عليها سنة 309هـ/922م، عينوا القائد ريحان الكتامي أحد كبار قواده في الحملة واليا عليها. وهو ما يطرح علينا التساؤل التالي: لماذا ظلت مدينة فاس خارج نفوذ موسى ابن أبي العافية بعد تعيينه واليا على المغرب الأقصى؟ وهل كان هذا القرار متعمدا ويحمل في طياته أهدافا خفية؟ نعتقد بأن فاس بعدوتيها ظلت، على الرغم من غياب سلطة مركزية قوية، فضلا على القلاقل التي عاشتها طيلة

---

[12] عبد الهادي التازي، التاريخ الديبلوماسي للمغرب، المجلد الرابع، المحمدية، 1987، ص.68.

[13] يؤرخ البكري للحملة الثانية لمصالة إلى المغرب بسنة 310 هـ/923م.

[14] يقول البكري بهذا الخصوص: " (...) وكان موسى كلما رجا بالظهور عزه يحيى بن إدريس وقطع به عن أمله. فلما رجع مصالة بن حبوس إلى المغرب ثانية (...) سعى موسى بيحيى عنده فأجمع مصالة على القبض عليه وطمع في ماله وما عنده، فلم يزل يتحيل له حتى أقبل على معسكره، فقبض عليه، فانتزع جميع ما أتى به وأمره باستجلاب ما عنده من الأموال، فأحضر له مالا عظيما وأخرجه عن بلده وصار ما كان بيده من البلدان إلى حسن بن محمد الحجام وإلى موسى بن أبي العافية." البكري أبو عبيد الله، المسالك والممالك، الجزء الثاني، تحقيق جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ص.310.

أما ابن خلدون فيقول في سرده لهذا الحدث بأنه "لما عاود مصالة غزو المغرب سنة تسع وثلاثمائة، أغراه بن أبي العافية بيحيى بن إدريس فتقبض عليه واستصفاه وطرده عن عمله فلحق ببني عمه بالبصرة والريف وولى مصالة على فاس ريحانا الكتامي وقفل إلى القيروان فهلك وعظم ملك ابن أبي العافية بالمغرب." ابن خلدون، كتاب العبر، الجزء السادس، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، ص.159.

[15] العلوي القاسمي هاشم، مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع الهجري، طبع ونشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1995، الرباط، الجزء الثاني، ص.385.

[16] "ففسد ما بينه وبين يحيى بسبب مجاورته إياه بتخوم أرضه"، ابن الخطيب، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص.209.

المرحلة، تلعب دورا رياديا على المستوى السياسي والاقتصادي. فكل الحملات العسكرية التي وجهت إلى المغرب سواء من طرف الفاطميين أو من طرف الأمويين، كانت تستهدف أولا وقبل كل شيء، إسقاط فاس وموالاتها لهم. وكانت سياسة الفاطميين بالأقاليم لا تنبني على الثقة وتفويض كل الصلاحيات للولاة، بقدر ما كانت ترتكز على التقليص منها والحد من سلطاتهم لمنع تقويهم أو مجرد التفكير في الاستقلال عنهم. وقد يكون الدافع أيضا هو أن الفاطميين لم تكن لهم في البداية ثقة كبيرة في قدرة موسى على التحكم في الوضع، فوضعوه في المحك من خلال تحديد سلطته على بعض المناطق المغربية، خاصة إذا علمنا أن إمارات الأدارسة والمدراريين والبرغواطيين وبني صالح كانت لا تزال قائمة وتتحكم في مجالات أخرى واسعة.

في نفس السياق تطرح علينا تساؤلات حول تغير طريقة تعامل الفاطميين مع موسى ابن أبي العافية الذي بقدر ما تقوت طموحاته في السيطرة على المغرب الأقصى بأكمله، بقدر ما خابت آماله بعد تعيين ريحان الكتامي على فاس. ويطرح هاشم العلوي تساؤلا يسير في نفس الاتجاه وهو هل تلقى موسى إبان الحملة الأولى لمصالة وعودا على مستوى الزعامة من خلال تكوين حلف قبلي وتم التراجع عنها لأسباب نجهلها؟[17] نعتقد أن هذه الأسباب قد ترتبط بطبيعة القواعد الإدارية التي انتهجها الخلافة الفاطمية اتجاه الولاة في المناطق التابعة لها، فهي لا تؤمن بالولاء ولا تثق بالزعامات القبلية المحلية ولا تتركها تطمئن في مكان لأمد طويل، وحتى وإن تركتها، فهي لا تمنحها كما قلنا سابقا، كثيرا من الصلاحيات ولا حتى هامشا للتصرف، خوفا من أن يتقوى نفوذها وتنقلب عليهم، وهذا ما أدركه موسى غداة تعيين والي فاس الجديد. وقد ترتبط بشخصية مصالة بن حبوس الذي قد يكون انزعج للطموح السياسي الجارف الذي أبداه ابن عمه موسى وإحساسه برغبته في الاستقلال بعد تقوي نفوذه، ومن تم قد يكون القصد من تعيين ريحان على فاس، وضع موسى تحت الرقابة ومنحه الإحساس بأنه فقط قائد تحت وصاية الوالي الشيعي للمغرب الأقصى. ومن جهته يعتبر هاشم العلوي القاسمي أن استبدال الفاطميين لحكم مدينة فاس من موسى إلى ريحان الكتامي في حملة مصالة الثانية، جاء نتيجة للسخط الاجتماعي الفاسي على ما حدث عندما ولي عليهم الزعيم المكناسي.

بالعودة إلى مسألة العاصمة، تجمع المصادر على أن موسى ابن أبي العافية اتخذ مدينة عين إسحاق بجبال تسول قاعدة لحكمه[18] واكتفى بجعل مدينة فاس ولاية تحت حكم ابنه الأكبر مدين. وهذا الإجراء لا يعني أبدا أنه لم يكن يدرك القيمة الحقيقية لهذه المدينة. فقد كانت اختياراته نابعة من قناعات سياسية واستراتيجية دفاعية، فهو كان يعلم علم اليقين بحكم تجربته وتمرسه، أن هذه المدينة الهامة كانت على الدوام هدفا للغزاة وأنها لن تستطيع الصمود طويلا في وجههم، وهي ضعيفة التحصين بالمقارنة مع المدن والقلاع الجبلية التي أنشأها[19]. وبالتالي فهو لم يقدم على مغامرة من هذا القبيل. وخير دليل على ما ذكرناه هو أن ابنه مدين كان يستعصي عليه الحفاظ عليها بمجرد السيطرة عليها، وسرعان ما كان يضطر لإخلائها ومغادرتها والالتحاق بالقلاع الجبلية التي شيدها والده، كلما وجهت الحملات الفاطمية إليها، عوض الخضوع لشروط الغزاة الجدد. سيزداد الوضع سوءا بعد ذلك بتحول موسى بالولاء للأمويين، وستدخل المدينة في دوامة من الفتن بعد توالي الهجمات الفاطمية عليها.

الأكيد أن فاس كانت مدينة محورية بالنسبة للإمارة الناشئة، فقد ظلت خلافا لباقي المدن، تتمتع بطابع خاص جعلها لمدة طويلة تحظى بتعيينات، كما احتفظت بذلك الوزن كقاعدة للمغرب الأقصى، يتم الحرص على أخذها ولو بالقوة. ومن تم فإن بني أبي العافية لم يتأخروا في إخضاعها لنفوذهم منذ السنوات الأولى للقرن الرابع الهجري، فكانت تعتبر إما كولاية تابعة للحكم المباشر للابن

---

[17] العلوي القاسمي هاشم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص.239.

[18] مدينة أثرية دفينة تمكنا من العثور عليها سنة 1990 بمنطقة تسول بالقرب من دوار دار الغول (جماعة الربع الفوقي، إقليم تازة) في إطار التحريات الأثرية التي قمنا بها من أجل وضع خريطة أثرية للمنطقة. وتحتل موقعا استراتيجيا ممتنعا يصعب الوصول إليه وسط جبال القصبة التي تعد امتدادا لمرتفعات مقدمة جبال الريف. تنتشر أطلالها على علو 1160م، على ثلاث أجبل، وهي في الحقيقة هضاب عالية ومتقابلة تشكل امتدادا لسلسلة جبل القصبة لبني فراسن.

تتفق جل المصادر على أن مدينة عين إسحاق بنيت من طرف الأمير المكناسي موسى بن أبي العافية، إلا أن تاريخ بنائها غير معروف بدقة. وقد عاشت عدة مراحل:

- خلال فترة حكم موسى ابن أبي العافية لعبت عين اسحاق دورا أساسيا كقاعدة عسكرية وكعاصمة سياسية
- في سنة 321هـ/933م هاجم قائد الجيوش الفاطمية حميد بن يسليطن موسى ابن أبي العافية واضطره للتراجع والاحتماء بعين إسحاق. ومن المحتمل أن الموقع تعرض خلال هذه الحملة للتخريب.
- بعد عودة القائد الفاطمي من المؤكد أن المدينة عرفت فترة ازدهار خصوصا بعدما أعلن موسى ولاءه للأمويين بالأندلس.
- في سنة 323هـ/935م هاجم القائد الشيعي ميسور الخصي موسى بن أبي العافية وهزمه، ثم حاصر عاصمته وهدمها.
- تخلصت مدينة عين إسحاق من خرابها، واستمرت في لعب دورها كقاعدة للإمارة لمدة قرن آخر حتى قدوم الجيوش اللمتونية، وشكلت فترة حكم القاسم المرحلة الأخيرة، إذ يذكر ابن خلدون أن هذه القلعة سقطت سنة 463 هـ/1071م أمام هجومات جيوش المرابطين التي تبعت القاسم وأتباعه بعد سيطرتها على فاس.

لم يتبق من آثار المدينة إلا سورها الدفاعي السميك (234 سم) المبني من الحجارة والمدعم بأبراج وكذلك بقايا بنايات غير معروفة في المجال الداخلي. بالإضافة إلى أبراج للحراسة بقمم الجبال المجاورة.

[19] أسس أمراء بني أبي العافية شبكة من المدن والقلاع. تضم كلا من كمدينة عين إسحاق، عاصمة الإمارة، ومدينة الكاي ومدينة الحضر وقلعة جارة وقلعة جرماط ورباط تازا ومدينة كرسيف... لكنهم لم يقتصروا على إنشاء المدن والقلاع الجديدة، بل تدخلوا وسيطروا على مدن أخرى سابقة الوجود أو تابعة لقوى أخرى ونذكر هنا على سبيل المثال مدن فاس وتلمسان ونكور وجراوة وطنجة والبصرة وأصيلة وشالة...

الأكبر للأمير موسى ابن أبي العافية أو كعاصمة لحكمه خلال مدة قصيرة بعد خلافته لأبيه سنة 326هـ/938م، ثم أيضا كمدينة مستقلة تحت وصاية عامل يعينه الأمير. ومن بين العمال الذين استعملوا على فاس لفائدة بني أبي العافية نذكر عبد الله بن ثعلبة بن محارب الأزدي وأحمد بن بكر بن عبد الرحمن بن سهل الجدامي وأبو يوسف بن محارب الأزدي. ويمكن أن نلمس هذه القيمة مع تصدع الإمارة أواخر حكم الأمير مدين سنة 343هـ/ 955م أو مباشرة بعد أخيه أبا منقذ الذي حكمها سنة واحدة، إذ سقطت المدينة من أيديهم، واسترجع أحمد ابن بكر العائد من سجن المهدية ولايته على المدينة لفائدة الأمويين. وهذا السقوط في حد ذاته يعني تقهقر أمراء بني أبي العافية إلى مواطنهم الأصلية وتراجع دورهم على صعيد المغرب الأقصى، في انتظار زحف قبائل مغراوة وتولى زيري ابن عطية المغراوي رسميا تسيير شؤون المغرب سنة 376هـ/987م وسيطرته على مدينة فاس وإزاحتهم عنها بصفة نهائية. وكما شهدت فترات من الرخاء في عهد بني أبي العافية، عرفت المدينة أيضا عدة انتكاسات إثر الصراعات التي نشبت بين أبناء موسى على الحكم. فالبوري ابن أبي العافية لما عاد سنة 335 هـ/947م من سجن المهدية، أقتسم الأعمال مع أخيه مدين وتوفي وهو محاصر له بفاس كما يخبرنا بذلك ابن خلدون[20].

عموما، تعوزنا المعطيات المصدرية والمادية المتعلقة بالحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بفاس خلال المرحلة وكذلك المنجزات العمرانية بالمدينة على عهد بني أبي العافية. ولا يخالجنا شك في أن موسى ابن أبي العافية ستدفعه رغبته في الانتقام من قاتلي إبنه منهال الذي مثل بجثمانه على مدخل مدينة بني عوسجة، إلى احتلال قصور ومساكن وأملاك أعدائه الأدارسة. ويبدو من الطبيعي خلال فترة حكمه وحكم أبنائه لمدينة فاس التي لم تكن باليسيرة، أن يكونوا قد قاموا بإدخال إصلاحات وتجديدات على العاصمة الإدريسية وإن كنا لا نعتقد بأن هذه الإصلاحات كانت جذرية.

4. ردود فعل الأمراء الأدارسة ونتائجها

لم يتأخر رد الأدارسة على ما آلت إليه عاصمتهم، فقد جاءت ثورة الحسن بن محمد بن القاسم بن إدريس المعروف بالحجام[21] الذي دخل مدينة فاس سنة 310 هـ/923 م، ونفى عاملها ريحان الكتامي[22]. ثم خرج في سنة 311هـ/924م لقتال موسى بن أبي العافية، فالتقيا بفحص الزاد بالقرب من وادي المطاحن[23]. وقد أفضت الحرب في البداية إلى انهزام موسى[24] ثم دارت الدائرة على الأمير الإدريسي سنة 313 هـ/ 926م، وعاد هاربا إلى مدينته فدخلها لوحده وترك الجيش خارجها، فغدر به عاملها حامد بن حمدان الهمداني المعروف باللوزي[25]، الذي أغلق أبواب عدوة القرويين على عسكر الحجام، ودخل عليه داره ليلا فقيده واستدعى موسى بن أبي العافية. ويمكن اعتبار موقف حامد هذا ومعه أهل فاس انحيازا للمنتصر وتفاد لانتقامه. استعجل موسى الاستجابة لدعوة عامل فاس، ودخل عدوة القرويين.[26] ثم حاصر عدوة الأندلسيين وتمكن من الاستيلاء عليها، فقتل عاملها عبد الله بن ثعلبة بن محارب الأزدي[27].

لقد أدت هذه المحاولة الفاشلة إلى سيطرة ابن أبي العافية على فاس والعديد من مدن المغرب الأقصى وأصبح رجل الساعة بحسب تعبير هاشم العلوي القاسمي. فأخذ ما كان بيد الأدارسة من مدن وقلاع بدءا بفاس والبصرة وأصيلا وشالة وطنجة... [28] ثم

---

[20] ابن خلدون، المصدر السابق، الجزء السادس، ص.161.

[21] عرف بهذا الإسم لأنه اشتهر خلال الحروب بالطعن في المحاجم. فقد طعن خلال إحدى المعارك فرسانا ثلاث مرات متتالية في موضع المحاجم، فقال عمه أحمد: صار ابن أخي حجاما. وفي ذلك يقول بعض الشعراء:

وسميت حجاما ولست بحاجم ولكن لطعن في مكان المحاجم

[22] بعض المصادر كالناصري يشير إلى أن الحسن قتل ريحان الكتامي.

[23] تذكر في بعض المصادر باسم فحص الداد. تتواجد منطقة المطاحن بين فاس وتازا بالقرب من سيدي عبد الله التابع لجماعة غياثة الغربية على بعد حوالي 6 كلم غرب وادي أمليل. وهي منطقة بركانية شبه سهلية تتدرج من الشرق إلى الغرب وتنحصر بين واد الزيرك وواد إيناون. ويحتمل أن تكون هذه هي المنطقة التي شهدت المعركة المذكورة.

[24] انهزم موسى هزيمة شنعاء لم يكن بالمغرب منذ مجيء إدريس إليه، أعظم منها بحسب زعم البكري. فقد خسر موسى، حسب ما يذكر المؤرخون لذلك الوقت، ما يزيد عن 300 2 من جنده بما فيهم أحد أبنائه الذي يعرف باسم منهال. البكري، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص.314. تذكر المصادر أن حمزة علق جثة منهال على باب مدينتة بني عوسجة.

[25] نسبة إلى قرية بإفريقية تعرف بلوزة.

[26] لم يمكن حامدا من الحسن الحجام ربما لندمه على فعلته وعدم رغبته في أن يكون سببا في سفك دماء أحد حفدة المولى إدريس، فأطلق سراحه، وتدلى الحسن ليلا من سور المدينة، فسقط وانكسرت ساقه، ولجأ إلى عدوة الأندلسيين حيث مات ثلاثة أيام بعد ذلك[26]. وخوفا على نفسه من انتقام ابن أبي العافية، هرب حامد بن حمدان إلى المهدية.

[27] ينتسب إلى أسرة من أهل الربض بقرطبة لجئت إلى فاس واستقرت بعدوة الأندلسيين. وقد استعملوا على المدينة من طرف الأدارسة منذ القضاء على ثورة ربيع بن سليمان الخارجي عام 292هـ/905 م إلى غاية السيطرة عليها من طرف موسى بن أبي العافية.

[28] للثأر لمقتل ابنه منهال، ظفر موسى بحمزة بن علي من بني عمر بمدينته التي تدعى بني عوسجة وقتله بيديه وقتل معه ولديه هارون ويحيى. وكان حمزة هذا حسب ما يذكر البكري، قد شارك في الحرب التي شنها الحسن الحجام على موسى وأودت إلى مقتل ابنه منهال.

أجلاهم عنها ونفاهم إلى قلعة حجر النسر[29] وترغة[30] ومدينة الأقلام[31] وتيكساس[32] وكرت[33] وغمارة... حيث حاصرهم جميعا إلى أن قدم حميد ابن يسليطن في حملته على المغرب سنة 321هـ/933م كما سنرى ذلك بتفصيل.

كان من نتائج أحداث دخول موسى عدوتي القرويين والأندلسيين، فتح أبواب المدينة أمام القبائل التابعة لحلف مكناسة الجبل، وهو ما اعتبره هاشم العلوي القاسمي "هجمة البداوة المنتصرة على المدينة الكسيحة"[34]. وما كان هذا ليمر دون حدوث فوضى وخلافات نتيجة انقسام مواقف أهل فاس من أشياخ وأرستقراطية بين مرحب ورافض لهدا التدخل. ويبدو أن هذا الموقف الرافض بدأ يتغير بعد ذلك تدريجيا لصالح بني أبي العافية لكون موسى نجح في استمالة زعماء الأسر الحاكمة فعليا داخل المدينة وخاصة منهم أحمد ابن بكر بن سهل الجدامي الذي يعد من الشخصيات الهامة، إذ دخل في تحالف معه وكلفه بتدبير شؤون المدينة بتعاون مع ابنه مدين.

لما سيطر ابن أبي العافية على فاس وانتهى من تشديد الحصار على الأدارسة، قويت أطماعه في السيطرة على بلاد المغرب الأقصى والأوسط، وبدأ سنة 317 هـ/ 930م يخطط لتنظيم حملات عسكرية للتخلص من خصومه وتوسيع نفوذه. لكنه قبل ذلك عمل على توطيد سلطته بمدينة فاس وضمان ولاء عماله له. هكذا ولأسباب لا تذكرها المصادر، قام وفي ظرف وجيز بإحداث عدة تغييرات على هرم السلطة بعدوتي فاس، فقتل عامله على عدوة الأندلس عبد الله بن ثعلبة بن محارب بن عبود الأزدي وولى مكانه أخاه محمدا بن ثعلبة. وفي ظروف لا نفهمها أيضا أقال هذا الأخير وعين مكانه طوال بن أبي يزيد. ثم ولى على المغرب الأقصى ابنه مدين وجعل مقر حكمه بعدوة القرويين، وهو ما يوحي بالأهمية التي كانت تكتسيها هذه العدوة. ولعل الباعث على هذه التغييرات المتسارعة هو الرغبة الأكيدة في تأمين الوضع بالمدينة والتأكد من الولاء التام للعمال قبل إقدامه على حملة عسكرية ستقوده إلى منطقة الشمال الشرقي وهي مهمة قد تطول مدتها. سار موسى يجول في تلك الجهات فأخضع تلمسان وسيطر على كل ما كان بيد بني سليمان وطرد منها قواد بني خزر وعمالهم، وبلغ من النفوذ أن تواتر في المصادر التاريخية القول أنه استولى على جميع بلاد المغرب وصار حسب ما يذكر ابن عذاري " في ملكه من أحواز تيهرت إلى السوس الأقصى"[35] ثم عاد إلى فاس كما يقول المؤرخون "وقد دوخ البلاد والأقطار وانتظم المغربان الأقصى والأوسط في ملكه".[36] (شكل 4)

---

[29] قلعة حجر النسر وحجرة الشرفاء أو حجرة سيدي مزوار كما يطلق عليها حاليا. هي قلعة إدريسية واقعة بقبيلة سماتة الغمارية، إحدى القبائل الهبطية بالشمال الغربي من إقليم العرائش. وقد تم العثور عليها مؤخرا من طرف باحثين مغاربة وإسبان. وهي ترتفع فوق كتلة صخرية على ارتفاع 782 م. تبين التحريات الأركيولوجية أن القلعة تتكون من ثلاث أقسام هي القصبة التي تحتل تلا بالوسط ثم هناك ساحتين واحدة شرقية وأخرى غربية. تذكر المصادر أن هذا الحصن بناه إبراهيم بن محمد بن القاسم بن إدريس بن إدريس سنة 317 هـ/929م.

[30] ترغة: مدينة قديمة مندثرة تقع بالساحل المتوسطي عند شاطئ بني زيات إحدى قبائل غمارة في الجنوب الشرقي من تطوان على بعد حوالي 56 كلم. وبها مرسى صغير. كانت ملجأ بني عمر الأدارسة وقاعدتهم البحرية. وتزخر ترغة بالعديد من المآثر التاريخية التي تعود إلى عدة فترات من تاريخها الطويل ومن ذلك القلعة المعروفة بدار السلطان والقلعة المنتصبة على قمة صخرة عظيمة بالشاطئ ثم المسجد الجامع والمقبرة وآبار للمياه.

[31] مدينة الأقلام أو باب الأقلام هي مدينة من بناء الأدارسة، توجد غرب البصرة إلا أن موقعها غير معروف. يقول عنها ياقوت الحموي "قال ابن حوقل في إفريقيا جرماية وثاوران والحجا، على نحو البحر، ودونها في البر مشرقا: الأقلام ثم البصرة ثم كرت. وقال ابن رشيق في الأنموذج: محمد بن سلطان الأقلامي من جبل ببادية فاس يعرف بالأقلام، وهو إلى مدينة سبتة أقرب." ياقوت الحموي، معجم البلدان، الجزء الأول، ص. 237. ويضعها ابن حوقل شرق بحيرة أربغ (المرجة الزرقاء) وغرب البصرة، ابن حوقل، صورة الأرض، الجزء الأول، دار صادر، بيروت، طبعة ليدن، 1938، ص55. ويسميها الإدريسي مدينة باب الأقلام التي تبعد ب 18 ميلا عن البصرة (الشريف الإدريسي، أنس المهج وروض الفرج، تحقيق الوافي نوحي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2007ص.180).

[32] تقع البقايا الأثرية لتيكساس بقبيلة بني زيات ببلاد غمارة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهي تبعد عن تطوان بـ 70 كلم إلى الشرق. وتيكساس على الأرجح صيغة جمع أمازيغية تدل على تضاريس وقد تدل على جرح أو انكسار في معركة وقد يكون معناها العالية. ومن جهته يذكر الزياني في الترجمانة الكبرى (ص.77) أن أصل التسمية مشتق من إسم مؤسسها تجساس الغماري الذي كان أميرا عليها. وكانت قاعدة عمر ابن إدريس الذي مدنها وبنى بها القلاع والحصون حتى أصبحت تتحكم في منطقة الريف الغربي من سبتة غربا إلى نكور شرقا. وعند مصب نهر تيكساس تقع مرسى المدينة بشاطئ قبيلة بني بوزرة الغمارية (إقليم شفشاون) على الساحل المتوسطي. أنظر عمر الجيدي، حليمة فرحات، محمد بن عزوز حكيم، تيكساس، معلمة المغرب، العدد 8، ص.2734.

[33] كرت: مدينة مندثرة. وهي من أقدم المراكز الحضرية بالمغرب. وصفها ابن حوقل في القرن الرابع الهجري على أنها مدينة لطيفة منيعة في سفح جبل، وهي بدون أسوار ولها مياه كثيرة. وفي القرن الخامس يورد البكري على أنها مدينة خربة. أما صاحب الإستبصار فوصف الموقع بأنه قرية عامرة ووطنه على مسافة مرحلة بين بلد جنيارة وواد ردات. ويرجح الأستاذ أحمد الطاهري تواجدها بمركز حد كورت أو بجبل كورت أو في المناطق المجاورة. (أنظر أحمد الطاهري، كرت، معلمة المغرب، عدد 20، ص.6783).

[34] العلوي القاسمي هاشم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص.436.

[35] ابن عذارى، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الجزء الأول، تحقيق كولان وبرفونصال، دار الثقافة، بيروت، ص.194.

[36] الناصري، الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق جعفر ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء 1954، الجزء الثاني، ص.718.

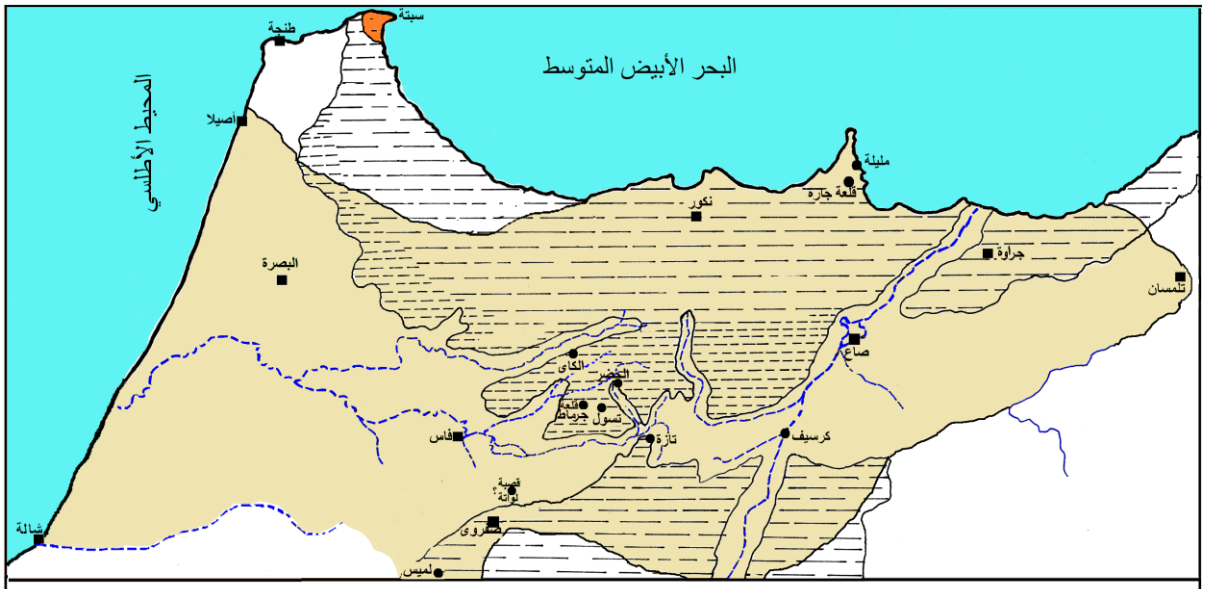

شكل4: إمارة بني أبي العافية: الامتداد الجغرافي خلال مرحلة الأوج (من سنة 313 إلى سنة 328هـ)
المدن والقلاع المشيدة، والمدن المحتلة

عاشت إمارة بني أبي العافية خلال هذه الفترة مرحلة مهمة بحيث أقام بنو أبي العافية عاصمة حكمهم بمدينة عين إسحاق ببلاد تسول عكس ما يذهب إليه مؤلفو كتاب "مدينة فاس من التأسيس إلى أواخر القرن العشرين" من أن موسى ابن أبي العافية اتخذ مدينة فاس عاصمة لحكمه.[37] فأغلب المصادر تشير إلى أن الزعيم المكناسي استقر بقاعدته عين إسحاق (شكل 5) وجعل عدوتي فاس ولايتين مستقلتين عن بعضهما البعض، وعين على مدينة الأندلسيين بعض عماله في حين نصب ابنه مدين واليا على عدوة القرويين وأوكل إليه النظر في شؤون المغرب الأقصى. وقد امتدت سلطة موسى لتشمل كل بلاد المغرب الأقصى والأوسط من تلمسان إلى شالة، ونودي به "أميرا من طرف كل القبائل والشيوخ" حسب ما يذكر الناصري[38]. كما دفع تقوي نفوذه وطموحه للاستقلال إلى تخليه عن الولاء للفاطميين والظهور بمظهر الزعيم المستقل. ومما لا شك فيه أن الضغط الجبائي الذي مارسه الفاطميون على القبائل بما فيهم مكناسة الجبل وسيطرتهم على الطرق والمنافذ التجارية التي كانوا ينتفعون منها، كانت من بين الأسباب التي دفعت به إلى التفكير في الاستقلال عن الفاطميين والانقلاب بالولاء للأمويين. ومما ساعد على تقوي نفوذه توسع القاعدة القبلية التابعة للحلف المكناسي بانضمام مجموعة من القبائل الزناتية التي اعترفت بزعامته واتساع المجال الجغرافي للقبيلة نحو الغرب.[39]

[37] مدينة فاس من التأسيس إلى أواخر القرن العشرين، الثوابت والمتغيرات، مؤلف جماعي تحت إشراف محمد مزين، الطبعة الأولى، فاس، 2010، ص.37.

[38] الناصري، المصدر السابق، ص.187.

[39] تعطينا إحدى الرسائل الموجهة إلى الخليفة الناصر فكرة عن أهم القبائل التي أصبحت تشكل الحلف القبلي للزعيم المكناسي سنة 323هـ "...وصارت إلينا قبائل أهل المغرب بأجمعهم من كل مكان حول فاس من زواغة ولماية ومن درعة ومكناسة أهل الجبل وجيرانهم نفزة أهل الظواغن من بني مرزحون، وبني مرساع، وبني حماية، وبني يرناين وبرنازة، وبني محمد، ومديونة أهل مدهن، وجراوة أهل أغريس وزناتة من بني سنان وحيمال وبني مراين وبني دهنة ولمجاصة وبني مصلان، ومن كان على ملوية وصاع من قبائل بني راسين، وبني يفرن وبني يزناسن وبني وريمش مطماطة أهل ملوية إلى حوز جراوة ابن أبي العيش إلى ما أحاط بنا نحن من قبائل البربر من مكناسة وأووبة وهوارة وصدينة ونفزة ولماية وكرناطة وصاروية وقاصونة ولواتة وسوماتة وبني مسرة أهل فندلاوة وقبائل غيرها لا يسعها كتابنا، كلهم داعين بطاعة الله وطاعة أمير المؤمنين مولانا ، فنحن في عدد عديد وجمع عتيد وقوة قوية والحمد لله (...)." ابن حيان القرطبي، المقتبس، الجزء الخامس، نشر شالميطا و م. صبح، المعهد العربي الاسباني للثقافة بمدريد، كلية الآداب بالرباط، مدريد 1979، ص.370.

شكل 5: موقع مدينة تسول (عين إسحاق) المكتشف سنة 1989

5. حملات فاطمية جديدة تستهدف وضع حد لنفوذ ابن أبي العافية وإخضاع فاس

إذا كانت الحملات الأولى لبداية القرن الرابع تهدف بالأساس إلى إخضاع المغرب للسلطة الفاطمية، فإن الأمر قد تغير بعد ذلك، وأضحت هذه الحملات تستهدف بالدرجة الأولى موسى بن أبي العافية، حليفهم السابق الذي تحول بالولاء لأعدائهم الأمويين وسيطر على العاصمة فاس وجزء كبير من المغرب الأقصى، وهو ما أصبح يقض مضجعهم. بالموازاة مع ذلك ظلت فاس في مرمى حجرهم ولم تستطع مقاومة الحصارات التي تعرضت لها فكانت تسقط بعد توالي الضربات عليها.

هكذا وفي سنة 321هـ/933م، وجه أبو عبيد الله ضد حليفه السابق جيشا من كتامة يتكون من عشرة آلاف رجل بزعامة حميد بن يسليطن المكناسي إبن أخ مصالة بن حبوس الذي خلفه على تاهرت. حول نتائج هذه الحملة، هناك تناقض صارخ بين ابن حيان من جهة والمؤرخين الآخرين الذين تطرقوا للحدث من جهة أخرى، وأخص بالذكر منهم البكري وابن أبي زرع وابن خلدون والناصري. ففي الوقت الذي ينقل فيه المؤرخ الأندلسي عن موسى ابن أبي العافية تباشير النصر على حميد بن يسليطن[40]، تجمع باقي المصادر على أن حليف عبد الرحمن الناصر تعرض للهزيمة. إذ تفيد بأن الجمعان التقيا بفحص مسون[41]، وانهزم موسى بن أبي العافية واضطر للتراجع إلى قلعته الحصينة عين إسحاق ببلاد تسول. ويؤكد هذا الرأي ما ورد عند المؤرخ الشيعي الداعي عماد الدين إدريس.[42] وما إن بلغ خبر هزيمة ابن أبي العافية واندحاره أمام الجيوش الفاطمية، حتى ثار الأمراء الأدارسة المحاصرون بقلعة حجر النسر على القائد أبا الفتح التسولي ونهبوا معسكره.

توجه حميد بن يسليطن بجيشه إلى مدينة فاس، فلما اقترب منها فر عنها عاملها مدين بن موسى بن أبي العافية الذي التحق بأبيه، ودخلها حميد دون مقاومة تذكر وعين عليها حامد بن حمدان الهمداني، ثم أقفل عائدا إلى إفريقية في نفس السنة بعد أن أنهى مهمته. لكن بمجرد عودة الجيوش الفاطمية إلى إفريقية سنة 322 هـ/934م وهي السنة التي توافق تاريخ وفاة الخليفة أبي عبيد الله المهدي، ثار أحمد بن بكر بن عبد الرحمان بن سهل الجدامي على عامل المدينة، وقتله ثم بعث برأسه وولده إلى موسى إبن أبي العافية الذي أرسلهما إلى قرطبة مع سعيد بن الزراد.

أدت هذه الأحداث التي طرأت عقب انتهاء حملة حميد بن يسليطن، إلى تحولات كبرى على المستوى السياسي إذ ضاعت ثمار الجهود المبذولة من قبل الفاطميين، وعادت الأوضاع إلى سابق عهدها بعد عودة الجيوش الشيعية إلى تاهرت، وسقطت فاس من جديد في يد موسى ابن أبي العافية. وتمكن هذا الأخير من استعادة سلطته على المغرب الأقصى الذي أصبح يدين بالولاء للأمويين، وهو ما لم يستسغه صاحب إفريقية. فبمجرد وصول الخبر إلى المهدية بعودة موسى بن أبي العافية واستيلائه على حكم المغرب، بعث الخليفة القائم بأمر الله،[43] في شوال من سنة 323 هـ/935م، أحد أشهر قواده ميسور الفتى في حملة أخرى تروم القضاء عليه

---

[40] ابن حيان، المصدر نفسه، ص.330.

[41] فحص مسون: من المحتمل جدا أن الأمر يتعلق بالمركز الذي يحمل إسم مسون والمتواجد على الطريق الرئيسية الرابطة بين تازة ووجدة على بعد حوالي 30 كلم إلى الشرق.

[42] عماد الدين ادريس، عيون الأخبار، تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب، تحقيق محمد البعلوي، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1978، ص.232.

[43] يصف فرحات الدشراوي هذا الخليفة الفاطمي الذي دام حكمه 12 عاما، بأنه "قليل التألق في سلسلة الخلفاء الفاطميين بإفريقية. فلئن بقي اسم المهدي ملتصقا بتأسيس المملكة العلوية، واسم المنصور مقرونا بسحق ثورة الخوارج، واسم المعز غير منفصل عن فتح مصر، فإن ذكر القائم بأمر الله لم يكن مرتبطا بأي عمل باهر. بل قل إن إسمه يثير ذكره هزائم فادحة وتحجبه شهرة أبي يزيد بن مخلد بن كيداد صاحب الحمار" (الدشراوي فرحات، الخلافة الفاطمية بالمغرب، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، الطبعة الأولى، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994، ص.239).

واسترجاع مدينة فاس. ويعتبر الأستاذ هاشم العلوي القاسمي أن ثورة موسى ابن أبي العافية كانت أخطر مشكلة واجهها الفاطميون في المغرب الأقصى لأنها قطعت السبيل على القوافل التجارية الفاطمية وحولت الوضع لصالح الأمويين بعد أن مالت الكفة في البداية لفائدتهم. وشارك في هذه الحملة على الخصوص صنهاجة إفريقية والمغرب الأوسط بزعامة زيري بن مناد، مما أنذر ببداية الصراع القبلي بين صنهاجة وزناتة. كما انضم إلى جيوش ميسور الأمراء الأدارسة، إذ يذكر التنسي أن الفاطميين كلفوا الأدارسة بتولي الحرب.[44]

تحاشى موسى لقاء ميسور ومن جهته لم يغامر القائد الشيعي بالبحث عن عدوه، بل تابع الطريق في اتجاه مدينة فاس وحاصرها أياما حتى خرج إليه عامل عدوة القرويين أحمد بن بكر[45] مبايعا ومقدما له المال والهدايا، لكن ميسورا قبض عليه وقيده بالحديد وبعثه إلى المهدية. وردا على ما اعتبروه غدرا في حق عاملهم، سارع سكان فاس إلى إغلاق أبواب المدينة، فحاصرهم القائد الشيعي سبعة أشهر أخرى. ولما طال أمد الحصار، لم يجدوا بدا من قبول الصلح بشروط، حيث أعطوه ستة آلاف دينار وأنطاعا[46] ولبوذا وقربا للماء وأثاثا، وكتبوا بيعتهم للخليفة الفاطمي أبا القاسم ووضعوا اسمه على سكتهم وأقاموا الخطبة في المساجد باسمه. وبالمقابل، أقر ميسور الحسن بن قاسم اللواتي عاملا عليهم. لقد كان إرغام أهل فاس على الطاعة وغدر ميسور بعاملهم ابن بكر من الأسباب التي غيرت موقفهم من الفاطميين ودفعتهم للعودة سريعا بالولاء لموسى تحت راية الأمويين.

عقب انتهاء مهمته بفاس سنة 324هـ/936م، انطلق القائد الشيعي لمواجهة موسى بن أبي العافية. وتشير المصادر إلى أن الأمير المكناسي احتمى أثناء هذه الحملة بمدينة الكاي[47]. لقد كانت الحرب مع ميسور حرب استنزاف طويلة لم يقو فيها موسى على مجابهة عدوه، فكانت الغلبة في النهاية لصالح القائد الشيعي الذي أسر البوري ابن موسى ابن أبي العافية[48]، وطرد موسى عن أعمال المغرب إلى مكان مجهول بصحاري ملوية وبلاد كرسيف ووطاط يقال له تاكرت[49]، ثم عاد إلى المهدية. من جهة أخرى، مكنت هذه الحملة من فك الحصار على كل المدن الشمالية والشرقية التي كان موسى قد سيطر عليها سنة 319هـ/931م. ومن الأسباب التي سهلت مأمورية ميسور خلال هذه الحملة هو التشردم القبلي داخل حلف زناتة والصراع الذي كان دائرا بين مكناسة ومغراوة والذي أدى إلى حروب بين الجانبين، تدخل على إثرها عبد الرحمان الناصر لنزع فتيل الأزمة. وقد عرض عارض منع الفاطميين من كسب المعركة بصفة نهائية وإرجاع المغرب الأقصى إلى النفوذ الفاطمي: فسرعان ما أقفل ميسور عائدا إلى إفريقية التي استعرت بها نار الثورة التي سيقودها لسنين عدة أبا يزيد بن مخلد بن كيداد الخارجي المعروف بصاحب الحمار. وستشكل هذه الأحداث ضربة قاسمة للدولة الفاطمية وطموحاتها التوسعية، إذ تقلص نفوذها في المغرب مقابل اتساع سلطة الأمويين.

كان من نتائج عودة الأمير المكناسي بعد نكبته، أن رهبه كل خصوم الأمس وبدؤوا يعلنون ولائهم، فبنو محمد الأدارسة وإخوتهم من بني عمر المعروفين ببني ميالة، صاروا يطلبون وده ويخطبون سلمه، لكنه رفض وسار يغري بهم السلطان ويطلب الإمدادات وإخراج الجيوش لمحاربتهم. من جهة أخرى، واستجابة لرغبة سكان مدينة فاس بعث لهم موسى إبنه مدين كعامل عليهم، فلما قرب منها تقول رسالة موسى إلى الناصر، تلقوه مستبشرين بمقدمه. ويتناقض هذا المعطى تماما مع ما ذهب إليه أغلب المؤرخين

---

[44] التنسي، المصدر السابق، ص.48.

[45] هو أحمد بن بكر بن سهل الجدامي وتذكره المصادر الشيعية تحت إسم بكر. عين عاملا على عدوة القرويين بمدينة فاس إلى أن أسر سنة 323 هـ/934م من طرف ميسور الفتى في عهد القائم. ثم أطلق سراحه بعد أن عفا عنه المنصور وعاد من المهدية سنة341هـ/952م، لكنه استمر على ولائه للناصر حتى ألقى عليه القبض ثانية خلال حملة جوهر الصقلي رفقة الشاكر لله أمير بني مدرار بسجلماسة وحملا في الأقفاص إلى المنصورية. يقول الناصري أنهما ماتا في الأسر.

[46] الأنطاع: نوع من الأثواب الفاخرة. ما زالت تعرف إلى يومنا في المغرب بلبسة النطع.

[47] تعد ألكاي من المدن التي شيدها موسى ابن أبي العافية. وقد تمكننا من تحديد موقعها بفضل الأبحاث والتحريات الأركيولوجية، بأحد قمم السلسلة الجبلية المعروفة بنفس الإسم، على علو يوازي 1100 متر فوق سطح البحر. وهي تحتل مجالا شاسعا بمنحدراته الجنوبية الشرقية، غير بعيد عن دوار أولاد عيسى التابع لمشيخة بني سلمان (جماعة عين مديونة-إقليم تاونات). كما أنها تطل من جهة الشمال، بفضل موقعها الحصين والإستراتيجي هذا، على الأراضي الجبلية الوعرة لقبيلة بني سلمان وتلك السهلية المحاذية لواد تهريز أحد روافد نهر ورغة، ومن جهة الجنوب على الأراضي المحادية لبلاد تسول. تصلها بمدينة فاس على بعد حوالي 90 كلم إلى الجنوب الغربي، طريق تمتد على ضفاف نهر ورغة. وتنتشر خرائب البنايات الحجرية وقطع الخزفيات على مساحة شاسعة بعدة مواقع منها الزلاقة وسهب السريجة وعين هرماين والمنزه وكعدة القصبة وقلعة الترك والجامع المشهورة.

ارتبط تاريخ المدينة في بدايتها بحادث سجن موسى ابن أبي العافية للأمير الإدريسي يحيى الرابع لمدة طويلة على إثر حملة مصالة بن حبوس الثانية إلى المغرب سنة 308 هـ/ 921م التي نتج عنها جلاء الأمير الإدريسي عن عاصمته فاس (البكري، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص.310.). وحين الحديث عن هجوم الجيوش الفاطمية على المغرب سنة 323هـ/935م بقيادة ميسور الفتى، يذكر ابن حيان وابن خلدون أن الزعيم المكناسي احتمى بحصن الكاي. (ابن حيان، المصدر السابق، الجزء الخامس، ص.352. ابن خلدون، المصدر السابق، الجزء السادس، ص.145.)

[48] هناك بعض الإشارات عند المؤرخين المغاربة والأندلسيين تفيد بأن البوري هرب من سجن المهدية، لكن صاحب عيون الأخبار وإن لم يذكره بالإسم، أشار إلى أنه بقي في السجن حتى أخرجه المنصور مع جماعة من المسجونين بعد العفو عنهم.

عماد الدين إدريس، المصدر السابق، ص.263.

[49] ابن حيان القرطبي، المقتبس، الجزء 5، نشر شالميطا و م. صبح، المعهد العربي الاسباني للثقافة، مدريد، كلية الآداب الرباط، مدريد 1979، ص.374.

من أن حسن اللواتي ظل عاملا على المدينة إلى حين قدوم أحمد بن بكر من المهدية بعد الإفراج عنه سنة 341هـ/953م، اللهم إلا إذا تعلق الأمر بعودة مدين واليا على عدوة القرويين مقر ولاية المغرب الأقصى وتثبيت حسن عاملا على عدوة الأندلسيين.

بعد عودة موسى من منفاه سنة 324هـ/936م، حصل تطور مفاجئ على الساحة السياسية، إذ اتخذ هذا الأخير قرارا مصيريا بالنسبة لمستقبل الإمارة. ففي الوقت الذي كان فيه مستقرا بصفة مؤقتة بقلعة جرماط[50] غير بعيد عن عاصمته المخربة عين إسحاق وعن مركز حكم ابنه مدين بفاس، اتخذ القرار بالانتقال بصفة نهائية إلى منطقة الساحل المتوسطي. وهو ما يعني ضمنيا تحويل مركز الحكم من بلاد تسول إلى بلد القلوع بإقليم كرط المجاورة لمدينة مليلة. وبناء عليه كاتب موسى الناصر يطلب منه العون والمساعدة لبناء قلعته الجديدة. وهو شيء لم يتأخر الناصر في الإستجابة له، حيث أمده بالمعدات واليد العاملة اللازمة لبناء القلعة التي لجأ إليها.[51]

لماذا هذا التحول في اتجاه الشمال نحو الساحل المتوسطي، في الوقت الذي كان فيه الصراع محتدما والمنافسة على أشدها حول مدينة فاس والطرق التجارية؟ هل تخربت عاصمته وقاعدته العسكرية مدينة تسول لدرجة أنها أصبحت لا تفي بالغرض؟ هل كان لذلك علاقة بتغير موازين القوى والنتائج الوخيمة للهزيمة أمام ميسور ولحدوث تحولات غير متوقعة نتيجة فترة الغياب القسرية التي فرضت عليه؟ أليست المنافسة مع بني خزر المغراويين على القرب من الخليفة عبد الرحمان الناصر أحد الأسباب التي تفسر ذلك، خاصة وأن محمد بن خزر أمير مغراوة قد سبقه إلى هذا الإجراء سنوات قبل ذلك؟ [52]

إن قرار اتخاذ قلعة جارة مقرا جديدا لحكم موسى ابن أبي العافية لم يكن اعتباطيا ولا متسرعا، بل قرارا مصيريا من المؤكد أنه اتخذ عن قناعة وبعد تفكير. وما يمكن أن نسجله هنا هو أن الأرض التي شكلت وجهته الجديدة ليست بالغريبة عليه، فهو يعرفها حق المعرفة. كما أن ابنه وعامله البوري يستقر غير بعيد عنها بمليلة. ولعل هذه العناصر من العوامل التي أهلت المكان ليكون نقطة استقطاب سياسي في هذه المرحلة. أضف إلى ذلك أن قاعدته العسكرية مدينة عين إسحاق قد أصبحت غير آمنة وأضحت عرضة للحملات الفاطمية المتتالية بل وتعرضت لأضرار بليغة كما يؤكد ذلك البكري حين يذكر بأنها تعرضت للتخريب على يد ميسور القائد الشيعي.[53] ونفس الأمر يسري على مدينته الأخرى المجاورة المعروفة بالكاي.

---

[50] تعد قلعة جرماط واحدة من القلاع التي بناها موسى ابن أبي العافية. وقد تمكننا من العثور على بقاياها على بعد حوالي 4 كلم من قصبة أولاد عبد الكريم في اتجاه الشمال الشرقي، بمكان لا زال يحمل إسم القلعة (جماعة أوطا بوعبان، إقليم تاونات. وقد ورد اسم هذه القلعة في المصادر التاريخية بتسميات مختلفة، فهي عند البكري قلعة جرماط أو جرباط وعند ابن حيان القرطبي قلعة حرماط أما عند ابن حوقل والإدريسي فتكتب كرمطة أو كرماطة.

نجد أولى الإشارات التاريخية للموقع عند ابن حيان الذي يذكر هذه القلعة في معرض حديثه عن الأحداث التي ميزت سنة 324 هـ/ 936م ببلاد المغرب. وهذه الإشارة تحيلنا على إسم المكان الذي استقر به موسى اين أبي العافية بعد عودته من منفاه بصحاري ملوية إثر الحملة التي قامت بها الجيوش الفاطمية بقيادة ميسور الفتى. (ابن حيان، المصدر السابق، الجزء الخامس، ص.386.) وقد انتقل بعد ذلك إلى نواحي مليلة للإشراف على مشروع بناء قلعته الجديدة جارة التي ذكرناها فيما قبل.

على المستوى الأركيولوجي، لم يتبق من الموقع إلا بعض البقايا الأثرية التي لا تدع مجالا للشك بأن الموقع عرف استقرارا بشريا قديما. ويتعلق الأمر بالخندق الكبير الذي كان يحيط بالقلعة والذي يتراوح عرضه بين 4 و5 أمتار في حين لا يتجاوز عمقه حاليا المترين. يتخذ هذا الخندق الدفاعي شكلا مزدوجا من جهة الجنوب حيث الحافة أقل انحدارا ويسهل عبورها. وبجوار الخندق تتناثر بقايا وأثار قليلة من الحجارة والملاط الجيري لما يحتمل أنه السور الدفاعي الذي كان يرتفع بالحافة الداخلية للخندق والذي يمكن تقدير سمكه بحوالي المتر.

[51] تعتبر قلعة جارة من أهم القلاع المغربية الوسيطية المنتصبة بقمة جبل قلعية المطل على الساحل المتوسطي لمنطقة مليلية والناظور. ويعود تأسيسها إلى فترة محورية من تاريخ المغرب تتزامن وسيطرة الإمارات الزناتية، وتمتد من مرحلة ضعف الدولة الإدريسية إلى غاية مجيء المرابطين (بداية القرن العاشر إلى منتصف القرن الحادي عشر الميلاديين).

شيدت القلعة في ظل ظروف سياسية صعبة تميزت بصراع مرير بين الخلافتين الفاطمية بإفريقية والأموية بالأندلس من أجل السيطرة على بلاد المغرب. وكانت نتائج هذا الصراع وخيمة على الإمارة الناشئة لبني أبي العافية المكناسيين سنة 323هـ / 935م، إذ طرد زعيمها موسى ابن أبي العافية إلى صحاري ملوية من قبل الجيوش الفاطمية بقيادة ميسور الفتى وهدمت عاصمته عين إسحاق بمنطقة تسول نواحي تازة.

ويندرج بناء قلعة جارة سنة 324 هـ/ 936م في إطار مشروع تأسيس قاعدة جديدة وآمنة للإمارة. وتحيلنا بعض الرسائل التي أوردها المؤرخ الأندلسي ابن حيان على الظروف والإجراءات المتخذة آنذاك لبناء هذه القلعة من قبل مهندس وحرفيين أندلسيين، بأمر من الخليفة عبد الرحمن الناصر لفائدة حليفه موسى ابن أبي العافية. رسالة موسى إلى الناصر الواردة عند ابن حيان، المصدر السابق، الجزء الخامس، ص.386.

[52] يذكرنا هذا الحادث بالانتقال المفاجئ الذي قام به الأمير المغراوي محمد ابن خزر من إقليم الزاب بوسط المغرب الأوسط إلى الساحل المتوسطي. ومن المحتمل أن ذلك كان لنفس الأسباب وهي التهديدات التي مارستها الجيوش الفاطمية عليه.

[53] البكري، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص.325.

6. حملات فاطمية أخرى لضبط الوضع بالمغرب الأقصى

في ظل احتدام الصراع الفاطمي الأموي، قرر الخليفة الفاطمي الرابع المعز لدين الله سنة 347هـ/ 959م القيام بحملة عسكرية واسعة النطاق بالمغرب الأقصى بعد أن أصبح الوضع يميل فيه أكثر فأكثر لفائدة أعدائه الأندلسيين، فقد اندلعت الثورة الزناتية في المغرب الأوسط وعاد أبن بكر عامل فاس إلى ولائه لأصحاب الأندلس كما انسلخ عنهم أمير سجلماسة ابن واسول الذي تسمى بالخلافة ولقب نفسه بالشاكر لله.

اختار الخليفة لقيادة هذه الحملة التي استغرقت إثنين وثلاثين شهرا،[54] واحدا من أكبر رجال الدولة هو جوهر الصقلي[55] الذي استعان بزيري بن مناد أمير صنهاجة وجعفر بن علي بن حمدون صاحب المسيلة. وانطلقت الحملة في جمادى الثانية من السنة المذكورة أعلاه، حيث سيطر على تاهرت التي كانت بيد يعلى بن محمد اليفرني. ثم توجه بعد ذلك إلى مدينة فاس التي كانت تحت إمرة أحمد بن بكر بن سهل الجذامي[56]. وبدأ حصار المدينة في محرم من سنة 348 هـ/مارس 960 م. كان ابن بكر هذا، حسب صاحب عيون الأخبار، مستقلا بالسلطة، فقد "تسمى بالإمام وجعل على قصره مظلة ينصبها علامة لجلوسه وترفع إذا قام". اضطرت مقاومة أهل فاس القائد الشيعي إلى توزيع المهام مع زيري بن مناد الذي استمر في حصار المدينة لأزيد من إحدى عشر شهرا، بينما توجه هو جنوبا نحو تافيلالت لحل مشكل سجلماسة. ويخبرنا الداعي عماد الدين، اعتمادا على القاضي النعمان، أن الحصار طال على المدينة نظرا لقوة أهلها وكثرة الأطعمة فيها ووعر خنادقها، واشتد الأمر على الناس وهرب عنها العسكر.[57]

عاد جوهر إلى فاس بعد ثلاثة أشهر، وتمكن من فتحها عنوة يوم 10 رمضان 348هـ/15 نونبر 960م. ولم تسقط إلا بعد العملية الجريئة التي أقدم عليها القائد الصنهاجي عندما تسلق جنوده أسوار المدينة بواسطة السلاليم، وفتحوا أبوابها وأشعلوا المشاعل وضربوا الطبول. وقتل بها عدد من المالكية وحمل الناس على مذهب الشيعة، وأسر خمسة عشر من أشياخ المدينة، ونصب على محراب القرويين أرصادا تدل على وجود الشيعة.[58] وكان المعز، حسب ما ورد عند القاضي النعمان، قد كتب لأهل فاس كتابا بالأمان إن تابوا، فلما انتهى إليهم ردوه ولم يقبلوه.[59] وأسر جوهر العامل أحمد بن بكر وعددا من الأمراء الأدارسة وسيرهم جميعا إلى إفريقية بعد أن عين قائدا فاطميا على المدينة. ثم سار بعد فاس يقتفي آثار أنصار بني مروان قبل أن يعود إلى إفريقية يوم 18 شعبان 349هـ/12 أكتوبر 961م[60] وهو محمل بالغنائم والهدايا والأموال وبين يديه العديد من رهائن القبائل والزعماء الأسرى. لكنه لم تمض

---

[54] عماد الدين إدريس، المصدر السابق، ص.614. تحدد مصادر أخرى مدة الحملة في 28 شهرا.

[55] يعرف أيضا بجوهر الرومي، وهو من الموالي الذين خدموا العرش الفاطمي وعظم أمره إلى أن بلغ منصب الوزارة، ويعد أشهر قائد في التاريخ الفاطمي وهو مؤسس مدينة القاهرة وباني الجامع الأزهر سنة 358هـ/969م بأمر من الخليفة المعز لدين الله. ولد جوهر بصقلية سنة 312هـ/925م وتوفي بالقاهرة سنة381هـ/991م.

[56] ذكر القاضي النعمان،" أحمد بن بكر المتغلب بإحدى مدينتي فاس وما كان منه قديما من ذلك إلى أن أمكن الله القائم بأمر الله... منه، ثم من عليه المنصور...وأطلق سبيله فعاد إلى تغلبه وفسقه، وخلع طاعة الأئمة من عنقه، ودعا إلى الفسقة بني أمية، وأظهر اللعن على منبره على الأئمة لعنه الله وأخزاه، وخرجت عساكر المعز... على الصقع الذي هو به فأجاب كل من فيه وأناب إلى الطاعات سواه، فإنه أصر وتمادى على غيه وأحاطت العساكر المؤيدة وجنود الله وولبه به. (القاضي أبو حنيفة النعمان، المجالس والمسايرات، تحقيق الحبيب الفقي وآخرون، نشر دار المنتظر، بيروت، 1996، ص.385-386.)

على عكس كل المؤرخين الذين تناولوا حملة جوهر، ذكر الداعي عماد الدين إدريس في عيون الأخبار أنه مات في حصار فاس أحمد ابن بكر وبقي ولده محمد بن أحمد بن بكر " ص.611، بينما تبقى النصوص الأخرى وخاصة القاضي النعمان، صريحة في ضبط اسم الأسير الذي نقل إلى المهدية وهو أحمد.

[57] عماد الدين إدريس، المصدر السابق، ص.610.

[58] الديوان الشعري للمرحلة احتفظ لنا بالقصيدة الحائية للشاعر الأندلسي ابن هانئ الذي التقى جوهر في فاس سنة 348هـ/960م مباشرة بعد سقوط المدينة، ومدحه بقصيدة ذكر فيها الزعماء المغاربة الذين أسرهم وخاصة أحمد بن بكر الجدامي وابن واسول. وكان أيضا ممن ذكر الشاعر شيوخ مكناسة الجبل آل وأنصار بني موسى ابن أبي العافية الذين يقول فيهم لما كان يشيد بانتصارات جوهر:

وفي آل موسى قد شننت وقائعا أهبت لهم تلك الزعازع لقحا

[59] نقل القاضي النعمان عن الخليفة المعز قوله " ولو أن هذا الفاسق ابن بكر أطاعنا ما بخلنا عليه بفاس وما هو أعظم منها"

[60] عاد إلى المعز لدين الله وبصحبته أمير فاس أحمد بن أبي بكر وأمير سجلماسة محمد بن واسول مع مساعديهما الأقربين في أقفاص من خشب، معلقة على الجمال وعلى رؤوسهم قلانس من لبد مستطيلة منبتة بالقرون، حيث طيف بهم في أسواق القيروان قبل أن يركعوا أمام المعز لدين الله.

ففي ابن بكر يقول:

وكان الجدامي الطويل نجاده بهيما مدى إعصاره فتوضحا

أحول له في موثق الأسر عاتبا تجاذبه الأغلال والقيد مقمعا

لإن حملت أشياع بغيك فادحا يغول لقد حملت ما كان أفدحا

وفي ابن واسول يقول:

وأدركت سولا في ابن واسول عنوة وزحزحت منه يذبلا فتزحزحا

مدة طويلة حتى قضى الخليفة الفاطمي بتسريح الأدارسة وزعماء القبائل باستثناء ابن واسول وابن بكر اللذان ظلا في الأسر وبقي مصيرهما مجهولا.[61]

يذهب هاشم العلوي القاسمي إلى أن جوهر اتبع خلال حملته خطة عسكرية محكمة ترمي إلى ضرب القبائل بعضها ببعض وتدمير المدن والقلاع والحصون التي أنشأها الثوار. كما حرص على السيطرة على المجال الحيوي للقبائل الرعوية ثم الزراعية المستقرة، وعلى خطوط التجارة بإحكام السيطرة على مدنها المهمة كسجلماسة وتاهرت وفاس وتلمسان، وقطع الروابط الاقتصادية بين المغرب والأندلس. ولكن يضيف الباحث إذا قرأنا الحدث من زاوية تأثيره الاجتماعي، نجده حملة منظمة تهدف بالقوة إلى تغيير نظام الولاء القبلي وإعادة تركيبه.[62] كما أن هذه الحملة أسقطت زعامات وغيرت مواطن قبائل وأحدثت خلخلة للخريطة البشرية القبلية. فالحملة يقول هذا المؤرخ، لم تقطع دابر الفتنة، بقدر ما أججت الصراع القبلي.[63]

في سنة 362هـ/973م اتخذ الخليفة المعز لدين الله قراره بالانتقال من إفريقية إلى مصر. ومباشرة بعد تعيينه لبلكين بن زيري نائبا له على بلاد المغرب، أمره بتوجيه حملة عسكرية جديدة لوقف المد الأموي بالمنطقة. ولما وصل الزعيم الصنهاجي إلى شمال المغرب، انقلب إليه الحسن بن كنون بالولاء بعد أن كان يدين بالطاعة للمروانيين. وقد تمكن بواسطة هذه الحملة من كسر شوكة الأدارسة وقبائل مكناسة ومغراوة وبني يفرن، واسترجاع ولائهم ولو مرحليا لفائدة الفاطميين.

ست سنوات بعد ذلك، عاود بلكين الهجوم بعد أن ساء الوضع مرة أخرى بالمغرب الأقصى الذي أصبح قاب قوسين أو أدنى من أن يصبح تابعا بصفة نهائية للخلافة الأموية بالأندلس. وقد مكنت هذه الحملة الضخمة من استرداد بعض النفوذ الفاطمي، إذ وصلت جيوش بلكين إلى فاس واستولت عليها، وسيطر على كل بلاد المغرب التي أقام بها لغاية سنة 373هـ/984م. حيث طرد عمال بني أمية منها، وهدم المدن وشرد زناتة واستمر في زحفه إلى أن وصل إلى أبواب سبتة، لكنه عجز عن اقتحامها لحصانتها ومنعتها وكذا لعدم توفره على أسطول بحري يمكنه من محاصرتها بحرا، فرجع عنها وأقفل عائدا إلى إفريقية[64].

7. مرحلة ضعف وانحطاط إمارة بني أبي العافية

ربط ابن خلدون تقهقر الإمارة المكناسية بوصول قبائل مغراوة من المغرب الأوسط.[65] ومن تم فقد أصبحت فاس تحت سلطة منافسيهم الذين أزاحوهم عنها وتحولوا بفضل نفوذهم في المنطقة إلى حلفاء رئيسيين للأمويين، في حين تراجع دور أبناء موسى ابن أبي العافية بعد اختلاف أمرهم واستقلال البعض منهم بعدة جهات. وقد وصلت الصراعات بهم لحد الفرقة والتشتت كما تدل على ذلك رسالة الخليفة الحكم المستنصر المؤرخة في فاتح ذي القعدة من سنة 363 (الجمعة 24 يوليوز/974م) التي ساقها لنا ابن حيان القرطبي، التي تشير إلى ما آل إليه حالهم.[66]

لقد أثرت وفاة موسى بن أبي العافية على مصير إمارته وتقلص نفوذها ليقتصر على فاس والتخوم الشرقية للبلاد الممتدة بين تسول وتازة وملوية ومليلة. واستمر حكم خلفه من بعد في ظل الانقسام السياسي الكبير الذي شهده المغرب نهاية القرن الرابع وخلال النصف الأول من القرن الخامس. وبالفعل عرفت هذه الفترة بروز إمارات مغراوية متعددة: إمارة أسرة زيري بن عطية المغراوي بفاس ووجدة وبني خزرون بسجلماسة، وإمارات مغراوية أخرى بكل من نكور وأغمات، ثم إمارات يفرنية بكل من شالة وداي (تادلا) وقلعة مهدي (فازاز). وصار أبناؤه الثلاثة مدين وأبا منقذ والبوري يلعبون دورا مهما في أحداث المغرب الأقصى وفي مصير الحلف المكناسي ولذلك سماهم ابن خلدون بـ "ثلاث الأثافي"[67]. تفيد الأخبار القليلة الواردة في المصادر أيضا، بما لا يدع مجالا للشك بظهور نوع من

---

[61] أنظر ما قاله القاضي النعمان، المصدر السابق، ص.483.

يذكر ابن عذاري في الجزء الأول من البيان، (ص.222) خطأ بأن جوهر قتل الشاكر لله بعين المكان بسجلماسة مباشرة بعد القبض عليه.

أما ابن أبي زرع (روض القرطاس، ص.111) فيذكر أن جوهر حمل الأسرى بين يديه إلى المهدية في أقفاص من خشب فأدخلهم بين يديه، ثم حبسهم حتى ماتوا في سجنها.

وفي كتاب المجالس والمسايرات للقاضي النعمان (ص.418) وصف للعجلتين اللتين أمر الخليفة المعز بعملهما ليجراهما بسقيفة قصره وليدخلا عليه بهما كلما أمر بذلك. وينقل مؤرخ الفاطميين تفاصيل الحوارات التي دارت بين المعز والشاكر لله وكيف كان يؤنبه على أفعاله.

[62] العلوي القاسمي هاشم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص.359-360.

[63] العلوي القاسمي هاشم، المرجع نفسه، ص.372.

[64] مجهول، مفاخر البربر، نشر وتصحيح ليفي بروفنصال، معهد العلوم العليا المعرفية، الرباط، 1934، ص.17.

[65] ابن خلدون، المصدر السابق، الجزء السادس، ص.163.

[66] " (...) فتوالى عنده رسل بني أبي العافية سائلين موالاتهم من عز سلطانه ورفع عنهم من بأس الفرقة المضلة الذي كان أطبق عليهم وأحاط بهم(...)." ابن حيان القرطبي، المقتبس في أخبار بلد الأندلس، تحقيق عبد الرحمان علي الحجي، دار الثقافة، بيروت، 1965، ص.182.

[67] أثف: الأثفية والإثفية: الحجر الذي توضع عليه القدر، وجمعها أثافي وأثاف، قال الأخفش: اعتزمت العرب أثافي؛ أي أنهم لم يتكلموا بها إلا مخففة. وفي حديث جابر: والبرمة بين الأثافي؛ هي جمع أثفية، وقد تخفف الياء في الجمع، وهي الحجارة التي تنصب وتجعل القدر عليها. يقال: أثفيت القدر إذا جعلت لها الأثافي، وثفيتها إذا وضعتها عليها، والهمزة فيها زائدة؛ ورأيت حاشية بخط بعض الأفاضل. قال أبو القاسم الزمخشري :الأثفية ذات وجهين: تكون فعلوية وأفعولة، تقول أثفت القدر وثفيتها وتأثفت القدر . الجوهري: أثفت القدر تأثيفا لغة في ثفيتها تثفية إذا وضعتها على الأثافي. وقولهم: رماه الله بثالثة الأثافي، قال ثعلب: أي رماه الله بالجبل؛ أي: بداهية مثل الجبل، والمعنى أنهم إذا لم يجدوا ثالثة من الأثافي أسندوا قدورهم إلى الجبل. وقد آثفها وأثفها وأثفاها. (لسان العرب، حرف الألف، الجزء رقم1، ص.54.)

التسابق والتهافت بين الإخوة الثلاثة للبروز في موقع الريادة جسدته الطموحات التي أبانوا عنها اتجاه الخليفة الناصر منذ الوهلة الأولى لوفاة والدهم، فكان كل واحد من موقعه، يحاول أن يظهر بمظهر الوريث القوي والأحق بالإمارة وبثقة الأمويين. هكذا نجد الوجه الجديد على الساحة السياسية أبا منقذ الإبن الثاني لموسى، يوجه خطابا إلى الناصر لدين الله يطالعه فيه بأخبار منطقته، الأمر الذي رد عليه الخليفة بالتشجيع وإرسال الهديا. بعد ذلك، نجد مدين الإبن الأكبر حاكم مدينة فاس يرد بالمثل ويوجه خطابا في نفس السنة يصف فيه الأوضاع بالمغرب وخاصة بمدينته ويخبر بتعاون الأدارسة.

ستصل الأوضاع تدريجيا إلى تقسيم الإمارة بين أبناء موسى حيث استقل كل واحد بمناطق نفوذ يصعب تحديدها بدقة تامة في حين ظل المركز، أي فاس والنواحي، مرحليا تحت وصاية الإبن الأكبر مدين الذي عينه الخليفة الناصر مكان أبيه. ويمكن أن نتصور وضعا من تجزئ السلطة أشبه ما يكون بما آلت إليه أوضاع الأدارسة خلال فترة ضعف دولتهم. وتزايدت الخلافات وربما الحروب والتطاحنات العائلية، فاستقل كل منهم بجزء من المجال الواسع الذي كانت تسيطر عليه الإمارة. وإذا كان الخليفة الأول لموسى هو الإبن الأكبر مدين معروف ومؤكد' حيث تجمع المصادر على ذلك، فإن خلف موسى الآخرين لا نعرفهم بدقة، كما أن التسلسل الحقيقي لتوارث الحكم داخل الإمارة يصعب فهمه نظرا لقلة المعطيات في هذا الشأن. (شكل 6)

شكل 6: شجرة أنساب إمارة بني أبي العافية المكناسيين

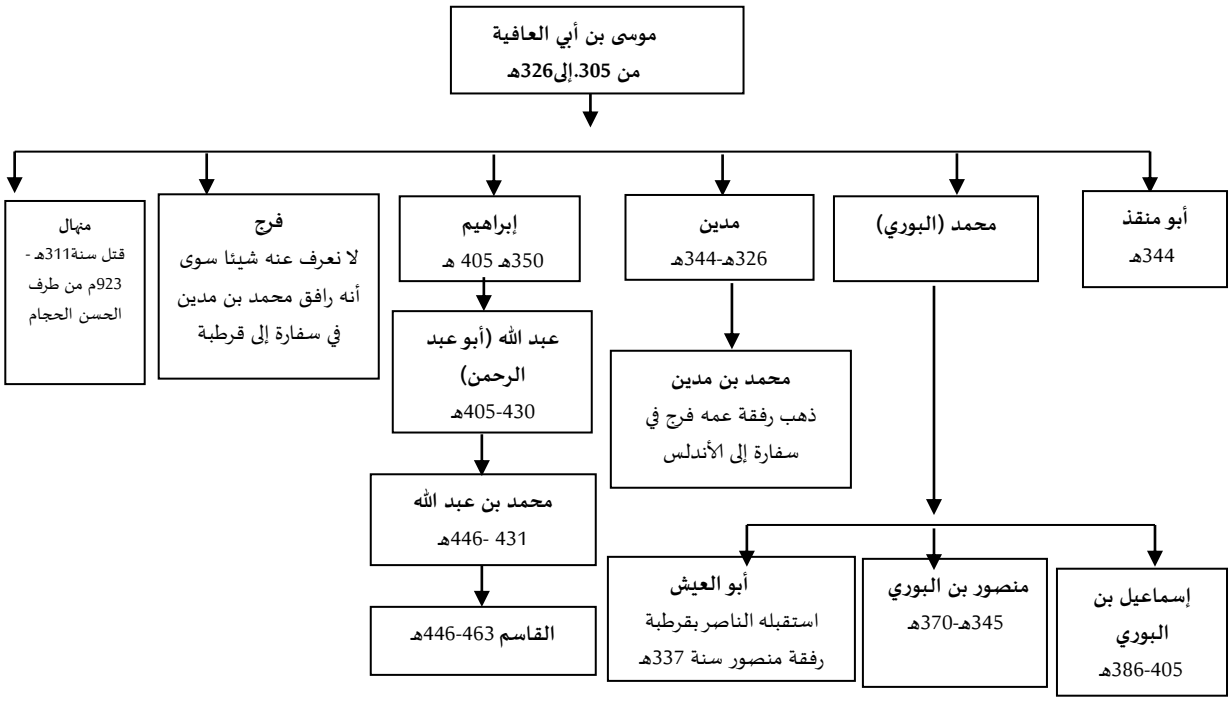

إن المعطيات القليلة المتوفرة لحد الآن حول هذا الموضوع، يشوبها التناقض في بعض الحالات. فأبا منقذ وهو أحد أبناء موسى قد حكم لمدة سنة قبل سيطرة مغراوة على فاس، ولا يذكره إلا ابن خلدون وابن حيان. [68] إضافة إلى كل هذا، نجد بعض الإشارات عند ابن خلدون تفيد بنشوب صراع داخل الأسرة الحاكمة بعد عودة البوري بن أبي العافية الهارب من سجن المهدية. وقد أدى هذا الصراع إلى اقتسام الأعمال بين الإخوة الثلاثة: يقول ابن خلدون بهذا الصدد: "وصار البوري إلى أخيه مدين واقتسم أعمال أبيه معه ومع ابنه الآخر منقذ، فكانوا ثلاث الأثافي".[69] ثم جاءت إشارة أخرى عند نفس المؤرخ تؤكد ما ذهبنا إليه من تضارب المعلومات، يقول فيها ابن خلدون عن البوري "وكانت وفاته وهو محاصر لأخيه مدين بفاس"[70]. وللدلالة على ما كان يتمتع به البوري بن أبي العافية من

[68] حين الحديث عن وفاة موسى وخلافة الحكم قائلا: "(...) وتخلف من الولد مدين الوالي مكانه، وأبا منقذ تلوه" ابن حيان، المصدر نفسه، ص.427. كما يذكره ابن خلدون عرضا حين الحديث عن مدين إذ يقول:"ثم هلك مدين فعقد الناصر لأخيه أبي منقذ على عمله سنة ثم غلب مغراوة على فاس وأعمالها". ابن خلدون، المصدر السابق، الجزء السادس، ص.161.

[69] ابن خلدون، المصدر نفسه، ص.161.

[70] ابن خلدون، المصدر نفسه، ص.161.

سلطة ومن اعتراف من لدن خلافة قرطبة، نتوفر على إشارة تاريخية تفيد بوصول سفارة خاصة وردت منه على قرطبة سنة 339هـ/951م وكانت تتألف من ابنيه صحبة الأمير الخير[71]. وأخيرا نجد أن منصور ابن البوري هو الذي حكم الإمارة بعد أبيه، لكننا لا نتوفر على معطيات تخص فترة حكمه. وكل ما يذكره الإخباريون هو أنه كان على رأس الوفد الذي وصل رفقة أبي العيش ابن أبي العافية إلى قرطبة سنة 337هـ/949م لتأكيد ولائهم وإخلاصهم للأمويين.

بالنسبة لنهاية الإمارة تجمع أغلب المصادر على أن انقراضها تم على يد المرابطين بعد 140 سنة من الحكم والصراع. إذ توجه يوسف بن تاشفين إلى مدينة فاس أيام حكمها من طرف الأمراء المغراويين، وحاصرها إلى أن تمكن من فتحها سنة 455هـ/1062م. لكن معنصر المغراوي استرجعها وقتل مهدي بن يوسف الجزنائي صاحب مكناسة. ثم توالت عساكر المرابطين على فاس بالغارات حتى هزمت الجيوش المغراوية وقتل تميم ومعه خلق كبير. لكن تحالف مكناسة مع بني يفرن ومغراوة بزعامة القاسم بن محمد بن عبد الله[72] من وأولاد موسى ابن أبي العافية تمكن بعد حروب طاحنة من هزم جيوش اللمتونيين بموقعة واد صفير[73] سنة 456هـ/1063م. سنوات بعد ذلك وبالضبط في سنة 462هـ/1070م، عادت الجيوش المرابطية للهجوم على تحالف زناتة وتمكنت من دخول فاس بعد حصار طويل[74] وتبعت الجيوش الهاربة إلى بلاد مكناسة حتى دخلت مدينة تسول وتمكنت من قتل القاسم سنة 463هـ/1071م[75]. وقد أعلنت هذه الهزيمة بصفة قطعية نهاية حكم دولة بني أبي العافية المكناسيين وسائر الإمارات الزناتية بالمغرب وقيام دولة المرابطين.[76]

8. فاس تحت الوصاية الأموية

زاد من محنة الأدارسة بعد طردهم من العاصمة فاس ومحاصرتهم بمدن الشمال الغربي، التضييق الممنهج الذي مارسه عليهم الأمويون في مجال جغرافي ضيق، بحيث اضطروا للتنازل لهم كرها عن مدن سبتة وطنجة والانزواء بقلعة حجر النسر وأصيلا اللتان لم تسلما من حصار ابن أبي العافية[77]. لقد عاش الأدارسة خلال هذه الفترة وضعا صعبا، وأصبحوا معرضين لانتقام كل طرف في حالة ولائهم للطرف الآخر. ويصف ابن أبي زرع حالتهم بالقول:" (...) وكانوا يكابدون مملكتين عظيمتين وغالبين كبيرين دولة العبيديين بمصر وإفريقية ودولة بني أمية بالأندلس (...) وكان سلطانهم إذا اشتد وقوي إلى مدينة تلمسان؛ وإذا اضطرب الحال عليهم وضعفوا لا يجاوز سلطانهم البصرة وأصيلا وحجر النسر."[78]

وحول علاقتهم المرتبكة مع الأمويين خلال هذه الفترة يقول ابن حوقل: "كانت حالهم فيما تقدم أزيد من هذا الوقت صلاحا، وقد تغير بعض ما أدركته في سنة نيف وثلاثين وثلاثمئة من حالهم. وفي وقتنا هذا فقد تدانت أحوالهم وصلحت أمورهم وعمر

---

[71] يقول ابن عذاري: "وفيها (أي سنة 339 ه) وصل إلى قرطبة ابنا البوري بن موسى ابن أبي العافية أمير الغرب."
ابن عذاري، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص.217.

[72] ابن خلدون، المصدر السابق، الجزء السادس، ص.219.

[73] مكان غير معروف ولا ندري ما إن وجب مقاربته بصفرو.

[74] يذكر ابن أبي زرع أن يوسف نزل على فاس بجميع جيوشه وشدد عليها الحصار حتى دخلها عنوة بالسيف، فقتل من مغراوة وبني يفرن ومكناسة وقبائل زناتة خلقا كثيرا حتى امتلأت أسواق المدينة وشوارعها بالقتلى، وقتل منهم بجامع القرويين وجامع الأندلس ما يزيد على ثلاثة آلاف رجل، وفر من بقي منهم إلى أحواز تلمسان. وكان دخول يوسف إياها يوم الخميس ثاني جمادى الآخرة سنة 462... فحصنها وثقفها وأمر بهدم الأسوار التي كانت فاصلة بين المدينتين، عدوة القرويين وعدوة الأندلس، وردها مصرا واحدا... ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص.179.

[75] ابن خلدون، المصدر نفسه، ص.163.

[76] يقول ابن خلدون بهذا الصدد: " ثم زحف (يوسف بن تاشفين) إلى أعمال مكناسة فاقتحم الحصن وقتل القاسم. "(المصدر نفسه، ص. 163.) وحين الحديث عن آخر أمراء بني أبي العافية، يقول مرة ثانية" وهلك بتسول عند اقتحام لمتونة عليه سنة 463هـ/1071م وانفض ملك مكناسة من المغرب. "(ابن خلدون، المصدر نفسه، ص.219.) دائما بخصوص نفس الموضوع، وعند الحديث عن الأمير محمد بن عبد الله يقول هذا المؤرخ: "وولي بعده ابنه القاسم بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن موسى بن أبي العافية، وكانت بينه وبين ملوك لمتونة حروب أجلت عن هلاك القاسم، واستأصلت بعده بلادهم وقطعت شأفتهم، وكانت مدتهم ما بين موسى والقاسم مئة وأربعون سنة." المصدر نفسه، ص.163. من جهته ينقل ابن أبي زرع عن بعض المؤرخين الذين عاصروا هذه الفترة قولهم بأنه: "لما توفي محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن موسى بن أبي العافية ولي بعده القاسم المحارب للمتونة، فكانت بينه وبينهم حروب كثيرة إلى أن غلب عليه يوسف بن تاشفين فقتله واستأصل بلاده حتى قطع شأفة درية موسى بن أبي العافية من المغرب، وكانت أيامهم فيه من سنة خمس وثلاثمئة إلى سنة خمس وأربعين وأربعمئة، فذلك مئة وأربعون سنة من أول دولة عبد الرحمان الناصر لدين الله إلى قيام لمتونة." ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص.104-105. وذكر ابن عذاري في البيان أنه "جرت لأمير المسلمين مع أمير تازى في هذه السنة وقيل في سنة سبع وستون حروب شديدة بفحص الوادي هزمه أمير تازى وهو أبو يعلى وكان مع القاسم بن عبد الرحمن بن أبي العافية على لمتونة وذلك بموضع أجرسيف (ابن عذارى، المصدر السابق، الجزء الرابع، ص. 30). أما صاحب مفاخر البربر فيورد في معرض وصفه لغزوات يوسف بن تاشفين بشمال وشرق المغرب الأقصى قائلا: " وجرى بينه وبين ملوك تازا حرب صعبة بفحص الداد مع القاسم بن أبي العافية فهزمه القاسم وكر عليه يوسف في السنة الثانية فهزمه وقتله بأفرسيف. (مجهول، مفاخر البربر، ص.53).

[77] ذكر المؤرخون أن الأدارسة بايعوا الأمويين خوفا منهم لا محبة فيهم لقرب بلادهم منهم. أنظر: ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص.91، ابن الخطيب، المصدر السابق، الجزء الأول، ص.220، مجهول مفاخر البربر، الجزء الأول، ص.98.

[78] ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص.117.

طريقهم. ولم يزل أهل هذا النسب منظورا إليهم، مرعية حقوقهم عند بني أمية على سالف الدهر. وأدركت عبد الرحمن الناصر يحافظ عليهم مرة ويسوقهم بالعصا مرة لما كان تظاهر به أبو العيش من قبح السيرة وخبث المعاملة لبني السبيل وكثرة الغيلة (...)"[79]

لقد جعلتهم تطورات الأحداث والتجاذبات السياسية التي عرفها المغرب آنذاك والرغبة القوية في الانتقام وتأمين ما بقي من ملكهم، يرمون بأنفسهم في أحضان الفاطميين في آخر المطاف. وبالفعل تمكنوا إلى حد ما من تحقيق بعض الانتصارات التي لم تكن إلا مرحلية، إذ سرعان ما تحولت الأوضاع لفائدة الأمويين. ولم يتمكن القاسم كنون (326-337 هـ/938-949م) من الصمود في وجه الجيوش الأندلسية المستقلة بسبتة والذي كانت قلعته حجر النسر على مرمى حجر منها، ما جعله يخضع لهم سنة 332 هـ/945 م ويبدي ولاءه. ونفس الشيء سنشهده مع خلفه الأمير أبي العيش أحمد الملقب بالفاضل بن القاسم كنون (337هـ/ 949م - 343هـ/955م) الذي تولى بعد وفاة والده، إذ سيخضع للضغط من قبل عبد الرحمان الناصر من أجل السيطرة على طنجة وسبتة. لذلك نجده يجدد بيعته للمروانيين ويتخذ من البصرة عاصمة له مكتفيا بالولاية عليها وعلى أصيلا وما بينهما.

لكن ورغم حالة التجزئة والشتات التي كانوا يعيشون عليها، ظل الأمراء الأدارسة يدافعون بشتى الوسائل عن ملكهم الضائع ويأملون في انبعاث ثان لدولتهم. وقد كان انكماشهم ولجوؤهم القسري إلى مدن الشمال يشكل فرصة سانحة لإعادة توحيد صفوفهم ومواجهة الفاطميين والأمويين لأنهم أرادوا أن يجعلوا منهم مجرد ولاة، ولم يترددوا في مصانعة هذا الجانب أو ذاك لضمان استمراريتهم. ولعل ملحمة الحسن كنون ومقاومته الشرسة لحملات الجيوش الأموية المتعددة التي وجهت إلى المغرب بقيادة ابن طملس ثم غالب وواضح خير دليل على ما سبق، ولم يتمكن الأمويون من وضع حد لمحاولة الحسن إستعادة ملك الأدارسة إلا بعد معارك طاحنة وصلت حتى العاصمة فاس. أعلنت هذه الهزيمة ومصرع الحسن كنون نهاية الدولة الإدريسية بالمغرب. وباختفائهم من المسرح السياسي بالمغرب برزت قوى جديدة على الساحة السياسية على رأسها إمارتي مغراوة وبني يفرن اللتان دخلتا مرحلة صراع جديد في ظل التبعية للأمويين.

عقب نهاية الثورة، عين الحاجب المنصور وزيره الحسن بن أحمد بن عبد الودود السلمي لحكم المغرب. سار الوزير إلى فاس سنة 376هـ/987م حيث حظي بدعم قوي من قبل زيري بن عطية زعيم مغراوة. وهو ما جعل المنصور يدعوه لزيارة قرطبة ويستقبله ويوليه رسميا تسيير شؤون المغرب. لكن الأمور ستأخذ منحى آخر بحيث سينقطع حبل الود بين الزعيمين[80]، ما دفع المنصور لتوجيه حملة تأديبية ضد حليفه السابق تحت قيادة واضح وابنه عبد الملك. وقد أفضت الحملة إلى هزيمة زيري وهروبه إلى الصحراء مثخنا بالجراح. وقبل عودته إلى قرطبة سنة 389هـ/999 م، استخلف عبد الملك واضحا على المغرب وبعده عبد الله بن أبي عامر ابن أخ المنصور، ثم تلاه إسماعيل بن البوري ابن ابي العافية، لتعود الإمارة بعد ذلك للمعز بن زيري الذي أعلن ولائه لابن أبي عامر وتلقى منه العهد على فاس وكافة أعمال المغرب، وهو عقد مؤرخ بذي القعدة عام 397هـ/ يوليوز-غشت 1007م.[81]

يتضح جليا أن أحداث الربع الثالث من القرن الرابع الهجري وإن كان الشمال الغربي للمغرب الأقصى مسرحا لها، فإن فاس لم تفقد دورها وظلت بمعزل عن هذا الصراع تتقاذفها النزاعات والمنافسة بين القبائل الزناتية. كما أنها بقيت دوما هدفا ومحط أطماع الخلافة الفاطمية والخلافة الأموية بالأندلس في بداية مراحل ضعفها.

نستنتج مما سبق أن فاس لعبت خلال هذه الفترة وكما كان عليه الحال من قبل، دورا مهما كقطب سياسي واقتصادي وحضاري، ليس فقط على صعيد المغرب الأقصى، بل تعدته لتشمل منطقة الغرب الإسلامي برمته. فإشعاعها بلغ كل الأصقاع كما أن قيمتها السياسية والإقتصادية والرمزية جعلتها محط أطماع كل الغزاة الذين توافدوا عليها. وبحكم أهميتها في طرق تجارة القوافل أصبحت رهانا سياسيا بين هذه القوى الجهوية، فلم يكن يكفيهم ولاء حكامها، بقدر ما كانوا يحرصون على أن تكون خاضعة لهم، تقيم الخطبة وتضرب السكة باسمهم.

ويكفي للدلالة على أهمية المدينة التنافس الكبير الذي طبع تداول الحكم على المدينة بين مختلف الكيانات السياسية والولاءات التي أبدوها في تعاملهم مع القوى الجهوية الكبرى بمنطقة الغرب الإسلامي. فالعاصمة الإدريسية كما يبين ذلك الجدول الموالي (شكل 7)، خضعت خلال الفترة الممتدة من ولاية الأمير الإدريسي يحيى بن إدريس بن عمر (يحيى الرابع) (292-305هـ/905-918م) وسقوط المدينة في يد يوسف بن تاشفين سنة 462 هـ، لأزيد من 45 وال وأمير حكموها تحت الوصاية الإدريسية أو الفاطمية أو الأموية أو الزناتية. [82]

إضافة إلى الجانب السياسي والتنظيمي، تبرز قيمة فاس على عدة مستويات أخرى اقتصادية وعلمية وفنية وعمرانية نتناول بعض ملامحها فيما يلي:

---

[79] ابن حوقل، المصدر السابق، ص.100-101.

[80] تحكي المصادر أن المنصور بن أبي عامر تعمد خلال استقباله لزيري عدم تسميته بلقب الأمير وهو ما لم يستسغه الأمير المغراوي الذي عاد إلى المغرب بنية الإنقلاب عليه كما أنه عاب عليه تغلبه على الخليفة هشام وسلبه ملكه ودخل في تحالف مع والدته من أجل وضع حد لسلطته.

[81] أنظر نص عقد الولاية عن مجهول مفاخر البربر، نشر ليفي بوفنصال، الرباط، 1934، ص.9-40.

[82] أنظر في الملحق جدول الأمراء والولاة والعمال الذين تعاقبوا على حكم مدينة فاس خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين

- مدينة محورية في المسالك التجارية

كانت فاس تقع في ملتقى الطرق التجارية التي كانت تربط الصحراء بالأندلس وإفريقية، وعقدة المواصلات بالنسبة لشمال المغرب. كما استفادت من موقعها وخصوبة أراضيها وكثرة بساتينها وغلاتها. ورغم الوضع السياسي المتدهور الذي ميز القرن الرابع والخامس الهجريين، فقد ظلت تشكل دار الإمارة وواحدة من أهم المراكز التجارية في المغرب الأقصى. إذ أدى إشعاعها الاقتصادي إلى توافد جماعات من أهل الأندلس وإفريقية بالإضافة إلى التجار، ما دفع بالتفكير في اتجاه توسيع المدينة التي ضاقت بأهلها. وتطور عمرانها واتسعت عمارتها وكثرت أرباضها، وتضاعف عدد صناعها وحرفيها وأصبحت تضم حسبما يذكر البكري 20 حماما و300 طاحونة للحبوب هذا إضافة إلى معاصر الزيت وأفران الخزف ودور الدباغة ومصانع لمختلف المواد كالزجاج والجلود والأثواب والمعادن، ما يبين أهميتها الصناعية والتجارية. وقد وصفها ابن حوقل أواسط القرن الرابع بالقول بأن "جميع ما بها من الفواكه والغلات والمطاعم والمشارب والتجارات والمرافق والخانات زائد على سائر ما قرب منها وبعد"[83]. وكانت تتاجر مع جميع المدن والجهات وتستقطب التجار الذين يقصدونها ويجلبون إليها سلعهم. ولم تفقد المدينة من أهميتها لدرجة أن الإدريسي وصفها فيما بعد بأنها قطب ومنار لمدن المغرب الأقصى (...) وهي حضرتها الأكبر ومقصدها الأشهر، وعليها تشد الركائب وإليها تقصد القوافل، ويجلب إلى حضرتها كل غريبة من الثياب والبضائع والأمتعة الحسنة وأهلها مياسير..."[84]

ولعل هذا الموقع الإستراتيجي والإشعاع الاقتصادي هما الحافزان اللذان جعلاها هدفا للقوى الغازية والمحلية على حد سواء كما أنها كانت مطمحا لكل أمير من الأمراء الزناتيين الراغبين في الاستقلال عن الخلافتين الفاطمية والأندلسية.

بخصوص بني أبي العافية، احتلت هذه الإمارة بفضل الوزن الديموغرافي الذي تشكله القبائل المكناسية بوادي ملوية وممر تازة، مكانة متميزة في هذه المنطقة الإستراتيجية في مسالك التجارة البعيدة المدى التي كانت تربط المغرب ببلاد إفريقيا جنوب الصحراء، وتمكنت بذلك من السيطرة على العاصمة الإدريسية وضبط علاقاتها التجارية من خلال محورين أساسيين: المحور الرابط بين سجلماسة مع موانئ الساحل المتوسطي، والمحور الرابط بين فاس ومدن المغرب الأقصى وحواضر المغرب الأوسط خاصة منها تلمسان وتاهرت.

---

83 ابن حوقل، المصدر السابق، ص.89.

84 الشريف الإدريسي، كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1994، ص.246.

الأمير أو الوالي	فترة الحكم	الدولة أو الإمارة	الولاء	ملاحظة
يحيى بن إدريس ابن عمر (يحيى الرابع)	من 292هـ -905م إلى 307هـ -920م	الأدارسة	الفاطميون	فترة الولاء للفاطميين دامت فقط من 305 إلى 307 هـ
ريحان الكتامي	من 308هـ/ 921 م إلى 310 هـ 922 م	الفاطميون		عينه مصالة ابن حبوس المكناسي
حامد بن حمدان الهمداني المعروف باللوزي ثعلبة بن محارب الأزدي	310 هـ /922 م إلى 313 هـ/ 925م	الأدارسة	الفاطميون	حكما بالعدوتين لفائدة الحسن الحجام قتله موسى ابن أبي العافية
مدين بن موسى ابن أبي العافية	313هـ 925م إلى سنة 340هـ	بنو أبي العافية	الفاطميون	عين مدين واليا على المغرب الأقصى من قبل أبيه موسى ابن أبي العافية وعاصمته عدوة القرويين ولم يخرج من فاس إلا أثناء الحملتين الفاطميتين سنة 321 و324 وبصفة نهائية سنة 340 على يد اليفرنيين.
عبد الله بن ثعلبة بن محارب بن عبود الأزدي	313هـ		الفاطميون	على عدوة الأندلس. قتله موسى مرحلة بداية استقلال موسى بالمغرب الأقصى
محمد بن ثعلبة	حوالي 317هـ		الأمويون	أخ عبد الله بن ثعلبة مرحلة انقلاب موسى بالولاء للأمويين
طوال بن أبي يزيد	319هـ			عين على عدوة الأندلس بعد عزل موسى لأخيه عبد الله
حامد بن حمدان الهمداني	321 هـ-933م	الفاطميون	الفاطميون	عاد من المهدية في حملة حميد بن يصليطن المكناسي
أحمد بن بكر بن عبد الرحمان بن سهل الجدامي	322 هـ 934م	بنو أبي العافية	الأمويون	ثار على حامد وقتله ثم بعث برأسه وولده إلى موسى بن أبي العافية الذي أرسلهما إلى قرطبة
الحسن بن قاسم اللواتي	324 هـ 935م		الفاطميون	حملة ميسور وسجن أحمد بن بكر بالمهدية فاس الكبرى بعدوتيها
مدين بن موسى بن أبي العافية	325 هـ 936م إلى سنة 343هـ		الأمويون	عدوة القرويين
أبو يوسف محارب الأزدي	325 هـ			عدوة الأندلسيين
مدين بن موسى ابن أبي العافية	328هـ إلى 340هـ			تميزت الفترة بصراع على مدينة فاس مع محاولة الأدارسة في شخص كنون وبنيه إعادة حكم الأشراف
أحمد بن خير اليفراني	340هـ	بنو يفرن	الأمويون	وصول بني يفرن وبداية إزاحتهم لبني أبي العافية عن فاس إبن أخ يعلى اليفرني
أحمد ابن عثمان بن سعيد	344هـ			أبن عم يعلى اليفرني بدأ بناء صومعة القرويين
أحمد بن بكر بن عبد الرحمان بن سهل الجدامي	344هـ 348		الأمويون	عاد إلى الحكم بعد عودته من سجنه بإفريقية. أكمل بناء صومعة القرويين. أسر سنة 348 هـ ووجه إلى رقادة حيث سجن ولم يعرف مصيره بعد ذلك.
حاكم غير معروف	349هـ إلى سنة 361هـ		الفاطميون	
عبد الكريم بن يحيى الصنهاجي ومحمد بن يحيى الصنهاجي	شعبان من سنة 362هـ 973م	الأمويون		عدوة القرويين عدوة الأندلسيين
محمد بن حسن بن قاسم	رمضان من سنة 362هـ يونيو 973م		الأمويون	عدوة القرويين

	إلى سنة 363			
محمد بن أبي علي بن قشوش عبد الكريم بن ثعلبة	363-369هـ			عدوة القرويين عدوة الأندلس
محمد بن عامر المكناسي	374هـ 375هـ		الفاطميون	حملة بلكين ابن زيري قتل عاملي الأمويين
عسكلاجة أبو بياش المغراوي	375هـ 376 هـ			حملة عسكلاجة عدوة الأندلسيين عدوة القرويين
زيري بن عطية المغراوي	377هـ 988م إلى 382هـ		الأمويون	تحت لواء الأمويين عدوة القرويين عدوة الأندلسيين
علي بن محمد بن علي بن قشوش وعبد الرحمن بن عبد الكريم بن ثعلبة	382هـ	مغراوة		
يدو بن يعلى اليفرني	382هـ	بنو يفرن		سيطر على عدوة الأندلسيين مستغلا زيارة زيري لقرطبة
عبد الملك بن أبي عامر المظفر	386هـ 996م-387م 997م		الأمويون	إبن المنصور ابن أبي عامر أقام بفاس ستة أشهر
عيسى بن سعيد القطاع	387هـ -389هـ			صاحب الشرطة بفاس
واضح	389 هـ -393هـ			والي المغرب
عبد الله بن ابي عامر				إبن أخ المنصور ابن أبي عامر
إسماعيل بن البوري				من حفدة موسى بن أبي العافية
الأحوض معن بن عبد العزيز				قام بأمر فاس حتى وفاة المنصور
المعز بن زيري	393هـ إلى 422هـ	مغراوة		
حمامة بن المعز بن عطية	422هـ 424هـ		حكام مستقلون	استقل بالمغرب بعد انقراض الخلافة الأموية (إمارة أولى)
أبو الكمال تميم بن زيري بن يعلى اليفرني	324-429هـ	بنو يفرن		
حمامة بن المعز بن عطية	429هـ إلى 431هـ	مغراوة		غلب بني يفرن وعاد إلى فاس (إمارة ثانية)
دوناس بن حمامة	431هـ-440هـ			
أبو العطاف دوناس بن حمامة	440هـ إلى 452هـ			
الفتوح بن دوناس عجيسة بن دوناس	452هـ 457هـ			عدوة الأندلس عدوة القرويين تقاتلا ثلاث سنوات
معنصر بن حماد بن بن منصور بن المعز بن زيري	458هـ 460هـ			
تميم بن معنصر	460هـ -462هـ			
يوسف بن تاشفين	462هـ	المرابطون		

شكل 7. جدول الحكام الذين تعاقبوا على حكم مدينة فاس ما بين القرنين الرابع والخامس الهجريين

- فاس دار لسك العملة

ظلت فاس منذ نشأتها وكما تدل على ذلك دراسات المسكوكات والعملات النقدية، دارا للسكة، إذ ضربت فيها العملة من طرف أغلب الحكام الذين تداولوا على حكمها وخاصة منهم الأمراء الأدارسة[85]. بخصوص فترة حكم أمراء بني أبي العافية المكناسيين بفاس التي تهمنا هنا، وإن لم يتوفر لنا لحد الآن إلا نقد واحد، إلا أنه يبقى كافيا للدلالة على وجود دار للسكة تعنى بضرب وإصدار النقود في عهدهم. يتعلق الأمر بدرهم لمدين بن موسى بن أبي العافية الأمير المكناسي[86] الذي حكم فاس ما بين 313هـ/926 و323 هـ/935م ثم من324هـ/936م إلى سنة 340هـ/952م. بخصوص مكان ضرب هذا الدرهم، يحتمل الباحث دانييل أوسطاش أن تكون مدينة فاس هي المكان الأنسب بحكم أنها كانت مقرا لولاية مدين بن موسى. أما بالنسبة لتاريخ الضرب فمن المرجح أن ذلك تم ما بين 319-321هـ/931-933م. (شكل 8)

شكل 8: درهم ضرب بفاس لمدين ابن موسى ابن أبي العافية

(المصدر: Eustache.D, Trois dirhams anciens trouvés au Maroc, Hesperis-Tamuda, Vol. XIX, 1980-81, p. 75-88.

85 أول نقدين عثر عليهما ضربا بالعالية سنتي 185 و190 هـ

86 مصدر هذا الدرهم:

Eustache Daniel, Trois dirhams anciens trouvés au Maroc, Hesperis-Tamuda, Vol. XIX, 1980-81, p. 75-88.

يصل قطر هذا الدرهم إلى 19 مم، مصنوع من الفضة ولا يحمل إسم مكان الضرب. وهو يحمل في جنباته ثقبا ناتجا عن استعماله كعنصر حلية كما جرت العادة قديما. أما الكتابة التي حملها على الواجهتين فقد كتبت بخط كوفي قيرواني. على الواجهة الأولى للعملة نقرأ عبارة "محمد رسول الله" ثم أسفلها إسم موسى، إضافة إلى تاريخ الضرب غير المقروء بحكم الاحتكاك والإفراط في الاستعمال. كما تتوسطه زخرفة نباتية. وعلى الواجهة الثانية كتب اسم مدين الابن الأكبر لموسى الذي تقلد ولاية فاس لمدة طويلة نيابة عن أبيه. ثم تليه في الوسط عبارة الشهادة: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له" متبوعة باللقب الخلافي لعبد الرحمن الثالث وهو الناصر لدين الله، وهي تعبير صريح عن الولاء للأمويين بالأندلس. في حين يحيط بالنقد شريط دائري كتبت عليه الآية 33 من سورة التوبة غير كاملة" هو الذي أرسل رسوله بالهداية ودين الحق...

- مركز ومنطلق حركة التعريب

بخصوص مسألة التعريب بالمنطقة والدرجة التي بلغها والمراحل التاريخية التي مر منها، يمكن القول أنه رغم كونها لغة الدين والقرآن، لم تتمكن العربية رغم مرور أزيد من ثلاثة قرون على الفتح الإسلامي، من التوغل بسهولة داخل الأوساط البربرية، وإن كنا نعتقد بأن هذه الظاهرة مست بدرجات متفاوتة هذه المناطق المحدودة من شمال المغرب وتركزت بفاس والمناطق المجاورة والمناطق الشمالية حيث تركز الوجود الإدريسي. وفيه سادت على الأرجح، على حد تعبير طراس نوع من الإزدواجية اللغوية من خلال استعمال اللغتين العربية والأمازيغية. ينطبق هذا على المجال الجغرافي الذي تحكم فيه أمراء بني أبي العافية والذي ورثوه عن الأدارسة. فهذا المجال شهد نوعا من التعريب التدريجي الذي أنتج لغة عربية محلية لا زالت ملامحها بادية إلى اليوم بمناطق جبالة وقبائل الممر الإيناوني من فاس إلى تازة. ووجود بقايا للغة الأمازيغية في هذه اللهجات المحلية دليل على الأصل الأمازيغي والتأثير الذي ظلت تمارسه عليها المناطق المجاورة.

فإذا استثنينا مدينة فاس مركز انطلاق حركة التعريب التي عرفها المغرب بفعل الهجرات الأندلسية والعربية والإفريقية وبفعل تجدر الوجود الإدريسي فيها، فقبائل زناتة، مركز الحلف المكناسي، كانت في الأصل أمازيغية وكانت كلها تنضوي تحت لواء العصبية المكناسية التي بدورها تنتمي للتجمع الزناتي. أما حاليا فهي قبائل مستعربة ولا نجد أثرا للغتهم الأصلية إلا في لهجتهم الحالية وطريقة نطقهم لبعض الحروف. إضافة إلى طوبونيميا المنطقة الغنية بأسماء الأماكن التي تذكرنا بالمجموعات البشرية القديمة التي استوطنت المنطقة، كما أن عاداتهم وطرق عيشهم واحتفالاتهم لا تتباين كثيرا عما هو شائع في المناطق الأمازيغية المجاورة.

فهذا التعريب من المحتمل أنه بدأ مع مجيء إدريس الأول إلى المغرب وتقوى بحلول الهجرات العربية الأولى خاصة وأننا في منطقة عبور رئيسية للهجرات والغزوات كما أننا في طريق الحج والتجارة وهي طريق ظلت سالكة على مر العصور في اتجاه الشرق ما يعني قوة التأثيرات العربية القادمة من الشرق. وما يثبت ما قلناه هو ما أخبرنا به الرحالة الفرنسي دو لا مارتينيير مع نهاية القرن 19 أثناء عبوره للمنطقة، والذي يفيد بأن التسول يتكلمون خليطا من اللغتين العربية والأمازيغية[87]، وهذا دليل قاطع على أن اللغة الأمازيغية الزناتية ظلت متداولة بشكل كبير وأن اللغة العربية كانت فقط أداة للعمل الدبلوماسي والمراسلات الرسمية، فرضتها طبيعة التعامل سواء في الأندلس أو فاس أو قرطبة، مع أنظمة خلافة وإمارات ذات أصل مشرقي تستعمل فقط اللغة العربية. ونفس الملاحظات تصدق على قبائل صنهاجة حيث كان مركزهم الثاني وهو مدينة الكاي، ثم قبائل بطوية حيث يتواجد مركزا مليلة وقلوع جارة.

- التطور العمراني والمعماري للمدينة خلال القرن الرابع الهجري

على المستوى العمراني وكما كان عليه الحال منذ فترة التأسيس، ظلت مدينة فاس خلال هذه الفترة على هيئتها الأولى عبارة عن حاضرتين متجاورتين ومستقلتين بسوريهما، ويفصلهما واد فاس: عدوة الأندلس على الضفة اليمنى وعدوة القرويين على الضفة الأخرى. لقد عاشت المدينة خلال النصف الأول من القرن الرابع الهجري مرحلة عصيبة ميزها ضغط وهجوم وحصار الجيوش الفاطمية وصراع وقهر القبائل المجاورة وتدخلات الزعماء المحليين. فهي لم تتوفر لها ظروف استقرار تمكنها من تطوير نسيجها العمراني بشكل متوازن. ولعل الفترة الوحيدة التي أشارت فيها المصادر إلى عملية التمدين التي شهدتها هذه الحاضرة هي مرحلة حكم أحمد ابن بكر وحسن بن قاسم اللواتي.

لقد شمل التمدين عدوة الأندلس مدينة الجند التي تحولت إلى أحياء كما كان الحال عليه في عدوة القرويين، وهو ما يعني تنظيم توزيع الماء على الأحياء الجديدة ودورها وإنشاء مؤسسات من قبيل المساجد والحمامات والأسواق والورشات الحرفية. وبحكم أن أغلب هذه الأشغال العمرانية أنجزت تحت الوصاية وبتمويل من الخلافة الأموية، فإنه يبين مفارقة كبيرة بين الحملات الفاطمية التي أدت في غالبها إلى النهب وجمع الأموال والتدخلات الأموية المرفقة بالدعم والبناء والهدايا.

من دون شك أن تدخل أمراء بني أبي العافية بفاس وإن كان لفترة قصيرة، قد واكبه إحداث تغييرات وإضافات على مستوى البنية العمرانية. فالمصادر التاريخية وإن كانت قليلة، توفر لنا إشارات واضحة حول قدوم البنائين والمهندسين والصناع والحرفيين الأندلسيين إلى المغرب في مهام محددة لبناء مدن أو قلاع مثل مليلة وسبتة وطنجة وقلعة جارة ومدينة فاس أيضا حاضرة المغرب آنذاك، أو للتوسعة وإصلاح معالم دينية شهيرة. وفي غياب معطيات متعلقة مباشرة بإمارة بني أبي العافية نذكر هنا على سبيل المثال أعمال توسعة وإصلاح مسجدي فاس في عهد الأمراء الزناتيين بأمر وتمويل من عبد الرحمن الناصر. وبالفعل عرفت فاس خلال القرن الرابع الهجري، عدة إنجازات معمارية، نذكر من بينها:

- أعمال بناء صومعة القرويين سنة 344هـ/956م تحت إشراف الحاكم اليفرني أحمد بن عثمان الذي كان يدين بالولاء للأمويين. وتولى بعده أحمد بن بكر الذي أكمل بناءها.

[87] أنظر De La Martinière, Itinéraire de Fès à Oujda suivi en 1891, Bulletin de géographie historique descriptive, Paris, 1895, p. 6.

- أعمال التوسعة والإصلاح الثانية لجامع القرويين سنة 345هـ/956م في فترة ولاية أحمد بن أبي بكر الزناتي، والتي تمثلت في بناء صفوف من الأقواس متوازية مع جدار القبلة من مواد الآجور المطهي، إذ أصبح المسجد يضم سبع بلاطات عوض أربعة. ثم بناء صومعتي القرويين والأندلسيين الحاليتين اللتان تعدان من أقدم الصوامع بالمغرب. وهي بشكلها المربع ومكوناتها الهندسية ونوافذها المقوسة تحمل تأثيرات أندلسية. (شكل 9 و 10)

شكل 10: صومعة مسجد القرويين

صورة: Peter Sanders, Mosquées du Maroc, 2011

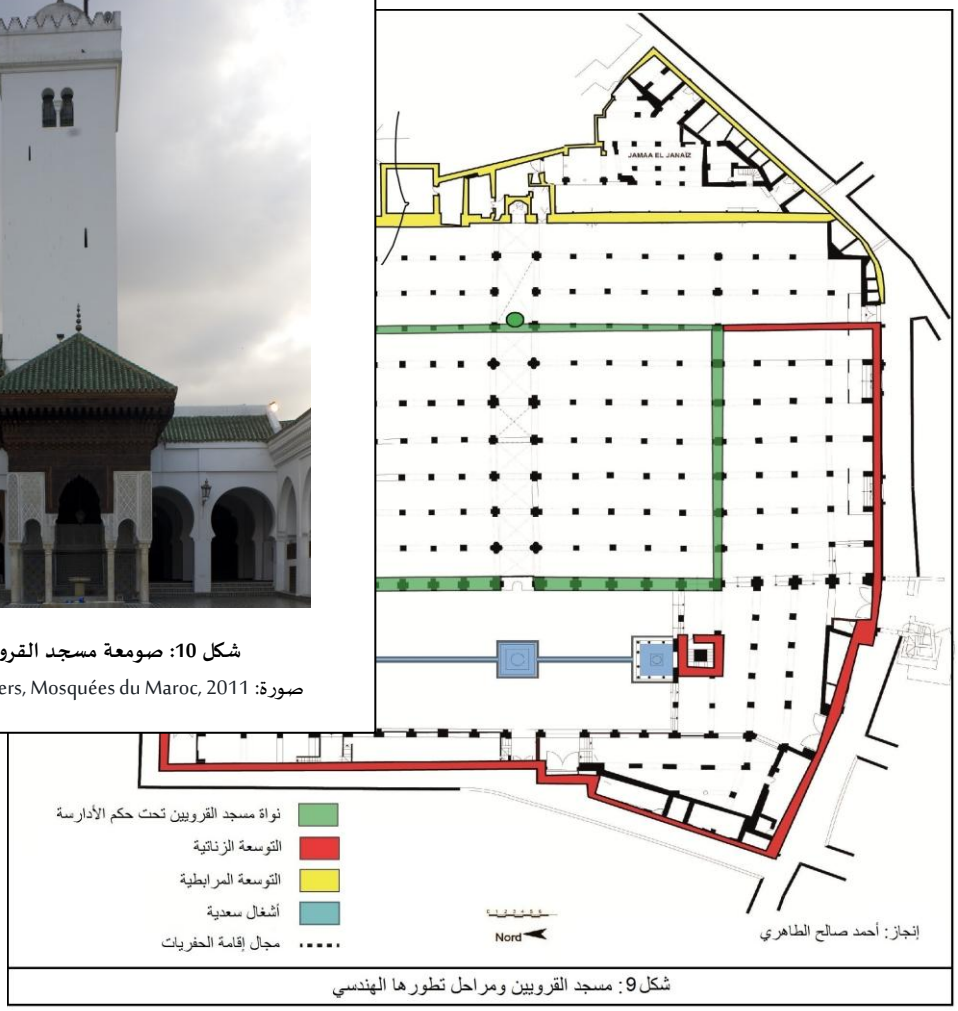

شكل 9: مسجد القرويين ومراحل تطورها الهندسي

بخصوص هذه الأشغال، يقول ابن أبي زرع: " فكتب إلى أمير المؤمنين يستأذنه في إصلاح مسجد القرويين وإتقانه والزيادة فيه، فأذن له بذلك، وبعث له بمال كثير من أخماس غنائم الروم، وأمره أن يصرفها في بنائها فأصلح جامع القرويين وزاد فيها من ناحية المشرق وناحية المغرب والجوف، وهدم صومعته القديمة التي كانت فوق العنزة وبنى الصومعة التي بها الآن (...) وجعل بابها من جهة القبلة وكتب عليها في مربعة بالجص وحشاه بالأزورد: "بسم الله الرحمن الرحيم الواحد القهار، هذا ما أمر به أحمد بن أبي بكر بن أحمد بن أبي سعيد عثمان بن سعيد الزناتي هداه الله ووفقه، ابتغاء ثواب الله وجزيل إحسانه". ابتدأ العمل في هذه الصومعة في يوم الإثنين غرة شهر رجب من سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، وفرغ من بنائها وتشييدها في شهر ربيع الآخر سنة خمس وأربعين وثلاثمائة(...) وركب في أعلى المنار خمس تفاحات مموهة بالذهب بهلال يعلوه سيف الإمام إدريس بن إدريس الذي بنى المدينة(...)".[88]

- أعمال بناء قبة رأس العنزة بمدخل البلاط المحوري من قبل المنصور ابن أبي عامر سنة 375 هـ/985م. وبعد ذلك أضاف ابنه المظفر منبرا وصهريجا.

[88] ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، مراجعة عبد الوهاب بن منصور، الطبعة الثانية، الرباط 1999، ص 70-72.

أما بالنسبة للعلاقة الفنية مع بلاد إفريقية الفاطمية، فلا نتوفر للأسف على عناصر معمارية وفنية تثبت التأثيرات الفاطمية على المغرب الأقصى خلال المرحلة، اللهم إذا استثنينا منبر مسجد الأندلسيين (شكل 11) الذي وصلنا في حالة لا بأس بها والذي تم كشف النقاب عنه من طرف الباحث هنري طراس أثناء أعمال ترميم المسجد خلال ستينيات القرن الماضي[89]. وهو يحمل نقيشتين:

الأولى على الواجهة اليمنى، مؤرخة بسنة 369 هـ/980 م ومضمونها: "عمل هذا المنبر في شهر شوال تسعة وستين وثلاثمئة من التاريخ" المنبر مصنوع من الخشب المخرم يحمل زخارف ذات طراز فاطمي.

الثانية على الواجهة المقابلة ومؤرخة بسنة 375هـ/986م ومضمونها: "هذا ما أمر بعمله الحاجب المنصور سيف دولة الإمام عبد الله هشام المؤيد بالله أطال الله بقاه أبو عامر محمد ابن أبي عامر وفقه الله في شهر جمادى الآخر سنة خمس (وسبعين وثلث مائة.

مكنت دراسة النقيشتين من التأكد من أن المنبر وضع إبان حملة بلكين بن زيري. وهو وإن تعرض لأضرار نتيجة استرجاع المدينة من طرف الأمويين، يظل شهادة دامغة على أولى التأثيرات الإفريقية التي وصلت إلى بلاد المغرب خلال القرن الرابع الهجري وعلى الصراع المحتدم الذي كان دائرا بين العبيديين والأندلسيين والذي لعب فيه الأمراء الزناتيون دورا محوريا.

شكل 11: أجزاء من واجهات منبر مسجد الأندلسيين تحمل زخارف فاطمية

على المستوى الأركيولوجي مكنت حفريات الإنقاذ التي أجريت سنة 2006 بقاعة صلاة مسجد القرويين من العثور على عدة بقايا أثرية هامة وفريدة من نوعها، تعود في مجملها إلى فترات سابقة عن أعمال التوسعة المرابطية. هكذا تم كشف النقاب على مستويات أثرية تعود إلى النواة الأولى للمسجد وإلى أعمال التوسعة التي عرفها خلال الفترة الزناتية بالإضافة إلى البنايات السكنية المجاورة التي تم هدمها خلال الفترة المرابطية سنة 528هـ/ 1134م. وتتمثل أهم اللقى الأثرية في بقايا زخارف جبسية هندسية ونباتية وكتابات منقوشة تعود لمحراب مسجد الفترة الإدريسية-الزناتية، وتحمل تأثيرات أندلسية وإفريقية، بالإضافة إلى زخارف هندسية جدارية متشابكة مصبوغة بطلاء أحمر داكن على الجبس تنتمي لبنايات سكنية من القرن العاشر الميلادي. (شكل 12 و 13)[90]

[89] بقايا هذا المنبر محفوظة بمتحف البطحاء بفاس.

[90] أنظر ETTAHIRI A. S., FILI A., VAN STAËVEL J.-P., Nouvelles recherches archéologiques sur la période islamique au Maroc : Fès, Aghmat et Îgîlîz, dans P. Sénac (dir.), Villa 4. Histoire et archéologie de l'Occident musulman (VIIe -XVe siècle) : Al-Andalus, Maghreb, Sicile, Toulouse, CNRS, Université Toulouse Le Mirail, 2012, p. 157-181.

- ETTAHIRI A. S.), Fès à l'aube du Maghreb al-Aqsa, in catalogue de l'exposition : « Le Maroc médiéval. Un empire de l'Afrique à l'Espagne», Paris, 2014, p 119-133

- ETTAHIRI A. S., A l'aube de la ville de Fès, découvertes sous la mosquée al-Qarawiyyin, in Dossier d'archéologie n° 365, p 42-49.

شكل 12: زخارف هندسية جدارية من القرن العاشر الهجري

صورة أحمد صالح الطاهري

شكل 13: زخارف جبسية للمسجد تعود لفترة التوسعة الزناتية

صورة أحمد صالح الطاهري

ومهما يكن من أمر فإنه يبقى من المرجح أن الحملات العسكرية والقوافل التجارية كانت دوما تصحب معها تأثيرات فنية، ومن تم فإنه يمكن القول بأن المغرب استقى أولى عناصر فنه الإسلامي من الشرق أولا عن طريق القيروان، وإن كانت بداية الاحتكاك بالأندلس قد أحدثت قطيعة، فأصبحت التأثيرات تأتيه أكثر من الأندلس. وتجسدت أولى مظاهرها في العمارة الدينية والعسكرية على الخصوص. وتوحي كل هذه الإشارات وإن كانت ضئيلة ببوادر تفاعل حضاري وثقافي انطلق إبان الصراع الفاطمي الأموي على المغرب وسيؤتي أكله مع مجيء الدولة المركزية القوية التي ستوفر الأمن والاستقرار والإمكانات المادية والطلب، وهي شروط ضرورية لهذا التطور.

ويبقى أنه رغم تواتر الأزمات السياسية التي عاشتها فاس خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين، استمرت المدينة في لعب دورها كعاصمة سياسية وقاعدة مركزية للتمدين بالمغرب الأقصى وقطب محوري في هيكلة المجال عموما، إضافة إلى دورها كمحطة إشعاع اقتصادي بفضل ارتباطها بالمدن التجارية الكبرى ببلاد المغرب كسجلماسة وتاهرت ووهران وتلمسان وسبتة بواسطة شبكة من الطرق التجارية. لكن رغم ذلك، فالمصادر التاريخية لم تسعفنا للتعرف على التطور الذي عرفته المدينة إبان حكم أمراء بني أبي العافية المكناسيين ولا على المنجزات العمرانية التي قد يكونوا قد باشروها بإرادتهم أو بأمر من خلفاء قرطبة. وفي ظل غياب المعطيات المصدرية حول الموضوع، يصعب علينا ملامسة العديد من القضايا التي تهم مظاهر الحياة العامة في فاس وخاصة منها الاقتصاد والتجارة والتنظيم العمراني والتدبير الإداري للمدينة، إضافة إلى العلاقة التي نسجتها مع محيطها الخارجي.

الببليوغرافيا

ابن أبي زرع، 1999، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، مراجعة عبد الوهاب بن منصور، الطبعة الثانية، الرباط.

ابن حوقل، 1938، **صورة الأرض**، ج 1 و2، دار صادر، طبعة ليدن، بيروت.

ابن حيان القرطبي، 1979 ،**المقتبس**، نشر شالميطا و م. صبح، المعهد العربي الاسباني للثقافة، مدريد، كلية الآداب الرباط، مدريد.

ابن خلدون عبد الرحمن، 1992، **كتاب العبر**، المجلد السادس، دار الكتب العلمية، الطبعة 1، بيروت.

ابن عذارى،1980،**البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق كولان وبرفونصال، ط 2، دار الثقافة، بيروت.

البكري أبو عبيد، 2003، **المسالك والممالك**، مجلد 2، تحقيق جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت.

الداعي عماد الدين ادريس،1978، **عيون الأخبار، تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب**، تحقيق محمد البعلوي، دار المغرب الإسلامي، بيروت.

مجهول، 1934، **مفاخر البربر**، نشر وتصحيح ليفي بروفنصال، معهد العلوم العليا المعرفية، ج 1، الرباط.

القاضي أبو حنيفة النعمان،1996، **المجالس والمسايرات**، تحقيق الحبيب الفقي وآخرون، نشر دار المنتظر، بيروت.

الناصري،1954، **الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى**، ج 2، تحقيق وتعليق جعفر ومحمد الناصري، دار الكتاب، البيضاء.

بلعتيق محمد، 2018،« إمارة بني أبي العافية، مساهمة في دراسة تاريخ وأثار المغرب الوسيط الأعلى» ، **سلسلة دراسات وأبحاث أثرية مغربية**، منشورات دار الأمان، الرباط.

بلعتيق محمد، عين إسحاق (موقع أثري)، **معلمة المغرب**، جزء 18.ص 6225.
بلعتيق محمد،2018،"إمارة بني أبي العافية، مقاربة تاريخية وأثرية"، **أشغال المؤتمر الوطني الأول حول التراث الثقافي**، المنظم من طرف جمعية خريجي المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، الرباط.
التازي عبد الهادي،1987، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، الدولة الإدريسية**، المجلد الرابع، الرباط.
الدشراوي فرحات،1994، **الخلافة الفاطمية بالمغرب، نقله إلى العربية حمادي الساحلي**، الطبعة الأولى نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت.
العلوي القاسمي هاشم،1995، **مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع الهجري**، طبع ونشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط.
مزين محمد وآخرون،2010 ، **مدينة فاس من التأسيس إلى أواخر القرن العشرين، الثوابت والمتغيرات**، مؤلف جماعي تحت إشراف محمد مزين، الطبعة الأولى، فاس.
BELATIK M. (2016), « Kal'at Djāra, une forteresse médiévale andalouse sur la côte méditerranéenne du Maghreb al-Aqsā », in *Bulletin d'archéologie marocaine*, n°23.
BELATIK M. (2015), « Éléments pour une carte archéologique du pays Tsoul, région de Taza », *in Hommage à Joudia Hassar Benslimane, T 1, Pub INSAP*, p.p 383- 410.
BELATIK M. (2009), « Aïn Ishaq, capitale de la principauté des Bani abi al Afiya, Contribution à l'histoire et à l'archéologie du Haut Moyen-Age au Maroc », in *Bulletin d'archéologie marocaine* n° XXI, p.p. 388-408.
ETTAHIRI A. S. (2007), « Vestiges archéologiques sous la mosquée Al-Karawiyine », in *Architecture du Maroc*, n°34, p. 103-106.
ETTAHIRI A. S. (2007), Al-Karawiyine, du simple oratoire à l'université, in *Architecture du Maroc*, n°34, p.p. 107-108.
ETTAHIRI A. S., FILI A., VAN STAËVEL J.-P. (2012), Nouvelles recherches archéologiques sur la période islamique au Maroc : Fès, Aghmat et Îgîlîz, dans P. Sénac (dir.), Villa 4. Histoire et archéologie de l'Occident musulman (VIIe -XVe siècle) : Al-Andalus, Maghreb, Sicile, Toulouse, CNRS, Université Toulouse Le Mirail, p.p. 157-181.
ETTAHIRI A. S. (2014), « Fès à l'aube du Maghreb al-Aqsa », in *catalogue de l'exposition : « Le Maroc médiéval. Un empire de l'Afrique à l'Espagne»*, Paris, 2014, p.p. 119-133
ETTAHIRI A. S. (2014), « A l'aube de la ville de Fès, découvertes sous la mosquée al-Qarawiyyin », in *Dossier d'archéologie* n° 365, p.p. 42-49.
EUSTACHE D. (1980-81), «Trois dirhams anciens trouvés au Maroc», in *Hesperis Tamuda*, Vol XIX, 1980-81, p.p. 75-88.
LATHAM J D. (2010), «Musa ibn abi al Afiya», in *Encyclopédie de l'Islam*, tome VII, p.p. 640-642.
TERRASSE H. (1949), *Histoire du Maroc*, Tome1, éd. Atlantide, Paris.

رواية الاعتقال السياسي أو رواية الأسر بالمغرب

احمد توبة

جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، مختبر تعليم و لغات و ثقافات

لعلي في مقدمة هذه الدراسة ميال لتسمية أدب السجون عموما ورواية الاعتقال السياسي بالخصوص بأدب الأسر في الأزمنة الحديثة على غرار ما كان موجودا في الأدب العربي القديم (روميات أبي فراس الحمداني وأشعار المعتمد بن عباد وغيرهما).

لقد تعددت النصوص السردية المغربية المثيرة لمسألة الاعتقال السياسي؛ ففي الفرنسية نصادف كلا من إدريس بويسف ركاب[1] والطاهر بنجلون[2] و احمد المرزوقي[3] ومحمد الرايس[4] وجواد مديدش[5] وغيرهم حتى أن أحدهم كتب قصة مصورة (une bande dessinée) تعالج نفس الموضوعة [6]. وفي العربية نحيل تمثيلا لا حصرا على عبد القادر الشاوي[7] وخديجة مروازي[8] وصلاح الوديع[9] و فاطنة البيه[10].

وإذا كان لابد من تأطير لكتابة الأسر السياسي، فإننا نرى أن مرد ذلك للأحداث السياسية المتلاحقة التي عرفتها البلاد بخصوص مسألة الحريات، مما جعل لكتابات المعتقلين نكهة متميزة تبدأ بطعم حرية القراء المغاربة في اكتشاف مآسي الأمس القريب؛ وتنتهي بإرادة توافقية للنسيان والمصالحة بين جل أطراف اللعبة السياسية، بعد أن جمعها صراع حول اقتسام السلطة؛ وهو صراع طويل يكاد يشمل تاريخ المغرب المستقل بأعمه، هذا إذا اعتبرنا نهاية التسعينيات من القرن الماضي بداية فترة سياسية جديدة (تجربة التناوب التوافقي). ولابد من القول إن عوامل خارجية تجلت في ضغوط دولية رسمية وشعبية أسهمت بدورها في الدفع بمعالجة هذا الملف الشائك. نضيف إلى ذلك أن شيوع الكتابات المذكورة راجع بالتأكيد إلى حدث الإفراج عن المعتقلين السياسيين ولكن أيضا وأساسا للاستثمار الإعلامي الذي واكب ذلك على أكثر من مستوى .

سنعالج الموضوع بالإحالة على ثلاثة كتاب:

- عبد القادر الشاوي من خلال الساحة الشرفية كنموذج لرواية الاعتقال المغربية المكتوبة بالعربية
- خديجة مروازي في سيرة الرماد كنموذج لرواية الاعتقال النسائية المغربية المكتوبة بالعربية
- الطاهر بنجلون من خلال تلك العتمة التي تعمي كنموذج لرواية الاعتقال المغربية المكتوبة بالفرنسية.

- عبد القادر الشاوي في الساحة الشرفية

تضعنا الكتابة عند عبد القادر الشاوي وجها لوجه أمام أسئلة كبيرة ومحرقة ينعتها الشاوي نفسه بكونها أسئلة جيل بأكمله، وهي في معظمها تشير إلى أحلام كبيرة وخيبات أمل أكبر، يتعلق الأمر بالسبعينيات كحلقة أساسية في التاريخ الحديث للبلاد. هكذا

---

(1) Driss Bouissef Rekab , à l'ombre de Lalla Chafia , Paris , L'Harmattan , 1989

والمؤلف أحد معتقلي الرأي وقد قضى 14 سنة بسجن القنيطرة (من سنة 1976 إلى1989) ، وقد قدم لكتابه الفرنسي جيل بيرو صاحب كتاب صديقنا الملك.والمؤلف أستاذ جامعي يدرس اللغة الاسبانية بكلية الآداب بالرباط.

نشير بالمناسبة أن أحدهم أفادنا بالظهور المبكر لرواية الاعتقال السياسي كتبها معتقل سياسي سابق يدعى الركال محمد المولود بمكناس سنة 1944 والمشتغل بالتجارة ، وقد أصدر"الفراغ" سنة 1969 عن مطبعة مكتبة السنة بالدار البيضاء سنة 1969 في 134 صفحة.والرواية من هذه الزاوية تظل النص الأقدم (وربما المؤسس) في هذا الباب: ننبه أخيرا إلى أنها مفقودة في السوق .

(2) Cette aveuglante absence de lumière

(3) Cellule n° 10

(4) وقد نقلها إلى العربية الشاعر عبد الحميد جماهيري مسلسلة على صفحات جريدة الاتحاد الاشتراكي، ثم تم جمعها فيما بعد على شكل كتاب تحت عنوان : من الصخيرات إلى تازمامارت تذكرة ذهاب وإياب إلى الجحيم ، إفريقيا - الشرق 2002 .

(5) la chambre noire نشر إديف EDDIF ، وتقديم إبراهام السرفاتي، والنص تدوين لجزء من تجربة الاختطاف والاعتقال المريرة التي تعرض لها المؤلف طيلة أربعة عشر عاما بأهوالها وعذاباتها ، وقد لاق الكتاب رواجا كبيرا إذ نفذت الطبعة الأولى والثانية، ومبيعاته بلغت ما يزيد عن 4000 نسخة إلى حدود أبريل2001، معلومات استقيناها من المؤلف أثناء تقديم كتابه بمكتبة الكرامة بالدار البيضاء. ولاشك أن ترجمة الكتاب ونشره على حلقات بجريدة الاتحاد الاشتراكي لعبت دورا في شيوعه والإقبال على قراءته.

(6) يتعلق الأمر بعبد العزيز مريد في On affame bien les rats دار النشر طارق. والكاتب اعتقل سنة 1974 وحكم عليه بـ 22 سنة سجنا في محاكمة للماركسيين اللينينيين(محاكمة يونيو1977) . وتعرض القصة لعالم درب مولاي الشريف وسجن القنيطرة وما وازى ذلك من تعذيب وإضرابات عن الطعام وموت بعض رفاق المؤلف

(7) الساحة الشرفية، كان وأخواتها ، باب تازة ، دليل العنفوان .

(8) سيرة الرماد .

(9) العريس. نشير إلى نشره كتابا آخر سماه قصيدة تازممرت، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة ، 2002.

(10)حديث العتمة .

تحيل نصوصه الإبداعية جميعها على هذه المرجعية (كان وأخواتها ، دليل العنفوان ، باب تازة ، الساحة الشرفية) .

يخرج السارد البطل سعد الأبرامي ورفاقه من المعتقل ليواجهوا جميعا صعوبة التأقلم مع الواقع الجديد، فتتفرق بهم السبل، على أن قدر أحمد الريفي قد يكون الأكثر مأساوية، فقد انتحر بالعرائش بعد فشله في إدارة ما بعد مرحلة السجن، بينما فضل إدريس العمراوي الهجرة إلى اسبانيا وأصبح مواطنا اسبانيا كرد فعل تجاه وطن دمره، أما مصطفى الدرويش فقد قصد طنجة واستقر بها في حين اختار عبد العزيز صابر الانعزال التام بمدينة الدار البيضاء . أما السارد البطل فقد لجأ إلى قريته براندة التي عمقت كآبته. هي ذي حياة الشخصيات، من ضياع إلى ضياع، ومن فقد إلى فقد، فحتى الحرية لم تعد تعني الشيء الكثير مادام الوطن قبرا: "أنت المعتز بالوطن(...) ألم تقل أنه أشبه ما يكون بالقبر"([11]). بهذا الكلام يتوجه إدريس العمراوي لسعد الأبرامي في رسالة له. من هنا مرارة سؤال جارح نصوغه كما يلي:وأين تمضي؟ لقد ضاقت الأرض برحابتها. هذا ما تعبر عنه الرواية بإيقاع مأساوي رهيب:

"إلى أين سنذهب الآن أيها الرفيق؟ وهل انتهت هذه السنوات الطويلة رميما وهباء؟ "([12]).

لعل ثقل الماضي هو أساس هذه التساؤلات الوجودية المرتبطة بخصوصية التجربة، فقد سلخوا قسما كبيرا من العمر في ظلام المعتقل، وهاهم بعد الخروج منه يبحثون عن معنى لحياتهم وسط إحساس عارم بالغربة ومعاناة للوحدة.هكذا يتمحور تفكير البطل ورفاقه الأربعة حول الاعتقال كمحطة قسمت حياتهم إلى ما قبلها وما بعدها، أما أثناءها، فقد أثثها الحرمان والشوق والحزن على قريب يحتضر أو قضى([13])، ونقاشات سياسية وأيديولوجية حادة وتبادل للاتهامات بين الصامدين والخونة([14]).

نشير إلى أن المؤلف يخبرنا عبر العبارة التقليدية المشهورة والتي مفادها أن"أحداث هذه الرواية ومشاهدها وحكاياها وشخوصها من ابتداع الخيال". وبمعنى من المعاني، لن يصدق أحد الشاوي فيما ذهب إليه، فروايته غارقة ومغرقة في الواقعية، بل تكاد تكون قسما من سيرته الذاتية وتوثيقا لتجارب رفاق المعتقل، وبهذا المعنى تحديدا فليس سعد الأبرامي إلا الشاوي مع بعض ما تقتضيه الكتابة من حيل فنية، ولن نتقصى في الرواية مؤشرات ذلك. ثم من تكون شخصية فهيمة في الرواية غير سعيدة المنبهي (ملاحظة تقارب فهيمة والمنبهي على مستوى المعنى) التي ذاع صيتها بنضالها واعتقالها وكتابتها على حائط السجن مستعملة دمها، وموتها به في النهاية، إننا نجد نفس المعطيات بالساحة الشرفية. هكذا تتحول حياة هذه الشخصيات في النهاية إلى طلل دارس يعرض بعض ما تبقى منه ويذكر بما كان واختفى، إنها تجربة الحلم والغبار ([15]) .

- خديجة مروازي في سيرة الرماد

تنقسم الرواية إلى قسمين :

أ- القسم الأول معنون بـ "صباح الخير الغربية" ، والسارد البطل فيه هو مولين اليزيدي، معتقل سياسي قضى عشرين سنة في السجن "متنقلا بين المخافر السرية بدءا من مخفر لادستي([16])، مرورا بدرب مولاهم الشريف ووصولا إلى الاعتقال الاحتياطي" وانتهاء بالسجن المركزي "الغربية". يمتح السرد من تجربة حقيقية في الحياة والالتزام السياسي وما يسببه من عذاب ومهانة. ولا ينصب مولين اليزيدي نفسه([17])الشاهد الوحيد على المرحلة بل جيله بأكمله. ويعتبر هذا الفصل من الرواية فضاء متشعبا من التقاطعات في وجهات النظر، ممثلة في الاصطدامات الناتجة عن اختلاف في الأفكار والرؤى، مما أدى إلى التفريق بين المعتقلين إلى مجموعات "لتصبح كل مجموعة قائمة بذاتها وليبدأ تحرش مجموعة بأخرى(...)وهكذا بدأت الأواصر تتمزق بيننا وهو ما سيلمسه الجميع حين بدأت بياناتنا تخرج موقعة حسب المجموعات"([18]). على أن اختلاف المجموعات لا يحول دون مقابلة جميع أفرادها بنفس المعاملة من قبل الجلادين، خاصة أنهم ظلوا جميعا على علاقة وطيدة بإيقاع الشارع وأحداثه الساخنة. هكذا يشار على سبيل المثال في النص إلى انتفاضة غلاء الخبز بما يلي: "كان الجوع يعض ثنايا كل الأفواج فلا تطلب غير البقاء(..) لذلك يسيل الدم في الشوارع "([19])، وإلى رد فعل السلطات القضائية المتورطة:"لا أعرف لماذا تقطع رؤوسنا نحن كلما ينعت حركة جماهيرية في البلاد"([20]).

ويتمثل هذا الانتقام والتنكيل في تلفيق التهم الكبيرة :

([11]) عبد القادر الشاوي، الساحة الشرفية منشورات الفنك، الدار البيضاء 1999، الصفحة 171 .

([12]) الساحة الشرفية، ص 240.

([13]) حين يتم الإفراج عن سعد الأبرامي يقصد المقبرة لزيارة قبر أبيه الذي مات خلال فترة الاعتقال، ص231 من الرواية.

([14]) الساحة الشرفية، ص 174.

([15]) استعرنا هذه العبارة من عنوان دراسة أصدرها عبد القادر الشاوي عن اليسار المغربي : "اليسار في المغرب ، 1970-1974، تجربة الحلم والغبار" .

([16]) مكتوبة في النص و يقابلها D.S.T

([17]) خديجة مروازي، سيرة الرماد، افريقيا الشرق، 2000، صفحة 26.

([18]) سيرة الرماد، ص 33-34.

([19]) سيرة الرماد، ص 46 .

([20]) سيرة الرماد، ص 46 .

" بالرغم من أن كل ما هو مثبت في قضيتنا هو تشكيل جمعيات سرية والقيام بطبع منشورات وتوزيعها والتحريض على التظاهر، وهي كلها تهم جنحية، فقد قفز إلى رأس اللائحة المصطفة في ملفنا تهمة محاولة قلب النظام والتآمر للمس بأمن الدولة "([21]).

ب- أما القسم الثاني من الرواية فعنوانه :"مساء الخير جروحي"، وتضطلع ليلى بسرده كاملا. والساردة البطلة كانت تنجز بحثا أكاديميا وملزمة بالخدمة المدنية بمعهد التعريب، لكن سرعان ما استهواها البحث في ملف شخصية سياسية محكوم عليها بالإعدام (المختار). ويبقى أمر هذا الأخير ملغزا، فـ"حتى الحزب الذي يعتبر المختار عضوا فيه ، غير مستعد للنبش في ملفه الآن"، "ذلك الرجل نقرة أصيلة فعلا "([22]) كما تقول الساردة. لكن هذا النبش تسبب في اتهامها بالتواطؤ مع الأجنبي على أمن البلاد([23])، فاعتقلت تبعا لذلك مرات متعددة وعانت حلكة "البندا" داخل المخافر السرية، وموورست عليها شتى أنواع التعذيب، كما تحكى عن تجربة سنتين من الاعتقال العلني بالسجن المدني للنساء (شكارم) .

ولعل اللحظات القوية في الرواية هي تلك المقاطع التي تعرض للحظات ضعف المعتقلين أمام موقف الموت أو انتحار رفيق...إنه الانهيار. هكذا يشار في النص إلى استشهاد صمد مهداوي في إضراب عن الطعام لتحقيق مطالب أهمها عدم اعتبارهم من سجناء الحق العام، وتمتيعهم بما تضمنه المواثيق الدولية من حقوق لمعتقلي الرأي ."قال خالد بصوت متقطع: - صمد مهداوي - وأشار إلى سريره الفارغ .

- ماذا به صمد ، ماذا أصابه ؟

- وعاد الجميع إلى البكاء والنحيب .

- الله يرحمه " ([24]).

وفي مكان آخر من الرواية يحاول موحى الانتحار مرتين وهو المحكوم عليه بعشرين سنة، فقط لكونه صديق وابن بلدة أحد أعضاء الخلية التي اعتقلت."موحى هو أكثرنا إحساسا بالمهانة بين جدران السجن. موحى الفلاح الوحيد في تجربة اعتقالنا، والذي يفترش الأرض في خضرتها ويلتحف أشعة الشمس(...) وموحى لا يعرف القراءة ولا الكتابة ولا المرأة، لا شيء يمكن أن يعوضه رائحة البلدة. أن يؤخذ موحى من المنجل الملتوي إلى الجفاف المؤكد، من بلدته ويزج به مباشرة في السجن..."([25]).

كان موحى مصرا على إقامة صلواته في الوقت ولا يعرف شيئا عن السياسة واليسار وماركس ولينين، يقول مثلا :

" آش كتعني بالتنظيم"([26]) "وعلاه أنتما سميتكم التنظيم؟ أنت مولين، هذي هي اسميتك" ([27]).

" تعال .. موحى .. موحى..

كان الكلام يخرج متقطعا من فمه وهو يجذبني من كتفي، توجهنا إلى زنزانة موحى .. دفعت بعض الرفاق ودلفت إلى الداخل ويا ليتني ما دلفت، كان موحى معلقا إلى حبل، جسده طويلا يبدو، ولسانه أطول متدليا كغسيل منشور في الظلام". ثم أي قدر هذا ؟: "لقد طوقوا قبر موحى بالسلاسل لأنه لم ينه فترة الاعتقال بعد، وأن السلاسل ستظل تطوق القبر إلى أن تنتهي المدة المحكوم بها عليه"([28]).

ونسوق مقطعا آخرا يعرض لموت أم السارد .

أجهشت(ليلى) بالبكاء (...) وليلى (...) لا تطلق العنان لدموعها بسهولة ، لكنها الآن تبكي كالنبع، حين تمتمت بكلمات متقطعة بالدموع :

- خالتي للا شريفة .

- لميمة ماذا بها، ماذا وقع ؟

وانفجرت ليلى بكاء، أحسست بحرارة تصعد إلى حد أذني وبأزيز في رأسي، كنت كثور مذبوح وأنا ألح على معرفة ماذا حصل ؟

- الله يرحمها.

كانت ليلى ما تزال تبكي بصوت مرتفع اجتمع على إثره جميع الرفاق حتى امتلأ الممر. لم أسأل عن التفاصيل ، كيف ماتت لميمة ولا متى" ([29]) .

([21]) سيرة الرماد، ص 24 .

([22]) سيرة الرماد، ص 108.

([23]) سيرة الرماد، ص 148.

([24]) سيرة الرماد، ص 27-28.

([25]) سيرة الرماد، ص 61.

([26]) سيرة الرماد، ص 62.

([27]) سيرة الرماد، ص 63.

([28]) سيرة الرماد، ص 115-119.

([29]) سيرة الرماد ، ص 53 .

"بدت لي الزنزانة قدرا مستعصيا على الانكسار أحسست وطأتها بشكل لم يتم من قبل، يا سيدي يا ربي، كيف أحرم من أن أضع قبلة على جبين لميمة هي قبلة الوداع ؟ كيف لا أسير في جنازتها ولا أتقبل التعازي فيها؟ خطت الليل كل الليل بتأوهاتي وبالسجائر، لكن دموعي استعصت على النزول، أحسستها حارة لكنها تعود إلى الوراء وتسقط على القلب دون أن تنفجر إلى الأمام"([30]).

وهو موقف يجعله يعيد تقييم الأمور بطرح الأسئلة بخصوص التجربة السياسية والأخطاء القاتلة التي أدخلته ورفاقه السجن:"انطرحت أمامي تجربتنا بحدة، اعتقالنا، إتلاف كل العمر بين القضبان، الثمن الباهظ مقابل حفنة أفكار، هل ثمة مقابل أكثر من حرية الفرد وضياع أعز الناس عليه دون أن يتمكن حتى من رسم قبلة أو خطف نظرة إلى نعش يتجه إلى حيث لا يعود"([31])."هل يمكن للمرء أن يبعثر كل هذا العمر من أجل شعارات لا يمكن اعتبارها حتى ترجمة لواقعنا"([32]). لقد اشتعل الرأس شيبا وولد سقف الزنزانة جرأة فردية لدى كل واحد منهم تصر على تقديم نقد يعادل جلدا حقيقيا للذات :

"نحن كنا نعرف روسيا أكثر مما نعرف بلدنا "، و "جعلنا سى ماركس نبيا" ([33]). ثم إن "الذين يقولون بأننا نحن في سجن البلاد وهم في بلاد السجن لا يفتأون يرتبون لغوا لا يمتلك الصوت، لا شيء يمكن أن يشبه بالسجن غيرالسجن (...)، بل حتى حين ندفع بالحلم إلى منتصف الطريق ونقول سنخرج يوما من هنا، حتى خروجنا ذات يوم، هل يمكن أن يكون طقسا قادرا على تحريرنا من تبعات السجن المعنوية والمادية البادية على ملامحنا والمتغلغلة في مسام عروقنا، السجن هو أن تخرج أشلاء لا ناظم بينها"([34]).

هكذا تتردد فظاعات السجن على ألسنة كل المعتقلين السياسيين في نبرة حزينة سوداوية تعكس هشاشة الإنسان، فلا شيء يتماثل مع السجن غير السجن، فالأشياء تأخذ فيه معاني مختلفة لما لها في فضاءات أخرى، فحتى اللغة تأخذ كلماتها معاني أخرى حيث يصبح نبيلها نابيا، هكذا تتحول عبارة هيكلة التنظيم بلسان المعتقل إلى"هيكلة "هذا الأخير من لدن الجلاد إذا لم يفش أسرار المنظمة التي ينتمي إليها. وهي"هيكلة" تتكرر وتتجدد بتجدد حصص الاستنطاق :

- " كنا لا نزال نتهيكل داخليا، النقاش بيننا لم يكن يدور إلا حول المبادئ ومشروع البرنامج " يجيب أحد المعتقلين . فيبادره الجلاد:"يا ابن الكلب، ومحو الأمية واللقاء بالعمال والبيانات والعروض .. حتى هذه مبادئ التأسيس والهيكلة. كول (قل) لوالديك ولا نهيكلك" ([35]) .

والجدير بالذكر أن الشخصيات النسائية في هذه الرواية إما مناضلات سياسيات وإما أمهات لمعتقلين سياسيين .

فليلى الساردة البطلة في القسم الثاني من الرواية من معتقلات الرأي كما تقدم؛ وحصل لها ذلك بسبب اهتمامها بملف معتقل سياسي محكوم بالإعدام، وهو تعاطف سيتسبب في سجنها هي الأخرى، وتعذيبها بشكل فظيع جسدا ونفسا، فلننصت إليها في المقاطع التالية المغنية عن كل تحليل:

"أول ما لفت انتباه المخبرين بعد أن أصبحت عارية أمامهم إلا من التبان، كان النهد أو قل الثدي. أحسستهم يتغامزون، بالرغم من تكثيف البندا على عيني(...)أطلقوا ضحكاتهم وبدأت خطواتهم تقترب مني، من الجسد بدأ الواحد منهم يجر حلمة الثدي" ([36]) .

كان المخبرون يركزون على"صفعنا في الخد الأيسر وكهربة الثدي الأيسر" ([37])، وهم ينزلون السوط على جسدي، تقويت، جابهت، لكن لحظة الحيض أشعرتني بضعف جذري انفجرت له بكاء وشهيقا، كيف لي أن أتغلب على هذا الذي ينزل مني" ([38]) .

" كان الغثيان هذه المرة فظيعا، كلما أقعدوني على ركبتي وأمروني بأن أمد يدي وأقبض على شيء أحسسته رخوا بين يدي، لكن ما أن اكتشفت طبيعته، حتى انسل قلبي بالقيء " ([39]) .

وإذا كان ما تقدم وغيره من المقاطع يمثل أقصى درجات التعذيب والإهانة مقارنة بالدق على الضلوع والجسد، فإن مرحلة ما بعد السجن تأتي على ما تبقى من ليلى بدمار بيتها، فها هو زوجها يتردد في عناقها رغم الشوق:

"كان خائفا ، بل متقززا من جسد قدسه فجاء المخبرون وتبولوا عليه"([40]).

هكذا بدأت الأواصر تتمزق والعواطف تفتر فانفصلا عن بعضهما بعد شهرين ونصف من إطلاق سراحها([41]). رغم كل هذه المحن تبقى شخصية ليلى رمز الثبات والصمود والصبر وصفاء الذهن. أما أمهات المعتقلين السياسيين فهن نساء شامخات كالسرو،

([30]) سيرة الرماد ، ص 54 .

([31]) سيرة الرماد ، ص 54 .

([32]) سيرة الرماد ، ص 55 .

([33]) سيرة الرماد، ص 57 .

([34]) سيرة الرماد، ص 59 .

([35]) سيرة الرماد، ص 16، والجدير بالذكر أن هذه الكلمة في الدارجة العربية بالمغرب تعني الاغتصاب الجنسي.

([36]) سيرة الرماد، ص 141.

([37]) سيرة الرماد، ص 142.

([38]) سيرة الرماد، ص 145.

([39]) سيرة الرماد، ص 147.

([40]) سيرة الرماد، ص 160.

مرفوعات الهامة. ف "لميمة" مثلا (والدة مولين اليزيدي) تتحرك بين عائلات المعتقلين، ولها جولات وخصومات مع الشرطة وحراس السجن، وكانت تشعلها حربا ملتهبة كلما ردد أحدهم كلمة "مسجون" لتصرخ في وجوههم :

" أيوا ، ولدي ماشي مسجون، ولدي معتقل سياسي" ([42])

وكانت تصر على حضور محاكمة ابنها ورفاقه، وحين يدخلون قاعة المحكمة تقف رافعة شارة النصر وموجهة التحية لهم .

و"للا عيشة (أم خالد) هي الأخرى نموذج فريد في علاقتها بالمخبرين ورجال الشرطة الذين دوختهم بذكائها كلما جاؤوا للتفتيش عن أبنها (حسن وخالد)، بل إنها كانت تكيل للمخبرين المقتحمين لبيتها الركل والشتم مشيرة إلى ثديها :

"علاش جايين حتى ما بقيتش نولد، ما كفا كمش خالد، جايين بغيتو حسن، المشكل ماشي في ولادي، المشكل في هاذ الحليب لي كيرضعوا هنا، في حليبي كيسكن الغضب والحقد عليكم، ولكن غادي نحرق اللولب ونجيب غير التوام غير التوام" ([43]) .

ولم تتردد في الصراخ بالمحكمة - رغم الحراسة المشددة - ومواجهة رئيسها بعد صدور الحكم بالقول :

"علاه كاين شي نظام كيتقلب غير بالقلم، ولدي وكل هذا الشباب الزين آش حجزتو من عندنا غيرالأقلام، أوراق، كتب، جرائد، مجلات، قلب النظام خاصو البارود "([44]) .

تلك العتمة التي تعمي للطاهر بنجلون

لقد عالج الطاهر بنجلون باستمرار في كتاباته الروائية المسألة السياسية وذلك من زوايا مختلفة، إلا أن هذه المعالجة بلغت ذروتها بنشره لرواية تلك العتمة التي تعمي.

الفضاء في الرواية موزع بين فاس والقنيطرة والرباط والصخيرات ومعتقل سري بجنوب المغرب سيشتهر سياسيا وإعلاميا بتزمامارت. الزمان بداية السبعينيات (1971) ويمتد ما يناهز العقدين. الشخصيات ضباط وضباط صف. والحدث احتفال ملك بعيد مولده يتحول إلى حمام دم. يتعلق الأمر بانقلاب عسكري فاشل ضد ملك البلاد. وقد اعتمد الطاهر بنجلون شهادة أحد الضباط(عزيز بنبين) المعتقلين؛ وهي شهادة تقص الهمجية والخوف والحقد والصمت والجنون والانهيار والمقاومة والصلاة والإصرار والتشبث بالحياة. هكذا يحكي السارد مستعملا ضمير المتكلم حيث لاحق للمتكلم (العسكري) في استعمال ضميره، إنه مطالب أولا وأخيرا بتنفيذ أوامر من هم أعلى منه في التراتبية. أمر من هذه الأوامر سيفرق حياته إلى قسمين، ما قبل الصخيرات وما بعدها. وما بعدها يمكن تلخيصه في صورة من دفن حيا، حيث تبدأ حياة أخرى بمفاهيم مختلفة، هكذا يختلف الزمن في مفهومه ليصبح كائنا مطلقا غريبا لا مستقبل فيه لهذه الكائنات التي لم يعد لها غير ماضيها، بل إن هذا الماضي نفسه يتحول إلى خزان للألم، وبالتالي لابد من الابتعاد عنه، فبالنسبة لهم " التذكر يعني الموت ". إنه زمن معوق حكم على كائنات بشرية بالإعاقة، تموت تباعا بفعل الغضب والحقد والحزن والظلم ، إنه الهبوط نحو الجحيم ، إلا أن "سليم" بطل الرواية (عزيز بنبين) ينجو، فيعالج قدره بالبوح، بالقول إنه قضى سنوات عمره في الوسخ والخوف والظلام والتعذيب الجسدي والنفسي، وأنه ورفاقه كافحوا من أجل البقاء بمصارعة الحشرات والفئران والأمراض والبرودة والجنون ([45]).

لقد أثار نشر الطاهر بنجلون لروايته تلك العتمة التي تعمي جدلا شاركت فيه عدة أطراف:

- عزيز بنبين (نفسه) (الذي اعتمد الطاهر بنجلون حكايته للأحداث كمادة لروايته) ،
- بعض المعتقلين السابقين بنفس السجن ([46])
- بعض مناضلي جمعية حقوقية مناصرة لقضيتهم .

([41]) سيرة الرماد، ص 161.

([42]) سيرة الرماد، ص 29.

([43]) سيرة الرماد، ص 30 .

([44]) سيرة الرماد، ص 15.

([45]) نشير إلى أنه في نفس الفترة التي صدرت فيها رواية الطاهر بنجلون صدر نص آخر تحت عنوان الزنزانة رقم 10 للمرزوقي أحمد(ELMARZOUKI Ahmed , Cellule n° 10 , Edition Paris – Midéterranée).إن أهم ما يثير في هذا النص / الشهادة هو الدقة في ذكر تفاصيل الحياة اليومية بالمعتقل،(45) فحتى الموت يأخذ لون التراتبية العسكرية ، فعدد الضباط الذين ماتوا خلال فترة الاعتقال أقل بكثير من عدد ضباط الصف، والموت بهذا المعنى متسلط وظالم، (ألا يسجل المرزوقي أنه من 29 من الضباط مات سبعة، ومن 29 من ضباط الصف مات 23 وبقي ستة). و يعزو الكاتب الأمر إلى وعي الضباط الذين تنظموا في سرعة قياسية فاستطاعوا بذلك نسج علاقات اجتماعية ورشوة السجانين للاتصال بعائلاتهم وشراء الأدوية وغير ذلك . ولعل أصعب وأقسى فصل في هذا الكتاب هو ذاك الذي يسجل فيه الكاتب أسماء الذين ماتوا وأيامهم ولحظاتهم الأخيرة. هذا كتاب مؤلم حزين، صفحاته عاجة بقهر البش، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من انتظر.. حتى جن أو انتحر.

(46) يقول أحدهم (المرزوقي) في استجواب له :

" لم يفكر بنجلون أبدا في مأساة تازمامارت حين كنا بالسجن، كنا ننصت له مرارا ليتحدث عن الديمقراطية بالمغرب وذلك على أمواج إذاعة ميدي 1، بل لقد رفض مرة الإجابة عن سؤال يتعلق بحقوق الإنسان بالمغرب " .

Demain n° 22 du 30/09/2000 au 06/10/2000 p13.

لقد اتهم الطاهر بنجلون من قبل جميع هذه الأطراف بالاستعمال الدنيء للقضية. وهو أمر يجعلنا - بدورنا - نثير السؤال:هل يجوز أخلاقيا استعمال ألم ومعاناة الآخرين كلحمة لعمل روائي ؟ ليس بوسع أحد معارضة ذلك من حيث المبدأ، فعمر الروائي لا يتسع لتجريب كل حكاياته، إذن ماذا حصل ؟ يبدو أن الكاتب نفسه هو مصدر هذا الجدال، فهو يقدم نفسه للمغاربة والعالم على أنه المناصر لحقوق الإنسان والكاتب الملتزم، وهذا هو مربط الفرس كما تقول العرب، لماذا صمت الطاهر بنجلون طيلة فترة اعتقال هؤلاء(18 سنة) وهو يعلم بذلك ، ولم يتكلم إلا بعد إغلاق المعتقل بسنوات ؟ .

صرح الطاهر بنجلون مجيبا عن هذا السؤال:"معرفتي بالموضوع لم تتجاوز معرفة جميع الناس به"([47]). واضح أن ردا مثل هذا لا يمكن إلا أن يغذي السجال، لأنه بالضبط ليس "ككل الناس" ، فهو على علاقة وطيدة بشخصيات فرنسية نافذة وفاعلة في الساحة السياسية([48]) اشتهرت بتبنيها للملف وشهدت إحداها([49]) أن الطاهر بنجلون أعرب صراحة لها عن خوفه الرهيب من إثارة الموضوع، وهو خوف يؤكده في استجواب له:"وإذا لم أتناول موضوع معتقلي تازمامارت من قبل، فإن ذلك كان بسبب خوفي من أن أجد نفسي منفيا، بعيدا عن بلدي، عن والدتي التي تعيش هناك"(هكذا). وإذا كان من الصعب قبول الدفع بالخوف - رغم كونه مسألة غريزية وإنسانية - من كاتب يتمتع بحماية فرنسا، فإن الكتابة بهذه الملابسات تغدو أقصى درجات السكيزوفرينية([*]) وفعلا لا أخلاقيا . فقد بدا الأمر انقضاضا وشرها على المال واستغلالا "عالما"وذكيا لمعاناة مجموعة بشرية من شعب ينتمي إليه؛ ولن يجديه تبرير هذا الاهتمام المتأخر بالقضية:"عزيز (بنبين) أحد السجناء الذين بقوا على قيد الحياة وهو أخ صديق لي، هذا الأخير طلب مني إذا أردت أن أكتب كتابا يعتمد شهادة أخيه". "لم أكتب هذه الرواية إلا لأن بنبين توسل لي أن أفعل". في حين يؤكد هذا الأخير للصحافة المغربية مضايقات بنجلون له من فرط الإلحاح على إمداده بالمادة المعنية. والأكيد أن وراء هذا السجال- أيضا - خلاف مالي، تمت تسويته بقبول أن يعطي بنجلون لعزيز بنبين 50% من المبيعات عوض 10% التي كان قد اتفق عليها في البداية ([50]) .

والملاحظ أن جميع الكتاب الذين أحلنا على نصوصهم أو أولائك الذين اكتفينا بالإشارة إليهم هم معتقلون سياسيون سابقون باستثناء الطاهر بنجلون الذي استوحى روايته من معطيات ووقائع أمده بها أحد معتقلي تازمامارت كما تقدم؛ وهي ملاحظة تجعلنا نستحضر إحدى الخلاصات التي انتهى إليها أحد الدارسين وبها نختم ،حيث يقول :

"ان قسما كبيرا من الروائيين العرب قد سجن وعذب في أزمنة وعهود مختلفة، وعايش بالتالي الحياة داخل السجون، ومن هنا فإن جل الروائيين الذين كتبوا عنها كأمكنة واقعية من خلال تجربة شخصية خاصة، ومن هنا نرى هذا التنوع وهذا التفرد في الوقت ذاته، وفي وصف السجون كأمكنة روائية..وذلك يعود إلى التجربة الحياتية القاسية في مثل هذه الأمكنة"([51]).

البيبليوغرافيا

عبد القادر الشاوي، 1999، **الساحة الشرفية** منشورات الفنك، الدار البيضاء

خديجة مروازي، 2000، **سيرة الرماد**، افريقيا الشرق

شاكر النابلسي، 1994، **جماليات المكان في الرواية العربية**، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت ، لبنان

BOUISSEF REKAB D. (1989), *A l'ombre de Lalla Chafia* , Paris , L'Harmattan , 1989

([47]) أنظر استجوابا له في مجلة l'Express الصادرة بتاريخ 2001/01/4 .

([48]) كدانييل ميتران زوجة الرئيس الفرنسي الراحل ، و جيل بيرو الصحافي المعروف بكتاباته حول المغرب .

([49]) صديقته كريستين السرفاتي زوجة المعارض اليهودي المغربي أبراهام السرفاتي .

([*]) استوحينا هذه العبارة من كتاب بنجلون : أقصى درجات العزلة .

([50]) معلومات وردت في الاستجواب المذكور .

([51]) شاكر النابلسي ، جماليات المكان في الرواية العربية، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت ، لبنان، 1994، ص 310 .

شهادة الأستاذ عبد الرحيم وطفة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عندما طُلب مني أن أقدم شهادة في حق الأستاذة الدكتورة رشيدة نافع، بدأتْ تجول في خاطري مشاعر متناقضة، فماذا عساي أن أقول في شخص عايشته وارتبطت به منذ مدة طويلة؟ حملت ذكريات وأحداث لا تُنسى، بعضها حلو وبعضها الآخر مر، ومن هنا تأتي صعوبة كتابة شهادة حيادية في حق المحتفى بها، فرغبتي في أن أكون موضوعياً تصطدم بعاطفتي القوية تجاهها، حيث تختلط في خاطري المشاعر العاطفية الأسرية، بمشاعر الصداقة الطيبة، التي ربطتنا أيام الدراسة الأولى، ومشاعر الزَمالة في اختصاص الجغرافية الطبيعية الذي يلازمنا لحد الآن.

مخيلتي مليئة بالذكريات من أمور مختلفة، وإذا ما بدأتُ لن أعرف كيف سأنتهي، لأنه يصعب علي الخوض في كل الأمور، لذا فإني سأعرض شهادتي بإيجاز وأركز على جانبين مهمين في شخصية الأستاذة رشيدة نافع: الجانب العلمي والجانب الإنساني.

- على الصعيد العلمي: كان حلمها الأول بعد دخول الكلية هو الحصول على الإجازة وولوج ميدان العمل كأستاذة في التعليم الثانوي، لمساعدة والديها في تربية أخوتها الصغار، لذا فقد أبدت حماساً كبيراً وبذلت جهودا استثنائية للحصول على تكوين جيد من أجل الانخراط في سلك التدريس، وكان لها ذلك. وبمواكبة العمل في التعليم الثانوي تطور طموحها نحو الدراسات العليا؛ حيث التحقت بالتعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية منذ 1984، واستمرت في العمل ومتابعة البحث العلمي في أطروحتها لتكون أول امرأة مغربية تناقش دكتوراة الدولة في الجغرافية سنة 1997، وفي اعتقادي أن تسليط الضوء على بعض جوانب مرحلة التكوين الأساسي وتحضير الأطروحة سيسمح لي بتقديم شهادة تاريخية عن المراحل التي طبعت مسيرتها العلمية.

فقد مثلت أطروحة الأستاذة رشيدة نافع عتبة الانتقال من الجيومورفولوجيا التقليدية البحتة إلى الجيومورفولوجيا التطبيقية؛ وذلك عبر البحث في ديناميات التشكيل الحديثة والحالية، وكانت طبيعة موضوع أطروحة دكتوراة الدولة تفرض عليها معالجة مواضيع الاستقرار والتدهور في مجال هضبة المعمورة، حيث رافقتها في هذه المرحلة، وكنتُ أجد متعة وفائدة كبيرة في النقاش معها لأن المناهج التي تشتغل عليها كانت تشكل لي قنوات انفتاح الجيومورفولوجيا على الديناميات الحالية التي تعتبر الإنسان فاعلاً أساسياً في التشكيل.

ففي الجزء الأول من الأطروحة، يمكنني القول أن النقاش حول دور الإنسان في التشكيل المورفولوجي خلال الهلوسين كان جد مفيد، لأني أعتقد أن أطروحتها من الأبحاث الأولى بالمغرب التي تناولت هذه المواضيع باستعمال منهجية بحث متعددة التخصصات، وكانت طبيعة الموضوع تفرض على الباحثة الانفتاح على تخصصات أخرى، وتقنيات حديثة، ترمي إلى الوصول إلى صيغة أكثر وضوحاً لتاريخ تطور السطح مثل:

La Malacologie و L'anthracologie و الأركيولوجيا والتأريخات المطلقة ...

مما أعطى صبغة خاصة لتكوينها، وقيمة مضافة للبحث الذي قدمته في دكتوراة الدولة.

في الجزء الثاني تركز عملها على استعمال نتائج أبحاث الجيومورفولوجيا التقليدية من أجل تطوير الدراسات في مجال الديناميات الحالية، وهنا لابد من الإشارة إلى صعوبة الخوض في إشكاليات الديناميات الحالية، لأنها كانت تعتمد على التجربة الميدانية من خلال ثلاث محطات تجارب أنشأتهما الأستاذة نافع في إطار مشروع بحث أشرف عليه الأستاذ الكريم عبد الله العوينة وبدعم من المندوبية السامية للمياه والغابات، ولم تكن الصعوبة في إنشاء المحطات، بل في المتابعة اليومية خلال مدة تناهز خمس سنوات، فقد كان عملاً مضنياً، لكن إيمانها بالحصول على نتائج بحث تجريبي ذات مصداقية في الجيومورفولوجيا التطبيقية، كان يعطيها باستمرار شحنة حماس ساعدتها على متابعة النتائج الميدانية للمحطات حتى بعد انتهاء الأطروحة، وسأقف هنا عند ثلاثة محاور:

****الدينامية المائية على السفوح**، والدور الذي تلعبه طرق الاستغلال واستعمال الأراضي في التعرية المائية، وذلك باستعمال مناهج قياس تعتمد على القياس في مشارات تجريبية على سفوح واد الفوارات وسط المعمورة، وسفوح الضفة اليمنى لواد أبي رقراق في كل من الرويشات وبلاد المطلق، على سفوح الهوامش الجنوبية لهضبة المعمورة المشرفة على واد أبي رقراق.

** **التشكيل الريحي** في وسط المعمورة و جنوبها، من خلال محطة لقياس دينامية التذرية الريحية في الفسحات الغابوية، والمجالات المجتثة من غابة البلوط الفليني بالمعمورة، حيث تتضمن أجهزة لمتابعة قياس سرعة، واتجاه الرياح، وإمكانيات حدوث التحريك الريحي، ومصدر الرمال المنقولة، ونوعيتها، وتشكيلها، من أجل استخلاص عتبات انطلاق نشاط التذرية، وكذا شروط الإرساب وتشكيل النبكات والكثبان.

****تطور وضعية غابة المعمورة** وقد تمَ لها ذلك عبر متابعة تطور أوضاع النبات الذروي في غابة المعمورة (البلوط الفليني)، من خلال دراسة مقارنة خرائطية (Diachronique) دياكرونية، للمجال الغابوي بين فترتين زمنيتين، باستعمال مؤشرات:

- كثافة التغطية النباتية الغابوية،
- امتداد أو تقلص الحدود الغابوية.

- تطور التنوع في الغطاء النباتي الطبيعي والمشجر.
- قياس حدة الضغط البشري على المجالات الغابوية المختلفة من الاستمارة الميدانية.

لم يكن لهذه الأبحاث أنْ تتجسد في أطروحة الأستاذة رشيدة نافع، لولا التعاون العلمي المميز مع زملاء لها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، حيث اندمجتْ في إطار مشاريع بحث حول التكونات السطحية في هضاب زعير ومنطقة الرباط، وحول دور الإنسان في التعرية المائية بالمعمورة، وآخر حول تدهور الأراضي في حوض اللوكوس الأسفل، مما شكل قيمة مضافة في تكوينها العلمي.

وفي نفس الوقت كانت تجد متعة في عملها إلى جانب زملائها في شعبة الجغرافية بالمحمدية، حيث نسجتْ علاقات أخوية ودية مع الزملاء، تطبعها روح العائلة واشتركت معهم في مشاريع بحث مختلفة، ولم تستغل الفرص العديدة التي توفرت لها للانتقال إلى الرباط، حيث سكننا، وفضلت البقاء بالمحمدية على الرغم من المتطلبات المادية والمعنوية للرحلات المكوكية وما يواكبها من متاعب مختلفة.

أنتج هذا التكوين المتنوع سلسلة طويلة من الإنتاج العلمي، على شكل مقالات، وكان أول مقال مشترك لي مع الأستاذة نافع سنة 1988 في مجلة جغرافية المغرب، ثم توالت سلسلة من المقالات التي تعالج مواضيع متنوعة منها:- التركات الرباعية الحديثة - تطور التربات - التغيرات المناخية خلال البلايستوسين الحديث والهلوسين - التعرية وتدهور الأراضي - تهيئة وإعداد المجالات الساحلية.... "وبمناسبة هذا التكريم نقدم مقالنا المشترك السابع والعشرين".

وقد استمرتْ الأستاذة رشيدة نافع وحتى الآن تشتغل بنفس الحماس مع طلبتها في مواضيع تهم التصحر وتدهور الأراضي، قياس وتتبع مظاهر التعرية، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المجال الساحلي، والتغيرات البيئية المرتبطة بالضغط البشري على المجال، مع الانفتاح على الأبحاث المرتبطة بالمقاربة الاجتماعية مثل دراسة دور النساء القرويات في تدبير الموارد الطبيعية بالأرياف المغربية، والمساهمة في تقييم مشاريع التنمية البشرية، فهي عضو فاعل في اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بالمحمدية.

<u>في الجانب الإنساني:</u> فهي شخصية عصامية تفتخر بماضيها، وتشعر بكل من حولها سواء في محيط الأسرة أو العمل، وبقدر ما كانت تحمل هموم العمل، فإن متاعب المنزل كانت تمثل جزءاً أساسياً في حياتها اليومية.

لن أنسى يوماً أنها دخلت المنزل بعد يوم عمل طويل والدمع في عينيها، ثم أجهشت بالبكاء لأن أحد الطلبة شكا إليها أمراً في نتائجه التي تم البث فيها، ولم يعد بالإمكان التراجع عنها، وهي تعرف أنه وقع عليه ظلم غير مقصود، فقلت لها، أقدر عاطفتك تجاه طلبتك فلا داعي للانزعاج لأنه ليس ذنبك، فردت انها ليست منزعجة من تحمل مسؤوليتها اتجاه الطالب، بل إنها شَعُرتْ بالمرارة والحرقة التي يعيشها والداه، وتَخيْلَتْ الآمال التي بناها الأب على تخرج ابنه لكي يتحمل معه جزءاً من مصاريف الأسرة. وهذا كان محزناً لها.

هكذا هي الأستاذة رشيدة نافع، إحساس مرهف، مشاعر طيبة، وكرم بلا حدود، وقد شكّلتْ تلك المميزات مع أمور أخرى دوافع إيجابية لارتباطنا وتكوين أسرة نفتخر بها.

وأخيراً أنحني أمام هامتها الكبيرة تقديراً لكل ما قَدمَتْهُ من شعور طيب تجاهي، ومشاعر وأحاسيس طَّبَعَتْ تفكيري وصقلت سلوكاتي، وإِني لأعتدُ بنفسي لكوني نتاج هذا الخليط، وأشكر الله تعالى أنه قدرَ لي أنْ ألتقيها لنتعاون من أجل تكوين أسرة في هذا البلد الآمن.

ومرة أخرى شكرا جزيلا لك على كل ما قدمته لي شخصياً، وأعتذر عن كل لحظة لم أستطع أنْ أُسْعِدَكِ فيها، ونحن أسرتك الصغيرة سعداء معك، ونفتخر بك، وبإنجازاتك، وبمساهماتك في المجال المهني، العلمي، التربوي والاجتماعي...، وبدورك كأم وربة بيت من المستوى الرفيع.

ونقول لك الله يعطيك الصحة والسلامة وطول العمر للاستمرار في أعمالك العلمية ونضالاتك الاجتماعية، ونطلب منه تعالى أن يُسعد أيامك القادمة، ويوفر لك الوقت للاستمتاع بلحظات جميلة وسعيدة، بقرب عائلتك الصغيرة وحفيدك محمد أنير.

FACULTÉ DES LETTRES ET DES SCIENCES HUMAINES
DE MOHAMMEDIA
UNIVERSITÉ HASSAN II DE CASABLANCA

Espace, Territoire et Société au Maroc
Mutations, Dynamiques et Enjeux

Mélanges offerts au Professeur Rachida Nafaa

Coordinateurs:
M. Zhar
A. Ibn El Farouk
A. Bouaouinate
M. Ouadrim

Publications de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Mohammedia, 2019

120 DH

Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Mohammedia, Département de Géographie, Laboratoire Dynamiques des Espaces et des Sociétés

Espace, Territoire et Société au Maroc: Mutations, Dynamiques et Enjeux, 2019
M. Zhar & A. Ibn El Farouk & A. Bouaouinate & M. Ouadrim (Coord.)
©Editions Faculté des lettres et des sciences humaines – Mohammedia
Achevé d'imprimer en juin 2019
Imprimerie El mottaki Printer, cité el Houria II, 681 Mohammedia.
Dépôt légal : 2019MO2749
ISBN : 978-9954-704-09-7
ISSN : 2665-8615

- La révision des textes en français et la mise en page sont réalisées par A. Bouaouinate, A. Ibn El Farouk, M. Zhar, H. Ayad, M. Erraji & K. Dakhsi
- La révision du texte en anglais est réalisée par H. Zrizi.
- La révision du texte d'Histoire est réalisée par A. El Asri.

Comité d'organisation

Ibn El Farouk Abdelhamid
El Yazidi Souad
Aït Moussa Ahmed
Nadraoui Mustapha
Aneflouss Mohamed
Zine Elabidine Youssef
Zhar Mohamed
Bouaouinate Asmae
Ouadrim Mostafa
Dekkari Abderrahmane
El Morabet Rachida
Bouzid Naciba
Ayad Habib
Ghessal Atika

Comité scientifique

Nom et Prénom	Etablissement	Nom et Prénom	Etablissement
A. Laouina	FLSH Rabat	M. Zhar	FLSH Mohammedia
D. El Fassi	FLSH Rabat	A. Ibn El Farouk	FLSH Mohammedia
A. Watfeh	FLSH Rabat	A. Aït Moussa	FLSH Mohammedia
M. Chaker	FLSH Rabat	M. El Assaad	FLSH Ben M'sik
M. Tailassane	FLSH Rabat	B. Akdim	FLSH Dhar El Mehraz, Fès
M. Aït Hamza	FLSH Rabat	M. Labhar	FLSH Dhar El Mehraz, Fès
M. Kerzazi	FLSH Rabat	A. Houari	FLSH Fès Saïss
M. Aneflouss	FLSH Mohammedia	M. Daoud	FLSH El Jadida
M. Nadraoui	FLSH Mohammedia	A. Idil	FLSH Meknès
H. Amili	FLSH Mohammedia	A. Benali	FLSH Marrakech
A. El Asri	FLSH Mohammedia	M. El Aklaa	FLSH Marrakech
K. Mellakh	FLSH Mohammedia	H. El Mahdad	FLSH Agadir
M. El Mouzahim	FLSH Mohammedia	A. Belkadi	FLSH Agadir
A. Chaouki	FLSH Mohammedia	A. Zerouali	FLSH Oujda
M. Yahyaoui	FLSH Mohammedia	J. Karkouri	FLSH Kénitra
A. Essami	FLSH Mohammedia	M. Saber	ENFI Salé
M. Ouadrim	FLSH Mohammedia	Y. El Khalki	FLSH Béni Mellal
T. Boumeaza	FLSH Mohammedia	A. Bouberria	FP Taza
J. Saidi	FLSH Mohammedia	M. Ridaoui	FP Safi
A. Saloui	FLSH Mohammedia		

Table des matières

AXE 1 : DYNAMIQUES DES ESPACES NATURELS 9

ABDELLAH LAOUINA
LES CONTRIBUTIONS D'UNE JEUNE GEOMORPHOLOGUE A LA RECHERCHE GEOENVIRONNEMENTALE (ANNEES 1980-2005) 11

RACHIDA NAFAA
L'EAU DANS SON CONTEXTE SOCIO-ECONOMIQUE. CAS DE MARRAKECH 23

M. TAILASSANE, A. WATFEH, A. LAOUINA, R. NAFAA & A. BOUZOUGGAR
INDICATEURS MORPHO-DYNAMIQUE ET ARCHEOLOGIQUES SIGNIFIANT LES CHANGEMENTS ENVIRONNEMENTAUX AU COURS DU PLEISTOCENE RECENT ET HOLOCENE DANS LE LITTORAL DE RABAT – SALE 39

ABDELJALIL BOUZOUGGAR, RACHIDA NAFAA, MOHAMMED TAILASSANE, ABDERRAHIM WATFEH & NICK BARTON
CONTRIBUTION A LA GEOMORPHOLOGIE : LE PEUPLEMENT HUMAIN AU MAROC NORD-OCCIDENTAL A LA FIN DU PLEISTOCENE 49

JAMAL AL KARKOURI & AMAN ALLAH ZAHNOUN
EVALUATION ET CARTOGRAPHIE DE L'EROSION HYDRIQUE DES SOLS PAR INTEGRATION DU MODELE "EPM" DE GAVRILOVIC DANS UN SIG. APPLICATION A UN BASSIN VERSANT MEDITERRANEEN :BENI BOUFRAH (RIF CENTRAL) 57

ABDELGHANI HOUARI (EX-GARTET)
MOUVEMENTS DE TERRAIN ET RISQUES D'INSTABILITES DANS LA PERIPHERIE NORD DE L'AGGLOMERATION DE FES 69

M. CHAIBI, F. SABATIER, M. MAANAN, H. AIT MALEK, A. CHARIF, M. AYTOUGOUGDAL AND F. EL BCHARI
THEORETICAL APPROACH OF THE LONGITUDINAL SEDIMENTARY BUDGET IN THE ACCUMULATION COAST. EXAMPLE: EL JADIDA BAY, MOROCCO 85

DRISS DOGHMI & MOSTAFA OUADRIM
MODELISATION ET QUANTIFICATION DU TRANSPORT EOLIEN AU NIVEAU DES ZONES COTIERES : APPLICATION AU LITTORAL D'ESSAOUIRA (COTE ATLANTIQUE MAROCAINE) 97

A. SBAI, M. HLAL, O. MOUADILI & M. BENATA
LE LITTORAL DE SAIDIA – RAS EL MA: 60 ANS D'EVOLUTION 115

ABDELGHANI QADEM, SEBASTIEN LEBAUT, BRAHIM AKDIM, EMMANUEL GILLE, MOHAMED EL GHACHI & MOHAMED LAAOUANE
ETUDE ET QUANTIFICATION DES CRUES DANS LE BASSIN VERSANT DU HAUT SEBOU, MOYEN ATLAS (MAROC) 125

A. SALOUI, H. LAKHWAJA, A. SEBBAR & A. EL FILALI
LA CARTE CLIMATIQUE DETAILLEE :OUTIL DE CONCEPTION, DE PREVISION ET DE GESTION DES RISQUES 133

AZZEDDINE CHAOUKI, ABDLEMJID ESSAMI & MOHAMED AOUARAH
SUIVI ET CARACTERISATION DE LA SECHERESSE PAR TELEDETECTION DANS LE BASSIN VERSANT DU HAUT OUM-ER-RABIA 141

MOHAMED EL GHACHI, HANANE REDDAD & ABDELGHANI QUADEM
CHANGEMENTS CLIMATIQUES ET MOBILITES FORCEES AU MAROC :UN ENJEU D'AVENIR 149

ABDERRAHIM BENALI & ABDELILAH KHANNIBA
ÉTUDE DIACHRONIQUE DES CHANGEMENTS DU COUVERT VEGETAL DANS UN ECOSYSTEME MONTAGNEUX PAR TELEDETECTION SPATIALE : CAS DE BASSIN VERSANT OUED OUROUS 161

MOHAMED EL AKLAA & LAILA IFEGH
APPORT DES SIG ET DE TELEDETECTION DANS L'ETUDE DE LA DYNAMIQUE DE LA FORET :CAS DES MICRO-BASSINS D'ARHBALOU N'OU HALIMA ET DE TIT N'ZIZA (ATLAS BENI MELLAL, MAROC) 169

H. LAKHOUAJA , A. SALOUI , A. FALEH & J. CHAAOUAN
APPORT DU SIG DANS L'EVALUATION DU SYSTEME ANTI-INCENDIE DE FORETS DU RIF MAROCAIN, PROVINCE DE CHEFCHAOUEN 179

ABDELAZIZ ADIDI
LA QUESTION ENVIRONNEMENTALE DANS LA PLANIFICATION URBAINE AU MAROC 187

AZIZ BENTALEB
ENVIRONNEMENT ET DESERTIFICATION AU MAROC :ETAT DES LIEUX ET DIMENSIONS DU DEVELOPPEMENT DURABLE 195

AXE2 : LES MUTATIONS SPATIALES ET LES ENJEUX DE DEVELOPPEMENT 207

BRAHIM AKDIM
CONTROVERSES EN PERIPHERIES URBAINES ET PILOTAGE DU DEVELOPPEMENT LOCAL : CAS DE AÏN CHKEF DANS LA PERIPHERIE DE FES (MAROC) 209

MOHAMED AIT HAMZA
LES MUTATIONS DES OASIS DADES – TODGHA (SUD DU MAROC) 225

MOHAMED DAOUD
OASIS EN PROIE AUX INCENDIES : LE CAS DE LA MOYENNE VALLEE DE ZIZ DANS LE SUD-EST MAROCAIN 241

M. SABIR, C. HERIVAUX, F. GUILLOT & A. BOUAZIZ
DYNAMIQUE AGRAIRE ET DYNAMIQUE PAYSAGERE DANS LE BASSIN VERSANT DU TLETA, RIF OCCIDENTAL (MAROC)..... 255

AMAR IDIL & ABDESSALEM MECHKOURI
MEKNES : LES PARADOXES DU DECLIN D'UNE METROPOLE REGIONALE EN PERDITION 267

SOUAD RAJEB, MOSTAFA YAHYAOUI & MOHAMED ZHAR
MOBILITE DU GENRE ET GEOGRAPHIE AU MAROC 283

KAMAL MELLAKH
MIGRATION INTERNATIONALE ET RECONFIGURATIONS DES RAPPORTS SOCIAUX DE GENRE DANS LA REGION DE BNI MSKINE 305

MALIKA EL MOUZAHIM
DYNAMIQUE DES CENTRES RURAUX AU MAROC, EX : SIDI RAHAL CHATII 313

R. EL MORABET, M. QODSI , A. ESSAMI & M. AFDALI
L'IMPACT SUR L'ENVIRONNEMENT DES UNITES DE TRITURATION DES OLIVES :CAS DU PERIMETRE URBAIN DE ZAOUIAT ECHEIKH 331

HABIB AYAD, MOHAMED ZHAR, AHMED AIT MOUSSA, ASMAE BOUAOUINATE & MOHAMMED ALAOUI
LE BIG DATA ET L'INFORMATION GEOGRAPHIQUE 339

AXE 3 : TOURISME, PATRIMOINE ET HISTOIRE 343

ALLAL ZEROUALI , ADNANE ZEROUALI & ABDELOUAHED BOUBERRIA
POTENTIALITES PATRIMONIALES NATURELLES ET CULTURELLES POUR LA MISE EN TOURISME DU MASSIF DES BENI-SNASSEN 345

ABDALLAH FILI & AHMED SALEH ETTAHIRI
LES MOSQUEES DYNASTIQUES ALMOHADES : L'ARCHITECTURE AU SERVICE DU POUVOIR 355

HASSAN AMILI
LE JIHAD MARITIME A L'EMBOUCHURE DU BOU REGREG DURANT LA 1ERE MOITIE DU 17EMES 373

ABDELAZIZ BELFAIDA
DIVINITES EGYPTIENNES EN AFRIQUE ROMAINE TEMOIGNAGES EPIGRAPHIQUES 381

MOHAMED OULEDALLA
VILLES AU FEMININ, BRIBES DE VILLES LA VILLE MAROCAINE DANS *LA VIOLENCE DES REVES* DE SABINE WOLLBRECHT… 387

Axe 1 : Dynamiques des espaces naturels

Les contributions d'une jeune géomorphologue à la recherche géoenvironnementale (Années 1980-2005)

Abdellah LAOUINA

Professeur émérite de Géomorphologie, Université Mohammed V, FLSH Rabat

Rachida Nafaa est une enseignante-chercheure, relevant à l'origine de la discipline géomorphologique, devenue géographe naturaliste et géo-environnementaliste, n'hésitant pas à chevaucher les frontières de sa formation première, pour s'investir dans des disciplines proches, appartenant aux sphères des sciences de la nature, de l'environnement et de la société. Sa formation solide de géographe, sa curiosité, et son sens de la communication avec d'autres spécialistes, lui ont permis d'assimiler des méthodes de recherche multiples et de pouvoir ainsi trouver la voie pour l'appréhension globale de certains phénomènes et pour la compréhension de mécanismes et de dynamiques que seule l'approche multidisciplinaire peut identifier et étayer.

Son parcours de chercheure a débuté immédiatement après l'obtention de la licence, même si on peut dire que dès ses quatre années de formation, on voyait pointer, à travers sa curiosité et sa persévérance, le profil qu'elle allait développer par la suite. Son mémoire de Troisième cycle sur la géomorphologie de Sidi Bettache, soutenu en 1986 (Nafaa, 1987), porte sur un plateau monotone, où les formations superficielles et les sols s'emboîtent, en une configuration difficile à cerner ; elle a néanmoins pu apporter du nouveau, en distinguant des niveaux de sols à cuirasse ferrugineuse, dans un contexte polycyclique effectif, résultat de la succession de dynamiques de genèse, liées aux changements environnementaux du Quaternaire.

Mais c'est surtout après son diplôme de Troisième cycle et son inscription en doctorat d'Etat que ses qualités de chercheure confirmée se sont révélées (Nafaa, 2002). Son choix s'est porté spatialement sur la région de la Mamora, pour une raison de commodité, puisque cet espace était en même temps étudié, par Watfeh (1996) sur le plan de la géomorphologie du Quaternaire et de la Géo-pédologie, ce qui lui permettait d'orienter son travail vers des approches de dynamique du passé récent et de l'actuel. Elle pouvait donc trouver dans les travaux concomitants à ses recherches, les fondements nécessaires pour asseoir ses études dynamiques et ainsi, aboutir à l'intégration de visions différentes, pour une meilleure compréhension des paysages et des évolutions.

Mais ses travaux ne se sont pas arrêtés avec la soutenance de la thèse d'Etat en 1997 (Nafaa, 2002). Nous nous limiterons dans ce papier à ses recherches réalisées en collaboration avec l'équipe de géographes et géomorphologues de l'Université Mohammed V, alors qu'elle relevait de l'Université Hassan II. Elle n'a pas hésité, du fait de sa reconnaissance envers les collègues qu'elle a côtoyés durant sa période de formation, à mener pendant quelques années, des travaux avec notre équipe de Rabat, tout en enseignant à la Faculté de Mohammédia et en initiant la constitution d'une nouvelle équipe dans cette institution. Cette phase de transition a été l'occasion pour elle d'intégrer des projets internationaux de recherche, portant sur la dynamique actuelle (Nafaa, 1997, 1998, Watfeh et al., 2007).

Quatre thèmes vont structurer ce tableau des travaux de la jeune Géomorphologue :

- L'historique des paysages, sur la base de l'analyse des formes et formations superficielles,
- La dynamique des milieux et l'analyse des processus de dégradation,
- La quantification des mécanismes d'érosion hydrique et éolienne,
- Les Changements d'utilisation des terres et leur effet environnemental.

1- Historique des paysages, analyse des formes et des formations superficielles

Cette thématique a été abordée par R. Nafaa à propos de la Mamora, espace de bas plateau qui fait partie de la meseta atlantique, riche de la variété de ses formations récentes successives, attestant des variations climatiques et eustatiques. Sur la base d'une analyse fouillée des coupes du littoral, des sols et des épandages quaternaires, notamment les formations post-soltaniennes, ainsi que sur l'étude des encroûtements, travertins et dépôts alluviaux des vallées, une reconstitution paléo-environnementale a pu être proposée[1].

Les recherches réalisées, se sont basées sur une multitude d'approches et d'outils complémentaires :

- Etude géomorphologique contenant la description générale et la détermination des formes et des formations, leurs situations, leurs extensions spatiales.
- L'usage des éléments archéologiques, en collaboration avec l'I.N.S.A.P., en vue de dater les formations,
- L'étude de la malacologie continentale des *Hélix* trouvés dans des profils, dans le but de préciser les milieux d'évolution lors de la période de sédimentation,
- L'analyse des débris de charbon de bois, pour déterminer les plantes de l'époque,
- L'application de datations absolues sur le charbon de bois et les *Hélix* continentaux

En Mamora, elle a pu différencier une bande littorale ondulée et un plateau interne pliocène recouvert par des formations superficielles constituées de deux grands ensembles :

- Une formation sablo-argileuse rouge, étendue ou en poches, entièrement homogène,
- Une formation sableuse beige supérieure, constante sur les plans et sur les convexités des entailles, épaisse indépendamment de la topographie ; dans les profils, la troncature est évidente car une discontinuité souligne le passage de l'horizon rouge inférieur, à l'horizon de sables beiges. Ces sables superficiels récents[2] sont de vrais dépôts éoliens bien classés.

Sur le littoral, la période post-soltanienne n'a laissé que quelques traces de dépôts marins et une dune grise isolée de la dune soltanienne par le lac de Sidi Boughaba, qui correspond à une vielle lagune de régression datée à sa base à 6520 ans BP par Reille (1979). La dune grise côtière a continué à migrer jusqu'à 4200 BP, date de la base d'une séquence composée de lits de colluvions et de couches de sables biodétritiques qui s'est poursuivie jusqu'à 1700 BP (coupe de la Plage des Nations).

La succession des événements est la suivante (Nafaa et al., 1995) :

- Lors de la phase d'altération du Würm moyen, un horizon lessivé s'est constitué au-dessus d'horizons internes enrichis en argile.
- L'assèchement de la fin du Würm a donné dans la zone littorale des éolianites grises peu cimentées, comprenant une proportion forte de quartz et de silicates divers et peu de débris de coquilles, ce qui signifie une phase de retrait de la mer ; vers l'intérieur, une évolution vers la désertification (entre 30 et 20 ka BP) est responsable de la mise en mouvement éolien des horizons lessivés et a donné lieu aux sables beiges.

[1] Ce travail a été soutenu par un projet d'Action intégrée de coopération Maroc-France. L'année 1995 a été marquée par une mission de terrain réalisée en collaboration avec deux chercheurs de l'Université d'Aix-en-Provence, J. Vaudour et J.L. Ballais. Au cours de cette mission, Nafaa Rachida a présenté des coupes de formations quaternaires récentes et holocènes, posant le problème des ruptures environnementales et de l'impact anthropique.

[2] Par thermoluminescence, les sables beiges ont été datés du Würm récent (26000 à 20000 ans BP). L'analyse morphoscopique a donné plus de 25 % de grains mats et piquetés, témoins de la dynamique du vent lors de la constitution de ce manteau sableux.

• Le retour à la stabilité et à la pédogenèse date de la fin du Würm; il est responsable d'un horizon de sol rouge développé au sommet du cordon littoral entre 20 et 12 ka, scellé par une croûte calcaire datée de 12 ka (Watfeh, 1996); en Mamora intérieure, cette période de stabilité a permis la formation, sur le sable beige, d'un horizon humifère, à relier au développement d'une forêt sur le plateau de la Mamora; ces évolutions de surface ont continué à se développer au cours de l'Holocène. Dans les vallées, des phases plus humides et plus stables, au cours de l'Holocène et de l'époque historique, sont soulignées par des dépôts travertineux ; l'arrêt de la travertinisation s'explique par des raisons climatiques et anthropiques.

• Actuellement, la Mamora vit une phase de dégradation prononcée pour des raisons de sur prélèvement de ses ressources biologiques. Elle est menacée de dégradation des terres et peut même présenter localement, des signes de désertification, avec remobilisation ponctuelle des sables beiges.

Cette forêt représente la plus vaste subéraie de plaine d'un seul tenant, de par le Monde. Dans les années soixante, la production de cellulose à Sidi Yahya avait nécessité un gros programme de plantation d'eucalyptus, en principe orienté vers les milieux les plus dégradés, à l'E et au N de la forêt. La surface totale de la subéraie a donc largement régressé. Par ailleurs, la forêt décline sur le plan quantitatif puisque de nombreux arbres sont attaqués par des ravageurs. Mais l'essentiel de la dégradation est dû à l'action anthropique (coupe rase, démasclage d'arbres en période défavorable, exploitation abusive par les habitants pour le pâturage (notamment en période de sécheresse) et la récolte de bois.

Les facteurs de dégradation sont en fait complexes et interdépendants. Il fallait donc des recherches multidisciplinaires pour répondre aux grands questionnements suivants:

-Dans quelles conditions le chêne liège a-t-il conquis des terrains superficiels décalcifiés peu épais qui coiffent un substrat de calcarénite pliocène et quaternaire impropre à l'installation de la subéraie ?

-La subéraie, le profil lessivé de sable beige sur un horizon argilo-sableux décalcifié, le climat subhumide à semi-aride et l'activité sylvo-pastorale traditionnelle, représentent un système dynamique normalement stable ; comment la détérioration de certaines de ces composantes a-t-elle entrainé la dégradation de l'écosystème ?

C'est la connaissance du passé de la Mamora qu'ont visé les projets multidisciplinaires de recherche, auxquels a participé R. Nafaa, visant à définir l'écosystème de la subéraie et remonter le temps pour établir l'historique de son installation, les paléo-environnements qui se sont succédés, rechercher les causes de la dégradation actuelle et des phases de dégradation que les sols et dépôts fossiles ont enregistrées. Le travail pluridisciplinaire entre écologues, phytosociologues, pédoanthracologues, géomorphologues et palynologues a pu éclairer l'évolution de la subéraie. Ce travail a été mené dans le cadre d'actions intégrées Maroc -France et d'un projet de coopération avec des Universités allemandes.

Selon les auteurs, la forêt de la Mamora était autrefois plus vaste et couvrait une surface voisine de 300.000 ha, de l'Océan atlantique - les cordons dunaires littoraux aux sols calcaires exclus – aux marnes de la vallée du Beht à l'E. Au N, au-delà du Gharb, la subéraie se retrouve dans les plateaux de Larache et au S de Rabat, le chêne-liège se poursuit dans les forêts du Plateau Central.

Emberger (1928) et Metro et Sauvage (1955) pensent que le chêne liège s'est installé dans le bassin méditerranéen occidental au début du Quaternaire. Durant le Quaternaire, et alors que s'effectuait une altération décalcifiante, productrice de sols rouges fersiallitiques, le chêne liège a pu conquérir le bas plateau atlantique, puisque le substrat carbonaté était largement enfoui sous ces sols lixiviés. Au moment du remaniement éolien des sables beiges, le chêne-liège a forcément disparu de cette zone. A l'Holocène, le sol isohumique a été le support de la reconquête forestière. L'étude de Reille (1979) renseigne sur les espèces forestières de cette époque sur la base des pollens contenus dans les sédiments du lac Sidi Bou Ghaba, avec, dans le niveau inférieur du sondage, la présence de pollens du chêne vert, pendant la période Atlantique humide. Ensuite, il ya eu

extension de la forêt de chêne liège qui a représenté jusqu'à 35% du couvert végétal de l'époque. Même les cordons littoraux portant des sols fersiallitiques à horizon de croûte calcaire ont dû être conquis, par Quercus suber, lors de la période atlantique, car les horizons décalcifiés devaient être plus épais, ce qui permettait de porter des chênes calcifuges. Le niveau supérieur du sondage (Subatlantique) marque une forte anthropisation démontrée par la régression de la forêt et l'extension des céréales.

Les travaux menés par R. Nafaa sur les modifications que le milieu naturel de la Mamora a connues durant l'Holocène et les temps historiques ont porté sur quelques formations et dépôts de la Mamora, dont deux coupes dans le niveau holocène à Mechraa El Kettane et Aïn Khadra sur l'Oued Fouarat (Nafaa, 2002).

Le niveau inférieur de la terrasse holocène, formé d'un sable homogène azoïque, est surmonté par un niveau noirâtre portant des traces de pédogenèse, un taux élevé de matière organique et des indices d'humidité, comme la présence d'oncolithes et de morceaux démantelés de travertins de sources. Ce niveau noir est riche en charbon de bois, os, et pierres de foyers, signe d'une occupation humaine. Les datations au ^{14}C des fragments de charbon et des coquilles terrestres ont situé le niveau noir entre 2000 et 1600 ans BP (Subatlantique). La malacofaune est abondante, largement dominée par *Cochlicella barbara*, *Hellicella apicina* et *Rumina decolata* qui expriment la présence de l'humidité. Par contre, le niveau gris supérieur prouve le déséquilibre ayant déclenché le colluvionnement du fait de la diminution de la biomasse végétale.

Les travertins sont connus pour être à la fois des marqueurs environnementaux et d'un grand intérêt pour l'occupation humaine. Leur formation signifie une alimentation régulière en eau de bonne qualité, ce qui garantit au site une occupation humaine permanente et une économie équilibrée, avec la possibilité d'utiliser l'eau pour les besoins domestiques, agricoles et même industriels, en liaison avec l'utilisation de l'énergie des chutes et rapides.

Les dépôts détritiques, qui interfèrent par phases, renseignent par contre sur les conditions inhibant la travertinisation, dans des sites, pourtant favorables. Ces facteurs peuvent être d'ordre climatique; mais le plus souvent il s'agit de facteurs anthropiques liés à la dégradation du couvert végétal, l'instabilité des versants, et la pollution.

L'analyse pédo-anthracologique des sédiments holocènes dans le Fouarat, réalisée par M. Thinon, montre qu'entre 1600 et 2000 BP, il n'y avait dans ces sites, aucune trace du chêne-liège, et que la végétation de l'environnement immédiat est formée essentiellement du Salix, du peuplier et de roseaux. Ces résultats représentent-ils une configuration stationnelle de la vallée de Fouarat ou bien amènent-ils à douter de la présence du chêne liège dans la Mamora à l'époque romaine ? Dans ce cas, l'extension de cet arbre daterait du Moyen âge, puisque les écrits historiques citent les glands du chêne liège comme un fruit sollicité au moins depuis le 13ème siècle.

2- La dynamique des milieux et l'analyse des processus de dégradation

Dans sa thèse et ses nombreuses publications, R. Nafaa a décrit une dynamique active et des processus de dégradation variés et amplifiés par l'exploitation anthropique inadéquate.

Le contexte édaphique est très vulnérable car le profil habituel en Mamora est celui d'un sol lessivé à horizon superficiel sableux, facilement mobilisable, surmontant un horizon rouge plus épais ; sous forêt, un petit horizon supérieur, enrichi en matière organique, concourt à stabiliser les sables beiges. Le sol s'appauvrit et perd son horizon humifère dans les sites situés sur les bordures du plateau, les versants et sur les pentes mises en culture. Le vent peut aussi remanier le sable et même constituer de véritables petites dunes.

-La Mamora forestière constitue un milieu stable, partout où la densité du chêne liège est restée suffisante pour protéger le sol; là où la densité est faible mais aussi là où le chêne a été remplacé par de l'eucalyptus ou du pin, l'apparence de stabilité est maintenue, mais lors des grosses pluies, le sol ruisselle alors

qu'en période de vent fort, le sable est mobilisé. De plus en plus, les racines des arbres isolés sont mises à nu et les traces d'ensablement apparaissent au milieu des couverts dégradés.

-Le Sahel représente la partie littorale de la Mamora, formée de cordons rapprochés et de dépressions interdunaires étroites; dans ce milieu proche des agglomérations urbaines et de la route principale, le développement agricole intensif a été important, basé sur l'exploitation de la nappe phréatique; le sol est bien protégé par des cultures permanentes et le paysage cloisonné par des haies vives ou des plantations denses; la dégradation de surface est peu visible, si ce n'est par les progrès de l'urbanisation; la nappe phréatique a par ailleurs connu, lors des années sèches une nette tendance à la baisse.

-La vallée intérieure de l'oued Fouarat représente une coupure majeure dans la Mamora; depuis longtemps - au moins depuis l'Antiquité - les terres en pente de cette vallée sont occupées et utilisées. Une dégradation sensible des paysages (apparition de ravines et de terrains décapés en amont) et une tendance à l'accumulation de colluvions sableuses en bas de pente, explique la tendance actuelle à l'exagération des processus.

-Les croupes et éléments de plateaux qui dominent la vallée du Bouregreg, entaillés par un dense réseau d'affluents, sont soumis depuis longtemps à l'utilisation agricole, ce qui explique le fonctionnement d'une érosion importante qui a décapé assez largement les terrains; les horizons inférieurs sablo-argileux sont souvent mis à nu après l'ablation de l'horizon sableux perméable; la tendance au fonctionnement du ruissellement s'est donc renforcée et avec elle le décapage des terrains.

La Mamora était presque vide jusqu'au début du XXème siècle; à partir de 1913 elle est déclarée forêt domaniale. La plus importante dégradation est survenue à partir des années cinquante avec le remplacement de larges espaces de subéraie dégradée par des eucalyptus. Aujourd'hui, le chêne-liège se régénère difficilement. Cette stérilité est liée à plusieurs causes aussi bien naturelles qu'anthropiques.

Les populations de la Mamora pratiquent le pâturage comme ressource complémentaire; 65% des habitants entrainent leur bétail à l'intérieur de la forêt et 32% des habitants pratiquent le pâturage quotidiennement et durant toute l'année (Nafaa, 2002). La coupe de bois et la fabrication de charbon sont devenues des ressources complémentaires indispensables. Le ramassage des glands est devenu une pratique commerciale en plus de l'usage comme fourrage pour le bétail au moment des sècheresses. En raison des différentes mutilations causées à la subéraie, des blessures affectent les troncs des arbres et deviennent des gîtes pour les contaminations.

L'anthropisation a un effet important sur la perméabilité de surface. La semelle de labour favorise une différenciation de perméabilité et de cohésion entre les niveaux supérieurs labourés et les niveaux profonds à 15 - 25 cm. Une pluie continue ou de forte intensité (à partir de 20mm/heure) déclenche un ruissellement hypodermique au niveau du contact entre le niveau labouré, ameubli et perméable et la semelle de labour ; des ruptures se produisent et favorisent la naissance de griffes et de rigoles.

Le suivi des formes de ravinement a montré qu'il ne se produisait pratiquement aucun changement tant que les chutes de pluie restaient modestes en quantité et en intensité. Dans l'année 1995-96, très humide, puisque de septembre 95 à février 96, 600 mm de précipitations ont été enregistrées, la forte intensité des pluies et leur continuité dans le temps ont été déterminants dans le fonctionnement du ravinement. Toutes les formes de ravinement se sont activées ; les griffes et les rigoles ont été généralisées à tous les champs labourés. Les jachères par contre n'ont été que faiblement touchées.

Le sol de la Mamora, vieux dépôt éolien peut être remanié par le vent. C'est là un phénomène habituel dans la zone littorale ; à l'intérieur, c'est un phénomène momentané qui se déroule les années très sèches, et peut avoir une occurrence hivernale si le sol est dénudé, encore plus s'il est fortement piétiné. Une déflation généralisée intervient lors des vents forts et entraine les particules les plus fines; le sol devient alors plus

grossier et donc inerte. Localement, contre des obstacles, des sables fins sont accumulés sous forme de nebkas. C'est notamment le cas dans la vallée du Fouarat, plus chaude et lieu d'accumulation de sable par le ruissellement à partir des versants.

3- Quantification des processus érosifs

Dans le but de déterminer les conditions de genèse et d'agressivité du ruissellement et de dégradation des sols, R. Nafaa a opéré, dans le cadre d'un projet soutenu par les eaux et Forêts (Laouina et al., 1992) des observations et mesures morphométriques et a mis en place un dispositif de suivi avec des parcelles de 100 m^2, dans des sites homogènes, la variable fondamentale étant la nature du couvert végétal et sa densité, le type et la technique de culture.

Chaque site a été doté d'un équipement de mesure des pluies, du ruissellement et de la perte en terre. Les travaux ont porté sur les caractéristiques des évènements pluvieux, les intensités et leurs effets, les seuils de déclenchement du ruissellement, les fréquences de pluies érosives en fonction d'agressivités croissantes, la turbidité des eaux de ruissellement et la perte en sol. L'effet éolien a été mesuré grâce à un dispositif spécial. De ces différentes quantifications, une appréciation globale de la gravité et des rythmes de la dégradation a pu être déduite.

Le rôle de la pluie a été déterminé grâce à l'installation d'un dispositif regroupant un pluviomètre et un pluviographe sur le site de mesure. Trois années sur six ont été largement déficitaires. Les années 1990/91 et 1993/94 ont approché le total annuel moyen qui est de 500 mm. En 1995/96, les précipitations ont enregistré un excès de plus de 20%. L'irrégularité se manifeste dans la distribution des pluies. Les évènements inférieurs à 15mm représentent 80% et contribuent pour 61% de l'apport d'eau; les évènements entre 15 et 25mm représentent 11% des événements et 24% de l'apport et les évènements supérieurs à 25mm représentent 6%, avec 15% d'apport d'eau. Le maximum journalier enregistré a été de 43,5 mm (22 Janvier 1996).

Intensités des pluies et ruissellement

- La corrélation intensités/ruissellement est forte sur le sol nu (jachère maintenue désherbée), l'évènement pluvieux étant directement responsable du comportement du sol quelles que soient les pluies précédentes et la durée de la période sèche précédente.
- Dans les parcelles à cultures céréalières, labourées à l'araire, la corrélation est plus faible, parce que le labour favorise l'infiltration des toutes premières pluies d'automne quelle que soit leur intensité ; en hiver, après la formation d'une croûte de battance, l'intensité agit par contre sur les quantités ruisselées ; au printemps, la croissance des plantes explique la réduction à nouveau de l'effet de l'intensité des pluies.
- Les parcelles en maïs et levées de terre se comportent différemment selon le sens du travail du sol; dans les parcelles travaillées selon les courbes de niveau, la corrélation est très faible; en effet, les sillons profonds interceptent l'eau tant que le sol n'est pas saturé; par contre une succession d'évènements pluvieux favorise la rupture des levées de terre et le fonctionnement d'un ruissellement en rigoles, même si l'intensité reste très moyenne.
- La parcelle reboisée en eucalyptus a montré une corrélation moyenne à cause de l'empilement d'une litière de feuilles non décomposées, les pluies intenses permettent un plus fort ruissellement que celui enregistré dans les champs labourés.

Déclenchement du ruissellement

Le déclenchement de ruissellements supérieurs à 0,1 mm diffère selon le type d'utilisation, les pratiques culturales et la nature des sols, notamment leur perméabilité. Sur les sols où l'horizon sableux est épais de 60 à 80 cm, l'infiltration est importante, ce qui retarde le déclenchement du ruissellement au-delà de 15 mm de pluie. Sur les sols sablo-caillouteux, où l'horizon superficiel est mince (20 à 25 cm), la proximité de l'horizon argileux,

facilite une rapide saturation; ainsi le seuil de déclenchement s'abaisse à 5 mm, notamment sur sol nu et dans les parcelles labourées selon la pente. Sur les sols plus argileux de la bordure méridionale et les versants marneux des affluents du Bouregreg, aménagés en petites terrasses, le seuil du déclenchement est de 10 mm sauf dans la jachère herbacée ancienne, non travaillée, au sol devenu tassé et cohérent, où le seuil de déclenchement correspond à 6 mm.

Turbidité des eaux ruisselées

La médiane de turbidité est globalement assez basse: entre 1 et 27 g/l. Les valeurs les plus basses sont enregistrées dans la forêt, les reboisements en pin et en eucalyptus et dans la jachère. Le sol protégé par un couvert forestier, même s'il s'agit d'un reboisement comme le Pin d'Alep, ne fournit qu'une faible charge solide. Les valeurs les plus hautes sont enregistrées dans les cultures sarclées.

Dégradation spécifique des terres

Globalement, R. Nafaa a pu démontrer qu'en Mamora, une jachère mise en défens, suffit pour protéger un sol sablo-argileux, sur pente assez forte (23%); par contre, les terrassettes se sont révélées inefficaces et ne peuvent jouer leur rôle de protection, que lorsque les pluies ne sont agressives ni par leur intensité ni par leur volume.

L'effet éolien en Mamora

La déflation et l'ensablement, contribuent à la mobilisation du sable et sa redistribution spatiale. Ce dernier envahit les sols cultivés, ensevelit les infrastructures, et constitue un indice de dégradation du milieu.

Le dispositif expérimental mis en place par R. Nafaa comporte des capteurs de sable placés dans deux champs à Rouichat et à Fouarat, destinés normalement aux céréales, pâturés après moisson et restés nus en 1994/95 du fait de la sécheresse. Ce dispositif permet de capter le sable à des hauteurs différentes, à 15 cm de la surface, à 50 cm et à 1m. Les particules piégées sont recueillies, pesées et analysées.

Les vents dominants à 70 % sont les vents du secteur W et SW, les plus violents correspondent au passage de perturbations d'origine atlantique, à la fin de l'automne et en hiver.

Les vents de < 4m/s de vitesse ne déposent que des quantités négligeables de sable dans les capteurs. Les vitesses > à 5m/s sont les plus efficaces. L'essentiel de la charge est dû à un processus de saltation, piégeant les particules les plus grossières dans le capteur le plus proche du sol.

Les analyses morphoscopiques et minéralogiques ont montré l'aspect localisé du remaniement éolien, car la comparaison entre les sables beiges et les matériaux captés témoigne d'une mise en mouvement du sol local, déstructuré après la déforestation et l'utilisation.

La conclusion est donc que sans la présence d'une végétation pérenne, les sables de la Mamora risquent d'être exposés à l'agressivité du vent.

4- Changements dans l'occupation des sols, comportement hydrique des terrains et effet environnemental

R. Nafaa a intégré l'équipe des projets financés par l'Union européenne, Medchange, puis Climed, préparés par le Laboratoire de Géomorphologie et la Chaire UNESCO-GN, de la Faculté des Lettres et Sciences humaines de Rabat, en collaboration avec plusieurs équipes espagnoles et portugaises (Coelho et al., 2002, Laouina et al., 2004).

L'équipe marocaine s'est intéressée aux transformations agraires dans des régions fragiles du Maroc et à leurs impacts sur l'écosystème sol-eau-production des terres, in situ sur les parcelles de versants et en aval, en fond de vallée et sur le piémont, à la suite des transferts hydriques et de matériaux (Cosandey & Muxart, 1987). Une différenciation importante apparaît, en fonction de l'utilisation des terres et de l'état de surface des sols. C'est pourquoi il a fallu adopter une approche bien structurée pour suivre ces phénomènes :

-l'identification des formes d'utilisation des terres, notamment en termes de recouvrement des sols lors des phases les plus critiques et de pratiques de travail du sol pour la mise en place et pour la conduite des cultures ;

-l'appréciation des comportements des terres, en fonction des impacts des changements d'affectation ou de techniques, sur la stabilité des champs et celle des versants, sur la dynamique des processus de ruissellement et de dégradation des sols, ainsi que sur la nature même de ces processus.

Pour apprécier l'impact des transformations agraires au niveau de l'érosion des sols, il a fallu procéder à une étude diachronique, en se basant sur les photos aériennes de 1986 comparées à l'analyse de la situation récente sur le terrain. L'observation directe des champs et de petits bassins versants et le suivi de la surface, dans ces sites a constitué un outil fondamental (Laouina & al., 1993, Nafaa et al., 1997).

Analyse du comportement hydrique des terres par simulation des pluies

Par ailleurs, et à cause des comportements variés, il a fallu procéder à une approche plus systématique d'observation, par l'utilisation de la technique de simulation des pluies (Coelho & al., 2002). Cette technique permet en un laps de temps assez court, d'observer le comportement de la surface du sol face à une précipitation de volume et d'intensité connus. On peut observer l'imprégnation du sol par infiltration de l'eau, repérer le moment où le refus d'infiltration permet à l'eau de ruisseler, observer les changements d'états de surface du sol et notamment la constitution d'organisations pelliculaires superficielles.

Le retour sur les mêmes sites, pour d'autres simulations, après des phases diverses sur le plan climatologique, de drainage de l'eau et d'assèchement de sa surface ou au contraire d'humidification par des pluies naturelles, permet de suivre la différenciation temporelle, en termes de comportement des sols. L'humidité antérieure à la simulation, mais aussi les évolutions en termes de croissance des plantes ou de passages d'animaux ont ainsi été considérées comme jouant un rôle fondamental sur le comportement de la surface, au cours d'une simulation des pluies.

La simulation des pluies n'est nullement une technique de quantification du ruissellement, extrapolable à une autre échelle (champ, versant, bassin-versant). Les données recueillies lors d'une simulation n'ont rien d'absolu. Mais cette décomposition des paramètres représente une appréciation relative qui a un double intérêt : en l'opérant, on peut observer les effets directement et en tirer des conséquences ; par ailleurs, elle permet une comparaison efficace entre situations variées, sur les deux plans spatial et temporel.

Mais des limites sérieuses empêchent l'extrapolation aux situations naturelles : les pluies, dont l'intensité est fixée par l'opérateur, ne possèdent pas l'intensité cinétique des pluies naturelles ; par ailleurs, l'eau ruisselante n'a pas l'énergie des lames d'eau provenant d'amont. Il y a donc une réelle limite de la méthode en termes de longueur de pente ; d'où l'impossibilité d'obtenir des rigoles.

La technique utilisée repose sur un mini-simulateur de pluie, constitué d'un système d'arrosage, fixé au sommet d'une tour pyramidale de 2m de haut. Le système d'arrosage est constitué d'un gicleur calibré, monté sur un bras fixe alimenté en eau à débit relativement constant par deux pompes, d'une contenance de 12 litres chacune, permettant de ravitailler le simulateur. Le gicleur est centré sur l'axe de la parcelle. En cas de vent, une bâche est tendue autour de la tour pour isoler la micro-parcelle. Un manomètre, installé au sommet du simulateur, permet de contrôler la pression d'admission de l'eau au gicleur et donc de s'assurer de la constance du débit. L'eau est simulée à des intensités réglables en fonction de la pression administrée. Dans ce projet, l'équipe a travaillé à une forte intensité, de l'ordre de 50 mm/heure.

La parcelle expérimentale circulaire, d'un diamètre de 55 cm, couvre 0,24m^2 de superficie, limitée par un cadre métallique, à l'aval duquel, un canal collecteur permet de recueillir les eaux de ruissellement issues de la parcelle.

En parallèle à la simulation, d'autres mesures sont effectuées, et concernent des caractéristiques de la surface du sol :

- Mesure de l'humidité initiale du sol, à l'aide d'un TDR et de son évolution au cours de la durée de la simulation, d'une heure environ.
- Les eaux de ruissellement sont collectées suivant des intervalles de temps définis de 5 mn, pour évaluer le taux de ruissellement et les pertes en sol (la charge en sédiments exprimée par la turbidité en g/litre et la dégradation spécifique en g/m^2).
- Des mesures complémentaires sont effectuées pour connaître les effets de surface, il s'agit de la mesure de la résistance du sol au cisaillement et à la pénétration. Ces mesures sont faites à l'aide d'un torvane et d'un pénétromètre.

A la fin de chaque simulation, la placette est soigneusement creusée et échantillonnée pour observer le front de l'humectation en profondeur. La simulation provoque une imbibition du sol qui affecte très rapidement l'horizon superficiel (les 5 à 10 premiers centimètres). Mais, l'état du sol peut induire une infiltration profonde, lorsqu'existe une porosité ouverte (fissures de rétraction), ce qui retarde l'imprégnation de certains prismes du sol, dont parfois celui où a été installé le TDR. Enfin lorsque des organisations pelliculaires antérieures existent, ou en cas d'hydrophobicité, cette imbibition superficielle n'est pas assurée, mais dans ce cas, l'eau est ruisselée en surface. Tout cela montre la difficulté d'interprétation des résultats obtenus et indique donc les limites de la méthode.

A l'échelle globale, on remarque une grande variabilité entre les différents sites en ce qui concerne l'humidité, le ruissellement et la perte en sol. La réponse à la simulation est très forte dans les parcours alors que les champs de cultures ne ruissellent que si le sol est déjà fortement imprégné. Le coefficient de ruissellement le plus élevé est de 82%, enregistré dans un parcours très dégradé. Mais les forts coefficients dans les terres de cultures sont liés à une phase d'humidité préalable. L'agressivité du ruissellement se vérifie par la charge en sédiments qui montre que les sols perdent de leur matériau à chaque pluie. Mais il faut nuancer entre les parcours qui génèrent plus de ruissellement mais donnent moins de turbidité (4.5g/l en moyenne), sauf dans le cas d'une forte dégradation du sol et les terres des cultures qui ruissellent moins mais avec une turbidité élevée (23.4g/l en moyenne).

Analyse hydrologique sur micro-bassins

La mesure des débits liquide et solide et du bilan d'eau d'un bassin de petite taille et le suivi hydro-pédo-climatologique sur le terrain, sur la base d'un protocole comportant de nombreux paramètres et dont les résultats sont intégrés dans un modèle spatio-dynamique fonctionnel constituent sans doute la méthode d'approche la plus satisfaisante pour appréhender les phénomènes du ruissellement et de l'érosion hydrique.

Le paramètre fondamental de cette analyse est le ruissellement, au travers duquel, on est obligé d'aborder :

- La caractérisation des précipitations elles-mêmes, en termes de volume, de saison de chute, de concentration et d'intensité ;
- L'évaporation et par son biais, la température ;
- La végétation, à travers son rôle dans l'interception, l'évapotranspiration et son influence sur le cheminement des eaux ;
- La réponse des bassins-versants, différenciée selon leur physiographie, la nature des formations superficielles et des sols et en fonction des caractéristiques de surface de ces sols.

Il existe une certaine corrélation entre le débit et le changement du recouvrement du sol (augmentation du débit, mais surtout des pointes de crue et de la précocité des ruissellements en relation avec le déboisement). La végétation agit sur le pouvoir évaporant de l'atmosphère (albédo, rugosité de la surface et turbulence de

l'air) ; mais elle intervient surtout sur le bilan d'évaporation en fonction de l'extension des racines, mais aussi de l'existence de réserves d'eau dans le sol. Il faut donc tenir compte de la prospective de changement du couvert végétal en relation avec la pression anthropique et les changements en terme d'occupation du sol :

- Stabilisation ou poursuite du recul du front végétal (forêts et parcours) par défrichement,
- Poursuite ou ralentissement de la dédensification des formations végétales, par dépérissement d'espèces d'une part et sur-prélèvements d'autre part,
- Intensification ou non des cultures, par sélection, fertilisation, irrigation d'appoint,
- Gestion des déchets de culture, fondamentale pour le contenu organique des sols.

Pour toutes ces manipulations, l'équipe du projet a sélectionné le micro-bassin expérimental de Matlaq dans la commune des Sehoul, au S de la Mamora. Le bassin a été instrumenté pour la mesure climatique et hydrologique. La pluie et les débits du micro-bassin ont été enregistrés continuellement depuis juillet 2001 par un pluviographe digital « data logger », un pluviographe mécanique et une station hydrologique, avec déversoir en V, équipé d'un limnigraphe enregistreur. Le travail s'est aussi basé sur des investigations plus globales sur le milieu : sols, dynamique de l'eau, évolution des versants selon la variété des terroirs et des conditions locales. Au format expérimental, ont été menés des travaux relatifs aux techniques de labour (araire, labour mécanisé) et les pratiques agricoles ou d'ingénierie pour augmenter l'efficacité de l'eau par infiltration.

R. Nafaa a participé aux sorties de suivi et d'observation du terrain, notamment juste après des événements pluvieux importants, à l'élaboration des mesures de l'état de surface et de l'humidité des sols, à l'application de la simulation des pluies en parallèle avec les mesures hydrologiques et à l'analyse des formes d'utilisation des terres et des pratiques agricoles, ainsi qu'à l'évaluation de leur pertinence pour une gestion durable des terres.

Les résultats montrent que les micro-bassins versants se caractérisent par un écoulement torrentiel ; les principales crues sont enregistrées au moment des précipitations à forte intensité, alors que dans la majorité des cas, le chenal d'écoulement reste à sec. L'écoulement est aussi conditionné par le degré de couverture végétale du bassin. En effet, les évènements pluvieux de décembre 2001 d'une intensité de 48 mm/h sur un sol dépourvu de végétation ont provoqué une crue instantanée mobilisant à l'exutoire un débit de 467 l/s et des quantités importantes de sédiments. La même situation a été enregistrée en novembre 2002. Cela signifie la réaction immédiate du ruissellement à l'intensité de pluie de pointe.

L'explication de ces comportements réside dans le fait que les sols cultivés restent peu couverts pendant une certaine période de l'année (automne et début de l'hiver) ; cette période peut être critique si les pluies sont abondantes et intenses, notamment dans les champs où les états de surface sont favorables à la formation et à la concentration du ruissellement. Ainsi, les plus importantes crues enregistrées montrent que ces événements coïncident avec les premières pluies succédant à la saison estivale séche durant laquelle la plupart des parcelles sont en chaume, mais intensément piétinées et appauvries en résidus de cultures par le troupeau ; celles qui ont été labourées précocement et donc dépourvues de toute protection végétale sont encore plus fragiles. Il semble donc que les transformations du paysage agraire et des activités agro-pastorales, peuvent expliquer, les crises hydrologiques qui ont une tendance à se produire particulièrement durant la saison d'automne.

Analyse sociale de la Gestion des ressources

L'équipe marocaine s'est fixée l'objectif d'étudier les interactions entre la dynamique hydrique et les changements climatiques, pour déterminer à quel point la contrainte hydrologique, liée aux irrégularités pluviales, agit sur le développement des logiques sociales et économiques dans la gestion des ressources en eau dans un contexte bioclimatique de transition vers le semi-aride. Pour l'analyse de la gestion des ressources naturelles, notamment la gestion des terres et de la ressource hydrique, elle a participé au suivi des activités agricoles, au rythme des saisons et de l'agenda agricole local, à celui des modalités d'usage de l'eau

(abreuvement, activités ménagères et arrosage de quelques cultures). La connaissance de ces activités et pratiques a nécessité la réalisation de questionnaires, entretiens et interviews.

Les résultats des études sociales ont indiqué un âge avancé des chefs de ménages, ce qui montre que le savoir-faire agricole est menacé puisque les jeunes ne s'adonnent plus à l'agriculture ; par ailleurs, les femmes n'ont pas accepté de répondre au questionnaire. Le nombre de membres par ménage est élevé (en général > de 9, avec des cas de ménages de 13 ou 14 personnes), beaucoup plus que la moyenne marocaine. En général les enfants vont ou ont été à l'école ; notamment les garçons alors que les parents et les filles sont en général analphabètes essentiellement dans les terroirs éloignés des écoles. Les adultes âgés travaillent eux-mêmes leur terre ; alors que les jeunes vont en majorité travailler en ville.

Sur le plan économique, le patrimoine foncier est restreint, puisque dans 70% des cas, la propriété ne dépasse pas 5 ha ; 20% ont moins de 2 ha et 10% seulement ont des terres qui ont une superficie dépassant 10 ha. Tous les exploitants comptent énormément sur l'élevage de bovins et ovins, au revenu immédiat, pour dépasser les moments besoin ou de crise financière. L'essentiel des cultures est destiné à l'alimentation du cheptel. Les revenus de la migration sont importants et permettent les transformations au niveau de l'habitat et de l'achat de la petite infrastructure pour l'irrigation.

Les exploitants perçoivent parfaitement les effets de l'irrégularité des pluies et des grandes sécheresses ; depuis les années 80 ils ont développé une stratégie de garantie du minimum hydrique vital, par le creusement de puits individuels, parfois équipés d'une pompe.

Les nouveaux propriétaires citadins ou militaires, ont commencé depuis quelques années le système de forages qui atteignent plus de 100 à 120 m, une attitude qui suscite la jalousie chez les autochtones ; les efforts d'adaptation au décalage des pluies et à leur irrégularité vont vers une alternative de micro- irrigation par le biais de pompage, en vue d'installer des cultures rémunératrices comme la menthe ou les légumes, avec de plus en plus des champs de cultures « biologiques ». Par contre les stratégies de gestion conservatoire des eaux et des terres sont pratiquement absentes de la zone étudiée.

L'analyse de l'impact environnemental des changements intervenus récemment dans la gestion des terres aboutit à la détection d'évolutions importantes dans les écosystèmes, avec une évidente régression écologique, une soustraction forte sur les sols et leur fertilité, une exagération des effets des événements météorologiques et hydriques et la faible capacité sociale pour asseoir une résilience efficace des milieux. Ce n'est qu'en agissant sur les capacités des ressources humaines à s'adapter à ces changements globaux que l'on pourra envisager de réussir l'option de développement durable de ces territoires fragiles.

Conclusion

La diversité des thèmes abordés au cours des vingt-cinq premières années de recherche de R. Nafaa, le nombre de jeunes chercheurs qu'elle a formés et la multiplicité des publications qu'elle a réalisées ou auxquelles elle a collaboré démontrent à l'évidence la qualité de chercheure hors pair et la volonté militante qu'elle a acquis pour aborder des questions d'environnement et de développement ouvertes sur l'application. A l'Université Hassan II, à la Faculté de Mohammedia, R. Nafaa développera encore plus ces qualités et aura l'occasion, au sein du Département de Géographie, de former une véritable école de Géographie, ouverte sur l'aménagement et le développement durable.

Bibliographie

COELHO C.O.A., LAOUINA A., FERREIRA A.J.D., NACIRA R., CHAKER M., NAAFA R., CARVALHOT M.M., BOULET A.-K. & PEREIRA J.B.P. (2002), « Forest and grazing impacts on hydrological and erosional

processes in Southern Portugal and Northern and Central Morocco», in *Man and soil at the Third Millennium*, Geoforma Ediciones, Logroño, p.p.1255-1264.

COSANDEY C. & MUXART T. (1987), *Estimation du risque érosif lié à l'extension des terres agricoles sur le causse Mejan*. Lab. Géo. Phys. UA.0141. C.N.R.S, 30 pages.

EMBERGER L. (1928), « Les limites naturelles de la forêt de la Mamora », in *Bull. Sci. Nat. Maroc*, n° 7-8, p.p. 220-222.

LAOUINA A., CHAKER M., NACIRI R. & NAFAA R. (1993), « L'érosion anthropique en pays méditerranéen, le cas du Maroc septentrional », in *Bull. Assoc. des Géogr.* Fr., n°5, p.p. 384-398.

LAOUINA A., COELHO C., RITSEMA C., CHAKER M., NAFAA R., FENJIRO I., ANTARI M., FERREIRA A. & VAN DIJCK S. (2004), « Dynamique de l'eau et Gestion des terres dans le contexte du changement global, analyse agro-hydrologique dans le bassin du Bouregreg (Maroc) », in *Sécheresse*, vol. 15, n° 1, p.p. 66-77.

METRO A. & SAUVAGE Ch. (1955), *Flore des végétaux ligneux de la Mamora*, Coll. La Nature au Maroc, Soc. Sc. Nat. Maroc, 500p.

NAFAA R., WATFEH A. & EVIN J. (1995), « Indices de dégradation de l'environnement depuis l'Holocène dans la région de la Mamora », in *Publ. de l'Association des Géographes Africains*, Rabat, p.p. 241-252.

NAFAA R., LAOUINA A. & WATFEH A. (1997), « Occupation des sols et dégradation des terres dans la Mamora », in *Méditerranée* ; (1.2), p.p. 45-53.

NAFAA R. (2002), *Dynamique du milieu naturel de la Mamora, paléo environnements et évolution actuelle de la surface*. Publi. FLSH de Mohammedia, série Thèses, n°3. 321p.

REILLE M. (1979), « Analyse pollinique du lac de Sidi Boughaba, Maroc », in *Ecologia mediterranea*, n° 4, p.p. 61-65.

نافع رشيدة، 1987، **دراسة جيومرفولوجية لمنطقة سيدي بطاش** .رسالة دبلوم الدراسات العليا .جامعة محمد الخامس.

نافع رشيدة، 1998، **حوض الفوارات مثال على التغيرات البيئية بفعل التدخلات البشرية** .منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سلسلة الِدوات رقم . 15 المحمدية.

عبد الرحيم وطفة، 1996، **هضبة المعمورة وساحل سلا: التكونات السطحية والتطور الجيومورفولوجي**، منشورات اللجنة الوطنية الجغرافية بالمغرب، سلسلة رسائل وأطروحات، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

وطفة عبد الرحيم، نافع رشيدة، الكركور جمال والطيلسان محمد ،2007، **استدامة الموارد الترابية والمائية في ضل التحولات الفلاحية على هضاب الساحل الأطلنتي، المعمورة وساحل الغرب** .منشور جماعي تحت اشراف عبد الله العوينة

.

L'eau dans son contexte socio-économique. Cas de Marrakech

Rachida NAFAA
Université Hassan II- Casablanca, FLSH Mohammedia, LADES

Contexte social et économique

Les suivants aspects caractérisent les développements sociaux et économiques actuelles au Maroc qui influencent la gestion de l'eau dans son intégralité :

- Le Maroc, depuis le règne de Sa Majesté Mohamed VI, a connu un processus de démocratisation accéléré et sans précédent. Depuis, plusieurs réalisations au niveau des droits de l'Homme, de l'Egalité et de l'équité ont vu le jour. Une volonté royale et populaire à la fois en faveur de la démocratie et l'égalité plusieurs années avant ce qu'on appelle « le printemps arabe »
- Une consécration d'un pays diverse et diversifié avec le respect des toutes les minorités et toutes les religions.
- Un mouvement féminin progressant et une société civile plus participante dans le changement des stéréotypes à l'égard des femmes et des mentalités discriminatoires;
- Des acquis en faveur de la famille (nouveau code de la famille (2004), la loi de la nationalité (2007), la révision de certaines lois: le code du travail, le code pénal, la loi contre le harcèlement sexuel. Etc. Une constitution (2011) en faveur de la justice sociale et de la confirmation de la route démocratique prise par le Maroc.
- En 2014, la régionalisation avancée a été mise en œuvre, pour une meilleur décentralisation et déconcentration. Ce contexte socio politique est favorable à la participation des femmes, des jeunes pour accéder à tous les échelons de la hiérarchie politico-économique du pays. Et de contribuer à l'essor de l'économie nationale, par une plus grande implication dans le débat économique et social et d'autre part de participer dans les prises de décisions orientant la vie économique du pays.

Le Maroc, n'ayant pas de richesse pétrolière, a opté par la performance de ses ressources humaines jeunes et prometteuses, en cherchant à structurer l'économie marocaine par des chantiers d'émergence parmi lesquels on peut citer :

- La stratégie des énergies renouvelables (Objectif le Maroc, premier pays producteur de l'énergie du solaire en 2020). Plusieurs pays, la France, l'Allemagne, l'Espagne, les pays du golfe appuient tous cette initiative marocaine. Le chantier des énergies renouvelables démarre avec la plus grande station du monde pour l'Energie Solaire, « Nour 1 » et « Nour 2 » en partenariat avec des pays européens et du golfe. Cette avancée énergétique aura un impact sur le traitement des eaux de mer ou de purification des eaux grises.
- Le Programme émergence (industrielle) visant la focalisation sur les moteurs de croissance orientés vers l'export,
- Les Métiers Mondiaux du Maroc (MMM), qui représenteront 70% de la croissance industrielle de 7 moteurs de croissance (automobile, Off-shoring, aéronautique, électronique, agroalimentaire, produits de la mer, artisanat industriel, tourisme durable). Dans le cadre de nouveaux contrats de délocalisation appelée aujourd'hui partenariat de co-développement.
- La Stratégie de développement de l'artisanat au Maroc,
- Le Plan stratégique du développement commercial RAWAJ).
- La Stratégie nationale pour le développement du tourisme à l'horizon 2020.
- L'Initiative Nationale de Développement Humain (2005-2010), (2011-2016), (2016-2020)

- Plan Maroc Vert lancé en 2008 basé sur l'agriculture de compétitivité et l'agriculture solidaire.
- Le Plan Maroc numérique (Smart Cités, e-gouvernement, etc.)
- La Vision et Stratégie de la Recherche à l'Horizon 2025 qui lie la recherche au développement concret du pays.
- Le plan d'action du M.E.Supérieur2013-2016 et
- La vision 2030 pour l'enseignement et l'éducation nationale

Gestion de l'eau au niveau national

Le Maroc, a mené depuis longtemps une politique de l'offre (230 barrages actuellement et 14 en cours de construction) ce qui lui a permis aujourd'hui d'avoir des taux d'accès, à cette ressource précieuse, satisfaisants: 99% en milieu urbain et 92% en milieu rural. A ne pas confondre toutefois avec le taux de branchement direct des foyers au réseau d'eau potable qui, lui, est de 96% en milieu urbain et d'un peu plus de 22% dans le milieu rural.

En réalité, dans cette moyenne nationale de consommation d'eau potable, il y a tout à la fois les parts des particuliers, de l'industrie, de l'administration et du «préférentiel», un jargon technique qui désigne les bornes fontaines publiques et les bains maures. Le directeur commercial et marketing de l'ONEEP, explique, en effet, que la part des particuliers dans le volume global de l'eau facturé est de 75,5%, soit quelque 491 millions de m3 facturés par an. Sur cette base, et seulement sur cette base, la consommation moyenne des particuliers (avec facturation) serait inférieure à 50 litres par jour et par habitant. A ce chiffre, il faut néanmoins ajouter la part des particuliers qui s'alimentent à partir des bornes fontaines publiques, comme c'est le cas dans près de 78% des foyers ruraux, et même quelquefois dans le périurbain.

A partir de là, on peut estimer à environ 70 litres par jour et par habitant la consommation des particuliers, pris dans leur ensemble, c'est-à-dire avec et sans facture.

Situation au niveau de Marrakech

D'après une étude faite dans les années 1980 (années de sécheresse), sur la distribution de l'eau à Marrakech, on trouve que 17% des habitants ne bénéficient pas du réseau d'eau municipal, principalement parce que le coût du branchement au réseau d'eau qui est à leur charge est trop élevé. Ils se trouvent aussi bien dans le centre que dans les périphéries de la ville. Cette situation se retrouve dans d'autres grandes villes marocaines dont la croissance récente et importante a devancé l'extension des réseaux, laissant en-dehors du service public entre 8% à Fez et 38% à Agadir de la population urbaine. Ces habitants ont recours à d'autres sources d'eau comme des puits, des marchands d'eau ou des fontaines. La particularité du réseau d'eau de Marrakech, comme de quelques autres villes, est qu'il est géré par une régie publique, la RADEEMA, alors que les autres grandes villes du Maroc ont fait appel à des concessionnaires, comme c'est le cas Agadir, Meknès, Taza et Béni Mellal.[1)]

Les fontaines desservent les habitants de Marrakech qui n'ont pas l'eau courante à domicile. Contrairement aux branchements individuels, l'eau n'est pas facturée aux utilisateurs mais aux mairies de la ville. Qu'il s'agisse de fontaines anciennes et décorées liées à l'histoire de Marrakech (*Seqqayate*), ou de bornes-fontaines en béton, elles sont 124 à approvisionner70 932 personnes.

Les ressources en eau à Marrakech

La ville de Marrakech se situe dans un espace de transition climatique entre des espaces plus humides au nord du Maroc et en zones de montagne et d'autres plus secs dans les plaines intérieures et le Sahara au sud. La moyenne annuelle des précipitations est au tour de 250 mm alors que les températures maximales moyennes

1) Casablanca & Mohammedia (Lydec), Rabat (Redal), Tanger (Amendis), Tétouan (Amendis), Marrakech (RADEEMA), Fès (RADEEF), Oujda (RADEEO), Safi (RADEES), Kenitra (RAK), Larache (RADEEL).

mensuelles de juillet atteint 38°c avec un maximum moyen qui dépasse 45°c à Marrakech. L'évaporation en plaine est estimée à 2500 mm/an. L'aridité y est alors bien confirmée. La diversité géographique de l'arrière-pays de Marrakech fait de lui un espace de diversité hydrique qui a nécessité la mobilisation de différents savoirs, techniques, équipements, outillages, modes de gestion…etc. Le besoin croissant de l'eau pour Marrakech et pour les exploitations agricoles dans les différentes parties de la plainte du Haouz surtout à l'Ouest de la ville a nécessité la réalisation d'un grand transfert interrégional d'eau entre le bassin hydraulique d'Oum Errabia et celui de Tensift assuré par le grand canal de rocade *« Zaraba »* long d'environ 120 km (Solidarité entre bassins hydrologiques).

La zone de Marrakech est concernée par des problèmes environnementaux, en particulier, la rareté de l'eau, la pollution de l'air et de l'eau par effet de contamination liée à des polluants industriels, l'habitat insalubre, …En raison de ces problèmes, plusieurs programmes ont été initiés pour lutter contre l'un ou l'autre problème. La présence aussi des ONG internationales, la coopération étrangère, notamment la coopération belge, la coopération allemande et la coopération américaine, ainsi que les agences des Nations Unies, tels le PNUD, l'UNICEF. De plus, les études réalisées à ce sujet sont très limitées. Les premières études sur les associations sont celles menées par Ahmed Ghazali sur le cadre juridique et financier des associations au Maroc[2]. Pour ce qui est des ONG de développement, une étude a été réalisée par l'USAID au niveau national[3].

Un diagnostic sur les ONG de développement et de l'environnement a été élaboré par le PNUD en 2001.

Figure 1 : Les différentes origines de l'approvisionnement de Marrakech en eau potable

Décentralisation et participation de la société civile

Il y a quarante ans, les services hydrauliques suivaient avec attention leur fonctionnement, dans la mesure où ils révélaient des mécanismes complexes d'interaction entre l'homme, la nature et le climat. Cette attention publique à des ouvrages relevant de diverses organisations sociales, publiques, privées ou communautaires, s'est

[2](Ghazali, 1991 et 1992)
[3](USAID, 1995)

poursuivie jusque dans les années 1970. Il semble qu'il y ait eu un arrêt assez net de cet effort de conservation, provoquant une crise sans précédent du système le plus ancien de Marrakech.

Actuellement, la modernisation, l'installation de l'urbanisation galopante, les réformes juridiques et l'ouverture démocratique, ont joué pour que les solidarités sociales changent ? Ce n'est pas le comité traditionnel mais plutôt une association moderne géré par la loi des associations de 1958 et de 1976. En 1994, la loi sur l'eau a permis de réviser et de consolider le système de distribution, de gestion et de consommation de l'eau au Maroc. Cette année 1994 a été une des plus aride au Maroc, l'urgence et la menace ont généré une solidarité nationale autour de l'eau, avec la création du conseil supérieur de l'eau qui rassemble tous les acteurs concernés, notamment les ONG. En 2005, avec le chantier de l'INDH[4], plusieurs associations, coopératives et fédération de l'eau ont vu le jour, notamment dans les périmètres irrigués.

La prolifération des Organisations Non Gouvernementales (ONG) et des associations locales en tant qu'acteurs de développement au Maroc incite à s'interroger sur leur nature, la diversité de leurs actions, leurs capacités et leurs limites. La réflexion concerne aussi leurs relations avec leurs espaces, et surtout avec les problèmes sociaux et environnementaux (chômage, infrastructures de base dans le milieu rural et à la périphérie des villes, santé, éducation, sécheresse, désertification, …) auxquels est confronté le gouvernement marocain. De plus, en ce qui concerne l'environnement, les tentatives du gouvernement de gérer les affaires environnementales s'avèrent insuffisantes, vu leur complexité et l'investissement nécessaire à les résoudre, surtout en termes de coût. La gestion de l'environnement et les ressources naturelles n'était pas une priorité en soi dans la planification nationale et ce jusqu'au début des années quatre-vingt-dix. La planification nationale à l'époque était beaucoup plus axée sur l'économie au détriment des autres domaines, en particulier l'environnement. Les politiques préconisées à ce sujet, sont limitées et sectorielles, expliquant ainsi le déphasage existant entre la réalité et les textes de lois (Adidi, 1999)

A la différence de l'Etat, la stratégie de proximité des ONG de développement avec la population locale a permis le tissage de liens entre ces deux acteurs. Or, pour ce qui est des problèmes environnementaux, leur connaissance demeure encore limitée ou quasi-nulle. Seules certaines ONG, dont les membres sont des professeurs d'universités spécialistes de l'environnement ou des ingénieurs, commencent à s'intéresser aux problèmes de l'environnement en joignant l'acte à la théorie. Pour d'autres, l'intervention reste limitée à des conférences et des séminaires, loin des réalités de terrain. Actuellement, les ONG de développement jouent un rôle intermédiaire entre les populations locales, les pouvoirs publics et les ONG internationales. Elles tentent aussi de rétablir le lien de confiance entre elles et l'acteur populaire. Ainsi, ce lien peut être profond et profitable aux deux acteurs, parce que dès le départ, il prend racine sur une base de transparence et de partenariat effectif.

Il y a des associations qui œuvrent également pour le profit personnel de certains membres ou même pour le profit de certains partis politiques notamment dans un but électoral.

Lors de notre recherche de ciblage des ONG en relation avec nous avons trouvé peu d'entre elles qui se spécialisent dans la gestion de l'eau à l'intérieur de la ville de Marrakech. Par contre dans les banlieues rurales, elles sont nombreuses et travaillent beaucoup pour l'accès à l'eau que pour son économie et sa rationalisation.

Le passage d'une hydraulique traditionnelle à une hydraulique moderne pose un nouvel enjeu est c'est celui de repérer comment une organisation renouvelée pourrait permettre à tous les partenaires de comprendre qu'il faut tenir compte de toutes les générations d'aménagement hydraulique et gérer la ressource en introduisant des systèmes en partie décentralisés, fondés sur des concertations intégrant les producteurs agricoles les plus démunis face aux enjeux de l'eau.

[4] Initiative Nationale de Développement Humain

Pratiques liées à la gestion d'eau

L'eau en perspective historique

Marrakech ville de l'eau au centre d'une plaine semi-aride, elle est une ville impériale, riche en patrimoine hydrologique dans sa dimension matérielle et immatérielle.

Le plus ancien texte sur l'eau à Marrakech, est celui du géographe Al Idrissi. Il cite que la vile a été fondée sur la disponibilité de l'eau amenée des pieds du Haut Atlas de deux façons : Soit par les séguias, soit par les Khettaras.

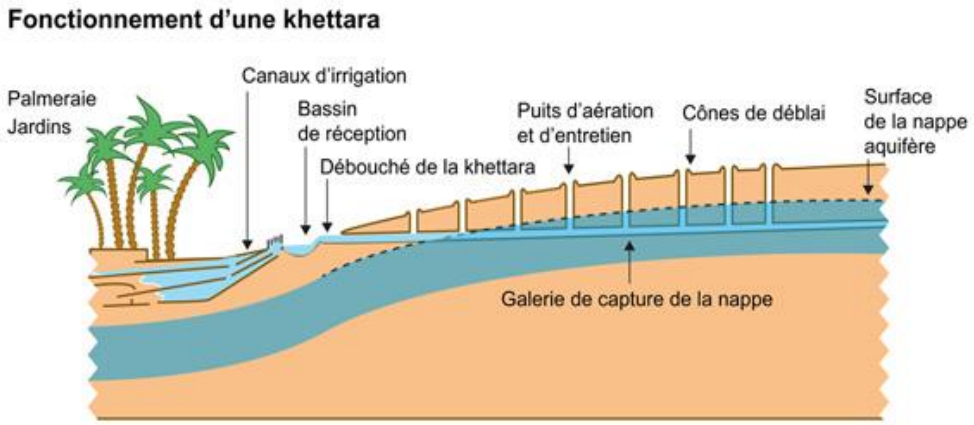

Le premier site de Marrakech appelé *« Aghmate »,* a été fondé en se basant sur la présence des séguias (canaux) dont l'eau servait pour l'irrigation et pour l'eau potable.

La plus ancienne est datée du 12ème siècle, Ubaîd Allah Ibn younouss Al mohandiss (*l'ingénieur)* est le premier à mettre en place le système des « Khettara ».

- Quand l'eau véhiculée par les séguias, était répartie sur les *« Derb »* ou « *hara*, quartiers, il y avait toujours quelqu'un pour veiller sur la répartition entre les maisons et les autres édifices comme la mosquée. Un goupe « Jmaa » ou un individu « amine Al Mae » »
- Les maisons des notables et des Caïds comprenaient des fontaines « *seqqaya »* des « *charij* » ou *sahrij* (citerne)
- Les maisons des populations ont été équipées par des puits *« Bir »* ou de *« maaïdda* » c'est-à-dire Regard. Le regard, en fait est un partiteur d'où se subventionne la population jusqu'à maintenant.

Certains quartiers de l'ancienne Medina conservent leurs noms, parmi ces noms, on distingue ceux qui signifient qu'ils contiennent des points d'eau potable à savoir :

- Le quartier du regard *« Derb Maaîdda* ».
- Le quartier de la Fontaine *« Derb Seqqaya* »
- Le quartier de la Mosquée, qui signifie obligatoirement la présence de l'eau.
- Le quartier du mausolée «*Derb Zaouia* ».

L'essentiel, c'est que l'eau était servie gratuitement à toute la population. Il y avait également l'eau « Habous » *waqf* géré selon la loi islamique[5]. La ville de Marrakech, est une ville symbole d'aridité et de

[5]In Patrimoine hydraulique et culture de l'eau dans la Méditerranée, Agencia de ciencia Technologia Region de Murcia-Espagne. 2012

continentalité, le manque d'eau et les canicules sont décrits dans les livres d'histoire. Ainsi, Un historien du 12ème siècle, cite : « Si l'oiseau traversait son espace, il crevait de canicule et de soif[6] ».

A Marrakech *intra-muros*, tous les niveaux sociaux et de revenus sont présents dans une certaine mixité, des plus riches aux plus pauvres, en intégrant ponctuellement des éléments allogènes, juifs ou chrétiens, qui sont artisans, marchands ou lettrés. Les quartiers sont régis par une organisation sociale en allégeance, où les notables locaux, propriétaires de plusieurs maisons, dont un certain nombre mis en location ou logeant des serviteurs, se trouvent entourés de leur clientèle, elle-même fortement hiérarchisée, mais structurée aussi par des liens de solidarité ancestrale.

Rationalisation de l'eau

La ville de Marrakech et sa région présentent sans aucun doute une grande diversité dans leur patrimoine hydraulique. Les techniques sont diverses à savoir les communs bassins d'eau ou *Sehrij*, canaux d'irrigation ou séguias, barrages ou *Ouggoug*, galeries sous-terraines ou *khettaras*, puits ou birs, bains maures ou hammams, citernes ou *matfias*, fontaines ou *seqayas*, conduites d'eau ou q*anaouates*, canaux d'assainissement ou *Oued Al Harr*, moulins ou *Erreha*… etc.

Ce patrimoine témoigne d'une vivace ingéniosité pour faire adapter les ressources en eau à la demande des individus et des communautés locales de la ville impériale de Marrakech. Des savoir-faire séculaires ont été mobilisés pour créer, construire, utiliser entretenir et gérer ces édifices patrimoniaux. Il s'agit en effet d'un héritage d'une valeur civilisationnel intrinsèque, qui y témoigne et participe intensément à la construction de son identité et de son rayonnement.

Pour une évaluation des performances de l'hydraulique de Marrakech, on peut s'appuyer sur les éléments d'une enquête qui remonte au début des années 1970. Le réseau hydraulique ancien y apparait dense diversifié et complexe. Il se compose de trois types d'appareils qui sont à la fois simples et ingénieux.

- Les séguia canaux qui permettent l'arrosage de 63% des superficies irriguées du Haouz (soit 75586 hectares).
- Les khettara (14%) (soit 20520 hectares),
- Les puits (3%)
- Le système mixte d'irrigation (15%).

Outre son importance sur le plan des superficies irriguées, la vieille hydraulique de Marrakech a conservé, au cours des siècles une grande souplesse qui lui permettait de s'adapter aux variations de l'écosystème et du milieu sociopolitique, et de tirer parti, avec beaucoup d'efficience, de ressources hydrauliques disponibles.

Collecte de l'eau pluviale

Au Maroc, la récupération d'eau de pluie permet aux usagers de faire des économies et de préserver la ressource en eau**.** La récupération des eaux de pluie présente par ailleurs un intérêt en imitant les impacts des rejets d'eau pluvial en milieu urbain, face notamment à la croissance de l'imperméabilisation des sols et aux problèmes d'inondation qui peuvent en découler.

L'intérêt de la collecte et du stockage des eaux de pluie est modeste pour les usages domestiques et une réutilisation mal contrôlée dans une habitation peut poser des problèmes sanitaires si cette eau n'a pas été épurée. En effet, les eaux de pluies récupérées, ruisselées en aval des toitures, ne respectent pas les limites de qualité réglementaires définies pour l'eau potable et peuvent contenir des micro-organismes pathogènes. A partir du moment où il y a un double réseau, il y a risque de méprise, et il convient de prévenir ces risques par un affichage clair, voire des robinets nécessitant une clé spéciale.

[6]Livre AL'Istibsar ». Rabitadine. M. 2012

L'eau de pluie collectée à l'aval de toitures inaccessibles elle est généralement utilisée dans des usages domestiques extérieurs au bâtiment, pour l'évacuation des excrétas et le lavage des sols à l'intérieur des bâtiments et, à titre expérimental et sous conditions, pour le lavage du linge.

La Pluviométrie et le Potentiel récupérable en eaux de pluie par zone au Maroc, classe la ville de Marrakech et la plaine du Haouz dans la zone 4, semi-aride avec une récupération possible de 25 à 18%. Un taux de récupération relativement faible par rapport à d'autres régions plus humides comme le montre le tableau suivant :

Zones pluviométriques du Maroc	Pluviométrie annuelle moyenne en mm	Potentiel récupérable pour 100m² de toiture en %
1	>800	>72
2	800-600	72-54
3	600-400	54-36
4 (dont la région de Marrakech)	400-200	36-18
5	<200	<18

Utilisation des eaux recyclées

Les dernières années, le Maroc a réalisé des progrès considérables en matière de protection de l'environnement pour toutes ces composantes (eau, air, sol..). Qu'il s'agit de des législations et/ou de la mise en place des programmes adaptés en matière d'assainissement liquide et solides, des efforts considérables ont été réalisés. Cela a permis au pays de rattraper le retard notamment dans le domaine du recyclage de l'eau.

Sur le plan juridique, plusieurs textes et décrets d'applications ont été adoptés ces dernières années. De même, de nombreux ambitieux chantiers ont été lancés pour la mise à niveau environnementale, parmi lesquels le Plan National d'Assainissement Liquide (PNA) et Plan National des Déchets Ménagers ou Assimilés (PNDM). Le principal handicap du secteur résidait dans le contexte juridique relativement peu favorable, en raison de l'inadaptation de certains textes juridiques anciens et la lenteur dans l'adoption des nouveaux textes. Pour combler ce vide juridique et réglementaire, le Maroc a opté pour le renforcement de son cadre légal par plusieurs textes :

- Loi 10-1995 Sur l'eau, actualisée par la nouvelle loi 36-2015.
- Loi n° 28-2000 relative à la gestion des déchets et à leur élimination.
- Loi 11-2003 relative à la protection et à la mise en valeur de l'environnement.
- Loi N° 12-2003 relative aux Etudes d'impact sur l'environnement.
- Loi N°13-2003 relative à la lutte contre la pollution de l'air.
- Loi n° 22-2010 relative à l'utilisation des sacs et sachets en plastique dégradable ou biodégradable
- Loi-cadre n° 99-2012 portant charte nationale de l'environnement et du développement durable. Ceci dit, Marrakech connait encore des maladies liées à l'eau, comme le montre le tableau suivant :

Les maladies en lien avec l'eau à Marrakech (nombre de personnes par année)	
2007	12.125
2008	14.872
2009	16.315
2010	13.965
2011	13.021
2012	13.139

Dans la zone d'épandage des eaux usées, la nappe connait un accroissement de sa teneur en polluants chimiques (nitrates, phosphate, métaux) et biologique. Cette situation se trouve aggravée par la réduction du pouvoir épurateur de la zone du sol non saturée dont l'épaisseur est très réduite (0 à 5m) en raison de la recharge continue.

Le résultat en ait que la situation épidémiologique des populations de la zone d'épandage est reconnue précaire par les services compétant de la santé. Les puits et sources, ainsi que l'oued Tensift et l'oued Issil sont pollués en raison des épandages d'eaux usées et des carences du réseau d'assainissement.[7)]

Origines des gaspillages de l'eau à Marrakech

D'après la RADEEMA, la rationalisation du réseau d'eau urbain passe par la fermeture des fontaines. Cela permet d'éviter le gaspillage, éviter l'utilisation non régulée de la ressource, ainsi que les factures impayées (certaines mairies d'arrondissement règlent irrégulièrement leurs factures), d'entraver les branchements pirates sur les conduites d'amenée d'eau aux fontaines qui génèrent d'importantes pertes.

La fermeture d'une fontaine laisse les populations qui l'utilisaient dans l'embarras. Le Conseil de Ville en est conscient mais on peut formuler l'hypothèse que la fermeture des fontaines peut inciter les habitants à quitter les locaux insalubres. L'Etat procède au recasement des habitants des bidonvilles ou des douars dans des quartiers d'habitat économique, équipés en eau et électricité qui permet des conditions de vie meilleures. Mais comme cette population profite de la gratuité de l'eau et amène l'électricité à partir de lignes publiques, elle résiste au déplacement.

La RADEEMA, suivant la politique du Conseil de la Ville, en 2008 planifiai à fermer 86 fontaines sur les 124 que compte la ville dans les quartiers reliés au réseau d'eau. Dans les quartiers non reliés au réseau, comme le douar Benchekroune, les fontaines existantes sont maintenues et de nouvelles sont construites.

Le problème reste posé pour cette eau presque gratuite, même si on les accuse d'entraîner un gaspillage de l'eau, il y a un véritable besoin des fontaines. Et elles ne représentent qu'une petite partie de la consommation en eau de la ville, loin derrière celle du tourisme.

L'ensemble des fontaines de Marrakech consomme 390 000 m^3 d'eau par an. Il y a des consommations en eau beaucoup plus importantes que celles des fontaines :

- L'exemple des terrains de golf est parlant. Un golf de 18 trous à Marrakech, autour de 1,3 millions de m^3, soit près de quatre fois plus. Ils sont au nombre de trois aujourd'hui, et le Conseil de Ville a donné son autorisation pour la construction de 17 nouveaux terrains.
- En centre-ville, les *riyads*, maisons traditionnelles transformées en résidences pour touristes ou acquises par des résidents saisonniers (dont certains sont célèbres), sont de plus en plus équipées de piscines. Dans la palmeraie, le développement de résidences de luxe aussi appelées "riyads" entraine une consommation importante d'eau pour l'arrosage des jardins, les piscines, etc.
- Le projet REMEE (redécouvrons ensemble les mémoires de l'eau en méditerranée) qui a eu pour objectif de faire une évaluation le hammam en tant que source de gaspillage de l'eau, a montré que la consommation n'est ni contrôlée, ni réglementée dans ce service qui participe largement au gaspillage non encore incriminé par les pouvoirs publics. A Marrakech, on trouve le hammam pratiquement dans chaque quartier. Cette entité urbaine qui fait partie d'un complexe socioreligieux composé de plusieurs édifices dont - Une grande mosquée, Une fontaine *et* - Un hammâm.

7) Source : ONEM, 2007 ; RADEEMA, 2008

Figure 2 : Avis sur la quantité d'eau consommée au hammam

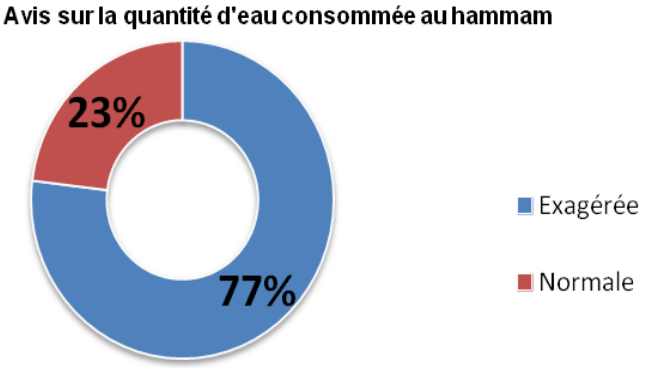

Source : Enquête faite par le centre méditerranéen de l'environnement de Marrakech, projet REMEE.

A Marrakech 250 hammams qui servent plus de 900.000 habitants. La visite est en moyenne une fois par semaine. Pendant une seule visite, femmes et hommes consomment la même quantité d'eau, 170 litres au minimum et 270 litres au maximum. Le temps est illimité, la moyenne est de 2heures pour les hommes/ visite. Les femmes restent plus de temps au hammam. Les calculs ont donné une moyenne de 3,5 heures. L'eau est pompée dans des puits et forages aux dépens de la nappe souterraine. Tous les hammams modernes dans les quartiers aisés et moyens, bénéficient de l'eau qui est totalement gratuite.

Analyse des solutions techniques adaptables socialement en ville

Marrakech compte tenu de la spécificité de sa culture et de son histoire, ne se prête totalement ni à l'aménagement de type « californien », ni aux modèles pratiqués avec succès dans l'espace provençal. Elle a besoin d'une approche qui tienne compte de sa personnalité et de l'énorme potentiel d'ingénierie, de savoir-faire et de savoir gérer que recèlent ses traditions hydrauliques locales.

Si le but de développement est avant tout humain et vise à apporter l'aide à ceux qui en ont le plus besoin, on doit chaque fois que c'est possible, privilégier les solutions locales et ouvrir la voie à la gestion participative. Ce choix nous parait préférable aux options purement technocratiques qui sont souvent coûteuses et peu efficaces[8].

La revendication d'une « technologie douce » se justifie, non seulement parce qu'il s'agit de technologie soucieuse de la culture des hommes et de leur environnement, mais aussi parce qu'elle s'insère parfaitement dans la longue histoire d'une ville connue par son esprit d'entreprise et les réalisations de son génie hydraulique.

Dans une évaluation du PROJET: APPROVISIONNEMENT EN EAU DE LA REGION DE MARRAKECH en 2012, des résultats pertinents ont été enregistrés à savoir **:**

• Le projet a été conçu sur la base des besoins prioritaires retenus par l'ONEE (Branche Eau) dans le cadre de son projet de Contrat de Programme avec l'Etat marocain pour la période (2012-2016). La nécessité de réaliser le projet maintenant s'explique essentiellement par l'importance du volume d'eau à mobiliser (de l'ordre de 96 millions m3/an à l'horizon 2030) pour répondre aux besoins futurs en eau potable de la région de Marrakech et pour satisfaire les besoins en eau industrielle de l'OCP en raison de la saturation des ressources en eau (superficielles et souterraines) disponibles actuellement. La solution retenue de ramener les eaux du barrage Al Massira représente la meilleure solution et s'intègre dans le cadre du schéma national de transfert des eaux des bassins excédentaires vers les bassins déficitaires.

[8](Boujrouf 2012).

• Le projet bénéficiera en priorité aux populations de la ville de Marrakech, en particulier les populations défavorisées des zones périurbaines et aux populations urbaines et rurales des agglomérations avoisinantes. En matière d'adduction, il assurera le renforcement et l'amélioration de la quantité et de la qualité de l'approvisionnement en eau potable d'environ 3 millions d'habitants de la ville de Marrakech et des agglomérations environnantes, et donnera les moyens à l'ONEE (Branche Eau) d'accompagner l'augmentation de la demande induite par la croissance naturelle et le niveau de vie des populations des zones concernées jusqu'en 2030. Le projet permettra en outre de satisfaire les besoins de OCP en eaux prétraitées (débourbées) pour son site de production de Ben Guérir (située sur la route entre le barrage Al Massira et la ville de Marrakech). Par ailleurs, le projet contribuera à conforter la réalisation de l'indicateur 7 des objectifs du millénaire pour le développement (OMD) relatif à l'accès à l'eau potable puisque le taux d'accès à l'eau potable en milieu rural au Maroc dépassera 95% à l'horizon 2016 contre 92% en 2011.

• Il permettra à l'ONEE (Branche Eau) de consolider sa base productive et ses indicateurs financiers et de mettre en œuvre sa stratégie de développement, visant à sécuriser l'approvisionnement en eau potable de la ville de Marrakech et des zones environnantes, un des plus importants Pôles de développement du Royaume sur le plan touristique et de satisfaire à moindre coût les zones rurales se trouvant sur le trajet des conduites et les besoins de l'OCP en eau prétraitée, ce qui affirme la synergie entre les entités économiques nationales et réalise des économies d'échelle et un impact immédiat sur la rentabilité des Offices.

Impact sur l'héritage culturel. Et Comptabilité avec, les croyances, les traditions, et lois coutumières (Orfs)

Les solutions à proposer ici, doivent mener à une activité d'éveil de la population à son héritage, à sa mémoire hydraulique, à ce génie des lieux qui a fait de Marrakech la capitale des « eaux » et un des rares endroits au monde, ou coexistent encore les techniques hydrauliques les plus anciennes et celles qui relèvent de l'âge de l'ordinateur[9]…

L'idée de la gratuité, de manne du ciel et de richesse acquise sans effort qu'évoque le mot don, nous empêche de l'utiliser à propos de l'évolution d'une ville qui a réussi, sur la durée du temps long, à étendre patiemment un des réseaux les plus denses des galeries drainantes souterraines. En scrutant la carte des khettara, élaborée au début de l'époque coloniale (années trente), on se rend compte de l'énorme travail cristallisé et des dépenses occasionnées par la construction du réseau hydraulique souterrain de Marrakech. Ce réseau, bâti à main d'homme comme les pyramides d'Egypte, force aujourd'hui l'admiration et donne à la capitale du centre marocain l'apparence d'une cite assise sur un océan d'eau douce.

Une partie de la population de la ville de Marrakech sont issus des montagnes amazighes limitrophes. Et dans la culture Amazighe, commun à la plupart des parlers berbères, le terme générique pour désigner la pluie est celui d'*anzar*. La pluie fine et particulièrement bénéfique pour la terre se nomme *tasut*. Pour les fortes précipitations considérées comme inutiles parce qu'elles « courent sur la terre », on emploie le terme *agussif*. Lorsqu'une période de pluie a permis une bonne irrigation de la terre, les Aït Khebbach disent « *issua* », littéralement « elle a bu »[10].

Lorsque la pluie se fait attendre et que la soif s'installe la cérémonie de la « cuiller à pot » est décrétée par les femmes qui chargent leurs filles d'aller récolter, auprès de tous les habitants de quoi organiser un repas collectif. Il s'agit d'une procession pour laquelle, les jeunes filles confectionnent un mannequin, sur une armature faite d'un roseau, *aghanim*, et de deux cuillers à pot qui matérialisent les bras. L'armature est ligaturée par un

[9](Boujrouf, 2012)
[10](Biarnay,1924).

morceau d'étoffe, on l'appelle Taghanja. Tous les habitants notamment les enfants en bas âges crient : *La terre, la terre est sèche, mon Dieu mouille-la !*

Le rôle de la croyance

Les rites de demandes de la pluie existent aussi dans les prescriptions religieuses et trouvent leur origine dans un *hadith*. C'est en général l'imam qui en prend la décision et ordonne trois jours de jeûne. Le troisième jour une procession constituée d'hommes, de femmes âgées et des enfants de l'école coranique qui portent leur planchette sur leur tête se rend vers le lieu de la prière. Tous implorent : « Dieu, arrose Ton pays et déverse Ta miséricorde ». Il s'agit d'une prière rituelle, *Salate el Istisqae*, pratiquée dans tout le Maroc et notamment dans les villes arides comme Marrakech.

La répartition des eaux dans le droit musulman

La répartition des eaux fait l'objet de règles précises. Le droit de l'eau est constitué d'apports successifs où se mêlent le droit musulman et les droits coutumiers. Le droit canonique ou *fiqh* a ses racines dans le Coran. Il a été définitivement établi à la fin du VIIIe siècle. Le droit coutumier est un mélange de coutumes préislamiques et d'élaborations postérieures au droit musulman. Ce dernier a une visée égalitaire. La libre disposition de l'eau en est le principe fondamental : "Au moyen de l'eau nous avons donné vie à toute chose" Le Coran (Sourate XXI, 30). Foncièrement, l'eau est commune (*mubah*). "Le *fiqh* a codifié ce principe en deux points essentiels" précise Jean-Jacques Pérennès (1993) " le droit de la soif (ou droit de *chafa*) qui appartient à tous et ménage à chacun la possibilité de se désaltérer et de faire boire Ses animaux. Le droit d'irrigation (ou droit de *chirb*) qui permet à tous d'employer l'eau à l'arrosage de la terre, des arbres et des plantes". Diverses modalités d'appropriation individuelle de l'eau sont définies selon, par exemple, la localisation sur l'oued. Cela concerne plus des appropriations de l'usage de l'eau que de la ressource elle-même. Des limites d'application sont données : "nécessité de donner le superflu, d'éviter le gaspillage…" Le droit coutumier tient compte de la diversité des situations et du niveau de la rareté de l'eau[11].

Etude socio-économique dans quatre communes de Marrakech

Méthodes et approche

Acceptation des solutions par les familles et les associations de développement

Cet objectif sera atteint par le biais d'une enquête sur le terrain, en ciblant des ménages de quatre quartiers (la médina intramuros, ou l'eau peut exister mais le réseau de canalisation est très ancien avec probabilité de déperdition, 1 quartier sous équipé en eau potable, un quartier moyen formé de maisons marocaines, un quartier bourgeois de villas ou il y a un excès d'utilisations de l'eau, plus 1 quartier relevant de la ville mais en périphérie en général équipé de fontaines bornes ou l'eau est puisée gratuitement. Un échantillon de 100 ménages, peut être étudié dans le peu de temps qui reste. En engageant des étudiants doctorants spécialisés en la matière, l'étude donnerait de bons indicateurs.

L'approvisionnement en eau en milieu urbain, individuel et tarifé, tel qu'il existe dans les pays développés, est difficile à appliquer partout au Maroc. En cause, la faiblesse des revenus d'une grande partie de la population urbaine et suburbaine. Dans un contexte où la norme est à l'approvisionnement individuel et payant, il existera toujours des barrières qui empêchent le branchement des quartiers les plus pauvres. Cela vaut au-delà de Marrakech, pour l'ensemble des populations pauvres urbaines.

La nécessité de l'avis des populations locales et des ONG œuvrant dans le domaine de l'eau est incontournable.

[11]Pérennes, 1993.

Les solutions ne doivent pas être dictées. Elles seraient acceptées par les usagers si elles émanent de leur propre raisonnement.

Résultats de l'analyse des entretiens avec des chefs des ménages[12]

Sélection des communes et ménages

Les communes de Marrakech (étudiées) sont les plus peuplées après celle de Menara qui compte 409 829 habitants. Les autres communes, péri-urbaines ou à caractère rural varient entre 28000 et 12 000 habitants, les plus éloignées comme Khettara et Sidi Zouine ne dépassent guère les 2 000 habitants ont été écartées.

Le choix, de Gueliz, de la SYBA, de la Medina intramuros, d'Annakhil, est justifié, elles sont les plus peuplées et connaissent une dynamique urbaine très forte.

Communes	**Total des habitants, selon le recensement 2014**
Gueliz	188 333
SYBA	122 866
Médina	120 222
Annakhil	64 447

Parmi les critères du choix, ceux liés à la démographie, à l'emploi et à l'accès à l'eau peuvent justifier par la suite, l'intérêt des solutions à proposer pour une réelle résilience au changement climatique et risques imposés.

	Densité population (hab/km^2)	Ménages disposant de l'eau courante	Ménages disposant de bain/douche	Taux activités hommes	Taux activités femmes
Commune SYBA	10 191	97,58 %	37 %	75,6 %	25,44 %
Commune de GUELIZ	5 079	96,6 %	75,6 %	68,2 %	35,3 %
Commune Medina-Kasbah	20 052	96,6 %	29,1 %	74,4 %	31,86 %
Commune Annakhil	918	86,5 %	37,1 %	80,9 %	24,9 %

Caractéristiques socio démographiques

Les interlocuteurs ont les caractéristiques socio démographiques suivants :

- La majorité des chefs de ménages interviewés sont mariés (entre 60 à 70%). Les célibataires (20%) et les divorcés/veufs sont de 20%. C'est le profil civil de la majorité des habitants de la ville.
- En général les chefs de ménages sont de niveau de scolarisation variés ainsi 20% sont analphabètes, 30% de niveau primaire, 20à 30% niveau lycée et 10 à 15% ont des niveaux universitaires.
- La « famille marrakchie », est moyenne, le nombre fréquent c'est la famille formée de 4 à 5 personnes (40%), 40% formées de 6 à 7 personnes, 10% sont de 4 membres et 10% compte plus de 7 personnes.
- La majorité des familles comptent des enfants 70%. Ce taux se présente comme suit :
- 30% ont 1 à 3 enfants, 30% ont entre 4 à 6 enfants, 30% n'ont pas d'enfants, 70% à 60% des enfants vont à l'école publique entre, 20 et 10% vont à l'école privée.

Caractéristiques économiques

Les interlocuteurs ont les caractéristiques économiques suivantes :

[12] Pr. Rachida NAFAA et Doctorants.

• 60 à 50% des chefs de ménage reconnaissent que leur niveau économique est acceptable, sauf à l'ancienne Médina et certains quartiers pauvres ou 50% des chefs des ménages disent que leur niveau économique est insatisfaisant.

• Les revenus mensuels en DH marocain déclarés tournent autour de 2500 à 5000 DH (250 à 500 dollars) par mois (60%) 20% ont des revenus de plus de 5000 DH, 20% ont des revenus inférieurs à 2500 DH/mois.

• La majorité des familles enquêtées 70% habitent des maisons marocaines, 10% dans des appartements, 10% dans villa et 10% dans un habitat insalubre ou rural.

• Les métiers des chefs des familles, représentés par le commerce (30%) l'artisanat (30%), 20% cadres supérieurs, 10% de retraités, 10% de marchands ambulants.

• Le taux d'activités chez les hommes et de 75%, chez les femmes est de 25%.

• L'occupation des conjointes des chefs des ménages est à 80 – 70% des femmes au foyer.

Analyse des réponses concernant l'eau

Les interlocuteurs ont exprimé les réponses concernant l'eau suivantes :

• L'accès à l'eau est effectif puisqu'entre 97 et 100% selon les communes, les usages ont de l'eau qui arrive jusqu'aux maisons. Ces maisons sont équipées en sanitaires et utilisent l'eau d'une façon continue, puisque la majorité dit que les coupures de l'eau sont rares.

• La qualité et le goût de l'eau est jugée bonne, sauf 2 à 3 par an à cause des inondations ou de sécheresse forte.

• L'utilisation de l'eau à des objectifs ménagers, (lavage, bain, gros ménage, irrigation des jardins) est la plus courante.

• Dans les quartiers pauvres ou moyens, l'eau est stockée dans des bidons, bouteilles et Ustensile en argile (Khabia).

• Pour les ménages qui n'ont pas un accès direct, et cherchent l'eau dans la fontaine borne, l'eau est stockée dans des bidons ou tourteaux en plastique.

• La majorité des maisons des enquêtés, sont équipées de réfrigérateurs (nécessaire pour les habitants de Marrakchis à cause du climat sec et chaud notamment en été).

• Le coût de l'eau, en comparaison avec d'autres villes comme Rabat ou Casablanca, à Marrakech reste abordable. 50% des familles payent entre 100 et 300 DH/mois, 30% dépensent entre 300 et 400 DH/mois, 10% payent plus de 400 DH, 10% payant moins de 100 DH.

Perception des responsables des ONG [13]

Représentation des facteurs d'optimisation de la ressource en eau à Marrakech, par la société civile**.** Les tableaux de solutions ont été discutés avec des responsables des 13 associations réparties sur la ville de Marrakech

Tout d'abord tous les associatifs croient que les volumes d'eau fournie pour Marrakech est suffisante et donne un score maximal de 27,46 comme Score d'appréciation de la disponibilité de l'eau.

• La même chose pour la qualité de l'eau, les ONG donnent un score de 23,23 comme reconnaissance de la bonne qualité de l'eau

• Pour contrôles des risques, légal et institutionnel, le score est de 20,30 avec des demandes fortes pour plus de contrôle.

• La résilience par rapport aux CC est également intéressante, même si elle occupe le quatrième choix avec 20,9 comme Score de la capacité de l'adaptation en vue d'affronter les effets des CC.

[13] Pr. Rachida NAFAA et Doctorants.

• 20,2 est le score enregistré du coût effectif de l'eau, que l'on peut réviser après, les priorités citées ci-dessus.

• Un intérêt relativement considérable est donné pour tous contrôles des risques techniques (pollution, fuite, perte, infiltration) avec le score de 19,69 et du Contrôle social et risques naturels avec un score de 17,84.

Classement des solutions

Le classement des perceptions des solutions est présenté par ordre de notation donnée par les ONG :

1. Epuration et réutilisation des eaux usées : 16,15
2. Rationalisation et limitation des flux : 14,3
3. Optimisation des eaux souterraines : 11,8
4. Veille technique et contrôle réseau chez les usages : 11,76
5. Conscience vis-à-vis des CC : 11,69
6. Optimisation des eaux des barrages : 11,6
7. Transfert inter-bassins : 11,2
8. Révision du coût de l'eau en hausse afin de limiter le gaspillage : 10

Les avis et propositions des ONG, diffèrent selon leurs centres d'intérêt, ainsi on trouve que :

• Les associations d'artisans (comme les tanneurs, les teinturiers, etc) donnent un score élevé pour l'épuration et la réutilisation des eaux usées.

• Les associations de sport et de culture et du travail social donnent un score élevé pour la rationalisation et la limitation des flux, sans toutefois ignorer la question de la réutilisation des eaux usées après leur traitement.

• Les associations de développement local, initiées par l'INDH, donnent le score maximal au contrôle de l'eau dans le tourisme et l'industrie, qu'ils considèrent les plus gaspilleurs, et l'amélioration du cadre juridique et institutionnel et optent en 3ème lieu, pour l'épuration et la réutilisation des eaux usées et le dessalement de l'eau de mer.

• Les associations de développement (social, régional) et de services, donnent le plus d'intérêt au contrôle de l'eau chez les usagers, et elles mettent en relief deux solutions : revoir le coût de l'eau en vue de limiter la consommation et mobiliser amplement les eaux des barrages.

• L'association *Achouâla*, très ancienne et ancrée dans la société de Marrakech, met en premier lieu, le choix de transférer l'eau des bassins excédentaires vers les bassins en manque

• Les chercheurs, n'individualisent pas des grands scores, ils optent pour toutes les solutions à la fois, ils veulent augmenter l'offre de l'eau, par l'épuration des eaux usées et par le dessalement grâce à l'utilisation des énergies renouvelables très prometteuses au Maroc.

Conclusions : Résultats importants

Les associations de protection de l'environnement, de sensibilisation et les associations scientifiques ont les mêmes visions puisqu'elles ont donné le plus de score pour le rationnement, la conscience vis-à-vis de la rareté, avec l'amélioration des cadres juridiques et institutionnels pour plus de rigueur. Toutefois, on a remarqué que la culture de l'économie de l'eau comme la collecte de l'eau des pluies, le déploiement des techniques économisantes n'ont pas été attiré l'attention des interviewés. L'augmentation du prix de l'eau est acceptée et même proposée par certaines associations comme incitation à l'utilisation rationnelle de l'eau. Il y a un grand travail de sensibilisation pour la collecte des eaux de pluie qui est quasi absente. La création des associations destinées à la culture de l'eau est pressante. Elles joueront un rôle pour l'organisation des populations en vue d'une adaptation effective avec le futur manque. Travailler le GIEU pour le Grand Marrakech sans oublier les communes rurales et périurbaines environnantes qui sont à l'amont de la ressource.

Bibliographie

AGENCE DU BASSIN D'EAU DU TENSIFT, (2006), Alimentation en eau potable et industrielle de la ville de Marrakech, 12 p.

BIARNAY S. (1924), *Notes d'ethnographie et de linguistique Nord-Africaines*, Paris, Ed. Leroux.

CAMPS G. (1989), « Anzar », in *Encyclopédie Berbère*, (VI), p.p. 795-797.

CHAMPAULT D. (1969*), Une oasis du Sahara Nord-occidental*, Tabelbala, Paris, CNRS.

DOUTTE E. (1905), *Merrâkech*, Paris, Comité du Maroc.

EL ADNANI J. (2005), « Les rites de pluie et le champ politico-religieux au Maroc du XIXe siècle : quand la pluie tue le sultan », in *The Maghreb Review* (30), p.p. 59-72.

EL ALAOUI (éds.) (2002), « L'action rituelle pour la pluie. Anti-Atlas-Maroc », in Katz, Lammel et M. Goloubinoff, *Entre ciel et terre. Climat et sociétés*, IRD-Ibis Press, p.p. 299-319.

EL FAIZ M. (2012), « Enjeux de l'eau et développement durable à Marrakech », in *Patrimonio hidráulico y cultura del agua en el Mediterráneo*. Espagne.

FAISSAL A. & al. (2014), « Les réservoirs de stockage d'eau traditionnel : caractéristiques, popularité et problèmes », in *International Journal of Innovation and Scientific Research*. ISSN 2351-8014 Vol. 11 No. 1 Oct. 2014, p.p. 83-95.

GELARD M-L. (2000), *Honneur et stratégies sociales. L'exemple de Midelt et de Merzouga*, Doctorat d'ethnologie, Paris, EHESS.

GENEVOIS H. (1978), « Un rite d'obtention de la pluie : la fiancée d'Anzar », in *Acte du deuxième congrès international d'étude des cultures de la Méditerranée occidentale*, tome II, Alger, Société nationale d'édition, p. p. 393-401.

GOMEZ ESPIN, J. M et HERVAS AVILES, R. M. (2012), *Patrimonio hidráulico y cultura del agua en el Mediterráneo Patrimoine hidraulique et culture de l'eau dans la Méditerranée*. *«Campus Mare Nostrum»*. Espagne.

HAJJI T. (2003), *Taghenja. La fiancée de la pluie aux pays des Berbères*, Montpellier, éditions Indigènes.

HERBER J. (1918), « Poupées marocaines », in *Archives Berbères*, vol. 3, Fasc. 1, p.p. 65-82.

HOUDAS O. (1903), *El-Bokhâri. Les traditions islamiques*, Paris, E. Leroux, 4 tomes.

ISNAÏNS, (2001), *Encyclopédie Berbère*, (XXIV), p.p. 3763-3769.

—, (2003), *Le pilier de la tente. Rituels et représentations de l'honneur chez les Aït Khebbach (Tafilalt)*, Maison des sciences de l'homme, Ibis Press, Paris.

—, (2005), « La fourmi voleuse de lait. Transferts et représentations de la substance lactée dans le Tafilalt », in *L'homme* (173), p.p. 97-118.

JOLEAU L. (1933a), « Gravures rupestres et rites de l'eau en Afrique du Nord », in *Journal de la société des Africanistes*, tome III, p.p.197-282.

—, (1933b), Rites de l'eau et toponymie chez les Aït Haddidou, *Journal de la société des Africanistes* (III), p.p. 346-347.

JOURDAN A. (1909), *Magie et religion dans l'Afrique du Nord*, Alger,

PERENNES J.-J. (1993), *L'eau et les hommes au Maghreb. Contribution à une politique de l'eau en Méditerranée*, Karthala, 641 p.

RABITADINE M. (2012), « Note sur la fondation de Marrakech et la question de l'eau ». Université Cadi Ayyad (Marrakech - Maroc), in *Patrimonio hidráulico y cultura del agua en el Mediterráneo*. Espagne.

Indicateurs morpho-dynamique et archéologiques signifiant les changements environnementaux au cours du Pléistocène récent et Holocène dans le littoral de Rabat – Salé

M. TAILASSANE[1], A. WATFEH[2], A. LAOUINA[1], R. NAFAA[3] & A. BOUZOUGGAR[4]

1- Université Mohamed V, FLSH Rabat; 2- Lycée Scientifique Tour Hassan, Rabat ;

3- Université Hassan II Casablanca, FLSH Mohammedia, LADES; 4- INSAP Rabat

1. Introduction et objectif :

L'évolution de la recherche scientifique aux dernières deux décennies a permis un saut qualitatif, dans les approches méthodologiques, résultant des recherches scientifiques menées par un groupe de chercheurs multidisciplinaires pluridisciplinaire (INSAP, LbG de FLSH-UM5-Rabat), en partenariat avec des chercheurs de l'Université d'Oxford, ce qui a permis de réexaminer les résultats de recherches antérieures et d'obtenir de nouveaux résultats. Auparavant, le cycle climatique continental (Soltanien) du Pléistocène moderne, correspondait à une période climatique sèche, remontant à l'Holocène de 120 Ka. B.P. à 6 Ka., correspond au Würm européen qui a été considéré comme une phase humide, comprenant les phases isotopiques 2, 3, 4, 5a, 5c et 5d. 5d (Choubert et al., 1956 et Beaudet G., 1969).

Mais des recherches récentes sur le littoral qui s'allonge entre l'estuaire de l'oued Sebou au nord de Salé et celui de Oued Charrat au sud de Skhirat,notamment après l'application des nouvelles méthodes de recherches, ont révélé que ce littoral est caractérisé par un héritage diversifié, appartenant au Pléistocène récent et Holocène, qui fournit de bons indicateurs, enregistrant des changements bioclimatiques, qui reflètent une succession de périodes humides et sèches et qui a coïncidé avec une influence supplémentaire associée aux statismes marins l'effet du rôle de la new-tectonique sur la diversité morpho-sédimentaire du littoral, sur lequel se trouvent des falaises marines mortes et d'autres mers polyphasiques récentes juxtaposées aux plages sableuses et aux estuaires, de même la genèse de la dépression de l'Oulja qui s'étend au sud de Rabat. Ce qui a engendré un héritage divers et riche, avec ses caractéristiques évolutives et morphologiques, bien enregistré sur un littoral polycyclique au nord de Salé d'une part, et la dépression de l'Oulja au sud du Rabat d'autre part.

2.Etats de connaissance de la période du Pléistocène récent :

Le cycle climatique soltanien ou Pléistocène récent, correspond à une période continentale allant de 100 Ka jusqu'au début de l'Holocène (environ 10 Ka), équivalent de la période würmienne européenne. Il a été considéré auparavant comme une phase humide comprenant les stades isotopiques (2, 3; 4; 5a; 5b; 5c; 5d) (Choubert et al., 1956 et Beaudet G., 1969).

Ce cycle se caractérise par un héritage riche de données diverses qui nous fournissent de bons indicateurs, liés aux changements bioclimatiques et environnementaux reflétant l'alternance des phases pluviales et d'autre inter-pluviale.

Il synchronisait les effets d'eustatisme marins, qui ont déclenché la genèse de la dépression de l'Oulja côtière, dont l'extension spatiale était variable, (extension post-ouljienne / Néotyrrenien =/= rétrécissement post-mellahien / Versilien), tout en gardant une relation avec les transgressions et les régressions marines qui englobent de divers héritages dans un complexe édifié par des alternances des formations marines et d'autres dunaires bio-détritiques, ainsi que des croûtes calcaires.

Ces formations soltaniennes comportent également des matériaux archéologiques qui enregistrent une dynamique humaine importante durant la période atérienne, permettant la reconstruction paléoenvironnentale

de la meseta côtière de la région de Rabat-Salé, durant cette période. (Watfeh A., 1993, Laouina et al., 1994 et Tailassane M., 1999).

3. Nouveaux données scientifiques apportées par les recherches récentes :

Les résultats des recherches académiques récentes (Watfeh A., 1993, Laouina et al., 1994 et Tailassane M., 1999), ont révélé ce qu'on appelait le « cycle pluvial soltanien ». Ce cycle n'a été qu'une longue période sèche, notamment dans les zones limitrophes de la côte atlantique marocain, durant laquelle l'édification de dunes côtières a été entrecoupée par de courtes pulsations climatiques humides, qui ont favorisé à leur tour l'évolution des sols rouges transformés par la suite aux dalles roses. **(1, 2, 3)**.

Fig 1. Coupe littorale de Boutwil au nord de Salé

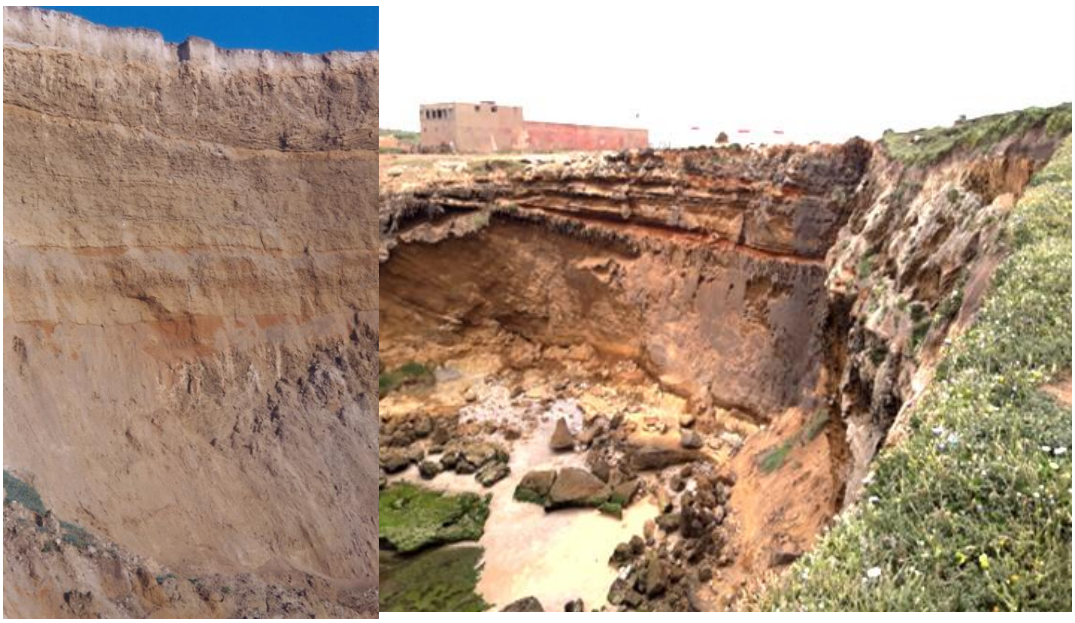

Ces dalles roses ont été enterrées à leur tour par des dunes sableuses à la suite d'un changement climatique à tendance sèche, tout en étant accompagnées par des activités humaines différentes, dont leurs conséquences écologiques reflétaient le comportement de l'adaptation de l'homme Atérien avec leur aspect climatique. (Biberson P., 1961, El Hajraoui M. A., 1985, Bouzouggar A., Barton N.E., 2012, Kaouane Ch., 2014).

En parallèle, les grottes, telles que de Dar es Sultan 1 à 4, Al-Harhira 1 et 2, El-Menaçra et contrebandiers, ont plusieurs effets remontant à la période atérienne qui surplombent la dépression de l'Oulja qui s'étale sur le littoral de la Meseta côtière à Rabat-Temara (Fig; 2). Cette dernière est séparée de la mer par la dune fini-ouljienne (Tailassane M., 1999), et ce d'après des recherches scientifiques et des fouilles par une équipe de chercheurs pluridisciplinaire (INSAP, LbG de FLSH-UM5-Rabat), en partenariat avec des chercheurs de l'Université d'Oxford.

Fig 2. Situation géographique de la grotte de Dar Sultane dans l'Oulja au sud de Rabat

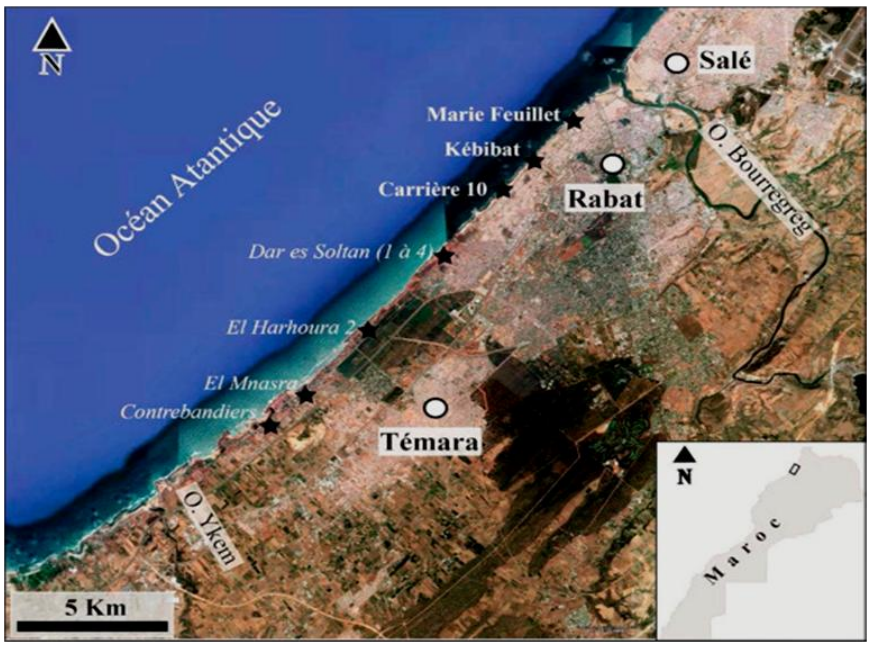

Les résultats de ces recherches ont révélé que la dépression de l'Oulja a connu pendant le Pléistocène récent, une présence humaine intermittente/ sporadique, témoignant des transformations d'adaptation dans les comportements de groupement humains ayant vécu dans cet espace exceptionnel du littoral atlantique du nord marocain.

4- Les indicateurs de l'évolution morpho-dynamique et anthropique :

On peut citer trois indicateurs expressifs qui reflètent ces mutations:

Premier indicateur:

Concerne la genèse du paysage de l'Oulja littoral, qui a été associé à l'eustatisme marin, relatif à la régression marine ouljienne (Néotyrrenienne), qui a été descendu à un niveau inférieur à 100m et au -120m par rapport au niveau marin actuel, datée de 120 ka.

Fig. 3 : Le retrait du niveau marin par rapport à la grotte de Dar Es Soltan, pendant la régression marine ouljienne (datée de 120 Ka)

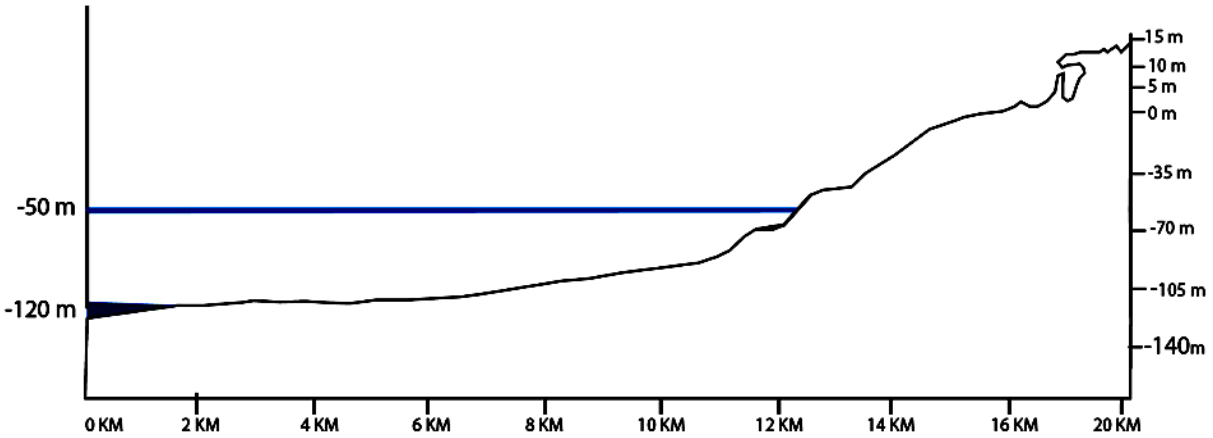

Cette Oulja se trouve au pied de la falaise morte ouljienne et séparée de l'océan Atlantique, soit par la dune fini-ouljienne ou par la dune bio-détritique poste-mellahien qui remonte à la fin de la deuxième pulsation marine mellahienne (4010 B.P.), (Flandrien2).

Ceci a rendu l'Oulja un milieu littoral spécifique, comportant des éléments très importants liés aux changements environnementaux, associés au comportement homme atérien et à ses créativités qui reflètent sa civilisation au Paléolithique moyenet supérieur qui correspond le Pléistocène récent et l'Holocène. Ce qui a donné lieu à l'Oulja qui coïncide avec la période pluviale du Soltanien inférieur, pendant laquelle le sol rouge était bien développé et a favorisé les conditions initiales pour une activité écologique, notamment continentale, ainsi que l'abondance de la faune qui a été représentée par l'importance d'os des animaux continentaux vivant dans un milieu steppique (Cheval, Eléphant africain, Sanglier, Gazelle de steppe, Hérisson, Renard, Chat sauvage) (Tabl. 1), et outils lithiques divers selon leur fonctionnalité pour la chasse, ce qui a permis à l'homme atérien d'en dépendre pour se nourrir.

Tableau 1 : l'abondance de la faune continentale steppique corresponde la période pluviale du Soltanien inférieur

Types des animaux	Niveau 1	Niveau C
Elephas atlanücus ou africanus		**X**
Rhinoceros sp	**X**	
Equus mauritanicus	**X**	**X**
Vulpes atlantica	**X**	**X**
Felis caligata		**X**
Erinaceus algirus		**X**
Hystrix cristata	**X**	**X**
Hippotamus amphibius	**X**	
Sus scrofa algeriensis		**X**
Phacochoerus africanus	**X**	
Bos primigenius	**X**	**X**
Ammotragus lervia		**X**
Gazella sp	**X**	
Gazella dorcas		**X**
Alcelaphus bubalis	**X**	**X**
Hippotragus equinus	**X**	

Au moment de la transgression mellahien1 datée de 6165 B.P. (Tailassane M., 1999), le niveau de la mer s'approchait des grottes ouljiennes, qui a favorisé l'approche des ressources alimentaires marines aux grottes où habitait l'homme Atérien. (L'abondance des Huîtres et poissons).

Deuxième indicateur:

Représente les transformations qu'a subi le paysage géographique de l'Oulja à travers l'évolution concomitante de différentes formations (Sol, Dunes, et dépôts carbonatés (Dalles roses), appartenant au Soltanien (Würm) représenté en évidence dans le complexe dunaire de Boutwil au nord de Salé, dont son édification date de 120ka et 12ka (Fig. 4).

Fig. 4. Complexe dunaire de la falaise marine de Boutwil au nord de Salé

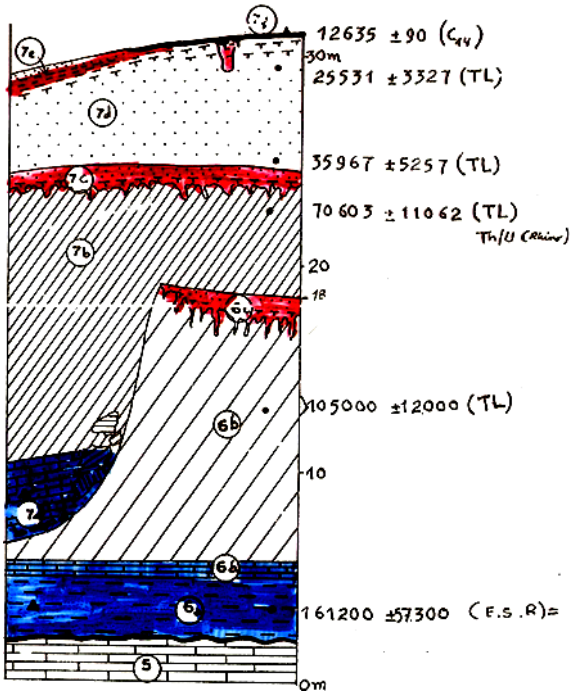

Au moment de la transgression du mellahien1 datée de 6165 B.P. (Tailassane M., 1999), le niveau de la mer avait remonté, en favorisant l'avancement des ressources alimentaires marines à la proximité des grottes, où habitait l'homme Atérien. (L'abondance des Huîtres et Os de poissons) (Tabl. 2 et Fig. 5).

Tableau 2 : l'abondance de la faune marine à la proximité des grottes au moment de la transgression mellahienne n°I

Types de poissons	Niveau C	Niveau 1
Sélaciens	**X**	**X**
Sparidés	**X**	
Scombridés	**X**	

Alors que pendant la régression marine, qui a eu lieu au début du cycle continental Rharbien, une nouvelle extension du l'espace géographique de l'Oulja était cette fois-ci spatialement un peu faible, ce qui a conduit de nouveau au retrait et l'éloignement du niveau marin, par rapport au site des grottes et a conduit par la suite le recul des sources alimentaires marines. Ceci a obligé l'homme à se déplacer près du nouveau rivage, ou bien à immigrer vers le continent, avant de retourner à ses grottes, suite à la transgression marine du Mellahien N°2 (4880 av. J-C.) (Wetfah et autres, 2014).

Fig. 5. Elévation du niveau marin et l'avancement de la ligne littorale dans l'Oulja juste au pied de la grotte de DarEs Soltan, pendant la transgression marine du Mellahien N°2

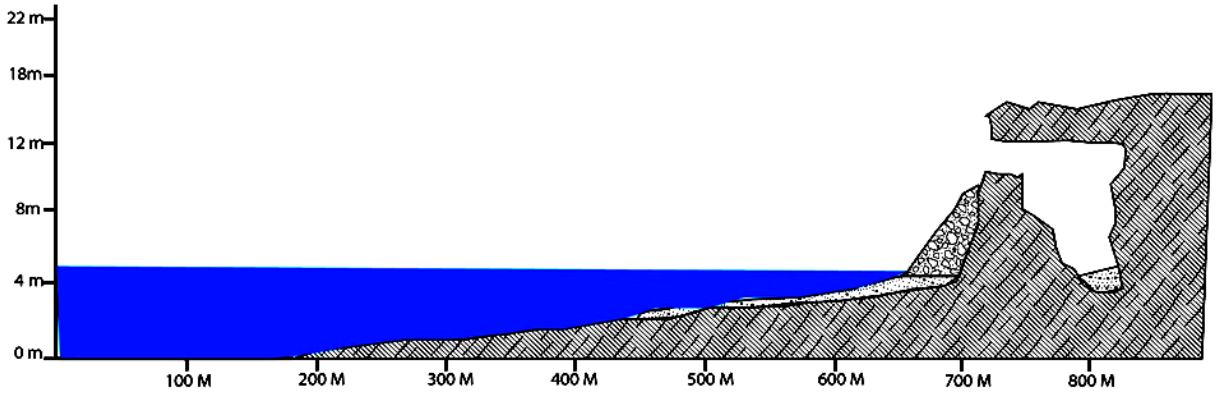

Troisième indicateur :

Il s'agit du changement de l'extension spatiale de l'Oulja lié aux conditions environnementales de fin Soltanien, pendant lequel les conditions du climat sec sont dominées et incarnées dans la zone continentale avoisinante de l'Oulja et ce par la propagation des sables beige éoliens, indiquant une dégradation de la forêt de chênes lièges (se trouvant approximité de l'Oulja) et de son cortège floristique provoquant ainsi le dépérissement de la faune continentale, ce qui aurait des répercussions sur le comportement de l'homme atérien en s'approchant de la mer pour vivre des ressources marines. (Watfeh A., 1999 et Laouina et al., 1994).

Photo.1. Sables beiges éoliens de la Maâmora lié aux conditions climatiques de fin Soltanien

Photo 2: Vue générale de la dune blanche biodétritique holocène,
Photo 3: Niveaux de kjökkenmödding (Débris de cuisines), couronnant la dune blancheà la proximité nord de l'embouchure de l'oued Charrate

Conclusion:

La frange littorale atlantique au nord-ouest du Maroc a subi des changements et mutations environnementales radicales, suite aux changements climatiques (pluviaux et inter-pluviaux), et leur synchronisation avec la fluctuation du niveau marin, lié au eustatisme marin (Transgressions et régressions marins), dont leurs effets avaient des répercussions sur la géomorphologie de la dépression de l'Oulja, surplombée par les grottes façonnées dans la falaise morte ouljienne; "Dar Soltane, El Harhoura, Contrebandier, El Mnasra, ainsi que l'embouchure de oued Cherrate ». En conséquence, ces mutations ont été l'une des sources de nutrition des habitants des grottes, provoquant un impact sur le mode de vie de l'homme atérien, qui semblait s'adapter aux conditions bioclimatiques et écologiques changeantes dans l'Oulja durant le Pléistocène récent. Cela a forcé l'Homme atérien à se déplacer par rapport aux grottes sous l'effet d'eustatisme dans l'Oulja, ou à l'extérieur pour s'approcher des lieux de sources de nutrition, soit marine ou continentale, ou dans les vallées qui représentent des zones humides, surtout pendant les périodes sèches.

Bibliographie :

ABERKAN M. (1989), *Etude des formations quaternaires des marges du bassin du Rharb. (Maroc Nord-Occidental)*, thèse d'état. Univ. Bordeaux.1.

AKIL M. (1990), *Les dépôts quaternaires littoraux entre Casablanca et cap Beddouza (Meseta côtières marocaine) Etude géomorphologique et sédiments logiques*. Thèse d'état, ès-sc, F. S. Rabat. 417p.

BEAUDET G., Maurer. & Ruellan A. (1967), *Le Quaternaire marocain, observations et hypothèses nouvelles*. R G-phy. Geo. Dyn. Vol IX4.

BEAUDET G. (1969), *Le plateau central Marocain et ses bordures, Etude géomorphologique*. Imprimerie Inframar. 480 Pages, RABAT.

BEAUDET G. (1971), « Le Quaternaire marocain. Etat des études », in *R. G. M.* n° 20, p.p. 5-49.

BELHILALI A., LAOUINA A., TAILASSANE M., WATFEH A., BOUZOUGGAR A. & SBIHI-ALAOUI F.Z. (2002), « Première découverte d'un Acheuléen ancien à 100km du littoral atlantique dans la région de Maâziz (Sud-est de Rabat- Maroc) », in *Nouvelles Archéologiques et Patrimoniales*, N° 5, (en français).

BENSAAD N. (1989), *Le plateau de Rabat-Témara Géomorphologie et formations superficielles*. D.E.S. Univ. Med.V. Rabat.

BIBERSON P. (1961), *LE CADRE PALEOGEOGRAPHIQUE DE LA PREHISTOIRE DU MAROC ATLANTIQUE*. PUBL. SERV. ANTIQ. MAROC, FASC. 16, 235 P, 18 FIG, 58 PL.

BOURCART J. (1938), « La marge continentale. Essai sur les régressions et les transgressions marines », in *Bull. Soc. géol.* Fr, 5èmé Série, t. 8, fasc. 5-6, p.p. 393-474.

BOUZOUGGAR A. & BARTON N.E. (2012), "The Identity and Timing of the Aterian in Morocco", in j-J Hublin and S. P. McPherron (eds.), *Modem Origins : A North African Prespective. Dordrecht :Springer,* p.p. 93-105.

CHOUBERT G., JOLY F., GIGOUT M., MARCÇAIS J., & RAYNAL R. (1956), « Essai de classification du Quaternaire continental du Maroc », in *C.R. Acad. Sci.* Paris, T 243, p.p. 504-506.

DEBENATH A., RAYNAL J.P., & TEXIER J.P. (1983), « Les Industries des Homo-Erectus Marocains, chronologie, typologie », in *1er. Colloque International de paléontologie humaine*, Nice, p.p. 84-85.

EL HAJRAOUI M. A. (1985), *Les industries préhistoriques de la région de la Mamora dans leur contexte géologique et paléo pédologique*. D.E.S. bordeaux I. 178 pages.

FASSI D. (1993), *Les formations superficielles du Saïs de Fès et de Meknès, Du temps géologique à l'utilisation actuelle des sols*. Thèse d'Etat, Université de Paris I, 2 tomes, 880 pages.

GIGOUT M. (1956), *Recherches sur le Pliocène et le Quaternaire atlantique marocain*. Trav. Inst. Sci. Chérif., Sér. Géol et Géogr.physi., no 5.

GHANEM H. (1981), *Contribution à la connaissance des sols du Maroc. Genèse, classification et répartition des sols de la région de Zäer, de la basse Chaouia et des Shouls (Maroc)* Cah. Rech. Agr. n°37 et 38. I.N.R.A., Rabat.

KAOUANE C. (2014), *Homme et milieux naturels dans trois espaces sensibles durant le pléistocène supérieur /holocène, étude archéologique de ressource animales à travers l'outillage osseux*. Thèse de doctorat, Faculté des lettres et de Sciences humaines de Mohammedia. 296 P.

LAOUINA A. (1990), *Les Maroc nord-Oriental. Reliefs, Modelés et dynamique du calcaire*. Thèse d'état. Publ.Rect.de l'université Med I, Oujda, n : I.

LAOUINA A. & WATFEH A. (1993), « Le littoral de Salé et de la Mamora. Les héritages et la morpho dynamique », in *Actes du Symposium. Aménagement littoral et évolution des côtes*. Avril 1992, Publ. Comité national de Géogr. Rabat. Maroc, p.p. 53-64.

LAOUINA A., TAILASSANE M. & WETFEH A. (1994), « Mise au point sur la géologie du Plio-quaternaire et les formations superficielles de la région de Rabat-Salé », in *RGM*, nouvelle série, vol. XVI, Numéro spécial, p.p. 243-285.

LE COZ J. (1964), *Le Rharb, Fellahs et colons. Etude de géographie régionale*. Tome I, Les cadres de la nature et de l'histoire, 482p., Rabat.

MAIGRET & LY. (1986), *Les poissons de la mer en Mauritanie*. Science Nat., Compiègne, 213P.

NAFAA R. (1997), *Dynamique du milieu naturel de la Mamora et ses bordures. Paléo environnement et dynamique actuelle*. Thèse d'Etat, Univ. Med V., Rabat, 275 pages.

NAFAA R., & WATFEH A. (2000), "Holcenand actual degradation of the environnement in the Mamoraforest (Marocco)", in *International journal of anthropology*. Vol. XV, n°3-4 p.p. 263-270.

RUELLAN A. (1980), « L'accumulation du calcaire dans les sols », in *Coll. Cristalisation, déformation, dissolution des carbonates*, 17et 18 novembre, Univer. Bordeaux III.

RUHLUMAN A. (1951), « La grotte préhistorique de dar es-Soltan », in *Collection Hésperis*, Institut des hautes études Marocaines, Paris, vol. 11, p. 210.

SCHACKLETON N.J. (1987), "Oxygen isotopes ice volume and sea level", in *Quaternary science reviews*, n°:6 p.p. 183-190.

STEARNS C.E. (1978), "Pliocene Pléistocene emergence of the Moroccan Mesta", in *Geol. Soc. America*. Vol 89. p.p.1630-1644.

TEXIER J. (1958), « Les pièces pédonculés de l'Atérien », in *Libyca*, VI-VII, p.p.127-158.

TEXIER J.P. & RAYNAL J.P. (1987), « Les sables beiges du nord-ouest du Maroc : mode de dépôt, signification paléo climatique et chronologique », in *Bull. Sci. Terr*., N°3, Rabat, p.p. 18-20.

WATFEH A., LAOUINA A., & Nafaa R. (1997), « Les formations superficielles carbonatées de la Mamora, indicateurs des milieux et des phases d'évolution dans la Mamora occidentale », in *Etudes de Géographie Physique*. Travaux 1997 suppléments au °XXVI. CAGEP-URA 903 du CNRS. Université de Provence. France.

WATFEH A., TAILASSANE M., LAOUINA A., & BADRAOUI M. (2004), "The Red Mediterranean soils of Mamora A fragile patrimony Threatened by desertification", in *Proceedings of an 8th International Meeting on soils with Mediterranean type of climate*, 9-11 February 2004 Marrakech (Morocco).

WEISROCK A. (1983), « Sur la notion de pluvial au Maghreb et péninsule Ibérique », in *Bull. Inst. Géol.* Bassin. D'Aquitaine, Bordeaux, N°37.

الطيلسان محمد، 1999، **هضبة زعير الغربية وساحلها : التكونات السطحية و تطور الوسط الطبيعي منذ النيوجين**. أطروحة دكتوراة الدولة في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط.

نافع رشيدة، وطفة عبد الرحيم، 1993، ''ساحل المعمورة: مورفولوجيته و أنواع التربة ''. **بحوث**، مجلة كلية الأداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية عدد5ن ص 149- 144.

وطفة عبد الرحيم 1996: ''هضبة المعمورة و ساحل سلا:التكونات السطحية و التطور الجيومورفولوجي''، **منشورات اللجنة الوطنية للجغرافيا بالمغرب**، سلسلة رسائل و أطروحات مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

وطفة ع.، العوينة ع.، نافع ر.، الطيلسان م.، بوزوكار ع.، مالك ف..،2006، ''التغيرات الدينامية والاستقرار البشري في هضاب المسيطا الأطلنتية بالغرب خلال الهلوسين''، الأوساط الطبيعية وتهيئة المجال بالمغرب-**منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سلسلة ندوات ومناظرات رقم 131** ، ص9-26.

وطفة عبد الرحيم، الطيلسان محمد، العوينة عبد الله، نافع رشيدة، بوزوكار عبد الجليل،2014، ''دلالات مورفورسابية، مورفوترابية وأركيولوجية عن التغيرات البيئية في البلايستوسين الحديث'' (**مجلة جغرافية المغرب**. السلسلة الجديدة.4).

معي الدين محمد، 2007، التشكيل الجيومرفلوجي والدينامية البيئية لهضاب وسهول دكالة-عبدة من الرباعي الحديث إلى الواقع الحالي، أطروحة دكتوراة الدولة في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط.

Contribution à la géomorphologie : le peuplement humain au Maroc nord-occidental à la fin du Pléistocène

Abdeljalil Bouzouggar1, Rachida Nafaa2, Mohammed Tailassane3, Abderrahim Watfeh3 & Nick Barton4

1.Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine, Rabat, Maroc, 2.Université Hassan II-Mohammedia, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Mohammedia, LADES, Maroc, 3.Université Mohammed V, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Rabat, Maroc, 4.University of Oxford, Institute of Archaeology, United Kingdom

Introduction

L'Afrique du Nord-Ouest est une région clé pour la compréhension des occupations humaines et pour la précision de leur cadre chronologique et paléoenvironnemental. Plusieurs sites se prêtent excellemment pour ces études même si les recherches anciennes ont été insuffisamment publiées et/ou axées sur la reconstitution des cadres chronoculturels. Les résultats de ces recherches sont préliminaires, car plusieurs questions demeurent encore sans réponses. L'essentiel de ces données provient de travaux limités au sein des différents sites du Maroc nord occidental et oriental et doivent être considérées comme faisant partie d'un cadre régional qui a besoin d'être complété et confronté à d'autres études au Maroc. Afin de résoudre quelques unes des questions soulevées *supra*, de nouvelles recherches dans les zones nord occidentale et orientale du Maroc ont permis la reprise des anciens sites et d'en fouiller de nouveaux dans le cadre d'un programme de coopération scientifique entre l'Instititut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine, l'Université Mohammed V et Oxford University (Figure 1). Ces recherches sont principalement orientées vers des questions qui concernent essentiellement le Paléolithique moyen dans son évolution et son devenir et le Paléolithique supérieur.

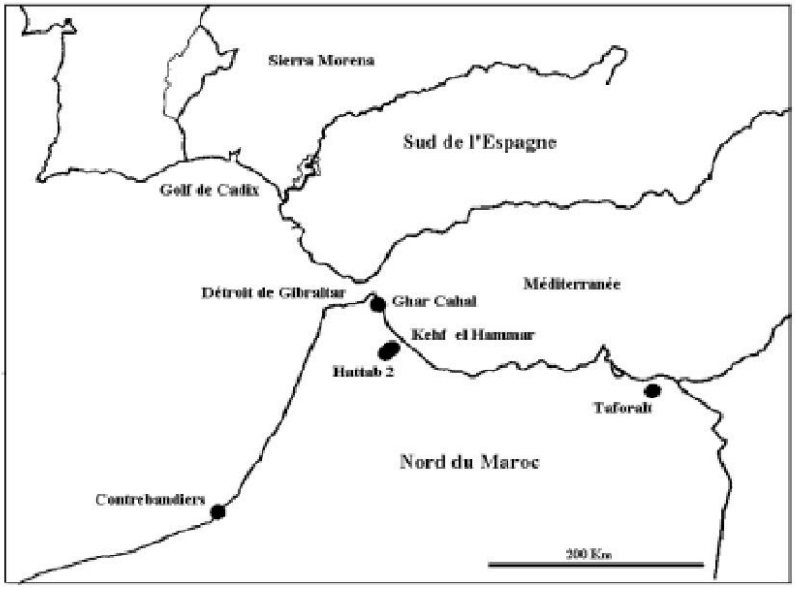

Figure 1 : carte des principaux sites cités dans ce travail

Le problème Atérien : origine, anthropologie et chronologie

Au XIXè siècle, les premières pièces pédonculées ont été découvertes dans la grotte d'Eckmuhl (Carrière, 1886) dans la région oranaise (Algérie). Depuis cette première découverte, plusieurs sites atériens ont été identifiés. L'un des problèmes non encore résolus de l'Atérien concerne son origine. En Afrique du Nord Ouest, il

semble que des filiations ont pu exister entre le Moustérien local et l'Atérien (Hahn, 1984) mais elles demeurent difficiles à établir. Jusqu'à maintenant, la plupart des restes humains attribués à l'Atérien provient d'une zone géographique très restreinte sur la façade atlantique entre Rabat (Dar es Soltane 2) et Témara (Grottes des Contrebandiers et El Harhoura 1). Cette situation serait due principalement à la concentration des recherches dans cette zone pendant plus d'un demi-siècle. Les restes humains attribués à l'Atérien dans cette zone sont exclusivement céphaliques et en dehors de toute sépulture (Debénath, 2003). Les fouilles archéologiques dans la grotte des Contrebandiers à Témara entreprises en 2007-2011 ont mis au jour de nouveaux restes humains atériens (El Hajraoui, 2019).

L'un des problèmes qui demeure encore posé de l'Atérien concerne sa chronologie. En effet, selon les anciens résultats il semble que l'Atérien ait duré de 40 000 ans B.P. jusqu'à 20 000 ans B.P. (Debénath, 2003). Mais il est important de signaler que la majorité des datations a été effectuée par le ^{14}C classique. Les nouvelles données radiomtériques utilisant d'autres méthodes de datations situent la base de l'Atérien au delà de 40 000 ans B.P.au Maroc (Bouzouggar et al., 2007 ; Richter et al., 2010 ; Barton et al., in 2016). Dans la grotte des Pigeons à Taforalt, l'Atérien date d'environ 100 000 ans BP, alors qu'à Ifri n'Ammar cette même culture date d'environ 145 000 ans (Richter et al., 2010). Sur la façade atlantique, les sites classiques (Dar es Soltane 1&2, Contrebandiers, El Mnasra et Harhoura) ont également fourni des dates d'environ 116 000 ans (Schewinneger et *al*., 2010 ; Jacobs et *al*., 2012).

Le problème du Paléolithique supérieur

En Afrique du Nord-Ouest, les dates disponibles actuellement pour la base du Paléolithique supérieur le situe à environ 22 000 B.P. à Tamar Hat (Saxon and *al*., 1974), à Taforalt (Bouzouggar et al., 2008) et à Kehf el Hammar (Barton et al., 2005). (Roche, 1976). L'origine de cette culture est une question très ouverte. Des filiations directes avec l'Atérien ont été suggérées mais toujours observées au niveau des sites de surface ce qui rend peu crédible leur contexte. Plusieurs origines ont été proposées pour l'*Ibéromaurusien*. En effet, des ressemblances morphologiques et technologiques avec les industries de l'Afrique du Nord-Est voire du Proche Orient ont fait penser à des relations avec ces régions. Au Maghreb l'essentiel des restes humains de l'*Ibéromaurusien* ou Paléolithique supérieur provient des sites de Taforalt et qui ont apporté de nouveaux éléments de réponse surtout en ce qui concerne l'ADN fossile (Van de Loosdrecht et al., 2018).

Le contexte radiochronologique, paléoenvironnemental et culturel des sites du Paléolithique supérieur

Nous avons entrepris de nouvelles prospections archéologiques le long de la côte méditerranéenne pour la recherche des stratigraphies dilatées dans des grottes et abris sous roche. Cette étude s'est largement inspirée de l'approche pluridisciplinaire entreprise dans différentes régions du Maroc (et surtout la Mamora et le littoral entre Salé et Bouregreg (Watfeh, 1996 et 2006), dans la région de l'Oued Cherrat (Tailassane, 1999) et pour les périodes les plus récentes à l'Holocène surtout en ce qui concerne l'impact anthropique sur les paléoenvironnements (Nafaa, 1998 et 2002,). Ceci nous a permis de reprendre certaines anciennes fouilles et d'en réaliser de nouvelles au Maroc oriental (Beni Snassen et la basse Vallée de la Moulouya) et au Maroc nord occidental (Tanger, Tétouan et Chefchaouen). Mais nous avons concentré nos recherches au niveau de deux localités : Jebel Moussa (région de Tétouan) et Talembote (région de Chefchaouen). Trois sites ont été étudiés : le Ghar Cahal, la grotte de Kehf el Hammar et la grotte de Hattab 2. Dans ce travail nous nous contentons de présenter uniquement les deux premières grottes.

Ghar Cahal

Grotte découverte au début des années 50 du XXè siècle (Apffel 1953), il s'agit d'une grotte qui se trouve dans le Jebel Fahies (région de Jebel Moussa et Belyounech) à une altitude d'environ 320 mètres et dont l'entrée est orientée Nord-Ouest/Sud-Est. Elle a fait l'objet d'une première fouille en 1954 (Tarradell 1954 et 1955). Les premières recherches de M. Tarradell ont mis en évidence une stratigraphie de six niveaux et dont certains ont

Couches	Référence	Code site	Matériel	$\delta^{13}C$	Ages B.P.
10	OxA-11321	GC01/4/context10	*Phillyrea/Rhamnus*	-24.0	9 470±55
12	OxA-11322	GC01/4/context12	*Phillyrea/Rhamnus*	-25.5	11 180±65
12	OxA-11323	GC01/4/context12	*Phillyrea/Rhamnus*	-24.9	11 125±65

Tableau 1 : datations ^{14}C AMS des niveaux du Paléolithique supérieur tardif à Ghar Cahal

été fortement perturbés par le creusement de fours à chaux au sein de la grotte au cours d'une période très récente. En 2001, nous avons repris les fouilles dans la grotte de Ghar Cahal tout en réexaminant la stratigraphie de M. Tarradell. Nos résultats des datations par le radiocarbone ^{14}C AMS sont très encourageants et semblent fournir des âges acceptables pour le Paléolithique supérieur tardif de la couche 12 (Tableau 1).

La grotte de Kehf el Hammar

La grotte de Kehf el Hammar se situe à environ 97 mètres au dessus du niveau actuel de la mer dans la zone de Talembote (région de Chefchaouen) à une vingtaine de kilomètres de la côte méditerranéenne et du village de l'Oued Laou. L'entrée de la grotte a une orientation Sud-Est et domine une vallée où coule l'un des confluents de l'Oued Laou. La grotte est large d'environ 10 mètres et sa hauteur est de 8 mètres à partir du sol actuel. L'encaissant correspond à une roche calcaire friable (surtout au niveau du plancher de la grotte). Plusieurs blocs d'effondrement sont encore visibles à l'intérieur et à l'entrée. Découverte en 1988 et fouillée pour la première fois en 1992 par une équipe maroco-espagnole dans le cadre d'une coopération scientifique entre l'Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine (Maroc) et l'Université Castilla La Mancha (Espagne), la séquence de Kehf el Hammar est essentiellement rattachée au Paléolithique supérieur. Cela a été également noté à l'occasion de nos fouilles (Figure 2).

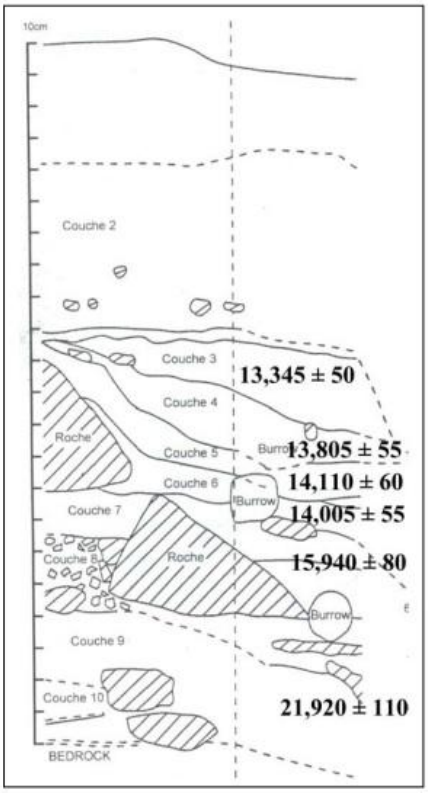

Figure 2 : stratigraphie de la grotte de Kehf el Hammar (les datations reportées sur la coupe ont été réalisées par ^{14}C AMS)

La séquence de Kehf el Hammar est bien stratifiée et préservée grâce au faible taux d'humidité à l'intérieur de la grotte ce qui a considérablement contribué à la conservation des os, des charbons de bois et des données paléobotaniques. Des restes humains dispersés qui ont été mis au jour dans plusieurs endroits de la grotte sont en cours d'étude. Au cours de la première saison des recherches, nous avons réalisé une vaste opération de nettoyage et de description des anciennes coupes stratigraphiques. Cette opération a été complétée par la réalisation d'une fouille limitée et le prélèvement de plusieurs échantillons pour des datations ^{14}C AMS et des études paléoenvironnementales. Pour la précision du cadre radiochronologique de la grotte, trois méthodes de datation ont été employées: ^{14}C AMS, OSL et TL. Malheureusement par manque de collagène, les ossements ne se sont pas avérés comme bons éléments de datation par ^{14}C AMS. Une série de dates par cette dernière méthode a été obtenue à base de charbons de bois identifiés au préalable et issus de niveaux archéologiques bien identifiés (Tableau 2).

Couche/ Profondeur	Référence	Code site	Matériel	δ^{13}C	Ages B.P.
3	OxA-11926	KEH 5/H8/3	*Pinus*	-24.1	13 345 ± 50
4a	OxA-11927	KEH 2A/H8/4a	*Pinus*	-21.9	13 805 ± 55
5	OxA-11929	KEH 59/H8/5	*Juniperus/ Tetraclinus*	-21.0	14 110 ± 60
6	OxA-11928	KEH 56/H8/6	*Pinus*	-23.4	14 005 ± 55
63-72 cm	OxA-11417	KEH 23/63-72	*Leguminosae*	-22.9	15 940 ± 80
9	OxA-11872	KEH 76/H8/9	*Quercus*	-24.7	21 920 ± 110

Tableau 2 : datations ^{14}C AMS de la séquence de Kehf el Hammar
(L'échantillon OxA-11417 a été prélevé en 2001 et seule la profondeur est mentionnée)

Les datations obtenues par la luminescence (Tableau 3) ont été réalisées à partir des sédiments (OSL) et des objets brûlés (TL). Le matériel lithique brûlé, la dose Gamma a été mesurée *in situ* et les valeurs de la dose Bêta ont été calculées en utilisant l'analyse d'activation des neutrons. Une valeur de 2 ± 2 % d'eau a été déduite pour l'ensemble des échantillons datés par TL.

Couches	*Leguminosae*	*Juniperus*	*Quercus* deciduous	*Cedrus / Abies*	*Pinus/ Picea/ Larix*	*Pinus sp*	Conifer
3			+	+++	+++	++	
4a	++					+++++	
5		+++					
6	+		+++			++++++	
7						+	+
9			++				+

Tableau 3 : détermination des charbons de bois récoltés au niveaux des couches partiellement fouillées à Kehf el Hammar
(Présence quantitative des espèces : + 1, ++ 2-4, +++ 5-9, ++++ 10-15, +++++ 16-25, ++++++ >25)

Il semble que la plus ancienne occupation dans la grotte correspond à la couche 11 datée de 23 400 **±** 1200 (OSL) et 21 920 **±** 110 (^{14}C AMS), mais le matériel archéologique mis au jour dans ce niveau est numériquement faible et difficile à diagnostiquer. Seules des fouilles plus importantes pourraient produire davantage d'éléments de réponse (Figure 3).

Même si le nombre des charbons de bois est très réduit, les premiers résultats anthracologiques permettent de donner une idée sur l'ancien couvert végétal des environs probablement immédiats du site (Tableau 3).

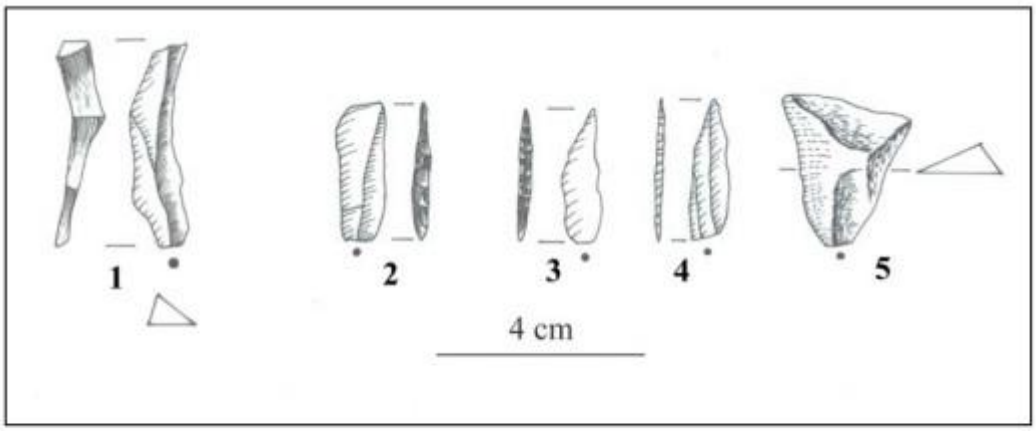

Figure 3 : outillage lithique de Kehf el Hammar
1 et 2 (couche 4), 1 : lamelle à crête ; 2 : lamelle à dos. 3 et 4 lamelles à dos (couche 5). 5 : éclat en quartzite (couche 6)

Il s'agit de boisements à base de pins dominants accompagnés de chênes. L'association *Leguminosae*, *Juniperus*, *Quercus sp.* et *Pinus* dans les couches 5 et 6 par exemple, existe actuellement dans les altitudes supérieures ou égales à 1200 mètres dans les zones supraméditerranéennes (Blondel and Aronson 1999). La présence de *Abies* - présent actuellement dans la région de Chefchaouen entre 1400 et 2000 mètres sur la portion orientale de la Dorsale calcaro-dolomitique (Benabid 2000) - et de *Cedrus* dans la couche 3 pourrait signifier la persistance des conditions humides et froides (Benabid, 2000). Les restes fauniques sont marqués par l'abondance d'*Ammotragus lervia*, mais il y a également des restes de reptiles, des oiseaux et des amphibiens. Actuellement, Kehf el Hammar est à environ 20 kilomètres de la côte méditerranéenne, mais l'exploitation des ressources marines serait attestée par la présence de quelques mollusques marins.

Discussion

Plusieurs nouveaux éléments sont disponibles afin de discuter le peuplement humain au Maroc nord occidental au cours de la fin du Pléistocène supérieur. Parmi ces éléments, les ressources régionales en matières premières lithiques s'avèrent un axe de recherche d'une grande importance. Au Maroc, l'étude des matières premières et la localisation des gîtes ne sont qu'à leur début. A l'exception de quelques études, l'analyse des matières premières n'a été que sommairement effectuée voire négligée. En revanche, les études qui concernent les matières premières ont été essentiellement basées sur la séparation des grands groupes en s'appuyant parfois sur le seul critère de la couleur. Nous avons débuté un travail de cartographie des ressources en matières premières lithiques au Maroc nord occidental et qui est partiellement publié (Otte, Bouzouggar et Kozlowski, 2004). Pour le Maroc oriental, les études sont très rares et se limitent à la région de Beni Snassen et un travail est en cours en vue de la localisation des différentes sources dans la Basse Vallée de la Moulouya. Ainsi, entre Sebta et l'Oued Laou, les grandes unités morphostructurales correspondent aux barres gréseuses de Tizighen, aux fronts d'écaille originels calcaro-dolomitiques, aux croupes paléozoïques, aux zones basses d'érosion différentielle et aux demi-fenêtres métamorphiques (El Gharbaoui 1981). Les sources en position primaires des quartzites (de couleur blanche ou verdâtre) sont localisées dans les formations géologiques du Trias inférieur dans la région de Sebta et Belyounech. Les sources en positions secondaires se trouvent au niveau des terrasses fluviatiles. En revanche, les gîtes en position primaire du silex se localisent dans les formations calcaires du Jurassique inférieur dans la région de Jbel Bouzaïtoune. L'approvisionnement en cette matière serait *indirect* par les populations préhistoriques dans la région de Talembote et la vallée d'Ouled Ali Mansour loin d'environ 50 kilomètres au Nord-Ouest de ses sources primaires. En effet, les rognons et galets de silex auraient été récoltés dans les terrasses de l'Oued Laou, c'est le cas à Kehf el Hammar, et de ses confluents (c'est le cas de Hattab 2).

Dans ce dernier site, le calcaire issu des parois de la grotte a été également taillé ou plus précisément seulement testé.

Avec ces nouvelles données obtenues au niveau des sites du Maroc nord occidental, nous disposons probablement des séquences du Paléolithique supérieur tardif en Afrique du Nord-Ouest bien identifiées dans le temps et dont le cadre paléoenvironnemental commence à devenir plus clair. Il est certain que d'un point de vue démographique, l'Afrique du Nord a connu une densité plus importante au Paléolithique supérieur en comparaison avec l'Atérien, la présence d'une nécropole de plus que 185 sépultures à Taforalt en est la preuve. Mais cette constatation ne signifie nullement que le faible nombre des groupes atériens a conduit à leur isolement. En réalité, d'après l'étude de l'acquisition des matières premières lithiques, les groupes atériens ont intensément exploités les sources locales et que vers la fin de l'Atérien ce comportement devient plus évident sur la façade atlantique du Maroc (Bouzouggar, 2003). Cependant, cela ne peut pas être expliqué par la restriction de leur territoire. Il est important de considérer l'ensemble de ces données comme préliminaires. Plusieurs études complémentaires aux travaux de terrain sont en cours et qui peuvent avoir de nouvelles implications sur l'interprétation du remplissage des sites cités *supra*.

Bibliographie

APFFEL, C. A. (1954), "*La grotte de Ghar el Akhal*", *I Congresso Arqueologico del Marruecos Espanol*, p.p. 75-78. Tetuan.

BARTON, N.; Bouzouggar, A.; Collcutt, S.N.; Gale, R.; Higham, T.; Malek, F.; Parfitt, S.; Rhodes, E.; Stringer, C.B. (2005), "The Late Upper Palaeolithic occupation of the Moroccan northwest Maghreb during the Last Glacial Maximum" , in *African Archaeological Review,* Vol. 22, 2, p.p. 77-100.

BARTON N., BOUZOUGGAR A., COLLCUTT S.N., CARRIÓN MARCO Y., CLARK-BALZAN L., DEBENHAM N. C., MORALES J. (2016), ''Reconsidering the MSA to LSA transition at Taforalt Cave (Morocco) in the light of new multi-proxy dating evidence'' in *Quaternary International (2016)*, Volume 413, Part A, p.p. 36-49.

BENABID, A. (2000), *Flore et écosystèmes du Maroc : évaluation et préservation de la biodiversité*, 359p. Ibis Press Paris.

BOUZOUGGAR A. (2003), "La fin du Paléolithique moyen sur la façade atlantique marocaine entre Tanger et Rabat. Perspectives paléogéographiques", in *Beiträge zur allogen und vergleichenden archäologie*, Band 23, p.p. 75-84.

BOUZOUGGAR, A., N. BARTON, M. VANHAEREN, F. D'ERRICO, S. COLLCUTT, T. HIGHAM, E. HODGE, S. PARFITT, E. RHODES, J-L. SCHWENNINGER, C. STRINGER, E. TURNER, S. WARD, A. MOUTMIR, and A. STAMBOULI, (2007), "82,000 year-old shell beads from North Africa and implications for the origins of modern human behavior" in *Proceedings of the National Academy of Sciences USA* (2007), 104 (24), p.p. 9964-9969.

BOUZOUGGAR, A., BARTON, R.N.E., BLOCKLEY. S., BRONK-RAMSEY, C., COLLCUTT, S.N., GALE, R., HIGHAM, T.F.G., HUMPHREY, L.T., PARFITT, S., TURNER, E. & WARD, S., (2008), "Re-evaluating the age of the Iberomaurusian in Morocco" in *African Archaeological Review* (2008), 25, p.p. 3-19.

CARRIERE G. (1886), "*Quelques stations préhistoriques de la Province d'Oran*" in *Bulletin de la Société de Géographie et d'archéologie de la Province d'Oran*, VI, p.p. 136-154.

DEBENATH, A. (2003), "Le Paléolithique supérieur de Maghreb", in *Praehistoria*, 3, p.p. 259-280.

El GHARBAOUI, A. (1981), "La terre et l'Homme dans la Péninsule tingitane, étude sur l'homme et le milieu naturel dans le rif occidental", in *Travaux de l'Institut Scientifique*, *série Géologie et Géographie physique*, 15, 440 p., 8 cartes, 44 figures, Rabat.

EL HAJRAOUI M.A. (2019), *Les premiers habitants de Rabat et sa région. Aux origines du comportement humain actuel,* Rabat.

HAHN J. (1984), "*Südeuropa und Nordafrika. Neue Forschungen zur Altsteinzeit*", *Verlag C.H. Beck Forshungen zur Allgemeinen und Vergleichenden Archäologie*, 4, p.p. 1–231.

JACOBS Z., ROBERTS R.G., NESPOULET R., EL HAJRAOUI M.A. & DEBÉNATH A. (2012), Single-grain OSL chronologies for Middle Palaeolithic deposits at El Mnasra and El Harhoura 2, Morocco: Implications for Late Pleistocene human–environment interactions along the Atlantic coast of northwest Africa in Journal of Human Evolution, 62,3, p.p. 377-394.

MCBURNEY, C.B.M. (1967), *The Haua Fteah (Cyrenaica).* Cambridge University Press.

NAFAA R. (1998), Le bassin de Fouarat : un exemple des changements de l'environnement suite aux interventions humaines, Bassin versants au Maroc et problématique d'aménagement, *7ème rencontre des géomorphologues Marocains* (18 et 19 mars 1998), Publications de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines Mohammedia, série colloques n°15, p.p. 13-31.

NAFAA R. (2002), *Dynamique du milieu naturel de la Mamora : paléoenvironnements et évolution actuelle de la surface*, Université Hassan II-Mohammedia, publications de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines-Mohammedia, série Thèses n°3, 321.

OTTE M., BOUZOUGGAR A. & KOZLOWSKI J. (2004), *La Préhistoire de Tanger (Maroc)*, ERAUL 105, Liège

ROCHE J. (1976) : "*Cadre chronologique de l'Epipaléolithique marocain*", *Chronologie et synchronisme dans la Préhistoire circum-méditerranéenne*, IXème Congrès de l'UISPP, Nice p.p. 153-167.

SAXON, E.C.; CLOSE, A.; CLUZEL, C.; MORSE, V.; SHACKLETON, N.J. (1974), "*Results of recent excavations at Tamar Hat*", *Libyca* XXII, p.p. 49-91.

RICHTER, D., MOSER, J., & NAMI, M. (2010), New data from the site of Ifri n'Ammar (Morocco) and some remarks on the chronometric status of the Middle Paleolithic in the Maghreb'' In J.-J. Hublin & S. McPherron (Eds.), *Modern origins: A North African perspective* (2012), Dordrecht: Springer.

SCHWENNINGER, J.-L., COLLCUTT, S.N., BARTON, R.N.E., BOUZOUGGAR, A., El HAJRAOUI, M.A., NESPOULET, R., DEBÉNATH, A., CLARK-BALZAN, L. (2010), Luminescence chronology for Aterian cave sites on the Atlantic coast of Morocco''. In Garcea, E.E.A. (ed.), *South-Eastern Mediterranean Peoples between 130,000 and 10,000 Years Ago* (2010), p.p. 18-36. Oxbow Books, Oxford..

TAILASSANE., M (1999), *Le plateau occidental des Zaërs et son littoral : les formations superficielles et évolution du milieu naturel depuis le Néogène*, Thèse de Doctorat d'Etat en Géographie, Université Mohammed V-Agdal, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Rabat.

TARRADELL, M. (1954), "Noticia sobre la excavacion de Gae Cahal", *Tamuda*, II, p.p. 344-358

TARRADELL, M. (1955), "Avance de la primera campana de excavaciones en Caf Taht El Ghar", *Tamuda*, III, p.p. 307-322.

VAN DE LOOSDRECHT M., BOUZOUGGAR A., HUMPHREY L., POSTH C., BARTON N., AXIMU-PETRI A., NICKEL B., NAGEL S., TALBI E., El HAJRAOUI M.A, AMZAZI S., HUBLIN J.-J, PÄÄBO S., SCHIFFELS S., MEYER M., HAAK W., JEONG C., KRAUSE J. (2018), Pleistocene North African genomes link Near Eastern and sub-Saharan African human populations'' in *Science*, Vol. 360, Issue 6388, p.p. 548-552.

WATFEH A. (1996), *Le plateau de la Mamora et le littoral de Salé. Les formations superficielles et l'évolution géomorphologique*, publications du comité national de géographie du Maroc, série : Thèses et Mémoires, 390 p.

WATFEH A., LAOUINA A., NAFAA R., TAILASSANE M., BOUZOUGGAR A. & MALEK F. (2006), Changements de la dynamique et l'occupation humaine dans les plateaux de la meseta atlantique au Maroc au cours de

l'Holocène, *Les milieux naturels et l'aménagement de l'espace au Maroc*, Publications de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Université Mohammed V-Agdal, série colloques et congrès n°131, p.p. 9-26.

Evaluation et cartographie de l'érosion hydrique des sols par intégration du modèle "EPM" de Gavrilovic dans un SIG. Application à un bassin versant méditerranéen : Beni Boufrah (Rif central)

Jamal AL KARKOURI & Aman Allah ZAHNOUN
Université Ibn Tofail, FLSH Kénitra, Laboratoire Environnement, Sociétés, Territoires,

INTRODUCTION

La communauté scientifique est, depuis longtemps, consciente que la dégradation des sols par érosion pose de graves problèmes économiques, sociaux et environnementaux dans plusieurs régions du monde et plus particulièrement dans les régions méditerranéennes (Boukheir et al., 2001). Celles-ci sont caractérisées par une grande fragilité intrinsèque de leurs environnements physiques (prédominance de pentes fortes et des formations lithologiques vulnérables, faible couverture végétale naturelle, pluies irrégulières) et une forte pression anthropique qui se manifeste par de fortes densités démographiques et une intense occupation du sol).

L'érosion hydrique est l'une des causes majeures de la dégradation des sols dans le monde entier, notamment au Maroc, où les chercheurs s'accordent sur le caractère avancé de la dynamique érosive dans plusieurs zones et en particulier au niveau de la chaine montagneuse du Rif. En effet, cette chaine, qui occupe le nord du Maroc présente une grande prédisposition à la dynamique de l'érosion hydrique. Elle se caractérise par des versants très raides, un grand compartimentage structural, une lithologie facilement érodable (prédominance des flyschs marno-calcaires), une ancienne et intense présence humaine et un couvert végétal très réduit. Le milieu d'étude en question (le bassin versant de Béni Boufrah) concrétise ces caractéristiques.

1. LE MILIEU D'ETUDE :

Le bassin versant de Béni Boufrah (figure 1), couvre une superficie de 162 km^2 avec un périmètre de 67,48 Km. Localisé géographiquement dans la grande région du Rif central entre 4° 18' et 4° 26' de longitude Ouest et 35° 06' et 36° 93' de latitude nord. Du point de vue administratif, le bassin versant coïncide à peu près avec l'aire de la commune rurale de Béni Boufrah à 57 km à l'Ouest de la ville d'Al Hoceima.

Le bassin versant de Béni Boufrah connait à l'instar des autres zones du Rif une érosion assez intense qui pose de grands problèmes socio-économiques pour les décideurs. Les études classiques de la dynamique érosive demandent de gros investissements en temps et en travail pour caractériser le problème. Dans cet essai, notre objectif est de produire une étude en moins de temps avec de résultats, comparables à ceux des mesures sur le terrain, à l'aide de la modélisation et de l'utilisation du SIG. En effet actuellement plusieurs modèles d'érosion existent et permettent une meilleure appréhension du phénomène érosif. Pour notre part, nous avons choisi d'appliquer le modèle empirique EPM[1] de GAVRILOVIC, pour son adaptabilité aux zones de montagnes.

[1] Erosion Potential Method

Figure 1 : Localisation de la zone d'étude

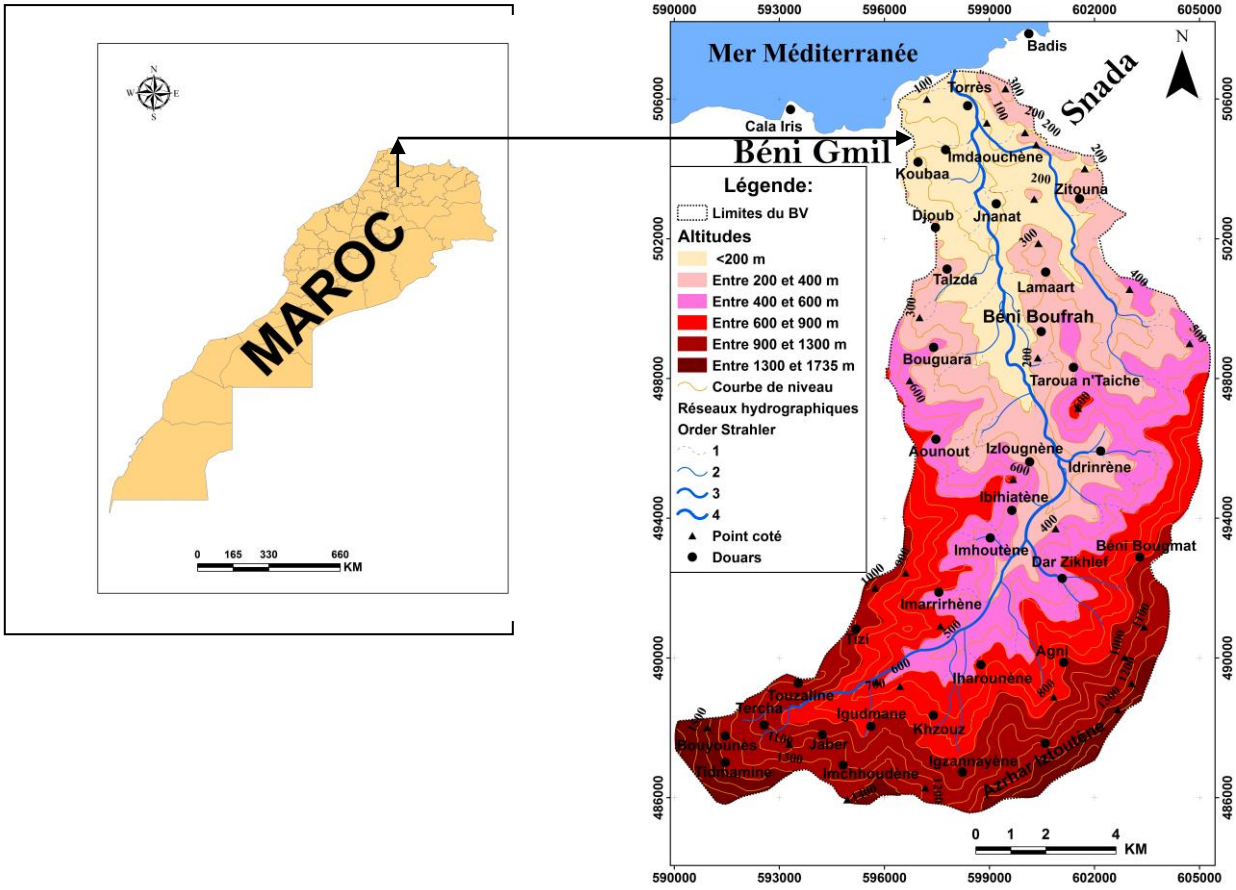

2. APPROCHE ET METHODE

2.1. Approche

Le modèle EPM "Erosion Potential Method" a été développé par Slobodan Gavrilović sur la base de recherches sur le terrain dans le bassin versant de la rivière Morava en Serbie pendant les années 1960[2]. La méthode a pour but de gérer les pratiques de lutte contre l'érosion à travers la prédiction des taux d'érosion annuel des sols. Elle est applicable à divers types d'érosion (érosion en nappes, érosion en rigoles et en ravins et sapement de berges) ce qui la diffère de l'Equation Universelle de prédiction des pertes en sol (USLE, RUSLE) qui ne s'applique qu'à l'érosion en nappe.

En fait, la méthode Gavrilović est qualifiée de semi-quantitative car elle repose sur une combinaison de procédures descriptives et quantitatives. Elle se base sur la cartographie et l'évaluation de six paramètres : trois de ces paramètres sont des variables qualitatives :

- La sensibilité des sols a l'érosion.
- L'état érosif,
- La protection des sols.

Les trois autres sont des paramètres quantitatifs qui sont :

- La pente
- La température et
- Les précipitations

[2] Nevena Dragičević , Barbara Karleuša, Nevenka Ožanić (2016).

L'application du modèle de Gavrilović a nécessité la cartographie et l'intégration des différents paramètres qui rentre en ligne dans le phénomène de l'érosion hydrique et qui sont nécessaire au fonctionnement du modèle EPM dans le Système d'Information Géographique (SIG). Ce couplage permet, d'une manière rapide et efficace, de démêler la complexité et l'interdépendance des facteurs responsables de l'érosion. Le modèle EPM est une équation multiplicative de Six facteurs qui contrôlent l'érosion hydrique : les pentes, les précipitations, les températures, la sensibilité des sols à l'érosion, l'état érosif et la protection des sols :

$$\mathbf{EPM = 3{,}14 * T * H * \sqrt{Z3}} \qquad (1)$$

Où EPM : érosion spécifique dans le bassin versant ($m3/km^2/an$).

T : coefficient de température.

$$\mathbf{T = (0{,}1 * to) + 0{,}1} \qquad (2)$$

Avec : to : température moyenne annuelle en OC.

H : précipitation annuelle en (mm).

Z : coefficient d'érosion.

Avec :

$$\mathbf{Z = y * Xa * (\delta + \sqrt{Ja})} \qquad (3)$$

Où

y : Coefficient de sensibilité du sol à l'érosion. Il dépend de la roche mère, le type du sol et du climat et varie entre 0,05 et 1.

Xa : Coefficient de protection des sols vis à vis des influences relatives aux phénomènes atmosphériques.

δ : Coefficient qui exprime le type et degré d'évolution des processus visibles d'érosion dans le bassin versant.

Ja : Indice de pente moyenne du bassin versant (en %).

Les résultats de ce modèle ont été convertis du $m^3/km^2/an$ vers t/ha/an par l'application de l'équation de la masse volumique (ρ) :

$$\mathbf{\rho = m / V} \qquad (4)$$

Où

m : la masse de la substance homogène occupant un volume V.

2.1. Méthode

Le travail a été réalisé suivant les étapes consignées dans l'organigramme suivant (figure 2).

Figure 2. Organigramme de la méthodologie adoptée

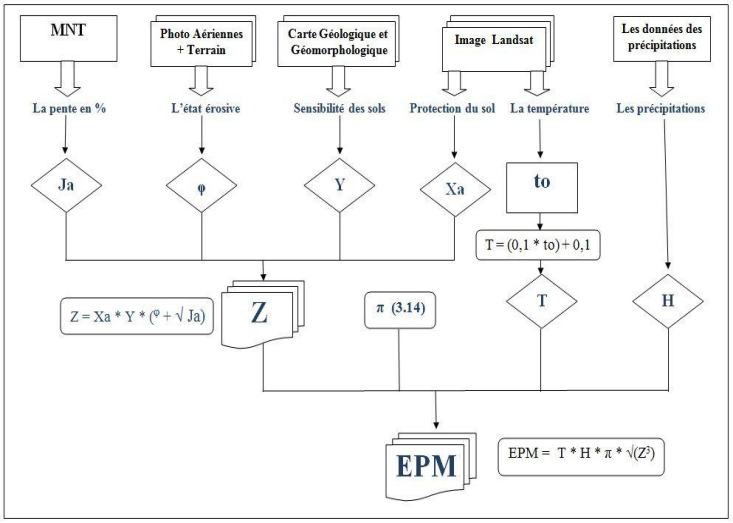

- Réalisation de la carte des pentes en pourcentage (Ja) :

La carte des pentes a été élaborée via le SIG « ArcGis ». La fonction « spacial analyst \ slope» calcule et spatialise la pente à partir du MNT (Modèle numérique de terrain). Les classes considérées dans ce travail ont été adaptées à celles proposées par Gavrilović (Tableau1).

Tableau 1 : classes de pentes utilisées

Classes	Type des pentes	Superficie en (ha)	Superficie en (%)
1	Très faible (< 10%)	2025	12,5
2	Faible (10% - 20%)	3871,8	23,9
3	Modérée (20% - 30%)	4941	30,5
4	Forte (30% - 40%)	3580,2	22,1
5	Très forte (> 40%)	1782	11

La répartition spatiale des pentes (figure 1) fait état d'une prédominance des pentes modérées et fortes à très fortes (63,6% de la superficie totale du bassin versant). Ceci dénote la grande prédisposition des versants de Béni Boufrah à être érodés, notamment ceux situés dans la moitié sud de la zone.

Figure 3 : Superficies des classes de pentes en %

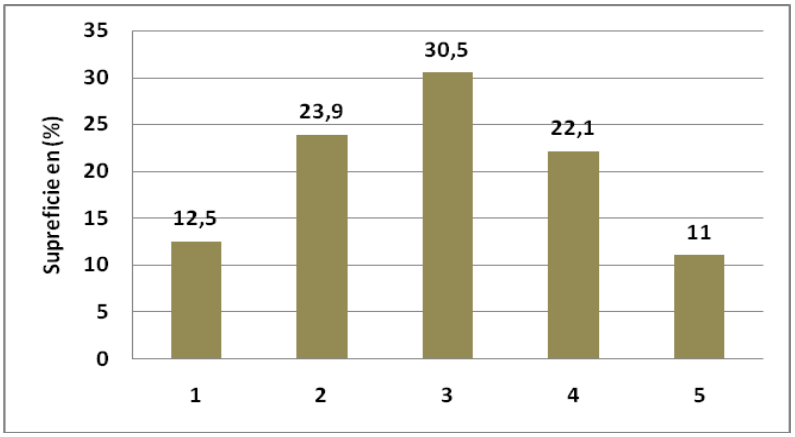

Elaboration de la carte de la température (to) :

La caractérisation de la température a été menée à partir des données de l'imagerie satellitaire, en se basant sur les mesures saisonnières de 3 années (2015, 2016 et 2017). La carte de la température a été obtenue à l'aide de l'indice suivant :

Land surface température **= BT / 1 + w * (BT / p) * ln(e)** **(5)**

Avec :

BT : température du satellite.

w : longueur d'onde de rayonnement exprimés (11.5µm).

p : h * c / s ($1.438 * 10^{-2}$ m k).

h : la constante de Planck ($6.626 * 10^{-34}$ Js).

s : la constante de Boltzmann ($1.38 * 10^{-23}$ J/K).

c : la vitesse de la lumière ($2.998 * 10^{8}$ m/s).

Les moyennes annuelles des températures spatialisées au niveau du bassin versant varient entre 16 et 33°, elles se distribuent selon un gradient Nord-Sud. Ces données ont été utilisés pour calculer le coefficient de la température selon l'équation suivante : T = (0,1 * Température) + 0,1.

Elaboration de la carte des précipitations (H) :

La pluie moyenne à Béni Boufrah augmente selon le gradient altimétrique du Nord (moins de 100mm) vers le Sud (300 à 400mm), elle a été calculée de la manière suivante :

$$P_{moy} = \sum_{i}^{k}{}_{=1} A_i P_i / A \text{ avec } P_i = h_i + h_{i+1} / 2 \qquad \textbf{(6)}$$

Avec :

Pmoy : Précipitations moyennes sur le bassin (mm)

A : Surface totale du bassin (km^2)

Ai : Surface entre deux isohyètes hi et hi+1 (km^2)

K : Nombre total d'isohyètes

Pi : Hauteur moyenne entre deux isohyètes (mm)

Réalisation de la carte de sensibilité des sols à l'érosion (Y) :

La carte de sensibilité des sols à l'érosion a été réalisée suivant les normes du modèle de Gavrilović. Elle fait intervenir la carte des lithofaciès et la carte des pentes. Le résultat est une carte synthétique qui subdivise le bassin versant de Béni Boufrah en trois unités dont la sensibilité à l'érosion diffère (Tableau 2).

Tableau 2 : Coefficient de sensibilité des sols

Coefficient de sensibilité à l'érosion	Degré de sensibilité (Y)	Superficie en (ha)	Superficie en (%)
Sols peu sensibles à l'érosion	0,1 – 0,3	4212	26
Sols modérément sensibles à l'érosion	0,3 – 0,5	3466,8	21,4
sols très sensible à l'érosion	0,5 –01	8521,2	52,6

Source des classes : Zorn et Komac, 2008

Le tableau 2, montre que les sols du bassin versant de Béni Boufrah sont à 52,6% très sensible à l'érosion et que 26% de ces sols en termes de superficie sont peu sensibles à l'érosion.

Elaboration de la carte de degrés de protection des sols (Xa) :

La carte des degrés de protection du sol est obtenue à partir de la superposition de la carte d'occupation des sols réalisée par AL KARKOURI (2003) et la carte de densité du couvert végétal déduite à partir de cette même carte.

Tableau 3 : Occupation des sols et degré de protection des sols

Occupation des sols	Degré de protection (Xa)	Superficie en (ha)	Superficie en (%)
Matorral dense et reboisement	0,01 – 0,2	1312,2	8,1
Matorral clair et très clair, parcours	0,2 – 0,6	712,8	4,4
Culture et arboriculture	0,6 – 0,8	10206	63
Roches nues	0,8 – 1	3969	24,5

Source des classes : Zorn et Komac, 2008

L'analyse du tableau montre que, les cultures occupent l'essentiel de la superficie du bassin versant (63%). la forêt est réduite et n'occupe que 12,5% de la superficie totale. L'analyse de la courbe des fréquences

cumulées montre que plus de 80 % de la superficie totale de la zone d'étude se situe à un degré de protection faible à très faible.

Figure 4 : Courbe de fréquence des superficies cumulée du degré de protection

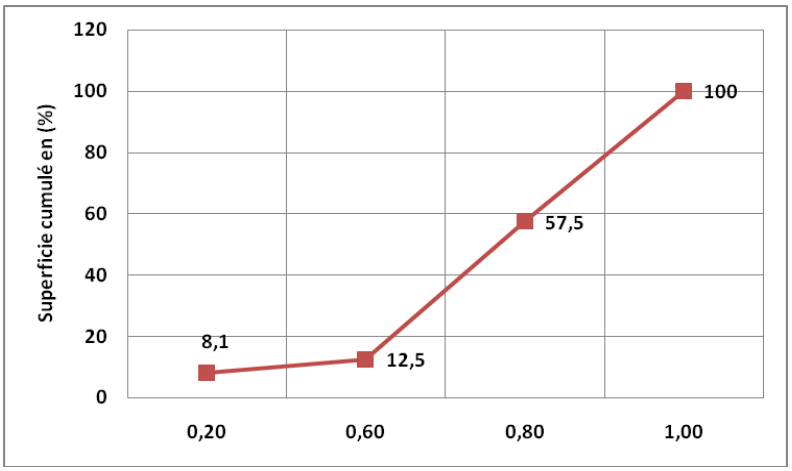

Elaboration de la carte des états érosifs (ᵠ) :

La carte des états érosifs est basée sur un travail de terrain qui a consisté à identifier et délimiter les différents processus d'érosion en activité dans la zone. En conformité avec le modèle EPM, des coefficients ont été attribués à chaque type de processus en fonction de son état de développement comme consigné dans le tableau 4. Celui-ci montre les classes en fonction des superficies exprimées en % et en hectare. De manière générale le bassin versant de Béni Boufrah présente des signes manifestes d'une érosion multiforme. Selon la formule de Gavrilović la classe de l'état érosif la plus représentée est celle de l'érosion aréolaire localisée (57.4%) mais plus de 20% de la superficie du bassin versant est affectée par une érosion avancée.

Tableau 4 : Codification des états érosifs

Coefficient de type et étendue de l'érosion	Classes des ᵠ	Superficie en (ha)	Superficie en (%)
Erosion non apparente	0,1 – 0,2	3256,2	20,1
Décapage aréolaire localisé (superficie concernée < 30 %)	0,2 – 0,4	9298,8	57,4
Décapage aréolaire dominant (superficie affectée entre 30 et 60%)	0,4 – 0,6	729	4,5
Décapage aréolaire généralisé et ravinement superficie concernée plus de 60%	0,6 – 0,8	2268	14
Erosion avancée et roches nues	0,8 – 1	486	3

Source: Zorn et Komac, 2008

3. RESULTATS ET DISCUSSION :

3.1 Carte d'érosion potentielle :

Le modèle EPM permet à travers le coefficient d'érosion (Z) d'estimer la probabilité d'érosion dans un bassin versant à travers la formule suivante :

$Z=Xa*Y*(\varphi+\sqrt{Ja})$ **(7)**

Xa : Coefficient de protection du sol ;

Y : Coefficient d'érodibilité du sol, indique la sensibilité des sols à l'érosion ;

φ : Coefficient du type et d'étendue de l'érosion ;

Ja : Pente moyenne de la zone d'étude en (%).

La superposition des cartes selon cette formule, a permis d'obtenir la carte d'érosion potentielle (Z) (Figure 5). Celle-ci exprime l'intensité ou le degré de l'érosion sur une échelle de 0 à 2 (tableau 5).

Figure 5 : L'érosion potentielle dans le bassin versant du Béni Boufrah

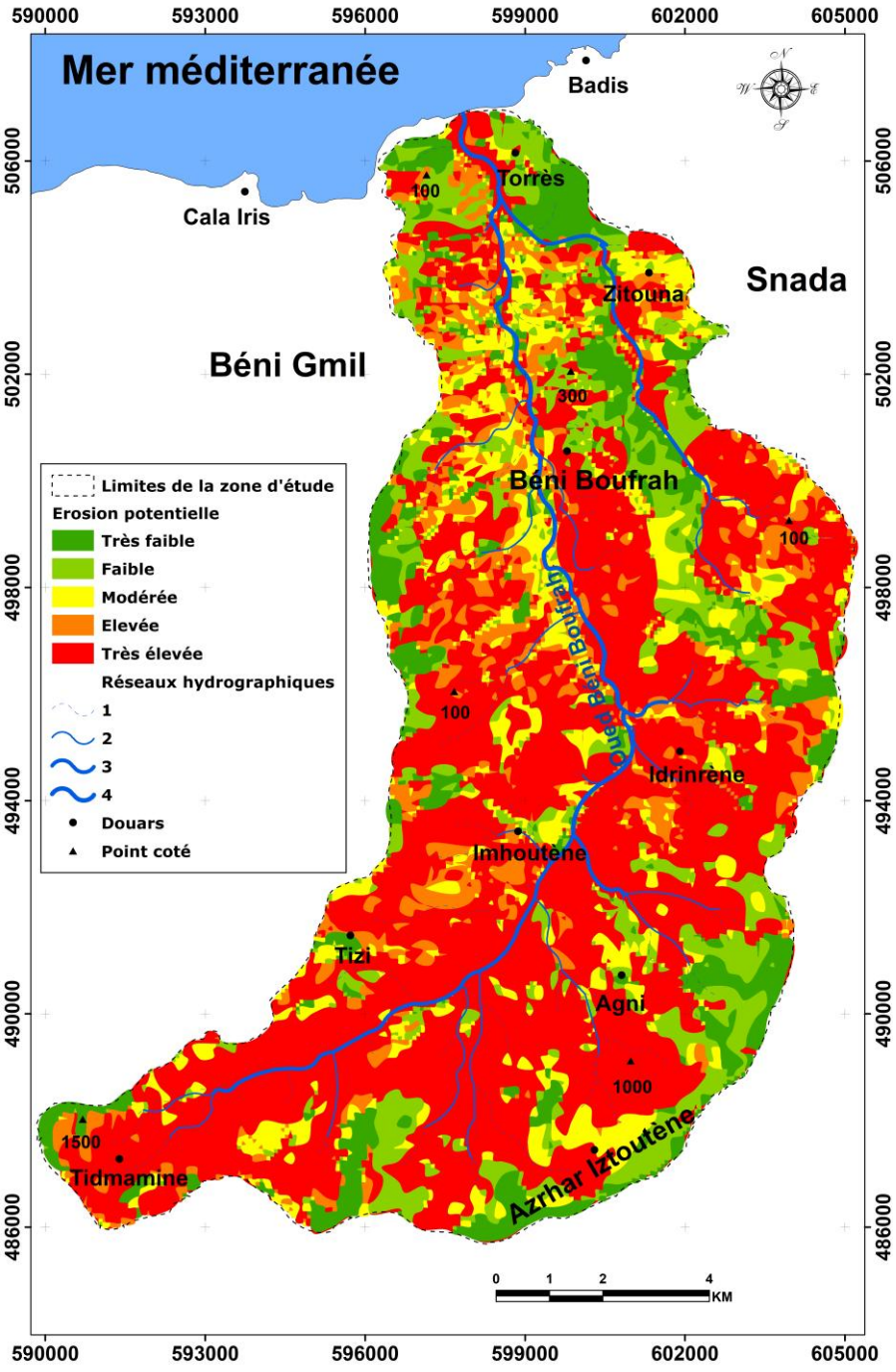

Le tableau 5, qui classe les résultats, montre que les le degré d'érosion supérieur à 1 concerne 50% de la superficie totale du bassin versant. La classe d'intensité faible à très faible (Z compris entre 0.01 et 0.4) concerne une superficie de l'ordre de 25,1 % du bassin versant de Béni Boufrah. 13,3 % de la superficie totale du bassin versant est classée comme terrain où l'intensité de l'érosion est modérée.

Tableau 5 : Coefficient d'érosion potentielle dans la vallée Béni Boufrah

Coefficient d'érosion potentielle	Degrés d'érosion (Z)	Superficie en (ha)	Superficie en (%)
Très élevée	1,01 – 1,51	8100	50
Elevée	0,71 – 1	1879,2	11,6
Modérée	0,41 – 0,50	2154,6	13,3
Faible	1,01 – 0,40	2300,4	14,2
Très faible	0,01 – 0,19	1765,8	10,9

Source des classes : Ostric et Horvat, 2008.

3.2 Estimation des pertes en sol selon le modèle EPM de Gavrilovic :

Une fois toutes les cartes représentant les différents facteurs du modèle EPM établies, elles sont intégrées au SIG qui calcule le volume annuel moyen (W) selon la formule suivante :

$W=T*H*\pi*\sqrt{Z^3}$ **(8)**

La carte obtenue (Figure 6) montre une nette variabilité spatiale des risques d'érosion hydrique au sein de la zone d'étude. La moitié Sud du bassin versant semble la plus affectée par la dynamique érosive. C'est la zone la plus élevée et ses versants sont caractérisés par de fortes pentes. De plus ce secteur est dépourvu de végétation ce qui permet à l'érosion de se développer.

La moyenne des pertes en terres dans tout le bassin versant est de 65,29 t/ha/an. Les pertes maximales et minimales sont respectivement de 617,4 t/ ha/an et de 0,01 t/ ha/an. Le taux d'érosion diffère donc d'une zone à l'autre du bassin versant selon l'influence des différents facteurs physiques et anthropiques qui contrôlent la dynamique érosive et selon le type d'érosion en activité.

Le tableau 6 montre que les pertes en terres supérieures ou égales à 45 t/ha/an proviennent de 29,9 % de la superficie du bassin versant. Ceci dénote la forte concentration du phénomène. La classe d'intensité Très faible (pertes en sols < 5 t/ha/an) vient en deuxième position en termes de superficie et concerne 28,2 % de la surface totale du bassin versant de Béni Boufrah. 41,9 % de la superficie totale de la zone étudiée engendre des pertes entre 5 et 45 t/ha/an.

Tableau 6 : Pertes en sols dans le bassin versant de Béni Boufrah

Intensité	Classes (t/ha/an)	Superficie en (ha)	Superficie en (%)
Très faible	< 5	4568,4	28,2
Faible	5 - 15	3159	19,5
Moyenne	15- 30	2235,6	13,8
forte	30 - 45	1393,2	8,6
Très forte	> 45	4843,8	29,9

3.3 L'influence des facteurs d'érosion sur les pertes en sol :

La distribution inégale des pertes en sol dans le bassin versant résulte de la grande variabilité des effets de chaque facteur d'érosion. La mise en relation statistique entre les différents facteurs et la dynamique érosive fait ressortir des tendances assez significatives. Ainsi, il importe de remarquer la bonne corrélation entre les données de la carte EPM et la Sensibilité des sols à l'érosion, ce dernier paramètre, avec un coefficient de corrélation de l'ordre de 0.62, semble le plus décisif dans la dynamique érosive. Il est suivi par les précipitations (0.46) et la protection du sol (0.42) et en dernier le système des pentes (0.33).

Tableau 7 : Matrice de corrélation entre EPM et les paramètres de l'érosion

	EPM	Z	Y	H	Ja	T	Xa	O
EPM	1	0,71	0,62	0,46	0,25	0,33	0,42	0,02
Erosion Potentielle (Z)	0,71	1	0,50	0,34	0,27	0,29	0,58	0,06
Sensibilité des sols à l'érosion (Y)	0,62	0,50	1	0,50	0,03	0,37	0,24	-0,18
Précipitations (H)	0,46	0,34	0,50	1	0,34	0,61	-0,04	-0,01
Pentes (Ja)	0,25	0,27	0,03	0,34	1	0,01	0,04	0,06
Températures (T)	0,33	0,29	0,37	0,61	0,01	1	0,27	0,17
Protection du sol (Xa)	0,42	0,58	0,24	-0,04	0,04	0,27	1	0,35
Etats Erosifs (O)	0,02	0,06	-0,18	-0,01	0,06	0,17	0,35	1

Figure 6 : Pertes en sol selon le modèle EPM

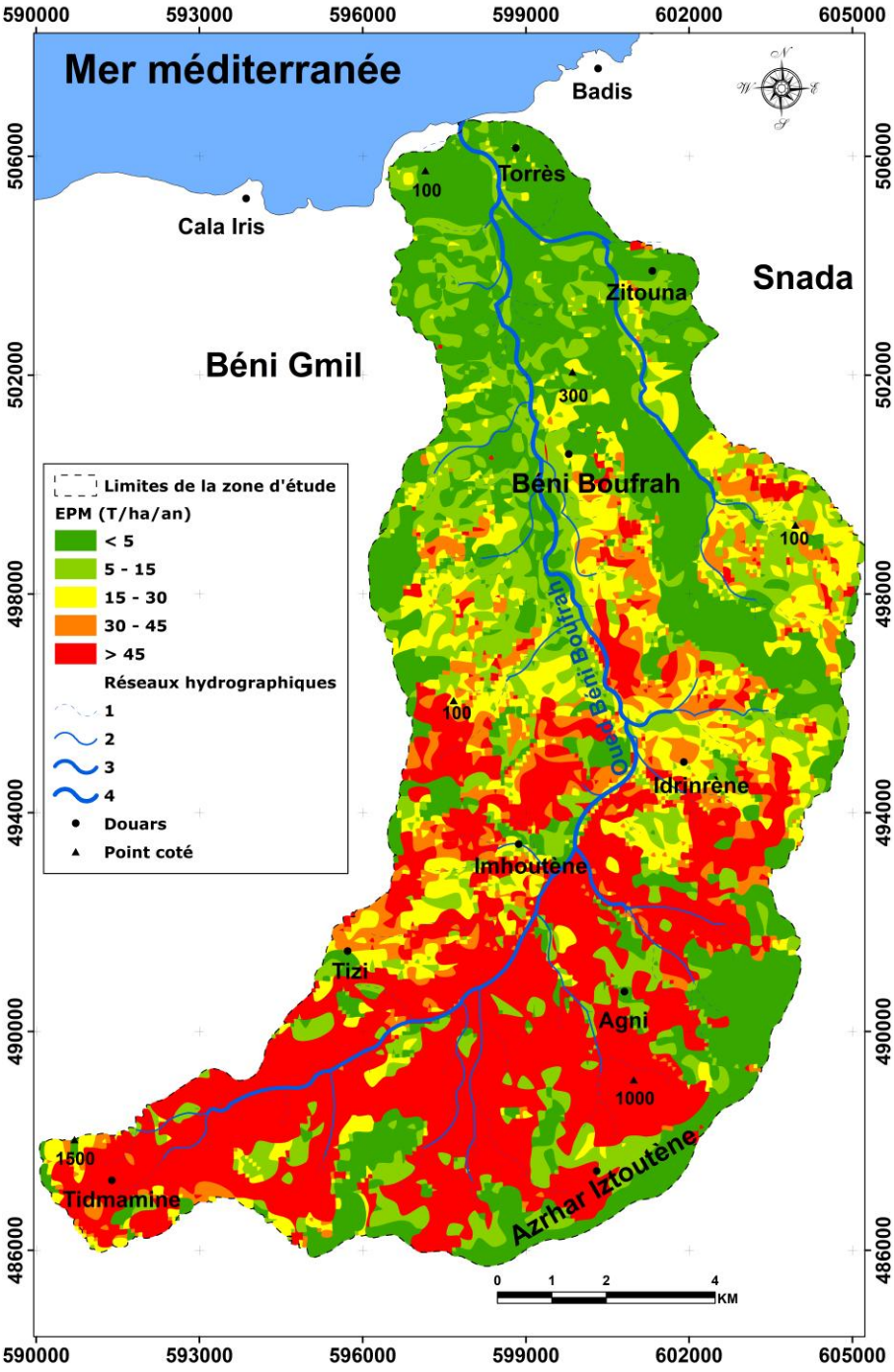

CONCLUSION :

L'intégration du modèle Gavrilovic dans le SIG a permis de produire une carte synthétique de répartition des degrés de vulnérabilité des sols à l'érosion et de quantifier le taux d'érosion par ruissellement en nappe dans les différentes zones du bassin versant (65,29 t/ha/an en moyenne). L'analyse statistique des résultats de ce modèle a permis de déterminer les facteurs causaux décisifs qui contrôlent l'érosion hydrique qui sont par ordre d'importance la sensibilité des sols à l'érosion, les précipitations, la protection du sol et les pentes. Par ailleurs, il importe de signaler que la méthodologie utilisée « modèle EPM de GAVRILOVIC » prend en considération divers types d'érosion. En comparaison avec d'autres travaux qui ont été effectués dans la zone de Béni Boufrah

notamment ceux d'AL KARKOURI (2003), il semble que le résultat obtenu par la méthode de GAVRILOVIC n'est pas loin de ceux qui sont disponible. Al KARKOURI, en utilisant l'équation universelle de perte en sol de Wischmeier avait trouvé une moyenne de pertes en sol de l'ordre de 45 t/ha/an, sachant que ce modèle ne tient compte que de l'érosion aréolaire.

Bibliographie

AL KARKOURI, J. (2003), Dégradation du milieu naturel dans le bassin de Beni Boufrah (Rif central-Maroc) : analyse des facteurs et des processus, essai de quantification et modélisation spatiale. Thèse d'Etat, Université Mohammed V, FLSH. Rabat, 392 p.

BOU KHEIR R., GIRARD M-CI., KHAWLIE M. et ABADALLAH C. (2001), « Erosion hydrique des sols dans les milieux méditerranéens : Une revue bibliographique », in *Etude et Gestion des sols*, Volume 8, 4.

DIALLO A.A. (2000), *Intégration du modèle USLE dans un SIG pour la cartographie de l'érosion hydrique dans le bassin versant de Beni Boufrah (Rif central)*. Mémoire de troisième cycle, ENFI, Salé, 90 p.

FOSTER G.R. & MEYER L.D. (1972), "A closed-form erosion equation for upland areas", in *Sedimentation* (Einstein). H.W. Shen (ed.). Colorado State University, Fort Collins. USA.

GAVRILOVIC Z., STEFANOVIC M., MILOJEVIC M. and COTRIC J. (2006), "Erosion Potential Method" An Important Support For Integrated Water Resource Management", presented at *XXIIIth Conference of the Danubian Countries on the Hydrological Forecasting and Hydrological Bases of Water Management*, Bled, Slovenia.

OSTRIC, M. & HORVAT B. (2008), "Land cover/Land use change impact in surface runoff in a small watershed", presented at *XXIVth Conference of the Danubian Countries on the Hydrological Forecasting and Hydrological Bases of Water Management*, Bled, Slovenia.

PASCON P. & Van Der wusten H. (1983), *Les Béni Boufrah, essai d'écologie sociale d'une vallée rifaine (Maroc)*, IURS, Rabat.

ZORN M. & KOMAC B. (2008), Response of soil erosion to land use change with particular reference to the last 200 year (Julian Alps, Western Slovenia). Presented at XXIVth Conference of the Danubian Countries on the Hydrological Forecasting and Hydrological Bases of Water Management, Bled, Slovenia.

سعد أبوراس الغامدي، 2009، **تطبيق نموذج جافريلوفيك لتقدير مخاطر التعرية المائية في حوض وادي نعمان بوسائل تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية**. جامعة أم القرى، السعودية.

Mouvements de terrain et risques d'instabilités dans la périphérie nord de l'agglomération de Fès

Abdelghani HOUARI (Ex-GARTET)
Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, FLSH Saïs, LAGEA-DD

INTRODUCTION

Les mouvements de terrain dans les agglomérations urbaines posent de sérieux problèmes quant à la gestion et la prévention (A. Gartet, 2007 et 2010). Dans la périphérie Nord et NE de Fès (Fig. 1 et 2), ils affectent les versants habités des quartiers Hay Hassani et Hay Wifaq ; ils menacent les vies humaines, les habitations et les infrastructures. Auparavant, ces risques ont déjà fait l'objet d'une analyse préliminaire (B. Jelloul, 1988 ; ANHI, 1995 et 2000) ; mais l'analyse globale synthétisant tous les paramètres physiques et anthropiques des processus à des échelles différentes faisait défaut. C'est pourquoi un suivi minutieux a été effectué depuis la moitié des années '90. Dans ce cadre, nous avons porté une attention particulière aux glissements de la zone Nord. Le but est de cerner les facteurs de genèse, les processus d'évolution et les mécanismes spécifiques, et d'apporter des solutions pratiques, basées sur l'approche géomorphologique appliquée à l'aménagement urbain.

Néanmoins, si le Schéma Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme (SDAU) de 1991 était contraint d'intégrer ce quartier périphérique dans le périmètre urbain, le Plan d'Aménagement communal (PA) s'est heurté à la difficulté de concrétiser cette option, du fait de l'évolution des mouvements de terrain et des risques afférents. Ce travail s'inscrit, donc, dans une problématique d'aggravation des risques induits par des formes d'anthropisation dans une zone fortement vulnérable. Cette vulnérabilité s'est de plus en plus aggravée pendant ces décennies et dénotent des défaillances en matière de gestion des risques. Le présent propos est d'étudier ces risques d'un point de vue géomorphologique appliqué à l'aménagement du territoire, en insistant sur les facteurs génétiques, le mode d'évolution et les impacts des glissements. Pour se faire, un suivi particulier a été mené dans des sites repères et fiables dont nous discutons, ici, les principaux résultats du glissement sur le versant NE de Hay Hassani.

I. PROBLÈMES ET MÉTHODE D'ÉTUDE

1-1. Effondrement des habitations dans les quartiers nord de Fès

Les médias se sont emparés d'un thème nouveau à Fès, celui des « ***risques d'instabilité dans les quartiers périphériques de la ville*** ». En effet, les effondrements des constructions sont liés aux risques des mouvements de terrain, aggravées par les impacts anthropiques. Leur intensité a été fortement ressentie dans la zone Nord et NE du périmètre urbain. Il s'agit des effondrements successifs des constructions dans des quartiers, non réglementaires, issus de l'extension anarchique où l'auto-construction acharnée a été menée par une population migrante en majorité pauvre (M. Errafik et *al*, 2012). Les instabilités qui se sont succédées ont produit des catastrophes meurtrières (LPEE, 1999 ; A. Gartet, 2010), (Tabl. 1).

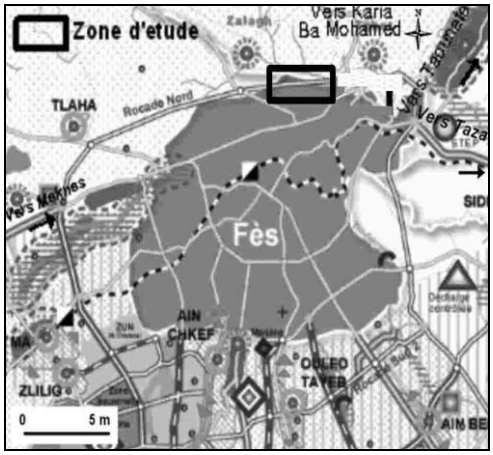

Figure 1 : Localisation de la zone d'étude dans l'agglomération de Fès.

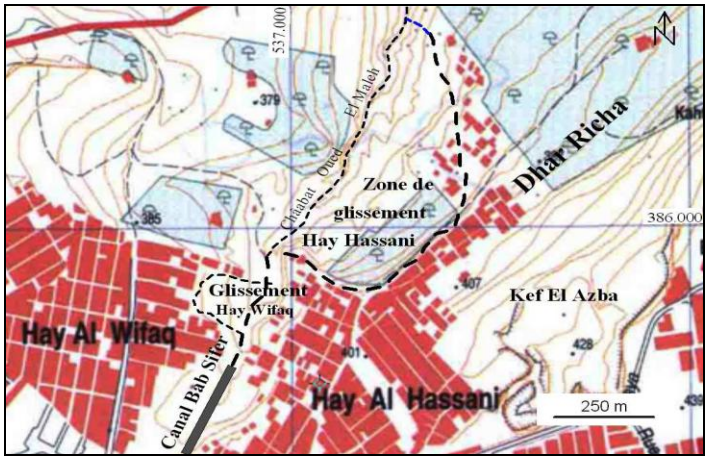

Figure 2 : Secteur à risque de glissement sur le versant habité de Hay Hassani à Fès (Fond de carte : Plan urbain, 2002).

Tableau 1 : Effondrements des constructions et dégâts causés dans la zone Nord à Fès

Nomination des falaises	*Date de l'événement*	*Nombre de morts*	*Nombre de blessés*
Hafet Kef El Azba	1985	53	84
Hafet Moulay Driss	1985	25	31
Hafet Benzakour	Mars 1988	52	03
	Décembre 2004	07	07
Hafet Hay Hassani	Janvier 1998	17	43
	Août 1999	17	40

1-2. Méthode d'étude des mouvements de terrain en milieux urbains

La zone Nord de Fès correspond à la frange méridionale du Prérif central. Riche en mouvements de terrain, elle subit des risques d'intensités variées. L'historique des risques naturels anciens est difficile à cerner ; seuls les écrits historiques, relatifs aux phases de fondation des quartiers résidentiels de la Médina de Fès et des villages avoisinants, fournissent des informations rares mais fragmentaires (M. Stitou, 1988, A-S. Eddajani, 1988). Certains ont été liés aux séismes ; d'autres, aux mouvements de terrains ; d'autres encore, aux catastrophes d'origine hydromorphodynamique. Certains mouvements ont eu des conséquences négatives sur les milieux mais surtout sur les hommes, avec des pertes de vies humaines et ont changé les conditions de l'environnement local.

Photo 1 : Vue générale des terrains en mouvement à Hay Hassani dans la périphérie Nord de Fès

Dans nos travaux antérieurs (A. Gartet, 2007 et 2009 ; A. Gartet et *al*, 2002 et 2006), nous avons constaté que les dysfonctionnements brutaux des milieux dépendent du rythme différentiel de l'évolution, mais surtout des degrés de gravité auxquels sont soumis les milieux urbains et périurbains. Les investigations dans l'étude des instabilités des terrains qui affectent un quartier périphérique surpeuplé, permettent de focaliser l'attention sur cette zone particulièrement concernée par les glissements. Elle présente un double intérêt : celui de l'alternance des processus physiques et anthropiques dans la genèse et l'évolution des mouvements de terrain, et celui de la perception du risque (au sens de cohabitation de la population avec le danger) et de la gestion spontanée des aménagements. Un autre intérêt s'affirme ; celui de la consolidation de la méthodologie de recherche dans le domaine des risques appliqué à l'aménagement.

La démarche se base sur une cartographie à grande échelle, au 1/2.000^{ème}, qui représente la couverture la plus précise mise à disposition. Elle permet une cartographie détaillée et un suivi minutieux, proche du levé d'expertise. Les données fournies par la carte géotechnique de Fès, les données des sondages, les photographies aériennes, les Plans de Restitution (PR) et d'analyses des sols sont exploitées. Les résultats obtenus ont été complétés par ceux du suivi sur le terrain et des compléments d'analyses effectués au Laboratoire.

Les données des sondages effectués par les laboratoires de la mécanique des sols (LPEE, SONA-ÉTUDES et AREA-TESCO) ont été utiles à la reconnaissance des caractéristiques géotechniques des matériaux et des sols de fondation et ont pu compléter les données fournies par la carte géotechnique de Fès (M. Humbert et *al*, 1967). Quant à l'évaluation de la vitesse d'évolution des mouvements de terrain, nous avons exploité les différentes missions de couverture des photographies aériennes (1987, 1997 et 2001), desquelles les PR ont été dressés (1991, 1998 et 2002). Ce suivi a permis de chiffrer les déplacements des masses et l'approfondissement de Chaâbat Oued El Mellah situé en contrebas ; aussi, il a été possible d'extrapoler la vitesse d'évolution des mouvements sur les différentes sections du versant habité à Hay Hassani.

La démarche utilisée consiste en la caractérisation des facteurs de genèse des mouvements de terrain, des processus, de la vitesse d'évolution et la caractérisation des degrés de risque menaçant les constructions. Elle permet un suivi minutieux de l'évolution spatio-temporelle des glissements, avec toutefois la détermination du degré d'instabilité et des vitesses différentielles des déplacements moyens annuels.

Ce travail se veut contribuer à la consolidation d'une méthodologie géomorphologique de l'étude des risques naturels liés aux mouvements de terrain en milieux urbains et périurbains. Dans un second plan, l'étude contribue à la constitution d'une plateforme pour le concepteur en matière d'aménagement dans les secteurs

successibles à d'éventuelles dynamiques ; en outre, elle contribue à l'élaboration d'un guide juridique de gestion et de prévention des risques naturels.

II. CONTEXTE DES MOUVEMENTS DE TERRAIN À FÈS

2-1. Aléas et facteurs de risques des glissements de terrain dans la zone nord :

- Les conditions topographiques du site : la zone en mouvement se situe au contact de l'extrémité NE de la plaine de Saïs avec les premiers reliefs prérifains de structure charriée. Cette zone se trouve déprimée entre le plateau de Dhar Richa au Sud (480 m) et Bled Ben Slaqua au Nord (460 m), où le fond de l'oued Mellah est profondément encaissé (310 m). Les versants sur lesquels se propagent les quartiers Hassani et Wifaq constituent les abords de la dépression orographique, orientée WSW-ENE. Ces versants sont courts et pentus, avec une dénivellation de 160 à 180 m. Les pentes n'excèdent pas les 10° sur le plateau de Dhar Richa – Benzakour, mais augmentent brusquement à 20° à Kef El Azba, puis à Hay Hassani pour dépasser les 35° au niveau des falaises travertineuses qui surplomb le versant en mouvement.

- La répartition lithologique et caractéristiques géotechniques : d'après la carte géotechnique de Fès au 1/20.000ème (J. Delarue et *al*, 1966), les ensembles lithologiques représentés sont constitués des marnes bleues à Hay Wifaq et des marnes sableuses, des conglomérats consolidés et des travertins compacts et pulvérulents, qui surplombent le pliocène vers l'extrémité SE de Hay Hassani. Les formations du versant en mouvement sont constituées des marnes sableuses correspondant au sommet du miocène qui reposent sur les marnes gris-bleues compactes du substrat miocène. La limite entre ces marnes et les formations plioquaternaires est soulignée par les dépôts limoneux consolidés qui couvrent une bande étroite orientée SW-NE, tout au long de Hay Hassani. La cicatrice d'arrachement est soulignée par l'affleurement du niveau limoneux et prend l'allure d'une falaise abrupte (Fig. 3).

- Les aléas climatiques : le climat de la région de Fès, étant continental, se caractérise par un hiver pluvieux et un été excessivement sec. La variabilité temporelle des paramètres climatiques (précipitations, températures, humidité, aridité et évaporation) constituent des facteurs déterminants dans la morphodynamique du versant. En effet, si les moyennes annuelles (P = 520 mm/an, t = 19,5 °C) ne reflètent en rien l'aléa et la vulnérabilité au risque, les averses torrentielles de courtes durées (> 30 mm/h) renseignent sur l'agressivité pluviométrique des terrains marneux fortement érodables. Cependant, même si les précipitations journalières restent faibles, elles jouent un rôle primordial en s'infiltrant dans les travertins et les marnes sableuses, modifiant la plasticité des marnes et déclenche ainsi les glissements. À ceci s'ajoute l'apport en eau du ruissellement urbain et des eaux usées, qui augmentent le bilan de la circulation hypodermique au sein des formations du versant.

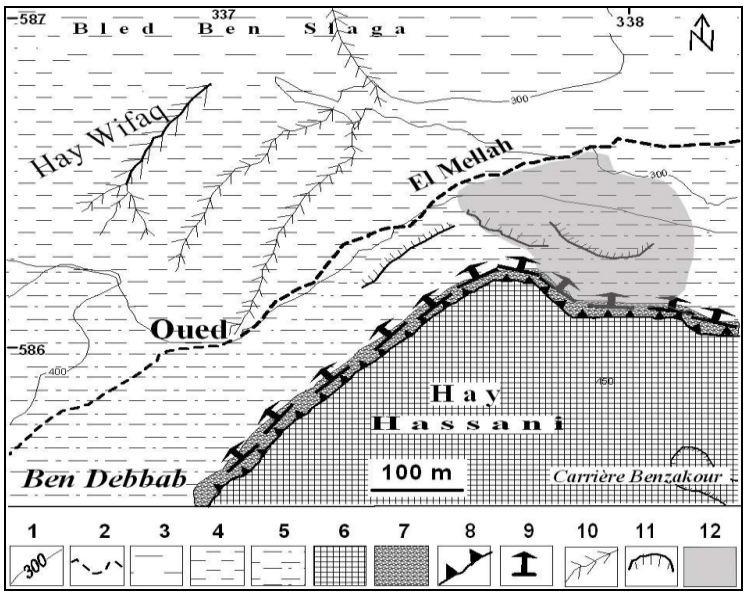

Figure 3 : Croquis morphostructural de la zone d'étude.

1 : Côte d'altitude et courbe de niveau ;
2 : Cours d'eau ;
3 : Marnes prérifaines ;
4 : Marnes bleues ;
5 : Marnes sableuses ;
6 : Travertins massifs ;
7 : Marnes sableuses tuffacées ;
8 : Rebord de falaise ;
9 : Zone d'écroulement des falaises travertineuses ;
10 : Ravinement ;
11 : Cicatrice d'arrachement ;
12 : Zone de glissement.

- Le caractère du ruissellement et d'infiltration : en fonction des données du site, les débits de ruissellement (Qr_{10}) sur le versant habité de Hay Hassani sont calculés pour une période de 10 ans (Tabl. 2). La formule de saturation des terrains non revêtus, adoptée par AREA-TESCO (2002), est la suivante : $T \approx H \cdot ne / K$ (avec H, épaisseur considérée du sol à saturer (≈ 3 m) ; ne, porosité efficace et K, coefficient de perméabilité). L'application de cette formule pour une tranche de 3 m dans les marnes sableuses de Hay Hassani donne des valeurs autour de 27 m^3/s (Tabl. 3).

Tableau 2 : Caractéristiques du BV O. El Mellah (secteur Nord) et débits de ruissellement
Source : ANHI, 2000

Longueur (L)	Largeur (l)	Superficie (A)	Pente (i)	Qr_{10} (m^3/s)
340 m	440 m	14,96 ha	10,8%	27,45

En effet, trois jours seulement suffisent pour la saturation des calcaires lacustres auxquelles sont adossées les marnes sableuses. Il suffit que la stagnation d'eau persiste suffisamment longtemps entre les immeubles alignés débouchant sur la falaise pour que l'eau agisse dans le cycle des mouvements de masse après saturation totale des terrains.

Tableau 3 : Temps de saturation des formations du glissement
Source : AREA-TESCO (2000).

Temps de saturation des terrains non revêtus				
H (m)	ne (%)	K (m/s)	t (s)	t (j)
3	21,49	3.10^{-6}	214.880	2,5 j

- Le contexte hydrogéologique : le substratum marneux constitue le plancher de la presque nappe phréatique. Les écoulements souterrains se font dans les calcaires plioquaternaires du Sud vers le NW. Ces écoulements sont butés, au Nord, par une épaisse série marneuse, puis déviés vers l'Est en fonction de la topographie du substratum, pour alimenter l'oued Mellah qui incise le contact des formations. Ainsi, la nappe est

absente au niveau du quartier Wifaq et dans la partie NW du quartier Hassani, du fait de l'affleurement des marnes. L'oued Mellah, au Nord du site, constitue le principal drain des eaux de ruissellement et des eaux usées.

- Les conditions anthropiques : à Hay Hassani, les conditions socioéconomiques défavorables contribuent dans l'aggravation du risque. La majorité de la population est d'origine rurale ; issue de l'arrière-pays de Fès, elle provient pour l'essentiel des provinces de Taounate, Taza, Sefrou, Boulomane et Al Hoceïma. Selon le recensement général de la population et de l'habitat de 2014, la population de l'ensemble de la zone Nord est de près de 45.000 habitants et représente près de 19%. La monographie environnementale, l'étude menée par les services de l'habitat et de l'urbanisme (1994), et les résultats des enquêtes effectuées par nos doctorants (2005-2017) soulignent de nombreux problèmes. Les principaux, sont liés à l'ampleur particulière de l'insalubrité, aux décharges sauvages, aux rejets des égouts, à la précarité du système d'assainissement, à la rareté des espaces verts et à la densité excessive de la population, auxquels s'ajoute la fragilité du versant habité. La combinaison de ces facteurs aboutie à des catastrophes liées aux effondrements des constructions dont la majorité ont été développées en hauteur (R+3 à R+5).

2-2. Caractéristiques géomorphologiques du glissement

Le glissement affecte l'ensemble du versant et s'étend sur près de 2 km^2. Les mouvements ont modifié la topographie initiale du versant, en créant une falaise nette au niveau du contact entre les formations travertineuses au sommet et les formations marneuses dans lesquelles les mouvements se succèdent. La cicatrice principale s'est produite à une altitude autour de 380 m, à quelques 2 à 3 m seulement des habitations. La loupe de solifluxion se termine à 310 m au niveau du fond de l'oued Mellah. Les pentes sont fortes et oscillent entre 20 à 30° au niveau du corps du glissement, 30 à 40° au niveau de deux cicatrices d'arrachement secondaires, et plus de 40° au niveau de la cicatrice d'arrachement principale. La topographie des masses glissées présente plusieurs irrégularités de pentes. Certaines témoignent d'un affaissement à l'amont du glissement ; d'autres, à l'aval, au niveau du bourrelet du glissement ; d'autres encore où les affaissements se sont succédés, marquant des microfalaises correspondant à des cicatrices d'arrachement secondaires. En contrebas, l'axe du chenal de l'oued El Mellah exerce, par son hydrodynamisme, un effet de soutirage du glissement et en contrepartie le glissement le repousse vers la rive gauche qui subit, elle-même, une évolution similaire. L'ensemble se développe sur une masse ayant une surface de discontinuité cinématique séparant les formations travertineuses, relativement stables, du reste du versant marneux entièrement en mouvement.

Les marnes bleues constituent le substratum miocène ; elles sont compactes en profondeur, remaniées et altérées à l'affleurement sur 1 à 3 m, et atteignent des puissances de 10 à 15 m. Ces marnes constituent le siège d'une morphogenèse active : ruissellement diffus et concentré, ravinement, mais surtout solifluxion généralisée sur les versants (arrachements, bourrelets et glissements).

2-3. Caractéristiques géotechniques des formations du glissement

La stratigraphie des coupes a été relevée à travers des sondages mécaniques à des profondeurs variées, dans des sites différents : à proximité de la falaise principale, dans le bourrelet du glissement, et dans les formations des marnes bleues. Ces sondages ont fourni des résultats granulométriques et géotechniques (Tabl. 4). L'exploitation des résultats et les relevés des coupes types des formations du glissement, permettent de souligner les caractéristiques géotechniques faibles et les comportements mécaniques des formations aux mouvements ayant des aptitudes différentes ; d'autre part, la faible résistance mécanique des sols de fondation.

Tableau 4 : Caractéristiques granulométriques des formations du glissement à Hay Hassani

Échantillon	Nature de l'échantillon	Granulométrie		Limites d'Atteberg		Densité sèche (t/m^3)
		< 0,08 mm	< 5 mm	WL	IP	
M1	Marnes sableuses à 4,70 m	62,70	94,8	28,40	6,70	-
M2	Remblais marneux à 2,10 m	3,80	70,60	43,40	22,80	-
S1	Argiles marneuses à 4,60 m	50,60	96,80	61	30,40	1,774
S1	Marnes sableuses à 10,90 m	92,20	100	31,60	11,30	1,779
S2	Marnes sableuses à 2,00 m	50,00	83,50	54,10	27,80	1,870
S2	Marnes sableuses à 5,70 m	90,10	100	66,30	35,50	2,106
S2	Marnes sableuses à 8,50 m	56,60	100	47,20	22,70	2,003
S2	Marnes sableuses à 12,50 m	68,50	100	46,40	21,60	1,810
S3	Marnes sableuses à 4,70 m	58,10	100	39,30	17,60	1,634

M1 et **M2** : échantillons prélevés dans les marnes sableuses à la cicatrice d'arrachement principale ; **S1** : échantillons prélevés dans les marnes argilo-sableuses au niveau du corps du glissement (côté Ouest) ; **S2** : échantillons prélevés dans les marnes sableuses au niveau du corps du glissement (côté Est) ; **S3** : échantillon prélevé dans les marnes sableuses au niveau du bourrelet du glissement.

Les résultats d'analyses des sols (SONA-ÉTUDES, 1995 ; LPEE, 1998 et AREA-TESCO, 2000) s'accordent, pour les marnes, sur le caractère de gonflement en hiver lorsque les teneurs en eau augmentent et sur le phénomène de retrait-tassement lorsque les teneurs en eau diminuent ; et ce, en fonction des caractéristiques granulométriques des roches et des seuils de liquidité et de plasticité. Les formations marneuses du versant Hassani ont une aptitude forte aux mouvements. Le rôle des caractéristiques lithologiques, géotechniques et morphométriques est certes déterminant, mais celui de la circulation hypodermique des eaux pluviales et usées est primordial.

III. ÉVOLUTION DU GLISSEMENT SUR LE VERSANT DE HAY HASSANI

La reconstitution de l'évolution du glissement repose sur plusieurs documents : la carte géotechnique, les photographies aériennes et les plans de restitution. Cette reconstitution est complétée par des levés de terrain (1996-2012). Cinq situations ont été retenues où des indices d'activité ont été relevés, permettant de différencier plusieurs générations. Certaines, relatives à des glissements anciens (antérieur à 1950) ; d'autres, à des glissements récents, correspondant à des amorces de déstabilisations nouvelles et ponctuelles.

3-1. Les types de glissements :

On distingue deux grandes générations de glissements : le glissement ancien rotationnel et les glissements postérieurs, récents et/ou réactivés (Fig. 4).

- ***le premier*** type correspond à un glissement « rotationnel » (GR) de grande ampleur. Les indicateurs de ce GR sont : la forme du versant, la cicatrice d'arrachement, la circulation hypodermique et suintements des eaux, les indicateurs de déplacement (inclinaison de la végétation, des mûrs, migration latérale de l'axe du chenal). L'extension spatiale s'étend sur près de 2 km^2 (140 m de long et 160 m de large). La profondeur de la formation glissée est estimée à plus de 15 m au centre et diminue progressivement à l'amont et à l'aval Selon (AREA-TESCO, 2000). La hauteur de la cicatrice d'arrachement, produite au contact des marnes sableuses et des formations travertineuses, est d'environ 10 m et se réduit à moins de 4 m vers les extrémités.

- le deuxième correspond aux différents glissements postérieurs au GR, sur lequel ils se sont façonnés. Ces glissements se caractérisent par une extension spatiale réduite, de l'ordre de 500 m^2. La hauteur des cicatrices d'arrachement ne dépasse pas les 2 à 3 m et s'estompe progressivement vers les extrémités. Au sein de ces glissements, plusieurs petites cicatrices fraîches de tailles variées (0,30 à 1 m) se sont produites entre 2001 et

2006. Auparavant, deux grandes dépressions de l'ordre de 120 à 150 m² se sont formées en 1999, où les eaux usées et les eaux pluviales stagnaient durant l'hiver. D'autres petites dépressions, de l'ordre de 30 à 70 m², se sont formées en 2002. Une partie de ces eaux stagnées s'infiltre malgré le colmatage des fissures de traction et des interstices par les dépôts d'argiles à la surface des fonds des dépressions. Ce processus a provoqué de nouvelles formes morphodynamiques. D'abord, l'infiltration en profondeur aurait provoqué un soutirage des matériaux fins et aurait provoqué un changement des conditions de plasticité de la masse, déclenchant en surface des mouvements de types reptation, solifluxion et glissement. Ensuite, le débordement des cuvettes amorce le processus de ravinement. Car, à partir de 2003, de petites ravines se sont esquissées en surface des glissements récents ; leur approfondissement, 0,40 m à l'amont à 1,80 m à la confluence avec oued El Mellah, déclenche une nouvelle forme de la morphodynamique – par ravinement – et estompe la dynamique du glissement.

Figure 4 : Profil du glissement rotationnel et des glissements superficiels sur le versant de Hay Hassani

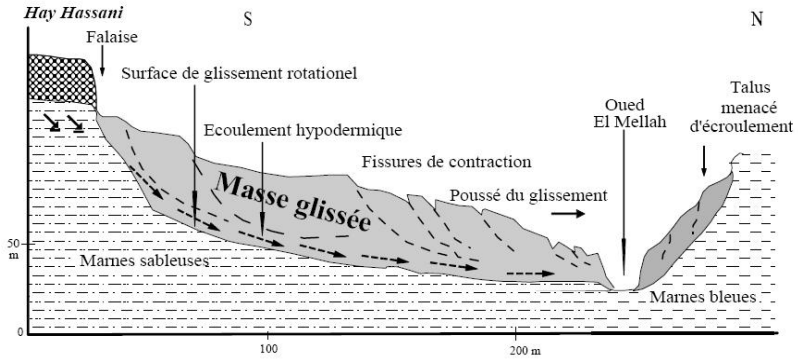

3-2. Chronologie des générations des glissements récents :

Les données issues de la carte géotechnique (1967), des photos aériennes (1987, 1997 et 2001), des plans de restitution (PR) de 1991, 1998 et 2002, complétées par le travail de terrain permettent d'identifier au moins 6 générations de glissements.

- ***La première génération*** correspond au glissement majeur antérieur à 1950. Le talus marque la cicatrice d'arrachement principale au niveau des marnes sableuses tuffacées et de la table travertineuse. Sa hauteur (10 m) s'estompe à l'extrémité orientale et se réduit à moins de 3 m en contrebas du quartier Dhar Richa. Selon les sondages, la surface basale du glissement est de 15 m. Le bourrelet frontal est érodé par la dynamique de l'oued. Les documents les plus anciens montrent une forte occupation (arboriculture, céréaliculture, jardinage estivale).

- ***La deuxième génération*** se caractérise par des cicatrices secondaires antérieures à 1967 et qui s'individualisent en surface de la première génération. Sa particularité réside dans la cicatrice d'arrachement, de l'ordre 2, et l'ampleur hectométrique de la masse. Ainsi, 4 glissements sont mis en évidence, inscrits dans les marnes tuffacées au contact des marnes sableuses. La tête du glissement longe parallèlement la falaise 8 à 10 m plus bas. Ce plan de cisaillement avait donné naissance à un glissement qui s'est formé au sein du glissement rotationnel. La hauteur de la cicatrice varie de 0,50 et 1,50 m selon les endroits. De petites dépressions se sont formées dans lesquelles les eaux pluviales stagnaient provoquant les conditions de genèse de nouveaux glissements superficiels.

- ***La troisième génération*** représente l'évolution du glissement entre 1967 et 1991 (Fig. 5). Les mouvements sont caractérisés par des cicatrices d'arrachement d'ordre 3, qui s'inscrivent à partir du mi-versant.

Ces petits glissements produits dans les marnes se caractérisent par des déplacements lents. On recense 4 cicatrices d'arrachement de tailles variées dont les hauteurs oscillent entre 0,40 et 1,60 m.

- La quatrième génération représente l'évolution du glissement entre 1991 et 1998 (Fig. 6). Les mouvements sont caractérisés par des déplacements rapides. 5 cicatrices d'arrachement, dont la hauteur ne dépasse pas 1 m, ont été individualisées. Cette évolution s'explique par l'impact de la rurbanisation accrue à Hay Hassani et par l'extension des mouvements de construction vers l'Est sur la partie instable du versant situé au pied du plateau de Dhar Richa.

Photo aérienne, mission 2001, 1/7500è, AUSF-Fès.

Figure 5 : Reconstitution du glissement de Hay Hassani à partir de la photographie aérienne (2001).

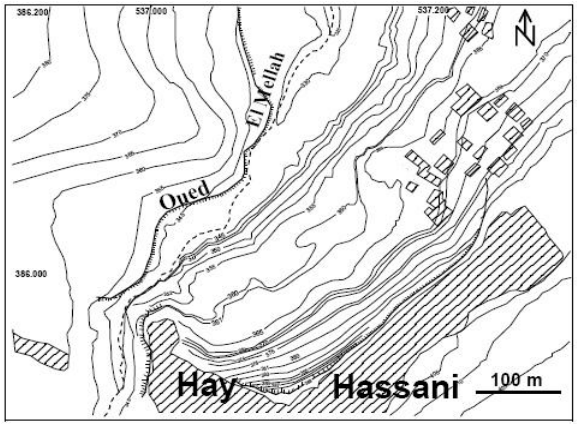

Source : Plan de restitution 2002, 1/2000², AUSF-Fès.

Figure 6 : Reconstitution du glissement à partir du PR de 2002.

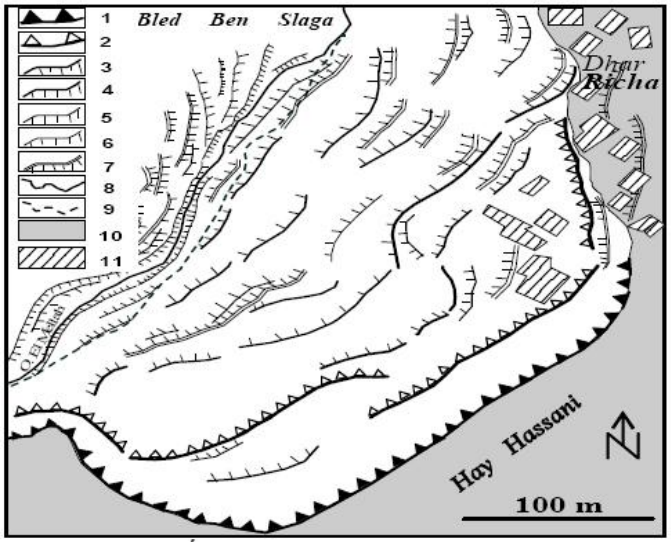

Figure 7 : Évolution des générations des glissements à Hay Hassani

1 : Falaise travertineuse marquant le décrochement du glissement rotationnel (1ère génération) ; **2** : Cicatrice d'arrachement du glissement de la 2ème génération (antérieure à 1967) ; **3** : Cicatrice de la 3ème génération (1967-1991) ; **4** : Cicatrice de la 4ème génération (1991-1998) ; **5** : Cicatrice de la 5ème génération (1998-2002) ; **6** : Cicatrice de la 6ème génération (2002-2007) ; **7** : Talus du glissement en plan ; **8** : Chenal actuel de l'oued El Mellah ; **9** : Chenal ancien ; **10** : Zone urbanisée ; **11** : Constructions effondrées entre 2004 et 2007.

- La cinquième génération, correspond aux mouvements de la période 1998 - 2002 qui se caractérise par le façonnement de 3 petits glissements dont la genèse était synchrone à l'apparition de deux dépressions situées à l'amont, au niveau des gradins de la surface d'arrachement d'ordre 3, en surface des marnes remaniées. Ces

dépressions ont favorisé l'infiltration, la circulation diffuse des eaux et le remaniement des glissements antérieurs.

- La sixième génération est ultérieure à 2002. Elle se caractérise par l'apparition de nouvelles surfaces de glissements en contrebas des glissements d'ordre 5, par l'apparition du ravinement (initié par l'incision des dépressions) et par le fonctionnement des glissements. La cicatrice d'arrachement de deux glissements aurait pris naissance au niveau des anciennes dépressions (Fig. 8). Actuellement, l'ensemble de la masse glissée continue de subir des démantèlements et de forts déplacements liés à l'approfondissement du niveau de base de l'oued El Mellah.

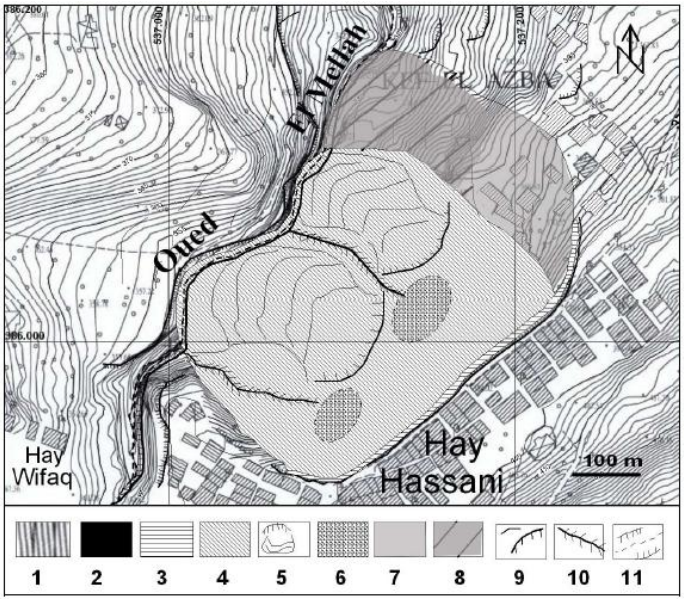

Figure 8 : Évolution des glissements sur le versant Nord de Hay Hassani (1967 – 2007).

1 : Zone urbanisée,

2 : zone de recule de la falaise travertineuse (1991-2006),

3 : zone d'évolution en hauteur de la cicatrice d'arrachement principale du glissement rotationnel (1967–2007),

4 : zone de glissement rotationnel (1ère génération),

5 : glissement actif (2ème génération),

6 : dépression de stagnation des eaux,

7 : Zone affectée par de petits glissements menaçant les constructions (3ème génération),

8 : Zone de glissements récents (4ème génération, 2006-2007),

9 : Cicatrices d'arrachement secondaires,

10 : ravin entaillé dans les glissements récents,

11 : zone de déplacement latéral du chenal de l'oued El Mellah.

3-3. Effets des glissements sur la migration du cours de l'oued El Mellah :

Les déplacements latéraux du cours de l'O. El Mellah, pour la période 1967 - 2012, sont établis à partir des PR (1991, 1998 et 2002 et complétés par les mesures de terrain (Fig. 9). Ces profils permettent de différencier les principales modifications dues aux poussées des glissements, aux affouillements de l'oued, aux écroulements des talus et à l'enfoncement remarquable du chenal d'écoulement.

L'évolution latérale du lit entre 1967 et 1990 a été modérée : d'une part, la dynamique du glissement majeur était jusqu'alors relativement stable ; d'autre part, le support cartographique ne permettait pas de relever des variations notables. Alors que la dynamique postérieure à 1991 a permis de relever les déplacements visibles même à l'échelle des périodes courtes (1998-2002 et 2002-2012) (Tabl. 5). Par ailleurs, les mesures effectuées dans les sections accessibles du chenal, correspondant à environ 50 cm de hauteur au-dessus du fond du lit actuel (sites numérotés *in* Fig. 9), montrent l'ampleur de cette mobilité. Le chenal a subi de fortes variations en largeur ; celles-ci s'expliquent par la poussée du corps du glissement lorsqu'il s'agit de rétrécissement : situation du P 1 (- 0,90 m) et P 4 (- 0,95 m), et par l'érosion de la berge opposée lorsqu'il s'agit d'élargissement du lit : P 2 (+ 0,80 m), P 3 (+ 1,55) et P 5 (+ 0,55).

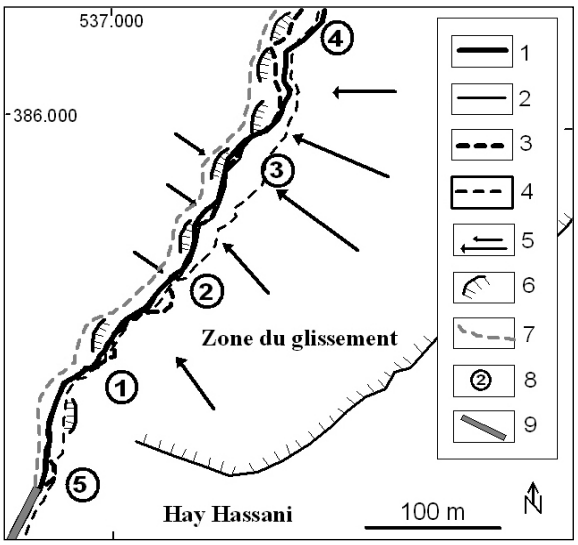

Figure 9 : Effets du glissement sur l'évolution du tronçon du cours de l'oued El Mellah à Hay Hassani entre 1967 et 2007

1 : Cours de 2007,
2 : Cours de 2002,
3 : Cours de 1998,
4 : Cours de 1991,
5 : Ampleur de la poussée du glissement,
6 : Talus vertical,
7 : Talus principal actuel de rive gauche,
8 : Point repère du suivi et des mesures,
9 : Tête de buse (canal enterré : collecteur Bab Sifer).

Tableau 5 : Indicateurs de l'évolution latérale du cours de l'oued El Mellah entre 1998 et 2012

Point de mesure	Largeur du tronçon (en m)			Rapport 1998/ 2007	Remarques
	1998	2002	2007		
P 1	2,70	2,90	1,80	- 0,90 m	Rétrécissement par poussée latérale du glissement.
P 2	2,30	2,65	3,10	+ 0,80 m	Elargissement par sapement en rive gauche.
P 3	1,65	1,90	3,20	+ 1,55 m	Elargissement par sapement en rive gauche.
P 4	2,60	2,20	1,65	- 0,95 m	Rétrécissement par poussée latérale du glissement.
P 5	-	1,35	1,90	+ 0,55 m	Elargissement par corrosion chimique des eaux usées.

Parallèlement, l'enfoncement du cours, mesuré à base des levés exécutés aux mêmes endroits, montre que l'évolution est continue. Cet enfoncement – occasionné par la poussée des glissements, l'irrégularité des débits, la friabilité du substrat, l'agressivité érosive des eaux usées corrosives et par l'inefficacité des aménagements entrepris – explique le bouleversement du système vallée. L'enfoncement moyen de la période 1967-2012 est de 1 m ; il est compris entre 0,5 et 1,70 m selon les sections ; soit un enfoncement moyen annuel de 3 cm/an.

IV. RÉPERCUSSIONS DES MOUVEMENTS DE TERRAINS SUR LES CONSTRUCTIONS

Les glissements évoluant en contrebas des quartiers Wifaq, Hassani et Dhar Richa représentent un risque quasi-permanent depuis la mise en œuvre de l'urbanisation non réglementaire de ces quartiers durant les décennies '70 et '80 (Photos 2 et 3). Les phénomènes de rurbanisation, de surdensification de la population, des bâtisses et des activités artisanales ont provoqué des vibrations au sol et ont augmenté le surpoids de la masse instable, les vibrations des engins similaires à des microséismes favorisent aussi ces mouvements. De même, l'absence d'infrastructures nécessaires notamment l'assainissement liquide, associés aux pratiques urbaines semi-rurales ont aggravé la fragilité de ces milieux auparavant instables. Des catastrophes survenues à Hay Hassani depuis les années '80 relatives aux mouvements des terrains ont engendré les effondrements des constructions, avec des pertes de vies humaines, des blessés et des dégâts matériels importants. Au milieu des années '90, la mise en œuvre de la politique de requalification urbaine (réhabilitation et consolidation des constructions, infrastructures routières, réseau d'assainissement, équipements publics, etc.), dans ces quartiers à haut risque, n'a pas pu résoudre le problème, au contraire, elle n'a fait qu'aggraver le risque. En effet, au

contrebas de ces quartiers, la majorité des interventions ont provoqué de nouveaux risques engendrant l'évolution accélérée des glissements qui, eux-mêmes, ont affecté les installations humaines. Plusieurs constructions se sont effondrées et un grand nombre d'entre elles, demeure aujourd'hui menacée. Le recul des cicatrices d'arrachement a souvent été brutal et a mis en cause la stabilité des constructions. En conséquence, il en a résulté des effondrements généralisés des habitations, malgré les efforts déployés en matière de drainage et de soutènement. En outre, qu'il s'agisse de Hay Hassani ou de Hay Wifaq, les constructions qui ne sont encore pas effondrées subissent actuellement des fissurations dans les murs, d'autres se trouvent légèrement inclinées, d'autres encore sont envahies par l'humidité excessive par capillarité (M. Errafik et *al*, 2009).

Par ailleurs, nous avons montré que, le long du contact lithologique, l'écoulement des eaux issues des travertins alimente la surface basale du glissement et favorise la réactivation du glissement rotationnel. Mais, le danger le plus néfaste aurait commencé à se manifester vers le début des années '90, avec l'aggravation des impacts anthropiques et la réalisation du réseau d'assainissement à l'intérieur des quartiers développés sur l'assise travertineuse, en évacuant les eaux usées à l'air libre, rejetée dans la section du versant non habitée. Pourtant l'urbanisation spontanée n'a pas épargné ces milieux à haut risque : depuis 2004, plusieurs constructions se sont effondrées (Photos 4 et 5). Ces constatations soulèvent, aujourd'hui, la pertinence du problème de conception et d'exécution des travaux et de la mise à niveau de ce quartier. Depuis 2004, l'impact anthropique se substitue aux conditions géomorphologiques dans la réactivation des mouvements. Les risques d'instabilités deviennent de plus en plus forts, affectant progressivement les constructions et entraînant des effondrements généralisés sur ce versant (Photos 6 et 7) où la dynamique se poursuit encore.

CONCLUSION

La dynamique des mouvements de terrain sur le versant habité de Hay Hassani relève des conditions géomorphologiques propices aux mouvements de terrain, mais surtout des conditions d'occupation du sol. L'eau et l'Homme sont les agents principaux des risques sur ce versant. L'étude a permis de montrer les particularités des facteurs de genèse de la morphodynamique héritée et actuelle, et la grande vulnérabilité de ce versant habité ; elle a pu mettre en évidence l'interaction spatio-temporelle des processus et des formes, de même que l'impact de ces risques sur les biens de la société humaine. Enfin, il a été aussi question de tester l'efficacité et la fiabilité de l'approche basée sur la cartographie géomorphologique détaillée, appliquée à l'aménagement et particulièrement à l'urbanisme.

Outre les problèmes géomorphologiques, relatifs à la genèse et à l'évolution des glissements et leurs impacts sur la population et les bâtisses, la gestion et la prévention posent de sérieux problèmes quant à la sécurité des personnes, de leurs biens et des infrastructures.

- Sur le plan des impacts, on rapprochera les phénomènes analysés à ceux déjà étudiés dans d'autres secteurs dans l'arrière-pays de l'agglomération de Fès, notamment dans la zone prérifaine (Gartet, A., 1995, 2000, et 2006 ; N. Bentiri, 2019), où le bilan des dégâts humains et matériels s'est avéré trop lourd.

- Sur le plan des mesures préventives, les actions menées sur le terrain restent encore trop modestes et déclenchent souvent de nouveaux mouvements qui aggravent le risque. Ces risques, étant certains et imprévisibles, les glissements sont en phase de ralentissement et peuvent s'accélérer à n'importe quel moment, dont il est impératif de repenser le mode gestion.

La gestion des risques exige la connaissance préalable des milieux, des procédés et des méthodes appropriées. L'évaluation des approches, des méthodes et des moyens de gestion et de contrôle des instabilités des terrains, faites à partir des interventions spontanées, montre que le manque à gagner est important et qu'il reste beaucoup à faire dans ce domaine. Il est donc temps – compte tenu des défaillances – qu'une nouvelle approche s'instaure s'inspirant des expériences réussites. L'approche géomorphologique fait encore défaut. D'ailleurs, l'expérience de certains pays développés, montre que, dans toutes les études d'impact et des grands

projets, le géomorphologue tient une place de choix. En outre, il demeurera nécessaire de développer d'avantage - dans le domaine de la cyndinique - l'approche géomorphologique appliquée à l'aménagement du territoire pour les milieux fragiles et géodynamiquement instables.

Photo 2 : Instabilité des terrains, genèse et évolution des risques à Hay Hassani (1999).

Photo 3 : État des constructions en amont de la niche d'arrachement, côté oriental du glissement (2000).

Photo 4 : Avancée du talus du glissement vers les constructions (2001).

Photo 5 : Menace généralisée sur les constructions du secteur oriental de Hay Hassani (2005).

Photo 6 : État des constructions en amont de la niche d'arrachement, côté oriental du glissement (2006).

Photo 7 : Catastrophe généralisée dans la zone de glissement NE de Hay Hassani (2007).

Planche photos : Impacts des mouvements de terrains sur les installations humaines.

Bibliographie

ANHI (2000), Problématique des constructions menaçant ruine sise aux secteurs Hay El Hassani et Hay Wifaq à Fès : étude de diagnostic, de consolidation et de gestion du risque. Rapport inédit, établit par AREATESCO, 62 p. + annexes, Rabat.

AUSF (Agence Urbaine et de Sauvegarde de Fès) (2005), *Habitat menaçant ruine : problématique et perspectives urbanistiques à Fès*. Rapport inédit, 19 p., Fès.

EL BOUCH A. (1996), *Les travertins du Saïs de Fès et du causse d'Imouzer (Maroc Nord central) : paléoenvironnements quaternaires et anthropisation*. Thèse Doctorat, 183 p., Aix-en-Provence.

ERRAFIK M. & GARTET A. (2010), « Impacts de la sécheresse dans l'arrière-pays de Fès et des flux migratoire sur la genèse des risques et la dégradation de l'environnement », in *Actes du Colloque international Les migrations et les écosystèmes environnementaux : les réfugiés de l'environnement* , mai 2009. Édit. Institut Universitaire de la Recherche Scientifique, Université Mohamed V, Rabat.

GARTET (HOUARI) A. (2010), *Mouvements de terrain et risques environnementaux dans l'agglomération de Fès et son arrière-pays : aménagement, gestion et prévention (Géomorphologie appliquée à l'aménagement du territoire)*. 232 p. Édition du Secrétariat d'État auprès du Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement, chargé de l'Eau et de l'Environnement. Rabat.

GARTET A. (2007), *Risques naturels, anthropiques et technologiques dans l'agglomération de Fès et son arrière-pays : aménagement, gestion et prévention*. Thèse Doctorat d'État en Géographie, FLSH Saïs-Fès, 454p.

GARTET A. (2006), **«** Risques naturels et technologiques dans les zones urbaines et périurbaines dans la région Fès-Boulemane : nécessité d'intégration du concept du risque dans le code de l'Urbanisme », in *Débat régional sur le code de l'Urbanisme*. Edition électronique, Site Web officiel du Ministère de l'Aménagement du Territoire, Maroc.

GARTET A. (1997), « Planification urbaine et protection des sites naturels dans l'agglomération de Fès : une perspective de sauvegarde », in *Colloque international Sauvegarde et modernité : Enjeux et stratégie de sauvegarde*, FLSH Saïs-Fès, décembre 1997, Fès.

GARTET A. (1995), *Risques naturels et habitat dans le Prérif central marocain : cas du Centre de Tissa*. Diplôme de 3ème cycle en Architecture, Urbanisme et Aménagement (CEAA), Section Habitat et développement, École d'Architecture Marseille-Luminy, Carte et notice explicative, Marseille.

GARTET A. & FALEH A. (2000), « Cartographie des risques naturels liés à la morphodynamique des versants : application sur le bassin de l'Oued El Kébir (Prérif central) », in *Revue Misbahia* n°4, Publications Faculté des Lettres et Sciences Humaines Saïs-Fès, p.p. 173-200, Fès.

GARTET A. & GARTET F. (2006), « Gestion des risques naturels et aménagement urbain dans la zone Nord-Est de l'agglomération de Fès : secteurs de Jnanates aux abords de l'Oued Fès-aval », in *Actes du Colloque La ville marocaine entre la planification et l'anarchie.* Publications Faculté des Lettres et Sciences Humaines Saïs-Fès, p.p. 141-156, Fès.

GARTET A. & GARTET J. (2015), « Géomorphologie et aménagement du territoire : nécessité de prise en compte des risques des mouvements de terrain dans le processus de l'urbanisme (cas de l'agglomération de Fès) », in *RGM* Volume 30 n° 1-2, nouvelle série, p.p. 35-49, Rabat (Dépôt légal 1998 / 21).

GARTET A. & GARTET J. (2009), « Genèse et évolution des risques d'écroulements des falaises travertineuses dans la zone nord de l'agglomération de Fès », in « Ressources territoriales,

environnement et développement ». *Cahiers Géographiques n°6*, Revue de l'Association des Jeunes Géographes Chercheurs, Faculté des Lettres et Sciences Humaines Dhar El Mehraz, pp : 87-99, Fès.

HUMBERT M., CHAPROND G., STAL P., DELARUE J. & BRYSSINE G. (1967), « Mémoire explicatif de la carte géotechnique de Fès », in *Notes et Mémoires du Service Géologique* n° 186 bis. Édition du Service Géologique du Maroc. 106 p., Rabat.

JELLOUL B. (1988), « Analyse des instabilités dans la région de Fès », in *Revue du Laboratoire de Génie civile*, p.p. 11-17.

MINISTERE DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE, DE L'ENVIRONNEMENT ET DE L'EAU (MATEE) (2002), *Plan local de l'habitat et du développement urbain à Fès*. Inspection régionale de l'aménagement du territoire Fès-Boulemane et l'AUSF. 116 p, Rapport inédit, Fès.

MINISTERE DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE, DE L'URBANISME, DE L'ENVIRONNEMENT ET DE L'HABITAT (MATUEH) (2001), *Étude de faisabilité de cartes d'utilisation du sol pour les zones sensibles au Maroc. Première approche : la prise en compte des risques naturels*. Rapport de coopération Franco-marocaine, IAURIF, Paris.

MINISTERE DE L'INTERIEUR (1991), *Rapport justificatif du Schéma Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme de Fès (SDAU)*. Direction Générale de l'Urbanisme, de l'Architecture et de l'Aménagement du Territoire, 153 p. Rabat.

Theoretical approach of the longitudinal sedimentary budget in the accumulation coast. Example: El Jadida Bay, Morocco

M. CHAIBI[1], F. SABATIER[2], M. MAANAN[3], H. AIT MALEK[4], A. CHARIF[1], M. AYTOUGOUGDAL[4] and F. EL BCHARI[4]

[1]Cadi Ayyad University, Polydisciplinary Faculty Safi, GEGEL, Morocco, [2]Aix Marseille University, Europôle de l'Arbois, Aix en Provence, France, [3] Nantes University, Géolittomer, Nantes Cedex 3, France, [4]Cadi Ayyad University, Polydisciplinary Faculty Safi, GEGEL, Morocco.

INTRODUCTION

Longshore sediment transport rate and its cross-shore distribution in the surf zone are essential to many coastal engineering and science studiesin order to predict shoreline changes when coastal structures are constructed and to consider shore protection methods without unexpected effects.Practical engineering applications, such as beach response in the vicinity of coastal structures, beach-fill evolution and re-nourishment requirements, and sedimentation rates in navigation channels, all require accurate predictions of longshore sediment transport rates. Beach material is derived from a wide variety of sources (Komar and Inman, 1970). Most sediment is local, although it is sometime carried, generally by longshore transport, from distant locations. In addition to primary sources, sediment is also caused by erosion or cannibalization of material stored in depositional features that were formed in the past, when sea level was the same as nowadays. Sediment recycling in response to changes in sea level, climate, and other environmental factors, can make it very difficult to identify the original source.

Sediment budgets are used to evaluate the contribution of active sources and sinks in increasing or decreasing the amount of sand in a selected control volume. Budgets help to determine the reasons for erosion or accretion in a coastal unit, which is usually measured through the comparison of a series of beach profiles. Budgets are calculated by determining all the gains and losses of sediment occurring in a unit over specified period of time (Coastal Engineering Research Center, (CERC),1984). Point sources and sinks add and remove sediment from a limited part of a boundary of a coastal unit, whereas line sources and sinks operate across an extended portion of a boundary. Convicting processes, including longshore transport and tidal flows through inlets, function as both sources and sinks. They add and subtract material at the same rate, and therefore have no net effect on beach volume. Longshore transport is generally evaluated indirectly because of the difficulty of making direct measurements, and the need for a long-term net transport data. Longshore currents generated by obliquely incident breaking waves play an important role in transporting sediment in the surf zone. The longshore current velocity varies across the surf zone, reaching a maximum value close to the wave-breaking point (Basco, 1982; Kumar and al., 2003). For practical purposes, the average longshore current measured in the surf zone should be sufficient for estimating the longshore sediment transport rate. Longshore sediment transport rate is, in general, calculated using semiempirical equations, which are mostly based on laboratory data (CERC, 1984). A sediment transport equation incorporating field data would, however, be more reliable to field application at a particular site.

Longshore variation in mean particle size is also common along beaches. This variation may be related to grain size features, local discontinuities in the beach slope and the lateral wave energy (Van Hijum and Pilarczyk, 1982; Kamphuis, 1995). Oblique waves produce a transverse swash, running diagonally up the beach and a backwash that retreats directly seaward (Ruggiero and al., 2010). Sand and shingle move gradually along the shore by waves that break in this manner. At the same time, longshore currents developed by waves in the

nearshore area drive sand alongshore. The combined effect of these processes is to produce “longshore drift’’, the sediment flowing first one way, then the other, according to the direction from which the waves approach. Modelling this process is a widely used approach in geomorphologic study (Goldsmith and Golik, 1980, Greenwood and McGillivray, 1980; Lawrence and Davidson-Arnott, 1997; Rosati and Kraus, 1999;Giosan and al., 2000; Kumar and al., 2000; Sabatier, 2001; Sabatier and al., 2001; Celikoglu and al., 2004).Modelling has the advantage of giving an integrated view of the transport of littoral drift which can be applied to rational coastal management.

The coastline of El Jadida (Moroccan Atlantic Ocean) has been marked by "chronic" erosion in recent decades. Beach erosion is expressed by shoreline retreat threatening the economic activities behind the previous dunes. In a global context of reducing the inflow of sand into the sea by the rivers and a possible increase of the storms frequency and the sea level, it is therefore necessary to provide the sedimentary budget in order to obtain a sustainable management from the coastal fringe.The longshore sediment transport plays an important role in the decline of ElJadida Bay shoreline, but no study has been carried out yet. This missing estimate is very detrimental for coastal management as shoreline change in this area remains poorly understood. A modelling approach can be used to estimate the longshore sediment transport along this beach and determine a coastal cell budget.

The aim of this work is to quantify longshore transport by modelling the beach of El Haouzia (El Jadida, Morocco) and determining sediment sectors gains and losses for 33 beach profiles.

GENERAL SETTING

The study area is the El Haouziabeach, which is located further south, towards the middle of the Moroccan Atlantic coast (between 33°15’00’’ and 33°21’40’’ North and between 8°18’00’’ and 8°30’00’’ West). The bay is also characterized by the outlet of the OumRbia River in to the Atlantic Ocean (33°19’00’’North and 8°20’00’’West)*(Fig.1)*. The climate of El Haouziabeach is classified as warm temperate. It is characterized by an oceanic influence, reflected in a comparatively low range (10°C) of ambient temperatures. Mean daily temperatures range from 22 to 26 °C in summer and 12 to 15 °C in winter. Average monthly temperatures in mid-winter (January) and mid-summer (August) are 8 and 26°C respectively. Average monthly rainfall in 2001-2002 was 317 mm with the highest rainfall occurring in December and January. The main winds on the level of the area of study, are those of western, northern and north-eastern sectors. The strong winds (11 to 16 m/s) come from the western and south-western sectors. The tide is semidiurnal, with variable amplitude (0.7 to 4 m). However, the tidal currents have been rarely studied in this region. The Canaries Current, dominant at the surface, runs northeast to southwest at a rate of 0.5 to 9 $m.s^{-1}$, reaching its maximum force in the 20-50 m stratum. The direction of this current differs according to season. The swell is always fairly heavy, with maxima of up to 9 m.

Figure 1 - Location of the study area

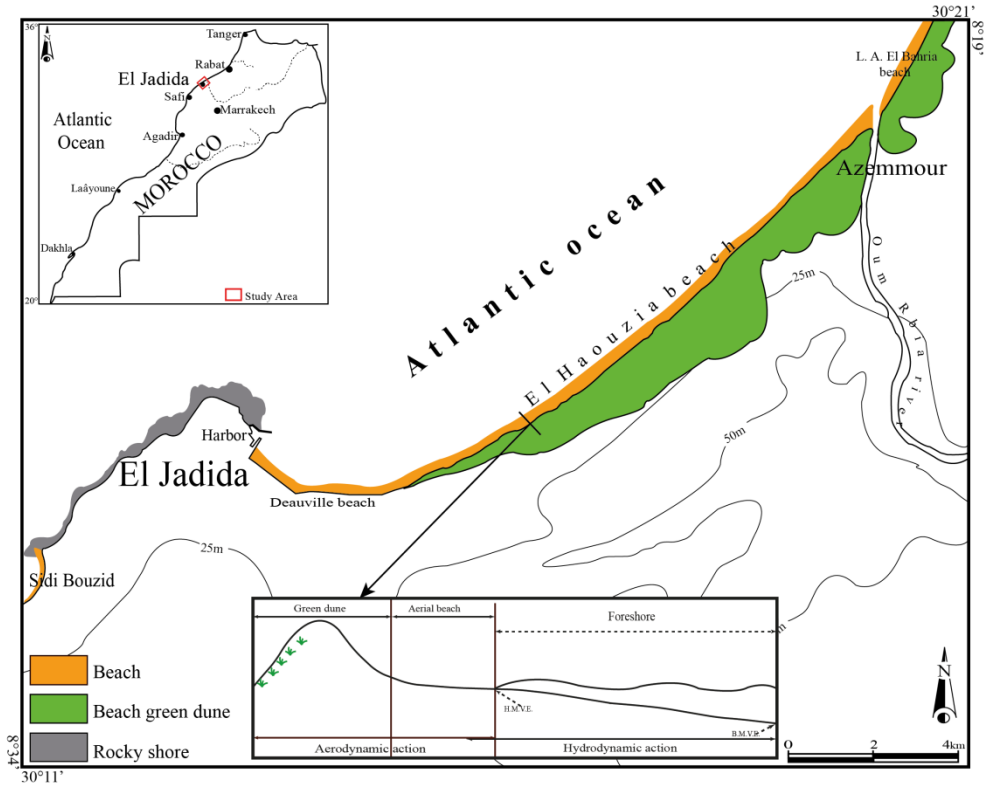

El Haouzia bay presents a traditional transverse organization with homogeneous morphodynamic units consisting of littoral dunes, subaerial beach and the intertidal beach. In spite of this simple morphology, the littoral of El Haouzia is affected by sedimentary movements very complicated in the forms of deposition and erosion. Sedimentary transport is due to the interaction of swells and currents in this intertidal zone. This littoral is subject to a mode of short swells of low amplitudes intersected with periods of strong agitation (especially winter storms), and strong currents during 4 m spring tides.

The action of the swells on sedimentary transport highly changes in time and space (Cahill & Lewis, 2014). Swell formed oscillatory currents determine the direction and the intensity of transport. The most dominant swells are those of the north-north-west and north-western sector, which occur 78.03 % of the time. The swell regularly agitates the coastline with waves of significant height, greater than 2 m in more than 40% of cases. The most efficient swells are those with the longest period (11s). They account for 59.40% of the observations (Chaibi, 2003).

SAMPLING STRATEGY AND ANALYTICAL METHODS

Swell climate used

Analysis of the climate and the swell characteristics of El Jadida are based on data from the Directorate of National Meteorology (Casablanca, Morocco). The statistical data used are established, especially for the area of El Jadida, by calculations of the mathematical model of forecast of vague DSA5 (*Spectro-Angular Density 5*). The theoretical calculation of longitudinal transport depends on the data used for incoming swells (heights, periods, angle of incidence of the swells, and coefficient of refraction). The principal characteristics of the swells are summarized in Graphic 1. The class of swell, ranging between 0.1 and 0.5 is not taken into account because it is too weak to induce a significant longitudinal transport.

Graphic 1: Significant heights and swells directions used for simulations of the longitudinal sedimentary transit (% of annual time)

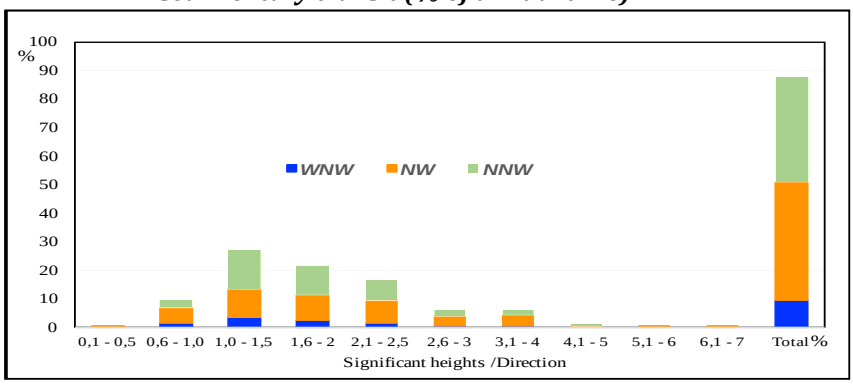

Swells were propagated from the open ocean into approximately the bathymetric curve (-5 m), starting from a model of propagation of the swell (Fudda-Vag, Sabatier, 2001). From this model it is possible to calculate and represent graphically the plans of the wave in the vicinity of a coastal zone. It is based on the principle of the refraction (Snell's law) and of the shoaling (linear airy wave theory). The bathymetric data result from the digitization (by Surfer software) of the bathymetric chart "Approaches to El Jadida and Jorf Lasfer" on a scale 1/150.000 carried out by "the services of the French state" in 1958 and corrected in 1994. It presents various datum lines from the -200 m isobaths to the 0 m isobaths *(Fig.2).*

Quantification of potential sedimentary transport

The computation of a reliable estimate of longshore sand transport remains of considerable practical importance in coastal engineering applications such as the derivation of sediment budgets for coastal areas with and without structures (breakwaters, groynes) and long-term beach stability with and without beach nourishments or coarse-grained beach protections. Most research on longshore transport has concentrated on sand sized sediment, but research on longshore transport along gravel and shingle beaches has also been performed to deal with the erosion problems along these types of beaches. The most widely used formula for longshore transport (LST) is commonly known as the CERC equation (Shore Protection Manual, US Army Corps of Engineers, 1984). This method is based on the principle that the longshore transport rate (LST, incl. bed load and suspended load) is proportional to longshore wave power P per unit length of beach; LST=K P, with K=calibration coeffcient. The CERC formula has been calibrated using field data from sand beaches. The model is based on the assumption that the total longshore sediment transport rate is proportional to longshore energy flux.

LST = K P

K = calibration coeffcient.

P = longshore wave power

The El Haouzia beach was segmented into 33 points for calculations of theoretical longitudinal transport, with a spacing of 500 m *(Fig. 2)*. On each calculation point, the simulation of instantaneous longshore transport according to sectors of swell representative in El Haouzia bay is calculated starting from the CERC (1984)formula:

$$Q = k \frac{\rho\sqrt{g}}{16\sqrt{\gamma}(\rho s - \rho)(1-n)} H_{b^{5/2}} . \sin 2\alpha_b$$

Q = longitudinal transport in of $m^3.s^{-1}$,k = empirical parameter (0.2),n = factor of porosity (0.4), the breaker indexs=density of quartz sand, = density of sea water,$_b$= wave angle at breaking, g= Gravitational acceleration,H_b = height with the surge is calculated starting from the formula of Goda (1970) validated and improved by Rattanapitikon and Shibayama (2000):

$$H_b = 0{,}17Lo\left\{1-\exp\left[\frac{\pi d_b}{Lo}.K\right]\right\}$$

$K = 16.21\tan\beta^2 - 7.07\tan\beta - 1.55$,$L_0$ is deep-water wave length,d_b= depth of water.

Computed values every 500 m are interpreted in term of transport and potential sedimentary assessment. The dynamic ones in the medium term, i.e., the resulting annual transport and its interpretation in sedimentary term of assessment are carried out in the following way:

Figure 2: Points of calculation of the longitudinal transit (spacing 500 m)

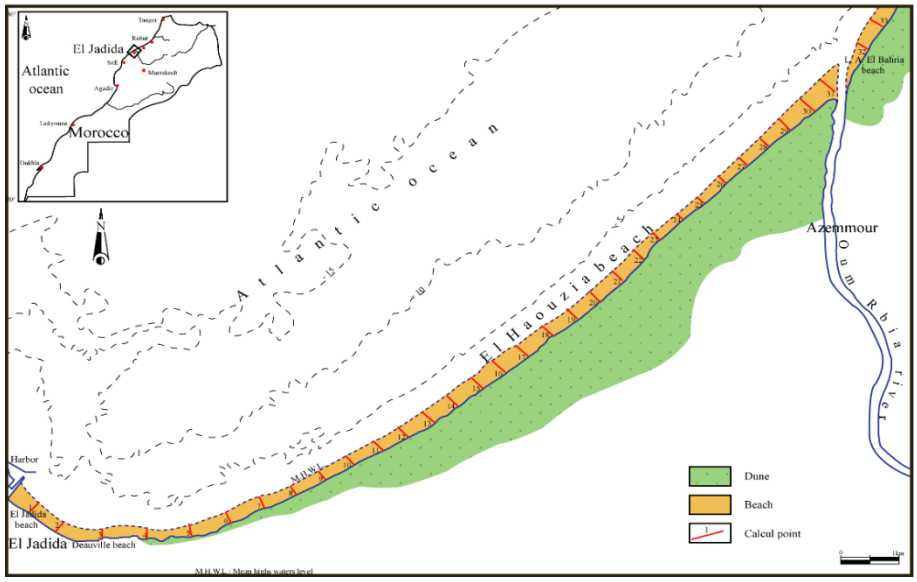

1-On each point of calculation (33 points), the potential transport was calculated for each class height of swell (between 6 and 10 classes) and for the three sectors of swell source (NNW, NW and W),

2-On each calculation point (33 points), the potential transport was calculated by sector with source (total transport),

3- On each calculation point (33 points), the resulting potential annual transit was calculated by summing potential transport from the 3 directions (Net transport),

4-Mapping of the potential annual transit resulting in the study area (Net transport),

5-On each calculation point (33 points), the annual longitudinal sedimentary balance sheet was calculated by using the principle of the gradient of transport,

6-Mapping of the resulting potential annual sedimentary assessment.

Methodological limits

The approach used in this article is primarily theoretical and remains very simplistic for several reasons:

1) The climate of swell used is reduced in only one year, it results from model of simulation, powerful as is it, remains very reducing,

2) We use values divided into classes of height, period and direction without taking into account several factors inter alia the combination of the storms which show period's pre-post storms during which the longshore transport varies,

3) The propagation model used remains very simplistic and does not take into account complex variations of bathymetry,

4) The formula for calculating transport and height of swell are subject to large, approximately ± 50 % for the formula used (CERC, 1984),

5) The concept even of potential transport is very restrictive since it consists in considering that sedimentary transport is done "with budget", which remains very restrictive (Thiellerand al., 2000).

On the other hand, the present method has the advantage of giving an overview of the sector studied and the results obtained should be considered as accurate only in order of magnitude

RESULTS AND DISCUSSION

Plans of swell and indexes of refraction

The simulation of swell propagation was carried out, in order to determine the distribution of energy and the characteristics of swell and to widen the knowledge of swell propagation on the coast of El Jadida. The results obtained by using waves models will also enable us to simulate sedimentary transport. For the three directions of propagation of swell chosen in the littoral of El Jadida: NNW, WN and WNW, we have chosen one period of T = 11s for the development of the three maps of swell direction. For the three wave directions that penetrate in El Jadida bay (North Northwest, Northwest and West Northwest), three classes of refraction coefficients to demonstrate the exposure to waves of different sectors are as follows:

- The least exposed sectors to attacks swells, with a very low coefficient Kr<1,
- Moderately exposed sectors, with 1 < Kr <1.30,
- Very exposed areas, where the coefficient of refraction is strong Kr >1.30.

The phenomena of convergence and divergence are related to the variations in orientation of the shoreline. The most exposed sectors are narrower.

a. The North northwest (*NNW) swells (Fig.3 A):* In North northwest swells cause alternative areas of convergence and divergence, with very few sectors with very high coefficient of refraction. The only sector with a very high coefficient is located in the points of El Jadida (Kr = 1.45) and Azemmour (Kr = 1.39) in the North). On the other hand, the sectors characterized by average coefficients of refraction are more numerous. They are located between the point of El Jadida in the north and the course of JorfLasfer in the south (Kr from 1.03 to 1.29) and in the middle part of the El Jadida bay. The values of the low coefficients oscillate between 0.66 and 0.89 in the South (JorfLasfer) and 0.66 and 0.96 in North (El Jadida bay).

b. The Northwest (*NW) swells (Fig.3 B):* For this direction, the swells are primarily normal to the coast, which explains the presence of several sectors with strong energy. The coefficients of refraction vary from 1.30 to 1.65. These swells affect only the spits and some area of the rocky coast. The most significant sectors (sandy

coasts between the points of El Jadida and Azemmour) are not exposed. These sectors are characterized by low coefficient (Kr from 0.65 to 0.97) and intermediate coefficients of refraction (Kr from 1.04 to 1.27) and by a weaker incidence compared to NNW swells. The sectors of the port of JorfLasfer are less exposed and are also distinguished by the same characteristics. The orthogonal divergence in this zone induces the lowest coefficient of refraction (Kr = 0.46).

Figure 3: Simulation ofwave propagation and coefficients of refraction on the El Jadida coast

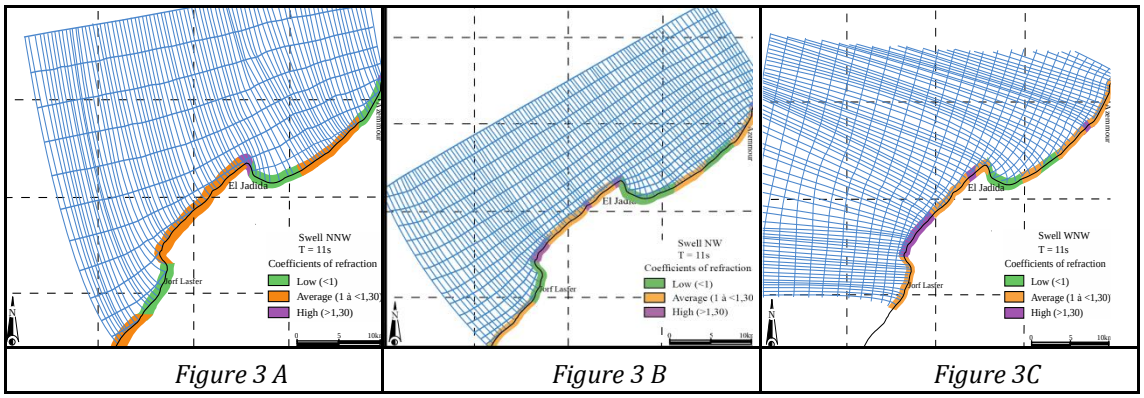

Figure 3 A | *Figure 3 B* | *Figure 3C*

b. The West Northwest (W*NW) swells (Fig.3 C):* The WNW Swells are the most energetic on this coast. The sectors with low coefficients of refraction are limited; they are only located near the town of El Jadida. The WNW swells undergo a diffraction in contact with the rock point and of the sea wall of the harbor of El Jadida, which is accompanied by a loss of energy. That results in greater wave rays coefficients varying between 0.53 and 0.80 and by a decrease in wave height. The most exposed sectors with a strong coefficient of refraction are not limited any more to the point of El Jadida and the rock zone between this last and JorfLasfer. The sandy coast (near the outfall of OumRbia river) is distinguished by a strong concentration of WNW swells energy. The coefficients of refraction vary between 1.38 and 1.62. The variability of the angle of incidence of the swells at the coast will be thus the fact of the changes of the orientation of the shoreline.

Modelling longshore transport

The total longshore transport *(Fig. 4)* varies from 1 to 5million m^3/year according to sectors. The highest values are at the boundaries of the study site, between profiles 1 and 5 and profiles 31 and 34. In the middle of study coast, the total transport is around 1million m^3/year. Theoretical longshore transport results *(Fig. 3)* indicate a point of divergence near calculation point n°20. In the north of this limit (not of calculation n°20) the sedimentary transit is directed towards the North with values overall close to 1million m^3/year. It is overall similar with total transport; this indicates the dominant direction of the transit. In the south of calculation point n°20, total transport is directed towards the South. Nevertheless, there were two sectors with different longshore currents: one is convergent (between points n°8 and 9); the other is divergent (between points n°7 and 6).

Between calculation point 20 and 6, transport varies from 60.000 to 2.2 million m^3/year. The transit is locally reversed (towards North) at calculations points 19 and 7-8. In this zone, total transport is largely higher than net transport, which suggests that bidirectional transit is possible. From calculation point n°6, the net transport, identical to the total transport (500.000 m^3 to 5 million m^3/year), shows a dominant direction towards the south.

Figure 4: Annual theoretical sedimentary transport (m³/year)

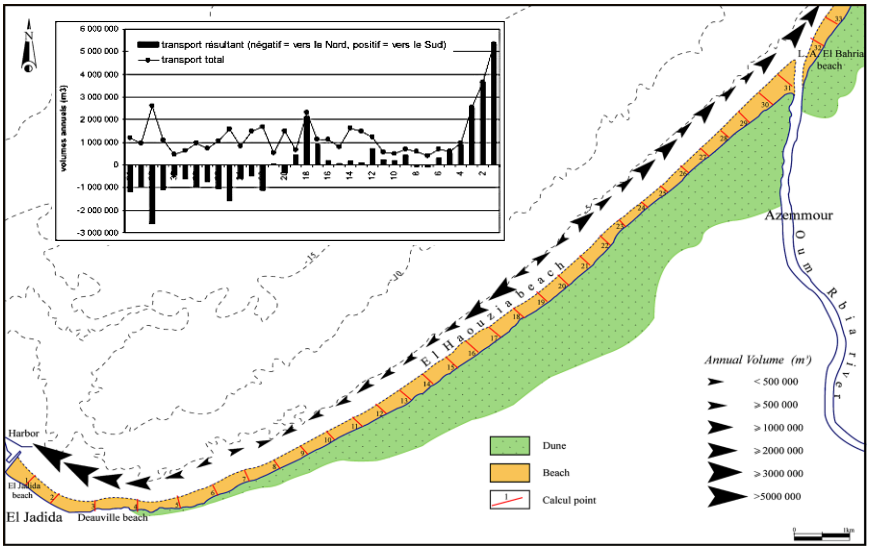

The theoretical sedimentary assessment *(Fig. 5)* is based on the longitudinal gradient of net transport. The results of the sedimentary assessment present an operation differentiated according to sectors. The values obtained vary between 300.000 m³/year and 1.200000 m³/year. In total, this operation presents two zones marked well by erosion and others in accumulation distributed well along bay. The zones of accumulation are localised in the medium and the South of bay in extreme cases of the harbour infrastructures. It is generally considered that the method used here posts a margin of error of ± 50 % (CERC, 1984). Nevertheless, estimated volumes are very important, if one compares them with those measured starting from the beach's profiles and aerial photographs (Chaibi and al., 2009). The comparison orders of magnitude vary by factors of 10 to 100. We thus remain cautious as to their real significance. In addition, the sedimentary assessments are not well correlated with the results obtained by the beaches profiles (Chaibi, 2003).

Figure 5: Assessment of theoretical sedimentary transport (m³/year)

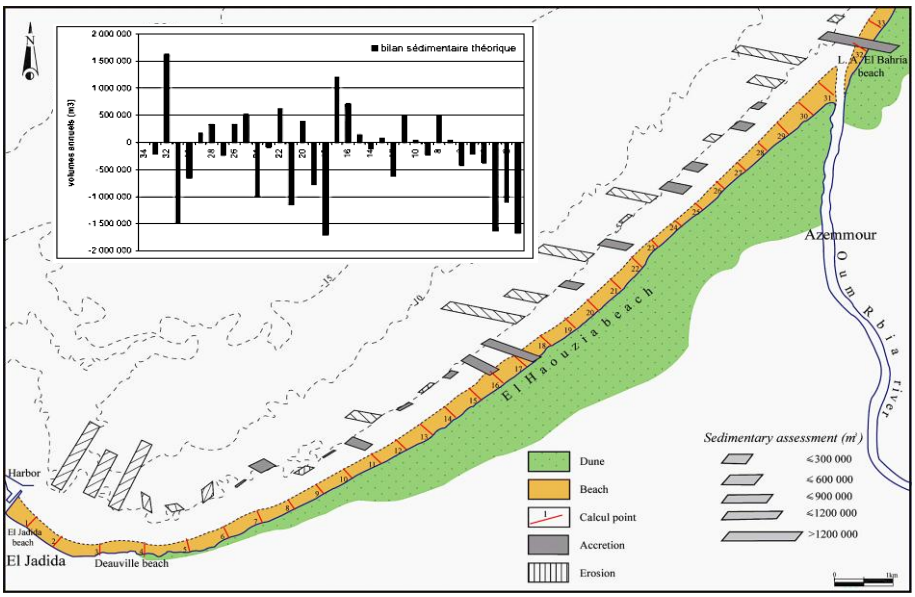

However, the Southern sector of the beach of the eastern part of the city is actually one of accretion (+13.690 m³/year) whereas simulations indicate erosion in relation to an increase in the transport gradient. This

discordance is due to the limits of the swell propagation in this zone where it is highly refracted: the angle of incidence estimated with the level of bathymetry -5 m is very different from that of the surf zone. The problem of the swell propagation (refraction) is also found in the northern part of the study area (item n°32). Item 32 shows an increase whereas the other points in the same sector indicate a decrease. In this case, the results obtained are in agreement with those determined by beach profile (-22.600 m^3/year). The problems of the fields wave simulation finally are not surprising according to the simplistic swell propagation model used. This model ignored the complex bathymetry of the studied area.

Figure 6: Sedimentary budget of the net longshore sediment transport (m^3/year)

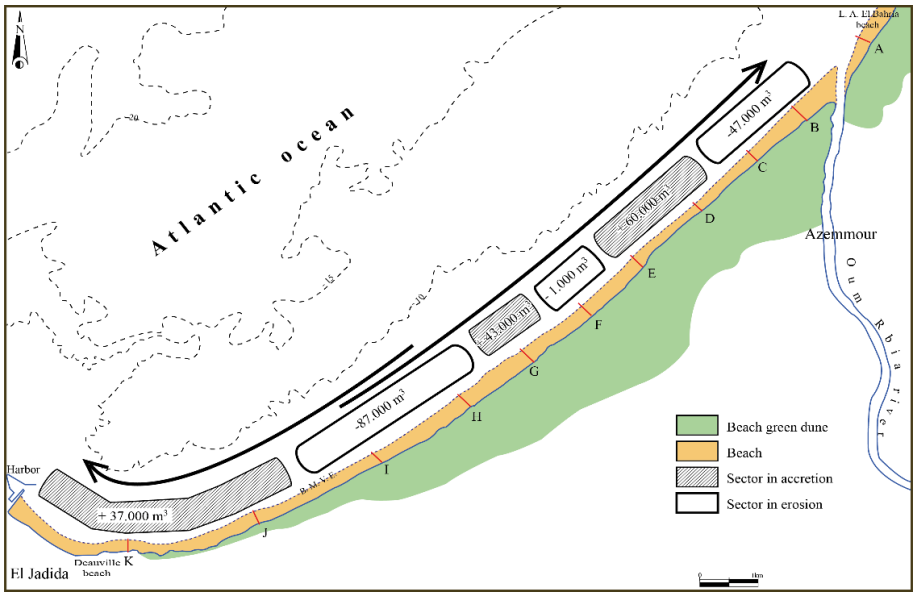

The simulations show in the central part of El Haouzia beach an alternation of the directions which is finally found on the analysis of the profiles of beach and granulometry (Chaibi and al., 2009). The results of the morpho-sedimentary evolution of El Haouzia bay, realized by the superposition of beach profiles along the area, present an operation differentiated according to the sectors. The volumes calculated for the various sectors enabled us to consider the sedimentary total budget of El Jadida bay which is overdrawn. The lost volume is as much as 18.608 m^3/year (Chaibi and Sabatier, 2010). The morphological evolution of El Haouzia bay beaches, measured by the super imposition of the beach profiles, shows a sedimentary budget between 2001 and 2002 (+5000 m^3) (*Fig. 6*). Along the shoreline, in accordance with the propagation plans, the eroding sectors correspond to the areas exposed to the swells, especially those from the NW and WNW sectors. However, the zones in accretion coincide with the sectors least exposed to most directions of swells.

In the southern part, and taking into account the theoretical littoral transit (*Fig.6*), A littoralcell highlighted, is explained by the sedimentary supply since the erosion of the southern part of El Haouzia beach (-87.000 m^3/year). A bi-directional shoreline drift in this eroding zone feeds the central part (profile G) which gains +43.000 m^3/year. Between the G and Q profiles, the weakly deficient sediment budget (-7000 m^3/year) suggest a dominant sedimentary budget between these sectors with perhaps very small losses towards the shallows of the sheltered zone of the City beach (*Fig. 6*). At the NE of the G profile, the zones of erosion and accretion alternate and do not correspond to the theoretical dominant littoral drift. Here the sediment budget is positive (12.000 m^3/year) and suggests weak sedimentary inputs by the wadiOumRbia or sedimentary contributions by the surplus cell south-west of the G profile. This hypothesis suggests bidirectional littoral drifts, which would explain alternating zones of erosion and accretion in this bay.

CONCLUSION

El Haouzia bay is subject to very complicated hydrodynamic modes. The swells constitute a very important transport and an erosion agent within the littoral dynamics, mainly by their oscillatory currents and the longshore transport which they induce. The simulation of annual longitudinal transport was established in a conventional way, while using a wave plan; a calculation of the height of the swell to the breakers; rates of transit and statistics of annual swell conditions. Each stage of simulation comprises errors which must be interpreted with caution. In addition, this analysis confirms erosion in the south of the wadi Oum Rbia and the divergence of the directions of drift on the level of the middle part of El Haouzia beach. Contradictions between the results model and grounds observations are probably related to the swell propagation model. The evaluated sedimentary transport quantities seem to be over-estimated of a factor of 10 to more than 100. Nevertheless, we can determine a sedimentary transport directed towards the North near the mouth of the wadi Oum Rbia; alternating in the middle part of the coast, and directed towards the South in the southernmost part of the study area.

Reference:

CAHILL B. & LEWIS T. (2014), "Wave period ratios and the calculation of wave power", in *2nd Marine Energy Technology Symposium*, p.p. 1-10.

CELIKOGLU Y., YUKSEL Y. & KABDASH M-S. (2004), "Longshore sorting on a beach under wave action", in Ocean Engineering 31, p.p. 1351-1375.

CHAIBI M. & SABATIER F. (2010), « Budget sédimentaire du littoral de la baie d'El Jadida (Maroc). Méthodes d'études et implications pour la gestion des côtes », in *Rev. Méditerranée*, n° 115, p.p. 117-124.

CHAIBI M., SABATIER F. & MAANAN M. (2009), « Quantification de transport sédimentaire longshore : application à la baie d'El Haouzia (El Jadida, Maroc) », in *Bulletin de l'Institut Scientifique*, Rabat, Maroc. n° 31, p.p. 21-27.

CHAIBI M., (2003), *Dynamique sédimentaire et morphogenèse actuelle du littoral d'El Jadida (Maroc)*. Thèse de doctorat en géographie physique. Université d'Aix-Marseille I, 236p.

COASTAL ENGINEERING RESEARCH CENTER (CERC) (1984), *Shore Protection Manual*. Volumes I & II, Department of the Army, US Army Corps of Engineers.

GIOSAN L., BOKUNIEWICZ H., PANIN N. & POSTOLACHE I. (2000), "Longshore sediment transport pattern along the Romanian Danube delta coast", in *Journal of Coastal Research*, 15(4), p.p. 859-871.

GODA Y. (1970), A synthesis of breaker indices. Trans. JSCE, 2, p.p. 227-230.

GOLDSMITH V. & GOLIK A. (1980), "Sediment transport model of the South eastern Mediterranean coast", in *Marine Geology*, 37, p.p. 147-175.

GREENWOOD B. & MC GILLIVRAY D.G. (1980), "Modelling the impact of large structures upon littoral transport in the Central Toronto Waterfront, Lake Ontario, Canada", in *ZeitschriftfürGeomorphologie*, 34, p.p. 97-110.

INMAN D.L. & DOLAN R. (1989), "The Outer Banks of North Carolina: Budget of sediment and inlet dynamics along a migrating barrier system", in *Journal of Coastal Research*, 5, p.p. 193-237.

KAMPHUIS J.W., (1995), "Comparison of two-dimensional and three-dimensional beach profiles", in *J. Waterway Port Coast Ocean* Eng. Div. ASCE, 121 (3), p.p.155-161.

KOMAR P.D. & INMAN D.L. (1970), Longshore sand transport on beaches. Journal of Geophysical Research, 75(30): 5914-5927.

KUMAR V.S., CHANDRAMOHAN P., KUMAR K.A, GOWTHAMAN R. & Pednekar P. (2000), "Longshore currents and sediment transport along Kanniraja Puram coast, Tamilnadu, India", in *Journal of Coastal Research*, 16(2), p.p. 247-254.

KUMAR V.S., ANAND N.M., CHANDRAMOHAN P. & NAIK G.N. (2003), "Longshore sediment transport rate-measurement and estimation, central west coast of India", in *Coastal Engineering* 48, p.p. 95-109.

LAWRENCE P.L. & Davidson-Arnott R. (1997), "Alongshore wave energy and sediment transport on Southeastern Lake Huron, Ontario, Canada", in *Journal of Coastal Research*, 13(4), p.p. 1004-1015.

RATTANAPITIKON W. & SHIBAYAMA T. (2000), "Verification and modification of breaker height formulas", in *Coastal Engineering Journal*, 42(4), p.p. 389-406.

ROSATI J.D. & KRAUS N.C. (1999), "Advances in Coastal sediment budget methodology with emphasis on inlets", in *Shore and Beach*, 67(2&3), p.p. 56-65.

RUGGIERO P., BUIJSMAN M. C., KAMINSKY G. & GELFENBAUM G. (2010), "Modeling the effects of wave climate and sediment supply variability on large-scale shoreline change", in *Marine Geology*, 273, p.p.127-140.

SABATIER F. (2001), *Fonctionnement et dynamiques morpho-sédimentaires du littoral du delta du Rhône*. Thèse de doctorat en géosciences de l'environnement, option géographie physique. Université d'Aix-Marseille III, 272p.

SABATIER F., CHAÏBI M., LAMBERT A., SAMAT O. & PROVANSAL M. (2001), "Longshore sediment transport on sandy beaches. A field/modelling approach", in *European Geophysical Society*, Nice, France.

THIELER E.R., PILKEY O.H., YOUNG R.S., BUSH D.M. & CHAI F. (2000), "The use of mathematical models to predict beach behaviour of U.S. coastal engineering: a critical review", in *Journal of Coastal Research*, 16(1), p.p. 48-70.

VAN HIJUM E. & PILARCZYK, K.W., (1982), *Equilibrium Profile and Longshore Transport of Coarse Material under Regular and Irregular Wave AttackDelft Hydr*., Lab. Publication vol. 274.

Modélisation et quantification du transport éolien au niveau des zones côtières : Application au littoral d'Essaouira (Côte Atlantique Marocaine)

Driss DOGHMI & Mostafa OUADRIM

Université Hassan II- Casablanca, FLSH Mohammedia, LADES

Introduction

Le littoral d'Essaouira est constitué des plages sableuses où la déflation éolienne est l'un des problèmes fondamentaux affectant ses côtes. Cette dynamique est rendue plus efficace par la rareté du couvert végétal ; à partir de l'estran, l'alizé balaye le haut de plage sec, déplaçant les sables jusqu'aux terrains situés en arrière des dunes et au près des infrastructures. Ces accumulations dunaires sont d'une grande importance lorsque la côte se dispose obliquement ou orthogonalement au vent dominant. Or, au niveau du littoral d'Essaouira, le vent est presque parallèle à la côte, et l'accumulation se produit en amont des Caps peu élevés (Cap Sim et Cap Hadid), ainsi que sur les rives gauches d'embouchures (Oued Tensift et Oued Ksob). En plus, les influences topographiques locales ont tendance à renforcer les vents au sol de direction NNE-SSW, au pied de la grande falaise morte, ce qui a pour effet de canaliser le vent à l'Ouest, sur l'Océan, où il ne rencontre aucun obstacle et accroit sa vitesse.

Ainsi, des forces d'interactions se créent entre dune et plage dans le contexte d'un système sableux et sa capacité de réponse aux événements météorologiques. Les accumulations dunaires sont considérées, comme des réservoirs ou des secteurs tampons dans lesquels les sables sont stockés, puis éventuellement restitués à la plage lors d'une crise érosive. Il s'agit d'une relation étroite qui relie l'évolution des rivages sableux et la dynamique des dunes bordières. Afin de comprendre le fonctionnement des zones de turbulence et de limiter le phénomène d'ensablement, il est nécessaire de tenter d'effectuer une quantification du transport éolien dans ces environnements côtiers pour contribuer à la compréhension de la dynamique sédimentaire du littoral d'Essaouira.

1- Choix du site et période de mesure

Le choix de sites d'expérimentation in situ pour la quantification du transport éolien repose sur plusieurs conditions qui doivent être réunies pour qu'il y ait mise en mouvement du sable par le vent, transport puis dépôt, et, éventuellement, formation de dunes. Tout d'abord, le vent doit souffler à une vitesse suffisamment élevée pour que les sédiments soient mobilisés. D'autres conditions essentielles sont la disponibilité d'un stock sédimentaire suffisant, la largeur de la surface de déflation (fetch éolien), la végétation et les irrégularités topographiques. Parmi les zones qui répondent à ces conditions, nous avons choisis 5 sites le long de notre littoral d'étude du nord au sud (Figure 1). Les paramètres qui influencent la mobilité des sédiments varient d'un site à un autre :

- Site 1 : Sur la rive droite de l'Oued Tensift à Souira Qdima ;
- Site 2 : Plage de Bhebah (Rjel Kheit) ;
- Site 3 : Cap Hadid ;
- Site 4 : la rive droite de l'Oued Ksob à Essaouira;
- Site 5 : Cap Sim.

Huit pièges à sable ont été déployés simultanément pour mesurer le transport sédimentaire dans chaque site, deux au niveau de l'estran, deux sur la haute plage, deux sur la dune et deux dans l'espace inter-dune. Et chaque piège est représenté par deux hauteurs différentes pour sélectionner les différents modes de transport. Un piège dont l'ouverture ne dépasse pas 5 cm , au ras du sol pour sélectionner le transport par roulement

saltation et l'autre piège dont l'ouverture est placée à une hauteur entre 5 et 50 cm pour sélectionner les autres modes de transport (suspension).

Les mesures ont été réalisées durant la période (13 au 21 Aout 2015) au niveau des sites d'étude. Ce choix est justifié par les caractéristiques du vent au niveau du littoral d'Essaouira, qui enregistre des valeurs maximums du vent pendant le mois de Juillet à Aout (forte agitation). La saison des vents (été) correspond à la descendante de l'anticyclone des Açores vers le Sud, ce qui explique l'augmentation de l'intensité des vents pendant cette période de l'année. Les directions du vent les plus dominantes en été sont NNE (45%) et NE (30%). Les vitesses enregistrées durant cette saison sont toujours supérieures à 4m/s et peuvent parfois dépasser 12m/s. Les vitesses de 8 à 12 m/s représentent 35% des mesures enregistrées, alors que les vitesses comprises entre 4 et 8 m/s constituent 43%.

Le volume du transport éolien est évalué par deux approches différentes : d'une part, des mesures in situ sont utilisées au moyen de pièges à sédiments ; d'autre part, les transports éoliens potentiels sont calculés à l'aide des équations les plus fréquemment utilisées. Les résultats obtenus à partir des formules sont ensuite comparées aux flux réels mesurés sur le terrain afin d'estimer l'efficacité des modèles dans les différentes conditions d'expérimentation.

2- Conditions de forçages pendant les campagnes de mesure

Les sites étudiés sont exposés aux mêmes conditions dynamiques. En effet, l'ensemble du littoral d'Essaouira est soumis à un régime mésotidal dont le marnage ne dépasse pas 4m. Les vents dominants à Essaouira sont du secteur nord (0 à 30°). Cette direction représente plus de 65 % des vents (Figure 2). L'orientation des côtes sableuses, dans la majorité des cas Nord-Sud, est presque parallèle à ces vents dominants. Ces derniers sont susceptibles de favoriser un transport éolien Nord –Sud, chose qui a été approuvée par l'orientation des différents édifices éoliens de la zone.

Lors des expérimentations, le vent soufflait avec une valeur moyenne de l'ordre de 11,9 m/s, 8,6 m/s, 9,7 m/s, 14,8 m/s et 14,2 m/s respectivement dans les Sites I, II, III, IV et V (Figure 3). Ces valeurs enregistrées correspondent à des vitesses optimales pour la mobilisation du matériel sableux, c'est-à-dire que tous les pièges ont capté du sable quel que soit leur emplacement.

La différence de quantité piégée entre les différents sites et unités morphologiques résulte principalement de l'intervention d'autres paramètres influençant la déflation éolienne (Humidité, topographie, orientation de la côte par rapport à la direction du vent, le fetch…) qu'on va traiter indépendamment dans chaque site d'étude. Les mesures in situ ont été effectuées dans des conditions de forts vents propices au transport éolien. En effet, la plus faible valeur moyenne enregistrée à la plage de Bhebah était de 8,6 m/s ; elle est largement supérieure à la vitesse limite d'envol indicative (Ut2m) estimée à 4,7 m/s.

La période (Du 20 au 27 Aout 2015) est caractérisée par une forte agitation où les conditions de mobilisation de sables étaient propices. Et pour mieux connaitre l'influence de la vitesse du vent sur la quantité de sable mobilisée, une série d'expérimentation au niveau de 5 sites sont menée à titre indicatif.

-Le marnage sur le littoral d'Essaouira ne dépasse pas 4 m pour les valeurs maximales ; ce qui classe ses plages comme étant des plages méso-tidales. Il est caractérisé par une marée semi-diurne avec deux pleines mers et deux basses mers d'importance égale par jour (Tableau 1). Ces particularités de va et vient de la mer jouent un rôle primordial dans le système hydro et aéro-sédimentaire des plages sableuses, qui influencent directement ou indirectement la morphogénèse des systèmes plages-dunes.

-Les houles du secteur Nord-Ouest sont les plus fréquentes, elles représentent 60% du total des observations. Les houles du Nord-Nord-Ouest viennent en seconde position avec une fréquence de 25%.

- Enfin, les houles de l'Ouest-Nord-Ouest ne représentent que 25% des observations. La plupart des vagues ont une hauteur significative de moins de 1,3 m et une période de 8 secondes. Cependant, les houles

longues peuvent atteindre des périodes de 14 secondes et dépassent des hauteurs de 4mètres. Sous l'influence de ces houles dominantes NW par rapport à l'orientation N-S du rivage, la résultante de la dérive littorale est orientée du Nord vers le Sud.

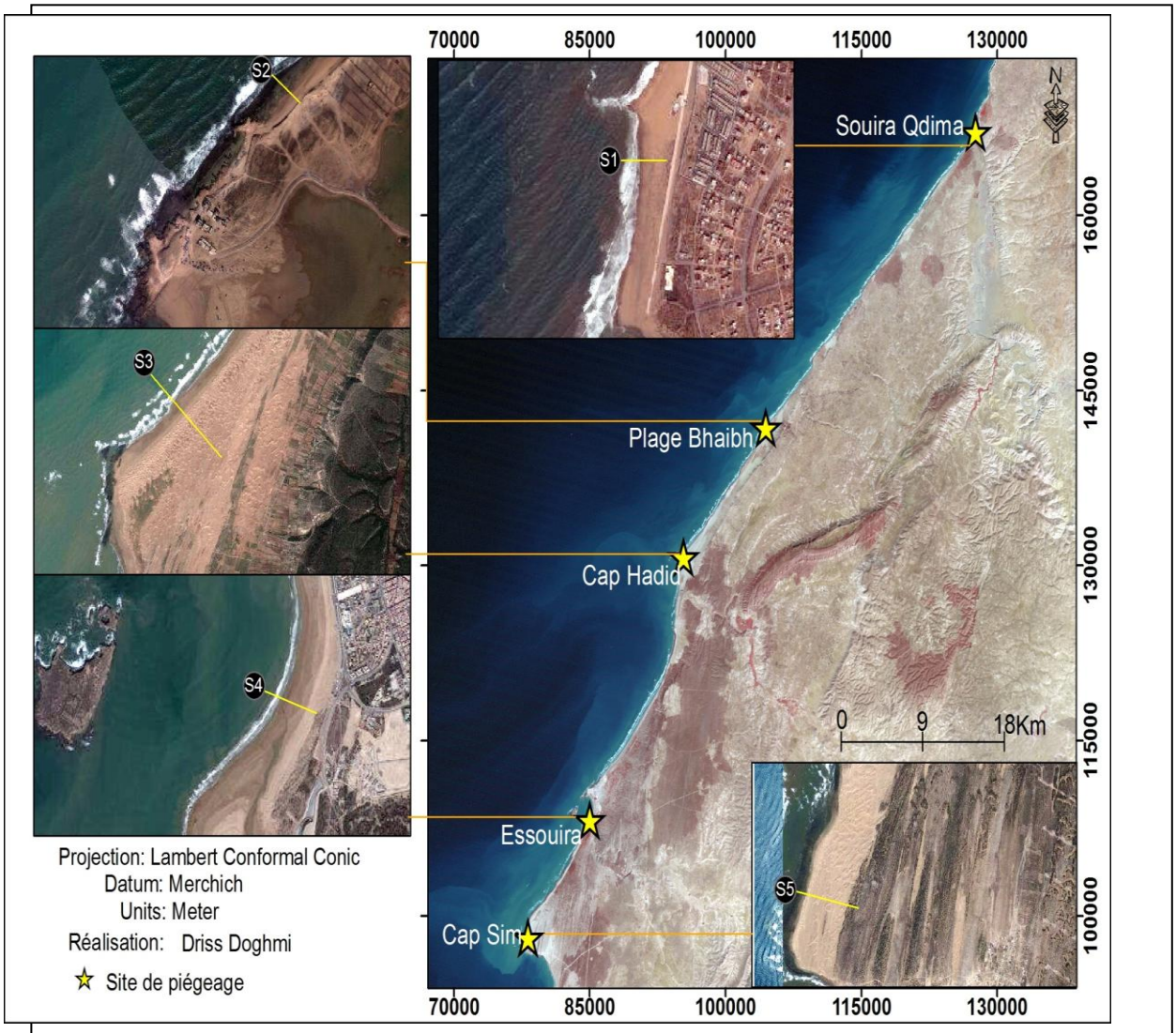

***Figure 1** : Localisation des sites de piégeage au niveau du littoral d'Essaouira (Source : Google Earth, 2015)*

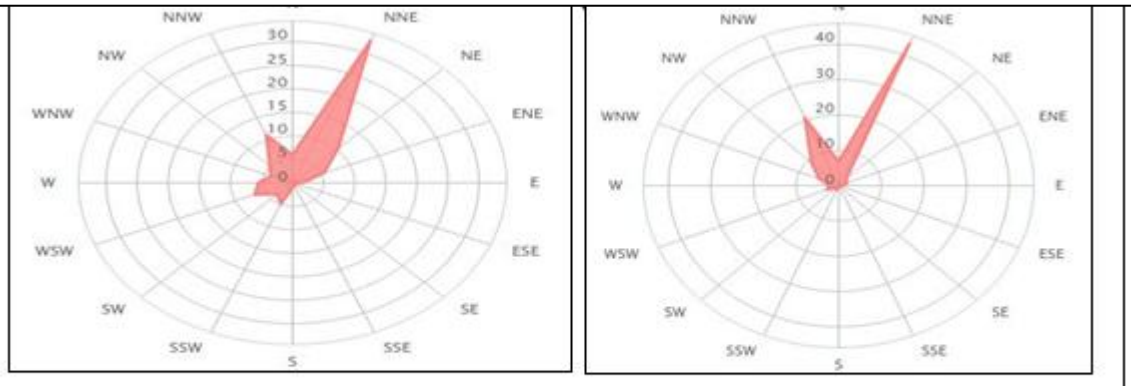

***Figure** 2 : Rose de la direction du vent A) annuelle B) Mois Aout lors des expérimentations (Source : wwww.winfinder.com)*

Tableau 1 *: Annuaire de la marée sur le littoral d'Essaouira durant la campagne de piégeage (15 au 21 Août 2015)*

	1ère Marée (Haute)	2ème Marée (Basse)	3ème Marée (Haute)	4ème Marée (Basse)	Coefficient de marnage
15 Août	2h15 (3,2m)	8h05 (0,9m)	14h (3,5m)	20h 30 (0,8m)	84 (Haut)
16 Août	2h45 (3,3m)	8h35 (0,9m)	15h00 (3,4m)	21h00 (0,9m)	83 (Haut)
17 Août	3h15 (3,2m)	9h10 (0,9m)	15h30 (3,4m)	21h30 (0,9m)	79 (Haut)
18 Août	3h50 (3,2m)	9h40 (1m)	16h00 (3,3m)	22h05 (1m)	74 (Haut)
19 Août	4h20 (3,1m)	10h15 (1,1m)	16h35 (3,2m)	22h35 (1,1m)	66 (moyen)
20 Août	4h55 (3m)	10h50 (1,1m)	17h15 (3m)	23h15 (1,3m)	59 (moyen)
21 Août	5h35 (2,9m)	11h30 (1,4m)	17h55 (2,9m)	-	50 (moyen)

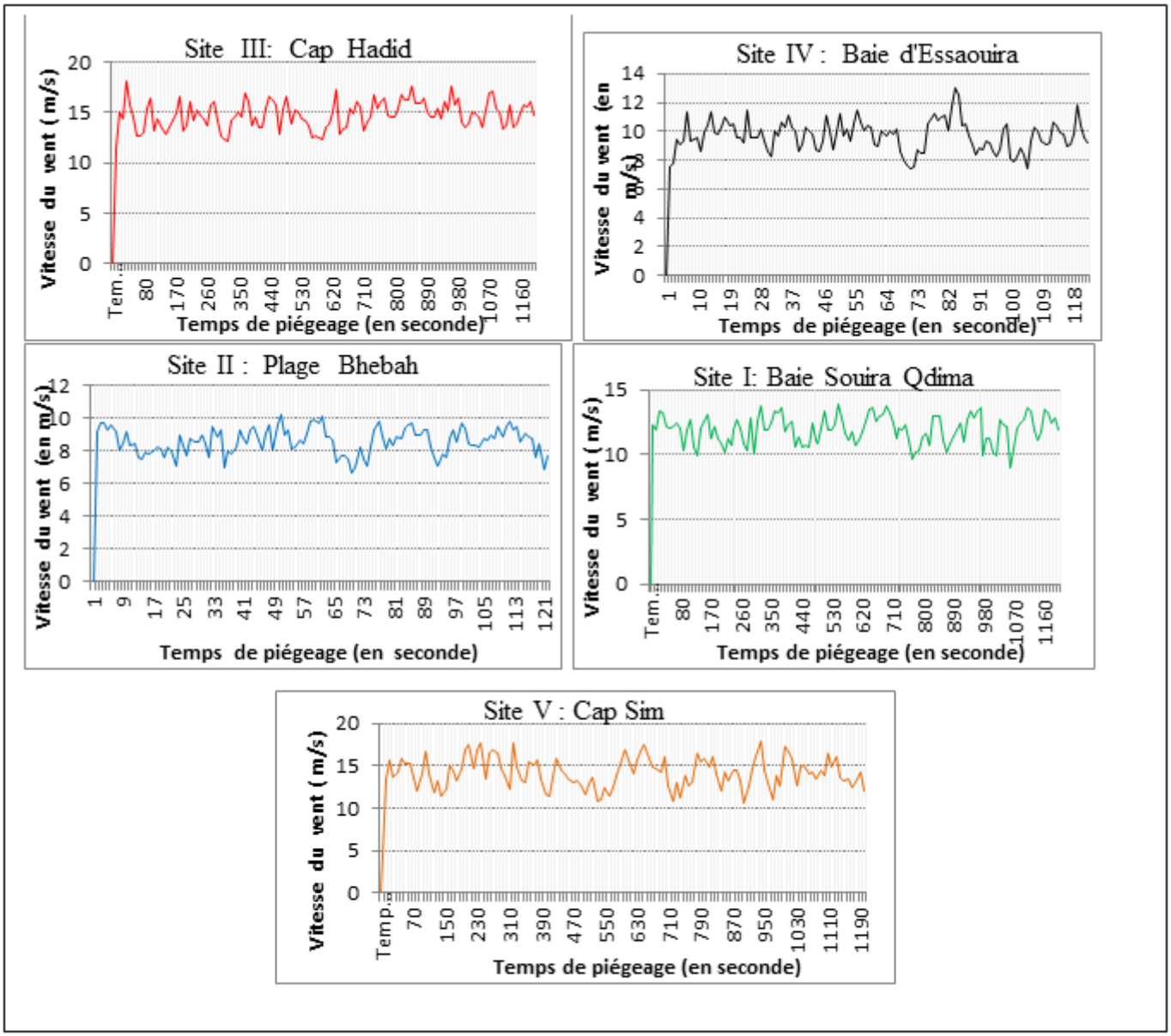

Figure 3 *: Statistiques anémométriques mesurées in situ lors des expérimentations dans les 5 sites*

3-Résultats

3 1 -Analyse quantitative du flux sédimentaire éolien

Lors de la campagne des expérimentations in situ (période du 20 au 26 Aout 2015), les mesures de piégeage ont été concentrées sur les quatre unités morphologiques (Estran, Haut de plage, Dune et inter-dune) de chaque profil transversal dans chaque site. Quarante piégeages de type « Leatherman » ont été effectués avec une quantité moyenne de sable piégée de l'ordre de 14,28 Kg/m/h avec un minimum enregistré (0,034 Kg/m/h) au niveau de l'inter-dune de la plage de Bhaibah (Site II) et un maximum enregistré (88,36 Kg/m/h) au niveau de l'inter-dune au Cap Hadid (Site III).

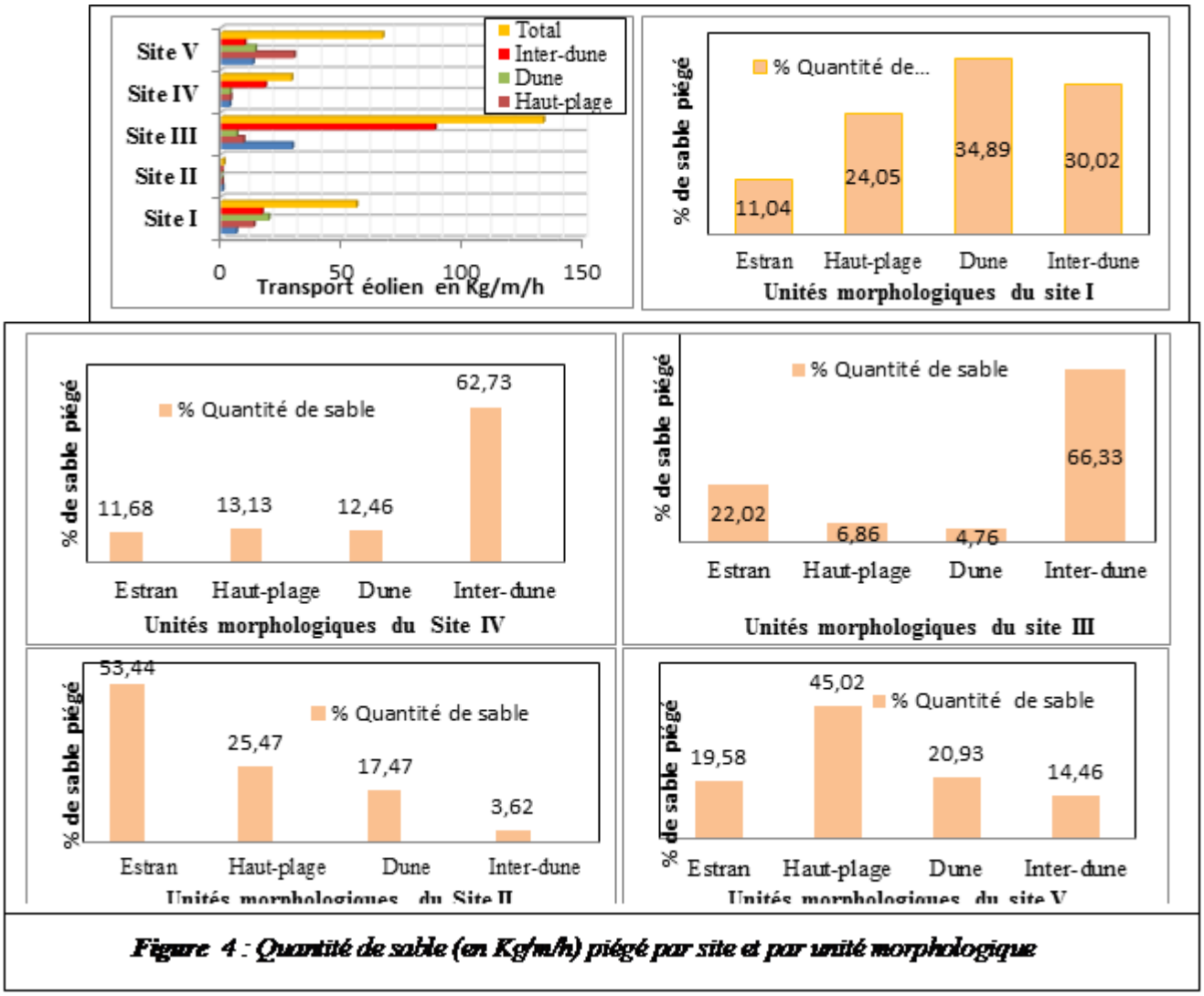

Figure 4 : Quantité de sable (en Kg/m/h) piégé par site et par unité morphologique

3-2 Analyse de la relation quantité captée et la hauteur de l'ouverture du piège

Pour analyser cette relation, on s'est basé sur deux confirmations qu'on va considérer comme étant des hypothèses à notre recherche :

1- les chercheurs (Williams, 1964 ; Rice et al. 1995 ; Greeley, R et al, 1996) confirment que la quantité de sédiments transportés diminue exponentiellement avec la hauteur par rapport à la surface avec un rapport de 1/100 de quantité pour un rapport de 1/10 de hauteur.

2- D'autres chercheurs ont estimé que 79% des particules en saltation « voyageraient » à moins de 1,8 cm (Anderson et Haff, 1988 et 1991).

D'après les résultats obtenus, on constate d'abord que les quantités de sable piégés à une hauteur (0 -5cm) sont largement supérieures à celles piégés à la hauteur (5 -50 cm) dans les différents sites et dans les différentes unités morphologiques sans exception. Mais cette différence varie d'un site à un autre, en réponse aux micro-conditions environnementales spécifiques de chacun. Le site IV qui correspond à la rive droite de l'Oued Ksob a enregistré le coefficient le plus important entre les deux pièges, avec un maximum au niveau de l'estran avec une valeur de (x46) et un minimum de (x5,8) au niveau de la dune, et des valeurs intermédiaires pour le haut de plage et l'inter-dune avec des valeurs respectives de (x16,54) et (x17). Tandis que le site II qui correspond à la plage de Bhebah, a enregistré le coefficient le plus faible, avec un maximum de l'ordre de (x2,5) au niveau de la dune, et un minimum de (x0,38) au niveau de l'inter-dune.

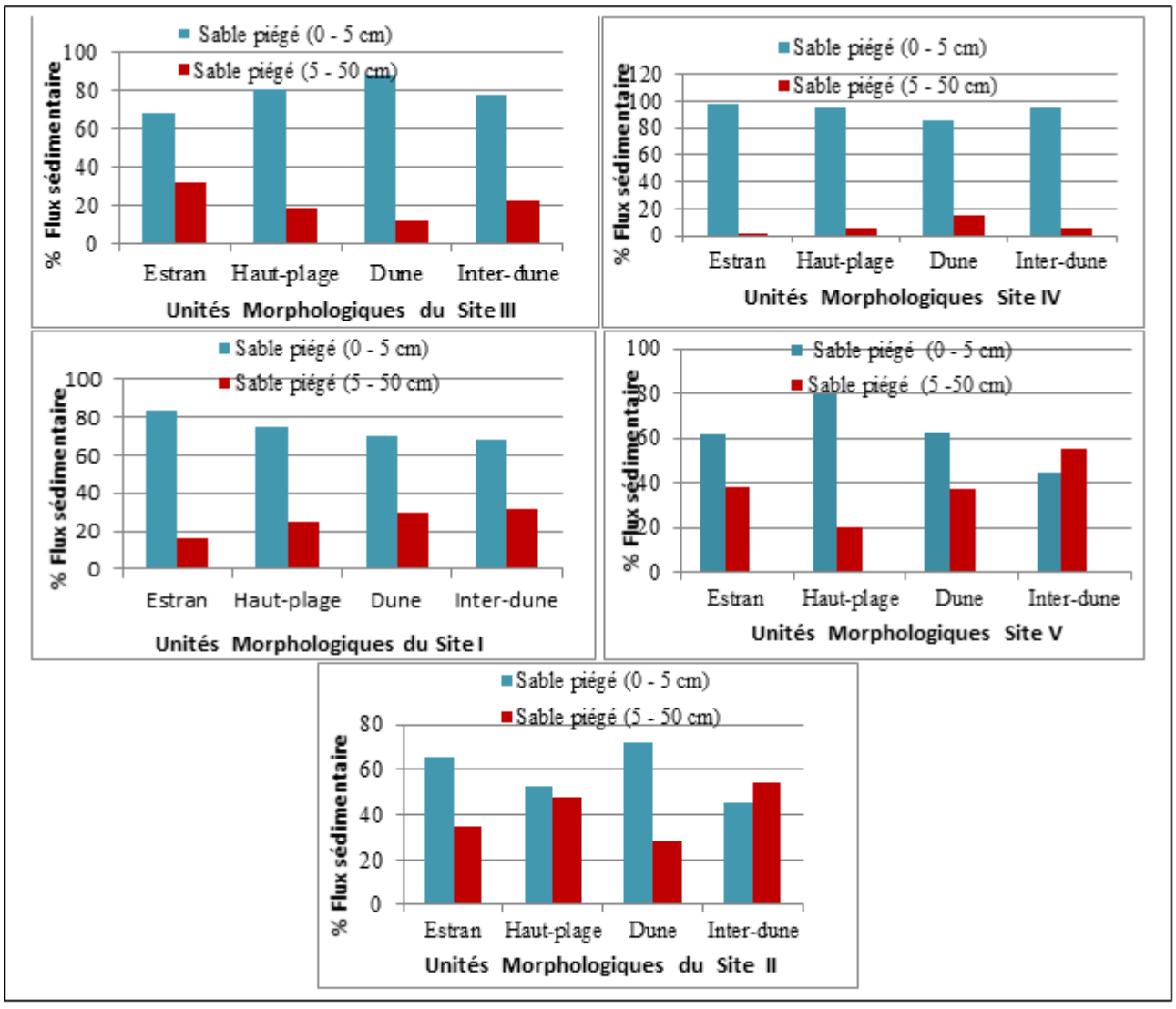

Figure 5: Pourcentage du flux sédimentaire en fonction de la hauteur d'ouverture du piège

4- Interprétation des résultats

Les diverses mesures effectuées sur les différents sites d'étude, nous permettent d'évaluer l'influence des paramètres environnementaux sur la dynamique du transport éolien.

- Il faut mentionner d'abord que l'intensité du vent enregistrée dans les différents sites, était largement suffisante pour mobiliser les sédiments (Un minimum enregistré au site II (plage bhebah) Vmoy = 8,6 m/s et un maximum Vmoy =

- 14,8 m/s enregistré au site du Cap Hadid) ;

- L'influence de la largeur de la source sédimentaire (Fetch) limité de part et d'autre pa le facteur humidité du côté de la mer, et de la véétation du coté continent, a réduit cet espace. Ceci avait des conséquences bien nettes avec un faible flux sédimentaire pour le site I, à l'inverse les sites III et V, où le fetch est très important avec une topographie très basse, ont enregistrés les plus grandes quantités de flux éolien.

Les deux sites I et IV caractérisés par un fetch moyen, une topographie accidentée, ont enregistré des quantités moyennes de flux sédimentaire éolien.

- Un autre facteur très important à signaler, est l'orientation de la côte par rapport à la direction du vent qui est une orientation oblique. Ce facteur est à l'origine des quantités énormes piégées (88,36 kg/m/h) au niveau de l'inter-dune au cap Hadid et (30,05 kg/m/h) au niveau du haut de plage au Cap Sim. De plus, malgré le taux d'humidité de l'estran qui minimise en général le transport éolien par les forces de cohésion entre les particules l'estran du Cap Hadid a enregistré un piégeage de 29,34 kg/m/h).

Tableau 2 : Coefficient de proportionnalité du flux éolien entre les deux types de pièges à chaque unité morphologique dans les différents sites de mesure

	Estran	Haut-plage	Dune	Inter-dune
Site I	**5,1**	2,9	2,4	2,2
Site II	1,9	1,1	2,5	0,4
Site III	2,2	**4,2**	**7,4**	**3,4**
Site IV	**46,2**	**16,5**	**5,8**	**17**
Site V	1,6	**4**	1,7	0,8

Concernant les hypothèses de la relation exponentielle entre la quantité de sédiments piégés et la hauteur est bien vérifiées d'après nos résultats des mesures mais le coefficient de proportionnalité a enregistré une valeur très importante (x 46,2) exceptionnellement au niveau de l'estran du site IV, une valeur (x16,5) au niveau du haut-plage, une valeur (x5,8) à la dune et (x17) dans l'espace inter-dunaire. On remarque que ce coefficient évolue d'une façon inversement proportionnelle avec la topographie au sein du même site (Sites I-IV).

Dans les autres sites, l'évolution de ce coefficient est perturbée soit par une topographie plus au moins plane (Sites III et V), soit par la végétation qui minimise le transport éolien, et même parfois ce coefficient est inférieur à 1, c'est-à-dire la quantité piégée à une hauteur (5-50cm) est légèrement supérieure à la quantité piégée à une hauteur (0-5cm).

5- Facteurs influençant le flux sédimentaire éolien sur le littoral Essaouira

La paramétrisation du transport éolien dans les environnements « complexes » tels que la frange littorale d'Essaouira doit passer par une bonne connaissance des différents facteurs affectant les conditions de mobilisation des sédiments (Aren 1994 et 1996 ; Gares et al., 1996 ; Bauer et al., 1996). En effet, l'influence de ces paramètres environnementaux ajoute une difficulté supplémentaire à la quantification du transport éolien (Pedreros. R, 2000). Il est nécessaire d'avoir une bonne connaissance de la zone d'étude afin de dégager les paramètres prépondérants. De plus, les relations empiriques qui tiennent compte de l'influence de ces paramètres sont diverses et/ou ont été établies avec un faible nombre de mesure. Parmi, les expériences récentes menées sur les plages sableuses, on cite (van der Wal, 1999 ; Shermann, et al, 1998 ; Greeley et al, 1996 ; Bauer et al, 1996 ; Gares et al, 1996 ; Nordstrom et al, 1996) qui révèlent clairement qu'il n'existe pas de formules universelles capables de prédire correctement le transport éolien.

La description des expérimentations a été organisée en fonction des sites d'étude, caractéristiques de micro-conditions variables (topographie, humidité, végétation, orientation de la cote par rapport aux vents

dominants…). Ces facteurs agissent par une interaction très complexe dont l'influence se manifeste par l'influence du facteur prépondérant sur le taux de piégeage.

Notre contribution dans la compréhension du transport éolien au niveau des zones côtières en particulier réside dans un premier temps dans le choix des sites, ayant des conditions environnementaux locales spécifiques différentes. C'est notre raison pour soulever le maximum d'informations pour justifier la complexité du phénomène qui est tout à fait différent avec les simulations du laboratoire et au niveau des déserts.

5-1 Site I : Rive droite d'Oued Tensift à Souira Qdima

A Souira Qdima, la vitesse moyenne du vent enregistrée à 2 m du sol est de 11,9 m/s, avec un maximum de 13,9m/s et un minimum de 9m/s, pour des conditions du vent parallèle au rivage. L'expérimentation a été menée dans des conditions d'humidité plus forte au niveau de l'estran (2%), (1,3%) niveau du haut de plage, (0,4%) au niveau de la dune et 1,2% au niveau de l'inter-dune. Les valeurs les plus faibles du taux de piégeage sont enregistrées au niveau de l'estran pour les deux types de piège (4 Kg/m/h pour P_1 et 0,8 Kg/m/h pour P'_1) en raison principalement de l'humidité du substrat qui favorise la cohésion du sédiment et l'empêche d'être mobilisé par le vent. En revanche, sur le haut de plage la quantité de sable piégé augmente pour les deux types de piège en s'éloignant de la laisse de mer pour enregistrer les valeurs de 6 Kg/m/h pour P_2 et 1,8 Kg/m/h pour P'_2. Vers le versant dunaire, les valeurs baissent à nouveau à cause de la forte pente (7%) avec 5 Kg/m/h pour P_3 et 1,2 Kg/m/h pour P'_3 malgré le faible taux d'humidité. Les valeurs maximales sont enregistrées au niveau de l'inter-dune, avec 12 Kg/m/h pour P_4 et 2Kg/m/h pour P'_4 malgré la présence d'un couvert végétal (Figure 6). Mais l'implantation des pièges dans des couloirs de dépression facilite le piégeage du sable mobilisé par gravitation même du sédiment.

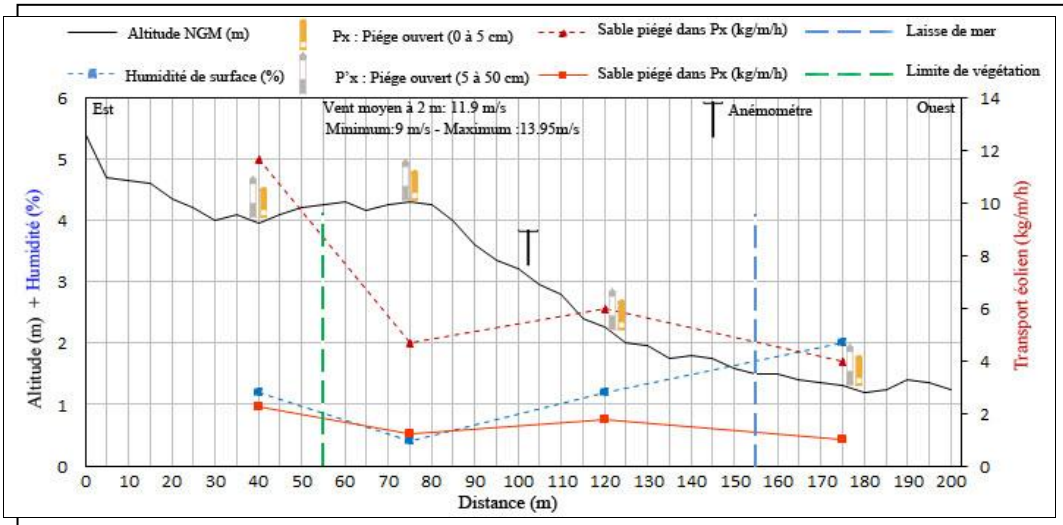

Figure 6 *: Piégeage éolien au niveau du site I (Plage de Souira Qdima) le 20/08 /2015*

On remarque que le taux de piégeage évolue simultanément de la même manière pour les deux types de piège pour les différentes unités morphologiques : Un minimum enregistré à l'estran, et un maximum au niveau de l'inter-dune. Dans ce site, la pente du versant dunaire et l'humidité de l'estran sont deux facteurs limitant le piégeage du sable.

5-2 Site II : Plage Bhebah

A la plage de Bhebah, le versant dunaire culmine à peu près 2,5 à 3 m de hauteur avec une pente de 5,5 %. Les pièges placés sur la dune et l'inter-dune étaient situés au sein de la végétation. Les pièges du haut de plage sont placés sur un sable sec dont la largeur ne dépasse pas 25m du pied de la dune au sable mouillé. Le vent

moyen à 2m du sol était de 8,6 m/s, avec un maximum de 10,25 m/s et un minimum de 6,67 m/s, pour une direction de NE, avec un angle d'incidence de N°56, avec l'orientation de la côte. Tandis que l'humidité a enregistré un maximum de 4,2% au niveau de l'estran, et un minimum de 0,7 % au niveau de la dune (Figure 7).

Les quantités de sable piégé diminuent de l'estran vers l'inter-dune, sans tenir compte de la différence de la hauteur d'ouverture des pièges au sein de chaque unité morphologique. Malgré la forte teneur en eau de l'estran, les pièges à cette unité ont enregistré un maximum de piégeage, en raison de l'angle d'incidence entre la ligne de rivage et la direction du vent dominant qui mobilise le sable du haut de plage en direction de l'estran, avec une vitesse du vent moyennement suffisante pour mobiliser le sable sur une surface mouillée. Le transport au sein du haut de plage a enregistré un cumul des deux pièges de l'ordre de 0,25 Kg/m/h. Les pièges placés sur la dune et l'inter-dune ont enregistré respectivement les quantités les plus faibles d'un cumul de 0,17 Kg/m/h et 0,035 Kg/m/h. Ces valeurs reflètent bien la position d'abri de la dune et de l'inter-dune (position sous le vent) par la végétation. Lors de cette expérimentation, les quantités piégées restent très limitées (maximum de cumul enregistré à l'estran 0,5 Kg/m/h), ceci s'explique clairement par un fetch qui est très réduit suite à une bonne couverture végétale du milieu. L'évolution de la quantité de sable piégé par les deux types de piège se fait de la même manière c'est-à-dire une diminution de l'estran vers l'inter-dune. La quantité de sable captée par les pièges (0 à 5 cm du sol) est plus importantes que celle captée par les pièges (5 à 50 cm du sol).

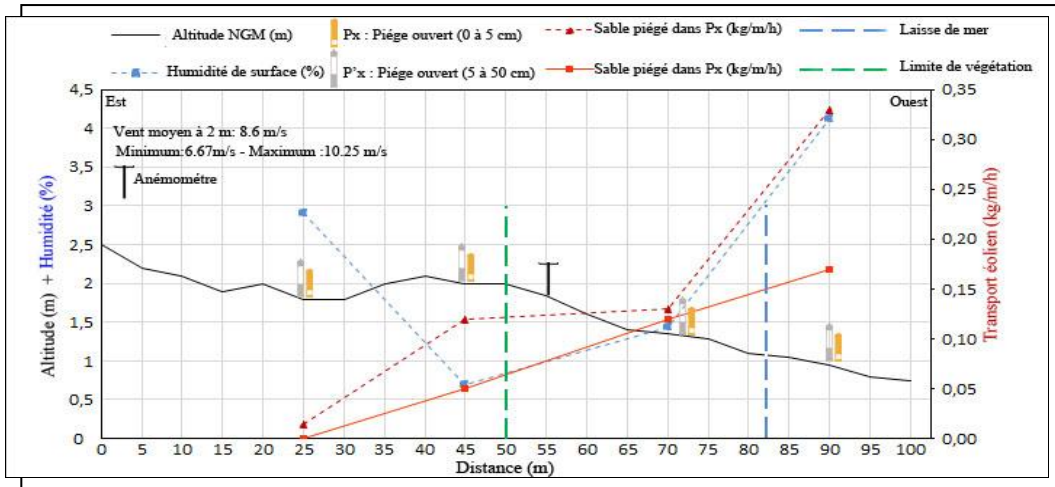

Figure 7 *: Piégeage éolien au niveau du site II (Plage Bhaibah) le 22 /08 /2015*

Dans le site de la plage de Bhebah, les facteurs de la végétation, la topographie, la réduction de la largeur de plage sont responsables des faibles taux de piégeage.

5-3 Site III : Cap Hadid

Au niveau du Cap Hadid où le vent provenait du NNE de façon oblique vers la côte. La vitesse moyenne du vent enregistrée à 2m du sol est de 14,8 m/s, avec un minimum de 11,5 m/s et un maximum de 18,6 m/s (Figure 8). Toutes ces conditions ont favorisé un piégeage important au niveau de ce site.

Au niveau de l'estran, les deux pièges P_1 et P'_1ont enregistré respectivement un taux de 20 Kg/m/h et de 10 Kg/m/h malgré le taux d'humidité maximal (4,3%), ceci s'explique par la direction oblique et la vitesse importante du vent qui mobilise les sables sur une surface mouillée à forte cohésion. Au niveau de la haute plage, le taux de piégeage a diminué par rapport à l'estran. Les pièges P_2 et P'_2 ont enregistré des valeurs respectives de l'ordre de 9 Kg/m/h et de 2Kg/m/h. Les mêmes valeurs pour les deux pièges ont été enregistrées pour la dune. Les valeurs maximales de piégeage ont été enregistrées au niveau de l'inter-dune avec un taux de 70 Kg/m/h pour P_4 et 20 Kg/m/h pour P'_4. Les résultats obtenus s'expliquent par le fait que l'inter-dune, au même dénivellement que les formations éoliennes source, bénéficient mieux de la mobilisation gravitationnelle des

sédiments. La dune et le haut de plage ont enregistré les valeurs les plus faibles parce que le sommet de la dune est mis à l'abri suite à son altitude importante tandis que le haut de plage est placé sous le vent par le versant dunaire. La vitesse et la direction du vent, et l'importance du fetch sont autant des facteurs qui ont conditionné le piégeage du sable. L'humidité de la surface est sans effet lorsque la vitesse du vent est maximale, ayant une direction oblique par rapport au rivage et une disponibilité du matériel sableux à mobiliser. Ce site a enregistré le taux maximal de piégeage de toutes les expérimentations. En effet, toutes les conditions favorables au transport éolien étaient présentes (vitesse du vent importante, présence de formes éoliennes sur de larges étendues et l'absence totale de la végétation, une topographie monotone en faveur d'une mobilisation par roulement).

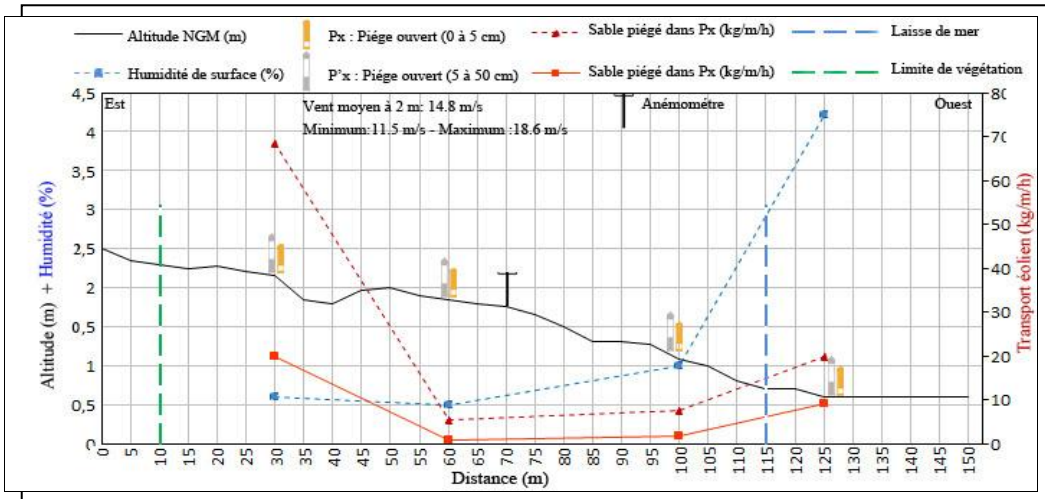

***Figure** 8 : Piégeage éolien au niveau du site III (Cap Hadid) le 23/08 /2015*

5-4 Site IV : Rive droite d'Oued Ksob à Essaouira

Sur la rive droite de l'Oued Ksob, le profil topographique est fortement accidenté, à pente plus au moins importante. La morphologie de la plage est caractérisée par des accumulations sableuses très énormes à cause du phénomène de déflation exercée sur les sédiments déposés au niveau de la baie d'Essaouira par l'action hydrodynamique des vagues. Une fois séchés, le vent N et NE les mobilise vers le sud pour former des dunes très développées sur la rive droite de l'Oued. La vitesse moyenne mesurée à 2m du sol in situ est de l'ordre de 9,7 m/s, avec un minimum de 7,4 m/s et un maximum de 13,05 m/s, et une direction N à NE, parallèle au rivage. Les taux de piégeage enregistrés à ce site sont faibles à cause de la topographie.

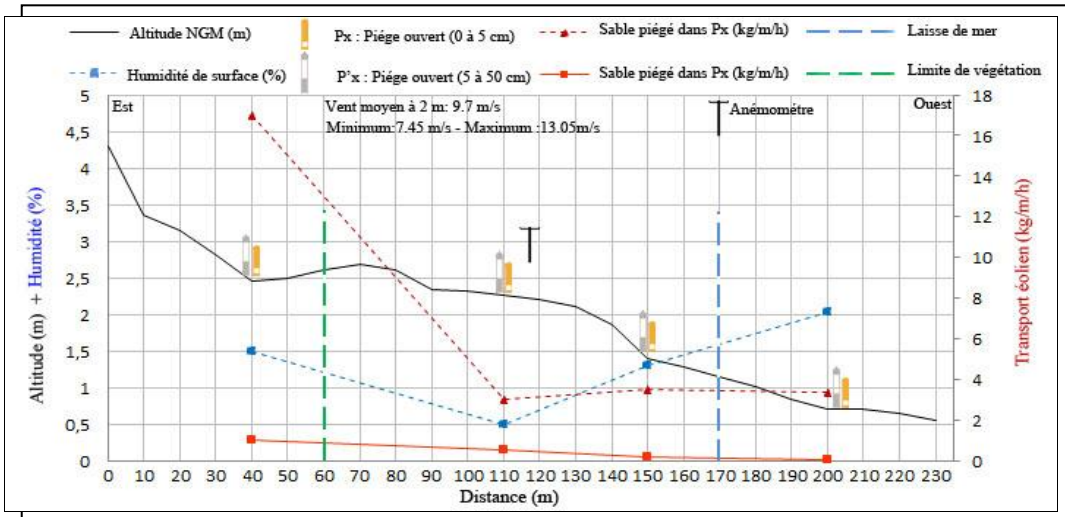

***Figure 9** : Piégeage éolien au niveau du site IV (Plage d'Essaouira) le 24 /08 /2015*

En effet, le taux maximum au niveau des pièges dont l'ouverture est de (5 à 50 cm du sol) ne dépasse pas 1,5 Kg/m/h, parfois nul au niveau de l'estran (humidité de 2%), tandis que celui des pièges dont l'ouverture est de (0 à 5 cm du sol) ne dépasse pas 4 Kg/m/h. Exceptionnellement, le piège (P_4), au niveau de l'inter-dune, a enregistré un taux de 17 Kg/m/h malgré le taux d'humidité de 1,5% et la présence du couvert végétal. Le piège est installé dans un couloir de déflation inter-dunaire où les sédiments sont mobilisés par roulement.

Les valeurs les plus faibles de piégeage sont enregistrées au niveau de l'estran (4Kg/m/h pour le piège P1 (0-5cm) et presque nulle pour le piège P'1 (5-50cm). Au niveau de la haute plage, les taux de piégeage sont respectivement de 4Kg/m/h et 0,2 Kg/m/h pour P1 et P'1. Le taux de piégeage au niveau de la dune est de 3,6 Kg/m/h pour P1, et de 0,8Kg/m/h pour P'1. L'inter-dune a enregistrée les valeurs les plus importantes du site, avec 17 Kg/m/h pour P1, et 1,6 Kg/m/h (Figure 9).

5-5 Site V : Cap Sim au Sud Essaouira

Le site du Cap Sim, un taux maximal de piégeage est enregistré au niveau du haut de plage (P_2), avec 24 Kg/m/h (Figure 10). Tandis que le deuxième piège (P'_2), au même endroit, n'a enregistré que 6,04 Kg/m/h. Cela signifie que le facteur topographique, pour une mobilisation de sédiments par roulement, a favorisé le piège (P_2) dont l'ouverture est de (0 à 5 cm) du sol sur (P'_2) dont l'ouverture est de (5à 50 cm) du sol. Les pièges P_1 et P'_1 malgré qu'ils sont placés au niveau de l'estran, avec un taux d'humidité important (2%) ont enregistré respectivement un taux de 8,11Kg/m/h et 4,95 Kg/m/h. La dune située à un dénivellement faible (2m d'altitude) a enregistré un taux de piégeage de 8,76Kg/m/h au niveau de (P_3) et 5,2 Kg/m/h au niveau de (P'_3). Ces taux plus au moins rapprochés montrent qu'avec l'accroissement de l'altitude, le piège dont l'ouverture (5 à 50 cm) capte plus de sédiments en comparaison avec celui dont l'ouverture est de (0 à 5 cm). Au niveau de l'inter-dune, le taux d'humidité très élevé (2,5%) a réduit le taux de piégeage. Le piège (P_4) a enregistré un taux de 4,33Kg/m/h tandis que (P'_4) a enregistré un taux de 5,32 Kg/m/h. L'écart entre les deux pièges s'expliquent par l'humidité qui empêche le processus de roulement des sédiments au niveau de (P_4), tandis que (P'_4) bénéficie de la mobilisation par saltation. Les deux sites III et V, présentaient des caractéristiques communes, ont enregistré les taux de piégeage les plus importants.

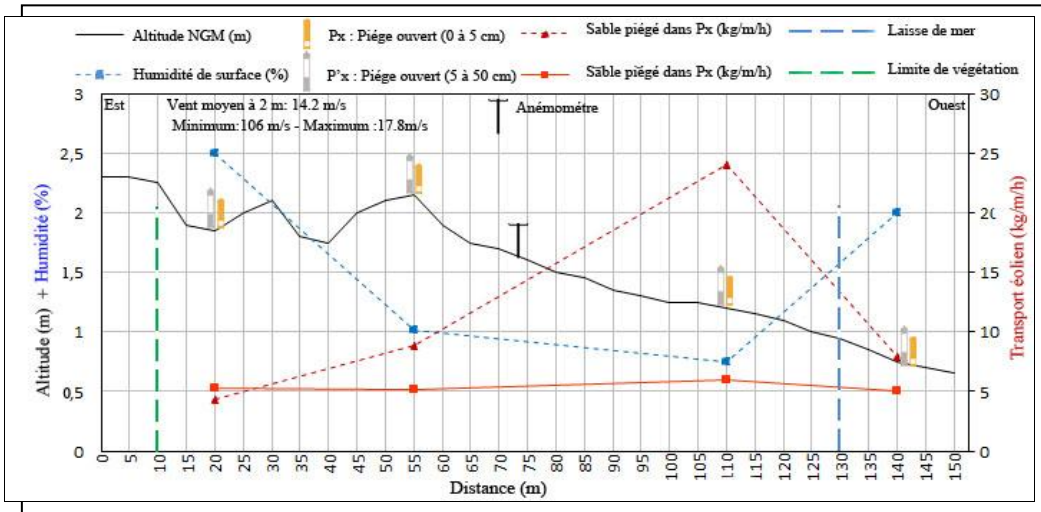

***Figure** 10 : Piégeage éolien au niveau du site V (Cap Sim) le 25 /08 /2015*

6- **Synthèse : Bilan des mesures de transport éolien in situ**

Figure 11 : Variabilité spatiale de la quantité de sable piégé entre les unités morphologiques des différents sites

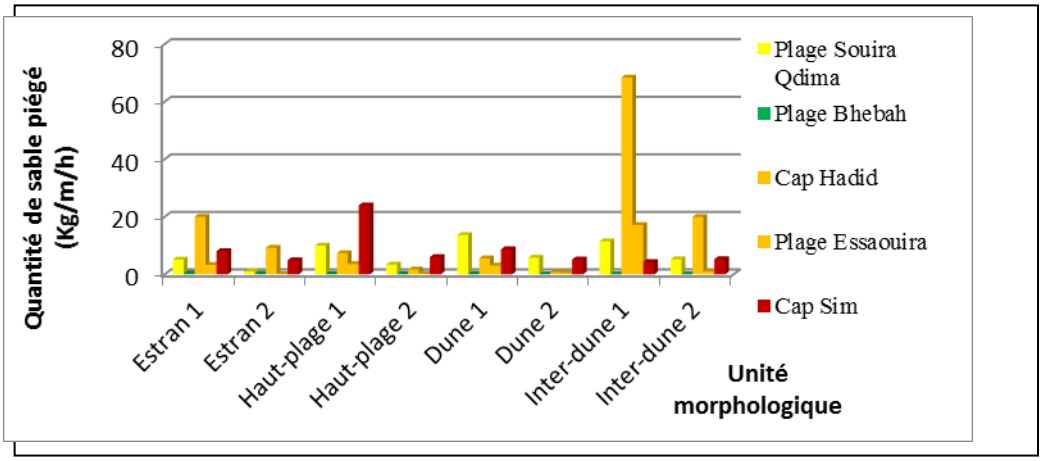

Les résultats tirés de ces piégeages in situ confirment une grande variabilité spatio-temporelle:

D'après la figure 11, on constate :

-Une grande variabilité spatiale du taux de piégeage. Même lorsque les pièges sont placés à quelques mètres de distance, pour les mêmes conditions (Humidité, topographie, végétation, fetch), il suffit qu'un élément influençant change, le taux de piégeage change. La variabilité spatiale dépend de la pente du versant dunaire et de la morphologie de l'estran.

-Une grande variabilité temporelle essentiellement conditionnée par les agents météo-marins : vitesse et direction du vent, humidité et fetch, lui-même dépendant de la largeur de la plage et donc de la marée.

6-1Vitesse du vent

La vitesse du vent constitue la variable la plus importante. En effet, le taux de sable piégé enregistré dans chaque site est proportionnel à la vitesse du vent enregistrée : Dans le site II, avec une vitesse moyenne enregistrée de l'ordre de 8,6 m/s, le taux de piégeage maximum est de 0,5 Kg/m/h. Dans le site IV, la vitesse moyenne enregistrée est de 9,7 m/s, le taux de piégeage maximum est de 18,2 Kg/m/h. Dans le site I, pour une vitesse moyenne de 11,9 m/s, le taux maximum enregistré est de 19,5 Kg/m/s. Pour le site V, la vitesse moyenne enregistrée est de 14,2 m/s, le taux de piégeage maximum enregistré est de 30,07 Kg/m/s. Au site IV, la vitesse moyenne enregistrée est de 14,8 m/s, le taux de piégeage maximum est de 88,36 Kg/m/s. On constate que bien qu'il s'agisse d'une relation proportionnelle entre la vitesse et le taux de piégeage, cette proportionnalité n'évolue pas de façon linéaire. C'est à ce niveau qu'interviennent les autres paramètres (humidité, topographie, le fetch, etc.).

6-2 Le fetch et la direction du vent

D'après les résultats obtenus, la largeur de la plage ne semble pas globalement un facteur déterminant pour le transport éolien pour les sites étudiés sauf la plage de Bhebah (Site II) où son influence a été marquée par les faibles quantités de sable piégés dans ce site (0,93 Kg/m/h pour l'ensemble des 8 pièges). En effet, ce site est caractérisé par une étroite plage, ne dépassant pas 30 mètres entre la laisse de mer et la limite de végétation. Le haut de plage a enregistré la plus grande valeur (0,24 Kg/m/h).

La direction du vent par rapport à l'orientation de la côte intervient aussi comme facteur déterminant. En effet, d'après nos mesures, nous avons constaté que des pièges installés au niveau de l'estran humide, ont enregistré des quantités importantes de sable piégé. Ceci s'explique par la direction oblique du vent à la ligne de

rivage, à une vitesse largement importante, le vent a mobilisé le sable même sur une surface mouillée. On cite comme exemple, le cas du site du Cap Hadid où les pièges installés sur l'estran ont capté une quantité importante de sable (29,34 Kg/m/h) malgré que le taux d'humidité fût de 4,2% (la plus grande valeur du taux d'humidité enregistré dans tous les sites).

6-3 Caractéristiques granulométriques des sables piégés

L'analyse granulométriques de 40 échantillons (8 échantillons par site) des sédiments, collectés dans les pièges à sable au niveau de différents sites, montre que la taille moyenne des grains est comprise entre 0,25 et 0,16 mm. Elle nous a permis de constater que :

Les sables piégés sont majoritairement de taille fine (77,2%), 22% de sables moyens et 0,8% de sables grossiers. Au niveau de la plage Bhebah (Site II), le taux des sables moyens est de (52%), des sables fins (44,5), et 3,5% des sables grossiers. Par conséquent, l'accroissement de la taille moyenne et grossière dans ce site, si on le compare aux autres sites, est une raison très explicative du faible taux de piégeage.

La deuxième remarque tirée des courbes cumulatives, est que dans les sites où on a enregistré de faibles taux, le spectre de variation granulométrique est très restreint (Sites II et IV), tandis que les sites à taux de piégeage élevé, présentent des courbes de fréquences très étendues de leur spectre granulométrique (Sites I, III et V).

Les sables captés dans le piège P1 (0-5 cm) sont généralement de taille plus grande que celle des sables captés par le piège P'1 (5-50 cm). Cette constatation est conforme avec les lois physiques qui ont traitées la relation entre le mode de transport et la taille des particules. Lorsque le diamètre des particules est plus important (0,2 à 0,25mm), la force de friction qu'exerce le vent ne permet qu'un déplacement horizontal des grains sans qu'ils puissent quitter le sol. Les sédiments se déplacent alors par roulement ou rampement, nommé « creeping » dans la littérature anglo-saxonne. Tandis que si le diamètre est intermédiaire (située entre 0,16 et 0,2 mm), les particules fines seront éjectées de la surface, et captées les plus par le piège P'2 (5-50cm).

Mode (Ø) : Le mode varie entre 2Ø et 3Ø, dont les valeurs moyennes enregistrées au niveau des cinq sites (de I à V) sont respectivement de 2,53Ø, 2Ø, 2,61Ø, 3Ø et 2,4Ø. La valeur correspondante au site de Bhebah justifie le faible taux de piégeage, et prouve donc la relation entre la relation inversement proportionnelle entre la granulométrie et la quantité de sable piégée (lorsque la granulométrie augmente, le taux de piégeage diminue). Cependant, la valeur enregistrée au site IV, indique une taille fine des grains, ceci n'a pas donné de grands résultats, en raison de la vitesse modérée enregistrée (9,7 m/s), en comparaison aux autres sites, et de la topographie très accidentée du site. Dans les sites de Cap Hadid et Cap Sim, la différence de vitesse moyenne était la seule raison de différence du taux enregistré dans chacun des deux, puisqu'ils présentent les mêmes caractéristiques géomorphologiques.

La moyenne (Ø) : La valeur de la moyenne des sables piégés varie entre *1,93Ø et 2,75Ø.* C'est-à-dire que les sables piégés font partie des deux classes de la taille moyenne et fine. La valeur de la moyenne enregistrée est comme suit : Site I (2,34Ø), Site II (1,93Ø), Site III (2,45Ø), Site IV (2,75Ø) et Site V (2,26Ø). Ceci nous indique que tous les sables piégés dans les différents sites sont des sables fins (2Ø<M<3Ø). A l'exception du site II (plage de Bhebah) dont la valeur de la moyenne indique des sables piégés de taille moyenne.

***L'écart-type* (Ø)** : L'écart-type varie de 0,26Ø et 0,53Ø. Les valeurs de l'écart-type dans les cinq sites (de I à V) sont respectivement de 0,44Ø, 0,53Ø, 0,26Ø, 0,38Ø et 0,4Ø.

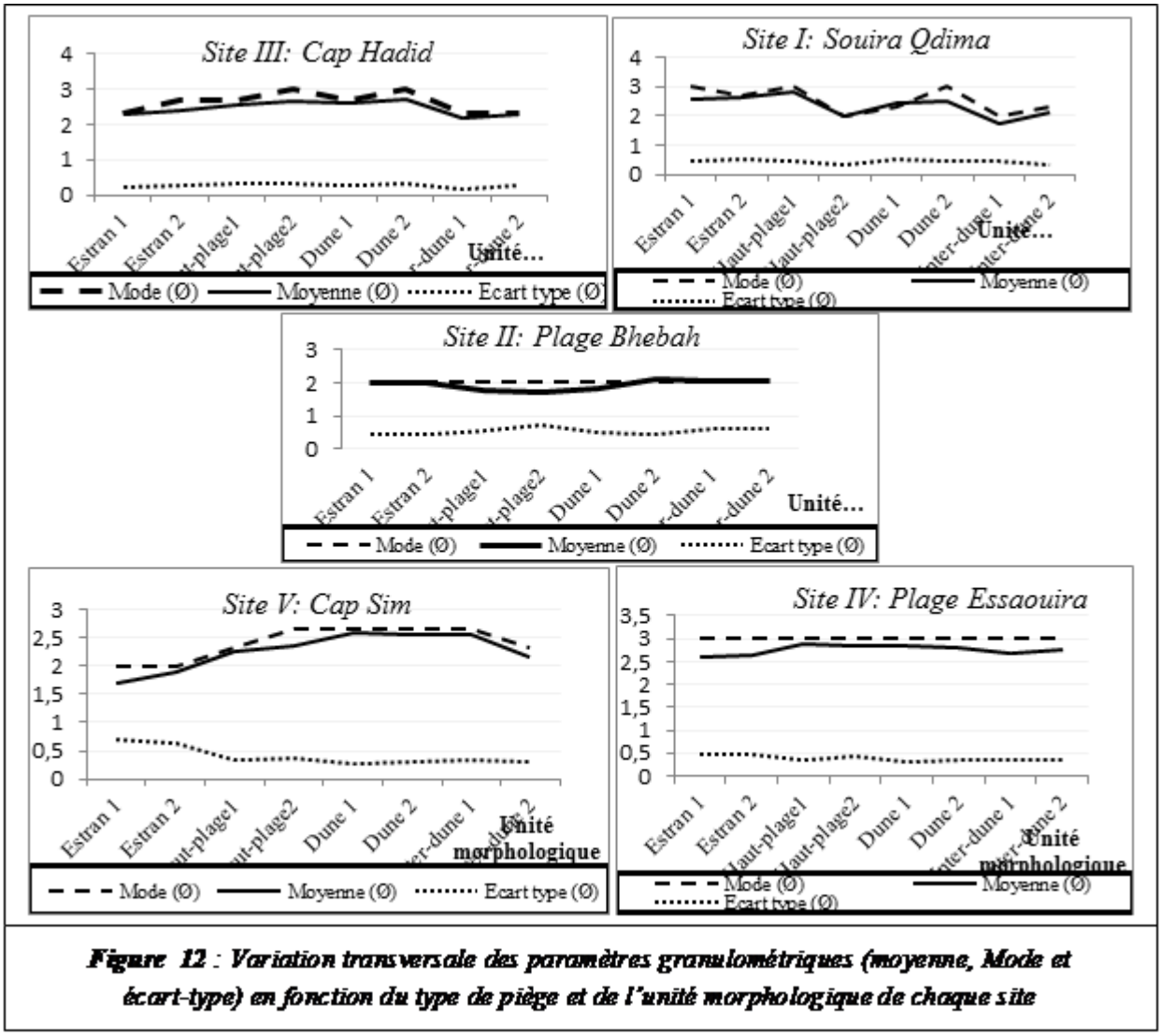

Figure 12 : Variation transversale des paramètres granulométriques (moyenne, Mode et écart-type) en fonction du type de piège et de l'unité morphologique de chaque site

C'est à dire que les sables piégés sont bien classés dans les sites I, III, IV et V, et très bien classés dans le site II. Les sables très bien classés du site II, caractéristique d'un sédiment composé d'un mélange simple, assure la protection des particules fines par les grossiers, bien que les grains de taille moyenne bougeaient le plus. Par ailleurs, dans ce site, on a enregistré exceptionnellement une proportion importante de la taille moyenne. Concernant la variation spatiale de ces paramètres au sein du même profil, et entre les deux types de piège, on note généralement une granulométrie de taille moyenne à grossière pour les pièges dont l'ouverture est de (0 à 5 cm) placés principalement au niveau de l'estran et de l'espace inter-dunaire. Tandis que les pièges dont l'ouverture est de (5 à 50 cm) placés au niveau de la dune, captent les sables fins.

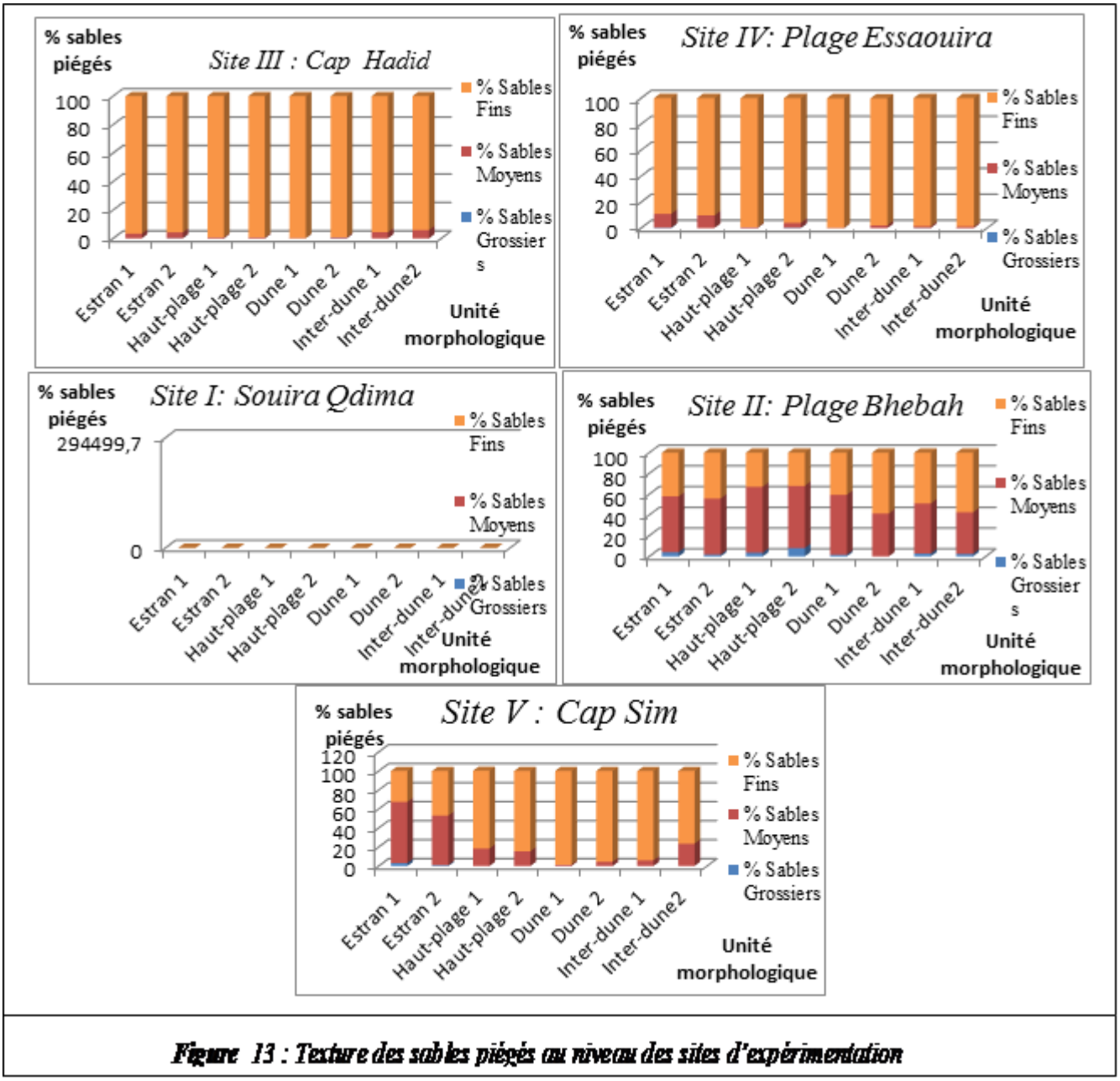

Figure 13 : Texture des sables piégés au niveau des sites d'expérimentation

7-Comparaison des résultats en nature et avec d'autres modèles

Afin de déterminer les formules de transport éolien les plus adaptées à notre secteur d'étude, c'est-à-dire celles qui minimisent les disparités systématiques qu'elles présentent avec les mesures in situ, on a procédé au calcul du rapport *Discrepancy Ratio*, utilisé par Sherman et al (1998) $Dr = Q_{cal} / Q_{mes}$ entre les valeurs de flux prédites Q_{cal} et les flux mesurés Q_{mes}.

La détermination du Discrepancy Ration a été faite en calculant la moyenne de la somme des rapports de flux prédits Q_{cal} et mesurés Q_{mes} à chaque niveau de la plage (Chaibi et al, 2014).

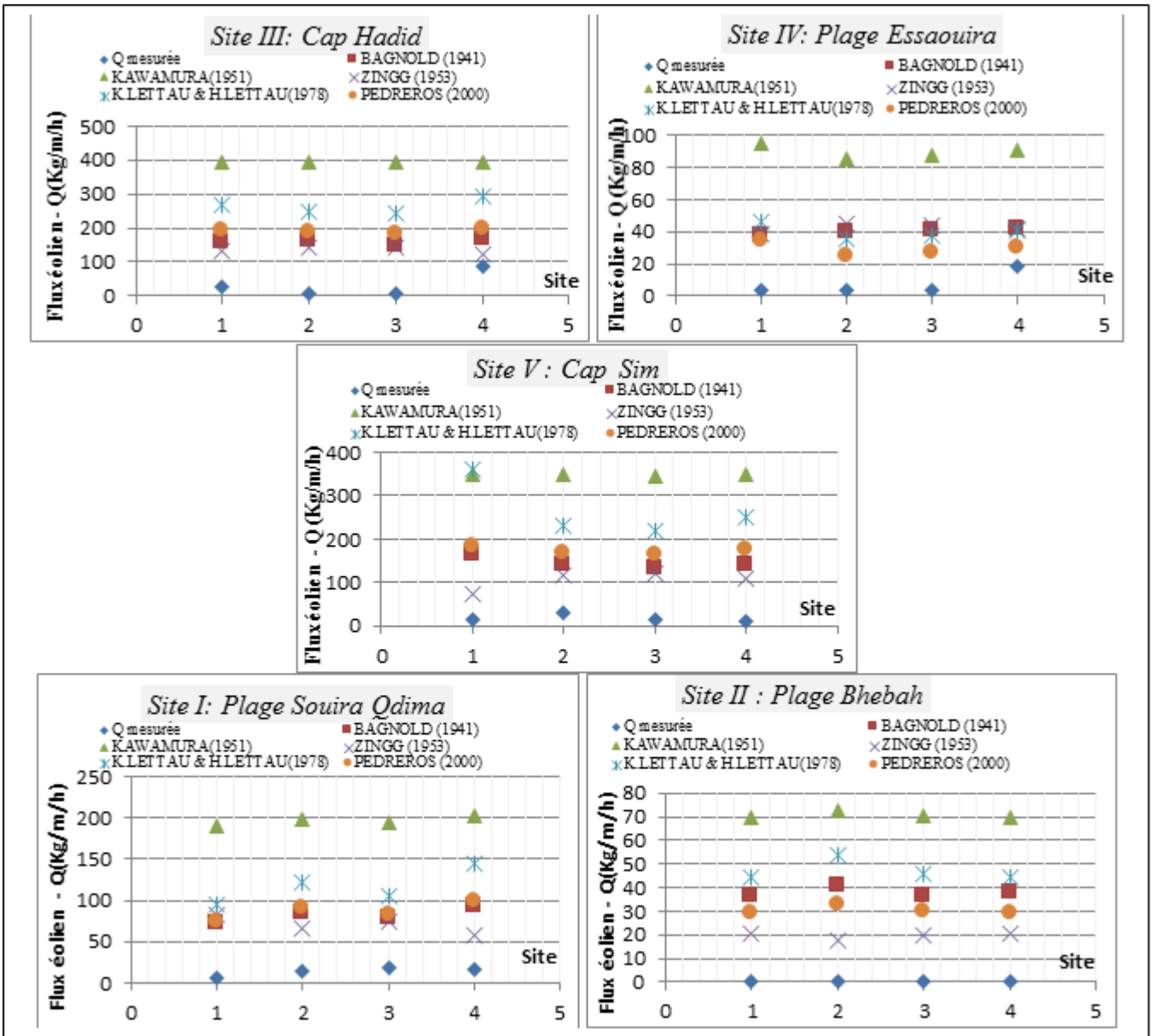

Figure 14 : Comparaison des flux mesurés in situ et ceux calculés suivant les expressions de modélisation pour les 5 sites d'expérimentation

Tableau 3 : Calcul du Discrepancy Ration pour les 5 sites d'expérimentation en fonction des flux prédits et ceux mesurés

	Souira Qdima	Plage Bhebah	Cap Hadid	Essaouira	Cap Sim	Moyenne/ modèle
BAGNOLD	Dr	Dr	Dr	Dr	Dr	Dr
	5,8	112,2	**4,7**	**5,4**	**8,6**	**27,34**
KAWAMURA	14,05	307,5	11,8	12,3	14,9	72,11
ZINGG	**5**	**84,5**	**4,03**	**5,8**	**6,3**	**21,15**
K.LETTAU & H.LETTAU	8,4	203,9	7,9	**5,5**	15,9	48,32
PEDREROS	**6,2**	131,5	**5,7**	**3,9**	10,4	31,54
Moyenne /Site	**7,89**	167,92	**6,82**	**6,58**	11,22	

D'après les résultats obtenus (Figure 14), le degré d'approximation apparait différent selon les modèles et selon les sites de piégeage. En effet, on constate que quelques formules donnent des prédictions qui se situent dans le même ordre de grandeur que les mesures in situ. La meilleure approximation de la réalité est obtenue ici par le modèle de Zingg, bien qu'il tende à surestimer légèrement les flux. Le modèle de R.A.Bagnold, qui est le plus ancien et le plus simple, fournit également des résultats assez satisfaisants. Le modèle de Pedreros, qui est le plus récent et établi sur des zones côtières (Littoral Girondin), a donné aussi des résultats similaires au modèle de Bagnold. Et parfois même mieux pour les sites dont l'influence des paramètres inhibiteurs du flux est très importante (Site II). De moins bons résultats sont fournis par le modèle de K.Lettau et H.Letau. Le modèle de Kawamura, par contre, surestime assez fortement les débits et donne globalement les moins bons résultats. Cependant, les plus mauvaises approximations sont obtenues pour la plage de Bhebah ; tous les modèles obtiennent des valeurs largement supérieures à la réalité. Les modèles théoriques donnent des résultats biens meilleurs pour la plage d'Essaouira et le Cap Hadid dont le Discrepancy Ration est respectivement d'une valeur moyenne de 6,6 et 6,8 (Tableau 3).

Les écarts obtenus entre débits théoriques et quantités réellement piégées s'expliquent principalement par l'impossibilité des modèles à rendre compte de toutes les micro-conditions environnementales qui agissent sur le débit éolien (Callot et Oulheri, 1996). Plus ces conditions sont présentes, plus les écarts entre modèle et réalité sont importants (Cas de la plage de Bhebah). Tandis que les sites où les facteurs qui limitent le transport sont moins influents comme les sites du Cap Hadid, plage Essaouira, Souira Qdima et Cap Sim, les résultats sont meilleurs. Ces sites sont caractérisés par un fetch souvent moins réduit par les obstacles, la surface de déflation est plus régulière, le sable est plus sec ; la situation est donc plus proche des conditions optimales du laboratoire ou de celles des déserts.

Conclusion

Les processus éoliens sont des mécanismes essentiels dans la dynamique des côtes sableuses du littoral d'Essaouira, notamment pour comprendre les bilans sédimentaires des plages et des dunes. Les sites d'expérimentation de piégeage possèdent des caractéristiques communes sur le contexte climatique, mais correspondent à des micro-conditions environnementales différentes.

Le principal résultat qui émane de nos mesures expérimentales de piégeage est la très grande variabilité spatio-temporelle des quantités de sable piégées. Ceci justifie la complexité du système littoral, ce qui rend difficile les extrapolations et l'élaboration de modèles théoriques qui restent beaucoup mieux appliqués aux déserts qu'aux littoraux. En effet, les débits éoliens ne sont pas uniquement proportionnels à la vitesse du vent et à la granulométrie des particules, mais sont fortement influencés par les micro-conditions environnementales. Malgré toutes les difficultés, la compréhension de la dynamique éolienne est essentielle à celle de l'évolution du littoral sableux d'Essaouira.

D'après les résultats obtenus, le comportement du flux éolien par rapport à la hauteur des pièges évolue selon une fonction exponentielle, un très bon message adressé aux responsables chargés de la gestion de la frange littorale d'Essaouira, par les interventions contre le phénomène d'ensablement par des techniques physiques et biologiques qui visent beaucoup plus les sables mobilisés par roulement et saltation (80% des sables sont piégés à une hauteur moins de 5cm du sol) (branchages de végétaux, fixation biologique, structures de captage (fascines, casiers de ganivelles, filets synthétiques)). Ces structures doivent être placées dans les unités morphologiques qui ont enregistré le flux éolien le plus important en tenant compte des autres facteurs locaux (Humidité, fetch, topographie, orientation de la côte par rapport à la direction du vent).

Les résultats obtenus confirment aussi que les modèles de transport éolien fournissent une référence très utile pour des conditions propres au laboratoire, mais qui s'éloigne d'autant plus de la réalité que les conditions

environnementales deviennent plus hétérogènes. Ainsi, la modélisation du transport éolien dans les zones littorales est très délicate vu l'hétérogénéité des paramètres qui l'influencent.

Pour mieux connaitre l'impact de ces flux sur l'évolution morphologique des plages sableuses, surtout au niveau de l'échange plage-dune, il reste très utile de coupler ces techniques de piégeage avec des levés topographiques successifs de grande précision permettant des calculs de volume de sable déposé ou érodé par le vent (Arens, 1997).Cette évaluation de l'ensablement par la quantification du flux sédimentaire éolien reste une étape fondamentale pour les praticiens qui ont la charge d'intervenir dans un environnement côtier comme celui d'Essaouira d'une part. Et d'autre part de montrer les échanges sédimentaires qui s'effectuent au niveau de la plage subaérienne et leur influence sur le bilan sédimentaire du système côtier d'Essaouira.

Bibliographie

ANDERSON, R.S. & HAFF, P.K. (1988), "Simulation of Aeolian saltation", in *Science* 241, p.p. 820-823.

ARENS, S.M. (1994), *Aeolian processes in the Dutch foredunes*. Ph. D. Thesis. Amsterdam, University of Amsterdam: 150p.

ARENS, S.M. (1996), "Rates of Aeolian transport on a beach in a temperate humid climate", in *Geomorphology* 17, p.p. 3-18.

ARENS, S.M. (1997), "Transport rates and volume changes in a coastal foredune on a Dutch Wadden island", in *Journal of Coastal Conservation* 3, p.p. 49-56.

BAUER, B.O., DAVIDSON-ARNOT, R.G.D., NORDSTROM, K.F., OLLERHEAD, J. & JAKSON, N.L. (1996), "Indeterminacy in Aeolian Sediment Transport Across Beaches", in *Journal of Coastal Research* 12 (3), p.p. 641-653..

CHAIBI M., MAANAN M., SABATIER F., CHARIF A., AYT OUGOUGDAL M., & AIT MALEK H., (2014), « Modélisation du transpot éolien dans le système plage-dune de la baie d'El Haouzia (côte atlantique marocaine) », in *Revue de Géographique physique et environnement*, volume 8, p.p. 101- 109.

GARES, P.A., DAVIDSON-ARNOTT, R.G.D., BAUER, B.O., SHERMAN, D.J., CARTER, R.W.G., JACKSON, D.W.T. & NORDSTROM, K.F. (1996), "Alongshore Variations in Aeolian Sediment Transport: Carrick Finn Strand, Ireland", in *Journal of Coastal Research* 12, p.p. 673-682.

GREELEY, R., BLUMBERG, D.G. & WILLIAMS, S.H. (1996), "Field measurements of the flux and speed of wind-blown sand", in *Sedimentology* 43 (1), p.p. 41-52.

NORDSTROM, K.F., BAUER, B.O., DAVIDSON-ARNOTT, R.G.D., GARES, P.A., CARTER, R.W.G., JACKSON, D.W.T. & SHERMAN, D.J. (1996), "Offshore aeolian transport across a beach: Carrick Finn Strand, Ireland", in *Journal of Coastal Research* 12 (3), p.p. 664-672.

RICE, M.A., WILLETS, B.B. & MCEWAN, I.K. (1995), "An experimental study of multiple grain-size ejecta produced by collisions of saltating grains with a flat bed", in *Sedimentology* 42, p.p. 695-706.

SHERMAN, D. J., JACKSON, D. W.T., NAMIKAS, S.L. & WANG, J. (1998), "Wind-blown sand on beaches: an evaluation of models", in *Geomorphology* 22, p.p. 113-133.

VAN DER WAL, D. (1999), *Aeolian transport of nourishment sand in beach-dune environments*. Thèse de Doctorat de Géographie Physique, Université van Amsterdam: 157 pp.

WILLIAMS, G. (1964), "Some aspects of aeolian saltation load", in *Sedimentology* 3, p.p.257-287.

Le littoral de Saidia – Ras El Ma: 60 ans d'évolution [1]

A. SBAI, M. HLAL, O. MOUADILI & M. BENATA
Université Mohammed Ier, FLSH Oujda

Introduction

Le littoral méditerranéen marocain, à l'instar d'autres littoraux, a connu des mutations socio-économiques importantes, ce qui est révélateur de son potentiel naturel et environnemental qui est considéré comme un capital à valoriser et à exploiter. Ceci a entraîné des déséquilibres spatiaux, conséquences négatives de ces mutations.

Il est composé de plusieurs unités morphologiques comprenant parfois des zones d'importance biologique et écologique (Marchica, Mont Gourougou, Cap des Trois Fourches, Moulouya). La zone qui s'étend de la ville de Saïdia jusqu'à Cap de l'eau est l'une de ces zones qui connaissent un déséquilibre dû en particulier à la consommation de l'espace et à la pollution.

Cette étude tente d'identifier de près certaines de ces mutations et leurs effets sur l'environnement en s'appuyant sur les photos aériennes et les images satellitales des 60 dernières années. Les Systèmes d'Information Géographique ont été utilisés en raison de leur grande capacité d'analyse nécessaire à la réalisation de certaines cartes montrant la gravité de ces déséquilibres.

I. Mutations spatiales de la plaine côtière de Saidia

I.1. Situation

Le littoral de Saïdia – Cap de l'Eau est situé à l'extrême nord-est du Maroc (Fig.1). Il s'agit d'une baie s'étendant sur 20 kilomètres de la frontière algéro-marocaine jusqu'au port de Ras El-Ma. C'est une plage de sable d'une largeur de 150 à 200 m avec un cordon dunaire. La ligne de côte est plus ou moins rectiligne; elle est divisée par la Moulouya en deux parties: Saidia-Moulouya, d'une longueur de 12 km (partie est), et Moulouya-Cap de l'eau d'une longueur de 8km. Cette plaine littorale est limitée au sud par le plateau de Oulad Mansour et au nord par la Méditerranée.

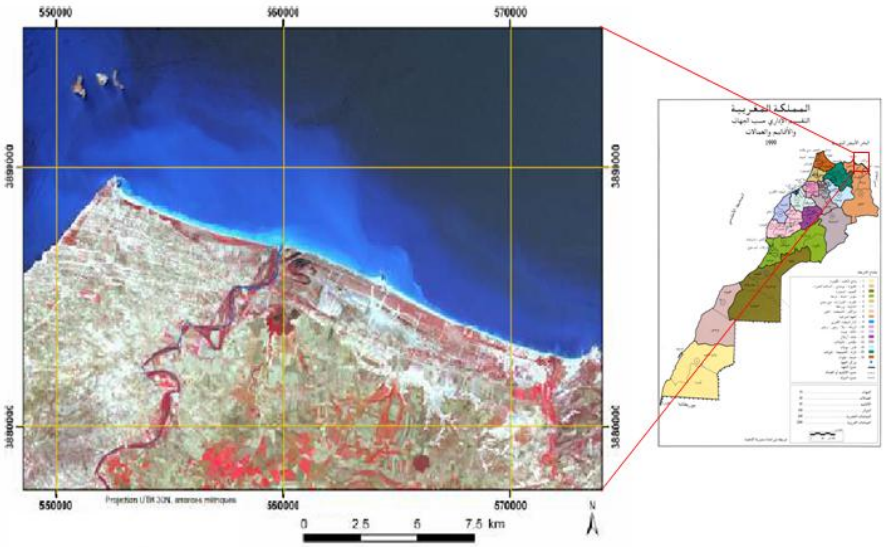

Fig.1. Image Landsat montrant la zone d'étude

[1] Travail réalisé avec l'appui du CNRST dans le cadre du projet de recherche PPR « Les risques hydroclimatiques et géomorphologiques au Maroc nord-est: typologie, cartographie et gestion ».

Cette zone bénéficie de son emplacement sur la côte qui lui confère un climat méditerranéen, et est la plus grande plage de la Méditerranée. Ces facteurs ont permis la concentration des populations et une croissance économique qui dépend principalement du tourisme et des projets de développement.

I.2. Les changements de la ligne de côte et de oued Moulouya

La ligne de côte entre Oued Kiss et Oued Moulouya a connu une évolution remarquable. Ces changements diffèrent d'une zone à l'autre en fonction de diverses raisons.

Au niveau de la ville de Saidia, le taux d'érosion moyen est d'environ 0.5m par an (Fig.2). Cette valeur reste faible si on la compare à l'embouchure de la Moulouya. Mais si la situation se maintient, le niveau du littoral s'étendra jusqu'aux limites de la corniche à l'horizon 2100, sans tenir compte des variables qui se sont produites ces dernières années, après le processus de destruction du cordon dunaire.

Au niveau du port de Saidia, il y a eu un changement important après sa construction en 1997, car il constitue un obstacle et empêche le transit des sédiments.

L'embouchure de la Moulouya a également connu plusieurs changements. En 1963, le cours d'eau a connu des débits extrêmement importants à la suite de fortes pluies (8 000 m3/s). Cette grande quantité d'eau a affecté l'embouchure. A l'approche de la mer, le cours d'eau faisait un virage et prenait une direction nord-est. Après l'inondation de 1963, la Moulouya abandonne son lit et se dirige directement vers le nord.

Le delta a considérablement évolué entre 1958 et 2018, de sorte que le littoral est devenu une ligne droite et que le delta a considérablement disparu. La perte a été estimée à 135 ha (Sbai, 2008 ; Sbai et al.,2005 ; Salmon et al., 2010) .

Fig.2. Evolution du littoral de Saidia entre 1958 et 2018

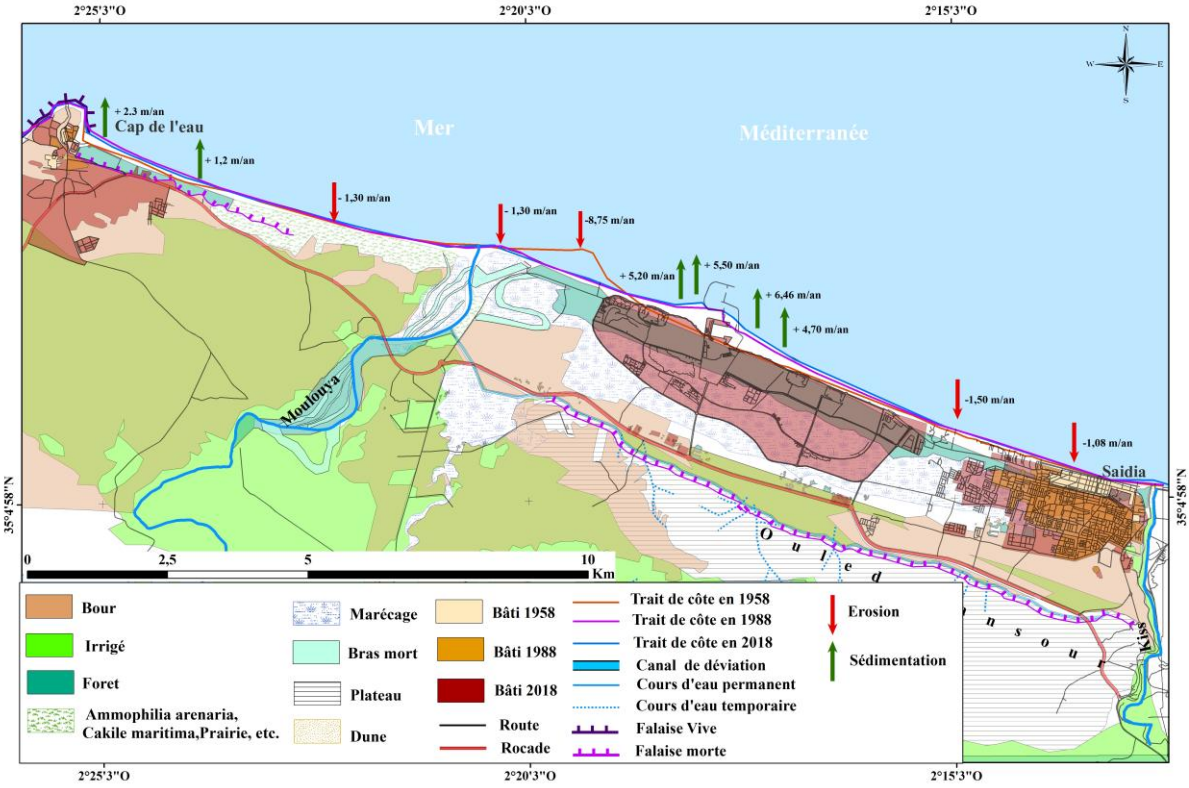

La figure 2 montre les zones d'érosion et de sédimentation. Entre l'embouchure de la Moulouya et celle du Kiss, 8,5 kilomètres de côtes sur un total de 12 kilomètres sont exposés à une érosion estimée à 10-60 m depuis 1988. Les sédiments se déposent sur les bords du port qui empêche la mobilité des sédiments.

Sur la rive gauche de la Moulouya, l'érosion est quelque peu active directement à l'ouest de l'embouchure et la sédimentation s'effectue chaque fois qu'on se dirige vers le port de Cap de l'Eau: 264 m depuis 1958 (Fig. 2), ce qui nécessite le dragage du port de temps à autre.

L'érosion des plages signifie une diminution de l'offre de sable et de gravier, entraînant une sédimentation négative. La construction des barrages Mechraa Hammadi (1958) et Mohammed V (1967) est l'une des principales raisons du retrait du delta de la Moulouya et des zones limitrophes. La proportion de limon et de matériaux transférés vers l'aval a fortement diminué à cause de l'envasement des barrages. En raison de l'étendue de la surface du bassin à l'amont des barrages (54 000 km²), la charge de la Moulouya en aval est réduite de 95% depuis la construction des deux barrages.

I.3. Mutations du couvert végétal et de l'espace agricole

Si le milieu naturel de la plaine côtière de Saidia est caractérisé par la diversité des reliefs et des conditions climatiques, la végétation varie en fonction de cette diversité. Il s'agit principalement de la forêt de Tazegraret, composée d'arbres denses, qui couvrait jadis 12km² de Saidia jusqu'à l'embouchure de la Moulouya. La végétation naturelle (*juniperus*) représentait 486 hectares sur 731 hectares. Le reste avait fait l'objet d'un reboisement en eucalyptus et en pin d'Alep en 1951. Cette forêt a été décapitée et remplacée par des projets immobiliers et touristiques : Fig.3 (Benata et al., 2009).

Fig.3. Mutations spatiales de la plaine littorale entre 1958 et 2018

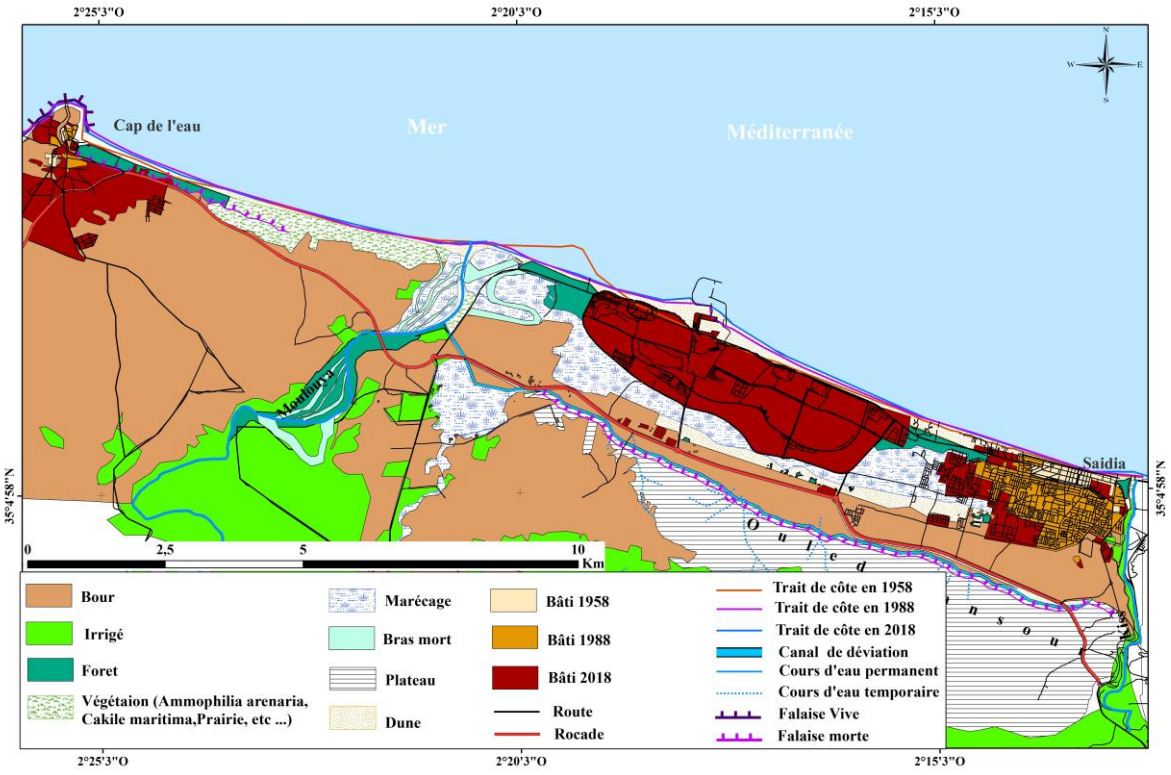

La figure 3 montre ce qui reste de la couverture végétale naturelle, et qui n'apparaît qu'à l'embouchure de la Moulouya. Ceci a été en faveur de l'urbanisation et des activités agricoles. Alors que la superficie forestière constituait 28,1% de la superficie totale de la bande côtière (726 hectares), la superficie en 2018 était de 197 hectares soit 10%. La même chose est vraie pour la jonçaie et les plantes marécageuses. La superficie agricole est passée de 237 hectares en 1958 à 1142 hectares en 2018 avec un pourcentage de 56%. Cette augmentation de la superficie explique le déclin de la superficie forestière, sans oublier l'aspect urbain qui a, à son tour, pris sa part de végétation naturelle (Tabl.1).

Tabl.1. Superficie des types d'exploitation et leurs taux entre 1958 et 2006

Type	1958		1988		2018	
	Surface en ha	Pourcentage	Surface en ha	Pourcentage	Surface en ha	Pourcentage
Espace forestier	726	28	711	26	197	10
Marécages	1545	60	1516	56	285	14
Espace agricole	237	9	222	8	1142	56
Espace urbain	69	3	275	10	378	19
Total	2577	100	2724	100	2002	99

I.4. Mutations démographiques

Depuis les années 1960, la population de la plaine côtière de Saidia a connu plusieurs changements et des taux d'accroissement naturel variables. Après 1971, la population de Saïdia a connu un déclin dû au départ des étrangers vivants à Saidia.

L'augmentation de la population après 1980 est associée à l'exode rural, causé par la sécheresse des années 70-80 et à l'accélération du rythme de l'expansion urbaine. Entre 2004 et 2014, la population a fait un bond significatif avec l'achèvement des projets touristiques (Fig.4). Il en est de même pour Cap de l'eau. La population est passée de 2410 ha en 1994 à 7567 en 2014, soit un taux de 8.89.

Ce développement de la population s'est accompagné d'un développement urbain, la ville passant de 75 hectares en 1958 à environ 400 hectares en 2018 (Fig.4).

Fig.4. Evolution de la population de Saidia et Ras El Ma

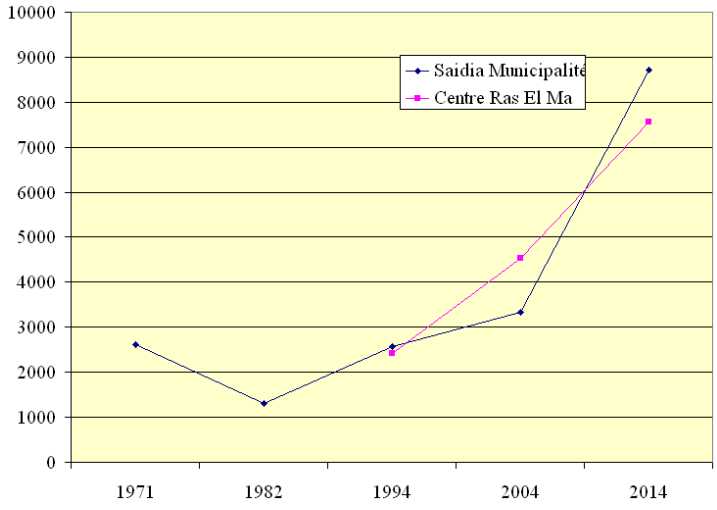

I.5. Les mutations spatiales qui se sont produites de 1958 à 2018

Le phénomène d'urbanisation constitue la principale mutation. Ce développement se fait au détriment des espaces forestiers (Tabl.2).

Tabl.2. Evolution des modes d'utilisation des sols dans la plaine littorale de Saidia entre 1958 et 2018

Type	1958	2018	Mutations		Taux de changement annuel
	Superficie (ha)	Superficie (ha)	Superficie (ha)	%	Superficie (ha)
Espace forestier	726	197	-529	73	-9
Marécages	1545	285	-1260	82	-21
Espace agricole	237	1142	905	82	15
Espace urbain	69	378	309	48	5
Total	2577	2002	-575	22	-10

* L'augmentation des terres agricoles s'est élevée à 382%, avec un taux de croissance annuel de 15 hectares, au détriment des zones marécageuses et des espaces forestiers.

* Une diminution significative des espaces forestiers avec un taux de changement de -73%, soit une diminution annuelle de 9 hectares. Ce déclin va en faveur de l'expansion des terres agricoles et de l'espace urbain.

* Le déclin des marécages: 1260 hectares en 60 ans, soit une baisse de 82% et une superficie de 21 hectares par an. Ceci a favorisé l'urbanisation qui augmente de 5 hectares par an et l'espace agricole de 15 hectares par an. Toutefois, ce dernier a connu récemment un déclin en raison des prix élevés du marché immobilier, ce qui a amené de nombreux paysans à vendre leurs terres pour les transformer ensuite en lotissements et en résidences touristiques.

I.6. Mutations récentes de la plaine littorale: cas du projet Saidia Mediterranéa

Le littoral de Saidia-Cap de l'Eau a suscité un grand intérêt ces dernières années, et l'installation de la nouvelle station balnéaire Saidia Mediterranéa a été l'une des réalisations les plus importantes pour développer le secteur du tourisme dans le nord-est du Maroc. Ce projet a été lancé le 22 juillet 2002 après un appel d'offre international. Fadesa a été sélectionnée parmi 22 candidatures et la signature de l'accord a eu lieu à Tanger le 27 août 2003. Il est organisé en 5 grands domaines: hôtels, golfs, zones résidentielles, port de plaisance et aires commerciales et de services (Fig.5).

Fig.5. Projet Mediterrania-Saïdia

Source: dépliant Mediterrania-Saïdia, FADESA, 2005

II. Impacts environnementaux des projets d'aménagement

L'un des principaux impacts négatifs de la station touristique Saidia est la perturbation de l'équilibre environnemental en détruisant les dunes et le couvert végétal.

II.1. Dégradation et destruction du patrimoine naturel

Les dunes de la côte de Saidia – Cap de l'Eau sont des accumulations de sable formant un système à peu près parallèle au littoral. L'emplacement de la nouvelle station touristique revêt une importance environnementale. Lors de la signature de l'accord, le groupe FADESA s'est engagé à préserver l'environnement, comme indiqué dans l'article 3.3 du cahier de charge, approuvé en novembre 2003. En fait, la dune de sable a été complètement décapée (Photo.1) et des hôtels ont été construits à proximité de la mer.

Photo 1: Enlèvement de sable de la dune de Saidia (2008)

À cela s'ajoute le problème de l'avancée du sable sur la corniche de Saidia, résultat de la destruction de la végétation naturelle, qui stabilisait les dunes (Photos 2 et 3).

Photos 2 et 3. Avancée du sable sur la corniche de Saidia (26 mars 2008)

II.2. Dégradation et destruction de la forêt de Tazegraret

La forêt de Tazegraret, d'une superficie d'environ 550 hectares en 1935, ne représente qu'environ 300 hectares au début du projet Saidia Mediterranéa. Ceci est principalement lié à l'urbanisation. Cette forêt jouait un rôle environnemental très important par la fixation des dunes et la protection de la région contre l'avancée des sables.

Photo.4. Destruction de la forêt de Tazegraret (25/3/2008)

II.3. Impacts sur l'évolution de la ligne de côte de Saidia (1958-2009).

En dépit de la dérive littorale, le delta de la Moulouya augmentait entre 1949 et 1958 en raison de l'importance des sédiments qui provenaient du bassin versant. Sur la rive droite de la Moulouya, les bras morts semblent clairs. Lors des fortes inondations en 1963 (8 000 m3/s), le cours de la Moulouya a été modifié. De 1958 à 2018, l'embouchure de la Moulouya a connu une évolution importante (Fig.2); le delta a été considérablement réduit (135 hectares) et la ligne de côte est devenue presque rectiligne.

II.4. Impacts du port de Saidia

Les sédiments se déplacent parfois vers l'est ou vers l'ouest en fonction de la dérive littorale. Le port de Saidia apparaît comme un véritable obstacle au transit des sables, qui assurait l'équilibre de la plage pendant des milliers d'années. Il en résulte que le port connaît un réel problème d'ensablement. La nouvelle digue construite en 2008-2009 pour protéger le port de l'ensablement ne fera qu'aggraver le problème de l'érosion de la côte, en particulier au niveau de l'embouchure de la Moulouya. De plus, avec une autre dérive côtière est-ouest au cours de l'été, nous craignons que ce courant marin déplace les sédiments vers l'ouverture du nouveau port. Avec le temps, le port connaîtra peut-être le même problème, avec un degré moindre, ce qui nécessitera des opérations de dragage.

II.5. Impact des projets d'aménagement sur le SIBE de la Moulouya

Les projets réalisés à l'intérieur ou à proximité du SIBE ont été achevés sans tenir compte de la situation spécifique de ce site et sans prendre en compte sa valeur environnementale et son importance pour la biodiversité. Aucune étude d'impact sur l'environnement n'a été réalisée, bien que la loi le prévoie. Les travaux réalisés par l'Office National de l'Eau Potable pour la réalisation de la station de traitement des eaux usées, ou la Direction Régionale de l'Equipement pour la réalisation de la rocade, ou l'Agence du Bassin de la Moulouya pour la réalisation du canal de déviation des eaux pluviales, ou la Direction des Ports et du Domaine Maritime pour la réalisation de la digue du port, entraîneraient probablement des pertes irréversibles au niveau de la biodiversité du SIBE en raison de la fragmentation de l'habitat et de la pollution du site (Sbai, 2006 ; Boumeaza et al., 2010). Le SIBE de la Moulouya est affecté par la réalisation du canal de déviation des eaux pluviales, bien que ce site soit inclus dans les zones humides en vertu de l'accord de Ramsar.

II.6. Aggravation du problème d'inondation dans la plaine côtière

Dans la plaine côtière, le phénomène d'inondation n'est pas nouveau car plusieurs évènements pluvieux exceptionnels ont déjà été enregistrés. Les inondations de 1963, 1968, 1986, 1994, 2006, 2008... nous rappellent les enjeux des risques hydrologiques. Le danger est particulièrement important dans l'espace interdunaire et dans les zones où la nappe est proche de la surface.

Les eaux de la Moulouya et du Kiss et des cours d'eau en provenance du plateau d'Oulad Mansour constituent le premier facteur des inondations. Le deuxième facteur est l'élévation du niveau de la nappe pendant les périodes de pluie. Enfin, le troisième facteur est lié à la faiblesse de l'infrastructure permettant le drainage des eaux, ce qui a été exacerbé par la manière dont la nouvelle station touristique a été construite. Sa position parallèle à la ligne de côte bloque l'acheminement des eaux vers la mer (Photo.5).

À cela s'ajoutent d'autres facteurs: faible puissance hydraulique du système de drainage existant, exploitation anarchique des terres, croissance de la ville exposant une partie de la population au risque d'inondation, perméabilisation du sol, erreurs techniques ou d'aménagement...

En plus de ces effets néfastes, il y a l'impact négatif des terrains de golf à travers les quantités d'eau nécessaires à l'arrosage, ce qui affectera d'une manière générale l'eau de la région, connue par la rareté de ses ressources en eau.

Photo 5. Le niveau élevé de la nouvelle station touristique empêche le drainage des eaux vers la mer, ce qui entraîne des inondations.

III. Moyens de construction et de préservation du littoral

L'importance des dunes de sable pour maintenir la stabilité du littoral et la sécurité des côtes est largement reconnue. La technique de ganivelles est une composante typique des paysages dunaires (Photo 6). Des pieux ont été mis en place à l'embouchure de la Moulouya pour la préservation des dunes de sable dans le cadre du projet MedWetCoast 'ENDA Maghreb', en 2005. Ces ganivelles réduisent la vitesse du vent et permettent le dépôt de sable. Enfin, le sable peut être conservé en le fixant par *Ammophilala arenaria*.

Photo.6. Technique de ganivelles : pieux en bois battus dans le sol pour reconstruire et préserver les dunes de sable (juin 2005)

Les ouvrages de protection permettent d'atténuer les niveaux dynamiques déferlant sur le haut de plage en cas de tempête. Les épis jouent un rôle de piégeage des sédiments en transit (Photo 7). Les brise-lames limitent l'agitation qui se propage à la côte. Les enrochements contribuent à l'atténuation de l'énergie de la houle transmise.

Fig.7. Digue de protection de la passe

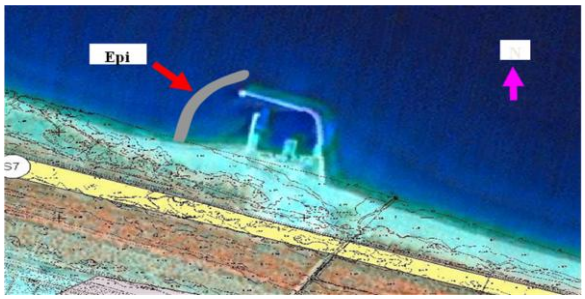

Le rechargement des plages consiste à alimenter artificiellement une plage en sable ou galet de manière à compenser son déficit sédimentaire. Cette technique est très coûteuse.

Conclusion

En conclusion, le problème d'ensablement du port n'est qu'un début aux problèmes que connaîtra le littoral de Saïdia-Cap de l'Eau dans les années à venir. Le port de plaisance constitue un obstacle devant les sédiments de la Moulouya pour conserver l'équilibre de la côte. La perturbation des courants marins qui en résulte augmente la vitesse de l'érosion du cordon dunaire au niveau de l'embouchure de la Moulouya.

Les projets touristiques menés près du rivage indiquent l'aggravation de la situation, en particulier le fait que les bâtiments construits au-dessus des dunes de sable ne peuvent que conduire au manque de sédiments et au recul de la plage, car ils empêchent les échanges de sable entre la plage et les dunes.

Enfin, certaines propositions de gestion peuvent être faites, notamment:

- La nécessité de surmonter les problèmes majeurs tels que la demande croissante en eau potable pour répondre aux besoins de la population locale, qui devrait atteindre plus de 20000 personnes d'ici 2030-2035, et des estivants qui peuvent atteindre 300000 en été.

- La préservation de la côte et du SIBE de la Moulouya par l'élimination de toutes sortes de pollution et de détérioration afin de préserver l'équilibre naturel.

- L'organisation de sessions de sensibilisation et l'intégration de la population locale dans tous les projets en tenant compte de son intérêt et de son implication effective dans la gestion de l'environnement.

- La nécessité de prêter attention à la végétation et aux zones humides sur lesquelles les projets touristiques ne peuvent pas être construits;

- La diversification du produit touristique pour faire face au problème du tourisme saisonnier en prêtant attention au tourisme écologique et de montagne.

- Application de la loi littorale, des lois relatives à l'urbanisme et des anciens décrets malgré la présence de lacunes (dahir 31/11/1962 sur les réserves naturelles côtières, Dahir de novembre 1973 sur la pêche ...).

- La nécessité de coordonner avec les différents départements et services qui se font concurrence sur le terrain. Ceci ne se fera que par le biais de la soi-disant gestion intégrée des zones côtières (GIZC), afin de bien diagnostiquer les problèmes avant de faire des suggestions pour préserver cette richesse.

Bibliographie

BENATA M., SBAI A., BOUMEAZA T. & OZER A. (2009), « Impacts écologiques des aménagements touristiques sur le littoral de Saïdia », in *Journée d'étude en hommage au Professeur André OZER*. Liège. Décembre 2009.

BOUMEAZA T., SBAI A., SALMON M. & OZER A. (2010), « Impacts écologiques des aménagements touristiques sur le littoral de Saïdia, Maroc oriental », in *Méditerranée* N°115. P.95-102.

SALMON M., BOUMEAZA T., SBAI A., BENATA M., & OZER A (2010), « L'érosion des côtes meubles de l'extrême nord-est du Maroc », in Bulletin de la Société Géographique de Liège, n°54, p.p. 97-106.

SBAI A, BOUMEAZA T., et HAGELSEIN S., (2005), « Impact des actions anthropiques sur le littoral de Saïdia – Cap de l'Eau (Maroc Nord-Est) », in *Colloque national L'érosion anthropique au Maroc: méthodes d'étude, extension et processus*, 23 et 24 décembre 2005, Kénitra, p.161-182.

SBAI A. (2006), « Impacts des projets d'aménagement sur le littoral de Saïdia-Cap de l'Eau », in *Recueil des communications présentées lors de la journée d'étude « La protection de la plage de Saïdia»*, organisée par l'Espace de Solidarité et de Coopération de l'Oriental le 08/07/2006.

SBAI A. (2008), « L'érosion des côtes meubles du Maroc Nord-Est », in *15ème rencontre des géomorphologues marocains: Le Maroc méditerranéen: Dynamique actuelle et mutations spatiales*. Université Abdelmalek Essaâdi. Tétouan, 29-30mai 2008.

المبتهج محمد، عبد القادر اسباعي، السكاك رضوان، 2008، « التحولات المجالية بالسهل الساحلي للسعيدية-رأس الماء» . الملتقى الخامس عشر للجيومرفولوجيين المغاربة. "**المغرب المتوسطي: الدينامية الحالية والتحولات المجالية**". جامعة عبد المالك السعدي. تطوان، 29-30 مايو 2008.

Etude et quantification des crues dans le bassin versant du Haut Sebou, Moyen Atlas (Maroc)

Abdelghani QADEM1, Sébastien LEBAUT2, Brahim AKDIM3, Emmanuel GILLE2, Mohamed EL GHACHI1 & Mohamed LAAOUANE3

[1] Université Sultan Moulay Slimane, FLSH Beni Mellal, Laboratoire Dynamique des Paysages, Risques et Patrimoine, [2] Université de Lorraine, Metz, Laboratoire de géographie LOTERR, France, [3] Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, FLSH Fès-Saiss, LAGEA – URAC 54

Introduction

La connaissance des phases hydrologiques, crue et tarissement, joue un rôle très important dans la conception de la gestion des ressources en eau. En effet elles dépendent des processus à l'œuvre dans le bassin versant et leur quantification traduit le rôle des facteurs géologiques sur l'écoulement et le stockage de l'eau dans le bassin lors d'un épisode pluvieux ou lors de périodes sans précipitation. Leur caractérisation est donc un préalable à toute étape de modélisation. La quantification des phases hydrologiques se fait à partir de courtes chroniques correspondant soit à un épisode pluvieux (écoulement rapide de crue) soit à un épisode sans précipitations (tarissement).

Cet article s'attache à l'analyse des crues dans le bassin versant du Haut Sebou et à la contribution des crues au volume annuel dans ledit bassin. Ces analyses porteront sur des chroniques de taille variables comprises entre 11 et 51 ans en fonction de la disponibilité des données.

I. Problématique et démarche utilisée

Compte tenu de son rôle dans la vie des rivières, la compréhension approfondie des crues présente un intérêt scientifique et pratique de premier ordre, « non seulement pour les Potamologues, mais encore pour les Climatologues, les Morphologues, les Hydrauliciens, les Ingénieurs, les Urbanistes… » (Charier, 1960). Les géographes s'intéressent aussi à l'étude de la genèse des inondations comme conséquence des crues et résultante d'une inadaptation du lit mineur ou moyen aux débits générés par des facteurs météorologiques ou autres facteurs comme il a été mentionné auparavant. Lors d'épisodes pluvieux trois phénomènes complémentaires régissent le cheminement de l'eau : l'écoulement rapide de crue (ERC), l'infiltration dans le sol puis vers les nappes et l'interception, (Horton, 1919. Iin Crouser, 1966). Dans notre travail l'étude des crues a pour principal objectif la quantification du volume d'eau généré par l'ERC et par la même établir le coefficient de ruissellement.

La première étape a consisté à repérer les épisodes pluvieux sur les hyétogrammes (pas de temps journalier) de l'ensemble des stations pluviométriques disponibles et d'extraire les phases de crue correspondantes.

Dans un deuxième temps les hydrogrammes de crue ont fait l'objet d'une décomposition logarithmique (Roche, 1963) ; Sur la base des débits reportés sur papier semi-log, « on admet que le passage d'un segment à l'autre témoigne d'une rapidité d'écoulement différente et donc d'un changement dans les processus de transfert » (Cosandey & Robinson, 2000). Cette procédure, réalisée dans une feuille « Excel » (fig.1), a permis de fixer les dates et les valeurs de débit bornant les phases de crue. Soulignons que compte tenu du caractère brutal des événements il est préférable de travailler avec des données de débits et de pluies à pas de temps horaires. Dans notre cas nous ne disposons que de données journalières (Qmj), cependant cette faible résolution temporelle est compensée par la taille relativement importante des bassins versant (inertie).

Le coefficient d'écoulement rapide de crue pour un épisode est calculé comme le rapport entre la pluie à l'origine de la crue et le volume de crue. Dans la mesure où ne nous disposons que de la pluie mensuelle spatialisée c'est celle-ci qui est rapportée au volume de la crue.

Figure 1 : Décomposition d'un hydrogramme de crue ; épisode de (18/01/1979-31/01/1971) à la station d'Aït Khabach

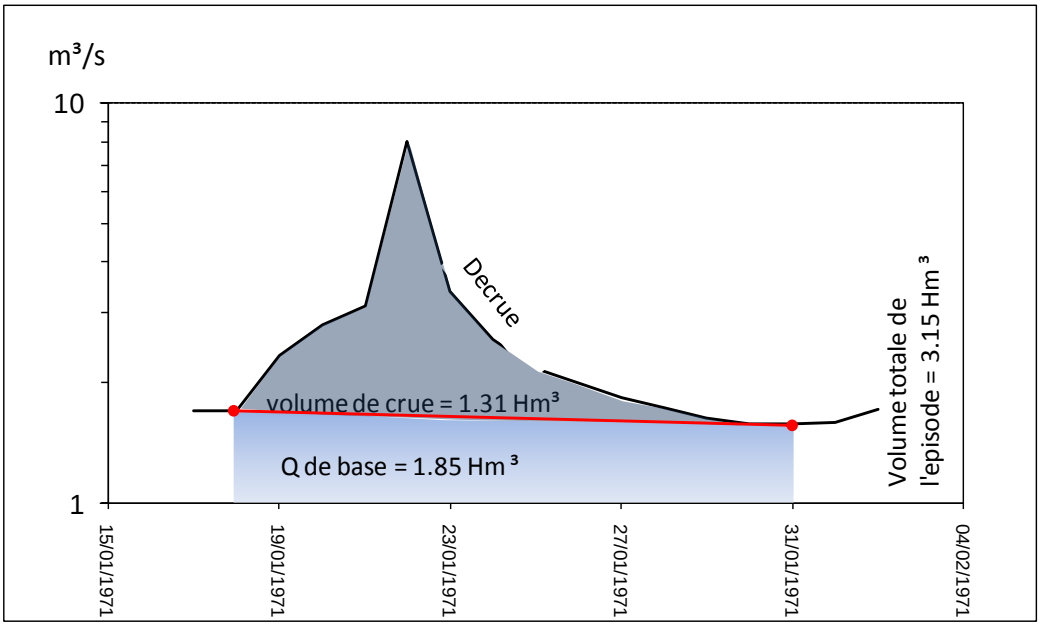

Enfin, chaque épisode de crue est caractérisé par son volume de base, d'écoulement rapide et par sa durée. Ainsi la contribution de l'écoulement rapide de crue au volume total annuel écoulé dans le bassin versant a pu être calculée.

II. Situation du domaine d'étude et contexte climatique/pluviométrique

1. Localisation

Le bassin du Sebou, d'une surface de 40000 km^2 est l'un des grands fleuves du Maroc. Il représente le tiers des écoulements superficiels du Maroc. Son bassin versant supérieur, considéré à la station d'Azzaba, a une surface de 4678 km^2 (fig. 2).

Il s'inscrit dans le Moyen-Atlas septentrional entre 33° et 33°5 de latitude nord et 4°05 et 5°5 de longitude ouest. Dans ces limites le haut bassin du Fleuve Sebou draine environ 10% des écoulements superficiels du Maroc, en année moyenne.

Figure 2 : le bassin versant du Haut Sebou

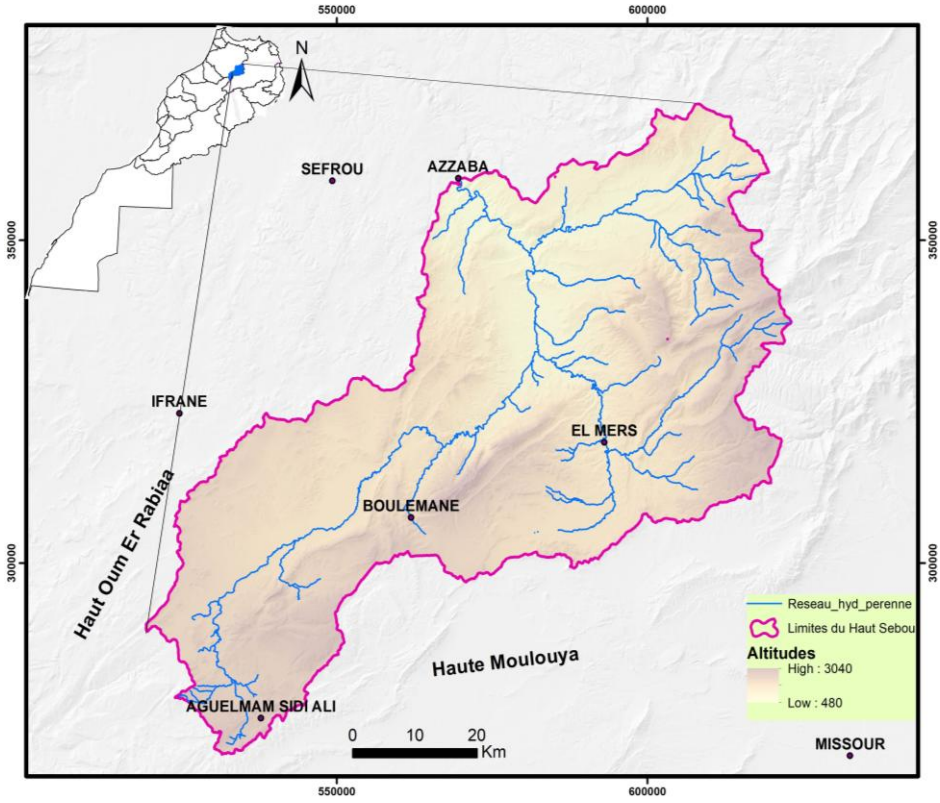

2. Contexte morphostructural

Le haut Sebou s'inscrit dans le Moyen-Atlas marocain au contact du causse moyen-atlasique au nord et du Moyen-Atlas plissé au sud. D'une manière générale les formations qui constituent le substratum du bassin du Sebou appartiennent à une puissante formation carbonatée du Secondaire et du Tertiaire.

Très schématiquement l'Oued Sebou s'inscrit dans 3 contextes morphostructuraux. Dans sa partie amont il s'inscrit dans des déformations synclinales constituant soit la bordure occidentale du Moyen-Atlas plissé soit au cœur du Moyen-Atlas plissé. Dans cette partie le Sebou n'a pas d'affluent majeur ; Il est alimenté successivement par la nappe contenue dans les épanchements basaltiques fracturés et celle d'une puissante formation perméable composée de calcaires, de dolomies et de conglomérats. Plus à l'aval le Sebou s'est incisé dans les causses moyen-atlasiques ; Dans cette partie le Sebou reçoit les écoulements de 2 affluents majeurs, l'oued Maâsser et l'oued Zloul qui s'écoulent tous les deux dans une cuvette synclinale du Moyen-Atlas plissé. Tout à l'aval il bénéficie également d'une forte alimentation par des sources karstiques situées en rive droite.

3. Contexte climatique

Au-delà de l'ambiance climatique de type méditerranéenne dont témoignent les données moyennes aux stations utilisées, pour la démarche méthodologique dont il est question ici, c'est surtout la variabilité interannuelle des précipitations qu'il est intéressant de scruter.

Pour cette région du Maroc il existe 3 stations avec une longue série de données pluviométriques : la station de Fès, de Sefrou et d'El Hajeb. Nous avons appliqué des méthodes de segmentation de données statistiques à la longue série de données pluviométriques à la station de Fès : 1915-2015 soit un siècle.

L'utilisation de la méthode du CUSUM, par la variable Cj (François, et al., 1993), illustre très clairement les tendances sèches et humides depuis le début du siècle dernier ; La méthode de segmentation de Hubert (Hubert

P. et al. 1989) découpe la chronique 1915-2010 en trois séries pluviométriques homogènes de moyenne contrastée (551, 416 et 701mm). Les périodes pour lesquelles les débits ont été mesurés sont les plus contrastées : 416 mm pour la fin des années 1990 et 701 pour la fin des années 2009-2010 (Qadem, 2015).

III. Résultats

1. Les débits de crue annuels

En préalable à l'analyse des phases d'écoulement de crue l'analyse fréquentielle des débits moyens journaliers maxima apporte une connaissance sur les débits maxima produits par les bassins versants. Pour 3 stations disposant d'une chronique suffisamment longue c'est la loi "Ln Normale" qui donne les meilleurs ajustements. Pour les débits journaliers maxima de la station de Dar El Hamra c'est la loi "racine Gumbel" qui est retenue.

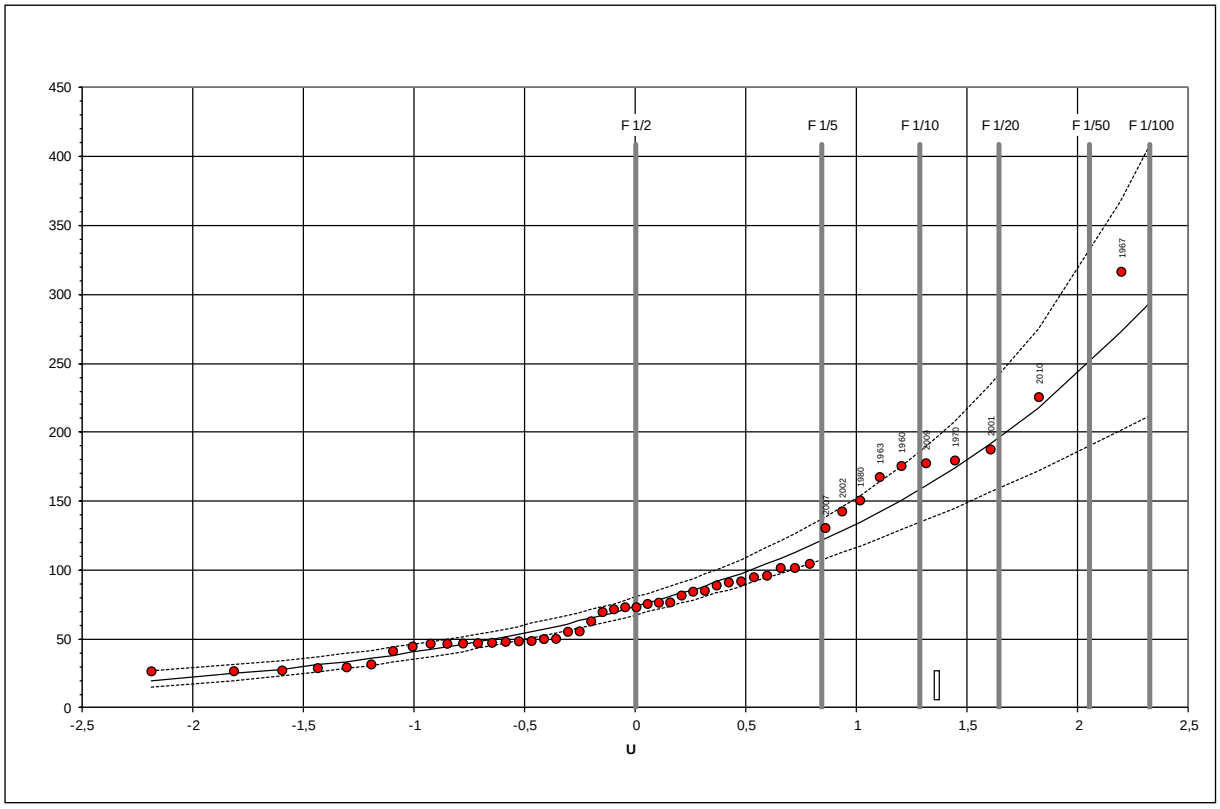

Figure 3 : Ajustement des débits de crue

Les débits les plus élevés aux stations aval d'Azzaba et de Pont de Mdez ont été produits dans les années 1960 alors que les pluies maximales enregistrées sont celles des années 2008 à 2010. Ceci renvoie à l'état initial vraisemblablement plus favorable dans la période humide des années 1960 qu'à l'issue de la période sèche de près de 3 décennies. A la station d'Azzaba le plus haut débit observé, de 489 m^3/s, a une durée de retour de 70 ans. Par contre à la station de Pont de Mdez le plus fort débit observé est centennal, il est de 317 m^3/s. Pour les stations de Dar El Hamra et d'El Mers les débits les plus forts observés sont respectivement de 272 m^3/s et de 573 m^3/s pour une durée de retour de 30 ans et de 40 ans. Cette dernière valeur, de l'année 2009 nous paraît surestimée car 3 fois supérieure à celle de 2010 et sort assez nettement du rail de confiance de l'ajustement, quelle que soit la loi utilisée.

Tableau 1 : Débits de crues fréquentiels aux stations du Haut Sebou

Fréquence	Période	1 /2	1/5	1/10	1/50	1/100
Temps de retour		2 ans	5 ans	10 ans	50 ans	100 ans
Azzaba	1958-59 / 2009-10	121.7	203.9	269.8	447.6	535.1
Pont Mdez	1958-59 / 2009-10	72.3	120.8	159.8	264.5	316.7
Dar El Hamra	1984-85 / 2009-10	77.9	138.2	176.5	255.2	286.4
El Mers	1981-82 / 2009-10	41.1	100.0	153.2	310.1	392.9

En période de crue c'est le bassin du Zloul qui est le plus productif avec 425 l/s/km² observés et atteignant 447 l/s/km² en fréquence centennale. Sur le bassin du Mâassèr 153 l/s/km² ont été observés pour une production centennale pouvant atteindre 397 l/s/km². A la station de Pont de Mdez le débit centennal correspondant au débit le plus fort observé correspond à un rendement du bassin de 91 l/s/km². Enfin à Azzaba le plus fort débit observé renvoie à une production d'eau de 87 l/s/km² qui peut aller jusqu'à 147 l/s/km² en fréquence centennale.

La longueur des chroniques de débits étant différente le nombre de phases extraites par stations est variable. Aux stations d'Azzaba et de Pont de Mdez sur les 53 ans de données plus de 500 épisodes de crue ont été extraits, respectivement 529 et 544 (tab.5.3 et annexe 5.2). Aux stations d'Aït Khabach, El Mers Dar El Hamra, le nombre d'épisodes est respectivement de 23, 80 et 148.

2. Les coefficients d'écoulement rapide de crue (ERC)

Excepté pour la station de Dar El Hamra il a été possible de calculer des ERC pour chaque mois. Les coefficient d'ERC sont extrêmement variables et ne présentent aucun régime mensuel (tab.2). La forte variabilité exprimée est le fait d'une ou deux valeurs très élevées, la moyenne renvoie donc au mode.

Tableau 2 : Moyenne des coefficients d'ERC mensuels et écart type

		Sept.	Oct.	Nov.	Déc.	Janv.	Fév.	Mars	Avril	Mai	Juin	Juil.	Août
Azzaba	moyenne	0,06	0,04	0,02	0,03	0,03	0,03	0,05	0,03	0,03	0,04	0,04	0,06
	coef. var.	137%	104%	88%	120%	97%	108%	114%	73%	83%	97%	87%	123%
Pont Mdez	moyenne	0,04	0,04	0,04	0,06	0,02	0,09	0,05	0,03	0,05	0,06	0,06	0,07
	coef. var.	103%	169%	181%	281%	161%	84%	84%	89%	112%	189%	112%	216%
Dar El H.	moyenne	0,17	0,08	0,12	0,10	0,14	0,14	0,10	0,19	0,08	0,03	\	0,23
	coef. var.	94%	90%	302%	84%	90%	77%	96%	160%	98%	\	\	83%
El Mers	moyenne	0,02	0,02	0,02	0,06	0,01	0,02	0,02	0,01	0,03	0,04	0,04	0,02
	coef. var.	115%	73%	187%	213%	70%	133%	58%	101%	139%	88%	104%	43%

Globalement, les coefficients d'ERC sont faibles, de l'ordre de 5% aux stations de Pont de Mdez et d'Azzaba et 3 % à la station d'El Mers. Sur le bassin du Zloul les coefficients d'ERC mensuels dépassent le plus souvent 10 % avec des valeurs de l'ordre de 20 % pour avril, août et septembre. Ces valeurs plus élevées sont à relier au pourcentage de substratum peu perméable (marno-calcaire) et imperméable (marne, schiste). En outre les valeurs élevées d'août et septembre assortie d'un relatif faible coefficient de variation témoignent vraisemblablement des fréquents épisodes orageux d'été sur le Jbel Bou Iblane.

3. Les volumes d'eau annuels des phases de crue

Le découpage des hydrogrammes permet de calculer la contribution des ERC aux écoulements totaux. Du point de vue de la ressource elle renvoie au volume d'eau qui échappe à toute utilisation mais qui pourrait être stocké dans le réservoir à l'amont du barrage de Pont de Mdez (Barrage Mdez).

Tableau 3 : Caractéristiques de l'écoulement pour les épisodes de crue aux stations

Station	Période	Nombre d'épisodes	Volume de base moyen (hm^3)	Volume de crue moyen (hm^3)	Nombre de jours moyen de crue
Aït Khabach	1970-71/1981-82	23	36.1	7.2	32.1
El Mers	1984-85/2009-10	80	42.6	27.1	80.3
Dar EL Hamra	1994-95/2009-10	148	47.5	60.9	72.8
Pont Mdez	1958-59/2009-10	544	144.8	57.9	104.3
Azzaba	1958-59/2009-10	529	468.5	88.0	71.6

Cette analyse se heurte à une difficulté liée à l'absence d'une chronique commune entre toutes les stations afin de comparer entre les bassins. Il est cependant possible de mettre en évidence les traits caractéristiques des bassins vis-à-vis de l'écoulement de crue.

Le plus intéressant à retenir est la contribution des crues à l'écoulement total. Elle est variable d'une année à l'autre et d'un bassin à l'autre en fonction des types de temps prépondérants et des caractéristiques physiographiques de chaque bassin. Pour la station d'Azzaba, la contribution des crues au volume total annuel est de 15 % en moyenne et dépasse à peine 30% au maximum, pour l'année hydrologique 2002/03 d'indigence extrême (fig.4 et tab.5). Ceci illustre bien la capacité d'infiltration du substratum du bassin et l'importance de la contribution des nappes d'eau souterraine à l'écoulement et donc le rôle des apports parvenant du complexe hydrokarstique, Ain Sebou, Timedrine et Ouamander. A cet égard les 25 % de volume de crue seulement des années 2008 à 2010, aux débits les plus forts enregistrés sur la chronique (durée de retour de 75 ans) confirme cela.

Figure 4 : Volume total annuel écoulé et contribution des crues

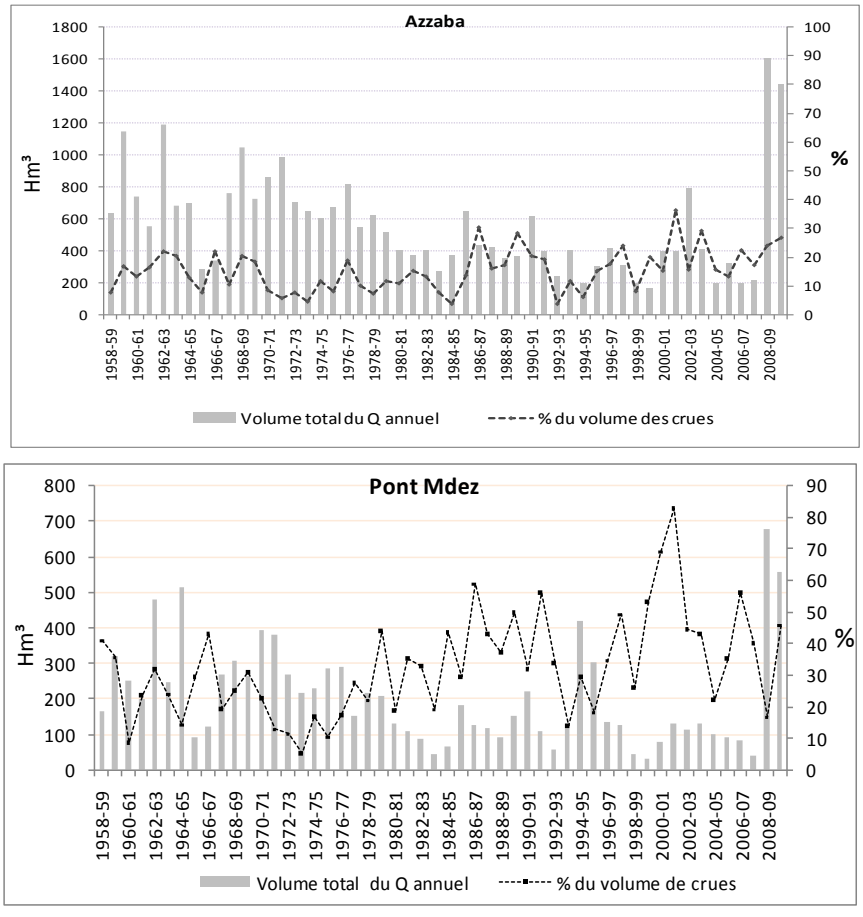

Par contraste, à la station de Mdez la contribution des crues au volume annuel peut atteindre 85% comme le cas de 2002/2003 pour une moyenne de 32% pour la période étudiée. En revanche, pour les autres bassins (Zloul, El Mers), on note une forte contribution des crues au volume total annuel dont la moyenne sur la chronique étudiée est 52% à la station Dar El Hamra et 39% à la station d'El Mers. Certaines années les crues constituent plus de 80% au volume annuel comme le cas 1996-97 et 2006-07 à la station de Dar El Hamra par exemple. Ces deux bassins sont soumis à de nombreuses averses orageuses particulièrement en été et on un substratum globalement moins perméable que les autres secteurs du bassin.

Figure 5 : Volume total annuel écoulé et contribution des crues

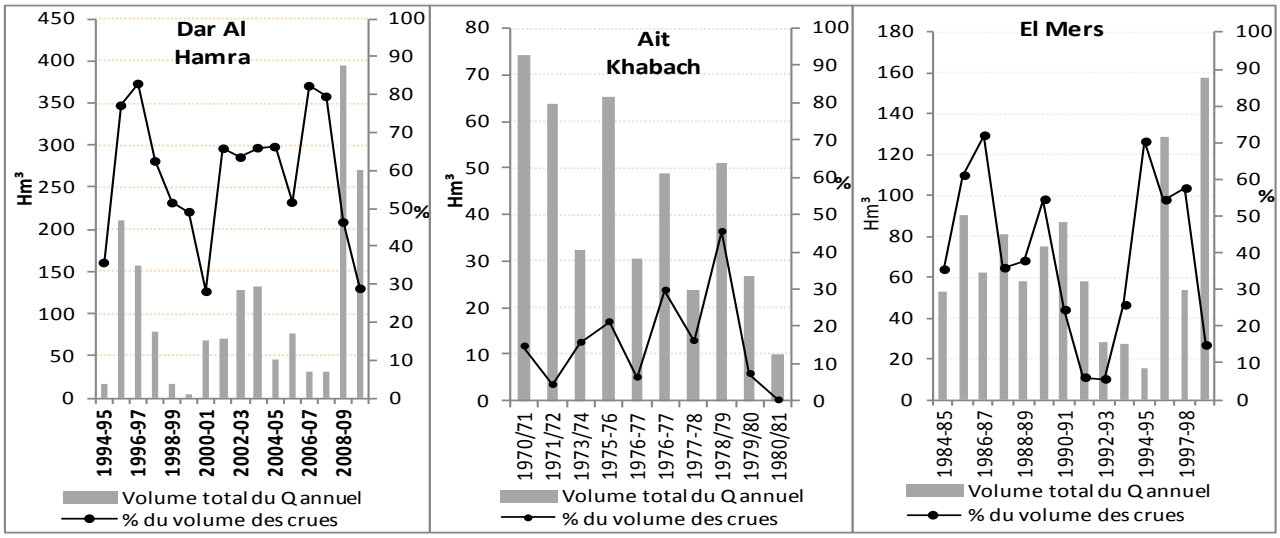

Tableau 4: Contribution minimum et maximum des crues au volume annuel du débit

Station	Contribution moyenne (%)	Contribution minimum (%)	Année	Contribution Maximum (%)	Année
Azzaba	15.2	3.5	1992-93	36	2001-02
Pont Mdez	32.4	5.3	1973-74	82.7	2001-02
Dar El Hamra	58.5	30	2009-10	83	1996-97
El Mers	39.6	5.5	1992-93	57.5	1997-98
Aït Khabach	15.9	0.1	1980-81	45.2	1978-79

Les résultats démontrent que les coefficients d'ERC sont très faibles excepté sur le bassin du Zloul. Malgré cela les crues participent à l'écoulement total pour une proportion pouvant aller jusqu'à près de 60 % pour le bassin du Zloul ce qui met en avant un fort déficit d'écoulement, ETR et transfert d'eau vers d'autres bassins. Au contraire pour Azzaba le volume de crue ne participe en moyenne qu'à hauteur de 15 % (tab.5) du volume total écoulé pour des valeurs d'ERC comparables à ceux du Mâasser et de Pont de Mdez.

Tableau 5 : Caractéristiques de l'écoulement pour les périodes sèches et humides

Station	Période	Volume total annuel moyen Hm^3	Volume de base Hm^3	Volume de crue Hm^3	Nombre d'épisodes	% Volume de crue par rapport au volume total
Azzaba	1957 -58/ 1978-79	725	629	96	200	12
	1979- 80 / 2006-07	373	311	62	290	16
	2007- 08 / 2009-10	1084	818	266	39	22
Mdez	1957 -58/ 1978-79	269	205	64	222	22
	1979- 80 / 2006-07	128	83	45	303	40
	2007- 08 / 2009-10	425	297	128	19	34

Ceci traduit un déficit d'écoulement bien plus faible à Azzaba et une contribution très élevée des eaux souterraines aux débits à l'aval de pont de Mdez et de Dar El Hamra ,

Conclusion

L'analyse des crues a démontré l'importance de ces événements hydrologique dans la dynamique de l'écoulement et les possibilités d'alimentation du barrage en aval du Haut Sebou. Ces crues jouent un rôle important dans le remplissage des barrages (barrage Allal El Fassi et le barrage de Mdez en construction), qui vont emmagasiner ces volumes de crue et ainsi contribuer à l'alimentation de la nappe dominée par sa retenue, et par conséquent dans la mise en place de ressources en eau pour l'irrigation ou d'autres usages. On note aussi que la caractérisation des crues est donc un préalable à toute étape de modélisation.

Bibliographie

CHARRIERE A. (1990), *Héritage hercynien et évolution géodynamique alpine d'une chaîne intercontinentale: le Moyen Atlas au sud-est de Fès (Maroc)*. Thèse d'Etat, Université de Toulouse III, 589 p.

COSANDEY C., ROBINSON M. (2000), *Hydrologie continentale*, Armand Colin, Paris, 368 p.

CROUSER P., CORBETTE S. & SEEGRIST D-W. (1966), "Methods of measuring and analyzing rainfall interception by grass", in *International Association of Scientific Hydrology*, Bulletin, 11:2, p.p. 110-120.

FRANÇOIS D., GILLE E., & ZUMSTEIN F. (1993), « Analyse des séries chronologiques et applications aux données hydroclimatiques » In *L'Eau, la Terre et les Hommes*, hommage à R. Frécault, Presse Université de Nancy, p.p. 137-146.

QADEM A. (2016), *Quantification, modélisation est gestion de la ressource en eau dans le Haut Sebou, Moyen Atlas, Maroc*. Thèse de Doctorat d'Etat, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah Fès, Maroc et Université de Lorraine, Metz, France. 360 p.

ROCHE M. (1963), *Hydrologie de surface*, Gauthier-Villars éditeur. Paris, 431p.

La carte climatique détaillée : outil de conception, de prévision et de gestion des risques

A. SALOUI (1), H. LAKHWAJA (2), A. SEBBAR (3) & A. EL FILALI (4)

(1) Université Hassan II- Casablanca, FLSH Mohammedia, LADES, (2) Université Hassan II –Casablanca, FLSH Ben Msik, (3) Direction de la Météorologie Nationale, (4) Université Sultan Moulay Slimane, FP Khouribga

Introduction

Le Maroc est un pays signataire de l'Agenda 2030[1]. Il est appelé donc à présenter périodiquement un rapport officiel sur l'état de l'environnement, surtout sur le poids que représente les C.C. dans les futurs plans d'actions étatiques (niveau gouvernemental).

Dans ce conteste, nous sommes appelés à répondre à trois questions :

- L'état des lieux du climat marocain ;
- La dynamique du climat marocain : réchauffement, refroidissement, fréquence des phénomènes climatiques extrêmes, …
- Les mesures à prendre en vue de garantir, à la fois, la sécurité des personnes et des biens, le développement économique et l'adaptation avec les C.C.

Notre travail consiste, tout d'abord, à établir une base de données climatique fiable et homogène, et ensuite, et à trouver les outils statistiques et cartographiques en mesure de répondre, spatialement, à nos occupations.

1- La problématique

Il s'agit de mettre en claire la situation actuel et futur du climat marocain afin de proposer les plans d'actions les mieux adaptés. L'objectif étant le développement économique et l'optimisation des ressources naturelles, par le biais de la prévision des inondations, du pilotage de l'irrigation, de la conservation de la qualité des eaux, …

2- La méthodologie

2-1- La création de la base des données

Le Maroc dispose de quarante-deux stations météorologiques synoptiques disposant des mesures de tous les éléments du climat. La qualité de ces mesures est jugée bonne.

D'autres stations, climatologiques et automatiques, sont disponibles. La qualité des mesures offertes par ces dernières, dirigées souvent par un personnel peu qualifié, est jugée médiocre (Fig. 1).

Pour les deux groupes de stations, nous avons étudié les données disponibles (mesures des éléments climatiques disponibles, périodes de mesures, homogénéité, représentativité spatiale,…) Nous avons retenu finalement les données suivantes : Seules les mesures émanant des stations répondant aux standards scientifiques sont retenues pour effectuer la présente étude (tableau n°. 1).

Pour ce qui est des éléments climatiques retenus par cette étude, nous citons (11 éléments climatiques):

Mesures mensuelles : les précipitations, les températures (maximales et minimales), le vent (D+F), l'humidité (maximale et minimale) et les durées d'insolation et mesures quotidiennes : les mesures extrêmes des précipitations et des températures (maximales et minimales);

Cette base de données climatique a subi un traitement statistique pour déterminer son homogénéité.

[1] http://www.internationaldisabilityalliance.org/countries/MAR

2-2- Les outils d'analyse

Sur la base des études antérieures, nous avons décidé d'adopter les méthodes d'analyses et les outils suivants (Saloui, 2000):

Fig. 3: Le réseau des stations météorologiques

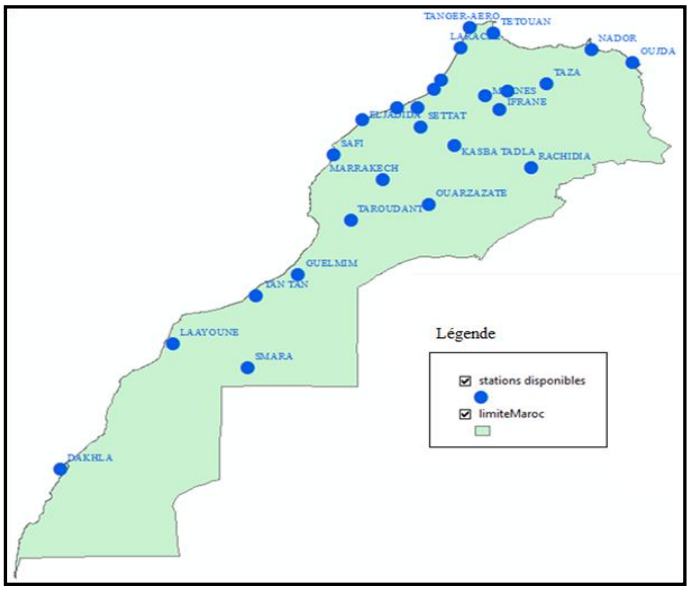

Tab. 1 : Périodes des mesures

Station	Période	Durée (années)
Settat	2000-2001 à 2014-2015	16
Smara	1987-1988 à 2014-2015	29
Taroudant	1992-1993 à 2014-2015	24
Tiznit	1989-1990 à 2014-2015	27
Chefchaouen	1995-1996 à 2014-2015	21
Guélmim	1993-1994 à 2014-2015	23
K. Tadla	1993-1983 à 2014-2015	23
Khouribga	1984-1985 à 2014-2015	32

Les périodes de mesures communes vont de 1980-1981 à 2014-2015 (36 ans pour un bon nombre de stations[2]). Les périodes de mesures pour certaines autres stations sont relativement courtes (Tableau n°. 1):

[2] Ces stations sont celles d'Agadir, Hoceima, B. Mellal, Bouarfa, Casablanca, Dakhla, El Jadida, Essaouira, Fès Sais, Ifrane, Kenitra, Laâyoune, Larache, Marrakech, Meknès, Midelt, Nador, Ouarzazate, Oujda, Rabat, Errachidia, Safi, Sidi Ifni, Sidi Slimane, Tan-Tan, Tanger, Taza et Tétouane

2-2-1- La variabilité : L'étude de la variabilité des éléments climatiques est basée sur l'emploi du coefficient de variation relatif (Coéf. Var = σ / $\bar{X}$) * 100[3]. L'écart type étant un paramètre très sensible à la taille des individus formant l'échantillon, surtout à la taille de ceux se trouvant au début ou à la fin de l'échantillon ;

2-2-2- La tendance : L'étude de la tendance des précipitations est basée sur le coefficient de Mann Kendall (www.xlstat.com/en/solutions/features/mann-kendall-trend-tests) ;

2-2-3- L'étude de la fréquence probable et de la modélisation des valeurs extrêmes (pour les précipitations, les températures maximales et minimales) est basée sur la méthode Gumbel (www.jybaudot.fr/Probas/gumbel.html);

2-2-4- L'étude de l'ETP est basée sur la méthode de Penman modifié FAO (www.legalis.net/cgi-iddn/certificat.cgi?).

2-2-5- ArcMap est le logiciel utilisé pour représenter spatialement des valeurs relatives aux éléments climatiques et à leurs dynamiques[4].

2-2-6- Le vent est mesuré en m/s, à une altitude de 2 mètres;

2-2-7- Les fonctions d'interpolation (pour la spatialisation cartographique) sont différentes selon le paramètre climatique en question;

2-2-8- La durée d'insolation est exprimée en heure / jour ;

2-2-9- L'humidité de l'air est exprimée en %.

3- Résultats

3-1- La pluviométrie annuelle

La figure ci bas (n°. 2) présente la répartition annuelle des précipitations (mm).

Il est à signaler que vu la discontinuité spatiale caractérisant les précipitations, et pour avoir une représentation aussi proche que possible de la réalité, nous avons fait appel aux mesures pluviométriques de plusieurs autres stations (117 stations).

3-2- Les températures annuelles maximales et minimales

Les figures ci bas (fig. 2 à 4) représentent la répartition des températures annuelles moyennes, maximales et minimales (°c);

3-3- La tendance des précipitations annuelles moyennes

La figure ci bas (fig. 6) représente l'état futur des précipitations annuelles moyennes (mm);

3-4- L'évapotranspiration annuelle

La figure ci bas (fig. 7) représente la répartition annuelle moyenne de l'ETP de Penman (mm).

4- Discussion

Les six figures mentionnées ci haut représentent juste une partie de l'Atlas climatique détaillé du Maroc[5]. On remarque sur la figure 2 que les précipitations se concentrent dans la partie N-W du Pays ; région à vocation agricole limitée par rapport aux plaines atlantiques : plaines du Gharb, Doukala, Souss, …etc. Le Maroc demeure un pays de manque en eau : les précipitations y varient, selon les régions, entre -100 et + 800 mm / an. Contrairement aux trois dernières décennies du 20ème siècle, les précipitations des trente dernières années tendent plutôt vers une légère augmentation (fig. 6). Pour les températures annuelles, les moyennes varient entre 13 et 23 °c, les maximales entre 22 et 38 et les minimales entre -1 et 15 °c (fig. 3–4-5).

[3] Nous préférons le coefficient de variation relative à l'Ecart type car ce dernier est trop sensible à la taille des variables formant l'échantillon. Le coefficient de variation se présente sous la forme suivante : (l'écart type divisé par la moyenne) * 100

[4] La validation de la formule d'interpolation est acceptée uniquement quand le coefficient de corrélation entre les valeurs calculées et celles estimées de l'ETP est significatif, au seuil de 90 %.

[5] Cet article est un extrait tiré à partir d'une étude plus détaillée, et qui vise l'élaboration de l'Atlas Climatique Détaillé du Maroc.

Fig. 4: La répartition annuelle moyenne des précipitations (mm)

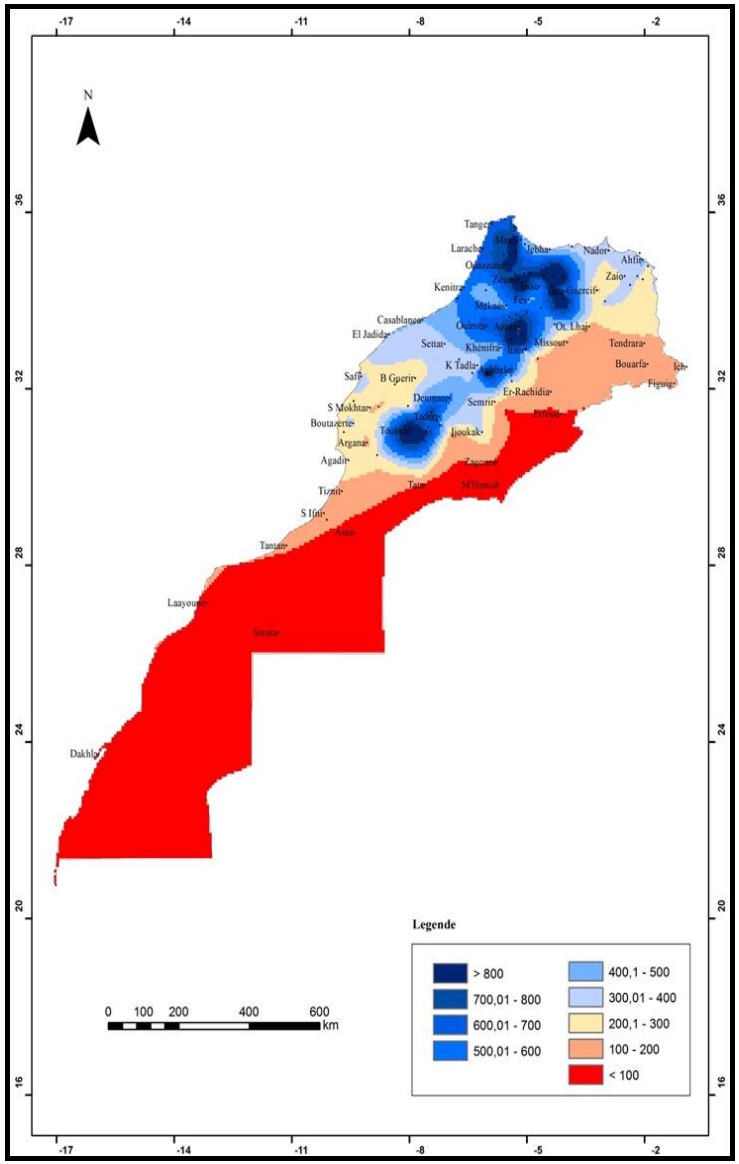

Fig. 5: La répartition annuelle moyenne des températures (°c)

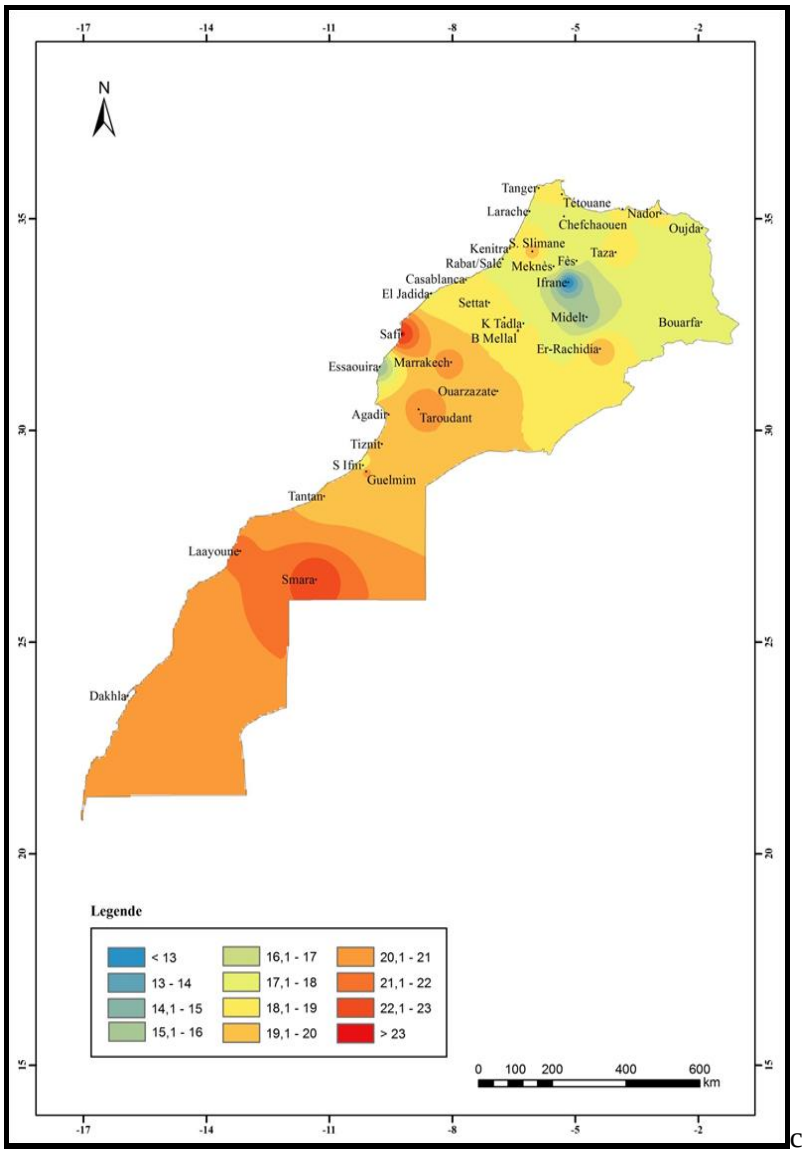

Fig. 6: La répartition annuelle moyenne des températures maximales (°c)

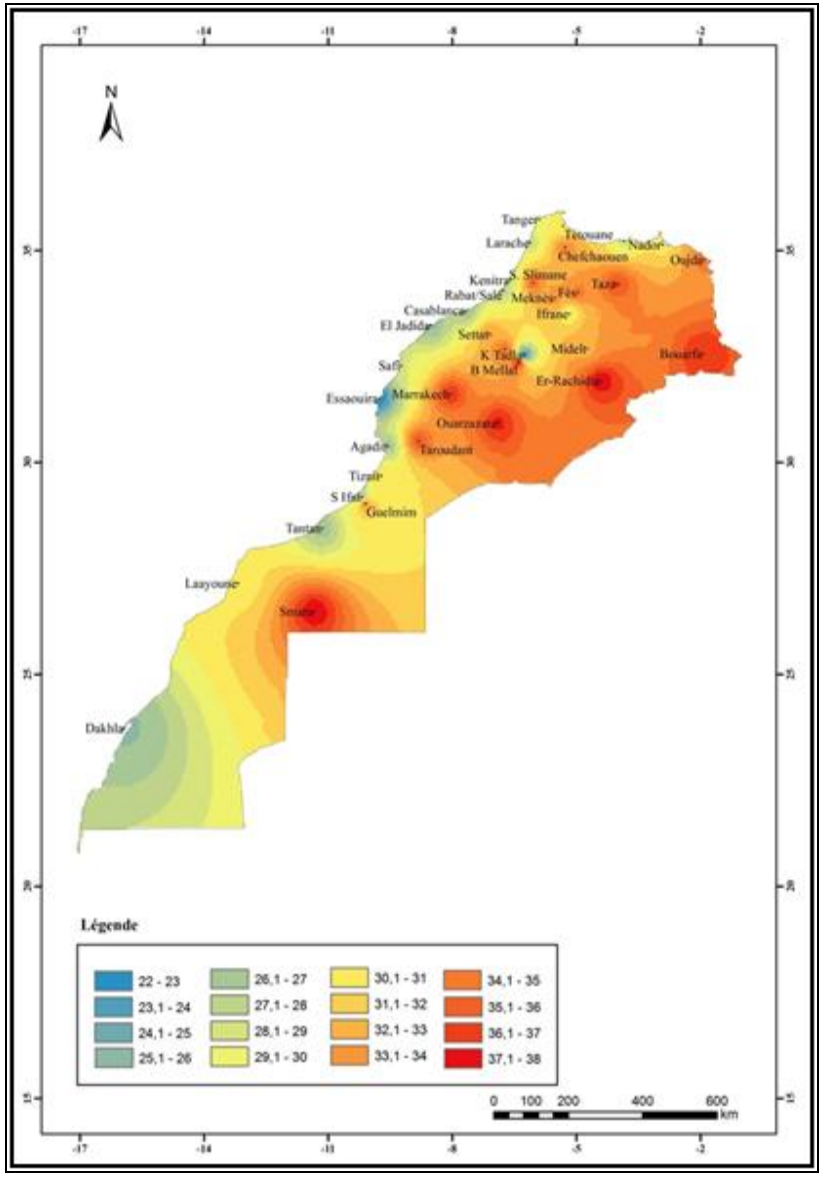

Fig. 7 : La répartition annuelle moyenne des températures minimales (°c)

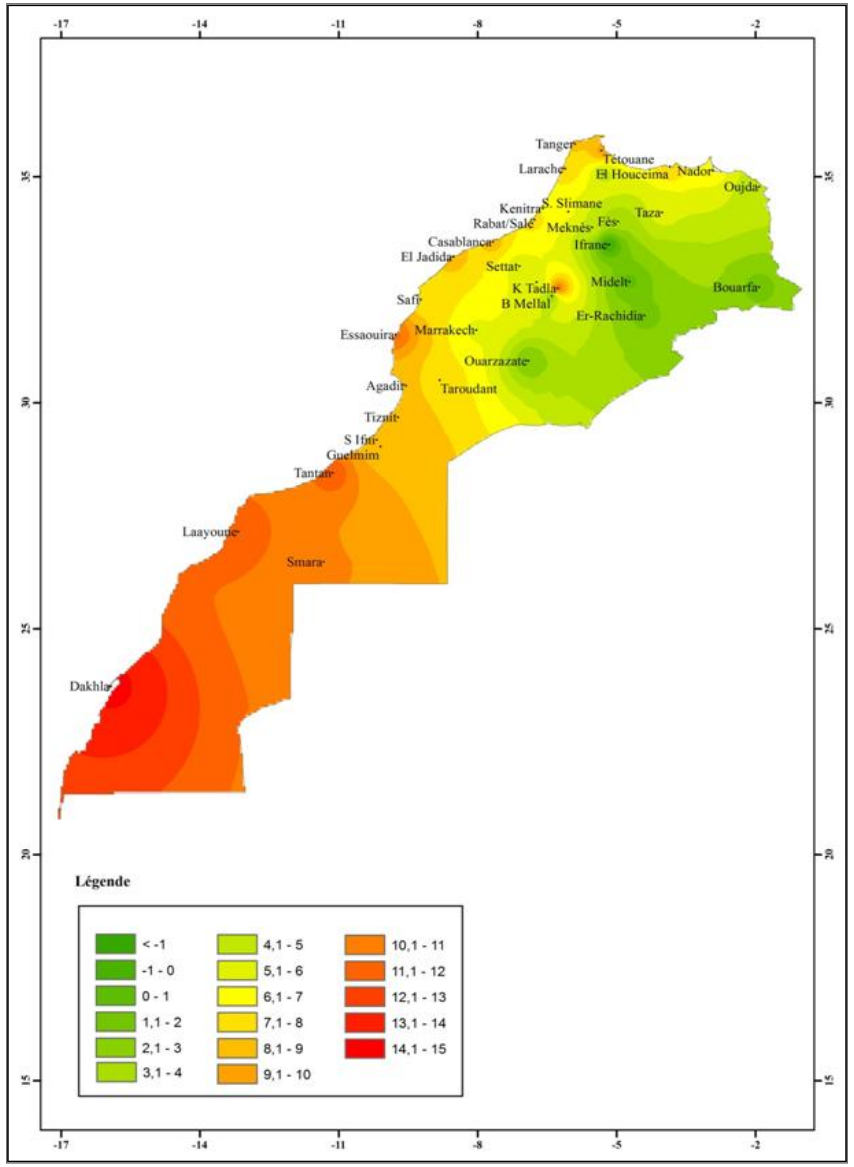

Fig. 8: La tendance annuelle des précipitations (méthode de Kendall)

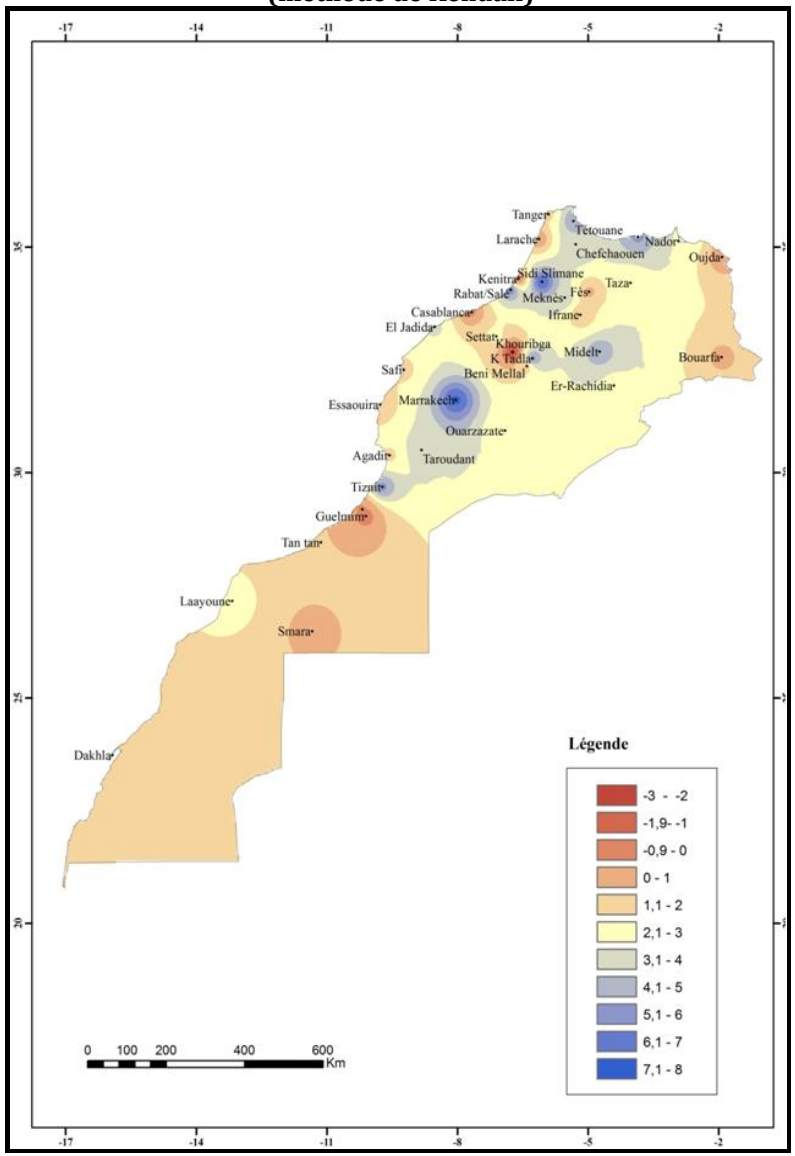

Fig. 9 : La répartition de l'ETP annuelle moyenne en (mm) (Penman modifiée FAO)

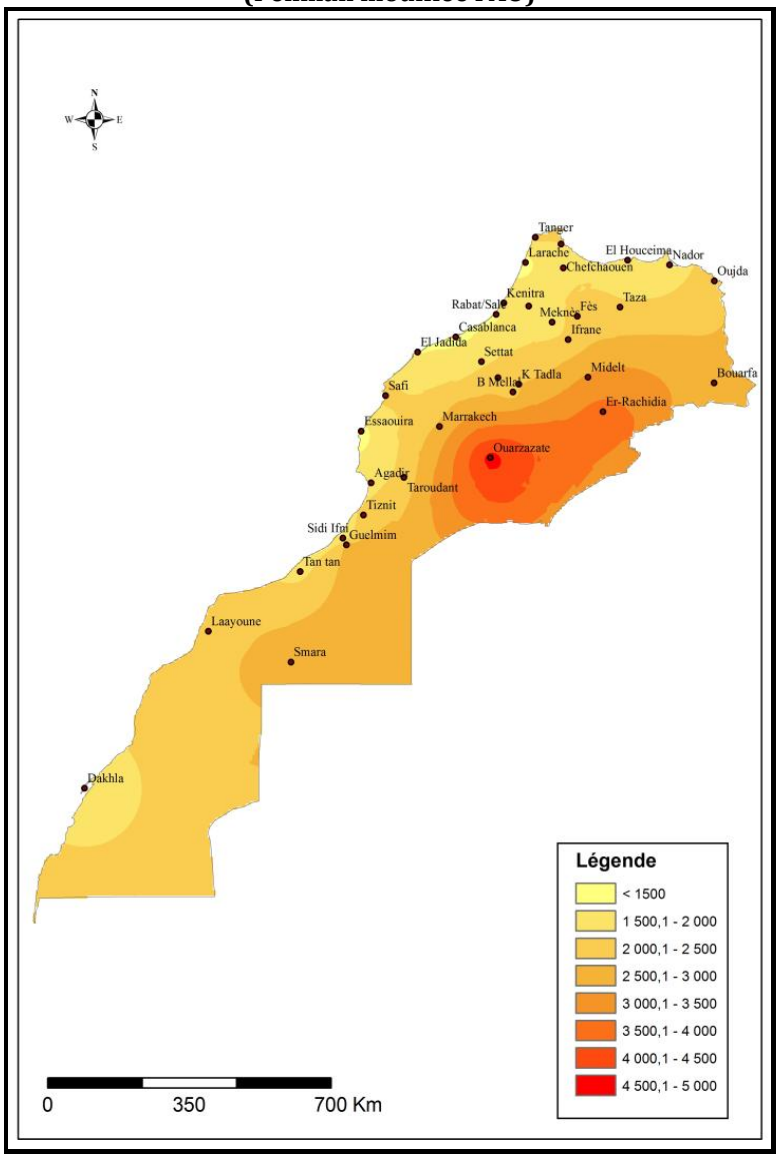

Les températures futures varieront entre 0,01 et 0,1 °c. Il demeure difficile de parler ici d'un réchauffement climatique.

Les précipitations annuelles variaient, au courant des trois dernières décennies, entre -3 et +8 mm/an, selon les régions (fig. 6). Elles tendent à augmenter sur les reliefs, sur les plaines atlantiques nord et sur la rive méditerranéenne. Il y a lieu de parler d'une légère augmentation des précipitations, avec une éventuelle concentration au niveau de la saison d'hier (au dépend des saisons transitoires).

La fréquence des phénomènes climatiques extrêmes est devenue de plus en plus élevée, surtout pour précipitations ;

L'ETP annuelle moyenne varie entre 1500 et 5000 mm. L'ETP est très élevée dans le sud et l'Est du pays (le Sahara).

Comparée les précipitations à l'ETP, et pour ne parler que des régions a vocation agricole, le manque en eau dépasse annuellement, en moyenne, les 1000 mm.

5- Recommandations

La population marocaine, qui était d'environ six millions de personnes vers le début du siècle dernier, est passée aujourd'hui à environ 38 millions (en un siècle !). En même temps, cette population est passée de l'économie de subsistance à l'économie de consommation.

Pour son développement économique, le pays parie sur l'agriculture destinée à l'exportation : surtout les agrumes et maraichères. Activité dont le développement exige une pression sur les ressources naturelles, surtout sur l'eau d'irrigation.

Considérant les deux dynamiques (naturelles et humaines), il serait sage de :

- Optimiser les ressources en eau disponibles ;
- Développer des ressources en eau non conventionnelles ;
- Valoriser le savoir-faire agricole ancestrale ;
- Opter pour des variétés agricoles peu consommatrices en eau d'irrigation ;
- Encourager la biotechnologie (dans l'agriculture et l'agro-alimentaire) et le machinisme agricole adapté afin de valoriser les potentiels nationaux.

Bibliographie

ARLERY R. & al. (1973), *Climatologie : méthodes et pratiques. Gauthier – Villars, 2ème Ed.. Paris, 434p.*

SALOUI A. (1986), *Etude de la variabilité des précipitations et des bilans hydriques dans la partie N-W du Maroc*. Thèse de 3ème cycle, Académie des Sciences et Techniques, Faculté des Sciences et Techniques, Lille, France.

SALOUI A. (2000), « Précipitations et bilans hydriques dans les plaines atlantiques marocaines », in *publication de la FLSH de Mohammedia, Série : Colloques, n°. 8* (en arabe).

SALOUI A., FILALI A. & KANJAA R. (2014), « Etude du littoral 'El Jadida – Kénitra' : étude basée sur la télédétection spatiale », in Travaux du 3ème Colloque des Géographes Marocains, *RGM*, n°. 1-2/2014, p.p. 57-72 (en arabe).

SEBBAR A. (2013), *Etude de la variabilité de la pluviométrie au Maroc 1935-2005 : Réactualisation de la carte de précipitations*. Thèse de doctorat, Université Hassan II Mohammedia-Casablanca, faculté des Sciences de Ben M'sik, Casablanca, 171 p.

www.xlstat.com/en/solutions/features/mann-kendall-trend-tests

www.jybaudot.fr/Probas/gumbel.html

www.legalis.net/cgi-iddn/certificat.cgi? http://www.internationaldisabilityalliance.org/countries/MAR

Suivi et caractérisation de la sécheresse par télédétection dans le bassin versant du haut Oum-Er-Rabia

Azzeddine CHAOUKI, Abdlemjid ESSAMI & Mohamed AOUARAH

Université Hassan II- Casablanca, FLSH Mohammedia, LADES

Le bassin versant étudié (fig.1) s'étend sur une superficie de l'ordre de 1108km². L'oued Oum-Er-Rabia prend son origine au moyen atlas et plus précisément chez les « quarante sources Oum-Er-Rabia ».

- Les altitudes s'augmentent à l'intérieur du bassin du Sud-ouest vers l'Est, allant de 789 à 2411 m. topographiquement, il peut être divisé en trois grandes unités : La partie Est du bassin qui se caractérise par une topographie compliquée avec des hautes montagnes (Ijedran, Tissoufra…) dont les altitudes sont comprises entre 1500 et 2411m ;
- La zone centrale du bassin qui se caractérise par l'existence des collines de moyenne hauteur allant de1300 à1500m ;
- L'aval du bassin où les plateaux et les plaines littorales n'excèdent pas les 789m, avec de faibles pentes.

Figure1 : Situation géographique du bassin versant étudié

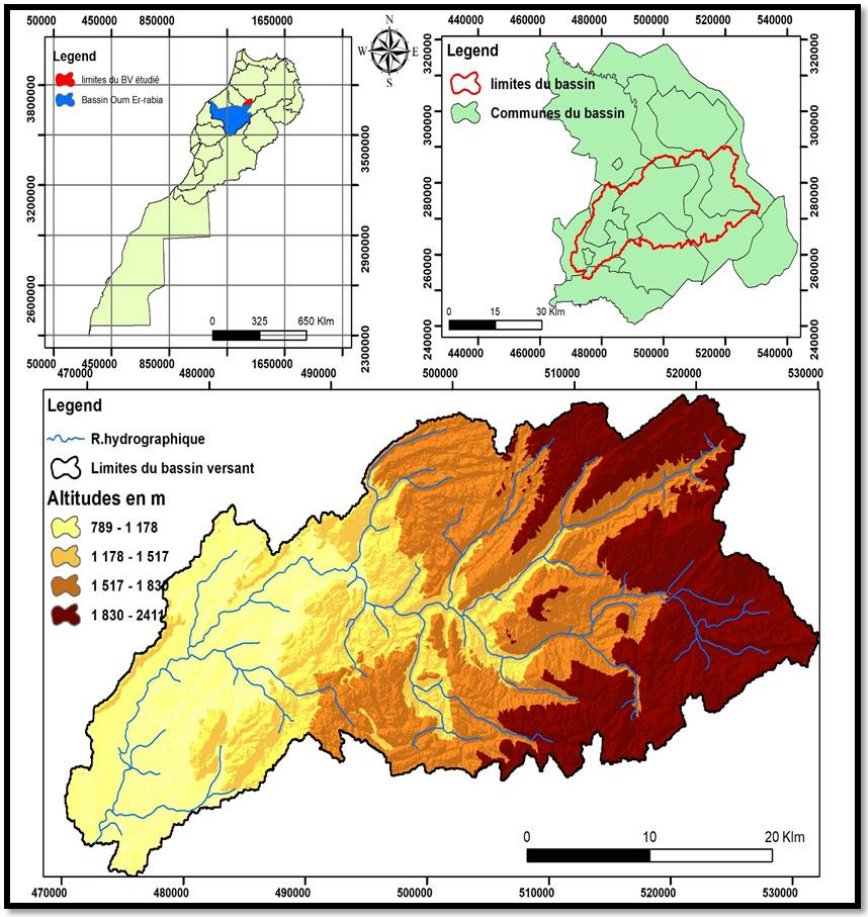

1-) La télédétection, une alternative pour l'étude du stress hydrique végétal:

Le Maroc a connu des périodes de sécheresse sévères surtout pendant les années 80 du siècle dernier. Ces sécheresses ont des effets négatifs sur l'économie du pays. Au Maroc, l'agriculture est une composante essentielle de son économie, quand elle est en souffrance, ce sont tous les secteurs qui sont affectés, car elle participe en grande partie au produit intérieur brut. Pendant une année sèche, la production agricole et les secteurs associés à ce domaine sont généralement affectés. Ce qui provoque un stress socio-économique grave.

Le Bassin versant de l'oued Oum Er-rabia estdans sa quasi-totalité un territoire agricole par excellence, son cours d'eau principal contribue à l'irrigation de vastes terres dans la plaine de Tadla et la région de Khnifra, aussi il joue un rôle primordial dans l'alimentation en eau potable de plusieurs villages et villes, dont une grande partie de la ville de Casablanca.

La partie amont du bassin, avec sa situation géographique à l'ouest du moyen atlas, est celle qui reçoit la plus grande partie des précipitations detout le territoire.

Pour étudier le stress hydrique de la végétation pendant la période de l'étude, il est nécessaire de réaliser une étude pour détecter les périodes de sécheresses récurrentes au cours des dernières années.

Pour traiter cette problématique et à cause du manque de données climatologiques et de l'insuffisance de stations météorologiques, nous nous sommes basés sur les données de l'imageries satellitaires qui peuvent être puissantes et utile pour traiter ce phénomène (Kogan, (1994, 1995, 1997),Lebourgeois (2005) etLayelmam (2015) …)

2-) Matériel et méthode

Pour suivre et détecter les périodes de sécheresse, les données satellitaires Landsatsont acquises et traitées pour cette étude. Les 33 imagesconstituent la série utilisée. Cette série couvre une période de 33ans (1984 à 2017). Les images utilisées sont acquises surtout pendant les saisons sèches pour éviter l'influence des nuages sur les valeurs de l'indice NDVI.

On peut schématiser la méthodologie suivie durant ce travail comme suit :

Figure 2 : méthodologie de travail pour analyser l'indice de condition de végétation :

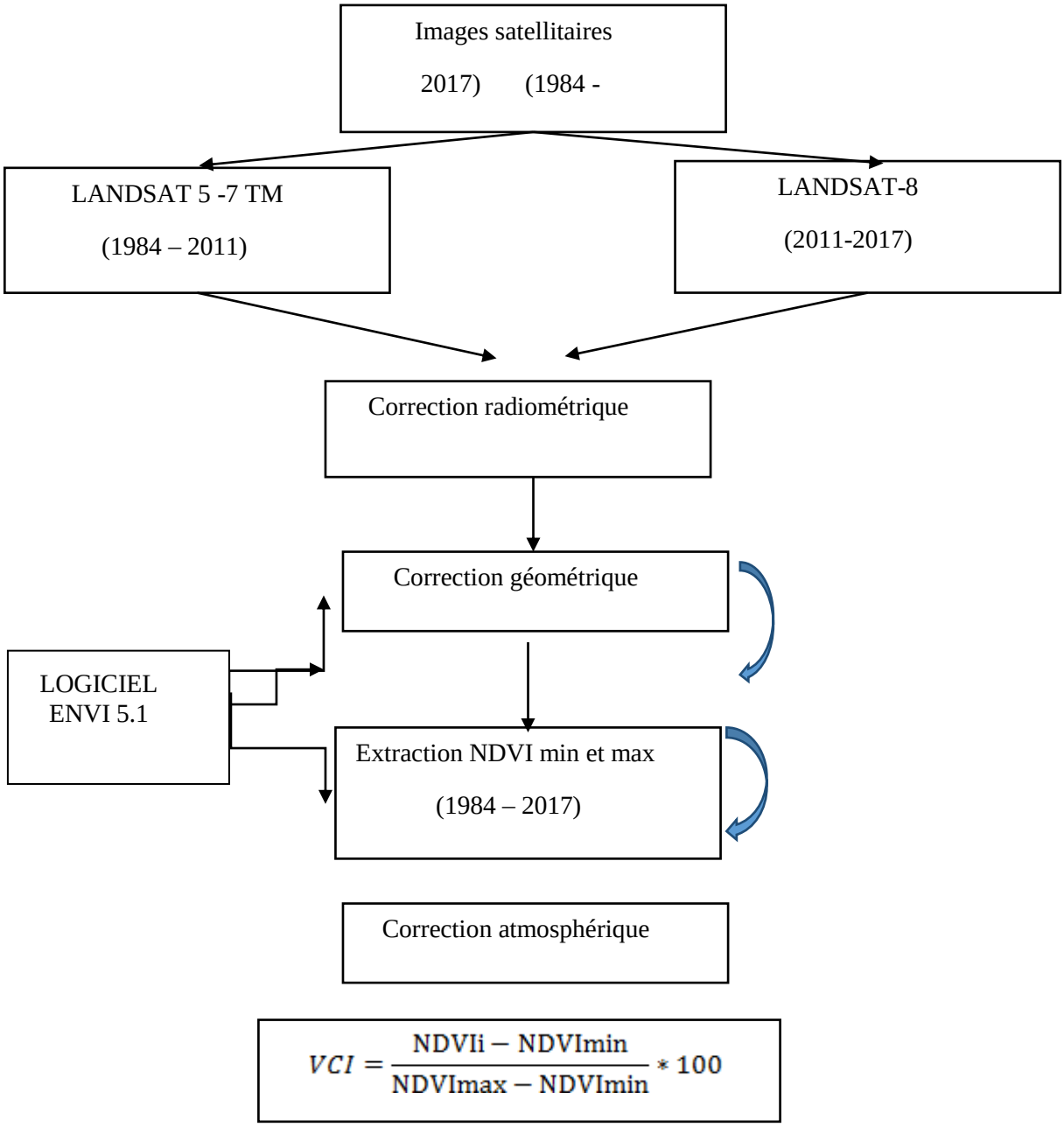

L'indice de condition de la végétation VCI(Vegetation Condition Index) est un indice qui mesure le degré de végétation verte utilisant les valeurs du NDVI (Beaudin 2007).

$$VCI = \frac{NDVIi - NDVImin}{NDVImax - NDVImin} * 100$$

Les valeurs du VCI comprises entre 0 et 100, un VCI proche de 0 reflète une valeur NDVI (Indice de Végétation par Différence Normalisée) qui se rapproche du NDVI minimum. Par contre, un VCI proche de 100 reflète un NDVI qui se rapproche de la valeur maximale de ce dernier. (Kogan, 1997).

En général les valeurs basses de VCI représentent les conditions de stresse en eau, alors que les valeurs élevées indiquent les conditions favorables pour le développement de la végétation. (Kogan, 1997). Selon plusieurs chercheurs (Kogan, 1997, Bijaber et al. 2017) ont considéré les valeurs inférieures à 35 représentent des conditions de sécheresse.

3-) Résultats

Les figures suivantes présentent les variations du VCI durant la période étudiée :

Figure 3 : répartition des valeurs maximales du VCI durant la période étudiée

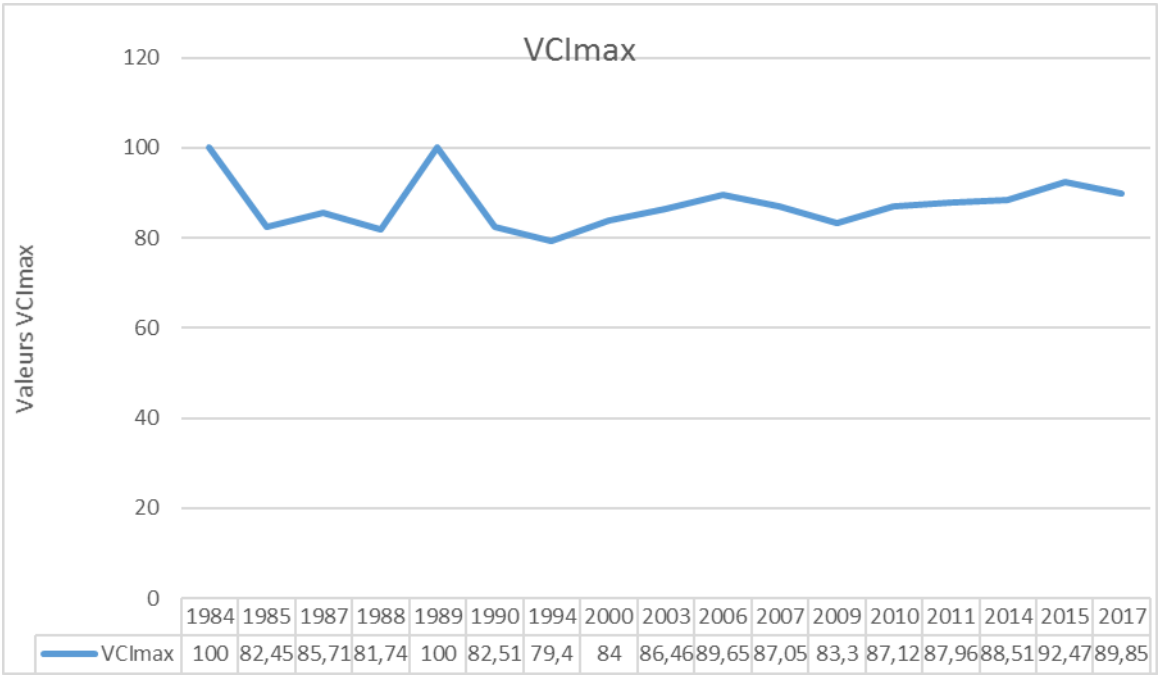

Figure 4 : répartition des valeurs minimales du VCI durant la période étudiée

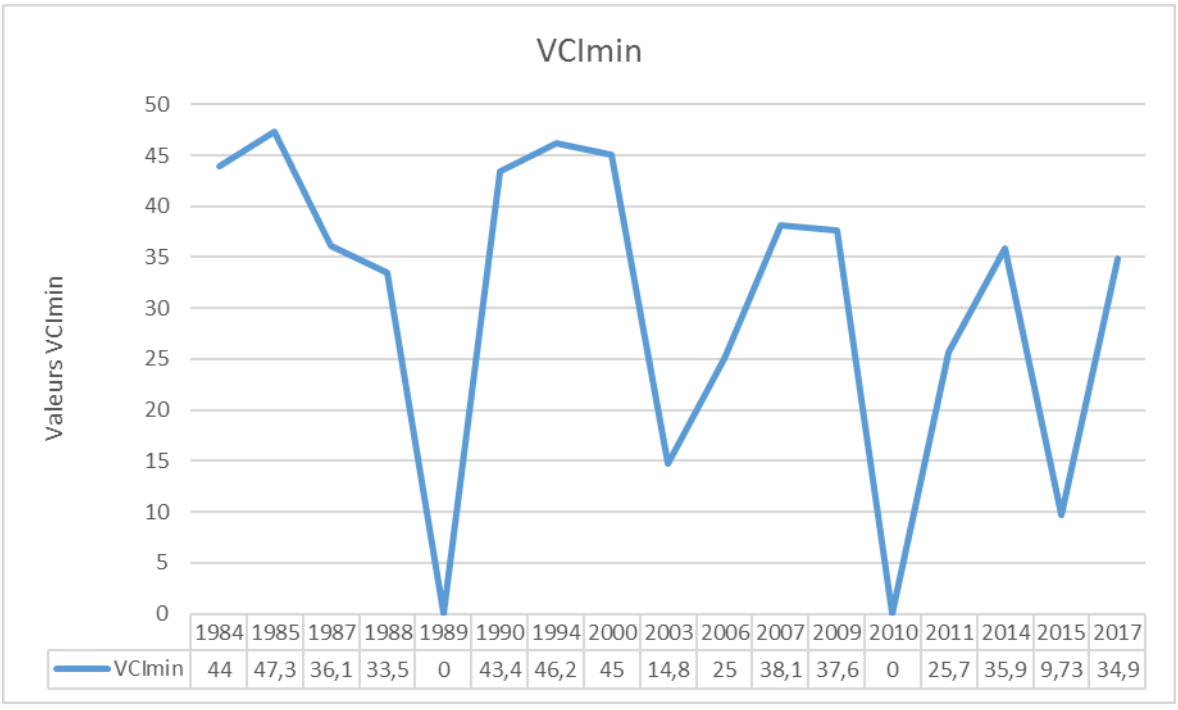

L'analyse des figures 3, 4 et 5 montre que les années les plus sèches ou déficitaires sont : 1987 (36,09), 1988(33,5), 2003 (14,79), 2006 (25,03), 2010 (0), 2011(25,71) et 2015 (9,73). Ces années sont considérées comme des périodes de stress de végétation. Il convient de noter que ces valeurs ne concernent qu'une partie étroite du territoire étudié (la zone sud de la ville de Khenifra) dont les altitudes ne dépassent pas les 780m. Par

contre, les zones de montagnes ont connu des valeurs maximales de cet indice, ce qui représente des conditions favorables pour le développement de la végétation.

Les cartes suivantes illustrent la spatialisation des valeurs du VCI pour quelques années :

Figure 5, 6, 7 et 8 : Spatialisation des valeurs du VCI durant la période étudiée

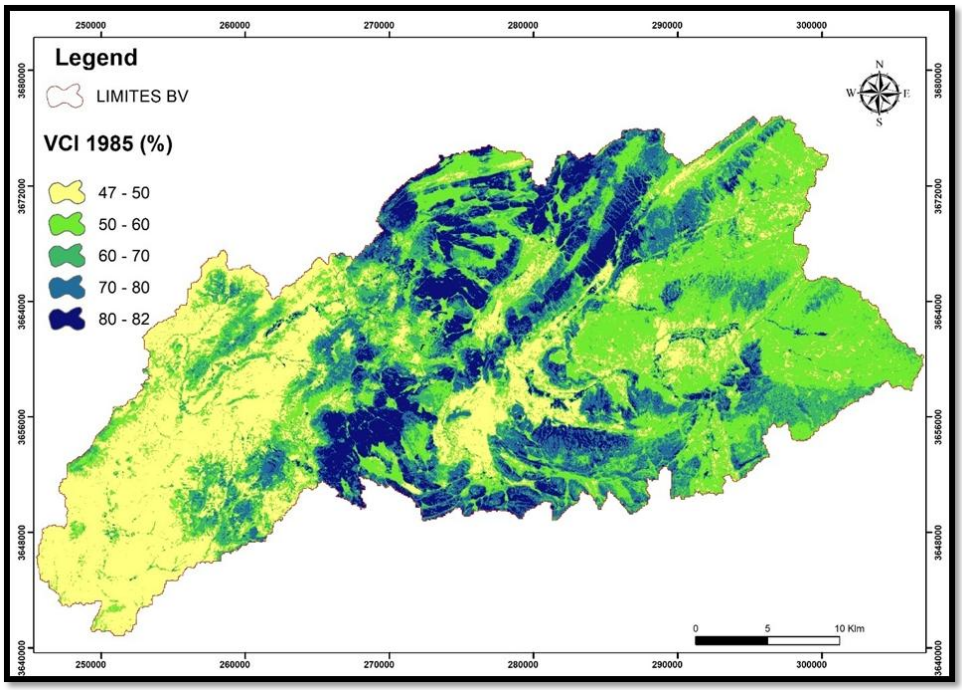

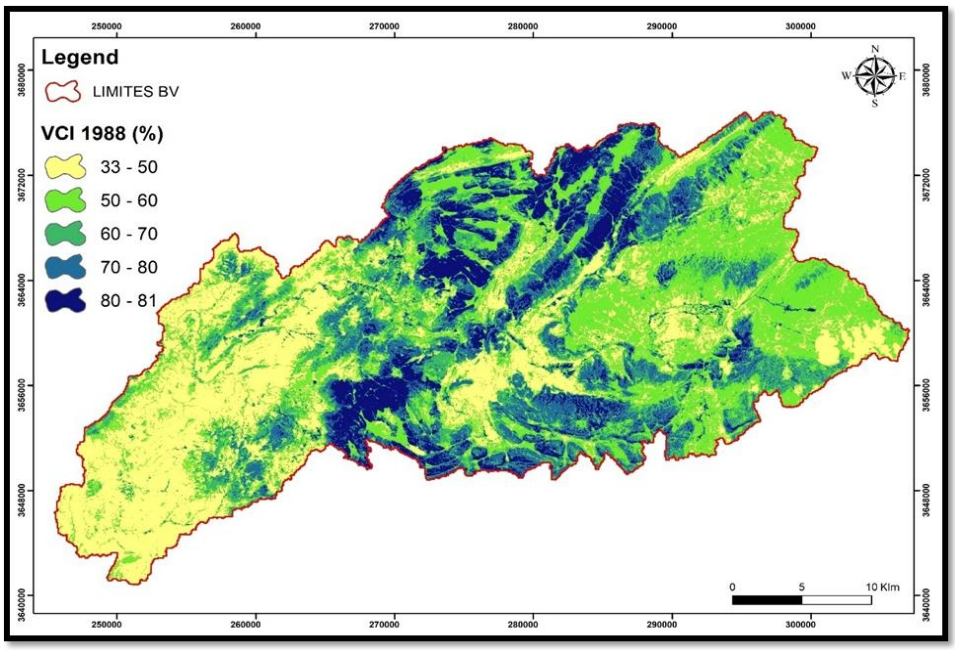

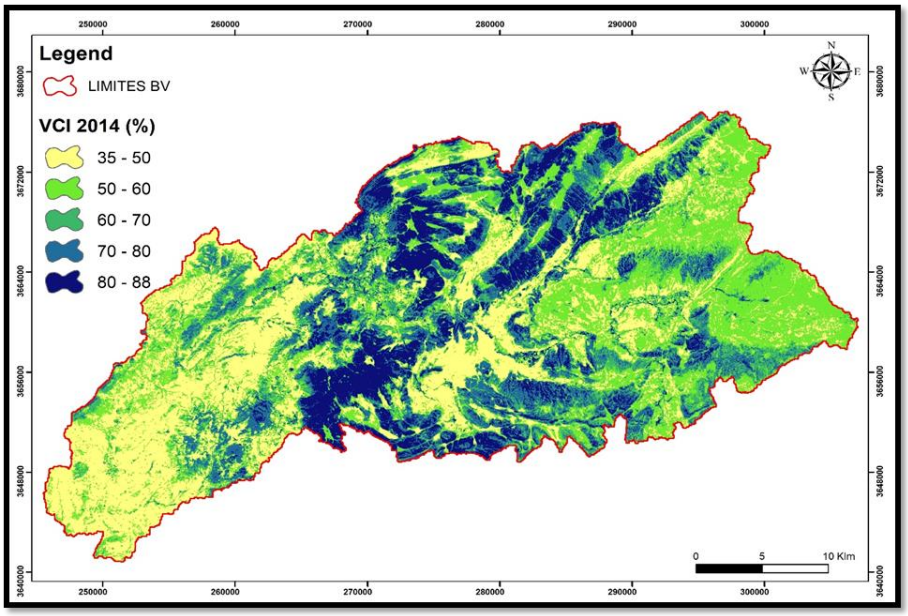

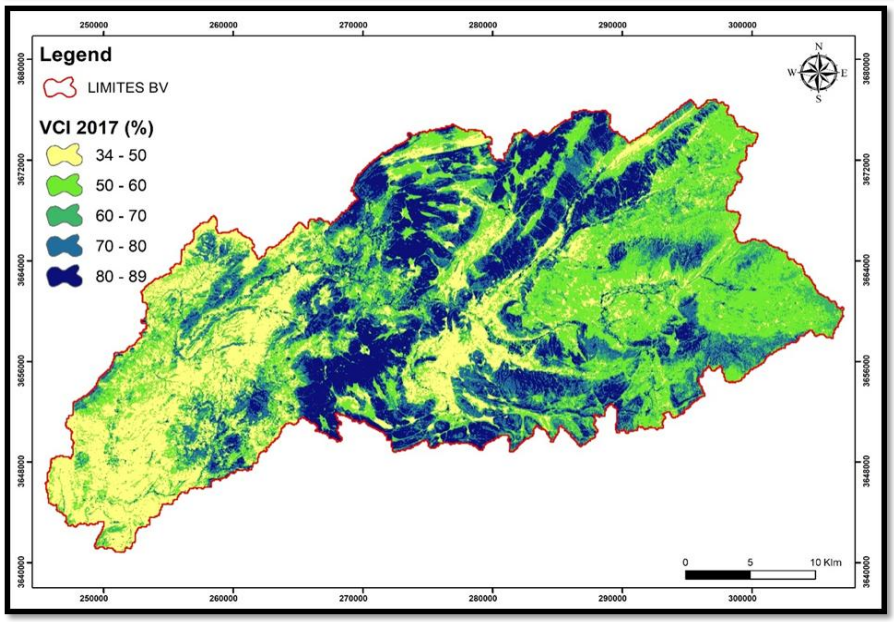

Conclusion

D'après ce travail, on peut conclure que le haut bassin versant de l'oued Oum-Er-Rabia a connu des périodes de sècheresse depuis les années 1980. D'autre part, ce territoire, de par sa situation géographique, à l'ouest du moyen atlas est considéré comme un espace humide, qui n'a été affecté que très peu par les sécheresses qui ont sévi dans les années 80.

Ces résultats peuvent être renforcés et validés par d'autres indices, tel que le TCI (Indice des Conditions de Température), qui est utile pour mieux caractériser les conditions de sécheresse.

Bibliographie

BIJABER N. & ROCHDI A. (2017), « Télédétection spatiale pour l'évaluation du risque de sécheresse au Maroc », in *Revue internationale de géomatique*. 204 RIG. Vol. 27, n° 2/2017.

KOGAN F.N., (1994), "Droughts of the Late 1980s in the United States as Derivedfrom NOAA Polar-Orbiting Satellite Data", in *Bulletin of the American Meteorological Society*. Vol. 76, N° 5.

KOGAN F.N., (1997), “Global Drought Watch fromSpace”, in *Bulletin of the American Meteorological Society*. Vol. 78, N° 4.

LAYELMAM M. (2015), *Calcul des indicateurs de sécheresse à partir des images NOAA/AVHRR*. Rapport de recherche IAV. CRTS.CRASTE-LF. hal-00915461.

LEBŒUF A., SAMSON M. & Paquet., A. (2015), *Guide d'interprétation des mosaiques d'images satellite landsat*. Ministère des Forêts, de la Faune et des Parcs, Secteur des forêts. Bibliothèque et archives nationales du Québec.

LEBOURGEOIS F. & PIEDALLU C., (2005), « Appréhender le niveau de sécheresse dans le cadre des études stationnelles et de la gestion forestière à partir d’indices bioclimatiques », in *Rev. For. Fr.* LVII – 4.

PETERS A.J., (2003), Assessing vegetation response to drought in the northern Great Plains using vegetation and drought indices. Remote Sensing of Environment. Vol. 87.

RAGHAVENDRA B.R., (2015), *The Influence of Terrain Factors on VCI and TCI of Jogimatti Forest, Chitradurga District, Karnataka, India*. Research Scholar, Department of Geology, Central University of Karnataka, Gulbarga, 585311, Karnataka, India.

Changements climatiques et mobilités forcées au Maroc : Un enjeu d'avenir

Mohamed EL GHACHI, Hanane REDDAD & Abdelghani QUADEM
Université Sultan Moulay Slimane, FLSH Beni Mellal

Introduction

En 1990, le Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat (GIEC), a relevé que l'impact le plus poinçonné de l'évolution du climat pourrait être ressenti au niveau des migrations humaines, avec le déplacement de millions de personnes, sous l'effet de l'érosion des zones côtières, de l'inondation des côtes et de la perturbation de l'agriculture. Les conséquences directes et indirectes du changement du changement climatique sur les écosystèmes à l'échelle mondiale conduisent les populations qui en sont victimes à choisir l'immigration vers des pays ou des régions qui leur serviraient de refuge tant vis-à-vis des aléas de ces changements que d'un point de vue économique. Leur nombre est plus élevé qu'il ne l'a jamais été dans l'histoire de l'humanité. Ils seront plus nombreux que les réfugiés politiques et le problème est appelé à s'accentuer à l'horizon des prochaines décennies. Une telle réalité pose avec acuité la question de la capacité des politiques publiques à contenir les vulnérabilités environnementales et l'efficacité des dispositifs juridiques existants à réguler la question des migrations climatiques et à lui trouver des réponses adaptées qui s'inscrivent dans la durée (Moufti, 2012). Le Maroc, compte tenu de ses conditions naturelles et de sa situation en zone aride et semi-aride et de ses ressources en eau limitées et irrégulièrement réparties dans le temps et dans l'espace, n'est pas en reste de ces évolutions.

I- Généralités sur les changements climatiques :

1- Rappel des fondements scientifiques du changement climatique :

La convention-cadre des Nations unies sur les changements climatiques (CCNUCC, 1995), dans son Article 1, définit « Les changements climatiques », comme étant des « changements de climat qui sont attribués directement ou indirectement à une activité humaine altérant la composition de l'atmosphère mondiale et qui viennent s'ajouter à la variabilité naturelle du climat observée au cours de périodes comparables.

Selon GIEC 2014, « Le réchauffement du système climatique est sans équivoque et, depuis les années 1950, beaucoup de changements observés sont sans précédent depuis des décennies voire des millénaires. L'atmosphère et l'océan se sont réchauffés, la couverture de neige et de glace a diminué, le niveau des mers s'est élevé et les concentrations des gaz à effet de serre ont augmenté». (5e rapport du GIEC, novembre 2014).

Figure n° 1 : Augmentation des concentrations de gaz à effet de serre au cours des derniers siècles

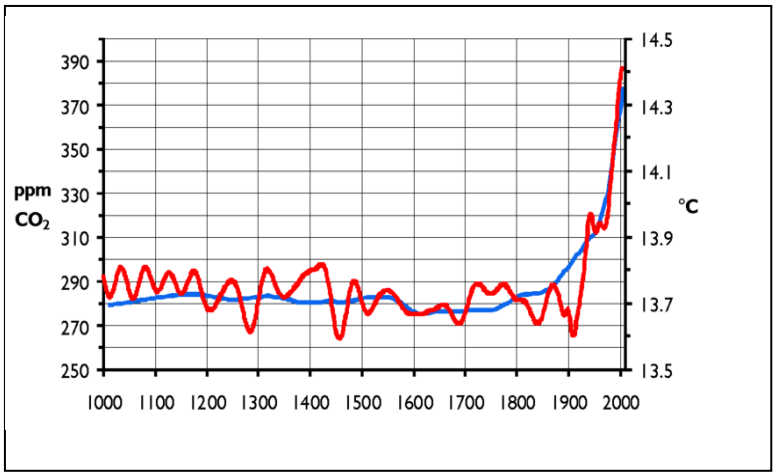

Source : http://commons.wikimedia.org/wiki/File:CO2-Temp.png

On retient donc que, « le changement climatique », désigne de lentes variations des caractéristiques climatiques, en un endroit donné, au cours du temps : vers un réchauffement ou vers un refroidissement. Certaines formes de pollution de l'air, résultant d'activités humaines, menacent de modifier sensiblement les climats, dans le sens d'un réchauffement global.

2- Situation actuelle des changements climatiques :

Selon le GIEC (1995), le changement climatique s'accompagne de l'augmentation de la température de surface de la Terre, une augmentation estimée à 0,8 ± 0,2°C depuis 1870. Elle reste notablement différente pour les deux hémisphères : plus forte au Nord et plus forte aux hautes latitudes (Fig n° 2).

Figure n° 2 : Anomalies de la température de surface en juillet 2016 par rapport à la moyenne de 1981 à 2010

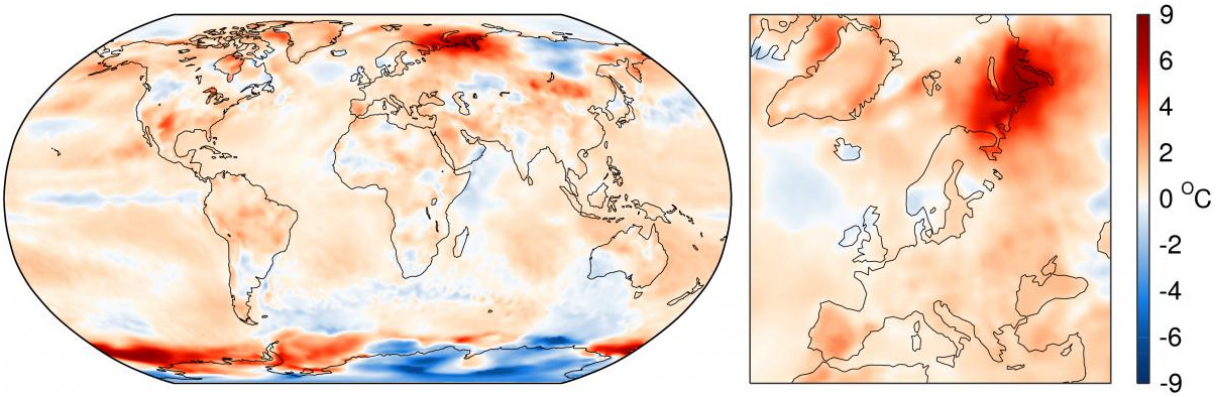

Source : (ERA-Interim/ECMWF-C3S)

Le GIEC (2007) a déclaré aussi qu'à l'échelle du globe, le réchauffement global est confirmé par plusieurs changements affectant les océans et les continents, tels que :

-une hausse des températures moyennes de l'atmosphère et de l'océan - une fonte massive de la neige et de la glace :

-une élévation du niveau moyen de la mer :

-une augmentation de la fréquence et/ou l'intensité de certains phénomènes météorologiques extrêmes (Sécheresses, inondations, ouragans,…)

Il existe d'autres indicateurs biologiques, tels que les déplacements de populations animales terrestres ou marines et l'évolution des dates d'activités agricoles saisonnières, montrent aussi la survenue d'un

réchauffement climatique. Bien que difficiles à quantifier, ces éléments sont importants et ont des conséquences dans de nombreux domaines d'activités professionnelles où ils sont largement pris en compte.

3- Évolution du climat : Du passé vers le futur

Les climats du passé nous sont accessibles par un ensemble d'archives, qui sont :

-Les archives géologiques (géochronologie, paléo-températures, sédiments, charbons, fossiles).

-L'étude d'air de l'atmosphère du passé piégées dans les carottes de glace extraites des calottes du Groenland et de l'Antarctique ainsi que leur analyse chimique très précise, indicateurs qui couvrent 800 000 ans en Antarctique et 123 000 ans au Groenland.

-L'étude des traceurs isotopiques indicateurs de la température ($O^{1,}$ O^{18},...).

C'est ainsi qu'on admet, par exemple, autour de 400 millions d'années, une Terre largement recouverte de glace, ou encore l'existence d'un refroidissement général mais non linéaire depuis 60 millions d'années, avec l'apparition de la calotte glaciaire antarctique il y a 35 millions d'années, et celles de l'hémisphère Nord, il y a environ 4 millions d'années. L'actuelle évolution climatique se place par rapport au réchauffement climatique naturel postérieur au dernier Maximum Glaciaire, il a 21000 ans.

Les observations dans les carottes de glaces, donnent des indications précieuses sur la température et le contenu de l'atmosphère en CO_2 et autres gaz à effet de serre (CH_4, N_2O,...) qu'on peut combiner avec des analyses géochimiques de sédiments marins et/ou lacustres au cours des cycles glaciations/déglaciations du Quaternaire.

Les changements associés aux déglaciations montrent des effets complexes : un réchauffement dans l'Antarctique précède de 800 ans une augmentation du CO2 ; celle-ci est elle-même suivie, 4000 ans plus tard, d'une réduction des calottes glaciaires dans l'hémisphère Nord, susceptible de réduire l'albédo et de provoquer ainsi une amplification du réchauffement. Les analyses de la glace des calottes polaires montrent que les concentrations en CO2, CH4 et N2O n'ont vraisemblablement jamais été aussi élevées depuis 800000 ans (GIEC 2007).

Figure n° 3 : Évolution du climat dans le passé

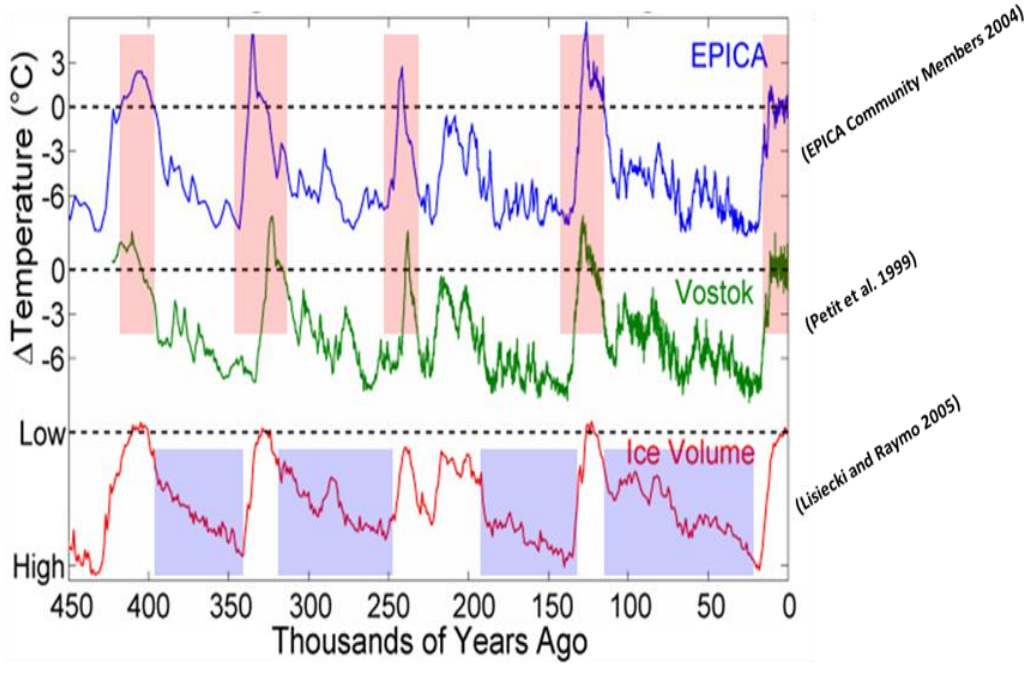

Source : Lisiecki and Raymo 2005.

4- Les causes de l'évolution du climat :

Depuis la révolution industrielle (années 1750), les activités humaines émettent des gaz à effet de serre (GES) supplémentaires, qui s'accumulent dans l'atmosphère et retiennent davantage de chaleur qu'à l'état naturel. C'est ce qu'on appelle l'effet de serre « additionnel », qui provoque un réchauffement accru de l'atmosphère et dérègle nos climats. Entre 1970 et 2004, les émissions mondiales de GES, ont augmenté de 70% (GIEC 2007). Depuis peu, les pays émergents (Chine, Inde…) ont une contribution majeure aux rejets de « GES » dans l'atmosphère.

L'augmentation des concentrations de « GES » d'origine anthropique dans l'atmosphère, renforce « l'effet de Serre naturel » et se traduit par une hausse des températures moyennes de la planète, par ce que nous appelons un réchauffement climatique global. Cette augmentation, même modeste, conduit à des changements plus profonds sur le système climatique avec des impacts sur un nombre important d'indicateurs : dérèglements des précipitations, des vents, des courants océaniques, montée du niveau des mers, etc. Ce que l'on appelle « changement climatique » englobe en fait l'ensemble, de ces phénomènes, et est le résultat du réchauffement global.

Figure n° 4 : Le forçage climatique global :

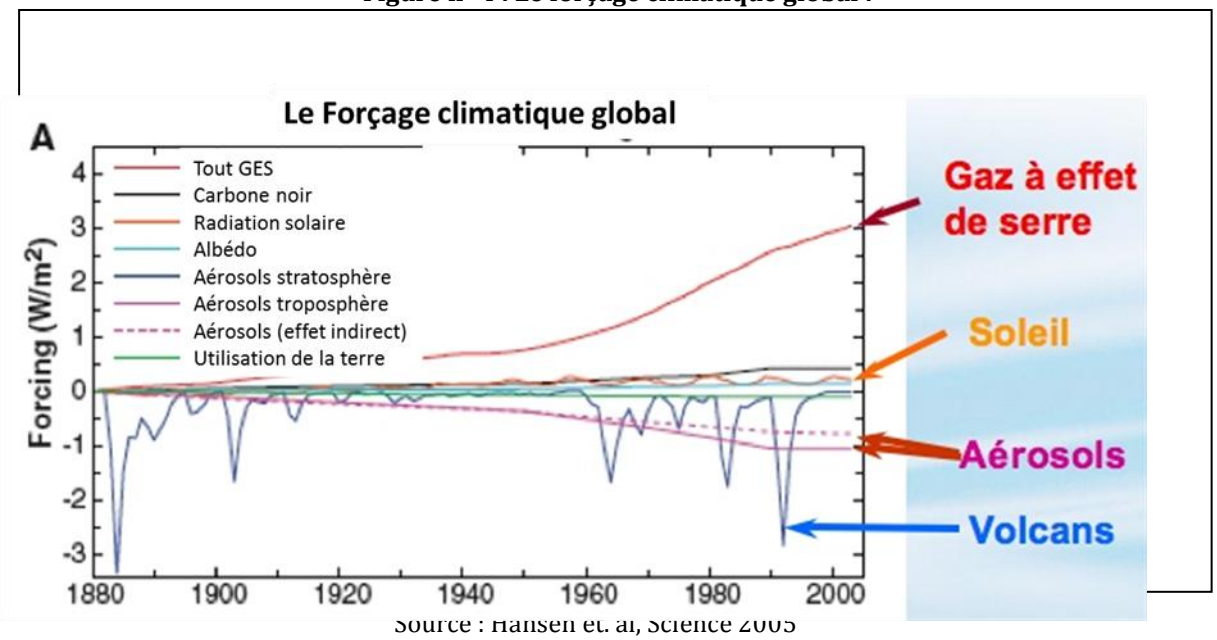

Source : Hansen et. al, Science 2005

II. Le Maroc face aux changements climatiques :

Le Maroc est caractérisé par une situation géographique particulière, au Nord-Ouest de l'Afrique et au Sud - Ouest de la Méditerranée, en s'étalant sur plus de 3000 km avec des climats très diversifiés. Il est caractérisé par un climat très différent selon les régions. En effet, les zones littorales bénéficient d'un climat tempéré, alors que le climat est désertique dans le sud et l'est du pays. Le climat marocain comporte beaucoup de nuances : méditerranéen au Nord, océanique à l'Ouest, continental à l'intérieur des terres et saharien au Sud. Le climat varie aussi, en fonction des saisons.

1- La réalité des changements climatiques au Maroc :

Le changement climatique se manifeste déjà au Maroc, sous la forme de sécheresses agricoles récurrentes depuis le début des années 80. Le pays a connu une sécheresse toutes les trois années durant le XXe siècle. L'agriculture céréalière qui est dominante au Maroc reste à la merci des aléas climatiques. Ce phénomène est de mieux en mieux caractérisé grâce au développement d'outils et d'approches agro-météorologiques.

Les signes du réchauffement climatique sont incontestables. On peut citer entre autres la hausse de

température, la mauvaise répartition spatio-temporelle de la pluviométrie annuelle, la fréquence plus élevée des tempêtes violentes, le dérèglement climatique, la multiplication des catastrophes naturelles, la modification de la répartition géographique de la faune et de la flore et l'apparition des maladies dites climato-sensibles.

2- Conséquences des Changements Climatiques au Maroc :

Le Maroc fait partie des pays faibles émetteur de G.E.S. mais qui subissent les effets des changements climatiques dans leur diversité, dans leur intensité et dans leur occurrence. A cet égard, l'axe central de nos actions reste centré sur les plans d'adaptation pour la gestion des ressources naturelles, la restauration de l'équilibre de nos écosystèmes naturels, la prise en compte des phénomènes extrêmes (sécheresses, inondations, …) et la réorientation de nos modèles de développement sous une forme proactive.

Avec le changement climatique, les écosystèmes d'eau douce sont particulièrement menacés. En effet, l'augmentation des températures de l'eau, la diminution du ruissellement et l'assèchement des zones humides vont entraîner la disparition d'un nombre important d'espèces d'amphibiens ou d'autres espèces aquatiques. Les côtes des deltas sont aussi particulièrement sensibles aux changements, et la diminution du ruissellement ainsi que la construction de barrages modifient les apports en sédiments, ce qui a pour conséquence une augmentation de l'érosion côtière.

L'Institut National de la recherche Agronomique a entrepris des études prospectives pour quantifier les impacts des changements climatiques futures sur l'agriculture marocaine. Il ressort que ces changements climatiques vont se traduire par une augmentation de l'aridité et une diminution de la capacité des terres à être cultivées. Cependant, l'adaptation aux changements climatiques est possible et elle passe obligatoirement par le progrès technologique (amélioration des rendements agricoles en conditions arides et semi-arides), l'irrigation (gestion de l'eau au niveau de la parcelle agricole, du bassin versant et de la région) et l'utilisation des terres selon leur vocation agricole.

3- Projections futures à l'échelle locale (Maroc) :

Les résultats obtenus et ceux fournis par les différentes études, et en parallèle avec les rapports de GIEC, on peut prévoir que les précipitations au Maroc, dans les prochaines années, vont baisser de façon continue, avec une forte probabilité d'apparition des extrêmes de manières fréquente au cours de la même année.

A l'échelle nationale, les projections climatiques établies par la Direction de la Météorologie Nationale prévoient une augmentation des températures moyennes estivales de l'ordre de 2°C à 6°C et une régression de 20% en moyenne des précipitations d'ici la fin du siècle. Alors que, si on prend en considération les modèles climatiques élaborés pour prédire l'avenir climatique du Maroc, lié aux changements globaux attendus et selon des études réalisées récemment, pour le Maroc, des modèles convergent pour estimer un réchauffement probable de la région du Nord du Maroc de +4°C à +5°C durant le XXIe siècle (Mokssit, 2012). Ces mêmes études ont donné des indications sur le devenir des précipitations pluviométriques au niveau du Royaume en relation avec les changements climatiques. La tendance serait une réduction des précipitations pluviométriques estimée autour de -50 % pour la fin du siècle.

4- Changements climatiques au Maroc : quelles stratégies d'adaptation et de développement?

Le changement climatique ne laissera pas le Maroc indemne. Pour répondre à cette problématique, le Maroc s'est donc engagé de manière volontaire dans la lutte contre le changement climatique, dans le cadre d'une approche intégrée, participative et responsable. Cette volonté politique de lutter contre le réchauffement climatique trouve aujourd'hui sa place dans la Charte sur l'environnement pour un développement durable, qui est issue d'un large processus de consultation, suite aux initiatives lancées par Sa Majesté le Roi Mohammed VI, lors des discours du Trône de 2009 et de 2010,

Le véritable enjeu réside dans la capacité à trouver le bon compromis, entre les exigences du développement, le souci de réduire les émissions gazeuses et d'assurer une exploitation rationnelle des

ressources naturelles. D'où, la nécessité de favoriser une dynamique de croissance verte et d'adopter des outils de mesure appropriés, appelant le Gouvernement à élaborer un projet de Charte Nationale de l'Environnement et du Développement Durable et un plan d'action intégré formalisé dans une Loi-Cadre qui devra constituer une véritable référence pour les politiques publiques de notre pays en la matière.

Selon l'indice de performance du changement climatique 2019 ("change performance index 2019") élaboré par les ONG Germanwatch, NewClimate Institute et Climate Action Network International, le Maroc décroche la deuxième place du podium en matière de protection climatique, après la Suède et avant la Lituanie.

Figure 5: Les indices des performances des changements climatiques

Rank		Country	Score**
1.*		–	–
2.		–	–
3.		–	–
4.	–	Sweden	76.28
5.	▲	Morocco	70.48
6.	▼	Lithuania	70.47
7.	▲	Latvia	68.31
8.	–	United Kingdom	65.92
9.	▲	Switzerland	65.42
10.	▲	Malta	65.06
11.	▲	India	62.93
12.	▼	Norway	62.80
13.	▼	Finland	62.61
14.	▼	Croatia	62.39
15.	▲	Denmark	61.96
16.	▲	European Union (28)	60.65
17.	▲	Portugal	60.54

Source : Climate Change Performance Index (CCPI) 2019

Cet indice de performance des changements climatiques (CCPI) est conçu pour améliorer la transparence de la politique climatique internationale. Son objectif est d'exercer une pression politique et sociale sur les pays qui n'avaient jusqu'à présent pas pris de mesures ambitieuses en matière de protection du climat et de mettre en lumière les pays qui appliquent les meilleures politiques.

III. Changements climatiques et migrations forcées

Les dérèglements climatiques bouleversent la vie de millions de personnes. Combien? Dix ou cent millions? Et demain, en 2050, 250 millions ou un milliard? Les travaux des organisations nationales ou des ONG, s'ils nous alertent et nous interpellent, restent encore insuffisamment documentés sur la réalité des impacts sur la vie des populations, sur leur nature et leur interrelation avec d'autres facteurs comme la pauvreté, le mode de développement ou les pratiques agricoles. Le rapport des Nations Unies de 2007 sur le développement humain est certainement l'étude globale la plus aboutie à ce jour sur ces questions. La déclaration propose que soit créé au sein du GIEC un groupe « ad hoc » d'étude sur les déplacements liés aux dérèglements climatiques.

Dès 1990, le GIEC a avancé, que les mouvements des populations pourraient être l'impact le plus important du changement climatique. Il a prévenu que les personnes seraient déplacées par les inondations des zones côtières, l'érosion du littoral et toute une série de conditions météorologiques extrêmes.

1- Mobilité environnementale : un risque planétaire :

Au-delà des aspects strictement climatiques ou environnementaux (sécheresses, inondations, élévation du niveau des mers, modifications des écosystèmes, disparition ou déplacement d'espèces animales ou végétales …), c'est dans le domaine des migrations humaines que les prévisions les plus alarmantes sont annoncées. Selon OMS, c'est en millions d'habitants que sont estimées les populations qui seraient amenées à devoir quitter leur

cadre de vie en raison des dégradations de leur environnement (Cambrézy, 2013). Selon une nouvelle étude récente de la Banque mondiale, l'aggravation des effets du changement climatique dans trois régions du monde densément peuplées pourrait pousser plus de 140 millions de personnes à migrer à l'intérieur de leur propre pays d'ici 2050.

La compréhension de ces mobilités reste encore trop limitée, vu l'absence de données exhaustives et l'existence de véritables inégalités de moyens de recherche, entre pays développés et pays en développement, (Fonseca, 2014).

Il est impossible aujourd'hui d'avoir une estimation claire d'ici 2050. Il se peut qu'il y ai plus ou moins de migrants ? On ne sait pas si ce chiffre de 200-250 millions inclut les réfugiés cumulés ou concerne simplement des personnes déplacées en raison des crises environnementales. Ce chiffre fait la somme des régions à risques et déduit que toutes ces personnes vont sûrement migrer. Or, les migrations sont souvent une réponse possible, parmi d'autres, aux dégradations de l'environnement. Cela dépend d'un grand nombre de facteurs comme les modalités d'adaptation au changement climatique, les évolutions démographiques des régions vulnérables ou encore la capacité des personnes à pouvoir migrer. Aujourd'hui, on a encore du mal à attribuer un évènement de catastrophe naturelle au changement climatique, y compris la crise en Somalie. Ces prédictions sur les conséquences migratoires sont donc déterministes. Selon le Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat (GIEC), le continent africain sera effectivement le continent le plus concerné par le changement climatique d'ici 2050, et consécutivement les mobilités humaines deviendront le visage de ce changement.

Les flux de migrants plongent aujourd'hui l'Europe, dans une crise profonde. Mais, les politiques et les outils actuels sont encore moins adaptés aux migrations climatiques annoncées, d'une toute autre ampleur.

2- La mobilité forcée « un enjeu nouveau au Maroc » :

Au Maroc, les migrations peuvent être liées aux conséquences des changements climatiques. En effet, les baisses des productions agricoles constatées, la diminution voire même la disparition du cheptel dans certaines localités contraignent les populations à migrer vers les grandes villes, ou vers des pays étrangers dans l'espoir de trouver des endroits plus cléments pour leur subsistance.

La mobilité humaine au Maroc, a été toujours marquée par sa dépendance aux ressources en eau, ce qui veut dire, qu'elle est indirectement rattachée aux précipitations. Et puisque celles-ci sont en dégradations continues, on peut par la suite prévoir le sens de cette mobilité. La plupart des migrations environnementales se font généralement, sur des distances limitées, ce qui rend ces flux peu visibles aux yeux du grand public et des médias. Les témoignages faits au préalable ont affirmé que les années de 1940 et 1980, ont marqué des périodes chaudes et sèches, et elles ont été de grande importance, sur l'évolution de la mobilité au Maroc. D'où, l'hypothèse que les changements climatiques extrêmes, ont un impact non négligeable sur la mobilité et le mouvement migratoire au Maroc.

Cette mobilité est donc fortement liée au climat, car l'économie marocaine est basée en premier lieu, sur l'agriculture, et par la suite sur le climat. Or, la dégradation de celui-ci, implique la dégradation de l'environnement. Dans les prochaines années et avec les prévisions du GIEC le Maroc est susceptible d'entrer dans une crise démographique et économique, s'il ne prend pas de bonnes mesures dans les délais appropriés.

Devant cette situation, le Maroc est devenu un des pays où la vulnérabilité des populations, et en particulier, des populations rurales aux phénomènes hydro climatiques extrêmes s'est accentuée (Douglas et al, 2008 ; Di Baldassarre et al., 2010). Les phénomènes extrêmes sont devenus de plus en plus fréquents après la succession des années de sécheresse qui ont caractérisé les années 80 et 90 et où l'on notait une forte baisse des précipitations pluviométriques. Une phase d'inondations et de crues, principalement générées par les pluies torrentielles, ont marqué le climat marocain surtout à partir de la fin des années 90 (Driouech et al, 2009, Bouaicha et Ben Abdelfadel, 2010).

3- Les différents aspects des migrations climatiques forcées :

Réfugiés environnementaux/climatiques, migrants forcés de l'environnement/du climat, migrants environnementaux/climatiques, éco-migrants… Les termes pour qualifier les personnes forcées de quitter leur lieu habituel de vie en raison d'une dégradation de l'environnement ne manquent pas et reflètent la difficile construction de cet enjeu en tant qu'objet de recherche et problème nécessitant l'intervention des autorités publiques.

a. Un « Migrant » ou « réfugié » ?

Le choix entre un adjectif plutôt qu'un autre est significatif dans la mesure où il fait ressortir la cause de la migration. Selon un des spécialistes (Stephen Castles), le terme « migrants environnementaux » est trop simpliste parce que son emploi signifierait que la migration résulterait d'une et seule cause.

Pour L'OIM (Organisation internationale pour les migrations) propose la définition suivante : appelle migrants environnementaux les personnes ou groupes de personnes qui :

-pour des raisons impérieuses liées à un changement environnemental soudain ou progressif influant négativement sur leur vie ou leurs conditions de vie,

- sont contraintes de quitter leur foyer habituel ou le quittent de leur propre initiative, temporairement ou définitivement, et qui, de ce fait, se déplacent à l'intérieur de leur pays ou en sortent. (BROWN O., 2008)

Selon Etienne Piguet, de l'Université de Neuchâtel, les termes : les mouvements de populations induit par l'environnement)" (EIPM) et les personnes déplacées pour l'environnement), décrivent aujourd'hui de façon très appropriée la catégorie générale des migrants pour lesquels le facteur environnemental est décisif mais pas forcément unique.

Au regard du droit international, le mot « réfugié » appliqué aux personnes qui tentent d'échapper aux dérèglements de l'environnement, n'est pas tout à fait correct. La Convention des Nations Unies de 1951 et son Protocole de 1967 relatif au statut des réfugiés : « Un réfugié est une personne qui, craignant avec raison d'être persécutée du fait de sa race, de sa religion, de sa nationalité, de son appartenance à un certain groupe social ou de ses opinions politiques, se trouve hors du pays dont elle a la nationalité et qui ne peut, du fait de cette crainte, ou ne veut se réclamer de la protection de ce pays ». Cette convention indique clairement, que cette expression doit être réservée aux personnes qui fuient les persécutions. Néanmoins, alors que le régime des droits humains a un rôle normatif, le droit international des réfugiés traite des situations dans lesquelles « la seule véritable solution pour un être humain » est « le départ lorsque les circonstances deviennent intolérables, ces circonstances équivalant à une violation des droits de l'Homme. Le droit des réfugiés, a donc un rôle palliatif.

b. Un réfugié « écologique », « climatique » ou « environnemental » ?

Dans la bibliographie récente, on note l'apparition de nouvelles catégories pour désigner ce type de migrations. « Réfugiés de l'environnement », « éco-réfugiés », « réfugiés climatiques » sont quelques-unes des diverses expressions maintenant employées – et largement relayées par les médias – pour nommer ces mouvements de populations. En 1985, c'est à Essam El-Hinnawi, expert à l'unep, que l'on doit l'expression « réfugiés environnementaux ». Mais c'est à partir de la conférence de Rio de 1992 et, plus encore au tournant du XXI^{e} siècle, que ces diverses catégories sont entrées dans le langage courant ; en ne faisant qu'accroître la confusion concernant la définition du réfugié (Cambrézy, 2013).

Les scientifiques spécialistes dans la mobilité environnementale de l'Université des Nations Unies à Bonn suggèrent trois catégories :

-Les "migrants motivés par l'environnement" sont ceux qui décident de quitter un environnement dégradé pour éviter le pire ; ce mouvement peut être temporaire ou permanent.

-Les "migrants environnementaux forcés" « doivent » partir pour éviter le pire ; ce mouvement est permanent.

-Les “réfugiés environnementaux”, ce sont des personnes qui fuient une catastrophe en cours (i.e. l’ouragan Katrina) ; ce mouvement-là peut être temporaire ou permanent.

Les migrations climatiques peuvent en effet prendre différentes formes et être de durée variable. Selon plusieurs chercheurs, il faut partir des territoires et des problématiques climatiques pour définir les aspects des migrations climatiques. Cela permettait d’aborder différentes causes climatiques de départ comme la montée du niveau des mers, les inondations ou la désertification ainsi que différents types de déplacements contraints dûs au climat.

c. Une migration « forcée » ou « volontaire » ?

Il y a une vingtaines d’années, les débats sémantiques sur la distinction entre migrations « volontaires » ou « forcées », « internes » ou « internationales » ne mobilisaient guère que les spécialistes et il était rare que les déplacements de population liés à des contraintes environnementales fassent l’objet de campagnes de sensibilisation à ce type de problèmes, (Cambrézy, 2013).

La migration volontaire représente l’une des plus grandes craintes des pays du nord, qui redoutent que nombre de migrants ne profitent d’une nouvelle convention ou de l’élargissement de la convention de 1951. Selon plusieurs études, Il est probable que beaucoup de personnes migrent en raison de la dégradation environnementale ; lorsque la migration résulte manifestement d’une telle dégradation environnementale, comme dans le cas des îles qui sont en voie de disparition, il faut la qualifier de « migration forcée ». Comme la disparition des îles insulaires est un phénomène qui se déroule lentement, il est n’est pas évident de dire si les habitants veulent ou doivent migrer, même en sachant les difficultés actuelles dans lesquelles ils se trouvent (i.e. érosion du sol…).

La migration peut être *temporaire*, dans le cas d’un événement hydrométéorologique ou géologique (par exemple les ouragans, les tremblements de terre, …). Les habitants font au contraire face à une migration *permanente* dans le sens où le retour au pays n’est plus possible si le territoire de l’État disparaît (cas de la disparition des îles insulaires).

4- Créer un statut pour les migrants environnementaux

L’enjeu des migrations climatiques soulève des questions spécifiques et importantes, parmi lesquelles, les problématiques juridiques. Depuis l’émergence des premiers travaux sur les « réfugiés » de l’environnement, la communauté scientifique s’est trouvée clivée entre ceux qui annoncent une catastrophe imminente, celle des mouvements migratoires de masse liés à une dégradation sévère de l’environnement naturel (maximalistes) et ceux qui ne voient dans l’environnement qu’un facteur parmi d’autres poussant les gens à fuir leur lieu habituel de vie (minimalistes). Ces deux groupes n’étant pas homogènes, nous pouvons distinguer en leur sein des perceptions divergentes de l’enjeu.

En matière de migration, il n'y a quasiment aucun processus de gouvernance internationale ! Il s’agit de « *chacun pour soi* ». La question est traitée de manière nationale, comme toutes les politiques liées à l'immigration. Cela dépend uniquement, du bon vouloir des pays. Au cas par cas, selon les événements des catastrophes naturelles, certains pays assouplissent leur régime d'accueil et de délivrance de visas, comme les États-Unis vis-à-vis des migrants venus d'Amérique centrale et déplacés par des ouragans ou des tremblements de terre. Mais globalement les possibilités d'accueil dans d'autres pays sont relativement limitées. Très souvent, les migrants ne sont pas les bienvenus. Les pays voisins sont eux-mêmes affectés par les problèmes environnementaux comparables ou plus ou moins importants, ou alors ils n’acceptent tout simplement pas de migrants. L'Arabie Saoudite, par exemple et pour revenir au cas de la Somalie à construit une barrière de sécurité, pour éviter que la péninsule arabique ne soit envahie de migrants africains.

Les migrants environnementaux, n'ont toujours pas de statut. Pour François Gemenne, chercheur à l'IDDRI, ces migrations climatiques doivent faire l'objet de coopération internationale et relèvent d'une stratégie d'adaptation.

5- Migrations forcées : des solutions locales à une crise mondiale :

Les peuples ont toujours migré, poussés par des raisons économiques, sociales ou politiques. Le changement climatique vient aujourd'hui s'ajouter aux facteurs de migration : un nombre grandissant d'individus quittent des territoires exposés aux dérèglements climatiques pour s'installer, ailleurs dans leur pays, dans des régions où ils pourront reconstruire leur vie. Si la majorité des scientifiques annoncent un futur migratoire incertain, il est encore temps d'éviter le pire, selon la banque Mondiale : le nombre de migrants climatiques internes pourrait être réduit de 80 % (soit 100 millions de personnes) si la communauté internationale intensifie ses efforts de réduction des émissions de gaz à effet de serre et que les pays se dotent de plans de développement solides.

La crise environnementale a amené la communauté internationale, à aborder le problème des migrations forcées, sous un angle nouveau, en prenant en compte à la fois la situation des réfugiés et celle de la population des pays d'accueil. Il est essentiel d'associer la population locale à la planification sur le long terme, d'accroître les opportunités d'emploi et de rendre les services environnementaux et écosystémiques plus durables. La Banque mondiale s'attache à renforcer son aide aux personnes déplacées et à la population des pays aux revenus faibles ou intermédiaires qui les accueillent.

Face au défi climatique, l'OIM entend porter une attention particulière à la prise en compte : des questions migratoires dans les politiques environnementales, ainsi que des problématiques environnementales dans les politiques migratoires, par le développement d'activités concrètes à l'échelle du territoire marocain.

Partout dans le monde, les populations affectées développent des trésors d'intelligences collectives pour résister et pour s'adapter. Elles remplacent la culture ancestrale du « riz » par des élevages de crevettes dans les eaux salinisées. Elles modifient le temps et le parcours de la transhumance dans les zones en désertification. Elles déplacent des maisons menacées par la fonte du permafrost, elles se déplacent aussi jusqu'aux abords paupérisés des grandes villes, et parfois au-delà de leurs frontières, partageant alors le lot des «migrants».

Selon plusieurs spécialistes, le Maroc dès lors doit passer à :

- L'intégration de la dimension migratoire dans les politiques climatiques nationales et locales et de la dimension climatique dans les politiques migratoires nationales et locales.

- Les recherches nationales et régionales en matière de migrations environnementales et climatiques et d'impact des migrations sur l'environnement.

- Le soutien à des projets : formation des jeunes en matière d'agriculture familiale durable ; promotion des filières courtes de commercialisation ; projets de lutte contre la désertification et pour la stabilisation des communautés.

- Le renforcement des capacités des responsables locaux représentant les différentes institutions concernées par la migration environnementale.

6-Création d'un observatoire mondial des migrations environnementales : le cas de Hugo

La question des migrations environnementales est devenue un domaine de recherche incontournable et plusieurs voix se soulèvent pour la création d'observatoires mondiaux des migrations environnementales à l'image de l'observatoire d'Hugo en Belgique.

L'ambition de « l'Observatoire Hugo » est d'apporter des réponses concrètes aux décideurs politiques et d'informer la population pour que les déplacements de populations ne soient plus perçus comme des échecs

Lancé en 2016, « l'observatoire Hugo « – du nom de « Graeme Hugo », pionnier dans l'étude des migrations environnementales – est la première structure consacrée exclusivement à cette problématique.

L'observatoire, implanté à l'Université de Liège, étudie l'ensemble des mouvements de population (forcés ou volontaires) associés à des dégradations de l'environnement, qu'ils soient soudains, comme lors de désastres naturels ou industriels, ou plus progressifs, suite aux nombreux impacts des changements climatiques (désertification, montée du niveau de la mer...). L'observatoire est dirigé par le professeur François Gemenne, spécialiste des questions de géopolitique de l'environnement, et catalyse notamment des collaborations avec l'Université libre de Bruxelles et l'Université d'Anvers.

Conclusion

En guise de conclusion, il convient de préciser, que la Communauté internationale dans son ensemble est démunie face à la disponibilité de données précises et de statistiques sur les migrations internes ou provenant de pays étrangers et par voie de conséquence d'indicateurs pour la qualifier, préciser les caractéristiques des populations qui migrent, leurs zones de destination et d'origine.

De plus, dans un contexte où la population mondiale atteindrait les 9 milliards de personnes en 2050, les pays ayant un développement économique élevé consomment plus d'eau par personne. Les crises de l'eau seront différentes suivant les zones qu'elles impacteront. Des solutions existent évidemment, mais le plus important est de se pencher sur l'agriculture, qui utilise dans la plupart des régions entre 70 et 90 % de l'eau de pluie récoltée. A cet égard, les actions entreprises par les pays vulnérables en général et le Maroc en particulier, en matière d'adaptation au changement climatique devront assurer la durabilité environnementale du système productif du pays et d'activer son processus de développement économique et social. Dans ce sens, plusieurs programmes de développement devront être menés en milieu rural (accès à l'eau potable, électrification, infrastructures routières, infrastructures sociales de base…) pour favoriser son désenclavement et le connecter à la dynamique de développement que connait le pays.

Face à ces initiatives, une législation internationale cohérente et des institutions appropriées font toujours défaut en matière de gestion de la migration climatique. Si la conscience internationale a évolué en matière des changements climatiques, elle n'a toujours pas réussi à offrir un statut aux migrants climatiques ni un cadre international investi d'une compétence spéciale et générale en la matière.

Bibliographie

CAMBREZY L. (2013), « Enjeux environnementaux et nouvelles catégories de migrants : de la sémantique à la géopolitique », in *Pouvoirs* [En ligne], 2013/1 n°144, p.p. 137-147. Consulté sur https://www.cairn.info/revue-pouvoirs-2013-1-page-137.htm

DAI A., TRENBERTH K. E., QIAN T. (2004), "A Global Dataset of Palmer Drought Severity Index for 1870–2002: Relationship with Soil Moisture and Effects of Surface Warming", in *American Meteorological Society*, 5, p.p.1117-1130.

DOUGLAS PM, & al. (2008), "Chaperone-dependent amyloid assembly protects cells from prion toxicity", in *Proc Natl Acad Sci* U S A 105(20), p.p.7206-11.

FERRAGINA E. & QUAGLIAROTTI D. (2014), « Flux migratoires et environnement : les migrants de l'environnement en Méditerranée », in *Revue Tiers Monde* [En ligne], 2014/2 n°2, p.p. 187-204, consulté le 16 octobre 2014. Consulté sur http://www.cairn.info/resume.php?ID_ARTICLE=RTM_218_0187

GIEC (2014): *Climate Change 2014: Synthesis Report*. Contribution of Working Groups I, II and III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change [Core Writing Team, R.K. Pachauri and L.A. Meyer (eds.)]. IPCC, Geneva, Switzerland, 151 p.

LISIECKI, L. E., & RAYMO, M. E. (2005), *A Pliocene-Pleistocene stack of 57 globally distributed benthic d 180 records, Paleoceanography*, 20, PA1003, doi:10.1029/2004PA001071.

MOKSSIT A. (2012), « L'état du changement climatique et ses impacts au Maroc : le point sur le changement climatique au Maroc », in *Environnement et changement climatique au Maroc : diagnostic et perspectives,* Ed. Zeino-Mahmalat E. et Bennis A., Konrad-Adenauer-Stiftung e.V., Bureau au Maroc, p.p. 36-39.Étude diachronique des changements du couvert végétal dans un écosystème montagneux par télédétection spatiale : cas de bassin versant Oued Ourous.

Étude diachronique des changements du couvert végétal dans un écosystème montagneux par télédétection spatiale : cas de bassin versant Oued Ourous

Abderrahim BENALI & Abdelilah KHANNIBA
Université Cadi Ayyad, FLSH Marrakech, Laboratoire de géomorphologie, environnement et société

I - Introduction

Les reliefs et le climat marocain ont conditionné l'existence d'une grande richesse floristique et faunistique, considérée parmi les plus importantes du bassin méditerranéen (Benzyane 2007). Rapporté à la surface du Maroc, le domaine forestier représente 11.4% du territoire national. Il joue un rôle déterminant, au niveau de protection des sols contre l'érosion, de conservation des eaux, couverture de 30% des besoins en bois d'œuvre et d'industrie, contribution pour 30% au bilan énergétique et pour 17% aux besoins alimentaires du cheptel national, et création d'emplois à hauteur de 100 millions de J.T/an (FAO 2010).

Cependant, La forêt marocaine est soumise à des variation climatiques marquées par une aridité croissante et des périodes de sècheresse récurrentes et prolongées, parfois dépassants 6 mois, et à des formes d'exploitation excessives et multiples tels que l'abus de l'exercice des droits d'usage, les prélèvements du bois du feu (10 millions de m3/an), le surpâturage, le défrichement et la mise en culture (6 000 ha/an) …

Les écosystèmes montagnards marocains sont caractérisés par leur grande fragilité. Le rythme de la dégradation de la couverture végétale des écosystèmes forestiers s'accélère en fonction de la croissance démographique rurale et des changements climatiques. Cela remet en question la durabilité des ressources forestières et le développement socio-économique des espaces ruraux.

La forêt d'Azrif-Anergui au Haut Atlas central ne s'éloigne pas de ces contraintes. D'une part, La superficie de la forêt peu ouverte perd annuellement 1,34 % (3,87 ha/an). D'autre part, la surface du matorral très ouverts s'accroît annuellement de 5,2 % (28 ha/an) dû à la pression anthropique fondée sur une économie de subsistance.

Le présent travail est mené sur le massif forestier d'Azrif-Anergui qui fait partie de sa majorité du bassin versant de l'oued Ourous, l'un des principaux affluents de l'oued Tessaout à l'amont du barrage Moulay Youssef au Haut Atlas central (figure :1). Ces deux forets couvrent une superficie de 18 997 ha. Ils se localisentdans la province d'Al Haouz. Ils s'étendent sur le territoire de trois communes rurales d'Ait Hkim, Ait Adel et Abadou. Ils sont délimités en 1939 par l'arrêté viziriel du 14/09/1998. La zone d'étude est caractérisée par un milieu très accidenté d'une altitude moyenne de 2164.5 m et par une topographie à pentes fortes dépassant 25°. La pluviométrie est caractérisée par son irrégularité, varie de 435 mm/an pour la station d'Azrif à514 mm/anpour la station de Toufliht. Le bioclimat de la région à celui du subhumide à variante fraiche à froide. Par ailleurs, la lithologie du bassin est constituée principalement par des calcaires, marnes, argiles rouge et localement par des formations de quaternaire.l'utilisation des terres s'articule principalement autour de la céréaliculture ,le pâturage et l'exploitation de la forêt.

La zone étudiée a fait l'objectif de plusieurs études comme : l'aménagement du bassin versant de l'oued Tessaout en amont du barrage Moulay Youssef (DAFCS 1976 ;1995) et l'aménagement de la forêt d'Azrif et Anergui (DREFHAM 2003), mais aucune étude n'a utilisé l'outil de la télédétection pour suivre la dynamique du couvert végétal afin de détecter l'ampleur de la dégradation de ces massifs forestiers st surtout la forêt d'Anergui qui a subi une exploitation intensive au long de 27 ans.

Carte 1: Zone d'étude

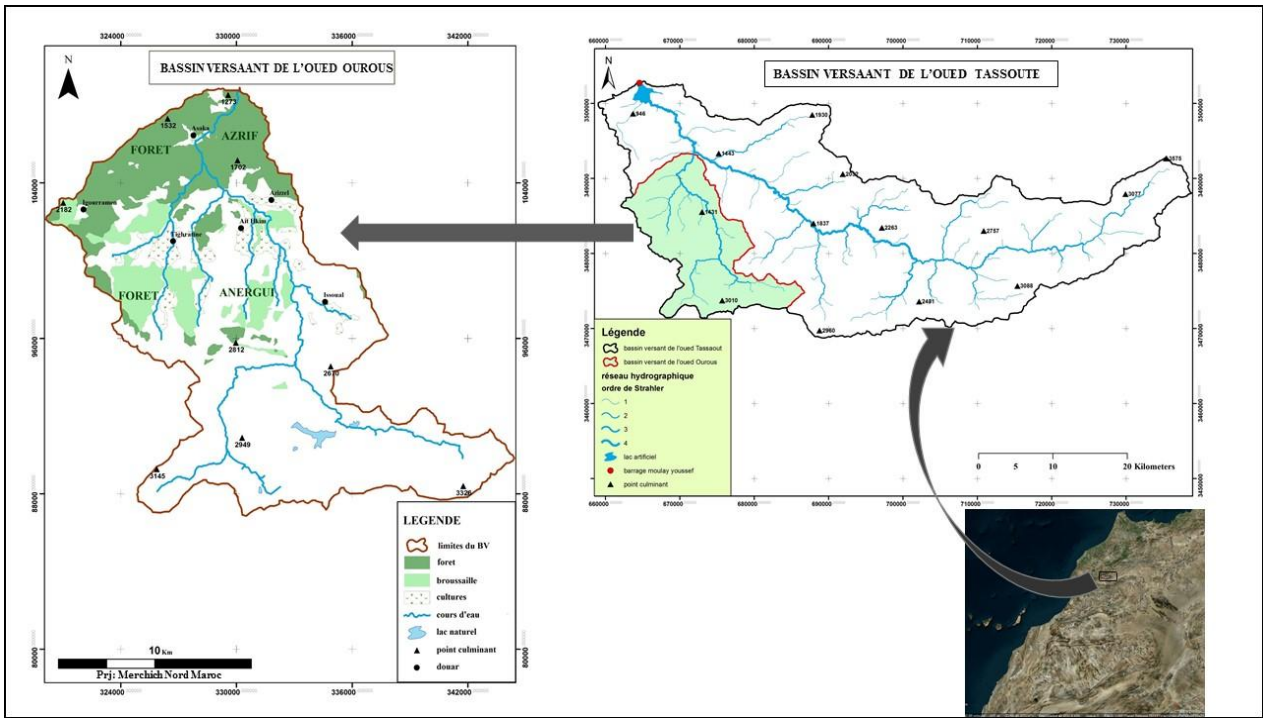

Source: carte de module numérique du terrain

II - Matériels et méthodes

Pour cette étude, le choix des images satellitaires est basé sur les critères suivants : la couverture de la zone étudiée, la résolution spatiale (30m), les années (1987-2014) et la saison de prise du vue (juillet).

- Image Landsat TM 10 /07 / 1987
- Image Landsat 8 OLI-TIRS 04 /07 / 2014

Au début, les images choisies ont une taille appropriée pour couvrir le bassin versant de l'oued Ourous et aussi les massifs forestiers ciblés, sur une langueur de 185 km et une largeur de 170 km. Ensuite, les images multispectrales à haute résolution spatiale de Landsat (visible et infrarouge(30m) ; panchromatique (15m) permettent d'observer des paysages hétérogènes et d'effectuer des suivis spatiaux détaillés de l'occupation du sol sur des échelles temporelles décennales (1987-2014) et même interannuelles. Le mois juillet a été sélectionné en vue de la réduction de l'impact négatif de la couverture nuageuse et de l'ombre crée par les versant accidentés sur les valeurs obtenues car dans cette période de l'année les rayons du soleil sont perpendiculaires avec la surface terrestre. Cette dernière connait aussi la disparition de la canopée herbeuse du printemps et l'exposition directe des terres labourées après la fin de la récolte des céréales, ce qui nous permet de distinguer le couvert végétal forestier au d'autre catégories d'occupation du sol (les cultures, les parcours, les sols nus…).

Le suivi de changement de l'occupation du sol a été mise en œuvre à partir de l'interprétation des images satellites Landsat (1987 – 2014) et des données auxiliaires comme les cartes des types de peuplement issues des aménagements forestiers de 1994 et 2003 et les observations du terrain. L'élaboration des cartes de l'occupation a été mise en œuvre par classification supervisée sur Erdas Imagine utilisant un échantillon d'apprentissage et de validation de 120 points. Ensuite on a procédé à une comparaison « Wall to Wall » pour identifier les dynamiques de changement en cours et les zones stables ou peu dynamiques.

Les cartes des risques d'érosion ont été élaborées à partir des principaux facteurs du milieu physique (nature de la roche mère, le type et la densité de la couverture végétale, la pente et la longueur des versants). Utilisant une approche spatiale, ces facteurs ont été pondérés et intégrés dans une évaluation multicritère pour produire une échelle de 4 niveaux décrivant la gravité de l'érosion hydrique.

La figure :2 ci-dessous illustre les stades d'élaboration les cartes d'occupation des sols et d'érosion potentiel :

Figure 10 : Organigramme de l'élaboration des cartes d'occupation des sols et d'érosion potentiel

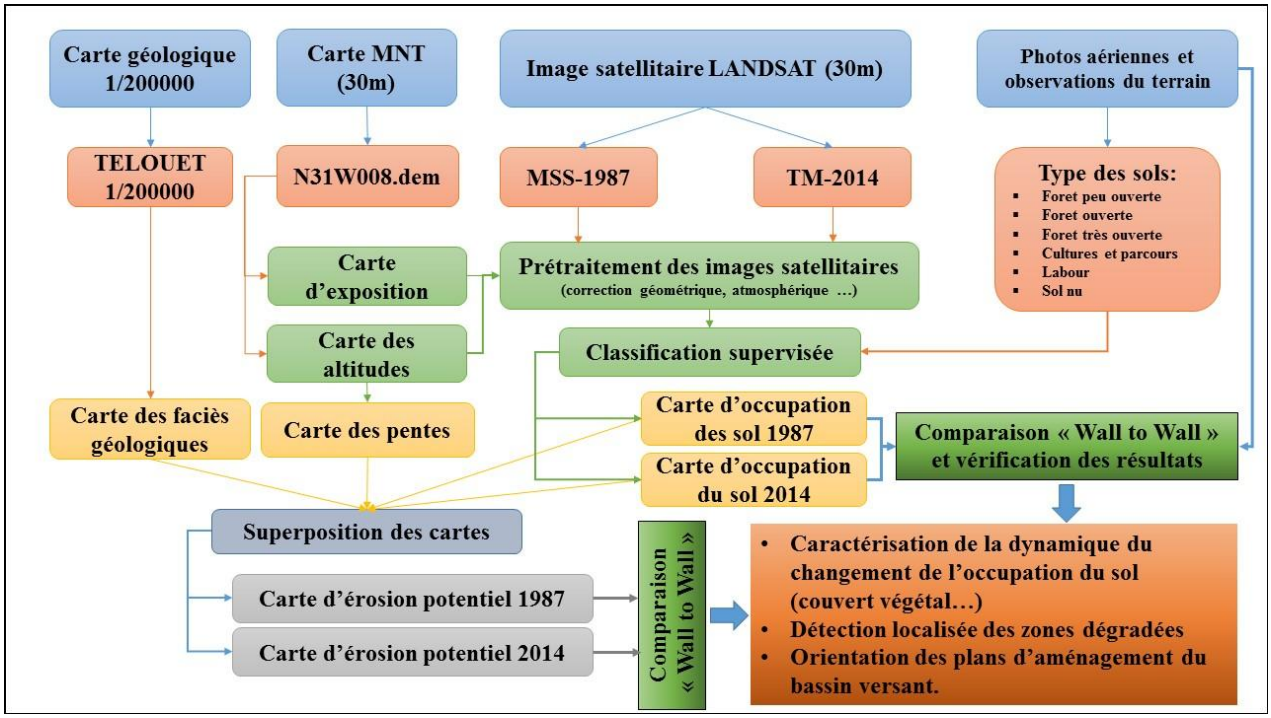

III – Résultats et discussions

L'analyse de l'évolution de l'occupation du sol a passé par la présentation de la carte de 1987 et celle de 2014 (figure :3) ainsi que de leurs statistiques respectives. Une comparaison «wall to wall» des deux cartes d'occupation du sol du bassin versant d'oued Ourous entre 1987 et de 2014 permettra la détection du changement spatial des différentes types du sol et la possibilité de focaliser les zones ou le couvert végétal a été dégradé et les zones encore protégées.

Les taux de changement estimés par l'analyse diachronique des données de télédétection entre 1987 et 2014 montrent que (figure3) :

Carte 2 : l'évolution d'occupation des sols entre 1987 et 2014

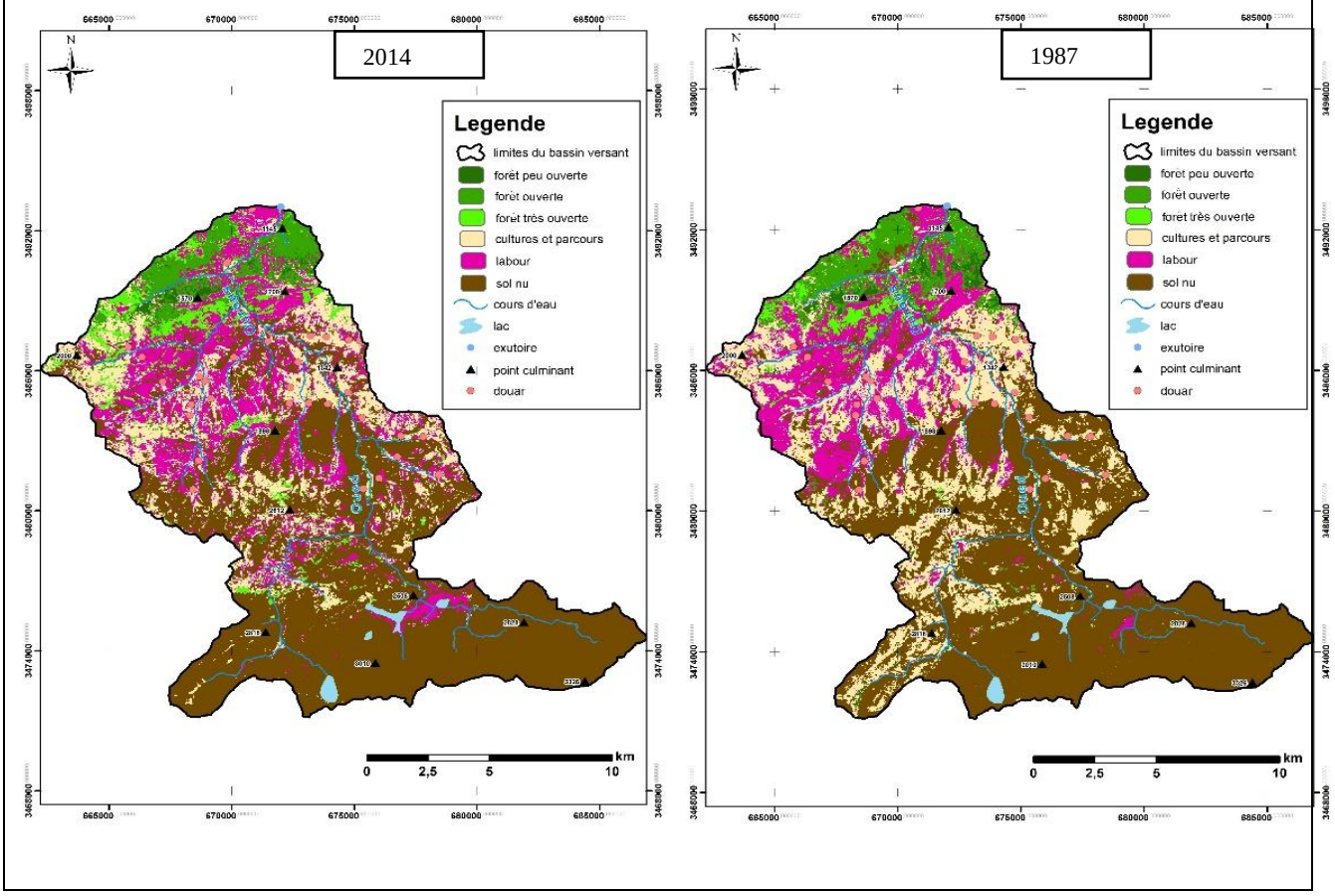

Source :Landsat satellites

La forêt peu ouverte perd annuellement 1,34 % (3,87 ha), le matorral peu ouvert quant à lui perd annuellement 0,65 % (10,26 ha). Ces terrains autrefois colonisés par ces deux formations se sont transformés par un processus de dégradation au profit des matorrals très ouverts dont leur superficie s'accroit annuellement de 5,2 % (28 ha/an). Les terrains de culture et de pâturage (*Azib*) ont été reculés de 5387ha à 4133 ha en faveur des terrains de labour qui s'étendent de 8% (65 ha) suite à une surexploitation des premiers et à une extension des deuxièmes. Les sols nus ont aussi connu une augmentation de 1.4% aux alentours des douars.

La dynamique enregistrée de l'occupation du sol dans la zone d'étude ne cesse pas de s'accélérer à la suite de la surexploitation des ressources forestières à différentes usages par les douars voisinants, qui a entrainé un recul de couvert végétal surtout dans la forêt d'Anergui ou les versants sont presque dénudés de toute végétation forestière. Parmi les activités anthropiques enregistrées de la zone d'étude qui ont contribué à la répartition spatiale du couvert végétale. On cite :

1- Prélèvement du bois

Au niveau de la zone étudiée, on notera que tous les massifs forestiers du bassin versant d'oued Ourous sont soumis à la même pression sauf Anergui qui est très surexploitée. L'essentiel des prélèvements du bois effectués par la population locale est constitué par le bois du feu. Ce dernier présente l'une des principales sources énergétiques de la zone d'étude. Selon une étude socio-économique effectuée par (DREFHAM 2001), les bois utilisés sont de deux sortes et service. La part de bois pour l'énergie est de :

- ✓ Bois de feu : 96.4%
- ✓ Charbon de bois : 3.1%
- ✓ Bois de service : 0.5%

D'après la même étude, on constate que les prélèvements annuels dans la région d'Azrif-Anergui s'élèvent à 8708.6 tonnes de bois de feu par an. Ce qui correspond à environ 2.75 tonnes/ménage/an. En revanche, une part prélevée assez importante (2403.6 t) provient des arbres fruitiers.

La zone d'étude confronte un grand défi face aux plusieurs contraintes liées au milieu physique, cela rend les possibilités d'utilisation d'autre sources énergies sont très réduites.

2- Le surpâturage

L'élevage dans la zone étudiée est considéré comme une activité importante et complémentaire dans le processus de fonctionnement des exploitations agricole et aussi dans le cadre de l'exploitation des ressources forestières.

La forêt est la principale source pastorale pour le cheptel dans toute la zone d'étude. Le cheptel (bovins, ovins, caprins) dans la région d'Azrif et Anergui comporte plus de 68000 têtes sans oublier de mentionner que le troupeau des équidés se compose de 3642 têtes. Les ovins (Photo 1) sont les plus nombreux (37653 têtes). Mais les caprins, pourtant beaucoup moins représentés (20017 têtes), sont les plus dévastateurs, du fait qu'ils peuvent se nourrir des branches des arbres.

En outre, Benabid (2000) estime que la charge pastorale excessive et incontrôlée est très nuisible aux arbres. Elle prélève une quantité très importante de la biomasse. Elle empêche aussi, par le broutage et le piétinement, toute régénération naturelle des peuplements de chêne vert, et entraîne la disparition ou la réduction considérable d'un grand nombre d'espèces végétales palatables tandis qu'elle favorise la multiplication des espèces envahissantes et toxiques. Le piétinement contribue aussi au tassement des sols qui deviennent non favorables au développement des jeunes semis.

3- Carbonisation

La carbonisation du bois est un problème majeur dans la zone d'étude. Il contribue d'une manière significative à la dynamique régressive du massif forestier d'Azrif-Anergui par l'exploitation intensive des racines du chêne vert. La carbonisation est perçue par la population locale comme un moyen de survie et comme une activité secondaire capable de faire une compensation face au manque de bénéfice engendré par l'agriculture et l'élevage.

La fabrication du charbon du bois au nord d'Afrique n'est pas réalisée dans les meilleures conditions, elle risque de compromettre toute l'opération, étant donné qu'un mauvais rendement de la carbonisation risque de se répercuter sur l'ensemble de la chaîne sous la forme d'accroissement des coûts et de gaspillage des ressources (FAO 1984).

Pour extraire une quantité de 7 Qx, elle nécessite 5700 arbres avec un diamètre de 0.5 m (Benali Gassmi 1998).la moyenne annuelle des quantités prélevées et désignées la carbonisation tourne au tour de 75 qx (DREFHAM 2003).

Une partie de ce charbon est autoconsommée mais la grande quantité est destinée à l'approvisionnement des marchés hebdomadaires locaux de Sidi Rahhal et Demnate.

4- Les feux de forêt

Dans les forêts d'Azrif et Anergui, l'incendie est un fléau rare. En effet. L'étendue des surfaces parcourues par le feu est négligeable soit un peu moins de 5 ha, en raison d'énormes risques (carbonisation) qui pèsent sur la forêt (DREFHAM 2003).

Les conditions du milieu physique de l'espace forestier d'Azrif et Anergui présente des aptitudes favorables à la manifestation des incendies. En outre, la propagation et l'intensité de des derniers dépendent à certains facteurs : la topographie, la direction du vent et le type de la végétation. Le chêne vert est l'essence la plus menacé aux incendies à cause de son abondance dans la zone d'étude et sa vulnérabilité au feu.

D'après les services forestiers locaux, en 1995 le feu a ravagé 76 arbres de diverses espèces. De plus, des incendies désastreux ont consumé environ 60 stères en 1990.

Tableau 1 : incendies déclenchés entre 1987 et 1992.DREFHAM 2003

Année	Cause	Essence	Surface	Dégâts
1987	Carbonisation	Chêne vert Genévrier rouge Genévrier oxycèdre Arbousier	0.9 ha	76 arbres
1990	Mégot de cigarette	Chêne vert Genévrier rouge	3.15 ha	60 stères
1992	Carbonisation	Chêne vert Genévrier rouge	1.5 ha	12 stères

Ces incendies se déclenchent pendant la période d'été notamment aux mois de juillet, aout et septembre où la température moyenne dépasse les 35°c. il est donc impératif de prévenir toute éventualité d'incendie dans cette zone par la mise en place d'équipement nécessaire comme la création de postes vigies pour une intervention rapide. Ajoutant qu'une bonne politique préventive par la sensibilisation de la population locale peut diminuer la probabilité des risques d'incendie.

En conclusion le bassin versant de l'Oued Ourous connaît une active dynamique de dégradation du milieu forestier et agronomique due à différents facteurs anthropiques de sur-usage des ressources très limitées dans la zone.

5- L'érosion hydrique

Les cartes produites de risque potentiel d'érosion (figure :4) basée sur la superposition des cartes des pentes, des faciès géologiques et de l'occupation des sols. Les indices suggérés a permis de visualiser différentes zonesen quatre niveaux de vulnérabilité à l'érosion hydrique : faible, moyen, fort et très fort (Elaloui :2015). Les résultats obtenus correspondent bien aux observations qui ont été faites sur le terrain. Les secteurs qui présentent des risques d'érosion fort et très fort occupent80% de la superficie totale du bassin versant et qui ne cessent plus à augmenter au long de période étudiée, suivie par la classe d'érosion moyen qui couvre 16.4% (3868 ha) du bassin puis par les zones où l'érosion potentiel est faible et qui ont vu un rétrécissement successif.

Carte 3 : l'évolution de l'érosion potentiel entre 1987 et 2014

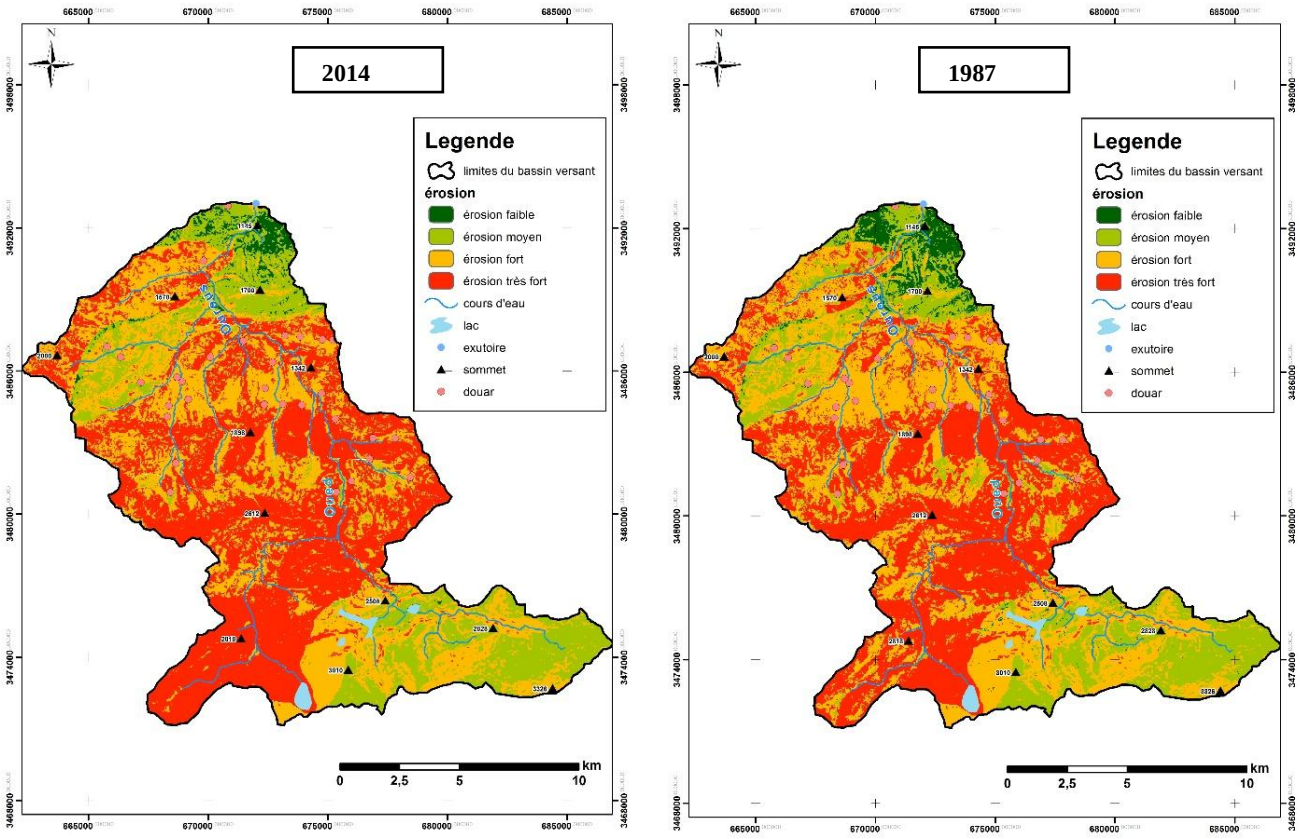

Source : Traitement des images de Landsat satellites

Globalement, La carte de risque potentiel d'érosion montre que les zones à grands risques d'érosion correspondent particulièrement aux terrains avec un taux de friabilité des sols assez élevé et un taux de recouvrement faible à très faible. On constate que l'érosion s'avère active et apparente sur plus des 3/4 du bassin versant (80% de la superficie de risque potentiel d'érosion fort et très fort).

Ce bassin versant est sujet à une dynamique érosive intense dont les modalités sont très variées. Les conséquences de cette situation se font nettement sentir en aval et la capacité de rétention du barrage Moulay Youssef ne cesse de diminuer. Le lac du barrage reçoit annuellement environ un million 250 mille tonnes de terres par an correspondant à une parte (envasement) annuelle de 0,6 à 1 % de la capacité totale de rétention. En effet, celle-ci est passée de 200 millions m^3 en 1971 à 140 millions m^3 en 2012 (ONE 2012). Cette tendance

régressive de la capacité de rétention du barrage condamnera dans un future proche son utilité comme infrastructure d'irrigation d'environ 50562 ha du périmètre du Haut Tassoute et sa capacité de génération de l'électricité.

IV - Conclusion

Cette étude a permis de faire un suivi de la dynamique de changement de la couverture forestière du bassin versant de l'oued Ourous sur une période 23 ans. Elle a permis de pointer les zones caractérisées par un fort rythme de changement de la couverture végétale, permettant de focaliser les efforts et fédérer les moyens dans le cadre d'une approche intégrée de gestion du territoire pouvant impliquer le HCEFLCD, l'Agriculture, l'Agence du bassin hydraulique, etc.,

En matière de conservation des sols cette étude dégage les premiers résultats de caractérisation des formes de dégradation des terres et des risques potentiels d'érosion dans le bassin versant de l'Oued Ourous. En outre une estimation de la durée de vie du barrage de Moulay a été réalisé à titre indicatif pour tirer la sonnette d'alarme sur les risques encourus par cette infrastructure primordiale pour toute l'activité agricole de bas Tassaout.

Bibliographie

ELALOUI A. (2015), *Mise en place d'un modèle qualitatif pour la cartographie des zones à risque d'érosion hydrique dans la chaîne atlasique : cas du bassin versant de la tessaoute amont. (Haut Atlas central, Maroc)*.

BENABID A. (2000), *Flore et écosystème du Maroc : évaluation et préservation de la biodiversité*. Ibis Press, Paris, 357 p.

CHEGGOUR A. (2008), *Mesures de l'érosion hydrique à différentes échelles spatiales dans un bassin versant montagneux semi-aride et spatialisation par des S.I.G. : Application au bassin versant de la Rhéraya, Haut Atlas, Maroc*. Thèse pour obtenir le grade de docteur, faculté des sciences Semlalia ; Marrakech.

OFFICE NATIONAL D'ELECTRICITE DU BARRAGE MOULAY YOUSSEF (2012), *Rapport annuel Ait Adel* ; Marrakech.

BENZYANE M. (2007), « La gestion durable des ressources forestières au Maroc : quelle stratégie ? », in *Forêt méditerranéenne* T. XXVIII, n°1, mars 2007.

DIRECTION DES EAUX ET FORETS ET DE LA CONSERVATION DES SOLS (1976), *Aménagement du bassin versant de la Tessaout en amont du barrage Moulay Youssef ; le secteur agro-pastoral*.

DIRECTION REGIONALE DES EAUX ET FORETS DU HAUT ATLAS DE MARRAKECH (2003), *Etude d'aménagement de la forêt d'Azrif et Anergui*.

Apport des SIG et de télédétection dans l'étude de la dynamique de la forêt : Cas des micro-bassins d'Arhbalou n'ou Halima et de Tit n'Ziza (Atlas Béni Mellal, Maroc)

Mohamed EL AKLAA & Laila IFEGH

Université Cadi Ayyad, FLSH Marrakech, LERMA

Introduction

La forêt marocaine constitue un enjeu écologique, social et culturel. Cependant, en dépit de ses rôles déterminants dans la protection des sols et des eaux et la lutte contre la désertification, le soutien de la production agricole et le développement touristique, la forêt marocaine reste soumise à des fortes pressions humaines et pastorales (surpâturage, incendies, carbonisation illicite…). Ces facteurs, conjugués aux conditions climatiques sévères qu'a connues notre pays durant les trois dernières décennies, rendent les écosystèmes forestiers Marocains plus fragiles et vulnérables.La forêt d'Ait Ouirra, malgré son climat humide et son aquifère riche, ne peut échapper à la règle du processus de dégradation et du mode d'exploitation irrationnelle des ressources naturelles.

1. Problématique

Les écosystèmes naturels sont confrontés à un grave processus de dégradation de leur environnement. Ce processus, lié au facteur climatique (sécheresses successives et irrégularité des précipitations), et au facteur anthropique (croissance démographique, modes d'exploitation du milieu), ce qui met en danger l'équilibre naturel qui s'est développé depuis plusieurs siècles entre les populations et leur environnement.Dans cette perspective, une problématique centrale se pose :Quelle dynamique observe-t-on du couvert végétal dans les micro-bassins d'Arhbalou n'ou Halima et de Tit n'Ziza de 1984 à 2015 ?

2. Présentation de la zone d'étude

Les micro-bassins versants d'Arhbalou n'ou Halima et de Tit n'Ziza se situent géographiquement dans l'Atlas de Béni Mellal, précisément dans la forêt d'Ait Ouirra. Ils sont localisés entre les parallèles 32°31' et 32°37' Nord, et les méridiens 5°54' et 6°03' Ouest. Ils font partie du bassin versant de l'Oum Er Rbia, et du sous bassin de Kasbat-Tadla.

Figure 1 : Localisation géographique de la zone d'étude

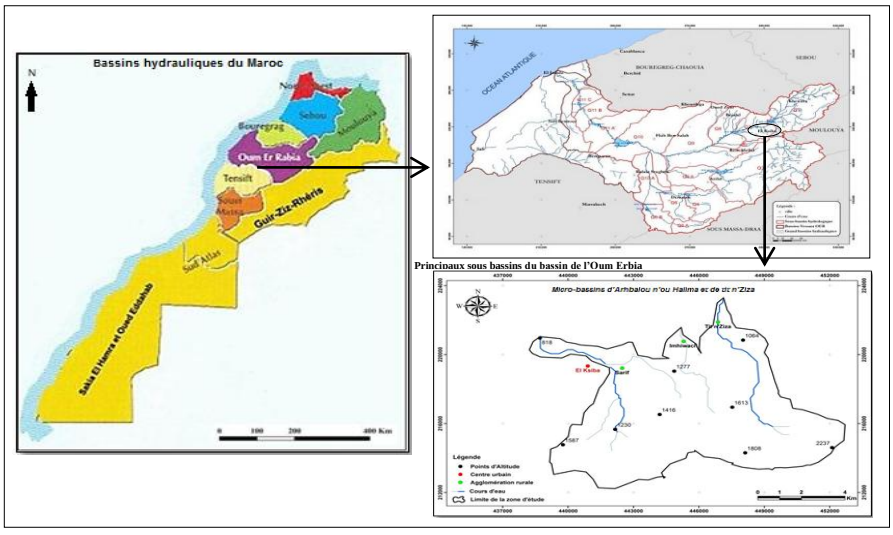

D'un point de vue administratif, la zone d'étude se situe dans la Région Béni Mellal-Khenifra, Province de Béni Mellal, Cercle El Ksiba, et elle s'étend sur les communes rurales Dir El Ksiba et Naour.

Figure 2 : Localisation administrative de la zone d'étude

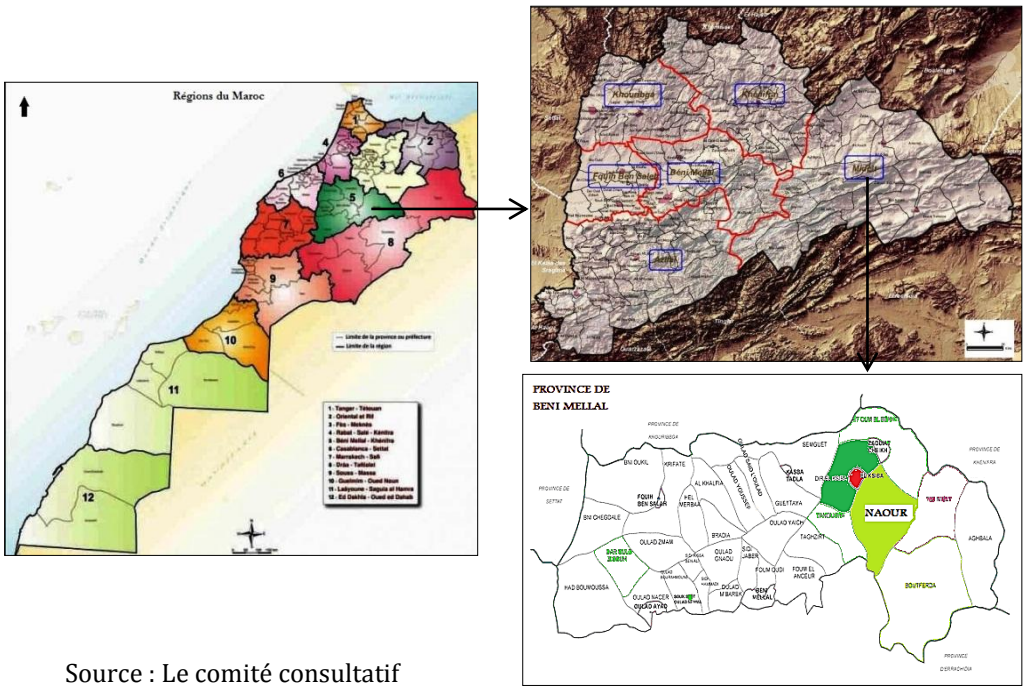

Source : Le comité consultatif

3. Cadre général de la dynamique :

3.1.Topographie :

La zone d'étude est localisée sur une chaîne montagneuse « Atlas de Béni Mellal ». Sa morphologie montre un étagement entre 800 m (piémont) et 2300 m (montagne). Le relief est accidenté, et les vallées sont courtes et étroites.

Figure 3 : Grandes unités topographiques des micro-bassins

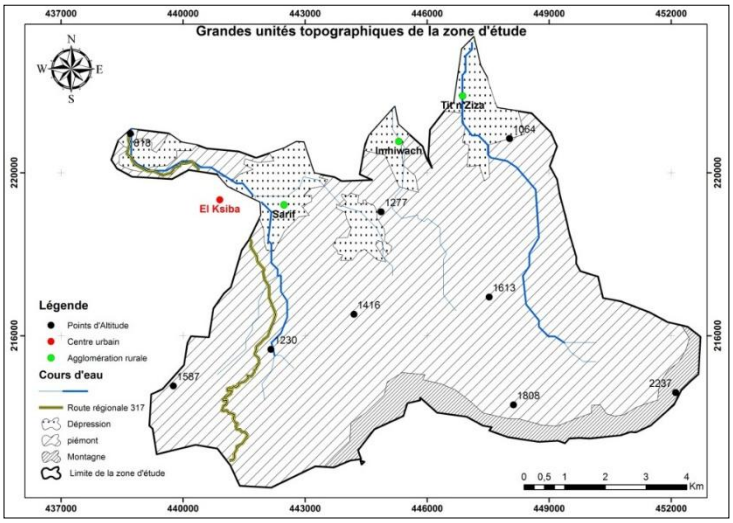

3.2. Hypsométrie :

L'altitude minimale est de 818m et l'altitude maximale est de 2237m. Les tranches d'altitudes comprises entre 1201m et 1400m dominent dans les micro-bassins, correspondant à 32.5km², soit 41.14% de leur superficie.

Figure 4 : Hypsométrie des micro-bassins

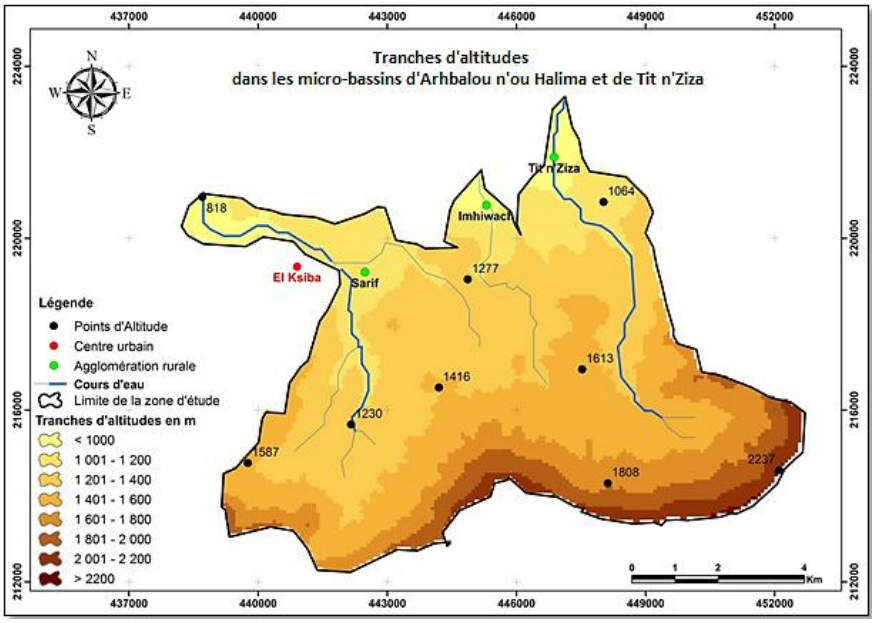

3.3. Pentes :

Les pentes entre 11% et 20% sont les plus dominantes. La pente maximale est de 44.16%, et la pente médiane est de 14.48%.

Figure 5 : Pentes des micros-bassins d'Arhbalou n'ou halima et de Tit n'Ziza

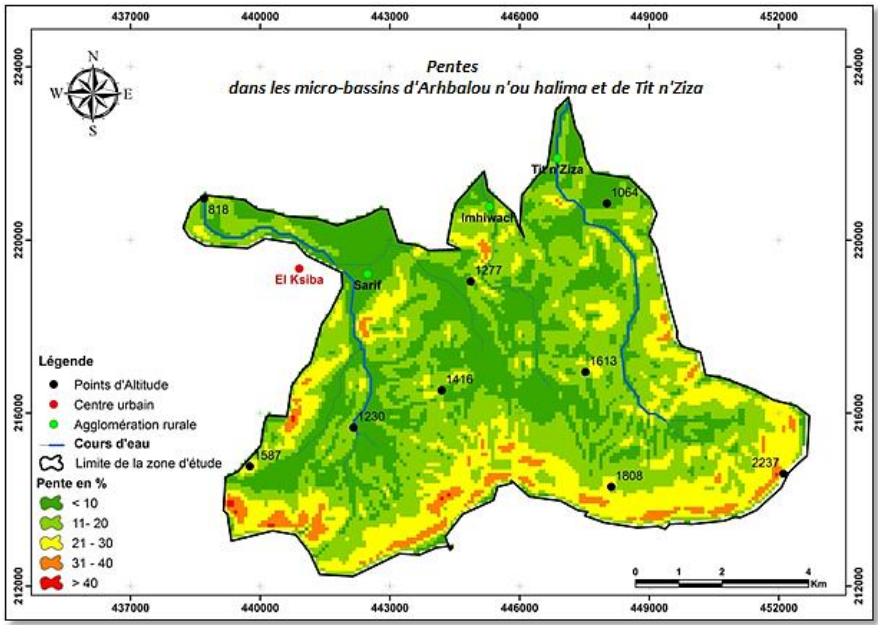

3.4. Géologie :

La zone d'étude fait partie de l'Atlas de Béni-Mellal, elle se répartit sur deux secteurs qui sont :

✓ Le piémont de la chaine montagneuse, à altitude relativement basse et à relief peu tourmenté, peu accidenté qui relève de l'Atlas de Béni Mellal.

✓ Le second secteur, Centro-méridional, à relief jurassien est le domaine de la moyenne et haute montagne. Rattaché au Haut Atlas central, il est constitué de larges synclinaux et anticlinaux. Ces derniers sont constitués essentiellement par des dolomies et des calcaires.

Figure 6 : Géologie des micro-bassins

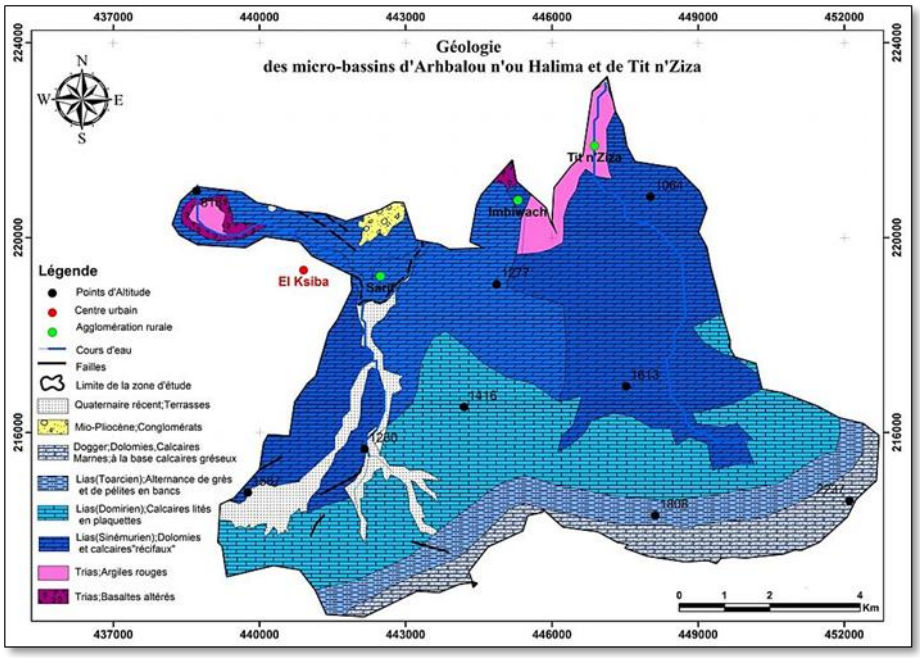

3.5. Pédologie :

La dominance des formations jurassiques à base de calcaire et de marno-calcaire permet le développement de certaines catégories de sols en fonction des conditions de pédogenèse (climat, topographie, orographie et végétation). Du point de vue édaphique, la zone d'étude offre trois grands groupes de sols : les sols rouges fersialitiques sur roches calcaires, et les sols para-rendzines sur roches dolomitiques, et des sols peu évolués.

3.6. Climat :

➢ **Précipitations**

Les précipitations dans la station d'El Ksiba connaît une variabilité intra-annuelle et interannuelle importante.

Figure 7 : La variabilité intra-annuelle des précipitations en (mm) dans la station El Ksiba

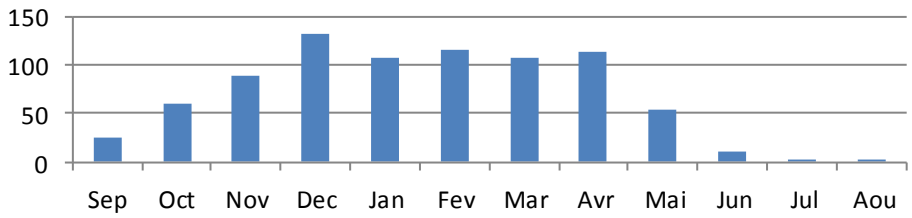

Source : Caidat d'Ait Jouira (2016)

Figure 8 : Variabilité inter-annuelle des précipitations (en mm) dans la station d'El Ksiba (1934-2016)

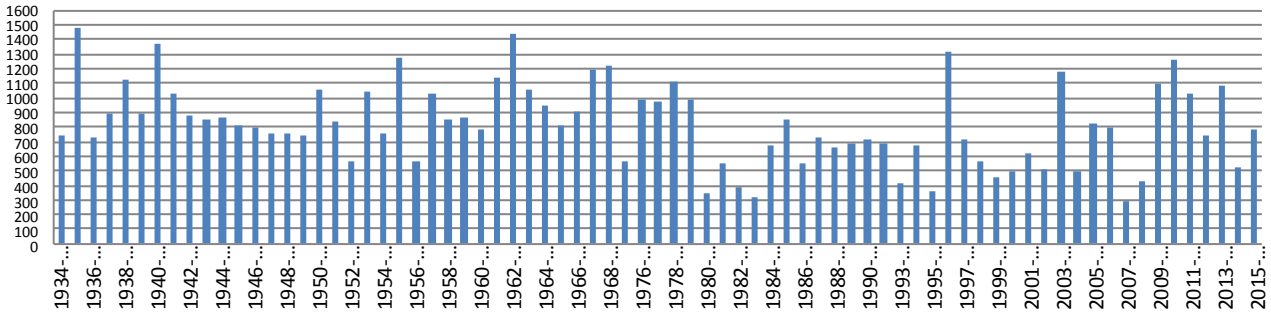

Source : Caidat d'Ait Ouira (2016) et MTPC, 1977

➢ **Neige**

La période d'enneigement est entre Novembre et Janvier, durant approximativement quinze jours. La neige persiste entre 2 à 3 mois. Chaque année il neige au-dessus de 2000m mais la neige peut toutefois descendre jusqu'à 1100m.

➢ **Température**

Janvier est le mois le plus froid de l'année. Conjointement, l'altitude et la continentalité se manifestent par une diminution de la température minimale. Le mois de Juillet est le plus chaud suivi de près d'Août. Cette fois, la température maximale subite des influences opposées dues à l'altitude et à la continentalité ; la température minimale moyenne de Janvier est de +2 à -2°C, et la température maximale moyenne de Juillet est de +32 à +36°C.

3.7. Couvert végétal :

En raison des conditions écologiques favorables, la zone d'étude offre une biodiversité végétale assez riche.

Figure 9: Couvert végétal dans les micro-bassins

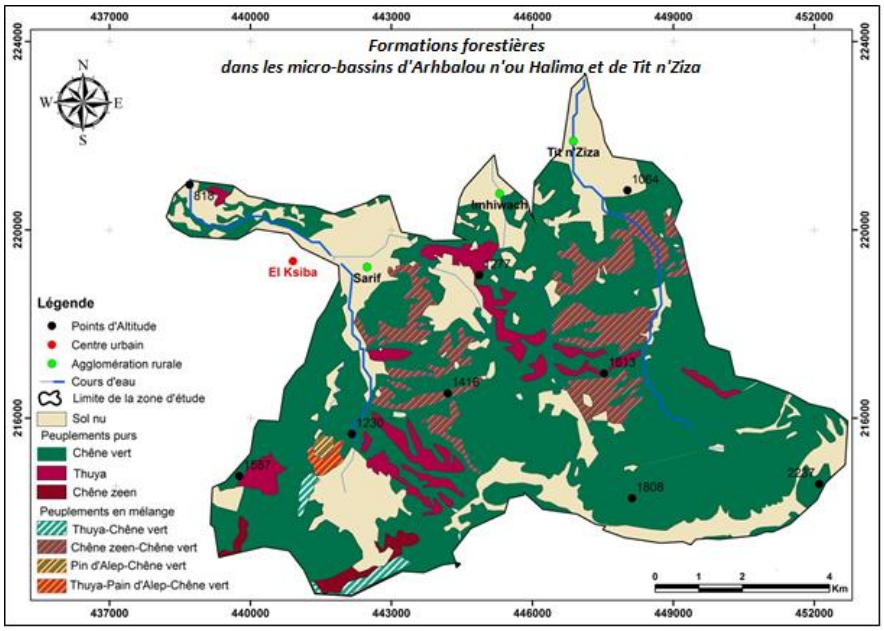

3.8. Démographie :

La population d'El Ksiba ne cesse d'accroître d'une année à l'autre ; la population du cercle d'El Ksiba en 2014 est presque 4 fois plus que celle de 1960, elle a augmenté de 2.73 % entre 1960 et 2014.

Tableau 1 : Evolution de la population d'El Ksiba (1960-2014)

Population	1960	1971	1982	1994	2004	2014
Cercle El Ksiba	18666	24019	30783	41653	44044	69763

Source : RGPH 1960-1971- 1982- 1994-2004-2014

Figure 10 : Evolution de la population urbaine et rurale dans le centre d'El Ksiba

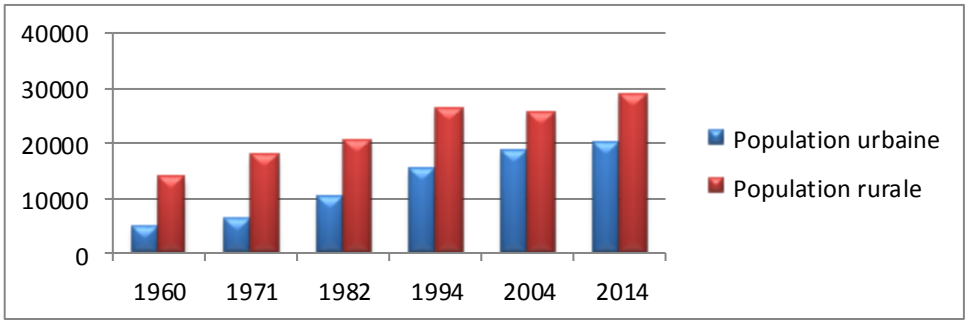

Source : RGPH 1960-1971- 1982- 1994-2004-2014

La figure ci-dessus montre une augmentation remarquable de la population urbaine de 1960 à 2014 ; le taux de croissance de la population rurale entre 1960 et 2014 est de 1.07%, quant au taux de croissance de population urbaine durant la même période est de 3%,ce qui est traduit par l'extension du centre urbain d'El Ksiba.

4. Méthodologie :

La méthodologie appliquée dans l'étude diachronique de la dynamique de la forêt durant la période 1984-2015 s'est fait à partir deux images satellitaires à basse résolution spatiale issues des capteurs Landsat TM (Thematic Mapper) et OLI (Operational Land Imager).Nous avons fixé le mois Août des années 1984 et 2015 pour mettre l'accent sur la végétation qui endure toute l'année, et nous avons fait la classification supervisée et la technique « change detection » après prétraitements des images satellitaires.

Tableau 2 : Principales métadonnées des images Landsat utilisées

Métadonnées	Date 1	Date 2
Landsat Scène Identifier	LM5201037198423 1AAA03	LC82010372015236LG N00
Capteur	Landsat 4-5 TM	Landsat 8 OLI
Date d'acquisition	1984/8/18	2015/8/24
Qualité	9	9
Couverture nuageuse	0%	0%
Scène Centre Latitude	33.2	33.2
Scène Centre longitude	-5.9	-5.9
Projection des Cartes	UTM	UTM
Datum	WGS84	WGS84
UTM zone	30	30
Orientation	NORTH_UP	NORTH_UP

Source : http://glovis.usgs.gov

Figure 11 : Organigramme méthodologique suivi dans l'étude du changement du couvert végétal

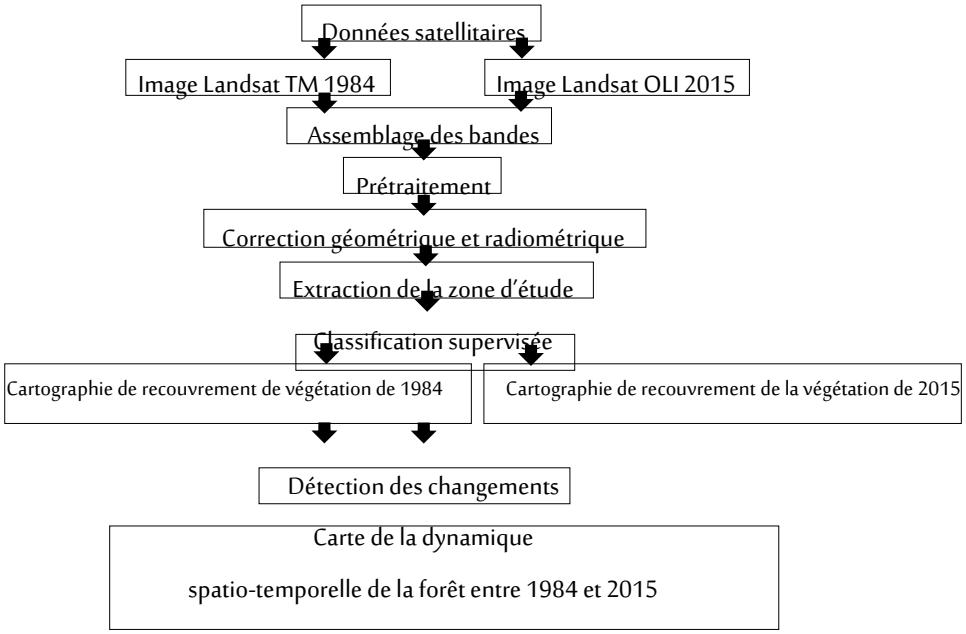

5.Résultats et discussion :

La classification supervisée (maximum de vraisemblance) des formations forestières dans les micro-bassins étudiés nous a permis d'obtenir des cartes de végétation1984 et 2015.

5.1 Cartographie de formations forestières en1984

Deux classifications supervisées ont été faites ; la première avec deux classes d'occupation du sol pour montrer la superficie occupée par la forêt, et la deuxième avec trois classes pour montrer la superficie occupée par le chêne vert.

Figure 12 : Forêt en 1984

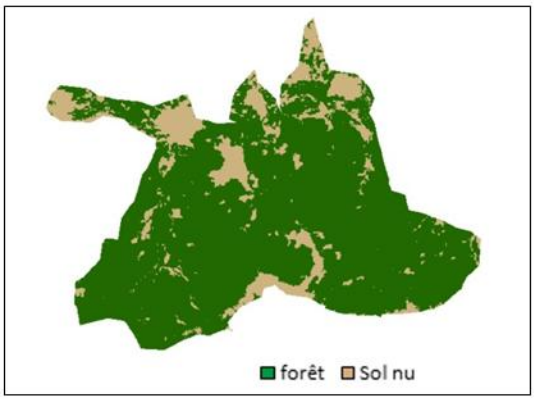

La première classification des formations forestières établie en 1984 montre que la forêt dans les micro-bassins étudiés occupe une superficie d'environ 66.5km², soit 84.17% de surface des micro-bassins.

Figure 13 : Chêne vert en 1984

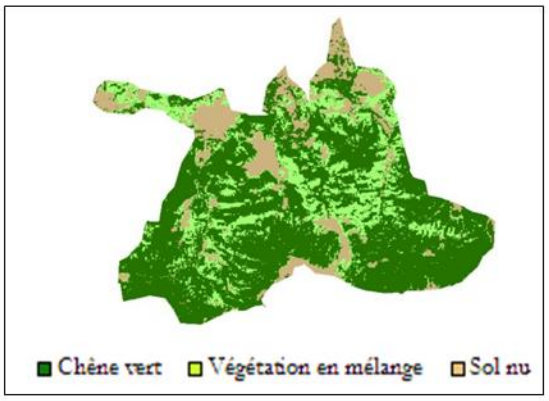

La deuxième classification montre que le chêne vert occupe une superficie d'environ 49km², soit 62.1% de surface des micro-bassins. Tandis que le mélange des essences forestières occupe 17.5km², soit 22.08% de surface des micro-bassins.

5.2 Cartographie de formations forestières en 2015

Suite aux traitements numériques des données d'image Landsat OLI 2015, deux classifications supervisées aussi ont été faites.

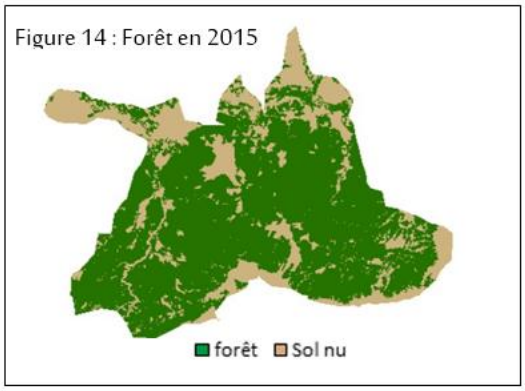

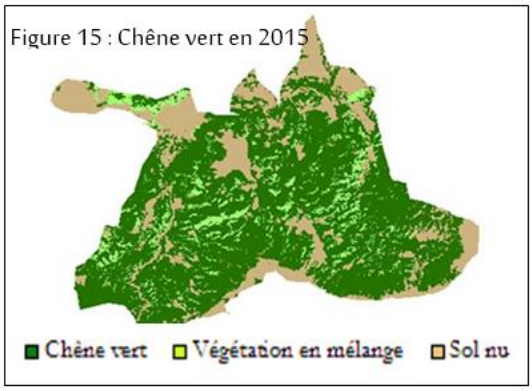

La première classification des formations végétales établie en 2015 montre que la forêt dans les micro-bassins occupe une superficie d'environ 57km², soit 72.15% de surface des micro-bassins.

La deuxième classification montre que le chêne vert dans occupe une superficie d'environ 52km², soit 65.82% de surface des micro-bassins. Tandis que le mélange des essences forestières n'occupe que 5km², soit 6.33% de la surface des micro-bassins.

Figure 16 : Détection du changement du couvert végétal dans les micro-bassins de1984 à 2015

Extension du centre urbain

Pression pastorale sur la forêt

Travaux sur de la route régionale 317

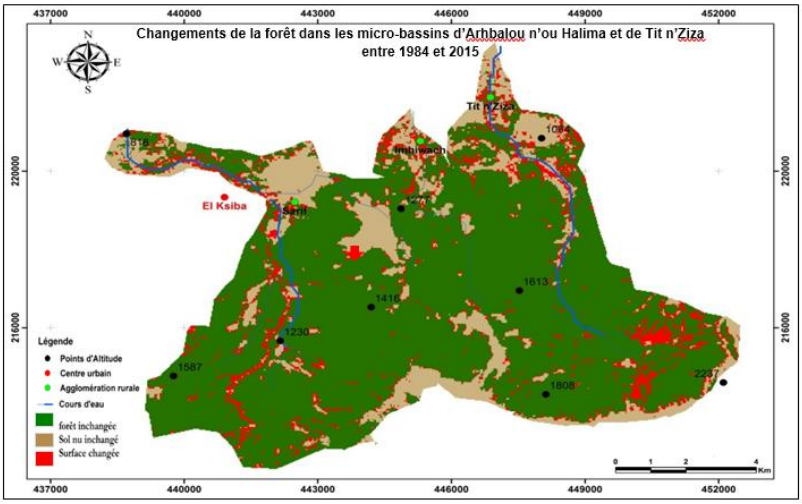

Invasion de la culture d'olivier

Traces de carbonisation illicite

Destruction de la forêt

Source : Image Landsat TM 1984 et OLI 2015

D'après la figure 16, on remarque le changement important de surface en rouge tout au long la route régionale 317 reliant El Ksiba à Imlchil, aussi au niveau des oueds, et à l'amont du massif Boutrwa.

Tableau 3 : Evolution des surfaces des unités de l'espace entre 1984 et 2015

Unité de l'espace	Superficie (km^2) 1984	Superficie (km^2) 2015	Différence de superficie 1984-2015	% 1984	% 2015	% de différence
Forêt	66.5	57	9.5	84.17	72.15	12.02
Chêne vert	49	43	6	62.1	54.43	7.67
Végétation en mélange	17.5	14	3.5	22.08	17.73	4.35

Source : Image Landsat TM 1984 et OLI 2015

Conclusion

En 1984, la surface de la forêt dans les micro-bassins était 66.5 km^2, et en 2015 elle devient 57 km^2, soit une diminution de 9.5 km^2 du couvert végétal. La surface forestière a diminué de 12.02 % sur un intervalle de temps de 31 ans.

La surface du chêne vert dans les micro-bassins étudiés était 49 km2 en 1985, mais en 2015 elle devient 43 km^2, soit une diminution de 6 km^2. La surface du chêne vert a diminué de 7.67% durant 31 ans.

En 1984, la surface de végétation en mélange dans les micro-bassins était 17.5 km2, et en 2015 elle devient 14 km^2, soit une diminution de 3.5 km^2 du couvert végétal. La surface de végétation en mélange a diminué de 4.35 % sur un intervalle de temps de 31 ans.

Bibliographie

BENZAQUEN M. (1963), *La bordure septentrionale de l'Atlas de Béni Mellal, contribution à l'étude géologique de la région d'El ksiba*. p.p. 45-67.

COLMANT, R. & MOUNIR, F. (2016), *Simulation de l'effet du changement climatique sur la dynamique des peuplements forestiers au Maroc. Le cas de la forêt de la Mâamora*. Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture. Rome.

DESSAY, N. (2006), *Dynamique de la végétation et du climat : étude par télédétection de cinq biomes brésiliens, forêt ombrophile dense et ouverte, cerrados, caatinga et campanha gaúcha*. Université Paris X Nanterre. p.p. 56-59.

DIALLO, H. BAMBA, I. BARIMA, Y.S.S. VISSER, M. BALLO, A. MAMA, A. VRANKEN, I. MAIGA, M. & BOGAERT, J. (2011), « Effets combinés du climat et des pressions anthropiques sur la dynamique évolutive de la végétation d'une zone protégée du Mali (Réserve de Fina, Boucle du Baoulé) », in *Sècheresse* vol. 22, n° 83.

DREFLCD-TA. (2007), *Etude d'aménagement du SIBE de TIZI n'Ait Ouirra*.

ELLATIFI, M. (2012), *L'Economie de la forêt et des produits forestiers au Maroc : Bilan et perspectives*. Université Montesquieu-Bordeau IV. p.p. 344-370.

HAMMI S. SIMONNEAUX, V. ALIFRIQUI, M. AUCLAIR, L. & MONTES, N. (2007), « Evolution des recouvrements forestiers et de l'occupation des sols entre 1964 et 2002 dans la haute vallée des Ait Bouguemez (Haut Atlas central, Maroc) Impact des modes de gestion », in *Sécheresse* vol. 18, n° 4.

JOUILIL, I. , BITAR, K. , SALAMA, H. , AMRAOUI , MOKSSIT, A. , & TAHIRI, M. (2013), « Sècheresse météorologique au bassin hydraulique Oum Er Rbia Durant les dernières décennies », in *Larhyss Journal*, ISSN 1112-3680, n° 12, Janvier 2013, p.p. 109-127.

MARA (1992), *Etude d'aménagement dans les forêts de : Ait Ouirra, Ait Abdi, Canton de la cédraie d'Aghbala*.

MARTIN, J. (1891), *Le moyen Atlas Central, étude géomorphologique*, 102p.

MTPC. (1972), *Etude hydrologique de l'Oum Er Rbia*, p.p. 15-47.

MTPC. (1977), *Ressources en Eau du Maroc domaines atlasique et sud-atlasique*, Tome 3. Edition du service géologique du Maroc, Rabat, p.p. 116-117.

OUOBA, A.P. (2013), *Changements climatiques, dynamique de la végétation et perception paysanne dans le Sahel burkinabé*. Université d'Ouagadougou, p.p. 284-293.

إدريس شحو،2011، **التوازنات البيئية الغابوية بالأطلس المتوسط الغربي (مقاربة صون-تنموية لمنطقة أزرو)**. مجموعة الأبحاث والدراسات البيومناخية، جامعة محمد الخامس أكدال-الرباط-. ص 80

علي وزا، 2003، **التوازنات المجالية والبيئية في المناطق الانتقالية : نموذج ديرتادلا**. ص 39-30.

Apport du SIG dans l'évaluation du système anti-incendie de forêts du Rif marocain, Province de Chefchaouen

H. LAKHOUAJA (1), A. SALOUI (2), A. FALEH (3) & J. CHAAOUAN (3)

1.Université Hassan II – Casablanca, FLSH Ben Msik, 2. Université Hassan II- Casablanca, FLSH Mohammedia 3. Université Sidi Mohammed ben Abdellah, Fès

INTRODUCTION

Même si le nombre de départs de feu et les superficies incendiées en forêts marocaines sont relativement faibles par rapport à ceux au niveau des pays du bassin méditerranéen, ils sont jugés élevés, eu égard au taux de boisement très faible du pays (8%), à l'aridité du climat et aux contraintes rendant extrêmement difficile la reconstitution des espaces boisés (HCEFLCD, 2012).

Pour pallier l'augmentation de la vulnérabilité des forêts de la province de Chefchaouen face au risque d'incendie, nous avons mené une évaluation générale, du fait que l'évaluation est la base de la plupart des mesures préventives qu'elles soient d'ordre réglementaire ou technique. Aussi que, plusieurs débats ont été conduits sur la mise en place d'une politique de gestion du risque d'incendie de forêt, visant à limiter ses effets dommageables, mais le problème reste toujours.

Pour faire face à cette menace permanente, le HCEFLCD et ses partenaires, se mobilisent et s'organisent pour être toujours plus efficace dans la prévention et la lutte contre les incendies. Ainsi, il a mis en place un programme d'action.

L'efficacité du dispositif de lutte dépend de la détection précoce et de l'engagement rapide des moyens d'intervention sur les feux naissantes, cette politique revêt donc une importance primordiale pour la province de Chefchaouen qui est classée au premier rang au niveau national en matière des incendies de forêts (HCEFLCD, 2012).

En effet, cet article vient pour mener une évaluation à l'aide du SIG de l'efficacité de ce dispositif afin de mieux appréhender les points à améliorer dans le système actuel. Nous essayerons encore, à travers l'analyse des bilans d'incendies, des stratégies de prévention et des plans de gestion adoptés dans la province de Chefchaouen, de voir si toutes les techniques disponibles sont appliquées et s'il existe des manques du point de vue organisationnel et dans ce cas, proposer des solutions fondées.

I. DIAGNOSTIC DU DISPOSITIF MISE EN PLACE DANS LA PROVINCE DE CHEFCHAOUEN

1.1 Dispositif anti-feu de la province de Chefchaouen

Premièrement, nous avons procédé avec l'appui de certains Chefs de Secteurs forestiers (unité de gestion du HCEFLCD) relevant de la province de Chefchaouen, à la localisation et la cartographie de l'ensemble des infrastructures anti-feu installées dans les massifs forestiers de cette province, sur des fonds topographiques et d'images aériennes à l'aide d'un SIG. Ensuite, nous avons procédé au lever de leurs coordonnées. En deuxième étape, nous avons procédé par la suite à la validation de ces coordonnées par leur matérialisation à l'aide d'un GPS sur le terrain.

Les résultats de l'inventaire et la cartographie des différentes infrastructures et dispositif de lutte contre les incendies de forêts, montrent une importante disparité de ce dispositif soit en matière de détection ou de surveillance des massifs forestiers de la province de Chefchaouen, contre les incendies. En effet, cette province dispose d'un dispositif associant des pistes, des tranchés pare feu, des citernes ou point d'eaux, des postes vigies et des guetteurs d'incendie. Notons cependant que cette province dispose aussi d'une dizaine de guetteurs armés

durant toute la saison estivale. En revanche, les reliefs accidentés de la province, ne permettent pas une vision

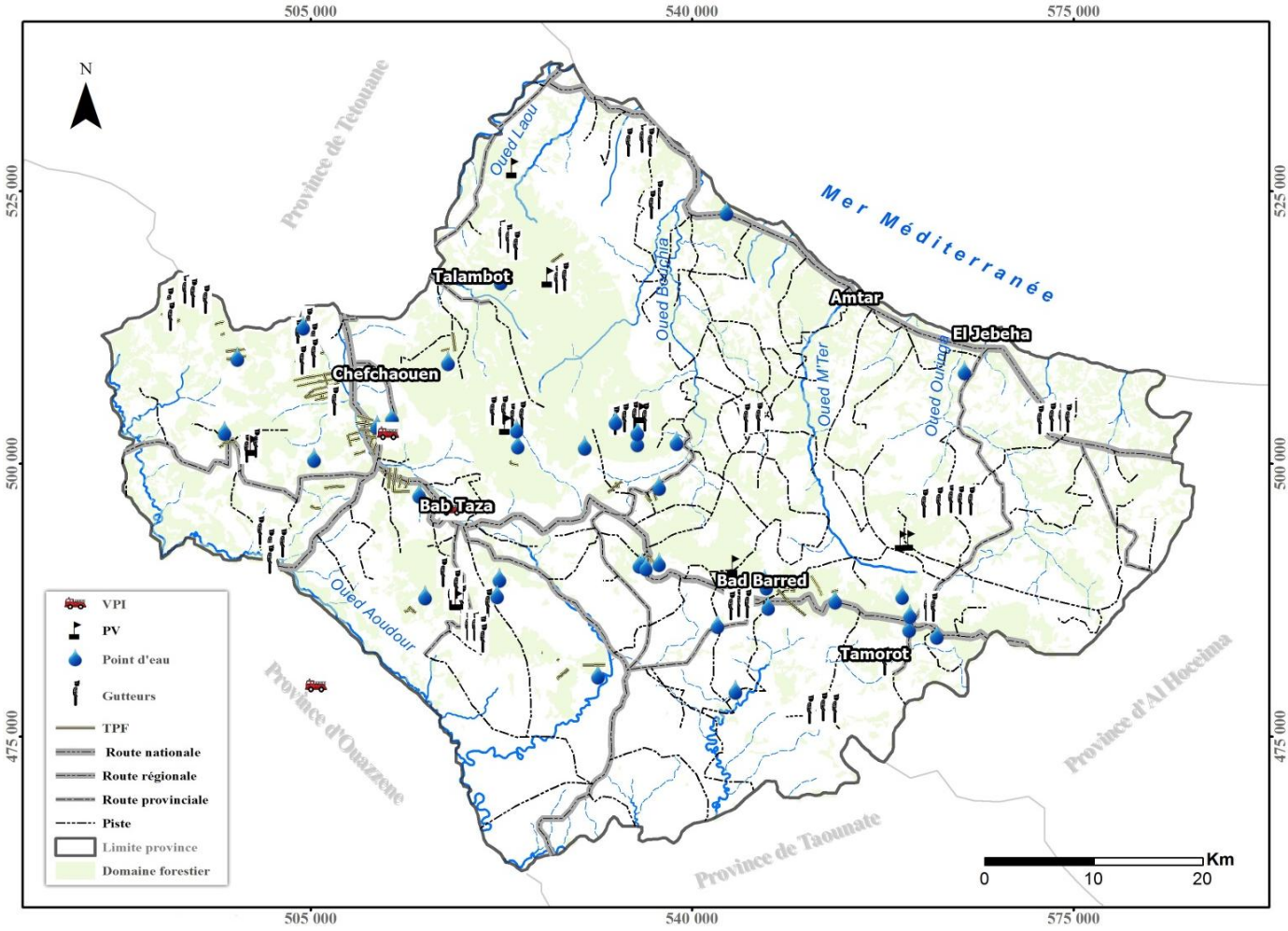

Source : DPEFLCD, 2012

Carte n° 1 : Bilan des infrastructures DFCI de la province de Chefchaouen

En conclusion, le dispositif anti-feu de cette province se compose actuellement de huit postes vigies ; de vingt-cinq patrouilles de personnel spécialisé(sapeurs forestiers)et bien formés pour parcourir les parcelles incendiées et anticiper le danger en cas d'incendie ; de sept véhicules de première intervention (VPI)munis d'une réserve d'eau permettant d'intervenir sur les feux naissants et ayant une grande facilité de manœuvre ; de 91 km de tranchées pare-feu et de 350 km de pistes.

Ce dispositif est caractérisé par des modes de gestion et d'organisation variables, d'où un dispositif hétérogène par apport au massifs forestier de cette province.

Au Maroc, on peut aussi mobiliser les moyens aériens et logistiques de la Gendarmerie Royale et des Forces Royales Air pour la lutte contre les incendies de forêts. Il s'agit de quatre avions Turbo - Thrush (1 500- 2 000 litres), les avions C130 Hercules et les six avions Canadair CL 415, avec des équipages, des motopompes et des camions pour le ravitaillement de ces avions (HCEFLCD ,2008).

Le Maroc a également passé une convention avec l'Espagne : le centre de lutte aérienne de Cadix a un rayon d'action de 200 km, qui couvre une partie du nord du Maroc y compris la province de Chefchaouen. Cette coopération internationale s'est manifestée avec des avions Canadairs espagnols dans la région du Rif en général (HCEFLCD, 2010).

1.2 Synthèse de la stratégie de prévention et de lutte existante

Dans le cadre du plan national de cartographie pour la prévention des désastres et pour améliorer la connaissance des risques et l'évaluation de la vulnérabilité, un certain nombre de politiques sectorielles ont été

élaborées pour une meilleure gestion des risques naturels. Par conséquent, le Plan Directeur pour la Protection et la Lutte contre les Incendies de Forêts (PDLCI) est mis en place en 2001 par un comité interministériel chargé du plan d'urgence pour la protection et la lutte contre les incendies (PDLCIF, 2001).

Une analyse de la stratégie anti-feu de forêts de la province de Chefchaouen révèle que la surveillance et la prévention ne sont pas particulièrement développées, ce constat étant renforcé par l'absence de données exhaustives sur les équipements spécifiques à la protection et la lutte contre les incendies de forêts. En revanche des efforts déployés par la DPEFLCD de Chefchaouen en collaboration avec les différents départements concernés en matière de surveillance, de détection et d'interventions contre les feux de forêts a donné des résultats positifs sur la diminution des incendies de forêts en termes de nombre d'incendies et de superficie. En effet, on constate une baisse significative de la superficie moyenne brûlée par incendie qui est passée de 14 ha (1960-1995) à 9 ha (1996-2006) puis à 4 ha en 2008 (DPEFLCD, 2010).

Au final, la stratégie de la DPEFLCD de Chefchaouen s'appuie principalement sur la prévision du risque, le déploiement et l'organisation des moyens de lutte, selon les informations recueillies de la carte du risque feux de forêts sur ses massifs forestiers.

II. ANALYSE DE L'EFFICACITÉ DES MOYENS DE LUTTE

Cette évaluation ne concerne que la commune rurale de Bab Taza, parce qu'elle est la seule commune dont on a réalisé des cartes de risques (dynamique et statique).

Après une analyse globale de l'ensemble des moyens de lutte mis en place dans la province de Chefchaouen, on a recueilli des archives du HCEFLCD les départs de feu survenus dans cette commune pendant les quinze dernières années et les avons spatialisé, et nous avons aussi analysé ces données recueillies, sur le terrain et leur compilation.

Dans un deuxième temps, on a procédé au croisement des cartes de risque avec la carte des feux historiques et celle du dispositif mis en place, pour apporter davantage d'éléments d'évaluation et souligner les faiblesses de ce système.

L'évaluation de l'efficacité du système de détection et de lutte contre les incendies de forêts dans cette commune, est basée donc sur l'analyse de l'impact de ces infrastructures sur la répartition et l'ampleur des feux passés survenus et ceux potentiels dans cette commune. L'étude de ces paramètres permet d'avoir une vision globale de l'efficacité de la détection dans l'objectif d'une bonne orientation de ces investissements.

2.1Croisement de dispositifs DFCI avec la probabilité d'éclosion

Nous avons opté pour cette étude, dans l'objectif d'évaluer le comportement attendu des ouvrages de détection des incendies de forêt. Pour ce faire, l'approche par croisement est une méthode à dires d'experts, est utilisée, confrontée et ensuite validée à partir des feux historiques réellement survenus dans la commune rurale de Bab Taza.

L'analyse permet d'identifier un manque au niveau des patrouilles de surveillance et des postes vigies surtout dans les zones à risque fort et moyen du point de vue probabilité d'éclosion selon la méthode retenue auparavant.

Ces cas doivent être plus particulièrement développés afin de mettre en parallèle la structure de l'aménagement, particulièrement l'emplacement de ces infrastructures principalement les postes vigies et les modalités de détection et de surveillance des massifs forestiers par les guetteurs dans les zones à risque fort et moyen.

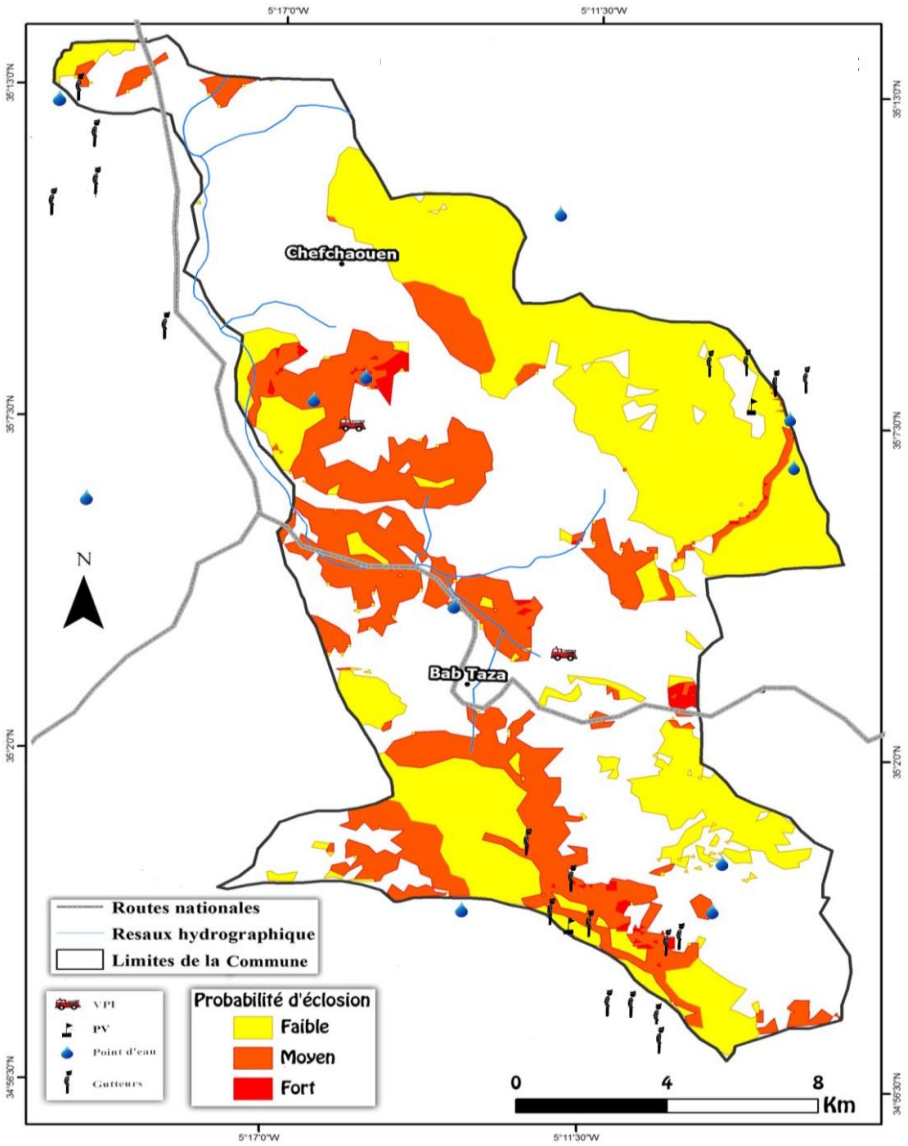

Carte n° 2 : Efficacité des infrastructures DFCI face à la probabilité d'éclosion de la CR de Bab Taza

2.2 Croisement de dispositifs DFCI avec l'intensité des feux

C'est une méthode complémentaire qui a été mise au point pour analyser le comportement les ouvrages de détection (tranchées pare-feu , pistes)face à l'intensité d'un incendie potentiel.

L'évolution des surfaces brûlées quant à elle, est influencée par le développement du réseau de postes vigies et des patrouilles mises en place depuis une vingtaine d'années. Notons au passage, que les grands incendies ont diminué brutalement pendant la dernière décennie. Tandis que, depuis l'incendie d'Izarène survenu en 2004, qui a parcouru il seul plus de 4000 ha, aucun incendie de cette ampleur n'a été enregistré jusqu'à nos jours.

Ceci peut s'expliquer par le fait que les centres de secours sont parfois très proches du lieu d'intervention et que le prépositionnement des groupements d'intervention, ces équipes ont parfois du mal à arriver jusqu'au feu, le relief étant très accidenté.

L'étude de l'efficacité des moyens de surveillance présents dans la commune rurale de Bab Taza face à l'intensité potentielle du feu a permis de constater une bonne disposition des équipes d'intervention (brigade de VPI et sapeurs forestiers) et une bonne segmentation des massifs par les tranchées pare feu, ces mesures ont cerné les grands incendies et exténué leur efficacité.

III. PERSPECTIVES

Au moment de lutte contre les feux de forêts, le temps est une composante essentielle, surtout lorsque les conditions des milieux sont défavorables. La rapidité d'intervention sur un incendie mène à la maitrise de ce dernier. Par contre, un feu qui n'est pas maîtrisé initialement et qui a demandé un délai d'intervention trop long, pourrait induire une catastrophe (COLIN P. et EAVES C.,2001). Pour réduire les délais d'intervention, nous proposons de s'appuyer sur :

-Augmenter l'efficacité du réseau de surveillance pour une détection rapide. Il est préférable qu'il soit situé suite à une étude basée sur un SIG, pour une bonne couverture de l'ensemble du territoire;

-Le prépositionnement du dispositif de première intervention ;

- Le renforcement du réseau de routes et pistes surtout en zones inaccessibles ;

-Une bonne connaissance du terrain est souhaitable (accès, estimation de la propagation du feu…), complétée par une signalisation efficace sur le terrain.

- L'intégration des nouvelles technologies comme la télédétection, le SIG et les caméras de surveillance, dans le système de lutte et de prévention contre les incendies de forêts qu'a donné des résultats satisfaisantes (en Europe et en Amérique du Nord).

La télédétection peut faciliter la cartographie, particulièrement dans les régions éloignées et pendant la période où les feux sont actifs (AMIRO et CHEN, 2003).

Le SIG est devenu un outil indispensable pour l'analyse du risque d'incendies de forêts et un outil très sophistiqué et très largement utilisées, notamment dans le domaine de l'aménagement du territoire (BELLAHRECHE A., 2003). Il permet une grande variété d'applications comme la prise de décisions et en matière de planification stratégique, d'aménagement du territoire et de recherche (NRC, 2003).

Les caméras de surveillance sont de nouvelles techniques utilisées dans le domaine de lutte contre les incendies de forêts, cette technique est basée sur la réception d'images dans un poste d'observation et la détection se fait par comparaison sur écran par un observateur ou comparaison automatique. Par exemple, en utilisant les réseaux de télécommunication, les caméras autonomes, pilotables à distance, transmettent aux postes de surveillance des images en temps réel et leur permet de détecter et localiser les feux, d'alerter les secours pour intervenir à temps sur les feux naissants (SIAM de Meknès, 2013).

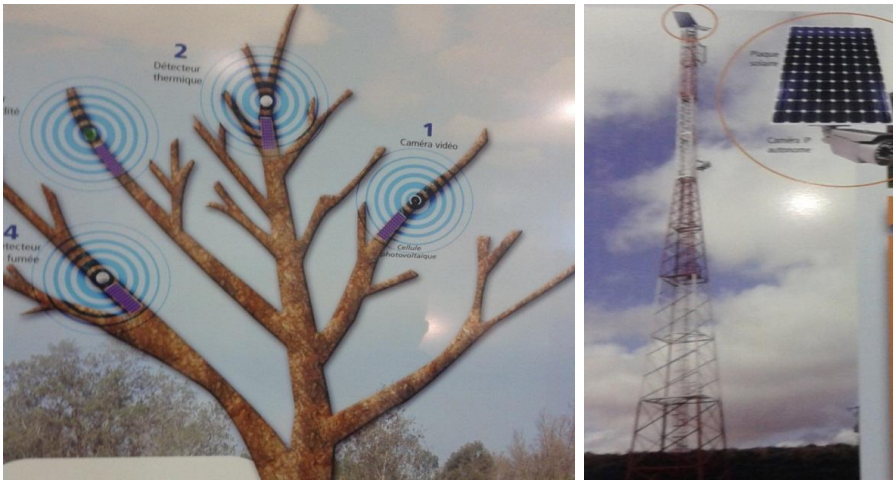

Source : SIAM de Meknès, 2013

Figuren°1:Exemple de Caméra de surveillance placé sur arbre et sur réseau de télécommunication

On peut trouver aussi d'autres technologies perfectionnées de surveillance basées sur les satellites qui opèrent dans l'infrarouge thermique en fournissant des informations essentielles pouvant être actualisées en permanence; Ce dispositif doit être relié aux besoins locaux d'informations.

A cet égard, il est nécessaire de standardiser la collecte des données, leur traitement et les systèmes d'émission-réception, tandis qu'elles ont un seul inconvénient, leur coût très élevé.

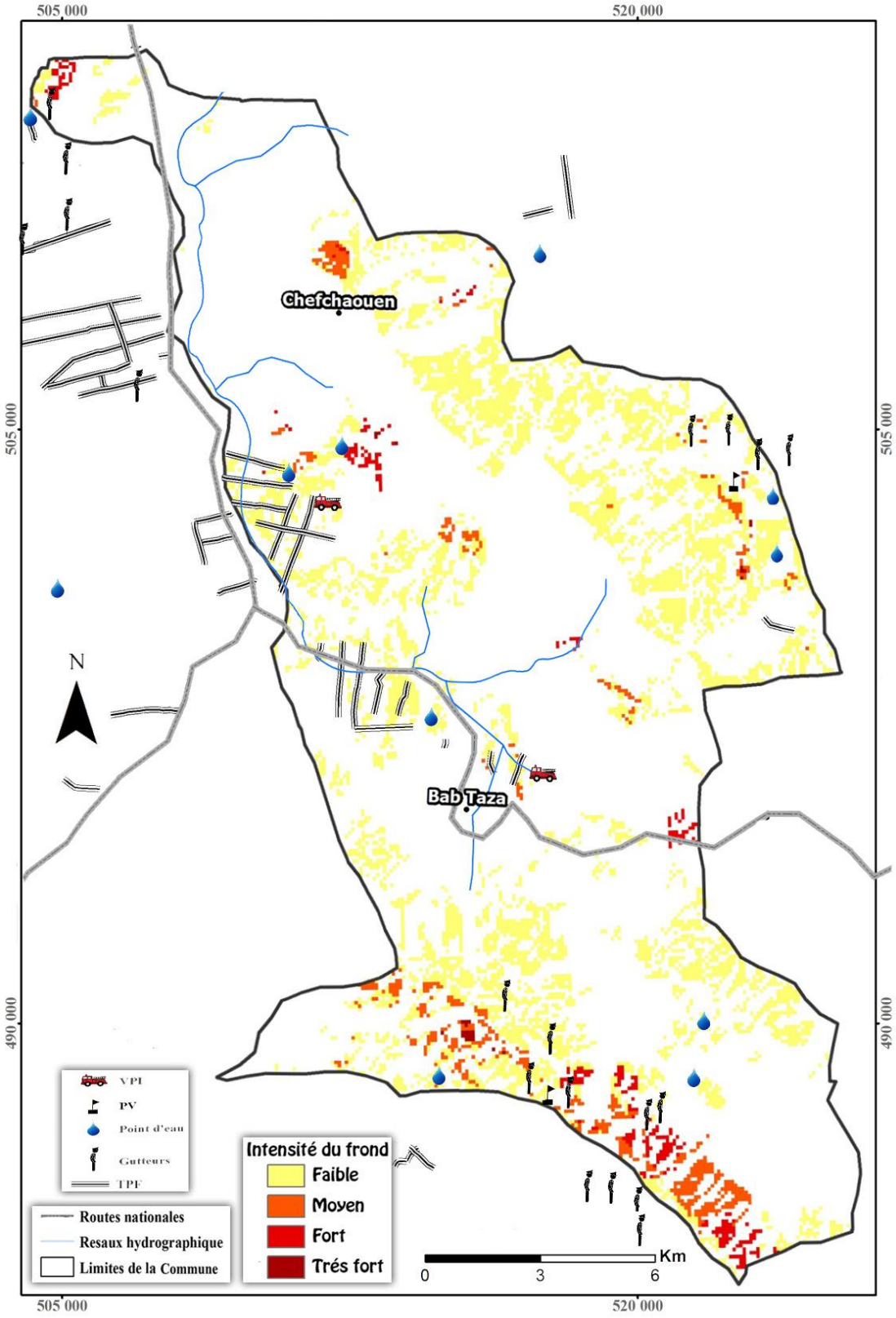

Carte n° 3 : Efficacité des infrastructures DFCI face à l'intensité des feux de la C/R de Bab Taza

CONCLUSION

Reconnaissant la pertinence de la lutte et de la prévention des incendies de forêts et sur la base des conclusions des expériences de certains pays leaders dans ce domaine, d'une part, et que le risque de feu de forêts dans la province de Chefchaouen représente une menace permanente à l'écosystème, à l'homme et à ses activités et malgré la mise en place d'une politique et d'un dispositif pour la lutte et la prévention contre ce phénomène d'autre part, on constate toujours des insuffisances dans ce domaine vu la mise en place d'un dispositif en l'absence d'une étude bien menu et bien concertée.

Puisque les causes des incendies sont principalement d'origine humaine, aucun programme d'aménagement ou politique de lutte, ne peut aboutir aux résultats escomptés, sans la prise de conscience du citoyen de la valeur écologique de la forêt. Devant cet état de fait, nous devons poursuivre les actions d'aménagement anti-feux tout en donnant une attention particulière à la prévention et à la sensibilisation eu égard au manque de moyens pour l'intervention.

Il s'avère donc nécessaire, pour le succès des plans d'aménagement et de lutte contre les incendies de forêt, de développer une approche intégrée et participative de tous les acteurs concernés. D'où l'intérêt, tout d'abord d'ouvrir de nouvelles voies en procédant à des études concertées bien menu avec l'intégration de nouvelles techniques à savoir le SIG et la télédétection spatial pour une optimisation des moyens et un suivi en temps réel.

Bibliographie

AMIRO B.D., & CHEN, J.M. (2003), "Forest fire scar aging using spot-vegetation for Canadian ecoregions", in *Canadian Journal of Forest Research*, 33, p.p. 1116- 1125.

BELLAHRECHE, A. (2003), « Note de présentation des systèmes d'information géographiques », in *Recherche Agronomique*. INRAA. 12, p.p. 13-23.

COLIN P. & EAVES, C. (2001), *Protection des forêts contre les incendies* .Ed, FAO, CEMAGRAF. 149 p.

DPEFLCD, (2010), *Rapport annuel de lutte contre les incendies de forêts*, 97 p.

HCEFLCD, (2008), *Rapport annuel de lutte contre les incendies de forêts*, 82 p.

HCEFLCD (2010), *Rapport annuel de lutte contre les incendies de forêts*, 74 p.

HCEFLCD (2012), *Rapport annuel de lutte contre les incendies de forêts*, 102 p.

HCEFLCD (2013), *Ordre d'opérations pour la prévention et la lutte contre les incendies de forêts*, 48 p.

LAKHOUAJA H., FALEH A. & CHAAOUAN J. (2015), « SIG et modélisation des facteurs de risque d'incendie de forêts », in *Dynamiques territoriales et mutations socio-économiques au Maroc : étude de cas*. Publications du laboratoire LEGAC, FLSH Saïs – Fès, livre p.p. 46-69.

MISSOUMI A. (2002), *Apport des SIG dans la prévention et la lutte contre les incendies de forêt*, forum européen feux de forêt, 15p.

NRC (Naturel Resources Canada) (2003), *Fighting wildland fire with technology*. Canadian Forest Service, North Forestry Center, Edmonton Alberta, Canada, rapport 34 p.

PDLCIF (2001), *Plan directeur de lutte contre les incendies de forêts*, Maroc 105 p.

La question environnementale dans la planification urbaine au Maroc

Abdelaziz ADIDI
Institut National d'Aménagement et d'urbanisme

Le Maroc, qui a vu sa population urbaine se multiplier par 7 en 58 ans en passant de 3 millions en 1960 à plus de 20 millions en 2018, est aujourd'hui confronté à de multiples défis urbains comme la lutte contre toutes les formes d'exclusion urbaine (Habitat insalubre, sous-emploi, sous-équipement, dégradation des ressources naturelles,…etc.). Le taux d'urbanisation (qui rapporte la population urbaine à la population totale) est de 60,1 % au Maroc en 2014. Il est plus important que la moyenne mondiale (48,3 %) mais encore très inférieur à la moyenne des pays industrialisés (74,5 %). La population urbaine a augmenté, au cours de la période 1950-2000, de l'ordre de presque 4 % par an en moyenne, ce qui correspond à un rythme très rapide. Le taux de croissance mondiale au cours du dernier quart de siècle n'a été que de 2,5 %. La part des urbains dans la population marocaine a d'ailleurs plus que doublé en soixante ans, passant de 26 % en 1950 et doit se situer aujourd'hui en 2018 autour de 63 %.

Soumis à une urbanisation intense plutôt démographique qu'économique qui s'est traduite par un désajustement entre croissance de la population et accroissement des richesses, le Maroc a vu se mettre en place un système urbain déséquilibré et relativement peu hiérarchisé marqué par de fortes distorsions entre régions, à l'intérieur de la même région et surtout entre la ville et le monde rural.

1 – La gouvernance urbaine face à la problématique environnementale

Pendant longtemps, l'urbanisation, ou plus précisément, la croissance urbaine était perçue comme un fléau à endiguer. Les études préalables à l'élaboration du Schéma National d'Aménagement du Territoire (SNAT) ont débouché sur la reconnaissance de la prééminence la ville comme moteur de développement économique. Aujourd'hui, La ville est considérée comme un espace de création de richesses et un moteur de changement social.

De même, la gestion des villes ne se réduit plus aux seules questions de ramassage des ordures, d'eau, d'assainissement et de logement. C'est aussi un espace de création de biens et services, d'innovation, de création culturelle et artistique, ainsi qu'un cadre de partenariat et de synergie entre les différents acteurs en présence.

L'urbanisation tout en étant inéluctable, voire souhaitable (politique des villes nouvelles, ouverture des zones d'urbanisation nouvelles à la périphérie de grandes villes) nécessite des modes de planification et de gouvernance territoriale rénovés.

Plus important encore, la nécessité de concilier l'aménagement du territoire à la planification urbaine à la préservation et à la gestion rationnelle des ressources (principalement l'eau et l'énergie) constitue aujourd'hui un des grands challenges du développement et de la planification territoriale au Maroc.

Néanmoins, le modèle d'urbanisation en cours repose sur de nombreux dysfonctionnements :

- **Une fragilité socioéconomique** qui se traduit par le déséquilibre entre la croissance urbaine et le développement des capacités productives des villes, une expansion de l'économie informelle, et une mutation des valeurs et du lien social (montée de l'individualisme) ;
- **Un étalement urbain doublé d'une fragmentation socio-spatiale**. L'éclatement de l'unité urbaine favorise l'exclusion sociale, l'explosion du phénomène de l'habitat non réglementaire et le déficit en infrastructures et équipement publics. Les rapports déséquilibrés centre/périphérie s'expriment essentiellement par les difficultés de circulation et de mobilité.
- **Des outils de planification souvent dépassés et inadaptés** : inadaptation des visions et des échelles, ce fait que l'on pratique plus un urbanisme « de rattrapage » plutôt qu'un urbanisme prévisionnel. A tout cela s'ajoute une multiplicité des intervenants, une interpénétration des compétences, voire une confusion des

attributions des acteurs, ce qui accentue davantage la crise de gouvernance que connaissent certaines villes marocaines.

C'est à cause d'un système de planification spatiale inadapté, hérité de la période coloniale que les villes marocaines s'étendent au détriment de terres à fort potentiel agricole.

Face à l'urbanisation galopante et anarchique, les instruments de planification techniques, juridiques et institutionnels ont montré leurs limites pour contenir et canaliser cette poussée urbaine.

Il est à retenir également que deux phénomènes géoéconomiques complémentaires dérivent de l'urbanisation au Maroc :

1. **La littoralisation** qui se traduit par une tendance à la concentration de la population, des activités économiques et des équipements structurants le long du littoral atlantique dans un premier temps et méditerranéen ensuite. Cette littoralisation pose le problème de la gestion intégrée des espaces côtiers et des ressources halieutiques.
2. **La métropolisation** est définie comme étant une composante et un moment particulier de la croissance urbaine, mais pas seulement, elle repose la question des formes urbaines et reprend le débat traditionnel relatif à la taille optimale des villes, elle fait appel à la notion de ville durable et à celle de gouvernance urbaine, voire territoriale. Elle conduit aussi à s'interroger sur les fractures de mutations de nos sociétés. L'analyse de la métropolisation révèle donc la diversité et la complexité des contextes urbains, elle sollicite des perceptions culturelles et scientifiques multiples (Sylvette Puissant et Claude Lacour 1990).

Aujourd'hui, plus que jamais auparavant, ces espaces urbains et métropolitains sont confrontés à de multiples défis :

- **Extension urbaine non maîtrisée :** Il est à constater, que notre pays a connu une forte croissance démographique et urbaine durant le siècle dernier, le territoire national s'est profondément transformé dans sa structure spatiale et son armature urbaine. De nouvelles villes se sont rapidement constituées ; des centres ruraux se sont transformés en espaces urbains traduisant une urbanisation galopante et anarchique qui atteint actuellement un taux supérieur à 60% de la population totale, alors qu'elle ne dépassait guère 10% au début du siècle dernier.
- **Consommation démesurée des espaces agricoles périphériques**: Le Maroc dispose de vastes terres agricoles qui couvrent une superficie de 8.7 millions d'hectares soit 12 % de la superficie nationale. Une analyse géographique sur la répartition de la superficie agricole utile au sein du territoire national montre que ces surfaces s'étendent principalement dans les zones déjà peuplées ; Ceci montre à l'évidence que ces terres agricoles sont consommées chaque année par l'urbanisation. Les terres agricoles sont très convoitées et subissent des dégradations d'origine naturelle liées à la désertification, la salinisation et l'érosion des sols et des pressions d'origine anthropique qui réside dans l'urbanisation galopante et anarchique. La pratique abusive de la dérogation fait reculer les terres à fort potentiel agricole de plusieurs centaines d'hectares.

En somme chaque année une portion de terres agricoles est grignotée par les différentes formes d'urbanisation (habitat, projets touristiques et industriels). Le Maroc perd chaque année entre 5000 et 10000 hectares à cause d'une urbanisation non contrôlée. Ce qui constitue une véritable menace pour le secteur agricole et la sécurité alimentaire au Maroc.

- **Consommation excessive d'énergie et d'eau :** L'urbanisation se traduit également par une pression phénoménale sur les ressources hydriques et énergétiques. La consommation croissante de l'eau et de l'énergie fossile en raison de l'augmentation de la demande, mais aussi à cause de la mauvaise gestion et du gaspillage de ces ressources pose la problématique de l'alimentation durable des villes marocaines en eau potable et en électricité domestique. Déjà des villes commencent à souffrir en période de sécheresse, voire même en été, d'un stress hydrique manifeste. Les coupures récurrentes impactent fortement la qualité de vie des habitants.

• **Production élevée et croissante de déchets urbains :** L'assainissement solide et liquide constitue un véritable point noir dans la gestion urbaine au Maroc. De nombreuses agglomérations ne disposent pas d'un réseau d'assainissement adéquat, quand il existe, à cause du manque d'entretien, ce qui le rend incapable d'évacuer les eaux pluviales en période de fortes crues, ce qui cause parfois des inondations catastrophiques. Sans oublier les quartiers d'habitat non réglementaire qui demeurent dans la plupart des cas non assainis. S'agissant de la gestion des ordures ménagères, le ramassage irrégulier dans beaucoup de quartiers, ainsi l'absence de décharges contrôlées impacte fortement le paysage urbain et réduit de la qualité de vie des habitants. La concentration des ordures dans certains quartiers peut être un facteur de prolifération de rongeurs et de chiens errants.

• **Congestion de la circulation** : Les phénomènes de périurbanisation et d'étalement urbain que connaissent les grandes agglomérations urbaines rendent de plus en plus difficile l'accès au centre-ville, voire même les déplacements entre les quartiers périphériques. L'existence d'un réseau de transport en commun inadapté a fait exploser le phénomène du transport informel (charrettes, taxis clandestins, triporteurs, …etc.). Par ailleurs, l'augmentation vertigineuse du parc automobile, notamment de la voiture particulière, rend la circulation difficile et complexe, notamment durant les heures de pointe.

• **Ségrégation et perte de la cohésion sociale :** L'urbanisation à caractère démographique sans développement réel des capacités productives des villes se traduit par l'extension de la pauvreté. Celle- ci se manifeste à travers des taux élevés de chômage, l'explosion des activités de survie, et surtout l'expansion du phénomène de l'habitat insalubre qui prend des formes diverses : bidonville, habitat non réglementaire en dur, habitat menaçant ruine ; ainsi que le développement du phénomène de la cohabitation. Ajoutons à cela, l'apparition ces dernières années d'un nouveau phénomène : les sans domiciles fixes et les enfants de rue. Tout ceci, donne une ville marocaine fortement compartimentée et hiérarchisée marquée par une forte ségrégation socio-spatiale.

• **Sous équipement** : La question des équipements publics au Maroc est au centre des préoccupations des pouvoirs publics dans un contexte de forte croissance urbaine des villes marocaines et de hausse continue des prix du sol et de rareté du foncier notamment, au niveau des grandes agglomérations.

L'évaluation faite en la matière a révélé :

- ✓ un déficit important en termes de réalisation des équipements publics avec un taux inférieur à 20%,
- ✓ un faible niveau de programmation, d'engagement et de réalisation des grands équipements par les départements ministériels,
- ✓ des préjudices importants causés aux propriétaires des parcelles de terrains en cas de non valorisation,
- ✓ un surdimensionnement des superficies réservées aux équipements publics aussi bien par rapport aux besoins réels des agglomérations que par rapport à la capacité de financement effective de l'Etat et des collectivités territoriales.

A ces défis viennent s'ajouter les impératifs écologiques et la crise économique internationale.

L'urbanisation est donc un phénomène appelé à durer et à s'intensifier dans les prochaines décennies. Aujourd'hui, la ville est devenue un enjeu central pour le développement économique et social du pays. Elle est le moteur de la croissance économique du pays, avec 80% de l'activité productive (industrie et services) et ¾ des opportunités d'emploi ; elle est le lieu de cristallisation des attentes sociales :

- ✓ Les villes sont appelées durant les 15 prochaines années à créer plus de 250.000 emplois/an ;
- ✓ Lieux d'espoir et d'intégration des ruraux : elles ont accueilli plus d'un million de migrants au cours de la période 1994-2014.

2 - La problématique de l'environnement dans les documents d'urbanisme

La loi N°12.90 relative à l'urbanisme et la loi N° 25-90 relative aux lotissements, groupes d'habitations et morcellements sont quasiment muettes sur la protection de l'environnement. D'ailleurs, le terme environnement est inexistant dans les deux lois. Seul l'article 4 de la loi sur l'urbanisme qui stipule que Le schéma directeur d'aménagement urbain a pour objet « de déterminer les zones nouvelles d'urbanisation et les dates à compter desquelles elles pourront être ouvertes à l'urbanisation en préservant notamment les terres agricoles et les zones forestières dont les limites sont fixées par voie réglementaire ; (Voir art. 2 du décret n°2-92-832). Ainsi que l'article 19 qui stipule que le Plan d'Aménagement a pour objet de définir tout ou partie des éléments énumérés ci-après :

1- L'affectation des différentes zones suivant l'usage principal qui doit en être fait ou la nature des activités dominantes qui peuvent y être exercées telles que zone d'habitat, zone industrielle, zone commerciale, zone touristique, zone maraîchère, zone agricole et zone forestière ;

2- Les zones dans lesquelles toute construction est interdite ;

Le plan d'aménagement détermine les zones soumises à certaines servitudes d'urbanisme. Les servitudes les plus sévères concernent plus particulièrement les servitudes dites *non aedificandi* et qui concernent les parties du périmètre urbain dans lesquelles toute construction est interdite (article 19 du dahir de 1992).

L'interdiction est justifiée par plusieurs raisons :

- l'interdiction peut affecter les espaces boisés à préserver dans un intérêt écologique ;
- l'interdiction peut concerner les terrains exposés à des risques naturels : risques sismiques, inondations, pollutions, terrains glissants ou accidentés ;
- l'interdiction peut être utilisée pour bloquer l'extension d'un secteur et orienter l'urbanisation vers d'autres directions.
- l'interdiction peut enfin intervenir pour des raisons de sécurité, d'hygiène, ou pour des raisons d'ordre esthétique ou historique (monuments), etc.

Néanmoins, les pratiques abusives de la « dérogation » ont souvent remis en cause les préoccupations environnementales dans les documents d'urbanisme. L'introduction officielle de la dérogation en matière d'urbanisme a été en 1999, à travers la circulaire n°254 du 12 février 1999, dans un contexte marqué par l'avènement du gouvernement appelé communément d'***Alternance*** en 1998.

En effet, dans un contexte marqué par une crise socio-économique profonde et une volonté politique d'encourager l'investissement privé à travers l'assouplissement et la facilitation des procédures d'octroi des autorisations de lotir et de construire. Trois autres circulaires viendront compléter la circulaire précitée respectivement en 2001, 2003 et 2010 en vue de créer une dynamique socioéconomique et territoriale et de répondre aux défis sociétaux comme celui de l'emploi.

Certes, le bilan national de la mise en œuvre de la procédure dérogatoire note que celle-ci a permis le déblocage d'une multitude de projets qui sont de nature à insuffler une dynamique à l'investissement. Néanmoins, le résultat réel de cette procédure demeure mitigé. De nombreux projets autorisés selon la procédure de la dérogation ont porté atteinte aux équilibres écologiques en procédant par exemple à détruire des espaces boisés, à impacter négativement les sources d'eau aussi bien superficielles que souterraines et surtout à consommer les terres à très fort potentiel agricole.

Déjà les documents d'urbanisme ne se soucient pas suffisamment de la question environnementale, malgré la montée en puissance du discours sur le développement durable. La dimension environnementale est sensée être observée dans les projets d'aménagement urbain, en application de la loi n°11.03 relative à la protection et la mise en valeur de l'environnement et la loi n°12.03 relative aux études d'impact sur l'environnement en date du 19 juin 2003 et la loi cadre n°99.12 portant Charte Nationale de l'Environnement et le Développement Durable.

3 – Pour une planification urbaine stratégique et participative

Aujourd'hui, le Maroc est appelé à revoir son dispositif de planification urbaine en accordant plus de place à la concertation et à la participation des acteurs de la ville à la conception, la mise en œuvre et à l'évaluation des documents de planification urbaine. L'émergence des préoccupations de « développement durable » est une opportunité pour intégrer les préoccupations environnementales dans l'urbanisme.

Ajoutons à cela les défis imposés par les changements climatiques qui sont aujourd'hui une réalité incontestable. Le stress hydrique menace de nombreuses agglomérations, et nombreuses également sont exposées à des risques d'inondation, de glissement de terrain, d'effondrement d'habitations menaçant ruine, d'ensablement et de désertification. Sans oublier la remontée du niveau de la mer qui menace la quasi-totalité des villes côtières. D'où la nécessité de revoir le dispositif de planification urbaine en vigueur en y intégrant les considérations de développement durable et d'adaptation aux changements climatiques.

De surcroit, il existe actuellement une Stratégie Nationale de l'Efficacité Energétique dans le Bâtiment, l'Industrie et le Transport lancée par l'Agence Nationale pour le Développement des Energies Renouvelables et de l'Efficacité Energétique (ADEREE). La stratégie prévoit de réduire la facture énergétique de 12% à l'horizon 2020 et 15% à l'horizon 2030.

L'efficacité énergétique dans le bâtiment, la promotion des énergies renouvelables, la gestion des déchets solides, le traitement des eaux usées et la lutte contre les inondations en milieu urbain, sont les questions majeures de la Nouvelle Charte Nationale de l'Environnement.

L'heure aujourd'hui est à l'anticipation et à l'urbanisme de projet et non à l'urbanisme d'opportunité. La planification stratégique urbaine peut apporter des solutions à de nombreux dysfonctionnements dont souffre la ville marocaine.

La planification stratégique est une méthode ordonnée visant à aboutir à un changement en produisant des décisions et des actions. Il s'agit d'anticiper le futur afin de concourir, s'adapter à l'environnement et se préparer aux changements d 'un horizon d 'incertitudes.

En termes simples, la planification stratégique vous permet de déterminer précisément où vous voulez amener votre organisation durant la prochaine année ou à plus long terme, et comment vous allez vous y prendre pour l'y amener.

Il s'agit d'un processus coordonné et méthodique qui sert à établir les orientations de votre organisation et les moyens à mettre en œuvre pour les réaliser.

Aujourd'hui, la gestion de la ville - par le biais des documents d'urbanisme à caractère juridico-technique - semble être dépassée. Les outils de planification notamment les plans d'aménagement imposent une règlementation qui fige les formes urbaines en limitant les hauteurs des constructions. Cette disposition contraignante pour les gestionnaires locaux produit un modèle de villes basses, consommatrices de l'espace, monotones, voire stéréotypées. Ceci impacte négativement la fabrication de la ville moyennant des constructions horizontales provoquant un étalement urbain au détriment des terres agricoles et entache la qualité du paysage urbain sur le plan esthétique, fonctionnel et social .

Cycle de la planification stratégique urbaine

Pourquoi la ville doit faire l'objet d'une politique publique concertée et participative ?

- La ville est devenu avec la mondialisation le symbole de la richesse, de la prospérité et de la puissance des nations;
- La ville est également le lieu de socialisation, d'intégration et d'inclusion sociale des populations vulnérables (populations à faible revenus, personnes handicapées, immigrés, enfants de la rue, etc.)
- La ville c'est aussi l'espace de création des richesses des valeurs universelles, mais aussi le lieu d'expression des contradictions sociales, économiques, de l'expression des revendications politiques et sociales;
- La ville est l'espace où s'affrontent les intérêts et se manifestent les enjeux politiques, économiques, sociaux et environnementaux.
- La ville est le principal émetteur des gaz à effet de serre responsables des changements climatiques (80% de la quantité de gaz émise dans le monde chaque année), la ville c'est aussi la principale victime des risques dérivés de ces perturbations climatiques (inondations, glissement de terrain, ensablement, désertification, canicule,…etc.
- La ville c'est le lieu où se concrétisent et s'évaluent les politiques publiques sectorielles et la gouvernance territoriale.

Selon l'Agence Française de Développement (AFD) : *« La planification territoriale stratégique est un processus d'élaboration collective d'un projet de ville porté par le pouvoir politique. Cette démarche doit permettre de définir un cadre d'ensemble composé d'orientations générales et de principes d'action pour piloter le développement d'un territoire urbain. »*

Selon la Conférence des Gouvernements Locaux Unis d'Afrique (CGLUA) *« La planification stratégique fournit une méthodologie qui aide les villes à identifier leurs forces et leurs faiblesses, tout en définissant les principaux objectifs à atteindre pour le développement local. »*

La ville doit être gérée dans sa complexité dans un cadre systématique intégrant à la fois les aspects économiques, sociaux, environnementaux…La construction verticale des villes, économe et conservatrice et l'environnement, peut se substituer à la construction horizontale. Pour ce faire, il convient de repenser et revoir les principales normes de l'urbanisme à savoir la hauteur, le COS et CUS. La prise en compte de la densité comme règle de planification s'impose aujourd'hui pour permettre à la ville de se positionner en tant que territoire compétitif et concurrentiel tout en respectant les principes du développement durable.

Se basant sur l'arsenal juridique actuel et les documents d'urbanisme qui en découlent, les aménageurs et les promoteurs immobiliers se heurtent à des contraintes règlementaires qui handicapent leurs opérations. Il s'agit en premier lieu de la limitation des hauteurs des constructions et donc du nombre de logements à produire et la surestimation des équipements à prévoir dans les opérations de lotissements.

Dans la perspective d'une meilleure prise en charge de cette problématique et de ses implications socio-économiques et territoriales, une série d'axes de réflexion sont proposés ci-dessous, pour servir de base à une stratégie nationale de prise en compte des enjeux du développement territorial en général, urbain en particulier.

- ✓ Une stratégie nationale d'Aménagement du Territoire pour la mise en place d'outils de planification permettant une articulation des politiques urbaines et rurales.
- ✓ La planification et la gestion urbaine pratiquées actuellement au Maroc ont montré leur limite dans la maîtrise de l'espace urbain et la résorption de la crise de logement.
- ✓ L'introduction d'une planification souple et concertée, basée sur une implication accrue des acteurs publics et privés améliorerait sans doute la gouvernance locale.
- ✓ L'analyse des différentes extensions urbaines au Maroc montre la prépondérance du modèle d'extension horizontale étalée, consommateur de beaucoup superficies de terrain (lots économiques, pavillons, etc.) et l'éclatement du tissu urbain en zones périphériques ; D'autres modèles urbains peuvent pallier à cette situation, notamment une densification verticale de l'habitat.
- ✓ Le mitage dans les périmètres irrigués et la problématique des unités de regroupement de l'habitat rural. L'urbanisation dispersée et diffuse, progressant en tâche d'huile, notamment le long des axes routiers, est aussi consommatrice de terres agricoles. Nous optons pour un regroupement de l'habitat rural.
- ✓ Le foncier est l'un des éléments clés de la problématique du logement au Maroc. La multiplication et la complexité des statuts fonciers expliquent en partie la difficulté à mobiliser des terrains et par conséquent, l'urbanisation s'opère sur les terres agricoles ayant le statut foncier le moins contraignant (le Melk et le Collectif)

La constructibilité des zones agricoles pose des problèmes aigus dans certaines régions, où, à l'évidence, le marché foncier du terrain à bâtir est à un niveau de prix nettement supérieur à celui du marché foncier agricole quelle que soit la valeur agricole du sol. L'écart crée à l'évidence une pression foncière qui finit par détourner la réglementation des documents d'urbanisme.

Un élément de régulation majeur consisterait en l'introduction d'une taxation des profits générés par la rente foncière urbaine, la base d'imposition étant la différence entre le prix de vente des terres urbanisables et leur valeur agricole initiale. Le produit de cette taxe resterait à partager entre la municipalité chargée d'équiper les nouvelles terres urbanisées et l'Etat.

La taxe d'urbanisation n'est bien entendue, que l'une des pièces d'un dispositif global tendant à préserver les terres agricoles. En effet, ce principe de taxation des plus-values doit être indissociable d'une politique globale de régulation du marché foncier dans les divers centres urbains et leur périphérie.

Terres agricoles et environnement urbain. Les espaces agricoles ont aussi bien une fonction économique qu'un rôle de maintien des équilibres naturels et de conservation des paysages.

En général, l'espace agricole autour des villes ne fait l'objet d'aucune politique spécifique. Cet espace est indispensable pour l'équilibre des agglomérations. L'usage d'un espace de coupure verte pour diversifier les formes d'utilisation du sol des régions urbaines reste peu utilisé dans notre pays.

La préservation d'un « morceau » de campagne est nécessaire pour la valorisation du cadre bâti. Dans ce contexte, l'agriculture rejoint la forêt pour devenir un espace vert urbain. Une manière aussi de préserver certaines zones sensibles de l'urbanisation.

Aujourd'hui, des changements structurels positifs sont en cours :

- L'affirmation de la vocation méditerranéenne du Maroc ;
- Le combat contre l'habitat insalubre et toutes les formes de précarité ;
- Le projet de régionalisation avancée ;
- L'émergence de nouvelles formes de mobilité et de transport comme le tramway
- Naissance et développement des énergies renouvelables ;
- La poursuite de l'effort de mobilisation de l'eau pour l'agriculture et la consommation domestique.

Néanmoins, le chemin demeure encore assez long, car l'adaptation des ville marocaines aux changements climatiques, cela nécessite certes, une refonte du système de planification urbaine et d'aménagement du territoire, mais aussi un changement radical des mentalités qui doivent intégrer le souci de préservation et d'économie des ressources (eau, énergie, sol, foret, biodiversité), mais aussi développer l'esprit de solidarité intergénérationnelle, sociale et territoriale.

Bibliographie

BACHELET F., MENERAULT P. & PARIS D. (2006), *Action publique et projet métropolitain*, L 'harmattan.

BOCHET B., GAYJ.B., & PINI G. (2004), « La ville dense et durable : un modèle européen pour la ville », in *Géoconfluences*, Lausanne.

BOURDEAU-LEPAGE L. (2009), « Formes urbaines et développement durable. Quelques pistes de réflexion », in *Atelier PUCA : « Les stratégies de localisation des activités économiques et les logiques de développement durable des territoires »*, 17 septembre, Grande Arche de la Défense.

CHOUIKI M. (2012), *Le Maroc face au défi urbain. Quelle politique de la ville ?* Ed. Dar Attaouhidi, Rabat, 150 p.

CHOUIKI M. (2013), *Ville et changement au Maroc, Quel changement véhicule la ville marocaine ?* Pub. INAU, Rabat, 200 p.

CHOUIKI M. (2014), *L'informalité urbaine. Une alter-urbanisation*, Imp. Najah El Jadida, Casablanca,174 p.

CHOUIKI M. (2017), *Un siècle d'urbanisme, Le devenir de la ville marocaine*, Ed. L'Harmattan, Paris, 256 p.

COURLET C., BAGNASCO A. & NOVARINA G. (2010), *Sociétés urbaines et nouvelle économie*. L 'Harmattan, 2010.

ELAME E. (2016), *La ville durable* interculturelle, L'Harmattan, 2016.

OTTE A. (2006), *La notion de planification stratégique spatialisée en Europe (1995-2005)*, strategic spatial planning. CERTU.

Environnement et désertification au Maroc : Etat des lieux et dimensions du développement durable

Aziz BENTALEB
IRCAM Rabat

Introduction

Le Maroc jouit d'une position géostratégique privilégiée avec une façade maritime qui s'étend sur environ 3.500 km, s'ouvrant sur la mer Méditerranée au Nord, avec une côte d'environ 500 Km allant de Saïdia au Cap Spartel, et sur l'océan Atlantique à l'ouest, sur une longueur d'environ 3.000 Km de Cap Spartel à Lagouira (fig.1).

Il se caractérise par un climat semi-aride marqué par une grande irrégularité annuelle et inter-annuelle ainsi que par une grande variabilité spatiale. L'agriculture demeure l'activité la plus consommatrice d'eau avec 80% de la consommation générale. Le reste se répartit entre les activités industrielles et les usages domestiques.

Au niveau de l'environnement, la problématique de la fragilité des ressources naturelles au Maroc, leur rareté par rapport à une population en constante augmentation et leur tendance, plus ou moins rapide, à la dégradation, affectent de plus en plus la qualité de la vie des populations et portent préjudice au processus de développement économique et social, particulièrement dans le monde rural.

Cette situation, conjuguée aux aléas climatiques qui touchent l'agriculture et les ressources en eau, contribue largement à l'accentuation des problèmes socio-économiques en milieu rural.

Pour satisfaire leurs besoins vitaux, les populations rurales dans les régions difficiles ont recours à la surexploitation des sols, des ressources en eau et des forêts. Cette surexploitation aggrave davantage la situation déjà précaire de ces populations. De même, l'industrialisation et l'urbanisation rapide et peu maîtrisée du territoire contribuent largement à la prolifération des quartiers périurbains, à l'aggravation des problèmes de pollution des eaux, de dégradation de la qualité de l'air et de gestion des déchets dans les centres urbains, malgré les efforts déployés par les pouvoirs publics.

Depuis le sommet de Rio, le Maroc a accompli d'importants progrès en matière de développement économique et social, d'amélioration des connaissances de l'état de l'environnement et de la caractérisation des pollutions qu'il subit. Cependant, en dépit des multiples efforts déployés, force est de constater aujourd'hui que la dégradation des ressources naturelles demeure préoccupante.

De même, les progrès en matière de développement social demandent des efforts supplémentaires en égard à l'ampleur des problèmes posés et aux besoins à satisfaire.

Cet article vise à mettre en exergue les facteurs de dégradation environnementale, notamment la désertification afin de dégager les recommandations pertinentes à un développement durable du Maroc alliant les besoins de croissance économique et du développement social à la nécessité de préservation des ressources et de protection de l'environnement.

1- Dynamique environnementale au Maroc

A l'instar de beaucoup d'autres pays, le Maroc est fortement confronté au défi majeur du développement durable qui consiste à assurer à toute la population une meilleure qualité de la vie, tout en répondant aux aspirations de tous au bien-être. En effet, son environnement ne cesse de se dégager et ses ressources naturelles s'amenuisent de plus en plus : déforestation, désertification, pollution de l'air et des eaux, problèmes des déchets.

Figure.1 : Carte du Maroc

Les zones arides dans notre pays représentent 77% du territoire national dont 60% sont des régions sahariennes. Cependant, si l'on considère la zone aride au sens large, en incluant les régions semi-arides où les risques de désertification sont élevés, on aboutit à 90% de l'ensemble du territoire. Les régions méridionales touchées actuellement par la désertification sont situées au Sud d'une ligne Agadir-Ouarzazate-Errachidia ; néanmoins les zones plus septentrionales menacées par le même désastre sont la Moulouya (Missour), les Hauts Plateaux et certaines régions du Rif. La vallée de Draâ au sud du Maroc se place en tête des zones qui sont les plus touchées par la désertification et les problèmes corollaires d'ensablement. Elle est suivie par la région de Tata et par le Tafilalet dans la vallée de Ziz. (Benmouhammadi .A, et *al*, 2000).

En général, au Maroc les problèmes de l'environnement sont pluriels et diversifiés. Ils concernent tous les aspects liés à l'environnement et à l'exploitation des ressources naturelles:

- La pollution atmosphérique en milieu urbain a été étudiée dans certaines agglomérations. Elle est liée en partie au trafic routier, le reste à l'implantation industrielle péri-urbaine. Les mesures des taux d'ozone, de monoxyde de carbone, de dioxyde de soufre et de dioxyde d'azote sont supérieures aux normes tolérées. Cette pollution est responsable d'une augmentation significative des infections respiratoires, des crises d'asthme, des bronchites (de + 9 à + 38 %), de même que de l'augmentation de l'incidence des conjonctivites (+43 %). La

mortalité brute passe de 2% pour une pollution modérée (P50 soit 22 µg/m3 de fumées noires) à 9 % pour une pollution élevée (P95 soit 87 µg/m3 de fumées noires) (MATUHU, 2002).

- L'eau devient de plus en plus rare et de mauvaise qualité. Les ressources en eau sont estimées à quelque 21 milliards de m3/an et l'agriculture absorbe 80 % de la consommation nationale. Cette raréfaction s'explique par une gestion non rationnelle du potentiel hydrique en raison par exemple de la dégradation des réseaux d'adduction de l'eau potable dans les villes qui conduit à une perte de 35 % des eaux livrées, de l'évasement des retenues des barrages qui se traduit par une perte de plus de 60 millions de m3 de stockage par an. A ceci, il faut ajouter la qualité de l'eau qui se dégrade en raison des diverses formes de pollution : déversement des rejets industriels et domestiques sans aucun traitement, l'emploi à grande échelle des produits phytosanitaires et des engrais, la minéralisation des eaux en raison de l'intrusion des eaux marines (MATEE 1999).

- La gestion des déchets, et notamment des décharges et le traitement des ordures. Il faut souligner que 6 millions de tonnes de déchets solides municipaux et plus de 975 000 tonnes de déchets industriels produits annuellement se retrouvent dans des décharges sauvages. La forte progression de ces déchets pose aussi de multiples difficultés liées à leur collecte, à leur évacuation, à leur recyclage. Cet important problème est aggravé par la grande insuffisance des moyens financiers et techniques, le peu de qualification des ressources humaines et l'absence d'une approche globale et cohérente de la gestion de ces déchets.

-La biodiversité connaît également de graves dangers au Maroc en dépit de sa diversité et de sa richesse. Le Maroc renferme une flore d'environ 7000 espèces et une faune de plus de 24000 espèces. Cette biodiversité fait l'objet de multiples pressions : surexploitation des ressources, notamment de la pêche ; la perte d'habitat et de zones humides en raison de la déforestation et de l'urbanisation accélérée ; la pollution des milieux de vie de cette flore et de cette faune. Ainsi, plusieurs espèces sont menacées ou en voie de disparition. Celles-ci sont estimées à 1 670 espèces de la flore, 610 espèces de faune dont 85 espèces de poissons (MATEE, 2004).

Grosso modo, la dégradation de l'environnement au Maroc coûte environ 13 milliards de DH par an, soit 3,7% du produit intérieur brut (PIB). Pour y remédier, l'Etat devrait réserver 1,8% du PIB, alors que la dépense publique effective en faveur de l'environnement reste limitée et ne dépasse guère les 0,7% du PIB annuellement.

Donc, la protection du patrimoine naturel devra être envisagée d'un point de vue intégré ; en ciblant les espèces menacées et les habitats précieux, on prend aussi en considération les grands bassins, les systèmes environnementaux, les budgets sédimentaires, les milieux côtiers, les forêts, le sol, les nappes phréatiques et le sous-sol, autant de maillons d'une chaîne indispensable au maintien des grands équilibres écologiques et bases vitales pour le développement de la communauté humaine marocaines.

2- Processus de désertification au Maroc

Au Maroc, les problèmes de désertification sont les résultats de la conjugaison de nombreux facteurs tant naturels qu'anthropiques dont les effets se trouvent amplifiées par des modes et systèmes inappropriés d'exploitation des ressources naturelles disponibles.

Parmi les causes précitées, celles qui revêtent une ampleur particulière sont :

* Une aridité du climat qui concerne près de 93% du territoire national accentuée par l'intensité et la variabilité annuelle et interannuelle des pluies. Le climat et le relief accidenté créent des conditions naturelles favorables à l'érosion par l'eau et par le vent. L'évolution de l'érosion spécifique permet de scinder le Maroc en quatre zones : (MATEE, 1997).

- La zone rifaine présente une dégradation spécifique de 20 tonnes/ha/an.
- La zone pré-rifaine présente une dégradation spécifique variant de 10 à 20 tonnes/ha/an.
- La zone du Moyen et Haut Atlas présente une dégradation comprise entre 5 et 10 tonnes/ha/an.
- Le reste du Maroc, y compris l'Anti-Atlas présente une dégradation inférieure à 5 tonnes/ha/an.

Photo.1 : Erosion et dégradation des sols

Il semble que 60 % des terres érodées au Maroc soient situées dans le Rif qui ne couvre que 6 % du territoire national (Heusch B, 1990).

La conséquence des phénomènes d'érosion la plus spectaculaire réside dans le transport, vers l'aval, des alluvions qui, en s'accumulant dans les retenues des barrages réduisent leur capacité de régulation. La possibilité de stockage de 50 à 60 millions de m3 d'eau dans les barrages est annuellement perdue soit une perte en possibilité d'irrigation de 5.000 à 6.000 ha/an. La capacité de stockage perdue jusqu'a présent est estimée à 500 millions de m3 (MAMVA, 1994). L'érosion réduit également la disponibilité en eau potable ainsi que la production en électricité dont la diminution est estimée à 300 millions de kWh (MADREF, 2001).

- L'érosion éolienne et par contre surtout active dans les régions sud du pays. Les vents venants du sud (Chergui et Sirocco) menacent en permanence la basse vallée du Draâ, (2.300.000 ha), du Tafilalt (700.000ha) et la plaine irriguée de Souss-Massa (PAN, 2000). L'ensablement dû à l'érosion éolienne, constitue l'une des principales manifestations de la désertification. Des dizaines de petites retenues et des centaines de seguias sont mises hors d'usage après seulement une courte période de fonctionnement (7 à 16 ans) sous l'effet de l'ensablement. Dans ces mêmes régions, des agglomérations rurales, des palmeraies et des voies de communications souffrant également de ce phénomène.

*Une pression démographique galopante : la population du Maroc est estimée actuellement à 30 millions d'habitants contre 25 millions en 1990. Cette évolution démographique entraîne une demande alimentaire croissante et par voie de conséquence la surexploitation, des forêts, des parcours et des terrains agricoles par l'utilisation des terres marginales. Cette situation engendre divers problèmes. D'une part, elle accentue les risques d'érosion et la perte de fertilité des sols due à la dégradation de couvert végétal. D'autre part, les flux migratoires qui en résultent, non seulement amplifient de problèmes déjà préoccupants du chômage urbain, mais de surcroît vident la compagne de ses éléments les plus dynamiques.

* Le surpâturage: La constance d'une charge pastorale incontrôlée sous des conditions écologiques fragiles, constitue une menace sérieuse aux écosystèmes pastoraux. L'étude sur la stratégie de développement des terres de parcours réalisée en 1993, classe les écosystèmes pastoraux en trois catégories : faiblement dégradés, moyennement dégradés et fortement dégradés. La surface des écosystèmes fortement dégradés atteint environ 8,3 millions ha concentrés dans les zones de l'Oriental, de l'Arganeraie, du Pré Sahara et du Sahara. La superficie des zones moyennement dégradées serait encore plus importante (PAN, 2000). En outre, l'espace pastoral s'amenuise d'une année à l'autre par suite de la pratique d'une céréaliculture itinérante. Entre 20.000 et 80.000ha de parcours d'alfa et d'armoise sont annuellement mis en culture. Le surpâturage a pour conséquence :

- La réduction du potentiel végétal, exposant les sols à l'érosion éolienne,
- La réduction du potentiel fourrager, qui est estimée pour l'ensemble du Maroc à 23% (PNUE, 2002).
- La disparition des espèces végétales les plus apprêtées par le cheptel au profit des espèces les moins utiles.

- La stérilisation des zones situées à proximité des rares points d'eau, constituant les points de départ de la désertification.

* le déboisement et défrichement : l'examen de la situation actuelle des ressources forestières montre en effet un état de dégradation préoccupant, sous l'effet combiné des coupes abusives, des incendies de forêt, de la récolte incontrôlée du bois de feu et des défrichements perpétrés par les populations riveraines. Le patrimoine forestier perd chaque année plus de 33.000ha répartis comme suit :

- 25.000 ha correspondant à une récolte du bois de feu dépassent la capacité productive de la forêt. Le bois de feu, destiné principalement aux usages domestiques et traditionnels fournit presque 30% du total du bilan énergétique national. La différence entre les possibilités de production et les prélèvements est de l'ordre de 70% au niveau national et varie de 41% à 78% selon les régions économiques comme le précise le tableau N° 1.

Tableau 1: Productions et les prélèvements du bois de feu dans les régions économiques du Maroc en 1994

Régions Economiques	Production des forêts M3/an)	Prélèvements (m3/an)
Sud	345.100	1.150.000
Tensift	356.600	1.646.700
Centre	442.500	1.887.100
Nord Ouest	869.800	2.243.900
Centre Nord	592.100	1.773.100
centre Sud	402.500	833.200
Oriental	332.600	563.400
Total	3.341.200	10.097.400

Source : (MAMVA, 1994)

Dans la frange pré saharienne du sud marocain telle que le cas de la vallée du Draâ moyen, la disparition des formations arborées a conduit la population rurale à une utilisation énergétique massive des broussailles et par conséquence une accélération des processus d'érosion éolienne et une dégradation intense de l'environnement.

- 4500ha de défrichement pour la recherche des nouvelles terres de culture. Des études récentes, bien que localisées, ont fait apparaître que près de 180.000ha de nappes alfatières ont disparus depuis 1950 à la suite des défrichements au profit d'une céréaliculture itinérante. Environ 6.000ha de forêts sont annuellement, et irréversiblement, égarées dans les provinces d'Al Hoceima, Azilal et Taza suite aux processus des défrichements. Quant à la palmeraie, répartie entre les contreforts sud des montagnes du Haut Atlas (vallées de Drâa et du Ziz) et l'Est de cette chaîne dans la palmeraie de Zenaga à Figuig, sa superficie a chuté de moitié depuis le début du XX^{e} siècle (1947). Cette diminution se traduise par la diminution du nombre de palmiers dattiers de 15.000.000 pieds à 4.400.000pieds (MADREF, 2001). Dans les vallées du Draâ et du Ziz, on estime une perte de 780.783pieds durant la seule année de 1974, à cause d'une sécheresse excessive qui a accentué les dégâts causés par la maladie du bayoud. Dans le Tafilalt, 4.000pieds disparaissent en moyenne chaque année, ce qui correspond à une baisse de 116 tonnes de dattes/an (Boubekraoui, H.1990).

- 2500ha d'incendies. Malgré qu'ils soient rares au Maroc, lorsqu'ils se déclenchent, ils causent des dommages considérables aux écosystèmes.

- 1000ha de distractions de terres diverses. L'urbanisation à titre d'exemple ronge continuellement l'assiette foncière forestière principalement dans les régions côtières pour des fins d'habitats ou touristiques.

* Mode d'irrigation : l'irrigation est une solution indispensable pour réduire les effets de la sécheresse et d'augmenter de rendement agricole. Néanmoins le mauvais drainage de l'eau peut conduire à la salinité et à la stérilisation des sols. Le problème de la salinisation et de la remontée de la nappe touche presque tous les grands périmètres irrigués ; une superficie de 37.000ha (sur 414.000ha étudiés) sont concernés par la salinisation ou I 'alcalinisation (HCEFLCD, 2004). Dans les seules provinces de Zagora et d'Errachidia, il est estimé que 22.000ha de terres irriguées et 5 millions d'hectares de terrains de parcours sont touchés par la salinisation qui y conjugue ses effets avec ceux de l'ensablement.

* Le régime foncier des terres : la complexité des systèmes d'utilisation de l'espace au Maroc se double de difficultés liées à la pluralité des régimes fonciers, dont certains sont incompatibles avec une mise en valeur durable. Ce statut marqué par la prédominance de la micro exploitation, (75% des propriétés ont moins de 5ha et couvrent 25 % de la SAU) est dû aux ventes et notamment aux partages des terres agricoles. La multiplicité des régimes fonciers, dont plusieurs cas ne favorisent pas la stabilité et la pérennité de la mise en valeur, la diversité des modes de faire valoir et leur précarité sont également des handicaps majeurs à l'exploitation rationnelle des ressources naturelles et constituent autant des facteurs favorisant la désertification (Bensouda Korachi.T, 1995).

* L'insuffisance de la recherche vulgarisation : Nonobstant, la disposition de pays d'un centre de recherche en aridoculture à Agadir, les efforts notables déployés dans ce domaine restent encore sectoriels et limités dans sa zone d'intervention. Pour cela, la vulgarisation n'a pas eu l'impact voulu sur le développement agricole de l'ensemble des zones arides. Les aspects de recherche et de vulgarisation méritent d'être globaux et fondés sur l'intégration de la population dans les processus d'élaboration des programmes de développement et de la lutte contre la désertification.

En outre, les effets conjugués de la pression anthropique croissante avec des conditions climatiques sévères engendrent des dysfonctionnements de l'écosystème Marocain. Ces effets sont amplifiés par les modes et systèmes inappropriés d'exploitation des ressources naturelles. Ils conduisent à la régression des massifs forestiers, à la diminution de la disponibilité des ressources en eau, et à la dégradation des parcours et des sols. Dans les zones semi-arides, le surpâturage, le déboisement, l'arrachage de palmiers dattiers et l'érosion hydrique et éolienne contribuent à la désertification. Selon le haut commissariat aux eaux et forêts et la lutte contre la désertification, le coût total de la dégradation des terres causé par la désertisation s'élève à près de 7,5 milliards DH, soit près de 1,7 du PIB.

3- Mesures de protection de l'environnement et la lutte contre la désertification : quelles dimensions pour le développement durable ?

Ayant pris conscience de l'étendue du fléau qui menace les ressources naturelles, la lutte contre la désertification et la sauvegarde d'écosystème ont constitué une priorité permanente pour le Maroc. C'est ainsi que l'on relève que les dispositions juridiques institutionnelles et les mesures pratiques d'intervention ont été engagées depuis fort longtemps.

3-1- Sur le plan législatif :

L'assise juridique qui touche la protection des ressources naturelles et la gestion de l'environnement est relativement importante et diversifiée. Les premiers textes répondant aux objectifs de lutte contre la désertification ont été pris dans le cadre de la conservation et l'exploitation des forêts : le Dahir sur l'exploitation de la forêt (1917), dahir sur la protection et la délimitation des forêts d'arganier (I925), les nappes alfatières (I928 et I930), celui de I928 sur la conservation et l'exploitation des noyers, le dahir relatif à la création de parcs nationaux (I934), le dahir sur la défense et restauration des sols (I969).

Le dahir de 1976 trace le cadre et les modalités de participation des populations au développement de l'économie forestière.

D'autres textes sont promulgués ou engagés dans les circuits d'approbation, on en citera :

- la loi 33-93 créant les périmètres de mise en valeur en bour, et qui constitue un cadre approprié pour la réalisation de projets intégrés, basés sur le principe de partenariat des populations et des collectivités locales à tous les stades de l'élaboration et de la réalisation des projets.

- Loi N° 11-03, relative à la protection et à la mise en valeurs de l'environnement

- Loi N° 12-03, relative aux études d'impact sur de l'environnement

- Loi N° 13-03, relative à la lutte contre la pollution de l'air

- La loi 28-00 fixe élaborée dans le cadre d'une élimination écologique de déchets dangereux.

Aussi, le Maroc a ratifié de nombreux traités relatifs à l'environnement et notamment, ces dix dernières années, ceux concernant :

- la protection de la couche d'ozone : le protocole de Montréal en 1992, la convention de Vienne et les amendements de Londres et Copenhague en 1995 ;

- la convention sur les changements climatiques en 1995 et ensuite l'adhésion au protocole de Kyoto en 2002 ;

- la convention sur la diversité biologique en 1995 ;

- la convention de Bâle en 1995 ainsi que le protocole relatif à la prévention de la pollution de la mer méditerranée lié à la convention en 1999 etc.

3-2- Sur le plan institutionnel

Le Maroc a pris conscience de la dimension générale de ce fléau et avait créé :

- Un Conseil National de l'Environnement (CNE) et la mise en place des Conseils Régionaux de l'Environnement en I980

- Sous secrétariat d'Etat auprès du ministre d'Etat à l'intérieur chargé de la protection de l'environnement (SSEE) en 1992.

- Différents ministères, de structures spécialisées dans les questions environnementales (le ministère de l'environnement en 1995).

- Centre de Développement des Energies Renouvelables avec mise en place de modules de formation dans les grandes écoles d'agronomie.

- Centre Régional de la Recherche Agronomique pour les zones arides et semi-arides.

- Fondation Mohamed 6 pour la protection de l'environnement.

En général, le Maroc dispose actuellement d'un ensemble d'outils de mesure et d'observation de la qualité de l'environnement (Observatoire National de l'Environnement, Laboratoire National de l'Environnement, Observatoire National de la Sécheresse, Laboratoire Public d'Etudes et d'Essai, et autres Laboratoires et Départements sectoriels). Plusieurs études et enquêtes environnementales ont été réalisées à des échelles géographiques variées et pour des besoins spécifiques.

3-3- Sur le plan technique

Devant la gravité du phénomène de désertification et de ses répercussions tant socio-économiques qu'environnementales, le Maroc a élaboré et mis en œuvre plusieurs plans d'aménagement et programmes nationaux d'action touchant les multiples secteurs du développement agricole et rural. Nous en rappelons ci-après les principaux :

- Le Plan National de Lutte contre la Désertification élaboré en I986 a permis d'établir un diagnostic précis de la désertification au Maroc et de définir les lignes directrices de l'action à mener.

- Le Programme national des irrigations en 1993, qui restructure et renforce la politique de mobilisation de l'eau, prioritaire depuis les années 1960, et qui vise l'irrigation de 1.200.000 hectares.

- La stratégie de mise en valeur des terres bour visant le développement agricole, notamment dans les zones marginales.

- La stratégie d'aménagement des parcours permettant l'amélioration pastorale et l'organisation des parcours collectifs, en introduisant des espèces pastorales herbacées ou arbustives, prometteuses et performantes, à mettre en repos la végétation naturelle, et à rationaliser l'élevage.

- Le Programme Forestier National (PFN) : il a tracé la stratégie permettant la sauvegarde et le développement du secteur forestier. Celui ci s'est basé sur des études sous sectorielles à savoir le Plan Directeur des Aires Protégées, le Plan National d'Aménagement des Bassins Versants, les études locales d'aménagement des forêts et le Plan Directeur des Reboisements (1997). Ce dernier vise la protection de près de 500.000 hectares de terrains soumis aux risques de l'érosion hydrique, et la stabilisation de 31.000 hectares de dunes littorales et continentales menaçant les terres de culture et les infrastructures.

- Le plan national de restructuration et de développement de la palmeraie dont les objectifs sont : le renouvellement des palmeraies par l'utilisation de variétés nobles, la reconstitution à long terme des palmeraies par la multiplication et la distribution des variétés tolérantes au bayoud.

- La Stratégie Nationale pour la Protection de l'Environnement et le Développement Durable adoptée en 1995 (CNE): Elle a pour objectif de définir les orientations et les grands axes de la politique nationale de l'environnement, basée sur une approche économique et des objectifs de qualité.

- Le programme du Plan Maroc Vert en 2008 lancé par le gouvernement afin de relancer l'économie du secteur agricole. Cette nouvelle politique a pour finalité la mise en valeur de l'ensemble du potentiel agricole du territoire afin de répondre à quatre objectifs principaux constituant à l'heure actuelle un enjeu important pour l'économie national.

- La mise en œuvre la charte nationale de l'environnement et du développement au Maroc (2009) s'est accompagnée de la création de 16 observatoires régionaux de l'environnement et de sites d'élimination de déchets solides et liquides, pour le traitement et le recyclage des eaux avec un objectif de 260 millions de mètres cubes par an.

- Plan National de lutte contre le Réchauffement Climatique (PNRC).

- Plans Territoriaux de lutte contre le Réchauffement Climatique (PTRC).

- La stratégie 2020 de Développement Rural qui propose l'adoption d'une approche avec différents niveaux de cohérence territoriale pour permettre d'associer les populations locales aux décisions touchant aux priorités, aux méthodes de réalisation des programmes et aux conditions de leur réalisation.

De plus, dès la signature de la convention des Nations Unies de Lutte contre la Désertification, le Maroc a élaboré un Programme d'Action National de Lutte contre la Désertification (PAN LCD) à reconnaître sur le plan national et international. En juin 2001, la société civile, des institutions publiques, des organismes de recherche et des organismes de financement et de coopération a été conviée à un forum national pour la validation du PAN.

Sur le plan conceptuel, le PAN marocain est à la fois un cadre d'orientations générales et aussi de programmation des actions. Il s'inscrit dans un cadre national plus vaste, qui intègre l'ensemble des activités et des initiatives liées au développement durable. Ces différents cadres se recoupent et entretiennent entre eux des relations qu'il s'agit de mettre en cohérence et d'harmoniser pour atteindre la synergie et la complémentarité recherchées et nécessaires à la mise en place des conditions favorables au développement durable du pays. Le PAN est par ailleurs un processus participatif de planification plus qu'il n'est un document. A ce titre, il est vital de maintenir, tout au long de sa mise en œuvre, le consensus et l'esprit de collaboration de tous les acteurs concernés. Dans cette logique, la mise en place d'un montage institutionnel approprié et l'instauration d'un système de suivi-évaluation opérationnel sont les garants de l'institutionnalisation d'un cadre souple mais dynamique permettant la mise en œuvre participative du PAN conformément à l'esprit de la CCD.

En général, le PAN -LCD est conçu dans la perspective de promouvoir une solide articulation et une synergie entre les programmes sectoriels à travers des actions impulsées en amont ou en aval dans les domaines suivants :

- Appui et accompagnement du processus de LCD.

- Appui aux initiatives génératrices des revenus.

- Actions de LCD et d'atténuation des effets de la sécheresse.

- Renforcement des connaissances et des systèmes d'observations

Le premier groupe d'actions vise, essentiellement le renforcement de l'environnement politique, législatif et institutionnel ainsi que des capacités des acteurs.

Le deuxième groupe d'actions a trait à l'expérimentation de nouveaux modèles de développement participatif et le développement de micro crédit pour le financement de l'investissement local.

Le troisième groupe d'actions comprend, entre autres, le développement intégré de zones forestières et péri forestières pilotes, la création des forêts villageoises et des rideaux de brise- vents ainsi que la promotion de la collecte des eaux pluviales et des énergies renouvelables.

Enfin, le quatrième groupe d'actions est orienté, vers l'inventaire des ressources naturelles, le renforcement du réseau de surveillance écologique, la mise en place d'un observatoire de la sécheresse et le suivi - évaluation d'impacts des programmes.

3-4- Sur les plans des réalisations physiques :

Les interventions ont touché particulièrement aux aspects suivants :

- La mobilisation de l'eau a connu au Maroc un grand éclat. En effet, la construction d'une centaine de barrages permet la mobilisation de plus de I4,5 milliards de m3 destinés à l'irrigation, l'eau potable et la production d'énergie hydroélectrique.

- En matière de développement agricole : Une superficie de 880.000 ha localisée en majeure partie dans des zones arides et semi-arides est actuellement irriguée de façon pérenne dont 496.000 ha en grande hydraulique et 384.000 ha en petite et moyenne hydraulique (MADREF, 1999). Par ailleurs, la mise en œuvre de 17 projets intégrés et d'une trentaine de projets de mise en valeur en Bour vise l'amélioration des conditions de vie des populations concernées.

- En matière de parcours : Le programme d'aménagement et de mise en valeur pastorale, entamé à partir des années 70 a permis l'identification de 19 périmètres d'améliorations pastorales et la constitution de 42 coopératives et groupement dans les différentes zones pastorales.

- Pour le secteur forestier, la politique poursuivie vise la conservation et le développement durable des ressources forestières. Les réalisations ont porté sur la délimitation de près de 5.000.000ha de forêts et plusieurs milliers d'ha de nappes alfatières, l'aménagement de près de 4.000.000ha de forêts et de 2.300.000ha de nappes alfatières. Les efforts sont également consacrés au reboisement de près de 530.000ha, à l'aménagement des bassins versants sur une superficie de près de 500.000ha, à la lutte contre l'ensablement sur près de 33.000ha, à la création des parcs nationaux et de plusieurs réserves biologiques en vue de sauvegarder le patrimoine faunistique et floristique du pays (Ghanam. M, 1998).

A titre d'exemple les enquêtes effectuées dans les oasis du Draa moyen montrent que le coût financier de fixation mécanique d'un hectare de sable s'élève à 19660dh contre 40300dhs s'il s'agit de la stabilisation biologique des dunes, notamment à base d'espèces locales telles que Tamarix Aphylla, Atriplix numularia, Calligonum azel, Stipagrostis pungens et Ratama Retam (Bentaleb, A, 2008). (photo.2).

Photo.2 : Lutte contre l'ensablement dans oasis de sud marocain

A titre d'exemple les enquêtes effectuées dans les oasis du Draa moyen montrent que le coût financier de fixation mécanique d'un hectare de sable s'élève à 19660dh contre 40300dhs s'il s'agit de la stabilisation biologique des dunes, notamment à base d'espèces locales telles que Tamarix Aphylla, Atriplix numularia, Calligonum azel, Stipagrostis pungens et Ratama Retam (Bentaleb, A, 2008). (photo 2).

Il s'avère donc que l'ampleur des défis des mutations écologiques des milieux naturels et la nature résolument multidimensionnelle de la protection de l'environnement et du développement plaident en faveur d'une approche globale et intégrée à la problématique de développement local. Cette approche nécessite la mise en place d'un cadre favorable à la coordination, à la décentralisation des pouvoirs de décision, à la gestion flexible des ressources financières et à la planification ascendante des projets.

Dans cette perspective, il est recommandé de renforcer davantage la politique de déconcentration régionale par la mise en place de relais et de mécanismes de coordination locale, fonctionnels et dotés de pouvoirs de décision pour faciliter les interventions coordonnées des différents services de l'Etat. Il est recommandé également de promouvoir la participation de la société et de renforcer les capacités des autorités locales dans les domaines du développement, de la gouvernance, de l'approche genre et des droits de l'Homme.

Conclusion

La dégradation du patrimoine environnementale en raison de la désertification peut représenter une contrainte au développement humain et économique et souvent une menace pour l'équilibre social. La prise de conscience est effective de la part des responsables, des opérateurs économiques et de la population en général, du caractère épuisable des ressources et de la dégradation, source d'appauvrissement. Mais la recherche ne s'est pas suffisamment orientée vers l'analyse des secteurs porteurs d'une nouvelle dynamique de développement, en étudiant la contribution possible de la valorisation de l'environnement et du patrimoine, dans l'effort de développement humain et territorial. Ainsi, la protection des ressources naturelles et de la biodiversité doit aller de pair avec la valorisation des sites d'intérêt écologique par diverses activités comme l'écotourisme ou avec la production agricole biologique et labellisée dans des espaces circonscrits hautement productifs. La composante écologique doit donc être conçue comme base de développement, soutien du développement et non plus comme entrave au développement. En somme, la lutte contre la désertification et la dégradation des terres au Maroc doivent être inscrits dans une approche globale des problèmes d'environnement et de développement. La viabilité des actions entreprises pour lutter contre les crises environnementales est souvent conditionnée par l'accroissement et la diversification des ressources permettant une élévation du niveau de vie des populations. Une stratégie efficace visant à réduire ou à stopper la dégradation des terres devra prendre en compte la réalité socio-économique des populations.

Bibliographie

BENMOUHAMMADI A. & al (2000), « Analyse des inter-relations anthropiques et naturelles: leur impact sur la recrudescence des phénomènes d'ensablement et de désertification au sud-est du Maroc (vallée de Draâ et vallée de Ziz) », in *Science et changements planétaires/ Sécheresse*. Vol. 11, Numéro 4, p.p. 297-308.

BENSOUDA KORACHI T. (1995), « La lutte contre la désertification », in *Journées d'Information et de Sensibilisation*, Rabat, 14-15 juillet.

BENTALEB A. (2008), *Dynamique de la désertification dans le bassin du Draa moyen : analyses et perspectives*. Thèse de Doctorat National en Géographie. FLSH, Université Moh 5. Agdal, Rabat. 268 P.

BOUBEKRAOUI H. (1990), « L'écosystème Filalien, une région en dégradation », in *Colloque des 22-24 avril 1987 sur la région au Maroc.* Revue de la Faculté des Lettre et Sciences Humaines de Fès. NS (6), p.p. 93-103.

HCEFLCD (2004), *Fiche sur le programme d'action national de lutte contre la désertification*, Rabat. 3 p.

HEUSCH B. (1990), « L'érosion du pré-Rif, une étude quantitative de l'érosion hydraulique dans les collines marneuses du pré-Rif occidental », in *Annales de Recherche Forestière du Maroc*, p.p. 9-17.

HOSNI E. (2000), « Stratégie pour un développement durable du tourisme au Sahara », in *Cahier de l'UNESCO,* 32 p.

GHANAM M. (1998), « Situation du secteur forestier », in *Rapport établi dans le cadre de préparation du programme forestier national*. Rabat, Département des Eaux et Forêts et de Lutte Contre la Désertification.

M.A.D.R.E.F (2001), *Etude par la télédétection de l'ensablement dans la province de Ouarzazate*, *Maroc*. O.R.M.V.A.O en collaboration avec l'Université de Liège, p.p. 30-41.

MAMVA (1995), « La désertification au Maroc : causes, ampleurs et réalisation », in *Terre et Vie*, Nos 15-16, Février, Mars et no 17, Avril 1995.

MATEE (1997), « Information soumise par le Gouvernement de la Royaume du Maroc auprès de la Commission du développement durable des Nations Unies » in *Cinquième Session, du 7au 25 avril 1997*. New York.

MATEE (1999), *Rapport sur l'état de l'environnement du Maroc (REEM)*. Direction de l'Observation, des Etudes et de la Coordination.

MATEE (2004), *Stratégie Nationale pour la Conservation et l'Utilisation Durable de la Biodiversité*,124 p.

MATUHU (2002), *Impact des changements climatiques sur les ressources en eau et les zones humides du Maroc*. MATUHU / IUCN. 42 p.

PAN (2000), *Programme d'Action Nationale de Lutte contre la Désertification*. Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et des Eaux et Forêts », p.p. 18-34.

PNUE (2002), « Le Sommet saura-t-il redonner l'élan nécessaire au règlement du problème de la désertification ? », in *Revue Homme Terre Eau*, N° 116, volume 25, Mars.

Axe2 : Les mutations spatiales et les enjeux de développement

Controverses en périphéries urbaines et pilotage du développement local : cas de Aïn Chkef dans la périphérie de Fès (Maroc)

Brahim AKDIM
Université Sidi Mohamed Ben Abdellah FLSH Fès, Maroc

Introduction

En périphérie urbaine, la complexité des systèmes spatiaux accentue souvent les controverses entre les acteurs du territoire, car l'emprise urbaine impose des conflits liés aux enjeux multiples (Lecourt, 2003 ; Painter, 2007 ; Rératet al., 2008). En plus de l'enjeu conservatoire des ressources et de l'espace (enjeux naturalistes ou d'environnement), d'autres enjeux apparaissent dans ce domaine (augmentation de la valeur ajoutée du sol, spéculation foncière, opportunités d'investissement, etc.). Ces enjeux s'amplifient à proximité des grandes métropoles. Des mutations parfois profondes des territoires sont enclenchéeset créent des situations conflictuelles, où chaque acteur de développement, ou chaque catégorie d'acteurs tente de maximiser ses profits, ses intérêts et avantages. Les acquis se font parfois au détriment des équilibres et des structures (sociales, spatiales, économiques ou environnementales) préexistantes. La controverse est donc liée aux différences d'intérêts, de visions et de perceptions que les acteurs du territoire se font et pour lesquelles ils s'engagent. Les rapports de forces ne sont souvent pas équitables et favorisent des configurations territoriales, où les soucis de durabilité de développement se trouvent parfois marginalisés.

Au Maroc, l'exemple des espaces périphériques de la ville de Fès illustre ces enjeux, car ils sont des espaces d'interfaces. Leurs métamorphoses particulières engendrent des sous- systèmes interactifs complexes (cadre naturel, groupements ethniques, réseaux d'acteurs, sous systèmes sociaux, économiques, environnementaux, sous - systèmes fonciers, règlements et cadrage juridique par exemple). Dans le cas de Ain Chkef, commune rurale située au sud de la ville de Fès, on note l'existence de sous - systèmes spatiaux chevauchants (co- existence de structures traditionnelles et modernes superposées et interactives) et d'autres ayant des relations horizontales ou multidimensionnelles externes (le local est cadré par exemple par les orientations du pouvoir central, qui impose la planification urbaine ; le voisinage l'affecte également et les composantes locales s'activent pour s'adapter à ces contraintes et influences externes). Les intérêts d'acteurs du territoire peuvent concorder sur certains enjeux, mais parfois ils divergent ou s'opposent, créant des controverses, pouvant mettre en échec les initiatives, projets et processus de développement local.

Dans cet article, des exemples de controverses territoriales identifiées dans l'espace périphérique de la commune de AinChkef, seront présentées et discutées, ainsi que leurs causes, acteurs et impacts sur le développement local.

1. Problématique et méthodologie

Les controverses d'acteurs du territoire émergent des divergences d'intérêts et points de vue sur les questions du développement local, d'équipement et d'aménagement du territoire. Il est vrai que les intérêts d'acteurs du territoire peuvent concorder pour développer une vision partagée, mais parfois ils divergent ou s'opposent, créant des controverses, pouvant mettre en échec les initiatives, projets et processus de développement local, lorsque les écarts sont énormes. Plusieurs situations de ce type ont été observées sur le territoire de la commune de AïnChkef, où des projets d'envergure affrontent des difficultés réelles et sont parfois bloqués (certaines voiries du pôle urbain ne sont pas achevées au centre; la plateforme industrielle de Ras El Ma n'arrive pas à décoller). La réussite du développement local affronte ainsi des défis liés aux conflits d'acteurs.Plusieurs questions se posent sur les raisons de ces blocages et leurs facteurs ? Comment peut – on éviter, sinon résoudre ces problèmes? Quelle gouvernance peut être efficace à ce sujet? Les controverses d'acteurs doivent être assimilées, orientées et apaisées, tant que possible, pour orienter les synergies vers des

projets concluants et partagés, où l'intérêt de chaque acteur se retrouve.Le pilotage du développement local dans ces circonstances, doit être en mesure d'identifier les différents espaces de controverse sur le territoire et leurs acteurs, assimiler les enjeux initiateurs du passé, les transformations en cours et les tendances prospectives. Ces enjeux peuvent être sociaux, économiques, spatiaux ou environnementaux et évoluent en permanence. Leur maîtrise est fondamentale pour éventuellement pouvoir injecter les ingrédients correctifs, en vue de relancer les dynamiques constructives conformes aux objectifs projetés.

Ce sont des questions qui se complètent pour former la problématique de l'étude, axée sur les controverses d'acteurs et leurs effets en termes de développement durable, à travers l'analyse de cas dans la commune de Aïn Chkef.

Un travail bibliographique et documentaire approprié et approfondi a été engagé au préalable pour cerner les problématiques et assimiler les résultats de travaux antérieurement réalisés. La collecte de données et de documents pertinents a été faite en mettant essentiellement l'accent sur les études antérieures dans le cadre de la préparation des documents d'urbanisme et d'aménagement du territoire (Schéma directeur de Fès, Schéma d'orientation et de structuration de la zone périphérique de Fès, Plans d'aménagement, etc.). Depuis nos premières sorties de terrain, nous avons constaté l'énorme différence des positions et points de vues entre les acteurs locaux et institutionnels, sur les questions d'aménagement et d'équipement du territoire, selon les groupes ou catégories interpelé (institutions, commune, population et ayant droits, opérateurs immobiliers, etc.). L'étude exhaustive de l'ensemble des points de vues d'acteurs s'impose donc, mais elle dépasse le cadre et les moyens de cette étude, ciblant essentiellement la mise en évidence des « controverses d'acteurs » sur des sujets de développement urbanistique, d'architecture et d'aménagement du territoire, leurs rasions et adaptations et comment les perceptions différentes et types d'intérêts d'acteurs impactent les comportements et décisions en termes d'organisation de l'espace et de l'aménagement du territoire. Il est donc judicieux de recourir aux « personnes ressources » de chaque catégorie d'acteurs agissants, en organisant des entretiens semi-directifs avec leurs représentants.

Sur le terrain, les principaux critères retenus pour le choix des interviewés étaient:

-l'implication antérieure dans des activités urbanistiques et d'aménagement du territoire dans la commune de Aïn Chkef.

-L'importance potentielle de l'acteur dans le développement de stratégies prospective.

-Les compétences juridiques, institutionnelles, communicationnelles, sociales, foncières ou financières, pour concevoir ou réussir la mise en œuvre des processus élaborés.

-Avoir des informations adéquates et une confiance acquise des autres acteurs similaires composant la catégorie représentée.

Un premier travail d'identification de ces personnes ressources a été entamé en 2017, suivi de plusieurs sorties pour s'entretenir avec les acteurs en 2018. Plusieurs catégories d'acteurs ont été ciblées car elles intègrent des acteurs considérés actifs ou responsables dans ce domaine. Dans chaque cas, l'entretien s'est orienté vers la discussion des besoins d'acteurs tels que perçus, des moyens et actions et des stratégies mises en œuvre suivant la grille d'entretien de Mitchell.

2. Background, concepts et démarches

Le traitement scientifique des controverses d'acteurs sur le territoire, s'est fait selon des approches différentes. Sans prétendre l'exhaustivité analytique de la littérature, nous présentons dans ces paragraphes quelques tournants, marqués par des approches mises en œuvre dans l'étude des perceptions d'acteurs du territoire, notamment celles qui s'appliquent à l'étude des périphéries urbaines.

Après Yves Lacoste (1976), qui considère l'espace (international, national ou régional) comme «une superposition d'un grand nombre de puzzles de taille inégale, découpés très différemment les uns des autres, suivant des objectifs stratégiques clairement définis, le concept de «puzzle au réseau territorial », a été repris

par Grataloup (1987) pour illustrer les interrelations entre les entités et composantes territoriales, et montrer la diversité de ces composantes. Chacune apporte davantage d'information pour la conception assemblée du territoire et la compréhension des relations, parfois conflictuelles entre les composantes du puzzle.

La notion d'alliance d'acteurs du territoire et celle de convergences autours d'intérêts, apparait dans « La théorie des réseaux d'acteurs » qui a été présentée par Comber et al. (2003). Cette théorie servait d'outil méthodologique d'analyse des configurations spatiales les plus adaptées à l'implantation des projets d'aménagement forestier en Angleterre, tenant compte des spécificités socio-économiques des acteurs.

La planification stratégique du développement économique sur le territoire a été proposée par Meric et al. (2004) qui pensent qu'elle est une occasion d'exercice de partage des savoirs et donc d'analyse des visées et visions. Cette approche du développement économique régional se caractérise à la fois par "Comment" il est fait, et "sur quoi" il se concentre. Selon ces auteurs, cette analyse s'articule autour des besoins et des opportunités offertes aux acteurs, en vue de promouvoir des idées novatrices permettant de booster l'activité économique régionale, trouver des compromis et faciliter l'établissement de relations itératives et non forcément linéaires au profit de l'économie régionale. L'appréhension des processus sociaux organisés a été considérée pour comprendre le façonnage territorial par les individus, les entreprises ou les institutions, en vue de développer des visions régionales prospectives de ces territoires.

November et al. (2004) se sont interrogés sur la manière dont géographes et sociologues peuvent appréhender la dimension géographique des controverses, au-delà de la géographie des conflits (essentiellement régionale et aménagiste) et proposent des ouvertures sur l'anthropologie des sciences, qui rend compte de l'hétérogénéité des « mises en connexions » qui se produisent en continu lors des discussions, tout en ayant la souplesse de suivre les délimitations faites, en cours et à venir, telles qu'elles se font et se défont au cours de la controverse sur des questions et espaces donnés. Ces auteurs rappellent l'existence d'un courant de recherche, intitulé « géographie des conflits», qui s'est intéressé en priorité aux conflits d'aménagement ou aux conflits environnementaux qui s'inscrivent avant tout dans une approche de géographie régionale et aménagiste, et proposent à leur tour, une approche qui se fonde sur les apports de l'anthropologie des sciences en matière d'analyse des controverses, pour remettre en cause le partage entre les faits et les valeurs et essayer de comprendre la dynamique de la controverse, en observant comment les acteurs s'y prennent pour montrer aux autres que leurs actions et leurs propos ont un sens et que la position qu'ils défendent dépasse leur simple cas particulier et rend compte de l'hétérogénéité des « mises en connexions » qui se produisent en continu lors des discussions. Cette approche doit avoir la souplesse et la finesse de rendre compte des délimitations qui se font et se défont au cours de la controverse et des enjeux qu'elles sous-tendent à chaque instant.

La démarche du management territorial (Duez, 2009) quant à elle, s'est basé sur le diagnostic des acteurs, leurs intérêts, leur vulnérabilité aux risques potentiels encourus, pour se faire des idées de planification territoriale stratégique et donc des politiques et projets de l'action publique locale.

Au Maroc, les espaces de controverses sont multiples, qu'ils soient ruraux (terres collectives, pâturages, etc.), urbains ou encore dans les espaces intermédiaires et de proximité. Naciri (2017) dans son ouvrage « désir de ville » souligne les liens intrinsèques entre la ville et sa campagne à travers l'histoire, et souligne que chaque ville tisse sa toile d'influences sur ses campagnes, ouvrant au géographe des perspectives d'analyse des territoires en puisant des informations de gisements divers, comme l'histoire, la culture, les réseaux de pouvoir au encore de l'environnement par exemple, pour s'approcher des réalités des quartiers en ville ancienne ou dans la périphérie.

Les espaces de controverse sont multiples et la confrontation se fait souvent autour des ressources, de limites d'aires d'influences, ou sont d'ordre social par exemple. Dans nombreuses situation, le foncier est une plateforme majeure d'enjeux, de conflits et de controverses d'acteurs et peut orienter la fabrication urbaine et créer des réalités particulières, nécessitant en perspective la mise en place de programmes d'équipement, de

restructuration et de réhabilitation (Ameur, 1993 ; Barrou 1994 ; Raïs, 2016).On se trouve en permanence dans les tiraillements entre la métropolisation visant le renforcement attractif des villes existantes, qui deviennent de plus en plus grandes, et le processus distinct, qui favorise plutôt la création de nouvelles polarités externes à la métropole. Sans échapper aux influences économiques et sociales de la métropole, ces pôles s'inscrivent dans un ensemble interconnecté et regroupé par « la grande agglomération ». Les processus créatifs de ces espaces sont par exemple :

La suburbanisation, qui signifie l'étalement continu des banlieues ou des quartiers périphériques au-delà de la couronne construite de la ville, suite à la crise urbaine interne ou à la demande issue de la saturation du périmètre urbain, faisant émerger d'autres besoins en territoires urbanisables à proximité de la ville, soit par actions réglementaires ou par extension informelle. Elle est synonyme de périurbanisation lorsque l'étalement urbain en périphérie, intègre des agglomérations rurales ou centres préexistants, devant subir des mutations profondes (réhabilitation, restructuration, équipement, etc.), pour s'acquérir l'identité urbaine et répondre aux nouvelles exigences des habitants.

Dans le but d'illustrer ces problématiques, une revue analytique de la littérature a été entamée et des cas de figures de périphéries urbaines seront présentés comme exemples.

3. Controverses d'interfaces, espaces hybrides et paradoxes de certaines périphéries urbaines

La périphérie urbaine est un espace de transition qui garde les traces héritées de statuts antérieurs et intègre les intrus nouveaux liés aux mutations subites. C'est un espace hybride et partagé, qui garde à des degrés variés des traces d'enjeux antérieurs préservés ou en recul (liens sociaux, ruralité, droits d'usage, etc.) tout en accueillant d'autres acteurs, enjeux, règles de jeu ou organisations nouvelles de l'espace, qui s'installent progressivement à des vitesses variées. On voit donc naitre en périphéries urbaines des entités territoriales, que l'on peut caractériser d'espaces d'interfaces (donc de contact entre systèmes différents), d'hybrides (puisqu'elles illustrent la mixité et l'entrecroisement d'environnement contrastés) et partagées (puisqu'elles accueillent des populations et acteurs venus d'horizons variés, pour exploiter ensemble les structures, infrastructures et potentialités du site par exemple).

Le concept d'espace hybride s'applique à ces espaces. L'hybridation provient initialement de la biologie génétique et indique le processus de croisement d'individus de variétés distinctes, pour produire d'autres, ayant des caractéristiques nouvelles combinant celles des individus parents. Ce concept a été introduit en mécanique et industrie pour indiquer les innovations technologiques de mélange et s'applique dans notre cas aux mutations spatiales combinées des zones périphériques, où l'urbain chevauche sur le rural, soit par gentrification ou extension planifiée pour créer des espaces spécifiques, nécessitant donc des approches de gouvernance et de développement également spécifiques.

Les logiques individuelles des acteurs attirés vers ces lieux, s'interagissent en raison des intérêts (ou des conflits) mais tendent à faire émerger des compromis et des équilibres transversaux, où chacun concrétise à des degrés différents, ses désirs et peut contribuer à la construction d'un commun paradigme, assumé collégialement et défendu par la majorité, mais où des minorités, qui ont des intérêts et des visions différentes peuvent coexister, nécessitant des modes de gestion adaptés à leurs cas. Ces acteurs, même minoritaires peuvent cependant avoir des rôles clés dans le progrès ou le blocage des projets de développement de l'ensemble du territoire, notamment lorsqu'ils contrôlent des sites stratégiques où leur accord est indispensable pour implanter les projets ou infrastructures. Ils peuvent ainsi générer des tensions faisant appel aux médiations multiples ou aux procédures légales.

Le partage et l'interrelation des espaces prennent place en périphéries car ces espaces sont attractifs en tant que zones d'opportunités foncières ou économiques, ou entant que zones d'ombre, où certaines pratiques non permises en ville sont encore tolérées en périphéries. Celles-ci fonctionnent alors en soupapes de sécurité, en accueillant les populations qui échappent aux contraintes de la ville, mais elles créent certainement dans de

nombreux cas, des fardeaux prospectifs pour la communauté, car la résolution des problèmes engendrés devient couteuse sur le plan économique, social ou environnemental par exemple.

4. Le projet de territoire partagé face aux blocages et contraintes de gestion des sous – systèmes territoriaux

Chaque acteur possède son territoire défini par la loi ou acquis de fait. Mais dans certains cas, les limites ne sont toujours pas définies ou définitivement reconnues. Au Maroc, le rôle des collectivités territoriales est fondamental dans la gestion des conflits et controverses sur ces limites car elles occupent une place privilégiée en tant que principal acteur(mais pas l'unique) du développement local et régional, conformément à la constitution (2011) et aux lois et chartes en vigueur. La plus récente a été publiée au bulletin officiel (B.O. numéro 6738 du 27 décembre 2018) et permet une progressive pratique régionale du développement en octroyant aux acteurs régionaux et provinciaux des pouvoirs de proposition et de décision plus importants, et les services externes de l'administration disposent en principe de pouvoirs leur permettant d'accompagner les projections et projets portés par les collectivités.

Elles ont un fort pouvoir de conception, de coordination et de réalisation de projets synergiques ou structurants, mais elles ne sont pas les seuls acteurs du développement territorial, en concertation avec d'autres intervenants, comme la commune, l'administration locale et régionale, l'entreprise ou encore le simple citoyen qui participe à la fabrication de son espace vital par des actions et adaptations variées.

Le pilotage du développement local par la commune, est d'abord un thème de gestion, qui dans sa conception la plus large, cadre la maitrise des actions du développement local de son territoire défini, dans toutes ses complexités systémiques, spatiales et temporelles. Il couvre à la fois la conception des projets et leurs justifiants, leur programmation et les conditions de leur réussite, leur réalisation et enfin leur suivi et évaluation.

Le chevauchement des territoires d'acteurs multiples sur l'espace de la commune induit une complexité liée aux différents statuts, intérêts et visions multiples et la difficulté d'avoir des compromis et visions partagées sur le futur du territoire. Le développement intégré se trouve dans certains cas compromis par des blocages liés aux résistances d'acteurs face à l'innovation, et leurs conflits et controverses (sur les limites des territoires, leurs statuts, leurs vocations futures, etc.).

C'est donc un processus complexe par la nature des actions et missions qu'il suppose, la diversité des acteurs qu'il nécessite, l'anticipation et la maitrise des enjeux et des risques qu'il impose. Vu sous cet angle, le pilotage du développement local est par définition un processus collectif, mené par des acteurs multiples, qui ont des responsabilités variées, dans un contexte, lui-même soumis aux règles juridiques, économiques, culturelles, environnementales ou sociales internes et externes, acceptées ou imposées. Celles-ci évoluent, engendrant des adaptations et réadaptations nécessaires et continues des comportements.

5. Le cas de figure dans la commune de Aïn Chkef (espace périphérique de Fès)

C'est un cas de figure représentatif des enjeux urbains des zones périphériques et des centres satellites des grandes métropoles marocaines. Commune située dans la zone méridionale de Fès sur la plaine de Saïs. Elle représente un espace soumis à l'urbanisation rapide influencée par les liens avec Fès et les potentialités de développement qu'elle offre (foncier, morphologie, ressources et environnement, etc.), où des controverses aigues ont eu lieu entre les différents acteurs car les changements en cours induisent des enjeux et défis multiples. De grands enjeux d'acteurs se sont développés autour du foncier et de l'aménagement périurbain au centre de AinChkef, notamment après le lancement du projet du pôle urbain et l'intervention majeure de la société Al Omrane dans l'aménagement du site. De nombreuses controverses d'acteurs ont été suscitées atours du foncier car les acteurs agissent selon les opportunités, les droits acquis ou encore les jeux du pouvoir ou autres.

Les principaux acteurs de la controverse territoriale à Ain Chkef ont été identifiés et classés en trois grandes catégories : les acteurs institutionnels, les acteurs ordinaires et les acteurs professionnels et d'intérêt. La première catégorie intègre de nombreux acteurs dont certains sont cités sur letableau 1.

Tableau 1. Les principaux acteurs institutionnels au centre de la commune de AïnChkef

Acteur du territoire	Besoins et problèmes affrontés	Moyens d'action et de pression	Stratégies d'intervention et d'adaptation
1. Conseil Communal de la commune rurale de AinChkef	La commune affronte le problème du faible développement inclusif, faible satisfaction des besoins de la population en services, équipements, infrastructures et zones d'activités, opportunités d'emploi, rareté des espaces de loisirs et de villégiature, etc.	Essentiellement sous forme de subventions publiques dont bénéficie la commune, les taxes, soutiens venant de partenariats, recettes propres et exceptionnelles. Ils sont insuffisants pour satisfaire à court termes les besoins et combler les déficits	Programmes annuels d'investissements de partenariats avec organismes concernés comme Al Omrane, RADEEF, ONE, etc. Gestion des interfaces entre le politique et l'urbanisme.
2.Délégation régionale de l'aménagement du territoire, de l'urbanisme, de l'habitat et de la politique de la ville	Veiller au respect des règles et lois et accompagnement des collectivités locales dans le domaine.	Expertise, règlement et loi et montage de projets en partenariat	Montage de projet en partenariat, étude et validation de projets, expertise, etc.
3.L'Agence Urbaine et de sauvegarde de Fès	Cadrage réglementaire par des outils d'urbanisme.	Elaboration d'outils d'urbanisme et de planification, études et suivi, participe aux comités d'octroi d'autorisations	Expertise, montage de projets en partenariat, étude de projets, gestion urbaine
4. Conseil provincial et Région Fès Meknès)	Instances aux prérogatives de soutien de la commune pour réalisation des projets d'intérêt commun. La commune est appelée à soumettre des propositions.	Montage de projets et financement partagés entre les différentes collectivités locales.	Programmation annuelle basée sur les doléances et projets soumis d'une part et les possibilités tolérées par le budget de l'autre.
5. Services externes (autorités locales, RADEEF, Transport, Agriculture, etc.	Plusieurs administrations sont concernées par l'aménagement et l'équipement du centre.	Leur intervention se fait par champs de compétences et programmation annuelle ou partenariale.	Programmations annuelle et concertée de projets, négociation et partenariat avec les collectivités locales, interventions occasionnelles

Tableau 2. Les principaux acteurs ordinaires (ayant droit et exploitants) au centre de la commune de AïnChkef

Acteur du territoire	Besoins et problèmes affrontés	Moyens d'action et de pression	Stratégies d'intervention et d'adaptation
1.Ayant droit citadins (habitants originaires)	Reconnaissance et défense de leurs droits acquis, optimisation de l'exploitation des opportunités offerte par la ville, amélioration des conditions de vie, demande de services et équipements.	Attachement aux droits acquis, Réseautage et lobbying, Dans certains cas initiatives individuelles de défense des droits devant tribunaux.	Recherche d'opportunités pour optimiser les acquis, organisation en coopératives et associations, négociation, surélévation de l'habitat existant, plantations afin d'augmenter le taux d'indemnisation en cas d'expropriation.
2.Ayant droit agriculteurs de périphérie urbaine	En périphérie et dans certains cas au centre de AinChkef on trouve des ayant droit attaché à l'agriculture. Ils la pratiquent et espèrent la sauvegarder soit par vocation ou faute de moyen de conversion.	Droits reconnus d'exploitation du foncier à des fins agricoles. Les pratiques de construction illégales ne sont pas reconnues mais sont des faits réels qui changent le paysage.	Le marquage territorial se fait par tous les moyens (clôtures, épierrage, arbres, etc.).
3.Nouveaux résidents réglementaires (acquéreurs de lots de terrain ou logements et locaux commerciaux).	Ils viennent profiter des avantages du site (prix du foncier, opportunités, environnement, etc.).	Capital d'investissement et de construction, autres moyens.	Logement, attentes d'équipement publique et infrastructure ; spéculation ; exploitation activités.
4. Les nouveaux acquéreurs exploitants et n'ayant pas droit.	Manque de cadrage juridique clair pour exploitation du sol. Aucune reconnaissance ni assurance des droits acquis par l'exploitation.	Pratiques non réglementaires de marquage du territoire. Exploitation provisoire sans fondement réglementaire, créé de fait (clôtures, construction, reboisement, épierrage, etc.).	Organisation en coopératives et groupes de pression, actions physiques sur le terrain, plaintes et poursuites juridiques, négociations avec autres acteurs concernés.
5.Commerçants du centre (marché) : *sur domaine Al Omrane * et sur territoire appartenant à la commune.	Locaux exploités depuis au moins deux décennies, statut instable de locataire, menacés par les aménagements en cours.	Organisation associative et négociation avec la commune et Al Omarane.	Proposition de transfert par la commune mais certains refusent le lot offert ou magasin réservé dans marché central déjà construit par la commune, estimant que la valeur du produit proposé reste inférieure à celle de leur foncier.

Les différents acteurs agissant sur le territoire, forgent des stratégies propres, pour étendre leurs territoires, défendre leurs intérêts ou augmenter les profits tirés de la situation actuelle ou en perspective. Dans certains cas, des phénomènes inquiétants par rapport au développement durable et intégré, résultent de la situation. On peut citer à titre d'exemple la situation générée par les nouveaux acquéreurs exploitants et n'ayant

pas droit de propriété du foncier, car le manque de cadrage juridique clair pour l'exploitation du sol qui a été créée de fait, et la non reconnaissance de leurs droits acquis par l'exploitation a occasionné des conflits multiples. D'après des interviewés, dans cette catégorie, plus de 5000 affaires sont actuellement devant les tribunaux (conflits entre les usagers, les ayant droits, la commune, ou l'administration). N'ayant pas de document légal (procuration, location ou vente du droit d'exploitation) ces nouveaux acquéreurs sont fragilisés. Les jugements ne sont souvent pas à leur profit, mais leur nombre élevé pose des problèmes d'exécution des jugements et le statut réel du territoire reste temporairement fige. Mais le vécu de ce territoire change, parfois rapidement, car le sentiment de risque d'expropriation, de délogement forcé ou de démolition incite les exploitants à multiplier les actions de marquage territorial par tous les moyens comme les clôtures, les nouvelles plantations, les bornes, etc. (Fig. 1).

Figure 1. Marquage territorial par clôtures au centre de Ain Chkef

Figure 2. Stratégie de marquage non réglementaire du territoire par plantation intense d'oliviers et surélévation des constructions

Tableau 3. Les principaux acteurs professionnels d'intérêt spécifique, potentiellement influents en controverse territoriale au centre de Aïn Chkef

Acteur du territoire	Besoins et problèmes affrontés	Moyens d'action et de pression	Stratégies d'intervention et d'adaptation
1. Opérateurs immobiliers publics (Al Omrane).	Recherche d'opportunités foncières sur terrain collectifs. Multiplicité d'acteurs et faible organisation des ayants droits, Contraintes juridiques, organisationnelles et financières, etc.	Compétences légales d'investissement en tant qu'opérateur public, Opportunités foncières du domaine collectif de AïnChkef.	Assainissement et régularisation foncière, Contrats et partenariats avec acteurs concernés, Equipement, lotissements, construction et vente des produits.
2. Agences de transactions immobilières	Leur multiplicité crée une concurrence interne. Tensions sur les produits non réglementaires.	Ouverture sur la clientèle potentielle, contacts avec autres acteurs concernés par les transactions.	Marketing et stratégies commerciales privilégiant les lotissements et produits réglementaires
3. Concepteurs architectes et ordre régional des architectes.	Intervention limitée dans l'informel.	Production de plans dans le domaine reconnu légal. Etudes techniques, conseil et participation aux documents d'orientation et de développement.	Participation à la planification et production des outils d'urbanisme et de développement. Proposition de solutions urbanistiques et architecturales particulières à la demande des acteurs privés ou institutionnels.
4. Bureaux d'Etudes Techniques.	Intervention limitée dans l'informel.	Production de plans dans le domaine reconnu légal. Etudes techniques, conseil et participation aux documents d'orientation et de développement.	Participation à la planification et production des outils d'urbanisme et de développement. Proposition de solutions urbanistiques et architecturales particulières à la demande des acteurs privés ou institutionnels.
5. Opérateurs immobiliers privés (constructeurs et artisans).	Recherche d'opportunités d'investissement, offre de services, commercialisation du produit, etc.	Initiatives privées d'investissement et de promotion immobilière.	Investissement selon les opportunités disponibles ou créées. Marketing, contacts avec autres acteurs concernés.
6.Banques	Elles ont un rôle central dans le marché de l'immobilier et du logement.	Crédits conditionnés et demandes de garanties.	Financement de projets porteurs.

La diversité des acteurs sur le territoire de la commune de Ain Chkef et les conflits et controverses qui apparaissent sur le devenir de certains espaces et projets, notamment dans les deux centres de AïnChkef et de Ras El Ma engendrent parfois des désaccords aqui pèsent sur la dynamique de développement territorial dans son ensemble. Le cas des blocages observés aux centres de Ras El Mas et de AïnChkef sont des exemples significatifs pour illustrer cette situation.

Dans le cas de Ras El Ma, on note l'inachèvement jusqu'à ce jour de la zone industrielle, qui suscite des controverses entre les différents acteurs. La volonté des autorités pour développer cette plateforme nécessaire pour relancer l'économie régionale, n'a pas encore abouti, malgré les potentialités du site et l'existence de la gare ferroviaire assurant des ouvertures potentielles de la zone. Selon MedZ, l'opérateur de développement de la plateforme industrielle intégrée(P2i) de Ras El Mas, ce projet ne souffre pas d'un problème d'offre d'espace mais de la demande.Pour les investisseurs potentiels contactés, le prix du lot dans cette zone et les équipements hors site ne sont pas attractifs, et la liaison avec la ville de Fès reste problématique en absence de voiries et moyens de transports modernes. Les visions contrastées ne favorisent pas encore le décollage du développement de ce centre, bien qu'ilspeuvent jouer des rôles pionniers dans la structuration spatiale et le développement intégré de la région.

-Dans le cas du pôle urbain du centre de AïnChkef, la diversité d'acteurs et leurs différences d'intérêts ne facilitent pas la réalisation des visions intégrées voulues pour le développement du centre. Elles engendrent dans certains cas des blocages de projets nécessitant une approche de proximité et des prises de décisions claires, pour dépasser ces contraintes.

Figure 3. Le Pôle urbain de Ain Chkef (d'après Rais, Thèse, 2016)

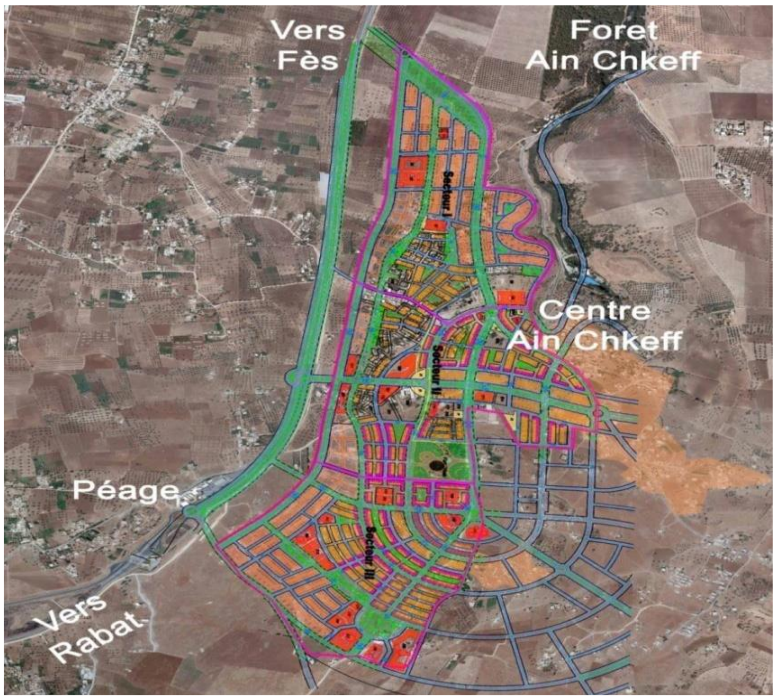

Le projet bien conçu sur les plans est installé dans un territoire socialement et foncièrement complexe, avant même de résoudre toutes problématiques et paradoxes qu'il peut soulever en créant des chevauchements multiples d'espaces controversés. On a donc produit un territoire hybride, où ce caractère s'illustre à travers le chevauchement et la mixité de phénomènes liés à des facteurs locaux (héritages ruraux) et à des facteurs externes (planification, équipements et aménagements modernes). Comme partout ailleurs, cette mixité influence les stratégies de développement local et les comportements des acteurs (Young, 2006 ; Loubaresse et Pestre, 2012).

De multiples agglomérations rurales (douars) se sont trouvées intégrées au centre urbain, sans programme réaliste d'accompagnement pour leur restructuration, équipement et aménagement. Ces actions reportées posent actuellement de sérieux problèmes d'intégration pour la commune, notamment après la mise en œuvre des mesures adoptées par Al Omrane sur le territoire qu'elle a aménagé dans le pôle urbain.

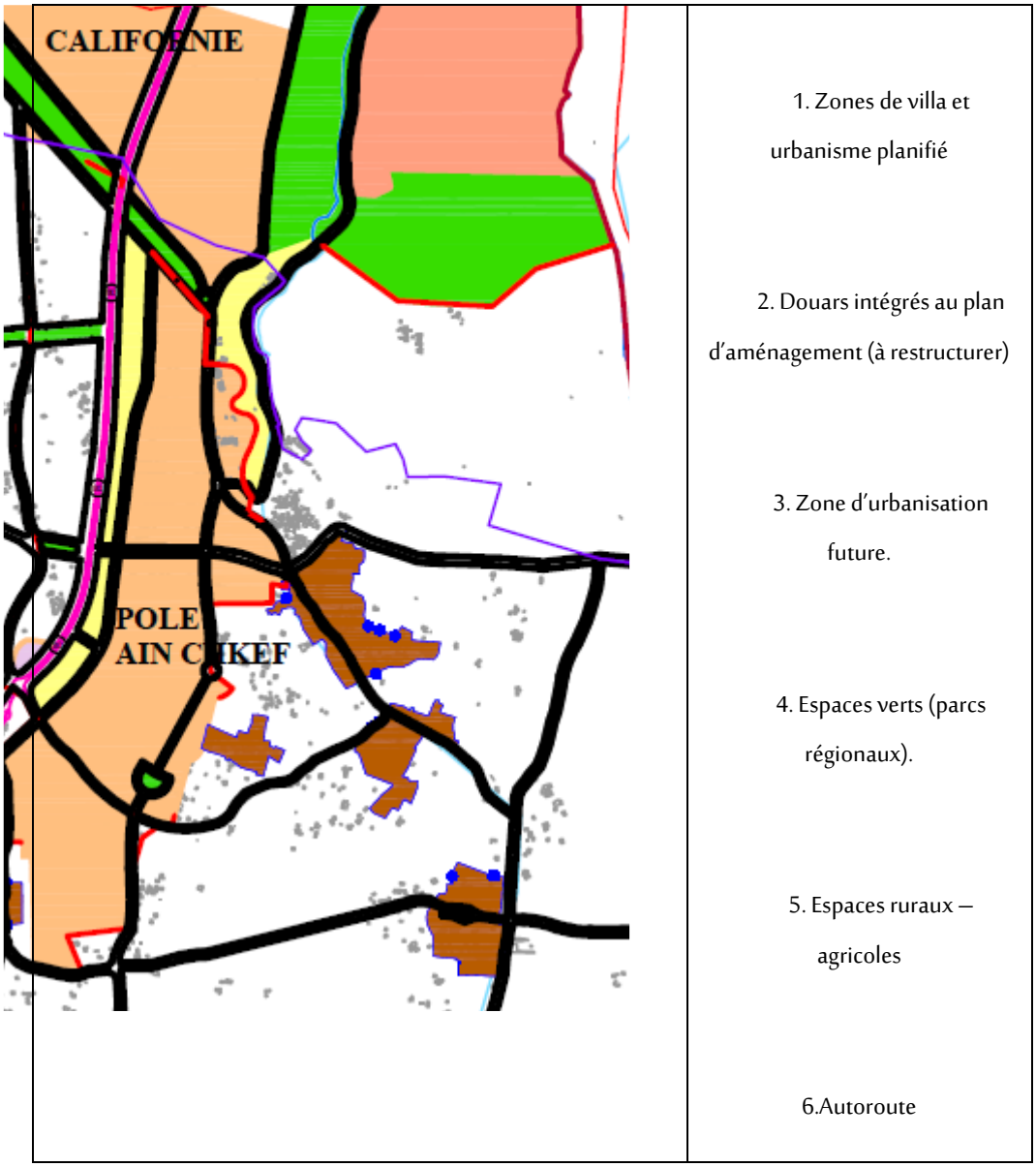

Figure 4. Extrait du plan d'aménagement communal de AïnChkef

En effet, cet opérateur immobilier avait négocié un accord avec les représentants de la majorité des ayants droits de l'assise foncière du pôle urbain de AinChkef. Il stipule que le propriétaire de demeure construite bénéficiera d'un appartement construit par Al Omrane et que la parcelle le propriétaire des lots non construits recevront une indemnité de 700 dh le mètre carré, et 1500 dh par arbre si le terrain est planté. La commune n'a pas les moyens financiers pour appliquer les normes d'indemnisation pour les autres espaces, et la population concernée sollicite l'application des mêmes normes d'indemnisation. Même dans le territoire couvert par le pôle urbain, certains propriétaires qui ne sont pas satisfaits refusent de céder, engendrant le retard d'achèvement des projets d'équipement et d'infrastructures dans le pôle. Les acteurs convaincus se rapprochent pour créer des alliances pour résister en associations ou réseaux informels.Ce sont des pratiques connus partout ailleurs. Le réseautage des acteurs autours des intérêts de groupes est bien connu (Comberet al., 2003), permettant aux coordinateurs de ces réseaux de mener des actions de développement faisant l'objet d'intérêts collectifs convergents. Mais des individualités singulières peuvent émerger dans certains cas, mettant en échec les compromis négociés par le groupe ou imposant des réajustements, parfois même des métamorphoses pouvant

déstabiliser les alliances acquises et générer des dynamiques de changement aux impacts profonds sur les acteurs, les systèmes de gouvernance et les territoires.

6. Controverses liées aux zones d'activités crées par gentrification

Les mutations des espaces ruraux de proximité des métropoles sont souvent profondes à cause des impacts du voisinage urbain. Celles-ci sont économiques et sociales et touchent les formes d'habitat et de paysages, les acteurs et la structuration des espaces. Dans la littérature, le terme de « gentrification » a été utilisé pour exprimer ces processus. D'après Authier et Bidou-Zachariasen (2008), la *gentrification* se présente plus couramment comme le produit de processus plus ou moins «spontanés » de renouvellement social et de transformation du bâti existant.Elle s'exprime dans le cas des périphéries de Fès par des mutations particulières, car ce n'est plus uniquement la suburbanisation de la ville, mais le saut des projets à caractère urbain à l'extérieur de la ville et donc l'atterrissement de l'investissement des citadins en plein espace rural, pour saisir ses opportunités foncières et fiscales sans s'éloigner de la masse critique de la clientèle provenant de la métropole urbaine. Ce qui crée sur les territoires des communes rurales de proximité de la métropole, des espaces mêlantles structures rurales et les petites zones d'activités éparpillées, correspondant aux projets introduits dans cette zone (centres de loisirs, unités frigorifique, salles de fêtes, etc.). Les communes rurales de la périphérie sud de Fès (Aïn Bida, AïnChegag, AïnChkef notamment) connaissent de façon très intense ce processus, créant à l'échelle locale des nouvelles tensions (problèmes de limites des propriétés, problèmes d'accès, problèmes d'équipement, impacts environnementaux de voisinage parfois non désirables, débat sur les vocations des territoires, problèmes d'autorisations et de procédures, etc.).

Figure 5. Investissements en zones périphériques : cas du projet d'espace de loisirs et espaces de jeux dans la zone périphérique sud de Fès

La gentrification traditionnellement connue en ville, atteint ainsi la zone rurale, induisant des changements différemment perçues par les acteurs, entre ceux qui la jugent positivement en tant que processus de valorisation et d'amélioration des conditions de vie et de travail en campagne et ceux qui considèrent que le patrimoine rural est ainsi fortement menacé.

7. Quelles perspectives d'intégration et pilotage du développement local en périphérie ?

Qu'il s'agisse de centres périphériques ou satellites des métropoles, ou encore d'espaces ruraux de voisinage des villes, on se retrouve souvent face à des territoires de controverses différemment appréciés par les acteurs. L'assimilation des enjeux, facteurs et motivations de ces controverses est fondamentale pour le pilotage du développement local dans ce contexte. Elle permet d'anticiper les scénarios de compromis possibles entre les acteurs, avant même d'entamer les processus de concertation, de dialogue et de recherche de compromis, pour tracer les grands traits du projet de territoire, réaliste et intégrant l'ensemble des scénarios d'équilibres,

intégrant le maximum de compromis possibles. Sans forcer l'effacement des particularités, car en reconnaissant à un certain niveau les spécificités d'acteurs et leurs singularités, faciliterait leur intégration.

Naciri dans « désir de ville » (2017) reconnait en ces mots les sentiers de l'intégration en rapportant que**«** les joutes et les concurrences des élites ne doivent pas masquer les chemins multiples de l'insertion dans la société urbaine ». Cependant, le projet de territoire partagé à l'instant initial peut évoluer dans le temps, et les compromis obtenus peuvent être questionnés ou remis en cause selon des équilibres entre en permanence dynamiques entre les acteurs. Selon les termes de Debarbieux (1995), les controverses territoriales sont liées aux perceptions que se font les acteurs de leur territoire « réel ou symbolique ». Les causes et intérêts que ces acteurs défendent diffèrent. Ils contribuent à configurer ou modifier les réalités et développer des visions collectives intégrant en permanence, leurs soucis.

Piloter le développement du territoire, c'est aussi anticiper ces dynamiques et agir à temps, car demain se construit à présent, plus tard sera trop tard ou trop couteux pour traiter les problématiques naissantes. La maitrise des temporalités de l'action devient alors fondamentale dans la gestion du développement local. Mais en suivant cette logique d'anticipation, le développeur doit être aussi prospectiviste, pour explorer les créneaux gagnants au futur et donc faciliter l'émergence d'économies et secteurs de développement, de la prochaine décennie. L'anticipation des problèmes qui risqueront de se poser sur le territoire à moyen et long termes est aussi fondamentale. Mais elle nécessite la saisie des processus latents et le sens des bifurcations opérationnelles en cours ou attendues sur le territoire concerné.

On se retrouve donc face à des responsabilités énormes qui exigent la maitrise ou le recours à des compétences savantes et techniques très développées, car ces processus sont régis par des systèmes complexes, qui dépassent les limites géographiques du territoire géré. On est alors dans l'obligation d'assimiler les influences externes et développer des adaptations bénéfiques, lorsque les règles de jeu sont fixées ailleurs.

En interne, le territoire périphérique ainsi considéré comme composante de systèmes plus élargis et complexes, doit évoluer selon des visions et approches partagées par la majorité de ses acteurs. L'instance de pilotageest appelée à s'armer d'outils convaincants de communication, de négociations collectives et d'assimilation d'éventuels signes de résistance et de protestation.

Conclusion

L'analyse des controverses d'acteurs en périphéries urbaine, montre dans le cas de la commune de AïnChkef au sud de Fès, des situations complexes, où les conflits d'acteurs et leurs positions parfois opposées, s'expliquent par les enjeux et motivations propres. Celles-ci sont parfois liées au foncier, à la recherche de profit économique optimisé, aux considérations environnementales ou encore aux liens sociaux entre les groupes concernés. La gouvernance du développement durable dans ces conditions, ne peut convenablement se faire, en l'absence d'une parfaite connaissance des composantes principales de chaque système territorial, leurs organisations, structures, fonctionnements, intérêts, réseaux et flux interactifs, ainsi que leurs dynamiques et les tendances d'évolution de ces ensembles, par exemple.

Le pilotage du développement local dans ces territoires nécessite des compétences analytiques permettant de mieux comprendre l'état des lieux, et des compétences de dialogue, de convictions pour assembler et faire converger les acteurs. Il nécessite aussi des compétences de prospective, permettant d'anticiper les dynamiques et tendances évolutives des phénomènes, pour mieux les encadrer dans le sens de l'intérêt commun.

Bibliographie

AKDIM B. & LAAOUANE M., (coord.) (2006), *Aménagement du territoire et gestion des risques environnementaux*. Actes du Colloque International, organisé en hommage au Prof. Hassan Benhalima (15-16 avril 2005), USMBA, FLSH Saïs-Fès, 572p.

AMEUR M. (1993), *Fès ou l'obsession du foncier*. Thèse doctorat, Géographie, Toulouse 2, Publications URBAMA, Tours, 427p.

ADENAIKE FOLAHAN A., IBEMEZIYIOFFIA, RUKAYATABIDEMI B., GBOLAGADEKAMORU O. (2018), "UrbanSustainability Concepts and Their Implications on Urban Form", in *Urban and Regional Planning*, 3, p.p. 27-33.

AUTHIER J-Y & BIDOU-ZACHARIASEN C. (2008), « La question de la gentrification urbaine », in *Espaces et sociétés*, 132-133, p.p. 13-21.

BARROU B. (2005), *Fès de la gestion urbaine normative à la gouvernance*. Publications de l'INAU, Rabat, 400p.

BONNET J. & TOMAS F. (1989), « Centre et périphérie : éléments d'une problématique urbaine », in *Revue de Géographie de Lyon*, 64, 1, p.p. 3-12.

CHEDDADI R., NOURELBAIT M., BOUAISSA O., TABEL J., RHOUJJATI A., LOPEZ-SAEZ J.A., ALBA-SANCHEZ F., KHATER C., BALLOUCHE A., DEZILEAU L. & LAMB H. (2015), « A History of Human Impact on Moroccan Mountain Landscapes", in *African Archaeologic Review*, 32, p.p. 233–248.

COMBER A., FISHER, P. & Wadsworth R. (2003), "Actor–network theory: a suitable framework to understand how land covermapping projects develop?", in *Land Use Policy* 20, p.p. 299–309.

DEBARBIEUX, B. (1995), « Le lieu, le territoire et trois figures de rhétorique », in *Espace géographique*, 2, p.p. 97-112.

DEMAZIERE C. (2016), « Réformes de la planification spatiale et gestion « durable » des grandes agglomérations : les cas de l'Angleterre et de la France », in *Revue d'Économie Régionale et Urbaine*, 1, p.p. 81 -100.

DUEZ P. (2009), « Management territorial des risques et prospective territoriale », in *Marché et organisations*, 2, 9, p.p. 141 – 169.

EL MALTI M. (2006), « "L'urbanisme et la question de la ville », in *Rapport du cinquantenaire de l'indépendance du Royaume du Maroc, 50 ans du développement humain et perspectives 2025, Accès aux services de base et considérations spatiales*, Rabat, 308 p.

GARTET A. & GARTET J. (2006), « Gestion des risques naturels et aménagement urbain dans la zone Nord-Est de l'agglomération de Fès : secteurs de Jnanates aux abords de l'Oued Fès-aval », in *Actes du Colloque La ville marocaine entre la planification et l'anarchie*. Publication FLSH. Saïs, Fès, p.p. 141-156.

GUIMOND L. & SIMARD, M. (2010), "Gentrification and neo-rural populations in the Québec countryside: Representations of various actors", in *Journal of Rural Studies,* 26, p.p. 449-464.

GRATALOUP C. & MARGOLIN J.-L. (1987), « Du puzzle au réseau », in *EspacesTemps*, 36, p.p. 55-66.

HANZAZ, M. (2010), « *Urbanisation et articulation territoriale des zones périphériques des grandes villes : cas de Sidi Allal Bahraoui, région de Rabat-Salé-Zemmour-Zaers* », in Kerzazi M. (dir.), *L'urbanisation des campagnes au Maroc*, Rabat, Publications de la FLSH, série Colloques et Séminaires, n° 162, 207 p.

HARROUD, T. (2017), « Le programme des villes nouvelles au Maroc : rupture ou prolongement d'un urbanisme de rattrapage ? », in Revue Internationale d'Urbanisme, 4, p.p. 1-17.

JABAREEN, Y.R. (2006), "Sustainable Urban Forms: Their typologies, models, and concepts", in *Journal of Planning Education and Research, 26*, p.p. 38-52.

KERZAZI M. (2010), *L'urbanisation des campagnes au Maroc*. Ouvrage collectif, Publications de la FLSH, série Colloques et Séminaires, n° 162, 207p.

LACOSTE Y. (1976), *La géographie, ça sert, d'abord, à faire la guerre***.** Paris, Maspero. 187 pages. Petite coll. Maspero no. 165.

LECOURT A. (2003), *Les conflits d'aménagement : analyse théorique et pratique à partir du cas breton*.Thèse de doctorat, Université de Rennes 2, Haute-Bretagne, 362 p.

LEVY A. (2013), « La ville durable en débat : entre recherche urbaine et recherche urbanistique », in *Espaces et sociétés*, 152-153, p.p. 223 – 239.

LOUBARESSE E. & PESTRE F. (2012), *Les facteurs de réussite d'une stratégie collective hybride : le rôle de l'acteur-tiers*.

www.strategie-aims.com/events/.../22...de-l...facteurs...hybride.../download

MERIC S. G. & WOLFE, D. (2004), Local social knowledge management: Community actors, institutions and multilevel governance in regional foresight exercises. Futures, 36, p.p. 45–65.

NACIRI M. (2017), *Désirs de ville*. Economie critique, Rabat, 598p.

NOVEMBER V., D'ALESSANDRO-SCARPARI C. & REMY, E. (2004), « Un lieu en controverse : une controverse qui fait lieu(x) », in *Norois*, 193, p.p. 1-16.

PAINTER J. (2007), « Territoire et réseau : une fausse dichotomie ? ». In Vanier M. (dir.), *Territoires,territorialité, territorialisation. Controverses et perspectives*. Rennes : Presses universitaires deRennes, coll. « Espace et territoires », p.p. 57-66.

PUMAIN D. (2003), « Du local au global, une géographie sans échelles ? », in *Cybergeo* : European Journal of Geography [En ligne]. URL : http://journals.openedition.org/cybergeo/594

RACINE J.-B., RAFFESTIN C. & RUFFY V. (1980), « Échelle et action, contributions à une interprétation du mécanisme de l'échelle dans la pratique de la géographie », in *Geographica Helvetica,* 35, 5, p.p. 87-94.

RAÏS H. (2016), *Planification et Faits urbains à Fès Continuité, Ruptures et Perspectives de l'action*. Thèse de doctorat Géographie, FLS, USMBA, Fès, 308p.

RERAT P. & al. (2008), « Une gentrification émergente et diversifiée : le cas des villes suisses», in *Espaces et sociétés*, 132-133, p.p. 39-56.

YOUNG N. (2006), "Distance as a hybridactor", in *rural economies Journal of Rural Studies*, 22, p.p. 253–266.

ZARDET V. & NOGUERA F. (2014), « Quelle contribution du management au développement de la dynamique territoriale ? Experimentation d'outils de contractualisation sur trois territoires », in Revue Gestion et Management Public, 2, 2, p.p. 5-28.

CAIJUN Z., GUOBIN F., XIAOMING L., FAN F. (2011), "Urban planning indicators, morphology and climate indicators: A case study for a north-south transect of Beijing, China", in *Building and Environment*, 46, p.p. 1174-1183.

LES MUTATIONS DES OASIS DADES – TODGHA (Sud du Maroc)

Mohamed AIT HAMZA
Université Mohammed V, FLSH Rabat

INTRODUCTION

Réputées comme enclavées, les oasis sud marocaines ont, dès la colonisation de l'Algérie au 19ème siècle, connu d'intenses mutations en raison de leur ouverture à l'émigration internationale. Après la deuxième guerre mondiale et l'indépendance du Maroc, les flux traditionnellement dirigés vers l'Algérie, se sont orientés vers la reconstruction de l'Europe Occidentale, avant de prendre d'autres directions. Les oasis du Dadès-Todgha, sous l'effet de ces flux, conjugués à d'autres facteurs endogènes et exogènes (explosion démographique, ouverture), ont connu une dynamisation de leurs structures socioéconomiques et spatiales.

Ainsi, installé, le processus de mutations, de décomposition, recomposition, n'a épargné aucun élément du système. Partout, on assiste à l'altération des institutions traditionnelles et à la mise en place d'un nouvel équilibre, dont les éléments se reflètent essentiellement au niveau du complexe socio-spatial.

Le présent article vise donc à examiner ces processus d'altération et de changement à travers de nombreux indicateurs essentiellement observés dans les vallées du Dadès –Todgha[1].

I) LES OASIS EN MUTATION

1) Cadre théorique et conceptuel

Par oasis, on entend tout espace à potentialités naturelles rarissimes, contraignantes et dont les territoires forment un quasi pur construit humain. Partant, la mutation constitue un processus naturel et une forme d'adaptation jamais achevés. L'usage du concept de mutation, ici évoqué, n'est donc qu'une provocation pour mettre en relief, l'arrivée sur scène de nouveaux facteurs déterminants, mais sans engendrer une interruption dans le processus de changement. Afin de saisir l'ampleur de ces mutations, nous attelons à les analyser sur trois niveaux : économique, social et spatial, ce à travers les oasis des bassins constituant le Dadès et le Todgha, au sud du Haut-Atlas central.

Le concept de mutation, ainsi admis comme tel, fait ressortir le problème des tendances de changement, car l'évolution des constituants de tout espace peuvent se réaliser dans les deux sens positif ou négatif. De ce fait, s'il est bien admis aujourd'hui qu'il n'existe nulle part, au niveau de la planète, de complexe socio-spatial complètement inerte, il est aussi acquis que la vitesse des changements et leurs mobiles de déplacement, différent d'un espace à un autre. S'agissant des oasis en tant qu'espace marginal, deux principales thèses s'y affrontent : celle qui préconise la mort inéluctable de ces espaces, eu égard à la vitesse de la dégradation de leur environnement et à la déprise qui les frappe, et la théorie culturaliste qui met en avant la confiance placée dans le génie oasien et sa capacité de rénovation, pour en faire un paradis, ce malgré la dégradation des ressources naturelles.

2) La traditionnelle économie oasienne et les risques d'effondrement

Anciennement sédentarisés, les oasiens se sont ingéniés à tirer le maximum vital des vallées et versants les entourant. Ainsi, l'oasien, pour survivre, exerce une agriculture vivrière basée sur une intense activité agricole vivant en parfaite symbiose avec l'élevage et l'exploitation des rares produits que lui procurent les

[1] Les résultats présentés, ici, sont le fruit de plusieurs observations menées dans la zone depuis pratiquement le début des années quatre vingt du siècle dernier.

parcours collectifs. Les techniques de production, même traditionnelles se sont ingéniées pour tirer le maximum du rare potentiel hydrique et pédologique offert par la nature.

Région continentale, ouverte aux influences sahariennes, les précipitations y sont très faibles et irrégulières dans l'espace et dans le temps. En effet, la disposition de la chaîne du Haut-Atlas et ses altitudes (4071 à *Ighil-Amgoun*) empêchent la pénétration des masses d'air océaniques vers l'Est et le sud-est. Les précipitations deviennent de plus en plus rares en allant vers le Sud[2]. La saison sèche, très longue, coïncide avec les fortes chaleurs d'été. La mauvaise répartition des rares précipitations, dans le temps et dans l'espace, constitue la contrainte majeure qu'affrontent les oasiens au quotidien. Les conditions favorables à la vie humaine ne se réalisent, et de façon sporadique, que là où coulent les rares et irrégulières eaux superficielles venant du Haut-Atlas calcaire.

L'eau est généralement liée à la terre. Le droit d'accès à l'eau et à la terre est strictement contrôlé par les règles coutumières. La participation aux différentes tâches qui fortifient le corps communautaire, est un préalable indiscutable. Le droit de péremption s'applique contre toute intrusion étrangère à la communauté. Les eaux superficielles sont acheminées vers les parcelles par la simple dérivation de l'eau des oueds. Les petits barrages éphémères (ougougs) dérivent l'eau vers un réseau très enchevêtré, hiérarchisé de canaux et ce jusqu'aux champs. La gestion du réseau d'irrigation et son entretien demandent des ententes et des alliances très ancrées. Le recours au système des khettaras n'est encore en vigueur que dans le Bas-Todgha, Tinjdad, Goulmima et El Jorf. Le droit d'accès à l'eau, plus que la terre, constitue le principal facteur de distinction socioéconomique.

Un tel droit se projette même au-delà des espaces agricoles sur le terroir d'habitation et l'espace social[3]. La gestion de la rareté, la lutte contre le risque qui guette à tout temps les exploitations, imposent le recours à un régime autarcique très intensif. Ainsi, l'exploitation doit être la source de la semence, des fourrages, des fumiers, mais aussi de sa propre main d'œuvre. La mobilisation de l'entourage communautaire en fournit un apanage complémentaire. La quasi-totalité des travaux agricoles se fait dans un cadre de la mobilisation collective. Nul ne doit se sentir seul face à l'âpreté et aux contraintes de la vie. Les hommes, les femmes, les enfants et les animaux, participent tous dans un circuit d'entraide collectif (twiza)[4].

Le contraste entre le ruban verdoyant que forment les oasis et les immenses espaces voisins dénudés est très frappant. Les zones de culture sont conquises de haute lutte soit sur les flancs de versants, ou sur des anciennes terrasses fluviales. Le régime juridique des terres agricoles est dominé par le melk (privé). Quelques minuscules "*habous*[5]" sont à signaler dans tous les douars. Les biens collectifs labourables n'existent qu'à l'état de traces. Les densités agricoles sont très fortes (entre 12 et 30 habitants à l'hectare). La superficie moyenne des propriétés ne dépasse guère 0,7 ha. Le morcellement et la dispersion forment le trait dominant de la propriété foncière.

"L'exploitation se caractérise par ce qu'on pourrait appeler le champ-verger dont il faut trouver l'explication dans la rareté de l'eau. Les paysans ne se permettent jamais de consacrer de l'eau à l'irrigation des seuls arbres fruitiers, sans pratiquer aussi dans le verger, des cultures intercalaires". (THIBERT J. 1948, p. 48) Ce mode d'utilisation de l'espace s'explique à la fois par la disponibilité de l'eau d'irrigation et la proximité des jardins potagers des habitations. Ainsi, là où l'un de ces deux facteurs fait défaut, on voit apparaître des champs de céréales non complantés.

Certes, d'autres facteurs explicatifs tels que la crainte de l'ombre, les écarts thermiques, l'altitude, les comportements sociaux des paysans peuvent aussi imposer des limites. Mais l'effet de démonstration

---

[2] (Msemrir, situé à 2100 m d'altitude reçoit une moyenne de 232 mm alors que Kelaât-Mgouna ne reçoit plus que 165 mm (1450 m).
[3] Le système de Tagourt qu'utilisent les Ait Atta du Bas Todgha dans la répartition des lots de terrains de construction, émane d'un droit d'eau.
[4]) Les périodes de twiza (labour, sarclage, moissons, abatage, vannage...,) forment des moments de joie collective débordante.
[5]) Habous : foncier affilié aux institutions religieuses et gérés par le Ministère des Affaires Islamiques.

qu'exercent les services de l'agriculture ou quelques leaders a entraîné l'extension des nouvelles cultures hors des zones traditionnelles. Les facteurs de production agricole tels l'enclavement, les marchés, les prix, la rentabilité... ne sont évoqués que récemment dans le discours des fellahs, alors que les dimensions socioreligieuses et sentimentales comptaient pour beaucoup dans l'explication des comportements organisationnels des fellahs. La rotation annuelle entre les céréales d'été et celles d'hiver se trouve partout réalisable, là où l'eau, les fumiers et le froid n'imposent pas la jachère technique. La "haute productivité" de ce système agricole se fait, ainsi, sous le poids des contraintes physico-humaines, qui ne laissent pas aux paysans de choix sous peine de disparaître.

Dans les oasis des piémonts, les arbores entrent en compétition avec le reste des cultures. Les figuiers, les amandiers, les pêchers, les abricotiers et les noyers connaissent un intense développement, alors que le palmier dattier domine le long de l'oued Todgha et Ferkla. Le verger potager forme donc l'expression la plus frappante que manifeste l'adaptation de cette civilisation de l'eau. La rose à parfum, plantée autour des champs sous forme de haies se répandait le long des oueds Dadès et Mgoun. Sa valorisation industrielle et touristique se trouvait à la base de la renommée internationale de ces contrées.

Ainsi, l'exiguïté des terrains de culture, la rudesse du climat, l'explosion des besoins, la large ouverture sur l'extérieur ont partout poussé le paysan vers une quête permanente de nouvelles ressources.

a) **L'agriculture, entre le désintérêt et la revivification**

Avec l'avènement du protectorat et le souci d'offrir aux commis de l'Etat installés dans ces contrées des espaces agréables de vie, la colonisation s'est emparée d'une partie des droits d'eau tribaux pour aménager des jardins potagers directement liés aux résidences des officiers des affaires indigènes, des pachas, caïdas (jardin du makhzen). A Kelâat Mgouna, à El Goumt, à Boumalne à Tinghir, à Msemrir et à Iknouen, dans ces jardins entretenus par des prisonniers ou des corvées infligées à la population, les autorités ont introduit, outre des cultures maraichères, de nombreux arbres fruitiers, parfois exogènes à ce contexte.

Dans le Dadès, le lancement de deux unités de traitement et de production des parfums de roses, semble être l'élément phare de cette période[6]. Dans le Bas-Todgha, le projet d'irrigation de la plaine de Ghellil à partir d'un barrage souterrain, date des années 1940.

Après l'indépendance, la sécheresse aigüe des années 1980 ainsi que les apports de la migration, la possibilité de s'acquérir des moyens techniques modernes de pompage et l'effritement des institutions de gestion communautaires, autant de facteurs qui ont laissé champ libre à l'initiative privée et à l'extension des terres agricoles en lotissant les traditionnelles terres collectives, normalement dédiées à l'élevage, hors des oasis. Les différents projets de développement initiés par l'Etat dans la zone ont aussi impacté le secteur (PHAC, CBTH, Maroc Vert…).

Ainsi, et à partir des années quatre-vingt du siècle dernier, l'extension du pompage devient un phénomène saisissant. Il s'empare de tous les esprits et se propage là où un bout de terre arable se présente. Les lits des oueds, les petites cuvettes internes, les terres collectives sont loties, privatisées et mises en cultures. La cuvette longitudinale qui sépare le Haut-Atlas et le Saghro, de Skoura jusqu'au Tafilalet forme un nouveau périmètre où surgissent des champs d'amandiers, d'oliviers, de nectarines ..., mais aussi de cultures de pastèques, de melons et de fourrages (M. JARIR, 1995, P. 298). Aux hautes altitudes, le pommier et la pomme de terre se relient aux autres spéculations.

La mécanisation du travail dans les petites et moyennes exploitations se développe. Initiée par des privés ou les services techniques de l'agriculture ou encore par les coopératives, l'usage des machines agricoles dénote de plus en plus la distinction entre les strates de fellahs. Cette mouvance, malgré son caractère timide et sélectif, a fortement impacté les piliers de l'économie locale.

[6]) La construction des deux raffineries de roses a commencé au milieu des années trente du siècle dernier.

b) L'élevage, pilier de l'économie oasienne

Afin de compenser et de contourner la rudesse des conditions naturelles, l'oasien s'est tourné vers la diversification de la production, mais et surtout vers la recherche de la complémentarité entre les activités de l'élevage et celles de l'agriculture et entre les espaces que leur offre le traditionnel finage tribal. Ainsi, si les vallées sont réputées être un domaine de l'agriculture oasienne irriguée, les sommets et les versants des atlas offrent plutôt des milieux favorables à l'élevage sous ses deux formes intensif et extensif. L'exploitation de leurs ressources fourragères se fait par prélèvement direct sur les parcours collectifs ou indirect sur les champs de cultures. L'élevage, ainsi omniprésent, est perçu comme une nécessité technique par rapport à l'agriculture oasienne et une stratégie d'exploitation de nombreux terrains collectifs communautaires. Sa place dans le système agricole est très importante. C'est un élément de la stratégie du paysan contre l'âpreté des conditions de vie et un signe extérieur de l'opulence socio-économique.

La conduite technique du cheptel se pratique dans la zone sous deux principaux modes :

- Le troupeau à l'étable est composé essentiellement de bovins (2 à 3 unités par foyer), des équidés et de quelques brebis. A l'exception de la fécondation des vaches, l'entretien de ce troupeau constitue une affaire des femmes. Ce mode permet à un certain nombre de têtes, rassemblées chaque matin, sous la conduite d'un berger collectif d'exploiter les parcours collectifs limitrophes aux différentes localités, à la lisière des oasis. Sauf cas rare, le berger est dans ce cas pris en charge par l'ensemble des exploitants.
- Le mode transhumant ne concerne que le petit bétail et les chameaux. Son organisation est rythmée par la saisonnalité des pluies et des pâturages, outre la nature des relations avec les tribus voisines[7]. Les parcours sont donc soumis à une organisation séculaire (agdals), minutieuse et reconnue par tous. Les dates d'ouverture et de fermeture, le gardiennage, sont annoncés, pour chaque parcours, au niveau des souks et lieux publics.

Aujourd'hui, avec la fixation des frontières tribales, l'extension du pompage et des cultures pérennes, la succession des sécheresses, les espaces de pacage se font de plus en plus rares et appauvris, les éleveurs s'orientent vers l'usage du camion et l'achat des fourrages. L'exclusion des petits et moyens exploitants s'accentue. Impactée par l'école rurale et le salariat, la fonction du berger est nettement désapprouvée. Le passage de la rémunération en nature vers des salaires en espèces, marque un changement radical dans la conduite de l'exploitation. Nombreux sont donc les foyers qui ont bien compris qu'il faut plier la tente pour aller chercher un abri au bord de la route, à proximité d'une école, d'un médecin et des points de commerce.

c) La multi activité : un nouveau paysage des oasis

La crise des rapports marchands dans la campagne avait conduit les petits fellahs à trouver des activités parallèles dans le salariat ou le commerce. L'émergence des commerçants est favorisée par l'injection dans le milieu oasien des capitaux provenant de la migration et de l'exode. L'effet de l'étalage des mœurs que font chaque jour les émigrés et leurs familles, les propagandes diffusées par les médias, stimulent considérablement l'appétit de consommation chez les populations. Cet appétit pousse celles-ci à acheter, outre les produits de consommation ou des matériaux industriels de première nécessité, les cigarettes, les boissons gazeuses, les gadgets électroniques, l'électroménager, le matériel électronique, mais aussi, de plus en plus de services (médecins, traiteurs, salles de fête, groupes d'artistes, …). L'omniprésence des points de ventre dans tous les coins du territoire y facilite l'accès.

Les activités agricoles et artisanales, traditionnellement exercées dans ces régions, n'arrivent plus à satisfaire, ni qualitativement ni quantitativement la demande. Le recours aux importations, même des éléments de base, n'est plus un fait singulier de quelques familles distinctes, mais un comportement généralisé. Les souks

[7]) Une trêve signée entre les deux tribus (PV de réunion à Boumalne en 1939/40) fixe ce droit comme suit:
- Les Mgouna ne peuvent pas procéder à la collecte du fumier sur les parcours des Ait Sedrate.
- Les Mgouna ne peuvent pas procéder à la déforestation, ils peuvent collecter les branches mortes pour usage à domicile.
- Les bergers des Mgouna peuvent abreuver leurs troupeaux dans les mêmes endroits que les Ait Sedrate.

cessent d'être les uniques lieux de vente au quotidien. Les points de distribution et de consommation pérennes sont ouverts, à tout moment et sur toutes les places, le long des axes routiers.

Avec l'ouverture sur le marché capital urbain, la concurrence acharnée livrée au traditionnel artisanat local, s'est soldé par la fermeture de plusieurs ateliers de potiers, de forgerons et de petits gens de métiers. La reconversion, sinon la mort s'impose. Les formations professionnelles de plus en plus dédiées à ce secteur, l'électrification rurale, l'émergence des coopératives, ont facilité la transition. De nombreux ateliers de menuiserie en aluminium, de soudure, de fer forgé ont pris la relève. Les portes, les fenêtres, les tables, les chaises, les placards, sont importés ou fabriqués sur place par une nouvelle génération d'artisans. Ainsi, à l'exception du domaine de la bijouterie, où les marocains se sont substitués à la communauté juive, l'artisanat local, a perdu de nombreux corps, avec le départ de ceux-ci vers le début des années soixante du siècle dernier. Les métiers de cordonniers, de teinturiers, de nattiers, de maréchaux-ferrants, ont quasiment disparu même au niveau des localités de Tinghir, Tiylite, Kelâat Mgouna et Boumalene. Alors-même que de nouveaux métiers, jadis reconnus urbains, ont émergé en plein monde rural, tels les plombiers, les électriciens, les maçons et les réparateurs des ustensiles électroménagers.

L'évolution qu'a connue la campagne, en général et les oasis en particulier, a aussi secrété des occupations jadis considérées peu estimées pour ne pas dire réfutées comme celles des musiciens. En fait, les seules troupes professionnelles qui pratiquaient l'animation venaient du Souss (Ouled Sidi Ahmed Ou Moussa), d'Ait Bouguemez ou du Moyen Atlas (troubadour) et du Saghro (Gnaoua). Les moments d'animation qui se pratiquaient localement se reproduisaient de façon spontanée. Chacun y participe volontairement sans attendre de contre partie. Aujourd'hui, lancée à l'occasion de la fête des roses, la troupe folklorique de Kelâat Mgouna, sillonne le monde entier. Partout encore d'autres tracent leur chemin (la troupe d'Ait Atta, les Gnaoua de Tinghir). Des groupes de jeunes musiciens inondent les réseaux sociaux. Le métier d'artiste (musicien, peintre, comédien…) n'est plus un fardeau social. C'est des talents à booster pour leur donner visibilité.

Jusqu'au début des années soixante et avant l'ouverture de cette zone au transport mécanique, les seuls passagers qui la sillonnent, hors des centres ruraux (musiciens, fquihs, mendiants…), sont considérés comme des hôtes du Dieu. Avec le protectorat, des agents de Service y rendent visite dans le cadre de leur activité (militaires, agents d'administration). Ainsi, si les premiers étaient accueillis dans des maisons d'hôte communautaires, les seconds sont pris en charge dans le cadre des corvées du Makhzen, la troisième catégorie de visiteurs se forme de touristes/clients. L'action entreprise dans le cadre du Projet de Développement du Haut Atlas Central, s'est soldée par l'installation de nombreux gîtes chez l'habitant et, par la formation des populations aux métiers de montagne[8] (cuisiniers, gîteurs, guide, muletier-porteur, accompagnateur, secouriste, etc.). Le succès qu'a connu le tourisme de randonnée n'est plus à démontrer, notamment avec la montée des écologistes.

II) L'EFFRITEMENT DU SYSTEME SOCIAL TRADITIONNEL

1) Une conjoncture politico-économique favorable

Les oasis sud-atlasiques du Maroc, malgré leur faible intérêt économique pour la colonisation, ont constitué un champ d'intérêt stratégique important et une base arrière pour la fortification du Pays (les grandes batailles de résistance à Bouguafer et Baddou). Le tournant des années 1950, au Maroc, n'est pas marqué seulement par l'indépendance, mais aussi par la succession d'un certain nombre de faits dont la portée dépasse souvent les limites régionales voire nationales. On en cite à titre d'exemple :

- Les insurrections qu'a connues le sud du Maroc vers la fin des années 1950 et qui ont entraîné une intensification du maillage administratif, entre autre la création de la province de Ouarzazate en 1959[9]. Le

[8]) Un Centre de Formation Aux Métiers de Montagne (CFAMM) est installé à Tabant dans la vallée d'Ait Bouguemez.
[9]) AKYOUH El Houcine, 1994, p. 39.

conflit frontalier Algéro – marocain (début des années 1960), le conflit du Sahara (début des années 1970) et les suites politiques qui en sont les conséquences.

- Suite à ces événements, un intérêt au développement des zones sud-atlasiques s'est révélé à tous les niveaux. La construction de deux grands barrages (El Mansour Eddahbi et Hassan Eddakhil), l'implantation de deux Offices de Mise en Valeur Agricole (ORMVA Ouarzazate et ORMVA Tafilalet), l'amélioration des moyens de transport, la généralisation de la scolarisation, la valorisation des sites touristiques semblent être la manifestation concrète de cet intérêt.

- Dès le début des années 1960, la mise en application des conventions sur la migration entre le Maroc et la CEE a trouvé, ici, son champ le plus favorable. Les oasis du sud sont devenues pour les opérateurs, un bassin de recrutement d'une main d'œuvre laborieuse, apolitique assidue et non revendicative.

- La mobilisation et la revalorisation du potentiel patrimonial touristique (gorges, montagnes, sable, soleil, architecture, hospitalité…) ont orienté les investissements vers cette zone. La découverte des potentialités cinématographiques de la région, l'institution du festival des roses à Kelaât Mgouna, emblème de l'oasis, sont à eux seuls suffisants pour donner à la zone une renommée dépassant les frontières nationales.

2) Les profondes mutations sociales

Faisant preuve de leur forte cohésion face à la pénétration française au sud de l'Atlas, les tribus oasiennes ont été la principale cible des forces coloniales. Il faut disloquer leur espace économique vital afin de les maîtriser. C'est là un des principaux objectifs de la politique de fixation des tribus, afin de les priver de leurs parcours d'été (agdals) ou d'hiver. Les découpages administratifs successifs qu'ont connus les territoires tribaux, la domanialisation des ressources en eau, des forêts et la mainmise sur les terres collectives, ont ainsi rendu la traditionnelle autorité tribale sur ses territoires, ses membres de ses communautés, obsolète et la présence de la jmaâ sans sens. Ces faits et encore d'autres, ont milité pour une érosion irréversible de la cohésion communautaire. La traditionnelle tribu, forte de ses pouvoirs et ses décisions, dévalorisée, n'apparaît plus sous aucune échelle administrative. On lui substitue la commune rurale, souvent comme unité territoriale et cadre de pouvoir politique et économique.

La fraction de tribu occupe généralement la totalité du bassin d'un oued ou une de ses sections. La jmaâ de la tribu délègue aux instances locales le pouvoir de gérer l'espace habité et les espaces de production, mais celle-ci se réserve la gestion du collectif. La délimitation et la gestion des "agdals" relève du sort de la jmaâ tribale. La sécurité des nomades et transhumants est totalement garantie par les instances suprêmes de la tribu. Les lieux de campement, les couloirs de transhumance, sont généralement prédéfinis avec les tribus limitrophes. A ce niveau, s'organisent aussi les grandes fêtes et moussems.

Le douar, concept très difficile à délimiter, semble être une notion territoriale fonctionnelle plus qu'ethnique. Il se définissait par la présence de deux ou plusieurs institutions communautaires, telles la ou les mosquée(s), le m'salla (place publique pour la prière des grandes fêtes religieuses) le ou les marabout(s), le ou les cimetière(s), le grenier collectif, le géniteur collectif, la ou les place(s) publique(s), les tours de garde, les canaux d'irrigation, la maison des hôtes et d'autres sites bien définis et ayant chacun une fonction spécifique connue par toute la communauté.

Aujourd'hui, ces lieux et ces institutions, s'ils se sont enrichis par la présence d'autres lieux, ils sont gérés par des institutions de l'Etat ou de la société civile. Cette évolution enlève aux conseils communautaires leur pouvoir moral et à leurs membres leurs pouvoirs décisionnels.

Reflet de cet intense choc, entre le local, le national et l'international, l'espace social oasien connaît une phase de mutations et d'adaptation sans égal.

a) L'explosion des besoins

Vu sous un angle quantitatif, la population du cercle de Boumalne Dades, qui ne comptait en 1960 que 88851 habitants, avoisine 262021 en 2014. Soit un taux d'accroissement supérieur au taux national (environ 2,43% contre 2,06 à l'échelle nationale), ce malgré l'intense mouvement migratoire que connaît la zone. La densité moyenne dépasse les 27 habitants au Km^2, dans un territoire où, seul moins de 1% des surfaces sont arables, et où la concentration autour du filet d'eau est déterminante. Le taux des jeunes de moins de 15 ans est d'environ 46% et la taille moyenne des ménages dépasse encore 7 (7,25).

Le filet d'eau superficiel, les sols limoneux sableux qui en constituent le potentiel agricole sont jadis déterminants. L'élevage transhumant à la recherche des parcours, hors des oasis, les récentes activités de pompage, n'ont pas réussi à corriger l'image de ce déterminisme naturel.

Ainsi, malgré l'austérité des conditions naturelles, les besoins liés à la croissance de la population conjugués avec ceux liés à l'ouverture sont devenus quantitativement et qualitativement énormes.

Les revenus de l'émigration, malgré la tendance vers un tarissement, ont beaucoup contribué à la dynamisation du secteur de la petite entreprise. On les rencontre dans le domaine de la restauration, de l'hôtellerie, de la réparation mécanique, des pièces détachées, des matériaux de construction, mais aussi de la friperie.

Complètement ébloui par ces nouveautés, la population des oasis cultive un sentiment de frustration et de l'auto-dévalorisation. L'aspiration à un niveau de vie meilleur ou à un départ se propage surtout chez les jeunes.

b) La migration internationale de travail, un phénomène relativement récent

Malgré l'isolement géographique dont les oasis sud atlasiques étaient victimes, celles-ci n'ont jamais perdu le contact avec l'extérieur. Les vallées du Dra, Dadès, Todgha, Ferkla, Ghris et Ziz ont toujours été fréquenté par de nombreux voyageurs. Empruntés par les anciennes routes caravanières aboutissant aux centres de Marrakech, Fès, Demnate, Beni Mellal, couloirs de passage des différentes tribus nomades, ces territoires ont connu un brassage ethnique quasi unique. Avec l'occupation de l'Algérie, la zone est devenue un bassin de recrutement pour des contingents d'ouvriers qui effectuent de longs voyages jusqu'en Tunisie. A partir des années 1940, la présence des oasiens a été signalé dans l'armée française qui opérait en Italie, en Allemagne, puis en Indochine (Montagne, 1951).

Après l'indépendance du Maroc, et dès le début des années 1960, un tournant s'est dessiné dans la trajectoire migratoire des oasiens. Il est favorisé, en grande partie, par des conditions internes répulsives (âpreté des conditions naturelles, explosion des besoins démographiques, désintégration des structures socioéconomiques locales), et par la conjoncture internationale caractérisée par l'appel des pays européens en reconstruction, après la guerre.

Partant d'un besoin réciproque des deux entités, de véritables filières migratoires se sont développées entre les oasis, transformées en de véritables bassins migratoires, et les zones d'accueil nationales et internationales. Au Maroc, les territoires d'accueil et de concentration sont Tadla, Casablanca, Marrakech, Tetouan, El Hoceïma, Sidi-Sliman, Rabat, Laayoun et Agadir. Il faut cependant remarquer, que malgré l'effort des analystes, l'estimation de cette population reste aléatoire. Elle est, selon des hypothèses minimales, évaluée à plus d'une personne par foyer rural (Noin, D.1970 ; Escallier, R. 1983).

En parallèle à cette ruée vers les villes marocaines, les conventions de main d'œuvre signées avec l'Europe ont, dès les années 1960, favorisé le déracinement de plusieurs milliers d'ouvriers. La zone des oasis sud-atlasiques compte parmi les espaces fortement touchés par ces mouvements. Ainsi, à elle seule, la Province de

Tinghir compte environ 10000 MRE[10] soit environ 6% du total de la population. La France et les pays du Benelux attirent à eux seuls environ 80 %, alors que le reste se répartit les pays nordiques, pays arabes, les Amériques et l'Asie.

Le verrouillage des frontières de l'Europe après la guerre d'octobre, la crise du pétrole et les récessions économiques qui l'ont suivi, ont engendré des adaptations :

Le flux migratoire caractérisé au début par la prédominance des seuls masculins, adultes, illettrés, peu ou pas spécialisés s'est beaucoup métamorphosé. Les femmes et les enfants prennent à leur tour le chemin de l'émigration. Le mouvement d'ouvriers, "purs", ne concerne plus que des individus isolés et l'officiel laisse place au clandestin. Alors que le groupement familial touche pratiquement la première génération. La tendance à l'installation "définitive[11]" se dessine, malgré les départs à la retraite.

A partir de la fin du siècle dernier, les femmes non accompagnées, les jeunes instruits ont aussi investi le champ de la migration. Le clandestin (*lahrig*), le travail saisonnier, le chemin des études, les contrats individuels se multiplient. Tous les chemins sont bons, pourvu qu'ils aboutissent à l'exil. La fièvre s'empare de tous les esprits, indépendamment de leurs conditions sociales et économiques.

La dépendance créée par ces flux migratoires entre les zones émettrices et les zones d'accueil est quasi totale. Ainsi, si les départs consommés du début des années 1960 jusqu'aux années quatre- vingt du siècle dernier étaient, en partie, justifiés par la nécessité, ceux du début du 21ème siècle, sont le fruit d'une idéologie de globalisation de plus en plus régnante (citoyen du monde). L'argent injecté, les comportements transplantés, font que les anciennes valeurs socioculturelles, politiques et économiques se désagrègent alors que d'autres se mettent en place et se propagent sans limites presque aucune. Ainsi, si les premières générations ont quitté avec le mythe du retour au bled, menés de comptes garnis à la banque et sanctionnés de réalisations socioéconomiques, les secondes sont plutôt animées d'un esprit de vivre paisiblement leur vie, alors que les générations d'aujourd'hui sont nourries d'un esprit de vouloir continuer l'aventure vers d'autres cieux, encore plus lointains.

Cette évolution, admettons-le, normale, a fait que l'affectation du complexe socioculturel et spatial s'est surtout produite durant les quatre dernières décennies du siècle dernier, bien avant que le contact par le biais de l'école, de la ville, des médias et du tourisme, prenne la relève.

L'émigration anime surtout les secteurs du commerce et de la construction, mais elle a aussi dynamisé les champs sociopolitiques. La traditionnelle inertie voire résistance du système est en train de s'effriter. Mais peut-on mettre toutes ces transformations sur le seul compte de la migration ?

[10]) Les chiffres avancés sont à considérer avec beaucoup de précaution. Nos enquêtes au niveau des annexes de Kelaât Mgouna, Boumalne, Msemrir, Iknioun, et Tinghir ont estimé environ 6135 ouvriers outre 2928 personnes accompagnatrices. (Sources : les moqaddems de douars, 1999). Les retraités ou les pré- retraités ont été omis (en 1993 ils étaient déjà 340 à Kelâat Mgouna). La moyenne du nombre des enfants pour les foyers migrants est autour de 4.

[11]) Dans l'imaginaire des vieux émigrés, l'idée d'un retour possible subsiste ne serait-ce que pour l'enterrement ; alors que pour ceux des 2ème et 3ème génération, le départ est définitif. Le Bled n'est plus – qu'un lieu comme tous les autres pour passer les vacances. L'idée de naturalisation, si elle n'est pas déclarée, n'est pas à écarter.

c) Les femmes et la conquête de l'espace

Il est tout à fait naturel que le processus de socialisation des enfants diffère selon le sexe et l'âge. Dans le monde oasien, la femme est toujours considérée comme un être à protéger, à aimer, mais dans l'ombre. L'homme, par contre, est socialement conçu pour affronter les grands risques de la vie. Il ne doit pas être mou et son principal champ d'action se trouve hors de la maison. La division du travail s'opère sur plusieurs niveaux. On la constate au niveau du sexe, au niveau de l'âge, au niveau des « strates sociales », mais aussi au niveau des espaces. Celui ou celle qui transgresse ces frontières se considère hors du commun habituel.

La femme joue un rôle fondamental dans la vie économique. A l'exception de quelques travaux qui exigent des relations avec des hommes, les femmes accomplissent toutes les tâches agricoles et familiales. Leur journée moyenne de travail est de 12 à 14 heures.

Au fil du temps, la femme quitte son enclos. Elle se rend au souk, dans des administrations, pour y contacter surtout des hommes étrangers à ceux de son entourage immédiat. Les sorties avec le mari lors des vacances, celles effectuées pour la préparation des papiers administratifs, se terminent par un départ presque définitif dans le cadre du regroupement familial. La femme d'un émigré se sent hors du commun des femmes. Elle est source des rentrées d'argents. Elle a un mot à dire dans la famille. Elle ordonne les dépenses, donne des ordres d'exécution des travaux et elle peut même recruter ou libérer des ouvriers. Et du fait, elle remet l'autorité des parents, surtout du grand chef du foyer en question. Quand elle quitte l'enclos familial pour vivre avec son mari, même sans être scolarisée, la femme, par le biais du contact avec les enfants, les différents organismes sociaux tels l'école, les médecins, les assistantes sociales, la télévision, s'émancipe. Son mari, lui, cède une portion de son terrain d'action. Elle devient le porte-parole du foyer sauf là où la présence de « l'homme » est indispensable. Mais dorénavant, elle intervient au niveau de toutes les décisions qui intéressent le foyer. Le comportement vestimentaire des enfants, leurs résultats scolaires, le lieu et la période des vacances, le retour ou non au « bled », deviennent sujets de discussions quotidiennes entre un père souvent qualifié de « traditionnel » et une mère qui se veut « libre ». Ce type de femmes « émancipées », pendant les congés étalent leurs acquis sociaux, économiques et stimulent par là une dynamique non contrôlée et non organisée dans le monde des comportements.

C'est ainsi que, même restées au bled, les femmes aspirent aujourd'hui à une meilleure vie. Beaucoup de fardeaux quotidiens se sont déjà allégés. Le camion se substitue aux femmes et aux animaux dans le transport, le moulin à main est devenu un simple vestige de quelques maisons. Les métiers à tisser sont de plus en plus ignorés par les jeunes.

Il faut cependant noter que, les femmes restent perdantes dans cette compétition. L'absence massive et longue des hommes, loin de libérer les femmes des anciennes charges, leur incombe d'autres. Outre les travaux agricoles, l'éducation des enfants, l'entretien des animaux domestiques, celui de la maison, la femme d'un émigré doit assurer la représentation extérieure du ménage et son approvisionnement quotidien.

d) La masse des laborieux se libère

La société oasienne fortement hiérarchisée a toujours connu l'existence d'une « couche » de gens qui exercent les métiers « bas » (potier, forgeron, khemmès, berger, puisatier...) Ces « paysans sans terre » et sans vraies attaches ont constitué les premiers candidats à l'émigration. Un tel prélèvement entraîne chez « les grands propriétaires » un sentiment de malaise. Ils ne trouvent plus d'ouvrier dévoué, rattaché à la propriété et moins cher. Ceux qui restent au bled, ou qui n'ont pas la chance de réussir dans leurs tentatives d'émigration, essayent de revaloriser leurs muscles. Ainsi, la rareté de main d'œuvre agricole de plus en plus ressentie, la forte demande alimentée par les chantiers de construction, lancés par les émigrés ont entraîné une surenchère dans le domaine. Les salaires payés en nature ne donnent plus satisfaction aux jeunes. Dorénavant, l'employeur, outre le salaire quotidien, doit assurer à ses ouvriers la nourriture pendant les heures de travail. Cumulés, ces deux modes de

paiement donnent un profil de salaires supérieurs à ce qu'on propose pour le même travail en ville. Mais le fait de ne pas quitter sa localité est en soi dégradant. Les anciens khemmès, aujourd'hui migrants, deviennent maîtres et livrent une concurrence acharnée à leurs anciens patrons.

e) Les jeunes au-devant de la scène

Dans le système social traditionnel, un enfant suit un processus d'intégration très formel. Son apprentissage passe obligatoirement par son premier entourage que forment les femmes. Dès son premier âge le cercle s'élargit pour englober le fquih et les grandes personnes de la communauté locale. L'enfant, s'il s'agit d'un garçon, accompagne son père dans ses travaux, dans ses prières, dans ses visites etc. La fille par contre, ne quitte presque jamais le cercle de sa mère. On demande à l'enfant d'exécuter des petites tâches sous l'œil vigilant des grands, avant de lui laisser la liberté et la responsabilité de s'éloigner et de se prendre en charge.

Au fil des années, d'autres acteurs éducateurs, dont le contrôle échappe aux parents et à la communauté locale, s'introduisent entre les parents et leurs enfants. Il s'agit de l'école, de l'instituteur, des programmes scolaires, des médias, du contact avec les touristes et des influences urbaines. Parallèlement à cette intense influence de l'extérieur, les parents, s'ils ne sont pas migrants, sont complètement désarmés. L'enfant, livré à lui-même, tend à devenir simplement un récepteur passif. La recherche de son image sociale, idéale, est pour lui un vrai problème d'intégration. La période d'indécision se caractérise par un comportement conflictuel entre un adulte prématuré et un enfant gâté. En l'absence du père, il assume le rôle du porte-parole du foyer. C'est à lui que revient la réception des étrangers à la maison, et de faire les courses. Mais, le jeune enfant très mal encadré, manque d'affection et de rigueur. L'échec scolaire est presque une constante chez les fils de migrants. Le gaspillage, les dépenses non pensées, l'échec dans les affaires économiques sont aussi à signaler. L'érosion de l'autorité des parents, des grands et de la censure sociale s'affirment à tous les niveaux.

f) Emergence d'une nouvelle élite locale

Malgré l'effort déployé par l'Etat afin de marquer partout sa présence physique ou fictive, la gestion des aspects non formels du quotidien des populations lui échappe en partie ou en totalité. Les différents symboles de la représentation de la société sont omniprésents et connaissent même une dynamique intéressante à observer. En fait, parallèlement à la décadence de l'ancienne élite formée de paysans éleveurs, de notables, le fait le plus marquant ces dernières années est l'émergence des commerçants et des entrepreneurs ruraux d'origines sociales très hétérogènes. Dans beaucoup de cas, les transporteurs, les boutiquiers, les garagistes sont issus de familles de petits propriétaires dont les membres ont longtemps travaillé comme ouvriers occasionnels, pratiqué du commerce ou sont partis vers les villes ou à l'étranger. L'accumulation de quelques capitaux permet à la famille de développer une activité stable.

Jadis, le statut du notable n'est octroyé qu'à des personnes âgées, riches, religieuses et bénéficiaires d'une certaine autorité à l'échelle de la famille, du lignage, du douar et même de la tribu. C'est aux plus vielles familles qu'appartiennent en général les plus prestigieux notables d'une communauté. Le caractère maraboutique, celui d'être affilié à une fonction makhzénienne, le fait d'être « haj » ou de posséder la faculté de lire et d'écrire donnent accès à un statut particulier auprès de la communauté.

Aujourd'hui, la montée de plus en plus d'une génération de prétendants issus de couches sociales modestes se constate. Les nouveaux candidats, généralement migrants, ou parents de migrants ou affiliés à la fonction publique, même s'ils trouvent du mal à se positionner au côté des anciennes élites, ont réalisé des percées politiques. Leur assise sociale pourra se conforter s'ils arrivent à matérialiser quelques idées du développement qu'ils préconisent.

III) La recomposition de l'espace oasien

L'organisation de l'espace local, jadis articulée autour des filets d'eau, des parcours et des couloirs de la transhumance, a connu une désagrégation. Les centres administratifs, les routes, les souks et les équipements socio-éducatifs, constituent dorénavant les facteurs de la centralité.

1) Le désenclavement

Au cours de ces derniers temps, les aspirations des populations se sont évoluées de façon très significative. En fait, les habitants demandent de plus en plus d'équipements de base. La route, l'électricité, la télévision, le téléphone, arrivent même avant l'école, la santé et le travail. Face à cette pression des besoins, la population s'équipe en électricité, en eau potable ou se substitue aux services publics pour amener un bout de piste jusqu'au sein du douar. Certes, les services publics entreprennent aussi des opérations d'équipement mais, les besoins sont tels que les efforts s'avèrent négligeables quelle que soit leur ampleur.

2) La scolarisation

Relativement déjà très anciennes, les écoles ont été introduites dans la région dès les années 1950, mais leur large diffusion ne s'est faite qu'à partir des années 1960. Si la construction des établissements scolaires a été prise en charge par les populations, leur introduction a suscité de nombreuses interrogations :

- Le statut de l'instituteur est souvent assimilé à celui du fquih, malgré les différences dans le comportement quotidien, mais aussi, dans les façons de recrutement. L'instituteur est consulté pour conseiller, pour écrire et lire les lettres et les documents familiaux, comme il est sollicité à partager tous les repas et les réunions communautaires.

- Les programmes enseignés à l'école ont souvent aussi soulevé des interrogations. Ce n'est pas du Coran, ce n'est pas de la religion, ce sont des banalités, disaient les parents d'élèves.

- Les enfants sortant de ces écoles n'acceptent plus le travail ordinaire d'agriculteur. Leur espoir est d'être fonctionnaire. N'arrivant souvent pas à passer le cap du certificat du primaire, ces enfants plutôt "déformés par l'école", n'obéissent plus aux ordres de personne. C'est un total échec du processus de socialisation par l'école.

- L'école nuit à l'autorité des parents.

- L'école porte atteinte à l'autorité de la société.

- L'école ne débouche pas sur une formation pratique, au contraire, elle favorise le dépaysement total de l'individu.

Ce constat d'échec, n'encourage pas la scolarisation des enfants et pousse à la désertification des écoles du bled.

Devant cette impasse, deux catégories de comportement apparaissent chez les parents d'élèves :

* Les parents, ayant une quelconque expérience migratoire, acceptent souvent d'envoyer leurs enfants à l'école ou tout simplement de déménager vers les plus proches centres.

* Les parents, ayant tout simplement assimilé l'école à une perte du temps, encouragent leurs enfants à abandonner.

A la fin de la décennie 1960, plusieurs écoles tournaient difficilement ou fermaient leurs portes et tombaient en ruine. Les jeunes qui les fréquentaient, retournent à l'école coranique, ou alimentent le flux de migrants.

Vers la fin des années 1970 un regain d'intérêt pour la scolarisation s'estompe de nouveau. Plusieurs nouvelles unités ont été implantées. L'ouverture qu'a connue la zone, l'exemple donné par les premiers fonctionnaires de la région, ont été à la base du nouvel élan. Mais le taux de fuites reste très fort.

Aujourd'hui encore, si la presque totalité des douars est dotée d'une école, les difficultés d'accès, l'éloignement, parfois l'attitude des parents freinent encore la généralisation.

1) Le taux de scolarisation, assez fort près des Centres, reste très faible ailleurs. Le pourcentage des filles scolarisées ne représente qu'entre 15 à 20% de celui des enfants en âge scolaire. Le taux d'encadrement par rapport à la population totale est d'environ 0,2 instituteurs pour 100 habitants.

2) Les conditions de travail des instituteurs sont médiocres. Le système de 2 niveaux par salle est encore en application. Que dire des conditions de logements?

Il est donc temps de prendre au sérieux le problème de la scolarisation des enfants de ces zones pour bien sauvegarder celle-ci et, dans un niveau de dignité acceptable pour le 21ème siècle.

3) L'électrification: système moderne d'entraide

Au début des années 1980, environ 50% des localités (douars) commandées par les arrondissements de Kelâat-Mgouna, Boumalne- Dadès et Tinghir ont connu un mouvement d'électrification mené par l'initiative des seules populations. Deux décennies auparavant, les seules formes d'éclairage connues, sont le feu, la torche à huile d'olive, l'acétylène, la bougie et la lanterne. L'usage des dérivés du pétrole à partir des années 1960 a été considéré comme une vraie révolution.

A partir de la fin de la décennie 1970, l'usage de l'électricité se propage. L'O.R.M.V.A[1] de Ouarzazate en prenant l'initiative d'électrifier deux localités dans la vallée du Dadès, ne savait, peut être pas, qu'il va déclencher un mouvement irréversible dans ce domaine. En fait, en l'espace de quelques années, toute la vallée moyenne du Dadès, la zone avale du Mgoun et la vallée du Todgha, étaient touchées. Les nouveaux leaders n'étaient que des R.M.E.

Les localités dotées par des équipements électriques sont celles touchées par la migration internationale. L'entreprise, se contente de collecter des actions fixées en fonction du statut socio-économique du participant. Le passeport et la profession salariale passent avant les biens agricoles, jadis, déterminant du statut de la personne.

Les foyers démunis, les édifices communautaires et la gestion de l'entreprise, sont pris en charge par la communauté.

Source de conflits, ces groupes collectifs, ont éveillé de nombreux différends latents. L'achat des groupes individuels ou familiaux s'est imposé. Les nantis s'y distinguent de nouveau "Il faut se prendre en charge disaient-ils". Ainsi, dès l'avènement du programme de l'électrification rurale, une tension s'est généralisée. La vente des biens de valeurs, pour les uns, le recours aux crédits pour d'autres, est inévitable. La généralisation de l'électrification n'est plus qu'une question temps (96%). Le recours aux panneaux solaires est une solution pour ceux des hautes vallées.

Cette électrification spontanée, hâtive, fait preuve de la plus grande capacité de réception de la population rurale envers les technologies modernes. Elle a stimulé le changement des comportements envers la consommation. La radio, la télévision, la vidéo, et aujourd'hui la parabole se propagent à grande vitesse. Kelaât-Mgouna, Tinghir sont déjà des grands marchés de tous ces gadgets importés de l'Europe.

Ce contact brutal, sans aucune préparation, a totalement déstructuré les anciens systèmes. Les moments de silence prolongés imposés par « l'écran magique » sont mortels. Les vieilles personnes âgées ont dramatiquement et subitement perdu la tradition de raconter aux petits enfants les fabuleux contes imaginaires. Le processus de socialisation, longtemps assuré par la culture orale, se dégrade. Les courroies de transmission entre les générations ont effectivement lâché. La tendance vers une société sans mémoire est à craindre. Même les anciennes habitudes de sommeil sont perturbées. Les veillées tardives devant l'écran empêchent les gens de se mettre debout à la levée du jour ou à l'appel à la prière. Le travail matinal est affecté. Les femmes ne s'approvisionnent plus en bois et en eau de bon matin. Le travail matinal des hommes dans les champs, la collecte du fumier à dos de mulets ou d'ânes sont devenus une insulte pour les jeunes. Le travail à la main recule de plus en plus. La machine à moudre allège le fardeau des femmes, le tracteur, la moissonneuse et la batteuse,

[1]) ORMVAO = Office Régional de la Mise en Valeur Agricole Ouarzazate.

ceux des hommes. Là où une piste arrive, les ânes, les mulets, les chameaux sont concurrencés, sinon marginalisés par le camion. C'est l'ère de la machine, la vitesse, et de l'image qui commence.

4) La nouvelle organisation de l'espace

La subite ouverture qu'a connue le monde oasien a partout débouché sur une réorganisation de l'espace. La prolifération des noyaux administratifs, des noyaux de commerce, des activités touristiques, et des actions liées à l'émigration ont créé une distorsion des espaces géographiques. On y distingue trois grandes unités :

a) Espace polarisé par les Centres

Ces Centres installés déjà par l'administration coloniale, forment des noyaux d'urbanisation très dynamiques. Kelaât-Mgouna, Boumalne-Dadès, et Tinghir attirent à la fois la population des zones environnantes et les investissements des émigrés. Boumalne-Dadès, connu surtout comme poste militaire, se développe plus lentement que Kelâat-Mgouna et surtout Tinghir[2]. Le dynamisme de ces deux derniers est dû en partie à leurs potentialités touristiques et à l'intense mouvement migratoire qui les animent. Les secteurs de l'immobilier, du commerce et de l'administration ont beaucoup profité de cet élan. Ces Centres se gonflent très vite et le statut de municipalité leur a été octroyé en 1992.

b) Les nouveaux embryons du Centre

Avec la charte communale de 1976, mais surtout avec le découpage de 1992, une nouvelle génération de Centres « sans âme » est créée. On lui attribue la fonction de siège des nouvelles communes rurales. Ces nouveaux nés, matérialisés essentiellement par un bâtiment administratif, un dispensaire, une école, un collège, un souk, s'acharnent pour s'équiper afin d'attirer les populations et les investissements (distribution des lots de construction).

c) Les espaces marginalisés

Au milieu de cette dynamique spatiale, les oasis de montagne semblent être les plus perdantes. Le manque des équipements socio-économiques, l'enclavement presque total, est leur caractère le plus original. Ces zones négligées par l'émigration et par les interventions étatiques ne connaissent que des mutations superficielles. Elles sont marginalisées, à l'exception des zones à vocations touristiques, et souffrent des diverses formes d'érosion et d'exclusion.

Cette nouvelle typologie de l'espace, si elle met en relief les efforts d'intégration du territoire oasien, généralise le profond sentiment d'un manque de conception globale chez les aménagistes. Certes, les oasis se restructurent de façon très rapide, mais les angles morts, à l'ombre s'enfoncent de plus en plus dans le sous-développement. La ″généralisation″ de l'électricité, de l'eau potable, du téléphone, si elle marque une grande avancée, ne constitue pour ces marges qu'une source de nouvelles dépenses en l'absence des sources de richesses. Les récentes manifestations et réactions populaires (refus de voter), semble éveiller un intérêt timide envers le désarroi de ceux des marges.

CONCLUSION

Les oasis sud - marocaines ont connu avec l'avènement du protectorat d'intenses contacts avec le monde extérieur. Ces contacts se sont beaucoup amplifiés avec la diffusion de l'école, la relative amélioration des moyens de communication et de transports de masse. L'explosion démographique, celle des besoins qui en sont la conséquence, ont favorisé les différentes mutations. L'intense exode de la population, la migration internationale du travail ont stimulé ces transformations. La crise de l'économie traditionnelle, le

[2]) Simple caserne créée au début des années vingt du siècle dernier, la localité est passée du statut du centre rural à celui d'urbain et à celui de préfecture en étalant son périmètre sur l'ensemble des localités limitrophes. La ville est aujourd'hui siège de la province du même nom.

bouleversement de l'ordre social, l'accentuation des disparités spatiales en sont les principales conséquences. Ainsi, malgré la persistance et la résistance des traditions, qui, par moments surgissent en relief, cette tendance aux changements semble irréversible.

Au terme de cet article, surtout descriptif, il est tout à fait normal de se demander, quelle serait l'image de ces oasis sans l'émigration ? Quel avenir auront-elles si un mouvement de retour massif s'impose ? Avec le récent intérêt accordé au tourisme culturel, les marges auront-elles un jour la chance de se réintégrer harmonieusement dans l'ensemble régional ?

Bibliographie

AIT HAMZA M. (1986), *Aspects des transformations socio-spatiales du bassin-versant d'Assif Amgoun (Versant sud du Haut-Atlas central)*. Thèse de doctorat de 3ème cycle en géographie. Faculté des lettres et des Sciences Humaines. RABAT. 2T. (en arabe).

AÏT HAMZA M. (1987), « Migration internationale et changement des campagnes. Bassin-versant d'Assif Mgoun (Haut-Atlas Central) », in *La Grande Encyclopédie du Maroc*. Vol. Géogr. hum. p.p. 127-130.

AÏT HAMZA M. (1988), « L'émigration, facteur d'intégration ou de désintégration des régions d'origine ? (Versant sud du Haut-Atlas Central, Maroc) », *in Le Maroc et la Hollande*, Série colloques et Séminaires N° 8. p.p. 161-175. Pub. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat.

AIT HAMZA M. & AKDIM B. (1988), « Ressources en eau et système d'irrigation au Mgoun », in *Revue de géographie du Maroc* (nouvelle série), Vol. 12, N° 2., p.p. 33-41.

AIT HAMZA M. (1990), « Irrigation et stratification socio- spatiale dans une oasis sans palmier : le cas du Dadès », in *Aspects de l'agriculture irriguée au Maroc*. Ed. par M. I. Alaoui et P. Carrière. Montpellier. p.p. 71 - 85.

AÏT HAMZA M. (1992), « L'habitat dans le Dadès et le rôle de l'émigration dans son évolution récente », in *3ème rencontre Maroco-Néerlandaise, Série: Colloques et Séminaires N° 22*, Pub. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat. 2 T. p.p. 127-146.

AÏT HAMZA M. (1993), « La migration et les transformations sociales dans un village sud marocain: Amejgag », in *Actes du colloque sur: The effects of international labor migration on North Africa*. Centre d'Etudes Maghrébines à Tunis; Hammamet - Tunis 21-25 juin 93.

AÏT HAMZA M. (1993), *Les Mgouna: Etude des systèmes d'organisation communautaire. Projet de développement communautaire du Haut-Atlas central*. DAR/ PNUD. MOR / 92 /010. (Rapport final 69 p.)

AIT HAMZA M. (1993), « Le comportement financier des émigrés », in *Cahier du Centre d'Etudes sur les Mouvements Migratoires Maghrébins* (C.E.M.M.M). Univ. Mohamed I, Oujda, p.p. 61-74.

AIT HAMZA M. (1993), « Migration internationale du travail et urbanisation des espaces oasiens: Kelaât-Mgouna », in Numéro Spécial de la *Revue de Géographie du Maroc*. Vol. 15 N. 1 et 2. pp. 127-141. Rabat.

AIT HAMZA M. (1993), « Equilibre écologique oasien, concurrence et complémentarité », in *Espace et Société dans les oasis marocaines*; Série Colloques, N° 6, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Meknes. p.p. 77-95. (en arabe)

AIT HAMZA M. (1993), « Les interventions de l'Etat dans les régions présahariennes, conséquences et limites: cas du Tafilalet et Dra », in *2ème colloque des Géographes Africains*, Rabat-Fes-Agadir, 19-24 Avril 93.

AIT HAMZA M. (1993), « Ecologie oasienne entre la complémentarité et la concurrence », in Numéro spécial sur l'environnement. *Rev. Géog. du Maroc*.

AIT HAMZA M. (1994), *Analyse des techniques traditionnelles de conservation du sol et de gestion de l'eau.* Center for developpement cooperation services, Amsterdam. Sous la direction de A. Laouina (Rapport Maroc).

AÏT HAMZA M. (1994), « Kelâat-Mgouna est - il un centre ? Réflexions méthodologiques », in *Mutations socio-spatiales dans les campagnes marocaines*. Coordonné par Bencherifa A. et Aït Hamza M. Série: Colloques et Séminaires, N° 28; Pub. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat. p.p. 73-83.

AIT HAMZA M. (1994), « Tinghir, Boumalne-Dadès et Kelaat-Mgouna; trois petits centres au sud de l'Atlas », in *Septième Colloque de Sefrou* du 31 Mars au 2 Avril 1994.

AÏT HAMZA M., TAMIM M et IRAQI A. (1995), *Les Mgouna: Les systèmes d'action collective: diagnostic et fonctionnement*. Projet de développement communautaire du Haut-Atlas central. DAR/ PNUD. MOR / 2 /010. (Rapport, 56 p).

AIT HAMZA M. (1995), « Les femmes d'émigrés dans les sociétés oasiennes (sud du Maroc) », in *Le Maroc et la Hollande*, Actes de la 4ème rencontre Maroco-Néerlandaise, Série : colloques et Séminaires N° 39, p.p. 159-169.

AIT HAMZA M. (1995), « L'émigration et l'électrification des oasis sud marocaines : Le Dadès », in *Colloque sur les espaces oasiens au Maghreb*. Tunis 16 -17 Novembre 1995.

AIT HAMZA M. (1996), « Le développement local: Quel espace, quel interlocuteur? », in *Septième congrès des géographes maghrébins*, Tunis du 12 au 17 Mars 1996.

AKAYOUH El H. (1994), *Ouarzazate, ville - oasis. Processus d'urbanisation*. DES de géographie, Faculté des Lettres de Rabat, 1994, 339 p.

BENCHERIFA B. et H. POPP, (1990), *L'oasis de Figuig: persistance et changement*. Passavia Universitätsverlag Passau. Avec le concours de la GTZ.

BELLAOUI A. (1986), « Le Haut- Atlas occidental, quarante ans après », Désert et montagne au Maroc, Hommage à J. Dresh. in *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, N° 41-42. p.p. 216-233, Edisud.

BOURBOUZE A. (1984), « Etude intégrée d'un système agro-pastoral dans le Haut Atlas », in *Les Cahiers de la Recherche - développement*. N° 3-4. p.p. 19-29.

CELERIER. J. (1927), « L'organisation hydraulique des oasis sahariennes », in *Rev. géogr. Maroc*. T.6, N° 3, p.p. 329-333. RABAT.

COUVREUR G. (1966), « Les formations périglaciaires du Haut-Atlas Central marocain », in *R.G.M* N° 10, p.p. 47- 50.

ESCALLIER R. (1983), *Citadins et espaces urbains au Maroc*, fascicule de recherche N°8, 2 tomes.

HAMMOUDI A. (1982), « Droit d'eau et société : la vallée du Dra », in *Rev. Hom. Terre. Eau.* N°48. p.p. 105-118.

JARIR M. (1995), « Implications socio-spatiales et environnementales de l'irrigation moderne dans les oasis du sud-est marocain », in *Les oasis au Maghreb; mise en valeur et développement* , CERES, Tunis 1995, p.p. 291- 307.

KASSAH A. (1995), « L'aménagement hydro-agricole en Tunisie pré-saharienne entre tradition et modernité : cas de Tataouine », in *Les oasis au Maghreb; mise en valeur et développement* CERES, Tunis 1995, p.p. 149 -171.

LAFUENTE F. (1968), « La vie humaine dans un groupement berbère du Haut Atlas de Marrakech. Les Ait Oucheg », in *Rev. Géogr. Maroc*, N°14, p.p. 71-116.

MARTIN J. et al. (1967), *Géographie du Maroc*. Hatier, Paris et Librairie Nationale, Casablanca.

MONTAGNE R. (1951), « Naissance du prolétariat marocain », in *Cahier de l'Afrique, l'Asie*; Peyronnet, Paris.

MONTASSER. EL M. (1986), *Collectivités traditionnelles et espaces ruraux montagnards dans les zones d'arrière-pays atlasique méridionaux Le cas des Ait Sedrate du Dadès*. Thèse de 3è cycle. 2 T. Aix en Province.

MOULDI L. (1994), *Du mouton à l'olivier : essai sur les mutations de la vie rurale maghrébine*. Ed. CERES, horizon maghrébin. Tunis.

NOIN D. (1970), *La population rurale du Maroc*, Paris, Presses Universitaires de France, 1970, 2 vol., 280 p

OUHAJOU L. (1982), « Cadres sociaux de l'irrigation dans la vallée du Dra moyen », in *Rev. Hom. Terre. Eau*. N° 48. p.p. 91-103.

OUHAJOU L. (1986), *Espace hydraulique et société. Les systèmes d'irrigation dans la vallée du Dra moyen (MAROC)*. Thèse de doctorat de 3è cycle en géographie de l'aménagement. Univ. Paul Valéry. Montpellier III.

RENUCCI J. BERTRAND. J.P et VISSAC. G (1977), « L'eau et l'agriculture dans le bas Sahara algérien. L'exemple des oasis de l'oued Righ, du Souf et des Ziban », in *Cahier géographique de Rouen*. N°8, p.p. 3-28.

THIBERT J. (1948), « SKOURA : Etude sur l'utilisation du milieu naturel dans une oasis du Sud marocain », in *Rev. Géogr. Maroc.* N° 1-2-3, p.p. 25-75.

Oasis en proie aux incendies : le cas de la moyenne vallée de Ziz dans le Sud-est marocain

Mohamed DAOUD
Université Chouaib Doukkali, FLSH- El Jadida, REDD

Introduction

Les transformations socio-spatiales dans les oasis, d'une manière générale et dans celles de la moyenne vallée de ziz en particulier, ont eu un impact sur le système oasien dans son ensemble. Le fonctionnement traditionnel de ce système est révolu, cédant la place à l'émergence de nouveaux rapports entre les populations d'une part et entre celles-ci et leur espace d'autre part.

L'un des aspects tangibles de ces transformations est l'engouement pour les espaces constituant la lisière des palmeraies et, à l'opposé, l'abandon progressif des palmeraies[1]. Comme pour l'habitat ksourien, l'abandon d'une parcelle entraîne souvent l'abandon des parcelles attenantes. Les terroirs verdoyants de la vallée encaissée dans les communes d'Aoufous et de Rteb (Fig.2-3) sont trempeuses. Cette verdure vue de l'extérieur cache une réalité alarmante. Une simple visite à l'intérieur de ces palmeraies montre bien l'ampleur des friches.

L'étroitesse des parcelles en friche et la densité des palmiers, des oliviers et des autres arbres fruitiers rendent les terroirs de plus en plus en proie à des incendies. Ces nouveaux risques sont paradoxalement liés à un abandon des palmeraies et non à une activité intensive.

Par le passé[2], il n'est pas rare de voir des fumées de feux tôt le matin ou dans la journée dans la vallée moyenne de Ziz du fait de son étroitesse et de son encaissement. Les feux dont émanent ces fumées sont généralement d'origine volontaire et donc allumés par les populations locales pendant des périodes données de l'année et à des fins multiples. Seule la fumée montante qui contraste avec le vert de la palmeraie indique l'existence d'un feu.

Actuellement, les feux volontaires et maîtrisables ont cédé la place à des incendies aux conséquences dramatiques pour les palmeraies. Ces incendies sont de plus en plus fréquents au point d'entraîner souvent l'intervention des sapeurs pompiers de la ville d'Errachidia pour aider les populations locales à les éteindre. Ceci, quand les possibilités l'accès le permettent.

La Problématique

Les incendies sont de plus en plus récursifs. Ils revêtent un aspect dévastateur et difficile à maîtriser. Ce nouveau risque majeur a attiré notre curiosité et nous a amené à nous poser des questions sur la recrudescence des incendies dans des espaces verdoyants, et où l'irrigation y est régulière et sans pénurie d'eau notable. Pourquoi ces incendies étaient minimes ou inexistants pendant la sécheresse des années quatre-vingt et soixante-dix du siècle dernier comparativement à la situation actuelle ?

Malgré la sécheresse et les étés aux chaleurs torrides, les incendies étaient presque nuls et s'éteignaient sans intervention majeure des populations et sans dégâts significatifs (quelques roseaux ou du bois sec ou encore une touffe de palmiers (Agoulf ou Âche)[3] parfois brulée de façon volontaire par leurs propriétaires.

Actuellement, les incendies ne sont plus limités à une saison particulière, ils éclatent à intervalles différents et touchent presque toutes les palmeraies.

[1] Cet abandon est relatif et ce en fonction de l'appartenance ethnique, de l'importance de la propriété et des ressources issues de l'extérieur ou du travail rémunéré etc.
[2] Nous entendons par le passé, la période antérieure à la sécheresse des années 1980
[3] Agoulf en amazigh ou Aâche en arabe se dit pour désigner un ensemble de palmiers composé du palmier mère et de ses rejets ou encore d'un ensemble de palmier assez compact et composé de deux variétés et plus.

Nous tenterons dans cette étude d'expliquer ce phénomène nouveau dans la moyenne vallée tout en insistant sur ses facteurs et sur son impact:

- Le pourquoi des feux programmés, volontaires et maîtrisés ;
- Les incendies de palmeraies : une nouvelle donne dans les oasis du sud-est ;
- Evolution de la société et ses rapports avec ses terroirs comme facteur de la fréquence des incendies.

La fréquence des incendies dans la vallée moyenne de Ziz suscite des inquiétudes sur le devenir des oasis traditionnelles. Il assez compréhensible que des oasis souffrant de sécheresse et de manque d'eau d'irrigation soient touchées par des incendies. Mais il est difficile de percevoir que la moyenne vallée qui dispose de suffisamment d'eau soit plus touchée par les feux de palmeraies. En effet, les oasis de la plaine du Tafilalt sont peu touchées par les incendies car l'assèchement des oasis est généralement progressif et entraîne successivement la disparition de la strate inférieure (cultures au sol) et arboricole (arbres fruitiers) avant de toucher la strate supérieure composée de touffes de palmiers plus résistants et bien espacées. L'éparpillement des touffes de palmiers réduisent les risques et la propagation des incendies.

Fig.1: La Vallée moyenne au sud du Barrage Hassan ADDAKHIL

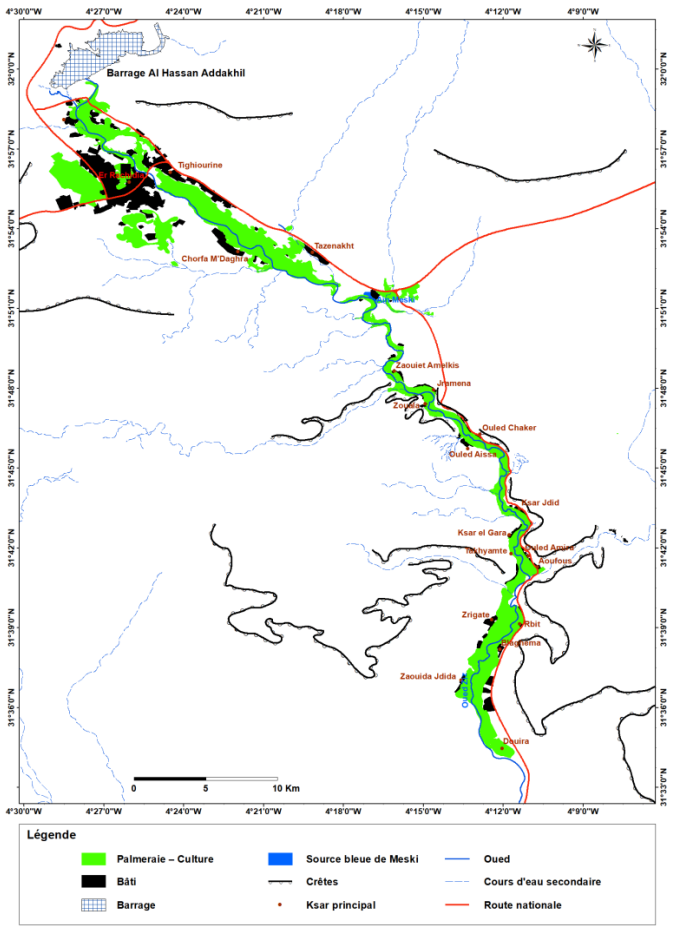

Fig.2: La vallée et ksour d'Ouled Chaker

Source : Crédit, Mohamed DAOUD (2009)

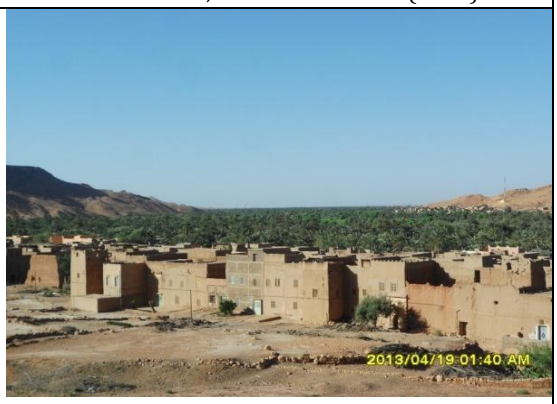

Fig.3: La vallée au niveau d'Aoufous (Ouverture vers la plaine).

Source : Crédit, Mohamed DAOUD

Fig.4 : Incendie dans la moyenne vallée (commune d'Aoufous), Février 2019. Source : Crédit. Lahcen DAOUD

1-Transformations sociales et dysfonctionnement du système traditionnel oasien

L'eau et la terre sont la base du système oasien dans son ensemble. La pérennité des oasis est intimement liée à ces deux facteurs de production. Les transformations sociales induites par différents facteurs internes et externes ont touché la société oasienne dans ses soubassements.

L'une des transformations les plus visibles concerne l'habitat. L'éclatement des ksour (Fig. 2) et le passage d'un habitat traditionnel compact à un autre moderne, semblable à celui des villes par sa morphologie et par les matériaux de construction, ont cristallisé l'orientation vers l'extérieur. L'attrait de la route et le développement des centres émergents ont transformé la physionomie des paysages oasiens. Les constructions linéaires ont remplacé les ksour (Fig. 3) au point de rendre ces derniers méconnaissables, leur morphologie a complètement changé.

L'adduction de l'eau potable et l'électrification des oasis ont agi sur l'habitat et sur le mode de vie de plus en plus semblable à celui de la ville. La fumée des cuisines et des fours traditionnels qui constituait une pellicule tôt le matin jusqu'à la mi-journée a disparu. Le gaz s'est substitué au bois comme combustible.

Le régime alimentaire a évolué et n'est plus rythmé par les productions locales (fruits et légumes). Le souk est devenu la principale source de produits alimentaires.

L'élevage, qui était par le passé une activité complémentaire, a nettement régressé. Les bovins ont disparu sauf chez de rares familles patriarcales disposant encore d'une main-d'œuvre familiale qui s'occupe du bétail. Les ovins se limitent à quelques têtes dont le but est d'éviter l'achat du mouton de l'Aid Al Adha. Le recul de l'élevage se répercute sur la culture de la luzerne, le ramassage des herbes sauvages qui poussent le long des séguias et des canaux secondaires ou msarf.

Les tentatives de modernisation de l'activité agricole ont eu, comme conséquence, le recul des pratiques traditionnelles dans le processus productif au profit des activités sélectives dont les productions sont destinées au marché.

Suite à ces transformations, la cohésion sociale qui prévalait dans le passé s'est amenuisée cédant la place à un individualisme renforcé par la disparition des conditions qui présidaient à la vie communautaire. En effet, le ksar qui symbolisait l'unité et le respect des institutions inhérentes aux différentes activités des populations dans leurs rapports avec leurs terroirs a éclaté. Cet éclatement de l'habitat a rendu les lois traditionnelles obsolètes et caduques dans :

La reconstruction et l'entretien des Ougoug[4] après chaque crue majeure. Entretien et nettoyage des séguia, des canaux secondaires et tertiaires dits msarf ou msarif au pluriel.

- La gestion et la répartition de l'eau d'irrigation.
- La mise en place et le respect du calendrier agricole (cultures au sol, gaulage des olives et cueillettes des dattes, etc.

Les besoins de plus en plus grandissants de la vie quotidienne des populations locales ne peuvent plus être satisfaits par l'activité agricole et par l'élevage. L'autosuffisance en partie assurée par le travail agricole et par les maigres revenus de la vente des dattes a cédé la place à une dépendance accrue et irréversible des recettes de l'extérieur et des activités non agricoles (émigration, travail rémunéré, fonctions publiques, commerce etc.)

Les dynamiques socio-spatiales ont comme effet un délaissement des activités agricoles et donc un abandon de plus en plus accentué de la palmeraie. Cet abandon ou délaissement n'est pas généralisé ; il touche principalement les terroirs à majorité amazighs des tribus Ait Atta[5].

Les terroirs à dominance arabe ou mixte sont moins touchés par ce délaissement. Cette différenciation de comportement envers le travail de la terre est ethnique et ne peut s'expliquer que par l'histoire de la région dans son ensemble.

Les oasis du sud-est étaient dominées[6] principalement par les tribus nomades Ait Atta et Ait Yaflman[7]. La moyenne vallée de Ziz qui nous concerne était dominée par les Ait Atta et les Chorfa. De ce fait, ces tribus ne travaillaient pas la terre. Les Haratines[8], en majorité non propriétaires, assuraient leur propre reproduction ainsi que celle des propriétaires dans le cadre du système dit khemmassa[9]. Ce système a complètement disparu au début des années soixante-dix du siècle dernier. Cette disparition a bouleversé les rapports de production dans les oasis. Les tribus Ait Atta n'ont pas en majorité l'habitude de travailler la terre, et les autres composantes sociales disposent d'autres ressources qui leur ont permis une ascension matérielle et progressivement sociale. Cette évolution a accéléré le disfonctionnement du système oasien dans sa globalité. Ce qui s'est traduit par le recul du travail agricole. Ce dernier implique l'exploitation et l'entretien des palmeraies.

Le développement des friches (Fig. 5-6-7-8) constitue un terreau favorable aux incendies. Même les champs exploités ne sont pas à l'abri des incendies tant les palmiers ne sont pas entretenus.

[4] Barrage traditionnel pour dériver l'eau de l'oued vers la séguia (l'ougoug et la séguia constitue la pierre angulaire du système d'irrigation dans la moyenne vallée, même après la construction du barrage Hassan Addakhil mis en service en 1971)
[5] La grande confédération, composée de plusieurs tribus se référant à un ancêtre commun Dadda Atta, dominait les oasis.
[6] Certaines oasis occupées par les ethnies Arabes ou Hartines étaient soit alliées de l'une ou de l'autre des deux confédérations principales ou autonomes (cas de certaines oasis de la plaine du Tafilalt, de l'oued Ghris ou de Guir).
[7] L'autre grande confédération composée de tribus Hétéroclites formées par le sultan Moulay Ismail au 19eme siècle pour contrer l'avancée des Ait Atta vers le nord.
[8] Haratin (laboureur en arabe) ou Hartani (libre de deuxième catégorie) ou encore Aqabli en amazigh désigne les ethnies négroïdes ou métissées.
[9] Khammes est celui qui travaille la terre et perçoit en contre partie une part de la production, généralement égale ou inférieur au 1/5.

Fig. 5-6-7-8 : Développement des friches et absence de nettoyage des palmiers

Source : Crédits, Mohamed DAOUD (2013-2015)

2- Déstructuration de la société : facteur d'incendies

La déstructuration de la société oasienne s'est soldée par l'extension des friches. Ces dernières sont souvent la proie des feux accidentels ou volontaires. Il est à rappeler que le délaissement des palmeraies est plus tangible dans les terroirs occupés totalement ou en partie par les Ait Atta. Les facteurs de ces incendies sont multiples, imbriqués et peuvent d'être déclinés comme suit :

- L'évolution du mode de vie devenu semblable à celui de la ville a entraîné l'abandon du bois comme combustible. La source de bois est le palmier par excellence. Les besoins en bois sont très inférieurs au bois disponible. Le gaz et l'électricité ont remplacé le bois pour tous les besoins domestiques. Seuls les fours à pain sont encore utilisés par un certain nombre de familles.

- L'émigration sous toutes ses formes a privé les oasis de sa main d'œuvre. Les jeunes, scolarisés ou non travaillent ailleurs dans les grandes villes ou dans les petites villes oasiennes. Seules les personnes âgées témoignent d'une occupation des oasis. Pour avoir une idée du degré de l'émigration et des populations installées dans les villes, la population d'un ksar peut tripler pendant l'été ou pendant les grandes fêtes. Les populations qui vivent encore dans les oasis vivent des envois d'argent des autres membres de la famille vivant ailleurs (centres urbains limitrophes ou lointains ou à l'étranger). Même les jeunes sans travail refusent de travailler la terre et s'adonnent à des activités informelles parfois en rapport indirect avec l'activité agricole (transport, achat et vente de dattes, petit commerce, bâtiment, menuiserie, ferronnerie, etc.). Les populations qui tiennent à leurs terres essayent de les louer s'ils trouvent des locataires. Ces derniers exigent souvent que la location intègre les palmiers dans le contrat.

- L'évolution de l'habitat a bouleversé le système oasien. Les maisons traditionnelles, encore existantes, ne sont traditionnelles que de l'extérieur. Le béton armé a remplacé les matériaux traditionnels (Fig. 9-10) (bois de charpente tiré du palmier, toiture en rameaux de palmiers, de roseaux et de pisé). Certaines maisons sont

semblables aux villas des grandes villes. Le mimétisme et la surenchère prennent toute leur dimension dans les oasis. Ces nouvelles constructions modernes ont défiguré les paysages oasiens en les privant de leur particularisme d'antan.

-

- **Fig. 9-10 : Reconstruction et abandon de maisons dans les ksour d'Ouled Chaker**

Les 2 figures nous informent sur le nombre de palmiers, sur la quantité de réseaux et de palmes nécessaires pour les toitures d'une maison. Actuellement, les troncs des palmiers et les palmes sèches jonchent les parcelles.

Source : Crédits Mohamed DAOUD (2016-2018)

- Les activités artisanales, grandes consommatrices de bois sous toutes ses formes, ont disparu. Le matériel agricole fabriqué à base de palmier est remplacé par le plastique plus résistant. En effet, Les chouari[10], zenbil[11], paniers, filets, cordages, paniers, etc., ne sont utilisés que rarement. Les fourgons, les camions, les pick-up et les tracteurs avec bennes servent de moyens de transport.

La poterie a complètement disparu dans la moyenne vallée de ziz depuis la fin des années soixante-dix du siècle dernier. Les potiers utilisaient toute sorte de combustible (rameaux et tronc inutilisable du palmier, tamaris et lauriers qui poussent le long de l'oued et des séguia et branchages abandonnés dans les champs). Les potiers contribuaient au nettoyage des palmeraies. Les outils et ustensiles qu'ils fabriquaient en terre cuite (cruches, plats, bols, marmites, brasero, bassines, etc., sont remplacés par des ustensiles en aluminium, en inox ou en plastique.

- Les mosquées qui consommaient beaucoup de bois quotidiennement pour chauffer l'eau pour les ablutions mais aussi pour se laver se sont reconverties aux chauffe-eaux électriques et au gaz. Les énormes stocks de bois, régulièrement réalimentés par le mouzin ou par des bénévoles et destinés aux mosquées, ont disparu, limitant ainsi les activités du Mouazin à l'appel à la prière.

- L'exploitation du palmier dattier a évolué, en ce sens que les populations préfèrent tirer profit du palmier, mais à moindre frais. Par le passé, la vente des dattes constituait la principale source de revenus pour les populations locales et leur permettaient de surmonter l'hiver[12] .

3- Délaissement des palmeraies

L'évolution de la société oasienne et les transformations subies se manifestent dans les palmeraies. En effet, certaines zones des différentes palmeraies ou terroirs sont laissées en friche. Même, les parcelles cultivées souffrent d'un manque d'entretien au niveau des limites entre parcelles. Les sentiers et les différents accès aux palmeraies ne sont plus entretenus et les canaux secondaires sont mal nettoyés. Ils sont de plus en plus étroits et envahis par les broussailles et les palmes sèches, ce qui rend la circulation dans les palmeraies difficile.

[10] Chouari est un bissac pour le transport des productions agricoles, sa taille est différente en fonction de la bête utilisée (âne ou mulet).
[11] Zenbil est utilisé pour le transport du fumier et des matériaux de construction (argile, sable, gravier, pierres, briques, etc.).
[12] La cueillette des dattes coïncide avec les grands travaux agricoles et le retour des émigrés saisonniers pour passer l'hiver en famille avant les grands départs du printemps.

Le manque d'entretien des palmeraies et la réduction des surfaces exploitées touchent le palmier. Ce dernier compose la strate supérieure du couvert végétal oasien et permet une pérennité de la strate arboricole et celle des cultures au sol. Son ombre et sa résistance à la sécheresse par son système radiculaire important est actuellement menacé. Sa dégradation entraînerait inéluctablement celle des oasis. Le facteur humain prend ici toute sa signification.

Il est souvent avancé que la sécheresse, la surexploitation sont bien les causes de la déchéance des oasis ou de certaines palmeraies. Certains avancent même les changements climatiques et leurs effets sur les oasis. Ces jugements hâtifs sont à prendre avec précaution dans la mesure où, paradoxalement, c'est l'abandon de l'activité agricole et de l'élevage qui sont la cause principale de la propagation rapide des incendies et de leurs effets néfastes.

Dans les cas qui nous concernent, la dégradation des palmiers et la fréquence des incendies sont liées au non entretien de la palmeraie en général et du palmier en particulier.

L'idée souvent avancée des effets de la sécheresse et du manque d'eau d'irrigation est bien erronée. La confirmation de la non véracité de cette dernière thèse réside dans le fait que les palmeraies bien entretenues et bien nettoyées ne subissent que très rarement des incendies et sans dégâts majeurs. C'est bien le cas des palmeraies situées principalement dans la partie aval de la moyenne vallée au sud du centre d'Aoufous dans la commune de Rteb. Cette zone est moins étroite et s'élargie vers la plaine et bénéficie de peu d'eau par rapport à la partie amont et donc sujette logiquement aux incendies plus que la partie amont mieux irriguée.

Fig.11: Les terroirs des ksour les plus touchés par les incendies

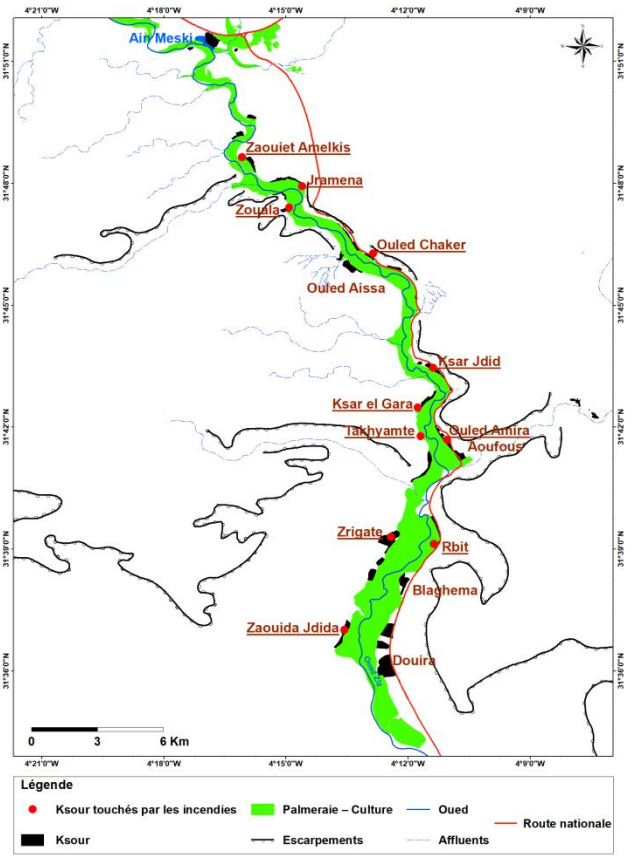

Source : Mohamed DAOUD

Fig.12- 13 : Incendies à Zouala, février 2019.
Source : Crédits, Lahcen DAOUD

L'entretien du palmier se pratiquait globalement deux fois par an :

- La première correspond avec la période de pollinisation des palmiers pendant le printemps. Pour ce faire, l'agriculteur doit grimper le palmier au moins deux fois à intervalles séparés. Cette opération est ardue et

nécessite un savoir- faire exceptionnel : l'agriculteur doit grimper et en même temps enlever les fonds des palmes dits cornaffes, encore attachés au tronc pour faciliter la progression. Pour atteindre les spathes enveloppant les inflorescences à poloniser, il doit couper les palmes sèches et vertes et racler les épines pour effectuer la polonisation dans de bonnes conditions. Les épines sont aussi ramassées pour éviter les blessures.

- La deuxième coïncide avec la cueillette des dattes. En plus des palmes sèches, les agriculteurs oasiens enlèvent les cornaffes et coupent aussi beaucoup de palmes vertes qui serviront de tapis (Fig. 14-15) pour la maturation des dattes dans les aires à battre et de couvertures en cas de pluie. Cette grande quantité de palmes constitue le stock de bois pour l'hiver. Actuellement, les dattes sont rarement séchées dans les aires à battre. La vente des dattes se fait sur pieds. Les producteurs comme les acheteurs vendent leurs dattes sur le marché au fur et à mesure de leur maturation sur l'arbre. Les terrasses des maisons ont remplacé les aires à battre.

L'intérêt porté jadis au palmier est encore en vigueur, mais, le nettoyage des touffes de palmiers n'est assuré comme par le passé. La polonisation se fait encore mais les palmes sèches ne sont plus coupées, les troncs de palmiers morts ou tombés restent sur place et gênent souvent les cultures au sol entraînant des friches parfois forcées. On n'entend plus dans les palmeraies, ni les échos des chants des agriculteurs venus du haut des palmiers pendant la pollinisation, ni le bruit des sapes tranchant les palmes sèches, ni encore celui des sapes pendant les labours. Cette situation est aggravée davantage par le fait que les parcelles et les arbres[13] qui s'y trouvent appartiennent à différents propriétaires. L'activité intense pendant la pollinisation et l'entraide qui régnaient ont disparu cédant la place à un travail individuel rémunéré.

Fig.14 : Les palmes servent de tapis isolant pour le séchage des dattes.

Fig. 15: Le plastique a remplacé les palmes comme tapis pour les dattes.

Source : Crédits, Mohamed DAOUD (1979 et 2007).

4- Recrudescences des incendies et interventions des pouvoirs publics

Les incendies sont de plus en plus récurrents et dévastateurs. Les feux volontaires et contrôlés sont rares. Les populations allumaient des feux pendant les grands travaux agricoles de l'automne et de la fin de l'hiver pour de multiples raisons. Ces derniers avaient trois objectifs principaux, la propreté de la palmeraie, l'ensoleillement des parcelles et la lutte contre le Bayoud[14]:

- Pendants les grands travaux des labours, les propriétaires nettoyaient les parcelles et mettaient le feu à tout ce qui gît sur le sol (branches et palmes sèches, cornafes, spathes, épines, feuilles mortes etc.), afin d'assurer la propreté des parcelles et l'ensoleillement des cultures.

[13] Dans les oasis, la terre est indépendante des arbres. Un propriétaire peut vendre une partie de sa parcelle ou la parcelle entière et garder les arbres ou l'inverse. L'héritage favorise aussi cette spécificité due à la rareté. Les palmiers non nettoyés dans une parcelle d'autrui font beaucoup d'ombre aux cultures au sol et provoquent la non exploitation de la parcelle par son propriétaire.

[14] La fusariose vasculaire, maladie vasculaire qui s'attaquent aux palmiers de meilleure qualité et qui sont moins résistants.

- Des touffes de palmiers sont brûlées par leurs propriétaires de façon volontaire dans l'espoir de limiter la propagation de la maladie Bayoud qui ravage les meilleures espèces, en l'occurrence, le Mejhoul et Fegous ou Boufqos[15]. Les palmiers brûlés peuvent développer de nouvelles palmes si leur cœur n'est pas sérieusement touché.

- Les palmiers mâles ne sont exploités que pour les pollens de leurs inflorescences. Quand ces palmiers constituent une touffe de plusieurs palmiers et réduisent les superficies des parcelles, ils sont abattus et parfois brûlés pour accéder aux pieds avant de les abattre.

Tous ces feux étaient contrôlés et même en cas de leur propagation, ils étaient faciles à maîtriser, non pas à cause des moyens de lutte contre les incendies, mais parce que les vecteurs de propagation sont minimes (broussailles et bois sec). Les champs, laissés en jachère, étaient labourés et bien nettoyés.

Suite aux différents facteurs et aspects de l'évolution de la société oasienne et de son espace. Les palmeraies sont actuellement en proie aux incendies. Les conditions de ces derniers sont réunies et les friches en sont le principal stimulateur et vecteur. Les palmiers qui étaient taillés et nettoyés deux fois par an ne le sont plus, car les disponibilités en bois sont très inferieures aux besoins.

Les pouvoirs publics, incarnés par l'Office Régional de Mise en Valeur Agricole du Tafilalt (l'ORMVAT), ont mené des actions louables depuis le début des années quatre-vingt du siècle dernier à nos jours, dans le domaine de la lutte contre la désertification[16].

La sécheresse de la première moitié des années quatre-vingt qui a touché le Maroc n'a pas épargné les espaces oasiens, bien qu'à des degrés différents. Les pouvoirs publics avaient mené des actions pour atténuer les effets de cette sécheresse sur les populations et sur leurs espaces. Nous nous limiterons ici aux actions de l'ORMVAT en relation avec les palmeraies.

Dans sa lutte contre l'ensablement et dans ses programmes d'encadrement des agriculteurs, l'ORMVAT a mené des actions qui ont permis indirectement de limiter la propagation des feux de palmeraies jusqu' aux années 2010. Les actions menées se résument dans :

- La lutte contre l'ensablement (Fig. 16-17) par différents moyens et particulièrement par les palmes de palmier. Ces opérations consistent à dresser des palmes et à les entrelacer de façon linéaire pour protéger les canaux d'irrigations modernes et traditionnelles et les khettara. Cette même technique, dite de quadrillage constituée de casiers, est utilisée pour fixer les dunes de sable qui menacent les ksour, les palmeraies et les bordures des routes. Dans cette lutte contre l'ensablement, l'ORMVAT procède par l'achat des palmes[17]. Les prix proposés encouragent les populations à couper les palmes et à les vendre à l'ORMVAT. Cette vente réduit le bois non utilisé comme combustible et du coup contribue à limiter les risques d'incendies. De 1980 à 2015, l'ORMVAT a quadrillé les canaux d'irrigation et les Khetara sur une longueur de plus de 400 km. Les dunes bordant les routes et les ksour sont quadrillées sur une superficie de 450 ha. La dimension de ces opérations nous renseigne sur la quantité de palmes utilisées pendant la durée de ces actions.

[15] Le Mejhoul et Boufqos représentent les meilleures variétés dans les oasis du sud-est, elles sont aussi les plus vulnérables.
[16] La désertification est prendre avec beaucoup de réserve. Il est difficile de discuter de la désertification dans un désert comme nous l'avons souligné dans nos travaux antérieurs.
[17] Les prix d'une palme varient entre 70 et 90 centimes pour les plus grandes.

Fig.16-17 : Fixation des dunes par quadrillage (Casiers en palmes)

Source : Crédits, ORMVATF

- Le nettoyage des palmeraies a pour objectif d'assurer la pérennité des oasis. Les touffes sont aérées et les rejets sont séparés du palmier mère pour être replantés, dans la même parcelle, ou dans d'autres parcelles (Fig.18-19). Les touffes touchées par le Bayoud sont abattues et incinérées. Ce très bénéfique entretien des palmeraies ne peut pas être généralisé à toutes les oasis du sud-est par manque de moyens et par l'étendue des oasis à couvrir. Ces actions sont ponctuelles en fonctions des programmes de l'ORMVAT et des budgets alloués.

Fig.18-19 : Touffe de palmiers avant et après nettoyage

Les rejets seront replantés ailleurs dans d'autres parcelles

Source : Crédits, ORMVATF

La protection des systèmes d'irrigation, le nettoyage des touffes de palmier restent la condition préalable à la survie des oasis. Malheureusement, les actions de l'ORMVAT n'ont pas un effet d'entraînement sur l'ensemble des agriculteurs oasiens qui s'orientent vers des activités outre celles de l'agriculture. L'attrait de la route et sa symbolique ont pris le pas sur l'activité oasienne. Seuls quelques propriétaires disposant d'exploitations d'un seul tenant à l'extérieur des oasis traditionnelles tirent profits de l'encadrement de l'ORMVAT. Les petits agriculteurs se comportent souvent comme des assistés ou portent peu d'intérêt à cet encadrement.

Si les actions de l'ORMVAT sont limitées dans le temps et dans l'espace. La propagation des friches dans certains terroirs et la réduction du nettoyage des palmiers réduisent l'impact des interventions de l'ORMVAT. De ce fait, nous assistons à un déséquilibre entre le nombre de touffes nettoyées et celles délaissés. La propagation des feux qui touchent même les parcelles bien entretenues est la résultante de la cause à effet que représente l'extension des friches.

Les feux étaient combattus par les populations elles-mêmes avec de simples seaux, quand leur étendue risque de dépasser une touffe de palmier. Actuellement, les incendies sont difficiles à maîtriser par leur ampleur et nécessitent souvent l'intervention des pompiers d'Errachidia ou d'Arfoud selon la proximité. Les conditions sont tellement favorables, que les feux ravageurs éclatent de façon répétitive pendant toutes les saisons,

L'incapacité des populations à contenir ces incendies par manque de moyens (Fig. 20) font appel aux pompiers. Ces derniers ont souvent du mal à circonscrire ces incendies pour plusieurs raisons :

- L'alerte d'un incendie est donnée après avoir entamé un grand nombre de touffes de palmiers, d'arbres et de broussailles.

- La distance à parcourir par les pompiers varie de quelques kilomètres à plus de 40 km, ce qui représente une perte de temps énorme. Il arrive que l'intervalle entre l'appel aux pompiers et leur arrivée sur les lieux dépassent les deux ou trois heures.

- Les difficultés d'accès à l'intérieur des palmeraies rendent presque les efforts des pompiers caducs. L'efficacité des pompiers est grande quand l'incendie éclate à proximité des grands sentiers ou de la route. Les pompiers procèdent en général de deux façons : par des citernes si l'incendie éclate à proximité de la route et par motopompes si l'incendie se propage à proximité des séguias et des canaux secondaires ou directement de l'oued si le feu est à proximité de ce dernier.

- La tâche des pompiers est compliquée, si la séguia est loin du lieu de l'incendie. Il faut d'abord canaliser l'eau de la séguia vers les canaux secondaires longeant les parcelles touchées afin de réduire la distance entre le feu et les motopompes (Fig. 21), ou installer les motopompes sur les rives de l'oued afin de circonscrire l'incendie avec efficacité.

Les dégâts causés par les incendies sont proportionnels l'accroissement de ces derniers (Fig. 22 et Tab.1). L'impact sur la biodiversité des oasis est de plus en plus important rendant problématique l'équilibre environnemental local. Si certaines espèces de la faune et de la flore sont menacées, il faut noter néanmoins la résistance des palmiers à la sécheresse et aux incendies. Les palmiers dont les cœurs ne sont pas sérieusement brûlés peuvent bien survivre et se régénérer (Fig. 23). Il arrive que le feu soit bénéfique s'il consume seulement ce qui est sec (roseaux, broussailles, palmes et cornaffes des touffes ou abandonnées sur le sol) et même certaines touffes de palmiers de médiocre qualité[18]. Les palmiers partiellement brûlés deviennent difficile à grimper pour la pollinisation et pour la cueillette.

Fig.20- Jeunes volontaires en action avec des moyens rudimentaires (de simples seaux)
Source : Crédit Lahcen DAOUD(2018)

Fig.21- Pompier en action dans une palmeraie de la commune d'Aoufous
Source : Crédit, Lahcen DAOUD (2019)

[18] Ces dattes sont généralement données comme aliment au bétail pendant l'hiver. Pour ceux qui ont émigré ou n'ont plus de têtes de bétail, ces dattes n'ont aucun intérêt.

Les interventions des pompiers sont devenues une habitude dans la moyenne vallée (Tab. 2). Les populations locales considèrent les feux de palmeraie comme une fatalité et reconnaissent l'impossibilité pour les propriétaires de nettoyer les parcelles et les palmiers. Ils estiment que le coût du nettoyage est parfois supérieur à la valeur de la récolte, si les touffes de palmiers sont de variétés peu demandées ou de qualité inférieure.

Tab.1- Interventions de la protection civile dans les oasis du Sud-est

Année	Nombre d'interventions	Palmiers touchés	Arbres touchés	Superficie Touchée
2009	38	19	39	2 ha
2010	41	1135	62	8,8 ha
2011	73	1331	73	6,7 ha
2012	96	4137	340	24 ha
2013	142	2896	115	8 ha
2014	136	2168	205	16 ha
2015	144	1810	80	4,6 ha
2016	159	3250	-	24 ha
2017	200	3937	466	10,2 ha
2018	----	2746	1687	8,4 ha
Total	**1029**	**23429**	**3067**	**112,7**

Source : Compilation des données de l'ORMVAT, de la Protection civile et des communes

Tab.2- Interventions de la Protection civile dans les communes d'Aoufous et de Rteb

Année	Nombre Interventions	Palmiers touchés[19]	Arbres touchés	Superficie[20] Touchée	Terroirs des Ksours
2015	7	1080	15	2 ha	Amelkis, Jramna, Zouala, Ouled Chaker, Ksar Jdid, El Gara, Ouled Amira, Takhyamt. Rbit, Blaghma, Zaouia Jdida
2016	13	759	58	7ha	
2017	17	1700	---	8.6ha	
Total	37	3539	73	17.6 ha	

Source : Compilation des données des deux communes et de la protection civile

Les deux tableaux révèlent l'ampleur des incendies dans le temps et dans l'espace. Les dégâts causés sont considérables non égard à l'exiguïté des exploitations et à la modicité des ressources qu'elles procurent.

Conclusion

Il est difficile de tirer des conclusions sur les causes des incendies, cette difficulté réside dans la multitude des facteurs et dans leur imbrication. L'ouverture des oasis sur l'extérieur et les tentatives de parer aux incendies en réoccupant les palmeraies sont veines. L'exiguïté et l'éparpillement des parcelles dans les terroirs empêchent la mise en œuvre d'un remembrement des exploitations[21]. Les interventions louables de l'ORMVAT s'estompent face à l'attrait de la route (émigration). La Jmaa ne joue plus son rôle de régulateur dans le

[19] Totalement ou partiellement brûlés.
[20] Roseaux et broussailles.
[21] Le remembrement des terres était programmé pendant la construction des barrages Hassan Addakhil sur le Ziz et Almansour Addahbi sur le Dra à la fin des années 1960, mais il a été abandonné suite à l'impossibilité de son exécution pour de multiples raisons (position par rapport à l'eau, amont aval, proximité de l'oued, nature des sols, etc.).

fonctionnement du système oasien. Les associations ont du mal à se substituer aux Jamaa, suite à la survivance des clivages anciens basés sur l'appartenance ethnique. Les jeunes qui créent et dirigent ces associations vivent dans leur majorité dans les villes, alors que l'entretien des palmeraies exige une présence quotidienne. Certaines associations sont idéologiquement encadrées ce qui les rend peu crédibles dans leurs propositions de fédérer une majorité des populations.

Pour limiter les feux de palmeraies, les populations locales ont besoin dans un premier temps de :

- Broyeurs pour transformer tout ce qui est sec (cornaffes, palmes, troncs, branches, roseaux, broussailles etc.) et de sa réutilisation comme matière organique à étaler sur les parcelles ou en faire du compost.

- Elargissement et entretien des sentiers à l'intérieur des palmeraies. La structure de la palmeraie ressemble à celle du ksar, une parcelle abandonnée entraîne tôt ou tard le la friche des parcelles attenantes ;

- Motopompes pour agir rapidement en cas de déclenchement d'un feu. Tout gain de temps est précieux face au feu.

Dans tous les cas, il est difficile d'incomber les difficultés des oasis et leur « régression » aux facteurs de sécheresse et de changements climatiques et de leur corollaire, la désertification. Ce raccourci, avancé par beaucoup de chercheurs est à notre sens peu probant. Les oasis disposent d'une capacité de résilience bien supérieur à celles espace mieux arrosés comme les forêts. Les espaces brûlés par les incendies se régénèrent pendant quelques années. Les stigmates des feux ne sont visibles que sur les troncs des palmiers.

Il suffit aussi de sillonner les lisières des oasis pour se rendre compte de l'importance des espaces aménagés et exploitées de façon moderne avec des subventions de l'Etat. Les superficies de ces espaces grignotés sur le désert dépassent parfois celles des oasis traditionnelles. On peut bien avancer que les grandes fermes créées sur la hamada, dans la plaine de Tafilalt, la vallée de Ghris et de Draa représentent une menace à moyens terme pour les oasis traditionnelles. Celles de la moyenne vallée en sont un exemple réel. Les espaces aménagés sur le plateau de Meski et le long du sillon sud-atlasique puisent l'eau de la nappe et risquent de priver les oasis traditionnelles des eaux des résurgences qui alimentent les oueds et partant les séguias.

Les terres collectives cédées ou louées à des investisseurs avant et pendant le programme du Maroc Vert privent les ayants droit d'en profiter, limitent les parcours pour les quelques familles nomades et créent de nouveaux conflits sociaux.

Le paradoxe des oasis du sud-est réside dans l'abandon des terres traditionnelles et une convoitise, voir une lutte acharnée pour les terres collectives.

Bibliographie

AKDIM, B. & AAFIR, M. (coord), (2003), « Vulnérabilité oasienne face au développement touristique », in *Colloque à la faculté des Lettres et Sciences Humaines.* Marrakech.

BENCHERIFA, A. (1988), « Transfert culturel urbain, comportement individuel des agricultures et problèmes de développement agricole : éléments d'une problématique », in *Evolution des rapports villes-campagnes au Maghreb*. Pub. F.L.S.H. Série Colloques et séminaires, N°10. Rabat.

CHAROUIT, A. (1987), *Evolution de l'habitat rural traditionnel dans la vallée présaharienne: L'éclatement du ksar dans la vallée du Ziz et la plaine de Tafilalet*. INAU. Rabat.

DAOUD, M. (2011), « Eclatement de l'habitat ksourien et déstructuration de la gestion traditionnelle des terroirs dans les Oasis du sud-est », in *Actes du colloque, Habitat rural : mutations et perspectives de développement*, Pub. FLSH El Jadida Série colloques et séminaires N° 10, p.p.123-137.

DAOUD, M. (1984), *Les processus de l'évolution socio-spatiale dans la moyenne vallée de Ziz (sud-est marocain)*, thèse troisième cycle en géographie, université de Toulouse 334 pages.

DAOUD, M. (2000), *La moyenne vallée de Ziz, une oasis entre tradition et modernisation*. Thèse de Doctorat d'Etat en géographie humaine. Tome 1et 2. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines El Jadida.

DAOUD, M. (2000), « La moyenne vallée de Ziz : Quelques nouveaux aspects de la dynamique de la gestion des ressources en eau», in *Eau environnement au Maroc aride*. Série colloque et séminaires N°2.. Faculté des lettres et des Sciences Humaines. Université Chouaib Doukkali.

LAOUANE M., AMYAY M., OBDA K. & FESKAOUI, B. (2000), « Les Khattaras de Ferkla : un patrimoine agonisant », in *série colloques et séminaires n° 2* ; Universite Chouaib Doukali Faculté des lettres et de Sciences Humaines El Jadida

MAGHRANI L. (2003), *Les systèmes géographiques archaïques du pays des Aït-Ba-Amrane (Anti-Atlas marocain) et leur évolution*.Thèse de Doctorat : géographie. Université de Nancy II.

OHAJOU L. (1996), *Espace hydraulique et société au Maroc, cas des systèmes d'irrigation dans la vallée du Draa*. Thèse et Mémoires. n° 7, Université Ibn Zohr, Faculté des Lettre et des Sciences Humaines. Agadir. Imp. El Maarif al Jadida.

SALAMI O. (2003), *Les problèmes économiques d'une région subsaharienne. La vallée du Draa sud marocain*. Thèses et Mémoires n°2, Université Cadi Ayad , Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Marrakech. 1ère édition. Imp El Watany. Marrakech.

مولاي أحفيظ صبري، 2014، **واحة كلمية: الدينامية واعادة الهيكلة**، أطروحة الدكتوراه، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة.

Dynamique agraire et dynamique paysagère dans le bassin versant du Tleta, Rif Occidental (Maroc)

M. SABIR[1], C. HERIVAUX[2], F. GUILLOT[2] & A. BOUAZIZ[3]

1. Ecole Nationale Forestière d'Ingénieurs, Salé 2.BRGM, Direction EEE, Unité Nouvelles Ressources et Economie, Montpellier, France, 3. IAV Hassan II, Rabat

Introduction

L'agriculture est un secteur essentiel de l'économie marocaine puisqu'elle emploie 43% de la population active totale et représente 78 % de l'emploi rural (MAPM, 2010). Si une part est destinée à l'exportation, une part non négligeable de la population pratique l'agriculture de subsistance sur de petites surfaces. C'est le cas du bassin versant du Tleta étudié avec environ 90 % des exploitations de moins de 5 ha (Centre de Conseil Agricole Dar Ben Saddouk). A son exécutoire se situe barrage Ibn Batouta, élément important pour l'alimentation en eau du Tangérois en plein essor économique. Cependant, la retenue connait un envasement alarmant. Sa capacité de stockage est passée de 43,6 millions m^3 en 1977 à 31 millions de m^3 en 2010. La perte moyenne en terre est de 20 à 30 m^3/ha/an (Hammouda, 2010) et elle est similaire à 40 % des terres touchées par l'érosion au Maroc (Bara, 2012).

Cette érosion impacte aussi la fertilité des sols par la perte en éléments minéraux et la qualité des eaux. La quantité de sol érodée et le ruissellement produit dépendent directement des utilisations des terres et des couvertures du sol (Sabir *et al.,* 2004), à savoir la végétation, le bâti, les infrastructures routières, les aménagements réalisés dans les parcelles et les ravins, etc. La dynamique spatiotemporelle de ces occupations des terres engendre une mosaïque paysagère qui affecterait positivement ou négativement les flux de matière dans le bassin d'une manière quantitative et qualitative. La santé du bassin versant (services écosystémiques) serait affectée. La disponibilité de la ressource eau dans le barrage et la productivité des terres agricoles sont déterminées par cette mosaïque paysagère et sa dynamique. La compréhension de l'organisation des mosaïques paysagères du bassin, ainsi que les choix et changements qui en sont à l'origine sont les principaux objectifs de ce travail. Par mosaïques paysagères, on entend l'organisation spatiale des différentes unités du paysage à savoir les infrastructures routières, le bâti, les parcelles (taille, forme, cultures), le linéaire (haies, talus, etc.) et la végétation hors parcelle. Ces mosaïques paysagères agricoles sont façonnées par les pratiques propres aux différents systèmes de production agricole.

Le concept de système de production correspond à « un mode de combinaison entre terre, forces et moyens de travail à des fins de production végétale et/ou animale, commun à un ensemble d'exploitations. Un système de production est caractérisé ici par la nature des productions, de la force de travail (qualification) et des moyens de travail mis en œuvre et par leurs proportions » (Bonneviale *et al*., 1989). Dans le bassin, différents systèmes de production agricole sont présents, au sein de zones homogènes caractérisées par un type de sol, un relief, la proximité des infrastructures, etc. Au sein des exploitations, plus ou moins récentes, les pratiques ont évolué dans le temps et ont façonné le paysage tel qu'on le perçoit aujourd'hui.

Ce travail vise donc à éclairer les dynamiques d'évolution des systèmes de production agricoles et des mosaïques paysagères associées au sein du bassin versant Tleta. Diverses questions sont donc soulevées: Comment ont évolué les pratiques agricoles dans le passé ? Sous quelles impulsions ? Quelles sont les modifications du paysage liées aux pratiques ?

Ce document commence par présenter le bassin Tleta, ensuite la méthodologie adoptée pour l'analyse de la dynamique agraire et paysagère et finalement les résultats et conclusions.

1. Présentation du bassin versant Tleta

Le bassin du Tleta (17 700 ha) est situé dans le Tangérois et alimente le barrage Ibn Batouta, utilisé pour fournir l'eau potable à la ville de Tanger (Figure 1). Sa capacité est de 31 millions de m^3 en 2010. Elle était de 43,6 millions de m^3 en 1977 ; il est donc fortement touché par l'envasement. Le bassin se situe entre 690 m et 24 m d'altitude.

Le climat est de type méditerranéen subhumide avec une saison sèche de mai à septembre et humide entre octobre et mars. Les précipitations moyennes sont de 750 mm/an, concentrées sous forme d'averses durant la saison humide. Elles sont responsables de crues et d'importants problèmes d'érosion.

Actuellement la végétation naturelle se réduit à quelques zones de forêt (chêne liège, pins) et de matorral (*Pistacia lentiscus*, *Callicotome villlosa, Olea europa* et *Chamaerops humilis).* La densité varie de très dense à clair, selon l'intensité du pâturage et des coupes réalisées (Kouatli, 2015).

Le Tleta est situé à l'interface de trois préfectures, Tétouan, Tanger-Assilah et Fahs Anjra. La route nationale RN2 (Tanger-Tétouan) le traverse au centre. Plusieurs chantiers de construction sont lancés sur la partie Nord Est du bassin, avec le projet de la ville nouvelle de Chrafate ainsi que les zones franches et industrielles en lien avec le complexe industriel et portuaire de Tanger-Med.

Figure 11 : Localisation du bassin versant Tleta

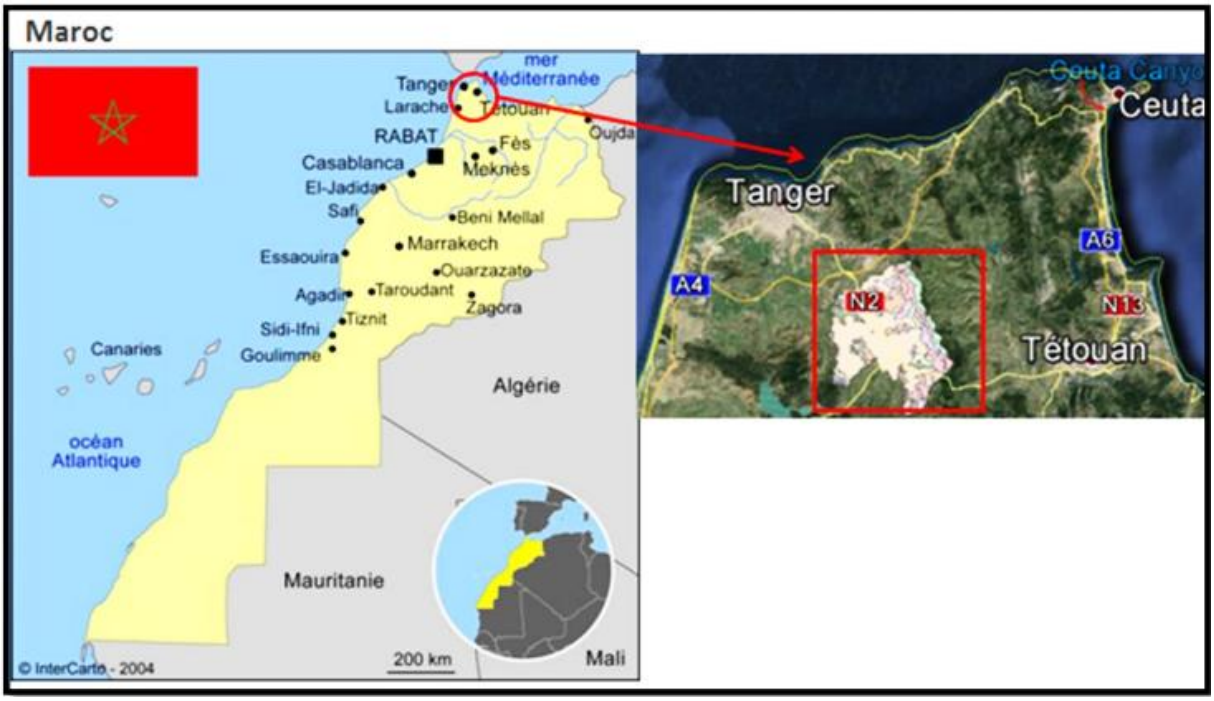

2. Matériel et méthodologie

La méthodologie suivie a combiné plusieurs allées/retours entre l'analyse d'images et la cartographie au bureau et des observations, enquêtes et vérifications sur le terrain.

La première étape a eu comme objectif de comprendre l'organisation générale de l'agriculture et du paysage au sein du bassin du Tleta, de délimiter les zones agroécologiques homogènes et de choisir un nombre adéquat de quadras d'étude du paysage et des systèmes de production agricole. Ensuite, dans une deuxième phase, on a analysé les dynamiques des mosaïques paysagères et des systèmes de production. Huit (8) quadrats ont été identifiés tenant compte des zones agroécologiques et 56 exploitations agricoles ont été enquêtées couvrant une superficie de 425 ha, dont 236 ha situés dans les quadras étudiés.

2.1. Délimitation des zones d'étude

L'analyse des cartes pédologiques, géologiques et de végétation, des données bibliographiques sur l'histoire de la région et des statistiques agricoles, complétée par des observations et entretiens de terrain (lecture de paysage, observations depuis les points hauts, 22 entretiens auprès d'agriculteurs du bassin), a permis d'identifier quatre principales zones agro-écologiques :

- La zone de crêtes à l'Est (400-690 m), occupée principalement par la forêt domaniale d'Ouadrass et le matorral ;
- Les zones de bocages avec habitations situées sur les coteaux (150-400 m) ;
- Deux zones de plaine (24-150 m) qui occupent la majeure partie du bassin, principalement cultivées en céréales et légumineuses : la plaine centre et Est traversée par la route nationale, et la plaine Ouest isolée du reste du bassin par le relief de Koudiet et l'absence d'axes routiers.

Du fait de sa proximité géographique de Tanger, le bassin connaît un développement urbain important, en particulier le long de la route nationale et des autres routes goudronnées, ainsi qu'au niveau de la future ville nouvelle de Chrafate, située au nord de la plaine centre et Est.

Huit quadras de 1,75 km^2 ont été sélectionnés au sein de ces zones agroécologiques, de manière à être représentatifs de chaque zone et du niveau de développement urbain en cours (Figure 2).

Figure 12. Zones agroécologiques et localisation des quadras sur le Tleta.

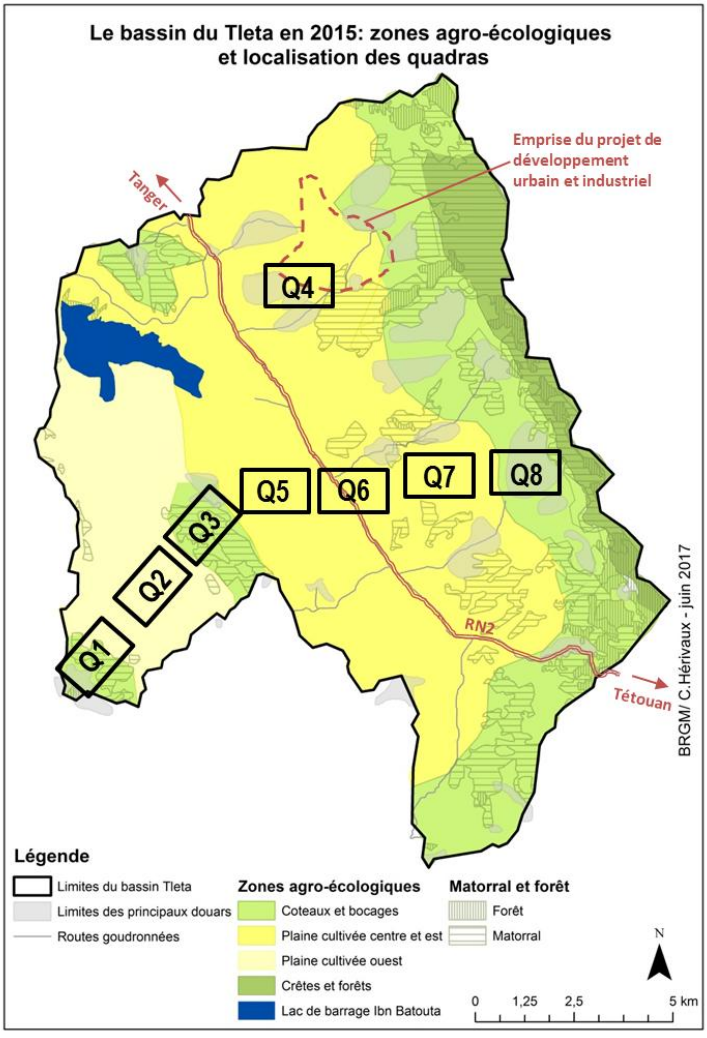

2.2. Analyse des dynamiques d'évolution des mosaïques paysagères

Une première analyse de l'évolution du couvert végétal entre 1977 et 2007 a été menée à l'échelle des zones agroécologiques grâce aux cartes de végétation produites par Hammouda (2010), Benheddi (2011) et El Bazi (2014). Une analyse complémentaire a été menée à l'échelle des quadras, de manière à caractériser plus finement les mosaïques paysagères et leur évolution. Pour chaque quadra, le parcellaire a été digitalisée à partir des images Google Earth de 2015 (Figure 3). Au total, 1 477 parcelles ont été digitalisées, sur les huit quadras.

Figure 13. Exemple de digitalisation du parcellaire à l'échelle d'un quadra.

Les images 2015 ont été comparées avec les images 2003 et 2009. Quatre grands types de descripteurs des mosaïques paysagères ont été retenus par l'équipe projet :

- La présence et le type d'habitat ;
- La taille et la forme des parcelles ;
- La présence et le type de linéaire ;
- Les types d'occupation du sol.

Pour chaque quadra une table attributaire décrit, par parcelle et par année, les quatre descripteurs de mosaïques paysagères et leur évolution d'une année à l'autre. Ce travail a permis de préparer les guides d'entretiens auprès des agriculteurs présents sur les 8 quadras, pour objectif de comprendre les facteurs d'évolution des mosaïques paysagères.

2.3. Analyse des dynamiques d'évolution des systèmes de production

Les évolutions de mosaïques paysagères observées à l'échelle des quadras ont été confrontées aux connaissances des agriculteurs présents sur ces quadras, et mis en relation avec les dynamiques de leurs systèmes de production. Au total, 56 entretiens répartis sur les 8 quadrats ont été menés, pendant quatre semaines de terrain en août 2015. Le guide d'entretien était structuré autour de quatre volets :

- L'exploitation agricole aujourd'hui,
- L'exploitation agricole dans le passé,
- Lien avec l'évolution des mosaïques paysagères,
- L'évolution possible de l'exploitation agricole dans le futur.

Les 56 exploitations agricoles enquêtées couvrent une superficie de 425 ha, dont 236 ha situés dans les quadras étudiés. Deux bases de données ont été constituées à partir des données collectées : une base de données à l'échelle de l'exploitation agricole et une base de données parcellaire.

3. Résultats et discussions

3.1. Description des mosaïques paysagères et des systèmes de production agricole observés en 2015

Mosaïques paysagères

Selon les quadras, la part des parcelles avec bâti varie de 0 à 30% ; la présence de haie concerne de 0 à 90% des parcelles ; la taille médiane des parcelles est inférieure à 0,5 ha mais varie principalement entre quelques m^2 et 2 ha ; la part du matorral varie entre 2 et 57% (Figure 4).

Figure 14. Description des mosaïques paysagères observées en 2015 sur les quadras : (a) part des parcelles avec bâti, (b) box-plots de la superficie des parcelles cultivées, (c) part des parcelles avec haie, (d) part des occupations du sol dans la superficie totale

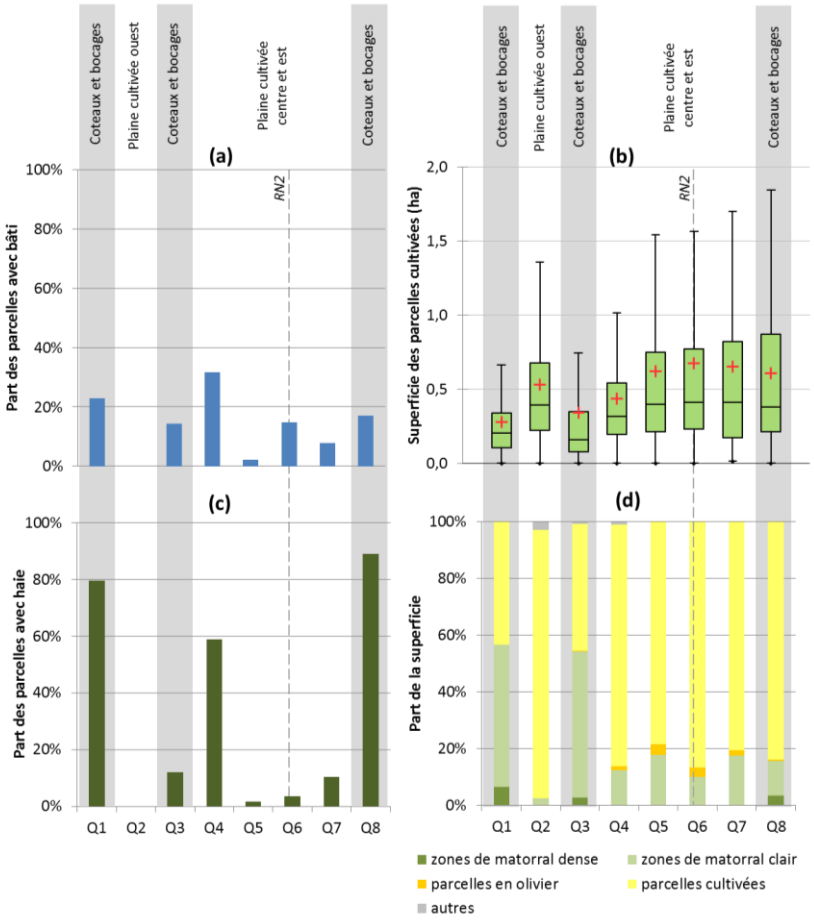

Les coteaux – bocages :

Les quadras 1, 3 et 8 illustrent la diversité des mosaïques paysagères observées sur les coteaux. Les quadras 1 et 8 recoupent des douars de coteaux (Dar Chaoui et Fachkara) traditionnellement organisés en bocages (habitation principale située sur une parcelle cultivée entourée de haies) : environ 20% des parcelles ont un bâtiment, et 80% d'entre elles sont entourées d'une haie. Le quadra 3 recoupe également un douar (Gharbaoua), mais avec un réseau bocager moins important (14% de haies).

La plaine Ouest :

Le quadra 2 situé dans la plaine cultivée Ouest se distingue par l'absence totale de bâti et de haie, et la prédominance de parcelles cultivées. La taille moyenne des parcelles est de 0,5 ha.

La plaine Centre et Est :

Les quadras 4 à 7 situés dans la plaine Centre et Est sont relativement similaires en termes d'occupation du sol, avec plus de 80% des parcelles en cultures annuelles, et la présence de parcelles en olivier (entre 2 et 4% de la superficie). Ils diffèrent par contre légèrement sur les autres descripteurs. Le quadra 4 est situé en partie sur un douar de plaine (Jouamaâ) organisé en bocages (près de 60% des parcelles avec haie) : la proportion de parcelles avec bâti y est plus importante (32%), et les parcelles ont une taille moyenne légèrement inférieure au reste de la plaine (0,4 ha). Les quadras 5, 6 et 7 ont des tailles moyennes de parcelles similaires (0,6 ha). Le quadra 6, situé sur la RN2, présente cependant un taux de parcelles avec bâti plus important (15%), avec peu de haies, représentatif des locaux de commerce ou des plateformes construites le long de la RN2.

Systèmes de production agricole

Les 56 enquêtes fournissent des informations sur les structures d'exploitations agricoles situées sur les quadras. Les exploitations enquêtées sont en majorité basées sur des systèmes de polyculture-poly-élevage (Figure 5). Elles ont une taille moyenne de 7,7 ha, répartis sur 6 parcelles. La moitié des exploitations a une taille située entre 5 et 10 ha, elles occupent 44% de la SAU (Tableau 1). Les très petites exploitations de moins de 5 ha – principalement présentes sur la partie Est du bassin - représentent 28% du nombre d'exploitations des quadras, et seulement 11% de la SAU. Les grandes exploitations de plus de 10 ha (22% des exploitations) occupent 45% de la SAU. Elles sont observées sur l'ensemble des quadras étudiés.

Les enquêtes ont permis de valider le fait qu'aujourd'hui la grande majorité des parcelles sont mécanisées. Les parcelles non mécanisées correspondent aux jardins-vergers ou à quelques parcelles situées sur des pentes trop importantes pour pouvoir y accéder avec un tracteur.

Les exploitations enquêtées produisent des céréales (blé, orge, avoine), sorgho et légumineuses (fève, lentilles, pois chiche), essentiellement destinées à l'autoconsommation et à l'élevage (Tableau 2). Les cultures sont majoritairement basées sur une rotation avec jachère qui sert de pâture au cheptel. L'irrigation est quasi-absente sur le bassin, hormis quelques petites parcelles situées à proximité de sources sur les coteaux (présence de quelques nappes à faible productivité). La plantation de l'olivier est également développée sur le bassin, sous différentes formes, depuis les parcelles de grandes tailles plantées en plaine, aux jardins-vergers de petite taille sur les coteaux. Les troupeaux sont constitués de bovins et d'ovins, ainsi que de caprins sur les coteaux (en moyenne 4 bovins, 3 ovins et 3 caprins par exploitation. Les produits de l'élevage (fromage, bétail) sont vendus sur les souks locaux, en bord de route ou en ville (Tanger et Tétouan).

Figure 15. Coupe Ouest-Est du bassin du Tleta avec la situation géographique des trois principaux types d'organisation spatiale des systèmes de production agricole

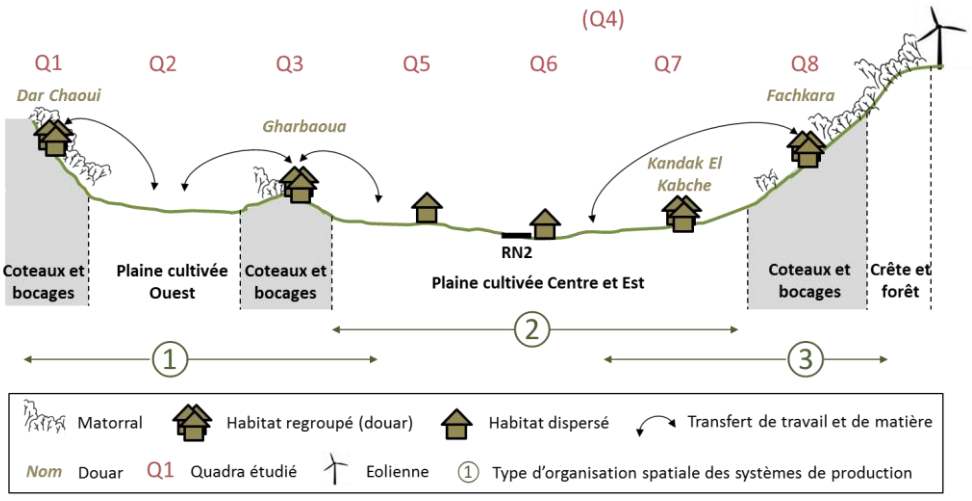

Les enquêtes ont permis de ressortir trois principaux types d'organisation spatiale des systèmes de production agricole, mettant en évidence des liens entre certains quadras :

① Les exploitations situées dans la partie ouest du bassin :

Les 22 exploitations rencontrées sur les quadras 1, 2 et 3 présentent une organisation spatiale similaire : les paysans habitent les douars des coteaux (Dar Chaoui et Gharbaoua), et leurs parcelles sont situées principalement en plaine (94% de la superficie). La taille moyenne des exploitations est de 8,9 ha. Les rotations culturales sont plus diversifiées que sur le reste du bassin, c'est notamment la zone où les cultures de légumineuses et de sorgho sont les plus présentes. Le matorral collectif et la forêt sont utilisés comme parcours pour les bêtes, et ainsi que la vaine pâture grâce à la mise en place d'un assolement collectif intra et inter-village. Les terres sont en melk dans le village tandis que la majorité des parcelles en plaine sont soit en habous, soit en location. La production est destinée à l'autoconsommation et à la vente sur le souk (produits de l'élevage essentiellement).

② Les exploitations situées dans la plaine centre et Est :

Les 21 exploitations rencontrées sur les quadras 4, 5, 6 et 7 ont l'ensemble de leurs parcelles situées dans la plaine. Elles ont une taille moyenne de 7,6 ha. La grande majorité des troupeaux comportent seulement des bovins et des ovins. Quelques-uns sont spécialisés dans l'élevage bovin en étable ou l'élevage de poulets de chair. Les produits de l'élevage sont en majorité vendus à Tanger. Les cultures réalisées par ces exploitations sont essentiellement les céréales avec très peu de sorgho, et quelques légumineuses. On trouve également des parcelles en olivier plantées avec le Plan Maroc Vert ou avec des fonds personnels sur des terres privées. Sur cette zone la grande majorité des terres sont en melk, avec quelques parcelles en location à proximité de certains villages. Le long des axes routiers, on note également la présence de propriétés privées avec un bâtiment central situé sur une parcelle plantée en vergers et entourée de grillage ou de haies brise-vent. Ces propriétés constituent pour la plupart les résidences secondaires de propriétaires vivant à l'extérieur du bassin.

③ Les exploitations situées sur les coteaux en partie Est du bassin :

Les 11 exploitations rencontrées sur les quadras 7 et 8 ont une taille moyenne de 5,6 ha, répartie pour moitié dans les coteaux pour moitié dans la plaine. La grande majorité des troupeaux sont constitués de caprins et de bovins, ainsi que d'ovins pour une partie. Les bêtes sont menées dans le matorral par les agriculteurs qui sont à proximité, sinon uniquement dans les jachères et complémentées avec du tourteau, du pain sec, du son de blé et de l'avoine que les agriculteurs cultivent. Les produits de l'élevage sont vendus soit à Tanger, soit au souk. Dans cette zone, les cultures réalisées sont essentiellement les céréales. On trouve aussi de grandes parcelles en oliviers, dans la zone plus basse et plate de ces coteaux. Les terres sont majoritairement en melk.

Tableau 1. Variables descriptives des exploitations enquêtées – moyenne par douar

Toutes EA	Nombre EA			SAU (ha)		
	< 5ha	5-10ha	> 10ha	< 5ha	5-10ha	> 10ha
Dar Chaoui	1	7	1	4	45	24
Gharbaoua	-	9	4	-	63	59
Jouamaa	1	5	1	4	37	25
Bord de route	4	2	1	10	14	14
Khandak El Kabche	3	1	3	8	10	40
Fachkara	6	3	2	19	17	27
Total	15	27	12	45	184	188
	28%	50%	22%	11%	44%	45%

Tableau 2. Principaux types de cultures des exploitations enquêtées – moyenne par douar

Douars enquêtés	Cultures annuelles	Arboriculture	Maraîchage	Matorral clair	Total
Dar Chaoui	91%	8%	1%	-	100%
Gharbaoua	91%	9%	-	-	100%
Jouamaa	64%	9%	4%	23%	100%
Bord de route	97%	2%	-	1%	100%
Khandak El Kabche	80%	8%	-	12%	100%
Fachkara	80%	12%	-	8%	100%
Total	84%	8%	3%	11%	**100%**

3.2. Dynamiques d'évolution passées et facteurs de changements associés

L'évolution des quatre types de descripteurs des mosaïques paysagères sur les huit quadras a été analysée sur la période 2003-2015. Les principaux changements observés concernent – sur certains quadras seulement - le bâti ainsi que l'occupation du sol, avec l'implantation de l'olivier et le défrichement du matorral. Le linéaire de type haie a été dans l'ensemble peu modifié sur les quadras étudiés. L'évolution du maillage parcellaire observé à partir des images aériennes est, à ce stade, difficile à interpréter et nécessiterait des investigations complémentaires[1].

Ces évolutions sont à mettre en relation avec plusieurs dynamiques à l'œuvre sur le bassin depuis ces quinze dernières années (2000-15).

Tout d'abord on observe une forte tendance à l'urbanisation, avec les chantiers de construction de la ville nouvelle de Chrafate à proximité du quadra 4 (projet de création de logements sur 800 ha pour accueillir une population de 150 000 habitants) et des zones franches industrielles, la création de nouvelles routes goudronnées, ainsi que l'implantation d'activités commerciales et industrielles de manière diffuse le long de la RN2. Depuis les années 1980, les investissements de personnes étrangères au bassin dans des « résidences secondaires » se multiplient à proximité des axes routiers. La zone de plaine Centre et Est (quadras 4 à 7) est la plus concernée par ces changements (Figure 6a). Les zones de coteaux (quadras 1, 3, et 8) et la plaine Ouest (quadra 2) présentent des taux d'évolution des parcelles avec bâti très faibles.

Les agriculteurs enquêtés constatent une forte augmentation de la valeur du foncier ces quinze dernières années, en particulier à proximité de la RN2, sur les terres plates avec un sol plutôt sableux (Figure 7). A proximité de la RN2 et de la ville nouvelle, les prix sont passés de 200 000 – 300 000 Dh/ha en 2005 à 500 – 600 Dh/m^2 (équivalente à 5 et 6 MDh/ha) en 2015. En s'éloignant de la route, les prix des parcelles cultivées sont passés de 10 000 Dh/ha à 400 000 Dh/ha en une quinzaine d'années. A proximité de la RN2, les terres atteignent actuellement des prix correspondant à des terres urbanisables et non plus à des terres agricoles. Les parcelles ne peuvent donc être achetée que par des investisseurs étrangers et nombreux sont les agriculteurs qui constatent qu'il est impossible pour un agriculteur du bassin de s'agrandir dans ces zones.

[1] En effet, des changements de limites peuvent en fait être seulement des modifications de l'assolement (une parcelle peut contenir plusieurs cultures), ou des limites plus ou moins visibles selon l'époque de la photo aérienne.

Figure 16. Evolution annuelle (a) du nombre de parcelles avec bâtiments sur la période 2003-2015, (b) de la population des douars situés sur les quadras étudiés sur la période 1994-2004

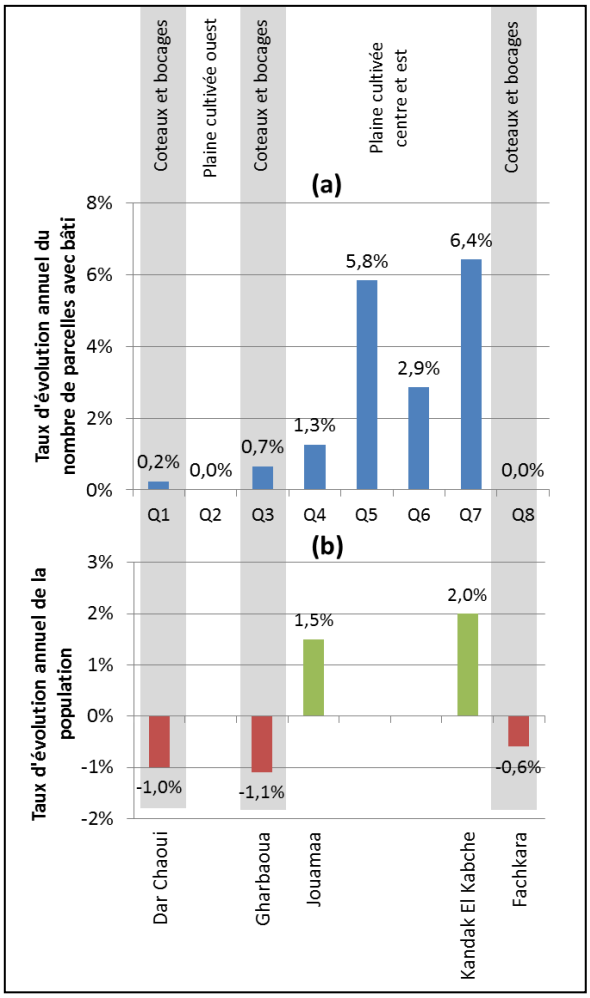

Source: Haut-Commissariat au Plan

Figure 17. Prix des terres en 2015 et évolution annuelle moyenne observée sur les 10-15 dernières années (données ponctuelles par quadra basées sur les enquêtes auprès des agriculteurs)

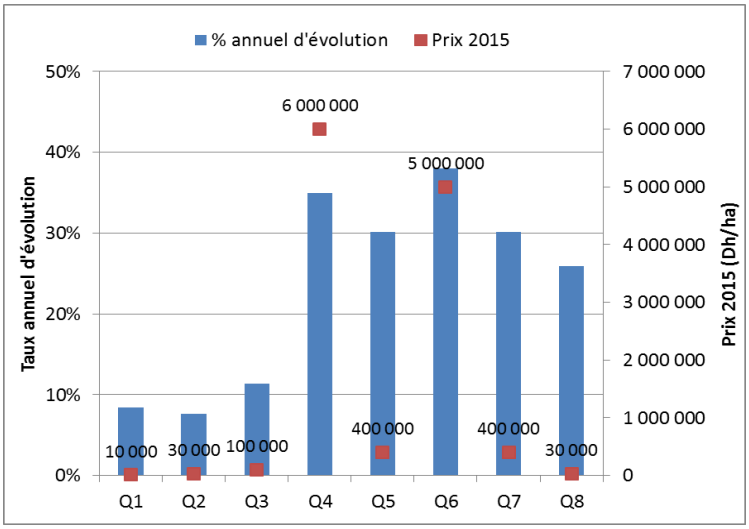

D'autre part, bien que la population soit globalement stable à l'échelle du bassin (+0,3%/an en moyenne sur la période 1994-2004), on note une dynamique d'exode rural des jeunes des douars des coteaux vers la ville de Tanger, avec en parallèle l'augmentation de la population des douars de plaine, mieux desservis par la route :

- Exode rural des douars des coteaux : On observe une diminution de la population de certains douars situés dans la zone de coteaux et éloignés de la route nationale et/ou de la ville nouvelle ;

- Augmentation de la population des douars de plaine : A l'inverse, certains douars connaissent une augmentation de la population sur cette période, qui peut avoisiner les +2%/an.

L'agriculture du bassin évolue également, surtout dans la plaine Centre et Est, avec l'implantation de parcelles en olivier, en partie encouragée par le plan Maroc Vert et le Mellinium Challenge Account MCA ; un défrichement limité, l'abandon du sorgho et de certaines légumineuses, et l'apparition des « résidences secondaires ».

Figure 18. Part des parcelles en olivier dans la superficie totale par quadra.

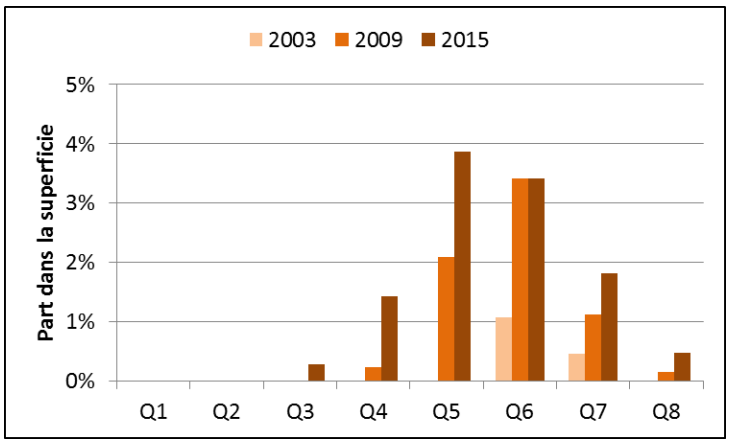

Sur les zones en cultures annuelles qui semblent stables sur les images aériennes, les enquêtes ont identifié des changements des cultures réalisées. Ainsi il y a eu l'arrêt de plusieurs légumineuses telles que le pois chiche, les lentilles et les petits pois (Figure 8). Les agriculteurs enquêtés lient ces changements à une diminution de la pluviométrie et au fait que ces cultures ne sont pas mécanisables et sont donc devenues peu rentables. De même, le sorgho semble avoir été arrêté à l'Est de la RN2 à cause d'une diminution de la pluviométrie et de vents violents qui ont fait chuter les rendements (Figure 9).

Le défrichement (transformation du matorral en terres cultivées) concerne essentiellement la partie Centre et Est du bassin, et plus particulièrement le quadra 7. Les terres du quadra 7, qui étaient auparavant des terres collectives en matorral, ont récemment été « melkisées », et de nombreuses familles sont descendues du village de Fashkara sur les coteaux pour se rapprocher de la route en s'installant sur ces terres.

Figure 19. Evolution des cultures de légumineuses sur les quinze dernières années *par douar enquêté*

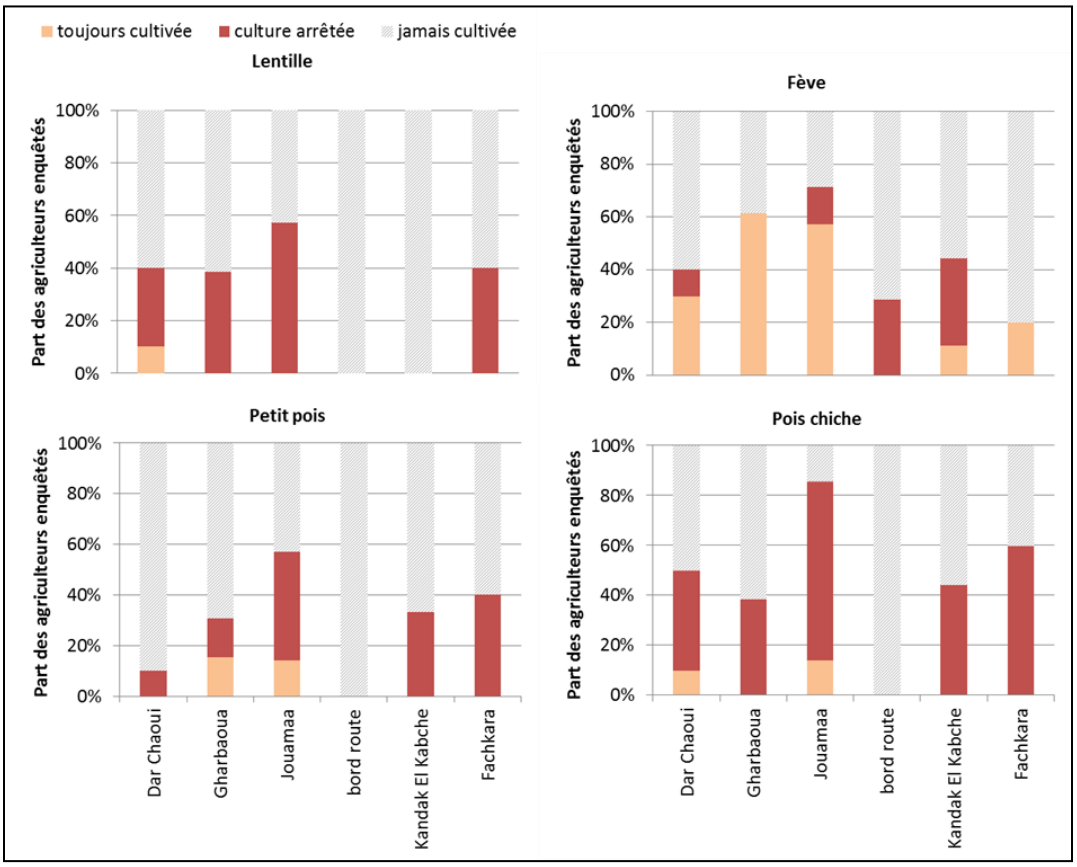

Figure 20. Taux moyen annuel de superficie défrichée par quadra sur la période 2003-2015

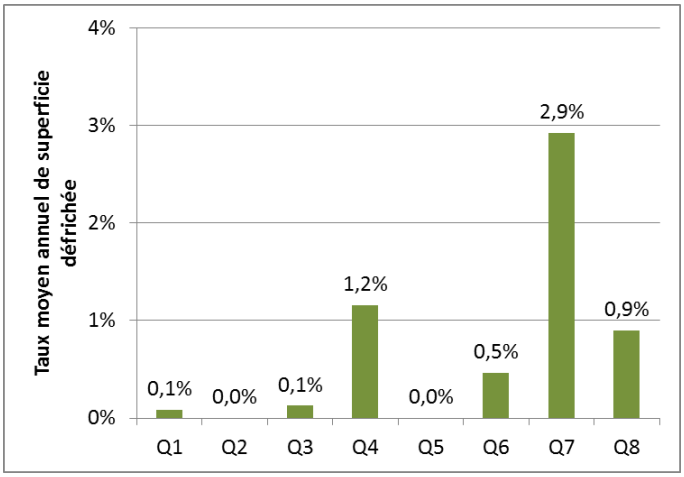

4. Conclusion et perspectives

Cette étude a permis de caractériser les mosaïques paysagères et des systèmes de production présents en 2015 sur le bassin du Tleta, ainsi que leur évolution sur les 15 dernières années.

Elle a montré que le bassin est en pleine évolution, avec l'influence du développement économique du tangérois et l'implantation de la ville nouvelle de Chrafate, l'apport de capitaux extérieurs au bassin et l'exode progressif des jeunes vers la ville, mais également une dynamique de développement de l'arboriculture et des savoir-faire locaux basés sur la valorisation du matorral.

Cette étude a posé les bases d'une analyse prospective du bassin : Comment ces évolutions vont-elles se combiner à l'horizon 2040 ? Quels effets peut-on attendre sur l'agriculture et les paysages ? Quels seront les impacts sur l'économie agricole, sur les phénomènes d'érosion et sur la fourniture d'eau pour le barrage ?

Bibliographie

BARA F. (2012), *La contribution à l'élaboration d'un SIG pour la quantification de l'érosion à l'échelle nationale*. Mémoire de fin d'étude pour l'obtention du diplôme d'ingénieur des eaux et forêts, Ecole Nationale Forestière d'Ingénieurs, Option « Géomatique des ressources naturelles », Salé, 115 pages.

BENHEDDI R. (2011), *Utilisation de la télédétection pour le suivi du couvert végétal dans le Rif Occidental cas du bassin versant Tleta*. Mémoire de 3ème cycle. Management des ressources en sols et en eaux. Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat. 88 p.

BONNEVIALE J.R., JUSSIAU R. & MARSHALL E. (1989), *Approche globale de l'exploitation agricole. Comprendre le fonctionnement de l'exploitation agricole : une méthode pour la formation et le développement*. Ed. INRAP, 329 p.

EL BAZI H. (2014), *Evaluation de l'impact du changement de l'occupation des sols sur le fonctionnement hydrologique du bassin versant Tleta (Rif occidental)*. Mémoire de fin d'étude pour l'obtention du diplôme d'ingénieur des eaux et forêts, Ecole Nationale Forestière d'Ingénieurs, Option « Géomatique des ressources naturelles », Salé, 106 pages.

GUILLOT F. (2015), *Analyse des dynamiques d'évolution des systèmes de production agricole et des mosaïques paysagères associées dans le bassin du Tleta (Maroc)*. Rapport de stage « Ingénieur des Systèmes Agricoles et Agro-alimentaires Durables au Sud », Option : Développement Agricole et Rural au Sud. SupAgro, Institut des Régions Chaudes, Montpelier.

HAMMOUDA N. (2010), *Evolution de l'occupation des sols et de l'érosion dans le bassin versant Tleta (Rif occidental, Maroc)*. Mémoire de 3ème cycle. Management des ressources en sols et en eaux. Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat. 121 p.

KOUATLI S. (2015), *Contribution à l'étude de la dynamique paysagère dans le bassin versant Tleta en vue de son aménagement et élaboration de scénarii d'évolution de l'érosion*. Mémoire de fin d'étude pour l'obtention du diplôme d'ingénieur des eaux et forêts, Ecole Nationale Forestière, Option « Aménagement des Forêts », Salé, 107 pages.

MAPM (2010), *L'agriculture marocaine en chiffres*. Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime, Rabat.

SABIR M., BARTHES B. & ROOSE E., (2004), « Recherche d'indicateurs des risques de ruissellement et d'érosion sur les principaux sols des montagnes méditerranéennes du Rif occidental (Maroc) », in Science et changements planétaires /*Sécheresse* ; vol 15 (1), p.p. 105-110.

Meknès : Les paradoxes du déclin d'une métropole régionale en perdition

Amar IDIL & Abdessalem MECHKOURI
Université Moulay Ismail, Faculté des lettres Meknès, GREGSA

Introduction

Meknès est une ville qui a un parcours bien curieux, cette grande ville de l'intérieur a eu, en effet, une histoire tumultueuse avec la succession d'époques très contrastées, tantôtflorissantes, tantôt décadentes. Loin d'être un long fleuve tranquille, l'histoire de la ville, en dents de scie, est marquée par des hauts et des bas. Certaines époques ont été plus que favorables à la prospérité de la cité, c'est le cas de 1662 à 1775 lorsqu'elle était capitale du royaume et durant l'époque coloniale de 1912 à 1956. D'autres périodes, par contre, sont des phases de régression et de déclin, c'est notamment le cas de la phase postcoloniale.

Héritière d'un riche passé est d'un patrimoine architectural et urbanistique majestueux, qui lui ont valu d'être classée par l'Unesco patrimoine mondial de l'humanité en 1996, Meknès dispose donc d'un atout précieux qu'elle peut mettre au service de son développement, sans pour autant réussir à en tirer tout le bénéfice qu'il recèle.

Vieille d'au moins 10 siècles, Meknès a connu un véritable âge d'or au 17ème siècle, lorsque le sultan Moulay Ismail en fit la capitale de son royaume. Elle devient à cette époque un vaste chantier, qui a enfanté l'une des plus belles villes impériales du Maroc.

Après un certain déclin, qui a résulté du transfert de la capitale à Fès et les troubles qui ont marqués la succession de Moulay Ismail, Meknès, renait de ses cendres durant l'époque coloniale et vit un second âge d'or sur les plans économique et urbanistique, en devenant une étoile montante dans le nouveau réseau urbain du Maroc colonial.

Cette prospérité fut assez éphémère, car avec la fin de l'ère coloniale, Meknès replonge de nouveau dans le marasme économique et redevient une ville qui stagne dans la médiocrité dans tous les domaines, économique, urbanistique …etc. De capitale régionale de grande envergure, Meknès, déclassée à l'occasion du dernier découpage régional du pays, est réduite à n'être qu'une banale capitale préfectorale, placée sous la tutelle de sa puissante voisine Fès, désormais chef-lieu de la nouvelle région Fès-Meknès.

Chacune des différentes époques traversées par la ville sont encore lisibles aujourd'hui dans ses paysages urbains. Ce sont des legs plus ou moins préservés de ces époques successives et révolues, qui forment aujourd'hui des patrimoines architecturaux et urbanistiques différents, qui cohabitent dans un tissu urbain hétéroclite et sans cesse modifié et remodelé par des mutations toujours en cours.

1 – Une très forte empreinte de l'histoire dans la genèse de Meknès et sa configuration morphologique.

1-1- La naissance de la ville de Meknès et sa promotion au rang de capitale royale.

La société marocaine précoloniale était essentiellement rurale, les citadins ont représenté entre 7 et 8 % de l'ensemble de la population (NOUCHI. A. 1973). Cependant, des villes prospères ont rayonné économiquement, politiquement et culturellement, pendant des périodes et sur des espaces très variables. La majorité de ces cités devaient leur naissance au pouvoir central, qui leur conférait richesse et dynamisme économique. La présence d'un souverain impliquait celle d'une foule de fonctionnaires, soldats, notables, oulémas, artisans, commerçants ...

L'examen de l'évolution de Meknès confirme, de manière éloquente, la relation de cause à effet entre l'activité politico-administrative d'une ville et sa prospérité économique. De petite ville effacée sur le double plan

économique et politique, Meknès s'est hissée au premier plan lorsque My Ismail en fit sa capitale à la fin du 17ème siècle. Auparavant, Meknès n'était qu'un ensemble de petites bourgades (Taoura, Bani Attouch, Beni Moussa) dispersées dans une « oliveraie » riche, habitée par la grande tribu de Miknassa, qui attribuera son nom à cet embryon de ville. Sa population est estimée à l'époque Saâdienne à huit mille feux. C'est donc Moulay Ismail, qui en s'installant à Meknès, allait lui donner l'allure d'une véritable ville. Ce souverain s'était acharné à rendre l'éclat de sa capitale sans pareil. Ezzayani nous dit à ce sujet que « *My Ismail s'occupe de surveiller lui-même la construction de ses palais, à peine en avait-il terminé un, qu'il en fait commencer un autre* » (BRIGNON.J .1967).

Parallèlement, une population fort-nombreuse est venue s'installer à Meknès. Il serait hasardeux ici, d'avancer une évaluation chiffrée de la population Meknassie, pendant et après le règne de My Ismail, mais il n'est pas inutile de souligner certaines indications qui aideraient à situer le poids de la ville :

- L'importance de l'armée Ismaïlienne- installée en grande partie à Meknès- relatée par divers chroniqueurs (LAROUI A.1973), conforte l'hypothèse d'une population fort nombreuse.
- Les nouvelles dimensions de la ville à la suite de nombreuses constructions de quartiers et palais, supposent l'existence d'une main-d'œuvre nombreuse et diversifiée, et reflètent en même temps des besoins grandissants en logements.
- En dépit du déclin progressif, mais certain, qui a résulté du déplacement de la capitale à Fès, et des troubles qui ont marqué la succession difficile de My Ismail, Meknès était encore au début de XXe siècle la 4ème ville marocaine, avec une population estimée à 25.000 habitants, ce qui laisse supposer qu'elle en comptait beaucoup plus pendant les phases plus prospères de son histoire.

A la veille de la colonisation, Meknès qui continuait sa chute, a connu à l'image du Maroc, une grande instabilité. Elle a adopté entre 1908 et 1911 trois prétendants au trône (My Abdelaziz, le cherif El Kettani, My Zidane) avant de « se rendre » le 8 juin1911, au général Moinier.

1 .2 -L'époque coloniale : un second âge d'or de Meknès

Après avoir brillé de mille feux durant le règne de My Ismail, Meknès sombra, pendant presque deux siècles, dans l'oubli et la marginalité. Ce n'est qu'avec l'ère coloniale que la ville va renaître de ses cendres et connaitre un second âge d'or, qui la hissera de nouveau au rang de pôle supra régional.

En effet, durant cette époque, l'influence administrative et le rayonnement économique déborderont très largement l'arrière-pays de la ville (le Saïs) pour atteindre tout le moyen Atlas occidental et central, la haute Moulouya, une partie du haut Atlas oriental et tout le sud-est marocain.

Préférée par l'administration coloniale à sa voisine Fès, Meknès est devenue, très rapidement une importante capitale administrative, une grande garnison militaire et surtout le cœur névralgique de l'intense colonisation agricole implantée dans le plateau du Saïs et dans les régions voisines du Gharb et du Zemmour. De nombreuses activités de services et d'unités industrielles, notamment des IAA s'implantèrent alors à Meknès, qui devenait l'un des principaux pôles de l'industrie au Maroc (MECHKOURI A.1984). L'attrait de Meknès a été irrésistible durant cette époque, aussi bien sur la population européenne que pour les marocains de confession musulmane et israélite. La population connaîtra alors un accroissement très rapide. Alors qu'elle ne comptait qu'environ 25.000 habitants au début des années vingt, la ville va en abriter 170.000 âmes en 1956 à l'aube de l'indépendance. Meknès a donc multiplié sa population 5,6 fois durant le protectorat, dépassant largement sa voisine Fès, et l'autre prestigieuse ville impériale de l'intérieur : Marrakech, dont les performances se situaient respectivement à 1,8 fois et 3,9 fois (ESCALIER, R.1972).

1-2-1- La place de Meknès dans le nouveau réseau urbain du Maroc

Tableau N°1 : Croissance des principales villes marocaines pendant la période coloniale (en milliers d'habitants)

Villes	1900	1936	1952	%d'augmentation entre 1936-1952
Casablanca	20	257.4	682.4	165.5
Marrakech	55	190.3	215.3	13.1
Rabat-salé	35	115	203	77.3
Meknès	25	74.7	140.4	89.1
Fès	100	144	179.4	24
Oujda	5	34.5	80.5	135
Kénitra		17.6	55.9	223.9
Safi	2	25.2	56.8	124
Agadir	3	5.6	30.4	49

Source : AYACHE A. Le Maroc : bilan d'une colonisation. Editons sociales. 1956.

Si les villes marocaines intérieures dans leur ensemble, ont été fortement défavorisées par l'évolution urbaine impulsée et conditionnée par la pénétration de l'économie coloniale, Meknès fût un peu l'exception à cette règle. En effet, jusqu'à 1960, Meknès a enregistré un rythme de croissance supérieur à celui des grandes villes marocaines soit 4.4% contre3.5 pour les villes de + de 5.000 habitants (Ministère de l'intérieur. 1977). Elle était devenue le troisième centre d'immigrants après Casa et Rabat (FRANCHI.Y.F 1959). Sa zone d'attraction débordait largement les régions immédiates pour concerner des zones assez lointaines comme le Tafilalet, le Rharb et le Rif. (Ministère de l'intérieur.1977).

Outre la population rurale musulmane refoulée de diverses régions du pays, Meknès attirait aussi les européens et les israélites marocains. Leur nombre avait atteint en 1956, respectivement 25.000 et 15.000 habitants comme le montre le tableau n° 2. Quelles sont donc les raisons de cette croissance paradoxalement rapide pour une vieille citée décadente de l'intérieur ? Nous pensons les résumer dans les deux facteurs suivants :

1-2-2- Meknès : une capitale militaire et administrative.

Le choix de l'administration coloniale s'était porté sur Meknès pour en faire une grande base militaire et une capitale politico-administrative d'une vaste région, s'étendant sur une partie du moyen Atlas, du Saïs et surtout de S.E Marocain. Meknès était considérée comme une plaque tournante du Maroc intérieur.

Tableau n°2 : La contribution des diverses communautés dans la croissance de Meknès de 1912 à 1956

Année	Population Musulmane	Population israélite	Population européenne	Total
1912	25.000	5.000	-	30.000
1921	28.207	4.923	4462	37.592
1926	18.682	6.325	4.923	29.930
1931	36.466	8.090	9.600	54.156
1936	52.871	9.561	12.310	74.702
1951	107.880	12.445	21.199	141.524
1956	130.000	15.000	25.000	170.000

Source : FAURE .R: L'évolution de la population européenne à Meknès. R.G.M. N°5.1964

Elle a été dès le début le centre d'une grande concentration militaire qui a participé à la « pacification » du moyen Atlas occidental et du S.E Marocain. L'effectif des troupes françaises installées à Meknès est arrivé à 8.000 soldats en 1956 (FAURE.R.1964). Par ailleurs, et pour des raisons politiques, l'administration coloniale avait opté de favoriser le développement de Meknès au détriment de sa voisine Fès. Cette ambition inavouée de la politique coloniale inspirée de l'idéologie Lyautey est parfaitement illustrée par deux photos publiées par la revue des renseignements coloniaux ou l'on voie côte à côte une vue de la vieille médina de Fès sous-titrée : Le passé, et une autre vue d'un large boulevard de la ville européenne de Meknès sous-titrée : Le présent (Bulletin de l'Afrique Française. .1936).

1-2-3-Meknès capitale d'une riche région de l'agriculture coloniale.

Le plateau du Saïs Meknès est l'une des régions où l'agriculture coloniale a le plus prospéré. De 3.000 ha en 1917, la superficie colonisée est arrivée à 35.000 ha en 1925, et à 100.000ha en 1933, partagés entre 400 colons. Cette extension s'est accentuée pour atteindre 60% de la superficie agricole du Sais-Meknès, et 70% de la production agricole. En 1957, une enquête dénombrait encore 630 colons sur une superficie de 108.370 ha (FAURE .R. 1964). Deux spéculations dominaient cette agriculture : les céréales avec 82.045ha, et la viticulture avec 16.525ha (PROJET SEBOU. 1967). Une telle agriculture, a impulsé la création d'un ensemble d'activités et de services situés en son amont et aval. Rapidement, des ateliers et des magasins de réparation, et de vente de matériels et machines agricoles s'installaient, suivis aussitôt par des silos, caves, minoteries…etc. Meknès était le modèle typique de cette catégorie de villes coloniales, qui a prospéré grâce à ses fonctions de place militaire et administrative, et de capitale agricole, doublée d'une fonction industrielle importante

1-3 - Les ruptures enclenchées par l'avènement de l'indépendance du Maroc

1-3-1-Un frein à l'élan démographique :

Selon le dernier RGPH de 2014, Meknès comptait une population totale de 632079 habitants, ce qui la situe dans la catégorie des grandes villes du pays. Mais ce poids démographique est très en deçà de celui qu'on lui prédisait à l'époque coloniale, durant laquelle son dynamisme démographique rivalisait avec ceux des villes littorales et dépassait ceux des vieilles villes impériales de l'intérieur.

En 1971, Meknès était encore classée cinquième ville du Maroc, et deuxième ville du bassin du Sebou, avec une population de 250.000 habitants. Cependant, cet essor exceptionnel pour une ville intérieure, a enregistré depuis l'indépendance un net ralentissement, son rythme d'accroissement annuel est tombé de 4.4% à 3.2% entre 1960 et 1971, devenant ainsi inférieur à celui du Maroc urbain (3,95 % pour les grandes villes).

Cette baisse est surtout la conséquence du reflux massif des européens, accompagné d'une émigration toute aussi massive des marocains israélites. Mais, parallèlement, la croissance de la population musulmane a continué à un rythme rapide (4.5% par an entre 1960-1971).

Tableau n° 3 : Evolution des différentes composantes de la population de Meknès entre 1956 et 1960

Composantes	Pop. Musulmane	Pop. Israélite	Pop. Européenne	Total
Estimation 1956	130.000	15.000	25.000	170.000
Recensement de 1960	149.000	10.000	13.207	175.000

Source : FAURE, R. Op. Citée.

Cette tendance de baisse de la croissance de la population de Meknès va se confirmer durant les décennies suivantes, reflétant ainsi le déclin économique de la ville après l'indépendance et le recul de son attractivité et son rayonnement au niveau régional, national et international.

Tableau n° 4 : Evolution de la population de Meknès selon les RGPH de 1971 à 2014.

Années	1971	1982	1994	2004	2014
Population totale	250.000	336.247	471.908	528.740	632.072
Population additionnelle		86.247	135.661	56.832	103332

Source : HCP. RGPH .1971, 1982, 1994, 2004,2014

Au début de ce processus de fléchissement démographique, ce ralentissement de la population est le fruit de la conjonction de plusieurs facteurs dont notamment l'évolution du réseau urbain marocain après l'indépendance. Trois considérations sont édifiantes quant à l'évolution démographique de Meknès :

- La politique de décentralisation qui a eu pour conséquence la création de nouvelles provinces : Kssar Essouk (Errachidia), Khénifra, Khémisset, et enfin Ifrane, qui ont détourné à leur profit les populations qui s'orientaient avant vers Meknès.

- Le développement du réseau urbain du Rharb a drainé des populations qui auraient pu s'acheminer vers Meknès (Sidi Kacem, Sidi Slimane, Sidi Yahya, Souk Larbaâ…).

- La concurrence de Fès : la vive compétition de la ville de Fès, s'est accentuée après l'indépendance, celle-ci progresse démographiquement beaucoup plus rapidement que Meknès (3.7% pour Fès contre 3.2% pour Meknès entre 1960 et 1971). Cette tendance va d'ailleurs se confirmer et se renforcer durant les décades suivantes.

La comparaison de l'évolution des populations des grandes villes au Maroc durant les dernières décades du XXème siècle et la première du 21ème siècle atteste du déclassement de Meknès dans la hiérarchie des grandes métropoles du Royaume.

Tableau N° 5 : Evolution comparée de la population des grandes villes du Maroc

Année / Villes	1982	1994	2004	2014
Meknès	336.247	471.908	528740	632.000
Fès	447823	774497	946815	1.126072
Marrakech	439728	678338	823154	928.850
Casablanca	2139204	2417744	2728422	3.359.000
Tanger	266346	368412	703614	979.000
Rabat - Salé	832479	1209947	1385522	1468230
Oujda	260082	362151	410808	549.000
Agadir	110479	261247	384987	508155

Source : HCP. RGPH. 1982,1994, 2004, 2014.

Il ressort clairement de ce tableau que le poids démographique de Meknès est en net recul. À l'exception d'Oujda et Agadir, Meknès est dépassée par toutes les grandes villes du Royaume dont la population est largement supérieure au seuil d'1 million d'habitants ou le frôlent, alors que Meknès compte à peine 632.000 en 2014.

La tendance à la littoralisation de l'urbanisation est largement confortée, Casablanca demeure la première concentration de la population urbaine du Maroc avec 3.359.000 habitants (ce chiffre atteint 4,7 million pour l'ensemble de l'agglomération casablancaise), suivie par Rabat Salé qui totalisent environ un million et demi d'habitants.

La prééminence des villes côtières se renforce grâce au développement remarquable de Tanger qui frôle le seuil d'1 million d'habitants en 2014, avec une population de 979.000 habitants, elle occupe désormais le 4ème rang des grandes villes du Royaume, derrière Casablanca, Rabat-salé et Fès.

2–Evolution postcoloniale et récente des principales entités urbaines de Meknès.

2-1- La ville historique

Deux entités urbaines forment la ville historique : la médina et la kasbah ismaïlienne. Les tissus urbains, les types d'habitat, les densités de peuplement, la nature du patrimoine historique et architectural et les fonctions économiques, sont autant d'éléments de différentiation de ces deux espaces historiques de Meknès.

2-1-1- La médina

La médina de Meknès constitue aujourd'hui une composante essentielle de la ville actuelle, elle a une valeur patrimoniale précieuse, mais menacée par des périls multiples.

Déployée sur environ 100 ha, cette superficie comprend outre la médina au sens étroit du terme, le vieux Mellah et le quartier Berrima qui la prolongent au sud-ouest, ainsi que les extensions développées pendant et après le règne de My Ismail au sein de la Kasbah Ismailienne : Driba, Sidi Amar, Rwamzine à l'ouest de la médina. Mais l'étude architecturale de la médina réduit cette superficie à 54 ha, car elle en exclue ces espaces qui lui sont contigus. (GANGOURA .M. BOUGHAZALI .M .2017).

De nos jours, la Médina occupe une situation centrale et privilégiée dans l'ensemble du tissu urbain de Meknès. Sa position charnière entre les différentes entités urbaines, lui confère une centralité spatiale stratégique, qui renforce son attrait et consolide ses fonctions économique et culturelle.

Cependant, cette Médina a subi de nombreuses dégradations de son cadre bâti et d'altérations de ses structures économiques. La Médina a supporté durant des décennies au 20ème siècle de fortes densités de

peuplement, car elle a été le réceptacle de flux migratoires durant l'époque coloniale et au début de l'indépendance. Ces néo-citadins s'entassèrent dans les vieilles demeures de la médina. Le problème le plus grave que vit actuellement cette Médina, est sans conteste celui des constructions menaçant ruine.

2-1-1-1- Les constructions menaçant ruine : un grave péril à l'origine du dépeuplement de la médina

Ainsi, et malgré sa valeur patrimoniale et sa vitalité économique, la Médina est victime de la dégradation de son cadre bâti et beaucoup de ses monuments et édifices ont déjà disparu ou sont dans un état de dégradation très avancée. L'effondrement tragique de la mosquée Bab Berdaine n'est qu'une manifestation, certes spectaculaire, d'un lent processus de dégradation qui touche l'ensemble du cadre bâti de la Médina et qui détériore silencieusement, mais inexorablement ses différents bâtiments et en particulier son parc logement.

En 2003 l'agence urbaine entame une première exploration du phénomène, pour en déterminer l'ampleur dans les vieux tissus de la médina, les résultats de ces investigations indiquent que les CMR sont de l'ordre de 1548 constructions. (AGENCE URBAINE DE MEKNES. 2003). Après l'effondrement de la mosquée Bab Berdaine et son lot de victimes, un ratissage systématique de toutes les constructions des vieux tissus a révélé l'ampleur réelle des CMR qui selon le dernier bilan, s'élève à 4104 cas, dont 2140 sont considérés comme très urgents dans l'ensemble de l'agglomération. Pour la seule Médina, les CMR sont au nombre de 3084 cas, dont 1692 sont considérés comme très urgents.

Longtemps ignoré et sous-estimé, en dépit de sa gravité et son ampleur, le problème des édifices menaçants ruine, a fini récemment par enclencher une intervention publique pour traiter cette question. Mais la complexité du foncier, le vide juridique pour encadrer les interventions publiques et la faiblesse des moyens financiers mobilisables, sont autant de difficultés qui limitent l'efficacité de la politique publique dans ce domaine.

La persistance de l'impuissance des pouvoirs publics à traiter le problème des CMR, conjuguée à la vitesse avec laquelle se propage ce phénomène, risque de transformer une grande partie de la Médina en piège mortel pour sa population, ce qui explique sans aucun doute le dépeuplement massif de la médina de Meknès. En effet, un reflux démographique a été enregistré entre 1982 et 2014. La population recensée durant les RGPH à ces deux dates est passée de 79.711 habitants en 1982 à 47.119 habitants en 2014, soit un recul de 32.592 habitants.

Ce processus de dépeuplement de la Médina a été concomitant avec le lancement de nombreux programmes de logements sociaux et le recasement des bidonvilles localisés, pour l'essentiel, dans les nouvelles extensions urbaines. Il est donc permis de penser que ces phénomènes articulés se sont traduits par de larges transferts de populations jadis entassées dans des bidonvilles et quartiers d'habitat clandestin et dans les vieux tissus de la Médina, vers de nouveaux quartiers générés par des opérations d'envergure de recasement des bidonvilles et de logements sociaux en immeubles (Voir carte n° 1) .

2-1-1-2-Permanence de la vitalité économique de la médina

Malgré le recul du poids démographique de la Médina de Meknès, celle-ci demeure un corps vivant et dynamique sur le plan économique et social. En effet, et en dépit du déclin de certains métiers de l'artisanat traditionnel, la médina abrite encore plusieurs axes, places et Kissariats qui accueillent des activités très diversifiées, notamment de très nombreux commerces de type et taille variés. L'artisanat de production et les services sont également bien représentés. Les statistiques de l'activité économique au sein de la médina confirment sa grande vitalité. Celle-ci abrite en effet plus de 5800 unités qui emploient environ 10400 actifs permanents. Le commerce constitue l'activité dominante puisqu'il occupe 62,4% des locaux destinés aux activités économiques (GANGOURA .M et BOUGHAZALI .M. 2017). Le tourisme, bien que disposant d'un immense potentiel au sein de la Médina et dans l'ensemble de la ville historique, n'a enregistré qu'un développement modeste. Contrairement à ce qui se passe à Marrakech, Essaouira, Fès, et Chefchaouen …etc, très

peu d'initiatives de type maison d'hôtes, de ryads, ou d'hôtellerie classique, de restaurants touristiques, ont vu le jour au sein de la Médina.

2-1-2- La ville Royale (Kasbah Ismaïlienne) : une originalité de Meknès

2-1-2-1-Un patrimoine architectural grandiose

La ville Royale, dite Kasbah Ismaïlienne est déployée sur une superficie autrement plus importante que celle de la médina soit 270ha. Jadis formée de nombreux palais, rivalisant en beauté et finesses architecturales, de divers bâtiments et fortifications à usage militaire, économique, culturel et religieux (Bordjs, Greniers, Ecuries, Mosquées…etc.) et de vastes jardins et plans d'eau, de quartiers avec grandes demeures pour les serviteurs du Makhzen et les notables, et ceux réservés à l'armée des Abids , le tout entouré de hauts remparts sur une longueur totale de 42km, cette ville royale continue d'être une entité très importante de l'actuelle ville de Meknès, tout en subissant des mutations aux conséquences néfastes. Ce complexe impérial revêt une importance patrimoniale exceptionnelle, car elle est selon Marianne Barrucand dans son ouvrage « Urbanisme princier en Islam » la première grande œuvre architecturale alaouite et qui, de plus, est restée assez complète et « lisible » pour qu'on y reconnaisse, aujourd'hui encore, les fonctions premières des lieux…Il s'agit là d'un ensemble monumental véritablement gigantesque, propre à impressionner jusqu'au touriste le moins averti » (BARRUCAUD . M.1985).

2-1-2- 2-Une urbanisation rampante au sein de la ville royale

Cet ensemble palatial est aujourd'hui largement gagné par l'urbanisation. De nombreux quartiers ont été édifiés à l'intérieur des remparts de ce complexe royal, reproduisant pour les plus anciens la configuration de la médina (Dar lakbira, Driba, Beni M'hammed laqdim, Sidi Amar Lahssini, Touarga…) ou de type ¨maison marocaine moderne¨ (Sbatta, Zitoune, Mellah jdid, Dior jdad,…). Les densités sont donc très variables voire même très contrastées, très denses dans les vieux quartiers de type Médina, moyennes dans les nouveaux quartiers et très faible dans les zones encore épargnés par l'urbanisation ou peu urbanisées. Cette urbanisation rampante sur le complexe royal risque malheureusement de masquer et de défigurer le visage de cette ville royale, considérée comme exceptionnelle voir unique non seulement à l'échelle du Maroc, mais dans l'ensemble du monde arabo-musulman (BARRUCAUD, M.1985).

La densification du tissu urbain récent à l'intérieur de la Kasbah s'est poursuivie durant les dernières décades du 20 et jusqu'à nos jours, par remplissage des espaces interstitiels. Seuls les remparts et les grands monuments historiques d'envergure tels que les palais, les heris, les plans d'eau, les forteresses … sont protégés par les servitudes aedificandi extramuros et intramuros.

2-2- La ville européenne (Nouvelle)

2-2-1- Un urbanisme moderne

Sur le plan urbanistique, l'époque coloniale connaitra un tournant majeur qui marquera de manière irréversible la morphologie de Meknès, ses paysages et son contenu socio-spatial. Il s'agit en l'occurrence de la création d'une ville européenne, dite également nouvelle, très nettement séparée de la ville ancienne, par une vallée encaissée et plus ou moins large (Oued Boufkrane).

Carte n°1 : Les phases de l'urbanisation de Meknès

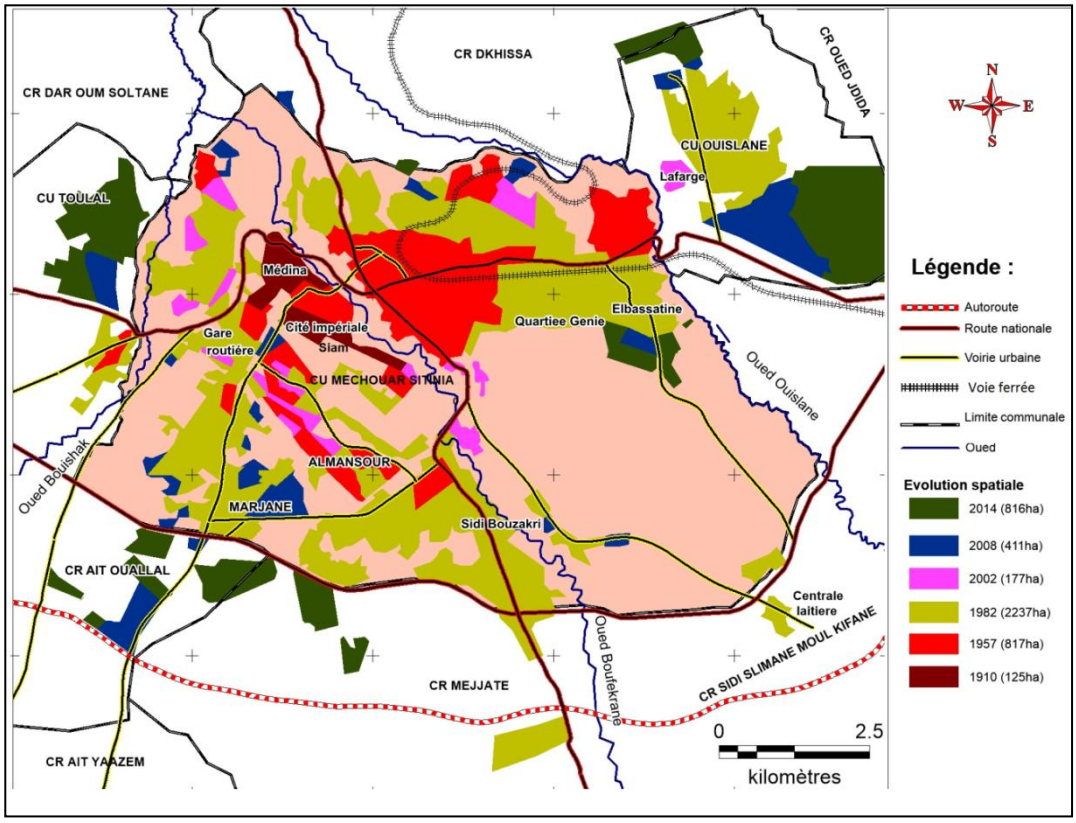

Construite durant le protectorat selon les règles d'urbanisme les plus en vogue à cette époque, la ville nouvelle avait un cadre bâti d'une grande qualité urbanistique et architecturale au point que certains amoureux de la ville la qualifiaient, un peu prétentieusement, de « petit Paris ». La ville nouvelle était organisée selon un zonage comprenant les entités suivantes :

- un centre-ville où se concentrent les commerces, les services publics et privés ainsi que quelques immeubles d'habitat collectif et des hôtels, le tout construit dans le style Art-déco, ou dans un style qui combine l'architecture moderne et des éléments de l'architecture arabo-musulmane.

- Des quartiers de villa qui se sont greffés au centre-ville, notamment au nord jusqu'à la bordure nord du plateau du Saïs et le long de la route de Sidi Kacem. Certains de ses quartiers ont une très belle vue panoramique sur le massif du Zerhoun et sur la vallée de Boufekrane. D'autres quartiers de villas sont construits au nord de la route de Fès, les plus importants sont Bel-air et Plaisance et le quartier des cheminots.

- Un quartier industriel : de forme rectangulaire, ce quartier s'allonge au sud de la route de Fès. Il est également desservi par la voie ferrée. Il a abrité la plupart des entreprises nées durant le protectorat.

- Des casernes et une base militaire : elles occupent une vaste superficie, soit 1400 ha au sud de la ville nouvelle, et constituent aujourd'hui une réserve foncière de grande ampleur, à condition que les recommandations des SDAU de la ville soient effectivement mises en œuvre en procédant au transfert de ces zones militaires en dehors de la ville actuelle.

2-2-2- : L'extension verticale dans le centre-ville européen.

Aujourd'hui de nombreuses mutations sont en train de transformer le visage de cette ville coloniale. En effet dans le centre-ville et ses abords immédiats constitués de villas, un actif processus d'extension verticale est en cours. Les bâtiments peu surélevés ainsi que les villas coloniales, sont systématiquement démolis pour être remplacés par des immeubles de 4 à 10 étages. L'état dégradé de certains bâtiments et surtout la sous valorisation d'un espace central et donc de forte valeur vénale, sont les moteurs de cette évolution, qui, à terme,

finira par faire disparaitre l'essentiel du patrimoine architectural colonial. Seuls les grands bâtiments, notamment administratifs tels que la poste, l'hôtel de ville, le commissariat central, le conservatoire, les lycées et collèges, le marché municipal…etc. semblent en mesure d'échapper à ce sort inexorable.

Faut-il regretter cette transformation ? Certains pensent qu'elle est positive car elle améliore et modernise le cadre bâti et intensifie et optimise l'occupation du sol et limite, par la même occasion, l'étalement de la ville au détriment des terres agricoles. D'autre, plus nostalgiques, regrettent la disparition des véritables joyaux du patrimoine colonial, tel que le bâtiment de la banque du Maroc, le théâtre municipal appelé cinéma Régent …, et donc la disparition d'une partie de la mémoire de la ville. Le recul du type villa dans le parc logements de la ville européenne est une autre conséquence néfaste de cette évolution. Car outre le fait qu'elle occasionne la disparition de très belles demeures coloniales et la régression des espaces verts intrinsèques à ce type d'habitat.

3 - Les nouvelles extensions et l'étalement excessif du tissu urbain.

Suite à l'extension verticale dans la ville européenne et l'urbanisation des espaces interstitiels dans l'ensemble de l'agglomération, de nouvelles zones ont été urbanisées au sud-est à Ain Slougui , à l'est à Ouisslan , et à l'ouest à Toulal et au sud-ouest à AL Mansour et Marjane . Ces nouveaux espaces urbanisés aux dépens de terres agricoles, ont façonné une configuration spatiale, excessivement étalée d'est vers l'ouest, source de certains problèmes, notamment au niveau de la mobilité et de la circulation.

3-1- La naissance et le développement d'El Bassatine.

Un très grand quartier va émerger au Sud- est de la ville: El Bassatine. L'habitat dominant est de type économique (marocain rénové) et de type immeubles collectifs. El Bassatine, qui regroupe aujourd'hui des milliers de ménages, a constitué durant les années 70 et 80 une véritable bouffée d'oxygène pour le marché du logement à Meknès, marqué à l'époque par un grand déficit de l'offre.

Actuellement, de nouvelles perspectives se dessinent pour ce grand quartier suite à son extension vers la sud, grâce à la valorisation de nouveaux lotissements et à la restructuration- recasement des bidonvilles de Douar Bougaraa et Génie, dans le cadre du programme « ville sans bidonvilles ». En 2014, le RGPH avait dénombré une population totale de 35.035 habitants dans cette zone.

3 - 2- Le boom de hay Ouisslane.

L'extension urbaine la plus importante et la plus spectaculaire durant les 30 dernières années a été réalisée vers l'est de la ville. En effet, le quartier Ouislane, né au départ en corrélation avec l'implantation de la cimenterie Lafarge, a évolué par la suite pour devenir une grosse tâche d'habitat non réglementaire, aujourd'hui en grande partie restructuré. La population de cette excroissance urbaine est passée de 8.148 habitants en 1982 à 28.687 habitants en 1994 et à 48.000 habitants en 2004, pour atteindre 87.910 habitants lors du dernier RGPH de 2014.

Sur la rive gauche de Boufkrane, trois zones sont concernées par une urbanisation de grande ampleur et relativement rapide.

3 -3- La création de Hay Al Mansour.

La première couvre le quartier AL Mansour, stiué au sud de la ville, sur l'axe de la route d'Agourai, dynamisé, entre autres, par la création de l'hypermarché Marjane et d'autres enseignes de la grande distribution. La population de cette nouvelle zone urbanisée, était de 64667 habitants en 2014.

3- 4- Les lotissements Marjane.

La seconde zone est formée par les différentes tranches du programme Marjane, consacré au recasement des bidonvilles entrepris durant les années 1990. Cet ensemble est structuré par l'axe routier qui se dirige vers EL Hajeb au sud de Meknès. Ce programme de recasement est caractérisé par sa grande ampleur. En effet, la

population bidonvilloise ciblée était de l'ordre 21658 habitants, soit 4528 ménages vivants dans 38 bidonvilles éparpillés dans l'ensemble de l'agglomération, sur une superficie totale de 65 ha. Mais la superficie du programme Marjane est autrement plus vaste, soit 254,9 ha, car cette opération proposait, outre le recasement des bidonvillois, des produits destinés à d'autres couches de la population, fondés sur les principes de la péréquation et de la prévention. De même, l'ouverture sur les différentes couches de la population permet un brassage social qui favorise l'intégration urbaine.

Ainsi sur les 6031 lots d'habitation qui constituent la capacité d'accueil du projet, 66,8% sont réservés à la résorption, tandis que la péréquation et la prévention représentent respectivement 14,6 % et 18.6 % du total des lots (MECHKOURI et Autres. 2012). En 2014 le RGPH dénombrait 75.909 habitants dans cette zone.

3-5- Toulal .

Toulal, vers l'ouest de l'agglomération, constitue la troisième zone d'extension urbaine de grande importance. Des opérateurs publics et privés ont, en effet, initié des projets d'habitat plus au moins importants sur des terrains agricoles domaniaux et privés. Mais la commercialisation de ces produits connaît certaines difficultés et une lenteur patente, qui pourtant ne découragent pas de nouvelles initiatives motivées par des considérations spéculatives. L'évolution de la population de Toulal confirme l'importance consistante de cette entité urbaine de l'agglomération de Meknès. En effet, cette population est passée de 11.090 en 1982 à 19 .077 en 2014.

3-6- Prolifération des bidonvilles et actions publiques de résorption.

Un phénomène majeur a eu un impact déterminant dans le façonnement du visage actuel de Meknès , comme dans la plupart des grandes villes du Maroc . Il s'agit , dans un premier temps , de l'apparition et la prolifération des bidonvilles dès l'époque du protectorat et, dans un deuxième temps, des actions des pouvoirs publics pour résorber cet habitat insalubre. Les efforts titanesques de l'état se sont traduits par un redéploiement de la population urbaine, soit par la dédensification du tissu ancien de la médina, ou par la relocalisation des bidonvillois dans de nouveaux quartiers destinés à leur recasement. Les bidonvilles restructurés ont également participé à cette métamorphose de Meknès.

Plusieurs actions successives et de grande envergure ont été entreprises à Meknès pour l'éradication des bidonvilles (voir carte n° 2) : le Programme de Développent Urbain (P.D .U.) durant les années 70, le programme Marjane durant les années 90, et le programme « villes sans bidonvilles » (V.S.B) à partir de 2004.(pour plus de détails voir à ce sujet : MECHKOURI . A. et Autres. 2012).

Carte n°2 : Les opérations de restructuration et de recasement des bidonvilles à Meknès.

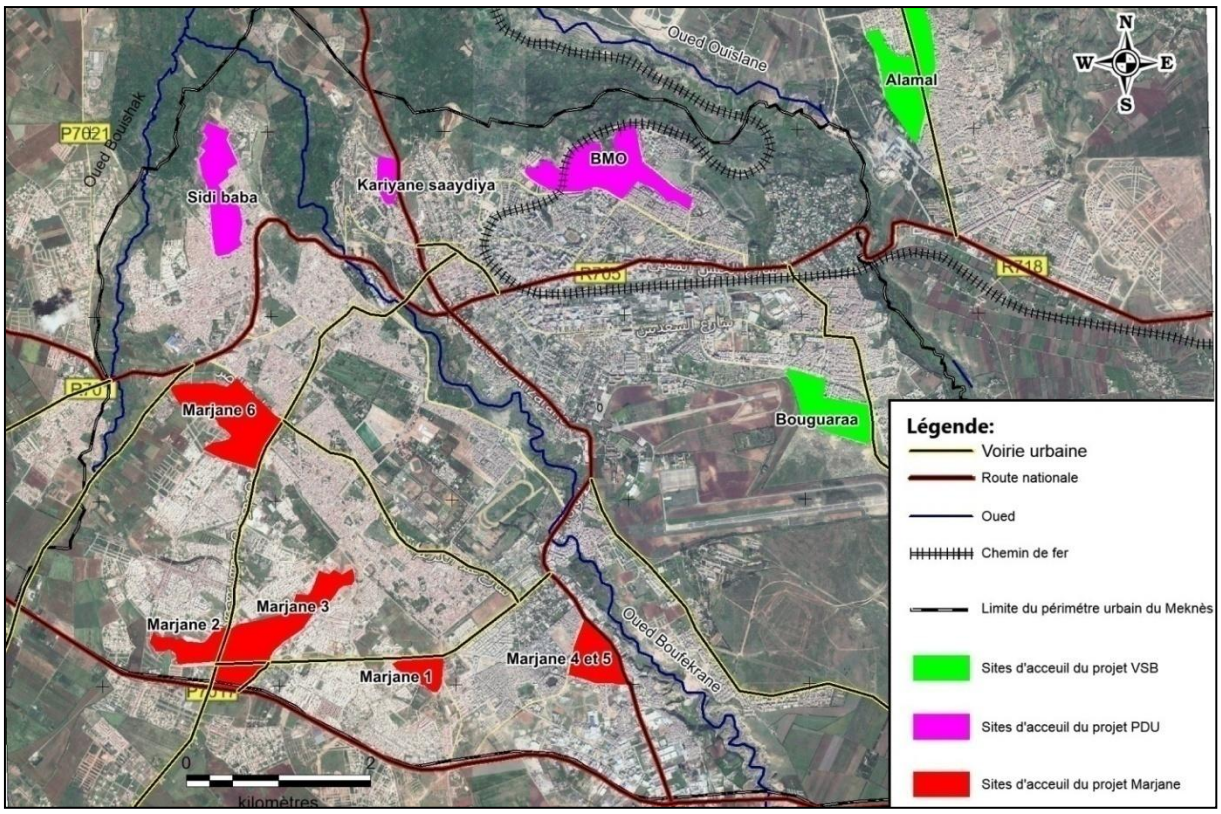

4- Le déclassement économique et territorial de Meknès :

L'indépendance du Maroc a constitué un tournant dans l'histoire de la ville. Le reflux massif de la communauté européenne, suivi plus tard par celui des Israélites, conjugué au gel des investissements, voire même au retrait des capitaux déjà engagés dans l'industrie, le commerce et les services, vont ébranler l'assise économique de la ville et réduire considérablement son influence et son rayonnement aux échelles régionale et nationale.

La régression économique de Meknès va s'accentuer au fil des dernières décades du 20ème siècle, avant que le déclassement économique et territorial ne soit consacré lors du dernier découpage régional du Maroc en 2015, qui relègue Meknès au rang de ville secondaire après la perte de son titre de capitale régionale.

4 -1- Le virtuel bi-pôle Fès – Meknès : une mise en œuvre problématique

Meknès constitue avec sa voisine et néanmoins rivale Fès, un ensemble urbain, qui peut potentiellement, faire un certain contrepoids à l'aire métropolitaine littorale, formée autour de Casablanca et Rabat, et qui draine l'essentiel des activités et des richesses du pays. Le SNAT, qui classe le bipôle Meknès-Fès juste après l'aire métropolitaine Casa-Rabat, comme pôle de développement au Maroc (MATHEE. Urba Plan.2002), met en exergue les perspectives prometteuses qui pourraient s'ouvrir pour le développement de ces deux villes et leur zone d'influence respective, si les synergies et complémentarités entre les deux cités sont mises en œuvre par les acteurs économiques. C'est donc un challenge qui dépasse l'échelle régionale, puisqu'il vise la réduction des déséquilibres régionaux, notamment entre le littoral atlantique et l'intérieur du pays.

A cet égard, on peut souligner que l'étude consacrée au bipôle Fès –Meknès affirme que « si Meknès et Fès pouvaient mettre en valeur leurs synergies et se comporter économiquement comme un seul grand marché de plus de 300.000 emplois, les conditions de la croissance seraient meilleures, et son taux brut d'activité

devrait s'élever de 1 ou 2% pour se rapprocher de celui de Rabat » ((MATHEE. Groupe huit.2001). Mais, tout cela reste malheureusement théorique, voire un simple vœu pieux, car aucune avancée tangible n'a été réalisée pour la concrétisation de ce vieux projet, dont la conception et les études sont ficelées depuis deux décades, sans pour autant connaitre la moindre consécration.

Les échanges industriels entre les deux villes sont quasi nuls. Les flux des marchandises entre elles transitent toujours par Casablanca. Même le secteur du tourisme, dans lequel les perspectives de coopération et de mutualisation des efforts sont les plus alléchantes et les plus évidentes, ne suscite pas l'intérêt des acteurs des deux villes, qui n'ont entrepris aucune action commune tangible pour la promotion de leur secteur dans les deux villes.

En place et lieu d'une synergie bénéfique aux deux villes concernées par le bipôle du Sais, ce projet se traduit déjà par l'aggravation d'une compétition inégale au profit de Fès, ce qui enfonce encore plus Meknès dans le marasme économique et réduit de plusieurs crans son rayonnement et son influence sur son environnement immédiat et lointain. L'histoire récente des rapports entre les deux villes se résume, en effet, à une âpre compétition, pour capter les équipements structurants et les investissements lourds publics et privés, qui se concluent presque toujours en faveur de Fès, grâce, à la puissance de ses élites et son lobby dans les sphères du pouvoir politique et économique. Les épisodes les plus marquants de cette course aux grands projets publics de développement ont concerné, dans un premier temps, durant les années soixante le secteur industriel, notamment du textile (COTEF...etc.). La préférence de Fès va se confirmer durant les décennies suivantes. Elle va abriter successivement la première université délocalisée de la capitale (université Mohamed Ben Abdallah), un aéroport international, une faculté de médecine adossée à un CHU, prévue au départ à Meknès, et plus récemment un stade international aux normes de la FIFA...etc.

4-2- Nouveau découpage régional et déclassement de Meknès à un rang subalterne : le coup de grâce !

La lenteur et les difficultés objectives qui ont caractérisé la mise en œuvre du projet du bipôle Fès-Meknès, ont conduit les pouvoirs publics à avaliser et officialiser la proposition de la Commission Royale Consultative sur la Régionalisation Avancée d'inclure les villes de Fès et Meknès dans une même région, pilotée par Fès, et ce, pour consacrer la suprématie de cette dernière sur Meknès dans la course de (CRCRA . 2011) leadership régional. Le choix d'inclure Fès et Meknès dans une même région dans le nouveau découpage régional du Maroc nous semble inopportun et irréaliste pour diverses raisons. La première réside incontestablement dans son caractère techniciste et « bureaucratique », et ce, en dépit de quelques réunions de façade organisées par le CRCRA, car il a pour conséquence la non adhésion, voire une franche hostilité des populations concernées et leurs élus (On pense à celles de Meknès et sa région). Or, cette adhésion est, à l'évidence, la condition sine qua non, pour l'éclosion et la viabilité d'une collectivité de l'envergure d'une région, telle que stipulée dans le projet de la régionalisation avancée.

Ce choix est, par ailleurs, antagoniste avec l'un des principes fondamentaux énoncés par la CRCRA dans son rapport pour la genèse des nouvelles régions. En effet, et alors même que ce rapport stipule que ces régions doivent être structurées, polarisées et pilotées par les pôles urbains les plus importants et les plus influents du pays, la proposition d'inclure les deux grandes cités du Sais dans une même région bafoue allègrement ce principe fondateur. II est évident que Meknès, en dépit d'un certain recul durant les dernières décades, continue d'être un grand pôle urbain, classée au 7eme rang dans la hiérarchie des grandes villes du royaume. Il est donc paradoxal qu'elle soit exclue du pilotage des douze régions proposées dans le nouveau découpage régional du Maroc ! Ce choix va se traduire, à l'évidence, par un déclassement automatique et inévitable de Meknès. Celle-ci va perdre forcément ses fonctions de chef-lieu régional et donc toutes les retombées positives qu'elles génèrent à son profit. En tout état de cause, et eu égard à la vive rivalité qui caractérise les rapports entre les deux villes et

surtout à l'animosité et l'incompréhension si profondes et si bien partagées par les populations de ces deux cités, ferait que leur inclusion dans une même région équivaudrait à mettre deux frères ennemis dans une même cellule. Et c'est là, le meilleur moyen pour mettre cette nouvelle entité régionale dans l'impasse et la condamner à la paralysie et à l'échec.

5 - La mise à niveau économique : un impératif pour Meknès

Bien que les performances de l'économie de la ville soient actuellement modestes, les perspectives pour les améliorer qualitativement sont réelles et prometteuses. Le rayonnement et la promotion de la ville dans l'économie nationale sont parfaitement réalisables, surtout dans deux secteurs identifiés par des études spécifiques. La première étude concerne le secteur touristique (CONSEIL REGIONAL DU TOURISME. 2008). La seconde s'inscrit dans le plan Emergence, qui concerne le secteur industriel.

5 -1- Meknès peut-elle reconquérir son rang de pôle industriel au Maroc ?

L'industrie peut être un important levier dans le repositionnement de la ville de Meknès au sein de l'économie nationale et dans la carte des pôles urbains du royaume. De troisième pôle industriel du Maroc à la fin de l'époque coloniale, Meknès ne représente aujourd'hui que 3% en termes d'entreprises industrielles, de chiffre d'affaires et de production et 2% en termes de valeur ajoutée et d'effectifs employés. C'est dire que la ville a perdu beaucoup de son importance dans le secteur industriel, même si elle reste la principale concentration de l'industrie à l'échelle de l'ex région Meknès -Tafilalet.

La question cruciale est de savoir si Meknès peut reconquérir sa place de pôle industriel d'envergure nationale, et si oui par quel chemin et quels moyens, peut-elle le faire ? Le plan Emergence, qui avait identifié les secteurs porteurs de l'industrie marocaine, nous donne une première indication dans ce sens. Pour Meknès et sa région, les industries Agro-alimentaires semblent les plus à même de jouer le rôle moteur dans l'émergence de Meknès comme pôle industriel majeure. Cette branche traditionnelle de l'industrie locale occupe une place dominante à Meknès.

Consacrée et illustrée par la tenue du salon international de l'agriculture du Maroc (SIAM) à Meknès, cette vocation Agro-industrielle de la ville reconnue unanimement, va être confortée de manière très substantielle après la concrétisation de l'agropôle lancé par le Souverain. Ce mégaprojet, déployé sur 360 ha au sud de la ville, est une offre intégrée qui, combine production, transformation, recherche agro-industrielle et une plateforme logistique. Ce projet, est en mesure de booster toute l'industrie locale, et au-delà l'ensemble de l'économie locale et régionale. Le poids et le rayonnement de la ville en sortiront renforcés.

Néanmoins, et pour ne pas tomber dans le piège d'une structure industrielle dominée très largement par une seule branche, il faut que les autres branches industrielles puissent également se développer, notamment dans les domaines ou Meknès possède une accumulation de savoir-faire et des atouts tels que les matériaux de construction, le textile-confection, la métallurgie, l'industrie du bois et du papier...etc.

5-2- Le tourisme un secteur porteur qui peine à décoller

4eme ville impériale du Maroc, la ville de Meknès est paradoxalement le parent pauvre du tourisme culturel et en particulier du circuit des villes impériales du Maroc. Les chiffres sont éloquents à cet égard. Ses performances en termes de nuitées tournent autour de 1,7 % par rapport à l'ensemble des nuitées réalisées dans les quatre villes impériales que compte le pays. La performance de la ville tombe à un niveau abyssal en termes de capacité d'accueil, en effet, Meknès présente un déficit criant. Ainsi, elle ne représente que 40% de la capacité d'accueil de Fès et 7% de celle de Marrakech ! (AGENCE URBAINE de Meknès. 2017).

En 2006 Meknès disposait de 2522 lits contre 35897 lits à Marrakech. Au début de 2012 le nombre de lits a atteint le seuil de 50.000 à Marrakech, alors qu'il est resté insignifiant à Meknès avec seulement 3298 lits, ce qui est dérisoire pour une ville qui désire se hisser au rang d'un grand pôle touristique. Le tourisme à Meknès est

donc très fortement dépendant du circuit des villes impériales dans lequel la ville de Meknès tient une place marginale. Par ailleurs, le produit villes impériales lui-même va probablement disparaître du fait de l'autonomisation de l'offre de chacune des quatre villes qui le constituent. Ainsi, Rabat, Fès et surtout Marrakech deviennent de plus en plus des destinations autonomes et arrivent à retenir leurs visiteurs sur une longue durée, alors que Meknès demeure, principalement, une ville de transit. La durée moyenne de séjour ne dépasse pas en effet 1,7 nuitées, alors que les performances de Fès et de Marrakech sont respectivement de 2,1 et3,6 nuitées (AGENCE URBAINE de Meknès. 2017).

Pour échapper à la trop forte dépendance du tourisme à Meknès au circuit des villes impériales, tous les efforts doivent être déployés pour donner une autonomie au produit touristique de Meknès et son arrière-pays, en particulier le Moyen Atlas, Zerhoun et le Sais –Meknès. Il faut également améliorer la médiatisation, l'animation et la commercialisation du produit touristique de la ville.

Conclusion : Les activités liées au savoir et aux nouvelles technologies : un pied dans l'économie du 21ème siècle pour Meknès

En guise de conclusion et pour clore ce tour d'horizon sur les potentialités et les perspectives d'un meilleur repositionnement de Meknès dans la compétitivité territoriale des grandes villes marocaines à l'échelle nationale , mais également internationale, et pour tenir compte de la mondialisation et du développent fulgurant de l'économie numérique à notre époque, nous proposons une réflexion prospective sur le devenir de la ville, axée sur la nécessité pour elle de développer une nouvelle génération d'activités. En effet, la ville est appelée à développer une nouvelle gamme d'activités permettant de la propulser au-devant de la scène, à travers l'innovation, les évolutions technologiques et l'émergence d'une économie basée sur le savoir et les N.T.I.C. Meknès dispose d'atouts réels, pour développer des structures de recherche & développement articulées aux activités d'entreprises de haute technologie et à forte valeur ajoutée, particulièrement dans l'économie numérique. Dotée d'une structure universitaire et de recherche scientifique relativement évoluée (Université My Ismail, l'ENA, l'ENSAM, l'université Al Akhawayne, la cité intelligente du projet Agropolis), le pôle de Meknès pourrait envisager, raisonnablement, de jouer un rôle important dans la configuration spatiale de cette nouvelle génération d'activités de service, de production, et de recherche& développement.

Dans le même esprit, Meknès ne doit plus se contenter de rester en marge du mouvement des délocalisations qui s'opère à l'échelle internationale et qui touche les entreprises dont l'activité est liée à l'off-shoring et aux NTIC. En effet, ces activités profitent déjà à bon nombre de villes au Maroc et dans le reste du monde en voie de développement. Aussi, pour rester compétitive et en phase avec ces évolutions inéluctables, Meknès devra s'efforcer de conquérir sa part du PIB dans ces nouveaux marchés.

Bibliographie

AGENCE URBAINE DE MEKNES (2017), *SDAU de Meknès*.

AGENCE URBAINE DE MEKNES (2013), *SDAU du grand Meknès et PA de l'agglomération de Meknès*.

AGENCE URBAINE DE MEKNES (2009), *Plan d'Aménagement de Meknès. Document contexte spatial et socio-économique*.

AGENCE URBAINE DE MEKNES (2003), *Rapport bâtisses menaçant ruine au sein de la médina de Meknès, commune urbaine Al* Ismailia.

AYACHE A. (1956), *Le Maroc : Bilan d'une colonisation*. Editions sociales. Paris.

BARRUCAUD M. (1985), *Urbanisme princier en Islam ; Meknès et les villes royales islamiques postmédiévales*. Ed. Paul Guethner, Paris.

BRIGNON & al. (1967), *Histoire du Maroc* Hatier, Paris.

BULLETIN DU COMITE DE L'AFRIQUE FRANÇAISE (1936), sup : *Renseignements coloniaux*. N°2 .

CONSEIL REGIONAL DE LA RMT - UNIVERSITE MY ISMAIL (2005), *Etude sur les opportunités d'investissement dans la région Meknès-Tafilalet*.

CONSEIL REGIONAL DU TOURISME (2008), *Plan de développement du tourisme dans la région Meknès – Tafilalet*.

CRCRA (Commission consultative royale sur la régionalisation avancée) (2011), *Rapport sur la régionalisation avancée* .

ESCALIER R. (1972), La croissance urbaine au Maroc, Université de Nice.

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN (HCP), *R.G.P.H* : (1982- 1994-2004-2014).

GANGOURA M. & BOUGHAZALI M. (sous presse), « Eau et dégradation du patrimoine urbain : cas de la ville de Meknès », in *colloque : Les risques majeurs et développement*. FLSH de Meknès. 2017.

LAROUI, A. (1973), *Histoire du Maghreb*. Editions Maspero.

MATEE, PNUD, UN-HABITAT (2004), *Profil environnemental de Meknès*. Agenda 21 locaux. Avril 2004.

MATUHE, Direction de l'aménagement du territoire (2002), *Urba- plan : Etude sur l'aire métropolitaine du bipôle Fès- Meknès*. Rapport d'étape N°l. Lausanne et Rabat.

MATHEE (2001), *UrbaPlan : SNAT. Document : Les espaces de croissance*. Rabat.

MECHKOURI A. & IDIL A. (2016), « Meknès pendant la période coloniale, une ville émergente », in *Revue Territoire et développement* N°3 (en arabe).

MECHKOURI A. (2013), « Meknès face aux défis de la compétitivité territoriale », in *Meknès face aux défis de la compétitivité territoriale*. Publications de la FLSH de Meknès. Série Actes de colloques n°37.

MECHKOURI A. & al. (2012), *Evaluation des politiques publiques en matière de résorption de l'habitat insalubre : le cas de Meknès*. Publications de l'Université Moulay Ismail. Meknès.

MECHKOURI A. (2006), « Le tourisme, un secteur porteur qui peine à décoller », in revue : *La Tribune de Meknès-Tafilalet*, n° 63.

MECHKOURI A. (1984), *L'industrie à Meknès*. Thèse de Doctorat de 3ème cycle. Université de Toulouse Le Mirail. Janvier 1984.

MINISTERE DE L'INTERIEUR, Direction de l'urbanisme (1977), *SDAU de la ville de Meknès*. Dossier image socio-économique.

NOUCHI A. (1976), *Les villes dans le Maghreb précolonial*. CERES productions. Tunis.

PROJET SEBOU (1967), *Le plateau du Sais Meknès –Fès*. CND. Fiche n° 34.248.

Mobilité du genre et géographie au Maroc

Souad RAJEB[1], Mostafa YAHYAOUI[2] & Mohamed ZHAR

[1]Université Hassan II- Casablanca, FSJES -Mohammedia, [2] FLSH-Mohammedia, LADES

« *(…) la géographie du monde ne commence-t-elle pas dans une géographie psychique, l'espace du dehors ne se trouve-t-il pas déjà prédéterminé dans un espace du dedans?* [1]»

(Wunenburger, 1996, p.399)

Introduction

Partant de l'hypothèse théorique suivante : les valeurs et normes culturelles concernant les femmes, les hommes, les relations entre les sexes[2], la féminité et la masculinité ne sont pas fondamentales, exclusivement, dans les processus de construction des sociétés humaines. Elles façonnent la production et la pratique d'espaces et de lieux d'un niveau individuel- intime à un niveau collectif plus global[3]. Le domicile, l'entreprise, le quartier, l'espace public, le marché du travail, la ville, l'État-nation ou le marché mondial: tous ces espaces sont étroitement et inextricablement caractérisés par des activités spécifiques des femmes et des hommes, par des relations de domination sexo-spécifiques et par des significations symboliques faisant référence au genre.

Le genre projeté comme composante clé de l'organisation des rapports sociaux dans toute géographie de 'proximité sociale', mobilisera la conviction sur l'utilité de reconsidérer la recherche géographique moderne. L'égalité basée sur le genre[4] deviendrait un cadre d'analyse fondamental pour décrypter les processus de production et de reproduction de l'espace social, prolongeant ainsi les frontières de la réflexion autour de la géographie.

« *L'espace social qui doit être entendu dans deux sens, celui peu exigeant de la projection des rapports sociaux sur l'espace géographique (l'espace n'est alors que le reflet des rapports économiques) et celui plus complexe de l'interférence entre rapports sociaux et rapports spatiaux, n'explique pas le sens existentiel ou phénoménologique qui renvoie aux valeurs et aux usages culturels que l'homme inscrit dans l'espace*. [5]»

Partant de la conviction que la science géographique, traditionnellement centrée sur l'étude des contextes socio-spatiaux spécifiques à différentes échelles, est capable, aujourd'hui, d'apporter une contribution substantielle à la réflexion sur le genre et sur l'évolution du statut de la femme dans la société marocaine, renforçant ainsi sa nature interdisciplinaire. Désormais, il est largement reconnu que la connaissance est

---

[1] Jean-Jacques Wunenburger, «Imagination géographique et psycho-géographie », publié dans J. Poirier et J.-J. Wunenburger (dir.), *Lire l'espace*, Bruxelles, Ousia, 1996, p. 399.

[2] Le sexe est ici envisagé comme l'« *ensemble des pratiques interactives interindividuelles variées impliquant directement ou non la composante sexuelle de l'organisme humain*.»

Nicolas Boivin, « Territoires hédonistes du sexe : Pour une géographie des subjectivations », publié dans Géographie et cultures, *Les espaces des masculinités*, n°83, 2012, p.87.

[3] Maria Dolors Garcia Ramon et Janice Monk, « Gender and geography: World views and practices » dans Belgeo, Revue belge de géographie, N°3, 2014, p. 9.

[4] Ici, notre utilisation de deux concepts « genre » et « l'égalité basée sur le genre » est tirée de l'ouvrage de Naila Kabeer, *Gender Mainstreaming in Poverty Eradication and the Millennium Development Goals* , publié par le Centre canadien de recherches pour le développement international en 2003 :

Le genre « *fait référence aux règles, normes, coutumes et pratiques par lesquelles les différences biologiques entre hommes et femmes se traduisent en différences socialement construites entre hommes et femmes et entre garçons et filles. Il en résulte que les deux sexes sont valorisés différemment et qu'ils ont des chances et des chances inégalées dans la vie*. »

Et l'égalité basée sur le genre « *est à la fois une égalité du traitement devant la loi et une égalité des chances… Cela inclut également l'égalité réelle et l'égalité de représentation et du pouvoir. L'égalité réelle signifie que les circonstances et les caractéristiques différentes des hommes et des femmes doivent être prises en compte pour éviter des résultats inéquitables liés au genre. Par exemple, dans le cas où un homme et une femme ont tous deux les qualifications requises pour une profession donnée, cette dernière peut ne pas être en mesure de l'exercer s'il n'y a pas de service de garde disponible. L'égalité de représentation signifie qu'il faut veiller à ce que les femmes et les hommes puissent faire eux-mêmes des choix de vie. »*

[5] Guy Di Méo, *Géographie sociale et territoires*. Editions Nathan, Paris, 1998, p.21.

«située», reflétant, ainsi, ses contextes culturel, politique et intellectuel ainsi que les valeurs personnelles de celles et ceux qui sont engagés dans sa création. Cette reconnaissance est une perspective particulièrement intéressante pour le renouveau générationnel de la recherche géographique marocaine.

1. Problématique et éléments méthodologiques

Les intersections et influences mutuelles de la 'géographie' et du 'genre' sont profondes et multiples. Chacune est profondément impliquée dans la construction de l'autre. Nous tenterons tout au long de ce travail de mettre la lumière sur l'influence qu'exerce la géographie, sous ses différentes formes, sur la formation des relations de genre et le contrôle exercé par la culture locale dans le processus de cette formation. Ici nous utilisons le concept de la culture locale dans le sens développé par Fatima Sadiqi (2016):

« *La culture peut être définie de manière large comme un système de pratiques, de rituels, de croyances et de valeurs ayant un impact significatif sur la vie sociale au sein d'une communauté. Toutes les cultures contrôlent leurs membres, mais elles diffèrent par le degré de contrôle qu'elles imposent aux individus. La culture (..) est d'un type qui contraint fortement le comportement des hommes et des femmes. La force de ce contrôle vient du fait qu'il est canalisé à travers de puissants composants culturels qui régulent de près la vie des hommes et des femmes à travers la mise en place de puissantes institutions sociales. Huit de ces composantes ont un impact direct sur la perception du genre: histoire, géographie, islam, oralité, multilinguisme, organisation sociale, statut économique et système politique.*[6] »

1.1 Problématique

D'un point de vue historique, les inégalités spatiales en termes de dynamiques du développement territorial, va développer une culture du genre totalement différente d'une région à une autre. D'une part, le travail agricole et minier dans la région de l'Oriental, par exemple, n'a pas aidé à l'émergence, localement, d'une culture du genre importante, comparativement avec celle résultant du travail d'usine, de l'adhésion au mouvement syndical et de la forte industrialisation de la région de Casablanca. D'autre part, le genre a exercé une influence profonde sur la production de cette 'géographie'. Les salaires bas des femmes dans les régions à culture syndicale féministe peu développée, va rendre ces territoires plus attractifs à des catégories entreprises. De la même manière l'analyse et la lecture de la violence dans les espaces publics va ressortir des intersections et influences mutuelles de la géographie et du genre. Certes l'espace est un reflet sur la manière dont le genre est construit, mais, ce dernier, va largement participer à créer ses propres formes géographiques. La femme, tout en subissant une discrimination spatiale et en rejetant les espaces ou le contrôle social fléchit (celui de la domination protectrice), va participer à la sublimation d'une territorialité conforme à son sens du propre (intériorisés de part son éducation), de la douceur et de la beauté (la qualité de vie urbaine dans la métropole : boulevards propres, artères bien agencées…)[7].

Quel est le lien entre la "perception de la femme" et le milieu géographique que les acteurs reproduisent et pratiquent quotidiennement ? Dans quelle mesure peut-on accorder une équivalence géographique au genre au Maroc ?

Dans la présente contribution, nous présenterons quelques résultats d'une enquête terrain sur le genre réalisée le début de 2013 dans la région de l'Oriental, et ce en mettant l'accent sur les attitudes[8], les positions[9] et

[6] Fatima Sadiqi, *Women, Gender and Language in Morocco*, Leiden and Boston, MA: Brill, 2003, p.165.
[7] Armand Frémont, la région espace vécu, Editions Flammarion, 1999, pp. 88-96.
[8] Par attitude, on entend l'ensemble des réactions que soulève un changement, un événement ou une nouveauté. L'attitude d'une personne face à un phénomène est motivée essentiellement par son éducation et son environnement social. A partir de cette définition et pour dégager les attitudes des Marocains face à l'évolution des rôles de la femme dans la société, les questions posées aux enquêtés ont porté sur l'égalité d'accès des femmes et des hommes à l'instruction, le droit de celles-ci au travail, leur accès à la gestion d'entreprises et leur présence dans les institutions.
[9] Par position, on entend le comportement d'une personne, la manière dont elle organise son existence par rapport à un fait. Ce comportement se construit à partir des valeurs auxquelles l'individu adhère. Par exemple, on attend d'un père de famille qui se dit favorable à l'éducation des filles qu'il envoie ses propres filles à l'école, s'il en a les moyens. Selon cette définition et pour appréhender les positions des

perception[10] des femmes dans la vie publique.

Afin de mettre en évidence certaines des interconnexions spécifiques de la géographie et du genre, notamment celles qui concernent l'espace et le lieu nous nous étayerons, également, sur les résultats livrés par les enquêtes menées par le Haut Commissariat au Plan (HCP) entre 2006 et 2015[11].

1.2 Objet et aire de l'enquête empirique

Le genre et le statut de la femme dans la société marocaine ont fait l'objet de remous spectaculaire cette dernière décennie. Il est au cœur des réformes que l'Etat a inaugurées ces quinze dernières années. Cette gestation est à double itinéraire : d'une part une évolution due aux bouleversements s'opérant au quotidien dans le système de valeurs de la société ; et d'autre part une évolution de la réglementation y afférente. D'où l'utilité de tracer une courbe de synergie entre le discours juridique et les systèmes de production de l'espace social à même de nous renseigner sur le degré de fusion des deux construits dans la vie publique.

Dans ce cadre, il faut rappeler que le suivi de l'évolution de la perception sociétale de la femme fait l'objet de combats sans relâche, notamment de la part des organismes non gouvernementaux féministes nationaux et internationaux. L'importance des contraintes socio-culturelles, la volonté d'introduire les changements comportementaux recommandés par la Convention sur l'Elimination de la Discrimination à l'Egard des Femmes (CEDAW), votée par l'Assemblée Générale des Nations Unies en 1979 et la Plate-forme d'Action de Pékin adoptée en 1995 lors de la Quatrième Conférence Mondiale sur les Femmes, et le désir de mettre en pratique ces réformes et de promouvoir l'égalité homme-femme dans la vie quotidienne, expliquent cet engouement.

Le Maroc s'est doté d'un ensemble de textes marquant des avancées juridiques considérables à ce sujet. Le Maroc a ratifié la plupart des instruments internationaux généraux et spécifiques qui contribuent à instaurer et à promouvoir le principe de l'égalité entre les hommes et les femmes. De nouvelles réformes et orientations sont visibles au nouveau du Code de la Famille marocain, entré en vigueur le 5 février 2004, de la nouvelle législation sur la nationalité de 2007, de la nouvelle constitution qui comporte 18 dispositions relatives aux droits des femmes et de la loi organique relatif à la nomination aux postes supérieurs (qui la complète), du plan gouvernemental pour l'égalité (hommes/femmes), de la loi organique sur la régionalisation avancée. L'action gouvernementale va accompagner cette dynamique[12].

La lutte contre les violences faites aux femmes va accélérer le lancement de plusieurs initiatives et plusieurs actions ont été menées dans ce sens, en plus des réformes introduites dans le code pénal[13].

Néanmoins, malgré ces avancées, des discriminations et violations des droits des femmes subsistent encore, le Maroc se classant, selon le *Global Gender Gap* au 133ème rang après la Tunisie (123ème rang), l'Algérie (126ème rang) et l'Egypte (129ème rang)[14].

Nous avons tenté, donc, dans cette étude, de rapporter un nouvel élément sur l'évaluation de la situation

---

enquêtés, les questions posées sont liées au droit de la femme à une liberté vestimentaire sans restrictions, à l'appréciation des dispositions du nouveau code de la famille, au droit pour la femme à disposer librement de son revenu et à la disposition des enquêtés à voter pour une femme.

[10] Par perception, il est entendu la détection, l'enregistrement et la prise de conscience de changements qui surviennent dans la réalité. Ce processus dépend largement du degré d'attention que porte un individu à son environnement. Les questions ont porté sur la présence des femmes dans les espaces publics, leur accès à l'instruction, aux activités rémunérées, à la direction d'entreprises ainsi que sur les soins apportés par les mères à leurs enfants.

[11] Haut Commissariat au Plan, *La femme marocaine sous le regard de son environnement social*. Enquête réalisée en 2006, citée dans le rapport ETAT DES LIEUX DE LA PARITE FEMME-HOMME AU MAROC, Avril 2016.

[12] L'Agenda pour l'égalité 2011-2015", élaboré en collaboration avec 25 départements ministériels s'articule autour de 9 domaines prioritaires, 30 objectifs stratégiques et 100 mesures pour l'égalité entre les hommes et les femmes dans 25 secteurs d'action publique.

Le PGE, adopté le 06 juin 2013 par le conseil du Gouvernement, est composé de 8 axes déclinés en 24 objectifs traduits en 156 mesures.

[13] Elles concernent notamment l'adoption en 2002 d'une stratégie nationale de lutte contre les violences à l'égard des femmes et d'un plan opérationnel pour sa mise en œuvre, dans le cadre d'un partenariat entre l'État et la société civile.

Le lancement en 2008 du programme TAMKINE, programme multisectoriel de lutte contre les violences basées sur le genre, par l'autonomisation des femmes et des filles. Ce programme vise la convergence des actions de lutte contre les violences de genre en ciblant la dimension territoriale.

[14] Forum Economique Mondial, *The Global Gender Gap Report 2014*, publié par World Economic Forum, 2014.
Version électronique : http://www3.weforum.org/docs/GGGR14/GGGR_CompleteReport_2014.pdf

sociétale de la femme marocaine à travers la perception sociale de son statut dans un espace donné. Il s'agit, de restituer l'image que s'en font les hommes et les femmes dans l'espace public permettant de dégager la spécificité de la région de l'oriental. Il s'agira, à l'occasion, de mesurer la profondeur des intersections et influences mutuelles de la "géographie" et du "genre".

Carte 1. Localisation géographique de l'aire de l'enquête empirique

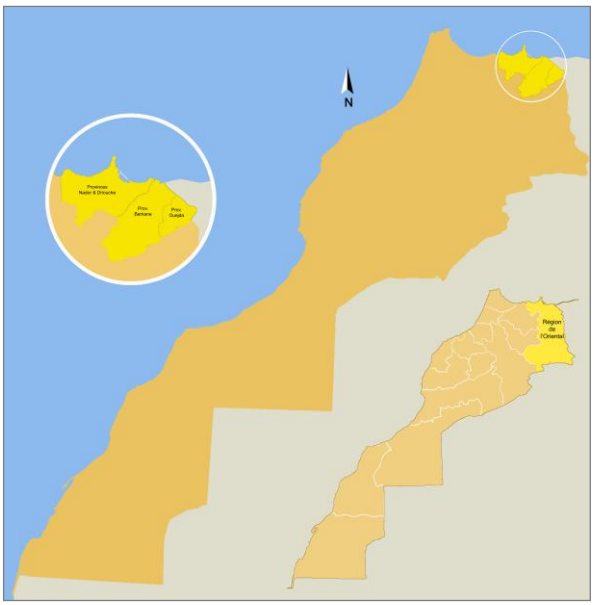

Au cours de ce travail, nous avons orienté notre intérêt, à travers l'analyse qualitative des données émanant d'une enquête terrain, pour faire connaissance avec les diverses réactions qu'engendrait la situation évolutive du Maroc,- notamment celle portant sur les transformations juridiques- d'analyser l'interpénétration des modèles traditionnels et des nouveaux idéaux dans l'espace public, de préciser ce qui, dans les mentalités originales et souvent conflictuelles qui en sont issues, constitue des aspirations dynamiques ou, au contraire, des zones de freinage.

En d'autres termes, Quels sont les rapports qu'entretient la femme marocaine avec le milieu extérieur ? Quelle est la place réelle qu'elle occupe dans l'espace public ? Dans quelle mesure pourrait-on avancer l'existence de changements par rapport à la perception du statut de la femme dans l'espace public, en particulier dans sa composante orientale? Comment les individus se représentent-ils la femme dans l'ensemble des aspects de la vie sociale ? Et comment perçoivent-ils la mutation de son statut?

Pour répondre à ces interrogations, nous sommes partis de l'hypothèse suivante : Les aspirations profondes des sociétés locales (Cas de la population vivant dans la région Orientale du Maroc) échappent à la catégorisation normative souvent souhaitée par « l'élite centrale » et peuvent soit freiner, soit accélérer les changements du statut réel de la femme dans l'espace public[15].

Cette hypothèse soutient qu'une compréhension plus enracinée et nuancée de la réalité vécue par les femmes exige de perfusionner la lecture juridique par une analyse sociogéographique. Dans ce qui suit nous utilisons des outils de la géographie critique - espace, lieu et échelle - pour documenter les décideurs politiques sur une population assez négligée dans les politiques publiques.

15 Lisa R Pruitt, « Gender, Geography », publié dans Berkeley, Journal of Gender, Law & Justice, Volume 33, Issue 2,Septembre 2008, p.339-342.

Ici, nous abordons la perception[16] de la femme dans la société locale, en mettant en avant les valeurs de sa représentation sociale dans l'espace public. En effet, ce qui caractérise cette analyse c'est qu'elle a porté sur l'interprétation des données discursives collectées autour de valeurs immatérielles sur la présence de la femme dans l'espace public, c'est-à-dire sur des productions cognitives ; elle posera bien sûr le problème fondamental du langage, produit de ces opérations cognitives et moyen permettant au chercheur, de parvenir à ces « faits de conscience» en tant que savoirs à sens commun sur la femme, génériques de la culture locale[17].

Cette analyse envisage la nature sociale de ces productions discursives. Ces dernières sont spécifiques à une «*pensée sociale sur la femme en usage*» et sont affectées par les contextes de la communication. Ce qui suppose de s'arrêter sur la manière, à travers laquelle, les personnes dans l'aire de l'enquête, perçoivent les faits, les situations et les rôles qui vont s'ordonner dans cette représentation de leadership de la femme et son statut dans la vie publique.

Enfin, les comportements sociaux et les attitudes des sujets sont, généralement, orientés suivant une série de perceptions, sans, que les intéressés puissent, forcément, les relier les unes les autres. Notre analyse repose sur une reconstruction de l'image sociale de la femme en reliant les attitudes, comportement et perceptions des personnes enquêtées en s'appuyant sur quatre sources d'informations, comme l'illustre le graphique suivant :

Graphique 1. Les déterminants de l'évaluation de la représentation sociale de la femme dans la présente étude

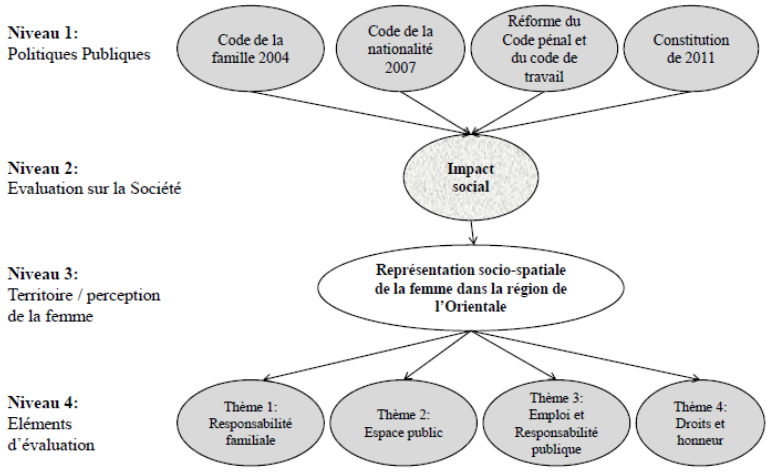

Comme l'illustre le graphique 1, nous proposons dans cette étude une évaluation portant sur la mise en relief de la cohérence entre les quatre niveaux de mesure de l'évolution du statut de la femme, en tant que, changements produits au fur et à mesure, spontanément, au rythme octroyé par les acceptations psychoculturelles des individus constituants la société locale : Niveau (1) les textes juridiques, Niveau (2) les effets sociétaux produits par ces textes, Niveau (3) la représentation socio-spatiale[18] et le Niveau (4) les thèmes du décodage de cette perception.

---

16 Ici le terme de la 'perception' *« (…) renvoie à une réalité présente dans l'action tandis que la représentation renvoie à une réalité absente et reconstruite à partir des caractéristiques à la fois individuelles, sociale, et du milieu* ».
Sandrine Depeau,. « De la représentation sociale à la cognition spatiale et environnementale : La notion de « représentation » en psychologie sociale et environnementale », publié dans les Actes de Séminaire organisé par l'UMR ESO, Université RENNES II sur la notion de représentation, ESO, N°25, 2006, p. 12-13.

17 Serge Moscovici et Miles Hewstone, "Social representations and social explanations: From the 'naive' to the 'amateur' scientist", publié dans M. Hewstone (Ed.), *Attribution theory: Social and functional extensions*, Oxford: Basil Blackwell, 1983, p. 98-125.

18 L'emprunt du terme « socio-spatiale » renvoie à une reconstruction de la représentation sociale de la femme en fonction des phénomènes directement observables au quotidien. Bien évidemment, ce travail nécessite une mise en situation dans un contexte géographique témoin et non de critères extérieurs à lui.
« *L'observation des représentations sociales est, en effet, chose aisée en de multiples occasions. Elles circulent dans les discours, sont portées par les mots, véhiculées dans les messages et les images, cristallisées dans les conduites et les agencements matériels ou spatiaux.* »

2. La perception de la femme dans la vie publique

L'analyse de l'espace public tel qu'il est vécu, utilisé et pratiqué par les femmes, nous enseigne que malgré l'évolution de leur statut dans la société, le contexte local révèle et reproduit les inégalités entre les femmes et les hommes. L'enquête nous a montré comment chacun des deux sexes vit au sein de la société selon la culture sociale, les normes et les valeurs que l'espace collectif lui dicte.

2.1 Femme et espace public

L'espace public est défini en opposition à l'espace privé comme un environnement 'extérieur' et comporte aussi bien des espaces familiers qu'inconnus, des endroits fréquentés régulièrement occasionnellement, ou jamais. Il est synonyme de l'anonymat et il reflète l'importance persistante du lieu pour les réseaux sociaux et les liens mentaux et émotionnels, tandis que le contrôle de l'espace est toujours considéré comme crucial pour l'identité, le pouvoir et la politique. Cela reste également un facteur clé de la domination en général[19].

« *Par "espace public", nous entendons la gamme de lieux sociaux proposés par la rue, le quartier le centre commercial... Il englobe la tension palpable entre le lieu et le vécu à toutes les échelles de la vie quotidienne.*

(..) L'espace public est traditionnellement différencié de l'espace privé par les règles d'accès, de la source et de la nature du contrôle sur l'entrée dans un espace, les comportements individuels et collectifs sanctionnés dans des espaces spécifiques. Alors que l'espace privé est délimité et protégé par des règles statutaires d'utilisation de la propriété privée, l'espace public, bien que loin d'être libre de toute réglementation, est généralement conçu pour être ouvert à une participation plus ou moins grande du public. [20]»

Il s'agit des lieux d'éducation, de la rue, et de services publics... Les espaces et les lieux, ainsi que leurs sens (et des éléments connexes tels que notre degré de mobilité) sont soumis à une approche sexo-spécifique. De plus, ils sont sexués de multiples façons, qui varient selon les cultures régionales et au fil du temps. Et cette mixité de l'espace et du lieu reflète et a des effets sur la manière dont le genre est construit et compris dans les sociétés dans lesquelles nous vivons. Certains endroits sont conçus ou ont pour effet de, fermement faire connaître la subordination conventionnelle de la femme (clubs masculins, cafés, immensités de terrains vacants au centre ou à la périphérie de la ville, bâtiments désertés). D'où l'édification de 'frontières latentes' obstruant la libre circulation du genre à l'intérieur de l'espace urbain ou autre.

Au cœur de cette réflexion se pose l'utilité de présenter quelques éléments de l'analyse de la particularité de l'occupation et de l'organisation des fonctions entre les deux sexes dans l'espace public. Il s'agit de considérer, principalement, les attitudes à l'égard de la présence de la femme dans l'espace public avec un statut de leadership. Une liste réduite a été proposée aux personnes enquêtées, à savoir : *élue locale, parlementaire, ministre, gouverneur ou wali, caïd*. La perception de la société locale sur l'accès des femmes aux divers postes de responsabilités est très nuancée.

Les postes de responsabilité les moins appréciés pour la femme sont les postes d'agent d'autorité, c'est-à-dire celui de Caïd (49%), suivi par celui de Gouverneur ou Wali (56%). Dans la conscience collective, ces métiers renvoient à la structure politique, économique et administrative traditionnelle marocaine « *le Makhzen* », antérieur au « *protectorat* » français, et qui est réputé pour son caractère conservateur « masculin ». Ce refus s'inscrit en prolongement à ce modèle traditionnel, nonobstant le fait que le Maroc a autorisé, depuis plus d'une

---

Denise Jodelet, *Les représentations sociales*. Editions Presses Universitaires de France « Sociologie d'aujourd'hui», 2003, p. 49.
En d'autres termes, la représentation socio-spatiale est une superstructure regroupant « *(..) les idées, les valeurs, les images et les mythes, les formes de pouvoir qui régissent la société dans ses espaces. Elle convoque la mémoire, les représentations sociales, d'essence culturelle, qui animent les êtres humains dans leur rencontre inévitable et créatrice avec les lieux.* »
Guy Di Méo, *Introduction à la géographie sociale*. Editions Armand Colin, Paris, 2014, p.130.

[19] Brian Graham et Catherine Nash, "A shared future: territoriality, pluralism and public policy in Northern Ireland." Publié dans Political Geography 25, 2006, p. 262.

[20] Setha Low et Neil Smith, *The Politics of Public Space*. Editions Routledge, New York, 2006, pp. 3-4.

dizaine d'année, l'accès des femmes aux postes de Caïd et de Gouverneur. Par ce regard défavorable à l'exercice de la femme du métier d'agent d'autorité, la société locale rejette le fait que la femme soit « *un arbitre à la fois neutre et doté d'une autorité, chargé à la fois de "régler" à juste titre "les litiges et d'exercer" l'autorité "dans le maintien de l'ordre public*[21] ».

Les réponses extrapolées par les sujets interrogés, nous indiquent que le poste d'Elue locale (omniprésent au côté de l'agent d'autorité) se positionne mieux, en terme d'appréciation, avec 61% de répondants favorables.

Le poste de parlementaire vient en tête de groupe en termes d'appréciation. Ainsi, 72% des personnes interrogées ont accepté que la femme occupe ce poste. Rappelons, que ce poste est perçu dans la conscience collective comme étant celui qui enregistre le plus de préjugés relatifs à la passivité et qui mobilise le minimum de proximité avec la population et s'exerce au niveau central loin de l'espace régional.

En reproduisant un croisement horizontal, par rapport à la somme des OUI ou des Non, la même tendance se confirme. Les postes de responsabilité les plus souhaités pour la femme sont les fonctions où les rapports de proximité avec la population sont les plus réduit, voire inexistant, ministre ou parlementaire – puisque s'exerçant au niveau central et loin du territoire local.

Pour beaucoup de personnes enquêtées il semble fondé et « normal » que les femmes soient bien moins représentées que les hommes dans les postes de responsabilité publique nécessitant une proximité et un exercice de pouvoir, les confrontant directement, aux citoyens. A fortiori parce que, moins investies de force d'engagement, de leadership ou d'autorité, elles prendraient moins de risques. Par ailleurs, la compréhension du pouvoir et de l'autorité est importante pour apprécier les obstacles culturels entravant le renouvellement des rôles des femmes dans la société et la culture marocaines.

« *Le concept d'autorité a des composantes à la fois sociologiques et psychologiques et il est lié à deux autres concepts: le pouvoir et la légitimité. Souvent défini comme une capacité personnelle ou sociale à atteindre certaines fins, le pouvoir est essentiel à l'autorité, obtenue d'abord par la sanction sociale, puis par la légitimation individuelle (intériorisation psychologique du pouvoir par les membres d'une société. Une combinaison de pouvoir et de légitimité sanctionne l'autorité aux niveaux individuel et social.*[22] »

Selon le même raisonnement, les femmes, dans le contexte social de l'enquête, seraient moins réactives aux contraintes de ces postes, précisément sur le plan de la disponibilité et de l'adaptation aux difficultés du quotidien, surtout face à des situations et des demandes sociales complexes. La liste de ces «handicaps» n'étant pas exhaustive.

Cette définition patriarcale de la femme remontée par les résultats de cette enquête terrain[23] est confirmée par les enquêtes menées par le HCP[24] au niveau national. Seuls 32,2% des Hommes et 36.6% des Femmes considèrent que les femmes gèrent les entreprises aussi bien que les hommes. Selon un rapport du ministère de la fonction publique et de la modernisation de l'administration[25], plus on monte dans la hiérarchie administrative, moins on trouve de femmes :14% dans les emplois supérieurs, 10% parmi les chefs de division et 16% chez les chefs de services. En d'autres termes, 76% de femmes « responsables » sont chefs de service, 18% sont chefs de division, 4% sont directeurs centraux. Les femmes aux postes de responsabilité sont plus nombreuses au niveau central que dans les régions (déconcentré). En effet 26,08% de femmes responsables

---

[21] Michel Foucault, *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972– 1977*, London: Harvester Press, 1980, p.6.

[22] Fatima Sadiqi, « The Feminization of Authority in Morocco », Chapitre 16, *Gender and Power: Toward Equality and Democratic Governance*, édité par Mino Vianello and Mary Hawkesworth, 2015, pp. 406-407.

[23] Souad Rajeb et Mostafa Yahyaoui, *Enquête sur la violence à l'égard des femmes dans la région de l'Oriental marocain*, Publication de la Fondation Hassan II pour les marocains résidents à l'étranger, février 2013.

[24] HCP, *Dynamique sociale et évolution des statuts de la femme au Maroc :* Etude thématique publiée dans Réflexion Prospection Maroc 2030, mai 2007.
Version électronique : https://www.hcp.ma/Reflexion-prospective-Maroc-2030-Etudes-thematiques

[25] Ministère de la Fonction Publique et de la Modernisation de l'Administration, La place des femmes fonctionnaires aux postes de responsabilité dans l'administration publique au Maroc, mai 2016.
Version électronique : https://www.mmsp.gov.ma/uploads

(contre 73,92% d'hommes) exercent au niveau central alors que celles qui exercent au niveau déconcentré constituent 10,58% (contre 89, 42% d'hommes). La variable « poste de responsabilité » permet de tirer certaines constatations sur le genre et la mobilité.

Dans la même perspective, notre enquête terrain sur l'Oriental proposait aux sujets interrogés de suggérer trois emplois qui seraient les mieux adaptés aux femmes (Métiers traditionnels ou modernes, demandant ou non une qualification professionnelle, donnant droit à un salaire médiocre ou relativement élevé, relevant de l'économie traditionnelle ou moderne).

Parmi les métiers les plus prisés, émergent les métiers suivants : secrétaire, institutrice, médecin, infirmière, sage femme, ouvrière d'usine, commerçante, agent de service, fonctionnaire, avocate, juge, ingénieur. Une lecture rétrospective et comparative des données de notre enquête et celle réalisée en 1962 par Nelly Forget[26] nous permettra de mesurer l'évolution sociétale sur la perception de certains métiers.

Dans les deux enquêtes, les choix communs relatifs aux métiers les plus adaptés à la femme, font ressortir trois grandes catégories de métiers, avec des taux d'appréciations relativement similaires.

La première catégorie à trait aux métiers qui sont fréquemment rejetés dans les deux études : Gardienne de hammam et artiste.

Un second groupe de professions laisse émerger un écart considérable entre l'étude réalisée en 1962 et la présente. Ce groupe de métiers ne recueille pas les mêmes pourcentages d'appréciations dans les deux enquêtes objet de comparaison. Il s'agit, en l'occurrence, des métiers de « secrétaire, *maallema* (maîtresse de broderie), vendeuse, ouvrière d'usine ». Dans l'enquête internationale réalisée en 1962, Nelly Forget notera que ce groupe de métier enregistrera 65% de taux d'appréciation ; au moment où, ce même groupe de métiers ne recueillera guère plus que 16% d'approbation (en terme de convenance professionnelle à la femme) selon les données extrapolées de notre milieu d'enquête.

Enfin, certaines professions, que nous regroupant sous la rubrique, « Fonctionnaire, institutrice, médecin, sage-femme, infirmière » font l'objet de consensus dans les deux enquêtes. 90% des sujets interrogés dans l'enquête de 1962 et 74%des sujets interrogés appartenant à la société locale, objet de notre étude, considèrent que ces métiers semblent le mieux convenir à la femme.

Il ressort des deux études une certaine constante : les métiers les plus prisés sont des professions qui s'inscrivent dans le cadre de l'économie moderne.

Comment peut-on expliquer cette durabilité statique de la perception sociétale sur les métiers qui semblerait le mieux convenir aux femmes ?

Dans les deux enquêtes, les professions ayant décrochées les préférences des sujets interrogés s'inscrivent dans le cadre de l'économie moderne ; elles supposent une scolarisation poussée, s'exercent en dehors du domicile et représentent une rupture avec les modes de vie traditionnels.

Cependant, sont-elles si éloignées du rôle traditionnellement imparti à la femme dans l'esprit collectif ?

Ces résultats pourraient s'expliquer par une certaine tendance laissant cantonner la femme dans un secteur d'activités restreint, la laissant s'enfermer dans l'archétype de la femme maternelle, douce, compréhensive. Ce rôle rappelons-le s'inscrit en continuité avec le modèle traditionnel.

Par ailleurs, touts ces métiers renvoient une image de la femme dans toute sa symbolique:

- La douceur et l'empathie comme déterminant dans le choix des carrières médico-sociales ;
- L'éducation et la pédagogie privilégiant l'appréciation des métiers d'enseignement ;
- Le sens de l'organisation et de l'arrangement comme déterminants pour une carrière dans la fonction publique.

[26] FORGET, Nelly. Attitudes à l'égard du travail professionnel de la femme au Maroc, in *Images de la femme dans la société*, dossier publié dans la Revue internationale des sciences sociales, Revue trimestrielle, vol. XIV, n° 1, Paris : UNESCO, 1962, p.99.

En somme, cette étude comparative, aura permis, à travers les motifs d'opposition au travail professionnel de la femme, chez les réfractaires du travail féminin, de déceler des niveaux de similitudes entre la société locale (milieu enquêté) et la société marocaine, objet d'étude en 1962.

Un troisième croisement permettra de souligner le prolongement de cette constante au niveau national. En effet, le rapport publié par le HCP, en 2015[27], relèvera que le taux de féminisation de l'administration publique a atteint 39,4% en 2013 contre 38,6% en 2012, 37% en 2010 et 34% en 2002 et le taux de féminisation des effectifs varie selon les administrations. Les trois ministères les plus féminisés sont la Santé, où plus de la moitié des fonctionnaires sont des femmes, la Solidarité et les Affaires générales. A l'inverse, les ministères les moins féminisés sont l'Equipement, l'Intérieur et l'Agriculture.

Nous sommes, donc, devant une situation évoluant à un rythme dicté et orchestré par des pouvoirs diffus et anonymes (traditions, coutumes…) au sein de la société (et non par le pouvoir institutionnel). Cette vérité est criante lorsque les sujets interrogés, dans cette étude terrain, sont sollicités de répondre à la question suivante : Quelles sont selon vous les raisons pour qu'une femme accède aux postes de responsabilité ? Plus de 88% de leurs réponses varient entre le mérite (50%) et les réseaux familiaux (38%).

L'étude à mis en lumière un changement sociétal local considérable par rapport à l'image de la femme. Il est légitime de déduire, à travers un taux sensiblement faible portant sur des considérations « physiques» (9%) dans le choix de la femme aux postes de responsabilité, et un taux assez élevé des considérations relatives aux « compétence, mérite, qualités morales et intellectuelles » (50%) que :la femme semble projetée dans une société méritocratique ou les compétences et le mérite sont les maîtres mots.

Néanmoins, l'enquête nous renvoie une autre réalité. Cette acceptation sociale ne peut être interprétée comme une rupture totale avec le référent collectif sur l'image de la femme.

D'après les réponses afférentes aux qualités d'une femme au poste de responsabilité, il apparait que la société locale est beaucoup plus orientée vers une image du modèle « réservé » de la femme et moins exposé au modernisme, puisque : 55% de l'échantillon conditionnent cette ascension professionnelle de la femme par l'exigence du voile (25%), le comportement (20%) et l'habillement « correct » et « réservé » (10%).

Cette exigence se rattachant à la moralité de la femme responsable, trouve sa justification dans un certain « conformisme » par rapport aux valeurs culturelles et religieuses de la représentation sociale de la femme dans la société locale.

L'étude nous a permis, à ce stade, d'avancer, prudemment, que la femme au travail n'est pas perçue dans l'absolu, à travers ses qualités et ses compétences, mais demeure prisonnière des clichés et des « formats préétablis » requérant une certaine « obéissance » aux valeurs morales et culturelles imposées par la société locale.

En d'autres termes, et en reprenant la littérature du « féminisme » au Maroc, nous pouvons dire que dans la vie courante, la femme a encore des obstacles culturels l'empêchant d'atteindre, aisément, les postes de responsabilité à pieds d'égalité avec les hommes. Ceci peut se justifier à la fois par la pression du préjugé d'infériorité par rapport à l'homme, mais aussi par une intolérance vis-à-vis de l'image « libérée » du carcan social dans lequel la femme a été enfermée depuis des siècles.

L'analyse de données de cette étude montre que les femmes responsables, au niveau national, sont en moyenne largement plus diplômées que les hommes. Seulement 1,2% d'entre elles ont un niveau inférieur à Bac+3 contre 3,44% pour les hommes responsables. De même, 62,32% des femmes occupant des postes de responsabilité ont un niveau Bac+5 et plus, contre seulement 53,31% des hommes. La « sur-diplômation» des femmes est un phénomène très marqué aux postes de niveau 1 puisque 60,66% des femmes chefs de service et

[27] HCP, *Le Maroc entre Objectifs du Millénaire pour le Développement et Objectifs de Développement Durable. Les acquis et les défis*, Rapport Nationalt, 2015, p. 44-45.
Version électronique : https://odd.hcp.ma/attachment/635656/

64,29% des femmes chefs de division ont au moins un diplôme Bac+5, contre 48,61% et 54,26% des hommes respectivement. On peut donc supposer soit que l'exigence éducative est plus forte pour les femmes que pour les hommes quand il s'agit de les nommer dans de postes de responsabilité, soit que la plupart des femmes ne se portent candidates à ce type de poste que si elles peuvent se prévaloir d'un diplôme élevé.

D'autre part, pour les femmes, au niveau national, le mariage est un obstacle dans l'accès aux postes de décision. Les fonctionnaires sont dans leur grande majorité des personnes mariées (79,86%). Les célibataires viennent en seconde position avec 15,28%. Les catégories « divorcés » et «veufs» sont très minoritaires (4,86%). Le pourcentage des hommes mariés est bien plus élevé que celui des femmes mariées (83,45% contre 60,94%). Par contre, les célibataires sont bien plus nombreux parmi les femmes. Ainsi, si 33,52% de femmes responsables sont célibataires, seulement 11,82% d'hommes responsables le sont. Il semble donc que le célibat favorise l'accès aux postes de responsabilité pour les femmes, tandis que le mariage le favorise davantage pour les hommes[28].

2.2 Violence, genre et pouvoir symbolique

Dans l'enquête menée dans l'Oriental, la violence à l'égard des femmes dans les espaces d'enseignement est moins ressentie dans la société locale. 42% des personnes interrogées considèrent que la violence dans l'enseignement concerne plus les filles que les garçons. Alors qu'une tranche assez importante (57%) ne conçoit pas que les filles puissent être exposées à l'école à ces actes. Cette donnée s'explique par le fait que l'aire de l'enquête est réputée, d'une part, par son conservatisme 'HACHMA et LWQAR' (pudeur et humilité) qui impose un certain respect mutuel entre les habitants du même quartier ou du douar. De même, la vie en communauté est perçue comme un espace 'sécurisé' imperméable à toute intrusion de mauvaises conduites. Ici le respect des filles du voisin symbolise le respect des normes de la communauté. Le quartier s'érige alors comme forteresse édifiant des 'frontières latentes'. Tout en se proposant espace extérieur, il n'en demeure pas moins un espace de limite et de contrôle qui renvoie à la domination traditionnellement subie par le genre[29]. Le quartier, d'autre part reproduit des rapports sociaux de domination. C'est un espace, idéal, de ressources sociales, placé sous le contrôle de fait d'une collectivité et de ses valeurs. La circulation dans l'espace public, (à l'extérieur du travail), risque très souvent de se résumer à une circulation d'une zone à l'autre du quartier. Cette circulation ne fait, en définitive, que marquer l'assujettissement des femmes vis-à-vis des contraintes de temps qui les dépassent et qui les poussent à rationaliser l'efficience du travail gratuit qu'elles consacrent à leur famille. A ce propos les résultats de l'enquête de HCP, 2009 sont riches d'enseignement. Dans une Journée type des femmes et des hommes âgés de 15 ans et plus, la femme consacre 5 heures travail domestique en soins donnés aux autres membres du ménage alors que les hommes n'y consacrent que 43 minutes.

Sur les inégalités homme-femme âgés de 15 ans et plus devant la charge de travail, les hommes consacrent 88% au travail professionnel et 12% au travail domestique, alors que la femme consacre 21%au travail professionnel et 79%% au travail domestique. Ce confinement du genre dans l'espace quartier, et la sublimation de l'aspect sécuritaire renvoie à la figure géographique classique du territoire communautaire. Or, les études de la géographie urbaine ont démontré que pour que la ville fonctionne et puisse optimiser ses ressources, il faut libérer les espaces pour produire l'interaction et l'hybridation.

En s'arrêtant sur les motifs fondant l'idée que les actes de violence concernent à l'école plus les filles que les garçons, 65% d'entre eux trouvent que ces actes se manifestent dans ce que nous regroupant sous l'intitulé 'Vulnérabilité, faiblesse et incapacité à se défendre'. L'âge est un facteur déterminant dans la violence puisque 21% des personnes interrogés considèrent qu'elle est due à l'adolescence et à l'harcèlement de la part des garçons. Rappelons à cet égard que la plupart des établissements d'éduction et d'enseignement sont mixtes, dans

[28] Ministère de la Fonction Publique et de la Modernisation de l'Administration, *La place des femmes fonctionnaires aux postes de responsabilité dans l'administration publique au Maroc*, *rapport précité*, 2015, p. 51-54.
[29] Safâa Monqid, *Femmes dans la ville, Rabat : de la tradition à la modernité urbaine*. Editions Presse Universitaires de Rennes, 2014, pp. 105-149.

la région. Le Maroc ayant, dès l'indépendance, opté pour la mixité du système éducatif. Cela n'allait pas sans difficultés, les parents mécontents retiraient leurs filles, très tôt de l'école, dès la puberté ; et dès que les effectifs le permettaient des écoles séparées ont été crées. Les cas de violences se rapportant à la provocation de la femme à travers soit son comportement ou son vestimentaire sont moins fréquentes 14%. Les agressions verbales sont plus répétitives 88% et plus courantes. Les agressions physiques à l'égard de la femme dans les espaces d'enseignement sont beaucoup moins (12%) fréquentes. D'autre part, une panoplie de formes de violence à l'égard des femmes dans la rue en particulier et dans l'espace public en général se manifeste. Jusqu'aux années 50, la rue et l'espace public étaient exclusivement réservés aux hommes. Les femmes qui s'y aventuraient étaient considérées comme frivoles. Seules, les vieilles femmes, aux corps usés et asexués, pouvaient sortir de chez elles sans être suspectées. Depuis les années 1960, les femmes occupent la rue et les lieux publics pour des raisons nobles, au même titre que les hommes. Mais la perception des femmes dans la rue n'a pas beaucoup évolué. L'enquête va révéler que le seuil de tolérance de la présence de la femme dans l'espace public en général ne dépasse guère les 66% des personnes interrogées.

En poussant la question plus loin, pour vérifier les degrés de tolérance quant à la présence de la femme dans la rue, plus du tiers des enquêtés pensent que la femme ne devrait jouir de ce droit qu'en cas de besoin ou d'urgence (ils évoquent l'utilité pour occuper les lieux public), certains d'entre eux conditionnent même ce droit par la nécessité d'être accompagnée ou voilée. L'exploitation de l'espace rue par la femme, même quand il est toléré par la société locale, demeure très strictement conditionnée, par une mosaïque de liens la soumettant à un quasi couvre feu culturel.

Cependant 54% des personnes interrogées font de ce droit un droit fondamental et considèrent que la femme peut jouir au même titre que l'homme de ce droit. Pour cette catégorie de personnes interrogées, l'exploitation de l'espace rue par la femme, relève de sa liberté individuelle, s'inscrivant ainsi, par rapport à un référent universel en matière de libertés publiques et de droits de l'homme. En se conformant aux modèles traditionnels, seule la femme claustrée est honorable. Et comme l'illustre le graphique suivant, 71% des sujets interrogés, refusant de voir la femme occuper l'espace rue, justifient ce refus par une vision conservatrice assignant la femme à résidence ; « *l'utilité de la femme est dans son foyer et pas ailleurs* » soutiendront-ils.

Toute femme dans la rue peut être, également, perçue par les hommes comme une proie potentielle pour la drague. Dans ce sens, 15% des personnes interrogées, soutiennent que leur refus de voir la femme occuper l'espace rue, se justifie par le souci de lui éviter le danger ou le harcèlement. Même si les femmes ont les mêmes responsabilités que les hommes, elles doivent obéir à un couvre-feu culturel. De jour, mais surtout de nuit la présence des femmes dans la rue est suspecte et donne le droit aux hommes de les harceler.

Ceci étant, l'implantation de la culture du genre dans les sociétés locales, dite « conservatrice », nécessite non seulement « l'immigration des idées », comme dit Marx, mais aussi un temps d'adaptation et d'innovation des stratégies de « dissolution » progressive du « pouvoir symbolique » de la culture locale.

« *(..) les situations d'« immigration » imposent avec une force particulière la mise au jour de l'horizon de référence qui, dans les situations ordinaires, peut demeurer à l'état implicite. Mais il va de soi que le fait de rapatrier ce produit d'exportation implique de graves dangers de naïveté et de simplification- et aussi de grands risques, puisqu'il livre un instrument d'objectivation. Toutefois, en un état du champ où l'on voit le pouvoir partout, comme en d'autres temps on se refusait à le reconnaître là où il crève les yeux, il n'est pas inutile de rappeler que, sans jamais en faire, par une autre manière de le dissoudre, une sorte de « cercle dont le centre est partout et nulle part » (..) le pouvoir symbolique est en effet ce pouvoir invisible qui peut s'exercer qu'avec la complicité de ceux qui ne veulent pas savoir qu'ils le subissent ou même qu'ils l'exercent.*[30] »

[30] Pierre Bourdieu, « Sur le pouvoir symbolique », publié dans les Annales, 32/3, mai-juin 1977, p.405.

3. Territoires et Genre

L'enquête publiée par le Ministère de la Fonction Publique et de la Modernisation de l'Administration renseigne sur le fait que les femmes aux postes de responsabilité sont plus nombreuses au niveau central que dans les régions (déconcentré)[31]. En effet 26,08% de femmes responsables (contre 73,92% d'hommes) exercent au niveau central alors que celles qui exercent au niveau déconcentré constituent 10,58% (contre 89, 42% d'hommes). La variable « poste de responsabilité » permet de tirer certaines constatations. Au niveau déconcentré, les hommes monopolisent quasiment le poste de chef de service avec 87,42% (donc 12,58% de chefs de service). Les femmes chefs de division constituent 6,61% seulement. Au niveau central, 30,22% de femmes sont chefs de service et 18,08% chefs de division. C'est combien dire que les femmes sont plus représentées dans les postes de responsabilité dans le central. Quand aux régions, si le le taux de féminisation des postes de responsabilité dans les régions reste faible (13,17%) seulement, il n'en demeure pas moins profondément différencié. Les 2 régions qui viennent en tête du classement sont la région « Rabat-Salé-Zemmour –Zaers » avec 21,76% et « Le Grand Casablanca » avec 18,44%. Plus on s'éloigne des régions « centrales », plus le taux de féminisation régional des postes de responsabilité baisse. La région de l'oriental fait partie des régions qui sont en situation problématique. Son taux de féminisation des postes de responsabilité étant insignifiant.

Le recensement général du HCP de 2014 a montré une faible ancienneté des femmes dans les postes de responsabilité, ce qui signifie que l'accès des femmes aux postes de responsabilité est récent. D'autre part, les femmes n'acceptent la mobilité géographique que quand le poste de responsabilité est de niveau 2, décisionnel, avec des avantages qui compensent souvent le sacrifice de la vie familiale. L'accès des femmes aux postes de responsabilité provoque des bouleversements dans l'organisation de la société et dans les psychologies (féminines et masculines) patriarcales. Pour Adrian Adams,

« Le travail de la femme hors du foyer, qui est un des traits les plus caractéristiques des sociétés modernes, est apparu d'abord dans les classes les plus modestes, sous l'empire de la nécessité… très rares sont les ouvrières conscientes d'avoir conquis par leur travail une condition supérieure à celle que la société traditionnelle assignait à la femme.[32]»

Patriarcalement définie comme un être second, secondaire, mineur et inférieur, la femme ne peut être facilement pensée comme l'égale de l'homme dans l'exercice de la responsabilité et du pouvoir. Cette égalité n'a pas d'ancrage social et historique dans la tradition, et encore moins l'inconscient collectif, largement irrationnel. Bien entendu, la définition patriarcale de la femme qui l'exclut des responsabilités publiques ne se trouve pas avec la même force dans tous les Etats et dans toutes les sociétés. Plus l'Etat est non démocratique, plus la société est sous-développée, et plus les femmes sont patriarcalement définies comme « êtres créées pour le foyer ».

Plus on s'éloigne du centre[33] (les régions de Rabat et de Casablanca), plus le taux de féminisation des postes de responsabilité baisse. Comment expliquer la faiblesse générale de la représentation des femmes dans les postes de responsabilité ?

Pour répondre à cette question, nous avons estimé plus adapté de l'approcher dans une optique de la géographie sociale et culturelle.

Dans cette section nous démontrerons comment la géographie a participé à la construction du genre et par la suite comment le genre a été profondément impliqué, d'une manière conflictuelle, dans la production des nouvelles références de l'imaginaire géographique[34].

---

[31] Ministère de la Fonction Publique et de la Modernisation de l'Administration, *La place des femmes fonctionnaires aux postes de responsabilité dans l'administration publique au Maroc*, *rapport précité*, p. 57-59.

32 Adrian Adams, *Casablanca, Essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'Occident*, Editions du Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, Tome II, 1968, p. 752.

33 Dans l'histoire de développement de l'Etat au Maroc, la distinction centre / périphérie sous-tend de nombreuses relations de pouvoir et, par conséquent, "la métropole reste le siège du pouvoir politique, économique et culturel.

34 Mario Bédard, *Le paysage. Un projet politique.* Québec, Presses de l'Université du Québec, 2009 p.5.

3.1 Géographie et genre : Une construction réciproque

De la signification symbolique des espaces / lieux aux messages clairement différenciés par le genre qu'ils transmettent, à l'exclusion directe par la violence, les lieux ne sont pas seulement générateurs du sentiment de 'mal à l'aise' chez les femmes, mais aussi de 'murs amovibles'. Ils sont portés par la question du sens, ils fondent la pratique sociale, ils reflètent 'l'idéologie productiviste'[35] et affectent la manière dont le genre est construit et compris, notamment dans les espaces urbains dominé par l'élément masculin.

« *Uniquement en raison de leur condition de sexe et de genre, les femmes sont confrontées à des limites dans leurs pratiques quotidiennes. Ce mur (..) est très précisément identifié et nommé. Il se confond avec le périmètre aisément repérable. Leur espace est borné, psychologiquement et matériellement borné.* [36]»

La limitation de la mobilité des femmes, à la fois en termes d'identité et d'espace, a été dans certains contextes culturels, au Maroc, un moyen crucial de subordination. De plus, les deux choses - la limitation de la mobilité dans l'espace, la tentative de consignation / confinement dans des lieux particuliers, d'une part, et la limitation de l'identité, d'autre part - ont été étroitement liées.

La fin des années soixante dix a vu l'expansion, au Maroc, des relations de production capitalistes. Il s'agissait d'un processus géographiquement inégal et différencié, et les différences économiques entre les régions qui en résultent sont bien connues: l'accélération du rythme des activités manufacturières (la prédominance de la chimie et de la parachimie qui ont absorbé presque 40 % de l'investissement total prévu pour 1973-1985, l'agro-alimentaire 23,3 % et le textile et le cuir 22 %), les bouleversements sociaux et économiques de l'organisation de l'agriculture, etc[37]. Chacune était à la fois le reflet et le fondement de la période de domination que l'économie marocaine a connue dans le cadre de la division internationale du travail. Le programme d'ajustement structurel (1983-1993) tout en participant à une évolution de l'espace-produit du Maroc (le graphique 2), ne provoquera, au demeurant, guère les mutations attendues sur la structure des exportations marocaines. Cette dernière n'a connu que des changements modérés en termes de sophistication et de diversification, puisque le pays se positionne essentiellement dans des produits à faible complexité, tels que le textile et l'agro-alimentaire, alors que sa présence au niveau des produits à fort contenu technologique reste insuffisante malgré la production de biens d'équipements. Dans cette division spatiale du travail, différentes régions du Maroc ont joué différents rôles. Leurs structures économiques et leurs structures d'emploi se sont également développées selon des voies différentes.

Mario Bédard, « L'apport structurel de l'imaginaire géographique dans l'inconscient collectif : le cas du mont Orford», publié dans les Cahiers de géographie du Québec, vol. 52, n° 147, 2008, p. 523-541

35 Henri Lefebvre, *La production de l'espace*, Collection « Ethnosociologie », Editions Anthropos, Paris, 4ème édition (2000), 1985, pp. 83- 96.

36 Guy Di Méo, *Les murs invisibles : Femmes, genre et géographie sociale*, Editions ARMAND COLIN/ RECHERCHE, Paris, 2011, p.105.

37 Larabi Jaidi, « L'industrialisation de l'économie marocaine : acquis réels et modalités d'une remise en cause », publié dans *le Maroc actuel : une modernisation ou miroir de la tradition*, sous la direction de *Jean-Claude* Santucci, Collection : Connaissance du monde arabe, Éditeur : Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans, Éditions du CNRS, Aix-en-Provence, 1992, pp. 93-95.

Graphique 2 : Evolution de l'espace- produit au Maroc[38]

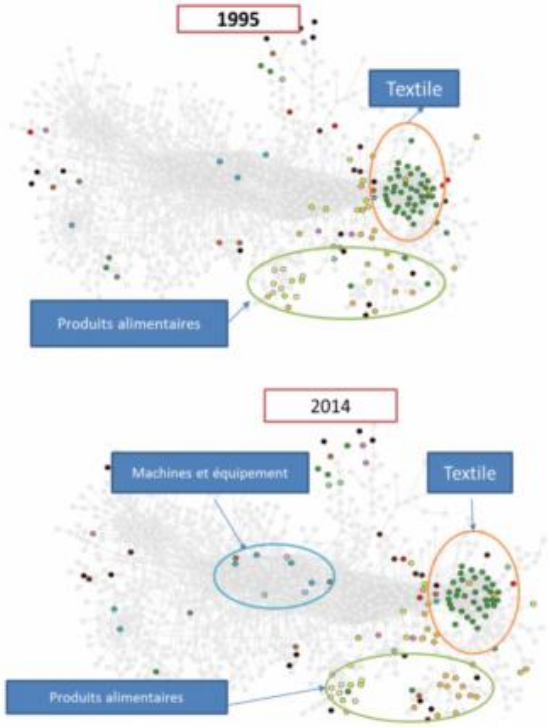

Mais la propagation des rapports de production capitalistes s'est également accompagnée d'autres changements. En particulier, cela a perturbé les relations existantes entre les femmes et les hommes. L'ancienne forme patriarcale de production nationale a été déchirée, le modèle établi de relations entre les sexes a été remis en question. Ce processus a également varié dans son ampleur et sa nature selon les régions du pays, et l'un des facteurs déterminants de cette variation a été la nature des structures économiques émergentes. Dans chacun de ces domaines, «capitalisme» et «patriarcat» ont été articulés ensemble, adaptés l'un à l'autre, de différentes manières.

C'est ce processus que nous souhaitons examiner ici. Schématiquement, les formes contrastées de développement économique dans différentes régions du pays ont présenté des conditions distinctes pour le maintien de la domination masculine. Notre identification de cette domination s'appuie sur la définition proposée par Max Weber :

« *Par « domination », nous entendrons donc ici le fait qu'une volonté affirmée (un «ordre ») du ou des « dominant(s) » cherche à influencer l'action d'autrui (du ou des « dominés ») et l'influence effectivement, dans la mesure où, à un degré significatif d'un point de vue social, cette action se déroule comme si les dominés avaient fait un contenu de cet ordre, en tant que tel, la maxime de leur action (« obéissance»)*[39] ».

De manière extrêmement schématique, le capitalisme a présenté au patriarcat différent défis selon les régions du pays. La question était de savoir de quelle manière les conditions de la domination masculine seraient reformulées dans le contexte de ces conditions modifiées. De plus, ce processus d'accommodation entre le capitalisme et le patriarcat a produit une synthèse différente des deux dans des lieux différents. C'est une synthèse qui se voit clairement dans la nature des relations entre les sexes et dans la vie des femmes.

Nous avons choisi d'examiner ces interactions en comparant la relation du genre avec le système de production industriel à Casablanca et celui de l'Oriental. Il s'agit de deux systèmes de production où non

[38] « La politique industrielle du Maroc : Histoire, constat et défis », publié dans la Revu électronique Discovery Morocco, 25 décembre 2017 http://discoverymorocco.net/politique-industrielle-maroc-histoire-constat-defis/
[39] Max Weber, *La domination*. Editions La Découverte, Paris, 2013, p.49.

seulement différentes «industries» au sens sectoriel, mais aussi différentes formes de production sociales ont dominé: les mines de (charbon, plan, zinc, fer…) dans l'Oriental, le travail en usine de textile (cas d'exemple) à Casablanca. L'agriculture est demeurée le référent économique commun (dans les deux régions) de production sociale.

Pour comprendre, il faudra remonter à l'histoire de l'industrialisation[40] de Casablanca qui en impactant sur le lieu va influencer la culture du genre dans ce territoire et le distinguer des autres régions. L'apparition précoce des établissements manufacturiers et de l'industrie de transformation à Casablanca va accélérer la séparation spatiale de la maison et du lieu du travail rendant, de la sorte les femmes, économiquement, actives. Le fait de s'échapper des limites spatiales de la maison devient grâce aux exigences du capitalisme et de l'économie locale une réalité, surmontant deux angoisses : Celle de saper la volonté des femmes d'assumer leurs rôles domestiques et celle de l'entrée dans un autre monde, public - un mode de vie non définie par la famille ou le mari.

A Casablanca, la nature particulière de l'économie locale ainsi que la concentration et la domination de certaines parties de la production à l'usine, de textiles notamment, étaient une condition du développement et de la solidarité du mouvement des ouvrières.

Ainsi, le statut retrouvé des femmes en tant que sources de revenus leur confère un pouvoir qui modifie la division du travail reproductif dans l'espace privé du ménage, tout en leur conférant un pouvoir accru dans les différents espaces publics de la communauté.

« *Les changements se sont donc produits à plusieurs échelles, et ces changements se sont répercutés sur des échelles encore plus élevées alors que quelques femmes assumaient des rôles de leadership dans les mouvements associatif, politique et syndical au niveau local, régional, national et international*[41]. »

D'ailleurs, lorsque la bataille dans laquelle ces dernières se sont engagées s'est déplacée au niveau national, le mouvement régional s'est retrouvé relativement isolé. Les revendications que les femmes – ouvrières et fonctionnaires- de Casablanca et Rabat ont jugées si importantes n'ont pas eu le même effet ou n'ont pas pu être mobilisées de la même manière dans d'autres parties du pays[42]. Pour mieux appréhender cette non généralisation de cette culture du genre local sur la totalité du territoire national, nous retracerons une autre culture du genre développée par une géographie différente : la région de l'oriental.

L'Oriental marqué par son passé minier et son faible taux de participation au PIB national (le taux enregistré en 2018 est de 4,9%)[43] va enregistrer un taux d'activité économique des femmes parmi les plus bas[44] au niveau national. Ce qui soulève toute la question de la culture de genre localement. De nombreuses personnes,

---

[40] Ici le concept d'industrialisation « *renvoie au processus ouvert et de long terme qui modifie la base productive de l'économie, initialement agricole et rurale, ainsi que l'organisation de la production, initialement artisanale. L'industrialisation se traduit donc dans l'économie globale par une importance croissante d'unités de production nouvelles, des industries, au sein desquelles est organisée une double division du travail : d'une part, entre la conception et la fabrication et, d'autre part, au sein même de la fabrication. Dans une acception large, le processus concerne par réaction en chaîne de très nombreuses branches et touche les trois grands secteurs de l'économie (primaire, secondaire et tertiaire). Il renvoie, pour chaque activité, à une dynamique de croissance fondée sur des transformations et des changements décisifs impliquant, entre autres mais nécessairement, la maîtrise des nouvelles technologies, la mécanisation et une organisation spécialisée du travail* ».
Alain Piveteau, Khadija Askour et Hanane Touzani, *Les trajectoires d'industrialisation au Maroc : une mise en perspective historique*, document de travail 2/2013 publié par Laboratoire Economie des Institutions et Développement, Académie Hassan II des Sciences et Techniques, Université Mohammed V- Rabat, 2013, p.2

[41] Aurélie Damamme, *Le genre à l'épreuve du développement au Maroc : Discours et pratiques concernant la place des femmes dans les projets*. Thèse de doctorat en géographie, Université d'Orléans, 2005, pp. 117-123.

[42] Ce qui explique, entre autres, le faible taux de syndicalisme de la femme au Maroc. D'après les statistiques disponibles, Sur un nombre total de 320.000 membres en 2006, 57.600 sont des femmes, soit seulement 12%. Cette présence syndicale féminine est surtout concentrée à Casablanca et à Rabat dans les services ((banques, sécurité sociale et protection sociale, distribution d'eau et d'électricité, textile confection, formation professionnelle, agro-alimentaire, santé et établissements publics).
Confédération Syndicale Internationale, *Maroc – Conscientisation et visibilité*, Publication CSI, Vision Syndicale, Janvier 2007, pp.2-4.
Version électronique : https://issuu.com/ituc

[43] HCP, *Les indicateurs sociaux du maroc.* Publié par le HCP, 2018, p.71.

[44] En 2018, l'analyse spatiale de l'emploi féminin au milieu urbain révèle que l'Oriental s'affiche parmi les régions à plus bas taux d'emploi féminin (n'excedant guére les 11,1%). En revanche, la région de Casablanca enregistre le taux d'emploi parmi les plus élevé, soit 22,2%.
Enquête nationale sur l'emploi, Haut Commissariat au Plan (Direction de la Statistique). (1) Pour les définitions des concepts et indicateurs utilisés, se référer au glossaire disponible sur le site web du HCP : http://www.hcp.ma

écrivant à la fois en géographie et en sociologie, ont commenté la charge de travail domestique liée à l'épouse ou à la mère dans les milieux à faible taux d'activité économique, notamment, dans les régions minières. Ils ont également expliqué que la longueur et l'irrégularité du travail posté rendait difficile pour l'autre partenaire d'un couple de rechercher également un emploi rémunéré en dehors du domicile. Des recherches approfondies ont été menées sur la construction de formes particulières de masculinité autour d'emplois tels que l'exploitation minière. Et toutes ces enquêtes, et d'autres encore, indiquaient une explication plus profonde de la raison pour laquelle, plus que dans la plupart des autres régions du pays, il existait une culture de l'homme en tant que soutien de famille et des femmes en tant que femme au foyer[45].

La construction de la 'maison' en tant que lieu de résidence de la femme a par ailleurs été intégrée dans ces vues du lieu lui-même en tant que source de stabilité, de fiabilité et d'authenticité. Les idéalisations occasionnelles de la maison chez les hommes, ont souvent construit cette vision autour de 'femme maternant', personne vivante engagée dans les travaux domestiques, les ennuis et les plaisirs de la vie. Une femme non pas activement engagée dans sa propre histoire, mais dans son histoire d'autrui, comme centre symbolique stable - fonctionnant comme un point d'ancrage pour les autres.

Avec la vague de la fermeture des bassins miniers dans l'Oriental de nouvelles interactions vont modifier la culture du genre. Les emplois perdus étaient masculins. Les nouveaux emplois créés par la vague de décentralisation des services étaient en grande partie occupés par des femmes. Les travailleuses étaient bon marché. Elles étaient prêtes à accepter les bas salaires, fruit de nombreuses années de négociations sur le 'salaire familial'. Cela va propulser, entre autres, des emplois créés dans les secteurs de l'industrie agrico-alimentaire, par exemple, à Berkane, Nador et de Taourirt, notamment. Les femmes étaient également plus disponibles que les hommes pour le travail à temps partiel ou moins technique, ne nécessitant pas une formation professionnelle pointue, conséquence de la soumission et de la division du travail domestique établie de longue date au sein du ménage. Ces deux déterminants étaient caractéristiques de la remise en question du modèle établi des relations entre les sexes, dans le lieu du domicile et dans l'espace plus large du marché du travail, et ce à l'échelle nationale. Ainsi, l'Oriental va enregistrer un très bas taux de syndicalisation des femmes. Ceci est dû prioritairement à leur très faible intégration dans l'emploi salarié. En effet, les femmes étaient pour la première fois depuis des décennies 'libérées' sur le marché du travail. Elles avaient besoin d'un emploi rémunéré, particulièrement, face à l'insuffisance des opportunités de travail pour les hommes. Cette « libéralisation » va s'accélérer, grâce à une charge de travail domestique moins contraignante - pour les empêcher d'intégrer l'emploi rémunéré-. De plus, ces femmes avaient été construites au fil des ans, précisément en raison de la spécificité de la culture du genre locale dans un type de main-d'œuvre recherché par le secteur de services en cours d'évolution.

C'est ainsi que le genre a été profondément impliqué dans la construction de la géographie. De plus, il y avait encore une fois une évaluation différente de la politique de développement territorial[46]. En effet, cette politique ne pouvait plus être considérée comme le facteur dominant dans l'explication de la décentralisation de l'emploi, car la force de travail qui faisait partie intégrante de l'attraction des entreprises nouvelles avait été créée non par cette politique-mais par le déclin simultané des emplois des hommes et en raison de la culture du genre précédente. Il est certainement vrai que la dynamique de développement territorial initiée depuis la fin de la première décennie du XXI siècle, n'a créé que des emplois faiblement rémunérés, mais d'un autre côté, certains emplois ont apporté des avantages, qui n'avaient pas été reconnus auparavant. Plus important encore, il a permis

[45] Doreen Massey, *Space, Place, and Gender*. Editions University of Minnesota Press, Minneapolis, 1994, pp. 191-210.
[46] Ici, la politique de développement territorial est considérée comme des interventions d'une autorité investie de la puissance publique et de légitimité gouvernementale sur un domaine spécifique du territoire (Yves Meny et Jean- ClaudeThoenig, *Politiques publiques*, Paris, Editions PUF, 1989, p. 129).

aux femmes de gagner un revenu indépendant. En outre, le fait même de créer des emplois a commencé à perturber certaines des anciennes relations entre hommes et femmes.

Mais au-delà de ces métiers qui avaient en commun la séparation spatiale de la maison et du lieu du travail une autre forme d'organisation dominante du travail rémunéré (notamment de la couture) était le travail à domicile (broderie, textile traditionnel…). Le travail salarié était effectué à domicile (l'Initiative Nationale pour le Développement Humain (INDH) va accentuer le processus à travers les activités génératrices de revenus (AGR) autour de la valorisation des métiers traditionnels de la femme).

La femme travailleuse restera confinée dans l'espace privatisé du domicile, et individualisé, isolée des autres travailleuses.

Une autre influence -pas des moins importantes- proviendra du mode de vie dans le rural de l'Oriental. Ce dernier demeurera fortement conservateur - socialement, et politiquement-. L'espace rural ne se radicalisera pas comme ce fut le cas dans l'espace urbain : espace d'émancipation professionnelle des femmes (fonctionnaires et employées dans le secteur privé). Dans ce même rural, les relations entre les sexes ont continué inchangées. La femme a servi sa famille.

« *La femme rurale constitue une main d'oeuvre familiale permanente ou occasionnelle et joue un rôle vital dans le travail agricole et domestique. Certains travaux sont du seul ressort des femmes : l'élevage et l'entretien des cultures maraîchères. La femme rurale est également responsable de la sécurité alimentaire de sa famille dans le sens où elle a la charge de la plupart des activités de transformation et de stockage des aliments. La femme rurale est le membre le plus confronté à la gestion des dénuements sociaux*[47] ».

Ainsi, comme nous avons démontré ci-dessus, les articulations distinctes entre l'Oriental et Casablanca, ont modifié le sens et l'évolution de «la question de genre» elle-même, et toute présomption d'alliances faciles entre les femmes dans ces deux régions était donc compromise intenable. Les nouvelles couches d'activité économique ou d'inactivité qui se sont superposées à l'ancien sont, tout comme l'ancien, différentes selon les endroits.

D'une part, l'impact des changements plus récents a été lui-même modelé par les différentes conditions existantes, l'héritage accumulé du passé, pour produire des combinaisons distinctes qui en résultent. "Le local" a eu un impact sur le fonctionnement du "national.

D'autre part, à lire les résultats de l'enquête, et ceux du HCP, la vie métropolitaine elle-même semble faire peser une telle menace sur le contrôle patriarcal. En termes généraux, il est clair que le contrôle spatial, qu'il soit imposé par le pouvoir de la convention ou du symbolisme ou par la simple menace de violence, peut être un élément fondamental de la constitution du genre sous ses formes (très variées).

Il ressort des résultats de l'enquête menée dans la région de l'oriental que le travail de la femme est toléré sous condition de « *conformisme* » par rapport aux normes sociétales. A cet égard, le discours social court-circuitera la femme en situation de « *libre choix*», pour ne tolérer que la femme en situation de « *liberté de travail conditionnée* » pour éviter le risque du « pêché social et moral ». Dans l'imaginaire collectif, le milieu professionnel est un lieu de tentation « non maitrisé », pour la femme dont la capacité de résistance est altérée par son tempérament inné « doux » et « fragile ». L'évidence de ce préjugé social est mieux exposée, lorsqu'il s'agit de questionner les sujets sur leurs choix de la femme ou de l'homme aux postes de responsabilité.

L'échantillon se montre plus conformiste aux préjugés du modèle traditionnel ; les avis des sujets interrogés font preuve d'une discrimination systématique à l'égard des femmes, puisque 66% d'entre eux préfèrent l'homme aux postes de responsabilité.

---

[47] Rachida Nafaa, « Femmes rurales marocaines et développement : inventaire du savoir-faire féminin dans la gestion des ressources », publié dans la revue électronique de l'Institut de recherche pour le développement, 2010, p. 375.
URL Source : http://www.beep.ird.fr

Les attitudes vis-à-vis des responsabilités domestiques restent également traditionnelles : Les relations entre les hommes et les femmes au niveau national n'ont apparemment guère été touchées par les nouveaux emplois, et encore moins ont été «chamboulées». Le travail domestique des femmes reste en grande partie lié aux personnes dont elles s'occupent dans leur ménage, leur mari, leurs parents et / ou leurs enfants. Le travail domestique prend beaucoup de temps car la plupart des travaux sont effectués à la main et sont fournis à des moments différents aux différents membres du ménage.

3.2 Le genre producteur de la territorialité

Pourtant les femmes ayant le temps et l'audace de sortir de leur quartier de référence, vont reproduire d'autres 'frontières latentes' au-delà du quartier. Elles vont se confiner dans les territoires du commerce et les lieux réhabilités et sécurisés, propres, ouverts et clair (à l'image de ce qu'elles ont été éduquées à apprécier) de jour et rarement, si ce n'est jamais, la nuit. La rencontre des 'frontières latentes' devient dès lors une caractéristique d'autant plus associée au genre. Ces frontières ferment parfois les territoires ceux de l'intérieur résidentiels mais aussi ceux du quartier ou d'autres micro territoires de la vie. Elles bornent et barricadent des espaces urbains et autres ignorés ou refusées par la femme. Or ces frontières ne sont pas statiques parfois elles se déplacent sinon disparaissent selon le principe mobile du genre. Deux processus expliquent cette mobilité des frontières : (1) Les effets d'âge, les conditions sociales, d'éducation et de formation, d'expériences plus ou moins différenciée des espaces géographiques figurent comme autant de facteurs susceptibles de rapprocher ou d'éloigner, de fissurer voire d'éliminer les 'frontières latentes'. (2) Inversement, l'urbanisme et les aménagements de l'espace urbain détiennent également le pouvoir de repousser ces frontières voir de les effacer. Les aménagements qui vont dans ce sens sont ceux qui participent à l'ouverture de l'espace, à sa clarification son embellissement à sa propreté et à sa sécurité.

Les espaces que la femme rejette, paradoxalement, s'inscrivent dans les aires urbaines où fléchit le contrôle social, idéologique et politique imposé par le genre, celui de la domination protectrice[48].

Or, les filles éduquées à éviter et à effacer toute souillure, ont horreur du sale et du laid et son allergique à l'insécurité. Ce refus du sale et du laid est à l'origine de la peur du genre (auquel appartient les femmes) de l'insécurité, du risque d'agression, de compromission aussi par la fréquentation (souillure corporelle et morale) de lieus de mauvaises réputations.

Les garçons sont élevés dans l'esprit de leur supériorité sur les filles. L'apprentissage commence très tôt au foyer, quand les parents et surtout la mère, apprennent aux fils à dominer les sœurs et à les soumettre à leurs caprices et à leur autorité. La drague excessive et le harcèlement s'expliquent aussi par le mythe de la virilité entretenu par les hommes mais aussi et surtout par les mères. Les mères conditionnent leurs garçons. Très tôt, ils comprennent qu'ils sont des hommes, des mâles qui ne doivent pas être faibles sinon ils seront assimilés à des femmes. Les pleurs, la mollesse, attirent les moqueries des mères. Le garçon finit par s'identifier à la virilité, qui passe par un corps fort, une personnalité qui dégage l'autorité et la mainmise sur son entourage féminin. Alors que la fille est éduquée pour être une parfaite épouse et une parfaite femme vertueuse. Dans ce sens, 14% des personnes enquêtées, soutiendra que la femme doit, pour sortir, être accompagnée ou avoir la permission du mari. Quasiment, les mêmes taux sont enregistrés par rapport à la perception de la présence de la femme, la nuit, dans la rue. 64% des personnes enquêtées ont des préjugés favorables à la présence des femmes dans la rue, la nuit.

A ce stade, il existe une corrélation positive ou parallèle avec les enquêtés qui acceptent l'occupation de la rue et l'espace public par la femme (66%). Ceci se justifie chez les sujets enquêtés par le fait que la société en encourageant la sexualité pré-maritale des garçons et en interdisant celle des filles, pose un problème d'offre et

48 Guy Di Méo, Les murs invisibles : Femmes, genre et géographie sociale, Ouvrage précité, p.323.

de demande ; ce qui accentue la frustration masculine et son agressivité à l'égard des femmes. Draguer et harceler les filles devient une activité et un moyen de prouver sa virilité.

Les femmes sont très souvent rendues coupables de leur attrait sur les hommes, même si leur but n'est pas de chercher à séduire. En effet, 42% des sujets enquêtés ne tolèrent pas la présence des femmes dans la rue de nuit, justement pour éviter toute sorte de danger: harcèlement, agression, insécurité.

Le comportement des garçons fait que la rue se transforme en lieu de souffrance pour la femme. Dès lors qu'une fille est dans la rue, elle est menacée par toute sorte de violence : la drague, le harcèlement, le viol et la délinquance. D'autre part, 25% des personnes enquêtés qui ne tolèrent pas la présence des femmes dans la rue de nuit, considèrent qu'elle doit être accompagnée ou avoir la permission. Il est symptomatique de constater, encore une fois, que la maison, la réclusion est jugée le mieux convenir à la femme ; 22% préfèreraient que la femme reste à la maison parce que sa présence le soir dans la rue est mal vue. Alors que 11% renvoient leur refus vers des considérations diffuses, d'ordre religieux ou relevant des traditions marocaines et locales. En creusant davantage sur le danger de la rue sur la sécurité de la femme, nous avons, au cours de l'enquête, cherché à comprendre si la drague et le harcèlement transformaient la rue en espace de souffrance pour la femme et pourquoi ?

68% des sujets interrogés confirment que la drague et le harcèlement transforment la rue en espace de souffrance pour la femme. Ces comportements relèvent de la violence et sont vécus comme tels par les femmes lorsqu'ils se répètent plusieurs fois l'année, de la part d'une ou plusieurs personnes, lorsqu'ils se systématisent à chaque passage de la femme dans un quartier ou dans les transports en commun. A ces stades s'ajoutent les violences verbales explicites, les violences physiques et sexuelles qui semblent plus évidente à mesurer. L'enquête montre que les femmes souffrent de ces comportements qui les maintiennent dans un statut spécifique de femme et dans une position minorée. En effet, C'est ainsi que l'hypothèse selon laquelle la violence masculine puise sa source dans « *le contrôle social* » est confirmée par l'enquête.

Jugées provocante dans leur tenue, dans leurs attitudes et dans leurs tenues, les femmes sont punies de leur audace de ne pas rester chez elle. Dans de nombreux moment, de plus en plus de femmes tentent d'échapper à la maîtrise masculine et la réponse qui leur est trop fréquemment opposée se nourrit de violences, souvent verbales ou psychologiques. Les hommes se sont arrogés, très souvent, le pouvoir de contrôler leurs sorties, fréquentations, voire même leurs déplacements dans l'espace public en y exerçant collectivement un contrôle social fort. Les personnes interrogées renvoient cette souffrance à un sentiment d'infériorité et de vulnérabilité.

Ces résultats de l'enquête terrain coïncident avec ceux enregistrés par le HCP, 2009, au niveau national. En effet, le Taux de prévalence de la violence à l'égard des femmes dans les Etablissement d'enseignement et de formation est de 24,2%, alors que dans les lieux de travail il est de l'ordre de 16%. Cependant la violence à l'égard des femmes tous contextes confondus (Psychologiques, V. Physiques, Sexuelles, Atteintes à la liberté individuelle, Inapplication de la loi, V. Economiques) atteint 62,8%.

La violence et la menace de violence constituent ainsi, un moyen de contrôle exercé sur la mobilité des femmes et leur utilisation des espaces publics. Ceci dit, l'enquête a démontré que les femmes n'exercent par leurs droits dans l'espace public de la même manière que les hommes. Il faut entendre ici ces droits dont le sens développé par Montesquieu et qui les considère comme fabriques de la coutume et des mœurs. Du point de vue de la spatialité, *« il n'y a pas de société non plus où les femmes ne tentent pas de corriger ces inégalités qu'elles participent pourtant largement à reproduire* »[49].

[49] Safâa Monqid, *Femmes dans la ville, Rabat : de la tradition à la modernité urbaine*, in Collection « Géographie sociale », Editions Presses Universitaires de Rennes, Préface de Sylvette DENEFLE, 2014, p.9.

Conclusion

Les principales remontées de l'enquête nous renseignent sur le fait que le statut de la femme dans la société locale est particulièrement dépendant des intersections et des influences mutuelles de la "géographie de proximité sociale" et du "genre". Chacun d'eux est profondément impliqué dans la construction de l'autre. La géographie de proximité sociale, sous ses différentes formes d'organisation de la vie sociale, influence la formation culturelle des rapports entre les sexes. Le genre a exercé une influence profonde sur la production de cette géographie.

L'une des premières observations soulignées ici est que les relations entre les sexes varient dans l'espace : d'un territoire à un autre (il est reconnu depuis longtemps qu'elles varient dans le temps). Ainsi "la place d'une femme" utilise les vues de l'espace et du lieu pour examiner les variations de la construction et de la reconstruction dans le temps des relations de genre dans cinq territoires différents de la région de l'Oriental (Nador, Berkane, Oujda, Jerada et Taourirt) et dans la région de Casablanca. La preuve de la variation est surprenante (et cela ne concerne qu'une région), et c'est une variation qui persiste, bien que sous une forme qui change continuellement, jusqu'à ce jour. En outre, la persistance de la définition patriarcale de la femme et sa marginalisation des responsabilités publiques et professionnels met à mal le cadre recherché par le nouveau concept de l'autorité - c'est-à-dire dans l'un des secteurs et lieux symboliques de l'avenir de la réforme des structures de l'Etat. En d'autres termes, hier comme aujourd'hui, les relations entre les sexes peuvent varier assez systématiquement, entre des régions fortement différenciées culturellement, mais aussi entre des cultures locales très proches les unes des autres.

L'égalité basée sur le genre dépend-elle uniquement de la législation ? L'enquête terrain a démontré qu'il ne suffit pas de changer les textes de lois, et modifier l'ordonnancement juridique. Il s'agit plutôt de débarrasser la société de l'approche rétrograde et paternaliste sur les rôles de la femme, afin de permettre à celle-ci d'intégrer un espace public et privé d'expression libre à l'égal de l'homme. Ceci passe par la production d'un déterminisme socio-spatial (promotion d'une culture par la société civile, les médias, les réseaux sociaux, les manuels pédagogiques, l'art, etc…), par une appropriation des sociétés locales – à la périphérie- d'une approche, qui ne serai pas l'exclusivité du niveau central. Il s'agit, en fait de débarrasser le genre de la culture de la cité et faire du genre une culture relevant de l'espace du quotidien. Il s'agit, donc de lutter contre le désert civique. L'égalité basée sur le genre serait, alors perçue comme un ensemble de droits subjectifs que la conscience collective ressent comme indispensable au respect dû à la dignité de la personne. L'égalité deviendrait, ainsi, le produit spontané de la conscience collective, autrement dit le pur produit d'un déterminisme social, et in fine, la concrétisation juridique d'une forme de demande ou de conscience sociale. Sans cette mutation, il semble presque impossible de lutter contre des stéréotypes ancrés dans des valeurs socioculturelles et religieuses, souvent acceptées et propagées par les femmes elles-mêmes.

« *Les stéréotypes sur les femmes au Maroc peuvent être caractérisés comme des croyances culturelles incomplètes et inexactes que certaines personnes ont à leur sujet et qui sont codées à la fois dans les expressions linguistiques et dans les discours sous-jacents. La culture marocaine populaire utilise des représentations puissantes pour véhiculer et maintenir ces stéréotypes. Bien qu'il existe des stéréotypes positifs, la plupart des stéréotypes sur les femmes au Maroc sont négatifs et reflètent les dictés patriarcaux sous-jacents qui structurent les relations de genre dans les cultures marocaines. Les femmes marocaines ne sont toutefois pas des destinataires passifs et des transmetteurs de stéréotypes; ils utilisent des stratégies pour se défendre.* [50]»

Enfin la géographie sociale empruntant, en l'occurrence les chemins méthodologiques du genre, prouve ainsi son utilité en matière d'approfondissement de nos connaissances tant sur l'espace vécu que sur les rapports sociaux en général et de domination en particulier. Cette géographie des spatialités et des territorialités

[50] Fatima Sadiqi, « Stereotypes and women in Moroccan culture », publié dans *cadernos pagu*, n.30 Janvier-juin 2008, p.11.

perfectionne notre intelligibilité du social. L'intentionnalité à propos de l'espace et du lieu, nous aide à éviter de confondre l'idée d'une expérience universelle des femmes avec l'expérience des femmes de la «cité»[51].

Bibliographie

ADAMS A. (1968), *Casablanca, Essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'Occident*, Editions du Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, Tome II.

BÉDARD M. (2008), « L'apport structurel de l'imaginaire géographique dans l'inconscient collectif : le cas du mont Orford», in *les Cahiers de géographie du Québec*, vol. 52, n° 147.

BÉDARD M. (2009), *Le paysage. Un projet politique*. Québec, Presses de l'Université du Québec, 2009.

BOIVIN N. (2012), « Territoires hédonistes du sexe : Pour une géographie des subjectivations », in *Géographie et cultures*, *Les espaces des masculinités*, n°83.

BOURDIEU P. (1977), « Sur le pouvoir symbolique », in *Les Annales*, 32/3, mai-juin 1997.

CHING B, & CREED G. (1997), « Recognizing rusticity : identity and the power of place », in *Introduction to Knowing your place: rural identity and cultural hierarchy*, Editions Routledge, 1997.

CONFEDERATION SYNDICALE INTERNATIONALE (2007), *Maroc – Conscientisation et visibilité*, Publication CSI, Vision Syndicale, Janvier 2007.

DAMAMME A., (2005), *Le genre à l'épreuve du développement au Maroc : Discours et pratiques concernant la place des femmes dans les projets*. Thèse de doctorat en géographie, Université d'Orléans.

DEPEAU S. (2006), « De la représentation sociale à la cognition spatiale et environnementale : La notion de « représentation » en psychologie sociale et environnementale », in *les Actes de Séminaire organisé par l'UMR ESO, Université RENNES II sur la notion de représentation*, ESO, N°25.

DI MÉO G. (1998), *Géographie sociale et territoires*. Editions Nathan, Paris.

DI MEO G. (2014), Introduction à la géographie sociale. Editions Armand Colin, Paris.

DI MEO G. (2011), Les murs invisibles : Femmes, genre et géographie sociale, Editions ARMAND COLIN/ RECHERCHE, Paris.

FORGET N. (1962), « Attitudes à l'égard du travail professionnel de la femme au Maroc », in Images de la femme dans la société, dossier publié dans la Revue internationale des sciences sociales, Revue trimestrielle, vol. XIV, n° 1, Paris : UNESCO.

FORUM ECONOMIQUE MONDIAL (2014), *The Global Gender Gap Report 2014*, publié par World Economic Forum.

FOUCAULT M. (1980), *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972– 1977*, London: Harvester Press.

FRÉMONT A. (1999), La région espace vécu, Editions Flammarion.

GARCIA RAMON M.-D, et MONK J. (2014), « Gender and geography: World views and practices » in *La Revue belge de géographie*, N°3.

GRAHAM B, et Nash C. (2006), "A shared future: territoriality, pluralism and public policy in Northern Ireland", in *Political Geography* 25.

HCP (2007), *Dynamique sociale et évolution des statuts de la femme au Maroc :* Etude thématique publiée dans Réflexion Prospection Maroc 2030, mai 2007.

HCP (2016), *La femme marocaine sous le regard de son environnement social*. Enquête réalisée en 2006, citée dans le rapport ETAT DES LIEUX DE LA PARITE FEMME-HOMME AU MAROC, Avril 2016.

51 Barbara Ching et Gerald W Creed, « Recognizing rusticity : identity and the power of place », dans Introduction to Knowing your place: rural identity and cultural hierarchy, Editions Routledge, 1997, p. 1-38.

HCP (2015), Le Maroc entre Objectifs du Millénaire pour le Développement et Objectifs de Développement Durable. Les acquis et les défis. Rapport National.
HCP (2018), Les indicateurs sociaux du Maroc. Publié par le HCP.
JAIDI L. (1992), « L'industrialisation de l'économie marocaine : acquis réels et modalités d'une remise en cause », in le Maroc actuel : une modernisation ou miroir de la tradition, sous la direction de Jean-Claude Santucci, Collection: Connaissance du monde arabe, Éditeur : Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans, Éditions du CNRS, Aix-en-Provence.
JODELET D. (2003), Les représentations sociales. Editions Presses Universitaires de France « Sociologie d'aujourd'hui».
KABEER N. (2003), *Gender Mainstreaming in Poverty Eradication and the Millennium Development Goals*, publié par le Centre canadien de recherches pour le développement international, 2003.
LEFEBVRE H. (1985), *La production de l'espace*, Collection « Ethnosociologie », Editions Anthropos, Paris, 4ème édition (2000).
LOW S, et SMITH N. (2006), *The Politics of Public Space*. Editions Routledge, New York.
MASSEY D. (1994), *Space, Place, and Gender*. Editions University of Minnesota Press, Minneapolis.
MENY Y. & THOENIG J.-C. (1989), *Politiques publiques*, Paris, Editions PUF.
MINISTERE DE LA FONCTION PUBLIQUE ET DE LA MODERNISATION DE L'ADMINISTRATION (2016), La place des femmes fonctionnaires aux postes de responsabilité dans l'administration publique au Maroc, mai 2016.
MONQID S. (2014), « Femmes dans la ville, Rabat : de la tradition à la modernité urbaine », in Collection Géographie sociale, Editions Presses Universitaires de Rennes, Préface de Sylvette DENEFLE.
MOSCOVICI S, & HEWSTONE M. (1983), "Social representations and social explanations: From the 'naive' to the 'amateur' scientist", in M. Hewstone (Ed.), Attribution theory: Social and functional extensions, Oxford: Basil Blackwell.
NAFAA R. (2010), « Femmes rurales marocaines et développement : inventaire du savoir-faire féminin dans la gestion des ressources », in La revue électronique de l'Institut de recherche pour le développement.
PIVETEAU A, ASKOUR K, et TOUZANI H. (2013), *Les trajectoires d'industrialisation au Maroc : une mise en perspective historique*, document de travail 2/2013 publié par Laboratoire Economie des Institutions et Développement, Académie Hassan II des Sciences et Techniques, Université Mohammed V- Rabat.
PRUITT L-. R. (2008), « Gender, Geography », in Berkeley, Journal of Gender, Law & Justice, Volume 33, Issue 2, Septembre 2008.
RAJEB S, et YAHYAOUI M. (2013), Enquête sur la violence à l'égard des femmes dans la région de l'Oriental marocain, Publication de la Fondation Hassan II pour les Marocains résidents à l'étranger, février, 2013.
SADIQI F. (2015), « The Feminization of Authority in Morocco », Chapitre 16, in Gender and Power: Toward Equality and Democratic Governance, édité par Mino Vianello and Mary Hawkesworth.
SADIQI F. (2003), Women, Gender and Language in Morocco, Leiden and Boston, MA: Brill.y
SADIQI F. (2013), « Stereotypes and women in Moroccan culture », in *cadernos pagu*, n°30 Janvier-juin 2008.
WEBER M. (2013), *La domination*. Editions La Découverte, Paris.
WUNENBURGER J.-J. (1996), «Imagination géographique et psycho-géographie », in J. Poirier et J.-J. Wunenburger (dir.), *Lire l'espace*, Bruxelles, Ousia.

Migration internationale et reconfigurations des rapports sociaux de genre dans la région de Bni Mskine

Kamal MELLAKH

Université Hassan II – Casablanca, FLSH Mohammedia, LADES

Cette contribution aborde les incidences du fait migratoire sur les rapports sociaux de genre dans les communautés de Beni Meskine. Elle est issue d'un travail collectif et exploratoire de terrain mené avec Rachida Nafaa qui a consacré une partie de ses travaux de recherches et ses actions militantes à la promotion des statuts de genre.[1] En hommage à Rachida Nafaa, je propose de revenir sur une partie des données de cette enquête qui a porté sur les effets socio culturels de la migration transnationale sur les sociétés locales marocaines pour analyser les incidences de la migration internationale sur les statuts de genre dans les communautés d'origine. Le ressort de la migration des hommes sur les conditions des femmes qui restent sur place a depuis longtemps suscité l'intérêt des chercheurs.[2]

Cette ligne de recherche a néanmoins été abandonnée, d'une part parce qu'elle perpétue une vision dichotomique sur les rapports sociaux de sexes et la migration et d'autres part parce qu'elle occulte les nouvelles configurations migratoires. Au sein des communautés rurales marocaines, les femmes paraissent de plus en plus comme des actrices actives dans les nouvelles dynamiques migratoires, ce qui pousse à dépasser les approches classiques traitant d'une manière secondaire et marginale la contribution des femmes aux mouvements migratoires.[3] Aujourd'hui, la perspective « genre » a permis d'élargir le champ d'analyse des questions migratoires.

Durant la dernière décennie, plusieurs travaux se sont focalisés sur la migration autonome de travail ou d'étude des femmes et des jeunes filles marocaines.[4] Paradoxalement, les recherches ont passés sous silence la situation des femmes qui restent sur place[5]. S'interroger, selon une perspective genre, sur les conséquences de la migration internationale (notamment des hommes) sur les femmes restées au pays permet d'inclure dans les études sur le genre et la migration aussi bien la situation des femmes qui partent que celles qui restent sur place et de rompre ainsi avec l'approche dualiste et simplificatrice qui oppose entre le mobile et l'immobile dans les études sur la migration.

Partir pour aider ceux qui restent : une longue tradition migratoire à Bni Meskine

L'ancienneté et la diversité de la migration internationale au départ de Beni Mskine est le premier fait à souligner. Même après la fermeture des frontières européennes, les flux de départ ont continué. La région de Bni mskine est bien marquée par une émigration longue et continue vers l'Europe. L'ancien chef-lieu des Beni Meskine, en l'occurrence El Brouj, a actuellement un statut de commune urbaine autour de laquelle s'agglomèrent plusieurs communes rurales à vocation agricole et pastorale[6]. La région a connu une réelle

[1] Il s'agit d'une enquête collective de terrain menée par Rachida Nafaa, Mhammed Abderebbih et kamal Mellakh. L'enquête a été réalisée dans le cadre d'une collaboration entre la coopération allemande (GTZ), l'institut Goethe et l'université Hassan II Mohammedia. Cette enquête à caractère qualitatif avait comme objectif principal d'explorer les dimensions symboliques et socioculturelles de la migration au niveau local et ses effets sur les modes de vie, l'éducation, le système de valeur, l'imaginaire, les représentations collectives et le développement local. Le rapport de cette enquête a été publié dans KHACHANI Mohammed (sous la direction de), l'impact de la migration sur la société marocaine, séminaire international, Tanger, 15-16 Décembre 2006. Publication de l'AMERM (Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur la migration) Rabat 2007.

[2] BRAHIMI, FELLOUS, GAGLIARDI... [et al.]. Femmes au pays : effets de la migration sur les femmes dans les cultures méditerranéennes Paris : Unesco, 1985

[3] MONQID S, Les femmes émigrées vecteur de modernisation ? Le rôle occulté des femmes émigrées dans le développement du pays d'origine : le cas marocain, Passerelles: revue d'études interculturelles, no. 28, 2004

[4] Voir à ce propos Fatima Ait Ben Lmadani, « Femmes et émigration marocaine », Hommes & migrations, 1300 | 2012, 96-103 ; Mohamed Charef, *Les Migrations au féminin*, Agadir, Sud-Contact, 2002

[5] Geneviève Cortes, « Femmes et migrations : celles qui restent », *Echo Géo* n0 37 année 2016

[6] TROIN F, *Maroc : région, pays, territoire*, Ed Maisonneuve Larose. Paris 2002

métamorphose urbaine, sociale et économique suite à une longue émigration qui a débuté dès les années 60. Des douars perdus et ignorés sont actuellement des communes rurales grâce à la migration internationale. Les Ouled Farés, Ouled Amer ou Beni Khloug ont connu un essor qui a poussé les populations locales à les prendre comme un exemple de réussites.

Les premières migrations au départ de Bni Meskine ne sont pas nouvelles. Elles remontent à la première guerre mondiale lorsque des jeunes hommes de la région ont été sollicités pour participer à la première guerre mondiale de 1914-1918. A l'instar de toutes les régions marocaines, la migration internationale au départ de Bni Mskine était insignifiante avant l'instauration du Protectorat.

C'est la première Guerre mondiale qui a déclenché d'une manière irréversible le phénomène migratoire dans la région. La Première Guerre mondiale a provoqué une migration militarisée. Ce sont environ 350 à 400 000 Marocains qui ont été recrutés en tant que soldats ou travailleurs « coloniaux » entre la période allant de 1914 à 1956. Certains anciens soldats de Al Brouj (chef lieu de Bni Mskine) sont toujours en vie. Ces pionniers racontent leur premier contact avec l'Europe (France, Italie, Allemagne) et créent les premières conditions sociales préalables pour impulser le désir de partir chez les générations montantes de la région.

Ces données historiques montrent bien que la région de Bni Mskine est depuis longtemps liée à l'Europe. A leur de départ, les colons français installés dans la région ont emmené avec eux leur personnel de maison qui va faire suivre après la famille restante sur place. Il y a eu ensuite la création, dans le cadre du plan Marshall, d'un bureau de placement dans la ville de Khouribga pour recruter des jeunes pour aller travailler en France. C'était alors la première vague de migrants de la région. C'est leur retour lors de vacances, avec tout l'étalage qu'ils faisaient de leurs richesses nouvellement acquises, qui va nourrir le désir de partir chez ceux qui restent. L'Europe va représenter désormais, pour eux, le chemin le plus court pour accéder à l'argent et à la consommation. Toutefois, les difficultés d'avoir un passeport durant les années 70 et 80 ont freiné « la pulsion migratoire » des jeunes et des adultes de la région.

Au début des années 90, l'obtention d'un passeport devient plus facile, ce qui a contribué à rendre les projets des départs vers l'Europe plus probable dans l'imaginaire des jeunes. Les flux migratoire au départ de Bni Meskine sont intensifiés non pas vers la France, ancien foyer de la migration marocaine qui a 'instauré à ce moment le système des visas, mais vers d'autres pays dont notamment l'Italie. C'est d'ailleurs entre 1989 et 1991, que la première vague de migrants marocains a regagné l'Italie. C'est un an plus tard, suite à son adhésion en 1992 à l'espace Schengen, que se déclenchera le phénomène de l'émigration clandestine qui touche particulièrement certains douars de Bni Mskine.

Aujourd'hui, dans la commune urbaine d'Al Brouj, il est difficile de trouver des familles au sens large sans au moins un migrant à l'étranger. Il en est de même pour certains douars. Les membres de la communauté ont presque tous émigré. A Bni Mskine, les communes de Oulad Chwawa et Oulad Arib sont fréquemment évoqués comme des exemples en matière de solidarité familiale et communautaires pour l'émigration (y compris l'émigration clandestine). Dans ces douars, ceux qui partent aident souvent ceux qui restent, notamment par l'achat des contrats : « *En 1994, je suis allé en Espagne. Je suis resté la bas 4 mois. La bas est meilleure. Mais je ne peux pas m'aventurer dans la mer. Je veux bien y aller par contrat comme les gens de douar Oulad Chouawa. Tous les jeunes de ce douar sont parties. Tu trouves maintenant que les Raba'a dans ce douar.* » Extrait d'entretien avec un jeune candidat à l'émigration à Bni Mskine

Actuellement, parmi les 250.000 Marocains résidants en Italie, près de 60.000 sont issus de Bni Mskine. A ceux-là s'ajoutent entre 15.000 et 20.000 clandestins qui cherchent encore à légaliser leur situation. Les originaires de Khouribga et de Beni Meskine viennent en tête avec plus de 60% de l'effectif total, tous attirés par

le rêve italien. Les versements effectués de l'Italie vers le Maroc par les communautés immigrées, sont particulièrement importants,

Au début du flux migratoire vers l'Europe, les hommes à Bni Mskine ont opté pour laisser leurs femmes et leurs enfants sur place afin d'économiser leur argent et de se rappeler que leur migration est temporaire. L'émigration a été envisagée en tant qu'exil parce qu'on ne peut pas se détacher facilement des siens restés dans le pays d'origine. Mais avec le tournant de la fermeture des frontières et le regroupement familial, l'immigré temporaire devient résidant. Parallèlement, une migration internationale au féminin, notamment vers l'Italie et l'Espagne, s'est fortement manifestée à Bni Mskine. Mais cette migration féminine demeure invisible. Peu de travaux se sont penchés sur la question.

Effets de la migration sur les relations de genre à Bni Mskine : questions préalables

Notre enquête n'a pas traité les spécificités des mobilités féminines à Bni Mskine. Se situant plutôt dans une perspective exploratoire des effets socio-culturels de la migration internationale sur une société locale, elle s'est plutôt attachée à l'examen des transformations sociales induites par la migration internationales sur les relations de genre au niveau local.

Cependant, il convient à ce sujet d'éviter deux écueils. D'un coté, les transformations sociales impliquant le genre ne sont pas nécessairement induites par la migration internationale. D'un autre coté, la complexité de ces transformations ne permet pas d'isoler des éléments qui seraient exclusivement imputables à la migration.

Il faut préciser également que la perspective « genre » n'autorise pas d'envisager l'étude des effets de la migration sur la société d'origine seulement selon le modèle classique des relations entre l'époux et l'épouse qui reste sur place. Il convient d'élargir l'analyse à l'ensemble des rapports sociaux de sexes. Aussi, nous entendons par relations de genre toutes les relations que les jeunes filles et les femmes migrantes ou non à Bni Mskine entretiennent avec les hommes et inversement. La mise en relation entre la migration et le statut de genre se révèle important pour une meilleure compréhension de l'évolution des relations de genre au regard de la dynamique migratoire.

C'est dans cette perspective que plusieurs questions préalables méritent d'être poser : quelles sont les représentations sociales véhiculées par les sociétés locales sur le genre et la migration? Quels est le vécu réel des femmes à Bni Mskine en l'absence de mari et/ou du père? L'émigration a t'elle un impact positif sur la valorisation économique de la femme ? Y'a t-il une relation entre émigration à l'étranger et changement des mentalités à Bni Mskine? Est-ce que l'émigration permet une meilleure implication des femmes dans la gestion des affaires familiales et une large mobilité dans l'espace publique? Comment ces femmes-épouses d'émigrés peuvent être seules à assurer l'entretien et l'éducation des enfants et veiller sur la durabilité des liens familiaux entre le père et les enfants ? Font-elles «marcher» le ménage ou bien restent t-elles écartées des décisions familiales ? En l'absence du mari, les femmes d'émigrés disposent-elles d'une autonomie d'action ou au contraire font elles objet d'un fort conservatisme culturel réduisant leur champ de manœuvre ? Les attitudes autoritaires et conservatrices envers ces femmes dans leur communauté ne les poussent- elles pas à émigrer-elles aussi ? Quels statuts les femmes migrantes peuvent-elles avoir au sein de leur communauté?

Il sera sans aucun doute difficile d'apporter des réponses exhaustives à l'ensemble de ces questions qui ont guidé notre enquête sur les changements sociaux et culturels les plus profonds mais aussi les plus invisibles impliquant directement les relations de genre et la migration. Notre enquête est plutôt à caractère exploratoire. Elle permet néanmoins de proposer quelques éléments d'analyse.

Les épouses d'émigrés restées sur place : émancipation ou mise sous la tutelle familiale ?

L'analyse des données de l'enquête de terrain montre que l'émigration n'a pas provoqué un changement profond dans la représentation et le statut de la femme. Les stéréotypes prédominent encore la représentation locale des femmes des immigrés. Les attitudes et les comportements envers la femme demeurent conforment

aux normes traditionnelles imposées par la société locale. On peut même dire que dans plusieurs cas, au regard des observations collectées à Bni Mskine, l'émigration a dépourvu la femme d'un certain degré de liberté. En effet, certaines femmes épouses d'émigrés interviewées indiquent qu'elles ne jouissent pas de grande liberté, ni au sein de leur famille, ni dans l'espace public. L'émigration n'a fait qu'au tomber ces femmes sous la tutelle de l'autorité masculine. La femme épouse de l'émigré fait objet d'un contrôle social qui passe toujours par quelqu'un de sa famille, à savoir le beau-père, le beau-frère, la belle-mère, la belle sœur, le fils aîné et parfois un proche parent ou un voisin, comme l'atteste ce témoignage « *Les gens émigrent pour travailler et laissent leurs femmes et leurs enfants en bonne main, sous la responsabilité du beau-père où de la belle-mère. Il suffit d'envoyer l'argent et tout marche bien »* homme adulte Brouj.

Pendant le séjour à l'étranger, la tutelle exercée par la famille sur l'épouse de l'émigré est généralement forte. Il arrive souvent que l'épouse soit dépourvue de droit de participer aux décisions familiales et de dépasser les limites du foyer. C'est la personne de tutelle qui s'occupe des achats de vêtements, d'équipements ménagers et de faire les courses. Le mari envoi l'argent directement à la personne de tutelle qui se charge de la gestion de budget familial. Dans plusieurs cas, l'épouse de l'émigré se trouve dans l'incapacité de gérer seul les affaires familiales qui la concernent directement. Sa liberté de mouvement se rétrécie également. Elle ne peut pas aller toute seule au dispensaire ou au centre de santé locale ou rendre visite à une amie ou à un autre membre de la famille sans qu'elle soit accompagnée par la personne de tutelle, comme le montre le témoignage de cette jeune fille de Oulad Fares: *« C'est ma belle sœur qui va chercher l'argent que mon époux envoie par la poste. C'est elle et ma belle-mère qui m'accompagnent pour emmèner les enfants chez le médecin. Ce sont eux également qui achètent tout on a besoin à la maison.* » jeune fille épouse d'émigré-Oulad Fares

La tutelle familiale exercée sur ces épouses d'émigrés s'accompagne d'un contrôle strict de l'accès à l'espace public. Le fait de vivre loin de leurs maris les met plus sous le poids du conservatisme local. Ces femmes rurales épouses d'émigrés qui sont par ailleurs économiquement et socialement vulnérables ne peuvent pas facilement profiter des services sociaux proposés par quelques institutions publiques (entraide nationale par exemple) ou ONG locales qui travaillent pour le renforcement des capacités des femmes. Nous avons constaté qu'à Bni Mskine que certaines épouses d'émigrés n'ont pas un accès facile à un certain nombre d'espaces publics qui offrent des services aux femmes pour apprendre un métier ou pratiquer une activité sociale, tel que l'alphabétisation, l'apprentissage de couture, de broderie ou de l'informatique,… etc. L'autorité parentale, les rumeurs obligent les femmes à se cloisonner : *« Il est difficile, que le mari lui permet d'aller faire l'alphabétisation ou apprendre une telle activité hors de la maison. Si elle lui dit par exemple qu'elle va apprendre le métier de broderie ou de couture, il lui répond qu'il va lui acheter le vêtement qu'elle veut prêt-à-porter. » acteur associatif Al Brouj*

Si l'émigration a un effet positif sur le plan économique (augmentation des revenus et amélioration des conditions et cadres de la vie familiale), elle n'a pas nécessairement le même effet sur le plan social, notamment en ce qui concerne l'amélioration du statut de genre. L'émigration n'a pas pu changer la représentation négative de la femme dans la société locale. Elle n'a pas non plus permis à la femme de jouir d'une meilleure mobilité dans l'espace public. Toutefois, ce constat doit être nuancé par d'autres études plus approfondies afin de vérifier s'il n'existe pas, au sein de certaines sociétés locales marocaines, des situations sociales et familiales où l'émigration fonctionne aussi comme levier d'émancipation et d'autonomisation des femmes qui restent sur place.

Dans le cas de Bni Mskine, l'enquête de terrain fait ressortir une tendance générale sans exclure l'existence des exceptions : la femme épouse de l'émigré fait souvent objet d'un contrôle social strict à travers la tutelle exercée par la parenté. Mais il convient de ne pas perdre de vue que les capacités d'action de ces épouses d'émigrés ne sont pas négligeables, ce qui leur permet de contourner le contrôle social et de négocier un

« nouveau statut » au sein de leur communauté. Il existe des cas de femmes épouses d'émigrés indépendantes et autonome. En l'absence de marri la migration les a propulsés au rang de femmes chefs de familles.

Femmes et migration au départ de Beni Mskine : des représentations sociales contrastées

Tout d'abord, il convient de bien distinguer entre l'émigration féminine individuelle, phénomène récent qui commence à avoir une certaine visibilité à Bni Mskine, et l'émigration féminine d'accompagnement qui est par contre un phénomène plus ancien dans la mesure où les femmes à Bni Mskine ont depuis longtemps émigré principalement dans le cadre de regroupement familial pour accompagner le père ou l'époux…etc.

Phénomène nouveau, l'émigration individuelle des jeunes filles a commencé par devenir un fait marquant à Bni Mskine. Comment l'expliquer ? S'agit-il d'un simple fait migratoire poussé par le souci d'améliorer les conditions socio-économiques ou plutôt d'une autre mobilité dans l'espace cherchant à s'affranchir de l'emprise de la société locale ?[7] Les raisons de départ des filles à Bni Mskine sont elles essentiellement des raisons économiques ou au contraire y'a t il d'autres raisons liées à la recherche d'autres espaces sociaux d'épanouissement et de valorisation sociale ? La migration féminine vers l'étranger est elle tolérée par les valeurs communautaires? Il nous faut sûrement d'autres études plus approfondies pour cerner toute la complexité d'un phénomène qui prend de plus une plus une certaine visibilité sociale compte tenu la présence des femmes et des jeunes filles issues des communautés rurales à Bni Mskine parmi les candidats à l'émigration (y compris l'émigration illégale).

Les entretiens réalisés avec les jeunes filles, les femmes et les hommes dans les communautés rurales à Bni Mskine permettent de faire ressortir deux éléments qui semblent structurer les représentations locales sur la migration des femmes à l'étranger :

1. Le rêve de la migration matrimoniale fortement présent dans l'imaginaire social des jeunes filles dans les douras et les villages les plus enclavés.
2. L'oscillation entre la stigmatisation et la valorisation de la migration féminine autonome.

L'engouement des jeunes filles pour se marier et partir vivre à l'étranger paraît fort. La pauvreté, l'incapacité de poursuivre les études, le manque d'emploi sont des facteurs qui expliquent ce phénomène. Du fait que les jeunes filles n'arrivent pas à terminer leurs études et puisqu'elles abandonnent l'école vers la fin de l'enseignement primaire et n'arrivent pas à trouver un emploi ou avoir l'opportunité d'apprendre un métier, leur rêve se focalise sur l'émigration matrimoniale présentée souvent comme le moyen le plus efficace et le plus rapide pour se valoriser et se libérer des contraintes de la société locale. Se marier et aller vivre en Italie est devenu à Bni Mskine, réputée par une tradition migratoire toujours renouvelée, un projet de vie pour une large fraction de la population féminine dans les douars et les villages. Il faut rappeler ici que l'émigration matrimoniale structure l'essentiel des migrations féminines marocaines au départ des localités rurales vers l'étranger. Les femmes et les jeunes filles émigrent en premier lieu dans le cadre de regroupement familial et marital. Le mariage avec un émigré est fortement recherché dans les douars et les villages et il est présenté comme la voie royale pour partir à l'étranger. Aussi, l'émigré d'Italie ou d'Espagne disposant d'un travail et d'un revenu possède une valeur élevée dans le marché matrimoniale au niveau local. Le mariage avec un émigré de l'étranger devient un objet non seulement de convoitise individuelle mais aussi de compétition sociale.

« Le rêve de la fille chez nous c'est le mariage et l'émigration. Pour cette raison, certaines filles se marient juste pour avoir les papiers. Elles font un mariage blanc. Après, elles divorcent en payant une somme de 8 millions de centimes » jeune fille de Brouj

[7] Voir également à ce propos :
Bouasria L.et F. Ait-Mous, A. Bousbâa, M. Cheikh, J. Khalil, T. Houssam, H. Rachik et A. Zouhairi , Mobilités féminines autonomes nationales et transnationales : de la métropole casablancaise aux villes mondes, Rapport de recherche. Association Marocaine des Etudes et des Recherches sur la Migration. 2014

« Ce n'est pas le mariage tout court qui compte en premier lieu pour les jeunes filles, ce qui compte pour elles aujourd'hui, c'est de se marier avec des jeunes émigrés. Ce qui est recherché, c'est l'émigration et non pas le mariage » Femme Adulte Brouj.

Bien que la plupart des départs des femmes des villages et des douars de Bni Mskine continuent à s'inscrire dans le cadre de regroupement marital et/ou familial, l'émigration solitaire des femmes prend de plus en plus de l'ampleur. Les données de l'enquête montrent que les jeunes filles émigrent avant tout pour chercher l'estime et la considération familiale et communautaire. Ces filles cherchent à améliorer leur position sociale et il arrive fréquemment que l'émigration les propulse au rang de femme migrante chef de famille, devenant ainsi égal à l'homme. Les femmes qui émigrent seules à l'étranger pour des raisons de travail assurent les mêmes fonctions que les hommes. Elles partent travailler pour aider la famille. Le soutien de la famille et les transferts d'argents de l'étranger ne sont plus des exclusivités masculines

« Les filles émigrent aujourd'hui pour avoir une valeur et une position importante au sein de leurs familles. Chez nous, elle est marginalisée. Mais dès qu'elle émigre, il aura un poids, parce qu'elle a un revenu comme le garçon » Jeune Fille Oulad Fares.

Si l'émigration des femmes seules est de plus en plus tolérée dans les sociétés locales, c'est surtout à cause de son utilité matérielle pour la survie des familles. Les données de l'enquête montrent aussi que les sociétés locales demeurent profondément contre la migration des femmes seules perçue comme migration hors norme. La migration des femmes seules est en décalage avec les représentations sociales dominantes qui considèrent que toute migration féminine doit s'inscrire dans le cadre d'une migration matrimoniale et d'accompagnement. La femme ne peut émigrer que si elle est accompagnée par un proche parent (père, mari…etc). C'est dans ce sens que le phénomène de la migration solitaire des femmes fait l'objet d'une forte stigmatisation sociale. Dans l'entendement des communautés locales, il vaut mieux pour une femme d'émigrer dans le cadre de regroupement familial ou marital. La migration des femmes seules est souvent entourée de soupçon et suscite, dans certains cas, des appréciations négatives.

Bibliographie

BOUASRIA L. & al. (2014), *Mobilités féminines autonomes nationales et transnationales : de la métropole casablancaise aux villes mondes*, rapport de recherche. Association Marocaine des Etudes et des Recherches sur la Migration.

BOURQIA R, NAFAA R, MELLAKH K & ABDEREBBIH M. (2007), «Etude exploratoire sur l'émigration et ses impacts socioculturels sur la société locale », in *L'impact de la migration sur la société marocaine*, Imprim Elite, 2007

BOURQIA R. & RACHIK H. (avec la collaboration de Rachida Nafaa) (2002), *Migration féminine dans la région Marrakech-Tensift-El Haouz*. Publications de la Direction de l'aménagement du territoire.

BRAHIMI, FELLOUS, GAGLIARDI & al. (1985), Femmes au pays : effets de la migration sur les femmes dans les cultures méditerranéennes Paris : Unesco.

CHAREF M. (Coord.) (2002), *Les migrations au féminin*, Editions Sud-Contact, Agadir.

AIT BEN LMADANI F. (2012), « Femmes et émigration marocaine » in *Hommes & migrations*, 1300.

CORTES G. (2016), « Femmes et migrations : celles qui restent », in *Echo Géo* n° 37.

HARRAMI N. & al. (2011), *Mobilité internationale et recomposition des sociétés locales. Anthropologie comparée de deux vagues migratoires dans le Tadla au Maroc*, Association Marocaine des Etudes et des Recherches sur la Migration.

MELLAKH K. (2016), « La formation des étudiants marocains dans les pays de l'Est de l'Europe », in *Revue Européenne des Migrations Internationales* n°2 Volume 32.
KHACHANI M. (Dir.) (2007), *L'impact de la migration sur la société marocaine*, séminaire international, Tanger, 15-16 Décembre 2006. Publication de l'AMERM (Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur la migration) Rabat.
MONQID S. (2004), « Les femmes émigrées vecteur de modernisation ? Le rôle occulté des femmes émigrées dans le développement du pays d'origine : le cas marocain », in *Passerelles*: revue d'études interculturelles, no. 28.
MONZINI P. (2009), « Les mobilités des femmes seules à l'intérieur du Maroc : de la prescription de normes à la construction de rapports sociaux originaux ? » in *Des femmes sur la route. Voyages au féminin entre Afrique et Méditerranée*. Sous la direction de Peraldi M et Cheikh M, Ed le Fennec/karthala.
TROIN F. (2002), *Maroc : région, pays, territoire*, Ed Maisonneuve Larose. Paris.

Dynamique des centres ruraux au Maroc, Ex : Sidi Rahal Chatii

Malika EL MOUZAHIM

Université Hassan II – Casablanca, FLSH Mohammedia, LADES

Le centre de Sidi Rahal Chatii (30 km au sud de la ville Casablanca) a émergé à partir de 1980, après que la province de Settat ait contenu cette région.

Cet espace a connu de fortes mutations qui ont touché les différents secteurs d'activités, ainsi que les configurations socio-économiques et démographiques. Ces mutations ont été la conséquence de plusieurs facteurs liés au centre lui-même, soit à la proximité de la ville de Casablanca.

Dans les années soixante-dix, un premier lotissement a été mis en chantier. Il a formé le point de départ du processus de développement du centre. L'activité de construction a donné naissance à des activités liées directement ou indirectement à l'immobilier : l'extraction du sable ainsi que certains services et commerces.

Cette urbanisation a provoqué la naissance de la fonction balnéaire. En effet, la saturation des plages avoisinantes de Casablanca a poussé les estivants à conquérir de nouvelles plages. De ce fait, le centre se trouve dans la nécessité d'insérer une nouvelle activité, capable de le développer en lui donnant un cachet propre.

Le centre de Sidi Rahal Chatii présente des atouts touristiques favorables. Il bénéficie également de plusieurs rôles favorisant son développement économique. Il a la particularité de jouir de plusieurs avantages :

* Le centre se distingue par sa particularité d'être le seul espace d'aération maritime de la province de Settat.
* Sa proximité d'une grande métropole, à savoir Casablanca. Cette grande agglomération a une emprise particulière sur l'espace du centre de Sidi Rahal Chatii.

Cette influence s'est manifestée au niveau du type d'urbanisation, ainsi qu'au niveau de l'activité de loisir qui a tendance à se développer.

* Son implantation sur un axe routier reliant Casablanca à El Jadida ; ce qui lui donne la fonction d'un centre de services.

1. Sidi Rahal Chatii : création ex-nihilo[1]

La création ex-nihilo du centre de Sidi Rahal trouve son explication dans deux facteurs :

* La demande accrue de la classe moyenne casablancaise en lots de terrain pour l'acquisition de résidences secondaires.
* La saturation des plages aux alentours de Casablanca.

Ainsi le centre de Sidi Rahal Chatii se trouve dans l'obligation de remplir un double rôle :

* Une extension urbaine de la périphérie de Casablanca.
* Une station balnéaire pour la région.

En effet, à partir de la moitié de la décennie 1980, le centre de Sidi Rahal a connu les premières mutations spatiales par la création d'un petit noyau urbain sous forme de villas à proximité de la mer, carte 1.

Construit d'une façon anarchique, ce noyau d'habitation balnéaire s'est installé sur des terres agricoles vendues en petits lots. Ce processus a favorisé d'une manière prématurée, la reconversion de l'agriculteur vers un lotisseur vendant une partie de ses terres.

La commune de Sidi Rahal Chatii a été créée en 1992, suite au découpage administratif de la même année. C'est à cette date que les premières opérations de lotissements ont été menées par la commune elle-même, la délégation provinciale de l'habitat et les services de l'urbanisme de la province de Settat.

[1] M. Chaoui : Le tourisme, facteur de développement : Sidi Rahal Plage. Ecole nationale d'architecture, diplôme de fin d'étude pour l'obtention de titre d'architecte Rabat 1999-2000.

*La première intervention de la commune au niveau urbain s'illustre en la réalisation d'un lotissement de 297 lots d'une superficie moyenne de 200 m^2, destinés dans leur totalité à l'usage d'habitat sous forme de villas. La superficie globale de cette opération est de 20 hectares.

* La deuxième opération se manifeste par 541 lots d'une superficie de 250 m^2, destinés à leur tour à des villas. La superficie totale du lotissement est de 29 hectares.
* D'autres lotissements ont vu le jour ; certains revêtent un caractère privé ou associatif (Tilal).

Toutes ces opérations, résultantes d'une demande provenant de la population casablancaise, ont permis la création du centre de Sidi Rahal, ainsi que son évolution socio- spatiale.

En effet, le centre a subi des transformations profondes. Ces mutations qui se sont opérées concernent :

a : l'activité touristique

Sidi Rahal a connu une transformation quasiment totale dans l'organisation de son espace. En effet, en l'espace d'une vingtaine d'années, la fonction maraîchère a cédé de son importance à d'autres secteurs d'activités. La fonction dominante actuellement est celle de tourisme et de loisir.

Sidi Rahal est une nouvelle station balnéaire pour les estivants, essentiellement des Casablancais ; ce qui explique le nombre de résidences secondaires[2] enregistrées dans la zone. Le glissement démographique vers le littoral a provoqué une forte demande en matière de foncier. Cette situation a permis l'entrée en jeu des promoteurs privés ou associatifs, utilisant à leur profit la rapide valorisation du foncier. Cependant, le statut d'occupation du logement connait une évolution qui tend de plus en plus vers le statut de résidence permanente. Cette demande est animée par une partie de la population casablancaise, à revenu fixe et bas, incapable de satisfaire leurs besoins en logement dans la ville métropolitaine de Casablanca, compte tenu de l'inflation que connait le marché foncier dans cette ville.

***L'émergence du tourisme.**

A partir des années quatre-vingt, Sidi Rahal Chatii a connu « dans le cadre de promotion des petits et moyens centres », de grands changements qui ont touché principalement la bande littorale.

Durant cette mutation, on a assisté au développement de la fonction touristique et de loisir, après l'organisation d'un camping et l'apparition de l'habitat à caractère résidentiel secondaire. Cette fonction s'est consolidée par la réalisation d'une corniche avec plusieurs structures d'animation qui s'y sont greffées. Ces deux équipements : « le camping et la corniche[3] », ont marqué le début de l'organisation de la structure d'accueil de la région et ont permis à la fonction du tourisme balnéaire de devenir l'une des principales orientations retenues pour le développement de la région. L'émergence de l'activité touristique a marqué l'économie de Sidi Rahal, lui donnant ainsi un souffle, surtout après la régression de l'activité agricole.

[2] Sidi Rahal détient le nombre le plus important de résidences secondaires. On note la propagation de ce type d'hébergement dans le douar Lahwawra.

[3]La corniche longe le littoral sur une longueur de 1 km et une largeur d'environ 6 m. Le retrait par rapport à la mer est de 32 m. Cette corniche assure plusieurs services : cafés, espaces de jeu, etc.

Carte 1 : Situation du centre de Sidi Rahal Chatii (1982)

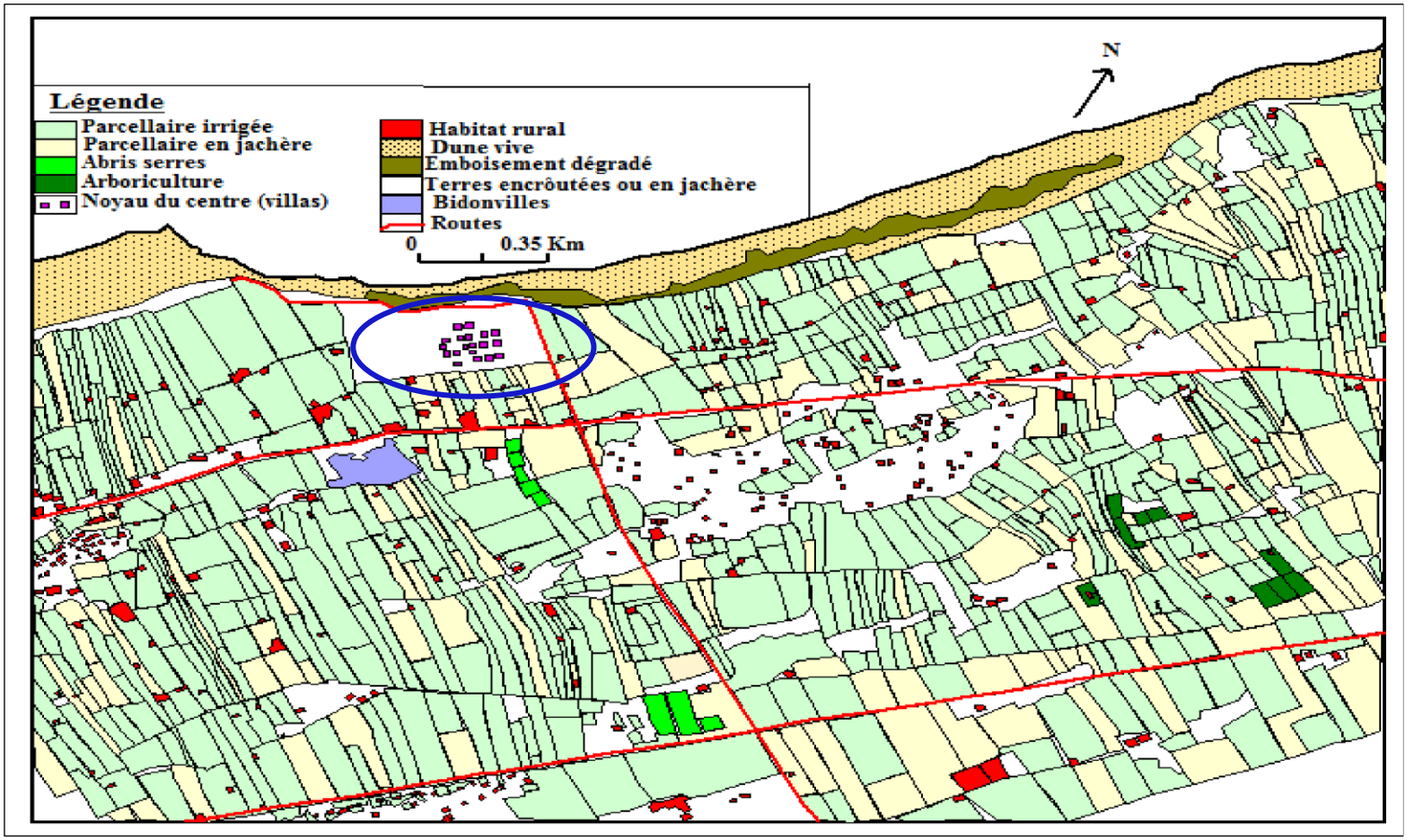

Elaboration personnelle :photo aérienne 1982

Carte 2 : Situation du centre de Sidi Rahal Chatii (1998)

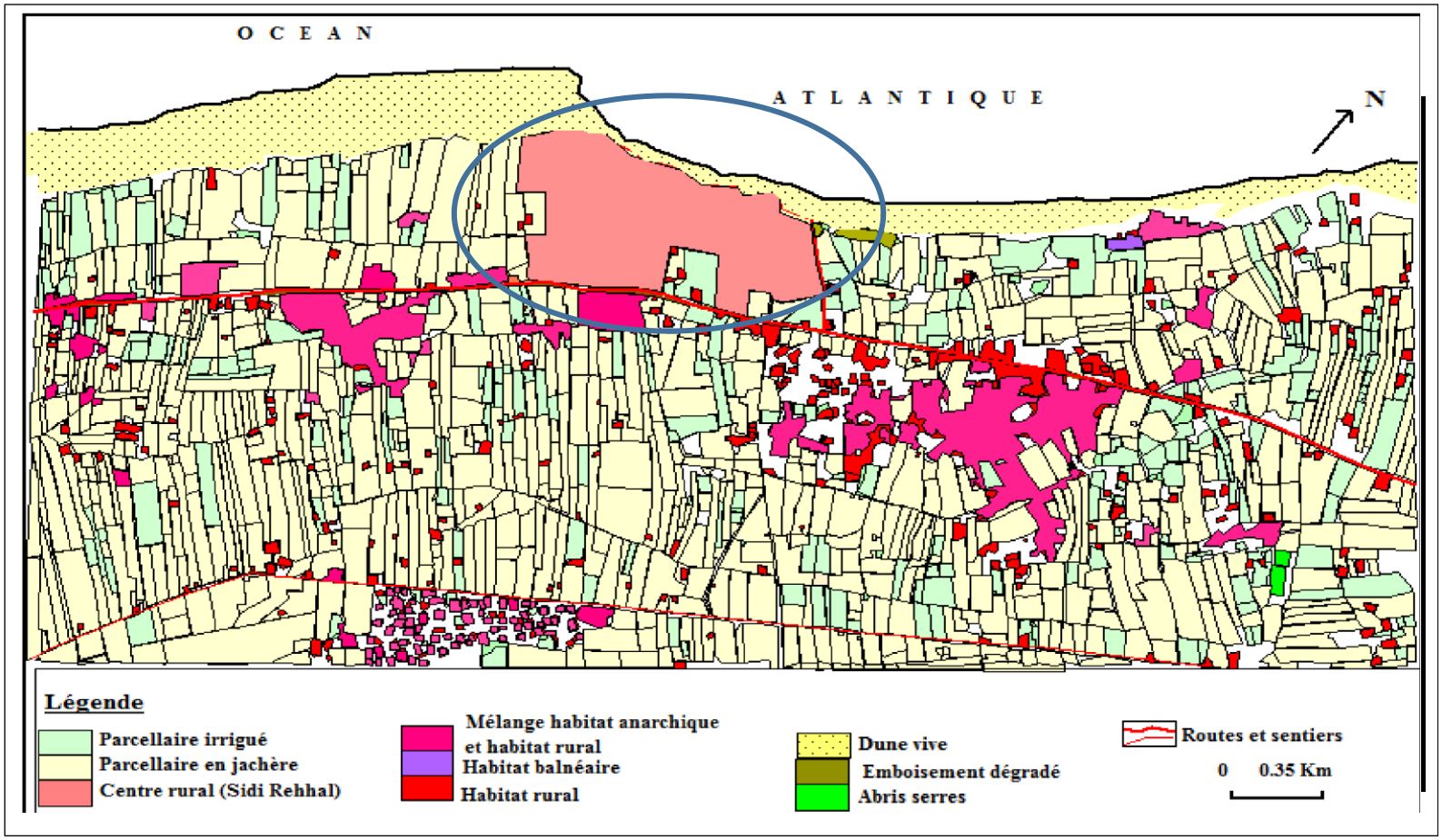

Elaboration personnelle :photo aérienne 1998

***L'offre touristique.**

Elle est représentée par trois types de structures d'hébergement : la résidence secondaire, l'hébergement chez les particuliers, et le camping.

* Le camping : il est considéré comme la forme primaire de toute activité touristique à Sidi Rahal. En plus de son éloignement par rapport au centre de Sidi

Rahal, le camping manque d'équipements nécessaires au bien-être des visiteurs ; de ce fait, son rôle reste négligeable et se restreint aux activités de colonies de vacances.

* La résidence secondaire : elle représente 43%[1] du parc de logement. Elle joue un rôle important dans la valorisation du produit balnéaire et touristique. Elle a été à l'origine des mutations que connait Sidi Rahal Chatii.
* L'hébergement dans des maisons particulières est un phénomène qui a pris rapidement de l'ampleur et englobe une grande partie de la demande. Il reste l'offre dominante à Sidi Rahal avec 52%[2] des estivants enquêtés. La clientèle casablancaise domine avec un pourcentage de 82%[3]. La forte saturation qui marque le littoral de Casablanca permet à Sidi Rahal de prendre le relais comme espace de loisir balnéaire des casablancais.

La fréquentation casablancaise de Sidi Rahal n'a commencé à prendre de l'ampleur qu'à partir des années quatre-vingt-dix. Ce centre présente des avantages exceptionnels : la tranquillité, le calme, la forte intensité, la sécurité ainsi que d'autres avantages secondaires tels que la pêche artisanale. Ces dernières années, Sidi Rahal a perdu progressivement la renommée de sécurité, vu les actes d'agressions et de vols.

* **Impact du tourisme sur l'environnement littoral**

- Dégradation des plages

La disparition progressive des plages sablonneuses se manifeste d'une façon inquiétante. Support du tourisme balnéaire, ces plages sont soumises à une érosion menaçante, causée essentiellement par les différentes installations qui ont empiété sur la dune bordière.

La dune bordière est un élément important pour l'échange transversal entre les terres émergées et le milieu marin. Elle souffre de l'urbanisation, de la durcification.

, l'exploitation clandestine du sable pour la construction, etc…La construction sur la dune interdit les échanges de matériaux avec la plage. De ce fait, celle-ci est attaquée et subit une érosion inquiétante. Les plages sont en voie d'amaigrissement Sidi Rahal (cf. Photos 1, 2).

La demande en résidences balnéaires se dirige vers des sites non contrôlés et échappe à tout contrôle municipal. Cette demande se manifeste par une urbanisation sauvage sur la plage. Les constructions qui durcifient la dune mordent sur le domaine maritime. Les autorités locales interdisent toute nouvelle construction. Toutefois, le manque de moyens efficaces de contrôle fait que le mouvement de construction ne s'arrête pas. La privatisation du domaine public, l'atteinte à l'équilibre de la plage sont les principales conséquences de cette invasion, photo 3.

[1] Enquête personnelle, 2012.
[2] Enquête personnelle, 2012.[3]*Idem*.

Photo 1 :

Situation de la plage de Mrisa de Sidi Rahal en 2002

Photo : 2

Disparition de la plage après l'installation des services anarchiques de restauration stimulés par les touristes

Situation 2015

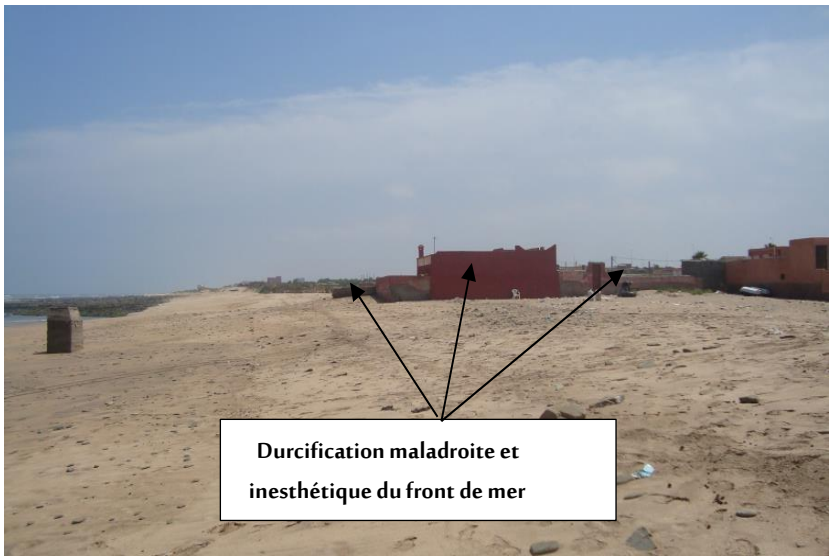

Photo 3 : Empiétement de l'habitat anarchique sur le domaine public Situation en 2015

_ Agression de la dune bordière

Vu l'extraction excessive du sable, la dégradation des dunes de Sidi Rahal est alarmante. Le long du littoral, des dunes qui, autrefois, dépassaient 10 m de hauteur sont complètement rasées.

La demande de sable pour la construction s'est accrue avec le développement des résidences secondaires. Ainsi, des groupes de pilleurs de sable se sont formés. A la tombée de la nuit, une horde de camions parcourait la zone côtière à la recherche de sable.

L'épuisement exagéré et incontrôlable de la dune a créé des perturbations environnementales graves. A Sidi Rahal, les zones basses ont été submergées par de grosses vagues qui ont frappé les côtes marocaines en 2012. Ces zones étaient protégées par la dune bordière qui s'élevait à plus de 10 m. Photos 4, 5.

Outre les arrestations et la confiscation des camions, les autorités ont procédé au creusement (par endroits[3]), d'une fosse longitudinale pour bloquer le trafic vers la plage. Cependant, on ne peut jamais arrêter le grignotage de la dune par les petits pilleurs de sable. Grace à leurs charrettes, ils effectuent plusieurs voyages chargés avec des caisses de sable, laissant derrière eux de grands trous, qui abiment la vue générale de la plage.

b : Expansion de l'habitat anarchique ou illégal.

Le glissement de la population vers le littoral a eu des répercussions sur les douars. Cela s'est traduit par le développement de l'habitat anarchique ou illégal qui menace l'avenir urbain du centre de Sidi Rahal.

D'après des visites régulières pendant plusieurs années sur le terrain, on a constaté que le clandestin est un phénomène généralisé à tout le territoire de la localité : la zone rurale ainsi que la zone urbaine. Par contre, c'est dans la zone sud que le clandestin est né et s'est développé à un rythme qui compromet l'effort de planification, et entrave l'avenir urbain et touristique de la commune.

[3] La fosse est située dans une zone limitrophe à des terres agricoles d'un grand responsable de la commune.

Photos : 4, 5 : Situation désastreuse de la dune bordière

Photo 4 : La fosse se transforme en lac pendant l'hiver	Photo 5 : Fosse creusée par les autorités pour bloquer les pilleurs

En effet, dans la seule région ouest (le douar de Lahwawra), on a pu recenser plus de 107 logements[4] construits sans autorisation de construire ; leurs superficies varient entre 200 et 1500 m^2, carte 3. Ce sont des logements de type pavillonnaire, acquis généralement par des Casablancais.

Par contre, dans la zone sud, 30.8 hectares[5] ont été grignotés par les constructions clandestines. On n'a pas pu retenir les superficies des logements, vu la mixité de l'habitat rural et de l'habitat clandestin. D'après la carte 46, on remarque que les quartiers clandestins ont un tissu discontinu, sous forme de noyau, construit autour des maisons des propriétaires de terrain[6].

Ainsi, on assiste à une évolution urbaine qui fait ressortir une morphologie du tissu urbain présentant deux façades :

* Du côté de la mer, on trouve des zones villas et des résidences touristiques.
* Au-delà de la route, on assiste à une mosaïque d'habitat économique, habitat rez-de-chaussée +3, résidences touristiques. Dans les douars ruraux, on trouve un mixage d'habitat rural et d'habitat anarchique, à tel point qu'on n'arrive plus à distinguer l'un de l'autre.

* **2: Lecture du plan d'aménagement de Sidi Rahal.**

* Du fait que les options des plans d'aménagent, s'orientent toutes vers la réalisation des objectifs du plan d'aménagement mère,on peut se contenter de se limiter à l'étude de ce dernier.

* ***Plan d'aménagement « mère ».**

* Le processus d'urbanisation de la bande côtière de Sidi Rahal a été amorcé dès 1978 par la réalisation d'un lotissement communal. Une vingtaine de lotissements et opérations immobilières ont eu lieu après cette date. Le premier plan d'Aménagement n'a été homologué qu'en 2001.

[4] Relevé de terrain 2015.
[5] Relevé de terrain 2015.
[6] L'ex-agriculteur devenu lotisseur clandestin qui, en vendant des parcelles de son terrain, réinjecte l'argent obtenu dans la construction de petits logements autour de sa propre maison, destinés soit à la vente, soit à la location à des estivants (cas retenus dans le douar de Lahwawra)

Carte 3 : Situation de l'espace agricole dans le douar de Lahwawra (Sidi Rahal 2015)

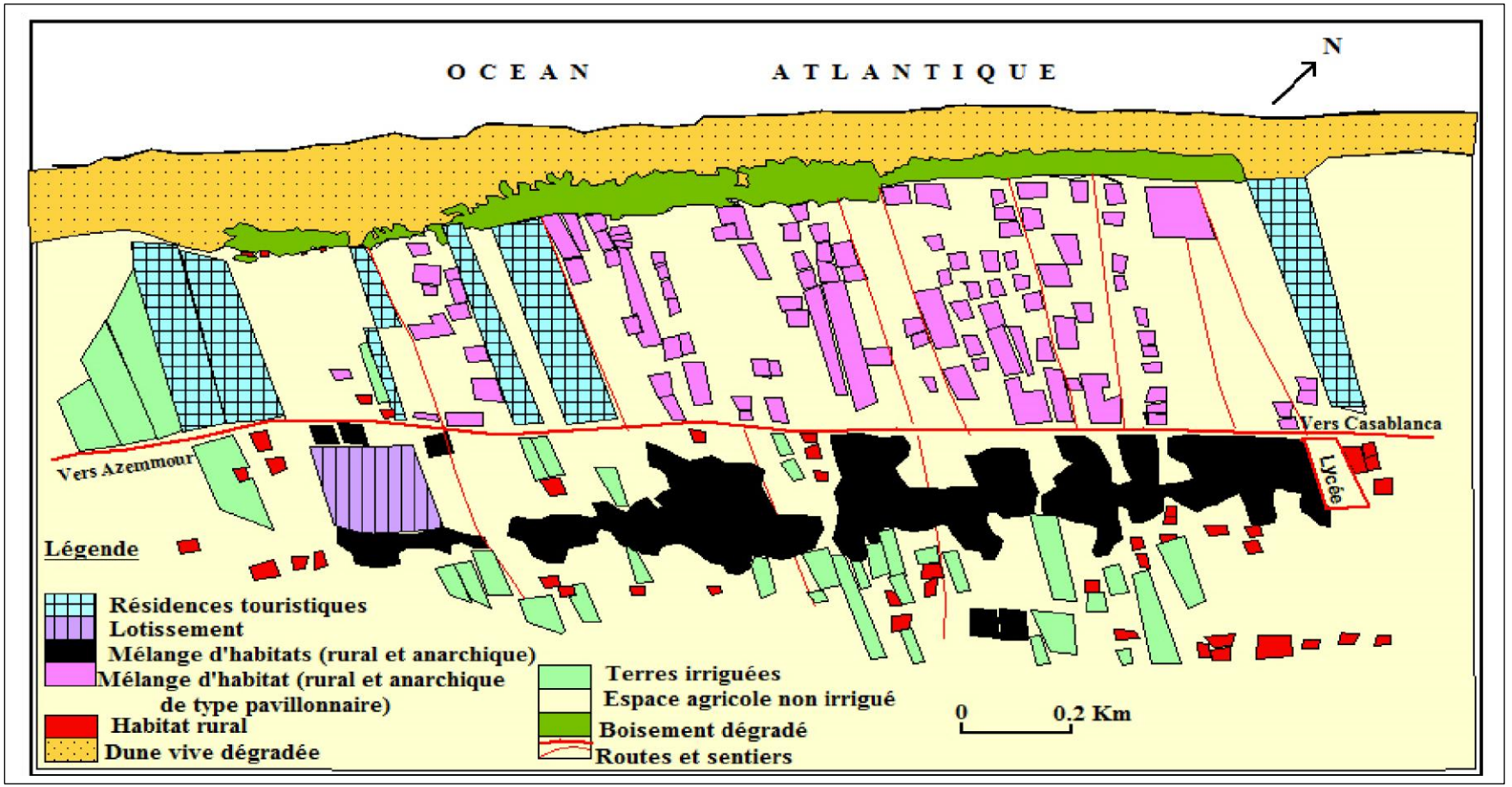

Elaboration personnelle : photo satellitaire 2015

Devant cette situation de vide juridique et de manque de planification de l'espace urbain, l'administration se permettait de pratiquer un urbanisme discrétionnaire. Les formes d'urbanisation illégales qui ont émergé nécessitent l'établir d'un document d'urbanisme visant la structuration et le développement de Sidi Rahal.

Le Plan d'Aménagement a retenu un certain nombre d'objectifs :

* L'urbanisation du littoral de Settat et la lutte contre les irrégularités urbaines.
* Vu la vulnérabilité du littoral soumis à des pressions accrues qui risquent de l'affaiblir, le document a prévu la préservation de l'écosystème littoral.
* La mise en place d'une infrastructure touristique, sans négliger la protection des terrains à fort potentiel agricole, carte 4.

***Les principes d'aménagement :**

Sidi Rahal connait une urbanisation des plus rapides à cause des mutations profondes qui s'opèrent dans la région par la transition vers une aire urbaine. Le concepteur du plan d'aménagement a prévu deux variantes d'aménagements :

*La première vise à développer un noyau rural organisé au niveau du douar « Miraz », se trouvant à l'entrée de Sidi Rahal du côté de Casablanca.

* La deuxième est balnéaire consistant à promouvoir le noyau de Sidi Rahal.

L'ambition majeure du plan d'aménagement est la consolidation de la fonction touristique par la diversification des structures d'hébergement. Il est important de préciser que le Plan d'Aménagement a retenu un schéma linéaire dont l'aménagement est basé sur les principes suivants :

* La création d'un aqua parc à l'emplacement des carrières existantes constitue la première séquence qui cherche à marquer l'entrée du site du côté de Casablanca.
* La valorisation de la plage de Sidi l'Abed en y conservant des aires de sport et de loisirs.
* Le développement d'un port de pêche et de plaisance, compte tenu de l'existence d'un point de débarquement dédié à une activité de pêche artisanale, et la création d'un parc d'attraction font l'objet de la séquence qui prétend marquer, pour les visiteurs en provenance d'Azemmour, l'entrée du centre de Sidi Rahal Chatii. Ces séquences sont articulées par une voie côtière de promenade, longeant les dunes de sable en liant les différentes composantes de la bande côtière.
* La protection de l'environnement a été forcément un souci relevé par le plan d'Aménagement, afin d'améliorer les conditions naturelles du tourisme. Pour cela le PA a retenu les points suivants :

- La sauvegarde des terrains agricoles à potentiel productif.
- La sauvegarde de l'équilibre des dunes bordières et de la plage.
- Le renforcement du couvert végétal.

* La variante d'aménagement adoptée circonscrit des périmètres de l'habitat irrégulier à restaurer, en vue de limiter toute urbanisation excessive et anarchique.

Carte 4 : Plan d'aménagement « mère » de la bande côtière de la province de Berrechid

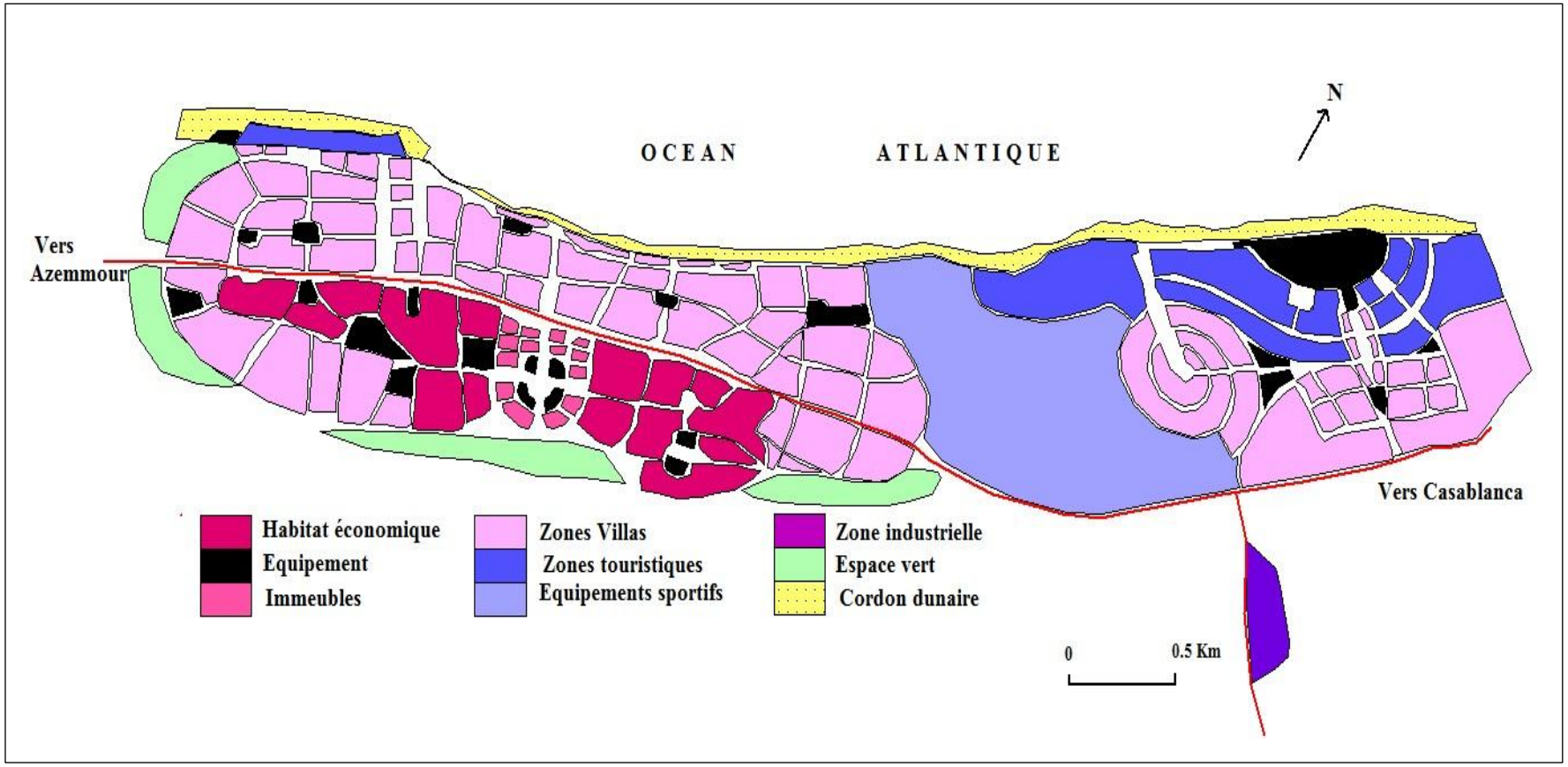

Agence urbaine Settat

Les options du plan d'aménagement visent le développement du centre de Sidi Rahal qui permettra l'extension de l'urbanisation ; ce qui nécessite des équipements de base tels que

L'école, l'administration, etc. On assiste actuellement à l'installation d'un local pour assurer les services de poste, ainsi que quelques agences bancaires et un petit supermarché (Bim) ; ce qui a permis, en quelque sorte, l'indépendance de la population du centre de Soualem et de la ville de Casablanca.

***Les insuffisances du plan d'aménagement.**

Certes, le plan d'Aménagement présente des insuffisances concernant plusieurs volets, mais il ne manque pas de points positifs. Il a, au moins, le mérite de combler le vide juridique en constituant un référentiel pour la gestion urbaine et l'aménagement de l'urbanisme dans un espace assujetti à des pressions et des conflits divers.

Parmi les insuffisances du PA on cite :

*le fractionnement urbain de l'espace : Le Plan d'Aménagement opte pour une urbanisation linéaire donnant sur le rivage. De ce fait, le document a fractionné Sidi Rahal en deux parties :

- Dans la première partie, sont projetés les aménagements touristiques les plus importants, à savoir l'aqua parc, les équipements sportifs majeurs, la zone hôtelière et la zone de village de vacance, en plus des villas à vocation balnéaire. Le noyau central reste une entité spatiale qui regroupe les vocations balnéaires et résidentielles.
- la deuxième abrite l'habitat, principalement social, ainsi que les marges spatiales comprenant l'habitat précaire qui s'est développé en faveur de l'habitat anarchique, dans des douars qui nécessitent une restructuration.

Cette division spatiale flagrante entre une zone de petite densité populaire, et une autre zone comprenant la majorité de la population de Sidi Rahal, a favorisé une division sociale ; ce qui affecte les interactions sociales et dévoile les inconvénients du PA.

Le plan d'aménagement ne doit pas être conçu en termes de zonage, mais devrait être conçu en plan masse, afin d'éviter des espaces clos[1].

*insuffisance urbaine : des questions ayant trait à l'habitat, au foncier et aux équipements, sont insuffisamment abordées par le concepteur du Plan d'Aménagement. À titre d'exemple, l'habitat insalubre qui a été relégué au rang d'habitat précaire et rural, malgré sa tendance à proliférer dans de nombreux douars[2]

Les douars restructurés actuellement manquent d'harmonie dans leur tissu urbain. C'est une restructuration aléatoire qui manque d'étude. Les rues sont serpentaires, avec une absence d'avenues et de raccordement au réseau d'assainissement et d'eau potable. Les habitants de ces douars utilisent encore les eaux de puits, photo 6, photo 7 et carte 5.

[1] N. Ait Naceur, N. shimi : *La planification urbaine au Maroc, méthodes et outils, cas du plan d'aménagement de Sidi Rahal Chatii*. Mémoire de 3ème cycle pour l'obtention du diplôme d'ingénieur d'Etat en topographie. Institut Agricole et Vétérinaire, Université Hassan II, 2009-2010.
[2] N. Ait Naceur, N. shimi*: La planification urbaine au Maroc, méthodes et outils, cas du plan d'aménagement de Sidi Rahal Chatii.* Mémoire de 3ème cycle pour l'obtention du diplôme d'ingénieur d'Etat en topographie. Institut Agricole et Vétérinaire, Université Hassan II, 2009-2010.

Photo 6 : La restructuration a touché Essentiellement l'artère du douar

Photo 7 : Côté caché du douar Chorfa qui n'a pas encore bénéficié de la restructuration

Carte 5 : Tissu urbain disharmonieux du douar Chorfa (situation 2015)

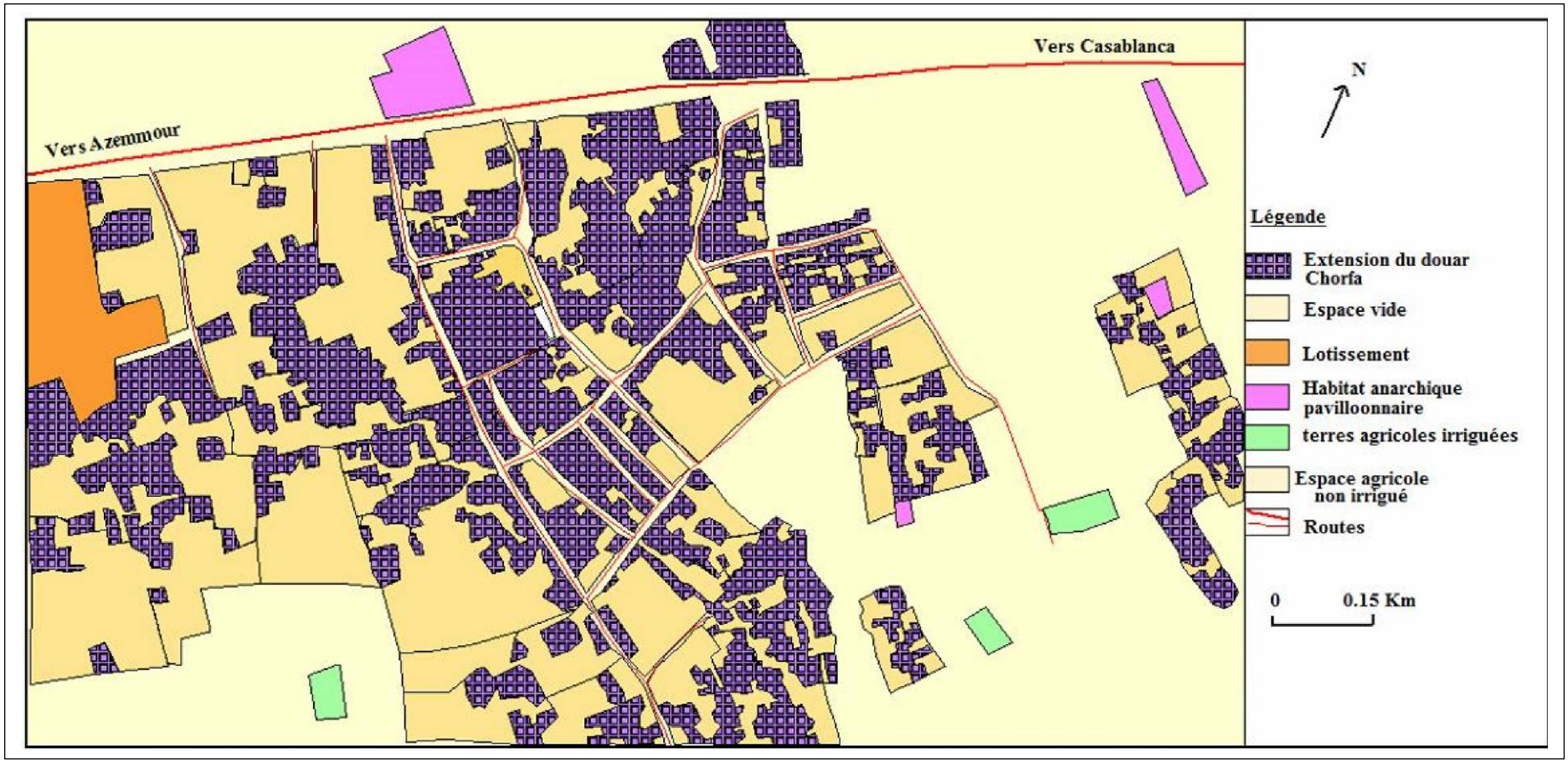

Elaboration personnelle :photo satellitaire

*Négligence du port de pêche artisanale : le PA a prévu un port de plaisance. C'est un équipement dont l'importance est capitale dans l'aménagement touristique balnéaire. Le but de la projection de cet équipement de grande ampleur est avant tout de permettre à l'activité touristique de se développer vers d'autres horizons, voire à l'échelle internationale, et de classer la région parmi les centres balnéaires d'importance régionale et nationale.

Le port va générer une nouvelle activité d'animation qui aura un effet attractif de plus en plus fort. Il peut aussi avoir un impact non moins important sur l'activité de la pêche encore titubante dans la région.

Cependant, la situation de l'emplacement du port est désastreuse. En raison d'une grande négligence, ce point de pêche conçu devenir un port de plaisance, connait une forte anarchie. Des restaurants aléatoires s'y sont installés pour la grillade ou la friture de poisson.

Ces constructions en dur empiètent progressivement sur la dune et s'approchent de la limite de la marée. Cette exploitation aveugle du domaine maritime nuit à l'esthétique de la plage, tout en réduisant la zone qui permet aux marins d'accéder à la mer[1]. Photo 43.

*Négligence des zones vulnérables : même si le constat environnemental est critique (dégradation des cordons dunaires et absence du boisement nécessaire à la protection des dunes), le Plan d'aménagement n'a pas prêté suffisamment d'attention pour la préservation des domaines maritimes et forestiers.

La question à se poser est de savoir comment chercher à protéger et à valoriser le patrimoine environnemental et écologique, sans prendre en considération la délimitation du domaine forestier[2] et des dunes bordières[3]. En effet, il s'est avéré que certains projets non autorisés empiètent sur le cordon dunaire.

*Manque de sévérité pour la protection des plages : la protection des plages est primordiale pour la pratique balnéaire. La plage de Sidi Rahal doit être protégée, et ce, à cause de la houle à laquelle elle est exposée[4].

Sidi Rahal possédait une dune bordière d'une hauteur de 10 m. Cette dune a été rasée. Elle a été transformée en carrière de sable, ou cambriolée la nuit, durant de longues années par les mafias du sable.

Cette dune a subi pendant longtemps des agressions légales ou illégales. Elle se trouve actuellement au-dessous du niveau de la mer. Cette situation met en danger toutes les zones en bordure de la plage, en cas de forte tempête.

En effet, la tempête de l'hiver de 2012 a provoqué des vagues très hautes atteignant 6 m de hauteur. Ces vagues ont dévasté une partie de la côte de Sidi Rahhal, ainsi que toutes les zones où la délimitation du domaine, photos : 8, 9.

[1] Relevé de terrain 2003-2012

[2] Le domaine forestier occupe une superficie de 140 hectares allongés sur un linéaire de 15 Km avec une profondeur variant entre 50 et 150 m le long du domaine public. Ce dernier est fixé à 6 m à partir du niveau de la marée haute.

[3] A. El Idrissi, *La conception de l'espace urbain au Maroc : Cas des d'aménagement de la couronne ouest de Casablanca*. Thèse pour l'obtention du doctorat en géographie urbaine, Université Hassan II faculté des lettres et des sciences humaines, Mohammedia, 2010-2011.

[4] M.Chaoui : *Le tourisme, facteur de développement : Sidi Rahal Plage*. Ecole nationale d'architecture, diplôme de fin d'étude pour l'obtention du titre d'architecte, Rabat 1999-2000. (Confirmé par des enquêtes sur le terrain

Photo 8.
Les vagues qui ont dévasté une partie de la côte de Sidi Rahal ont transgressé le rivage à plus de 500 m.

Photo 9 : Projet autorisé empiétant le cordon dunaire.

Malgré la situation dégradée des plages et l'interdiction de l'extraction des sables, les responsables n'ont pas réussi à freiner le cambriolage de la dune ; ce qui s'est traduit par une dégradation du paysage côtier.

Compte tenu du fait que le Plan d'aménagement a mal circonscrit les zones vulnérables pour les sauvegarder et les mettre en valeur, l'administration a initié des plans d'aménagement sectoriels pour remédier à cette flagrante insuffisance.

Conclusion

Pour Réaliser une dynamique positive, le centre de Sidi Rahal Chatii a opté pour le tourisme comme moteur de développement. Cependant, cette activité a eu beaucoup d'impacts négatifs sur l'environnement et l'utilisation du sol. Il y a eu destruction de la dune bordière, et par la suite une atteinte au paysage côtier, par l'empiétement de l'habitat et des activités sur cette dune. Le maillage du tissu urbain à son tour, présente un aspect disharmonieux : un développement linéaire avec une forte extension de l'habitat anarchique. Les plans d'aménagement sont restés loin de la réalisation vue la complexité des problèmes relatifs à l'utilisation de l'espace.

Bibliographie

AIT NACEUR N. & SHIMI N. (2010), *La planification urbaine au Maroc, méthodes et outils, cas du plan d'aménagement de Sidi Rahal Chatii.* Mémoire de 3ème cycle pour l'obtention du diplôme d'ingénieur d'Etat en topographie. Institut Agricole et Vétérinaire, Université Hassan II.

CHAOUI M. (2000), *Le tourisme, facteur de développement : Sidi Rahal Plage*. Ecole nationale d'architecture, diplôme de fin d'étude pour l'obtention de titre d'architecte Rabat.

EL IDRISSI A. (2011), *La conception de l'espace urbain au Maroc : Cas des d'aménagement de la couronne ouest de Casablanca*. Thèse pour l'obtention du doctorat en géographie urbaine, Université Hassan II, faculté des lettres et des sciences humaines, Mohammedia

.

L'impact sur l'environnement des unités de trituration des olives : Cas du périmètre urbain de Zaouiat Echeikh

R. EL MORABET1, M. QODSI 1, A. ESSAMI1 & M. AFDALI 2,

[1] Université Hassan II- Casablanca, FLSH Mohammedia, LADES, [2]ONEE-branche eau, Beni Mellal

1. INTRODUCTION

L'huile d'olive est très appréciée pour ses caractéristiques biologiques et nutritionnelles, qui sont fortement liées à la qualité qui, elle-même, influencée par plusieurs paramètres, tels que la maturité des olives, la variété, les techniques culturales et le mode d'extraction (Ben Sassi et al., 2006). Au Maroc, le développement du secteur ''oléicole'' a permis aux systèmes traditionnels de trituration des olives, de céder la place aux équipements modernes et engendre ainsi en plus de l'huile comme produit principal, de grandes quantités de sous-produits, notamment le « grignon d'olive » et les margines. Auparavant, l'extraction était effectuée de manière discontinue (lavage des olives, broyage mécanique, malaxage et extraction. Depuis le développement de l'industrie oléicole, la séparation de l'huile des eaux de végétation est devenue moins onéreuse et plus facile.

Les margines sont considérées parmi les effluents les plus polluants de l'industrie agroalimentaire qui cause de sérieux problèmes environnementaux en raison de leurs composés phénoliques solubles. Ces composés colmatent le sol, asphyxient et inhibent la croissance des organismes vivants. Plusieurs modes de dépollution d'eaux contaminées ont été testées, mais l'effet antioxydant, reste le facteur limitant dans ces traitements. Le traitement thermique de ces déchets, semble être le meilleur choix.

Certaines unités de trituration des olives au niveau de Zaouiat Echeikh rejettent leurs margines dans le réseau d'assainissement sans autorisation préalable provoquant ainsi le colmatage, voire le dysfonctionnement dudit réseau.

2. ZONE D'ETUDE

Le périmètre urbain de Zaouiat Echeikh, se trouve au piémont des hauts sommets du Moyen-Atlas. Elle est située géographiquement, entre la latitude 32° 40' et 32° 35' au Nord de l'équateur et les longitudes 5° 55' et 5° 50' à l'Ouest de Greenwich.

Zaouiat Echeikh est située à 80km au Nord-Est de la ville de Béni-Mellal. Elle s'étend sur une superficie de 680 km^2 (selon le plan d'aménagement de la ville, 2015), et traversée par la route nationale n°8 qui relie Fès à Marrakech (voir carte de situation).

Cadre climatique :

Selon la station météorologique 'Ahmed Elhansali' dont dispose le périmètre urbain de Zaouiat Echeikh : (données de 2016)

- Le climat de cette zone, est de nature semi-aride, de type continental, caractérisé par une saison humide du mois de Novembre au mois d'Avril et une saison sèche de Mai à Septembre.
- La zone d'étude est caractérisée par une pluviométrie moyenne annuelle de l'ordre de 669.4 mm (entre les années 2002 et 2016).

La température quant à elle, varie selon les mois et les saisons. Elle est basse entre Novembre et Avril et élevée entre Mai et Octobre. La température mensuelle moyenne est de 20.1°C.

Carte 2:Situation géographique du périmètre urbain de Zaouiat Echeikh

Figure 1: Diagramme Ombrothermique au niveau de la région de Béni-Mellal-khenifra (2016)

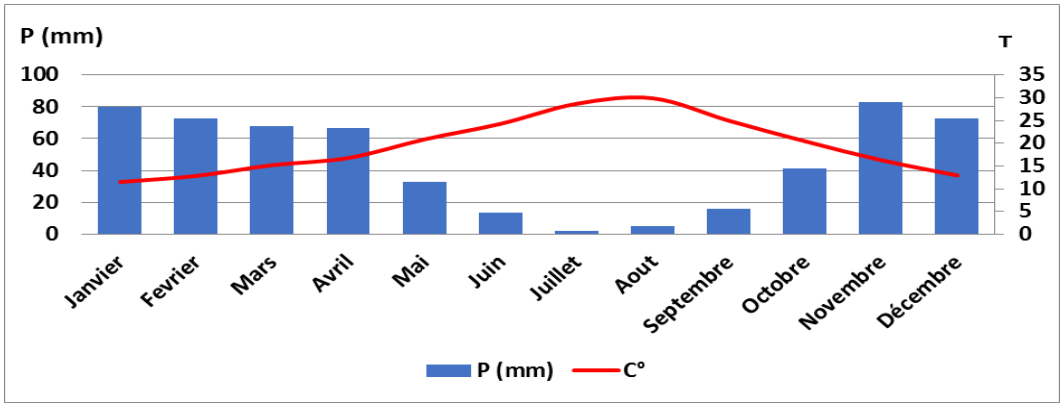

▪

3- MÉTHODOLOGIE

Une enquête sur 36 huileries a été menée dans la zone d'étude qui couvre la totalité du périmètre de Zaouiat Echeikh. Les unités de trituration assujettis d'enquête ne sont pas toutes traditionnelles, certaines d'entre elles utilisent un matériel sophistiqué. Elles triturent de grandes quantités d'olives (plus de 1000 tonnes d'olives par unité et par an).

Lors de la campagne d'échantillonnage effectuée en janvier 2018, les échantillons des ''margines'', ont été collectés à partir de sept unités de trituration d'huile d'olive organisés en 2 groupes (carte N°2), selon le type de l'unité de trituration : le procédé discontinu de presse dit traditionnel, ou le système de centrifugation à 3-phases. Tous les échantillons ont été collectés, au moment de la production de l'huile d'olive.

Etant donné les différences de qualité de l'huile, selon les variétés et les procédés d'extraction, nous avons choisi d'étudier les ''margines' 'collectées dont la majorité issue du procédé discontinu (traditionnel). Les échantillons, prélevés ont été mis dans des flacons de 500 ml, pour les dosages physico-chimiques stériles, puis transportés au réfrigérateur au laboratoire (CNEREE), pour préserver leurs caractéristiques. Des calculs de statistiques descriptives ont été réalisés pour essayer de quantifier certaines variables.

Carte 2 : Sites d'échantillonnage

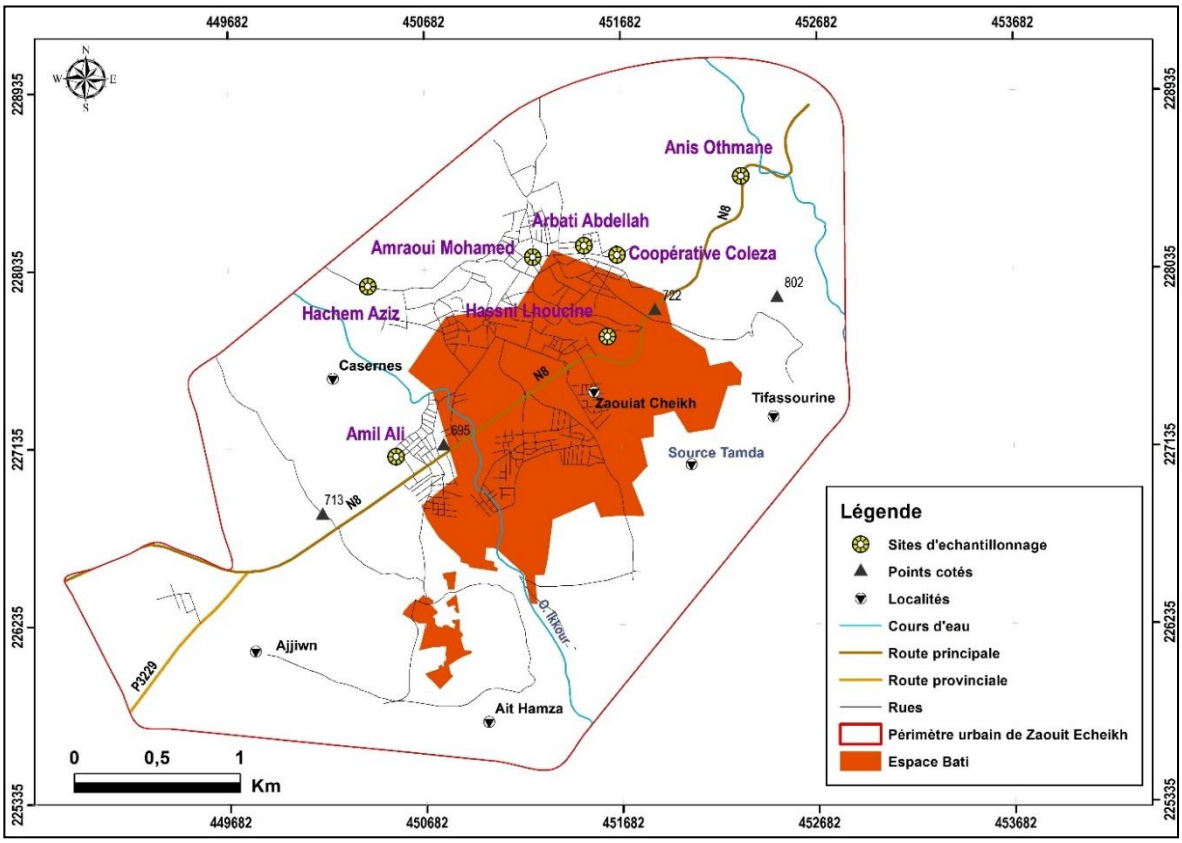

Le périmètre urbain de Zaouiat Echeikh contient plus de 36 Maâsras traditionnelles et semi-modernes qui se caractérise par une production importante d'huile d'olive.

Tableau 12 : Quantité de production d'huile d'olive selon type des Maasras

TYPE	Nombre des unités de trituration	Quantité de production T/an
Semi-moderne	3	6526
Traditionnel	33	1050

Source: Enquête de terrain, 2017-2018

Le rejet non contrôlé des margines, constitue un problème environnemental pour le périmètre urbain de Zaouiat Echeikh, les margines sont rejetées soit dans des cours d'eau, soit sur le sol. Ces effluents fortement chargés en matières organiques, affectent la qualité des eaux dans lesquelles elles sont déversées.

4. RÉSULTATS ET DISCUSSIONS

La caractérisation physico-chimique et minéralogique des margines, varie selon de nombreux facteurs notamment le procédé d'extraction de l'huile. Les valeurs les plus élevées correspondent aux eaux résiduaires provenant des unités à système de pressage.

Cette caractérisation a été basée sur l'étude des paramètres suivants : Acidité (pH) ; Demande chimique en oxygène (DCO), demande biologique en oxygène (DBO_5), Ions ammoniums et Ortho phosphates.

En plus de la couleur rouge brun, leur forte charge organique exige une forte consommation d'oxygène pour leur dégradation ; cela nécessite une étude de la quantité de production des margines par unité de

trituration des olives, selon le type d'unité (traditionnelle, moderne) et son alimentation en énergie et en eau (quantité, source).

4.1 Caractérisation des unités de trituration étudiées

Le périmètre urbain de Zaouiat Echeikh contient plus de 36 Maâsras traditionnelles et semi-modernes, caractérisées par une production importante d'huile d'olive.

Concernant la production d'huile d'olive, la campagne oléicole commence vers le mois de novembre et dure près de 100 jours avec une production qui atteint jusqu'à 1000 T/saison et par unité. La production varie selon le type de maâsra et les équipements mis en place.

Selon l'enquête menée dans le périmètre urbain de Zaouiat Echeikh le 24/12/2017 il a été constaté que les 36 unités de trituration, sont toutes alimentées en eau à partir du réseau de ''l'ONEE-Branche-Eau''. Toutefois, le procédé mis en œuvre pour la trituration des olives, ne fait appel à aucun usage de l'eau, à l'exception des eaux de lavage des locaux, des installations (scourtins) et des eaux à usage de boisson et sanitaires.

La quantité quotidienne des margines rejetées dépend de la quantité d'olives triturées : chaque tonne d'olives triturées produit la moitié de la tonne en margines, soit de grandes quantités de margines déversées dans la nature d'une manière anarchique et sans traitement préalable.

4.2 Caractérisation des analyses physico-chimiques des margines de la zone étudiée :

L'analyse de certains paramètres physico-chimiques des margines comme le ''pH'' a révélé une valeur moyenne de l'ordre de 4.5, d'où la nature acide de ces effluents (acides organiques). Pour la DCO, elle est de l'ordre de 3146,745 mg/l, ce qui se traduit par une forte charge en matières organiques (Sébastien Veillet,2010) qui a des effets néfastes sur la qualité des ressources en eau en général et sur l'écosystème aquatique en particulier.

Pour les résultats du phosphore (T) les valeurs enregistrées dans les échantillons sont égales à 17.78 mg/l, alors que la norme de rejet dans le milieu ne doit pas dépasser 10 mg/l, ce qui implique une détérioration de la qualité générale de l'eau (phénomène d'eutrophisation qui se traduit par une prolifération d'algues et une diminution de l'oxygène dissous).

Concernant la DBO5, les résultats obtenus (41 mg/l), sont conformes aux normes de rejets directs des effluents liquides.

La valeur maximale de l'Ortho phosphate des échantillons traitées est évaluée à 1.70mg/l, (la norme étant 1.18 mg/l). Cette non-conformité avec les normes en vigueur traduit des impacts potentiels de ces rejets sur le milieu récepteur direct (cours d'eau) et indirect (réseau d'assainissement).

Tableau2–les paramètres analysés au laboratoire

Paramètre	Ech1	Ech2	Ech3	Ech4	Ech5	Ech6
Acidité	4.8	4.7	4.8	4.5	4.6	4
Phosphore Totale(mg/l)	15.87	26.26	14.12	18.91	16.15	16.56
Ortho phosphate(mg/l)	1	1.3	1.2	1	1.01	1.202
DBO5(mg/l)	34.66	33.4	39.5	40.2	35.69	30.66
Ammonium(mg/l)	48.88	7.65	43.85	12.58	4.67	45.75
Nitrite(mg/l)	24.332	50.76	12.464	14.43	40.67	18.368

4.3 La solution proposée pour le traitement des margines :

La solution technique proposée dans le cadre de cette étude, pour le traitement des margines, consiste en un traitement collectif par évaporation naturelle.

Le choix de cette technique est motivé par la disponibilité du terrain pour l'implantation des bassins d'évaporation des margines à proximité du site de la STEP (Station d'épuration des eaux usées) des eaux usées du périmètre de Zaouiat Echeikh. Ce site est hors périmètre urbain de la ville.

Figure 2 : Schéma conceptuel d'un Déshuileur-Dégraisseur statique AFDALI, 2017

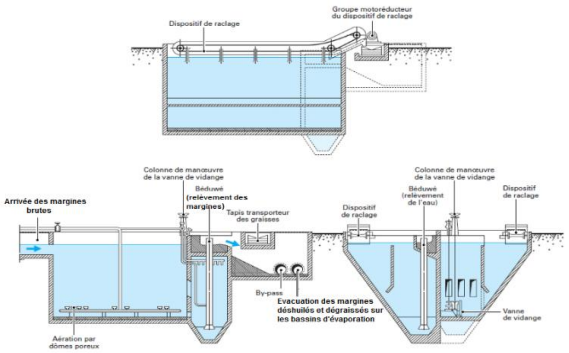

Par ailleurs, la période oléicole coïncide avec l'hiver, la saison pendant laquelle le bilan d'évaporation est souvent faible et le traitement de ce fait, prend donc beaucoup de temps. Ce processus d'évaporation prendra fin au printemps, ainsi après le traitement, il subsiste une quantité non négligeable de concentrât, qui sera éliminé dans les décharges publiques autorisées.

Compte tenu des avantages et des inconvénients du procédé choisi pour le traitement des margines, par évaporation naturelle, avec un débit important (66,6 m3/jour) et des caractéristiques des margines à traiter, nous avons opté pour une solution plus compacte, afin d'optimiser la solution de dépollution retenue. Ainsi, le dispositif de dépollution le plus envisageable, consiste à adopter une filière de traitement des margines en deux étapes:

- ❖ Prétraitement : déshuilage-dégraissage en bassin ;
- ❖ Traitement d'élimination : évaporation naturelle en bassin.

Les bassins d'évaporation :

L'évaporation naturelle en bassins, consiste en une évaporation favorisée par l'action du soleil et du vent. Cette méthode, qui a connu un développement complet et largement expérimenté, dans plusieurs pays méditerranéens, notamment dans ceux ayant des conditions climatiques favorables à l'évaporation, apparaît très intéressante au vu des caractéristiques des ''margines'', qui présentent une teneur en eau très élevée, et en fonction du climat relativement chaud et sec du Maroc. (AFDALI,2017)

Cette technique, peut être mise en œuvre en stockant simplement les effluents à traiter dans des bassins (évaporation libre), ou en y incorporant un système de circulation des effluents, permettant d'améliorer les performances du processus naturel d'évaporation (évaporation forcée).

La profondeur des bassins d'évaporation des ''margines'' (2 bassins)est de 1 m, la capacité de chacun est d'environ 6000m^3avec un taux de remplissage en ''margines'' de l'ordre de 70%, pour favoriser l'oxygénation et par-là, la dégradation de ces résidus.Les côtés du bassin, sont construits avec des pentes de 1/1, pour une fixation adéquate de la couche d'imperméabilisation des parois, ainsi le fond de chaque bassin, doit être aménagé par une couche de tous venants de 15 cm, puis par une couche de sable de 10 cm d'épaisseur, celaà l'aide de deux couches, l'une en ''géotextile'' d'une épaisseur de 5 mm, et l'autre, en ''géomembrane'' d'une épaisseur de 15 mm.

Figure 3 :Schéma conceptuel d'un bassin d'évaporation naturelle des margines

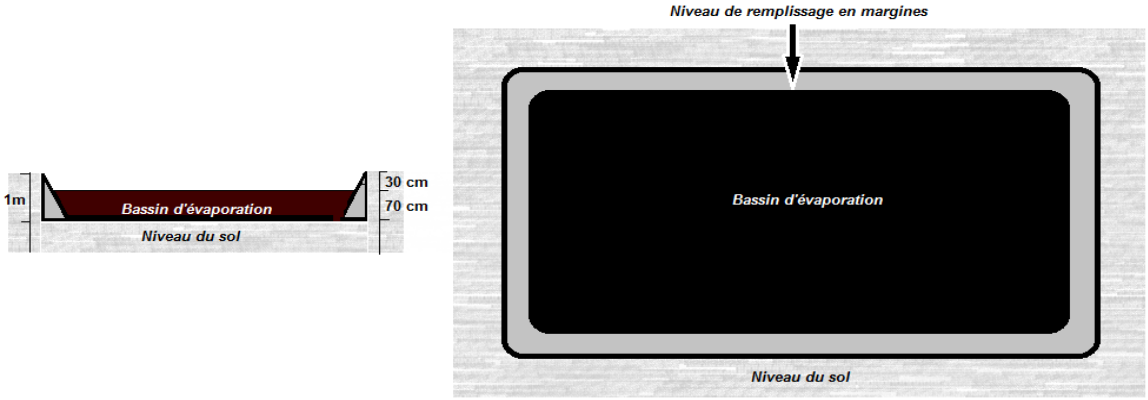

Source : AFDALI.2017.

Conclusion

Les résultats de cette étude montrent que les valeurs trouvées sont très élevées par rapport aux normes des rejets liquides directs dans le milieu naturel, malgré qu'on n'ait pas pu effectuer certaines analyses en raison de l'absence de moyens matériels comme les composés phénoliques Azotés.

Les paramètres analysés nous ont permis d'évaluer l'impact négatif des margines générées par les unités de trituration du périmètre de Zaouiat Echeikh. Nous avons essayé de proposer une solution qui sera adaptable aux conditions climatiques ainsi qu'aux caractéristiques du secteur de trituration des olives étudiées pour traiter les margines de toutes les unités de trituration du périmètre urbain de Zaouiat Echeikh. La technique de dépollution choisie dans notre étude est un traitement thermique par évaporation naturelle des bassins, l'implantation est prévue en aval de la station d'épuration des eaux usées du périmètre urbain du Zaouiat Echeikh.

La consistance de cette solution de dépollution commence par la collecte des margines en utilisant des camions citernes ; pour le traitement il consiste en un prétraitement en déshuileur-dégraisseur, puis l'évaporation en deux bassins d'une capacité totale de 6000 m^3 et d'une superficie de 6000 m^2.

- La margine : est l'eau de végétation contenue dans les cellules des olives et qui est extraite en même temps que l'huile lorsque les olives sont pressées. La margine a un aspect noirâtre à cause des olives.
- Les grignons d'olive :sont un sous-produit du processus d'extraction de l'huile d'olive composé des peaux, des résidus de la pulpe et des fragments des noyaux.
- Techniques de traitement thermique de déchets: Toutes les techniques d'incinération, avec ou sans récupération d'énergie, les déchets concernés sont Ordures Ménagères, déchets Industriels Banals, déchets de processus, déchets industriels Spéciaux.
- CNEREE : Centre National d'Etudes et de Recherche sur l'Eau et l'Energie.
- DCO :Demande Biochimique en Oxygène correspond à la quantité de dioxygène nécessaire aux micro-organismes aérobies de l'eau pour oxyder les matières organiques, dissoutes ou en suspension dans l'eau. Il s'agit donc d'une consommation potentielle de dioxygène par voie biologique
- DBO5 :est l'un des paramètres de la qualité d'une eau.
- Scourtins : est une poche et un filtre qui permet, depuis l'Antiquité, d'extraire l'huile d'olive. Originellement réalisé en fibres végétales, il est actuellement réalisé en fibres synthétiques pour les professionnels qui s'en servent.

Bibliographie

AFDALI M. (2017), *Etude de la dépollution des effluents liquides « margines » des unités de trituration des olives à Zaouiat Echeikh*.

AISSAM H. (2003), Thèse de doctorat, Faculté des sciences, Dhar El Mehraz, Fès.

ACHKARI-BEGDOURI A. (1994), Problématiques des margines produites par les huileries et possibilités de valorisation et de traitement. Ministère de l'intérieur, Maroc.

ACHAK A., OUAZANNI N., YAACOUBI A. & MANDI L. (2008), « Caractérisation des margines issues d'une huilerie moderne et essai de leur traitement par coagulation-floculation par la chaux et le sulfate d'aluminium », in *Rev. Sci. Eau*, 21, p.p.53-57.

BEN SASSI A., BOULARBAH A., JAOUAD A., WALKER G. & BOUSSAID A. (2006), "A comparison of Olive oil Mill Wastewaters (OMW) from three different processes in Morocco", in *Process Biochemistry*. 41, p.p. 74-78.

BOUSDIRA L. (2004), *Contribution à la dépollution des eaux des huileries d'olive par oxydation catalytique au peroxyde d'hydrogène et par voie électrochimique*.

DI GIOVACCHINO & al. (2002), *Influence of olive processing on virgin olive oil quality*.

FIESTAS ROS DE URSINOS J.A. (1981), « Différentes utilisations des margines », in *Actes du Séminaire International sur la valorisation des sous-produits de l'olivier*. Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture (FAO), p.p. 93-110.Tunisie.

KIA A., METRAFIQ M. (1999), Influence de la durée du stockage des olives sur l'évolution de la composition des margines. L'eau. L'industrie. Les nuisances. 218, 24-28.

M'SADAK Y., MAKHLOUF M. (2015), Évaluation qualitative et possibilités de valorisation biologique de la biomasse oléicole reprise dans le Sahel Tunisien.

VEILLET, S. (2010), *Enrichissement nutritionnel de l'huile d'olive : Entre Tradition et Innovation*. Thèse de doctorat de l'Université d'Avignon et des Pays de Vaucluse. 135 p.

YAAKOUBI A. (2009), *Effet de l'épandage des margines sur la microflore du sol*.

Le big Data et l'information géographique

Habib AYAD, Mohamed ZHAR, Ahmed AIT MOUSSA, Asmae BOUAOUINATE & Mohammed ALAOUI
Université Hassan II- Casablanca, FLSH Mohammedia, LADES

Introduction

Les usages de l'information géographique et les données spatio-temporelles ne cessent d'accroitre, notamment avec l'essor des technologies des appareils intelligents. Les données relevées, par ces appareils intelligents, concernent plusieurs domaines de la géographie, notamment la géographie physique et la géographie quantitative comme la collecte des données climatologiques, des données de localisation ou les données relevées par des capteurs de mesures...

Cela entraine, une cumulation de données massives, qui nécessitent un traitement, qu'aucun outil classique de gestion de base de données ou de traitement de l'information ne peut vraiment réaliser.

Au début, les géographes ont représenté l'espace avec des cartes montrant l'existant et les perspectives d'aménagement. Alors qu'aujourd'hui, avec l'explosion de la disponibilité des données à référence spatiale, aussi bien les données cumulées pour certains phénomènes offriraient aux chercheurs un nouveau champ à explorer [1].

Dans cet article, nous allons mettre en évidence les différentes possibilités qu'offre le Big data en matière de traitement de l'information géographique.

Big Data

Définition

Le Big Data signifie littéralement Mégadonnées, grosses données ou encore données massives. Ils désignent un ensemble très volumineux de données qu'aucun outil classique de gestion de base de données ou de gestion de l'information ne peut vraiment travailler. En effet, la quantité de données produite tous les jours est environ 2,5 trillions d'octets. Ces données provenant de partout : informations climatiques, signaux GPS, messages que nous envoyons, vidéos que nous publions, etc. Ces données sont baptisées Big Data ou volumes massifs de données. Cette technologie, a été déployé dans un premier temps par les géants du Web, (Google, Yahoo, Facebook).

L'analyse des données massives

Le big data ne concerne pas que le volume de données, mais plus particulièrement les solutions de traitement et de visualisation proposé par cette technologie. En effet, le big data doit répondre à une triple problématique dite règle des 3V :

- **Volume** : un volume de données à traiter considérablement grand de l'ordre de quelques Téra-Octets[1] à Zeta-Octets[2]
- **Variété** : la particularité du big data réside aussi dans la variété des données qui peuvent être non homogènes (cartes, données GPS, Température…). La gestion de ces données constitue un nouvel enjeu des systèmes d'information, puisque l'information ne provient pas nécessairement de la même source.
- **Vélocité** : le big data doit assurer un certain niveau de vitesse ou fréquence pour la création, la collecte et le partage de ces données.

[1] Térat-octet (To) : 1To = 10^{12}octets, (sachant qu'un octet permet de stocker ou coder un caractère par exemple).
[2] Zeta-octet (Zo) : 1Zo = 10^{21} octets

• **Système d'Information Géographique**

Le SIG en temps-réel

Parmi les traitements classiques réalisés par le SIG est l'élaboration des cartes représentant l'état de l'espace étudié à un moment donné avec des éventuelles perspectives. Alors qu'avec le flux massif de l'information géographique, issue de capteurs, de périphériques et de flux de réseaux sociaux, il est nécessaire de migrer vers la solution du SIG en temps réel qui permet d'extraire, d'analyser et d'afficher les données et aussi définir des filtres et des analyses de localisation qui sélectionnent en temps réel les données en fonction d'événements.

Le SIG en temps-réel met à jour en permanence les cartes et les bases de données, ce qui permet aux géographes de proposer de nombreuses solutions concernent notamment le domaine de la gestion des risques. Parmi les solutions existantes, nous citons le SIG en temps réel de la société Esri©[3].

Applications

Pour une bonne gouvernance des ressources naturelles, notamment dans les domaines agro-industriel et environnemental, le SIG et le big data peuvent répondre à cette problématique. En effet, pour l'optimisation de l'agriculture par exemple, un réseau de capteurs sans fil (WSN)[4] sur le terrain cultivé peut améliorer l'efficacité et l'efficience des agriculteurs en matière de contrôle et suivi [2]. Cela peut aider à évaluer les variables de terrain telles que l'état du sol, les conditions atmosphériques et la biomasse de plantes ou d'animaux. Il peut également être utilisé pour évaluer et contrôler des variables telles que la température et l'humidité [3].

La géographie de la santé constitue aussi un champ fertile pour l'application de big data. En effet, les géographes peuvent élaborer des rapports et concevoir des cartes qui mettent en évidence les causes liés à l'espace concernant certaines maladies tout en se basant sur l'énorme quantité de données archivées par les centres médicaux.

Gouvernance urbaine et smart city

L'aménagement des territoires est l'un des principaux axes de la géographie. Actuellement, avec l'émergence et la généralisation de l'usage des nouvelles technologies par les individus a permis l'accumulation d'un très grand nombre de données concernant les usages de la ville par ses habitants, cela a conduit au développement d'un autre axe de l'aménagement des territoires appelé ville intelligente ou smart city en anglais.

On appel ville intelligente, toute zone urbaine qui utilise les innovations technologiques pour améliorer le cadre de vie des populations et préserver l'environnement. L'aménagement des villes intelligentes concerne non seulement la manière dont elles peuvent automatiser certaines fonctions habituelles au service des particuliers, des bâtiments et des systèmes de circulation, mais aussi les solutions qui leur permettent de surveiller, de comprendre, d'analyser et de programmer la ville afin d'améliorer l'efficience, l'équité et la qualité de vie de ses citoyens en temps réel [4].

De nombreuses expériences à travers le monde concernent l'aménagement de villes intelligentes, on cite l'expérience de l'Allemagne considéré comme le premier pays à avoir misé sur la smart city, comme les réalisations « Hafen City » à Hambourg ou le « Zero:e Park » à Hanovre montrent la portée d'une approche globale à l'échelle d'un quartier. À Hambourg, un nouveau centre urbain est créé dans le port, et des activités situées en périphérie sont relocalisées au cœur de la métropole. Les constructions favorisent autant l'habitat que les bureaux, le tourisme, le commerce et la culture. Elles s'intègrent dans le contexte portuaire et répondent à des critères énergétiques stricts privilégiant les produits renouvelables localement, avec le support de « smart grids ». L'ensemble intègre les modes de transports doux et/ou partagés [5].

[3] https://www.esri.com/en-us/arcgis/real-time
[4] Wireless Sensor Network

D'autres initiatives dans le continent asiatique, qui comptent plusieurs projets de smart cities, près du tiers selon les estimations de Coll [6]. En Chine continentale, par exemple, ce sont plus de 300 initiatives qui ont été mises en place depuis 2011, plus de 500 d'ici 2020. En Inde, le programme « Smart Cities Mission » publie dès 2015 un appel à projet pour sélectionner et promouvoir 100 villes intelligentes indiennes [7].

Le Maroc aussi est conscient de l'importance de migrer vers la création des nouvelles villes dans les normes des smart cities. En effet, le projet de la nouvelle ville de Zenata entre Casablanca et Mohammedia est conçu pour accueillir quelques 300.000 résidents d'ici l'an 2030. En matière de durabilité, Zenata sera l'une des éco-cités pionnières au Maroc. 30% d'espaces verts quadrilleront la ville, sous la forme de parcs et de corridors écologiques, au bénéfice de la biodiversité et d'une meilleure régulation de la température (-3° en été). Le plan de mobilité de la ville doit, pour sa part, favoriser la mobilité collective et douce afin de limiter l'usage de l'automobile [8].

Conclusion

Dans cet article, nous avons illustré quelques axes de recherches en technologie de l'information qui interfèrent avec la géographie. En effet, le développement technologique que connait le monde ces dernières décennies a changé notre façon de considérer les choses. L'émergence de ces technologies a influencé la façon dont on traite les problèmes de la géographie notamment la conception des cartes ou les systèmes d'information géographique. Aujourd'hui on parle de cartes dynamiques et du SIG en temps réel. La quantité massive de données produites par différents capteurs, smartphones ou tout autre dispositif constitue une matière riche qu'il faut exploiter par les outils de traitement de données massives pour extraire des informations utiles pour différents opérateurs et notamment les chercheurs en géographie qui s'intéressent aux problématiques liées à l'environnement et l'aménagement.

Bibliographie

AUDARD F., CARPENTIER S. & OLIVEAU S. (2014), « Les big data sont-elles l'avenir de la géographie [théorique et quantitative] ? » in 20e Biennale de géographie d'Avignon, *Géopoint,* « Controverses et géographies » - 12 et 13 juin 2014.

BATTY M, AXHAUSEN KW, GIANNOTTI F, POZDNOUKHOV A, BAZZANI A, WACHOWICZ M, OUZOUNIS G & PORTUGALI Y (2012), Smart Cities of the Future, in *European Physical Journal* 214, p.p. 481-518.

COLL J. M. (2014), *Beyond Smart Cities: It's Time for Urban Sustainable Development*. Notes Internacionals CIDOB, n° 92, June.

FANG S., DA XU L., ZHU Y., AHATI J., PEI H., YAN J., LIU Z. (2014), « An integrated system for regional environmental monitoring and management based on internet of things », in *IEEE Trans. Ind. Inform*., 10, p.p. 1596-1605.

HENRIOT, C., DOUAY, N., GRANIER, B., LANGUILLON-AUSSEL, R. & LEPRETRE, N. (2018), « Perspectives asiatiques sur les Smart Cities », in *Flux*, 114(4), p.p. 1-8. doi:10.3917/flux1.114.0001.

https://smartcity.brussels/smartcity-6-zenata

OBERLE, C. (2019). Tournant énergétique et urbanisme en Allemagne, in *Allemagne d'aujourd'hui*, 227(1), p.p. 124-137. https://www.cairn.info/revue-allemagne-d-aujourd-hui-2019-1-page-124.htm.

PANG Z., CHEN Q., HAN W. & ZHENG L. (2015), « Value-centric design of the internet-of things solution for food supply Chain: value creation, sensor portfolio and information fusion », in *Inform. Syst. Front., 17*, p.p. 289-319, 10.1007/s10796-012-9374-9.

Axe 3 : Tourisme, Patrimoine et Histoire

Potentialités patrimoniales naturelles et culturelles pour la mise en tourisme du massif des Béni-Snassen

Allal ZEROUALI [1], Adnane ZEROUALI[2] & Abdelouahed Bouberria[3]

[1] Université Mohammed Premier, FLSH Oujda, Groupe de recherche « Techniques de l'Information Géographique et Gestion de l'Espace », [2-3]- Université Sidi Mohammed Ben Abdellah, Faculté polydisciplinaire de Taza, DEPDD

Introduction

Aujourd'hui, le développement du secteur touristique ne s'appuie plus uniquement sur le balnéaire ou la visite des villes impériales et des monuments historiques mais sur les atouts naturels qu'un espace peut offrir, comme les paysages somptueux, la flore et la faune variée ainsi que sur tout ce qui a trait à la population locale (cultures, traditions, savoir-faire.. etc). Ceci nous amène à dire que l'évolution de ce secteur repose sur la multiplication des destinations et sur la diversité des sites que nécessite le nouveau tourisme centré sur la nature et la culture.

Nous essayerons à travers le présent article, consacré au massif des Béni-Snassen, d'élaborer un état des lieux et un diagnostic des potentialités naturelles et culturelles pour pouvoir dresser un schéma de développement touristique et d'actions culturelles sur l'ensemble du territoire Snassni.

La problématique à laquelle nous tenterons de répondre est : quelles sont les imbrications qui doivent exister entre les potentialités locales et l'activité touristique ? Nos objectifs consistent à observer le fonctionnement du couple patrimoine naturel et culturel / tourisme et de montrer comment ces deux variables s'articulent dans le temps et dans l'espace pour pouvoir participer au développement local.

1- Aspects géomorphologiques et topographiques favorables au développement du tourisme de nature

Le paysage du massif des Béni-Snassen est largement marqué par les activités physiques qui ont façonné, au fil du temps, le paysage que l'on peut découvrir aujourd'hui, à travers les différentes formes de reliefs sur tout le territoire. La constitution géologique, caractérisée par la prédominance des couches calcaires et dolomitiques, a accentué le phénomène érosif d'où l'encaissement des vallons et vallées en gorges. Ainsi des reliefs imposants se sont constitués malgré la modestie des altitudes sur l'ensemble de la zone concernée qui ne dépassent que rarement les 1500 m (Jbel Foughal : 1534 m).Les grands dénivelés (plus de 200 m) et les grands décrochements qui déterminent des escarpements de lignes de failles dans tout l'espace Snassni méritent une attention particulière pour qu'ils constituent des sites touristiques à développer.

Au sein de cet ensemble montagneux, l'érosion fluviale est parfois bien déterminante puisque Oued Zegzel est arrivé à s'enfoncer dans les roches calcaires en formant une vallée profonde et encaissée ce qui lui a donné des caractéristiques très particulières (photo 1). Ace sujet, rapportait (Boumeaza, T. 1985, p.25) « … *ce sont des bassins calcaires et marno-calcaires à écoulement saisonnier. Les formations alluviales qui accompagnent leurs oueds sont très dégradées et vite décapées lors des crues où l'apport solide est très important. A l'aval, les oueds de Moulay Driss et Ferrouj sont caractérisés surtout par l'ampleur de leur encaissement dans les assises calcaires et dolomitiques avant leur confluence avec le moyen Zegzel à Arougêne. Cet encaissement dépasse 300 m à M Driss et 100 m environ pour l'oued Ferrouj* ».

Dans cet espace, les caractéristiques paysagères sont très diversifiées suite au degré avancé de l'érosion et à la couverture végétale qu'on peut rencontrer quand les conditions climatiques et édaphiques le permettent. La

présence de grandes falaises abruptes, avec parfois des ruptures de pente, offre des édifices remarquables qui donnent plus de valeur aux paysages.

Un autre aspect morphologique mérite une mise en valeur. Il s'agit des travertins et des stalactites et stalagmites qui sont des dépôts de carbonate de calcium et magnésium d'un grand intérêt pour la connaissance des paléoenvironnements climatiques, hydrologiques et végétaux, comme pour celle de l'évolution morphodynamique, structurale et même néotectonique (Boumeaza T., 1985, p. 121). Ces formations sont souvent localisées en zones calcaires et où l'eau est abondante. Pour notre massif, on les rencontre surtout autour du village de Taforhalt, dans la grotte des pigeons et d'Aounout ainsi qu'en aval des gorges de Zegzel et aux environs de la grotte du chameau.

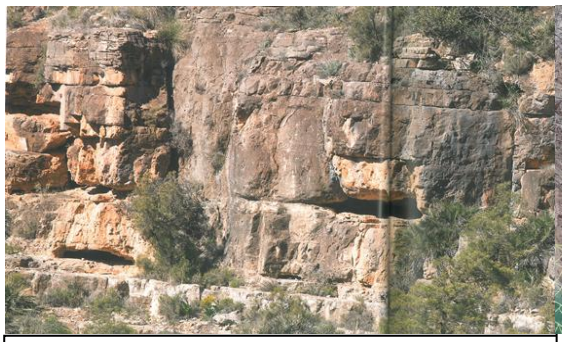

Photo:1 - Vallon encaissé avec de grandes falaises et une belle stratigraphie
Source : Agence de l'Oriental, (2015)

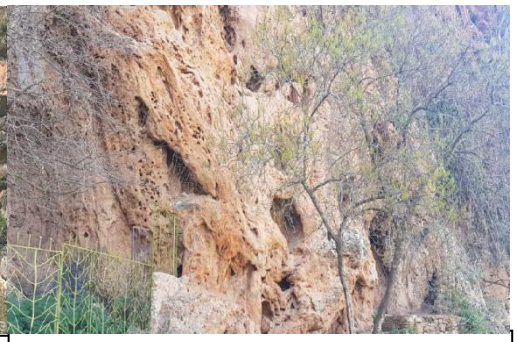

Photo :2 - Travertins développés autour de la grotte des pigeons
Source : chercheurs, (2 Mars 2019)

2. Patrimoine forestier non encore mis en tourisme

L'ensemble de la faune et de la flore de notre massif montagneux survit grâce à sa grande capacité d'adaptation qui lui permet de se développer et de se reproduire. Cette adaptabilité à des caractéristiques spécifiques explique en quelque sorte la cohabitation des espèces qu'on trouve parfois mélangées, dans le même espace suite aux bouleversements climatiques, géologiques, édaphiques et floristiques du passé comme le soulignait (Chaverri-Polini 1997) « *lorsque les populations végétales, qui devaient cohabiter sur un même territoire, se sont retrouvées divisées en îlots continentaux…. Cette séparation a permis aux populations de la même espèce, tout au long des périodes géologiques, de se développer et de survivre en s'adaptant à l'environnement, puis de se différencier et de créer de nouvelles espèces* ».

Dans la perspective du tourisme en milieu naturel, il parait intéressant d'intégrer le patrimoine forestier parmi toutes les composantes qui peuvent contribuer au développement de l'activité touristique. Certes, aujourd'hui, l'avenir des montagnes abritant une bonne couverture végétale repose sur la mise en valeur de toutes ces potentialités suivant une nouvelle vision du tourisme naturel en milieu forestier fondée sur la gestion intégrée de cette ressource collective.

Malgré la difficulté de classer les communautés végétales dans le massif des Béni-Snassen, en raison de leur grande hétérogénéité, on distingue quatre grandes formations végétales (Benhoussa A. et Dakki M., 2003), réparties dans l'espace suivant les deux principaux gradients à savoir la topographie et le climat. Ainsi, la Tetraclinaie (thuya) est de loin l'arbre le plus dominant dans le massif, la Cocciféraie (chêne Kermès) occupe essentiellement les versants directement exposés à la Méditerranée, l'Iliçaie (Chêne vert) riche en espèces endémiques à Ras-Foughal et la Ripisilvée éparpillée dans l'espace Snassni.

Ce mélange d'associations végétales nous permet de dire que le massif des Béni-Snassen représente un ensemble original au Maroc oriental et par conséquent il constitue un véritable carrefour où cohabitent ces peuplements forestiers qui forment un paysage souvent très apprécié par les visiteurs.

Figure: 1- couverture végétale du massif des Béni-Snassen

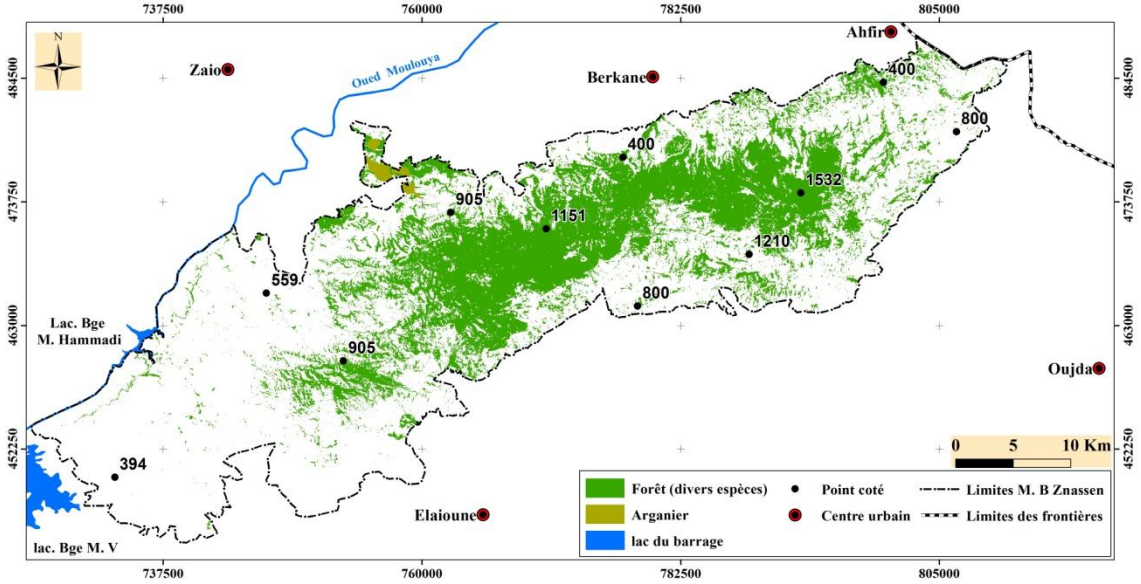

Source: Image Landsat 8, le 24/07/2017. Disponible sur: https://earthexplorer.usgs.gov
Traitement cartographique : Zerouali, Ad.

Même si la carte ne fait pas ressortir les différentes formations végétales réparties dans l'espace, elle nous donne une idée sur le taux de couverture qui devient plus dense à l'Est du fait de l'altitude et du climat. Ces caractéristiques offrent dans certains endroits un véritable microclimat forestier lié à l'humidité atmosphérique méditerranéenne fréquente, ce qui peut exercer une grande attractivité touristique pour une demande en quête de fraicheur surtout pendant la saison d'été.

Malgré la forte demande des excursionnistes qui se rendent à Béni-Snassen et qui s'installent durant leur cour séjour en pleine forêt, nous constatons l'absence de ce qu'on peut appeler les "producteurs" de loisirs ou de confort que nous rencontrerons à Ifrane ou à Oum Rbia par exemple (aménagement des petits espaces par des « propriétaires »). Mais il parait que ces utilisateurs ne tarderont pas à s'installer et à profiter de la présence de ces visiteurs et de l'exploitation de leur patrimoine forestier. Toutefois la forêt des Béni-Snassen et sa montagne ne sont pas encore très profitables pour la population locale qui manque d'innovation de produits touristiques à savoir la création d'un centre équestre ou de loueurs de V.T.T. ou même des ânes pour les enfants de la ville qui apprécieront certainement ce genre de moyens pour la découverte de la forêt, des espèces forestières, la vie faunistique, des sites et les alentours de leur lieu de séjour.

La présence de l'arganier (l'arbre le plus original du pays) dans le massif des Béni-Snassen (voir fig.2) et spécialement localisé dans la commune de Chouihiya donnera plus de valeur à la forêt de ce massif. Il parait que cet arbre endémique occupait plus d'espace qu'aujourd'hui puisqu'il couvrait tout l'espace compris entre le flanc nord-ouest des Béni-Snassen et la plaine de Bouareg (Zerouali Ad., 2017, p : 48).

Photo : 3- Arganier de Chouihiya : un patrimoine à explorer et à préserver
Source : Zerouali Ad. 2017

Photo : 4- Paysage montagneux et forestiers avec le phénomène de foehn
Source : Agence de l'Oriental (2015)

Dans l'espace montagneux des Béni-Snassen vivait une avifaune assez diversifiée et abondante, mais au fil du temps cette avifaune a été affectée par la disparition de certaines espèces comme les grands rapaces (vautours, percnoptère d'Egypte, aigle royal). La réintroduction de ces oiseaux de haute valeur patrimoniale dans le massif des Béni-Snassen serait la bienvenue parce qu'elle ne nécessite pas une étude de faisabilité ou d'adaptation. En plus, le massif abrite aujourd'hui un diversité d'oiseaux qui mérite d'etre sauvegardée via l'entretien de leurs habitats (pic de levaillant, rougequeue de moussier, coucou-gai, merle de roche, fauvette orphée..).

Si on arrive à introduire les grands rapaces dans le SIBE des Béni-Snassen, l'usage patrimonial de toute la faune présente sur le massif constituera un facteur essentiel pour l'attrait touristique surtout si les visites sont accompagnées d'encadrement pédagogique

3- Patrimoine hydraulique des Béni-Snassen et tourisme

Vu sa grandeur, en comparaison avec les espaces environnants, le massif des Béni-Snassen bénéficie de conditions climatiques plus ou moins favorables surtout son versant Nord (exposition et altitude) d'où sa richesse en eau et son réseau hydrographique. Quant aux versants Sud, ils sont souvent secs et pauvres en ressources hydriques en raison de leur situation d'abri et leur exposition aux vents desséchants du Sud. Cette différenciation climatique s'est manifestée sur le plan touristique plus ou moins développé du côté Nord qui accuse une concentration spatiale et temporelle des visiteurs dans des stations touristiques telles que Tafoghalt et d'autres sites à caractère touristique (les grottes des pigeons et du chameau).

En raison de son altitude, ce massif était plus arrosé et par conséquent l'eau était abondante d'où l'installation très ancienne de groupes humains qui ont pratiqué l'agriculture irriguée en profitant des conditions climatiques plus ou moins favorables (aménagement des parcelles, conduite d'eau). Aujourd'hui, ce système est en dégradation totale suite aux changements climatiques et aux transformations sociales que le massif a connus depuis la deuxième moitié du 20 ème siècle. L'état actuel des séguias et des parcelles ruinées (témoignage d'une longue histoire) constitue un patrimoine qu'il faut mettre en relief et le faire connaitre aux visiteurs pour communiquer le savoir-faire des générations d'hier à celles d'aujourd'hui concernant l'installations des réseaux hydrauliques ainsi qu'aux techniques de gestion de l'eau qui remontent à des périodes très lointaines.

Ainsi on peut dire que le patrimoine hydraulique est un atout qu'il faut prendre en considération et le valoriser, surtout lorsqu'il s'agit du thermalisme dont jouit le massif des Béni-Snassen (figure 2).

La majorité des sources thermales et plus particulièrement celles qui sont les plus « performantes » grâce à leurs caractéristiques physico-chimiques (hydrologie, accessibilité du site…) se concentrent sur le flanc Nord

du massif. Les habitants des villes avoisinantes, mais aussi ceux des villes lointaines prirent l'habitude de fréquenter ces sources pour des besoins de cure mais aussi de « villégiature ».

Pour rendre ces sources plus attractives, il parait fort nécessaire de faciliter l'accessibilité, introduire certains équipements demandés par les clients tout en imposant une taxe (à la portée de tous) pour les entretiens et la pérennité des infrastructures mises en place. De cette manière, on encouragera le tourisme et on en fera un secteur de dynamisme qui peut drainer d'autres activités qui lui sont souvent reliés comme le transport, l'hébergement, la restauration, les activités culturelles et sportives, etc. En conséquence, le tourisme occupera une place croissante dans les activités de service et il aura un impact considérable sur l'économie et la société du site en question et de ses environs.

Figure 2- Répartition des sources d'eau dans le massif des Béni-Snassen et ses environs

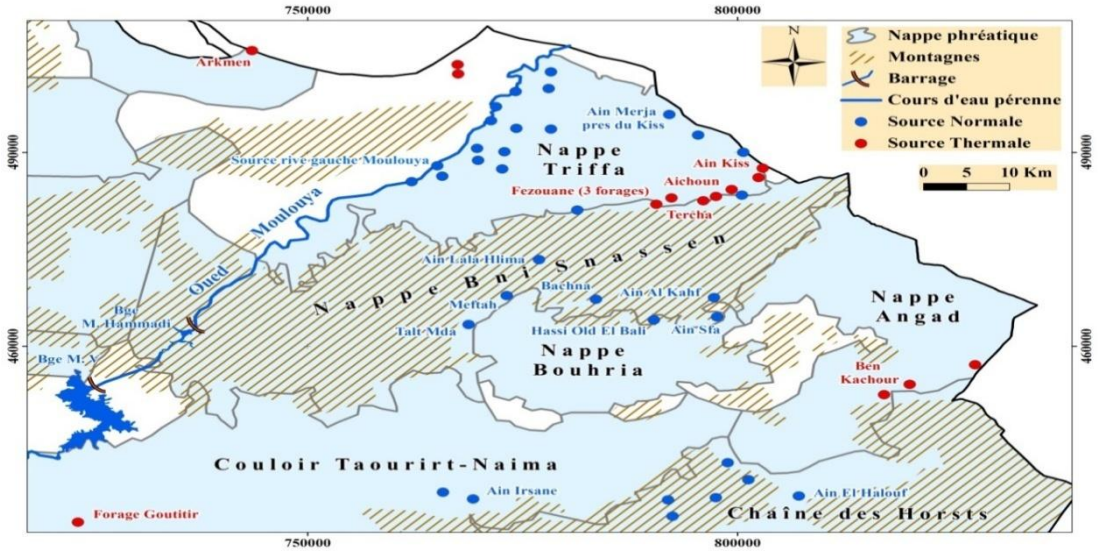

Source : Agence du Bassin de la Moulouya. Oujda, 2018.
Traitement cartographique : Zerouali, Ad.

En ce qui concerne les eaux superficielles, le massif des Béni-Snassen est drainé par un ensemble de rivières formant des sous bassins individualisés parmi lesquels on peut citer :

-Oued Zegzel (réseau qui draine la partie centrale du SIBE des Béni Snassen), malgré ses caractéristiques continentales, constitue un espace plus ou moins humide et par conséquent abrite une flore et une faune de grande valeur patrimoniale. A cet effet, rapportait (Dakki M. 2003. P : 4) « *Il convient de signaler que les Béni-Snassen constituent un SIBE terrestre…L'importance de ce site aquatique repose essentiellement sur quelques originalités écologiques et des qualités paysagères* » ;

- Oued Moulouya longe le massif des Béni-Snassen du côté Ouest sur lequel a été construit le barrage Mohammed V ; un lac artificiel constituant un pôle d'attraction pour les amateurs de pêche (Barbeaux, aloses, anguilles, Black-bass, Rotengle et le Sandre). Son site est un lieu de villégiature idéal pour les sports nautiques.

Le lac du barrage est souvent fréquenté par des oiseaux saisonniers ; en été, on rencontre plusieurs espèces estivants tels les Tadornes Casarcas, les Colverts, les Grèbes huppés, les Sterneshansel, les Avocettes et, surtout, les Foulques macroules. Parfois il arrive même de voir les Echasses, les Grèbe Castagneux, les Sternes naines, les Gravelots à collier interrompu, les Petits Gravelot, les Aigrettes garzettes et les Hérons cendrés et pourprés

En période d'hivernage, on trouve des canards dont le Souchet et les plongeurs sont les plus prépondérants (Milouin et Morillon), les canards de surface (Tadorne de Belon), la Foulque macroule, les Laridés, les Flamants roses et des Hérons cendrés.

Toutes ces potentialités et ces qualités sont en mesure de faire de ce barrage un lieu privilégié d'excursions ou de promenades et un centre touristique où l'on peut admirer cet ouvrage imposant (730 Millions de m^3 au départ) ainsi que les gorges curieuses qui le séparent du lac Mechraa Hammadi.

Ceci nécessite l'intégration de ce barrage dans la stratégie de valorisation touristique des lacs et barrages comme prévu dans la Vision 2020 du tourisme via la création de stations vertes, érigées en véritables stations touristiques de loisirs et de vacances, et d'intégrer ce lac dans les principaux circuits proposés aux touristes.

4- Patrimoine archéologique et attractivité touristique du massif

Le substrat rocheux dans cette zone est constitué de calcaires dolomitiques du Permo-Trias fortement pliés d'où le développement du phénomène de la karstification qui a donné naissance à de nombreuses grottes où se sont développés des travertins et des conglomérats fluviatiles antérieurs, constituant un remplissage karstique profond plus ancien (Bouzouggar A. et al., 2007). Donc, d''un point de vue géologique, la majorité de ces cavernes reviennent à plusieurs millions d'années puisque les premières traces humaines qui y sont découvertes remontent au Paléolithique moyen dont la plus importante caractéristique de cette période correspond à plusieurs niveaux atériens qui datent d'au moins de 82500 ans BP comme fut le cas de la grotte des pigeons de renommée internationale (Bouzouggar A. et al, 2007).

Photo : 5 - objets de parure sous forme de coquillages perforés (Grotte des pigeons Source : Agence de l'Oriental, (2015)

Photo : 6 - Grotte des pigeons avec des cendres à son entrée. Source : chercheure, (2 Mars 2019)

Le massif des Béni-Snassen et ses alentours abritent de nombreuses grottes mais qui ne sont pas encore aménagés pour le public faute d'inaccessibilité et par conséquent elles ne sont pas classées « monuments historiques ». Or, ce précieux produit naturel devrait être exploitable pour développer le tourisme rural, écologique et d'aventures et contribuer à la mise en tourisme de ce massif, qui est encore hors sentiers battus.

Fig. 3- Richesses historiques (grottes) dans les Béni-Snassen et ses environs

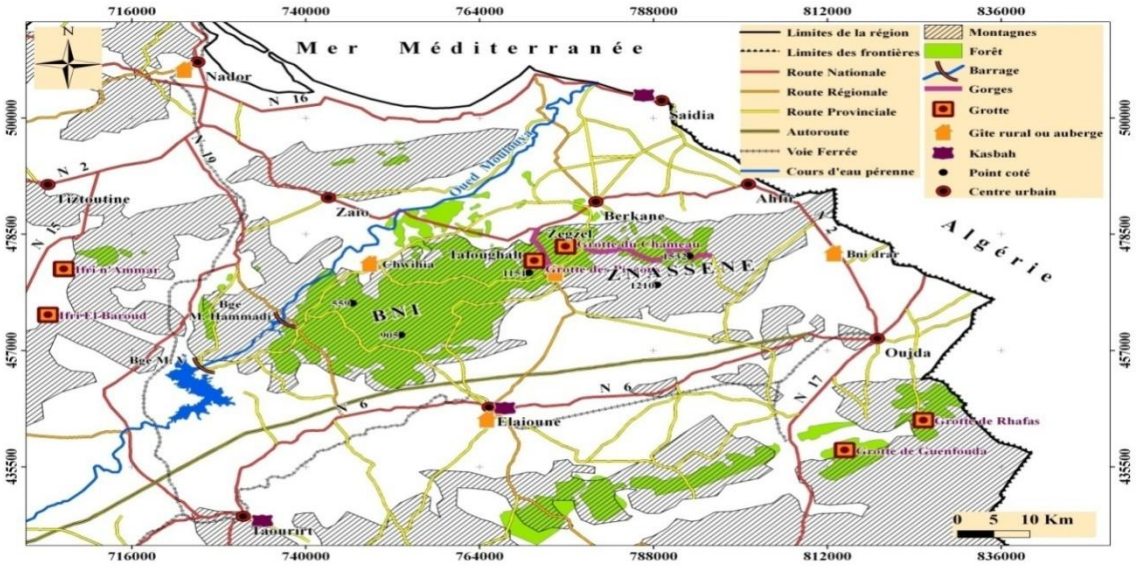

Source : Agence de l'Oriental. 2015, p : 142, Traitement cartographique : Zerouali, Ad.

Cette situation d'enclavement et de méconnaissance, invite les acteurs locaux et spécialement les associations et les chercheurs à organiser des Journées régionales des grottes touristiques caractérisées par des activités de loisir et des animations culturelles susceptibles d'attirer les visiteurs, surtout les jeunes étudiants universitaires.

Quant à la grotte du chameau, elle est riche par les stalagmites et les stalactites dont la formation demande des milliers d'années. Leur développement est dû à l'afflux d'eau contenant du carbonate de calcium qui se dépose formant les concrétions. Dans cette caverne, malgré les difficultés d'accès, des visites spéléologiques sont possibles pour les aventuriers séduits par le tourisme spéléologique, mais il faut alors s'équiper du matériel adéquat pour ce type de sport.

Photo : 7 - Gorges de Zegzel
Source : Agence de l'Oriental, (2015)

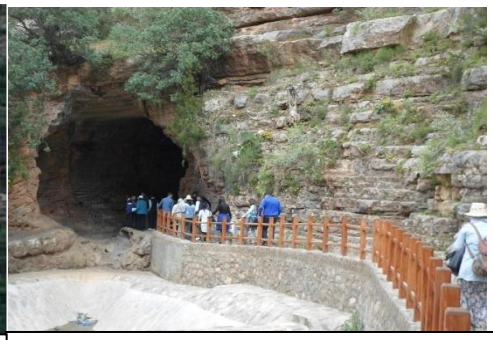

Photo : 8 - Gorges du chameau
Source, chercheurs (2 Mars 2019)

Les deux grottes sont accessibles par une route qui les relie et qui permet aux visiteurs de faire une randonnée d'environ 1h durant laquelle ils peuvent découvrir des paysages attrayants constitués dans les calcaires jurassiques et de se rafraichir des eaux de l'Oued Zegzel qui murmurent au fond de la vallée du même nom.

5- Patrimoine culturel immatériel et développement touristique

Les Béni-Snassen, comme les autres tribus de l'Oriental, sont connus par leur patrimoine artistique diversifié pratiqué par de différents groupes artistiques (Reggada, Nhari, Mangouchi, Laalaoui ...).

Photo:9- le Zamar (sorte de flûte à deux cornes)
Source : site Internet

Photo: 10- Dance Reggada
Source : site Internet

Le rythme de la majorité de ces danses est issu des guerriers amazighs Zénètes et transformé en un genre musical qu'on retrouve dans le massif des Béni-Snassen et qui a une grande popularité chez les habitants.

Autrefois, ces guerriers dansaient en signe de victoire sur l'ennemi, d'où l'usage du fusil (ou un bâton), les frappes incessantes de pieds au sol qui se font au rythme de la musique et symbolisent l'appartenance à la terre. Souvent ces danses sont exécutées par plusieurs danseurs guidés par un meneur (un concertiste) en poussant des cris montrant leur symbiose avec le rythme qui rappelle l'unité indissoluble qui devait autrefois lier les guerriers face à l'ennemi (Zerouali Ad., 2017. P. 59).

Ces danses sont fortement rythmées par le Bendir (espèce de tambourin), le Zamar (sorte de flûte à deux cornes) ou encore la Ghayta. Ce style musical intègre le patrimoine folklorique marocain qui a été modernisé, à la fois musical et chorégraphique, en associant une multitude d'instruments modernes (guitare électrique, saxophone, batterie, basse, synthétiseur …) aux instruments traditionnels (bendir, ghaïta, zamar, gasba, derbouka) et en s'ouvrant sur le genre puisqu'il pratiqué aujourd'hui par des femmes en vue d'adapter ce style au marché musical actuel.

Conclusion

En conclusion, nous dirons que le simple fait d'avoir des potentialités et atouts touristiques ne permet pas automatiquement le déclenchement du tourisme. Ce secteur nécessite l'exploitation des ressources naturelles qu'il faut mettre en valeur à travers des activités proposées aux touristes pour servir de cadre à des activités de loisirs ce qui leur donne un certain usage et une justification.

Pour le territoire des Béni-Snassen, l'enjeu, aussi bien pour la population locale que pour les décideurs, est de valoriser le capital naturel et culturel local, et d'en faciliter la jouissance pour les touristes, tout en le préservant à long terme en tant qu'activité qui ferait vivre les locaux et qui permettrait à leur espace d'être compétitif.

Il reste à faire un énorme travail afin de mieux valoriser cet important potentiel naturel, paysager et culturel à travers une approche intégrée de la gestion du paysage de ce massif montagneux et de tous ses composants afin de protéger sa diversité biologique et promouvoir sa croissance et son développement socio-économique grâce au tourisme de nature.

Bibliographie

BENHOUSSA A. & DAKKI M. (2003), *Massif de Beni Snassen : Cartographie des habitats et répartition des principaux taxons*. Rapport final du projet Med Wed Coast-Maroc « Conservation des Zones Humides et des Systèmes côtiers dans la Région Méditerranéenne ». Secrétariat d'Etat à l'Environnement - Département des Eaux et Forêts et de Lutte contre la Désertification.

BENISTON M. (2012), "Impacts of climatic change on water and associated economic activities in the Swiss Alps", in *Journal of Hydrology*, 412-413, 291-296. DOI : 10.1016/j.jhydrol.2010.06.046.

BOUMEAZA T. (1985), *Le massif des Béni-Snassen centraux : approche morpho-pédologique d'une moyenne montagne méditerranéenne (Maroc oriental)*. Thèse de Doctorat 3ème cycle. Toulouse Cedex.

BOUZOUGGAR A. & al. (2007), *82,000-year-old shell beads from North Africa and implications for the origins of modern human behavior*. Proceedings of the National Academy of Sciences.104 (24) 9964-9969 DOI: 10.1073/pnas.0703877104 9969.Chaverri-Polini A., Montagnes, biodiversité et conservation.

CUNCHINABE D. & al. (2014), *Analyse et valorisation du patrimoine naturel et culturel en Pays Grenadois* (deuxième édition). [Rapport de recherche] Université de Pau et des Pays de l'Adour; Pays Adour Chalosse Tursan; Région Aquitaine.

DAKKI M. (2003), *Diagnostic pour l'aménagement des zones humides du Nord-Est du Maroc : Oued Zegzel (Béni Snassene)*. Rapport final du projet Med Wed Coast-Maroc.

LEQUIN M. (2006), « Tourisme et forêt: pour une mise en valeur durable », in *Téoros* (revue de recherche en tourisme) N°25.

MAIRE R. (1939), *Les Arganiers des Beni-Snassen*. p.p. 477-484. Reprint from Botaniska Notiser.

ORGANISATION MONDIALE DU TOURISME (OMT) (1993), *Guide à l'intention des Autorités Locales pour un développement durable du tourisme*.

REDA TAZI M., BERRICHI A. & HALOUI B. (2003), « Esquisse cartographique de l'aire de l'arganier Argania spinosa (L.) Skeels au Maroc nord-oriental » in *Bulletin de l'Institut scientifique*, Rabat, section Sciences de la vie, n°25, p.p. 53-55.

REYNARD E. (2001), « Aménagement du territoire et gestion de l'eau dans les stations touristiques alpines. Le cas de Crans-Montana-Aminona (Valais, Suisse) », in *Revue de géographie alpine*, 89 (3), 7-19. DOI : 10.3406/rga.2001.3045

ZEROUALI Ad. (2017), *Tourisme, patrimoine et développement territorial du massif des Béni-Snassen*. Mémoire de Master : tourisme et patrimoine. FLSH Oujda.

Les mosquées dynastiques almohades : l'architecture au service du pouvoir

Abdallah FILI & Ahmed Saleh ETTAHIRI
Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine

Le plus grand empire de l'islam occidental fut l'œuvre des Almohades. Ces derniers poursuivirent, après les Almoravides, l'unification du Maghreb et d'al-Andalus sous une même autorité politique. Ils débordèrent largement sur des frontières de l'empire de leurs prédécesseurs sahariens. Si ces derniers se sont appuyés sur les tribus de nomades, les tribus qui soutenaient les Almohades étaient des paysans sédentaires de l'Anti et Haut Atlas. Mais la différence idéologique entre les deux mouvements est de taille. Le juridisme malékite almoravide fondé sur la casuistique des grands faqihs malékites, parait trop simple par rapport à la complexité de l'almohadisme d'Ibn Tûmart[1]. Originaire de la tribu d'Arghen au sud-est de l'Anti-Atlas, ce savant a réussi à faire de l'unitarisme (*tawhid*) une brillante synthèse des doctrines qui ont traversé l'Islam des origines jusqu'à son temps. C'est au terme d'un long voyage, amorcé vers 500/1106-7, qui l'emmène d'abord vers Cordoue et ensuite vers l'Orient dans la madrasa de Nizâm al-Mulk à Bagdad, qu'Ibn Tûmart s'est brillé dans les sciences de l'apologie défensive (ou théologie dogmatique) (*kalâm*), dans l'ash'arisme et son interprétation et dans les idées d'Abû Hâmid al-Ghazâlî.

Le point fondamental de la doctrine almohade d'Ibn Tûmart est l'unicité de Dieu et la négation de l'éternité d'attributs (*sifât*) par rapport à son essence. Il s'agit d'un débat ancien en Orient que l'Occident musulman n'a visiblement pas connu. Le rationalisme mu'tazilite prône le fait que « défendre l'éternité d'un attribut divin c'est rejeter l'idée de l'unicité de Dieu. Si Dieu est un pur esprit, il est essentiellement un, et on ne peut lui prêter de corps, ni de parole. C'est-à-dire que ses attributs sont émanés de lui, et n'ont pas la même éternité que lui»[2]. L'ash'arisme, tel que développé par al-Ghazâlî (m. 1011) prône, quant à lui, un équilibre entre le rationalisme mu'tazilite et le formalisme des littéralistes. Il a concilié le respect de la loi divine et l'orientation mystique de la pratique religieuse. C'est sur ce terrain où se situaient les plus virulents reproches d'Ibn Tûmart aux Almoravides.

Sa contestation commença d'abord par une lutte contre les mauvaises mœurs dans les milieux urbains qu'il traversa sur son chemin de retour vers le Maghreb entre 1117-1118. Il chercha ensuite la polémique avec les savants almoravides et surtout, et à deux reprises, avec l'émir Ali ibn Yousouf. Se sentant menacé à Marrakech, puis à Aghmat, il se dirigea vers son pays natal Igîlîz des Hargha en 515/1121 où il s'appuya d'abord sur les siens et ensuite sur les tribus Masmouda, et notamment les Hintata du Haut Atlas, pour renforcer ses positions militaires. Après deux victoires en 516 et 517 / 1122 et 1123, il s'établit à Tinmal en 518/1124-5. Pour renforcer sa légitimité vis-à-vis de ses détracteurs, il se proclama *mahdi* en 1122. C'est à Tinmal qu'il organisa son mouvement selon les traditions amazighes. Il établit une hiérarchie sophistiquée en vue de commencer la conquête du pays. Après la mort du Mahdi Ibn Tûmart, c'est à Abd al-Mu'min ibn Ali qu'incomba le commandement du mouvement. Il se proclama calife et organisa les Almohades en mouvement militaire efficace qui lui permit de renverser les derniers Almoravides et prendre Marrakech en 541/1147. En fin stratège, il annexa sans peine le Maghrib central (545/1151), chassa les Normands des côtes ifriqiyennes (1159-1160) et imposa son autorité aux arabes hilaliens. Il s'engagea ensuite (1161-1172) dans une lutte sans merci en al-Andalus à la fois contre les taifas post-almoravides et contre les Chrétiens. Ces derniers ne lâchaient pas la pression sur les frontières ; et c'est pendant un combat qui a mal tourné à Santarem que le second calife Abû

[1] P. Guichard, « Averroès dans son temps », Averroès et l'averroïsme, un itinéraire historique du Haut Atlas à Paris et à Padoue, (coord. A. Bazzana, N. Bériou, P. Guichard), Collection d'histoire et d'archéologie médiévales, Lyon, 2005, p. 13-26.
[2] *Ibid, op. cit.*, p. 20.

Ya'koub Yousouf trouva la mort. Son fils Abû Yousouf Ya'koub le vengea et rétablit la situation avec l'éclatante victoire d'Alarcos (591/1195) à laquelle il doit son surnom d'*al-Mansour*. Si son successeur, al-Nâsir, stabilisa la situation en Ifriqiyya avec sa victoire sur les Banû Ghaniyya, il perdra petit à petit le contrôle d'al-Andalus suite à la cuisante défaite de Las Nafas de Tolosa 609/1212.

Les tensions internes et l'abandon de la doctrine almohade par al-Mâmûn vers 624/1227 précipite l'empire almohade dans le déclin et prive le mouvement de ce qui faisait, certes un point de contestation, mais surtout, jusqu'au là sa légitimité. Les Hafsides de l'Ifriqiyya revendiquent ainsi la préservation de la doctrine pendant que le Maroc se soumet progressivement aux Mérinides qui conquièrent définitivement la capitale Marrakech en 1269.

L'unité politique de l'Occident musulman sous le régime almohade a sous tendu une réelle unité artistique de cet espace du monde musulman. Souvent mis au service de la propagande politique, les Almohades ont encouragé la création dans tous les domaines. C'est sous leurs auspices que la philosophie, la médecine, l'astronomie ont atteint leur apogée. Ibn Toufayl, Ibn Rushd, Ibn Zohr étaient des personnages qui ont porté haut la culture islamique d'Occident. L'héritage almohade au niveau de la culture politique et au niveau de l'architecture a marqué pour longtemps la vie des sociétés de l'occident musulman en général et marocaine en particulier. Il a aussi largement participé à la transmission de l'héritage à l'occident chrétien.

Les mosquées almohades :

Les mosquées almohades sont représentées par plusieurs sanctuaires dont la plus ancienne est la grande mosquée de Taza construite par le calife Abd al-Moumen entre 529 et 536/1134-1142 (fig. 1). Le plan de la mosquée dessine un rectangle régulier très proche du carré. La salle de prière est plus large que profonde. Elle mesure 37.20 m de largeur sur 15.10 m de profondeur, et occupe ainsi une superficie de presque 562 m2. Celle-ci est subdivisée par huit arcades qui délimitent neuf nefs perpendiculaires à la qibla. La nef médiane, la nef de la qibla et les deux nefs latérales sont plus larges et plus élevées. Leurs intersections délimitent trois espaces carrés couverts de trois coupoles. La première met en valeur la niche du mihrab et le dispositif classique en forme de « T », déjà rencontré à la grande mosquée de Sidi 'Okba à Kairouan et à la mosquée al-Qaraouiyyine et celle des Andalous à Fès. Les deux autres s'élèvent au-dessus des deux extrémités de la nef de la qibla. Elles mettent en valeur une nouveauté almohade matérialisée par le plan en forme de « U ».

Fig. 1

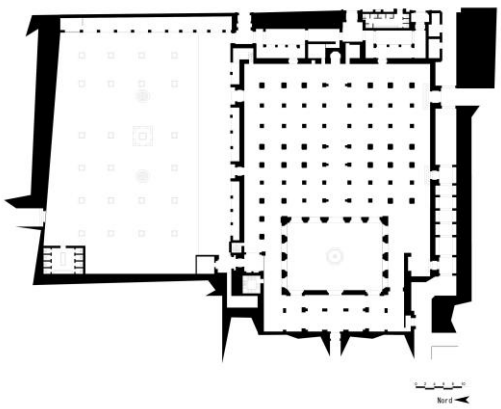

Les deux nefs latérales des deux petits côtés de la salle de prière se prolongent vers le nord-ouest pour former deux galeries, sur chaque côté, qui s'ouvrent par des arcs brisés outrepassés sur le *sahn*. Ce dernier épouse une forme rectangulaire plus large que profonde. D'après la restitution proposée par H. Terrasse, le bâtiment dégage un souci remarquable d'ordonnancement. Cette symétrie respectée lors de l'agrandissement du sanctuaire par les Mérinides est déterminante même pour l'implantation des portes d'accès qui sont au nombre de cinq dont deux sur le côté nord-est qui font leurs vis-à-vis sur le côté sud-ouest et une porte au milieu du côté nord-ouest, juste dans le grand axe de la mosquée constitué par le mihrab, la nef médiane et sa coupole.

La mosquée de Taza va constituer le modèle dont vont s'inspirer les autres architectes almohades. En 448/1153-1154, Abd al-Moumen fait construire, à la place de la première mosquée de Tinmal, probablement modeste et délabré, une nouvelle mosquée de proportions imposantes et de décor étonnant. « Ce bel exemple de l'architecture almohade »[3] frappe « au premier coup d'œil, par la ressemblance qu'elle présente avec l'oratoire de Taza »[4] et n'en diffèrent qu'au niveau de la surface et de certains détails décoratifs. La mosquée est un rectangle très proche du carré, mesurant 48.10m de largeur sur 43.60m de profondeur (fig. 2).

Fig. 2

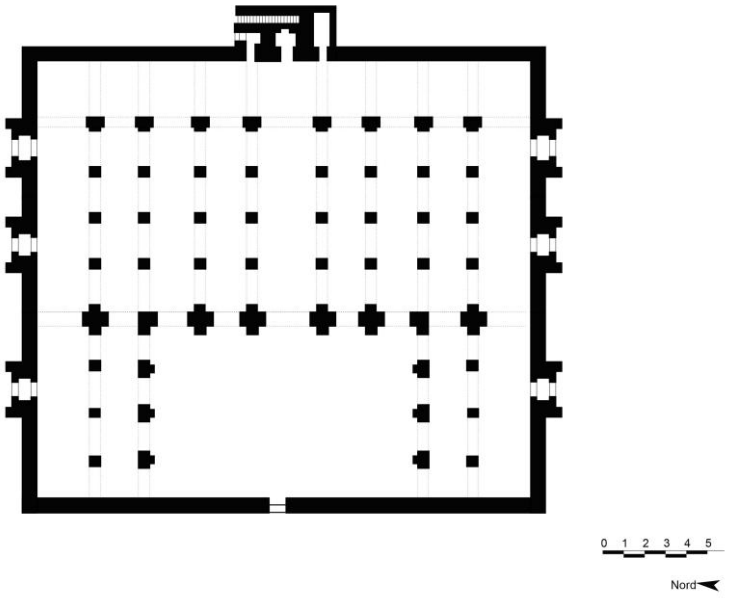

Elle s'étend sur une superficie de 2097.16m² qui reproduit la même organisation que celle de l'oratoire de Taza. Elle est subdivisée en neuf nefs perpendiculaires à la qibla et une nef transversale qui longe le mur du mihrab, dessinées par des séries de piliers avec des colonnes engagées supportant des arcs brisés outrepassés. La nef-transept est de même largeur que la nef médiane. Elles dessinent toutes les deux un plan en « T » que

[3] L. Golvin, *Essai sur l'architecture religieuse musulmane*, édition Klincksieck, T. 4, Paris, 1979, P. 249
[4] Ibid

rehausse la coupole qui précède le mihrab. Les deux nefs extrêmes de la salle de prière mesurent la même largeur que la nef-transept. Les intersections des ces trois dernières délimitent deux nouveaux carrés qui reçoivent deux autres coupoles, et participent ainsi à la mise en valeur de la qibla d'une façon générale, et du mihrab en particulier.

L'autre partie de la mosquée est occupée par un sahn dont les petits côtés sont bordés par deux galeries qui ne sont que le prolongement des deux nefs extrêmes de la salle de prière. Les trois façades s'ouvrant sur la cour présentent des arcades en arcs brisés outrepassés reposant sur des piliers cruciformes dans le côté sud-est, et sur des piliers à trois dosserets sur les côtés sud-ouest et nord-ouest. L'axe constitué par le mihrab et la coupole qui le précède, la nef médiane et la porte percée au milieu de la muraille nord-ouest est mis en valeur par l'implantation du minaret au-dessus de la niche du mihrab. La tour est de forme rectangulaire, une nouveauté qui ne sera pas reprise dans les mosquées postérieures. L'accès à la salle de prière et au sahn se fait respectivement par quatre et deux portes qui se font face et une septième ouverte au milieu du mur opposé à la qibla que protègent des porches saillants.

A cet ensemble des premières mosquées où s'est forgée la première tendance de l'école almohade appartiennent d'autres réalisations comme al-Jami' al-'Atiq édifié à l'intérieur de la qasba des Oudayas et les deux Koutoubiya fondées par le calife Abd al-Moumen respectivement en 445/1150 et 541/1147 -553/1158. Toutefois, si les deux mosquées respectent les traditions mises en œuvre à Taza et à Tinmal, elles en diffèrent sensiblement. La mosquée al-'Atiq est irrégulière et dissymétrique. La seconde Koutoubiya présente la même anomalie et offre un plan de forme trapézoïdale, divisé principalement en une salle de prière, précédée d'une cour barlongue (fig. 3). Plus large que profonde, la salle de prière est constituée de dix-sept nefs perpendiculaires au mur de la *qibla*, dont celle du centre est plus large que les nefs latérales. La nef transept est couverte par cinq coupoles. Elle est de même largeur que la nef médiane et forme avec cette dernière un plan en « T ». La cour est de forme rectangulaire. Elle est plus large que profonde et mesure 46m sur 18.75m. Elle est bordée du côté nord-est et sud-ouest par le prolongement des quatre nefs extrême de la salle de prière. Le côté nord-ouest est bordé d'une seule galerie formant un triangle droit. L'entrée à la mosquée se fait par huit portes latérales, creusées dans les murs nord-est et sud-ouest, qui font face. Le minaret est de forme carrée et se dresse dans l'angle nord-est de la mosquée comme c'est le cas dans la grande mosquée almoravide d'Alger et la mosquée almohade de Taza.

La commande est grandiose. Sa superficie atteint 5541m2, c'est-à-dire plus que le double de celle de la mosquée de Tinmal. Elle annonce le début de la période faste de la dynastie qui, après de longues années de luttes et de conflits, a imposé son pouvoir et son autorité sur les deux rives du Détroit.

En effet, avec Abou Youssef Ya'qoub al-Mansour, le pouvoir dynastique est à son apogée politique et économique et s'illustre par des réalisations où apparaît une nouvelle tendance de l'école architecturale almohade. Grâce au mécénat de ce souverain et à la stabilité de son règne, plusieurs villes sont dotées de sanctuaires monumentales de plans réguliers, de conceptions non seulement novatrices mais aussi marquées par son empreinte. Après un essai modeste et intrépide dans la mosquée de Bou Jloud[5] à Fès où la salle de prière combine des nefs parallèles et d'autres perpendiculaires à la qibla, Ya'qoub al-Mansour fait du sanctuaire de la Giralda à Séville[6], la deuxième capitale des Almohades, la troisième grande mosquée de l'Occident musulman, après celle de la mosquée de Cordoue[7].

[5] Cf. H. Terrasse, « *La mosquée almohade de Bou Jeloud à Fès* », in *al-Andalus*, vol. 29, fasc. 2, 1964, P. 355-363.
[6] La construction de la mosquée fut inaugurée en 567/1172 par le calife Abou Ya'qoub Youssouf Ibn 'Abd al-Moumen, et terminée par son fils Abou Youssouf Ya'qoub al-Mansour en 583/1187.
[7] Sur cette grande mosquée de l'Occident musulman, Cf. L. Golvin, *Essai sur l'architecture religieuse musulmane*, édition Klincksieck, T. 4, Paris, 1979, P. 28-29

Fig. 3

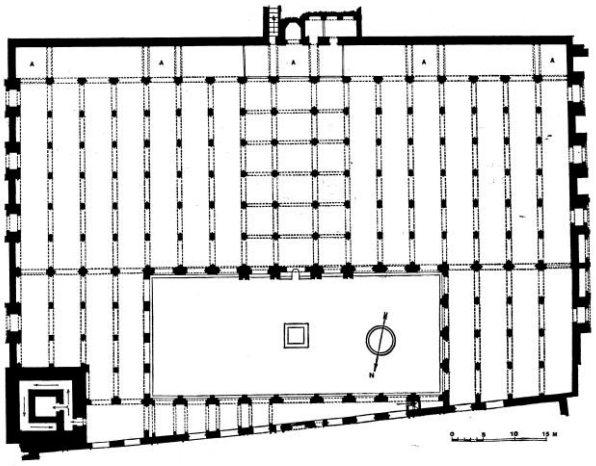

L'édifice présente, comme celles de Sidi 'Okba à Kairouan et des Umayyades à Cordoue, un grand rectangle plus large que profond qui mesure 150m sur 110m. Sa superficie égale à 16500 m2 dépasse de loin celles des mosquées antérieures, comme la mosquée de Tinmal et de la Koutoubiya dont l'étendue ne dépasse pas respectivement 2097.16m^2 et 5551m^2. La salle de prière occupe les deux tiers de la surface intégrale du bâtiment. Les nefs sont perpendiculaires au mur de la qibla. La nef axiale et la nef transept ont la même largeur. Elles dessinent la forme en « T » que rehaussent cinq coupoles.

Fig. 4

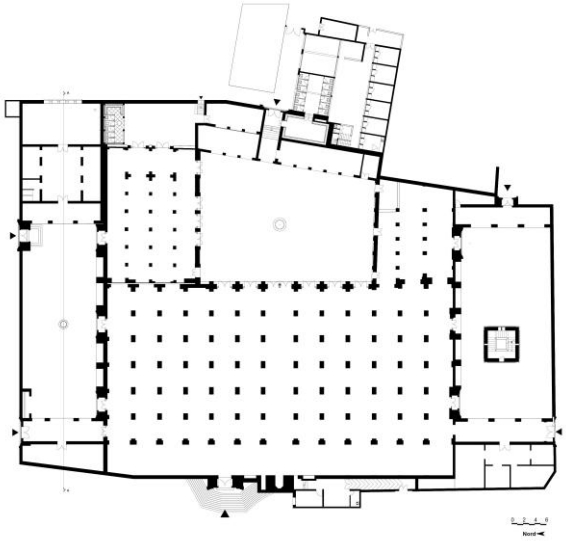

Cette nouvelle tendance de sanctuaires dont la monumentalité est frappante se confirme dans la grande mosquée de Salé (fig. 4) et celle de Hassan à Rabat (fig. 5). Dans la première, le plan, malgré l'existence du noyau du V/XIe siècle, s'adapte à la surface réservée au sanctuaire et offre un bâtiment intérieurement très homogène avec une salle de prière plus large que profonde dont les nefs sont perpendiculaires au mur de la qibla. La nef axiale et la nef transept ont la même largeur et y dessinent un plan en « T ».

Fig. 5

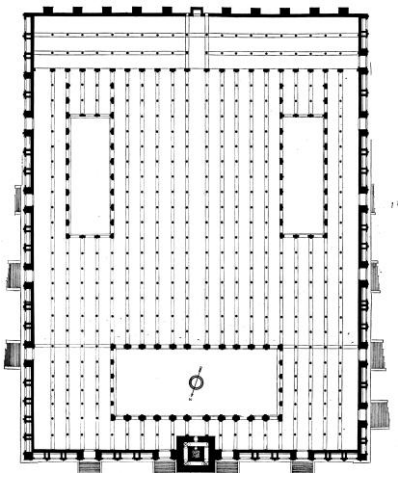

La cour principale est un quadrilatère plus large que profond. Ses côtés latéraux sont bordés de trois galeries du côté nord-est et de quatre galeries du côté sud-ouest. A ces éléments classiques, déjà relevés dans les mosquées antérieures d'époques almoravides et almohades, notamment à la Qaraouiyyine, à la mosquée des Andalous, à Taza, à Tinmal et à la Koutoubiya, la grande mosquée de Salé réinterprète une innovation, appliquée quelques années auparavant dans la mosquée palatiale de la Qasba[8] à Marrakech (fig. 6), en ajoutant à la cour principale deux cours secondaires.

La seconde réalisation du gigantisme almohade est la mosquée de Hassan à Rabat. Fondé en 593/1196[9] par le calife Abou Youssouf Ya'qoub al-Mansour, le sanctuaire offre un plan régulier impressionnant par ses proportions harmonieuses et sa conception parfaite. Il est, non seulement la plus vaste mosquée de tout l'Occident musulman médiéval, mais aussi l'édifice le plus marquant de la dynastie des Almohades « et le reflet d'une même volonté de changement »[10]. Sa superficie atteint presque 25 551 m^2. Elle forme un quadrilatère de 185 m de longueur sur 140 m de largeur, entouré d'une enceinte en pisé flanquée de « contreforts-bastions d'apparence militaire »[11]. Le côté sud-ouest de celle-ci est percé de six portes alors que les côtés nord-est et nord-ouest sont ouvertes chacun de quatre baies.

[8] C'est une mosquée de dimensions modestes pour le calife et sa cour. Construite en 591/1195, le sanctuaire est un grand rectangle très proche du carré qui surprend par ses grandes dimensions et ses innovations. Elle mesure 77.50 de largeur sur 70.90 de profondeur. Sa superficie de 5494.75 m2 est divisée en une salle de prière plus large que profonde ; elle présente des nefs perpendiculaires au mur de la qibla, une nef médiane et une nef transept plus larges qui permettent d'obtenir le dispositif en « T ». Ce dernier est mis en valeur par trois coupoles, une devant la travée du mihrab et deux autres sur les deux extrémités de la nef transversale. Le sahn se développe en profondeur et occupe plus de la moitié de l'édifice. Cf. H. Basset et H. Terrasse, *Sanctuaires et forteresses almohades*, p. 274 et Ibn Abi Zar', *Rawd al-Qirtas*, trad. A. Beaumier, p. 323

[9] *Cf*. L. Golvin, *Essai sur l'architecture religieuse*, *op. cit*, p. 258

[10] M. Terrasse, p. 122.

[11] Cf. L. Golvin, *Essai sur l'architecture religieuse*, *op. cit*., p. 260

Surmontées d'auvents saillants, les quatorze ouvertures donnent accès à une vaste salle de prière qui épouse une forme presque carrée et se divise en deux espaces assez distincts. Le premier longe le mur de la qibla. Il compte trois nefs parallèles au mur de la *qibla*. Le second est plus spacieux et comporte vingt-une nef perpendiculaire à celles du premier espace. Les nefs médianes, de la qibla et collatérales ont la même largeur. Les premières forment le plan en « T ». Les autres permettent d'obtenir le plan « U ».

Le *sahn* principal est fidèle à la tradition almohade déjà respectée dans les mosquées antérieures, et plus précisément dans les grandes mosquées de Taza, de Tinmal et de la Koutoubiya. Il est de forme rectangulaire et mesure 71.50m de largeur sur 27m de profondeur. Il s'ouvre sur les deux côtés latéraux par dix galeries qui constituent le prolongement des nefs latérales de l'oratoire. Et pour assurer une bonne aération et un éclairage suffisant à l'ensemble monumental, la mosquée fut dotée, de part et d'autre de l'axe longitudinal, de deux cours secondaires de forme barlongue. Au centre du mur nord et en face du mihrab se dresse le minaret qui rappelle, par cet emplacement, les minarets de la grande mosquée de Kairouan et de la mosquée de la Qaraouiyyine sous les Idrissides à Fès et de la mosquée almoravide de Tlemcen.

Ainsi, les plans des mosquées almohades frappent tous par leur régularité et leurs masses architecturales.

Fig. 6

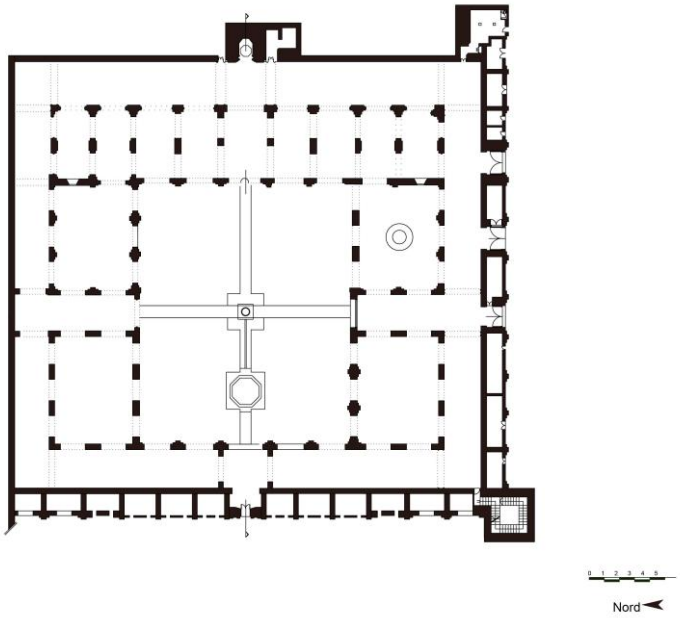

Ils se distinguent des sanctuaires antérieurs par la symétrie dans les salles de prière et dans les cours (fig. 7).

Fig. 7

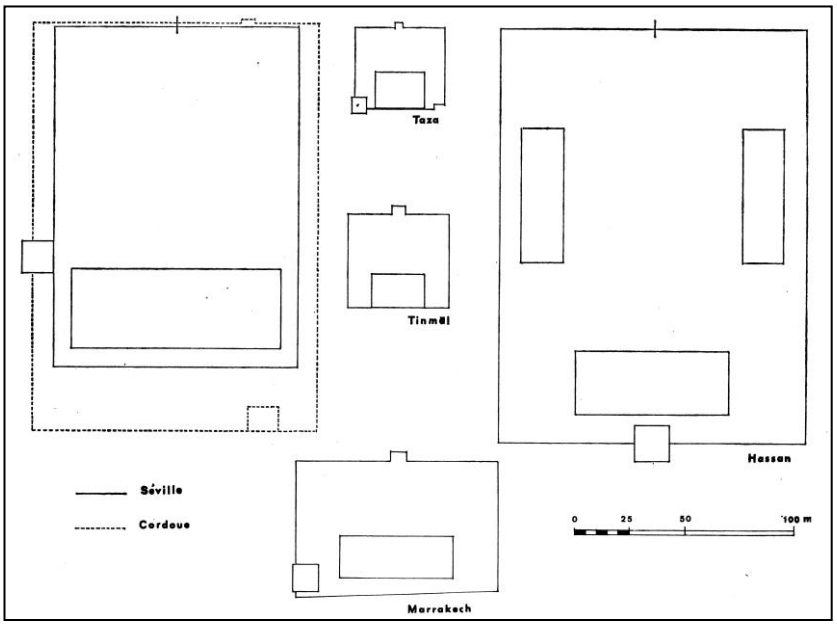

Tout laisse croire qu'elles sont construites en se basant sur des plans préétablis[12]. Ils mettent en œuvre dans les salles de prières une ordonnance dont les plus anciens témoignages remontent aux premiers siècles de l'Islam, et se rencontrent dans la mosquée d'al-Aqsa à Jérusalem et les sanctuaires de l'Ifriqiya et d'al-Andalus, notamment la grande mosquée de Sidi 'Okba à Kairouan, de la grande mosquée al-Zaytouna et la mosquée de Sfax et celles de Cordoue et de Madinat al-Zahra'. Elles reprennent quelques éléments caractéristiques des mosquées almoravides de Nédroma, de Tlemcen et d'Alger. Les salles, à l'exception de celles de la grande mosquée de Hassan et celle de la Giralda à Séville, sont des rectangles plus larges que profondes. Les nefs y sont perpendiculaires aux murs de la qibla. Elles s'organisent en nombre impair de part et d'autre d'une nef axiale plus large et plus haute. L'intersection de celle-ci avec la nef-transept (la nef de la qibla) qui a les mêmes dimensions délimite un espace carré qui reçoit une coupole dont la fonction principale est de mettre en valeur la niche du mihrab, comme il est de coutume dans les mosquées antérieures umayyades, aghlabides et almoravides. Toutefois, pour se distinguer de leurs prédécesseurs, les maîtres-maçons almohades introduisent quelques innovations dont certaines ne vont pas durer sous les autres dynasties. La première est la multiplication des coupoles sur la nef-transept qui va rivaliser avec la nef axiale. Les deux nefs latérales des salles de prières sont ainsi élargies pour avoir la même largeur que celle de la nef-transept et par conséquent offrir dans les deux extrémités de celle-ci deux espaces carrés pour supporter deux nouvelles coupoles comme à la grande mosquée de Taza et la mosquée de Tinmal. Le plan en forme de « T » déjà adopté à Sidi 'Okba à Kairouan, à la grande mosquée de Cordoue, à la Qaraouiyyine à Fès, est agrémenté par une nouvelle conception en forme de « U ». A la fin du VI/XIIe siècle, le désir de faire de la nef de la qibla une nef imposante pousse les architectes de Ya'qoub al-Mansour à en ériger cinq à la mosquée de la Koutoubiya et à celle de la Giralda. La seconde innovation est l'introduction, à côté de la cour principale, de cours secondaires. Ce dispositif est conçu dans la mosquée de la qasba à Marrakech, puis repris à la grande mosquée de Salé et perfectionné dans la mosquée de Hassan à Rabat. En dernier lieu, ces mosquées se distinguent par la distribution des portes dont les emplacements obéissent à l'axe longitudinal des édifices et se font face, permettant ainsi une circulation fluide et une aération continue même dans les salles de prière trop vastes comme celles de la Giralda et de Hassan.

[12] *Cf.* C. Ewert et J. Wisshak, « La mosquée de Tinmal et la Kutubiyya de Marrakech dans l'architecture almohade : précurseurs et parallèles », dans *Actes des Premières journées nationales d'archéologie et du patrimoine*, Société marocaine d'Archéologie et du Patrimoine (SMAP, Rabat 1-4 juillet 1998), Rabat, 2001, p. p. 59-75.

Les Mihrabs :

Ils sont surmontés d'arcs légèrement brisé outrepassé très haut comme à Tinmal (fig.8), à la Koutoubiya (fig. 9) et à la grande mosquée de Salé. Doublés d'arcs identiques, ils dessinent des voussures encadrées par des moulures simples. Les écoinçons sont timbrés de coupolettes ou de médaillons. Une bande d'entrelacs géométrique à bases d'étoiles à huit pointes et des polygones étoilés naît au niveau des retombées des arcs et encadrent les ouvertures. Au-dessus court une frise de claustra que surhaussent une nouvelle bande d'entrelacs géométrique reprenant presque les mêmes motifs que ceux de l'encadrement rectangulaire. Ces éléments hiérarchisés furent reproduits à Tinmal et à la Koutoubiya. « Les proportions générales y étaient les mêmes »[13] mais le traitement de détails diffère souvent d'un mihrab à l'autre. A Tinmal, la frise déploie sept arcatures. La voussure de l'arc est agrémentée d'arcs polylobés à lobes tréflés[14]. Et pour la surhausser, les artistes entrelacent les arcs concentriques pour former une sorte de rosace au-dessus du faîte de l'arc, un dispositif dont on va tirer profit pendant les siècles à venir pour équilibrer les façades aussi bien en architecture religieuse que civile et militaire. Le mihrab de la Koutoubiya est moins surhaussé mais plus décoré. La voussure fait appel à deux arcs concentriques polylobés enveloppés par une troisième lisse. La frise d'arcatures est moins haute et ne déploie que cinq niches. Le souci est d'offrir une composition équilibrée « avec des variations délicates et fermes à la fois »[15].

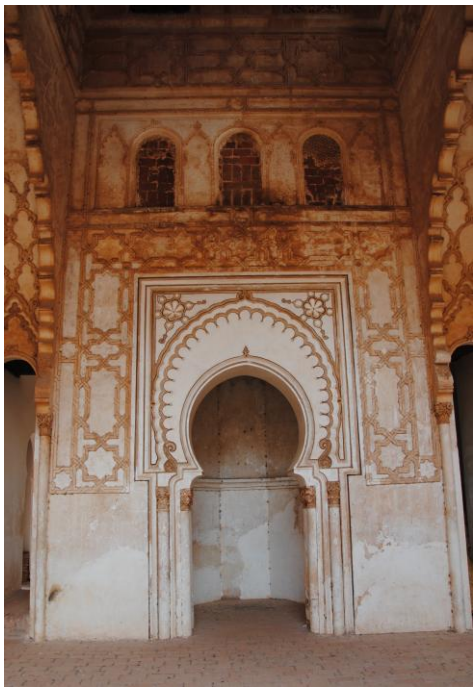

Fig. 8_Mihrab de la mosquée de Tinmal (Cliché Ettahiri A. 2013)

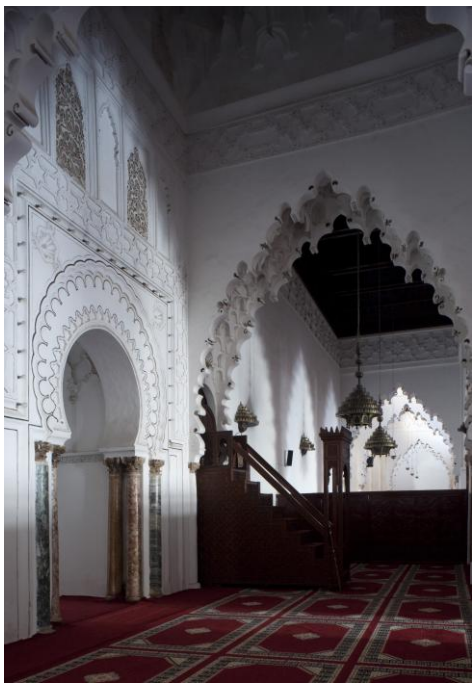

Fig. 9_Mihrab de la Koutoubiya_Peter Senders

[13] H. Basset et H. Terrasse, *Sanctuaires et forteresses almohades*, P. 186
[14] *Ibid*, P. 186
[15] *Ibid*, P. 190

Les supports :

Pour supporter les couvertures de leurs vastes oratoires, les Almohades utilisent principalement des piliers construits en briques cuites, à l'exception de Hassan où ils firent appel à des colonnes à tambours de pierres (fig. 10). La colonne de marbre est réservée, comme sous leurs prédécesseurs almoravides, aux parties nobles, et principalement aux mihrabs et à la nef axiale. Les piliers almohades sont de forme carrée ou rectangulaire dont le nombre de dosserets varient en fonction des retombées que chaque pilier devra recevoir. Ils affectent des formes carrées ou rectangulaires dans les nefs latérales et se compliquent dans les parties qui sont mises en valeurs : la nef médiane, la nef transversale de la qibla, l'arcade qui marque la transition entre la salle de prière et le *sahn*. Dans la nef transversale de la Koutoubiya, les piliers sont rectangulaires « à un dosseret flanqués de colonnes engagées selon le sens et le nombre des arcs qu'ils supportent »[16] (fig. 11). Ceux de la nef axiale sont de plan cruciforme renforcés par des colonnes engagées disposées suivant le sens et le nombre d'arcs qu'elles supportent. A Taza, les arcs reliant le côté sud-est du sahn et la salle de prière reposent sur des piliers à plusieurs décrochements alors que ceux des galeries et des nefs latérales s'appuient sur des piliers de forme rectangulaires, comme ceux de la Qaraouiyyine. Les piliers de la salle de prière de Tinmal sont flanqués de colonnes engagées surmontées de chapiteaux (fig. 12).

Fig. 10_Supports de la mosquée de Hassan (Cliché A. Ettahiri 2007)

Sur ces piliers viennent prendre appui plusieurs arcs dont les plus dominants sont l'arc brisé outrepassé, l'arc à lambrequins et l'arc à stalactites. Toutefois, l'arc en plein cintre outrepassé des Almoravides subsiste par endroit. On l'observe encore par endroit à Taza, à Tinmal voire à la Koutoubiya. L'arc brisé outrepassé prédomine dans les galeries et les arcades des nefs. La brisure en est très marquée à cause de l'éloignement des deux centres de l'axe et ses retombées se terminent par des décors serpentiformes. Sa réinterprétation diffère de manière remarquable en fonction de son emplacement. Les arcs qui supportent les coupoles situées devant les mihrabs, sont décorés de lambrequins alors que ceux des nefs-transept sont découpés en arcs polylobés comme à Tinmal et à la Koutoubiya (fig. 8 et fig. 9). Sur les façades des minarets, ceux-ci sont parfois doublé d'une série d'arcs identiques avec lesquels ils forment une voussure décorée de lobes entrelacés ou de lambrequins sur lesquels s'appuient les entrelacs losangés.

[16] *Cf.* L. Golvin, *Essai sur l'architecture religieuse*, P. 254

Le décor :

Outre la réutilisation de plusieurs chapiteaux d'époque umayyade et de coupoles à *muqarnas* de l'époque almoravide, les Almohades accordent une attention particulière aux parties nobles de leurs sanctuaires. Ils y déploient une décoration austère qui exclue la luxuriance florale, et en même temps annonce de nouveaux dispositifs. Ceux-ci, loin de rompre avec les traditions antérieures, adaptent, réinterprètent et exhibent leurs créations dans le mihrab et son encadrement, la nef travée qui le précède, les parties supérieures de la nef axiale, les coupoles et les façades des minarets. Ils s'affirment ainsi et se développent offrant les fondements de ce que sera l'art décoratif marocain durant les siècles à venir. En même temps, les artisans se plient aux idéaux du mouvement, et point d'inscription commémorative d'al-Mahdi ou de l'un de ces successeurs.

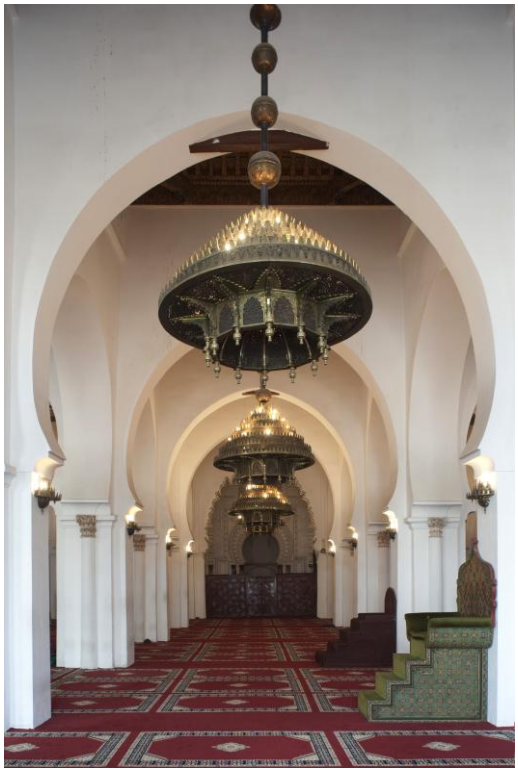

Fig. 11_Nef axiale de la salle de prières de la Koutoubiya (Peter Senders)

L'une des caractéristiques de ces sanctuaires almohades est donc l'abondance de chapiteaux. A l'encontre des mosquées almoravides où les arcs s'appuient directement sur des piliers nus comme à Tlemcen et à la Qaraouiyyine, les architectes almohades utilisent une parure de demi-chapiteaux qui coiffent des demi-colonnes flanquant les piliers et « marquent une étape décisive dans l'histoire de cet élément architectural : après de longues recherches, l'art hispano-mauresque réalise enfin un chapiteau qui lui appartient en propre »[17]. Ils sont employés dans les nefs-transept, dans les nefs axiales, dans les niches des mihrabs et pour recevoir les retombées des coupoles. Parfois, ils supportent les niches aveugles qui décorent les façades des minarets.

[17] *Cf.* H. Basset et H. Terrasse, *Sanctuaires et forteresses almohades*, P. 72

Fig. 12_Piliers Tinmal_09_2013_(Cliché Ettahiri A 2013)

Fig. 13_ Mihrab de Tinmal_Intrados et couverture (Cliché Ettahiri A. 2013)

Le chapiteau almohade utilise la feuille d'acanthe et la palmette qu'il façonne sur un tailloir cubique et une corbeille cylindrique annoncé par un astragale torsadé[18]. Dans la nef-transept de Tinmal, le fût est surmonté d'un bourrelet strié qui reçoit un méandre d'acanthe incurvé sculpté sur le un tiers de la corbeille. Au milieu de la partie inférieure de la face, les lobes d'une palmette digitée double se détachent du méandre et donnent naissance à un bourgeon. Le développement de ce dernier en constitue l'axe de la composition. Celle-ci utilise, dans chaque coin, deux palmettes doubles divergentes mises dos à dos dont les contours sont soulignés par de larges rainures. Les grands lobes de ces dernières s'enroulent en minuscule volutes. D'autres chapiteaux sont plus simples mais exploitent la même conception[19]. Le méandre d'acanthe est sculpté sur deux rangées, comme dans la mosquée de la Qasba[20], qui s'appuient sur un astragale et reçoivent une palmette digitée à deux lobes. Ces derniers s'enroulent vers les extrémités pour former de simples volutes d'où surgit un bourgeon, ou des volutes qui enserrent un turban dépourvu de décor. L'étage supérieur de la façade nord-est de la Koutoubiya en garde encore un[21] dont l'enroulement des grands lobes des palmettes annonce les involutions, plus élaborées et plus complexes, que vont mettre en œuvre les artisans du VIII/XIVe siècle dans les médersas et les mosquées mérinides.

L'autre répertoire utilise le décor géométrique. Les combinaisons sont allégées et n'admettent que très rarement d'autres motifs de remplissage. Sculptées sur plâtre ou confectionnées avec des bois assemblés, comme pour les plafonds de charpentes, les lignes sont d'une rectitude frappante. Sur la façade du mihrab de Tinmal et sous les coupoles de la nef transept, l'encadrement et les frises polygonaux procèdent de rubans en stuc assez épais. Ceux-ci s'entrelacent et créent un réseau simple qui alterne des carrés et des rectangles agrémentés d'étoiles à huit pointes, d'étoiles à six pointes asymétriques, d'hexagones, de dodécagones, de motifs en forme d'amande, et de polygones réguliers. A la Koutoubiya, les décors du mihrab sont « fort proches de ceux de Tinmal »[22]. La frise naît de l'entrelacement de rubans à deux brins. Elle montre un entrelacs qui alterne une étoile à six pointes, deux losanges et une étoile à huit pointes. Sous la coupole qui précède le mihrab, la frise enserre des carrés et des losanges étoilés. Les motifs végétaux y sont absents et les espaces nus donnent aux formes de la composition une allure de robustesse et de raideur

Une autre interprétation de l'entrelacs polygonal apparaît dans les couvertures. Les solives et les voliges mettent en œuvre des combinaisons dont les motifs sont profonds et rehaussés de rainures. Il s'agit d'étoiles à

[18] *Cf.* G. Marçais, *L'architecture musulmane*, P. 340 et L. Golvin, *Essai sur l'architecture*, P. 287
[19] *Cf.* G. Marçais, *L'architecture musulmane d'Occident*, P. 236
[20] *Cf.* L. Golvin, *Essai sur l'architecture religieuse*, P. 288
[21] *Cf.* H. Basset et H. Terrasse, *Sanctuaires et forteresses almohades*, fig. 55 et G. Marçais, L'architecture musulmane, fig. 147, P. 236
[22] *Cf.* H. Basset et H. Terrasse, *Sanctuaires et forteresses almohades*, P. 217

huit pointes, d'hexagones, de losanges et de polygones réguliers que tracent des baguettes en bois assemblées. Là encore, les artisans almohades ébauchent timidement un style qui fera école sous les Mérinides, et plus particulièrement dans les plafonds plats des medersas et des *fondouqs* et dans les *jefnas* des mosquées.

Dans les intrados des arcades de la nef transept de Tinmal[23], se voit encore les traces d'une belle réalisation qui dérive de l'entrelacs losangé classique, chers aux maîtres-maçons sur les faces des minarets (fig. 13). Les mailles curvilignes sont dessinées par des palmettes digitées bilobées à lobes inégaux. Les petits lobes s'incurvent vers le bas et les grands lobes se développent vers le haut et se terminent en volutes d'où se détachent des bourgeons. Cette adaptation de la palmette et son usage donnent des conceptions originales sur les faces du minaret de la Koutoubiya. Exécutées avec une peinture ocre rouge et/ou ocre jaune sur des enduits lisses, ces compositions végétales procèdent de l'arbre de vie qui en détermine l'axe rythmant la décoration[24]. Un panneau situé à l'étage supérieur de la face nord-ouest et circonscrit dans une niche en arc polylobé déploie un large rinceau qui évoque un tronc d'arbre. Ce dernier s'élance verticalement jusqu'au niveau des cavets de l'arc pour foisonner en rinceaux. Ceux-ci perdent de leur robustesse et leur rectitude et dessinent des spirales d'où jaillissent différents types de palmettes doubles lisses et digitées, à calices triangulaires très homogènes, à crosses recourbées ou à bourgeons, des fleurons. Le même principe régit les autres panneaux insérés sur la face nord-est[25] et y réinterprète des motifs analogues. Les rinceaux se développent et les différents types de palmettes et de fleurons se répètent et tendent de plus en plus à se figer[26].

Le décor épigraphique est quasi-inexistant. Les rares exemples se rencontrent sur les turbans de certains chapiteaux ou dans les mihrabs comme l'inscription coranique en caractères cursifs du mihrab de la Koutoubiya. L'écriture et sa ligne sont d'une belle allure et occupent la partie inférieure des cartouches. Les hampes sont très élancées L'épigraphie coufique est archaïque et n'apparaît que sous forme d'eulogies religieuses sur des chapiteaux, des panneaux ajourés et des niches décorant les minarets comme à Tinmal et à la mosquée de la Qasba et à celle de la Koutoubiya. Des eulogies en caractères coufiques peintes sur les niches du minaret de cette dernière mosquée montrent à quel point cette écriture est artificielle[27]. Les caractères des inscriptions de la face sud-est sont archaïques et écrasés. Les hampes se terminent en biseau tronqué et rejettent les terminaisons fleuries. Sur la face sud-ouest, la décoration épigraphique"العزة لله" étonne par le traitement des caractères et leurs formes. Les hampes sont angulaires mais plus sveltes et plus étirées. Les « *lam* » d'« *al-'Izza* » et d' « *Allah* » se prolongent et dessinent un pseudo-arc polylobé qui est, à son tour, enserré par un spirale en rinceau d'où se détachent des palmettes lisses bilobées et des nodosités. Ainsi coexistent les deux tendances : la première « représente les traditions du passé ; l'autre les tendances de l'avenir »[28] qui rivalisera encore quelques siècles durant avec l'écriture cursive.

[23] *Cf.* G. Marçais, *L'architecture*, fig. 166, P. 257
[24] *Cf.* G. Marçais, *L'architecture*, fig. 140, P. 231 et H. Basset et H. Terrasse, *Sanctuaires et forteresses*, Fig. 49, P. 141
[25] *Cf.* L. Golvin, *Essai sur l'architecture religieuse*, P. 291 et H. Basset et H. Terrasse, *Sanctuaires et forteresses almohades*, fig. 52 b, fig. 52 c, fig. 53 et fig. 54.
[26] A titre d'exemple voir : H. Basset et H. Terrasse, *Sanctuaires*, fig. 37 et fig. 49
[27] *Cf.* H. Basset et H. Terrasse, *Sanctuaires et forteresses almohades,* P 132
[28] *Ibid.*, P. 134

Fig. 14_Minaret de Hassan_Faces ouest-sud (Cliché Ettahiri A)

Les couvertures :

Les toitures almohades sont fidèles à celles de type classique de leurs prédécesseurs. Pour les nefs, les Almohades utilisent des toits en bâtières, dits *artesonados*, recouverts de l'extérieur de tuiles. Le profil de ces plafonds de charpentes est une « pyramide tronquée »[29] qui repose sur une base rectangulaire. De l'intérieur, les solives et les voliges se couvrent d'un entrelac géométrique que produisent des bois assemblés que rehaussent des rainures. L'entrecroisement des petites baguettes dessinent des octogones réguliers. Sur d'autres charpentes, l'habillage procède du décor polygonal où des étoiles à huit pointes se répètent, meublent la toiture et se prolongent dans la mosquée de la Koutoubiya pour couvrir les arêtiers. Ces assemblages se multiplient et donnent naissance à des trames plus compliquées qui mettent en œuvre des combinaisons à bases de carrés, d'étoiles à huit ou à douze pointes, de triangles, d'octogones et de dodécagones.

A ce système classique et pratique pour couvrir de larges espaces, les artisans almohades exploitent plusieurs types de coupoles dont la conception remonte aux époques précédentes. Ainsi les coupoles à stalactites, largement utilisées dans la nef axiale de la Qaraouiyyine, couvrent à Tinmal la travée qui précède le mihrab, les deux extrémités de la nef-transept et se déploient même dans les trompes qui assurent la transition entre la forme carrée et l'octogone des voûtes. On en inventorie cinq au-dessus de la nef de la qibla à la Koutoubiya, et une dans le minaret Hassan à Rabat. Cet usage si fréquent et si habilement exploité pousse G. Marçais à voir dans ces coupoles almohades « un aboutissement dans l'histoire des *mouqarnas* »[30]. Dans le minaret de la Koutoubiya, les salles furent couvertes de plusieurs types de voûtes. Au rez-de-chaussée, on rencontre une coupole conique sur trompes. La seconde salle met en œuvre une coupole à côtes. La troisième et la quatrième salle furent surmontées de voûtes d'arêtes. La dernière salle fut munie d'un dôme à nervures qui rappelle là encore ceux de la grande mosquée de Cordoue et de *Qoubbat* al-Baraoudiyyin à Marrakech. Ces

[29] *Cf.* H. Basset et H. Terrasse, *Sanctuaires et forteresses almohades*, P. 215
[30] *Cf.* G. Marçais, *L'architecture musulmane*, P. 237

mêmes coupoles, chères aux architectes du XIIe siècle, furent construites pour couvrir les coupoles des chambres du minaret de la mosquée Hassan à Rabat[31].

Les minarets :

Différents emplacements furent réservés aux minarets dans les mosquées almohades. La tour de Tinmal surmonte la niche du mihrab[32], et participe avec ce dernier à mettre en valeur l'axe longitudinal du sanctuaire. A la Koutoubiya et à Taza, elles s'y implantent à l'angle nord-est. Le minaret de la Giralda s'élève sur le côté nord de la mosquée alors que la tour Hassan occupe le milieu de la muraille nord-ouest, dans l'axe longitudinal du bâtiment.

Au niveau formel, ces tours présentent, à l'exception du minaret de Tinmal qui épouse une forme rectangulaire, les mêmes caractéristiques. Héritiers légitimes des anciens minarets de l'époque classique, notamment de ceux des grandes mosquées de Damas et de Cordoue et des mosquées de la Qaraouiyyine et des Andalous, ils reproduisent une seule et unique forme et donnent naissance à un nouveau style architectural qui va marquer les tours des sanctuaires postérieurs. Sur des bases carrées s'élèvent des tours dont les parties supérieures sont couronnées de parapets en merlons dentelés[33]. Ces derniers protègent des lanternons que surmontent les *jamour* avec leurs trois boules en cuivre. Les parois entourent un noyau central ayant la même forme autour duquel montent les rompes « en sections rectilignes de plans inclinés couvertes de berceaux qui déterminent aux angles des voûtes d'arêtes »[34]. Le minaret de la Koutoubiya mesure 12.80m de côté. Celui de la Giralda dépasse 14.85m de côté alors que celui de Hassan atteint 16.12m et resterait ainsi, s'il avait été achevé, le minaret le plus haut de tout l'occident musulman. De l'intérieur, ces tours déploient des chambres carrées superposées que surmontent une multitude de coupoles décoratives.

Ces minarets almohades ne consacrent pas seulement la forme carrée mais posent les principes décoratifs qui vont faire la renommée du minaret marocain. Sur leurs façades, ils introduisent différents étages que rythment des entrelacs architecturaux savamment sculptés qui diffèrent d'un côté à l'autre. Fait en brique cuite à la Giralda, en moellons recouverts d'enduit à la Koutoubiya et sculpté sur pierre à Hassan, l'entrelacs losangé déploie des arcs lobés ou des arcs à lambrequins qui se répètent et tracent des mailles dont le réseau est supporté par des niches en arcs aveugles reposant sur des colonnettes en marbre. Le minaret de Hassan offre en offre des interprétations qui diffèrent d'une face à une autre et d'un registre à l'autre (fig. 10). La façade nord s'organise en trois niches superposées. La première dépolie un arc polylobé bordé de deux arcs à lambrequins dont les retombées se font sur de minces colonnes en marbre blanc. La niche suivante surhausse la première, et présente un grand arc à lambrequins aveugle qui enserre trois arcs polylobés. Le dernier registre couvre la partie tronquée de la façade[35]. Il met en œuvre trois arcs polylobés à fond plat sur lesquels s'appuie un entrelacs losangé recticurviligne en *ktef et drej*. Dans un souci de symétrie, le même entrelacs posé sur les mêmes types d'arcs meuble le registre supérieur de la façade sud. Le registre inférieur de celle-ci présente un arc brisé outrepassé à claveaux lisses enveloppé par un large arc dont l'extrados reproduit neuf arcs à sept lobes. L'axe du registre est marqué par deux niches aveugles géminées en arcs à lambrequins surmontées par un réseau losangé en courbes bicéphales[36]. Le motif est timidement exploité mais il ne tardera pas à reproduire des trames entières pour couvrir les minarets des VII et VIII/XIII-XIVe siècles. Les façades est et ouest reproduisent presque la même composition. Celle-ci répète une trame losangée en mailles curvilignes que supportent, sur chaque côté, trois

[31] *Ibid*., P. 180
[32] *Cf*. G. Marçais, *L'architecture musulmane d'Occident*, P. 244
[33] La hauteur des minarets de la Koutoubiya,et de la Giralda mesurent respectivement 71.40m et 82.50m . Cf. L. Golvin, *Essai sur l'architecture*, P. 276-277
[34] *Ibid*., P. 276
[35] *Ibid*., p. 282-283
[36] *Cf*. L. Golvin, *Essai sur l'architecture religieuse*, p. 284

arcs polylobés semblables à ceux déjà rencontrés au même niveau sur la façade nord[37]. En même temps, les deux minarets de la Koutoubiya et de la Qasba introduisent timidement la marqueterie de zellige (fig. 14). Dans la Koutoubiya, elle forme une bande de polygones étoilés qui coiffe la partie supérieure de la tour. Sur les faces de minaret de la mosquée de la Qasba, le zellige encadre les registres des entrelacs losangés des quatre faces. De celles-ci se diffusera ce principe pour faire les beaux jours des minarets mérinides.

Conclusion

Les traces matérielles qui nous sont parvenues de l'empire Almohade sont multiples et grandioses aussi bien au Maroc qu'en al-Andalus. Les califes mu'minides ont embelli leurs villes et notamment Marrakech, Séville et Rabat. Les mosquées et leurs minarets comme les portes monumentales urbaines, une exclusivité marocaine, sont magnifiées par un décor novateur et rigoureux avec des formes qui transmettent un message impérial fort. La puissance de ce décor véhicule la propagande du califat almohade et de son idéologie fondée sur la réforme religieuse unitariste. C'est en cela que l'art almohade est unanimement considéré comme un art de rupture. Sur cet aspect, l'art s'inscrit dans la continuité de ce que les Almohades ont fait dans les domaines de la monnaie, des institutions et dans la jurisprudence. Dans le domaine monétaire par exemple, on est passé des monnaies circulaires à des monnaies carrées ou inscrites dans un carré. Dans le domaine de la calligraphie, une attention particulière est portée à la graphie cursive au dépend du coufique. Le contenu est exclusivement coranique.

Dans les mosquées, cette rupture est plus évidente et constitue une cible prioritaire des Almohades avec la destruction fictives ou effectives de quelques mosquées almoravides et la dissimulation des décorations outrancières des mosquées de la Qarawiyyîn et de Sijilmassa. C'est aussi dans ce cadre qu'il faut comprendre le changement de l'orientation de la *qibla* des mosquées parfois de près de 15° vers le Nord. Quant au décor, les Unitaristes ont simplifié les compositions pour retrouver la simplicité du temps du Prophète et se détourner des ajouts des leurs prédécesseurs et notamment les Almoravides qu'ils ont dénué de la foi.

Il est donc évident que ces programmes architecturaux d'ampleur sont sous-tendus par la volonté de l'Etat almohade de diffuser sa propre idéologie et dans ce sens ces édifices et ce décor sont considérés comme des médiums porteurs de messages religieux et politique.

Il est cependant important de constater que ce projet n'a véritablement commencé que sous le premier calife almohade Abd al-Mu'min et que la phase révolutionnaire sous Ibn Toumart à Igîlîz Hargha ne présente pas le même aspect. En effet, la mosquée de ce site fouillée en 2010 par le programme maroco-français a livré des structures radicalement différentes des mosquées urbaines et califales. Il s'agit donc de programmes architecturaux dynastiques comme il est précisé dans le titre de cette contribution.

Il convient également de souhaiter que les études ultérieures touchent les mosquées rurales afin d'en comprendre les caractéristiques et leur relation avec les mosquées dynastiques.

Bibliographie

BASSET H. & TERRASSE H. (1927), « Sanctuaires et forteresses almohades », in *HESPERIS* VII.

EWERT C. & WISSHAK J. (2001), « La mosquée de Tinmal et la Kutubiyya de Marrakech dans l'architecture almohade : précurseurs et parallèles », in *Actes des Premières journées nationales d'archéologie et du patrimoine*, Société marocaine d'Archéologie et du Patrimoine (SMAP, Rabat 1-4 juillet 1998), Rabat, p. p. 59-75.

GOLVIN L. (1979), *Essai sur l'architecture religieuse musulmane*, édition Klincksieck, T. 4, Paris.

[37] Un décor identique se voit au minaret de la mosquée de la qasba à Marrakech. *Cf.* G. Marçais, *L'architecture*, fig. 165

GUICHARD P. (2005), « Averroès dans son temps », in *Averroès et l'averroïsme, un itinéraire historique du Haut Atlas à Paris et à Padoue*, (coord. A. Bazzana, N. Bériou, P. Guichard), Collection d'histoire et d'archéologie médiévales, Lyon, p.p. 13-26.
MARÇAIS G. (1959), « L'architecture musulmane, d'Occident (Tunisie, Algérie, Maroc, Espagne, Sicile) », in *Revue des études byzantines* 17, p.p. 270-271.
TERRASSE H. (1964), « *La mosquée almohade de Bou Jeloud à Fès* », in *al-Andalus*, vol. 29, fasc. 2, 1964, P. 355-363.

Le Jihad Maritime à l'Embouchure du Bou Regreg durant la 1ère moitié du 17èmes

Hassan AMILI
Université Hassan II – Casablanca, FLSH Mohammedia, LTSH

« Personna non gratta » en Espagne, quelque milliers de Hornacheros et d'Andalous vinrent s'installer au début du 17èmes à « la Kasbah de Salé « (*Oudayas*) et à la Partie Nord de Rabat qu'ils baptisèrent « Salé le Neuf «.

Assoiffés de vengeance contre « l'Infidèle « Chrétien, bloqués socialement et économiquement entre les remparts de la ville et l'estuaire, regroupant autour d'eux des maîtres d'arts nautiques (Convertis, Captifs, Aventuriers, négociants.. etc.), ils s'inspirèrent du mouvement de Razzias des « *Raïs* » Algériens comme exemple pour exprimer leurs ambitions, et donnèrent à l'Embouchure du Bou Regreg sa renommée mondiale qui durerait deux siècles comme seule base du Jihad Maritime sur la façade Atlantique.

Les Andalous et leurs confrères créèrent surtout pendant la première moitié du 17èmes le chapitre glorieux de la « Course Océanique Musulmane » qui a jeté ses voiles de l'Islande aux Iles Canaries et du Manche à Terre Neuve (Est du Canada), titré « les Corsaires de Salé ».

Les paragraphes de cette intervention reflétera les grandes lignes de la phase d'or du Jihad maritime Salétin entre 1614 et 1641.

L'arrivée des Andalous:

Depuis la faillite de la politique du Jihad de la Dynastie Almohade après la défaite *d'Al Oukab* en Andalousie en 1212, la ville de Rabat n'était qu'un espace presque vide[1] jusqu'à l'an 1608. Elle ne connaîtra le début de son repeuplement qu'avec l'arrivée des Andalous de Hornachos, San Lucar, Cadix et Llerna[2]. Ceux-ci ont préféré l'espace inoccupé qu'est *Ribat al Fath* comme résidence à la direction qu'ils avaient l'habitude d'emprunter vers les villes du Sultans (Fez et Marrakech), ou les agglomérations Méditerranéennes comme Tétouan vue l'anarchie qui régnait dans le Maroc Saadien après la mort d'El Mansour Dehbi et la guerre civile qui avait éclatée entre ses fils.

Deux préoccupations étaient à l'origine de leur préférence pour ce petit bourg qu'est Rabat : la première était celle de préserver leurs caractéristiques sociales andalouses différentes de celle d'une société conservatrice à laquelle ils avaient du mal à s'intégrer. Et la deuxième plus stratégique de pouvoir jouir d'une d'autonomie quasi totale envers les prétendants politiques de tous les bords[3].

La Présence de 2000 à 3000 Hornacheros et confrères[4] redonnait vie à la Kasbah et au Quartier *el Bhira* au nord de la Medina actuelle[5], rebaptisée dès lors Salé le Neuf (*Sala Jedid*) pour la distinguer du Vieux Salé (*Sala el Bali*). Du coup, cette dernière perdit alors son influence démographique, administrative et économique, dès lors que les nouveaux habitants de sa rivale furent appel à leurs compatriotes expulsés de l'Espagne après l'édit de Septembre 1609.

Comptant entre 5000 et 6000 Andalous[6] (pour ne pas dire Moriscos), ils occupèrent l'espace situé au Sud et Sud-est du Quartier *el Bhira* jusqu'aux remparts Sud Almohades[7]. Ils marquèrent leur territoire en érigeant une muraille défensive allant de *Bab el Had* au fort de *Sidi Mekhlouf* dominant le fleuve[8].

---

[1] Ibn Khaldoun, Al ibar wa diwan al moubtada wa al khabar, T VII, Beyroute 1959, p 466-467.
[2] Les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc (S.I.H.M.), 1ère série, France T III, p 188.
[3] Ibid, Pays-Bas T VI, intro. p VI.
[4] Jacques Caillé, La ville de Rabat jusqu'au Protectorat français, Paris 1949, p 249.
[5] Roger Coindreau, Les corsaires de Salé, Paris 1948, p 36.
[6] Caillé, op. cit, p 249.
[7] Louis Brunot, La mer dans les traditions et les industries indigènes à Rabat et salé, Paris 1920, p 153.

La Kasbah et Salé le Neuf ont pris une tournure historique phénoménale avec ses nouveaux résidents, se postant comme une petite ville typiquement Andalouse avec son aspect citadin, ses gens, ses noms, son langage, son esprit, ses traditions et surtout sa méfiance envers l'esprit conservateur qui l'avoisinait, soit à la rive droite, soit hors les remparts au sein des tribus farouches du *Zaërs* qui ne considéraient les nouveaux venus – par leur noms, habits et mœurs et même leurs silhouettes – que des Musulmans légers sans foi ou tout simplement des *Chrétiens de Castille* bons pour la captivité[9].

Ainsi, l'établissement à Salé le Neuf ne permit point aux Andalous de s'intégrer au sein de leur nouvelle société, et l'arrière pays se renferma aussitôt devant leur contribution économique et professionnelle ne leur laissant aucune alternative que celle d'investir dans l'espace maritime, au moment où leurs âmes criaient vengeance contre leur infortune en Andalousie, et leur soif de revanche les poussaient à suivre l'exemple du fameux Jihad maritime algérien et ses opérations fructueuses chaque saison sur mer et côtes depuis le début du 16ème[s][10], ce qui donnerait le commencement du brillant chapitre de la course atlantique salétine qui durerait plus de deux siècles.

Les deux cités et le mouillage au XVIIème siècle

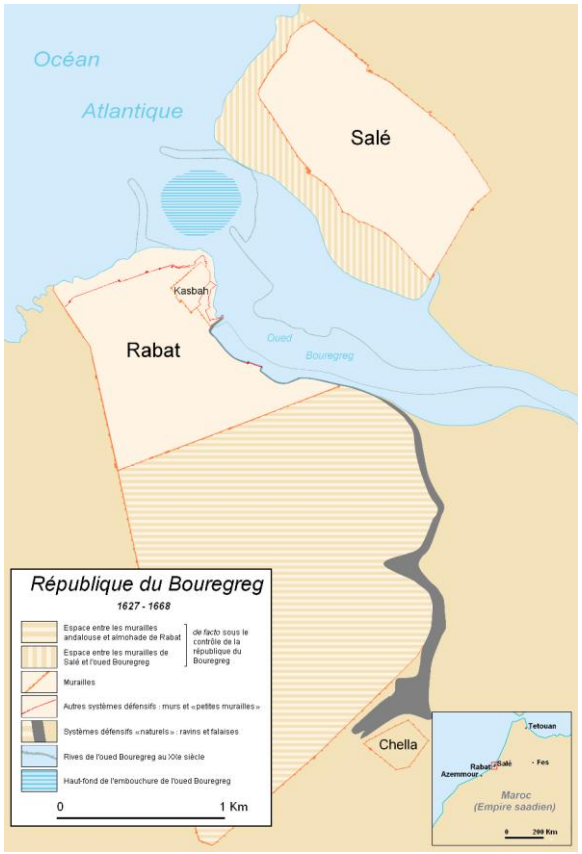

Le Concept du *Jihad* entre la Course et la Piraterie:

Comme il importe de distinguer entre le concept de la piraterie et celui de la course, puisque le premier est attribué aux actes de brigandage et du hold-up exercés sur mer, et que le pirate n'était autre que celui qui -

[8] Henri Terrasse, A travers Rabat, Rabat 1938, p 11.
[9] Les S.I.H.M., 1ère série, Pays-Bas T V, intro p VIII-IX.
[10] Henri de Castries, Le Maroc d'autrefois : les corsaires de Salé, in Revue des deux mondes – Février 1903, p 822.

sans foi ni loi – s'approprie par le moyen de la violence les biens d'autrui, et fait fortune sur leurs misères ; de ce concept le pirate n'était qu'un hors la loi et acteur criminel[11].

La course de sa part était le concept contraire de la piraterie, même si elle présente une ressemblance au niveau des faits et des résultats, puisqu'elle se présente comme une méthode efficace pour troubler le trafic maritime des pays ennemis et leur faire subir des dégâts matériels et humains[12]. Elle était en principe une sorte de petite guerre légale dont on fait recours quand les adversaires ou l'un d'entre –eux ne pouvait affronter directement les puissances maritimes de l'autre[13].

Le *Jihad* maritime de ce fait n'était que la version musulmane de la course, ou bien son terme arabophone authentique, concept que beaucoup d'historiens Européens ne l'ont pas approuvé par subjectivité, hormis peu d'entre-eux, et surtout le clairvoyant Comte Henri de Castries qui pour lui la différence est claire entre corsaire et pirate, affirmant que la distinction entre la course et la piraterie n'avait jamais été approuvée pour les Musulman, malgré que pour ces derniers le Chrétien était ennemi à cause de sa religion, ce qui leur donnait le pressentiment de légitimité de s'attaquer à lui avec hostilité[14].

Course et Jihad avaient le même statut légal à l'époque ou la pratique était totale par toutes les nations, aussi bien Chrétiennes que musulmanes et sur toutes les mers et côtes, étant que le corsaire et le *Moujahid* jouaient le rôle du franc-tireur et l'avant-garde de sa nation et sa société sur les mers avec l'appui politique de son Roi, Sultan, Prince, Emir ou autres autorités compétentes[15] et aussi avec l'appui moral de tous ces coreligionnaires élites et publics[16].

Et si nous avons adopté le terme du *Moujahid* ou *Raïs* et du *Jihad* Maritime c'est parce que les termes de la course et du corsaire étaient méconnus et inutilisés dans les documents et les écrits marocains de l'époque jusqu'au-delà de la fin du 17ème[s] après l'expansion de ces termes dans les traités Maroco-Européens et les relations diplomatiques entre Sultans et Roi Chrétiens.

Le Grand élan du Jihad Maritime Salétin :

On peut considérer la chute de *la Mamora* sous domination Espagnole en 1614 comme l'événement spectaculaire qui a donné un nouvel élan à l'embouchure du Bou Regreg, car l'Andalous qui jusque là n'avait que son ardent et son zèle, s'est vu fortifié par le savoir-faire des corsaires et pirates habiles d'outre-mer, Anglais, Hollandais et autres aventuriers Européens, qui étaient obligés de quitter la Mamora pour rejoindre le port de Salé le Neuf munis de leurs capacités, techniques et expériences navales[17].

En effet, Salé le Neuf se présentait comme la base marocaine non occupée la plus proche du Détroit, elle contrôlait alors les routes commerciales Atlantiques, fournissant ainsi la meilleure occasion de se venger de l'Espagne et de ses flottes revenant de l'Amérique[18].

Les capitaux que les Hornacheros et consorts ont emmenés avec eux d'Andalousie leur ont permis d'équiper des navires et d'enrôler des gens de mer de toutes nations[19], surtout Hollandais, Anglais, Algériens et autres Renégats. Emporté par le zèle des Andalous, ces différents acteurs profitaient de leurs apparences espagnoles (langage, habits, aspects etc..), arborant de faux pavillons ibériques sur les mâts de leurs navires,

[11] Le R. Père Pierre Dan, Histoire de Barbarie et de ses corsaires, Paris 1649, p 9.
[12] Hubert Des Champs, Pirates et flibustiers, P.U.F., Paris 1952, p 6.
[13] Coindreau, op. cit, p 15.
[14] De Castries, op. cit, p 826.
[15] Des Champs, op. cit, p 6.
[16] Dan, op. cit, p 92.
[17] Louis Mougin, Projet d'occupation de la Qasba de Rabat par l'Espagne en 1619, in Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N° 26, Marseille 1978, p 122.
[18] Dan, op. cit, p 206.
[19] Les S.I.H.M., 1ère série, France T III, p 190 et Pays-Bas T III, p 272.

jouant les rôles de paisibles commerçants pour piéger leurs ennemis[20], faisant quelques fois des razzias inattendues sur les côtes d'Espagne et sur les zones de pêche[21].

En quelques saisons, les chebecs, tartanes, frégates, polacres et autres navires ronds de faible tonnage créaient l'essor économique fleurissant du Port du Bou Regreg, et encouragèrent ses gens à s'attaquer aux autres flottes de commerce Européennes, surtout aux intérêts français, pour venger le mauvais traitement subi par les exilés Andalous lors de leur transbordement vers le Maroc à bord des navires français[22].

Le butin nourrit la volonté de continuer, de se procurer de plus du gain et permit du coup de réaliser des progrès dans le domaine nautique, les Andalous ont trouvé dans la contribution des Anglais et Hollandais la grande possibilité de se fournir et de disposer des nouveautés exigées en matières et en hommes[23].

A la fin de chaque saison les actions du Jihad maritime acheminaient vers le port du dit Salé butins et captifs dont la plupart étaient des gens d'expérience navale que l'on repêcher constructeurs, charpentiers, capitaines, matelots, chirurgiens, calfats, maîtres-canonniers[24] et surtout force de chiourme enrôlés de gré ou de force dans cette industrie prépondérante qui les parages traditionnelles dans les eaux marocains ou à l'entoure du Détroit et des côtes ibériques ne lui suffit plus ; et dès l'an 1622 les navires salétins voguaient vers les mers du Nord, surtout dans le Manche qui tomba sous la domination de la flotte du Grand Renégat Hollandais *Morato Raïs*[25] de sorte que son exploit extraordinaire poussa Moulay Zidan deux ans après à le nommer Amiral de la flotte Saadienne.

Ce fameux Raïs, loin de se contenter de cette nomination glorieuse, élargit son champ d'activité du Jihad maritime et de sa flotte navale – qui a connu une augmentation rapide: 30 navires en 1625 puis 60 l'année suivante[26] – dans les eaux de la Grande Bretagne, peut-être par inspiration de la concurrence commerciale maritime entre les Pays-Bas son pays d'origine et sa rivale la Grande Bretagne[27]. Cette année là avait enregistré la chute de plus de 1000 prises anglaises entre les mains des Salétins[28]; les dégâts de la France à elle seule entre 1618 et 1626 se sont élevés à 15 millions de livres et plus de 6000 captifs[29].

Nombres de ces captifs Anglais et Français seraient les guides idéaux des actions contre les intérêts de leurs propres pays les saisons suivantes, avant que *Morato Raïs* ne pousse son champ de bataille vers le Nord lointain de l'Atlantique en 1627, qui a vu l'arrivée de sa flotte en Islande razziant sa Capitale Reykjawick[30] avant de faire le guet dans les parages de Baltimore d'Irlande, coupant ainsi le retour de la flotte de pêche de la Terre Neuve à l'Est du Canada[31].

[20] Dan, op. cit, p 209.
[21] Ibid, p 203.
[22] Ech-chihab el Hajari, Nasser ed-dine âla al kaoum el kafirine, Casablanca 1987, p 17.
[23] Pierre Hubac, Les Barbaresques, Paris 1949, p 206.
[24] Jean Monlaü, Les Etats barbaresques, P.U.F., Paris 1964, p 83.
[25] Les S.I.H.M., 1ère série, Angleterre T II, p 799.
[26] Coindreau, op. cit, p 122.
[27] Les S.I.H.M., 1ère série, Angleterre T II, p 10.
[28] Coindreau, op. cit, p 122.
[29] Les S.I.H.M., 1ère série, France T III, p 115.
[30] Coindreau, op. cit, p 123.
[31] Les S.I.H.M., 1ère série, Angleterre T II, p 588.

L'itinéraire de la campagne de Morato Reis (1627)

Le *Jihad* à l'époque de l'autonomie politique :

Fort de leur poids démographique et de leur pouvoir économique, Hornacheros et Andalous ont opté pour affaiblir la tutelle Saadienne cherchant à jouir d'une autonomie totale[32], voyant que la renommée dont ils jouissaient attirait les Souverains Européens à établir des relations directes avec leurs dirigeants d'un côté, et que la légère autorité Saadienne ne les sollicitait que pour demander argent et hommes afin de résoudre ses problèmes dans l'arrière pays qui ne présentait aucune utilité pour eux[33].

En 1627, le Caîd Saadien de la Kasbah, *Ez-Zaârouri,* est chassé hors de la ville, et le Caïd *Ajib el Alej* est tué, les Hornacheros formèrent alors une gouvernance ploutocrate[34] gérée par un *Diwan* constitué de 16 notables élus au mois Mai annuellement[35], ce que les Historiens Européens l'appelaient « République de Salé »; or leur option ne différait point du gouvernement des *Diwans* connus auparavant à Alger, Tunis et Tripoli.

Et comme le poids démographique des Andalous n'était pas traduit en pouvoir politique et économique, Salé le Neuf, trois ans après, allait connaître le début de la déchirure entre Hornacheros de la Kasbah maîtres du pouvoir et leurs subordonnés Andalous de la Medina; ces derniers exprimaient leur volonté de participer sur la même échelle avec leurs dominants sur le plan de la gestion comme sur le partage du rendement de l'entreprise du *Jihad*, ce qui provoquait une guerre civile entre la Kasbah et Salé le Neuf[36], nourri en même temps par la pression que l'Emir de Salé le Vieux *El Ayyachi* exerçait pour tirer profit lui aussi de la prospérité du *Jihad*[37] pour sa cause du Jihad territorial contre les centres d'occupation du Maroc Atlantique (Tanger, Asila, Larache, la Mamora et Mazagan) ; c'est ainsi que les Historiens Européens déclaraient la division des agglomérations du Bou Regreg en trois Républiques.

Les différents protagonistes n'arrivaient pas à mettre fin à leurs hostilités que grâce à la médiation des marabouts de la région, approuvant les exigences des Andalous politiquement et économiquement[38].

Si ces événements avaient porté atteinte temporairement à l'essor de l'entreprise du Jihad, les années d'après donnèrent au port de Salé le Neuf une dimension internationale attirant négociants Européens, organisations religieuses, ambassadeurs diplomates, émissaires spéciaux, aventuriers de fortune, captifs et gens

[32] Monlaü, op. cit, p 77.
[33] El Oufrani, Nouzhat al Hadi, éd. Hudas, p 264.
[34] Les S.I.H.M., 1ère série, Angleterre T II, p 444-445.
[35] Dan, op. cit, p 209.
[36] Les S.I.H.M., 1ère série, Pays-Bas T IV, p 250.
[37] Ibid, Angleterre T III, p 99-102.
[38] Coindreau, op. cit, p 44.

de mer de tous les horizons, surtout que l'action des Raïs s'était renforcé de plus en plus avec le concours efficace de leurs homologues Algériens[39], de sorte que le nom de Salé – disait un historien – causait la nausée dans toute la Chrétienté[40], et la chasse continue de ses hommes était souscrite comme un fléau inimaginable, surtout dans les contrés ibériques, françaises et anglaises, que ni les représailles effectuées de temps à autre par les flottes de guerre européennes ou de ses le concours de ses corsaires, ni les démarches diplomatiques n'ont pu aboutir à assurer la protection des marines marchandes.

Le Chevalier Isaac de Razilly disait en 1629 que les blocus et les rançons n'ont pu diminuer le nombre des captifs Français à Salé[41]; et le vrai blocus qu'a connu Salé a été l'œuvre d'*El Ayyachi* ce qui a abouti à l'inactivité presque totale du port en 1631, 1637, 1639 et 1640[42]. Mais après chaque rupture l'action du *Jihad* reprenait son élan d'antan, plus farouchement, comme si les *Raîs* voulaient récupérer le temps perdu, et les recettes de la douane s'enrichissaient de nouveau. Entre 1629 et 1639 elles s'étaient élevées à 27 millions de ducats comme le 1/10^{e} imposé sur les marchandises[43].

Dans les deux dernières années de cette époque, Salé le Neuf dominé par les Andalous qui avaient réussi à chasser les Hornacheros de la Kasbah et du pouvoir, a connu une escalade de violence due au blocus permanent d'*El Ayyachi* qui voulait s'emparer totalement du port et de ses richesses[44]. Ses adversaires n'ayant plus de recours que vers son allié, l'Emir Dilaïte *Mohammed el Haj* seigneur de la grande partie du Royaume de Fez.

Lui qui voyait grand intérêt d'avoir un rôle dans les affaires du premier port militaire et commerciale du Maroc, c'était une occasion de se présenter comme intermédiaire irréprochable entre *El Ayyachi* et les Andalous ; mais vu le refus catégorique du premier en faveur d'une pacification immédiate, le Dilaïte saisissait l'occasion pour rompre son alliance et se présenta comme protecteur des Andalous, menant une guerre contre *El Ayyachi* qui s'est soldée par l'assassinat du dernier en 1641[45].

Avec sa mort, les agglomérations de l'embouchure du Bou Regreg étaient soumises à l'autorité Dilaïte, ainsi le *Jihad* maritime qui a perdu son autonomie s'était mis sous tutelle politique des Dilaïtes[46], rentrant dans une autre phase de sa longue histoire.

Bibliographie

BRIGNON J. (1967), *Histoire du Maroc*, Paris.

BRUNOT L. (1920), *La mer dans les traditions et les industries indigènes à Rabat et Salé*, Paris.

CAILLE J. (1949), *La ville de Rabat jusqu'au Protectorat français*, Paris.

CASTRIES H. (1903), « Le Maroc d'autrefois : les corsaires de Salé », in *Revue des deux mondes* – Février 1903.

CHAMPS H. (1952), *Pirates et flibustiers*, P.U.F., Paris.

COINDREAU R. (1948), *Les corsaires de Salé*, Paris.

DAN P. (1649), *Histoire de Barbarie et de ses corsaires*, Paris.

EL HAJARI E. (1987), *Nasser ed-dine âla al kaoum el kafirine* (en arabe), Casablanca.

EL OUFRANI M.E (s.d), *Nouzhat al Hadi* (en arabe), éd. Hudas.

GOSSE P. (1952), *Histoire de la piraterie*, Paris.

---

[39] Monlaü, op. cit, p 86.
[40] Philippe Gosse, Histoire de la piraterie, Paris 1952, p 74.
[41] Les S.I.H.M., 1ère série, France T III, p 199-200.
[42] Coindreau, op. cit, pp 180, 183 etc.
[43] Brunot, op. cit, p 163.
[44] Les S.I.H.M., 1ère série, France T III, p 158.
[45] Mohammed Hajji, Az-zaouia Ad-dilaïa, Rabat 1964, p 155-157.
[46] Jean Brignon et Co, Histoire du Maroc, Paris 1967, p 225.

HAJJI M. (1964), *Az-zaouia Ad-dilaïa* (en arabe), Rabat.
HUBAC P. (1949), *Les Barbaresques*, Paris.
IBN KHALDOUN A. (1959), *Al ibar wa diwan al moubtada wa al khabar* (en arabe), T VII, Beyroute.
LES SOURCES INEDITES DE L'HISTOIRE DU MAROC (S.I.H.M.) (1964), 1ère série, *Archives Angleterre, France et Pays-Bas*.
MONLAÜ J. (1964), LES ETATS BARBARESQUES, P.U.F., Paris.
MOUGIN L. (1978), « Projet d'occupation de la Qasba de Rabat par l'Espagne en 1619 », in *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, N° 26, Marseille.
TERRASSE H. (1938), *A travers Rabat*, Rabat.

Divinités égyptiennes en Afrique romaine
Témoignages épigraphiques

Abdelaziz BELFAIDA
Université Ibn Tofail, FLSH Kénitra

A la différence de certaines divinités étrangères, dont l'emprise sur les autochtones fut à peu prés nulle, les dieux Alexandrins, Isis et Serapis, trouvèrent en Afrique une audience bien plus large et firent le plus de prosélytes (S. Gsell, *1981, p. 139-149)*. On les rencontre d'un bout à l'autre de l'Afrique, de Volubilis à Lepcis Magna. Les rapports des autochtones avec le monde pharaonique remonte aux temps les plus lointains.

Au moins au Vème siècle, Hérodote soulignait des influences de l'Egypte sur les tribus libyennes qui vivaient entre le lac Tritonis et les frontières égyptiennes (M. H. Fantar*, 1981*, p.43-46). Il disait à ce propos "Les femmes des cyrénéens ne croient pas non plus qu'il soit permis de consommer de la viande de vache, elles s'en abstiennent par égard pour Isis d'Egypte et même en son honneur, elles observent des jeûnes et célèbrent des fêtes » (Hérodote, Histoires, IV, 186). Ce témoignage d'Hérodote est une preuve de la pénétration du culte isiaque dans l'univers religieux des libyens. Mais le culte a dépassé ce cadre restreint.

Dans l'art et dans la religion punique, il y avait des précédents égyptiens. En effet, sa présence est certaine sur les stèles puniques. son nom compte parmi les éléments divins que l'on rencontre dans l'onomastique punique. Mais ce ne sont pas les seuls éléments qui ont ouvert les voies aux dieux alexandrins. On retiendra surtout le rôle qu'a joué dans leur introduction en Maurétanie et même dans leur diffusion, Cléopâtre Séléné, femme de Juba II. On sait qu'elle a introduit ces divinités avec

leurs rites et symboles(M. LeGlay,1983, p.57-58).Les collections du Musée de Cherchelen recèlent les preuves archéologiques(M. LeGlay, *1956* p.p. 236 – 240)., les monnaies de Juba et Ptolémée portent la fleur du Lotus et le sistre isiaque(Mazard, *1955, p.108)*.

On sait aussi qu'à Caesarea, un « iseum » existait dès le règne de Juba.Son culte se répandait partout dès le premier siècle soit directement d'Alexandrie, soit par le biais de caesarea. On se contentera de quelques exemples.la ville de Sabratha possède le temple d'isis qui remonte à l'époque julio-claudienne (Brouquier-Reddé, 1992. , p.59-63). De nombreuses sculptures proviennent du temple et plus précisément de la crypte.

A Theveste(CILVIII, 27845=ILALG, I, 2872), les « pastores » associent dans leur dévotion , saturne et les dieux de l'Egypte. A Lambèse*(CILVIII,. 2630)*, Le temple d'Isis et Sérapis fut l'œuvre d'un légat de la IIIème légion .En Maurétanie, et notamment à Volubilis et Banasa(*IAM, 2, 86 et 352)*., les dédicants sont des affranchis qui ont manifesté leur loyalisme en consacrant à la déesse à l'occasion de leur promotion au Sévirat.

En proconsulaire, il semble que le culte d'Isis n'a pas trouvé un grand écho vu les témoignages épigraphiques. Nous n'avons que deux inscriptions provenant de Bulla Regia et de Carthage.

A Bulla Regia, lors du dégagement du temple, un autel fut découvert au pied du temple situé au sud du théâtre, édifice sur un podium en petits moellons et entouré d'un péribole (A. Beschaouch, P. Hanoune, *Thebert, 1977*, p.107).l'autel a été dédié par P.AeliusPrivatus et par sa femme , descendants d'affranchis (A. Ouertani, *1993, p.403-404)*.

A Carthage, c'est un piédestal qui comporte la dédicace à Isis et Sérapis par un certain C .Novius Cano.Il s'agit d'un citoyen romain qui porte un cognomen très rare en Afrique.L'intérêt de cet ex-voto c'est d'avoir été trouvé in situ de « l'iseum » construit sous le haut-Empire ou plus tard dans la seconde moitié du IIème comme en témoigne la dédicace (A. Beschaouch, *1991, p.326-330)*.

Il semble que la religion d'isis ait touché tous les milieux, les romains et les autochtones, les habitants de la cote comme de l'intérieur.Il n'est pas douteux que le mysticisme isiaque a imprégné la religion des africains, tant des indigènes romanisés que les autres.

Pourquoi une telle emprise alors que les autres religions orientales arrivées plus tard ne trouvaient un relatif succès que dans les ports et dans les centres militaires ?

Cette faveur peut s'expliquer semble-t-il par des raisons multiples, on peut citer les contacts très anciens entre l'Afrique et Alexandrie, qu'ils soient commerciaux ou culturels ou humains.

La déesse au mille noms, était par sa nature souveraine et ses fonctions diverses, proche des Préoccupations religieuses des Africains et capable de séduire les âmes éprises de pureté et d'idéal (M. LeGlay, 1971*, p.59)*.

Si l'on en croit Apulée (Mét.XI,5), qui nous relate de la bouche de Lucius, la touchante prière que ce dernier a adressé à la déesse, elle a conservé toute sa souveraineté en Afrique, elle est la mère de la nature entière *(RerumNaturaparens*). Ce rôle s'appliquait aussi à venus dans la mythologie gréco-romaine. Elle se présente ensuite comme dominatrice de tous les éléments*(elementorum omnium domina),* maitresse du monde(orbistotiusdominae.)

Cette puissance souveraine sur l'eau, le feu et l'air dérive d'un phénomène syncrétiste : arétalogies et inscriptions les citent abondamment (*N. Fick*, *1987*, p.59).Elle a été assimilée à Cybèle, à Minerve, à Vénus, à Proserpine , à Diane , à Bellone entre autres.

SERAPIS :

Quant à son parèdre Sérapis, son culte s'est répandu en Afrique et en Bretagne en relation avec la colonisation romaine et parfois avec le culte impérial(F. Dunand*., p.16)*.il est invoqué beaucoup plus qu'elle sur les inscriptions. Tantôt il est qualifié d'Auguste, tantôt d'Hélios-Serapis(IRT, 313),Sérapis Magnus(CILVIII, 1005, 12493). Ou Sérapisinvictus(IRT, 309). Comme elle , il est maitre de la mer et de la navigation , et c'est pour cette raison, il est assimilé à Neptune (CILVIII, 1002=12462). C'est est un dieu guérisseur puisqu'on l'associe à Esculape. Il est aussi garant de la fertilité et maitre du Tartare ; de là son identification à Pluton et le « modius » rempli d'épis coiffe son chef(M.LeGlay, 1971, p.66).Ce double caractère de divinité solaire et chtonienne, Sérapis le tient d'Osiris avec lequel il fut identifié (Toutain.J,1907 , p.8).

Comme Zeus-Jupiter des grecs et des latins, Sérapis est un Deus Magnus (grand dieu) (CILVIII, 1005, 12493, 25843), ou plutôt le plus grand(Maximus)(CILVIII, 1003, 1004).Enfin , il passe pour réunir en lui les puissances divines, il est Pantheus(CILVIII, 12493).

Il semble que la ville de Carthage ait conservé le plus grand nombre de dédicaces adressées à Sérapis. Elles sont rédigées soit en grec, soit en latin.Ces témoignages ont supposé depuis longtemps l'existence d'un temple(Serapeum) dédié au dieu.On le situait par référence à l'aire de diffusion des trouvailles entre la colline de Saint-Louis c'est-à-dire la colline de Byrsa et les grandes citernes de Borj Jdid(S. Gsell1981*, p.139)*.Une tète colossale de Sérapis exhumée au pied de la colline de Junon fit préciser davantage la localisation du serapeum. Somme toute, la vraisemblance conduit à penser que non loin du théâtre de Carthage en direction des Thermes, s'élevait un serapeum(A. Beschaouch, *1991,*, p.325-326). A LepcisMagna, de nombreuses inscriptions rédigées en grec ont été exhumées dans le sanctuaire, seule une en latin fut découverte sur le forum sévérien, elle est datée de Caracalla d'après l'emploi d'invictus. De nombreuses statues également ont été découvertes éparpillées autour du temple de Sérapis (VeroniqueBrouquier-Réddé, 1992, p.103). A Gholaia(Bu Njem), en tripolitaine, R .Rebuffat, suppose l'existence d'un temple de Sérapis.

La lecture des ex-voto adressés aux dieux alexandrins suppose quelques remarques :

-Il ya une proportion relativement élevée de cognomina d'origine grecque. Cet emploi du grec était selon Audollent, une sorte d'hommage flatteur rendu au dieu , on tenait à l'honorer dans la langue parlée depuis les Ptolémées dans son pays d'origine (Audollent.A, 1901, p.407).

Et même lorsque les dédicants portent des noms latins, ils portent des surnoms d'origine grecque tel serapiacus ou Alexandrus.

Mais, si les noms d'origine grecque sont assez abondants surtout parmi les fidèles de Sérapis, au contraire les traces de nomenclature locale, sont tout à fait rares.

A Vallis(CILVIII, 14792), un certain Julianus fils de RogatusGemnius consacre une statue au dieu en son nom et au nom de ses fils. Ces derniers ont indiqué leur cognomina seulement ce qui explique qu'il s'agit de provinciaux nés dans le pays et très incomplètement romanisés. Mais c'est là un fait unique.

La plus part des simples particuliers dont les noms ne contiennent aucun élément grec, portent-le plus souvent les tria nomina.Ainsi, P.AureliusPasinicus ; C.AburiusAburianus à Carthage(CILVIII, 12491, 12492) et P.AeliusPrivatus à Bulla Regia(A. Ouertani, *1993, p.404)*.Ce dernier porte un gentilice impérial d'autant plus que l'empereur Hadrien a voulu donner un rayonnement accru aux divinités égyptiennes(Beaujeu.J, 1959, p.230).

Le culte de Sérapis ne fut guère à Carthage , un culte de gens isolés, on le vénérait collectivement , par des familles comme c'est le cas des AureliiPasinici CILVIII, 1002).

-Il n'est guère de ville côtière ou de l'intérieur, qui ait échappé à la diffusion de ce culte et tous les milieux ont été touchés. A Carthage, les fidèles toujours en groupes, sont des égyptiens domiciliés dans la ville et des autochtones convertis.

Qu'en est-il du clergé ?

Le souci de préserver la spécifié égyptienne, se retrouve au niveau de la pratique cultuelle aussi bien que l'organisation du clergé, dans bien des cas, le fonctionnement des cultes d'Isis et de Sérapis hors d'Egypte est encore assez proche des modèles égyptiens, si forte que ce soit l'influence des usages et des pratiques des milieux grecs et romains.

Le rituel quotidien et les liturgies de fêtes qui sont des éléments essentiels autour desquels s'organise le culte, se retrouvent en milieu romain ou grec.

Apulée (Met.XI,10-12) offre une description précise du rituel journalier :ouverture du Naos, adoration de la statue cultuelle, prière , libations, chant des hymnes(Dunand, , p.88). Mais, notre documentation est peu bavarde en ce qui concerne le rituel et les cérémonies, en revanche, elle renferme des renseignements sur le sacerdoce et les confréries religieuses. Nous avons un prêtre de Sérapis à Carthage qui par piété s'est appelé du nom du maitre qu'il sert(Claudius sarapiacus) (CILVIII, 1004).

Aux environs d'Avitina (CILVIII, 25843), Nous retrouvons un « sacerdosMaximus » dont le nom nous est inconnu.

De Carthage également provient un Protomé représentant un prêtre égyptien au nom de ManéthonIl s'agit du fameux prêtre qui fait connaitre aux grecs l'histoire de la vieille Egypte et qui passait pour avoir pris une part importante dans l'organisation du culte de Sérapis. (CILVIII, 1007).

A Cirta(*AE. 1905, 107*.), on connait le nom d'une prêtresse au sistre isiaque.

Il en résulte de cette analyse que les hommages allaient presque exclusivement à Sérapis et Isis en Afrique.En plus des dédicaces, plusieurs statues d'Isis ont été découvertes à Carthage et à Thysdrus. un bas-relief représentant Hélios-Sérapis a été découvert à Mactar, une statue du même dieu fut dédiée à HenchirDebbik, sous commode et une autre d'Avitina sous Gallien(G. Picard, *Les religions de l'Afrique*, p.225).

A cela s'ajoute , le fameux relief d'Henchir el Atermine(N. Duval – F. Baratte1982 , *p.327-334)*, qui montre isis, sérapis et Dionysos accompagnés d'Harpocrate et quelques lampes ornées de bustes d'isis et de Sérapis.

Tableau récapitulatif des inscriptions consacrées à Isis et Sérapis

Réf	Lieu	Dédicant	Fonction	monument	Date	Dieu
Hanoune Beschaouh- ;Les ruines de Bulla Regia, Rome, 1977, p.107….	Bulla Regia	P.Aelius Privatus et sa femme	Descendants d'affranchis	Autel au pied d'un temple		Isis
CILVIII, 2630=18100	Lambèse	L.MatucciusFuscinus	Leg.Aug	aedes	158 ap.	Isis et sérapis
CILVIII, 2631	«	L.FigiliusSecundus	-	lacus	II-IIIème	isis
AE, 1905, 107	KoudiatAty (cirta)	Prêtresse d'isis				isis
ITR, 8	Sabratha	-				isis
AE, 1968, 551	«	C.Paccius Africanus	Pontifex ; proconsul africae	temple	I° siècle	isis
C.21822=IAM, 352=AE, 1889, 13	Volubilis	Ceeciliusfelix	Libertus sevir			Isis Aug
C.9018	Auzia	carmen				Isis=Panthée
CILVIII, 14792	Hr.Debbik	IuliusRogatiGemni.F Avec ses fils		Statue 3000hs sportules	184-185 ap	SerapisAug
CILVIII, 25843=AE, 1906, 36=AE, 1908, 74	Avitina	-	Sacerdosmaximus		IIIème	Serapis ? magnus
CILVIII, 1004	carthage	Ti.ClaudiusSerapiacus Cum suis	sacerdos		IIème	Serapis deus maximus
CILVIII, 1002	carthage	P.AureliiPasinici				Serapis Neptune
CILVIII, 12491	«	C.AburriusFelisAburianus		votum		SerapisAug
CILVIII, 1003 I .grecque	«	AureliiPasinici				Grand dieu de canope
CILVIII, 1005 I .grecque	«	T.Valeriusalexandrus				Hélios-serapis
CILVIII, 12493	«	-			IIème	Grand dieu Héloisserapispanthéos
CILVIII, 12492	«	Aureliuspasinicus Cum suis			IIème	SerapisAug
CILVIII, 1006	«	-				serapis
CILVIII, 1007 protomé	«	Manéthon				«
ILALG,I, 3013=C.1844	Theveste	(..)ursus et Maxima	Servi			serapis
CILVIII, 17721	AquaeFlavianae	Pomponius…	Trib.leg		flaviens	Diipatrii Diisalutares Jupiter,

						Serapis,
CILVIII, 21187	Zucchabar				II-IIIème	Serapis sanctus
AE, 19132, 150	Timgad					SerapisAug
CILVIII, 2629	Lambèse				II-IIIème	Jipiter, pluton Serapis
AE, 1919, 34 I .grecque	«				ii-IIIème	Serapis dieu secourable
CILVIII, 20147						SerapisAug
Rebuffat, AfricaRomana VII, p.148	Gholaie			Temple de Sérapis ?		
IRT, 309	Lepcis Magna	Marco	affranchi		IIIème	Deus Invictus Sarapis
IRT, 310 I .grecque	«					Grand dieu serapis
IRT, 310a I .grecque	«	AureliusDioscoros				Grand dieu Hélios-serapis
IRT, 311 I .grecque	«					? de serapis
IRT, 312 I .grecque	«	AureliusAttalus				Grand serapis
IRT, 313 I .grecque	«	Aureliusorigène et Arthémidore				Grand dieu Hélios-serapis

Source : Apulée, Métamorphoses. Hérodote, Histoires, Livre IV Texte établi et traduit par E.Legrand,Paris, 1960. CIL : Corpus des inscriptions latines.

Bibliographie

AUDOLLENT A. (1901), *Carthage romaine*, Paris.

BEAUJEU J. (1959), *La religion romaine à l'apogée de l'empire, la politiquereligieuse des Antonins (96-192)*. Ed. Les Belles lettres, Paris,1959.

BESCHAOUCH A. (1991), « Topographie de Carthage Roma 1959 »*;* in : *Sur la localisation du temple d'Isis*, C.RAI, p.p.. 326 – 330.

BESCHAOUCH A. & HANOUNE P. (1977), *Thebert, Les ruines de Bulla Regia,* E.F. de Rome.

BROUQUIER-REDDE (1992), *Temples et cultes en Tripolitaine*, Ed ; CNRS, 1992.

DUNAND F. *Cultes égyptiens hors d'Egypte – essai d'analyse de conditions de leurdiffusion,* ALUB, 237, p. 83 et suiv.

DUVAL N. (1982), « Le relief isiaque d'Henchir el Attermine », in *Revue du louvre*, 5 – 6, p.p. 327 – 334.

FANTAR M. H. (1981)*, L'Afrique du Nord dans l'Antiquité, des origines au Vè. s,* Payot, Paris.

FICK N*.* (1987)*, L'Isis des métamorphoses*, R.B.PH, LXV,1.

GSELL-S. (1981), *Les cultes égyptiens dans le Nord-Ouest de l'Afrique sous le Haut Empire romain*, *Etudes sur l'Afrique antique,* Scripta varia, Lille, p.p. 139 – 149.

LEGLAY M. (1983), « Les religions de l'Afrique romaine au IIè. S. ap. J.C. d'après Apulée et les inscriptions », in *Africa Romana*, AttidelI.congresso di Studi , sassari, p.p. 47-61.

LEGLAY M. (1956), *Les religions orientales dans l'Afrique ancienne*, collections du musée Stéphane Gsell, Alger, p.p. 236 – 240.

LE GLAY M. (1971), « Les dieux de l'Afrique », in Archéologia, p.p. 60-69.
MAZARD (1955), *Corpus Nummorum Numidiae Mauretaniaeque*, Paris.
OUERTANI A. (1993), « Deux documents relatifs au culte d'Isis à Bulla Regia », in *Production et exportation africaines, Actualité, Archéologique en Afrique du nord antique et médiévale*, CTHS, Pau, 1993, p.p. 403 – 404.
PICARD G. (1948), *Les religions de l'Afrique* antique, Paris.
TOUTAIN J. (1907), *Les cultes païens dans l'empire Romain*, T.I, Paris.

Villes au féminin, bribes de villes.
La ville marocaine dans *La violence des rêves* [1] de Sabine Wollbrecht

Mohamed Ouledalla
Université Hassan II – Casablanca, FLSH Mohammedia

Le lecteur du recueil de nouvelles *La violence des rêves* de Sabine Wollbrecht se trouve désarçonné devant la rareté des indications et descriptions spatiales. Un minimalisme qui ne laisse pas indifférent lorsqu'on connaît l'engouement des écrivains d'ici et d'ailleurs pour l'écriture des espaces urbains.

Face à l'atrophie de l'espace urbain, à son émiettement, le coeur de la problématique, nous semble-t-il, est de décrire les mécanismes littéraires à travers lesquels, concrètement dans la représentation de l'espace urbain, se réalise la construction d'un univers narratif suspendu entre instances et dimensions opposées. Il s'agira ainsi d'illustrer les procédés à travers lesquels, dans l'écriture féminine Wollbrechtienne, la ville se configure, d'une part, comme lieu de l'exil et de la désillusion, de la ruineuse découverte du système de mensonges et d'équivoques qui caractérisent l'existence, et de l'autre, comme lieu où demeure néanmoins invincible l'espoir d'un retour à la patrie du sens.

Echec des sens ? Ellipse qui fonde l'économie d'un genre littéraire contraint ? Ici la nouvelle. Regard à travers *la Camara oscura* d'une écriture foncièrement intime et intimiste ? *« Dans une situation pareille, le temps suspend effectivement son vol. »* [2] Cette réflexion de Kawtar ne résume-t-elle pas toutes les réponses possibles à ces questionnements ?

Les pistes suivantes nous paraissent capables de structurer, le temps d'une lecture, les éléments disparates de cet espace éclaté.

I. Un espace éclaté :

L'accès à l'univers urbain marocain tel qu'il se profile dans les nouvelles de Sabine Wollbrecht, présuppose, en premier lieu, l'analyse de son morcellement.

La violence des rêves, titre oxymorique s'il en est, déteint sur l'espace urbain. La ville éclatée, résolument moderne, parcellaire, tels les bris d'un miroir cassé, à l'image de la vie des personnages, renvoie à un univers travaillé par la rupture, la disjonction et la fragmentation. La ville dans ces textes est d'abord une mention, une image figée, générique et presque stéréotypée. Se dessine, alors, sous les pas et les mouvements des personnages, un espace urbain palimpseste formé d'unités disparates. « *En off* » d'un monde clos, intimiste, féminin, protégé et protecteur, qu'elle ne cesse de tarauder, telle une mauvaise conscience, la cité est tantôt menace tantôt promesse d'évasion. Le lecteur voit au détour des pages de ce recueil de nouvelles, se multiplier devant son regard les lieux de passage : Gares, hôtels, terrasses de café, aéroports… pans lacunaires d'un monde à la fois occulté et présent. Ces signes trahissent l'inaccessibilité de la vision de la ville comme un tout. Simples toponymes, silhouettes qui se profilent au détour d'une route, ombres qui hantent les rues d'une grande ville, faisceaux de lumière, rues sans nom ni goût ni couleur, immeubles anonymes, la ville est réduite ainsi à son expression minimale.

Dans « Un parfum du pays », nouvelle inaugurale du recueil, les deux narrateurs, Aida et Clément, héros inabouti d'une histoire d'amous, suspendu pour un instant, dans un aéroport, lieu tragique des séparations, de l'arrachement des êtres, de l'itinérance par excellence, évoquent Paris en termes lapidaires qui ancrent l'action

[1] . Sabine Wollbrecht, *La violence des rêves*, (Nouvelles), Casablanca, Tarik Editions, 2003.
[2] . Sabine Wollbrecht, « Solange à Dieu », op. cit. p. 47. La référence est claire ici au vers d'Alphonse de Lamartine (1790-1869) **«** Ô temps, suspends ton vol ! » Extrait du "*Lac*".

dans une topographie presque surréelle, un *locus* de disjonction qui se dérobe et qui se refuse d'être habité[2]. La nouvelle est, en effet, structurée à l'image d'un diptyque dont les deux volets parallèles sont symétriquement organisés. Le premier volet, narrée par Aida, raconte son désarroi au moment de quitter, sans perspective de retour, son amoureux dans le hall d'un aéroport à quelques minutes du départ vers le Maroc.

« Il est parti ; Il est déjà parti. […]Il court maintenant après l'autobus, le manteau ouvert, l'étui noir de son violon pressé contre lui. Il court, à sa manière intense, concentrée quelque peu émouvante, vaguement ridicule. Il regagnera Paris, cette ville qui se cache dans la brume. »[3]

Clément prend en charge la narration du deuxième volet. Dans une symétrie parfaite il reprendra l'incipit de la nouvelle :

« Elle est partie. Déjà partie. Son corps frêle enveloppé dans un manteau, elle attend maintenant le départ dans la grande salle. A Paris … »[4]

L'espace urbain, à l'exemple des différents pans de villes mentionnés ou décrits, dans les nouvelles de Sabine Wollbrecht, est un espace qui se définit à partir du sujet, d'une conscience.

Dans la nouvelle « romance » la ville d'Agadir, vue à travers le regard du personnage principal Iris[5], prend l'allure d'un album de photos formé d'une suite de prises de vue, de captures instantanées. Le nom « Iris » est très suggestif dans la mesure où il renvoie à la fois à l'élément floral et à l'œil. Le regard du personnage fonctionne comme un véritable diaphragme. Cette nouvelle est, en effet, saturée par le topos du regard. Elle s'ouvre, dans un mimétisme parfait avec l'état d'âme d'Iris, qui sortait difficilement d'une fracture amoureuse douloureuse pour affronter le monde, sur le motif du regard entravé doublement par sa profonde peur et par l'obstacle transparent des filtres en verre.

« Par le hublot, Iris regardait l'aile argentée de l'avion […] Un quart d'heure de retard déjà. A travers le hublot, le monde paraissait essentiellement gris et froidement affairé, sans aucune touche de la joyeuse attente qui précède normalement un voyage. » [6]

L'enjeu de la nouvelle « romance » est d'oser le regard. Regarder les autres et se regarder soi-même c'est vivre avec les autres et faire l'une des expériences humaines les plus fondamentales, mais aussi les plus cruciales. Iris éprouve d'entrée de jeu cette incapacité à se regarder d'abord elle-même comme un corps désirant et désirable. A la veille de son voyage pour le Maroc elle fait l'expérience douloureuse du face à face avec le miroir ; « *Le soir, dans une lumière tamisée, nue devant la glace, Iris se regarda longtemps […]. Prise de désespoir, elle se jeta sur son lit, sanglotant comme une condamnée »*[7]. Cette impossibilité de regarder est aussi une impossibilité de diriger vers les autres un regard franc et assumé ; *« A la dérobée, Iris observait ses compagnons de voyage. »*[8].

Le motif de l'évolution du regard contraint, regardant le monde à travers un obstacle transparent, tels la vitre de la fenêtre d'un autocar[9], la porte fenêtre d'une chambre d'hôtel[10], un verre de cognac pris pour barricade

---

[2] . Dans le sens que confère G. Bachelard à cette expression. Celui qui confère à l'homme toute son humanité, contrairement à l'animal et lui permet d'investir un lieu et lui conférer du sens : « Être un homme veut dire d'abord habiter », Bachelard, Gaston, 2008, *La Poétique de l'espace*, Paris, PUF. 2005.

[3] . Sabine Wollbrecht, « Un parfum du pays », *La violence des rêves*, op. cit, p. 9.

[4] . *Ibid*.

[5]. Dans la mythologie grecque, Iris (en grec ancien Ἶρις / *Îris*), fille de Thaumas et de l'Océanide Électrearc-en-ciel était chez les Grecs la messagère des Dieux, principalement d'Héra. Les poètes prétendaient que l'arc-en-ciel était la trace du pied d'Iris descendant rapidement de l'Olympe vers la terre pour porter un message. Dans l'*Iliade* d'Homère, elle est « la messagère de tous les dieux éternels » a [et] b Chant - XV. Les Égyptiens en ont fait un symbole de majesté et de pouvoir. Les Rois de France l'adoptèrent comme emblème au XIIème siècle, sous le nom héraldique de fleur de lys. https://www.plkdenoetique.com/l-iris-symbole-damour/.

[6] . Sabine Wollbrecht, « Romance », *La violence des rêves*, op. cit, p. 97.

[7] . Sabine Wollbrecht, « Romance », *La violence des rêves*, op. cit, p. 99.

[8] . Sabine Wollbrecht, « Romance », *La violence des rêves*, op. cit, p. 98.

[9]. Sabine Wollbrecht, *« De la fenêtre du car qui l'emmenait à l'hôtel, iris avait une première impression du pays. Elle le trouva étrangement conforme à son paysage intérieur : ne terre poussiéreuse sous un soleil de plomb voilée par une brume légère et permanente »* in « Romance », *La violence des rêves*, op. cit, p. 100.

protectrice du regard des hommes[11] ou les lunettes noires permettant un regard plus libre mais un peu voyeur[12] vers un regard franc, en paix avec lui-même et avec le monde. Iris, aux côtés de Mansour, retrouve sa sérénité perdue et se réconcilie avec son corps et le pays qu'elle visite.

« Le ciel immensément bleu, le blanc des bâtisses aveuglant ; par les fenêtres ouvertes de la voiture pénétrait un vent doux, sa chaleur tendre s'emparait peu à peu de son corps, de tout son être. »[13]

« Après leur rencontre intime, le monde changea pour Iris. Son rapport au Maroc devient plus intense et plus distant à la fois »[14]

La narration qui prend en charge l'expérience urbaine, dans ces nouvelles, procèderait, à notre sens, d'une posture philosophique proche de la philosophie de la centralité15. L'espace y est essentiellement subjectif. Les personnages féminins font l'expérience de l'espace urbain comme étant elles-mêmes le centre du monde qui s'étend autour d'elles. Abraham Moles, l'auteur de La Micropsychologie et vie quotidienne, exprime cette centralité de l'être en mettant l'accent sur une idée fondamentalement existentielle, celle d'une perception égocentrée : « Moi, ici et maintenant, je suis le centre du monde et toutes choses s'organisent par rapport à moi dans une découverte fonction de mon audace. Un monde centré sur Moi ne se peuple d'êtres et d'événements qu'à la mesure de ma perception »16. Le recueil offre, en effet, au lecteur une vraie phénoménologie de la ville. Les sorties d'Iris des chambres anonymes des hôtels vers les villes visitées dans son périple touristique, en l'occurrence Agadir, Marrakech, Essaouira, Tafraout, donnent lieu à un kaléidoscope de scènes et de paysages.

L'espace urbain est d'abord une construction qui s'appuie sur *:* « l'évidence sensible, de la perception immédiate… ». La ville est espace vécu, impondérable, partant du lieu de corps du personnage pris comme centre, ici et maintenant, déterminant le proche et le lointain. « Les lieux sont ainsi chargés de significations, investis émotionnellement, structurés en fonction des expériences, des attentes, des besoins, des fantasmes… Habiter signifie alors bien plus que se loger, s'abriter »18.

II. Focalisation au féminin : *Un regard sans concession*

Dans *La violence des rêves,* la ville est considérée comme expérience vécue et non comme structure planifiée. Elle s'offre à la lecture comme une ville pratiquée et non comme une ville qui affiche un site, s'offre en spectacle et propose une situation. En étant plus proches du récit de voyage que du cadastre, les nouvelles qui forment le recueil mettent en scènes des personnages qui jettent sur l'univers où ils se meuvent un regard sans concession, qui se départi des discours laudatifs sur le pays que l'on rencontre dans les guides touristiques.

« De la fenêtre du car qui l'emmenait à l'hôtel, Iris avait une première impression du pays. Elle le trouva étrangement conforme à son paysage intérieur : une terre poussiéreuse sous un soleil de plomb voilé par une brume légère et permanente. » [19]

La ville dans les nouvelles de Sabine Wollbrecht est aussi d'ordre économique ou social. Le regard des narratrices ou des personnages révèle la misère ambiante et met l'accent, sans fard, sur des pans de la réalité marocaine. Mais la ville n'est pas seulement une réalité économique. Elle est aussi et surtout culturelle. Par

---

[10]. Sabine Wollbrecht, *« A l'hôtel, en ouvrant la porte-fenêtre de sa chambre fraiche et confortable, Iris retrouva la terrasse blanche bordée de bougainvillées rouge-sang. Elle avait vue sur une plage qui grouillait de monde et sur une colline surplombant le port, couronnée dont le tremblement de terre n'avait laissé que les murs. »* in « Romance », *La violence des rêves*, op. cit, p. 98.

[11]. Sabine Wollbrecht, *« Refugiées derrière son verre de cognac, Iris observait les gens qui passaient. »* in « Romance », *La violence des rêves*, op. cit, p. 103.

[12] . Sabine Wollbrecht, *« Allongée les yeux cachés derrière des lunettes noires, Iris regardait les gens. Les observait à partir d'un lieu sûr, tel un animal farouche… »* in « Romance », *La violence des rêves*, op. cit, p. 109.

[13]. Sabine Wollbrecht, « Romance », *La violence des rêves*, op. cit, p. 119.

[14] . Sabine Wollbrecht, « Romance », *La violence des rêves*, op. cit, p. 120.

[15]. Abraham Moles, *Théorie des actes*, Paris, éditions Casterman, (1977), cité par Vassart, Sabine in « Habiter », *Pensée plurielle*, vol. n° 12, no. 2, 2006, pp. 9-19. Voir aussi u même auteur *La Micropsychologie et vie quotidienne*, Editions Denoël/Gonthier, Paris, (1976), 112p.

[16]. Moles A. et E. Rohmer (1978), Psychologie de l'espace, 2ème édition, Editions Casterman. Myers S.C. 1984.Cité par Olivier Torres, « Essai de conceptualisation proxémique de la petitesse des entreprises », 6 ème Congrès International Francophone PME (CIFPME 2002), 30 octobre-1 novembre 2002, HEC Montréal.

[18] . Sabine Vassart, « Habiter », Dans Pensée plurielle 2006/2 (no 12), pages 9 à 19. .

[19] . Sabine Wollbrecht, « Romance », *La violence des rêves*, op. cit, p. 100.

culture, il faut considérer les diverses relations qui se façonnent entre l'économique, le social, le politique, l'environnement naturel et bâti, et l'histoire.

L'espace urbain porte en lui les stigmates de la pauvreté et, de fait, entretient et mime ainsi la misère de la population qui le hante.

« Des immeubles aux façades jaunies et hétéroclites dégageaient un air de tristesse et d'ennui qui semblait déteindre sur les rares passants, des jeunes gens qui rasaient les murs et qu'on imagine facilement désespérés et au chômage »[20]

La population, qui emplit les rues et surpeuple ces quartiers déshérités, est une population, en grande partie, désœuvrée, chez laquelle la misère matérielle est doublée d'une autre, sexuelle. Sans aucun recours à un vocabulaire hyperbolique, le narrateur, et donc à travers lui l'auteure, dénonce l'indigence sexuelle ambiante et l'immoralité larvée et rampante.

« Deux filles en habits bon marché passèrent devant le garage à pas lents ; les mécaniciens les regardaient hâtivement et avec cette avidité presque hostile qu'Iris avait déjà constaté chez d'autres hommes. »[21]

Sabine Wollbrecht prend à rebours le discours naïvement complaisant du touriste, catégorie pour laquelle elle semble avoir très peu de considération. La beauté, bariolée et légendaire, des ruelles de la médina de Marrakech est rapidement ternie par cette « beauté terrible » qui se lit sur les visages de l'enfance volée des petites mains des ateliers des teinturiers de la ville.

« En médina (de Marrakech) Iris fut choquée par les visages des enfants qui travaillaient ; des « apprentis » d'un métier, comme lui expliqua Mansour. Dans des ateliers immondes, pâles et sans entrain, les uns frappaient sur des morceaux de métal, d'autres coloriaient d'indigo fils et tissus, les mains toutes bleues, le visage portant déjà les reflets violets et rougeâtres de la matière dont la terrible beauté remplissait la ruelle et heurtait les yeux. » [22]

L'auteure fait la description d'un immeuble où habite le mari de Hakima, personnage principal de la nouvelle « A la porte de la loi ». La tonalité est y pathétique : elle vise à montrer la misère et la déchéance humaine qui déteint sur les lieux. Le destin tragique et la triste réalité des femmes qui hantent les lieux sont prévisibles dès le seuil, les couloirs et l'escalier de cet immeuble. Sur le plan narratif, ces espaces intermédiaires de la pénombre, en retrait de l'espace public, qui lui est qualifié de manière oxymorique par une « clarté » « éblouissante », sont propices à la confidence et à l'épanchement féminin.

« Quittant la chaleur de la rue et son éblouissante clarté, une grande femme brune entre dans la pénombre de l'immeuble. L'odeur caractéristique la surprend, celle des divers tagins qu'on cuisine jour après jour à tous les étages et dont les vapeurs indélébiles imprègnent les murs ; une odeur de petite gens. Hakima longe la double rangée de boites à lettres, pour la plupart rouillées, tordues, pitoyables ; sur quelques-unes, une main malhabile a griffonné un nom à peine lisible ; d'autres regorgent de prospectus de publicité et témoignent de l'absence des locataires. »[23].

Le regard que posent les héroïnes des nouvelles de Sabine Wollbrecht sur l'espace urbain, et la manière à travers laquelle elles décident de transfigurer poétiquement l'univers citadin, révèlent en effet, de façon privilégiée, le rapport qu'elles entretiennent avec le monde. Le regard qu'elles appuient sur ce qui les entoure, et notamment sur la ville, est un regard obstiné et démystifiant, parfois même cruel, qui oscille selon les cas entre une lucidité amère et l'ironie grinçante, mais qui, dans les deux cas, est caractérisé par un sens tragique de la douleur. L'auteur noue en filigrane une chose essentielle : l'incapacité et la difficulté de penser l'altérité et la différence.

---

[20] . Sabine Wollbrecht, « Romance », *La violence des rêves*, op. cit. p. 127.
[21] . Sabine Wollbrecht, « Romance », *La violence des rêves*, op. cit. p. 129.
[22] . Sabine Wollbrecht, « Romance », *La violence des rêves*, op. cit. p. 123.
[23]. Sabine Wollbrecht, « A la porte de la loi », *La violence des rêves*, op. cit. p. 57.

L'espace urbain, dans cette œuvre de Sabine Wollbrecht, est un espace auto-centré, propice à la mise en scène de la rencontre avec l'autre et soumis à des forces *centripètes.* Il relève d'une philosophie du conflit. Le *Moi* y est en concurrence avec l'*Autre*. La rencontre de deux civilisations n'est pas posée en termes édulcorés, qui se complaisent dans le confort d'un exotisme niais ou hypocrite. Le problème de l'attitude envers l'inconnu, l'étrange, l'autre, évacue et se démarque des oppositions fondant l'exotisme hérité du passé : supériorité/infériorité, humanité/animalité, civilisation/sauvagerie. L'i*nquiétante étrangeté* guette, tel un malin génie, le promeneur, et le met face aux démons de l'incompréhension et de la différence irréductible. Iris s'en rendra vite compte, à ses dépens. Devant le spectacle d'un jeune enfant qui mendiait, sur une route désertique du sud marocain, de l'argent ou à défaut, un rouge à lèvre pour sa mère, elle fait l'expérience déchirante de l'incompréhension de l'autre.

« Le visage rond, les vêtements sales et déchirés, il inspirait la pitié. Il leva sa main barbouillée vers Iris et prononça quelques mots, le timbre de la voix volontairement pitoyable. Mansour, en riant traduisait ses paroles : « Il veut de l'argent, bien sûr, sinon un rouge à lèvre pour sa mère ! » […] De nouveau, Iris sentit le vertige s'emparer d'elle, l'absurdité de sa situation dans ce pays où tout lui restait finalement énigme, où tout paraissait mise en scène, où se confondaient sans cesse naïveté et infamie, générosité, défense légitime et rouerie, la laissant perplexe, désagréablement consciente de sa différence… »[24]

Mansour, dans son désir effréné d'aller vers l'autre - ici la femme étrangère - se trouve, devant le spectacle bariolé de la place de *Jamaa El Fna,* face à l'image inquiétante de son propre univers culturel.

« Mansour avait hâte de quitter ce lieu ; il n'avait pas envie non plus de s'attarder sur la célèbre place de Jamaa El Fna ; ils firen un rapide tour parmi les charmeurs de serpents, les montreurs de singe, les écrivains publics, ces derniers assis par terre sur des nattes étroites, leurs outillage étalé devant eux, les groupes de musiciens et les différentes échoppes de nourriture et de boissons. Mansour, silencieux, le regard sévère, sembla appréhendait qu'Iris le confondit avec ses gens, le trouvât soudain trop exotique, se décourageât devant l'inquiétante étrangeté de son univers culturel. » [25]

Il fait alors sens de rappeler les trois principes qui fondent traditionnellement le système de l'exotisme du XIXème siècle : « la fragmentation de l'autre, de l'espace de l'autre en éléments bariolés, cocasses, séduisants afin de mieux le consommer, la théâtralisation qui change l'autre en spectacle et l'inclut dans un décor, et la sexualisation qui permet de le dominer ou de s'y abandonner »[26].

III. De l'entre deux : **« L'amour : un serpent à deux têtes, qui se surveillent sans relâche l'une l'autre » *Elias Canetti*** [27]

Sabine Wollbrecht serait presque un écrivain marocain venu d'ailleurs. Elle se sent proche des Marocains, mais avoue qu'il y a quelque chose de profondément Allemand en elle. Elle s'est forgé sa propre culture avec un mélange d'allemand, de français et d'arabe. Elle vit, pense et écrit l'entre-deux, sans aucun renoncement aux deux rives. La nouvelliste revendique l'entre-deux, justement parce que, dans sa nature même et en prenant un tel risque, elle a accepté de revisiter les classifications identitaires établies selon des frontières rigides (ici orient/ occident) à partir d'un positionnement qui privilégie la ligne continue, la perméabilité, c'est-à-dire la réversibilité du Même et de l'Autre.

Cette posture de l'entre deux est particulièrement fertile et prometteuse lorsqu'il s'agit de lire l'espace urbain marocain dans le recueil de nouvelles de Sabine Wollbrecht. Dans chacune des douze nouvelles dédiées à raconter des histoires d'amour marocaines, un certain espace est créé, espace ambigu, positif ou négatif, ou les deux à la fois, qui est symbole de passage, de rapprochement, entre des réalités contradictoires ou opposées.

[24] . Sabine Wollbrecht, « A la porte de la loi », *La violence des rêves*, op. cit. p. 125.
[25] . Sabine Wollbrecht, « A la porte de la loi », *La violence des rêves*, op. cit. p. 124.
[26] . Moura (1992 : 78)
[27] . Exergue de la nouvelle de Sabine Wollbrecht, « Solange à Dieu », *La violence des rêves*, op. cit. p. 31.

L'entre-deux est, dans ce sens, un espace créateur abolissant les frontières et transgressant les règles, favorisant les rencontres :

«Jusqu'au jour où, sur le bateau entre la côte espagnole et Tanger, je fis la connaissance de Noureddine, une jeune marocain en route vers ses vacances en famille. […] Ce fut au sein de la splendide casbah des Oudaîas que je rencontrai sa sœur Aïda.

Nos amours impossibles au Maroc, trouvaient leur suite à Paris. Ici, j'attendais de Aïda qu'elle recolle pour moi les deux mondes qui dérivaient inexorablement, qu'elle colmate les fissures de mon être avec son corps, qu'elle remplisse ma vie des parfums de mon enfance et m'encourage à devenir un homme… » [28]

A l'orée de deux mondes, juste sur cette ligne de partage (passé/présent, ici/ailleurs, moi/l'autre) où se tissent les destins de deux êtres et où se joue le drame de l'altérité irréductible, gît le rêve. Mais celui-ci qui berce l'utopie du « frêle bonheur » de la vie à deux est constamment menacé par la violence, par les contingences d'un milieu immuable et contraignant. Les personnages, dans leur quasi-totalité des femmes, s'engagent dans le carrefour de leur vie et des espaces, dans la quête labyrinthique de la reconstruction de soi.

« Lalla Malika me sert le thé. Nous sommes assises dans un petit salon qui ouvre sur un minuscule jardin. Je me sens bien chez elle, en paix avec moi-même, en paix avec le monde. Mais de quel monde s'agit-il ? Du mien, marqué depuis un quart de siècle par la quête d'une synthèse des deux cultures ? Ou le sien, immuable presque, foncièrement différent du mien ? » [29]

L'entre-deux est aussi le difficile choix de l'instabilité, de l'indéfinition, de l'incertitude, comme le montre le soliloque de Aïda :

« Seule ici, dans ce blanc désert d'acier et de verre, suspendue en quelque sorte entre deux mondes, je dois constater que ma vie avec clément se résume désormais à une terrible question : comment gérer l'abandon romantique qu'il me propose » [30]

Aïda et Clément, couple et héros tragiques de cette rencontre / déchirement sont frappés par la malédiction de l'incommunicabilité :

« Clément est déjà loin de moi et je lui parle. Perdue dans l'un des immenses sièges en filet d'acier, dans une salle d'attente austère et vide, je suis en train de lui adresser un discours pathétique. Il ne me répond pas, bien sûr. Autant j'invente facilement mes propres mots, autant j'ai du mal à imaginer ses répliques. C'est d'ailleurs son imprévisibilité qui me fait peur et me coupe la parole lorsque nous sommes ensemble. Je crains ses retraits dans le mutisme, son agressivité qui éclate sans préavis, la vulnérabilité et la compréhension qui, en une seconde, cède la place à la cruauté et au rejet total de l'autre. Et c'est moi, l'autre. […] Le regardant, je me demandais souvent : mais qui est-il ? Est le même homme qui gère son budget de façon rigoureuse, qui crée un heureux mariage entre musique et mathématique et en même temps propose à un une musulmane célibataire de trente-cinq ans, doté d'un visa de courte durée, de lui faire un enfant ? »[31]

Mais l'affrontement entre deux parties, supposé par l'existence de la frontière, ne doit donc pas masquer la difficulté à penser cette limite qui, toujours entre deux, devient alors une source d'imaginaire et de mythes personnels. L'espace de l'autre réduit à sa simple dénomination toponymique ou générique devient le lieu d'un drame personnel qui plonge dans les profondeurs archaïques de la vie :

« J'allais souvent au Maroc. Je m'installais pour quelques jours à Tanger, à Rabat, dans des hôtels bon marché, errant dans les médinas, arpentant les boulevards de ville nouvelle, longeant les remparts en quête de souvenirs de mon Algérie natale, goûtant ainsi ma souffrance morbide de n'appartenir pour de vrai à aucun pays, à aucune culture, à aucun être.

---

[28] . Sabine Wollbrecht, « Un parfum du pays », *La violence des rêves*, op. cit. p. 16.
[29] . Sabine Wollbrecht, « La saga des femmes pratiques », *La violence des rêves*, op. cit. p. 179.
[30] . Sabine Wollbrecht, « Un parfum du pays », *La violence des rêves*, op. cit. p. 12
[31] . Sabine Wollbrecht, « Un parfum du pays », *La violence des rêves*, op. cit. p. 11.

[…] Mes fréquents voyages au Maroc n'avaient en fait pour moi qu'un seul but : éprouver de nouveau l'exil, me rattacher à la vie des mes ancêtres, perpétuer, commémorer la douleur de leur déracinement. »[32]

L'entre deux est aussi frontière. La frontière sert à manifester une identité ou un être en opposant deux zones. Elle s'impose comme signe marqué concrètement et matériellement dans l'espace, mais elle est aussi chargée symboliquement. Passer la frontière, c'est parfois une transgression qui, bien au-delà du signe politique, peut être morale ou religieuse. C'est qu'elle n'est pas qu'un repère spatial, mais aussi l'indice d'un changement de civilisation, d'état et finalement d'identité.

« Je dois partir aujourd'hui, même si la date catégorique imprimée sur mon passeport marocain ne coïncide nullement avec mon désir. J'aimerais tant obtenir un petit délai, une journée de plus, une nuit, pour enfin dire ce que nous nous n'avons pas pu nous dire pendant un mois. Mais je sais en me révoltant contre cette tyrannie emprise sur mon temps, je risque de gâcher un éventuel retour. C'est à l'avance que j'ai accepté leurs règles, demain je serai plus autorisée de séjour, je serai indésirable en France. »[33]

La subjectivité de la frontière, la dialectique permanente entre la clôture et le passage, la question de l'identité et de l'altérité constitue ainsi des points d'ancrage de l'ensemble des réflexions des personnages. Ce double caractère, à la fois spatial - donc concret, et identitaire - donc symbolique, fait que l'entre-deux est aussi le lieu de bilan dans le parcours d'une vie et d'une destinée.

[…] L'essentiel – enfin ce qui me semblait essentiel – restait inexprimé. Non, ce n'est pas le mot. Peut-être devrai-je dire que l'essentiel a été poétiquement effleuré. Notre amour, notre avenir, notre passé – effleurés… »[34]

Dire la frontière, c'est donc s'interroger sur sa propre identité face au monde. Cette frontière peut être exprimée par tout un jeu de réminiscences sécurisantes et d'espoirs angoissants.

« Je repars, malgré moi. Je reprends ma place dans une vie que je n'arrive pourtant pas à appeler mon destin (ma résignation n'est donc pas totale !) Je rentre dans mon pays, dans une maison soignée et calme. Je me réinstalle entre ma mère, pieuse jusqu'au renoncement à soi, et ma grand-mère mourante qui s'agrippe pourtant follement à la vie. Je retrouve Houria, ma sœur, rebelle et aussi solitaire que moi. Je continue à redouter l'irresponsabilité totale de Loubna qui nous a déjà légué sa fille Kamar, aussi lunatique que son nom. Je revois ma mère pendant la prière : la droiture de son corps, la souplesse de son inclination devant Dieu… Je n'y suis pas encore. Il y a encore Clément. Il y a cette vie qui se dessine, d'une façon incertaine, à l'horizon brumeux de Paris… » [35]

Le passage de la frontière, et tout spécialement le rôle du passeport, ne relève sans doute pas de la seule réalité géopolitique du monde actuel, mais donne lieu à une hésitation fondamentale entre le retour vers le pays d'origine, réduit ici à sa simple territorialité : Univers clos, protecteur, intime réceptacle d'une vie, et les promesses inquiétantes d'un bonheur incertain qui se profile derrière les brumes qui enveloppent Paris, ville de l'autre par excellence.

Malgré le déchirement, l'entre-deux est une position unique, qui permet un métissage, une rencontre créatrice des cultures et des idées. L'entre-deux se rapproche du concept deleuzien de « déterritorialisation »[36], grâce à l'idée d'une synthèse paradoxale. Que reste-il pour échapper à l'enfer des limbes de l'entre-deux ? L'idée du lien, d'une synthèse paradoxale : ambivalence, mouvance, identité et porosité, affrontement et conjonction. La promesse, le désir de faire à l'autre un enfant, métaphore de cette synthèse paradoxale, jaillit respectivement, à partir de deux lieux identitaires et culturels différents qui structurent les rêveries des personnages de la première nouvelle du recueil. Pour Clément, c'est donner la vie à un être nouveau, métisse, germe d'un rêve capable de faire la synthèse des différences.

---

[32]. Sabine Wollbrecht, « Un parfum du pays », *La violence des rêves*, op. cit. p. 15.
[33] . Sabine Wollbrecht, « Un parfum du pays », *La violence des rêves*, op. cit.
[34] . Sabine Wollbrecht, « Un parfum du pays », *La violence des rêves*, op. cit. p. 9
[35] . Sabine Wollbrecht, « Un parfum du pays », op. cit. p. 13.
[36] . Deleuze G., Guattari F., *Mille Plateaux*, Editions de Minuit, 1980, 1-645

« Et maintenant elle s'envolerait seule, petit oiseau noir et triste… Alors l'idée me vint, je ne sais d'où, l'idée spontanée et folle de lui proposer à mon tour un lien indélébile entre les mondes, entre un homme et une femme : l'idée de lui faire un enfant…Elle ne porte pas d'enfant de moi […] mais, j'en suis sûr, elle emporte avec elle les germes du rêve, de nos rêves… » [37]

L'exotisme, entendu comme une « *esthétique du divers »*[38] , est une autre possibilité d'instaurer ce lien, de percevoir l'autre et de valoriser la différence et l'altérité car elles assurent l'intensité de la sensation :

« […] n'ai-je pas aimé Aïda dès le premier moment ? Dès que je l'ai vue dans sa cuisine. Dans une longue robe couleur ocre, elle se tenait devant la fenêtre, la lumière et l'ombre en filigrane pénétraient par les carreaux, la masse noire de ses cheveux, retenue négligemment par une ficelle, inondait son dos. Sa fragile silhouette m'inspira une immense tendresse. Les plans de travail et le sol couverts d'un carrelage usé dans des tons fanés, la lumière rare et estompée, les odeurs exotiques de cuisson, tout cela me fit l'effet d'un tableau, d'une scène soudain animée que j'avais longtemps portée en moi, le retour vers une harmonie perdue… » [39]

La conception de Clément de l'amour découle d'une pratique de l'exotisme comme esthétique picturale (référence à la peinture, à la photo). Cette posture lui permet de « jouir de la différence entre lui-même et l'objet de sa perception » d'adopter l'attitude de « l'exote, (c'est-à-dire) celui qui sent toute la saveur du divers » [40]

« L'amour, […] une fusion heureuse, réalisée spontanément grâce à cette créature frêle, exotique, terrestre et infiniment désirable. » [41]

Pour éprouver l'autre, du point de vue de la narratrice de *« La saga des femmes pratique »,* on n'a pas besoin de cesser d'être soi-même. Le langage devient léger presque inconsistant, superflu. Il suffit d'être là… présent à l'autre.

« Entre Malika et moi, il n'y jamais eu ce fébrile besoin de se raconter à l'autre, de livrer ses secrets. Il y certes des mots entre nous, des phrases, des affirmations, mais ils semblent flotter dans l'air, légers, tout en liant cependant par leur nature éphémère. »[42]

Au seuil des lignes, des âges, des générations et des mondes, la photographie joue un rôle paradoxal. Elle comble un trou, pierre milliaire de la vie commune, elle gomme le décalage et permet un jeu spéculaire entres les êtres et les mondes.

« Une autre photo en noir et blanc semble prise à l'occasion d'une fête. Rangées en demi-cercle autour d'une vieille dame, des femmes d'âges différents en caftan, bien coiffées souriantes. Le devant de la scène occupé par une table basse couverte d'une nappe blanche, où est posé un grand bouquet de fleurs. Derrière le cercle de femmes, les deux battants d'une large porte s'ouvrent, laissant apparaître un magnifique miroir vénitien. « Ma mère, mes sœurs, mes cousines mes tentes » m'explique Malika.

Je ne peux pas m'empêcher de penser à d'autres photos que j'ai souvent regardées : l'anniversaire des cinquante ans de mariage de mes grands- parents par exemple, avec les deux rangées de femmes derrière le vieux couple, toutes en robe longue, quelque peu figées derrière les bouquets de fleurs qui occupent le devant de la scène. […] Quoique légèrement en décalage, les photos, les mondes se ressemblent finalement. » [43]

Elle permet en revanche de faire éclater la tragédie et de séparer irrémédiablement les hommes et les destinées :

---

[37] . Sabine Wollbrecht, « Un parfum du pays », op. cit. p. 17.
[38] . Segalen, Victor. - Essai sur l'exotisme : une esthétique du divers / par Victor Segalen ; [textes présentés et annotés par Dominique Lelong]. - [Saint-Clément] : Fata morgana, (Bibliothèque artistique et littéraire). 1994. -. p. 71.
[39] . Sabine Wollbrecht, « Un parfum du pays », op. cit. p. 14.
[40] . Segalen, Victor. op. cit. p. 29.
[41] . Sabine Wollbrecht, « Un parfum du pays », op. cit. p. 15.
[42] . Sabine Wollbrecht, « La saga des femmes pratiques », op. cit. p.p 179- 180.
[43] . Sabine Wollbrecht, « La saga des femmes pratiques », *La violence des rêves*, op. cit. p. 181.

« La lampe toujours allumée, Salim dormait sous le regard protecteur de Louise. Du haut de son mur, elle semblait m'examiner, me faire un clin d'œil amical et triomphant. […] pauvre Salim ! Aujourd'hui, il a raté son passé aussi bien que son avenir. […]

Je me réveillais vers cinq heures avec un horrible mal de ventre. En déplaçant mon corps, je vis les draps pleins de sang…Mon bébé !

Depuis cette nuit-là, Salim et moi, nous nous parlons très peu. Nous faisons chambre à part.

De toute façon, je l'ai rendu à louise. » [44]

Le plurilinguisme constitue enfin une ultime médiation, le plan des rapports entre la construction identitaire et le choix de la langue / des langues. Prises entre deux langues, celle de la mère (l'arabe), et celle du père (le français), entre deux cultures, entre deux mémoires, les différentes voix féminines du recueil de nouvelles tentent de se définir. Le mouvement oscillatoire entre ouverture et fermeture des personnages principaux des différentes nouvelles, Zhor et Bérénice, est mis en parallèle avec l'hésitation entre tradition et modernité.

L'entre-deux, thème central de ce recueil de nouvelles, relevant par ailleurs d'une veine d'écriture moderne voire postmoderne, est sous-tendu par une réflexion sur soi, par un questionnement permanent de l'identité. Ce « souci de soi », qui structure l'entre-deux tel que nous l'avons analysé supra, n'exclut pas, bien entendu, une certaine autodérision. C'est une matrice qui génère cet « *équilibre impondérable* » et cet espace créateur et subversif, favorisant l'hétérogénéité et la polyphonie. L'œuvre de Sabine Wollbrecht est travaillée par une dualité fondamentale entre genres : photographie/écriture, masculin/féminin et par une dichotomie spatiale mettant en exergue la dialectique de l'intériorité et de l'extériorité, ici/ailleurs.

Conclusion

Le recueil de nouvelles *La violence des rêves* de Sabine Wollbrecht est travaillé par une une réflexion sur la forme de la ville comme enjeu de la modernité et instrument de la violence. Sans aller à la facilité du pamphlet, les différentes nouvelles dénoncent, chacune à sa manière, les manipulations et les abus réfléchis des idéologies archaïques et sclérosées qui pèsent sur nos pratiques, et perpétuent les misères et les déceptions du quotidien marocain. Le regard de l'étranger, ici l'étrangère, est un regard empathique qui échappe à la mythification folklorisante ou à la distorsion et aux excès de l'ethnocentrisme. Le discours narratif met en scène un espace urbain éclaté, à l'image des bris des destins des femmes dont il narre les vies. Le regard sans concession que ces femmes jettent sur le monde, sur l'univers urbain fait rejaillir de manière obsessionnelle la discontinuité, la fragmentation, le minimalisme ou l'inachèvement, dont l'hésitation et l'oscillation entre les univers, les cultures et les différentes dimensions de l'être sont l'expression la plus frappante.

Bibliographie

DELEUZE G. & GUATTARI F. (1980), *Mille Plateaux*, Editions de Minuit.

MOLES A. (1976), *La Micropsychologie et vie quotidienne*, Editions Denoël/Gonthier, Paris, 112p.

MOLES A. (1977), *Théorie des actes*, Paris, éditions Casterman, (1977), cité par Vassart Sabine in « Habiter », *Pensée plurielle*, vol. n° 12, no. 2, 2006, pp. 9-19.

MOLES A. & ROHMER E. (1978), *Psychologie de l'espace*, 2ème édition, Editions Casterman. Myers S.C. 1984, cité par Olivier Torres in « Essai de conceptualisation proxémique de la petitesse des entreprises », *6ème Congrès International Francophone PME* (CIFPME 2002), 30 octobre-1 novembre 2002, HEC Montréal.

[44] . Sabine Wollbrecht, « Photographie », *La violence des rêves*, op. cit p.p. 28-29.

SEGALEN V. (1994), *Essai sur l'exotisme : une esthétique du divers*; [textes présentés et annotés par Dominique Lelong]. - [Saint-Clément] : Fata morgana, (Bibliothèque artistique et littéraire).
VASSART S. (2006), « Habiter », in *Pensée plurielle* /2 (no 12), p.p. 9- 19.
WOLLBRECHT S. (2003), *La violence des rêves*, (Nouvelles), Casablanca, Tarik Editions.